





سورة الانعام

باب الهى عن محالة الظالمين

قال الله تعالى ﴿وإذا رأيت الذين يخوضون في آثا فأعرض عنهم﴾ الآية فأمر الله به بالاعراض
عن الذين يخوضون في آيات الله وهى القرآن بالكذب وإطهار الأسماء والأعراض عن عصى الأكار
عليهم وإطهار الكرامة لما يكون منهم الى أن يتركوا ذلك ويخوضوا في حديث غيره وهذا يدل
على أن عليا ترك محاسبة الماخذ وسائر الكفار عدا طهارهم الكفر والشرك وما لا يجوز على الله
تعالى إذا لم يمكنه إكثاره وكفى تقية من تعبيره باليد أو اللسان لأن عليا أتبع إلى صلى الله عليه وسلم فما
أمر الله به إلا أن تقوم الدلالة على أنه مخصوص بسى منه : قوله تعالى ﴿وإما يسمك الشيطان المراد
أن أسالك الشيطان بعض الشغل ففقدت معهم وأنت مأس لاهى فلاسى عايل في تلك الحال به ثم قال
تعالى ﴿ولا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين﴾ يعنى بعد ما ذكر لى الله تعالى لا تقعد مع الظالمين
وذلك عموم في الهى عن محاسبة أثر الظالمين من أهل الشرك وأهل الملة لوقوع الاسم عليهم جميعا
وذلك إذا كان في تقية من تعبيره بمدد أو لمساه بعد قيام الحجة على الظالمين ففج ما هم عنه ومير
حائر لاحد محالستهم مع ترك الكبر سواء كانوا مطهرين في تلك الحال للطام والتأنيخ أو غير
مطهرين له لأن الهى عام عن محاسبة الظالمين لأن في محالستهم محتارا مع ترك الكبر دلالة على الرضا

بمعلمهم ونظيره قوله تعالى ﴿امن الدين كمروا منى اسرائيل﴾ لايات وقد تقدم ذكر ما روى فيه وقوله تعالى ﴿ولا تركبوا الى الذين طلبوا فمسمكم النار﴾ وقوله تعالى ﴿ودر الذين اتحدوا دينهم لنا ولهموا وعمرتهم الحياة الدنيا وذكره ان نسل نفس بما كسبت﴾ قال قتادة هي مسوخة بقوله تعالى ﴿اقتلوا المشركين﴾ وقال مجاهد ليست بمسوخة لكنه على جهة الهدد كقوله تعالى ﴿درى ومن خلقت وحيدا﴾ وقوله ﴿نسل﴾ قال الفراء ترهش وقال الحسن ومجاهد والسدى تسلم وقال قتادة تحمس وقال ابن عباس «صح» وقيل اصله الارتهاش وقيل الحريم ويقال اسد ناسل لان فريسته مرتبة به لافات منه وهذا نسل عليك اى حرام عليك لانه مما يرتش به ويقال اعطى الرارق نسله اى احرقه لان العمل مرتش بالاحرة والمستسل المستسلم لانه مبرلة المرتش بما سلم فيه وقوله تعالى ﴿فلما حن عليه الابل رأى كوكبا قال هذا رنى﴾ قيل فيه ثلاثة اوجه * احدها انه قال ذلك فى اول حال نظره واستدلالة على ماسق الى وهمه وعاب فى طه لان قومه قد كانوا يعدون الاوثان على اسماء الكواكب فيقولون هذا صنم رحل وصم الشمس وصم المشتري ونحو ذلك * والثانى انه قال قل بلوعه وقل اكمل الله تعالى عقله الذى به يصح التكليف فقال ذلك وقد حطرت بقاءه الامور وحركته الخواطر والدواعى على العكس مما ساهده من الحوادث الدالة على بوحده الله تعالى * وروى فى الخبر ان امه كانت ولدته فى معار خوفاً من عمرود لانه كان يقتل الاطفال المولودين فى ذلك الزمان فلما خرج من الممار قال هذا العول حين ساهد الكواكب * والثالث انه قال ذلك على وجه الانكار على قومه وحذف الالف واراد اهدا رنى * قال الشاعر
كذبتك عيل ام رأيت بواسط * عاس الطلام من الرمان حيا
ومعاه اكدك * وقال آخر

رفوى وقالوا يا حويلد لا ربع * فعات وانكرت الوحوه همهم
معاه أهمهم : ومعنى قوله ﴿ولا احب الا قايين﴾ احار ناه ايس رب ولو كان ربا لاحيه وعظمته بعظم الرب * وهذا الاستدلال الذى سلك ابراهيم طريقه من اصبح ما يكون من الاستدلال واوضحه وذلك انه لما رأى الكواكب فى علود وصاناً قرر نفسه على ما سقم انه حكيم من كونه ربا حالما او محلوفاً مبرونا فلما رآه طالما آفلا ومتحركا رائلا قضى ناه محدث لمبارمة لدلالات الحدث وانه ايس رب لانه علم ان المحدث غير قادر على احداث الاحياء وان ذلك مستحيل فيه كما استحال ذلك منه اذ كان محدثا فحكم بمساوئاله فى جهة الحدوث وامساع كونه حالما ربا * ثم لما ضاع الصبر فوحده من المعظم والاسراق واساط البور على خلاف الكواكب قرر ايضا نفسه على حكمه فقال هذا رنى فلما راعاه وتأمل حاله وحده فى معاد فى اب مصادته للحوادث من الطلوع والافول والاسفال والروال حكم له بحكمه وان كان اكر واصوأ منه ولم تنعه ما ساهد من اختلافهما من المعظم والصياء من ان قضى له بالحدوث او حود دلالات الحدث فيه * لما اصبح رأى الشمس طالمة

في عظمها واشراقها وتكامل صيائها قال هذا ربي لاها بخلاف الكوكب والصمر في هذه
 الاوصاف ثم لما رآها آفة متقلة حكم لها بالحدوث ايضاً وانها في حكم الكوكب والقمر
 لشمول دلالة الحدث للجميع * وفيما احبر الله تعالى به عن ابراهيم عليه السلام وقوله غيب ذلك
 (وتلك حجتنا آتياها ابراهيم على قومه) اوضح دلالة على وجوب الاستدلال على التوحيد
 وعلى بطلان قول الحشو القائلين بالتقليد لانه لو حار لاحتج ان يكتفى بالتقليد لكان اولاهم به
 ابراهيم عليه السلام فلما استدل ابراهيم على توحيد الله واحتج به على قومه ثبت بذلك ان
 عليا مثله وقد قال في نسق البلاوة عدد ذكره اياه مع سائر الانبياء (اولئك الدس هدى الله
 مهديهم اقتدهم) فامر الله تعالى بالاعتداء به في الاستدلال على التوحيد والاحتجاج به على الكفار *
 ومن حيث دلت احوال هذه الكواكب على انها مخلوقة غير خالصة ومربوطة غير ربوبية
 دالة ايضاً على ان من كان في مثل حالها في الاستعمال والروال والمجيء والذهاب لا يجوز
 ان يكون رباً حالقاً وابه يكون مربوباً فدل على ان الله تعالى لا يجوز عليه الاستقلال ولا الروال
 ولا المجيء ولا الذهاب لقضية استدلال ابراهيم عليه السلام بان من كان بهذه الصفة فهو محدث
 وثبت بذلك ان من عد ما هذه صفة فهو غير عالم بالله تعالى وانه ثمرلة من عدد كوكبا
 وبعض الاشياء المخلوقة * وفيه الدلالة على ان معرفة الله تعالى بحسب كمال العقل قبل ارسال الرسل
 لان ابراهيم عليه السلام استدل عليها قبل ان يسمع بمحجج الانبياء عليهم السلام : قوله تعالى
 (وتلك حجتنا آتياها ابراهيم على قومه) يعنى والله اعلم ما ذكر من الاستدلال على حدوث
 الكوكب والصمر والشمس وان من كان في مثل حالها من معاربه الحوادث له لا يكون الها
 ولما قرر ذلك عددهم قال اى الهريقين احق بالامس امن بعد الها واحدا احق ام من يه دآلهة
 سقى قالوا من بعد الها واحدا فاقروا على انفسهم فصاروا متحججين وقل انهم لما قالوا له
 أما تخاف ان يحملك آلهتنا قال لهم اما تخافون ان نخاكم نحنكم الصغير مع الكبر
 في العادة فانطلق ذلك محاجهم عليه من حيث رجع عليهم ما زادوا الزامه اياه فالزمهم مثل
 على اصلهم وانطلق قولهم هو له قوله تعالى (اولئك الدس هدى الله) وهدى الله امرنا
 بالاعتداء عن ذكر من الانبياء في الاستدلال على توحيد الله تعالى على نحو ما ذكرنا من استدلال
 ابراهيم عليه السلام ويحتج بعمومه في لزوم شرايع من كان قسماً من الانبياء ما لم يخص بذلك
 الاستدلال على التوحيد من الشرائع السمعية وهو على الجميع وقد بينا ذلك في اصول الحق *
 قوله تعالى (ولا تدركه الابصار) وهو يدرك الابصار يقال ان الادراك اصله الاحق بحقوق قولك
 ادرك زمان المصور وادرك انما حقيقه وادرك الطعام اى لحق حال الصبح وادرك الرزق والسمرة
 وادرك العلام اذا لحق حال الرحال وادرك الصبر للشيء لحوقه له رؤيته اياه لانه لا خلاف بين
 اهل اللغة ان قول القائل ادرك بصري تحضاً معاد رأيت مصرى ولا يجوز ان يكون الادراك
 الا حاطة لان البيت محيط بما فيه وايس مدركه فهو له تعالى (لا تدركه الابصار) معناه لا اراد
 الابصار وهذا مدح سبى رؤيته الابصار كقوله تعالى (لا تأخذه سنة ولا نوم) وما مدح الله به عن

هسه فان اثبات صده دم ونقص فيبحر حائر اثبات بقبضه محال كالوطل استحقاق الصفة بلا تأخذه
 سنة ولا يوم لم يطل الا الى صفة نقص فلما مدح سبي رؤية الصبر عنه لم يبحر اثبات صده وبقبضه
 محال اذ كان فيه اثبات صفة نقص ولا يبحر ان يكون مخصوصاً بقوله تعالى ﴿وحوه يومئذ
 ناصرة الى رها ماطرة﴾ لان النظر محتمل لمعان منه انتظار الثواب كإروى عن جماعة من
 السلف فلما كان ذلك محتملاً للتأويل لم يبحر الاعتراض عليه بما لا مساع للتأويل فيه * والاحار
 المروية في الرؤية انما المراد بها العلم لو سمحت وهو علم الضرورة الذي لا يشوبه شبهة ولا تعرض فيه الشكوك
 لان الرؤية بمعنى العلم مسهورة في الالة. قوله تعالى ﴿ولو شاء الله ما اشركوا﴾ معناه لو شاء الله ان
 يكونوا على صد الشريك من الايمان قسراً ما اشركوا لان المشيئة انما تتعلق بالفعل ان يكون
 لئان لا يكون فتعلق المشيئة بخدوف وانما المراد بهذه المشيئة الحال التي تساقى الشريك قسراً
 بالاقتطاع عن الشريك محراً ومما والحاء فهذه الحال لا يشأها الله تعالى لان المع من المعصية
 هدهم الوحوه مع من الطاعة والاطال للحوار والعقاب في الآخرة. قوله تعالى ﴿ولا تسوا الذين
 يدعون من دون الله فيسوا الله عدوا بغير علم﴾ قال السدي لا تسوا الاصنام فيسوا من امرهم
 بما اسم عليه من عيها وقل لا تسوا الاصنام فحماهم العيط والجهل على ان يسرا من
 تعدون كاسمهم من يعدون وفي ذلك دليل على ان الحق عليه ان يكف عن سب السمهاء الذين
 يتسرعون الى سبه على وجه المقابلة لانه ثمرلة البعث على المعصية به. قوله تعالى ﴿فكلوا
 مما ذكر اسم الله عليه ان كنتم مؤمنين﴾ طاهره امر ومعام الااحة كقوله تعالى ﴿واداخلتم
 فاصطادوا﴾ (فادا قصب الصلوة فانسروا في الارض) هذا اذا اراد اكله اللحد وهو اناحة ويحتمل
 التزيب في اعتماد صحة الادن فيه في اكله للاستعانة به على طاعة الله تعالى فيكون اكله في هذه
 الحال مأحورا ومن الناس من يقول ان كنتم مؤمنين ، يدل على حظر اكل ما لم يذكر
 اسم الله عليه لاقتضائه مخالفة المشركين في اكل ما لم يذكر اسم الله عليه * وقوله (مما ذكر اسم الله
 عليه) عموم في سائر الادكار ومحتج به على حوارا كل دغ العاصب للشاة المعصومة وفي الدخ بسكين
 معصومة ان المالك للشاة اكلها لقوله تعالى ﴿فكلوا مما ذكر اسم الله عليه﴾ اذ كان ذلك مما قد ذكر
 اسم الله عليه. قوله تعالى ﴿ودروا طاهرا لاثم واطه﴾ قال الصحاك كان اهل الجاهلية يرون
 اعلان الزنا اثما والاستسار به غير اثم فقال الله تعالى (ودروا طاهرا لاثم واطه) وهو عموم
 في سائر ما يسمى بهذا الاسم ان عليه تركه سرا وعلاية فهو يوجب محريم الحمر ايضا لقوله تعالى
 (يسئلوك عن الحمر والميسر قل فيهما اثم كبير) * ويبحر ان يكون طاهرا لاثم ما يفعله بالحوارج
 واطه ما يفعله بقله من الاعتقادات والفصول ونحوها مما حطر عليه فعليه ما به. قوله تعالى ﴿ولا تأكلوا
 مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق﴾ فيه سبي عن اكل ما لم يذكر اسم الله عليه وقد اختلف في ذلك
 فقال اصحابنا ومالك والحسن صالح ان ترك المسلم التسمية عمدا لم يؤكل وان تركها ناسيا
 اكل وقال الشافعي يؤكل في الوحيين وذكر مثله عن الاوراعي وقد اختلف ايضا في تارك
 التسمية ناسيا فروى عن علي وان عاص ومجاهد وعطاء بن ابي رباح وسعيد بن المسيب وان

مطل
 الاقوال في ترك التسمية
 على الذعة

شهاب وطاوس قالوا لا بأس ما كل ما ذبح ونسى التسمية عليه وقال على انما هي على الملة
 وقال ابن عباس المسلم ذكر الله في قلبه وقال كما لا يجمع الاسم في الشرك لا يضر السيان في الملة
 وقال عطاء المسلم تسمية اسم الله تعالى المسلم هو اسم من اسماء الله تعالى والمؤمن هو اسم من اسمائه
 والمؤمن تسمية للذابح وروى ابو خالد الاصم عن ابن محلان عن ناصع ان غلاما لابن عمر قال له
 يا عبد الله قل بسم الله قال قد قلت قال قل بسم الله قال قد قلت قال قد قلت قال قد قلت
 فلم يأكل منه وقال ابن سيرين اذا ترك التسمية ناسيا لم يؤكل وروى يونس بن عبيد عن مولى لقريش
 عن ابيه انه اتى على علام لابن عمر فأتى عد قصاب ذبح ساة ونسى ان يذكر اسم الله عليها فامر
 ابن عمر ان يقوم عنده فاداحاه ايسان يشتري قال ابن عمر يقول ان هذه لم يدكها فلا تشتري
 وروى شعبة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يدبح فينسى ان يسمى قال احب الي ان لا يأكل *
 وظاهر الآية موحى بتحريم ما ترك اسم الله عليه ناسيا كان ذلك او عامدا الا ان الدلالة قد قامت
 عندنا على ان السيان غير مراد به فاما من اناح اكله مع ترك التسمية عمدا فقوله محالف
 للآية غيره يستعمل لحكمها محال هذا مع مخالفة للآثار المروية في ايجاب التسمية على الصيد
 والذيجة * فان قيل ان المراد بالناسي الدائم التي دمجها المشركون ويدل عليه ما روى شريك عن
 سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال فلك المشركون اماما قتل رنكم فأت فلا تأكلوه
 واما ما قلتم انتم وذبتم فتأكلوه فاحسب الله تعالى الى نبيه صلى الله عليه وسلم (ولا تأكلوا مما لم يذكر
 اسم الله عليه) قال الميتة ويدل على ذلك قوله تعالى في نسق اللاوة (ليوحون الى اوليائهم
 ليحادلوك) فادراكات الآية في الميتة وفي دمايح المشركين فهي مصورة الحكم ولم يدحل فيها دمايح
 المسلمين * قيل له زول الآية على سبب لا يوجب الاقتصار بحكمها عليه بل الحكم للعموم
 اذا كان اعم من السبب فلو كان المراد دمايح المشركين لذكرها ولم يقتصر على ذكر ترك التسمية
 وقد علمنا ان المشركين وان سموا على دمايحهم لم تؤكل مثل ذلك على انه لم يرد دمايح المشركين
 ادراكات دمايحهم غير ما كولة سموا الله عليها ولم يسموا وقد اصر الله تعالى على تحريم دمايح
 المشركين في غير هذه الآية وهو قوله تعالى (ومادح على الصب) وايضا فلواراد دمايح المشركين
 او الميتة كانت دلالة الآية فائمة على فساد الديكة بترك التسمية ادخل ترك التسمية علما
 لكونه ميتة فدل ذلك على ان كل ما ترك التسمية عليه فهو ميتة وعلى انه قد روى عن ابن
 عباس ما يدل على ان المراد التسمية دون دحة الكافر وهو ما رواه اسرايل عن سماك عن
 عكرمة عن ابن عباس (وان الشياطين ليوحون الى اوليائهم) قال كانوا يقولون ما ذكر اسم الله عليه
 فلا تأكلوه وما لم يذكر اسم الله عليه فكلوه فقال الله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه)
 فاحسب ابن عباس في هذا الحديث ان المحادلة مهم كانت في ترك التسمية وان الآية رلت في ايجابها
 لامن طريق دمايح المشركين ولا الميتة * ويدل على ان ترك التسمية عامدا يفسد الذكاة قوله
 تعالى (يسئلكم ماذا احل لكم الطهات وما علمتم من الحوارج مكليين) الى قوله
 (وادكروا اسم الله عليه) ومعلوم ان ذلك امر يقتضي الاحاب وانه غير واجب على الآكل فدل

على انه اراده حال الاصطياد والسائلون قد كانوا مسلمين فلم يسع لهم الا كل الاشرية التسمية
ويدل عليه قوله تعالى (فاذكروا اسم الله عليها صواف) يعنى في حال البحر لانه قال الله تعالى
(فاذا وحشت حنوها) والهاء للتعقيب * ويدل عليه من جهة السنة حديث عدى بن حاتم حين
سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب فقال اذا ارسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله
عليه فكل اذا امسك عليك وان وجدت معه كائنا آخر وقد قله فلا تأكله فانما ذكرت اسم الله
على كلبك ولم تذكره على غيره وقد كان عدى بن حاتم مسلما فامر به بالتسمية على ارسال
الكلب ومعه الاكل عند عدم التسمية بقوله فلا تأكله فانما ذكرت اسم الله على كلبك * وقد
اقتصت الآية الهى عن اكل ما لم يذكر اسم الله عليه والهى عن ترك التسمية ايضا * ويدل على
تأكيد الهى عن ذلك قوله تعالى (وانه لمسق) وهو راجع الى الامر من ترك التسمية
ومن الاكل ويدل ايضا على ان المراد حال تركها فانما ادان الناس لا يجوز ان يلحقه سمة
المسق * ويدل عليه ما روى عبد العزيز الدراوردي عن هشام بن عروة عن ابيه عن عاتبة
ان الناس قالوا يا رسول الله ان الاعراب يأبون نالحم فتنا عندهم وهم حديثو عهد بكفر
لاندرى ذكروا اسم الله عليه ام لا فقال سموا عليه الله وكلوا فلو لم تكن التسمية من شرط الدكاة
امال وما عليكم من ترك التسمية ولكنه قال كانوا لان الاصل ان امور المسلمين محمولة على
الحوار والصحة ولا تحمل على الفساد وما لا يجوز الا بدلالة * فان قيل لو كان المراد ترك المسلم
التسمية لو كان يكون من استباح اكله فاسقا لقوله تعالى (وانه لمسق) فلما اتفق الجمع على
ان المسلم التارك للتسمية فانما غير مستحق لسمة المسق دل على ان المراد الميتة او دنا من المشركين
* قيل له طاهر قوله (وانه لمسق) عائد على الجميع من المسلمين وغيرهم وقيام الدلالة على خصوص
بعضهم غير مانع فقاء حكم الآية في ايجاب التسمية على المسلم في الذبحة وايضا فانما نقول من
ترك التسمية فانما مع اعتقاده لو حوسها هو فاسق وكذلك من اكل ما هدا سبيله مع الاعتقاد
لان ذلك من شرطها فقد لحقته سمة المسق واما من اعتقد ان ذلك في الميتة او دنا من اهل
الشرك دون المسلمين فانه لا يكون فاسقا لرواه عبد حكم الآية التأويل * فان قيل فاذن لما كانت
التسمية ذكرا ليس بواجب في استدامته ولا في استدامته وحده ان لا يكون واحدا في استدامته ولو كان
واحدا لاستوى فيه العامد والناسي * قيل له اما القياس الذي ذكره فهو دهوى محض لم يرد على
اصل فلا يستحق الجواب على انه مستقص بالايمان والشهادتين وكذلك في التلبه والاستيذان
وما شاكل هذا لان هدها كانت ليست بواجبة في استدامتها وانها شاكلت ذلك في واحدة في الاستداء *
واما قلنا ان ترك التسمية ناسيا لا يمنع صحة الدكاة من قلنا ان قوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه) خطاب للعامد دون الناسي ويدل عليه قوله تعالى في نسق التلاوة (وانه لمسق) وليس ذلك صفة
لناسي ولا للناسي في حال نسيانه غير مكلف بالتسمية وروى الاوراعى عن عطاء بن ابي رباح عن
عبد بن عمير عن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجاوز الله عن امة الخطأ
والمسيان وما استكرهوا عليه وادامكن مكلما للتسمية فقد اوقع الدكاة على الوحة المأمورة فلا يصده

ترك التسمية وغير جائز الزامه ذكاة اخرى لفوات ذلك منه وليس ذلك مثل نسيان تكبيرة الصلاة او نسيان الطهارة ونحوها لان الذي يلزمه بعد الذكر هو فرض آخر ولا يجوز ان يلزمه فرض آخر في الذكاة لفوات محلها فان قيل لو كانت التسمية من شرائط الذكاة لما سقطها النسيان كترك قطع الاوداج وهذا السؤال للفريقين من اسقط التسمية رأسا ومن اوجبها في حال النسيان فاما من اسقطها فانه يستدل علينا بما قلنا على سقوطها في حال النسيان وشرائط الذكاة لا يسقطها النسيان كترك قطع الاوداج فدل على ان التسمية ليست بشرط فيها ومن اوجبها في حال النسيان يشبهها بترك قطع الحلقوم والاوداج ناسيا او طامدا انه يمنع صحة الذكاة فاما من اسقط فرض التسمية رأسا فان هذا السؤال لا يصح له لانه يزعم ان ترك الكلام من فروض الصلاة وكذلك فعل الطهارة وهما جميعا من شروطها ثم فرق بين تارك الطهارة ناسيا وبين المتكلم في الصلاة ناسيا وكذلك الية شرط في صحة الصوم وترك الاكل ايضا شرط في صحته ولو ترك الية ناسيا لم يصح صومه ولو اكل ناسيا لم يفسد صومه فهذا سؤال ينتقض على اصل هذا السائل واما من اوجبها في حال النسيان واستدل بقطع الاوداج فانه لا يصح له ذلك ايضا لان قطع الاوداج هو نفس الذبح الذي يباي موته حتف انه ويفصله من الميتة والتسمية مشروطة لذلك لا على انها نفس الذبح بل هي مأمورها عنه في حال الذكر دون حال النسيان فلم يخرج عدم التسمية على وجه السهو من وجود الذبح فلهذا احتلما بقوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا اللَّهَ مَحْدَرًا﴾ من الحرث والالعام نصيبا الآية الحرث الررع والحرث الارض التي تثار للرع قال اس عاص وقناة عمد امان من اهل الصلاة حرقوا من حروثهم ومواسيهم حرقا لله تعالى وحزرا لشركائهم فكانوا اذا خالط شيء ماحرقوا لشركائهم ماحرقوا لله تعالى رددوا على شركائهم وكانوا اذا اصابتهم السعة استمتعوا ماحرقوا لله تعالى ووفرنا ماحرقوا لشركائهم * وقيل انهم كانوا اذا هلك الذي لاوتاهم احدوا بدله بما لله تعالى ولا يفعلون مثل ذلك فما لله تعالى قال ذلك الحسن والسدى * وقيل انهم كانوا يصرفون بعض ما حملوه لله في الصدقة على اوتاهم ولا يفعلون مثل ذلك فيما حملوه للاوتان * واما حمل الاوتان شركاءهم لاهم جعلوا لها نصيبا من اموالهم يسمونها عليها فشاركوها في نعمهم بقوله تعالى ﴿وَقَالُوا هَذِهِ اَنْعَامٌ وَهِيَ حَرْثٌ مَحْرُوقٌ﴾ قال الصحاح الحرث الزرع الذي جعلوه لاوتاهم واما الالعام التي ذكرها اولا فهو ما جعلوه لاوتاهم كما جعلوا الحرث للصدقة عنيها في سدتها وما يورث من امرها وقيل ما جعل منها قرنا للاوتان واما الالعام التي ذكرت ناسيا فان الحسن ومجاهدا قالا هي السائة والوصيلة والحامي واما التي ذكرت ثالثا فان السدى وغيره قالوا هي التي اذا ولدوها او بنحوها او ركبوها لم يدكروا اسم الله عليها وقال ابو وائل هي التي لا يحجون عليها * وقوله تعالى (حجر) قال قتادة يعني حراما واسمه المنع قال الله تعالى (ويقولون حجرا محجورا) اي حراما محرمات بقوله تعالى ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ اَلْاَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّدُكُورِهَا﴾ قال اس عاص يسون اللان وقال سعيد عن قتادة ما في بطون هذه الالعام خالصة لدكورها الحائر كانت للدكور دون النساء وان كانت ميتة اشترك فيها

ذكورهم وانهم ﴿قوله تعالى﴾ قد حسر الدين قتلوا اولادهم سبها بغير علم وحرموا ما رزقهم الله ﴿قال قتادة﴾ يعني الحيرة والسائبة والوصيلة والحامي تحريما من الشيطان في اموالهم ﴿وقال مجاهد والسدي﴾ (ما في بطون هذه الانعام) يعني بها الاحبة وقال غيرهم اراد بها الا لئان والاحبة جميعا ﴿والخالص هو الذي يكون على معنى واحد لا يشوبه شيء من غيره كالذهب الخالص ومنه اخلاص التوحيد واخلاص العمل لله تعالى﴾ وانما انت (خالصة) على المبالغة في الصفة كالعلامة والراوية وقيل على تأييد المصدر نحو العاقبة والعاية ومه (محالصة ذكرى الدار) وقيل لتأنيث ما في بطونها من الانعام ويقال فلان خالصة فلان وحلصاه ﴿وقوله تعالى﴾ (وان يكنى مئة منهم به شركاء) يعني احبة الانعام اذا كانت مئة استوى ذكرهم واسماهم فيها فاكواها جميعا ﴿قال ابو بكر وروى سعيد بن حير عن ابن عباس قال اذا اردت ان تعلم حبل العرب فاقرأ ما فوق الثلاثين والمائة من سورة الانعام الى قوله﴾ (قد حسر الدين قتلوا اولادهم سبها بغير علم وحرموا ما رزقهم الله افتراء على الله قد صلوا وما كانوا مهتدين) ﴿قوله تعالى﴾ (وهو الذي انشأ حثات معروشات وغير معروشات) الى قوله ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ قال ابن عباس والسدي (معروشات) ما عرش الناس من الكروم ونحوها وهو رفع بعض اغصانها على بعض وقيل ان تعريشها ان يحيط رعاها بحائط واصلة الرفع ومه (حاوية على عروشها) اي على اعاليها وما ارفع منها والعرش السرير لارباعه ﴿ذكر الله تعالى الزرع والحل والرتون والرمال ثم قال﴾ (كاوا من ثمره اذا اثمر وآتوا حقه يوم حصاده) وهو عطف على جميع المذكور فاقتضى ذلك انحاء الحق في سائر الرروع والثمار المذكورة في الآية ﴿وقد اختلف في المراد بقوله تعالى﴾ (وآتوا حقه يوم حصاده) فروى عن ابن عباس وحار بن زيد ومحمد بن الحنفية والحسن وسعيد بن المسيب وطاوس وريد بن اسلم وقاتدة والضحاك اذ العشر ونصف العشر وروى عن ابن عباس رواية اخرى ومحمد بن الحنفية والسدي وارايم تسعها العشر ونصف العشر وعن الحسن قال تسعها الركاة وقال الضحاك تسع الركاة كل صدقة في القرآن وروى عن ابن عمر ومجاهد انها محكمة وانه حق واحب عند الصرام غير الركاة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سبي عن حداد الليل وعن صرام الليل قال سفيان بن عيينه هذا لاحل المساكين كي يحسروا قال مجاهد اذا حصدت طرحت للمساكين منه وكذلك اذا طيب واذا كدست ويتزكون يتبعون آثار الحصاد من واذا احدث في كيله حثوت لهم منه واذا علمت كيله عرات ركاته واذا احدث في حداد الحل طرحت لهم منه وكذلك اذا احدث في كيله واذا علمت كيله عرات ركاته ﴿وما روى عن ابن عباس ومحمد بن الحنفية وارايم ان قوله تعالى﴾ (وآتوا حقه يوم حصاده) منسوخ بالعشر ونصف العشر بين ان مدهم تحوّر بسح القرآن بالسنة ﴿وقد اختلف الفقهاء فيما يجب فيه العشر من وحين احدها في النصف الموح في والآخر في مقداره

ذكر الخلاف في الموجب فيه

قال ابو حنيفة وروى في جميع ما تخرجه الارض العشر الا الخطب والقصب والحشيش وقال

أبو يوسف ومحمد لا شيء فيما تخرجه الارض الا ما كان له ثمرة باقية وقال مالك الحبوب التي
 تحبب فيها الزكاة الحنطة والشعير والسلت والذرة والدخن والارز والحبس والعدس والجلال
 واللوبياء وما أشبه ذلك من الحبوب وفي الزيتون وقال ابن ابي ليلى والثوري ليس في شيء من
 الزروع زكاة الا التمر والزيت والحنطة والشعير وهو قول الحسن بن صالح وقال الشافعي انما تحبب
 فيما يبس ويقط ويذخر ما كولا ولا شيء في الزيتون لانه ادام وقد روى عن علي بن ابي طالب
 وعمر وعطاء وعمر بن دينار انه ليس في الخضر صدقة وروى عن ابن عباس انه كان
 يأخذ من دساتير الكراث العشر بالصرة عنه قال ابو بكر قد تقدم ذكر اختلاف السلف في معنى
 قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) وفي بقاء حكمه اونسحه والكلام بين السلف في ذلك
 من ثلاثة اوجه احدها هل المراد زكاة الزرع والثمار وهو العشر ونصف العشر او حق آخر غيره
 وهل هو مندوح او غير مندوح فالدليل على انه غير مندوح اتفاق الامة على وجوب الحق في كثير
 من الحبوب والثمار وهو العشر ونصف العشر ومتى وحدها حكما قد استعمته الامة وامط الكتاب
 بتطمينه ويصح ان يكون عارة عنه فواحد ان يحكم ان الاتفاق انما صدر عن الكتاب وانما
 اتفقوا عليه هو الحكم المراد بالآية وغير حائر اسانه حقا غيره ثم اثبات نسجه بقوله عليه
 السلام فيما سقت السماء العشر ادحائر ان يكون ذلك الحق هو العشر الذي بينه النبي صلى الله
 عليه وسلم فيكون قوله فيما سقت السماء العشر بيانا للمراد بقوله تعالى (وآتوا حقه يوم
 حصاده) كما ان قوله في مائتي درهم خمسة دراهم بيان لقوله تعالى (وآتوا الزكاة) وقوله
 (واستقوا من طبيبات ما كنتم وما اخرجنا لكم من الارض) وغير حائر ان يكون قوله (وآتوا
 حقه يوم حصاده) مندوخا بالعشر ونصف العشر لان السج انما يقع بما لا يصح اجتماعهما فاما
 ما يصح اجتماعهما معا فغير حائر وقوع السج به الا ترى انه يصح ان يقول وآتوا حقه يوم
 حصاده وهو العشر فاما كان ذلك كذلك لم يجز ان يكون مندوخا واما من حمل هذا الحق
 نأت الحكم غير مندوح ورغم انه حق آخر غير العشر يحجب عند الحصاد وعند الديار
 وعند الكيل فانه لا يحمل قوله هذا من احد مفسرين انما ان يكون مراده عنده الوجوب او الدب
 فان كان بدا عنه لم يسع له ذلك الا باقامة الدلالة عليه اد غير حائر صرف الامر عن الالتفات
 الى الدب الا بدلالة وان رآه واحدا فلو كان كما رعم لوح ان يرد الطل به متواترا
 لعموم الحاجة اليه ولكن لا اقل من ان يكون ثقله في ثقل وجوب العشر ونصف العشر فلما
 لم يعرف ذلك عامة السلف والفقهاء علما انه غير مراد فثبت ان هذا الحق هو العشر ونصف
 العشر الذي بينه عليه السلام عنه فان قيل الزكاة لا تخرج يوم الحصاد وانما تخرج بعد التقية فدل
 على انه لم يرد به الزكاة عنه قيل له الحصاد اسم للقطع فتقطع عليه اخراج عشر ما صار في يده
 ومع ذلك فالخضر كلها انما يخرج الحق منها يوم الحصاد غير متطر به شيء غيره وقيل ان قوله
 تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) لم يحمل اليوم طرفا للايتاء المأموره وانما هو ظرف لحقه
 كانه قال وآتوا الحق الذي وجب يوم حصاده بعد التقية عنه قال ابو بكر ولما ثبت عماد كرم

ان المراد بقوله ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ هو العشر دل على وجوب العشر في جميع ما تحرجه الارض الا ما خصه الدليل لان الله تعالى قد ذكر الزرع لفظ عموم يتطعم لسائر اصنافه وذكر النخل والزيتون والرمان ثم عقه بقوله ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ وهو عائذ الى جميع المذكور فن ادعى خصوص شيء منه لم يسلم له ذلك الا بدليل فوجب بذلك ايجاب الحق في الحصر وغيرها وفي الزيتون والرمان ❦ فان قيل انما اوجب الله تعالى هذا الحق فيما ذكر يوم حصاده وذلك لا يكون الا بعد استحكامه ومصيره الى حال تنقي ثمرته فاما ما احدث منه قبل بلوغ وقت الحصاد من الفواكه الرطبة فلم يتناوله اللفظ ومع ذلك فان الزيتون والرمان لا يحصدان فلم يدخل في عموم اللفظ ❦ قيل له الحصاد اسم للقطع والاستيصال قال الله تعالى ﴿حتى حبلهم حصيدا خامدين﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ترون اوباش قريش احصدوهم حصدا فيوم حصاده هو يوم قطعه فذلك قد يكون في الحصر وفي كل ما يقطع من الثمار عن شجرة سواء كان بالما او اخضر رطبيا وايضا قد اوجب الآية العشر في ثمر النخل عند جميع الفقهاء بقوله تعالى ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ فدل على ان المراد يوم قطعه لشمول اسم الحصاد لقطع ثمر النخل وقائده ذكر الحصاد ههنا ان الحق غير واجب احراجه بنفس حروجه وبلوغه حتى يحصل في يد صاحبه فحينئذ يلزمه احراجه وقد كان يحور ان يتوهم ان الحق قد يلزمه بحروجه قل قطعه واحده فافاد بذلك ان عليه ركعة ما حصل في يده دون ما تلف منه ولم يحصل منه في يده ويدل على وجوب العشر في جميع الخارج قوله تعالى ﴿اسقوا من طيبات ما كنتم وما اخرجناكم من الارض﴾ وذلك عموم في جميع الخارج ❦ فان قيل الفقة لا تعقل منها الصدقة ❦ قيل له هذا غلط من وجوه احدها ان الفقة لا يعقل منها غير الصدقة وهذا ورد الكتاب قال الله تعالى ﴿ولا تيمموا الخبيث منه تتقون﴾ وقال تعالى ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقوها في سبيل الله فبشرهم بعباب الهم﴾ وقال تعالى ﴿الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية﴾ الآية وغير ذلك من الآي الموحدة لما ذكرنا وايضا فان قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اسقوا من طيبات ما كنتم﴾ امر وهو يقتضي الوجوب وليس ههنا فقة واحدة غير الركعة والعشر اذ الفقة على عياله واحدة وايضا فان الفقة على نفسه واولاده معقولة غير معتقرة الى الامر فلامعنى لحل الآية عليه ❦ فان قيل المراد صدقة التطوع ❦ قيل له هذا غلط من وجهين احدهما ان الامر على الوجوب فلا يصرف الى الدب الا بدليل والثاني قوله تعالى ﴿ولستم باأحديه الا ان تعمصوا فيه﴾ قد دل على الوجوب لان الاعماس انما يكون في اقتضاء الدين الواجب فاما ما ليس بواجب فكل ما اخذه منه فهو فصل وريح فلا اعماس فيه ومن جهة السه حديث معاذ واس عمر وطار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما سقت السماء فيه العشر وما سقى بالساية فصفت السر وهذا خبر قد تناقاه الناس بالقول واستعملوه فهو في خير النواتر وعمومه يوجب الحق في جميع اصناف الخارج ❦ فان احسبوا حديث يعقوب بن شيبه قال حدثنا ابو كامل الحمدي قال حدثنا الحارث بن شهاب عن عطاء

ابن السائب عن موسى بن طلحة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في الحصر اوت صدقة * قيل له قد قال يعقوب بن شبيب ان هذا حديث مكر وكان يحيى بن معين يقول حديث الحارث بن شهاب ضعيف قال يحيى وقد روى عبد السلام بن حرب هذا الحديث عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة مرسلًا وعبد السلام ثقة واما اصل حديث موسى بن طلحة ما رواه يعقوب بن شبيب قال حدثنا حماد بن عوف قال حدثنا عمرو بن عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة ان بعض الامراء بعث اليه في صدقة ارضه فقال ليس عليها صدقة واما هي ارض حضر ورطاب ان معادًا اما امر ان يأخذ من الخطل والحطة والشعير والنب وهذا اصل حديث موسى بن طلحة وهو تأويل لحديث معاد انه امر بالاحذ من الاصناف التي ذكر وليس في ذلك لوثت دلالة على نبي الحق عما سواها لانه يحوز ان يكون معاد اما استعمل على هذه الاصناف دون غيرها وايضا فلو استقام سد موسى بن طلحة وصحت طريقته لم يحز الاعتراض به على حرم معاد في العشر ونصف العشر لانه حرم ثلثه الناس بالقول واستعملوه وهم يحتفلون في استعمال حديث موسى بن طلحة ومثله ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم حرام فاهق الفقهاء على استعمال احدهما واختلفوا في استعمال الآخر كان المنفق على استعماله قاصيا على المختلف فيه مهما حاصا كان ذلك او عا ما فوجب ان يكون قوله فيما سقت السماء العشر قاصيا على حرم موسى بن طلحة ليس في الحصر اوت صدقة وايضا يمكن استعمال هذا الخبر فيما يمر به على العاشر على ما يقول ابو حنيفة لانه لا يأخذ منه العشر ويكون حرم معاد فيما سقت السماء العشر مستعملا في الجميع ومن جهة الطار ان الارض يقصد طاب ثماها برراعتها الحصر اوت كما يطاب ثماها برراعتها الحب فوجب ان يكون فيها العشر كالحب ولا يلزم عليه الخطب والقصب والحشيش لان ذلك يستفي في العادة اذ اصابه الماء من غير رراعة وليس يكاد يقصد بها الارض فذلك لم يجب فيها شيء ولا خلاف في نبي وحب الحق عن هذه الاشياء * وقد اختلف فيما يكاد من النحل من التمر فقال ابو حنيفة وروى مالك والوري يجب عليه ما اكله صاحب الارض وقال ابو يوسف اذا اكل صاحب الارض واطعم حاره وصديقه احدى عشر مائتي من ثلاثمائة الصاع التي تحب فيها الزكاة ولا يؤخذ منه مما اكل او اطعم ولو اكل الثلاثمائة صاع واطعمها لم يكن عليه عشر فان نقي منها قليل او كثير فعليه عشر مائتي او نصف العشر وقال الليث في زكاة الحب يبدأها بقل البقعة وما اكل من فريك هو واهله فانه لا يختص به بركة الرطب الذي يترك لاهل الحائط ما يأكله هو واهله لا يحرص عليه وقال الشافعي يترك الحارص لرب الحائط ما يأكله هو واهله لا يحرصه عليه ومن اكل من محله وهو رطب لم يختص به * قال ابو بكر قوله تعالى (واآتوا حقه يوم حصاده) يقتضي وحب الحق في جميع المأخوذ ولم يختص الله تعالى ما اكله هو واهله فهو على الجميع * فان قيل اما امر بآتياء الحق يوم الحصاد فلا يجب الحق فيما احدث منه قل الحصاد * قيل له الحصاد اسم للقطع فكذلك قطع منه ساء لرمه احرار عشره وايضا فليس في قوله تعالى (واآتوا حقه يوم حصاده) دليل على نبي الوحوب عما احدث قل الحصاد لانه حائر

ان يريد وآتوا حق الجميع يوم حصاده المأكول منه والباقي واحتج من لم يحتسب بالمأكول بما روى شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الرحمن بن مسعود يقول جاء سهل بن ابي حنيفة الى مجلسنا فحدث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا حرصتم فحدوا ودعوا الثالث فان لم تدعوا الثالث فالربع وهذا يحتدل ان يكون معناه ما روى سهل بن ابي حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث انا حنيفة حارصا فحماه رجل فقال يا رسول الله ان انا حنيفة قد زاد علي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اس عمك برعمك انك قد ردت عليه فقال يا رسول الله لقد تركت له قدر عمرته اهله وما يعلم المساكين وما يصيب الرعي فقال قد رددك اس عمك وانصهك والعرايا هي الصدقة فاما امر بذلك الثالث صدقة ويدل عليه حديث حرير بن حارم عن قيس بن مسعود عن مكحول الشامي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حرموا في الحرم فان في المال العربية والوصية تجمع بين العربية والوصية فدل على انه اراد الصدقة وروى ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في العرايا صدقة فلم يوجب فيها صدقة لان العربية فيها صدقة واما فائدة الحرم ان ما تصدق به صاحب العشر يحتسبه ولا تحب فيها صدقة ولا يصحبها

ذكر الخلاف في اعتبار ما يجب فيه الحق

فقال ابو حنيفة وروى يح العشر في قليل ما تحرقه الارض وكثيره الا ما قدمنا ذكره وقال ابو يوسف ومحمد ومالك وابن ابي ليلى والليث والشافعي لا يح حتى يسلع ما يجب فيه الحق خمسة اوسق وذلك اذا كان ما يجب فيه الحق مكبلا فان لم يكن مكبلا فان انا ابو يوسف اعتر ان يكون فيه خمسة اوسق من ادنى الاشياء التي تدخل في الوسق بما يجب فيه العشر الا في العسل فانه روى عنه انه اعتر عشرة ارطال وروى انه اعتر عشر قرب وروى انه اعتر قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدخل في الوسق واما محمد فانه يطر الى اعلى ما يقدره ذلك الشيء فيعتر منه ان يسلع خمسة امثاله وذلك نحو الرعمران فان اعلى مقاديره ما فيعتر بلوعه خمسة اماء لان ما اراد على المني فانه يصاعف او يسب اليه ويقال موان وثلاثة ونصف من ورع من ويعتر في القطر خمسة اجمال لان الحمل اعلى مقاديره وما اراد فتصيف له وفي العسل خمسة افراق لان الفرق اعلى ما يقدره ويحتج لاني حنيفة في ذلك بقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) وذلك عائد الى جميع المذكور فهو عموم فيه وان كان محملا في المقدار الواحد لان قوله (حقه) محمل معتق الى السان وقد ورد البيان في مقدار الواحد وهو العشر او نصف العشر ويحتج فيه بقوله تعالى (اهلكوا من طيات ما كنتم وبما اخرجناكم من الارض) وذلك عام في جميع الخارج ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر ولم يفصل بين القليل والكثير ومن جهة النظر اتعاق الجميع على سقوط اعتبار الحول فيه فوجب ان يسقط اعتبار المقدار كالركار والعائم واحتج معتق المقدار بما روى محمد بن مسلم الطائي قال احبنا عمرو بن دينار عن حار بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صدقة في شيء من الررع او الكرم او العسل حتى يسلع خمسة اوسق وروى ليث

ان ابي سليم عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ورواه ايوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر موقوفا عليه وروى ابن المبارك عن معمر عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * والجواب عن هذا لاني حنيفة من رجوة * احدها انه اذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حران احدهما عام والآخر خاص واتفق الفقهاء على استعمال احدهما واختلف في استعمال الآخر فالمتفق على استعماله قاض على المختلف فيه فلما كان خبر العشر متفقا على استعماله واختلفوا في خبر المقدار كان استعمال خبر العشر على عمومه اولى وكان قاصيا على المختلف فيه فاما ان يكون الآخر مذبوحا او يكون تأويله محمولا على معنى لا ينافي شيئا من خبر العشر * وايضا فان قوله فيما سقت السماء العشر عام في ايجابه في الموسوق وغيره وخبر الخمسة اوسق خاص في الموسوق دون غيره فغير جائز ان يكون بيانا لمقدار ما يجب فيه العشر لان حكم البيان ان يكون شاملا لجميع ما يقتضي البيان فلما كان خبر الاوساق مقصورا على ذكر مقدار الوسق دون غيره وكان خبر العشر عموما في الموسوق وغيره علمنا انه لم يرد مورد البيان لمقدار ما يجب فيه العشر * وايضا فان ذلك يقتضي ان يكون ما يوسق يعتبر في ايجاب الحق بلوع مقداره خمسة اوسق وما ليس بموسوق يجب في قليله وكثيره لقوله علي السلام فيما سقت السماء العشر وفقد ما يوجب تخصيص مقدار ما لا يدخل في الاوساق وهذا قول مطروح والقائل به ساقط مردول لاتفاق السلف والخلف على خلافه وليس ذلك كقوله عليه السلام في الرقة ربع العشر وقوله ليس فيما دون خمس اواق ركة وذلك لانه لا شيء من الرقة الا وهو داخل في الورن والاواق مذكورة للورن فخار ان يكون بيانا لمقدار جميع الرقة المذكورة في الخبر الآخر * وايضا فقد ذكرنا ان الله حقوقا واحدة في المال غير الركة ثم سمحت بالركة كما روى عن ابي حمزة محمد بن علي والصحاب قالوا سمحت الركة كل صدقة في القرآن فحاضر ان يكون هذا التقدير معتبرا في الحقوق التي كانت واحدة فسمحت بحقوقه تعالى (وادا حصر القسمة اولوا القربى واليتامى والمساكين فادروهم منه) ومحمود ما روى عن محاهد اذا حصدت طرحت للمساكين وادا كدست وادا بقيت وادا علمت كيلة عرلت ركة وهذه الحقوق غير واحدة اليوم فحاضر ان يكون ما روى من تقدير الخمسة الاوسق كان معتبرا في تلك الحقوق وادا احتمل ذلك لم يحرج تخصيص الآية والاثار المتفق على نقله * وايضا فقد روى ليس فيما دون خمسة اوسق ركة فحاضر ان يريد به ركة التجارة بان يكون سأل سائل عن اقل من خمسة اوسق طعام او امر للتجارة فاحر ان لا ركة فيه لقصور قيمته عن الصاب في ذلك الوقت فعلى الراوى كلام النبي صلى الله عليه وسلم وترك ذكر السب كما يوجد ذلك في كثير من الاحار

ذكر الخلاف في اجتماع الشر والخراج

فقال ابو حنيفة واو يوسف ومحمد وروى لا يجتمعان وقال مالك والثوري والحسن بن صالح

وشريك والشافعي اذا كانت ارض خراج فعليه العشر في الخسارج والخراج في الارض
 والدليل على انها لا يجتمعان ان عمر بن الخطاب لما فتح السواد وضع على الارض الخراج
 ولم يأخذ العشر من الخسارج وذلك بمشاورة الصحابة وموافقهم اياه عليه بصارد ذلك احاطا من
 السلف وعليه مضي الخلف ولو حاز اجتماعهما لمجتمعا عمر بن الخطاب رضى الله عنه * ويدل
 عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بالناصح نصف العشر وذلك
 اخار جميع الواجب في كل واحد منهما فلو وجب الخراج منه لكان ذلك لبعض الواجب لان
 الخراج قد يكون الثلث او الربع وقد يكون قعيما ودرهما * وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم
 قدر العشر الى النصف لاجل المؤنة التي لزمت صاحبها فلو لم يزد الخراج في الارض لزم سقوط
 نصف العشر الباقي للزوم مؤنة الخراج ولكان يجب ان يختلف حكم ما تعلق فيه المؤنة
 وما يخف فيه كما خالف النبي صلى الله عليه وسلم بين ما سقته السماء وبين ما سقى بالناصح
 لاجل المؤنة ويدل عليه حديث سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال سمعت العراق قميزها ودرهمها ومعتاه ستمع ولو كان العشر واحدا لاستحال ان
 يكون الخراج ممنوعا منه والعشر غير ممنوع لان من مع الخراج كان للعشر امع وفي تركه
 ذكر العشر دلالة على ان لا عشر في ارض الخراج وروى ان ذهقانة مراملك اسلمت فكتب
 عمر ان يؤخذ منها الخراج ان احتارت ارضها وروى ايضا ان رجلا اسلم فقال له على ان اقت
 على ارضك اخذنا منك الخراج ولو كان العشر واحدا مع ذلك لاحدا بوجوه ولم يجالهما
 في ذلك احد من الصحابة * وايضا لما كان العشر والخراج حقين لله تعالى لم يجر اجتماعهما عليه
 في وقت واحد والدليل عليه اتفاق الجميع على امتناع وجوب زكاة السائمة وركاء التجارة *
 فان قيل ان الخراج بمنزلة الاحرة والعشر صدقة فكما حار اجتماع احرا الارض والعشر
 في الخسارج كذلك يجوز اجتماع الخراج والعشر وذلك لان ارض الخراج مقاة على حكم
 النبي * وانما ابيح اراضيها الاستماع بها بالخراج وهو احرة الارض فلا يجمع ذلك وجوب العشر
 مع الخراج * قيل له هذا غلط من وجوه * احدها ان عداني حبيبه لا يجتمع العشر والاجرة
 على المستأجر ومتى لزمته الاحرة سقط عنه العشر فكان العشر على رب الارض الآخذ للاجرة
 فهذا الارام ساقط عنه وقول القائل ان ارض الخراج غير مملوكة لاهلها وانما مقاة على حكم
 النبي * خطأ لانها عندما مملوكة لاهلها والكلام فيها في غير هذا الموضع * وقوله ان الخراج احرة
 خطأ ايضا من وجوه * احدها انه لا خلاف ان لا يجوز استيحاء الحبل والشجر ومعلوم ان
 الخراج يؤدي عهدها فانه ليس باجرة * وايضا فان الاجرة لا تصح الا على مدة معلومة ولم يعتقد
 احد من الائمة على ارباب اراضي الخراج مدة معلومة * وايضا فان كانت ارض الخراج واهلها
 مقرون على حكم النبي * فغير حائر ان يؤخذ منهم حرية رؤسهم لان العبد لا حرية عليه * وبما
 يدل على انتهاء اجتماع الخراج والعشر تنافي سبهما وذلك لان الخراج سببه الكفر لانه يوضع
 موضع الحرية وسائر اموال النبي * والعشر سببه الاسلام فلم تنافي سببهما تنافي مسباها * قوله

تعالى ﴿ومن الانعام حمولة وفرشا﴾ روى عن ابن عباس رواية والحسن وابن مسعود رواية
 اخرى وبجاهد قالوا الحمولة كذا الابل والفرش الصغار وقال قتادة والربيع بن انس والصحابك
 والسدى والحسن رواية الحمولة ما حمل من الابل والفرش الغنم وروى عن ابن عباس رواية
 اخرى قال الحمولة كل ما حمل من الابل والقر والحيل والبقال والحمر والفرش الغنم فادخل
 في الانعام الخافر على الاتماع لان اسم الانعام لا يقع على الخافر وكان قول السلف في الفرش
 احد معنيين اما ضمائر الابل واما الغنم وقال بعض اهل العلم اراد بالفرش ما خلق لهم من
 اصوافها وحلودها التي يهترشونها ويحملون عليها ولولا قول السلف على ما ذكرنا لكان
 هذا الظاهر يستدل به على حوار الاتماع باصواف الانعام واوانها في سائر الاحوال سواء
 اخذت منها بعد الموت او في حال الحياة ويستدل به ايضا على حواز الاتماع محلودها بعد الموت لاقتضاء
 العموم له الا انهم قد اتفقوا انه لا يتنفع بالخلود قل الدماع فهو مخصوص وحكم الآية ثابت
 في الاتماع بها بعد الدماع ﴿وقوله تعالى﴾ (ومن الانعام حمولة وفرشا) فيه اصناف وهو الذي انشأ لكم
 من الانعام حمولة وفرشا ﴿وقوله تعالى﴾ (ثمانيه ارواح من الصا انين ومن المعز انين) الى الظالمين
 قوله ثمانية ارواح بدل من قوله حمولة وفرشا لدخوله في الانشاء كانه قال انشأ ثمانية ارواح
 فكل واحد من الاصناف الاربعة من ذكرها وانثاها يسمى روحا ويقال للثني روح ايضا كما يقال
 للواحد حصم وللثني حصم فاحر الله تعالى انه احل لصادقه هذه الارواح الثمانية وان المشركين
 حرموا منها ما حرموا من الحيرة والسائبة والوصيلة والحامى وما جعلوه لشركائهم على ما بينه قل ذلك
 نعيم حجة ولا رهان لصلوا الناس نعيم علم فقال (يا ثوى تعلم ان كنتم صادقين) ثم قال (ام كنتم
 شهداء ادوصاكم الله بهذا) لان طريق العلم اما المشاهدة او الدليل الذي يشترك العقلاء في ادراك
 الحق به فان نعيمهم عن اقامة الدلالة من احد هذين الوجهين بطلان قولهم في تحريم ما حرموا
 من ذلك ﴿وقوله تعالى﴾ (قل لا احد فيما اوحى الى محرما على طاعم يطعمه) الآية روى عن
 طاوس ان اهل الجاهلية كانوا يستحلون اشياء ومحرمون اشياء فقال الله تعالى (قل لا احد فيما
 اوحى الى محرما) مما تستحلون (الا ان يكون ميتة) الآية وسياقة المحاطة تدل على ما قال طاوس
 وذلك لان الله قد قدم ذكر ما كانوا يحرمون من الانعام ودمهم على تحريم ما احله وعصمهم وانما
 نه عن جعلهم لاهم حرموا نعيم حجة ثم عطف قوله تعالى (قل لا احد فيما اوحى الى محرما) على
 يعنى مما تحرموه الاما ذكر واذا كان ذلك تقدير الآية لم يحرج الاستدلال بها على اباحة ما حرج
 عن الآية ﴿فان قيل قد ذكر في اول المائدة تحريم المحقة والموقودة وما ذكر معها وهي خارجة
 عن هذه الآية﴾ قيل له في ذلك نحو ان احدها ان المحقة وما ذكر معها قد دخلت في الميتة وانما
 ذكر الله تعالى تحريم الميتة في قوله (حرمت عليكم الميتة) ثم فسر وجوهها والاسباب الموحدة
 لكونها ميتة فقد اشتمل اسم الميتة على المحقة ويطاؤها والثاني ان سورة الانعام مكية وحائز
 ان لا يكون قد حرم في ذلك الوقت الا ما قد ذكر في هذه الآية والمائدة مدنية وهي من آخر ما رل
 من القرآن وفي هذه الآية دليل على ان او اذا دخلت على النبی ثبت كل واحد مما دخلت عليه

مطلد
في لحوم الجمر الاحلية

على جباله وانها لا تقتضي تحييرا لان قوله تعالى (الا ان يكون مئة اودما مسفوحا او ظم
خنزير) قد اوضح تحريم كل واحد من ذلك على جباله وقد اوضح كثير من السلف في اناحة
اعداد المذكورة في هذه الآية بها فها لحوم الجمر الاحلية وروى سفيان بن عيينة عن عمرو
ان ديار قال قلت لمار بن ريد اسهم يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم
الجمر الاحلية قال قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو النخعي عدنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولكن ابي ذلك الحر يعني عبدالله بن عباس وقرأ (قل لا اجد في ما اوحى الي محرما على طاعم
يطعمه) الآية وروى حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة انها كانت لا ترى
بالحوم السباع والدم الذي يكون في اعلى العروق بأسا وقرأت هذه الآية (قل لا اجد في ما
اوحى الي محرما على طاعم يطعمه) الآية فاما لحوم الجمر الاحلية فانها احسا ومالك والثوري
والشافعي ينهون عنه وروى عن ابن عباس ما ذكرنا من اناحته وقاسه على ذلك قوم وقد
وردت اخبار مستفيضة في النهي عن اكل لحوم الجمر الاحلية منها حديث الزهري عن
الحسن وعبدالله بن محمد بن الحنفية عن ابيهما انه سمع علي بن ابي طالب يقول لا بأس
عنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل لحوم الجمر الانسية وعن متعة النساء
يوم حبر وقد روى اس وهب عن يحيى بن عبدالله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث
الغزوي عن مجاهد عن اس عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم حبر عن لحوم
الجمر الانسية وهذا يدل على انه لما سمع عليا روى النهي عن النبي صلى الله عليه وسلم رجع
عما كان يذهب اليه من الاباحة وروى ابو حنيفة وعبدالله بن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم حبر عن لحوم الجمر الاحلية وروى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد
ابن علي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الجمر الاحلية ورواه حماد بن زيد عن
عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن حازم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الجمر الاحلية
وروى شعبة عن ابي اسحاق عن الربيع بن عمار سمعه قال اصبا حبرا يوم حبر فطعنا ما
قادى من ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اكلوا القدور وروى الهيثم بن عمار عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان ابي اوفى وسلمة بن الأكوع وابو هريرة وابو ثعلبة الحبشي في آخرين في بعضها
ابناء نهى عن النبي صلى الله عليه وسلم ونهى عنها ذكر قصة خير والسبب الذي من اجله نهى عنها فقال
قائلون انما نهى عنها لانه قتل له ان الجمر قد قلت وقال
آخرون لانه كانت حلالا فتأول من اناحه نهى النبي صلى الله عليه وسلم على احد هذه الوجوه
ومن حفظنا انظر هذه التأويلات ناشئة احدها ما رواه جماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا يحل الجمر الاحلي منهم المقداد بن اسود كرب واثملة الحبشي وغيرها والثاني ما رواه
سفيان بن عيينة عن ايوب السخيتي عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال لما فتح النبي
صلى الله عليه وسلم حبر اصابوا حبرا فطعموا منها فادى من ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا ان الله ورسوله يهاكم بها فاكلوها بحس فاكفوا القدور وروى عبد الوهاب الثقفي عن ايوب

باسناده مثله قال فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً فتأدى ان الله ورسوله ينهاكم عن
 لحوم الحرم الاهلية فانها رجس قال فاكففت القندور وانها لتنفور وهذا يبطل تأويل من تأول
 الهى على التهمة وتأويل من تأوله على خوف فناء الحرم الاهلية بالدبح لانه اخبر انها رجس وذلك
 يقتضى تحريم عيها لالسبب غيرها ويدل عليه انه امر بالقندور فاكففت ولو كان الهى
 لاجل ما ذكروا لامر بان يطعم المساكين كما امر بذلك في الشاة المذبوحة لمير امر اصحابها
 بان يطعم الاسرى وفي حديث انى ثعلبة الخشنى انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما
 يحرم عليه فقال لا تأكل كل الحمار الاهلى ولا كل ذى ناب من السباع فهذا ايضا يبطل سائر
 التأويلات التى ذكرناها عن محبتها وقد روى عن سعيد بن حير ان الهى صلى الله
 عليه وسلم هى عن لحوم الحرم الاهلية يوم خير لانها كانت تأكل المذرة فان صح هذا
 التأويل للهى الذى كان مه يوم خير فان حير انى ثعلبة وغيره في سؤالهم عنها في غير يوم
 حير يوجب اتهام محريمها لاللة غير اعيانها وقد روى في حديث روى عن عبد الرحمن بن
 معقل عن رجال من منية فقال بعضهم غالب من الابحر وقال بعضهم الحرم من تلب انه قال
 يا رسول الله انه لم يبق من مالى شئ استطع ان اطعم به اهلى غير حمراتى قال فاطعم اهلك
 من سمين مالك فانما كرهت لكم حوال القرية فاحتج من اناح الحرم الاهلية بهذا الخبر
 وهذا الحرم يدل على الهى عنها لانه قال كرهت لكم حوال القرية والحرم الاهلية كلها حوال
 القرى والاتاحة عدما في هذا الحديث اما انصرفت الى الحرم الوحشية وقد احتج في الحمار
 الوحشى اذا دحن فقال اصحابنا والحسن بن صالح والشافعى في الحمار الوحشى اذا دحن والف
 انه حاراً كله وقال ابن القاسم عن مالك اذا دحن وصار يعمل عليه كيعمل على الاهلى فانه لا يؤكل
 وقد اتفقوا على ان الوحش الاهلى لا يحرحه عن حكم حنسه في تحريم الاكل كذلك مالس من
 الوحش قال ابو بكر وقد اختلف في دى الناب من السباع ودى الخلب من الطير فقال ابو حنيفة
 وابو يوسف وروى ومحمد لا يحل اكل دى الناب من السباع ودى الخلب من الطير وقال مالك
 لا يؤكل سباع الوحش ولا الهى الوحشى ولا الاهلى ولا الثعالب ولا الضبع ولا شئ من السباع ولا بأس
 باكل سباع الطير الرخم والعقن والسور وغيرها ما اكل الخيف منها وما لا يأكل وقال الاورامى
 الطير كله حلال الا انهم يكرهون الرخم وقال الليث لا بأس باكل الهى واكره الضبع وقال الشافعى
 لا يؤكل ذوالناب من السباع التى تعدو على الناس الاسد والتمر والذئب ويؤكل الضبع والثعالب
 ولا يؤكل السر والارى ومحوه لانهما تعدو على طيور الناس وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا
 ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا هجاج قال حدثنا حماد قال حدثنا عمران بن حدير ان عكرمة سئل عن
 العرب قال دحاجة سمية وسئل عن الضبع فقال سمية ✽ قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر
 قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن ابي ادريس الخولانى عن
 انى ثعلبة الخشنى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو عن اكل كل ذى ناب من السباع وحدثنا
 محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا ابو عروبة عن ابي بشر عن

مطلب
 الكلام في الحمار الوحشى
 اذا الب

مطلب
 الكلام في دى الناب
 من السباع ودى الخلب
 من الطير

ميمون بن مهران عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخالب من الطير ورواه علي بن أبي طالب والمقداد بن معدى كرب وأبو هريرة وغيرهما فهذه آثار مستفيضة في تحريم ذي الناب من السباع وذي المخالب من الطير والتعلب والهز والسر والرخم داخلة في ذلك فلامعنى لاستثناء شئ منها الإبدليل يوجب تخصيصه وليس في قبولها ما يوجب نسخ قوله تعالى ﴿قُلْ لَا أَحَدٌ مِّنْكُمْ يَمْنَعُكَ مِنْهُ﴾ (قل لا أحد منكم يملكها ما يوجب نسخ قوله تعالى ﴿قُلْ لَا أَحَدٌ مِّنْكُمْ يَمْنَعُكَ مِنْهُ﴾) لانه إنما فيه إخبار انه لم يكن المحرم غير المذكور وإن ما عداه كان باقيا على أصل الإباحة وكذلك الإخبار الواردة في لحوم الحرم الأهلية هذا حكمها ومنع ذلك فان هذه الآية خاصة باتفاق أهل العلم على تحريم أشياء كثيرة غير مذكورة في الآية شار قول الإخبار الآحاد في تخصيصها * وكره أصحابنا العرب الأفع لانها يأكل الحيف ولم يكرهوا العرب الزرعي لما روى قتادة عن سعيد بن المسيب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حسن فواسق يقتلن في الحرم في الحل والحرم وذكر أحدهما العرب الأفع فحصر الأفع بذلك لانه يأكل الحيف فصار أصلا في كراهة أشباهه مما يأكل الحيف وقوله عليه السلام حسن يقتلن الحرم يدل على تحريم أكل هذه الحشرات وأنها لا تكون الامتنولة غير مذكاة ولو كانت مما يؤكل لأمس بدعها وذكاتها لئلا تحرم بالقتل * فان قيل فما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا إسماعيل بن العصل قال حدثنا محمد بن حاتم قال حدثنا يحيى بن مسلم قال حدثني إسماعيل بن أمية عن أبي الربيع قال سألت حارثا هل يؤكل الضبع قال نعم قلت أصيدني قال نعم قلت أذهب هذا من النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم * قيل له ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من نهي عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير قاص على ذلك لا اتفاق الفقهاء على استعماله واختلافهم في استعمال ذلك * واحتلف في أكل الصب فكرهه أصحابنا وقال مالك والشافعي لا بأس به والدليل على صحة قولنا ما روى الأعمش عن زيد بن وهب الجهني عن عبد الرحمن بن حصة قال رآنا رخصا كثيرة الصاب فاصابنا بمخاضة فطعمناها فان القدر لم يملأها فحاش رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا فقلنا ضاب اصابها فقال ان امته من بني اسرائيل مسحوا دواب الارض وان احتسب ان تكون هذه فأكفوها وهذا يقتضي خطره لانه لو كان مباح الأكل لما أمرنا بكفاء القدر لانه عليه السلام نهى عن اصاعة المال * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا محمد بن عوف الطائي ان الحكم بن عوف حدثهم قال حدثنا اس عياض عن محمد بن درعة عن تميم بن عبيد عن ابي راشد الجبالي عن عبد الرحمن بن شبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الضب وروى أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن عائشة انها اهدى لها صب فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن أكلها فهاهنا عشاء سائل فقامت اثنا وله إياه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أكلين فبهده الاحار توجب الهوى عن أكل الصب وقد روى اس عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأكل من الصب وأكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان حراما ما أكل على مائدته وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ترك أكله تقديرا وفي بعض الاحار انه قال لم يكن بارص

مطلب
في الكلام على الصب

قومي فاجدني اعافه وان خالد بن الوليد اكله بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فام بهه
 وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عمر بن سهل قال حدثنا اسحاق
 ابن الربيع عن الحسن قال قال عمر ان هذه الغضاب طعام طاعة هذه الرعاء وان الله لم يمنع غير واحد لو كان
 عدى منها شيء لا كلفه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرمه ولكنه قدره وحدثنا عبد الباقي
 ابن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عمر بن سهل قال حدثنا محمد بن عيسى عن ابي هارون عن ابي
 سعيد الخدري قال ان كان احدنا يهدي اليه الصبغة المكنونة احب اليه من الدجاجة السمينة فاحتج
 ميسجوه هذه الاحار وفيها دلالة على خطره لان فيها ان النبي صلى الله عليه وسلم تركه تقدر
 وانه قدره وما قدره النبي صلى الله عليه وسلم فهو محس ولا يكون نجسا الا وهو محرم الاكل
 ولو ثبتت الاباحة هذه الاخبار لما رخصت اجبار الخطر ومق ورد الخبران في شيء واحد هما ميسج
 والآحر حاطر فحجر الخطر اولى وذلك لان الخطر وارد لاحالة بعد الاباحة لان الاصل
 كانت الاباحة والخطر طارئ عليها ولم يثبت ورود الاباحة على الخطر فحكم الخطر ثبات
 لاحالة واحتاف في هوام الارض فكره اصحابنا اكل هوام الارض اليربوع والعمد والمار
 والعقارب وجميع هوام الارض وقال ابن ابي ليلى لا بأس ماكل الحية ادا دكيت وهو قول مالك
 والاوزاعي الا انه لم يشترط منه الذكاة وقال الليث لا بأس ماكل القمعة وراح الرجل ودود
 الحين والتمر ومحوه وقال ابن القاسم عن مالك لا بأس باكل الصمغ قال ابن القاسم
 وقياس قول مالك انه لا بأس ماكل خشاش الارض وعقاربها ودودها لانه قال موته في الماء
 لا يفسده وقال الشافعي كل ما كانت العرب تستقدره فهو من الحائث كالذئب والاسد
 والعراب والحية والحدأة والعقرب والمارة لانها تقصد بالادى فهي محرمة من الحائث وكانت
 تأكل الصمغ والنعال لانهما لا يمدوان على الناس ما يسهما فهما حلالان قال ابو بكر قال الله تعالى
 ﴿ويحرم عليهم الحائث﴾ قال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابراهيم بن خالد
 ابو ثور قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عيسى بن عيملة عن ابيه قال
 كنت عند ابن عمر فسل عن اكل القمعة فلا ر قل لا احد فيها اوحى الى محرما على طعام
 يطعمه الآية فقال شيخ عنده سمعت المهريرة يقول ذكر عد النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال حيثنة من الحائث فقال ابن عمر ان كان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فهو كذا قال
 فسماء النبي صلى الله عليه وسلم حيثنة من الحائث فشمله حكم التحريم بقوله تعالى ﴿ويحرم
 عليهم الحائث﴾ والقمعة من حشرات الارض فكل ما كان من حشراتا فهو محرم قياسا على
 القنفذ وروى عبد الله بن وهب قال اخبرني ابن ابي ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب
 عن عبد الرحمن قال ذكر طيب الدواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الصمغ يكون
 في الدواء فهي النبي صلى الله عليه وسلم عن قتله وهذا يدل على تحريمه لانه ساء ان يقتله
 فيجعله في الدواء ولو حار الاستفاعة لما كان منها عن قتله للاستفاعة وقد ثبت عن النبي صلى الله
 عليه وسلم اخار مستقيمة رواها ابن عباس واس عمر وابو سعيد وعائشة وغيرهم انه قال

مطلد

في الكلام على هوام
الارض

يقتل المحرم في الحل والحرم الحداة والعرب والعقرب وفي بعض الاحار والحية
 ففي امره قتلهم دلالة على تحريم اكلهم لانها لو كانت مما تؤكل لامر بالتوصل الى ذلكها فيما
 تنافي فيه الذكاة منها فلما امر بقتلها والقتل انما يكون لاعلى وسه الذكاة نبت انها غير مأكولة
 ولما ثبت ذلك في العرب والحداة كان سائر ما يأكل الحيف مثلاً ودل على ان ما كان من حشرات
 الارض فهو محرم كالعقرب والحية وكذلك اليربوع لانه حارس من الفار وما قول الشافعي
 في اعتباره ما كانت العرب تستقدره وان ما كان كذلك فهو من الحائث فلامعنى له من وجوه
 احدها ان سبى الى صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب من السباع ودى محاب من الطير
 قاص بتحريم جميعه وغير حائر ان يريد فيه ما ليس منه ولا يخرج منه ما قد تناوله العموم
 ولم يعتبر الى صلى الله عليه وسلم ما ذكره الشافعي وانما جعل كونه ذئاب من السباع ودا
 محاب من الطير علماً للتحريم فلا يجوز الاعتراض عليه بما ثبت به الدلالة ومن جهة اخرى
 ان خطاب الله تعالى للناس بتحريم الحائث عليهم لم يختص بالعرب دون المحمدين الناس كلهم من كان
 منهم من اهل التكليف داخلون في الخطاب فاعتبار ما يستقدره العرب دون غيرهم قول
 لادليل عليه خارج عن مقتضى الآية ومع ذلك فليس يحلو من ان يعتبر ما كانت العرب
 تستقدره جميعهم او بعضهم فان كان اعتبر الجميع فان جميع العرب لم يكن يستقدر الحيات والعقارب
 ولا الاسد والذئاب والفار وسائر ما ذكر بل عامة الاعراب تستطيع اكل هذه الاشياء فلا يجوز
 ان يكون المراد ما كان جميع العرب يستقدره وان اراد ما كان بعض العرب يستقدره فهو فاسد من
 وجهين احدهما ان الخطاب اذا كان لجميع العرب فكيف يجوز اعتباره بمصم دون بعض والثاني انه لما صار
 البعض المستقدر كذلك كان اولى بالاعتبار من البعض الذي يسقط به هذا قول من تنقص من جميع وجوه
 ودعم انه اباح الصنع والتعاب لان العرب كانت تأكله وقد كانت العرب تأكل العرب والحداة
 والاسد لم يكن منهم من يمتنع من اكل ذلك واما اعتباره ما يعمدو على الناس فان اراده يعدو
 على الناس في سائر الاحوال فان ذلك لا يوجد في الحداة والحية والعرب وقد حرمتها وان
 اراده العدو عليهم في بعض الاحوال فان الصنع قد يعمدو على الانسان في بعض الاحوال
 وقد يترك الاسد العدو عليهم في حال اذ لم يكن حائماً والحمل الهائج قد يعمدو على الانسان
 وكذلك الثور في بعض الاحوال ولم يعتبر ذلك هو ولا غيره في هذه الاشياء في تحريم الاكل
 واما حته والكلب والسمور لا يعدوان على الناس وهما محرمان به وقد اختلف في لحوم الابل
 الحلاله وفكرها المحاسا والشافعي اذ لم يكن يأكل غير العذرة وقال مالك والليث لا بأس بلحوم الحلاله
 كالدجاج حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي سية قال حدثنا عدة عن
 محمد بن اسحاق عن اس بن ابي يحيى عن محاهد عن اس بن عمر قال سبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل
 الحلاله والالبها وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابن المشي قال حدثنا ابو عامر قال حدثنا
 هشام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سبى عن لبن الحلاله * قال ابو بكر
 فكل من خالف في هذه المسائل التي ذكرنا من ابتدائنا باحكام قوله تعالى (قل لا احد فيما اوحى الى

مطل

في لحوم الابل الحلاله

محرم على طاعم يطعمه) وإباح أكل ما ذهب المحابن فيه إلى حظره فانهم يحتجون فيه بقوله تعالى (قل لا اجد في الاوحى الى محرمات) الآية وقد بينا ان ذلك خرج على سبب فيما كان يحرمه اهل الجاهلية مما حكام الله عنهم قل هذه الآية مما كانوا يحرمونه من الانعام ولو لم يكن نزوله على السبب الذي ذكرنا وكان خبرا مبتدأ لم يمنع بذلك قبول اجبار الآحاد في تحريم اشياء لم تنظمها الآية ولا استعمال القياس في حظر كثير منه لان اكرامه فيه الاخبار بان لم يكن المحرم من طريق الشرع الا المذكور في الآية وقد علمنا ان هذه الاشياء قد كانت مباحة قبل ورود السمع وقد كان قبول اخبار الآحاد جائزا واستعمال القياس سائغا في تحريم ما هذا وصفه وكذلك اخبار الله انه لم يحرم بالشرع الا المذكور في الآية غير مانع تحريم غيره من طريق خبر الواحد والقياس * وقوله تعالى (على طاعم يطعمه) يدل على ان المحرم من الميتة ما يتأتى فيه الأكل منها فلم يتناول الجلد المدبوغ ولا القرن والعظم والظلف والريش ونحوها ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في شاة ميتة انما حرم أكلها وفي بعض اللفاظ انما حرم لحمها * وقوله تعالى (اودما مسفوحا) يدل على ان المحرم من الدم ما كان مسفوحا وان ما يبقى في العروق من اجزاء الدم غير محرم وكذلك روى عن عائشة وغيرها في الدم الذي في المذبح او في اعلى القدر انه ليس بمحرم لانه ليس بمسفوح وهذا يدل على ان دم الق والبراغيث والذباب ليس بحس ادليس بمسفوح فان قيل قوله تعالى (قل لا اجد في الاوحى الى محرمات على طاعم يطعمه) وان كان اخبارا انه ليس المحرم في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم من المأكولات غير المذكور في الآية فانه قد نسخ به كثيرا من المحظورات على السنة الانشاء المتضمنين فلا يكون سيلا سبيل نقاء النبي على حكم الاماحة الاصلية بل يكون في حكم ما قد نص على اناخته شرعا فلا يحور الاعتراض عليه بخبر الواحد ولا بالقياس والدليل على انه قد نسخ بذلك كثيرا من المحظورات على لسان غيره من الانبياء قوله تعالى (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن النمر والغنم حرمنا عليهم شحومهما الا ما حملت ظهورهما) وشحومهما مباحة لا وكذلك كثير من الحيوانات دوات الاطفار * قيل له ما ذكرت لا يخرج ما عدا المذكور في الآية من ان يكون في حكم المباح على الاصل وذلك لان ما حرم على اولئك من ذلك واسبح لنا لم يصير شريعة لنبي عليه السلام وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان حكم ذلك التحريم انما كان موقتا الى هذا الوقت وان مضى الوقت اعاده الى ما كان عليه من حكم الاماحة فلا فرق بينه في هذا الوجه وبين ما لم يحظر قط وايضا فلو سلمنا لك ما ادعت كان ما ذكرنا من قول خبر الواحد واستعمال القياس فيما وصفا سائغا لان ذلك مخصوص بالاساق اعنى قوله تعالى (قل لا اجد في الاوحى الى محرمات على طاعم يطعمه) لاهاق الجميع من الفقهاء على تحريم اشياء غير مذكورة في الآية كالخمر ولحم القردة والحاسات وغيرها فلما ثبت خصوصه بالاساق ساق قول خبر الواحد واستعمال القياس فيه * وقوله تعالى (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر) الآية قال ابن عباس وسعيد بن جبير وقادة والسدي ومجاهد هو كل ما ليس بمسفوح الا صانع كالابل والعام والاور والبط وقال بعض اهل العلم يدخل في ذلك جميع انواع السباع

والكلاب والسنائر وسائر ما يصطاد تطهره من الطير ﴿ قال أبو بكر قد نمت تحريم الله تعالى ذلك عليهم على لسان بعض الأنبياء فحكم ذلك التحريم عدنا ثابت فإن يكون شريعة لنبي عليه السلام إلا أن ثبت نسجه ولم ثبت نسيح تحريم الكلاب والسباع ونحوها فوحي أن تكون محرمة بتحريم الله بدنياً وكو به شريعة لنبي عليه السلام ﴿ وقوله تعالى ﴿ حرما عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما ﴿ يستدل به من أحث الخالف أن لا يأكل شحماً فأكمل من شحم الطير لاستثناء الله ما على ظهورها من حملة الحريم وهو قول أبي يوسف ومحمد وعنده أن حنيفة ما على الظهر أعلى سمى لحمياً في العادة ولا يتناول اسم الشحم على الإطلاق وتسمية الله إياه شحماً لا يوجب دخوله في الحميم إذ لم يكن الاسم له متعارفاً لا يرى أن الله تعالى قد سمى السمك لحمًا والشمس سراجاً ولا يدخل في الحميم ﴿ والخوفاً روى عن ابن عباس والحسن وسعيد بن حدير وقتادة ومجاهد والسدي أنها الماعز وقال غيرهم هي سائر الدواب يقال إنها الأمعاء التي عليها الشحم ﴿ وأما قوله تعالى ﴿ وأما احتلظ بعظم ﴿ فانه روى عن السدي وأن حريح أنه شحم الجنب والالية لهما على عظم وهذا أيضاً يدل على ما ذكرنا من أن دخول أو على التي يقتضي نبي كل واحد بما دخل عليه على حياله لأن قوله تعالى ﴿ إلا ما حملت ظهورها أو الخوفاً أو ما احتلظ بعظم ﴿ تحريم للحميم ونظيره قوله تعالى ﴿ ولا تطعمهم أمماً أو كهوراً ﴿ هي عن طاعة كل واحد منهما وكذلك قال أصحابنا فيمن قال والله لا أكل فلاناً أو فلاناً أنه إيهما كذب لأنه نبي كلام كل واحد منهما على حدة ﴿ وقوله تعالى ﴿ سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ﴿ إلى قوله ﴿ كذلك كذب الذين من قبلهم ﴿ فيه أكذاب للمشركين يقولهم لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ﴿ لا ما قال تعالى ﴿ كذلك كذب الذين من قبلهم ﴿ ومن كذب بالحق فهو كاذب في تكذبه فاحذر تعالى عن كذب الكفار يقولهم لو شاء الله ما أشركنا ولو كان الله قد شاء الشرك لما كانوا كاذبين في قولهم لو شاء الله ما أشركنا وفيه بيان أن الله تعالى لا يشاء الشرك وقد أكد ذلك أيضاً قوله ﴿ وإن تدعونا إلا الطغيان ﴿ اتهم إلا أنحرصون ﴿ يعني تكذبون فثبت أن الله تعالى غير شاء لسركهم وأنه قد شاء منهم الإيمان اختياراً ولو شاء الله الإيمان منهم قسراً لكان عليه قادراً ولكنهم كانوا لا يستحقون به الثواب والمدح وقد دلت العقول على مثل ما نص الله عليه في القرآن أن مریداً للشرك والقائض سعيه كان الأمر به سعيه وذلك لأن الإرادة للشرك استدعاء إليه كان الأمر به استدعاء إليه فكل ما شاء الله من العباد فقد دعاهم إليه ورعهم فيه ولذلك كان طاعة كائن كل ما أمر الله به فقد دعاهم إليه ويكون طاعة منهم إذا فعلوه وليس كذلك العلم بالشرك لأن العلم بالشئ لا يوجب أن يكون العالم به مستدعياً إليه ولأن يكون المعلوم من فعل غيره طاعة إذا لم يرد ﴿ فإن قيل إنما أسكر الله على المشركين ما احتجهم لشركهم فإن الله تعالى قد شاءه وليس ذلك محبة ولو كان مراده تكذيبهم في قولهم لقال كذلك كذب الذين من قبلهم بالتحصيف ﴿ قيل له لو كان الله قد شاء الكفر منهم لكان احتجهم بهيئاً ولكن علمهم طاعة لله فلما نطق الله احتجهم بذلك علم أنه إنما كان كذلك لأن الله تعالى لم يشأ وإيضاً قد أسكر الله تعالى في هذا القول من وجهين أحدهما أنه أحبر بتكذيبهم بالحق والمكذب بالحق لا يكون إلا كاذباً

والثاني قوله (وان اتهم الاتخرون) يعني تكذبون وقوله تعالى ﴿قل هلم شهداءكم الذين يشهدون ان الله حرم هذا﴾ الآية يعني الطل لمحرزهم عن اقامة الدلالة الا ان الله حرم هذا اذ لم يمكنهم اثبات ما ادعوه من جهة عقل ولا سمع وما لم يشك من احد هذين الوحيين وليس بمحسوس مشاهد فطريق العلم به منسد والحكم بطلانه واجب فان قيل فلم يدعوا للشهادة حتى اذا شهدوا لم تقبل منهم؟ قيل لا هم لم يشهدوا على هذا الوجه الذي يرجع من قواهم فيه الى ثقة وقيل اهم كلفوا شهداء من غيرهم من ثبوت شهادة حجة * وهي عن اتباع الاهواء المصلحة * واعتقاد المداهب الهوى يكون من وحوه احدها هوى من - يقاليه وقد يكون لشبهة حات في نفسه مع رواجر عقله عنها ومنها هوى ترك الاستقصاء لاشقة ومهاوى ما حرت به عادته لالمة له وكل ذلك متمبر بما استحسنه بعقله وقوله تعالى (ولا تغفلوا اولادكم من املاق) كانت العرب تدفن اولادها احياء السات منهمن خوف الاملاق وهو الافلاس وما حدث الى صلى الله عليه وسلم اعظم الذنوب ان تحمل الله بدا وهو حلق وان تقتل ولدك حشة ان تأكل معك وان ترى بحليلة حارك وهي المؤودة التي ذكرها الله تعالى في قوله (واذا المؤودة - ثبات ما يدب قيات - فيها هم الله عن ذلك مع ذكر الساب الذي كانوا من احله يقتلوهم واحرارهم ورارقهم واولادهم) وقوله تعالى ﴿ولا تقربوا المعواضن ما طهر منها وما نطس﴾ قال ابن عباس ما طهر منها كاح حلائل الاساء والجمع بين الاختين ونحو ذلك وما نطس الرماة. وقوله تعالى ﴿ولا تقتوا النفس التي حرم الله الا بالحق﴾ قال ابو بكر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واهوالهم الا يحصها وحسابهم على الله ولما اراد ابو بكر قتال ماني الركاة قالوا له ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا يحصها فقال ابو بكر هدامن حقها لومعوى عقلا بما كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عايه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث ربا بعد احسان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس وهذا عندما بمن يستحق القتل ويتقرر عايه حكمه وقد يحجب قتل غيره هؤلاء على وجه الدفع مثل قتل الخوارج ومن قصد قتل رجل واحد ماله فيجوز قتله على جهة المانع من ذلك لانه لو كف عن ذلك لم يستحق القتل وقوله تعالى ﴿ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن﴾ اما حص اليتيم بالذكر فيما امر به من ذلك لمحرزه عن الانتصار لنفسه ومنع غيره عن ماله ولما كانت الاطماع تقوى في اخذ ماله اكدا لله عن اخذ ماله تخصيصه بالذكر * وقوله تعالى (الا بالتي هي احسن) يدل على ان من له ولاية على اليتيم يجوز له دفع مال اليتيم مصادرة وان يعمل به هو مصادرة فيستحق نوحه اذ ارأى ذلك احسن وان يضع ويستأجر من يتصرف وتجر في ماله وان يشتري ماله من نفسه ادا كان حيرا لليتيم وهو ان يكون ما يعطى اليتيم اكثر قيمة مما يأخذه منه واحار او حيفة شراء مال اليتيم لنفسه ادا كان حيرا لليتيم بهذه الآية وقال تعالى ﴿حتى يبلغ اشده﴾ ولم يشترط البلوغ فدل على انه بعد البلوغ يجوز ان يحفظ عليه ماله اذا لم يكن مأبوس الرشد ولا يدفعه اليه ويدل على انه اذا بلغ اشده لا يجوز له ان يعوت

ماله سواء آس منه الرشد او لم يؤنس رشده بعد ان يكون حافلا لانه جعل بلوع الاشد هاية لاناحة قرب ماله ويدل على ان الوصي لا يحجوره ان يأكل من مال اليتيم فقيرا كان او عيا ولا يستقرض منه لان ذلك ليس باحسن ولا خيرا لليتيم وجعل ابو حنيفة بلوع الاشد حمسا وعشرين سنة فادانا بها دفع اليه ماله ما لم يكن متوها وذلك لان طريق ذلك اجتهاد الرأى وغالب الظن فكان عدده ان هذه السن مقبولة بلعها كان بالاعتدال وقد اختلف في بلوع الاسد فقل عامر بن ربيعة وريد بن اسلم هو بلوع الحام وقال السدي هو ثلاثون سنة وقيل ثمانى عشرة سنة وحمله ابو حنيفة حمسا وعشرين سنة على النحو الذى ذكرنا وقيل ان الاشد واحد هاشد وهو قوة الشاب عند ارتفاعه واصله من شد النهار وهو قوة الصبا عند ارتفاعه قال الشافعي

تطيف به شد النهار طمية * طويلا انقاء الدين سحوق

يقوله تعالى ﴿واوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا الا وسعها﴾ فيه امر بايفاء الحقوق على الكمال ولما كان الكيل والوزن يتعدر فيهما التحديد ناقل الغليل علما انه لم يكلف ذلك وانما كلفنا الاجتهاد في التحري دون حقيقة الكيل والوزن وهذا اصل في حوار الاجتهاد في الاحكام وان كل مجتهد مصيب وان كانت الحقيقة المعلومة بالاجتهاد واحدة لا بد علمنا ان للمقدار المطلوب من الكيل حقيقة معلومة عند الله تعالى قد امرنا بتحريها والاجتهاد فيها ولم يكلفنا اصابتها اذ لم يجعل لنا دليلا عليها فكان كل ما ادانا اليه اجتهادا من ذلك فهو الحكم الذي تعدنا به وقد يحجور ان يكون ذلك قاصرا عن تلك الحقيقة اورثا عليها ولكنه لما لم يجعل لنا سبيلا اليها اسقط حكمها عما ويدل على ان تلك الحقيقة المطلوبة غير مدركة بقبائله قديكال اويورن ثم يعاد عايه الكيل او الورن يريد اويقتص لاسيا فيما كثر مقداره ولذلك قال الله تعالى ﴿لا يكلف الله نفسا الا وسعها﴾ في هذا الموضع يعنى انه ليس عليه اكثر مما تحجراه باجتهاده وقد استدل عيسى بن امان امر الكيل والوزن على حكم المجهدين في الاحكام وشبهه بيقوله تعالى ﴿واذا قلتم قاعدلوا ولو كان ذا قرى﴾ قد استظم ذلك تحري الصدق وعدل القول في الشهادات والاخبار والحكم بين الناس والتسوية بين القريب والبعيد فيه وهو بطير قوله تعالى ﴿كوبوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم والوالدين والاقربين ان كن عيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا وان تلووا او تترصوا﴾ وقد بنا حكم ذلك فيما تقدم في موضعه * وقد استظم قوله ﴿واذا قلتم قاعدلوا﴾ مصالح الدنيا والآخرة لان من تحرى صدق القول في العدل فهو تحرى العدل في العمل اخرى ومن كان بهذه الصفة فقد حاز خير الدنيا والآخرة نسئل الله حسن التوفيق لذلك بيقوله تعالى ﴿وعهد الله او هواء﴾ عهد الله يشتمل على اوامره ورواحره كقوله تعالى ﴿الم اعهد اليكم يا بني آدم﴾ وقد تناول المدور وما يواجهه المد على به من القرب الا ترى الى قوله ﴿واوفوا عهد الله ادا عاهدتم ولا تقضوا الايمان بعد توكيدها﴾ بيقوله تعالى ﴿وان هذا صراطى مستقيما وسعود﴾ الآية فان المراد بالصراط الشريعة التى تعد الله بها عباده والصراط هو الطريق وانما قيل للشرع الطريق لانه يؤدى الى النوات في الجنة فهو طريق اليها والى النعيم واما سبيل الشيطان

فطريق الى النار اعاذنا الله منها وانما حاز الامر باتباع الشرع بما يشتمل عليه من الوجوب
والعمل والمباح كما جاز الامر باساعه مع ما فيه من التحليل والتحريم وذلك لان اتباعه
انما هو اعتقاد بحسنه على ترتيبه من قبيل المحذور ووجوب المرض والرغبة في الفل واستباحة
المباح والعمل بكل شيء من ذلك على حسب مقتضى الشرع له من ايجاب او نهي او اباحة
﴿ قوله تعالى ﴿ ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي احسن ﴾ قيل في قوله (ثم) ان معناه
ثم قل آتينا موسى الكتاب تماماً لانه عطف على قوله (قل تعالوا الى ما حرم ركم عليكم) وقيل
معناه وآتينا موسى الكتاب كقوله (ثم الله شهيد) ومعناه والله شهيد وكقوله (ثم كان من الذين
آموا) ومعناه وكان من الذين آمنوا ويحتمل ان يكون صلة للكلام ويكون معناه ثم بعد ما ذكرت
لكم احبرتكم انما آتينا موسى الكتاب ومحوه من الكلام ﴿ قوله تعالى ﴿ وعدا كتاب انزلناه
مبارك فاتمموه واتقوا ﴾ هو امر باساع الكتاب على حسب ما نصه من فرض او نهي او اباحة
واعتقاد كل منه على مقتضاه ﴿ والركعة نسوت اير و توه وسارك الله صفة ثبات لا اول له ولا آخر
هذا تعظم لا يستحقه الا الله تعالى وحده لا شريك له ﴿ قوله تعالى ﴿ ان تقولوا انما ارسل الكتاب
على طائفتين من قبلنا ﴾ قل ان عاس والحسن ومجاهد وقادة والسدي وان خرج ارادتهما
اليهود والنصارى وفي ذلك دليل على ان اهل الكتاب هم اليهود والنصارى وان المحموس
ليسوا اهل كتاب لانهم لو كانوا اهل كتاب لكانوا ثلاث طوائف وقد احب الله تعالى انهم
طائفتان ﴿ طائفتان من قبلنا ﴾ اما حكى الله ذلك عن المشركين : قيل له هذا احتجاج عليهم بان ازل
الكتاب عايكم لا تقولوا انما ارسل الكتاب على طائفتين من قبلنا فصلى الله عذرهم بانزال
القرآن وانزل ان محتجوا بان الكتاب انما ارسل على طائفتين من قبلنا ولم يزل عايها : ﴿ قوله تعالى
﴿ هل يعطرون الا ان اتهم الملائكة اويأ تي ربك ﴾ قيل في قوله تعالى (اويأ تي ربك) اويأ تي امر ربك
بالعذاب ذكر ذلك عن الحسن وحده كما حذف في قوله (ان الذين يؤدبون الله) ومعناه اولياء الله وقيل
اويأ تي ربك محلا لآيات اياه وقيل تأيهم الملائكة له من ارواحهم اويأ تي ربك امر ربك يوم القيامة اويأ تي
بعض آيات ربك طلوع الشمس من مغربها وروى ذلك عن مجاهد وقادة والسدي ﴿ قوله تعالى
﴿ ان الذين من قواديبهم وكانوا شيعا ﴾ قال مجاهد هم اليهود لانهم كانوا يماثلون عدة الاوثان على المسلمين
وقال قتادة اليهود والنصارى لان بعض النصارى يكره بعضاً وكذلك اليهود وقال ابو هريرة اهل
الضلال من هذه الامة فهو تحذير من تفرق الكلمة ودعاء الى الاجتماع والالفة على الدين وقال الحسن
هم جميع المشركين لانهم كلهم بهذه الصفة واما ديبهم فقد قيل الذي امرهم الله باوحده ديبهم
وقيل الذين الذين هم عليه لا كفار بعضهم لبعض لجهالة فيه ﴿ والشيع الفرق الذين يماثلون بعضهم
بعضاً على امر واحد مع اختلافهم في غيره وقيل اصله الطهور من قولهم ساع الخير اذا طهر
وقيل اصله الاتباع من قولك شايعة على المراد اذا اتبعه ﴿ وقوله ﴿ استمعهم في شيء ﴾ الماعدة التامة
من ان يجتمع معهم في معنى من مذهبهم الفاسدة وليس كذلك بعضهم مع بعض لانهم يجتمعون
في معنى من الباطل وان اختلفوا في غيره فليس معهم في شيء لا يبرى من جميعه ﴿ قوله تعالى ﴿ من

جاء بالحسنة فله عشر امثالها ﴿ الحسنة اسم الاعلى في الحسن لان الهاء دخلت لام الالف فتدخل فيها
 الفروص والوافل ولا يدخل المباح وان كان حسنا لان المباح لا يستحق عليه حمد ولا ثواب
 ولذلك رعب الله في الحسنة وكانت طاعة وكذلك الاحسان يستحق عليه الحمد ولما الحسن
 فانه يدخل فيه المباح لان كل مباح حسن ولكنه لا ثواب فيه فاذا دخلت عليه الهاء صارت
 اسما لافى الحسن وهي الطاعات ﴿ قوله تعالى ﴿ فله عشر امثالها ﴾ مساء في النعم والمنة ولم يرد
 امثالها في عظم المنة وذلك لان منلة التعميم لا يجوز ان اسمها الا بالطاعة وهذه المصاعفة
 انما هي هصل الله غير مستحق عاها كما قال تعالى ﴿ ليوهم احورهم ويريدهم من فضله ﴾ وغير حائر
 ان تساوى منلة التفصيل منلة الثواب في العظم لانه لو حار ذلك لحرار ان يتدثر بها في
 الحجة من غير عمل ولحرار ان تساوى بين المم باعظم المم وبين من لم يتم ﴿ قوله تعالى ﴿ قل اي حداني
 ربي الى صراط مستقيم دينا قيا ملة ابراهيم حنيفا ﴾ قوله ﴿ دينا قيا ﴾ يعني مستقيما ووصفا ملة
 ابراهيم والحنيف المحاص له اداة الله تعالى يروي ذلك عن الحسن وقيل اصله الميل من قواهم رحل
 احب ادا كان مائل القدم ما قال كل واحدة منهما على الاخرى حلقة لا من عارض فسمى المائل
 الى الاسلام حنيفا لانه لا رجوع معه وقيل اصله الاستقامة وانما جاء احب للمائل القدم
 على التفلؤل كما قيل للديع سليم وفي ذلك دليل على ان ما لم يسح من ملة ابراهيم عليه السلام
 فقد صارت شريعة لبيبا صلى الله عليه وسلم لا حاره بان ديه ملة ابراهيم ﴿ قوله تعالى ﴿ قل ان
 صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ﴾ قال سعيد بن حير وقادة والصحاك والسدي
 نسكي دعي في الحج والعمرة وقال الحسن نسكي دعي وقال غيرهم عبادي الا ان الاعاب عليه
 هو الدخ الذي يتقرب به الى الله تعالى وقواهم فلان ناسك معناه عابد لله وقدروى عبد الله
 اس انى رافع عن على قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة قال وحيت وحيت
 للذي فطر السموات والارض حيفا رمانا من المشركين ان تصلاتي ونسكي ومحياي ومماتي
 لله رب العالمين الى قوله من المسلمين وروى ابو سعيد الخدري وعائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 اذا افتتح الصلاة رفع يديه وقال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله
 غيرك والاول كان يقوله عندما قل ان يرل ﴿ فسبح محمد ربك حين تقوم ﴾ فانه انزل ذلك وامر
 بالتسبيح عند القيام الى الصلاة ترك الاول وهذا قول انى حيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجمع بينهما
 لانهما قد روي احيفا ﴿ قوله تعالى ﴿ ان صلاتي ﴾ يجوز ان يريد بها صلاة العيد ونسكي الاصحى لانهما
 تسمى نسكا وكذلك كل ذبيحة على وجه القرمة الى الله تعالى فهي نسك قال الله تعالى ﴿ هدية
 من صيام او صدقة او نسك ﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم النسك شاة وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في يوم النحر ان اول نسكا في يوم هذا الصلاة ثم الدخ فسمى الصلاة والدخ
 جميعا نسكا ومما قرن النسك الى الصلاة دل على ان المراد صلاة العيد والافحية وهذا يدل على وجوب
 الافحية لقوله تعالى ﴿ وبذلك امرت ﴾ والامر يقتضى الوجوب ﴿ وقوله تعالى ﴿ وانما اول المسلمين ﴾
 قال الحسن وقادة اول المسلمين من هذه الامة ﴿ قوله عز وجل ﴿ ولا تكسب كل نفس الا عليها ﴾

يحتاج به في امتناع جوار تصرف احد على غيره الاما قامت دلالة لاخبار الله تعالى ان احكام افعال
كل نفس متعلقة بهادون غيرها فيحتاج لعمومه في امتناع جوار تزويج البكر الكبيرة بشرائها
وفي بطلان الحصر على امتناع جوار بيع املاكه عليه وفي جواز تصرف البالغ الماقل على نفسه
وان كان سقيا لاخار الله تعالى ماكتساب كل نفس على نفسه وفي نظائر ذلك من المسائل **وقوله تعالى**
ولا تزر وازرة وزر اخرى اخبر بان الله تعالى لا يؤاخذ احدا بدنب غيره وانه لا يعذب
الاباء بدنب الآباء وقد احتج عائشة في رد قول من تأول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان الميت ليعذب ببكاء اهله عليه فقالت قال الله تعالى **(ولا تزر وازرة وزر اخرى)** واما ما روى
صلى الله عليه وسلم يهودى يبكي عليه فقال انه ليعذب وهم يبكون عليه وقد بينا وجه ذلك في غير
هذا الموضع وقيل ان اصله الورر والملحأ من قوله **(كلا لا وزر)** ولكنه جرى في الاغلب على الاثم
وشبهه من التحأ الى غير ملحأ ويقال وزر يرر ووزر يورر ووزر يورر فهو موزور
وكله بمعنى الاثم والوزير بمعنى الملحأ لان الملك يلجأ اليه في الامور والله اعلم بالصواب

سورة الاعراف

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى **ولا يكن في صدرك حرج منه** محرجه محرج الهى ومعناه نهى المخاطب عن التعرض
للحرج وروى عن الحسن في الحرج انه الصيق وذلك اصله ومعناه فلا يصق صدرك خوفا
ان لا تقوم بحقه فاما عليك الانذاره وقال اسعاس ومجاهد وقتادة والسدى الحرج هنا الشك
يعنى لا شك في لروم الانذاره وقيل معناه لا يصق صدرك بتكذيبهم اياك كقوله تعالى **ولعلك**
ناجع نفسك على آثارهم ان لم يؤمنوا بهذا الحديث اسما **وقوله تعالى** **(اتبعوا ما ارل اليكم**
من ربكم) هو ان يكون تصرفه مقصورا على مراد امره وهو نظير الاثم وهو ان يأتيه في اتاع
مراده وفي فعله غير خارج عن تديره **وقوله** هل يكون فاعل المباح متعا لاسر الله عز وجل
وقيل له قد يكون متعا اذا قصد به اتاع امره في اعتقاد ان حقه وان لم يكن وقوع الفعل مرادا
منه واما فاعل الواجب فانه قد يكون الاتباع في وجهين احدهما اعتقاد وجوبه والثاني ايقاع فعله على
الوجه المأمور به فلما صار ع المباح الواجب في الاعتقاد كان على كل واحد منهما وجوب الاعتقاد بحكم
النسبة على ترتيبه ونظامه في ااحة او ايجاب حاز ان يشتمل قوله **(اتبعوا ما ارل اليكم من ربكم)** على
المباح والواجب **وقوله** **(اتبعوا ما ارل اليكم من ربكم)** دليل على وجوب اتباع القرآن في كل
حال وانه غير حائر الاعتراض على حكمه باحار الآحاد لان الامر باتباعه قد ثبت من التبريل
وقول حبر الواحد غير ثابت من التبريل فغير حائر تركه لان لزوم اتباع القرآن قد ثبت
من طريق يوجب العلم وحبر الواحد يوجب العمل فلا يجوز تركه ولا الاعتراض به عليه وهذا
يدل على صحة قول المجاب ان قول من حالف القرآن في احار الآحاد غير مقبول وقد روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما حكم من فاعر صوه على كتاب الله فوافق كتاب الله

مطل

لا يجوز الاعتراض
على حكم القرآن ما جاز
الآحاد

فهو عفى وما خالف كتاب الله فليس عفى فهذا عندنا فيما كان وروده من طريق الآحاد فلما
 ماتت من طريق الواتر فجاء تخصيص القرآن به وكذلك نسخه قوله (ما آتاكم الرسول فخذوه
 وما نهاكم عنه فانتهوا) فأتينا ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله فانه في ايجاب الحكم منزلة القرآن
 فجاء تخصيص بعضه بعضا وكذلك نسخه قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا
 لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ روى عن الحسن (خلقناكم ثم صورناكم) يعني به آدم لانه قال (ثم قلنا
 للملائكة) وانما قال ذلك بعد خلق آدم وتصويره وذلك كقوله تعالى ﴿وَاِذَا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ عَلَيْنَا
 وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ﴾ اي ميثاق ائكم ورفعنا فوقهم الطور نحو قوله تعالى ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوْا اَنْبِيَاءَ اللّٰهِ مِنْ قَبْلُ﴾
 والمخاطبون بذلك في زمان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتلوا الانبياء وقيل (ثم) راجع الى صلة
 المخاطبة كانه قال ثم انا محبركم انا قلنا للملائكة وحكي عن الاحمض (ثم) ههنا بمعنى الواو وذكر
 الزجاج ان ذلك خطأ عبد الجويني قال ابو بكر وطيريه قوله تعالى (ثم الله شهيد على ما تعملون)
 ومعناه والله شهيد: قوله تعالى (ما منعك الا تسجد اذا امرت) يدل على ان الامر يقتضي الوجوب
 نفس وروده غير محتاج الى قرينة في ايجابه لانه علق الدم بتركه الامر المطلق وقيل في قوله تعالى
 ﴿اِنْ لَاسْجُدْ﴾ ان (لا) ههنا صلة مؤكدة وقيل ان معناه ماد طاك الى ان لا تسجد وما احوحك وقيل
 في السجود لآدم وجهان احدهما التكرمة لان الله قد امن به على عباده وذكره بالعبادة فيه
 والثاني انه كان قلة لهم كالكمة: قوله تعالى ﴿فَمَا اغْوَيْتِي﴾ قيل فيه حيثى كقول الشاعر
 ومن يعولاي عدم على الى لاأنا

يعنى من يحب وحكى لنا ابو عمر علام من اعلب عن اس الاعرابي قال يقال عوى الرجل
 يعوى عيا اذا فسد عليه امره او فسد هو في نفسه ومنه قوله تعالى (وعصى آدم ربه
 فغوى) اي فسد عليه عيشه في الحلة قال ويقال عوى المصميل اذا لم يرو من لبن امه
 وقيل في (اغوى) اي حكمت بموايتي كقولك اصلتي اي حكمت بصلاتي وقيل (اغويتني)
 اي اهلكتي فهذه الوجوه الثلاث محتملة في اليلس وقوله تعالى (وعصى آدم ربه فغوى) ويحتمل
 فساد امره في الحلة وهو رجع الى معنى الحية ولا يحتمل الهلاك ولا الحكم بالمواية التي هي صلال
 لان اسماء الله لا يجوز ذلك عليهم: قوله تعالى ﴿فَلَا يَبْهَتُهُمْ مِنْ يَدَيِّهِمْ وَمِنْ جُلْحِهِمْ وَعَنْ اِيْمَانِهِمْ﴾
 وعن تيمانهم روى عن اس عاس وارايم وقتادة والحكم والسدى (من يدين ايديهم ومن جلهم)
 من قبل ديارهم و آخرتهم من جهة حساسهم وسيناتهم وقال مجاهد من حيث يبصرون ومن حيث
 لا يبصرون وقيل من كل جهة يمكن الاحتيال عليهم ولم يقل من فوقهم قال اس عاس لان رحمة الله
 تدل عليهم من فوقهم ولم يقل من تحت ارجلهم لان الاتيان منه ممتنع اذا اريد به الحقيقة: قوله
 تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ قرن قريهما الشجرة الا انه معلوم
 شرط الذكر وه وتعمد الاكل مع العلم به لانه لا يؤاخذ بالنسيان والخطأ فيما لم يقم عليه دليل
 فاطع ولم يكن اكلهما للشجرة معصية كبيرة بل كانت صغيرة من وجهين احدهما انها ليسا
 الوعيد وطائفة نهى استحباب لا ايجاب ولهذا قال (فمنى ولم يجد له عريما) والثاني انه اشير لهما

الى شجرة نعيمها وطبا المراد العين وكان المراد الحسن كقوله صلى الله عليه وسلم حين اسد
 دها وحررا فقال هذان مهلكا امي وانما اراد الحسن لا اله الا الله دون غيرها قولة تعالى ﴿يَا
 آدَمُ قَدْ اَرْسَلْنَا عَلَيْكَ لِسَانَ يَوْزَاجٍ سَوَاءٌ لَكَ مِنْهُمُ الرَّحْمَتُ الْوَّاسِعَةُ وَالنَّارُ الْوَّاسِعَةُ﴾ هذا خطاب عام لسائر المكلفين
 من الآدميين كما كان قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ﴾ خطابا عاما لجميع الناس في عصر النبي صلى الله عليه
 وسلم ومن جاء بعده من المكلفين من اهل سائر الاعصار الا ان كان غير موجود على شرط
 الوجود وبلوغ كل العقل وقوله تعالى ﴿قَدْ اَرْسَلْنَا عَلَيْكَ لِسَانَ يَوْزَاجٍ سَوَاءٌ لَكَ مِنْهُمُ الرَّحْمَتُ الْوَّاسِعَةُ وَالنَّارُ الْوَّاسِعَةُ﴾ وقوله تعالى
 ﴿وَلَطْفًا يَنْصَحُكُمُ اللَّهُ فِي ذُنُوبِكُمْ﴾ يدل على فرض ستر العورة لاحاربه انه انزل علينا
 لسانا ليواري سوا سانه وانما قال ﴿اَنْزَلْنَا﴾ لان اللسان انما يكون من سات الارض او من خلود
 الحيوان واصوافها وقوام جميعها بالمطر البازل من السماء وقيل انه وصفه بالارال لان الركبت
 تنسب الى انها تأتي من السماء كما قال تعالى ﴿واَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ وقوله
 ﴿رِيثًا﴾ قيل انه الاثاث من متاع البيت نحو الفرش والذئار وقيل الريش ما فيه الخمال ومهريش
 الطائر وقوله ﴿وَالنَّاسُ التَّقْوَى﴾ قيل فيه انه العمل الصالح عن اسعاس وسماه لسانا لا يبق العتاب
 كما يبق اللسان من الثياب الحر والبرد وقال قتادة والسدى هو الايمان وقال الحسن هو الحياء
 الذي يكسبهم التقوى وقال بعض اهل العلم هو لسان الصوف والحسن من الثياب التي تلبس
 لله اصع والنسك في العبادة وقد اتفقت الامة على معنى مادلت عليه الآية من لزوم فرض
 ستر العورة ووردت في الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حديثه من حكمه عن ابيه عن
 حده فلقات يا رسول الله عورتا ما بأني منها وما ندر قال احصط عورتك الامن روحك
 او ما ملك يمينك قلت يا رسول الله فاداك كان احدا حاليا قال فان الله احق ان يستحيما به وروى
 ابو سعد الحمدي عنه عليه السلام انه قال لا يطر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة
 المرأة وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ملعون من نظر الى سوءة اخيه قال الله تعالى
 ﴿فَلْيَلْمِ الْفَاسِقُ إِسْمَهُمْ﴾ (وقل للذمومات يعضض من انصارهم) يعني عن العورات
 ادلا في حوار الطير الى غير العورة قال الله تعالى ﴿يَا آدَمُ لَا تَنْسَ الْوَعْدَ الَّذِي لَكَ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ كما اخرج
 ابوكم من الحة قيل في السنة ام الحة بالدعاء الى المصيبة من جهة الشهوة او الشهية راجع
 توحه الى الانسان بالله عن فسة الشيطان وانما معناه التحذير من فسة الشيطان
 والرام الحرر منه وقوله تعالى ﴿كَمَا اُخْرِجَ الْوَيْكُمُ مِنَ الْحِجَةِ﴾ واصاف اراحهما
 من الحة الى الشيطان فانه اعوانهما حتى فعلا ما يستحقانه الاخراج منها كقوله تعالى
 ﴿حَاكِمًا عَنِ الْوَعْدِ﴾ وانما امرنا ولم تنوله بفساد وعلى هذا المعنى اصناف رعا الله
 اليه قوله ﴿يَرْعِيهِمَا اللَّهُ﴾ وهذا محتج به من حيث لا يحيط بقيسه ولا يصبر عنده وهو
 ممن لا يتولى الصبر بفسه اذ ان امره بغيره فعمله حث وكذلك اذا حلف لا يبي داره
 فامر بغيره فساها وقيل في اللسان الذي كان عاها انه كان ثياب من ثياب الله وقال اسعاس
 كان لسانها الطير وقال وهب بن منبه كان لسانها بورا قولة تعالى ﴿واقيموا وحوكم عند

مطل

في ستر العورة

كل مسجد روى عن مجاهد والسدي توجهاوا الى مكة كل مسجد في الصلاة على استقامة وقال
 الربيع بن انس توجهاوا بالاخلاص لله تعالى لا لوثن ولا غيره قال ابو بكر قد حوى ذلك معنيين
 احدهما التوجه الى الله المأمور بها على استقامة غير طائل عنها والثاني فعل الصلاة في المسجد
 وذلك يدل على وجوب فعل المكتوبات في جماعة لان المساجد مبنية للجماعات وقد روى عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبار في وعيد تارك الصلاة في جماعة واجاز احر في التزعب
 فيها فماروى ما يقتضى انتهى عن تركها قوله صلى الله عليه وسلم من سمع الداء فام يحب للصلاة له
 وقوله لان ام مكتوم حين قال له ان منزلي شاسع فقال هل تسمع الداء فقال نعم فقال لا احد لك
 عذر او قوله لقد همت ان امر رجلا يصلي بالناس ثم امره بحطب فيحرق على المحلفين عن الجماعة
 سيوتهم في اجاز محوها وماروى من التزعب ان صلاة الجماعة تفصل على صلاة الفرد خمس
 وعشرين درجة وان الملائكة يصلون على الذين يصلون في الصف المقدم وقوله نشر المشائين في طلام
 الليل الى المساجد بالوراء يوم القيامة وكان شيخنا ابو الحسن الكرخي يقول هو عدى فرس على
 الكفاية كمثل الموتى ودفعهم والصلاة عليهم متى قام بها نصهم سقط عن الناقين قوله تعالى في اي
 آدم جدوا ربكم عند كل مسجد قال ابو بكر هذه الآية تدل على فرس ستر المودة في الصلاة وقد
 اختلف الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة وزهر وابو يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد هي فرس
 في الصلاة ان تركه مع الامكان فسدت صلاته وهو قول الشافعي وقال مالك والليث الصلاة
 مخزية مع كشف المودة ويوجان الاعادة في الوقت والاعادة في الوقت عندهما استحباب ودلالة
 هذه الآية على فرس ستر المودة في الصلاة من وجوه احدها انه لما قال (جدوا ربكم عند
 كل مسجد) فعلق الامر بالمسجد علما ان المراد الستر للتعلة لولا ذلك لم يكن لذكر المسجد
 فائدة فصار تقديرها جدوا ربكم في الصلاة ولو كان المراد سترها عن الناس لما خص المسجد
 بالذكر اذ كان الناس في الاسواق اكثر منهم في المساجد فافاد بذكر المسجد وجوه في الصلاة
 اذ كانت المساجد مخصوصة بالصلاة وايضا لما اوحى في المسجد وحب بطاهر الآية فرس الستر
 في الصلاة اذ فعلها في المسجد واذا وحب في الصلاة المفعولة في المسجد وحب في غيرها من الصلوات
 حيث فعلت لان احدا لم يفرق بينهما وايضا فان المسجد محور ان يكون عارة عن السجود
 منه كما قال الله تعالى (وان المساجد لله) والمراد السجود واذا كان كذلك اقتضت الآية لزوم
 الستر عند السجود واذا لم يفرق ذلك في السجود لم يفرق في سائر افعال الصلاة اذ لم يفرق احد بينهما
 روى عن ابن عباس وابراهيم ومجاهد وطاوس والزهري ان المشركين كانوا يطوفون بالبيت
 هراة فانزل الله تعالى (خذوا ربكم عند كل مسجد) قال ابو بكر وقيل انهم انما كانوا يطوفون
 بالبيت هراة لان الثياب قد دنسها المعاصي في رءسهم فيتجردون منها وقل اهم كانوا يفعلون ذلك
 تعاؤلا بالتعري من الدنوس وقول نص من يحتج بالمالك من انس ان هؤلاء الساف لماذكروا
 سب نزل الآية وهو طواف العريان وحب ان يكون حكمها متصورا عليه وليس هذا
 عبدا كذلك لان رول الآية عدما على سب لا يوجب الاقتصار بحكمها عليه لان الحكم

مطلد
 في وجوب فعل المكتوبات
 في جماعة

مطلد
 في ستر المودة في الصلاة

عندما لعموم اللفظ لا للسبب وعلى انه لو كان كما ذكر لا يجمع ذلك وجوباً في الصلاة لانه اذا اوجب الستر في الطواف فهو في الصلاة اوجب اذ لم يفرق احد بينهما فان قال قائل فينبغي ان لا يجمع ترك الستر صحة الصلاة كالم يجمع صحة الطواف الذي فيه زلت الآية وان وقع ناقصاً قيل له ظاهره يقتضي بطلان الجميع عند عدم الستر ولكن الدلالة قد قامت على جوار الطواف مع البهي كما يجوز الاحرام مع الستر وان كان مبنياً عليه ولم تقم الدلالة على حواز الصلاة عرياناً ولان ترك بعض فروص الصلاة يفسدها مثل الطهارة واستقبال القبلة وترك بعض فروص الاحرام لا يفسده لانه لو ترك الاحرام في الوقت ثم احرم صح احرامه وكذلك لو احرى وهو بجامع لاسرائيه وقع احرامه فصار الاحرام آكد في ثبانه من الصلاة والطواف من موجبات الاحرام فوجب ان لا يفسده ترك الستر ولا يجمع وقوعه ويدل على ان حكم الآية غير متصور على الطواف وان المراد بها الصلاة قوله تعالى (حدوا ريتكم عند كل مسجد) والطواف محصور بمسجد واحد ولا يفعل في غيره فدل على ان مراده الصلاة التي تصح في كل مسجد ويدل عليه من جهة السنة حديث اني الرناد عن الاعرج عن اني هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصل احدكم في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وروى محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقل الله صلاة حائض الا بحمار وفي قولها لم تلبس الخصر نصاتها مكشوفة الرأس كما في قولها مع عدم الطهارة بقوله عليه السلام لا يقل الله صلاة غير طهور فثبت بذلك ان ستر العورة من فروصها وايضا قد اتفق الجميع على انه مأمور بستر العورة في الصلاة ولذلك يأمره محالها باعادتها في الوقت فاذا كان مأموراً بالستر ومبياً عن تركه وحب ان يكون من فروص الصلاة من وجهين احدهما ان ذلك يدل على ان هذا الحكم مأخوذ عن الآية وان الآية قد اريد بها الستر في الصلاة والثاني ان البهي يقتضي فساد العمل الا ان تقوم الدلالة على الحواز به فان قال قائل لو كان الستر من فروص الصلاة لما حارث الصلاة مع عدمه عند الضرورة لاسدل يقوم مقامه مثل الطهارة فلما حارث صلاة العريان اذ لم يحد ثوباً من غير بدل عن الستر دل على انه ليس من فرضه قيل له هذا سؤال ساقط لاتفاق الجميع على حواز صلاة الامي والاحرس مع عدم القراءة من غير بدل عنها ولم يحررها ذلك من ان يكون فرضاً ورعهم بعض من يحتاج للمالك انه لو كان الثوب من عمل الصلاة ومن فرضها لوجب على الانسان ان يسوي بلبس الثوب بالصلاة كما يسوي بالافتتاح ان تلك الصلاة وهذا كلام واه جداً فاسد العبارة مع ضعف المعنى وذلك لان الثوب لا يكون من عمل الصلاة ولا من فروصها ولكن ستر العورة من شروطها التي لا تصح الا به كالطهارة كما ان استقبال القبلة من شروطها ولا يحتاج الاستقبال الى بية والطهارة من شروطها ولا يحتاج عدداً الى نية والقيام في حال الافتتاح من فروصها ليس بضرورة ولا يحتاج الى بية والقيام والقراءة والركوع والسجود بعد الافتتاح من فروصها ولا يحتاج الى بية من ذلك الى بية فان قيل لان بية الصلاة قد اعنت عن تحديد البية لهذه الاعمال قيل له وكذلك بية الصلاة قد اعنت عن تحديد بية للستر وقوله تعالى (حدوا

زينتكم عند كل مسجد) يدل على انه مندوب في حضور المسجد الى احد ثوب لطيف
 مما تيسر به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ندب الى ذلك في الجمع والاعياد كما امر
 بالاعتساک للعید والجمعة وان تمس من طيب اهلته قوله تعالى ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾
 الآية طاهره بوجوب الاكل والشرب من غير اسراف وقد اريد به الاناحة في بعض الاحوال
 والايحاف في بعضها فالحال التي يحب فيها الاكل والشرب هي الحال التي يخاف ان يفتنه ضرر
 بكون ترك الاكل والشرب يلبس منه او بعض اعضائه او يصعبه عن اداء الواجبات فواجب عليه
 في هذه الحال ان يأكل ما روى معه خوفاً من الضرر والحال التي لها ما حان فيها هي الحال التي
 لا يخاف فيها ضرراً تركها وطاهره يقتضي حوار اكل سائر المأكولات وشرب سائر الاشربة
 مما لا يخطر له دليل بعد ان لا يكون مسرفاً فيها يأبى من ذلك لانه اطلاق الاكل والشرب
 على شريطة ان لا يكون مسرفاً فيها * والاسراف هو تجاوز حد الاستواء فتارة يكون منه اورد
 الحلال الى الحرام وتارة يكون متجاوزاً لحد في الاتفاق فيكون ممن قال الله تعالى ﴿ ان المذنبين
 كانوا احوال الشياطين ﴾ والاسراف وصدده من الافكار مذمومان والاسواء هو الوسط ولذلك
 قيل دين الله بين المقصور والعالي قال الله تعالى ﴿ والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان
 بين ذلك قواماً ﴾ وقال له صلى الله عليه وسلم ﴿ ولا يجمل بك ذلك معلولة الى عقل ولا سطها
 كل الوسط فتقدم ملوماً محسوراً ﴾ وقد يكون الاسراف في الاكل ان أكل فوق الشبع حتى يؤديه
 الى الضرر فذلك محرم ايضاً قوله تعالى ﴿ قل من حرم ربة الله التي اخرج لعباده والطبات
 من الرزق ﴾ روى عن الحسن وقتادة ان العرب كانت تحرم السوائب والنجاسات فاحل الله تعالى
 ذلك وقال السدي كانوا يحرمون في الاحرام اكل السم والادهان فاحل الله تعالى هذا الآية
 رداً لمولاهم وفيه تأكيد لما قدمنا احتج في قوله ﴿ اعدوا ربة الله عند كل مسجد ﴾ الآية والطيبات
 من الرزق قيل فيه وجهان احدهما ما استطاعه الانسان واستلذه من المأكول والمشروب وهو
 يقتضي ائحة سائر المأكول والمشروب الا ما قامت دلالة بحرمته والماني الحلال من الرزق
 قوله تعالى ﴿ قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يومئذ يعني ان الله تعالى احبها
 وهي خالصة يوم القيامة لهم من سوائب السعير والكثير وقيل هي خالصة لهم
 دون المسركين وقوله تعالى ﴿ قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن
 والاثم والبي غير الحق ﴾ قال مجاهد الفواحش الربا وهو الذي يعطي والعري في الطواف
 وهو الذي ظهر وقيل المأثم كاه فواحش الحمل ذكرها ابدياً ثم فصل وجوهها وذكر ان
 منها الاسم والبي والاشراك بالله والبي هو طلب الرأس على الناس بالفهر والاستغالة عنهم
 غير حق وقوله ﴿ والاسم ﴾ مع وصية الحر والميسر ان فهمما اسم وقوله تعالى ﴿ يسألونك عن الخمر
 والميسر قل فيهما اثم كبير يقتضي تحريمهما والميسر ايضاً قوله تعالى ﴿ فادعوا ربة الله ﴾ وحيمة
 فيه الامر بالاحكام لادعاء قال الحسن في هذه الآية عامكم كيف تدعون ربةكم وقال له صالح ربي
 دعاءه ﴿ ادعادي ربنا دعاء حقياً ﴾ وروى مارك عن الحسن قال كانوا يجهدون في الدعاء

ولا يسمع الا همسا وروى ابو موسى الاشعري قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فسمعهم
يرفعون اصواتهم فقال يا ايها الناس انكم لاتدعون اسم ولا غائبا وروى سعد بن مالك ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الذكر الخفي وخير الرق ما يكفي وروى بكر بن خنيس
عن ضرار عن انس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عمل البركة نصف العادة والدعاء
نصف العادة وروى سالم عن ابيه عن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
رفع يديه في الدعاء لا يردهما حتى يمسح بهما وجهه ﷺ قال ابو بكر في هذه الآية وما ذكرنا من الاثار
دليل على ان احقاء الدعاء اصل من اظهاره لان الحجة هي السر وروى ذلك عن اس عاص
والحسن وفي ذلك دليل على ان احقاء آمين بعد قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة افضل
من اظهاره لانه دعاء والدليل عليه ما روى في تأويل قوله تعالى ﴿ قد احيت دعوتكما ﴾ قال
كان موسى يدعو وهارون يؤمن فساهما الله داعيين وقال بعض اهل العلم انما كان احقاء
الدعاء فصل لانه لا يشوبه رياء ﴿ واما الصرع فاقاد قيل ان الميل في الجهات يقال صرع الرجل يعصر
صرعا اذا مال ناصيه يميناً وشمالاً خوفاً ودلاً قال ومه صرع الشاة لان اللسان يميل اليه
والمصارعة المشاهدة لاسها تميل الى سبه نحو المقاربة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
يدعو ويشير باللسان وقال اس عاص لقد روى النبي صلى الله عليه وسلم عشة عرفة رافعاً
بديه يدعو حتى انه ليرى ماتحت ابطيه وقال انس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى
فمد يديه حتى رأيت بياض ابطيه ﴿ وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من رفع اليدين
في الدعاء والاسارة بالسبابة دليل على صحة تأويل من تأول الصرع على تحويل الاصبع
يميناً وشمالاً ﴿ وقوله تعالى ﴿ واعدنا موسى باين ليلة ﴾ وتمامها بمنسوخ ميقات ربه اربعين ليلة ﴿
قال ابو بكر انما قال تعالى ﴿ واعدنا موسى باين ليلة ﴾ لانه لما قال ﴿ ولئيل ليلة ﴾ وتمامها بعشر ايام
ان يسبق الى وهم بعض السامعين انه كان عشرين ليلة ثم انما بعشر فصار باين ليلة فاراد
هذا التوهم والصور واحراز اسم البلائين بعشر غير زيادة عاينها ﴿ قوله تعالى ﴿ قال رب ارضني بطر
الك ﴾ قيل انه سأل الرؤية على حجة استحراج الحواب لقومه لما قالوا لن تؤمن لك حتى
نرى الله جهرة ويدل عليه قوله تعالى ﴿ اتملكنما عاقل السمهاء ما ﴾ وقيل انه سأل الرؤية
التي هي علم الضرورة فين الله تعالى له ان ذلك لا يكون في الدنيا ﴿ فان قيل فام حار ان يستل
الرؤية وهي غير جائزة على الله تعالى وهل يجوز على هذا ان يستل ما لا يجوز على الله تعالى من الظلم
﴿ قيل له لانه لا شبهة في فعل الظلم اذ صفة نقص ودم فلا يجوز سؤال مثله وائس كذلك ما فيه شبهة
ولا يظهر حكمه الا بالدلالة وهذا ان كان سأل الرؤية من غير تشبيه على ما روى عن الحسن
والربيع بن انس والمسدي وان كان انما سأل الرؤية التي هي علم الضرورة واستحراج الحواب
لقومه فهذا الدوال ساقط وقيل ان توبة موسى انما كانت من التقدم بالمسئلة قل الادن فيها
ويحتمل ان يكون ذكر التوبة على وجه التيسير على ما حرت عادة المسلمين مثله عند ظهور
دلائل الآيات الداعية الى التعظيم ﴿ قوله تعالى ﴿ فاما تجل ربه للحل ﴾ فان التحلى على وجهين

ظهور بالرؤية او الدلالة والرؤية مستحيلة في الله تعالى فهو ظهور آياته التي احدثها لحاصري
الحل وقيل انه اراد من ملكوته للحل ما يد كدك به لان في حكمته تعالى ان الدنيا لا تقوم
لما يبرز من الملكوت الذي في السماء كما روي انه اراد قدر الحصر من العرش ع وقوله تعالى ﴿وَأْمُرْ
قَوْمَكَ بِأَحْسِنِهَا﴾ قيل باحسن ما كتب فيه وهو المرائع والوافل دون المباح الذي لا حد
فيه ولا ثواب وكذلك قوله ﴿فَشَرِّ عِبَادِي الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ وقال بعض
اهل العلم احسنها الناسح دون المنسوخ المهي عنه وقد قيل ان هذا لا يجوز لان فعل المنسوخ
المهي عنه قبيح فلا يقال احسن احسن من المنسوخ ع قوله تعالى ﴿وَأَصْرَفَ عَنِ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ
فِي الْأَرْضِ﴾ قيل ان معناه عن آياتي من العز والكرامة بالدلالة التي تكسب الرفعة في الدنيا
والآخرة ويحتمل صرفهم عن الاعتراض على آياتي بالابطال او بالمنع من الاطهار للناس
ولا يجوز ان يكون معناه سافر عن الايمان بآياتي لانه لا يجوز ان يأمر بالايان ثم يمنع منه
اذ كان ذلك سهواً وعشاً ع قوله تعالى ﴿وَاَعْلَمْتُ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ قد قيل ان المعجزة القدم بالشئ قل
وقته والسرعة عمله في اول اوقانه ولذلك صارت المعجزة مدمومة وقد يكون تمحييل الشئ في
وقته كما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحل الطهر في الشتاء ويردها في الصيف ع وقوله
تعالى ﴿وَإِذَا خَرُجْتَ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ وَاجْهًا إِلَى اللَّهِ وَارْجِعْ إِلَى اللَّهِ لَعَلَّكَ تَهْتَدُ﴾ وقال بعض
الافعال تختلف احكامها بالعادة فام تكن للعادة حيثد فعله على وجه الالهانة وقيل انه بمنزلة
قص الرحل ما عند غضبه على لحته وعصه على شفته واهامه ع قوله تعالى ﴿وَحَلَفَ مِنْ
لَدُنْهُمْ حَافٍ﴾ قيل ان الالعاب في حلف تنسكين العين انه للدم وقال ليد
وبقيت في حاف كحاله الاحر

وقد جاء بالنسكين في المذبح ايضا قال حسان

لنا القدم العليا اليك وحاماً لا ولنا في طاعة الله تابع

قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ قيل ان المرص ما قل له يقال عرص هذا الامر وهو عارض
حلاف اللارم قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ يعني السحاب ثقلة لته وروي في قوله ﴿عرص هذا
الادنى﴾ ان معناه الرشوة على الحكم ع قوله تعالى ﴿وَأَنْ أَمَّهُمْ عَرَصٌ مِثْلَهُ أَحَدُكُمْ﴾ قال مجاهد وقتاده
والسدي اهل اصرار على الدنوب وقال الحسن معناه ان لا يشعهم شئ ع قوله تعالى ﴿وَإِذَا خَرَجْتَ مِنْ
مِنْ آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ قيل انه اخرج الدرية قربا بعد قرن
واشهدهم على انفسهم بما جعل في عقولهم وفطرهم من المادعة لكي تقتضي الاقرار بالربوبية
حق صاروا بمنزلة من قيل لهم الست ربكم قالوا بلى وقيل انه قال لهم الست ربكم على لسان
بعض انبيائه ع قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ دَرَأْنَا لَهُمْ كَثِيرًا مِنَ الْحَرَنِ وَالْأَسْنِ﴾ هذه لام العاقبة كقوله تعالى
﴿فَالْتَفَتُوا آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرَمًا﴾ ولم يكن عرصهم ذلك في التقاطه ولكنه لما كان
ذلك عاقبة امره اطلق ذلك فيهم ومنه قول الشاعر

لدوا للموت واسوا للحراب

وقال ايضا

وام سهاك فلا تحرعى * فليمتوت ماعدت الوالده

قوله تعالى ﴿اولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شيء﴾ فيه حث على النظر والاستدلال والتفكير في حاق الله وصنعه وتديره فانه يدل عليه وعلى حكمته وجوده وعدله واحترامه ان في جميع ما خلقه دليلا عليه وداع اليه وحذرهم العريط بترك النظر الى وقت حلول الموت وفوات ما كان يمكنه الاستدلال به على معرفة الله تعالى وتوحيده وذلك قوله تعالى ﴿وان عسى ان يكون قداقرب اجابهم فأي حديث بعده يؤمنون﴾ قوله تعالى ﴿يستلونك﴾ عن الساعة ايان مرسيا ﴿الآية قوله﴾ (ايان مرسيا) قال قتادة والسدي قيامها وايان بمعنى متى وهو سؤال عن الزمان على جهة الطرف للعمل فام يحذرهم الله تعالى عن وقتها ليكون العمد على حذر مه فيكون ذلك ادعى الى الطاعة وازجر عن المعصية والمرسى مستقر الشيء الثقيل ومه الحال الراسيات يعنى البسات ورسات السفينة اذا نمت في مستقرها وارساها غيرها اشتها قال ابن عباس كان السائلون عن الساعة قوم من اليهود وقال الحسن وقتادة سألت عنها قرش بن جابر قوله تعالى ﴿يأتيناكم الانه﴾ قال قتادة عنه ذلك سدها بوقوله تعالى ﴿يأتيناكم﴾ في السموات والارض ﴿قال السدي وعيره نقل علمها الى اهل السموات والارض فام يظفوه ادراكه وقال الحسن عظم وصفها على اهل السموات والارض من امار الحزم وكبر السموات وتسير الحال وقال قتادة تفت على السموات فلا تظفوها مع الله وقوله تعالى ﴿يستلونك كأنك﴾ حفي عنها ﴿قال مجاهد والضحك رمعز﴾ انك علمها وعن ابن عباس والحسن وقادة والسدي يستلونك عنها كالك حفي بهم على الله والناس حفي بك انك علمها من قولهم ﴿انك﴾ من قوله (انك كان في حفا) ونقال ان اصل الحما الاخاح في الامر يقال احفى فلان فلانا اذا لم في الطلب منه واحفى السؤال اذا لم فيه ومنه احفى الشارب اذا سأل له واسمى في احده ومنه الحما وهو ان تسبح قدمه للاحاح المسمى بغير اعل والحقى الايب لك للاحاح بالبرك (و حفي عنها) بمعنى علمها للاحاح بطلب علمها وفي هذا لآه دليل على ان قول من يدعى العلم بمدة السماء مدة الدنيا ويسدل تماروى ان الدنيا سعة آلاف سنة وان الحق مائة من وقت معش النبي صلى الله عليه وسلم خمس مائة سنة لانه لو كان كذلك لكان وقت عام الساعة معلوما وقد احبر الله تعالى ان علمها عنده وان لا تخافها لوقها الا هو وانها اى نعمه لم يمد بهم علمها قبل كونها لان ذلك معنى الله وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم احبار في نفاة مدة الدنيا وليس فيها تحديد للوقت مثل قوله نعم والساعة كهاين واساء بالماناة والوسطى وخوقوله فيما رواه سعة وعيره عن على بن زيد عن ابي بصرة عن ابن مسعود الحاروى قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حطة بعد العصر الى معش الشمس قال الا انه لم يبق من الدنيا في معشى الا كباقى من هذا الشمس الى ان يموت وما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال احاكم في اجل من مضى فلكم كتابين صلاة العصر الى غروب الشمس ومحوها من الاحبار ليس فيها

مطام
في طلاق قول من
يدعى العلم بمدة
الدنيا

تحدد وقت قيام الساعة وانما فيه قرب الوقت وقد روى في أول قوله تعالى : فعداء بشر اطها ،
 ان معش النبي صلى الله عليه وسلم من اشراطها وقال الله تعالى : قل انما عاها عذري ، ثم قال
 (قل انما علمها عند الله) فانه قيل انه اراد الاول عام وقها ، بالآخر علم كنهها : قوله تعالى
 هو الذي حاكمكم من بين واحدته وجعل منها روحها ، قيل فيه حل من كل من روحها كانه
 قال جعل من النفس روحها و ربه الحسن واسم رد للوقت من آدم وحواء : قوله تعالى : ان آياتنا
 صالحة قال الحسن علاما سونا وقال ان عباس سراسونا لاسنانة وان يكون سمة : وقوله تعالى
 فاما آياتنا صالحة جعله تركاء فيما آياتها ، قال الحسن وقتادة الصمير في جعله عا إلى النفس
 وروحه من ولد آدم لا إلى آدم وحواء وقال عريها راجع إلى الولد الصالح بمعنى انه كان معافى
 في بده وذلك صلاح في خلقه لا في دسه ورد الصمير إلى آتين لأن حواء كانت تلد في بطن واحد
 ذكرنا وحي بقوله تعالى : ان الذين يدعون من دون الله عباد امثالكم فادعواهم : عني بالدعاء الاول
 تسميتهم الاصنام آلهة والدعاء الثاني طلب المنافع وكسب المنافع من حبههم وذلك مأبوس
 منهم : وقوله : عباد امثالكم ، قيل انما سبها عا لانيها بماوكة الله تعالى وقيل
 لانهم توهوا ايها قصر وسفع فاحر انه ليس يخرج بذلك عن حكم العباد المخلوقين
 وقال الحسن ان الذين يدعون هذه الاوان مخلوقة امثالكم : قوله تعالى : انهم ارحل يمشون
 سايهم فربيع ايم على عبادهم من هذه صفة ادلا به على احد في الناس ان من تبع من هذه صفة
 فهو الوهم ممن عند من له طارحة يمكن ان سفع بها او يضر وقيل انه قدرهم انهم افضل منها لان
 لهم حوارح يتصرفون بها والاصنام لا تصرف ايها فكيف يعدون من هم افضل منه والعجب
 من انهم من اتباع النبي صلى الله عليه وسلم مع ما ابداه الله من الآيات المعجزة والدلائل الباهرة
 لانه نشر ما هم ولم تأمروا من عاذه حجر لا قدرته ولا تصرف وهم افضل منه في القدرة على المع
 والصر والحياة والعلم : قوله تعالى : حد العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين : قال والله
 عن عدا الله من الربير في قوله عرو حل : حد العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين : قال والله
 ما ارل الله هذه الآية الا في احلاق الناس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قال انقلبي
 في من ان المؤمنين يوم القيامة الخلق الحسن وروى عطاء عن ابن عمر انه قال سأل رجل النبي صلى الله
 عليه وسلم اي المؤمنين افضل قال احسنهم حاسا : وحدثنا عدا الناقس فانه قال حدثنا معاذ بن المسي
 وسعيد بن محمد الاعرابي قال حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن سعيد
 اني سعد المقتري عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انكم لاتسعون الناس ماواكم
 وانكم يسعونكم بسط الوحة وحسن الخاق وروى عن الحسن ومجاهد قال امر النبي صلى الله عليه
 وسلم بان يقل العفو من احلاق الناس والعفو هو السهيل والتيسير فالمعنى استعمال العفو وقول ما سهل
 من احلاق الناس ورك الاستقصاء عليهم في المعاملات وقول العذر ونحوه : وروى عن ابن عباس
 في قوله تعالى : حد العفو ، قال هو العفو من الاموال قيل ان يرل فرص الركاة وكذلك روى
 عن الصحاك والسدي وقيل ان اصل العفو الترك ومنه قوله تعالى : من عني له من احية سي : يعنى

مطاب
 في العفو والاصح المعروف

ترك له والعفو عن الذنب ترك العقوبة عليه وقوله تعالى (وأمر بالعرف) قال قتادة وعروة العرف
المعروف وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا إبراهيم بن عبد الله قال حدثنا سهل بن بكر قال
حدثنا عبد السلام بن الخليل عن عبيدة الهجيمي قال قال ابو حري جابر بن سليم ركبت قعودي ثم انطلقت
الى مكة فطلبت فأنجحت قعودي ساب المسجد فاذا هو حابس عليه ردم من صوف فيه طرائف حمر
فقلت السلام عليك يا رسول الله وقال وعليك السلام قلت انا معشر اهل البادية قوم فينا الخماء فعلمني
كلمات ينفعني الله بها قال ادن بلانا فديت فقال اعد على فاعدت قال اتق الله ولا تحقرن من
المعروف شيئا وان تاتي احاك نوحه منسبط وان تصرغ من فضل دلوك في اناه المستقي وان امرؤ
سك بما يعلم منك فلا تسه بما تعلم منه فان الله حائل لك اجرا وعليه وررا ولا تسب شيئا
مما خولك الله تعالى قال ابو حري فوالذي هو الذي ذهب بنفسه ما سببت بعده شيئا لاشاة ولا بغيره
والمعروف هو ما حسن في العقل فعله ولم يكن منكرا عند ذوى العقول الصحيحة وقوله تعالى
﴿واعرض عن الجاهلين﴾ امر بترك مقابلة الجاهل والسفهاء على سهوهم وصيانة النفس عنهم
وهذا والله اعلم يشه ان يكون قل الامر بالقتال لان العرض كان حيث ذ على الرسول ابلاغهم
واقامة الحجة عليهم وهو مثل قوله (فاعرض عن من تولى عن ذكرنا ولم يرد الا الحياة الدنيا)
واما بعد الامر بالقتال فقد قرر امر المطيعين والمفسدين على وجوه معلومة من اسكار
فصلهم تارة بالسيف وتارة بالسوط وتارة بالاهانة والحس وقوله تعالى ﴿واما يذرعك من الشيطان
نزع فاستعد بالله انه سميع علم﴾ قيل في روع الشيطان انه الاعواء بالوسوسة واكثر ما يكون
عند العصب وقيل ان اصله الارعاج بالحركة الى الشر ويقال هذه نزع من الشيطان للحصاة الداعية
اليه فلما علم الله تعالى نزع الشيطان ايانا الى الشر علمنا كيف الخلاص من كيده وشره بالصرع
اليه والاستعادة به من نزع الشيطان وكيدته وبين الآيات التي بعدها انه متى لحا العد الى الله
واستعاد من روع الشيطان حرسه منه وقوى بصيرته بقوله ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف
من الشيطان تذكروا فاداهم معصرون قال ابن عباس الطيف هو الارع وقال غيره الوسوسة وهما
مقتاران وذلك يقتضي انه متى استعاد بالله من شر الشيطان اعاده منه وارداد بصيرة في رد
وساوسه والاعد بمداعبه اليه ورآه في احسن منزلة واقبح صورة لما علم من سوء عاقبه ان واقعه
وهو عنده دواعي شهوته وقوله تعالى ﴿واحواسهم تدورهم في التي تم لا تقصرون﴾ قال
الحسن وقتادة والسدى احواس الشياطين في الصلال يمدهم الشيطان وقال مجاهد احواس المشركين
من الشيطان وسماهم احواسا لاجتماعهم على الصلاة كالاخوة من النسب في العاطفة وحين
لعضهم الى بعض لاحله كما سمي المؤمنين احواسا بقوله تعالى (انما المؤمنون اخوة) لتعاطفهم
وتواصلهم بالدين فاحذر عن حال من استعاد بالله من نزع الشيطان ووساوسه في بصيرته ومعرفته
يقبح ما يدعوه اليه وتساعد منه ومن دواعي شهواته رجوعه الى الله والى ذكره وهذه الاستعادة
تحوذ ان تكون بقوله اعود بالله من الشيطان الرحيم وحائر ان تكون بالمكر في نعم الله تعالى
عليه وفي اوامره ونواهيه وما يؤول به الى الحال من دوام العم فهون عنه دواعي هواه وحوادث

شهوته ونزغات الشيطان بها ثم احذر تعالى عن حال من اعرض عن ذكر الله والاستعاذة به فقال (واحواهم يمدوهم في الهى ثم لا يقصرون) فكلما تباعدوا عن الذكر مضوا مع وساوس الشيطان وبعيد مقصرين عنه وهو بطير قوله تعالى (ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة صكاً) وقوله تعالى (ومن يرد ان يصله يحمل صدره ضيقاً حرجاً كما يصعد الى السماء) وبالله التوفيق

باب القراءة خلف الامام

قال الله تعالى (وادا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون) قال ابو بكر روى عن اس عاص انه قال ان صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة وقرأ منه اصحابه فدخلوا عليه فرب القرآن (وادا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا) وروى ثابت بن عجلان عن سعيد بن حير عن اس عاص في قوله تعالى (وادا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا) قال المؤمن في سعة من الاستماع اليه الا في صلاة مفروضة او يوم حجة او فطر او اصحى وروى المهاجر ابو محله عن ابي العالية قال كان صلى الله عليه وسلم اذا صلى قرأ اصحابه اجمعون حافه حتى رأت (وادا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا) فسكت القوم وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الشعبي وعطاء قال في الصلاة وروى ابراهيم بن ابي حرة عن مجاهد مثله وروى اس ابي حنيفة عن مجاهد ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع قراءة فتى من الانصار وهو في الصلاة يقرأ فزلت هذه الآية وروى عن سعيد بن المسيب ان قرأ في الصلاة وروى عن مجاهد ان في الصلاة والحطة والحطة لا معنى لها في هذا الموضع لان موضع القرآن في الحطة كغيره في وجوب الاستماع والانصات وروى عن ابي هريرة اهم كانوا يتكلمون في الصلاة حتى زلت هذه الآية وهذا لا تأويل بعيد لا يلائم معنى الآية لان الذي في الآية انما هو امر بالاستماع والانصات لقراءة غيره لاستحالة ان يكون مأموماً بالاستماع والانصات لقراءة نفسه الا ان يكون معنى الحديث اهم كانوا يتكلمون حاف النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فبرأت الآية فان كان كذلك فهو في معنى تأويل الآخر له على ترك القراءة خلف الامام فقد حصل من اتفاق الجميع انه قد اريد ترك القراءة حاف الامام والاستماع والانصات لقراءته ولو لم يثبت عن السلف اتفاقهم على رولها في وجوب ترك القراءة خلف الامام لكانت الآية كافية في ظهور معناها وعموم لفظها وروصوح دلالتها على وجوب الاستماع والانصات لقراءة الامام وذلك لان قوله تعالى (وادا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا) يقتضى وجوب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن في الصلاة وفي غيرها فان قامت دلالة على حوار ترك الاستماع والانصات في غيرها لم يطل حكم دلالة في ايجاه ذلك فيها وكادلت الآية على النهي عن القراءة خلف الامام فيما يحجر به فهي دالة على النهي فيما يحى لانه اوجب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن ولم يشترط فيه حال الجهر من الاحطاء فاداهر فعلياً الاستماع والانصات واداهى فعلياً الانصات بحكم اللفظ لعلمه ان انه قارئ للقرآن وهو قد اختلف الفقهاء

في القراءة خلف الإمام فقال أصحابنا وسانى ليلي والنوري واللمس من صالح لا يقرأ فيها جهر
 وقال الشافعي يقرأ فيها جهر وفيما أسر وقال مالك يقرأ فيها أسر ولا يقرأ فيها جهر وقال
 الشافعي يقرأ فيها جهر وفيما أسر في روايه المزي وفي البويطي اذا يقرأ فيها أسر أم القرآن
 وسورة في الأولين وأم القرآن في الآخرين وقد يقرأ فيه الإمام لا يقرأ من جهر الإمام
 القرآن قال الواطى وكذلك يقول الليث والأوراعى قال أبو بكر قد يقرأ دلالة الآية على
 وحسب الانصات عند قراءه لإمام في حال الجهر والاحياء وفي حال الآلة الانصات الامسكش
 الكلام والسكوت لا يتبع القراءة ولا يكون له رأي مهمل ولا يتأجل وذلك لأن السكوت
 ضد الكلام وهو ليس من الآلة عن إخراجك بالكلام الذي هو حروف معلومة مملوءة سرًا من
 الطام فهما متعادلان على المكالم بآلة الآلة وتخرجك الشفة الأرى بالاهل ساكت مكلم كما
 لا يقال ساكن مخرجك من سكت فهو غير متكلم ومن كلم فهو غير ساكن فان كان قائل
 قد يسمى محي القراءة ساكنًا اذا لم يكن قراءته مسموعة بخروى مارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تكلم بين التكبير والقراءة هدأت في استوامى اذا ت
 سكتك بين التكبير والقراءة احببني ما يقول ذلك يقول اللهم ما عديني وبين حصدي كما
 باعدت بين المشرق والمغرب وذكر الحديث فسماء ساكن وهو يدعو كما يدل ذلك على ان
 السكوت اما هو احفاء القول وليس تركه رأسًا بل قيل له انما هو ساكن كما يشهد بالان من
 لا يسمعه يظنه ساكنًا فاما ان الله السأب في هذا الوجه فسماء ساكنه اقرب حله من حال السأب
 كما قال تعالى (صمكم عمى) تشبهاً من هذه حاله وكما قال في الاصنام وراحمه يصرون بلب تشبهاً
 لهم من سطر وليس هو بطريق الحقيقة بل فان قيل لا يقرأ المأموم في حال قراءه الإمام والقراءة
 في حال سكوته وذلك لما روى الحسن عن سمرة بن جندب قال كان نبي صلى الله عليه وسلم
 سكتات في صلاته احدها قبل القراءة والاخرى بعدها فيجب الإمام ان يكون له سكتة قبل القراءة
 ليقرا الذين اذركوا اول الصلاة فاتحة الكتاب ثم يحدث القراءة الإمام فادفع سكتة بعده خرى
 ليقرا من لم يدرك اول الصلاة فاتحة الكتاب فتنه قبل له ما حديث السكتتين وهو غير ثابت ولو ثبت
 لم يدل على ما ذكرت لان السكتة الاولى اما هي للذكر الاستماع والاية ان ثبت فلا دلالة
 فيها على انها بمقدار ما يقرأ فاتحة الكتاب واما هي فعلى بين القراءة وبين تكبير الركوع
 لئلا يعطى من لا يعلم ان التكبير من القراءة اذا كان موصولاً بها ولو كانت السكتة ان كل واحدة
 منهما بمقدار قراءة فاتحة الكتاب لكان ذلك مضمناً ونقله سماعاً طاهراً فاهم قل ذلك
 من طريق الاستقصاء مع عموم الحاجة اليه اذ كانت معمولاً لاداء فرض القراءة من المأموم
 ثبت اهمها غير ثابتين وايضا فان سبيل المأموم ان يتبع الإمام ولا يشور ان يكون الإمام
 تابعاً للمأموم فعلى قول هذا القائل يسكت الإمام بعد القراءة حتى يقرأ المأموم وهذا
 خلاف قوله صلى الله عليه وسلم اما جعل الإمام يؤتم به ثم مع ذلك يكون الامر على عكس ما امر
 به النبي صلى الله عليه وسلم من قوله واداء قرا فانصوا فامر المأموم بالانصات للإمام وهو
 يأمر الإمام بالانصات للمأموم ويجعله تابعاً له وذلك خلف من القول الا ترى ان الإمام

لوقام في التئين من الظهر ساهيا لكان على المأموم اتباعه ولو قام المأموم ساهيا لم يكن على الامام اتباعه ولو ساهى المأموم لم يسجد هو ولا امامه للسهو ولوسها الامام ولم يسه المأموم لكان على المأموم اتباعه فكيف يجوز ان يكون الامام مأمورا بالقيام ساكتا ليقرأ المأموم * وقد روى في النهي عن القراءة حلف الامام آثار مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم على النحاء مختلفة فيها حديث قيادة عن ابي علاب يونس بن حجير عن حطان بن عبدالله عن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأ الامام فاصتوا وحديث ابن محلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا قرأ فاصتوا فهذا الخبران يوحان الانصات عند قراءة الامام وقوله انما جعل الامام ليؤتم به فاذا قرأ فاصتوا اخبر منه ان من الائتمام بالامام الانصات لقراءته وهذا يدل على انه غير حائز ان يصمت الامام لقراءة المأموم لانه لو كان مأمورا بالانصات له لكان مأمورا بالائتمام به فيصير الامام مأموما والمأموم اماما في حالة واحدة وهذا فاسد * ومنها حديث حاربان الى صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقرأ الامام له قراءة رواه جماعة عن حاروي بعض الالفاظ اذا كان لك امام فقرأته لك قراءة * ومنها حديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم سئى عن القراءة خاف الامام رواه الحجاج بن ارطاة عن قيادة عن زرارة بن اوفى عن عمران بن حصين وقد ذكرنا اسايده هذه الاحار في شرح مختصر الطحاوى * ومنها حديث مالك عن ابي نعيم وهب بن كيسان انه سمع حاربان عبدالله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج وفي بعضها لم يصل الاوراء الامام فاحذر ان ترك قراءه فاحتمل الكتاب جامع الامام لا يوجب نقصانا في الصلاة ولو حاربان يقرأ لكان تركها يوجب نقصا في الصلاة كالمعروف * وروى مالك عن اس شهاب عن اس اكيمة اللبثي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة حهر فيها بالمرأة فقال هل قرأ معي احد منكم آتوا فالتوا نعم يا رسول الله قال اني اقول مالي انا راع القرآن قال فاستمى الناس عن القراءة فيما حذر في رسول الله لما قال صلى الله عليه وسلم هل مرأ معي احد منكم دل ذلك على ان القارئ خلعه احق قراءته ولم يحجرها الا لو كان حهرها لما قال هل قرأ معي احد منكم ثم قال اني اقول مالي انا راع القرآن وفي ذلك دليل على استواء حكم الصلاة التي يحجر فيها والتي تحافت لاحارها ان قراءة المأموم هي الموحدة لمراعاة القرآن واما قوله فاستمى الناس عن القراءة فيما حهر في رسول الله فلا حجة فيه لمن اجار القراءة حلف الامام فيما يسر فيه من قبل ان ذلك قول الراوى وتأويل منه وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين حال الحهر والاختفاء * ومنها حديث يونس بن اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص عن عبدالله قال كما قرأ جامع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال حلفتم على القرآن وهذا ايضا يدل على التسوية بين حال الحهر والاختفاء اذ لم يذكر فرق بينهما * وروى الزهري عن عبد الرحمن بن هرم عن ابن حينة وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال هل قرأ معي احد انما في الصلاة قالوا نعم

قال فاني اقول مالي انازع القرآن قال فاستبى الناس عن القراءة معه منذ قال ذلك فاخبر في هذا الحديث عن تركهم القراءة حلقه ولم يفرق بين الحشر والاحشاء فهذه الاحشاء كلها يوجب النهي عن القراءة خلف الامام فيما يجهر فيه او يسر * وبما يدل على ذلك ما روى عن حلة الصحابة من النهي عن القراءة خلف الامام واظهار الكبر على فاعله ولو كان ذلك شائعا لما حث امره على الصحابة لعموم الحاجة اليه ولكان من الشارع توقيف للجماعة عليه واعرفوه كما عرفوا القراءة في الصلاة اذ كانت الحاجة الى معرفة القراءة خلف الامام كهي الى القراءة في الصلاة للمعرد والامام فلما روى عن حلة الصحابة انكار القراءة خلف الامام ثابتهما غير حائزة * فمن نهى عن القراءة خلف الامام على وان مسعود وسعد وحار وابر عاس وابوالدرداء وابوسعيد واس عمر وريد بن ثابت والس روى عبدالرحمن بن ابي الى عن علي قال من قرأ خلف الامام فمدا خطا القطرة وروى ابواسحاق عن علقمة عن عبدالله عن زيد بن ثابت قال من قرأ خلف الامام ملي فوه ترانا وروى وكيع عن عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت قال من قرأ خلف الامام فلا صلاة له وقال ابو حمزة قلت لان عاس اقرأ خلف الامام قال لا وقال ابوسعيد يكفيك قراءة الامام قال اس القراءة خلف الامام التسييح يعني والله اعلم التسييح في الركوع وذكر الاستفتاح وقال منصور عن ابراهيم ماسمعا بالقراءة خلف الامام حتى كان المختار الكذاب فاتهموه فقرؤا خلفه وقال سعد وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في هذه حرة * واحتج موجبو القراءة خلف الامام بحديث محمد بن اسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عادة ابن الصامت قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلواتا المحرر فعايناه اياه اذ قرأ فالتفت اليه فقال لا تفعلوا الا ما فعلت الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأها وهذا حديث مصطرب السند مختلف في روجه وذلك ان ارواه صدقة بن خالد عن زيد بن واقد عن مكحول عن نافع بن محمود بن ربيعة عن عادة ونافع بن محمود هذا مجهول لا يعرف وقد روى هذا الحديث ابن عون عن رجاء بن حيوة عن محمود بن الربيع موقوفا على عادة لم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ايوب عن ابي قلابة عن اس بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اقبل بوجهه فقال اتقروا والامام يقرأ فسكتوا فسألهم فلاننا فقالوا اننا لم فعل فقال لا تفعلوا فلم يذكر فيه استثناء فاتحة الكتاب وانما اصل حديث عادة ما رواه يونس عن اسبتهاب والاحمر بن محمود اس الربيع عن عادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ القرآن * فلما اضطرب حديث عادة هذا الاضطراب في السند والرفع والمعارض لم يحرج الاعتراض به على طاهر القرآن والآثار الصحاح النافية للقراءة خلف الامام * واما قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا امام القرآن فليس فيه ايحاج قراءتها خلف الامام لان هذه صلاة امام القرآن اذ كانت قراءة الامام له قراءة وكذلك حديث العلاء بن عبدالرحمن عن ابي السائب دوالي هشام بن زهرة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج غير تمام فقلت يا انا هريرة اني اكون احيا ما خلف الامام فعمرد راعي وقال اقرأها يا فادسي في نفسك

فلا حجة لهم فيه لان اكثر ما فيه انها خداج والخداج انما هو النقصان ويدل على الحوار
لوقوع اسم الصلاة عليها وايضا فانه في المصرد ليجمع بينه وبين الآية والاحبار التي
قدموها في نبي القراءة حلف الامام * واما قول اني امر براءة اقرأها في نفسك فانه لم يمس ذلك الى
النبي صلى الله عليه وسلم وقوله لاشتبه حجة * وبما يدل على ان احبارنا اولى اتفاق الجميع على
استعمالها في النبي عن القراءة حلف الامام في حال جهرا الامام وخبرهم يختلف فيه فكان ما اتفقوا
على استعماله في حال اولى مما اختلف فيه * فان قيل يستعمل الاحبار كلها فيكون اخبار النبي فيما
عدا فاتحة الكتاب واخبار الامر بالقراءة في فاتحة الكتاب * قيل له هذا يبطل بما ذكره النبي
صلى الله عليه وسلم من قوله علمت ان بعضكم خالفها وقوله مالي انا راع القرآن والقرآن لا يختص
فاتحة الكتاب دون غيرها فاعلمنا انه اراد الجميع وقال في حديث وهب بن كيسان عن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم كل صلاة لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب فهي خداج الا وراء الامام فنص
على تركها حلف الامام وذلك سطل تأويلك وقولك باستعمال الاحبار است رادها غير مستعمل لها *
فان قيل ما استدلت به من قول الصحابة لا دليل فيه لاهم قد خالفهم بطراؤهم فمن ذلك ما رواه
عبد الواحد بن زياد قال حدثنا سفيان الثوري عن حباب عن يزيد بن شريك قال قلت لعمر بن الخطاب
أوسمعت رجلا قال له اقرأ حلف الامام قال نعم قال قلت وان قرأ قال وان قرأ وروى شعبة
عن اني الفيص عن اني شية قال معاذ ادا كنت تسمع قراءة الامام فاقرا بقل هو الله احد ونحوها
وادالم تسمع قراءته في نفسك وروى اشعث عن الحكم وحماد ان عليا كان يأمر بالقراءة حلف
الامام وروى ليث عن عطاء عن اس عاص لا تدع ان تقرأ فاتحة الكتاب جهرا الامام ولم يحجر
فادا كان هؤلاء الصحابة قد روى عنهم القراءة حلف الامام وروى عنهم تركها فكيف تثبت
به حجة * قيل له اما حديث عمر ومعاذ فجهول السند لا تثبت مثله حجة وحديث علي اما
هو عن الحكم وحماد ومخالص لا يقل مثله لارساله وحديث اس عاص هذا رواد ليث بن اسليم
وهو ضعيف وقد روى عنه ابو حرة النبي ومع ذلك فلم يكن احتجاحا من جهة قول الصحابة
وحسب واما قلنا ان ما كان هذا سبيله من العروص التي عمت الحاجة اليه فان النبي صلى الله
عليه وسلم لا يحاجهم من توقيف لهم على ايجابه فاما وحدناهم قائلين بالنهي علما انه لم يكن مه
توقيف للكافة عليه فثبت انها غير واجبة ولا يصير قول من قال منهم يا حياه قاذبا فذكرنا من قبل ان اكثر
ما فيه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف عليه للكافة فذهب منهم داهون الى ايجاب قراءتها
بتأويل اوقياس ومثل ذلك طريقه توقيف الكافة ونقل الامة ويدل على نبي وحوها اتفاق
الجميع على ان مدرك الامام في الركوع يتأمله مع ترك القراءة فلو كانت فرضا لما حار تركها بحال
كالطهارة وسائر افعال الصلاة * فان قيل انما حار ذلك للضرورة وهو حوى فوات الركعة *
قيل له خوف فوات الركعة ليس بضرورة من وجوه احدها ان فعل الصلاة خلف الامام
ليس بفرض لانه لو صلاها مفردا احراة واما هو فمصلحة فادا خوف فواتها ليس بضرورة
في تركها وايضا فانه لو كان محدثا لم يكن خوف فوات الجماعة مباحا لترك الطهارة وكذلك

لو أدركه في السجود لم تكن له ضرورة في حوار سقوط الركوع فلما حار ترك القراءة في هذه الحال دون سائر العروض دل على أنها ليست بهرض ويدل على أنها ليست بهرض اتفاق الجميع على أن من كان حاضرا في الصلاة التي يجهر فيها لا يقرأ السورة مع العائنة فلو كانت القراءة فرضا لكان من سنها قراءة السورة مع فاتحة الكتاب لأن سائر الصلوات التي القراءة فيها مفروضة فإن من سنها قراءة السورة ويدل عليه أيضا اتفاق الجميع على أن المأموم لا يجهر بها في الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة ولو كانت فرضا لجرها كالإمام وفي ذلك دليل على أنها ليست بهرض أدكأت صلاة جماعة من الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة وكان نافي أن لا يحتام حكم الإمام والمأموم في الجهر والاحياء لو كانت فرضا عليه كهي على الإمام قوله تعالى ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ فِي سَجْدَةٍ تَقَرَّنَا وَحِجَّةٍ﴾ قال أبو بكر الذكر على وجهين أحدهما الفكر في عظمة الله وحلاله ودلائل قدره وآياته وهذا الفصل الأذكار أدبه يستحق الثواب على سائر الأذكار سواء وبه يتوصل إليه والذكر الآخر القول وقد يكون ذلك الذكر دعاء وقد يكون ثناء على الله تعالى ويكون قراءة للقرآن ويكون دعاء للناس إلى الله وحائرا أن يكون المراد الذكر من جميع الفكر والموال فكون قوله تعالى ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ فِي سَجْدَةٍ﴾ هو الفكر في دلائل الله وآياته وقوله تعالى ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ فيه نص على الذكر باللسان وهذا الذكر محور أن يريد به قراءة القرآن وحائرا أن يريد الدعاء فيكون الفصل في الدعاء والاحياء على نحو قوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخيفة وإن أراد به قراءة القرآن كان في معنى قوله ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِأَصْلَانِكَ وَلَا تُنَافِئْ فِيهَا وَاسْعَ مِنْ ذَلِكَ سَيِّلا﴾ وقيل إنما كان أحدهما الدعاء أفضل لأنه أمد من الرياء وأقرب من الاحلاس وأحدر بالاستحانة كما كتب عنه صفه وقيل أن ذلك خطاب للمسمع للقرآن لأنه معطوف على قوله ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي سَجْدَةٍ﴾ والآخران فاسد لأنه لا يصح أن يقال أنه خطاب إلى الله صلى الله عليه وسلم والمعنى عام أسائر المسكينين أدبه عز وجل لا يراها التي إذا طاعتم الدعاء وقال قتادة الأصل الدعاء - آخر سورة الاعراف

سورة الانفال

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو بكر رحمه الله عليه قال ابن عباس ومجاهد والضحاك وعبادة وعكرمة وعطاء الأهل المأمور وروى عن ابن عباس رواية أخرى عن عطاء أن الأهل ما يصل إلى المساكين عن المشركين يعني قال من دابة أو عهد أو متاع فذلك للذي صلى الله عليه وسلم يصبه حيث يساء وروى عن مجاهد أن الأهل الخمس الذي جعله الله لأهل الخمس وقال الحسن كتب الأهل من السرايا التي تقدم أمام الجيش الأعظم والمعل في الأمة الريادة على المستحق ومنه النافذة وهي الطوع وهو عندما إنما يكون قبل أحرار الغيمة فاما بعده فلا يجوز إلا من الخمس وذلك بأن يقول

للسرية لكم الربع بعد الخمس او الربع خير من الجميع قبل الخمس او يقول من اصاب شيئاً فهو له
على وجه التحريض على القتال والتضحية على العدو او يقول من قتل قتيلاً فله سله واما بعد
احرار الميعة فغير حائر ان يعمل من نصيب الجيش ويحوزله ان يعمل من الخمس وقد اختلف
في سبب رول الآية مروى عن سعد قال اصبحت يوم بدر سبياً فأتيت به النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت عليه فقال صعه من حيث اخذت فقلت **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ** قال فدعاني رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال اذهب وحدك سمك وروى معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن اس
عاس **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ** قال الا هال العائث التي كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ليس
لاحد فيها شيء ثم ارسل الله تعالى **(وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ)** الآية
قال ابن جرير اخبرني بذلك سليمان بن عمار عن مجاهد وروى عادة بن الصامت واس عاس
وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل يوم بدر اهالاً مختلفة وقال من احدث سائاً فهو له فاختلف
الصحابة فقال بعضهم محوماً قلنا وقال آخرون نحن حينما رسول الله صلى الله عليه وسلم وكساراً لكم
قال فاما اختلفا وساءت اخلاقنا انزع الله من ايدينا فجعله الى رسوله فقسمه عن الخمس وكان
في ذلك قوى وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصالحات الدين لهوله تعالى **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهَالِ**
قل الا هال الله والرسول قال عادة بن الصامت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايردهوى المسلمين
على صعيثهم وروى الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم تحل الميعة اقوم سود الرؤس قبلكم كانت تنزل نار من السماء فتأكلها فاما كان يوم بدر
اسرع الناس في العائث فازل الله تعالى رلولا كتاب من الله سقى لمسكم وما احدثهم عذاب عظيم
فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً وقد ذكر في حديث عادة واس عاس ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال يوم بدر قلى اصاب من احدث سائاً فهو له ومن قتل قتيلاً فله كذا وهال ان هذا غلط واما
قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم حين من قتل قتيلاً فله سله وذلك لانه قد روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم يحل العائث اموم سود الرؤس غيركم وان قوله تعالى
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهَالِ ازلت بعد خياره عائش بدر فعلمنا ان رواية من روى ان النبي صلى
الله عليه وسلم هلهم ما اصابوا قلى الصال غلط اذ كانت اناحتها انما كانت بعد القتال وما يدل على
غلطه انه قال من احدث سائاً فهو له ومن قتل قتيلاً فله كذا ثم قسمها بينهم بالسواء وذلك لانه
غير حائر على النبي صلى الله عليه وسلم حلف الوعد ولا استرجاع ما حمله لانسان واحده منه
واعطاؤه غيره والصحيح انه لم يقدم من النبي صلى الله عليه وسلم قول في العائث قبل القتال
فاما فرعوا من المال تسرعوا في العائث فازل الله تعالى **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهَالِ** فجعل امرها
الى النبي صلى الله عليه وسلم في ان يجعلها لمن شاء فقسما بينهم بالسواء ثم نسخ ذلك بقوله تعالى
(وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ) على ما روى عن اس عاس ومجاهد فجعل الخمس
لاهل المسلمين في الكسب والاربعة الاخماس للعائين وبين النبي صلى الله عليه وسلم سهم الفارس
والراجل وبقى حكم العمل قبل احرار الميعة بان يقول من قتل قتيلاً فله سله ومن اصاب

شيئا فهو له ومن الجحش وما شد من المشركين من غير قتال فكل ذلك كان نهلاً للنبي صلى الله
 عليه وسلم يجعله لمن يشاء وإنما وقع السح في الثعل بعد احراز الغنمة من غير الجحش ويدل على
 ان قسمة غنائم بدر انما كانت على الوحه الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم قسمتها لاهل
 الآذان النبي صلى الله عليه وسلم قسمها بينهم بالسواء ولم يخرج منها الجحش ولو كانت مقسومة
 قسمة الغنائم التي استقر عليها الحكم لعزل الجحش لاهله ولمضل الفارس على الراحل وقد كان
 في الجيش فرسان احدهما للنبي صلى الله عليه وسلم والاخر للمقداد فلما قسم الجميع بينهم بالسوية
 علمنا ان قوله تعالى ﴿ قل الا سال الله وللرسول ﴾ قد اقتضى تفويض امرها اليه ليعطيها من
 يرى ثم نسخ الثعل بعد احراز الغنمة وبقي حكمه قبل احرازها على جهة تحريض الجيش
 والتصرية على العدو وما لم يوحف عليه المسلمون وما لا يحتمل القسم ومن الجحش على ما شاء
 ويدل على ان غلط الرواية في ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر من اصاب شيئا فهو له
 وانه هل العائل وغيره ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا هناد بن السري عن ابي
 بكر عن عاصم عن مصعب بن سعد عن ابيه قال جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر لسيب
 فقلت يا رسول الله ان الله قد شئني صدرى اليوم من العدو فهب لي هذا السيف فقال ان هذا السيف
 ليس لي ولا لك فذهبت وانا اقول يعطاه اليوم من لم يبل بلأى فينا انا اذ جاء في الرسول فقال
 احب فطنت انه رل في شئ تكلامي فحنت فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم انك سألتني هذا السيف
 وليس هو لي ولا لك وان الله قد جعله لي فهو لك ثم قرأ ﴿ يسئلوك عن الانفال قل الانفال لله والرسول ﴾
 فاحبر النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يكن له ولا لسعد قل زول سورة الانفال واحبر انه لما
 جعله الله له آثره به وفي ذلك دليل على فساد رواية من روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نفلهم
 قبل القتال وقال من احدث شيئا فهو له وقوله تعالى ﴿ وادعكم الله احدي الطائفتين اهل لكم ﴾
 في هذه النصة صروب من دلائل السوة احدها احباره اياهم بان احدي الطائفتين لهم وهي غير
 قريش التي كانت فيها اموالهم وحيثهم الذين حاربوا حمايتهم فكان وعده على ما وعده وقوله
 تعالى ﴿ وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم ﴾ يعني ان المؤمنين كانوا يودون الطامرين
 فيها من الاموال وقلة المقاتلة وذلك لانهم حاربوا مستحيين غير مستعدين للحرب لانهم لم
 يطلوا ان قريشا يخرج لقتالهم وقوله تعالى ﴿ ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ﴾
 وهو انحار موعدة لهم في قطع دابر الكافرين وقتانهم وقوله تعالى ﴿ فاستجاب لكم اني ممدكم
 بالغ من الملائكة مردفين وما جعله الله الا نسرى ولطمثت قلوبكم فوحدكم هذه الاحار
 على ما احبر به فكان من طمأينة قلوب المؤمنين ما احبر به وقال تعالى ﴿ اديعشكم العاسامة
 منه ﴾ فالتقى عليهم العاس في الوقت الذي يطير فيه العاس باطلال العدو عليهم بالعدة والسلاح
 وهم اصنافهم ثم قال ﴿ ويرل عليكم من السماء ماء ليطهركم ﴾ يعني من الحسنة لانهم من
 كان احكام وهو رحر الشيطان لانه من وسوسته في المام وايربط على قلوبكم بما صارى قلوبهم
 من الامة والثقة بموعود الله وبوتة الاقدام يحمل من وجهين احدهما صحة الصيرة والامن

والثقة الموحدة لثبات الاقدام والثاني ان موضعهم كان دمهسا لانت فيه الاقدام
 فانزل الله تعالى من المطر مالد الرمل وثبت عليه الاقدام وقدروى ذلك في التفسير قوله تعالى
 ﴿ادبوا حتى ربك الى الملائكة اى معكم﴾ اى انصركم ﴿فتاتوا الذين آمنوا﴾ وذلك يحتمل وسهين
 احدهما الفاؤهم الى المؤمنين بالخاطر والديه ان الله سيصرفهم على الكافرين فيكون ذلك سببا
 لثباتهم وتحريرهم على الكفار ويحتمل ان يكون الثبوت ما حذر الى صلى الله عليه وسلم ان الله
 سيصرفه والمؤمنين فيحذر الى عليه السلام بذلك المؤمنين فيدعوهم ذلك الى السات ﴿ثم قال﴾
 ﴿وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى﴾ وذلك ان الى صلى الله عليه وسلم اخذ كفا من
 تراب ورمى به وجوههم فانهزموا ولم يبق منهم احد الا دخل من ذلك التراب في عينه
 وعنى بذلك ان الله بلغ بذلك الراب وجوههم وغيوبهم اذ لم يكن في وسع احد من المخلوقين
 ان يبلغ ذلك التراب غيوبهم من الموضع الذى كان فيه الى صلى الله عليه وسلم وهذه كلها
 من دلائل الدعوة ومنها وجود بحرات هذه الاحار على ما اخبره فلا يجوز ان يتفق منها
 تحريصا ومحبة ومنها ما ارسل من المطر الى لد الرمل حتى ثبتت اقدامهم عليه وصاروا وبالا
 على عدوهم لان في الخبر ان ارسهم صارت وحلا حتى معهم من المسير ومنها الطمأنينة التي
 صارت في قلوبهم بعد كراحتهم لاداء الجيش ومنها العاس الذى وقع عليهم في الحال التي
 يطير فيها العاس ومنها رمية للتراب وهزيمة الكفار به

سورة النجم في القرار من الزحف

قال الله تعالى ﴿ومن يولهم يومئذ دبره لا متحرقا لقتال او متحيرا الى فته به﴾ روى ابو بصرة عن ابي
 سعيد ان ذلك لما كان يوم بدر قال ابو بصرة لانهم لوا محاروا يومئذ لا محاروا الى المشركين ولم يكن
 يومئذ مسام غيرهم وهذا الذى قاله ابو بصرة ايسر بسدد لانه قد كان بالمدة حاق كثير من الانصار
 ولم يأمرهم الى عليه السلام بالخروج ولم يكونوا يرون انه يكون قتال وانما طمأنا انهم العير فخرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن حلف معه فقول ابي بصرة انه لم يكن هناك مسلم غيرهم واسم لوا محاروا
 محاروا الى المشركين عاظم لما وصفا وقد قيل اسم لم يكن حائرا لهم الا بخيار يومئذ لاسم كابوامع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن الا بخيار حائرا لهم عه قال الله تعالى ﴿ما كان لاهل المدينة ومن
 حولهم من الاعراب ان تحلفوا عن رسول الله ولا يرعوا انفسهم عن نصره﴾ فلم يكن محوز لهم ان يحذروا
 بنهم صلى الله عليه وسلم ويصرفوا عه ويساموه وان كان الله قد تكفل بنصره وعصمه من الناس
 كما قال الله تعالى ﴿والله يعصمك من الناس﴾ وكان ذلك فرضا عامهم قات اعداؤهم او كثروا
 وايضا فان الى صلى الله عليه وسلم كان فئة المسلمين يومئذ ومن كان محار عن القتال فاما كان
 يحوز له الا بخيار على شرط ان يكون بخياره الى فئة وكان الى عليه السلام فتهم يومئذ
 ولم تكن لهم فئة غيره فالاس عمر كست في جيش فحاص الناس حيصة واحدة ورحبا الى المدينة فقاما
 نحن القرارون فقال الى عليه السلام انا فتكم فمن كان بالعد من النبي صلى الله عليه وسلم ادا محار

عن الكفار فأما كان يحوزله الانحياز الى فئة وهو النبي صلى الله عليه وسلم وادان كان معهم في القتال لم يكن هناك فئة غيره يحازون اليه فلم يكن يحوز لهم المراد وقال الحسن في قوله تعالى (ومن يولهم يومئذ دبره) قال سددت على اهل بدر وقال الله تعالى (ان الدين تولوا منكم يوم التقى الجمعان) انما اسزلهم الشيطان ببعض ما كسوا (وذلك لاسم فروا عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك يوم حنين فروا عن النبي صلى الله عليه وسلم فعاقبهم الله على ذلك في قوله تعالى (ويوم حنين اذ عجزتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت اياكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبري) وهذا كان حكمهم اذ كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم قل عدد العدو او اكثر اذ لم يحدا الله فيه شيئا وقال الله تعالى في آية اخرى (يا ايها النبي حرص المؤمن على القتال ان يكن معكم عشرون صابرون يعلموا ما اثنين وان يكن معكم مائة يغلبوا) اما من الذين كفروا به هذا والله اعلم في الحال التي لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم حاضرا معهم وكان على العشرين ان يقابلوا المائتين ولا يبروا عنهم فادان كان عدد العدو اكثر من ذلك اناح ايم البحر الى فئة من المسلمين فيهم نصرة لمعادمة امتال ثم يسح ذلك بقوله تعالى (الآن حمى الله عنكم وعام ان فيكم صمعا فان كن معكم مائة صابرة يعلموا ما اثنين وان كن معكم مائة يعلموا ان اثنين) فان الله يروى عن ابن عباس ان اهل كتب عليكم ان لا يبر واحد من عشرة ثم قال (الآن حمى الله عنكم وعام ان فيكم صمعا) الآية فكتب عليكم ان لا يبر مائة من مائتين وقال ابن عباس ان يرحل من رحلين فقد عرفوا من يبرهم فلم يبرهم قال الشيخ يعني بقوله فقد عرفوا من يبرهم المراد الآية والذي في الآية ايجاب فرض القتال على الواحد لرحلين من الدمار فان راد عدد الكفار على اثنين فحاشا جند الواحد لا يجر الى فئة من المسلمين فيها نصرة فاما ان اراد المراد لياحق بقوم من المسلمين لا نصرة معهم فهو من اهل الوعيد المذكور في قوله تعالى (ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا للقتال او متحيرا الى فئة فقداء غضب من الله) ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم انا فئة كل مسلم وقال عمر بن الخطاب لما دله ان انا عيدين مسعودا استقتل يوم الحيش حتى قتل ولم يهرم رحم الله ايا عيدين لو انحدار الى لكست له فئة فله رجع اليه اصحاب ابي عبيد قال انا فئة لكم ولم يهرمهم وهذا الحكم عندنا ثابت ما لم يبلغ عدد جيش المسلمين اثنى عشر الفا لا يحوز اهلهم ان نهزموا عن منليهم الا متحرفين للقتال وهوان يصيروا من موضع الى غيره مكايدين لعدوهم من محو حروح من مضيق الى فسحة او من سعة الى مضيق او يكموا لعدوهم ومحو ذلك مما لا يكون فيه انصراف عن الحرب او متحيرين الى فئة من المسلمين يقابلوهم معهم فادان ابعوا اثنى عشر الفا فان محمد بن الحسن ذكر ان الجيش اذ ابعوا كذلك فليس لهم ان يبروا من عدوهم وان كثرت عدوهم ولم يذكر خلافا بين اصحابنا فيه واحتج بحديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ان ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حيرا الاصحاب اربعة وخير السرايا اربع مائة وحيرا الجيوش اربعة آلاف ولن يؤتى انا عشر الفا من قلة ولن يعلب وفي بعضها ما عاب قوم يسلون اثنى عشر الفا اذ اختلفت كلمتهم وذكر الطحاوي ان مالكا سئل فليل له ايسما المتخلف عن قتال من خرج عن احكام الله وحكم نبيها فقال له

مالك ان كان معك اثناعشر الفا مثلك لم يسعك التحلف والا فانت في سعة من التحلف وكان السائل له عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر وهذا المذهب موافق لما ذكر محمد بن الحسن والدي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اثنى عشر الفا فهو اصل في هذا الباب وان كثرت عدد المشركين فغير حائز لهم ان يهروا منهم وان كانوا اصنافهم لقوله صلى الله عليه وسلم اذا احتجمت كلمتهم وقد اوجب عليهم بذلك جمع كلمتهم عنه قوله تعالى ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الدين ظلموا منكم خاصة ﴿ قيل في الفتنة وحود فروى عن عبد الله ان من قوله تعالى ﴿انما اموالكم واولادكم فتنة ﴿ وقال الحسن الفتنة الية وقيل هي العذاب وقيل هي المرح الذي يركب الناس فيه بالطعام وروى عن ابن عباس انه قال امر الله المؤمنين ان لا يقرؤا المكروا باطهرهم فيجمعهم الله بالعذاب ويحود ما روى انه قيل يا رسول الله اهلك واهل الصالحون قال نعم اذا كثرت الخيول وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي وهم اكثر ممن يعمل عام سكروا الا عذبهم الله بعذاب فحذر بالله من عذاب يجمع الجميع من المعاصي ومن لم يعمل اذ لم يسكره وقيل انها يجمع من قبل ان المرح والفتنة اذا وما دخل ضررها على كل واحد منهم عنه قوله تعالى ﴿وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستمعرون ﴿ يعنى ما كان ليعذبهم عذاب الاستيعاب وانت فيهم لانه صلى الله عليه وسلم له رحمة لاهل البيت ولا يعذبون وهو فيهم حتى يستحقوا سلب العمة فيجمعهم بالعذاب بعد خروج النبي صلى الله عليه وسلم من بينهم الا ترى ان الائمة السائمة لما استحقوا الاستيعاب امر الله اهل البيت بالخروج من بينهم لمحول وط صالح وسبب صلوات الله عليهم عنه وقوله تعالى ﴿وما كان الله معذبهم وهم يستمعرون ﴿ قال ابن عباس لما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة هبت فيها بقية من المؤمنين وقال مجاهد وقادة والسدى ان لو استمعروا لم يعذبهم عنه قوله تعالى ﴿وما بهم الا يعذبهم الله وهم يصعدون عن المسجد الحرام ﴿ وهذا العذاب غير العذاب المذكور في الآية الاولى لان هذا عذاب الآخرة والاول عذاب الاستيعاب في الدنيا عنه وقوله تعالى ﴿وما كانوا اولياء ﴿ قيل فيه وجهان احدهما ما قال الحسن اهم قالوا نحن اولياء المسجد الحرام مراد الله ذلك عليهم والوجه الآخر ما كانوا اولياء الله ان اولياء الله الا المتقون فاذا اريدنا اولياء المسجد فيه دلالة على اهم مجموعون من دخول المسجد الحرام والقيام بعمارته وهو مثل قوله تعالى ﴿ما كان للمشركين ان يعمرؤا مساجد الله ﴿ وقوله عز وجل ﴿وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية ﴿ قيل المكاء الصمير والتصدية التصديق روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر والحسن ومجاهد وعطية وقادة والسدى وروى عن سعيد بن جابر ان التصدية صدمهم عن البيت الحرام وسعى المكاء والتصدية صلاة لاهم كانوا يقسمون الصمير والتصديق مقام الدعاء والتسبيح وقيل اهم كانوا يفعلون ذلك في صلاتهم عنه قوله تعالى ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ﴿ قال ابن عباس والحسن حتى لا يكون شرك وقال محمد بن اسحاق حتى لا يقتل مؤمن عن دينه والفتنة ههنا حائر ان يريد بها الكفر وحائر ان يريد بها الهوى والفساد لان الكفر انما يسمى فتنة لما فيه من الفساد فتتطم الآية قال الكفار واهل الهوى واهل البغي

والفساد وهي يدل على وجوب قتال الفئة الباغية * وقوله تعالى (ويكون الدين كله لله) يدل على وجوب قتال سائر اصناف اهل الكفر الا ما خصه الدليل من الكتاب والسنة وهم اهل الكتاب والمجوس فانهم يقرون بالجزية ويحتج به من يقول لا تفر سائر الكفار على دينهم بالذمة الا هؤلاء الاصناف الثلاثة لقيام الدلالة على جواز اقرارها بالحرية

الكلام في قصة الغنائم

قال الله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله حصة) وقال في آية اخرى (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) فروى عن ابن عباس ومجاهد ان هذه الآية ناسخة لقوله تعالى (قل الا اهل الله والرسول) وذلك لانه قد كان جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينقل ما حرروه بالقتال لمن شاء من الناس لاحق لاحد فيه الا من جعله النبي صلى الله عليه وسلم له وان ذلك كان يوم بدر وقد ذكرنا حديث سعد في قصة السيف الذي استوهبه من النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا السيف ليس لي ولأهل بيتي ثم انزل (قل الا اهل الله والرسول) دعاء وقال انك سألتني هذا السيف وليس هو لي ولأهل بيتي وقد جعله الله لي وجماة لك وحديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حدثنا سعد بن النخعي قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا سعد بن النخعي قال حدثنا ابو الاحوص عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال كان يوم بدر تعجل ناس من المسلمين فاصابوا من الغنائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تحمل الغنائم لقوم بسود الرؤس قبلكم كان النبي اداكم هو واصحابه جمعوا غنائمهم فنزل من السماء نار فتأكلها فازل الله تعالى (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما احدثتم عذاب عظيم فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) * وقال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا ابو نوح قال احمرنا عكرمة بن عمار قال حدثنا سفيان بن عمار قال حدثني اسعاس قال حدثني عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لما كان يوم بدر فاحد النبي صلى الله عليه وسلم الغداة فارل الله تعالى (ما كان لشي ان يكون له اسرى) الى قوله (لمسكم فيما احدثتم) من المدا ثم احدث لهم الغنائم فاخبر في هذين الخبرين ان الغنائم اما احلت بعد وقعة بدر وهذا مرتب على قوله تعالى (قل الا اهل الله والرسول) وانها كانت موكولة الى رأي النبي صلى الله عليه وسلم * فهذه الآية اول آية احدث بها الغنائم على جهة تخيير النبي صلى الله عليه وسلم في اعطائها من رأى ثم رل قوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله حصة) وقوله تعالى (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) وانه فداء الاسارى كان بعد نزول قوله تعالى (قل الا اهل الله والرسول) وانما كان الكبر عاينهم في احداث المدا من الاسرى بديا ولا دلالة فيه على ان الغنائم لم تكن قد احدثت قبل ذلك على الوحة الذي جعلت للنبي صلى الله عليه وسلم لانه جائز ان تكون الغنائم مباحة وفداء الاسرى محظورا وكذلك يقول ابو حنيفة انه لا يجوز معاداة اسرى المشركين ويدل على ان الجيش لم يكونوا استحقوا قسمة الغنيمة بينهم يوم بدر الا بحمل النبي ذلك لهم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحبس غنائم بدر ولم يبين سهام الفارس والراجل

الى ان نزل قوله تعالى (واعلموا انما عنتم من شيء فان الله خمسة) فجعل بهذه الآية اربعة
 اخماس العيمة للعامين والاحسن للوجوه المذكورة ونسخ به ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم من الانفال
 الا ما كان شرطه قبل احرار العيمة نحو ان يقول من اصاب شيئا فهو له ومن قتل قتيلًا فله سله
 لان ذلك لم ينتظمه قوله تعالى (واعلموا انما عنتم من شيء) اذ لم يحصل ذلك غيمة لغير
 اخذه او قتاله * وقد احتاج في العمل بعد احرار العيمة

ذكر الخلاف فيه

قال اصحابنا والثوري لا عمل بعد احرار العيمة اما العمل ان يقول من قتل قتيلًا فله سله ومن
 اصاب شيئا فهو له وقال الاوراعي في رسول الله اسوة حسنة كان يعمل في الدأة الربع وفي الرحمة
 الثلث وقال مالك والشافعي يحوران يعمل بعد احرار العيمة على وجه الاجتهاد * قال الشيخ
 ولا خلاف في حوار العمل قبل احرار العيمة نحو ان يقول من اصاب شيئا فهو له ومن قتل
 قتيلًا فله سله وقد روى حبيب بن مسامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عمل في بدأة الربع
 وفي رحمة الثالث بعد الحسن فاما التصيل في الدأة فقد ذكرنا اتفاق الفقهاء عليه واما قوله
 في الرحمة الثلث فانه محتمل وحين احدهما ما يصيب السرية في الرحمة بان يقول لهم ما اصابتم
 من شيء فلكم الثلث بعد الحسن ومعلوم ان ذلك ليس بلفظ عموم في سائر الغنائم وانما هي
 حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم في شيء بعينه لم يبين كيفيته وحائز ان يكون معاه
 ما ذكرناه من قوله للسرية في الرحمة وجعل لهم في الرحمة أكثر مما جعله في الدأة لان في
 الرحمة يحتاج الى حطة الغنائم واحرارها ويكون من حوالهم الكفار متأهين مستعدين
 للقتال لا انتشار الخبر بوقوع الجيش الى ارضهم والوجه الآخر ان يكون ذلك بعد احرار
 العيمة وكان ذلك في الوقت الذي كانت العيمة كلها للنبي صلى الله عليه وسلم شعاعها لمن شاء
 منهم وذلك مندوح بما ذكرنا * فان قيل ذكر في حديث حبيب بن مسلمة الثلث بعد الحسن فهذا
 يدل على ان ذلك كان بعد قوله (واعلموا انما عنتم من شيء فان الله خمسة) * قيل له لا دلالة فيه
 على ما ذكرت لانه لم يذكر انه الحسن المستحق لاهله من حمة العيمة بقوله تعالى (فان الله خمسة)
 وجائز ان يكون ذلك على حسن من العيمة لا فرق بينه وبين الثالث والنصف ولما احتمل
 حديث حبيب بن مسلمة ما وصفا لم يجر الاعتراض به على ظاهر قوله تعالى (واعلموا انما
 عنتم من شيء فان الله خمسة) اذ كان قوله ذلك يقتضي ايجاب الاربعة الاخماس للعامين اقصاء
 ايجاب الحسن لاهله المذكورين فحق احرزت العيمة فقد تمت حق الجميع فيها بظاهر الآية فغير
 حائر ان يجعل شيء منها لغيره على غير مقتضى الآية الا انما يحوز بمثله تخصيص الآية * وحدثنا
 محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني
 نافع عن عبد الله بن عمر قال نكنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فلمعت سهامنا اثني
 عشر نعيرا وسهاما رسول الله صلى الله عليه وسلم نعيرا نعيرا فبين في هذا الحديث سهامان الجيش

واحبر ان النفل لم يكن من جملة العيمة وانما كان بعد السهمان وذلك من الخمس * ويدل على ان
 النفل بعد احراز العيمة لا يجوز الا من الخمس ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود
 قال حدثنا الوليد بن عتبة قال حدثنا الوليد قال حدثنا عبد الله بن العلاء انه سمع انس بن مالك بن الاسود
 يقول قال سمعت عمرو بن عتبة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بغير من
 المعتم فلما سلم احذو برة من جب البعير ثم قال ولا يحل لي من غنائمكم مثل هذا الا الخمس
 والخمس مردود فيكم فاخر عليه السلام انه لم يكن حائز الحرف الا في الخمس من الغنائم وان
 الاربعة الاحاس للعامة وفي ذلك دليل على ان ما احبر من العيمة فهو لا عام لا نبي النبيل
 منه وفي هذا الحديث دليل على ان ما لا قيمة له ولا يتماثل الناس من نحو البواد والبقرة والخرق التي
 يرعى بها يجور للانسان ان يأخذ ويغلقه لان النبي صلى الله عليه وسلم احذو برة من جب
 بغير من المعتم وقال لا يحل لي من غنائمكم مثل هذا يعني في ان يأخذ نفسه ويضعه او غيره
 لغيره دون جماعتهم اذ لم تكن لتلك البرة قيمة ثم قال قيل فبدا لا يحل لي مثل هذا
 * قيل له انما اراد مثل هذا فيما يتماثل الناس لاداك بعينه لانه قد احذو وبدا على ما ذكرنا
 ما رواه ابن المارئي قال حدثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن رجل من انبيس - كرقصة
 قال قلنا يا رسول الله ما تقول في هذا المال قال حمسه لله واربعة احماسه للحديث فان قبض على احد
 احده من احد قال لو انتزعت سهمك من حبلك لم تكن باحق به من احبك المسام . وروى ابو عاصم
 النبيل عن وهب بن ابي خالد الحمصي قال حدثني ام حبة عن ابيها العباس بن سيار فان النبي
 صلى الله عليه وسلم اخذ برة فقال مالي فيكم هذه مالي في الا الخمس فادوا الحيط والمحيط
 فانه عار وبار وسار على صاحبه يوم القيامة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا داود قال حدثنا
 موسى بن اسماعيل حدثنا حماد عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ذكر غنائم
 هوارن وقال ثم دعا النبي صلى الله عليه وسلم من بغير فاحذو برة من سنامه ثم قال يا ايها الناس
 انه ليس لي من هذا شيء ولا هذا ورفع اصبعه الا الخمس والخمس مردود عليكم فادوا
 الحيط والمحيط فقام رجل في يده كفة من شعر فقال احذت هذه لاصليحها رده فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اما ما كان لي ولبي عبد المطلب فهو لك فقال ما دام ما اري فلا ارب لي فيها
 وبداها * وهذه الاحار موافقة لطاهر الكساف فهو اولى بما يتماثل من حديث حبيب بن مسامة
 مع احتمال حديثه للتأويل الذي وصفناه وجمعا بين ان يكون في الاربعة الاحاس حق امير العاتين
 ويحجر النبي صلى الله عليه وسلم فيها انه لاحقه فيها * وروى محمد بن سيرين ان انس بن مالك
 كان مع عبيد الله بن ابي بكر في غزاة فاصابوا سبا فاراد عبد الله ان يعطي اسما من السبي قبل ان
 يقسم فقال انس لا ولكن اقسم ثم اعطى من الخمس فقال عبيد الله لا الا من جميع الغنائم فاني انس
 ان يقل واني عبيد الله ان يعطيه من الخمس * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم بن عبد الله
 حدثنا حماد عن حماد عن محمد بن عمرو عن سعيد بن المسيب انه قال لا نفل بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم * قال الشيخ ايده الله يحوز ان يريد من جملة العيمة لان النبي صلى الله عليه وسلم

قد كانت له الاصال ثم نسخ آية القسمة وهذا مما يحتاج به لصحة مذهبا لان ظاهره يقتضي ان لا يكون لاحد نفل بعد النبي صلى الله عليه وسلم في عموم الاحوال الا انه قد قامت الدلالة في ان الامام اذا قال من قتل قتيلاً فله سله انه يصير ذلك له بالاتفاق فخصصاه وبقي الباقي على مقتضاه في انه اذا لم يقل ذلك الامام فلا شيء له وقد روى عن سعيد بن المسيب قال كان الناس يعطون النفل من الخمس فان قيل قد اعطى النبي صلى الله عليه وسلم من غنائم حنين صناديد العرب عطايا نحو الاقرع بن حابس وعيينة بن حصص والبرقان بن بدر وابي سفيان ابن حرب وصعوان بن امية ومعلوم انه لم يعطهم ذلك من سهمه من العيمة وسهمه من الخمس اد لم يكن يتسع لهذه العطايا لانه اعطى كل واحد من هؤلاء وغيرهم مائة من الابل ولم يكن يعطهم من فية سهام الخمس سوى سهمه لانها للفقراء ولم يكونوا هؤلاء فقراء ثبت انه اعطاهم من حيلة العيمة ولما لم يسأدهم فيه دل على انه اعطاهم على وجه النفل وانه قد كان له ان يقلل من هؤلاء القوم كانوا من المؤلفة قلوبهم وقد جعل الله تعالى للمؤلفة قلوبهم سهماً من الصدقات وسبيل الخمس سبيل الصدقة لانه مصروف الى الفقراء كالصدقات المصروفة اليهم فحاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهم من حيلة الخمس كما يعطهم من الصدقات وقد اختلف في سلب القتل فقال الصحابة ومالك والثوري الساب من عيمة الجيش الا ان يكون الامير قال من قتل قتيلاً فله سله وقال الاوزاعي والليث والشافعي السلب للقاتل وان لم يقل الامير قال الشيخ ايده الله قوله عز وجل (واعلموا انما عستم من شيء) يقتضي وحب العيمة للجماعة العائنين فغير حازر لاحد منهم الاختصاص بشيء منها دون غيره فان قيل يدعي ان يدل على ان السلب عيمة فان قيل له (عستم) هي التي حاروها باحتماهم وتواردهم على القتال واحدا العيمة فلما كان قتله لهذا القتل واخذه سله تتطهر الجماعة وحب ان يكون عيمة ويدل عليه انه لو اُخذ سله من غير قتل لكان عيمة اذ لم يصل الى احده الا قوتهم وكذلك من لم يقاتل وكان قائماً في الصف رداً لهم مستحق العيمة ويصير غائماً لان تطهره ومعاصده حصلت واحدت واداً كان كذلك وجب ان يكون السلب عيمة فيكون كسائر العائم ويدل عليه ايضاً قوله تعالى (فكلوا مما عستم حلالاً طيباً) والسلب مما عسمة الجماعة فهو لهم ويدل على ذلك من جهة السنة ما حدثنا احمد بن حنبل والحروري حدثنا محمد بن يحيى حدثنا محمد بن المبارك وهشام بن عمار قالوا حدثنا عمرو بن واقد عن موسى بن يسار عن مكحول عن قتادة بن ابي امية قال رلنا دائق وعلياً ابو عيدة بن الحراح فبلغ حبيب بن مسلم ان قد صاحب قبر من حرج يريد طريق ادرعيان معه ررحد وياقوت ولؤلؤ وديباح فخرج في حل حتى قتله في الدرب وطاء بما كان معه الى ابي عيدة فاراد ان يحمسه فقال حبيب يا ابا عيدة لا تحرمي رزقا ررقيه الله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الساب للقاتل فقال معاذ بن حل مولا يا حبيب اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول انما للمرء ما طاب به من امامه فقله عليه السلام انما للمرء ما طاب به من امامه يقتضي حطر ما لم تطب من امامه من لم تطب من امامه لم يحل له السلب لاسيما

مطلب
في سلب القتل

وقد اخبر معاذان ذلك في شأن السلب * فان قيل قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة منهم ابو قتادة
وطليحة وسمرة بن جندب وغيرهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلا
فله سلبه وروى سلمة بن الاكوع وابن عباس وعوف بن مالك وخالد بن الوليد ان
النبي صلى الله عليه وسلم حمل السلب للقاتل وهذا يدل على معنيين احدهما انه يقتضى ان يستحق
القاتل السلب والثاني انه فسر ان معنى قوله في حديث معاذ اعمال المرء ما طابت به نفس امامه ان
نفسه قد طابت للقاتل بذلك وهو امام الائمة * قيل له قوله عليه السلام ليس للمرء الا ما طابت به
نفس امامه المفهوم منه امير الذي يلزمه طاعته وكذلك عقل معاذ وهو راوى ذلك عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولو اراد بذلك نفسه لقال اعمال المرء ما طابت به نفس فهذا الذي ذكره هذا السائل
تأويل ساقط لا معنى له * واما الاخبار المروية في ان السلب للقاتل فاما ذلك كلام خرج على الحال
التي حص فيها القتال وكان يقول ذلك تحريضاً لهم وتصيرية على العدو كما روى انه قال من اصاب
شيئاً فهو له وكما حدثنا احمد بن خالد الجزوري حدثنا محمد بن يحيى الدهاني حدثنا موسى بن اسماعيل
حدثنا غالب بن هجرة قال حدثني ام عبدالله وهي ابنة الملقام بن اللب عن ابيه عن ابيه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال من اتى بمول فله سلبه ومعلوم ان ذلك حكم مقصور على الحال في تلك
الحرب خاصة اذ لا خلاف انه لا يستحق السلب ما خذه مولياً وهو كقوله يوم فتح مكة من دخل
دار ابى سفيان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن دخل بيته فهو آمن ومن اتى سلاحه
فهو آمن * ويدل على ان السلب غير مستحق لا ما تل الا ان يكون قد قال الامير من قتل قتيلا
فله سلبه ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا الوليد بن مسلم
حدثني صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نسير عن ابيه عن عوف بن مالك الاشجعي
قال خرجت مع يزيد بن حارثة في غزوة مؤتة ورافعى مددى من اهل اليمن ليس معه غير سيفه
فحضر رجل من الساميين حرورا فسأله المددى طائفة من حمله فاعطاه اياه فأتخذه كهينة
الدرق ومضيا فلحقا جموع الروم وفيهم رجل على فرس له اشقر عليه سرج مذهب وسلاح
مذهب تحمل الرومى يعمرى بالمسلمين وقعدله المددى حام صخرة فمر به الرومى فمرق
فرسه وحرره علاه فقتله وحار فرسه وسلاحه فلما فتح الله عز وجل للمسلمين بعث اليه حاد بن الوائد
فاحد منه السلب قال عوف فايته فقات ناحله اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قصى
بالسلب للقاتل فقال بلى ولكن استكثرته فقلت ان اردنه اليه ولا عسر فكها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فانى ان يرد عايه قال عوف فاجتمعا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصت عليه قصة المددى
وما فعل خالد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خالد ما حملك على ما صنعت قال يا رسول الله استكثرته
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خالد رد عليه ما احدث منه قال عوف فعاته دوك يا خالد الم اوف
لك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذاك فاحترته قال فعصب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا خالد لا ترد عليه هل سم تاركوا امرأتى لكم صقوة امرهم وعليهم كدره حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا الوليد بن سلمة ثورا عن هذا الحديث فحدثني عن خالد

اس معدان عن حير بن هير عن عوف بن مالك الاشجعي نحوه فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم يا خالد لا رد عليه دل ذلك على ان السلب غير مستحق للقاتل لانه لو استحقه لما حار ان يمسه ودل ذلك على ان قوله بديا ادفعه اليه لم يكن على جهة الابحاج وانما كان على وجه الفعل وحائز ان يكون ذلك من الخمس ويدل عليه ما روى يوسف الماحشون قال حدثني صالح بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف ان معاد بن عفره ومعاد بن عمرو بن الجموح قتلا انا جعل فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلاهما قتله وقصى لسانه لمعاد بن عمرو فلما قصى به لاحدهما مع اخباره انهما قتلاه دل على انهما لم يستحقاه بالقتل الا ترى انه لو قال من قتل قتيلا فله سله ثم قتله رحلان استحقا السلب نصين ولو كان القاتل مستحقا للسلب لو حب ان يكون لو وجد قيل لا يعرف قتله ان لا يكون سله من حلة العينة بل يكون لقطعة لان له مستحقا يمس به فلما اتفق الجميع على ان السلب من لم يعرف قتله في المعركة من حلة العينة دل على ان القاتل لا يستحقه * وقد قال الشافعي ان الماتل لا يستحق السلب في الادبار وانما يستحقه في الاقبال فالأثر الوارد في السلب لم يرق بن حال الاقبال والادبار فان احتج بالخير فقد خالفه وان احتج بالضرر فالضرر بوجوب ان يكون عيمة للجميع لا يعاقبهم على انه اذا قتله في حال الادبار لم يستحقه وكان عيمة والمعنى الجامع بينهما انه قتله بمعاونة الجميع ولم يتقدم من الامير قول في استحقاقه * ويدل على ان القاتل انما يستحقه اذا تقدم من الامير قول قل احراز العيمة انه لو قال من قتل قتيلا فله سله ثم قتله مقللا او مدرا استحق سله ولم يختلف حال الاقبال والادبار ولو كان السلب مستحقا سلس العمل لما احتاج حكمه في حال الاقبال والادبار وقد روى عن عمر بن الخطاب في قول البراء بن مالك انا كنا لخمس السلب وان سلب البراء قد باع مالا ولا رانا الا خمسية * واحتاج في الامير اذا قال من اصاب شيئا فهو له فقال اصحابنا والثوري والاوزاعي هو كما قال ولا خمس فيه وكره مالك ان يقول من اصاب شيئا فهو له لانه قتال محمل وقال الشافعي بخمس ما اصابه الاساب المقتول * قال ابو بكر لما سئلوا على حوار ان يقول من اصاب شيئا فهو له وانما يستحق وحب ان لا خمس فيه وان يجوز قطع حقوق اهل الخمس عنه كما حار قطع حقوق سائر الماعين عنه وايضا فان قوله من اصاب شيئا فهو له بمنزلة من قتل قتيلا فله سله فلما لم يحب في السلب الخمس اذا قال الامير ذلك كذلك سائر العيمة وايضا فان الله تعالى انما اوجب الخمس فيما صار عيمة لهم بقوله تعالى (واعلموا انما عمنم من شيء فان الله حمسه) وهذا لم يصبر عيمة لهم لان قول الامير في ذلك حائز على الجيش فلما لم يصبر عيمة لهم وحب ان لا خمس فيه * واحتاج في الرجل يدخل دار الحرب وحده معبرا بغير اذن الامام فقال اصحابنا ما عده فهو له خاصة ولا خمس فيه حتى تكون لهم معة ولم يجد محمد بن محمد في المعة شيئا وقال ابو يوسف اذا كانوا تسعة فيه الخمس وقال الثوري والشافعي بخمس ما احده والباقي له وقال الاوزاعي ان ساء الامام عاقبه وحرمه وان ساء خمس ما اصاب والباقي له * قال ابو بكر قوله تعالى (واعلموا انما عمنم من شيء فان الله حمسه) تقتضي ان يكون الماعون جماعة لان حصول العيمة منهم شرط في الاستحقاق وليس ذلك بمنزلة

مطلد
اذا قال الامير من اصاب
شيئا فهو له

مطلد
فيمن دخل دار الحرب
معبرا بغير اذن الامام

قوله تعالى (اقتلوا المشركين) و(قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) في لزوم قتل الواحد على حاله وان لم يكن معه جماعة اذا كان مشتركا لان ذلك امر بقتل الجماعة والا امر بقتل الجماعة لا يوجب اعتبار الجميع اذ ليس فيه شرط وقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم) فيه معنى الشرط وهو حصول الغنيمة لهم وقتالهم فهو كقول القائل ان كملت هؤلاء الجماعة فعدي حر ان شرط الحث وجود الكلام للجماعة ولا يثبت بكلام بعضها وايضا لما اتفق الجميع على ان الجيش اذا غنموا لم يشاركهم سائر المسلمين في الاربعة الاخماس لانهم لم يشهدوا القتال ولم تكن منهم حيازة الغنيمة وجب ان يكون هذا المغير وحده استحق ما غنمه واما الخمس فاجبا يستحق من الغنيمة التي حصلت بظفر المسلمين ونصرتهم وهو ان يكونوا فئة للعائين ومن دخل دار الحرب وحده معبرا فقد تبرأ من نصرة الامام لانه طار له داخل بغير امره فوجب ان لا يستحق منه الخمس ولذلك قال المحققون في الركاز الموحود في دار الاسلام لما كان الموضع مطهورا عليه بالاسلام وجب فيه الخمس ولو وحده في دار الحرب لم يجب فيه الخمس * واذا دخل الرجل وحده بادن الامام خمس ماعم لانه لما ادخله في الدخول فقد قصص نصرتة وحياطته والامام فأنهم معام جماعة المسلمين في ذلك فاستحق لهم الخمس * واما اذا كان المعبرون بغير اذن الامام جماعة لهم منعة فانه يجب فيه الخمس بقوله تعالى (واعلموا انما عديم من شيء فان الله حسبه) فهم في هذه الحال بمنزلة السرية والجيش لحصول المنعة لهم ولو حده الخطأ اليهم باخراج الخمس من غنائمهم * واحتاتف في المدد ياتحق الجيش في دار الحرب قبل احرار الغنيمة فقال اصحابنا اذا غنموا في دار الحرب ثم لحقهم جيش آخر قبل احرارها الى دار الاسلام فهم شركاء فيها وقال مالك والثوري والليث والاوزاعي والشافعي لا يشاركونهم * قال ابو بكر الاصل في ذلك عند اصحابنا ان الغنيمة انما نلت فيها الحق بالاحرار في دار الاسلام ولا يملك الا بالمسبة وحصولها في ايديهم في دار الحرب لانت لهم فيها حقا والذليل عليه ان الموضع الذي حصل فيه الجيش من دار الحرب لا يصير مغنوما اذ لم يفتحوها الا ترى اهم لو حرقوا ثم دخل جيش آخر ففتحوها لم يصير الموضع الذي صار فيه الاولون ملكا لهم وكان حكمه حكم غيره من فاع ارض الحرب والمعنى فيه انهم لم يحرروا في دار الاسلام فكذلك سائر ما يحصل في ايديهم قبل خروجهم الى دار الاسلام لم يثبت لهم فيه حق الا بالحارة في دارنا فاذا لحقهم جيش آخر قبل الاحرار في دار الاسلام كان حكم ما احدثوه حكم ما في ايدي اهل الحرب فيشارك الجميع فيه * وايضا قوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء) يقتضي ان يكون عيمة لجميعهم اذ هم صار محررا في دار الاسلام الا ترى اهم ما داموا في دار الحرب فانهم يحتاجون الى معونه هؤلاء في احرارها كالحقوقم قبل احدثها ساركوهم ولو كان حصولها في ايديهم ثبت لهم فيها حقا قبل احرارها في دار الاسلام لو حب ان يصير الموضع الذي وطئه الجيش من دار الاسلام كالموضع الذي احدثت دارا للاسلام وفي اتفاق الجميع على ان وطئه الجيش لموضع في دار الحرب لا يجعله من دار الاسلام دليل على

مطلب
في المدد يلحق الجيش
في دار الحرب قبل احرار
المسبة

وكذلك من قال هذا العدل هؤلاء له بالمساواة ما لم يذكر الفضيل كذلك مفتضى قوله تعالى
(غنمتم) يقتضى ان يكونوا منساوين لان قوله (غنمتم) عبارة عن ملكهم له وقد اختلف
في سهم الفارس

ذكر الخلاف في ذلك

قال ابو حنيفة للفارس سهمان وللراجل سهم وقال ابو يوسف ومحمد واس ابي ليلى ومالك
والمورى والليث والاوزاعي والشافعي للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم وروى مثل قول ابي حنيفة
عن المدرس ابي حمزة عامل عمرائه حمل للفارس سهمين وللراجل سهمان فرضيه عمر بن الخطاب
عن الحسن البصري وروى سريك عن ابي اسحاق قال قدم فثم بن العباس على سميد بن عثمان
بجراسان وقد عموا فقال احمل حائرك ان احرب لك بالف سهم فقال اصرب لي اسهم واحد
اسهم قال ابو بكر قدما ان ظاهر الآية يقتضى المساواة بين الفارس والراجل لما اتفق
الجميع على فضل الفارس اسهم فصلاؤه وحصصناه للظاهر ونفى حكم الاعط فيما عداه وحدثنا
عبد الماق بن فافع قال حدثنا يعقوب بن عمار عن ابي حنيفة عن الصادق المرحوم قال حدثنا
عبد الله بن رضاء عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن اس عمران رسول الله
صلى الله عليه وسلم حمل للفارس سهمين وللراجل سهمان قال عبد الماق لم يحى به عن المورى
غير محمد بن الصباح قال ابو بكر وقد حدثنا عبد الماق قال حدثنا بسر بن موسى قال حدثنا محمد بن
قال حدثنا ابواسامة عن عبد الله بن نافع عن اس عمران قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
للفارس ثلاثة اسهم سهم له وسهمان لفرسه واختلف حديث عبيد الله بن عمر في ذلك وحائره
ان يكونا هجينين بان يكون اعطاء بديا سهمين وهو المستحق ثم اعطاء في عسمة اخرى ثلاثة
اسهم وكان السهم الواحد على وجه القل ومعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يجمع المستحق
وحائره ان يبرع باليس مستحق على وجه القل كما ذكر اس عمر في حديث قد قمنا ذكر
سنده ان كان في سره قال فقلت سهمان اثنى عشر نعيرا وهما رسول الله صلى الله عليه وسلم
ميراثا وحديثا عبد الماق بن فافع قال حدثنا الحسن بن الكديت الموصلي قال حدثنا صباح بن
ديار قال حدثنا عصف بن سالم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن اس عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم اسهم يوم بدر للفارس سهمين وللراجل سهمان وهذا ان كنت فلاحقة فيه لاني حقة
لان قسمة يوم بدر لم تكن مستحقة للحيش لان الله تعالى حمل الالهة للرسول صلى الله عليه وسلم
وسلم وحيره في اعطائه من رأى ولولم يعطهم سأل لكان حائرا فام كن قسمة العيمة مستحقة
يومئذ واعا وحت بعد ذلك قوله تعالى (واعادوا انما غنمتم من نبي قال الله حمسه) وسبح
هذا الالهة التي جعلها للرسول في حملة العسمة وقد روى مجمع بن حازبة ان النبي صلى
الله عليه وسلم قسم عاتم حير حمل للفارس سهمين وللراجل سهمان وروى اس الفضيل
عن الحجاج عن ابي صالح عن اس عباس قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حير للفارس ثلاثة

اسهم والراجل سهمان وهذا خلاف رواية مجمع وقد يمكن الجمع بينهما بان يكون قسم لبعض العرسين سهمين وهو المستحق وقسم لبعضهم ثلاثة اسهم وكان السهم الرائد على وجه المثل كما روى سلامة بن الاكوع ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه في غزوة ذي قرد سهمين سهم الفارس والراجل وكان راحلا يومئذ وكما روى انه اعطى الزبير يومئذ اربعة اسهم وروى سميان بن عينة عن هشام بن صروة عن يحيى بن عمار بن عبد الله بن الزبير ان الزبير كان يصرب له في المعجم اربعة اسهم وهذه الزيادة كانت على وجه المثل تحريضا لهم على ايحاف الخيل كما كان يغفل سائر القليل ويقول من اصاب شأ فهو له محراب على القتال * فان قيل لما اختلفت الاخبار كان خبر الزائد اولى * قل له هذا اذا ثبتت الزيادة كانت على وجه الاستحقاق فاما اذا احتل ان تكون على وجه المثل فلم تثبت هذه الزيادة مستحقة وايضا فان في خبرنا اثبات زيادة لسهم الراحل لانه كلما نقص نصيب الفارس زاد نصيب الراحل وبذل على ما ذكرنا من طريق الطبري ان العرس لما كان آلة كان الميلاس ان لا يسهم له كسائر الآلات فتركوا القياس في السهم الواحد والناقي محمول على الميلاس وعلى هذا لو حصر الفرس دون الرجل لم يستحق شيئا ولو حصر الرجل دون الفرس استحق فلما لم يحاور بالرجل سهما واحدا كان الفرس به اولى وايضا الرجل آكد امرا في استحقاق السهم من العرس بدلالة ان الرجل وان كثروا استحقوا سهامهم ولو حصرت جماعة افراس لرجل واحد لم يستحق الا لفرس واحد فلما كان الرجل آكد امرا من الفرس ولم يستحق اكثر من سهم فالفرس احرى بذلك * واختلف في الرادس فقال اصحابنا ومالك والثوري والشافعي والبرذون والفرس سواء وقال الاوراعي كانت ائمة المسلمين فيما سلف لا يسهمون للرادس حتى هاجت الفتنة من بعد قبل الوليد بن يزيد وقال الليث للهمجين والبردون سهم واحد ولا يلحقان بالعرب * قال ابو بكر قال الله تعالى (ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) وقال (فما اوحىهم عليه من حيل ولا ركاب) وقال (والخيل والعمال والحمير) فعلم باسم الخيل في هذه الآيات البرادس كما عطل منها العرب فلما سملها اسم الخيل وحب ان يستويا في السهمان وبذل عليه ان راكب البردون يسمى فارسا كما يسمى به راكب الفرس العربي فلما احرى عليهما اسم الفارس وقال النبي صلى الله عليه وسلم للفارس سهمان وللراجل سهم عم ذلك فارس البردون كما عم فارس العرب وايضا ان كان من الخيل فواحد ان لا يختلف سهمه وسهم العربي وان لم يكن من الخيل فواحد ان لا يستحق ساء فلما وافقنا الليث ومن قال بقوله انه يسهم له دل على انه من الخيل وانه لا فرق بينه وبين العربي وايضا لا يخالف المعهاء في انه منزلة الفرس العربي في حوار اكله وحطره على اختلافهم فمدل على انها حاس واحد فصار فرق ما بينهما كيمرقت ما بين الذكر والانثى والمهرمل والسهمين والحماد ومادونه وان اختلفا في هذه الوجوه لم يوجب اختلاف سهامهما وايضا فان الفرس العربي وان كان احرى من البردون فان البردون اقوى منه على حمل السلاح وايضا فان الرجل العربي والمعجمي لا يختلفان في حكم السهام كذلك الخيل العربي والمعجمي وقال عبد الله بن دينار سألت سعيد

ابن المسيب عن صدقة البراذين فقال سعيد وهل في الخيل من صدقة وعن الحسن انه قال البراذين بمنزلة الخيل وقال مكحول اول من قسم للبراذين خالد بن الوليد يوم دمشق قسم للبراذين نصف سهمان الخيل لما رأى من حرها وقوتها فكان يعطى البراذين سهمًا سهمًا وهذا حديث مقطوع وقد اختلف فيه انه فعله من طريق الرأي والاجتهاد لما رأى من قوتها فاذا ليس بتوقيف وقد روى ابراهيم بن محمد بن المنذر عن ابيه قال اعادت الخيل بالشام وعلى الناس رجل من همدان يقال له المدرس اني حصص الوادعي فادركت الخيل العرب من يومها وادركت الكواذن من العمد فعال لا احمل ما ادركك كالم يدرك فكنت الى عمر فيه فكنت عمر هلت الوادعي انه لقد ادركت به امضوها على ما قال فاحتج من لم يسهم للبراذين بذلك ولادلالة في هذا الحديث على ان ذلك كان رأى عمر وانما احاده لانه مما يسوغ فيه الاجتهاد وقد حكم به امير الجيش فاهده واحاط فيمن يعرفوا فراس فقال ابو حنيفة ومحمد ومالك والشافعي لاسهم الا امرس واحد وقال ابو يوسف والثوري والاوزاعي والليث اسهم امرسين والذي يدل على صحة القول الاول انه معلوم ان الجيش قد كانوا يعرفون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما طهر الاسلام بفتح حيدر ومكة وحسين وغيرها من المعاري ولم تكن محل الجماعة معهم من ان يكون معه فرسان او اكثر ولم يقل ان النبي صلى الله عليه وسلم حارب لاكثر من ورس واحد وايضا فان العرس آلة وكان القياس ان لا يصرب له سهم كسائر الآلات فلما كانت بالسنة والاهاق سهم العرس الواحد اتتاه ولم تأت الرماية الا بتوقيف اذ كان القياس بمعه

باب قصة الخمس

قال الله تعالى (فان الله حمى للرسول ولدى القرى واليتامى والمساكين واس السبل) واحتاف السلف في كيفية قسمه الخمس في الاصل فروى معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن اسعاس قال كانت العسمة تقسم على خمسة احاس فاربعة منها لمن قال عليها وحسن واحد يقسم على اربعة فربع لله وللرسول ولدى القرى يعنى قرابة النبي صلى الله عليه وسلم فما كان لله وللرسوله فهو لقرابة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس شيئاً والربع الثاني لليتامى والربع الثالث للمساكين والربع الرابع لاس السبل وهو الصنف الفقير الذي يربل بالمسلمين وروى قتادة عن عكرمة ماله وقال قتادة في قوله تعالى (فان الله حمى) قال يقسم الخمس على خمسة اسهم لله وللرسول خمس واقرانه النبي صلى الله عليه وسلم خمس ولاسما خمس ولاسماكين خمس ولاس السبل خمس وقال عطاء والشعبي خمس الله وخمس الرسول واحد قال الشعبي هو مفتاح الكلام وروى سفيان عن قيس بن مسهم قال سألت الحسن بن محمد بن الحنفية عن قوله عز وجل (فان الله حمى) قال هذا مفتاح كلام ليس لله نصيب الله الا حرة وقال يحيى بن الحرار (فان الله حمى) قال الله كل شئ وانما النبي صلى الله عليه وسلم خمس الخمس وروى ابو جعفر الرازي عن الربيع بن انس عن ابي العالية قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالعسمة فيصرب بيده فواقع فيها

من سى جملته للكعبة وهو سهم بيت الله ثم يقسم مائتي على خمسة فيكون للسبي صلى الله عليه وسلم سهم ولذوي الميراث سهم ولليتامي سهم وللمساكين سهم ولا بن السبيل سهم والذي جعله للكعبة هو السهم الذي لله تعالى وروى ابو يوسف عن اسحق بن سوار عن ابن الربيع عن جابر قال كان يحمل الخمس في سبيل الله تعالى ويعطى منه ثمانية الف يوم فلما كثر المال جعله في غير ذلك وروى ابو يوسف عن الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس ان الخمس الذي كان يقسم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على خمسة اسهم لله وللرسول سهم ولذوي الميراث سهم ولليتامي سهم وللمساكين سهم ولا بن السبيل سهم ثم قسم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي على ثلاثة اسهم لليتامى والمساكين وابن السبيل ثم قال ابو بكر فاختلف السلف في قسمة الخمس على هذه الوجوه قال ابن عباس في رواية علي بن ابي طلحة ان القسمة كانت على اربعة سهم لله وسهم الرسول وسهم ذي القربى كان واحداً وان لم يكن الى صلى الله عليه وسلم يا ابا عبد الله بن الحسن بن علي وقال آخرون قوله (لله) افتتاح كلام وهو مقسوم على خمسة وهو قول عطاء والشعبي وقادة وقال ابو العافية كان مقسوماً على ستة اسهم لله سهم يحمل للكعبة ولكل واحد من المسلمين في الآخرة سهم واحد ابن عباس في حديث الكلبي ان الخلفاء الاربعة قسموه على ثلاثة وقال جابر بن عبد الله كان يحمل من الخمس في سبيل الله ويعطى منه ثمانية القوم ثم جعل في غير ذلك وقال محمد بن مسامة وهو من المهاجرين من اهل المدينة جعل الله الراي في الخمس الى بيته صلى الله عليه وسلم كما كانت الاصل له قبل رول آية قسمة الصيغة فمسحت الاصل في الاربعة الاحاس وركب الخمس على ما كان عليه موكولا الى الراي الى صلى الله عليه وسلم وكما قال (ما انا الله على رسوله من اهل القري لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاعياء منكم) ثم قال (وما آتاكم الرسول فخذوه) وذكر هذه الوجوه ثم قال (وما آتاكم الرسول فخذوه) في في آخره انه موكول الى الراي النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك الخمس قال فيه انه (لله وللرسول) يعني قسمته موكولة اليه ثم بين الوجوه التي تقسم عليها على ما يرى ويختار * وبذلك على ذلك حدث عبد الواحد بن زياد عن الحجاج بن ارمطة قال حدثنا ابو الربيع عن جابر ان سئل كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع بالخمس قال كان يحمل منه في سبيل الله الرحل ثم الرحل ثم الرحل والمعنى في ذلك انه كان يعطى منه المستحقين ولم يكن يقسمه احاساً واما قول من قال ان الصمسة كانت في الاصل على ستة وان سهم الله كان معبروفا الى الكعبة فلا معنى له لانه لو كان ذلك ثابته لورد القليل به متوارراً ولكانت الخلفاء بعد النبي صلى الله عليه وسلم اولى الناس باستعمال ذلك فلما لم يأت ذلك عنهم علم انه غير ثابت وايضا فان سهم الكعبة ليس باولى بان يكون منسوباً الى الله تعالى من سائر النعمان المذكورة في الآية اذ كلها مصروف في وجوه العرب الى الله عز وجل فدل ذلك على ان قوله (فان الله حمسه) غير مخصوص بسهم الكعبة فاما لعل ذلك لم يحمل المراد بذلك من احد وجهين اما ان يكون مفتاحاً للكلام على ما حكاه عن جماعة من السلف وعلى وجه تعليمنا البركة بذكر الله وافتتاح الامور باسمه او ان يكون معناه ان الخمس مصروف في وجوه القربى الى الله تعالى ثم

بين تلك الوجوه فقال (وللرسول ولدى القربي) الآية فاحمل بديا حكم الخمس ثم فسر الوجوه التي اجملها فان قيل لو اراد ما قلت لعالم فان الله خمسة للرسول ولدى القربي ولم يكن يدخل الواو بين اسم الله تعالى واسم رسول الله ﷺ قيل له لا يجب ذلك من قبل ان يحاثر في اللغة ادخال الواو والمراد الفاؤها كما قال تعالى (ولعد آيها موسى وهرون العرفان وصياء) والواو ملعاة والعرفان صياء وقال تعالى (فلما اسلمنا ربنا للذين) معناه لما اسلمنا به للذين لان قوله (فلما اسلمنا) يقتضي جوازا وحواء تله للذين وكما قال الشافعي

بلى شئ يوافق لبعض شئ * و احيانا و باطله كثير

ومعناه يوافق لبعض شئ احيانا والواو ملعاة وكما قال الآخر

فان رسيدا وابن مروان لم يكن * ليعمل حتى يصدر الامر مصدرا

ومعناه فان رسيدا وابن مروان وقال الآخر

الى الملك القرم واس الهمام * وليث الكتبية في المزدحم

والواو في هذه المواضع دحوها وحروها سواء فئت بما ذكرنا ان قوله (فان الله خمسة) على احد المعنيين اللذين ذكرنا وحائزان يكونا جميعا مرادين لاحتمال الآية لهما فينتظم تعامينا افتتاح الامور بذكر الله تعالى وان الخمس مصروف في وجوه القرب الى الله تعالى فكان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم من الخمس وكان له الصبي وسهم من العيبة كسهم رجل من الخدادة شهد القتال وروى ابو حمزة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال لو قد عبد القيس امركم باربعة سداة ان لا اله الا الله وقيموا الصلاة وتعطوا سهم الله من العائم والصبي واحتاتم السام في سهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته فروى سليمان عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن الحنفية قال احتاتم الناس بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سهم الرسول وسهم ذي القربي فقالت طائفة سهم الرسول للحنفية من بعده وقالت طائفة سهم ذي القربي لقراءة الخليفة واحموا على ان حلوا هذين السهمين في الكراع والعدة في سبل الله ﷺ قال انه بكر سهم النبي صلى الله عليه وسلم انه كان له مادام حيا فلما توفي سقط سهمه كما سقط الصبي فموا فرجع سهمه الى حمة العيبة كما رجع اليها ولم يعد للنائب واحدا في سهم ذي القربي فقال ابو حنيفة في الجامع الصغير تقسم الخمس على ثلاثة اسهم للفقراء والمساكين واس السبل وروى ابن سيرين الوائد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة قال خمس الله والرسول واحد وخمس ذي القربي لكل صنف سهم الله تعالى في هذه الآية خمس الخمس وقال الثوري سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس هو خمس الخمس وماتى للاعطيات التي سمي الله تعالى وقال مالك يعطى من الخمس اقربا رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما روى ومحمد بن قيس الاوراعي خمس العيبة لمن سمي في الآية وقال الشافعي يقسم سهم ذي القربي بين عهدهم وغيرهم فقال ابو بكر قوله تعالى (ولدى القربي) اعطى محمل مقتصر الى المساكين وليس بعموم وذلك لان ذا القربي لا يختص بقرانه النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره من الناس ومعلوم ان لم يرد بها اقرباء سائر الناس

فصار اللفظ عملاً مفتقراً إلى البيان وقد اتفق السلف على أنه قد اريد اقرباء النبي صلى الله عليه وسلم منهم من قال ان المستحقين لهم الخمس من الاقرباء هم الذين كان لهم نصرة وان السهم كان مستحقاً بالامرين من القرابة والنصرة وان من ليس له نصرة ممن حدث بعد فاما يستحقه بالمعنى كما يستحقه سائر الفقراء ويستدلون على ذلك بحديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن حبيب بن مطعم قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوي القربى بين بني هاشم وبني المطلب اياته انا وعثمان فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا نكر نصيبهم بمكاتبك لدى وصمتك الله فيهم ارايت بني المطلب اعطيتهم وصمتنا واتساعهم ونحن ملك بموتة فقال صلى الله عليه وسلم ايهم لم يهارقوني في جاهلية ولا اسلام وانما بنو هاشم وسوا المطلب شيء واحد وشك من اصنامهم فهذا يدل من وجهين على انه غير مستحق بالنصرة فحدثنا احدهما عن المطلب ونحوه عن شمس في القربى من النبي صلى الله عليه وسلم سواء فاعطى بني المطلب ولم يعط في عهد شمس ولو كان مستحقاً بالقرابة لساوى بينهم والثاني ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك خرج مخرج البان لما اجل في الكتاب من ذكر ذوي القربى وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ادا ورد على وجه البيان فهو على الواحود ولما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم النصرة مع القرابة دل على ان ذلك مراد الله تعالى من لم يكن له منهم نصرة فاما يستحقه بالمعنى وايضا فان الخلفاء الاربعة متفقون على انه لا يستحق الا بالمعنى وقال محمد بن اسحق سألت محمد بن علي فقلت ما فعل علي رضي الله عنه بسهم ذوي القربى حين ولي فقال سلك به سبيل ابي بكر وعمر وكره ان يدعى عليه خلافاً لما قال ابو بكر لو لم يكن هذا رأيه لما قصي به لانه قد حالهما في اشياء مثل الحد والتسوية في العطايا واسباء احرفيت ان رأيه ورأيهما كان سواء في ان سهم ذوي القربى انما يستحقه الفقراء منهم ولما اجمع الخلفاء الاربعة عليه ثبتت حجته باجماعهم لقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وفي حديث يزيد بن هرم عن ابن عباس فيما كتبه الى الحرة الحرودي حين سألته عن سهم ذوي القربى فقال كنا نرى انه لما فدانا عمر الى ان روج منه ايما ونقصي منه عن معرنا فايما ان لا يسلمه لنا واني ذلك عليا قومنا وفي بعض الالفاظ فاني ذلك عليا سوعما فاحر ان قومه وهم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأوه لعمرانهم دون اغنيائهم وقول ابن عباس كنا نرى انه لما اخار ان قال من طريق الرأي ولا حظ للرأي مع السنة واتفاق حل الصحابة من الخلفاء الاربعة ويدل على صحة قول عمر فيما حكاه ابن عباس عنه حديث الزهري عن عدا الله ابن الحارث بن نوفل عن المطلب بن ربيعة بن الحارث انه والمفضل بن عباس قالوا يا رسول الله قد بانا السكاح جشاك لتؤمرنا على هذه الصدقات فتؤدي اليك ما يؤدي العيال ونصيب ما يصيبون فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تسمى لآل محمد انما هي اوساح الناس ثم امر عجمية ان يصدقهما من الخمس وهذا يدل على ان ذلك مستحق بالقرابة اذ كان انما اقتضى لهما على مقدار الصداق الذي احتاجا اليه للتزويج ولم يأمر لهما بما فضل عن الحاجة

ويدل على ان الخمس غير مستحق قسمته على السهمان وانه موكول الى رأى الامام قوله صلى الله عليه وسلم مالى من هذا المال الا الخمس والخمس مردود فيكم ولم يخص القرابة شيئاً منه دون غيرهم دل ذلك على اهمهم فيه كسائر الفقراء يستحقون منه مقدار الكفاية وسد الحاجة ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم يذهب كسرى ولا كسرى بعده اى يذهب قيصر فلا قيصر بعده اى ابدوا الذى نفسى بيد الله فمن كوزهما في سبيل الله فاخرانه ينفق في سبيل الله ولم يخص بقوما من قوم ويدل على انه كان موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم انه اعطى المؤلفة قلوبهم واهمهم ذكر في آية الخمس يدل على ما ذكرنا ويدل على ان كل من سعى في آية الخمس لا يستحق الا بالفقر وهم اليتامى وابن السبيل فكذلك دوا القرى لانه سهم من الخمس ويدل عليه انه لما حرم عليهم الصدقة اقم ذلك لهم مقام ما حرم عليهم منها فوجب ان لا يستحقه منهم الا فقير كمال الأصل الذى اقيم هذا مقامه لا يستحقه الا فقير يذ فان قيل موالى بنى هاشم لا تحل لهم الصدقة ولم يدخلوا في استحقاق السهم من الخمس يذ قيل له هذا عاط لان موالى بنى هاشم لهم سهم من الخمس اذا كانوا فقراء على حسب ما هو لى هاشم يذ فان قيل اذا كانت قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحقون سهمهم بالفقر والحاجة فواجب تخصيصه اياهم بالذكر وقد دخلوا في جملة المساكين يذ قيل له كما حص اليتامى وابن السبيل بالذكر ولا يستحقونه الا بالفقر وايضا لما سعى الله الخمس لليتامى والمساكين وابن السبيل كما قال (اما الصدقات للفقراء والمساكين) الآية ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تحل لآل محمد ولو لم يسلمهم في الخمس حار ان يعطى طان انه لا يجوز اعطاؤهم منه كجلا يجوز ان يعطوا من الصدقات فسيانهم اعلا ما من له ان يسلمهم فيه بخلاف سبلهم في الصدقات يذ فان قيل قد اعطى النبي صلى الله عليه وسلم العباس من الخمس وكان ديار يدل على انه للاعباء والفقراء منهم يذ قيل له الجواب عن هذا من وجهين احدهما انه احر اء اعطاهم بالمصرة والقرابة لقوله صلى الله عليه وسلم اهم لم يعارقوني في جاهلية ولا اسلام فاستوى فيه الصغير والعبي لتساويهم في المصرة والقرابة والثاني انه حار ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعطى العباس لتفرقة في فقراء بنى هاشم ولم يعطه لنفسه وقد اختلف في دوى القرى من هم فقال اصحابنا قرابة النبي صلى الله عليه وسلم الذين تحرم عليهم الصدقة هم دوى قرباته وآله وهم آل حمير وآل عميل وولد الحارث بن عبد المطلب وروى نحو ذلك عن زيد بن ارقم وقال آخرون سوا المطاب داخلون فيهم لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهم من الخمس وقال بعضهم قرىش كلها من اقراء النبي صلى الله عليه وسلم الذين لهم سهم من الخمس الا ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطيه من رأى منهم يذ قال ابو بكر اما من ذكرناهم فلا خلاف بين الفقهاء انهم ذوى قرباته واما بنو المطاب فهم وبنو عبد شمس في القرب من النبي صلى الله عليه وسلم سواء فان وجب ان يدخلوا في القرابة الذين تحرم عليهم الصدقة فوجب ان يكون سوا عبد شمس مثاهم لمساواهم اياهم في الدرجة واما اعطاهم الخمس فاعما حص هؤلاء دون سوا عبد شمس بالمصرة لانه قال لم يعارقوني في جاهلية ولا اسلام واما الصدقة فام تتعلق تحريمها

بالنصرة عند جميع الفقهاء فثبت ان في المطلب ليسوا من آل النبي صلى الله عليه وسلم الذين تحرم الصدقة عليهم كبنى عبد شمس وموالي بنى هاشم تحرم عليهم الصدقة ولا قرابة لهم ولا يستحقون من الخمس شيئا بالقرابة وقد سأله فاطمة رضى الله عنها خادما من الخمس فوكّلها الى التكبير والتحميم ولم يعطها ❦ فان قيل اعلم يعطها لانهما ليست من ذوى قرباء لانها اقرب اليه من ذوى قرباء ❦ قيل له فقد حاطب عاليا بمنزل ذلك وهو من ذوى القرى وقال لبعض بنات عمه حين ذهبت مع فاطمة اليه تستخدمه سسقى يتامى بدر وفي يتامى بدر من لم يكن من بنى هاشم لان اكثرهم من الانصار ولو استحققتا بالقرابة شيئا لايحور معهما اياه لما معهما حقهما ولا عدل بهما الى غيرهما وفي هذا دليل على تعيين احدهما ان سهمهم من الخمس امره كان موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم في ان يعطيه من سواء منهم والثاني ان اعطاهم من الخمس او منعه لاتعلق له بتحريم الصدقة ❦ وامامنا قال ان قرابة النبي صلى الله عليه وسلم قریش كلها فانه يحتاج لذلك ما لم يزل (واندر عشيرتك الاقرين) قال النبي صلى الله عليه وسلم ياى فهر ياى عدى ياى فلان لطون قریش انى يدير لكم بين يدي عذاب شديد وروى عنه انه قال ياى كعب بن لؤى واه قال ياى هاشم ياى قصي ياى عد مناف وروى عنه انه قال لعل اجمع لي بنى هاشم وهم اربعون رجلا قالوا فلما ثبت ان قریشا كلها من اقربائه وكان اعطاء السهم من الخمس موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه من كان له سهم نصرة دون غيرهم ❦ قال ابو بكر اسم القرابة واقع على هؤلاء كلهم لدعاء النبي صلى الله عليه وسلم اياهم عند نزول قوله تعالى (واندر عشيرتك الاقرين) فثبت بذلك ان الاسم يتناول الجميع فقد تعلق بدوى قرى النبي صلى الله عليه وسلم احكام ثلاثة احدها استحقاق سهم من الخمس بقوله تعالى (واللرسول ولذی القرى) وهم الفقراء منهم على الشرائط التي قدمنا ذكرها عن المختلفين فيها والثاني تحريم الصدقة عليهم وهم آل على وآل العباس وآل عقيل وآل حمير وولد الحارث ابن عبد المطلب وهؤلاء هم اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ولا حظ لغير المطلب في هذا الحكم لانهم ليسوا اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانوا من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لكانت سوامية من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ومن آله ولا خلاف انهم ليسوا كذلك فكذلك بنو المطلب لمساواتهم اياه في سهم من النبي صلى الله عليه وسلم والثالث تخصيص الله تعالى لبيه ما دار عشيرته الاقرين فاستظم ذلك لطون قریش كلها على ما ورد به الاثر في انذاره اياهم عند نزول الآية واما حصص عشيرته الاقرين بالانذار لانه ابلغ عند نزول الآية في الدعاء الى الذين واقرب الى نفي المحاربة والمداخلة في الدعاء الى الله عز وجل لان سائر الناس اذا علموا انه لم يحتمل عشيرته على عبادة غير الله واندرهم ونهاهم انه اولى بذلك منهم اذ لو حازت المحاربة في ذلك لاحد لكانت اقرباؤه اولى الناس بها ❦ وقوله تعالى (واليتامى) فان حقيقة اليتيم هو الاغتراف ومنه الرابية المفردة تسمى يتيمة والمرأة المفردة عن الارواح تسمى يتيمة الا انه قد احتص في الناس بالصغير الذي قد مات ابوه وهو يبيد الفقر مع ذلك ايضا عند الاطلاق ولذلك قال اصحابنا فيمن اوصى ليتامى بنى

فلان وهم لا يمحسون ان الوصية جائزة لاسيما للفقراء منهم ولا خلاف انه قد اريد مع التمس الفقير في هذه الآية وان الاعياء من الايتام لاحظ لهم في ويدل على ان اليتيم اسم يقع على الصغير الذي قدمته ابوه دون الكبير قوله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد حاكم وقد قيل ان كل ولد يترك من قبل امه الا الانسان فان يتركه من قبل ابيه وقوله تعالى (واي السيل) فان المسافر المنقطع به المحتاج الى ما يتحمل به الى بلده وان كان له مال في بلده فهو بمنزلة الفقير الذي لا مال له لان المعنى في وجوب اعطائه حاجته اليه فلا فرق بين من له مال لا يصل اليه وبين من لا مال له واما المبكين فقد اختلف فيه وسد كره في موضعه من آية الصدقات وفي اتفاق الجميع على ان ابن السيل واليتيم اما يستحقان حقهما من الخمس بالحاجة دون الاسم دلالة على ان المقصد بالخمسة صرفه الى المساكين فان قيل اذا كان المعنى هو الفقير فلا فائدة في ذكر دوى القرى وقيل له فيه اعظم العوائد وهو ان آل النبي صلى الله عليه وسلم لما حرمت عليهم الصدقة كان حائرا ان يطن طان ان الخمس محرم عليهم كتحريمها اذ كان سبيله صرفه الى الفقراء فان الله تعالى تسميتهم في الآية عن جوار اعطائهم من الخمس بالفقير ويلزم هذا السائل ان يعطى اليتامى وابن السيل بالاسم دون الحاجة عن قضيتته فان لو كان مستحقا بالفقير ما كان لتسميته ابن السيل واليتيم معنى وهما انما يستحقانه بالفقير وقوله تعالى (واذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا) قيل ان الفئة هي الجماعة المنقطعة عن غيرها واصله من قأوت رأسه بالسيف اذا قطعت والمراد بالفئة ههنا جماعة من الكفار فامرهم بالثبات لهم وقتالهم وهو معنى قوله تعالى (اذا لقيتم الذين كفروا رجما فلا تولوهم الادبار) الآية ومعناه مرتب على ما ذكر في هذه من حوازل الحرف للقتال او الانحياز الى فئة من المسلمين ليقاتل معهم ومرتب ايضا على ما ذكر بعد هذا من قوله تعالى (الا ان حصف الله عسكم وعلم ان فيكم صمما فان يكن منكم مائة صارة يعلموا مائتين وان يكن منكم الف يعلموا الفين ماذن الله) فاعلمهم بأمورهم بالثبات لهم اذا كان العدو مذلهم فان كانوا ثلاثة اضعافهم فاجاز لهم الانحياز الى فئة من المسلمين يقاتلون معهم وقوله تعالى (واذكروا الله كثيرا) يحتمل وجهين احدهما ذكر الله تعالى باللسان والآخر الذكر بالقلب وذلك على وجهين احدهما ذكر ثواب الصبر على الثبات للجهاد اعداء الله المشركين وذكر عذاب الفرار والى ذكر دلائله ونعمه على عباده وما يستحقه عابهم من القيام بهرصه في جهاد اعدائه وصروب هذه الادكار كلها تعين على الصبر والثبات ويستدعي بها الصبر من الله والحرارة على العدو والاستهانة بهم وحائز ان يكون المراد بالآية جميع الادكار لشمول الاسم لجميعها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوافق معنى الآية ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا حلال بن يحيى قال حدثنا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن زيد عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تموا للماء العدو واسئلوا الله العافية فاذا لقيتموهم فاثبتوا واذكروا الله كثيرا وان احدثوا او صحت فماتكم بالصمت وقوله تعالى (واطيعوا الله ورسوله ولا تسارعوا فتنفسوا وتذهب ربحكم) امر الله تعالى في هذه الآية بطاعته وطاعة رسوله وسعيها عن

الاختلاف والتنازع واخبر ان الاختلاف والصارع يؤدي الى الفشل وهو ضعف القلب من فزع يلحقه وامر في آية اخرى بطاعة ولاية الامر لثبتي الاختلاف والتنازع المؤديين الى الفشل في قوله (اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) وقال في آية اخرى (ولو اراكم كثيرا لمسلم ولتنازعتم في الامر) فاحذر تعالى انداراهم في منامهم قليلا لئلا يتنازعوا اذاراؤهم كثيرا فيمشلوا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ولن يغلب اثني عشر الفا من قاة اذا اجتمعت كلهم فتضمنت هذه الآيات كلها النهي عن الاختلاف والتنازع واخبر ان ذلك يؤدي الى الفشل والى دهاب الدولة بقوله (وتذهب ربحكم) وقيل ان المعنى ربح النصر التي بعثها الله مع من يصبره على من يحمله وروى ذلك عن قتادة وقال ابو عبيدة تذهب دولتكم من قولهم ذهبت رحمة اي ذهبت دولته وقوله تعالى ﴿فاما تنقمهم في الحرب فشردهم من حامهم﴾ تنقمهم معناه تصادفهم وقال الحسن وقتادة وسعيد بن جبير (فشردهم من حامهم) اذا اسرتهم فكلهم تسكيلا تشردهم من اقصى العهد خوفا منك وقال غيرهم اعمل بهم من القتل ما تفرق به من خلفهم عن التعاون على قتالك ويشبه ان يكون ما امر به ابو بكر الصديق رضي الله عنه من التكييل باهل الردة واحراقهم بالنيران ورميهم من رؤس الحبال وطرحهم في الآبار ذهب فيه الى ان تأويل الآية في تشريد سائر المرتدين عن التعاون والاجتماع على قتال المسلمين ﴿قوله تعالى ﴿واما تحاض من قوم حياة فاسد اليهم على سواء﴾ الآية يعنى والله اعلم اذا حصت عددهم وحدعتهم وايقاعهم بالمسلمين وعلوا ذلك حميا ولم يطهروا نقص العهد فاسد اليهم على سواء يعنى القى اليهم ففسح ما بينك وبينهم من العهد والهبة حتى يستوى الجميع في معرفة ذلك وهو معنى قوله (على سواء) لئلا يتوهموا انك نقصت العهد بسبب الحرب وقيل (على سواء) على عدل من قول الراحر

فاسروا حواء العذر للاعتداء * حتى يحيلوك الى السواء

ومنه قيل للوسط سواء لاعتداله كما قال حسان

يا وضح انصار النبي ورهطه * بعد الميعت في سواء الملحد

اي في وسطه * وقد عرا الى صلى الله عليه وسلم اهل مكة بمد الهدية من غير ان يمد اليهم لانهم قد كانوا يقضوا العهد بمعاوشتهم في كسابة على قتل حراة وكانت حلفاء للنبي صلى الله عليه وسلم ولذلك جاء اوسميين الى المدينة يسئل النبي صلى الله عليه وسلم تحديد العهد بينه وبين قريش فلم يحجبه النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك فمن اجل ذلك لم يحتج الى المد اليهم اذ كانوا قد اطهروا نقص العهد بسبب الحرب لحلفاء النبي صلى الله عليه وسلم * وروى نحو معنى الآية عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا حماد بن عمر المري قال حدثنا سمعة عن ابي العيص عن ساسم وقال غيره سليمان بن عامر رجل من حمير قال كان بين معاوية وبين الروم عهد وكان يسير نحو بلادهم حتى اذا انتهى العهد عنهم فجارحل على فرس او ردون وهو يقول الله اكبر الله اكبر فاء لا عدو فطروا

فاذا عمرو بن عبسة فادسل اليه معاوية فسأله فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد عقده ولا يخلها حتى ينقض امدها او يبذل اليهم على سواء فرجع معاوية بقوله تعالى ﴿واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾ امر الله تعالى المؤمنين في هذه الآية باعداد السلاح والكرارح قبل وقت القتال اربانا للعدو والتقدم في ارتباط الخيل استعدادا لقتال المشركين وقد روى في القوة انها الرمي حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا عبدالله بن وهب قال اخبرني عمرو بن الحارث عن ابي علي ثمانية بن سفي الهمداني انا سمع عقبة بن عامر الجهني يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقول واعدوا لهم ما استطعتم من قوة الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسماعيل بن الفضل قال حدثنا فضل بن سنجب قال حدثنا ابن ابي اويس عن ساجان بن بلال عن عمرو بن ابيه عن حده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارموا واركبوا وان رموا احب الى من ان تركوا وكل لهو المؤمن باطل الا رمية نقوسه او تأديبه فرسه او ملاعته امرأته فانهم من الحق * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا سعد بن منصور قال حدثنا عبدالله بن المبارك قال حدثني عبدالرحمن بن زيد بن حابر قال حدثني ابوسلام عن خالد بن زيد عن عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يدخل بالناسم الواحد ثلاثة نفر الجنة صانعه يحتسب في صنعة الخير والرامي به ومسله وارموا واركبوا وان رموا احب الى من ان تركوا ليس من اللهو ثلاثة تأديب الرجل فرسه وملاعته اهله ورمه نقوسه وسله ومن ترك الرمي بعدما علمه رعة عه فانها نعمة تركها او قال كمرها * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا حسين بن اسحاق قال حدثنا المعيرة بن عبدالرحمن قال حدثنا عثمان بن عبدالرحمن قال حدثنا الجراح بن مهال عن اس شهاب عن ابي سليمان مولى ابي رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حق الولد على الوالد ان يعلمه كتاب الله والسباحة والرمي * ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم الا ان القوة الرمي اما من معظم ما يحب اعداده من القوة على قتال العدو ولم يجب ان يكون غيره من القوة بل عموم اللقط شامل لجميع ما يستعان به على العدو من سائر انواع السلاح وآلات الحرب * وقد حدثنا عبد الباقي قال حدثنا جعفر بن ابي القليل قال حدثنا يحيى بن جعفر قال حدثنا كثير بن هشام قال حدثنا عيسى بن ابراهيم الثمالي عن الحكم بن عمار قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نحبي الاطعار في الجهاد وقال ان القوة في الاطعار وهذا يدل على ان جميع ما يقوى على العدو فهو مأور واستعداد وقال الله تعالى ﴿ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدة﴾ فدمهم على ترك الاستعداد والتقدم قبل لقاء العدو وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ارباط الخيل ما واطى معنى الآية وهو ما حدثنا عبد الباقي بن نافع قال حدثنا الحسين بن اسحاق التستري قال حدثنا احمد بن عمر قال حدثنا ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبيد بن ابي حكيم الاردي عن الحسين بن حرملة المهري عن ابي المصعب قال سمعت حارس

قوله (شئ) ضم
المعجزة وتصح الفاء
تشديد التثنية
كذا في خلاصة
تهذيب الكمال
(لمصنفه)

عذ الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في نواصيها الخير والنيل الى يوم القيامة واصحابها معاون قلدوها ولا تقلدوها الاوتار ع قال ابو بكر بين في الخبر الاول ان الخير هو الاجر والعنيفة وفي ذلك ما يوجب ان ارتباطها قرينة الى الله تعالى فاذا اريد به الجهاد وهو يدل ايضا على بقاء الجهاد الى يوم القيامة اذ كان الاخر مستحقا بارتباطها للجهاد في سبيل الله عز وجل ع وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تقلدوها الاوتار قيل فيه معنيان احدهما خفية اختافها بالوتر والثاني ان اهل الحاهلية كانوا اذا طلبوا بالاوتار والذحول قلدوا حيلهم الاوتار يريدون بها على اهم طالبون بالاوتار محتدون في قتل من يطلبونهم بها فانطلق النبي صلى الله عليه وسلم الطالب بدحول الحاهلية ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة الا ان كل دم ومائة فهو موضوع تحت قدمي هاتين واول دم اصعه دم ربيعة بن الحارث

باب الهدنة والمواذعة ع

قال الله تعالى ع وان حشوا للسلم فاحس لها ع والخنوح الميل ومنه يقال حشحت السميمة اذا مالت والسلم المسالمة ومعنى الآية اهم ان مالوا الى المسالمة وهي طلب السلامة من الحرب فسالهم واقبل ذلك منهم واعمال ع فاحس لها ع لانه كناية عن المسالمة ع وقد اختلف في بقاء هذا الحكم فروى سعيد ومعمر عن قتاده انها مسوغة بقوله تعالى ع فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ع وروى عن الحسن مثله وروى ابن جرير وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس ع وان حشوا للسلم فاحس لها ع قال نسحها ع قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ع الى قوله ع وهم صاغرون ع وقال آخرون لا نسح فيها لانه في مواذعة اهل الكتاب وقوله تعالى ع فاقتلوا المشركين ع في عدة الاوتار ع قال ابو بكر قد كان النبي صلى الله عليه وسلم طاهدا حين قدم المدينة اصافا من المشركين منهم الصير وسوقيقاع وقريظة وطاهد قاتل من المشركين ثم كانت بيته وبين قريش هدنة الحدنة الى ان نقضت قريش ذلك العهد فتتالها حزاعة حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم ولم تختلف قلة السير والمعاري في ذلك وذلك قل ان يكثر اهل الاسلام ويقوى اهلهم فلما كثروا المسلمون وقوى الدس امر قتل مشركي العرب ولم يقل منهم الا الاسلام والسيق بقوله عز وجل ع فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ع وامر بقتل اهل الكتاب حتى يسلموا او يعطوا الحرية بقوله تعالى ع قالوا الدس لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ع الى قوله ع وهم صاغرون ع ولم يحتاموا ان سورة راءة من اواخر ما رل من القرآن وكان نزولها حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر على الحج في السنة التاسعة من الهجرة وسورة الاحال رلت عقيب يوم بدر بين فيها حكم الاحال والعائم واليهود والمواذعات فحكم سورة براءة مستعمل على ما ورد وما ذكر من الامر بالمسالمة اذ امال المشركون اليها حكم ثابت ايضا واعمال ع حكم الآتين لاختلاف الحالين فالحال التي امر فيها بالمسالمة هي حال قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم والحال التي امر فيها بقتل المشركين وبقتل اهل الكتاب حتى يعطوا الحرية هي حال كثرة المسلمين وقوتهم

على عدوهم وقد قال تعالى ﴿فلاتهوا وتدعوا الى السلم واسم الاعلون والله معكم﴾ فنهى عن المسالمة
 عند القوة على قهر العدو وقتلهم وكذلك قال اصحابنا ادا قدر بعض اهل النور على قتال العدو
 ومقاومتهم لم تجز لهم مسالمتهم ولا يجوز لهم اقرارهم على الكفر الا بالحرية وان صفعوا عن قتالهم حاز
 لهم مسالمتهم كما سلم الى صلى الله عليه وسلم كثيرا من اصناف الكفار وهادنهم على وضع الحرب
 بينهم من غير حزية احدها منهم قالوا فان قوا بعد ذلك على قتالهم سدوا اليهم على سوائهم قالوا هم
 قالوا وان لم يمكنهم دفع العدو عن انفسهم الاعمال يدلونه لهم حاراهم ذلك لان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد كان صالح عينة من حصن وغيره يوم الاحزاب على اصعب ثمار المدينة حتى لما ساور
 الانصار قالوا يا رسول الله اهو اميرك الله ام الراى والمكدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لا بل هو راى لاني رايت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة فاردت ان ادهمهم عكم الى يوم ما
 فقال السعدان سعد بن عباد وسعد بن معاذ والله يا رسول الله امهم لم يكونوا يطعمون فيها ما
 الاقربى وشري ونحن كمار فكيف وقد اعربنا الله بالاسلام لانعظهم الا بالسيف وشيء
 الصخيمة فهدايدل على اسمهم اذا خافوا المسلمين حاراهم ان يدفوه عن انفسهم بالمال فهذه
 احكام بعضها ثاب بالقرآن وبعضها بالنسبة وهي مستعملة في الاحوال التي امر الله تعالى بها
 واستعملها النبي صلى الله عليه وسلم فيها وهدى لطير ما ذكرنا في ميراث الحليف انه حكم ثاب
 بقوله تعالى ﴿والذين عقدت ايمانكم فآبؤهم بصلبتهم﴾ في حال عدم دوى الاسباب وولاء
 التناق فادان هناك دوسب او ولاء عتاقة فهم اولى من الحليف كما ان الاولى من الاح ولم
 يخرج من ان يكون من اهل الميراث في قوله تعالى ﴿والف بين قلوبهم لوانهقت ما في الارض جميعا
 ما امنت بين قلوبهم﴾ الآية روى انه اراد به الاوس والخزرج وكانوا على طاعة المداو والمصاء
 قبل الاسلام فالف الله بين قلوبهم بالاسلام روى ذلك عن اشير بن ثابت الانصاري واس اسحاق
 والسدي وقال مجاهد هو في كل متحايين في الله في قوله تعالى ﴿فان يكون مكم عشرون صارون
 يعابوا مائتين﴾ الى آخر القصة حدثنا حمزة بن محمد الواسطي قال حدثنا حمزة بن محمد بن الممان
 حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طالب عن اسعاس
 في قوله تعالى ﴿ان يكن مكم عشرون صارون يعابوا مائتين﴾ قال امر الله تعالى الرجل من
 المسلمين ان يقاتل عشرة من الكفار فشق ذلك عليهم فرحمهم فقال ﴿فان يكن مكم مئة صار
 يعابوا مائتين وان يكن مكم الف يثا والالفين﴾ وحدثنا حمزة بن محمد قال حدثنا حمزة بن محمد
 قال حدثنا ابو عبد الله بن اسماعيل بن ابراهيم عن اسعاس بن محمد عن اسعاس قال انما رجل
 من ثلثة فلم يهر ومن من مائتين فقد هرا واما عن اسعاس ما ذكر في هذه الآية وكان العرس
 في اول الاسلام على الواحد قتال العشرة من الكفار لصحة نص أثر المؤمنين في ذلك الوقت وصدق
 بغيرهم ثم لما سلم قوم آخرون حالهم من لم يكن لهم نص أثرهم وبناهم حفف عن الجميع واحراهم
 محري واحدا ففرض على الواحد معاومة المائتين في قوله تعالى ﴿والآن حفف الله عكم وتعلم ان
 فيكم ضمما﴾ لم رده صعب الهوى والابدان وانما المراد صعب الله محاربة المسلمين فجعل

فرص الجميع فرص ضعفائهم وقال عبد الله بن مسعود ما ظننت ان احدا من المسلمين يريد بقتاله
غير الله حتى انزل الله تعالى (منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة) فكان الاولون
على مثل هذه النيات فلما خالطهم من يريد الدنيا نقاله سوى بين الجميع في الفرص وفي هذه
الآية دلالة على بطلان من ادى وجود النسخ في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يكن
فانه معتدا بقوله لانه قال تعالى (الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم
مائة صارة يغفلوا مائتين) والحق لا يكون الا زوال بعض الفرض الاول او العمل عنه
الى ما هو اخف منه ثبت بذلك ان الآية النائية ناسخة للفرض الاول وزعم القائل بما
ذكرنا من انكار النسخ لانه ليس في الآية امر وانما فيه الوعد بشرطة ففي بالشرط
انجر الوعد واما كلف كل قوم من الصبر على قدر استطاعتهم فكان على الاولين ما ذكر من مقاومة
العشرين للمائتين والآخرين لم يكن لهم من هذا البصيرة مثل ما للاولين فكلموا مقاومة الواحد
للاثين والمائة للمائتين قال ومقاومة العشرين للمائتين غير مفروضة وكذلك المائة للمائتين
وانما الصبر مهروس على قدر الامكان والاس محتملون في ذلك على مقادير استطاعتهم فليس
في الآية نسخ زعمه قال ابو بكر هذا كلام شديد الاختلال والتناقض خارج عن قول الامة
سلمها وحلمها وذلك لانه لا يثبت اهل القل والمفسرون في ان الفرض كان في اول الاسلام
مقاومة الواحد للعشرة ومعلوم ايضا ان قوله تعالى (ان يكن منكم عشرون صارون يعلبوا مائتين)
وان كان لمعط لفظ الخبر فمعناه الامر بقوله تعالى (والوالدات يرضعن اولادهن) وقوله تعالى
(والمطلقات يتربصن بما هنن) وليس هو اخارا بوقوع ذلك واما هو امر بان لا يفر الواحد
من العشرة ولو كان هذا حرا لما كان لموله (الآن خفف الله عنكم) معنى لان التخفيف اما يكون
في المأمورة لا في المحر عنه ومعلوم ايضا ان الصوم الذين كانوا مأمورين بان يقاوم الواحد منهم العشرة
من المشركين داخلون في قوله (الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا) فلا محالة قد وقع النسخ
عنه مما كانوا تعدوا به من ذلك ولم يكن اولئك القوم قد نقصت بصائرهم ولا قل صبرهم واما
حالطهم قوم لم يكن لهم مثل بصائرهم وبصائرهم وهم المصيون بقوله تعالى (وعلم ان فيكم ضعفا)
فمثل بذلك قول هذا القائل بما وصفا وقد اقر هذا القائل ان بعض التكليف قد زال منهم بالآية
النائية وهذا هو معنى النسخ والله اعلم بالصواب

باب الاسارى

قال الله تعالى (ما كان لى ان يكون له اسرى حتى شح في الارض) حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا ابو يوحى قال احبنا عكرمة بن عمار قال حدثنا سالم بن
الحفي قال حدثني اسعاس قال حدثني عمر بن الخطاب قال لما كان يوم بدر فاحذ النبي صلى الله
عليه وسلم الهداء فانزل الله تعالى (ما كان لى ان يكون له اسرى) الى قوله (لمسكم) فيما احذتم لكم
الهداء انما احل الله العائمه وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عبد الله

ابن صالح قال حدثنا ابو الاحوص عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال كان يوم بدر تمجّل
ناس من المسلمين فاصابوا من العنّام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تحل العنّام
لقوم سود الرؤس قبلكم كان النبي اذا غمّ هو واصحابه جمعوا غنائمهم فنزل من السماء
نار فتأكلها فانزل الله تعالى (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم
فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) * وروى فيه وجه آخر وهو ما رواه الاعمش عن عمرو بن مرة
عن ابي عبيدة عن عبد الله قال شاور النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه في اسارى بدر فاشار ابو بكر
بالاستبقاء و اشار عمر بالقتل و اشار عبد الله بن رواحة بالاحراق فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثلك
يا ابا بكر مثل ابراهيم حين قال (من تبعني فانه مني ومن عصاني فانه مني غفور رحيم) ومثل عيسى
اذ قال (ان تعدّهم فاهم عبادك) الآية ومثلك يا عمر مثل نوح اذ قال (لا تدرك على الارض من الكافرين
ديارا) ومثل موسى اذ قال (رسا اطمس على اموالهم) الآية انهم طالة فلا ينطلس منهم احد الا بهداء
او ضربة عرق فقال ابن مسعود الاسهيل بن بيضاء فانه ذكر الاسلام فسكت ثم قال الاسهيل
ابن بيضاء فانزل الله تعالى (ما كان لى ان يكون له اسرى حتى ينحس في الارض) الى آخر
الآيتين * وروى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استشار ابا بكر وعمر وعلي في اسارى
بدر فاشار ابو بكر بالهداء و اشار عمر بالقتل فهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال ابو بكر
ولم يهو ما قال عمر فاما كان من المحدثت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فادا هو وابو بكر قاعدان
يبكيان فقلت يا رسول الله اخبرني من اى شئ سئى انت وصاحبك فقال ابكى للذى عرس على اصحابك
من اخذهم الفداء لقد عرس على عدائكم ادى من هذه الشجرة سحرة قريبة من النبي صلى الله عليه
وسلم فانزل الله تعالى (ما كان لى ان يكون له اسرى) الى آخر القصة فذكر في حديث ابن عباس المتقدم
في الباب وحديث ابي هريرة ان قوله (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم) اما رل
في اخذهم العنّام وذكر في حديث عبد الله بن مسعود واس عباس الآخر ان الوعيد اما كان
في عرسهم الفداء على رسول الله صلى الله عليه وسلم واسارهم عليه به والاول اولى بمعنى الآية
لقوله تعالى (لمسكم فيما اخذتم) ولم يقل فيما عرستم و اشترى ومع ذلك فانه يستحيل ان يكون الوعيد
في قول فانه رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى ومن الناس
من يخيّر ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم من طريق احقاد الراى ومخوّر ايضا ان يكون النبي صلى الله
عليه وسلم اناح لهم اخذ الفداء وكان ذلك معصية صغيرة فعساه الله والمسلمين عليها وقد ذكر
في الحديث الذى في صدر الباب ان العنّام لم يحل قل بيينا لاحد وفي الآية ما يدل على ذلك
وهو قوله تعالى (ما كان لى ان يكون له اسرى حتى ينحس في الارض) فكان في شرائع
الانبياء المتقدمين تحريم العنّام عليهم وفي شريعة نبينا يجرعها حتى ينحس في الارض واقصى
ظاهرها اناحة العنّام والاسرى بعد الاثخان وقد كانوا يوم بدر مأموّرس بقتل المشركين بقوله
تعالى (فاضربوا فوق الاعناق واضربوا منهم كل بنان) وقال تعالى في آية اخرى (فادا لقيتم
الذين كفروا فاصربوا الرقاب حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق) وكان المرمى في ذلك الوقت

القتل حتى اذا نحن المشركون فحينئذ اباحه المداة وكان احدا المداة قبل الاخذان محظورا وقد كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حاربوا المشركين يوم بدر واخذوا الاسرى وطلبوا منهم الفداء وكان ذلك من فعلهم غير موافق لحكم الله تعالى فيهم في ذلك ولذلك فانهم عليه ولم يختلف نقلة السير ورواة المعاري ان النبي صلى الله عليه وسلم احذ منهم المداة بعد ذلك وانه قال لا يبعث منهم احدا الا بعداء او صرعة عنق وذلك بوح ان يكون حطرا اخذ الاسرى ومفاداتهم المذكورة في هذه الآية وهو قوله تعالى (ما كان لبي ان يكون له امرى) منسوخا بقوله (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما احذتم عذاب عظيم) فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم منهم المداة فان قيل كيف يجوز ان يكون ذلك منسوخا وهو نصه الذي كانت المعاتبه من الله للمسلمين وممتنع وقوع الاماحة والخطر في شيء واحد لا قيل له ان احذ المشركين والاسرى وقع بديا على وجه الخطر فلم يملكوا ما اخذوا ثم ان الله تعالى اباحها لهم وملكهم اياها فالاخذ المباح ثانيا هو غير المحظور اولا وقد اختلف في معنى قوله تعالى (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما احذتم عذاب عظيم) فروى ابو رميل عن ابن عباس قال سقت لهم الرحمة قبل ان يعملوا المعصية وروى مثله عن الحسن رواية وهذا يدل على اهمية رأيا ذلك معصية صغيرة وقد وعد الله غفرانها احتسابهم الكفاي وكتب لهم ذلك قبل عملهم للمعصية الصغيرة وروى عن الحسن ايضا وعجابه ان الله تعالى كان مطعما لهدم الامة العسيمة فعملوا الذي فعلوا قبل ان تحل لهم العسيمة قال ابو بكر حكى الله تعالى انه ستحل لهم العسيمة في المستقبل لا تزيل عنهم حكم الخطر قبل احوالها ولا يصف من عقابه فلا يجوز ان يكون التأويل ان ادالة العقاب لاجل انه كان في معلومه اباحه المشركين لهم بعده وروى عن الحسن ايضا وعن مجاهد فالا سبق من الله ان لا يعذب قوما الا بعد تقدمه ولم يكن تقدم اليهم فيها وهذا وجه صحيح وذلك لانهم لم يعلموا تحريم المشركين على اثم الانبياء المتقدمين ونقاء هذا الحكم عليهم من شريعة نبي الله صلى الله عليه وسلم فاستباحوها على ظن منهم انها مباحة ولم يكن قد تقدم لهم من النبي صلى الله عليه وسلم قول في حرمتها عليهم ولا اجبار منه اياهم بحرمتها على الامم السالمة فلم يكن حطائهم في ذلك معصية يستحق عابها العقاب قوله تعالى (فكلوا مما اعطاكم حلالا طيبا) فيه اباحة المشركين وقد كانت محظورة قبل ذلك وقد ذكرنا حديث الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم نحل المشركين لقوم سود الرؤس قبلكم وروى الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعطيت حسام يعطون احدا قلى جعلت لي الارض مسجدا وطهورا وبصرت بالرعب واحتلت لي المشركين وارسات الى الاحمر والابيض واعطيت الشعاعة فاحر صلى الله عليه وسلم في هذين الخبرين ان المشركين لم يحل لاحد من الانبياء واممها قبله وقوله تعالى (فكلوا مما اعطاكم) قد اقتضى وقوع ملك المشركين لهم اذا اخذوا وان كان المذكور في لفظ الآية هو الاكل واما حصص الاكل بذلك لانه معظم منافع الاملاك اده قوام الابدان ونقاء الحياة واراد بذلك تملك سائر وجوه منافعها وهو كما قال تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم

ولم الخنزير) فخص اللحم بذلك والمراد جميع احزائه لانه مبتنى منافعه ومعظمها في لحومه
وكما قال تعالى (اذ انودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) فخص
البيع بالخطر في تلك الحال والمراد سائر ما يشغل عن الصلاة وكان وجه تخصيصه انه معظم
منافع الصرف في ذلك الوقت فاذا كان معظمه محطورا شادونه اولى بذلك وذلك في مفهوم
اللفظ ومثله قوله تعالى (ان الذين يأكلون اموال اليتامى طامغا) فخص الاكل بالذكر ودل
به على حظر الاحد والاتلاف من غير حجة الاكل فهذا حكم اللفظ اذ اورد في مثله ولولا
قيام الدلالة وكون المعنى معقولا من اللفظ على الوجه الذي ذكره بالاكات اماح الاكل موحدة
للتملك ولذلك قال اصحابنا من اناح لرجل اكل طعامه انه ليس له ان يملكه ولا يأخذه واما الاكل
فحسب ولكنه لما كان في مفهوم خطاب الآية التملك على الوجه الذي ذكرنا اوجب التملك وقد
قال الله تعالى في آية اخرى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله حصة) فجعل الاربعة الاحاس غنمة
لهم وذلك يقتضي التملك وكذلك ظاهر قوله تعالى (فكلوا مما عداكم) لما اضاف الغنمة ليهم فقد افاض
عليكها اياهم باطلاقه لفظ الغنمة فيه ثم عطاه الاكل عليها لم ينف ما تضمنه من التملك كما لو
قال كلوا مما ملكتم لم يكن اطلاق لفظ الاكل مانعا من صحة الملك ويدل على ذلك دخول
العام عليه كانه قال قد ملكتكم ذلك فكلوا * والغنمة اسم لما اخذ من اموال المشركين قتال
ويكون حصة لله تعالى واربعة احاسه للعامة بقوله تعالى (واعلموا انما عداكم من شيء فان الله حصة) *
واما التي فهو كل ماصار من اموال المشركين الى المسلمين بغير قتال روى هذا الفرق بينهما
عن عطاء بن السائب وعن سفيان الثوري ايضا قال ابو بكر الى كل ماصار من اموال المشركين
الى المسلمين يقال اوبعير قال اذ كان سب احده الكسر قال اصحابنا الحزبة في * والخراج وما
ياخذه الامام من العدو على وجه الهدية والموادعة فهو في * ايضا وقال الله عز وجل (ما افاء الله
على رسوله من اهل القرى لله وللرسول) الآية فقيل ان هذا فيما لم يوحف عليه المسلمون مثل
فدك وما اخذ من اهل بجران فكان للنبي صلى الله عليه وسلم صرته في هذه الوجوه وقيل ان
هذه كانت في العماثم فمسحت بقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله حصة) وحاش
عدنا ان لا نكون مسووحة وان تكون آية العينة مما اوحف عليه المسلمون بحيل اوركاب
وطهر عليهم بالقتال وآية التي الى في الخنزير فيما لم يوحف عليه المسلمون واخذ منهم على وجه
الموادعة والهدية كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم باهل بجران وفدك وسائر ما اخذه منهم
بغير قتال والله اعلم بالصواب

باب التوارث بالهجرة

قال الله تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا
وبصروا اولئك بعضهم اولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا اموالكم من ولايتهم من شيء
حتى يهاجروا) الآية حدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد اليان قال حدثنا

ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن اس حريج وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم وابسبيل الله) الآية قال كان المهاجر لا يتولى الاعراب ولا يرثه وهو مؤمن ولا يرث الاعراب المهاجر فسبغها (واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) وروى عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن القاسم قال آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الصحابة وآخى بين عبد الله بن مسعود والربيع بن العوام اخوة يتوارثون بهالاهم هاجروا وتركوا اقرباءهم حتى ارسل الله آية الموارث في قال ابو بكر اختلف السلف في ان التوارث كان ثلثا بينهم بالمهجرة والاخوة التي آخى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم دون الارحام وان ذلك مراد هذه الآية وان قوله تعالى (اولئك بعضهم اولياء بعض) قد اريد به ايجاب التوارث بينهم وان قوله (مالككم من ولايتهم من شيء حتى هاجروا) قد نبى اثبات التوارث بينهم سبه الموالاة بينهم وفي هذا دلالة على ان اطلاق لمصطلح الموالاة بوحسب التوارث وان كان قد يختص به بعضهم دون جميعهم على حسب وجود الاسباب المؤكدة له كما ان السبب سبب يستحق به الميراث وان كان بعض دوى الاسباب اولى به في بعض الاحوال لتأكد سبه وفي هذا دليل على ان قوله تعالى (ومن قل مطلوما فقد جعلنا لولايه سلطانا) موجب لاثبات الميراث لسائر ورثته وان النساء والرجال في ذلك سواء لتساوهم في كونهن من مستحق ميراثه ويدل ايضا على ان الولاية في الكساح مستحقة بالميراث وان قوله صلى الله عليه وسلم لا كساح الا بولي ماث للولاية لجميع من كان من اهل الميراث على حسب القرب وتأكد السبب وانه حائر للام ترويح اولادها الصغار اذا لم يكن لهم اب على ما يذهب اليه ابو حبيبة اد كانت من اهل الولاية في الميراث وقد كانت المهجرة فرسا حين هاجر الى صلى الله عليه وسلم الى ان فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة فقال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية ففسخ التوارث بالمهجرة بسقوط فرض المهجرة واثبات التوارث بالاسباب بقوله تعالى (واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) قال الحسن كان المسلمون يتوارثون بالمهجرة حتى كثرت المسلمون فارسل الله تعالى (وارلوا الارحام بعضهم اولى ببعض) فوارثوا بالارحام وروى الاوراعى عن عدة عن مجاهد عن اس عمر قال انقطعت المهجرة بعد الفتح وروى الاوراعى ايضا عن عطاء بن ابي رباح عن عائشة مثله وراد فيه ولكن جهاد ونية وانما كانت المهجرة الى الله ورسوله والمؤمنين يهرون بديهم من ان يقتلوا عنه وقد ادع الله الاسلام وافشاء وقسمت هذه الآية ايجاب التوارث بالمهجرة والمواخاة دون الاسباب وقطع الميراث بين المهاجرين من لم يهاجر واقتضى ايضا ايجاب نصرة المؤمن الذي لم يهاجر اذا استنصر المهاجر على من لم يكن بينهم وبينه عهد بقوله تعالى (وان استنصروكم في الدين فاعليكُم النصر الاعلى قوم بكم وبينهم ميثاق) وقد روى في قوله تعالى (مالككم من ولايتهم من شيء حتى هاجروا) ما قد بينا ذكره في نبي للميراث عن ابن عباس والحسن ومجاهد وقنادة في آخره وقل انه اراد نبي ايجاب النصرة فلم يكن حينئذ على المهاجر نصرة من لم يهاجر الا ان يستنصر فكون عليه نصرة الاعلى من كان بينه وبينه عهد فلا بعض

عهده وليس يتمتع ان يكون نفي الولاية مقتضيا للامرين جميعا من نفي التوارث والنصرة ثم نسخ نفي الميراث بايجاب التوارث بالارحام مهاجرا كان او غير مهاجر واسقاطه بالهجرة فحسب ونسخ نفي ايجاب النصره بقوله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض) وقوله تعالى (والذين كفروا بعضهم اولياء بعض) قال ابن عباس والسدي يعني في الميراث وقال قتادة في النصره والمعاونة وهو قول ابن اسحاق قال ابو بكر لما كان قوله تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا) الى قوله (اولئك بعضهم اولياء بعض) موحيا لاثبات التوارث بالهجرة وكان قوله (والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا) نافيا للميراث وجب ان يكون قوله تعالى (والذين كفروا بعضهم اولياء بعض) موحيا لاثبات التوارث بينهم لان الولاية قد صارت عبارة عن اثبات التوارث بينهم فاقضى عمومها اثبات التوارث بين سائر الكفار بعضهم من بعض مع اختلاف مللهم لان الاسم يشتملهم ويقع عليهم ولم يفرق الآية بين اهل الملل بعد ان يكونوا كفارا ويدل ايضا على اثبات ولاية الكفار على اولادهم الصغار لاقتضاء الاقضية في حوار النكاح والتصرف في المال في حال الصغر والجنون وقوله تعالى من لا اتعلموه تكن فتنة في الارض وفساد كبير يعني والله اعلم ان لا تعلموه ما امرتم به في هاتين الآيتين من ايجاب الموالاة والناصر والتوارث بالاخوة والهجرة ومن قطعها بترك الهجرة تكن فتنة في الارض وفساد كبير وهذا محرجه محرج الخير ومعناه الامر وذلك لانه اذا لم يتول المؤمن الفاضل على طاهر حاله من الايمان والفصل بما يدعو الى مل حاله ولم يتبرأ من الفاجر والصال بما يصرف عن صلاحه وخوره ادى ذلك الى الفساد والفتنة وقوله تعالى (واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) نسخ به ايجاب التوارث بالهجرة والحائض والموالاة ولم يفرق فيه بين العصاة وغيرهم فهو حجة في اثبات ميراث دوى الارحام الذين لا نسبة لهم ولا تعصيب وقد ذكرنا فيما سلف في سورة النساء وذهب عدل الله من مسعود الى ان دوى الارحام اولى من مولى العتاقة واجمع فيه بظاهر الآية وليس هو كذلك عند سائر الصحابة وقد روى ان ابيه حمزة اعتقت عداومات وترك ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسام نصيب ميراثه لانيته واصفه لانه حمزة بالولاية فجعلها عصمة والعصمة اولى بالميراث من دوى الارحام وقال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لجملة كلمة النسب لا لساع ولا يوهب وقوله تعالى (في كتاب الله) قيل فيه وجهان احدهما في اللوح المحفوظ كما قال (ما اصاب من مصيبة في الارض ولا في انفسكم الا في كتاب من قبل ان نراها) والثاني في حكم الله تعالى . آخر سورة الاحال

سورة براءة

قال الله تعالى (براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين) قال ابو بكر البراءة هي قطع الموالاة وارتفاع العصمة وروال الامان وقيل ان معناه هذه براءة من الله ورسوله ولذلك ارفع وقيل هو ابتداء وجره الطرف في الى فاقصى قوله عمر وحل (براءة من الله ورسوله

الى الدين طاهدتم من المشركين) قصص العهد الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم ورفع الامان واعلام نصب الحرب والقتال بينه وبينهم وهو على نحو قوله تعالى (واما تحافى من قوم حيانة فاجد اليهم على سواء) فكان ما ذكر في هذه الآية من البراءة بدا اليهم ورفع العهد وقيل ان ذلك كان خاصا بمن اضرروا الحيانة وهو المنافق وكان حكم هذا اللفظ ان يرفع العهد في حال ذكر ذلك لهم الا انه لما علقه بقوله تعالى (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) بين ان هذه البراءة وهذا السد اليهم انما هي بعد اربعة اشهر وان عهد دوى العهد من هذا القيل مهم باقى الى آخر هذه المدة فالحسن فمن كان منهم عهدا أكثر من اربعة اشهر حط اليها ومن كان منهم عهدا اقل رفع اليها * وقيل ان هذه الاربعة الاشهر التي هي اشهر العهد اولها من عشرين من دى القعدة ودو الحجة والمحرم وصفر وعسرة ايام من شهر ربيع الاول لان الحج في تلك السنة التي حج فيها ابوبكر وقرأ فيها على من ابي طالب سورة براءة على الناس بمكة بالنبي صلى الله عليه وسلم كان في ذى القعدة ثم صار الحج في السنة الثانية وهي السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم في دى الحجة وهو الوقت الذي وقعه الله تعالى للحج لان المشركين كانوا يمشون الشهور فاهق عود الحج في السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم الى الوقت الذي فرضه الله تعالى فيه بداء على ابراهيم وامره فيه بذناء الناس اليه بقوله (وادن في الناس بالحج يابوك رحالة) ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفات الا ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض فثبت الحج في اليوم التاسع من دى الحجة وهو يوم عرفة والحر اليوم العاشر منه فهذا قول من يقول ان الاربعة الاشهر التي جعلها للسياحة وقطع بمصها عصمه المشركين وعهدهم * وقد قيل في حوار قصص العهد قل مصى مدته على جهة السد اليهم واعلامهم نصب الحرب وروال الامان وحوه احدها ان يحافى غدوهم وحياسهم والآحران نبت غدوهم سرا فينبذ اليهم ظاهرا والآحر ان يكون في شرط العهد ان يقرهم على الامان ما يشاء ويستقضى متى يشاء كما قال النبي صلى الله عليه وآله عليه وسلم لاهل حير اقركم ما اقركم الله والآحران العهد المشروط الى مدة معلومة فيه ثبوت الامان من حرهم وقتالهم من غير عاصمهم وان لا تقصدوا وهم غارون واه متى اعلمهم رفع الامان من حرهم فذلك حائلهم وذلك معلوم في مضمون العهد وسواء خاف غدوهم او لم يخف او كان في شرط العهد ان لنا قصصه متى شئنا او لم تكن فان لنا متى رأينا ذلك حط الاسلام ان سد اليهم وليس ذلك بعدد منا ولا حيانة ولا حصر للعهد لان حصر الامان والعهد ان يأتيهم بعد الامان وهم غارون تامسا فاما متى سدا اليهم بعد رال الامان وطادوا حربا ولا يحتاج الى رضاهم في سد الامان اليهم ولذلك قال اصحابنا ان الامام ان يهادن العدو اذا لم تكن بالمسلمين قوة على قتالهم فان قوى المسلمون واطاقوا قتالهم كان له ان سد اليهم ويقابهم وكذلك كل ما كان فيه صلاح للمسلمين فللامام ان يفعل وليس حوار رفع الامان موقوفا على خوف التدر والحياة من قتلهم * وقد روى عن ابن عباس ان هذه الاربعة الاشهر الحرم هي رجب ودو القعدة وذو الحجة الى آخر المحرم وقد كانت سورة براءة رلت حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم اناكر على الحج

وكان الحج في تلك السنة في دى المعدة فكانهم على هذا القول اما بقى عهدهم الى آخر الاربعة
 الاشهر التي هي اشهر الحرم وقدروى حرير عن مغيرة عن الشعبي عن الحرير بن ابي هريرة عن
 ابيه قال كنت مع علي حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم براءة الى المشركين فكنت انادي
 حتى يحل صوتي وكان امرنا ان نقول لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ولا يدخل
 الجنة الا مؤمن ومن كان بينه وبين رسول الله عهد فاحله الى اربعة اشهر فاذا مضت الاربعة الاشهر
 فان الله رى من المشركين ورسوله وحائر ان تكون هذه الاربعة الاشهر من وقت نداء
 واعلامهم اياه وحائر ان ردت بها تمام اربعة اشهر من الاشهر الحرم وقدروى سفيان عن ابي
 اسحاق عن زيد بن يثيع عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه يوم الحج الأكبر ان لا يطوف
 احد بالبيت عريانا ولا يدخل الجنة الا نفس مسلمة ولا يحج مشرك بعد طاهه هدا ومن كان بينه
 وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فاحله الى مدته فحل في حديث علي من له عهد عهده الى اجله
 ولم يخص اربعة اشهر من غيره وقال في حديث ابي هريرة فهدوا الى اربعة اشهر وحائر ان يكون
 المعيان محيين وان يكون حل بعضهم اربعة اشهر او تمام اربعة اشهر التي هي اشهر الحرم
 وحل اجل بعضهم الى مدته طال المدة او قصرت وذكر الاربعة الاشهر في حديث ابي هريرة
 موافق لقوله تعالى (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) وذكر اناس المدة التي احلها في حديث
 علي موافق لقوله تعالى (الا الذين طاهدتم من المشركين ثم لم يقصوكم شيئا ولم يظاهروا
 عليكم احدا فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم) فكان احل بعضهم وهم الذين خيف غدرهم
 وحياسهم اربعة اشهر واحل من لم يخش غدرهم الى مدته وقدروى يونس عن ابي اسحاق قال
 بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر امير على الحج من سنة تسع فخرج ابوبكر وزلت راءة
 في نقص ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم والمشركين من العهد والذي كانوا عليه فيما بينه وبينهم
 ان لا يصد عن البيت احد ولا يحاف احد في الشهر الحرام وكان ذلك عهدا عاما بينه وبين اهل
 الشرك وكانت بين ذلك عهد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قائل العرب
 حصائص الى حال مساة فزلت (براءة من الله ورسوله الى الذين طاهدتم من المشركين)
 اهل العهد العام من اهل الشرك من العرب (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) ان الله
 رى من المشركين بعد هذه الحجة وقوله (الا الذين طاهدتم من المشركين) يعنى العهد
 الخاص الى الاحل المسمى (فاذا انساح الاسهر الحرم) يعنى الاربعة التي صرنا لهم احلا وقوله
 (الا الذين طاهدتم عند المسجد الحرام) من قائل عى بكر الذين كانوا دخلوا في عهد قريش
 يوم الحديبية الى المدة التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قريش فام يكن قصصها
 الا هذا الحى من قريش وسوال الدئل فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمام العهد لمن لم يكن
 قصه من عى بكر الى مدته (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) وروى معاوية بن صالح عن علي بن ابي
 طلحة عن اس عاس في قوله (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) قال جعل الله للذين طاهدوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة اشهر يسبحون فيها حيث شاؤوا واحل من ليس له عهد

انسلاخ الاشهر الحرم خمسين ليلة وامره اذا انسلاخ الاشهر الحرم ان يضع السيف فيمن
 عاهدوا ولم يدخلوا في الاسلام ونقض ماسمى لهم من العهد والميثاق * قال ابوبكر حمل ابن عباس
 في هذا الحديث الاربعة الاشهر التي هي اشهر العهد لمن كان له منهم عهد ومن لم يكن له منهم عهد جعل
 احله السلاخ الحرم وهو تمام خمسين ليلة من وقت الحج وهو العشر من ذي الحجة وذلك آخر وقت
 اشهر الحرم * وروى ابن جريح عن مجاهد في قوله (براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من
 المشركين) الى اهل العهد من خزاعة ومدلج ومن كان له عهد من غيرهم قال ثم بعث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ابابكر وعليهما دنوا اصحاب اليهود ان يأمنوا اربعة اشهر وهي الاشهر الحرم المتواليات
 من عشر من ذي الحجة الى عشر يحلو من شهر ربيع الآخر ثم لاعهد لهم قال وهي الحرم
 من احل انهم آمنوا فيها * قال ابوبكر فجعل محاهد الاشهر الحرم في اشهر العهد وذهب الى
 اسماها مما سميت بذلك لتحريم القتال فيها وليست هي الاشهر التي قال الله فيها (اربعة حرم) وقال
 (يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) لانه لا خلاف ان هذه الاشهر هي ذو القعدة وذو الحجة
 والمحرم ورجب وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم والذي قاله مجاهد في ذلك محتمل * وقال
 السدي (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) قال عشرون سقى من ذي الحجة الى عشر من
 ربيع الآخر ثم لا امان لاحد ولا عهد الا الاسلام او السيف وحدثنا عبد الله بن اسحاق
 المروزي حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري
 في قوله (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) قال نزلت في شوال وهي اربعة اشهر شوال وذو القعدة
 وذو الحجة والمحرم قال قتادة عشرون من ذي الحجة والمحرم وصفر وربع الاول وعشر من ربيع
 الآخر كان ذلك في العهد الذي بينهم * قال ابوبكر قول قتادة موافق لقول مجاهد الذي
 حكيناه واما قول الزهري فاظنه وها لان الرواة لم يختلفوا ان سورة راءة نزلت في ذي الحجة
 في الوقت الذي بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابابكر على الحج ثم نزلت بعد حروجه سورة
 براءة فبعث بها مع علي ليقراها على الناس بمضى فثبت بما ذكرنا من هذه الاخبار انه قد كان بين
 النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين عهد عام وهو ان لا يصد احدا منهم عن البيات ولا
 يحاف احد في الشهر الحرام فجعل الله تعالى عهدهم اربعة اشهر قوله تعالى (فسيحوا في الارض
 اربعة اشهر) وكان بينه وبين خواص منهم عهد الى آجال مسماة وامر بالوفاء لهم وتمام
 عهدهم الى مدتهم اذا لم يخش غدوهم ونياستهم وهو قوله تعالى (الا الذين عاهدتم
 من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا فاتموا اليهم عهدهم الى
 مدتهم) وهذا يدل على ان مدتهم اما ان تكون الى آخر الاشهر الحرم التي قد كان الله تعالى
 حرم القتال فيها وحائز ان تكون مدتهم الى آخر الاربعة الاشهر من وقت البد اليهم وهو
 يوم النحر وآخره عشر مضين من شهر ربيع الآخر فسيماها الاشهر الحرم على ما ذكره
 مجاهد لتحريم القتال فيها فلم يكن لاحد منهم بعد ذلك عهد واوجب بعض هذه المدة دفع
 اليهود كلها سواء من كان له منهم عهد خاص وسائر المشركين الذين عاهدتهم عهد عام في ترك منعهم

من البيت وحظر قتلهم في اشهر الحرم وحائز ان يكون مراده التسليخ المحرم الذي هو آخر
الاشهر الحرم التي كان الله تعالى يحظر القتال فيها وقد روينا عن ابن عباس رضي الله عنه قوله تعالى
﴿واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر﴾ يعني اعلام من الله ورسوله يقال آذني
بكذا اي اعلمني فعلمت * واختلف في يوم الحج الاكبر فروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
في بعض الاخبار انه يوم عرفة وعن علي وعمر وابن عباس وعطاء ومجاهد نحو ذلك على اختلاف
من الرواية فيه وروى ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يوم النحر وعن علي وابن عباس
وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن ابي اوفى واراهم وسعيد بن جبير على اختلاف فيه من الرواية
وعن مجاهد وسفيان الثوري ايام الحج كلها وهذا سائغ كما قال يوم صفيين وقد كان القتال في ايام
كثيرة * وروى حماد عن مجاهد ايضا قال الحج الاكبر القران والحج الاصغر الافراد وقد صعب هذا
التأويل من قبله يوجب ان يكون للافراد يوم بعينه وللقران يوم بعينه وقد علم ان يوم القران هو
يوم الافراد للحج فتسقط فائدة تفضيل اليوم للحج الاكبر فكان يجب ان يكون البداء بذلك في يوم
القران وقوله تعالى ﴿يوم الحج الاكبر﴾ لما كان يوم عرفة او يوم النحر وكان الحج الاصغر العمرة
وحبان يكون ايام الحج غير ايام العمرة فلا يعمل العمرة في ايام الحج * وقد روى عن ابن سيرين
انه قال انما قال ﴿يوم الحج الاكبر﴾ لان اعياد الملل احتمت فيه وهو العام الذي حج فيه النبي
صلى الله عليه وسلم فعمل هذا غلط لان الادان بذلك كانت في السنة التي حج فيها ابوبكر ولانه
في السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم لم يحج فيها المشركون لعدم الهي عن ذلك
في السنة الاولى * وقال عبد الله بن سداد الحج الاكبر يوم النحر والحج الاصغر العمرة وعن ابن عباس
العمرة هي الحجة الصغرى وعن عبد الله بن مسعود مثله رضي الله عنه قال ابوبكر قوله ﴿الحج الاكبر﴾
قد اقتضى ان يكون هناك حج اصغر وهو العمرة على ما روى عن عبد الله بن سداد وابن
عباس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العمرة الحجة الصغرى وادان ثنتان اسم
الحج يقع على العمرة ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم للاقرع بن حابس حين سألته فقال الحج في كل عام
اوجبة واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لائل حجة واحدة وهذا يدل على ان وجوب
العمرة للنبي الوجوب الا في حجة واحدة وقال النبي صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وهذا يدل
على ان يوم الحج الاكبر هو يوم عرفة ويحتمل ان يكون يوم النحر لان فيه عام قضاء المناسك
والتفت ويحتمل ايام منى على ما روى عن مجاهد وخصه بالاكبر لانه محصور بعمل الحج فيه
دون العمرة وقد قيل ان يوم النحر اولى بان يكون يوم الحج الاكبر من يوم عرفة لانه اليوم
الذي يجتمع فيه الحج لقضاء المناسك وعرفة قد يأتيها بعضهم ليلا وبعضهم نهارا واما البداء
بسورة براءة فحائز ان يكون كان يوم عرفة وحائز يوم النحر رضي الله عنه قال الله تعالى ﴿فاد السليح الانهر
الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ روى معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن
ابن عباس في قوله ﴿لست عليهم بمسيطر﴾ وقوله ﴿ومالت عليهم محار﴾ وقوله تعالى
﴿فاعب عنهم واصفح﴾ وقوله ﴿قل للذين آمنوا يعفروا للذين لا يرجون ايام الله﴾ قال نسج

هذا كله قوله تعالى ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ فاقتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ الآية وقال موسى بن عقة قد كان النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك يكف عن لم يقااله بقوله تعالى ﴿ والقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا ﴾ ثم نسخ ذلك بقوله ﴿ راءة من الله ورسوله ﴾ ثم قال ﴿ فاداء السليح الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين ﴾ قال ابو بكر عموه يقتضى قل سائر المشركين من اهل الكتاب وغيرهم وان لا يقل منهم الا الاسلام او السيف الا ان الله تعالى خص اهل الكتاب باقرارهم على الحرية بقوله تعالى ﴿ فاقتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ الآية واخذ النبي صلى الله عليه وسلم الحزبه من مجوس محروفا في حديث غلقة بن مرثد عن ابن ردة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا نعت سرية قال اذا لقيتم المشركين فادعوهم الى الاسلام فان ابوا فادعوهم الى اداء الجزية فان فعلوا فحدوا منهم وكفوا عنهم وذلك عموم في سائر المشركين فخصصا منه من لم يكن من مشركي العرب بالآية وصار قوله تعالى ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ خاصا في مشركي العرب دون غيرهم وقوله تعالى ﴿ وحذوهم واحصوهم ﴾ يدل على حاسم بعد الاخذ والاستيلاء يقتلهم استظارا لاسلامهم لان الحصر هو الحبس ويدل ايضا على حوار حصر الكفار في حصونهم ومدنهم ان كان منهم من لا يجوز قتله من النساء والصبيان وان يلقوا بالحصار وقوله تعالى ﴿ فاقتلوا المشركين ﴾ يقتضى عمومهم حوازا يقتلهم على سائر وجوه القتل الا ان السنة قد وردت بالنهي عن المثلة وعن قتل الصبر بالبل ومحوه وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعف الناس قتلة اهل الايمان وقال اذا قتلتم فاحسنوا القتلة وحائر ان يكون ابو بكر الصديق رضي الله عنه حين قتل اهل الردة بالاحراق والحجارة والرمي من رؤس الحال والسيكس في الآبار اعاد به في طاهر الآية وكذلك على بن ابي طالب رضي الله عنه حين احرق قوما مردين حائر ان يكون اعتبر عموم الآية ﴿ فان باؤا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة فجلوا سبياهم ﴾ لا يحلو قوله تعالى ﴿ فان باؤا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة ﴾ من ان يكون وجود هذه الاعمال منهم شرطا في زوال القتل عنهم ويكون قبول ذلك والانقياد لامر الله تعالى فيه هو الشرط دون وجود الفعل ومعلوم ان وجود التوبة من الشرك شرط لا محالة في زوال القتل ولا خلاف اهم لو قبلوا امر الله في فعل الصلاة والزكاة ولم يكن الوقت وقت صلاة اهم مسلمون وان دماءهم محظورة فعلنا ان شرط زوال القتل عنهم هو قبول او امر الله والاعتراف بلزومها دون فعل الصلاة والزكاة ولان اخراج الزكاة لا يلزم بعس الاسلام الا بعد حول فغير حائر ان يكون اخراج الزكاة شرطا في زوال القتل وكذلك فعل الصلاة ليس بشرط فيه وانما شرطه قول هذه الفرائض والزامها والاعتراف بوجودها ﴿ فان باؤا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة ﴾ فشرط مع التوبة فعل الصلاة والزكاة ومعلوم ان التوبة انما هي الاقلاع عن الكفر والرجوع الى الايمان فقد عقل بذكره التوبة التزام هذه الفرائض والاعتراف بها اذ لا تصح التوبة الا به ثم لما شرط مع التوبة الصلاة والزكاة

من الدلالة احدهما ان مانع الزكاة على وجه ترك التزامها والاعتراف بوجوبها مرتد وان مانعها من الامام بعد الاعتراف بها يستحق القتل فثبت ان من ادى صدقة مواشيه الى الفقراء ان الامام لا يحتسب له بها وانه متى امتنع من دفعها الى الامام قاتله عليها وكذلك قال الله تعالى في صدقات المواشي * واما زكاة الاموال فان النبي صلى الله عليه وسلم وابابكر وعمر قد كانوا يأخذونها كما يأخذون صدقات المواشي فلما كان ايام عثمان خطب الناس فقال هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين وليؤده ثم ليزك بقية ماله فجعل الاداء الى ارباب الاموال وصاروا بمنزلة الوكلاء للامام في ادايتها وهذا الذي فعله ابوبكر في مائتي الزكاة بموافقة الصحابة اياه كان من غير خلاف منهم بعد ما تبينوا صحة رأيه واجتهاده في ذلك * ويحتاج من اوجب قتل مارك الصلاة ومانع الزكاة عامدا بهذه الآية وزعم انها نوجب قتل المشرك الا ان يؤمن ويقوم الصلاة ويؤتي الزكاة وقد بينا المعنى في قوله تعالى (واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة) وان المراد قبول لزومها والزام فرضها دون فعلهما وايضا فليس في الآية ما ادعوا من الدلالة على ما ذهبوا اليه من قبلها انما اوجبت قتل المشركين ومن تاب من الشرك ودخل في الاسلام والزم فروضه واقربها فهو غير مشرك باتفاق فلم تقتض الآية قتله اذ كان حكمها مقصورا في ايجاب القتل على من كان مشركا وتارك الصلاة ومانع الزكاة ليس بمشرك * فان قالوا انما ازال القتل عنه بشرطين احدهما التوبة وهي الايمان وقبول شرائعه والوجه الثاني فعل الصلاة واداء الزكاة * قيل له انما اوجب بديا قتل المشركين بقوله تعالى (فاقتلوا المشركين) فحق زالت عنهم سمة الشرك فقد وجب زوال القتل واحتج في احتجاجه الى دلالة اخرى من غيره * فان قال هذا يؤدي الى ابطال قاعدة ذكر الشرطين في الآية * قيل له ليس الامر على ما ظننت وذلك لان الله تعالى انما جعل هذين الفريقين من فعل الصلاة واداء الزكاة شرطا في وجوب تحايه سيئاتهم لانهم * فان تابوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة فاجلوا سيئاتهم * وذلك بعد ذكره القتل للمشركون بالحصر فاذا زال القتل وزال سمة الشرك فالحصر والحبس ق لترك الصلاة ومنع الزكاة لان من ترك الصلاة عامدا واحصر عليه ومنع الزكاة جاز الامام حبسه فحينئذ لا يجب تحايته الا بعد فعل الصلاة واداء الزكاة فانما ظلمت الآية حكم ايجاب قتل المشرك وحبس مارك الصلاة ومانع الزكاة بعد الاسلام حتى يعملها * قوله تعالى * وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله * قد افضت هذه الآية جواز امان الجري اذا طاب ذلك * ان يسمع دلالة صحة الاسلام لان قوله (استجارك) معناه استأمنك وقوله تعالى (فاجره) معناه فانه حتى يسمع كلام الله الذي فيه الدلالة على صحة التوحيد وعلى صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على ان الكافر اذا طاب منا اقامة الحجة عليه وبيان دلائل التوحيد والرسالة حتى يعتقدها لحجة ودلالة كان علينا اقامة الحجة وبيان نوحيد الله وصحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وانه غير جائز لنا قتله اذا طاب ذلك منا الا بعد بيان الدلالة واقامة الحجة لان الله قد امرنا باعطائه الامان حتى يسمع كلام الله وفيه الدلالة ايضا على ان علينا تعليم كل من التمس منا معرفته سيأمن امور الدين لان الكافر

مطلب
يجب علينا بيان دلائل
التوحيد والرسالة
وتعظيم امور الدين

الذي استجارنا ليسمع كلام الله تعالى فاستمعوا له وانصتوا له في حق قوله تعالى ﴿ثم ابلغه مأمته﴾ يدل على ان على الامام حفظ هذا الحرب المستجير وحياطته ومنع الناس من تناوله بشر لقوله ﴿فاجره﴾ وقوله ﴿ثم ابلغه مأمته﴾ وفي هذا دليل ايضا على ان على الامام حفظ اهل الذمة والمنع من اذيتهم والتخطي الى ظلمهم وفيه الدلالة على انه لا يجوز اقرار الحرب في دار الاسلام مدة طويلة وانه لا يترك فيها الا بمقدار قضاء حاجته لقوله تعالى ﴿حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مأمته﴾ فامر برده الى دار الحرب بعد سماعه كلام الله وكذلك قال اصحابنا لا ينبغي للامام ان يترك الحرب في دار الاسلام مقبلا بغير عذر ولا سبب بوجب اقامته وان عليه ان يتقدم اليه بالخروج الى داره فان اقام بعد التقدم اليه سنة في دار الاسلام صار ذميا ووضع عليه الخراج وقوله تعالى ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام﴾ قال ابو بكر استدام السورة يذكر قطع العهد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين ﴿بقوله براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين﴾ وقد قيل ان هؤلاء قد كان بينهم وبين النبي عهد ففقدوا واسروا وهما به فامر الله نبيه بالنبذ اليهم ظاهرا وفسح لهم في مدة اربعة اشهر بقوله ﴿فسيحوا في الارض اربعة اشهر﴾ وقيل انه اراد العهد الذي كان بينه وبين المشركين عامه في ان لا يمنع احد من المشركين من دخوله مكة للحج وان لا يقتلوا ولا يقتلوا في الشهر الحرام فكان قوله ﴿براهة من الله ورسوله﴾ في احد هذين الفرقين ثم استثنى من هؤلاء قوما كان بينهم وبين رسول الله عهد خاص ولم يمدروا ولم يهاجروا فقال ﴿الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا فاعوا اليهم عهدهم الى مدتهم﴾ ففرق بين حكم هؤلاء الذين ثبتوا على عهدهم ولم ينقصوهم ولم يهاجروا اعداءهم عليهم وامر بالامام عهدهم الى مدتهم وامر بالذ الى الاواين وهم احد فريقين من غادر فاصدا اليه او لم يكن بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد خاص في سائر احواله بل في دخول مكة للحج والامان في الاشهر الحرم الذي كان اأمن فيه جميع الناس وقوله تعالى ﴿ولم يظاهروا عليكم احدا﴾ يدل على ان المعاهد متى طاون علينا عدوا لا فقد نقص عهدهم ثم قال تعالى ﴿فاداء السبلح الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين﴾ فرفع بعد انقضاء اشهر الحرم عزم كل ذي عهد من خاص ومن عام ثم قال تعالى ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله﴾ لانهم عاهدوا ولم يستقيموا ثم استثنى منهم الذين عاهدوهم عند المسجد الحرام قال ابو اسحاق هم قوه من يكتسبه وقال ابن عباس هم من قريش وقال مجاهد هم خزاعة فامر المسلمين بالوفاء امهدهم ما سئلوا بهم في الوفاء به وجاز ان تكون مدة هؤلاء في العهد دون مضي اسهر الحرم لانه لو رقد اساح لاسهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وعمومه تقتضي رفع سائر اليهود التي كانت بين المسلمين والكفار وجاز ان تكون مدة عهدهم بعد انقضاء الاسهر الحرم وكانوا محصورين عن امرها يقتلهم بعد اسلاخ الاشهر الحرم وان ذلك انما كان خاصا في قوم منهم كانوا اهل عذر وحنة لانه قال ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾ ولم يحصره بمدة وقوله تعالى ﴿فان بانوا فاموا واصلوا﴾

مطلب
يجب على الامام حفظ
اهل الذمة

وَأَوَّلُ رُكُوهٍ فَأَخَوَانُكُمْ فِي الدِّينِ بِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِنْ أَظْهَرِ لَنَا الْإِيمَانَ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ فَعَلِينَا
 مَوَالِيَهُ فِي الدِّينِ عَلَى ظَهَرِ أَمْرِهِ مَعَ وَجُودِ أَنْ يَكُونَ اعْتِقَادُهُ فِي الْمَيْسَبِ خِلَافَهُ ۖ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَنْ
 تَكُونُوا أِيْمَانُهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِهِمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْعَهْدِ
 مَتَى خَالَعُوا سِيًّا مَعَ وَهَدُوا عَلَيْهِ وَطَعْنُوا فِي دِينِنَا فَقَدْ نَقَضُوا الْعَهْدَ وَذَلِكَ لِأَنَّ نَكْثَ الْإِيمَانِ يَكُونُ
 بِمَحَالَةٍ بَعْضُ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتْ الْيَمِينُ فِيهِ عَلَى وَجْهِ التَّنْفِي كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُ زَيْدًا وَلَا عَصْرًا
 وَلَا دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ وَلَا هَذِهِ الْبَيْتَ فَعَلْتُ حَنْثًا وَنَكْثًا بَيْنَهُ ثُمَّ لَمَّا ضَمَّ إِلَى ذَلِكَ الطَّعْنَ فِي الدِّينِ
 دَلَّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْعَهْدِ مِنْ شُرُوطِ بَقَاءِ عَهْدِهِمْ نَصٌّ لَكُمْ لِلطَّعْنِ فِي دِينِنَا وَإِنْ أَهْلُ الذِّمَّةِ
 يَمُوعُونَ مِنْ أَظْهَارِ الطَّعْنِ فِي دِينِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ يَشْهَدُ لِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّ مِنْ أَظْهَرِ
 شَتْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَقَدْ نَقَضَ عَهْدَهُ وَوَجِبَ قَتْلُهُ ۖ وَقَدْ اخْتَلَفَ
 الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ الْمُحْسَنَانِ يَمُوزُ وَلَا يَبْتُلُ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ
 فِيمَنْ شَتَّمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى قَتْلُ الْإِنْسَانِ يَسْلَمُ وَرَوَى الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ
 عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكٍ فِيمَنْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَالْأَمْرُ بِرَدِّهِ يَسْتَتَابُ فَإِنْ تَأَنَّى نَكَلَ
 وَإِنْ لَمْ يَتَبَقَّلْ قَتْلُ الْإِنْسَانِ يَضْرِبُ مِائَةً ثُمَّ يَتْرَكَ حَتَّى إِذَا هُوَ رَأَى ضَرْبَ مِائَةٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فَرَفَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالذِّمِّيِّ
 وَقَالَ اللَّيْثُ فِي الْمُسْلِمِ يَسْبُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ لَا يَنْظُرُ وَلَا يَسْتَتَابُ وَيَقْتُلُ مَكَانَهُ وَكَذَلِكَ
 الْيَهُودِيُّ وَالنَّصَارِيُّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَيَشْتَرِطُ عَلَى الْمَصَالِحِينَ مِنَ الْكُفَرَاءِ أَنْ يَذْكُرُوا كِتَابَ اللَّهِ وَأَوْحَدًا
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْإِسْمِ الْأَيْبِيِّ أَوْ زَنَى بِمُسْلِمَةٍ أَوْ أَصَابَهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا عَنْ
 دَنِهِ أَوْ قَطَعَ غَايَةَ طَرَفًا أَوْ أَعَانَ أَهْلَ الْحَرْبِ بِدَلَالَةٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْ آوَى عَيْنَالَهُمْ فَقَدْ نَقَضَ
 عَهْدَهُ وَاحِلَ دَمَهُ وَبَرِئَتْ مِنْهُ دِمَةُ اللَّهِ وَدِمَةُ رَسُولِهِ وَظَاهِرُ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ سَبَّ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ فَقَدْ نَقَضَ عَهْدَهُ لِأَنَّ تَعَالَى ﴿وَأَنْ تَكُونُوا أِيْمَانُهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ
 وَطَعْنُوا فِي دِينِهِمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾ فَعَلَّ الطَّعْنَ فِي دِينِنَا مَنَزَلَةً نَكْثَ الْإِيمَانِ أَدْمَعْلُومٌ أَنَّهُ
 لَمْ يَرَدْ أَنْ يَجْعَلَ نَكْثَ الْإِيمَانِ وَالطَّعْنَ فِي الدِّينِ مَجْمُوعَهُمَا شَرْطًا فِي نَقْضِ الْعَهْدِ لَوْ نَكَشُوا
 الْإِيمَانَ بِقَتْلِ الْمَسَامِينِ وَلَمْ يَظْهَرُوا الطَّعْنَ فِي الدِّينِ لَكَانُوا نَاقِضِينَ لِلْعَهْدِ وَقَدْ جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَاوَنَةَ فَرِيضٍ يَكْرَهُ عَلَى خِزَاعَةٍ وَهُمْ حُلَفَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَقَضُوا
 لِلْعَهْدِ وَكَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ سِرًّا وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ أَظْهَارُ طَعْنٍ فِي الدِّينِ قَبْلَ ذَلِكَ أَنْ مَعْنَى الْآيَةِ
 وَأَنْ نَكَشُوا أِيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِهِمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ كَانَ
 مِنْ أَظْهَرِ سَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ نَاقِضًا لِلْعَهْدِ إِذَا سَبَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَكْثَرِ الطَّعْنِ فِي الدِّينِ فَهَذَا وَجْهُ يَحْتَجُّ بِهِ الْقَائِلُونَ بِمَا وَصَفْنَاهُ وَمَا يَحْتَجُّ بِهِ لِقَوْلِكَ مَا رَوَى
 أَبُو وَصْفٍ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِي سَمِعْتُ رَأْسَ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَوْ سَمِعْتَهُ لَقَتَلْتُهُ أَنَا لَمْ نَعْطِهِمُ الْعَهْدَ عَلَى هَذَا وَهُوَ اسْتِغْنَاءٌ وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ
 قَدْ شَرِطَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَظْهَرُوا سَبَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رَوَى سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ
 يَهُودِيًّا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ السَّامُ عَلَيْكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَدْرُونَ

مطلب
 في حكم من شتم النبي
 صلى الله عليه وسلم

[illegible]

[illegible]

المجلس

وجبة الأجماع .

طلب
هل يجوز دخول
المشرك المسجد

المتأقين (سيحلفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم لتعرضوا عنهم فاصبروا عنهم انهم رجس) فسام رجسا كما سمي المشركين نجسا وقد افاد قوله (انما المشركون نجس) منهم عن دخول المسجد الا لعذر اذ كان علينا تطهير المساجد من النجاس و قوله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) قد تنازع معناه اهل العلم فقال مالك والشافعي لا يدخل المشرك المسجد الحرام قال مالك ولا غيره من المساجد الا الحاجة من نحو الذمي يدخل الى الحاكم في المسجد لا خصومة وقال الشافعي يدخل كل مسجد الا المسجد الحرام خاصة وقال اصحابنا يجوز للذمي دخول سائر المساجد وانما معنى الآية على احد وجهين اما ان يكون النهي خاصا في المشركين الذين كانوا ممنوعين من دخول مكة وسائر المساجد لانهم لم تكن لهم ذمة وكان لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وهم مشركو العرب او ان يكون المراد منهم من دخول مكة للحج ولذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم بانتهاء يوم النحر في السنة التي حج فيها ابو بكر فيما روى الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان ابابكر لما فيمن يؤذن يوم النحر بمعنى ان لا يحج بعد العام مشرك فبذ ابو بكر الى الناس فلم يحج في العام الذي حج فيه النبي صلى الله عليه وسلم مشرك فانزل الله تعالى في العام الذي سب فيه ابو بكر الى المشركين (يا ايها الذين آمنوا انما المشركون نجس) الآية وفي حديث علي حين امره النبي صلى الله عليه وسلم بان يبلغ عنه سورة براءة نادى ولا يحج العام مشرك وفي ذلك دليل على المراد بقوله (فلا يقربوا المسجد الحرام) ويدل عليه قوله تعالى في نسق التلاوة (وان خفتم عيلة فسوف يعطيكم الله من فضله ان شاء) وانما كانت خشية العيلة لاقطاع تلك المواسم بمنعهم من الحج لانهم كانوا ينتفعون بالتجارات التي كانت تكون في مواسم الحج فدل ذلك على ان مراد الآية الحج وبدل عليه اتفاق المسلمين على منع المشركين من الحج والوقوف بعرفة والمزدلفة وسائر اعمال الحج وان لم يكن في المسجد ولم يكن اهل الذمة ممنوعين من هذه المواضع ثبت ان مراد الآية هو الحج دون قرب المسجد لغير الحج لانه اذا حمل على ذلك كان عموما في سائر المشركين واداهل على دخول المسجد كان خاصا في ذلك دون قرب المسجد والذي في الآية النهي عن قرب المسجد فغير جائز تخصيص المسجد به دون ما يقرب منه وقد روى حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن عثمان بن ابي العاص ان وفد ثقيف لما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب لهم قبة في المسجد فقالوا يا رسول الله قوم النجاس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ليس على الارض من النجاس الناس شيء انما النجاس الناس على انفسهم وروى يونس عن الزهري عن سعد بن المسيب ان اباسفيان كان يدخل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو كافر غير ان ذلك لا يحمل في المسجد الحرام لقول الله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام) قال ابو بكر فاما وفد ثقيف فانهم جاؤا بعد فتح مكة الى النبي صلى الله عليه وسلم والآية نزلت في السنة التي حج فيها ابو بكر وهي ستة تسع فانزلهم النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد واخبر ان كونهم نجاسا لا يمنع دخولهم المسجد وفي ذلك دلالة على ان نجاسة الكفر لا يمنع الكافر من دخول المسجد

واما ابوسفیان فانه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم لتجديد الهدنة وذلك قبل المتح وكان ابو
سفيان مشركا حينئذ والآية وان كان نزولها بعد ذلك فانما اقتضت النهي عن قرب المسجد
الحرام ولم تقتض المنع من دخول الكفار سائر المساجد فان قيل لا يجوز للكافر دخول
الحرم الا ان يكون عبدا اوصيبا او نحو ذلك لقوله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام) ولما روى
زيد بن يثيع عن علي رضي الله عنه انه نادى يا امرأتين صلى الله عليه وسلم لا يدخل الحرم مشرك
فان قيل له ان صح هذا اللفظ فالمراد ان لا يدخله للحج وقد روى في اخبار عن علي انه نادى
ان لا يصح بعد العام مشرك وكذلك في حديث ابي هريرة ثبت ان المراد دخول الحرم للحج
وقد روى شريك عن اشعث عن الحسن عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يقرب المشركون المسجد الحرام بعد عامهم هذا الا ان يكون عبدا او امة يدخله لحاجة فاباح
دخول العبد والامة للحاجة لا للحج وهذا يدل على ان الحر الذي له دخوله لحاجة اذ لم
يفرق احد بين العبد والحر وانما خص العبد والامة والله اعلم بالذكر لانهما لا يدخلانه في الاغاب
الا هم للحج وقد حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق المروزي قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع
الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله
يقول في قوله تعالى (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام) الا ان يكون عبدا او واحدا
من اهل الذمة فوقفه ابو الزبير على جابر وجاز ان يكونا صحيحين فيكون جابر قد رفعه
قارة وافق بها اخري وروى ابن جريج عن عطاء قال لا يدخل المسجد مشرك وتلا قوله
تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) قال عطاء المسجد الحرام الحرم كله قال
ابن جريج وقال لي عمرو بن دينار مثل ذلك فقلت قال ابو بكر والحرم كله يعبر عنه بالمسجد
اذ كانت حرمة متعلقة بالمسجد وقال الله تعالى (والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس
سواء العاكف فيه والباد) والحرم كله مراد به وكذلك قوله تعالى (ثم محلها الى البيت
العتيق) قد اريد به الحرم كله لانه في اى الحرم نحر البدن اجزاء فجاز على هذا ان يكون
المراد بقوله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام) الحرم كله للحج اذ كان اكثر افعال المناسك
متعلقا بالحرم والحرم كله في حكم المسجد لما وصفنا فعبير عن الحرم بالمسجد وعبر عن الحج بالحرم ويدل
على ان المراد بالمسجد ههنا الحرم قوله تعالى (الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام فما استقاموا لكم
فانقيموا لهم) ومعلوم ان ذلك كان بالحديبية وهي على شفير الحرم وذكر المسور بن مخرمة
ومروان بن الحكم ان بعضا من الحل وبعضا من الحرم فاطلق الله تعالى عليها انها عند
المسجد الحرام وانما هي عند الحرم * واطلاقه تعالى اسم النجس على المشركين يقتضى اجتنابهم
وترك مخالطتهم اذ كنا مأمورين باجتنب الانجاس * وقوله تعالى (بعد عامهم هذا) فان قتادة
ذكر ان المراد العام الذي حج فيه ابو بكر الصديق فتلا على سورة براءة وهو لتسع مضين من
الهجرة وكان بعده حجة الوداع سنة عشر * وقوله تعالى (وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله
من فضله ان شاء) فان العيلة الفقير يقاها عالة يعيل اذا افتقر قال الشاعر

الشافعي لا تقبل الجزية الا من اهل الكتاب عرا كانوا او عجماء قال ابو بكر قوله تعالى ﴿فاقتلوا
 المشركين حيث وجدتموهم﴾ يقتضى قتل سائر المشركين فمن الناس من يقول ان عمومهم مقصور
 على عبدة الاوثان دون اهل الكتاب والمجوس لان الله تعالى قد فرق في اللفظ بين المشركين وبين اهل
 الكتاب والمجوس بقوله تعالى ﴿ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين
 اشركوا﴾ فعمط بالمشركين على هذه الاصناف فدل ذلك على ان اطلاق هذا اللفظ يختص بعبدة
 الاوثان وان كان الجميع من النصارى والمجوس والصابئين مشركين وذلك لان النصارى قد اشركت
 بعبادة الله عبادا المسيح والمجوس مشركون من حيث جعلوا لله ندا مغالبا والصابئون فريقان
 احدهما عبدة الاوثان والآخر لا يعبدون الاوثان ولكنهم مشركون في وجود اخر الا ان
 اطلاق لفظ المشرك يتناول عبدة الالهة ثان فلم يوجب قوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين﴾ الا قتل عبدة
 الاوثان دون غيرهم وقال آخرون لما كان معنى الشرك موجودا في مقالات هذه الفرق من النصارى
 والمجوس والصابئين فقد انتظمهم اللفظ ولولا ورود آية التخصيص في اهل الكتاب خصوصا من الجملة
 ومن عداهم محمولون على حكم الآية عرا كانوا او عجماء * ولم يختلفوا في جواز اقرار المجوس بالجزية
 وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك اخبار وروى سفيان بن عيينة عن عمرو
 انه سمع مجالا يقول لم يكن عمر بن الخطاب يأخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبدالرحمن
 ابن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر وروى
 مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عمر ذكر المجوس فقال ما ادرى كيف اصنع في امرهم
 فقال عبد الرحمن بن عوف اشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 سنابهم سنة اهل الكتاب وروى يحيى بن آدم عن المسعودي عن قتادة عن ابي مجاز قال
 كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى المنذر انه من استقبل قبلتنا وصلى صلاتنا واكل ذبيحتنا
 فذلك المسلم الذي له ذمة الله ودمه رسوله ومن احب ذلك من المجوس فهو آمن ومن ابى فعليه
 الجزية وروى قيس بن مسام عن الحسن بن محمد ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى مجوس
 البحرين يدعوهم الى الاسلام فمن اسلم منهم قبل منه ومن ابى ضربت عليه الجزية ولا تؤكل لهم
 ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة وروى الطحاوي عن بكار بن قتيبة قال حدثنا عبدالرحمن بن عمران
 حدثنا عوف قال كتب عمر بن عبدالعزيز الى عدي بن اوطاة اما بعد فاستل الحسن مامع
 من قبلنا من الائمة ان يحولوا بين المجوس وبين ما يجمعون من النساء اللائي لا يجمعهن احد غيرهم
 فساله فاخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من مجوس البحرين الجزية واقرهم على
 محوسيتهم وعامل رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ على البحرين العلاء بن الحضرمي وفعله
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر وعمر وعثمان وروى معمر عن الزهري ان النبي صلى الله عليه
 وسلم صالح اهل الاوثان على الجزية الا من كان منهم من العرب وروى الزهري عن سعيد بن المسيب
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر وان عمر بن الخطاب اخذها من مجوس
 السواد وان عثمان اخذها من بربر وفي هذه الاخبار ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من المجوس

وفي بعضها انه اخذها من عبدة الاوثان من غير العرب ولا نعلم خلافا بين الفقهاء في جواز اخذ الجزية من المجوس وقد نقلت الامة اخذ عمر بن الخطاب الجزية من مجوس السواد فمن الناس من يقول انما اخذها لان المجوس اهل كتاب وبحجج في ذلك بما روى سفيان بن عيينة عن ابي سعيد عن نصر بن عاصم عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم وابابكر وعمر وعثمان اخذوا الجزية من المجوس وقال علي انا اعلم الناس بهم كانوا اهل كتاب يقرؤونه واهل علم يدرسونه فنزع ذلك من صدورهم وقد ذكرنا فيما تقدم من الدلالة على انهم ليسوا اهل كتاب من جهة الكتاب والسنة واما ما روى عن علي في ذلك انهم كانوا اهل كتاب فانه ان صححت الرواية فان المراد ان اسلافهم كانوا اهل كتاب لا خبره بان ذلك نزع من صدورهم فاذا ليسوا اهل كتاب في هذا الكتاب ويدل على انهم ليسوا اهل كتاب ما روى في حديث الحسن بن محمد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في مجوس البحرين ان من ابى منهم الاسلام ضربت عليه الجزية ولا تؤكل لهم ذبيحة ولا تنكحهم امرأة ولو كانوا اهل كتاب لجاز اكل ذبائحهم ومناكحة نسائهم لان الله تعالى قد اباح ذلك من اهل الكتاب ولما ثبت اخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من المجوس وليسوا اهل كتاب ثبت جواز اخذها من سائر الكفار اهل كتاب كانوا او غير اهل كتاب الا عبدة الاوثان من العرب لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل منهم الا الاسلام او السيف وبقوله تعالى ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ وهذا في عبدة الاوثان من العرب ويدل على جواز اخذ الجزية من سائر المشركين سوى مشركي العرب حديث علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث سرية قال اذا لقيتم عدوكم من المشركين فادعوهم الى شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فان ابوا فادعوهم الى اعطاء الجزية وذلك عام في سائر المشركين وخصوصا منهم مشركي العرب بالآية وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم فيهم

باب حكم نصارى بنى تغلب

قال الله تعالى ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ الى قوله ﴿ من الذين اتوا الكتاب ﴾ ونصارى بنى تغلب منهم لانهم ينتحلون نحلهم وان لم يكونوا متمسكين بجميع شرائعهم وقال الله تعالى ﴿ ومن يتولهم منكم فانه منهم ﴾ فجعل الله تعالى من يتولى قوما منهم في حكمهم ولذلك قال ابن عباس في نصارى بنى تغلب انهم لو لم يكونوا منهم الا بالولاية لكانوا منهم لقوله تعالى ﴿ ومن يتولهم منكم فانه منهم ﴾ وذلك حين قال علي رضي الله عنه انهم لم يتعاقبوا من النصرانية الا بشرب الخمر قال ابن عباس ذلك وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم حين جاءه فقال له اما تقول الا ان يقال لا اله الا الله فقال ان لي ديننا فقال النبي صلى الله عليه وسلم انا اعلم به منك أأست ركوسيا قال نعم قال أأست تأخذ المرباع قال نعم قال فان ذلك لا يحل لك في دينك فنبه الى صنف من النصارى مع اخباره بانه غير متمسك به باخذ المرباع وهو ربع الغنمة والغنينة غير مباحة في دين النصارى ثبت بذلك ان اتحال بنى تغلب لدين النصارى يوجب ان يكون حكمهم حكمهم

وان يكونوا اهل كتاب واذا كانوا من اهل الكتاب وجب اخذ الجزية منهم والجزية والجزاء
واحد وهو اخذ المال منهم عقوبة وجزاء على اقامتهم على الكفر ولم يذكر في الآية اهما بمقدار
معلوما ومهما اخذ منهم على هذا الوجه فان اسم الجزية يتناولها وقد وردت اخبار متواترة عن
ائمة السلف في تعيين الصدقة في اموالهم على ما يؤخذ من المسامحة وهو قول اهل العراق
وابن حنيفة واصحابه والورى وهو قول الشافعي وقال مالك في النصارى اذا اعنقه المسلم
فلا جزية عليه ولو جعلت عليه الجزية لكان التيق قد انزبه ولم ينفع سباً ولا يحفظ عن مالك
في بني تغلب شيئاً وروى يحيى بن آدم قال حدثنا عبد السلام عن ابى اسحاق الشيباني عن المسماح
عن داود بن كردوس عن عمارة بن النعمان انه قال لعمر بن الخطاب يا امير المؤمنين ان بني تغلب
قد علمت شوكتهم وانهم بازاء العدو فان ظاهروا عليك العدو انسندت مؤنتهم فان رأيت
ان تعطيهم شيئاً فافعل فصالحهم على ان لا يقيموا اولادهم في النصارى وتضاعف عليهم الصدقة
قال وكان عمارة يقول قد فعلوا فلا عهد لهم وهذا خبر مستفيض عند اهل الكوفة قد وردت به
الرواية والنقل الشائع عملاً وهو مثل اخذ الجزية من اهل السواد على الطبقات الثلاث
ووضع الخراج على الارضين ونحوها من العقود التي عقدها على كافة الامة فلم يختلفوا في هذا
وجوازا وقد روى عن علي انه قال لأن بقيت لنصارى بني تغلب لا تقان المقاتلة ولا بين الأثرية
وذلك اني كتبت الكتاب بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ينصروا اولادهم ولم يخالف
عمر في ذلك احد من الصحابة فالتقديس اجاعهم وتبت به اتفاقهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم
في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده المسلمون شكافاً دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم
ويعتقد عليهم اولهم ومنسأه والله اعلم حوازي عقود ائمة العدل على الامة فان قيل امر الله
بأخذ الجزية منهم فلا يجوز لنا الاقصارهم على اخذ الصدقة منهم واعفائهم من الجزية قيل له
الجزية ليس لها مقدار معلوم كما تقتضيه ظاهر النظمها وامام حزاء وعقوبة على افعالهم
على الكفر والجزاء لا يختص بمقدار دون غيره ولا بسوء من المال دون ما سواه والمأخوذ
من بني تغلب هو عندنا جزية ليست بصدقة ويوضع مواضع التي لانه لا صدقة لهم اذ كان
سبيل الصدقة وقوعها على وجه القرية ولا قرية لهم وقد قال بنو تغلب يؤدى الصدقة
مضاعفة ولا قبل اداء الجزية فقال عمر هو عندنا جزية وسببها انهم ما سألوا عن الجزية
انها جزية وان كانت حفا مأخوذاً من مواضعهم وروعيهم فان قيل لو كانت جزية لما أخذت
من نسائهم لان النساء لا جزية عليهن قيل لا يجوز اخذ الجزية من النساء على وجه الصالح
كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بنص امرأته على امض بلدان اليمن ان يأخذ من كل حالم
او حاملة ديناراً او عدله من المعافر وقال اصحابنا تؤخذ من موالى بني تغلب اذكافاً الجزية
ولا تضاعف عليهم الحقوق وفي اموالهم لان عمر اصالح بني تغلب على ذلك ولم يذكر فيه
الموالى فوالله باقون على حكم سائر اهل الذمة في اخذ جزية الرؤس منهم على الطبقات
المعلومة وليس بواجب ان يكونوا في حكم موالىهم كما ان المسلم اذا اعتق عبداً نصرانياً لا يكون

[illegible]

مطابق
فی مجاورۃ الرشید
محمد بن الحسن

فروغ (تمام نمایه
عکسها می بعض المرح
و بی عصبه (تمام نمایه
حلقه) زخم الفهم مرمعه
و انظاره من اشکال
المرارة له عورته
و لعل عصبه (تمام نمایه
من الاحلاق) و حور
(المبرحه)

الرق إنما لم تلزمه الجزية لأن ماله لمولاه والمولى المسلم لا يجوز اخذ الجزية منه والجزية إنما تؤخذ من مال الكفار عقوبة لهم على اقامتهم على الكفر والعبد لا مال له فتؤخذ منه فاذا عتق ومالك المال وجبت الجزية واخذنا الجزية منه لم يسلبه منافع العتق في جواز التصرف على نفسه وزوال ملك المولى وامره عنه وتمليك سائر امواله وانما الجزية جزء يسير من ماله قد حقق بهادته فتنفعة العتق حاصلة له

باب من تؤخذ منه الجزية

قال الله تعالى (فانلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله) الى قوله (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فكان معقولا من فحوى الآية ومضمونها ان الجزية مأخوذة ممن كان منهم من اهل القتال لاستحالة الخطاب بالامر بقتال من ليس من اهل القتال اذا القتال لا يكون الا بين اثنين ويكون كل واحد منهما مقاتلا لصاحبه واذا كان كذلك ثبت ان الجزية مأخوذة ممن كان من اهل القتال ومن يمكنه اداؤه من المحترفين ولذلك قال اصحابنا ان من لم يكن من اهل القتال فلا جزية عليه فقالوا من كان اعمى او زمنا او مقلوبا او سبيحا كبيرا فانما هو موسر فلا جزية عليه وهو قولهم جميعا في الرواية المشهورة وروى عن ابي يوسف في الاعمى والزمن والشيخ الكبير ان عليهم الجزية اذا كانوا موسرين وروى عنه مثل قول ابي حنيفة وروى ابن رستم عن محمد بن محمد في نوادره قال قلت لارأيت اهل الذمة من بنى تغاب وغيرهم ليس لهم حرفة ولا مال ولا يقدر على شيء قال لا شيء عليهم قال محمد وانما يوضع الحراج على الغنى والمعتل منهم وقال محمد في النصراني يكتسب ولا يفضل له شيء عن عياله انه لا يؤخذ بخراج رأسه وقالوا في اصحاب الصوامع والسياحين اذا كانوا لا يحالطون الناس فلا جزية عليهم وان كانوا يحالطون الناس فعليهم الجزية وكذلك النساء والصبيان لا جزية عليهم اذ ليسوا من اهل القتال وروى ايوب وغيره عن نافع عن اسلم قال كتب عمر الى امراء الجيوش ان لا يقتلوا الا من قاتلهم ولا يقتلوا النساء والصبيان ولا يقتلوا الا من جرت عليه المواسي وكتب الى امراء الاجناد ان يضربوا الجزية ولا يضربوها على النساء والصبيان ولا يضربوها الا على من جرت عليه المواسي وروى عاصم عن ابي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وامرني ان آخذ من كل حالم دينار او عدله من المعافر * واما مقدار الجزية قال الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فلم تكن في ظاهر الآية دلالة على مقدار منها بعينه * وقد اخاف الفقهاء في مقدارها فقال اصحابنا على الموسر منهم ثمانية واربعون درهما وعلى الوسط اربعة وعشرون درهما وعلى الفقير المعتل اثنا عشر درهما وهو قول الحسن بن صالح وقال مالك اربعة دنانير على اهل الذهب واربعون درهما على اهل الورق الغنى والفقير سواء لا يزداد ولا ينقص وقال الشافعي دينار على الغنى والفقير وروى ابو اسحاق عن حارثة بن مضرب قال بعث عمر

مطل
في مقدار الجزية

ابن الخطاب عثمان بن حنيف فوضع على اهل السواد الخراج ثمانية واربعين درهما واربعة وعشرين درهما واثني عشر درهما وروى الاعمش عن ابراهيم بن مهاجر عن عمرو بن ميمون قال بعث عمر بن الخطاب حذيفة بن اليمان على ما وراء دجلة وبعث عثمان بن حنيف على مادون دجلة فاتياه فسألهما كيف وضعنا على اهل الارض قالوا وضعنا على كل رجل اربعة دراهم في كل شهر قال ومن يطيق هذا قالوا ان لهم فضولا فذكر عمرو بن ميمون ثمانية واربعين درهما ولم يفصل الطبقات وذكر حارثة بن مضرب تفصيل الطبقات الثلاث قالوا يجب ان يحمل ما في حديث عمرو بن ميمون على ان مراده اكثر ما وضع من الجزية وهو ما على الطبقة العليا دون الوسطى والسفلى وروى مالك عن نافع عن اسلم ان عمر ضرب الجزية على اهل الذهب اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين درهما مع ارزاق المسلمين وضيافة ثلاثة ايام وهذا نحو رواية عمرو بن ميمون لان ارزاق المسلمين وضيافة ثلاثة ايام مع الاربعين في ثمانية واربعين درهما فكان الخبر الذي فيه تفصيل الطبقات الثلاث اولى بالاستعمال لما فيه من الزيادة وبيان حكم كل طبقة ولان من وضعها على الطبقات فهو قائل بمنجز الثمانية والاربعين ومن اقتصر على الثمانية والاربعين فهو تارك للخبر الذي فيه ذكر تمييز الطبقات وتخصيص كل واحد بمقدار منها * واحتج من قال بدينار على النقي والعقير بما روى عن معاذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه الى اليمن امره ان يأخذ من كل حالم دينارا او عدله من المعافر وهذا عندنا فيما كان منه على وجه الصالح او يكون ذلك جزية الفقراء منهم وذلك عندنا جائز والدليل عليه ما روى في بعض اخبار معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يأخذ من كل حالم او حاملة دينارا ولا خلاف ان المرأة لا تؤخذ منها الجزية الا ان يقع الصلح عليه وروى ابو عبيد عن جرر عن منصور عن الحكم قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى معاذ وهو باليمن ان في الحالم والحاملة دينارا او عدله من المعافر قال ابو عبيد وحدثنا عثمان بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن ابي الاسود عن عروة بن الزبير قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اهل اليمن انه من كان على يهودية او نصرانية فانه لا ينقل عنها وعليه الجزية وعلى كل حالم ذكر او ثنى عبد او امة دينار او قيمته من المعافر * ويدل على ان الجزية على الطبقات الثلاث ان خراج الارضين جعل على مقدار الطاقة واختلف بحسب اختلافها في الارض وغلتها فجعل على بعضها قفيزا ودرهما وعلى بعضها خمسة دراهم وعلى بعضها عشرة دراهم فوجب على ذلك ان يكون كذلك حكم خراج الرؤس على قدر الامكان والطاقة وبدل على ذلك قول عمر لحذيفة وعثمان بن حنيف لعلكما حملتا اهل الارض ما لا يطيقون فقالا بل تركنا لهم فضلا وهذا يدل على ان الاعتبار بمقدار الطاقة وذلك يوجب اعتبار حالى الاعسار واليسار وذكر يحيى بن آدم ان الجزية على مقدار الاحتمال بغير توقيت وهو خلاف الاجماع وحكى عن الحسن بن صالح انه لا تجوز الزيادة في الجزية على وظيفة عمر ويجوز النقصان وقال غيره يجوز الزيادة والنقصان على حسب الطاقة وقد روى الحكم عن عمرو بن ميمون انه شهد عمر يقول ليمان بن حنيف والله لئن وضعت على كل جريب

من الارض قفيزا ودرهما وعلى كل رأس درهمين لا يشق ذلك عليهم ولا يجهدهم قال وكانت ثمانية واربعين فجعلها خسين * واحتج من قال بجواز الزيادة بهذا الحديث وهذا ليس بمشهور ولم تثبت به رواية واحتجوا ايضا بما روى ابو اليان عن صفوان بن عمرو عن عمر بن عبد العزيز انه فرض على رهبان الديارات على كل راهب دينارين وهذا عندنا على انه ذاهب من الطبقة الوسطى فاجب ذلك عليهم على ما رأى من احتمالهم له كما روى سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح قال سألت مجاهدا لم يضع عمر على اهل الشام من الجزية أكثر مما وضع على اهل اليمن قال ليسار

في تمييز الطبقات

قاله ابو يوسف في كتاب الخراج تؤخذ منهم على الطبقات على ما وصفت ثمانية واربعين على الموسر مثل الصيرفي والزاز وصاحب الصنعة والتاجر والمعالج والطبيب وكل من كان في يده منهم صنعة وتجارة يحترف بها اخذ من اهل كل صناعة وتجارة على قدر صناعتهم وتجارتهم ثمانية واربعون على الموسر وأربعة وعشرون من المتوسط من احتملت صناعته ثمانية واربعين اخذ منه ذلك ومن احتملت اربعة وعشرين اخذ ذلك منه واثنان عشر على العامل بيده مثل الحياط والصباغ والجزار والاسكاف ومن اشبههم فلم يعتبر الملك واعتبر الصناعات والتجارات على ما جرت به عادة الناس في الموسر والمعسر منهم وذكر على بن موسى القمي من غير ان حذى ذلك الى احد من اصحابنا ان الطبقة الاولى من يحترف وليس له ما يجب في مثله الزكاة على المسلمين وهم الفقراء المحترفون فمن كان له اقل من مائتي درهم فهم من اهل هذه الطبقة قال والطبقة الثانية ان يبلغ مال الرجل مائتي درهم فازاد الى اربعة آلاف درهم لان من له مائتا درهم غني يجب عليه الزكاة لو كان مسلما فهو خارج عن طبقة الفقراء قال وانما اخذنا اعتبار الاربعة آلاف من قول علي رضي الله عنه وابن عمر اربعة آلاف فادونها نفقة وما فوق ذلك فهو كثير قال وقد يجوز ان يجعل الطبقة الثانية من ملك مائتي درهم الى عشرة آلاف درهم وما زاد على ذلك فهو من الطبقة الثالثة لما روى حماد بن سلمة عن طلحة بن عبد الله بن كريب عن ابي الضيف عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك عشرة آلاف درهم جعلت صفائح يعذب بها يوم القيامة وهذا الذي ذكره علي بن موسى القمي هو اجتهاد يسوغ القول به لمن غاب في ظنه صوابه وقوله تعالى (عن يد) قال قتادة عن قهر كأنه ذهب في اليد الى القوة والقدرة والاستعلاء فكأنه قال على استعلاء منكم عليهم وقهرهم وقيل (عن يد) يعني عن يد الكافر وانما ذكر اليد ليفارق حال الغضب لانه يعطيها بيده راضيا بها حاقنا بها دمه فكأنه قال حتى يعطيها وهو راض بها ويحتمل (عن يد) عن نعمة فيكون تقديره حتى يعطوا الجبرية عن اعتراف منهم بالنعمة فيها عليهم بقبولها منهم وقال بعضهم (عن يد) يعني عن يد من قولهم يدا بيد وقال ابو عبيدة معمر بن المثنى كل من اطاع لقاها بشئ اعطاه عن طبيب نفس وقهر له من يد في يده فقد اعطاه عن يد وقال والصاغر الدليل

قوله (وقال سلمان)
هو سلمان الفارسي
رضي الله عنه صرح به
ابو حيان الاندلسي
في البحر المحيط
(لمصاحبه)

الحقير وقوله (وهم صاغرون) قال ابن عباس يمشون بها مابين وقال سلمان مدمومين غير محمودين وقيل انما كان صغارا لانها مستحقة عليهم يؤخذون بها ولا يثابون عليها وقال عكرمة الصغار اعطاء الجزية قائما والآنخذ جالس وقيل الصغار الذل ويجوز ان يكون المراد به الذلة التي ضربها الله عليهم بقوله (ضربت عليهم الذلة اينما تقموا الا بحيل من الله وحيل من الناس) والحبل الذمة التي عهدتها الله لهم وامر المسلمين بها فيهم وروى عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب انه كان يستحب ان يتعب الاسباط في الجزية اذا اخذت منهم وقال ابوبكر ولم يرد بذلك بعتهم ولا تكليفهم فوق طاقتهم وانما اراد الاستخفاف بهم واذلالهم وحدثنا عبد الباقي بن فافع قال حدثنا اسحاق بن الحسن حدثنا ابو حذيفة قال حدثنا سفيان عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لقيتم المشركين في الطريق فلا تبتدؤهم بالسلام واضطروهم الى ضيقه وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا مطير قال حدثنا يوسف الصمار قال حدثنا ابوبكر بن عباس عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصافحوا اليهود والنصارى فهذا كله من الصغار الذي لبس الله الكفار بكفرهم ونحوه قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تأخذوا بطانة من دونكم) الآية وقال (لا تأخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض ومن يتولاهم منهم فانه منهم) فنهى في هذه الآيات عن موالاته الكفار واکرامهم وامر باهانتهم واذلالهم ونهى عن الاستعانة بهم في امور المسلمين لما فيه من المزو علواليد وكذلك كذب عمر الى ابي موسى ينهاء ان يستعين باحد من اهل النرك في كتابته وتلا فوله تعالى (لا تأخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا) وقال لا ردوهم الى النار بعد اذلالهم الله وقوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قد اقصى وجوب قائم الى ان تؤخذ منهم الجزية على وجه الصغار والذلة فغير جائز على هذه القضية ان تكون دمة اذا تساطوا على المسلمين بالولايات ونفاذ الامر وانهم اذ كان الله اتماما لهم الذمة وحقق دماءهم باعطاء الجزية وكونهم صاغرين فواجب على هذا قتل من تساط على المسلمين بالنصوب واخذ الضرائب والظلم سواء كان السلطان ولاء ذلك او دمه بعير امر السلطان وهذا يدل على ان هؤلاء النصارى الذين يتولون اعمال السلطان وظهر منهم طام واستعلاء على المسلمين واخذ الضرائب لادمة لهم وان دماءهم مباحة وان كان آخذوا الضرائب ممن ينتحل الاسلام والقعود على المراصد لاخذ اموال الناس بوجوب اناحه دماهم اذ كانوا بمنزلة قطاع الطريق ومن قصد اسانا لاخذ ماله فلا خلا بين الفقهاء ان له قتله وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم من طلب ماله فقابل فصل وهو شهيد وفي خبر آخر من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد فاذا كان هذا حكم من طلب اخذ مال غيره غصبا وهو ممن ينتحل الاسلام فالذي اذا فعل ذلك استحق القتل من وجهين احدهما ما اقضاه ظاهر الآية من وجوب قتله والاخر قصده المسام باخذ ماله ظلما

باب وقت وجوب الجزية

قال الله تعالى ﴿فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الى قوله ﴿حَتَّىٰ يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾
 فوجب قبالهم وجعل اعطاء الجزية غاية لرفعه عنهم لان حتى غاية هذا حقيقة اللفظ والمفهوم
 من طاهره الا ترى ان قوله ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ قد حظر اباحة قريبهن الا بعد
 وجود طهرهن وكذلك المفهوم من قول الفائل لا يعط زيدا شيئا حتى يدخل الدار منع الاعطاء
 الا بعد دخوله فثبت بذلك ان الآية موجبة امتثال اهل الكتاب منزلة ذلك عنهم باعطاء
 الجزية وهذا يدل على ان الجزية قد وجبت بعقد الذمة وكذلك كان يقول ابو الحسن الكرخي
 وذكر ابن سماعه عن ابي يوسف قال لا تؤخذ من الذمي الجزية حتى تدخل السنة ويمضي شهران
 منها بعض ماعايه بشهرين ونحو ذلك يعامل في الجزية بمنزلة الصربية كلما كان يمضي شهران
 او نحو ذلك اخذت منه $\frac{1}{2}$ قال ابوبكر يعني بالضربة الاجرة في الاجارات قال ابو يوسف
 ولا يؤخذ ذلك منه حين تدخل السنة ولا يؤخذ ذلك منه حتى تم السنة ولكن يعامل ذلك
 في سنة $\frac{1}{2}$ قال ابوبكر ذكره للشهرين انما هو توفية وهي واجبة باقرارنا اياه على الذمة لما
 تضمنه ظاهر الآية وذكر ابن سماعه عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه قال في الذمي يؤخذ
 منه خراج رأسه في سنته مادام فيها فاذا انقضت السنة لم يؤخذ منه وهذا يدل من قول ابي
 حنيفة على انه رآها واجبة بعقد الذمة اتم وان تأخيرها بعض السنة انما هو توفية للواجب
 ونوسعة الا ترى انه قال فاذا انقضت السنة لم تؤخذ منه لان دخول السنة الثانية يوجب جزية
 اخرى فاذا اجتمعتا سقطت احدها وعن ابي يوسف ومحمد اجتماعهما لا يسقط احدها
 ووجه قول ابي حنيفة ان الجزية واجبة على وجه العقوبة لا فاتهم على الكفر مع كونهم من
 اهل القتال وحق الاخذ فيها الى الامام فانتهت الحدود اذ كانت مستحقة في الاصل على وجه
 العقوبة وحق الاخذ الى الامام فلما كان اجتماع الحدود من جنس واحد يوجب الاقتصار
 على واحد منهما مل ان يزني مرارا او يسرق مرارا ثم برع الى الامام فلا يجب الاحد واحد
 بجميع الافعال كذلك حكم الجزية اذ كانت مستحقة على وجه العقوبة بل هي اخف امرا
 واضعف حالا من الحدود لانه لاحلاف بين اصحابنا ان اسلامه يسقطها ولا تسقط الحدود
 بالاسلام $\frac{1}{2}$ فان قيل لما كان ذلك دينا وحقا في مال المسلمين لم يسقطه اجتماعه كالدون وخراج
 الارضين $\frac{1}{2}$ قيل له خراج الارضين ليس بصغار ولا عقوبة والدليل عليه انه يؤخذ من المسلمين
 والجزية لا تؤخذ من مسلم وقد روى نحو قول ابي حنيفة عن طاوس وروى ابن جريج
 عن سلمان الاحول عن طاوس قال اذا تداركت صدقات فلا تؤخذ الاولى كالجزية $\frac{1}{2}$ وقد
 اختلف الفقهاء في الذمي اذا سام وقد وجبت عليه جزية هل يؤخذ بها فقال اصحابنا لا يؤخذ وهو
 قول مالك وعبد الله بن الحس وقال ابن سبرمة والشافعي اذا سام في بعض السنة اخذ منه بحساب ذلك
 والدليل على ان الاسلام يسقط ما وجب من الجزية قوله تعالى ﴿فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الى

قوله (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فانتظمت هذه الآية الدلالة من وجهين على صحة ما قلنا احدهما الامر بأخذ الجزية ممن يجب قتاله لافامته على الكفر ان لم يؤدها ومتى اسلم لم يجب قتاله فلا جزية عليه والوجه الثاني قوله تعالى (عن يدوهم صاغرون) فامر بأخذها منهم على وجه الصغار والذلة وهذا المعنى معدوم بعد الاسلام اذ غير ممكن اخذها على هذا الوجه ومتى اخذناها على غير هذا الوجه لم تكن جزية لان الجزية هي ما اخذ على وجه الصغار وقد روى الثوري عن قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم جزية فنفى صلى الله عليه وسلم اخذها من المسلم ولم يفرق بين ما وجب عليه في حال الكفر وبين ما لم يجب بعد الاسلام فوجب بظاهر ذلك اسقاط الجزية عنه بالاسلام ويدل على سقوطها ان الجزية والجزاء واحد ومعناه جزاء الاقامة على الكفر ممن كان من اهل القتال فنفى اسلم سقط عنه بالاسلام المجازاة على الكفر اذ غير جائز عقاب النائب في حال المهلة وبقاء التكليف ولهذا الاعتبار اسقطها اصحابنا بالموت لفوات اخذها منه على وجه الصغار بعد موته فلا يكون ما يأخذ جزية وعلى هذا قالوا فيمن وجبت عليه زكاة ماله ومواشيته فمات انها تسقط ولا يأخذها الامام منه لان سبيل اخذها وموضوعها في الاصل سبيل العبادات يسقطها الموت وقالوا فيمن وجبت عليه نفقة امرأته بفرض الفاضى فمات او ماتت انها تسقط لان موضوعها عندهم موضوع الصلاة اذ ليست بدلا عن شيء ومعنى الصلاة لا يتأتى بعد الموت فاسقطوها لهذه العلة ❦ فان قيل الحدود واجبة على وجه العقوبة والتوبة لا تسقطها وكذلك لو ان ذميا اسلم وقد زنى او سرق في حال كفره لم يكن اسلامه وتوبته مسقطين لحده وان كان وجوب الحد في الاصل على وجه العقوبة والنائب لا يستحق العقاب على فعل قد صحت منه توبته ❦ قيل له اما الحد الذي كان واجبا على وجه العقوبة فقد سقط بالتوبة وما نوجبه بعدها ليس هو الحد المستحق على وجه العقوبة بل هو حد واجب على وجه المحلة بدلالة قامت لنا على وجوبه غير الدلالة الموجبة للحد الاول على وجه العقوبة فان قامت دلالة على وجوب اخذ المال منه بعد اسلامه لا على وجه الجزية والعقوبة لم تأب ايجابه الا انه لا يكون جزية لان اسم الجزية يتضمن كونها عقوبة وانت فأنما تزعم انه تؤخذ منه الجزية بعد اسلامه فان اعترفت بان المأخوذ منه غير جزية وان الجزية التي كانت واجبة قد سقطت وانما يجب مال آخر غير الجزية فأنما انت رجل ستمنا ايجاب مال على مسلم من غير سبب يقتضى ايجابه وهذا لان سلم لك الابدلالة وقد روى المسعودي عن محمد بن عبد الله الثقفى ان دهما اسلم فقام الى على رضي الله عنه فقال له على اما انت فلا جزية عليك واما ارضك فلذا وفي لفظ آخر ان تحولت عنها فتحن احق بها وروى معمر عن ايوب عن محمد قال اسلم رجل فاخذ بالخراج وقيل له انك متعود بالاسلام فقال ان في الاسلام لمعاذا ان فعلت فقال عمر اجل والله ان في الاسلام معاذا ان فعل فرفع عنه الجزية وروى حماد بن سلمة عن حميد قال كتب عمر بن عبد العزيز من شهد شهادتنا واستقبل قبلتنا واختن فلا تأخذوا منه الجزية فلم يفرق هؤلاء السلف بين الجزية

مطلب
كان آل مروان
يأخذون الحربة ممن
اسلم من اهل الذمة

الواجبة قبل الاسلام وبين حاله بعد الاسلام في نفيها عن كل مسامحة وقد كان آل مروان يأخذون
الجزية ممن اسلم من اهل الذمة ويذهبون الى ان الجزية بمنزلة ضريبة العبد فلا يسقط اسلام
العبد ضريبته وهذا خلل في جنب ما ارتكبه من المسلمين ونقض الاسلام عروة عروة الى
ان ولي عمر بن عبد العزيز فكتب الى عامله بالعراق عبد الحميد بن عبد الرحمن امانا بان الله
بعث محمدا صلى الله عليه وسلم داعيا ولم يبعه جاييا فاذا اناك كناني هذا فارفع الجزية عن اسام
من اهل الذمة فلما ولي هنام بن عبد الملك اتاها على المسلمين وكان احد الاسباب التي لها
استجاز القراء والفقهاء قتال عبد الملك بن مروان والحجاج لئلا يخذلهم الجزية من المسلمين
ثم صار ذلك ايضا احد اسباب زوال دولهم وسلب نعمتهم وروى عبد الله بن صالح قال حدثنا
حرمة بن عمران عن يزيد بن ابي حبيب قال اعظم ما انت هذه الامة بعدنيها ثلاث خصال فلهم
عثمان واحراقهم الكعبة واخذهم الجزية من المسلمين واما قولهم ان الجزية بمنزلة ضريبة
العبد فليس بدع هذا من جهلهم اذ قد جهلوا من امور الاسلام ما هو اعظم منه وذلك لان اهل
الذمة ليسوا عبيدا ولو كانوا عبيدا لما زال عنهم الرق باسلامهم لان اسلام العبد لا يزيل رقه
وانما الجزية عقوبة عوقبوا بها لافامتهم على الكفر فمضى اسلموا لم يحزان يعاقبوا باخذها منهم
الا ترى ان العبد النصراني لا تؤخذ منه الجزية فلو كان اهل الذمة عبيدا لما اخذ منهم الجزية

في خراج الارض هل هو جبرية

قال ابو بكر اختلف اهل العلم في خراج الارضين هل هو صغار وهل يكره للمسلم ان يملك
ارض الخراج وروى عن ابن عباس وابن عمر وجاعة من التابعين كراهة ورواه داود
في آية الجزية وهو قول الحسن بن حي وسرك وقال آخرون الجزية انما هي خراج الرؤس
ولا يكره للمسلم ان يشتري ارض خراج وليس ذلك بصغار وعوقول اصحابنا وابن ابي ليلى
وروى عن عبد الله بن مسعود ما يدل على انه لم يكرهه وهو ما روى سبعة عن لاعمش عن شعير
ابن عطية عن رجل من طي عن ابيه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تخذوا الضعة فتزعموا في الدنيا قال عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
صبعة برادان وضعة المدنة ومعلوم ان راذان من ارض الخراج فلم يكرهه الله ملك ارض
الخراج وروى عن عمر بن الخطاب في دهانة نهر الملك حين اساءت ان اذمت على ارضها
اخذنا منها الخراج وروى ان ابن الربيع اسلم فقال مثل ذلك وعن علي بن ابي طالب عن ابي
اسام فقال ان اقلت على ارضك اخذنا منك الخراج والافحن اولى بها وروى عن سعد بن
ابي وقاص وسعيد بن زيد مثل ذلك وروى سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال منعت العراق قفيزها ودرهمها ومنعت الشام مداها ودمارها ومنعت
مصر اربها وعدنم كما بدأتم ثلاث صرعات يشهد على ذلك علم ابي هريرة ودمه وهذا يدل
على ان خراج الارض ليس بصغار من وجهين احدهما انه لم يكره لهم ملك ارض الخراج

التي عليها قفز ودرهم ولو كان ذلك مكروها لذكره والثاني انه اخبر عن منعهم لحق الله المفترض عليهم بالاسلام وهو معنى قوله عدتم كما بدأتم يعني في منع حق الله فدل على انه كسائر الحقوق اللازمة لله تعالى مثل الزكوات والكفارات لاعلى وجه الصغار والذلة وايضا لم يختلفوا ان الاسلام يسقط جزية الرؤس ولا يسقط عن الارض فلو كان صغارا لاسقطه الاسلام **فان قيل** لما كان خراج الارضين فيا وكذلك جزية الرؤس دل على انه صغار **فجواب** قيل له ليس كذلك لان من النفي ما يصرف الى الغائبين ومنه ما يصرف الى الفقراء والمساكين وهو الخمس وهذا كلام في الوجه الذي يصرف فيه وليس يوجب ذلك ان يكون صغارا لان الصغار في النفي هو ما يبدأ به الذي يجب عليه فاما ما قد وجب في الارض من الحق ثم ملكها مسلم فان ملك المسلم له لا يزله اذ كان وجوبه فيها متقدما لملكه وهو حق لكافة المسلمين ولم تكن الجزية صغارا من حيث كانت فيا وانما كانت صغارا من حيث كانت عقوبة وليس خراج الارضين على وجه العقوبة الا ترى ان ارض الصبي والمعتوه يجب فيهما الخراج ولا تؤخذ منهما الجزية لان الجزية عقوبة وخراج الارضين ليس كذلك

فصل في الجزية

ان قال قائل من الماخذ كيف جاز اقرار الكفار على كفرهم بآداء الجزية بدلا من الاسلام **فجواب** قيل له ليس اخذ الجزية منهم رضا بكفرهم ولا اباحة لبقائهم على شركهم وانما الجزية عقوبة لهم لافاتهم على الكفر وبقيتهم على كفرهم بالجزية كهي لو تركناهم بغير جزية تؤخذ منهم اذ ليس في العقل ايجاب قتالهم لانه لو كان كذلك لما جاز ان يبقى الله كافرا طرفه عين فاذا بقاهم لعقوبة يعاقبهم بها مع التوبة استدعاء لهم الى التوبة من كفرهم واستمالة لهم الى الابتناء لم يكن بمنع امهاله اياهم اذ كان في علم الله ان منهم من يؤمن ومنهم من يكون من نسله من يؤمن بالله فكان في ذلك اعظم المصاحبة مع ما للمسلمين فيها من المرفق والمنفعة فليس اذا في اقرارهم على الكفر وترك قتلهم بغير جزية ما يوجب الرضا بكفرهم ولا الاباحة لاعتقادهم وشركهم وكذلك امهالهم بالجزية جائز في الغل اذ ليس فيه اكثر من تعجيل بعض عقابهم المستحق بكفرهم وهو ما يباحقهم من الذل والصغار بادائها **فجواب** قوله تعالى **وقالت اليهود عزير ابن الله** وقالت النصارى المسيح ابن الله **فجواب** قيل انه اراد فرقة من اليهود قالت ذلك والدليل على ذلك ان اليهود قد سمعت ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلم تنكره وهو كقول القائل الخوارج ترى الاستعراض وقتل الاطفال والمراد فرقة منهم لاجمعهم وكقولك جاني بنو تميم والمراد بعضهم قال ابن عباس قال ذلك جماعة من اليهود جاؤا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ذلك وهم سلام بن مشكم ونعمان بن اوفى وشاس بن قيس ومالك بن الصيف فانزل الله تعالى هذه الآية وليس في اليهود من يقول ذلك الآن فيما نعلم وانما كانت فرقة منهم قالت ذلك فانقرضت **فجواب** قوله تعالى **يؤذيهاون قول الذين**

كفروا من قبل) يعني يشابهونهم ومنه امرأة ضيياء للقي لا تحيض لانها اشبهت الرجال من هذا الوجه
فساوى المشركين الذين جعلوا الاصنام شركاء لله سبحانه وتعالى لان هؤلاء جعلوا المسيح وعزير
الذين هما خلقان لله ولدبن له وشريكين كما جعل اولئك الاصنام المخلوقة شركاء لله تعالى قال ابن عباس
(الذين كفروا من قبل) يعني به عبدة الاوثان الذين عبدوا اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى
وقيل انهم يضاهونهم لان اولئك قالوا الملائكة بنات الله وقال هؤلاء عزير ومسيح ابنا الله
وقيل يضاهونهم في تقليد اسلافهم * وقوله تعالى ﴿ذلك قولهم بافواههم﴾ يعني انه لا يرجع
الى معنى صحيح ولا حقيقة له ولا محصول اكثر من وجوده في افواههم * وقوله ﴿قاتلهم الله﴾ قال
ابن عباس لعنهم الله وقيل ان معناه قتلهم الله كقولهم عافاه الله اى اعفاه الله من انسوء وقيل انه
جعل كالقاتل لغيره في عداوة الله عز وجل * قوله تعالى ﴿اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا
من دون الله والمسيح ابن مريم﴾ قيل ان الخبر العالم الذى صناعته تيجير المعانى بحسن البيان عنها
يقال فيه حبر وحير والراهب الخاشى الذى يظهر عليه لباس الحشية يقال راهب ورهبان
وقد صار مسعلا في متنسكي الصارى * وقوله ﴿اربابا من دون الله﴾ قيل فيه وجهان احدهما
انهم كانوا اذا حرموا عليهم شياً حرموه واذا احلوا لهم شياً استحلوه وروى في حديث عدى
ابن حاتم لما اتى النبي صلى الله عليه وسلم قال فتلا النبي صلى الله عليه وسلم ﴿اتخذوا احبارهم
ورهبانهم اربابا من دون الله﴾ قال قلت يا رسول الله انهم لم يكونوا يعبدونهم قال اليس كانوا
اذا حرموا عليهم شياً حرموه واذا احلوا لهم شياً احلوه قال قلت نعم قال فذلك عبادتهم
ايهم ولما كان التحليل والتحريم لا يجوز الا من جهة العالم بالمصالح ثم قلوا هؤلاء احبارهم
ورهبانهم في التحليل والتحريم وقبلوه منهم وتركوا امر الله تعالى فيما حرم وحل صاروا
متخذين لهم اربابا اذ نزلوهم في قبول ذلك منهم منزلة الارباب وقيل ان معناه انهم عظموهم
كتعظيم الرب لانهم يسجدون لهم ادا رؤوهم وهذا الضرب من التعظيم لا يستحقه غير الله
تعالى فاما فعلوا ذلك فهم كانوا متخذين لهم اربابا * قوله تعالى ﴿هو الذى ارسل رسوله
بالمهدي ودين الحق ليظهره على الدين كله﴾ فيه إشارة للنبي صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين
ينصرهم واظهار دينهم على سائر الاديان وهو علاؤه بالحجة والعبادة وقهر امته لسائر الامم
وقد وجد مخبره على ما اخبر به بظهور امته وعلوها على سائر الامم المخالفة لدين الاسلام
وفيه الدلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ان القرآن كلام الله ومن عنده
وذلك لان مثله لا يتفق للمتخربين والكذابين مع كثرة ما في القرآن من الاخبار عن الغيوب
ادلايعام الغيب الا الله فهو اذا كلامه وخبره ولا يزل الله كلامه الا على رسوله * قوله تعالى
﴿يا ايها الذين آمنوا ان كثيرا من الاحبار والرهبان ليأكلون اموال الناس بالباطل﴾ اكل المال
بالاطل هو تملكه من الجهة المخطورة وروى عن الحسن انهم كانوا يأخذون الرشى في الحكم
وذكر الاكل والمراد سائر وجوه المنافع والتصرف اذ كان اعظم منافعه الاكل والترب وهو
كقوله تعالى ﴿لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل﴾ والمراد سائر وجوه المنافع وكقوله تعالى

﴿ولأنأكلوا أموالهم﴾ و﴿ان الذين يأكلون أموال اليتامى﴾ بقوله تعالى ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله﴾ الآية يقتضى ظاهره إيجاب انفاق جميع المال لان الوعيد لاحق بتارك انفاق الجميع لقوله ﴿ولا ينفقونها﴾ ولم يقل ولا ينفقون منها بقوله فان قيل لو كان المراد الجميع لقال ولا ينفقونها بقوله قيل له لان الكلام رجع الى مدلول عليه كانه قال ولا ينفقون الكنوز والآخرا ن يكتفى باحدهما عن الآخر للايجاز كقوله تعالى ﴿واذا رآوا تجارة او لهوا انفضوا اليها﴾ قال الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما * عندك راض والرأى مختلف

والمعنى راضون والدليل على أنه راجع اليهما جميعا انه لو رجع الى احدهما دون الآخر لبقى احدهما عاريا من خبره فيكون كلاما منقطعاً لا معنى له اذ كان قوله ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة﴾ مفتقراً الى خبر الا ترى انه لا يجوز الاقتصار عليه وقد روى في معنى ظاهر الآية اخبار * روى موسى بن عبيدة قال حدثني عمران بن ابي انس عن مالك بن اوس بن الحدثان عن ابي ذر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الابل صدقتها من جمع دينار او درهما او تبرأ او فضة لا يعده لغريم ولا ينفقه في سبيل الله فهي كي يكوى بها يوم القيامة قال قلت انظر ما يجي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان هذه الاموال قد فشت في الناس فقال اما تقرأ القرآن ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة﴾ الآية فاقتضى ظاهره ان في الابل صدقتها لاجمعها وهي الصدقة المفروضة وفي الذهب والفضة اخراج جميعهما وكذلك كان مذهب ابي ذر رحمة الله عليه انه لا يجوز ادخار الذهب والفضة * وروى محمد ابن عمر عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما احب ان الى مثل احد ذهابا يمر على ثلاثة وعندي منه شيء الا ان لا يجد احدا يقبله منى صدقة الا ان ارضه لدين على فذكر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحب ذلك لنفسه واختار انفاقه ولم يذكر وعيد تارك انفاقه * وروى قتادة عن شهر بن حوشب عن ابي امامة قال توفي رجل من اهل الصفة فوجد معه دينار فقال النبي صلى الله عليه وسلم كية وجائز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم علم انه اخذ الدينار من غير حله او منعه من حقه او سأل غير باظهار الفاقة مع غناء عنه كما روى عنه صلى الله عليه وسلم من سأل عن ظهر غنى فاما يستكثر من جرجهم فقلنا وما غناء يا رسول الله قال ان يكون عنداه ما يغديهم ويعشيهم وكان ذلك في وقت سدة الحاجة وضيق العيش ووجوب المؤاسة من بعضهم لبعض * وقد روى عن عمر بن عبد العزيز انها منسوخة بقوله تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم﴾ قال ابو بكر قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنقل المستفيض ايجابه في مائتي درهم خمسة دراهم وفي عشرين دينارا نصف دينار كما اوجب فرائض المواشي ولم يوجب الكل فلو كان اخراج الكل واجبا من الذهب والفضة لما كان للتقدير وجه وايضا فقد كان في الصحابة قوم ذوو يسار ظاهر واموال حجة مثل عثمان وعبد الرحمن بن عوف وعام النبي صلى الله عليه وسلم ذلك منهم فام يأمروهم باخراج الجميع فثبت ان اخراج جميع الذهب

والفضة غير واجب وان المفروض اخراجه هو الزكاة الا ان تحدث امور توجب المواساة والاعطاء نحو الجائع المضطر والعاري المضطر او ميت ليس له من يكفنه او يواريه وقد روى شريك عن ابي حمزة عن عامر عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة وتلا قوله تعالى (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) الآية * وقوله تعالى (ولا ينفقونها في سبيل الله) يحتمل ان يريد به ولا ينفقون منها فخذف من وهو يريد بها وقدينه بقوله (خذ من اموالهم صدقة) فامر باخذ بعض المال لاجيعة وليس في ذلك ما يوجب نسخ الاول اذ جائز ان يكون مراده ولا ينفقون منها * واما الكنز فهو في اللغة كبس الشيء بفضه على بعض قال الهذلي

لادردري ان اطعمت نازلکم * قرف الحق وعندي البر مكنوز

وبقال كنزت التمر اذا كبسته في القوصرة وهو في الشرع لما يؤد زكاته وروى عن عمرو بن عباس وابن عمر والحسن وعامر والسدي قلوا ما لم يؤد زكاته فهو كنز فنهى من قال وان كان ظاهرا وما أدى زكاته فليس بكنز وان كان مدفونا ومعلوم ان اسماء الشرع لا تؤخذ الا نوقفا فبیت ان الكنز اسم لما يؤد زكاته المفروضة واذا كان كذلك كان تقدير قوله (والذين يكتزون الذهب والفضة) الذين لا يؤدون زكاة الذهب والفضة (ولا ينفقونها) يعني الزكاة في سبيل الله فلم تقتض الآية الا وجوب الزكاة فحسب * وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة حدثنا يحيى بن يعلى المحاربي حدثنا ابي حدثنا غيلان عن جعفر بن اياس عن مجاهد عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية (والذين يكتزون الذهب والفضة) كبر ذلك على المسلمين فقال عمرانا افرج عنكم فالطلق فقال يا حي الله انه كبر على اصحابك هذه الآية فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لم يفرض الزكاة الا لطيب ما بيني من اموالكم واما فرض المواريث لانه يكون لمن بعدكم قال فكبر عمر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اخبركم بخير ما كنز المرأة الصالحة اذا نظر اليها سريه واذا امرها اطاعته واذا غاب عنها حفظته فاخبر في هذا الحديث ان المراد اتفاق بعض المال لاجيعة وان قوله (والذين يكتزون) المراد به منع الزكاة * وروى ابن لهيعة قال حدثنا دراج عن ابي الهيثم عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ادبت ركة مالك فقد قضيت الحق الذي يجب عليك فاخبر في هذا الحديث ايضا ان الحق الواجب في المال هو الزكاة * وروى سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب كنز لا يؤدى زكاة كنزه الا جئ به يوم القيامة وبكنزه فيحرق بها جنبه وجبينه حتى يحكم الله بين عباده فاخبر في هذا الحديث ان الحق الواجب في الكنز هو الزكاة دون غيره وانه لا يجب جيعه وقوله فيحرق بها جنبه وجهته بدل على انه اراد معنى قوله (والذين يكتزون الذهب والفضة) الى قوله (فنكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم) يعني لم تؤدوا زكاته * وحدثنا عبد الباقي حدثنا بنسرين بن موسى حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا

عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي لا يؤدي زكاته يمثل له شجاع اقرع له زبيبتان يلزمه او يطوقه فيقول انا كنزك انا كنزك فاخبر ان المال الذي لا تؤدي زكاته هو الكنز ولما ثبت بما وصفنا ان قوله (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) مراده منع الزكاة اوجب عمومها ايجاب الزكاة في سائر الذهب والفضة اذ كان الله انما علق الحكم فيهما بالاسم فاقضى ايجاب الزكاة فيهما بوجود الاسم دون الصنعة فمن كان عنده ذهب مصوغ او مضروب او نبر او فضة كذلك فعليه ركاة بدل ايضا على وجوب ضم الذهب الى الفضة لا لاجابه الحق فيهما مجموعين في قوله (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) * وقد اختلف الفقهاء في زكاة الحلى فاجوب اصحابنا فيه الزكاة وروى مثله عن عمر وابن مسعود رواه سفيان الثوري عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وروى عن جابر وابن عمر وعائشة لاركاة في الحلى وهو قول مالك والشافعي وروى عن انس بن مالك ان الحلى تركى مرة واحدة ولا تركى بعد ذلك وقد ذكرنا وجه دلالة الآية على وجوبها في الحلى لشمول الاسم له * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم آثار في ايجاب زكاة الحلى منها حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأتين في ايديهما سواران من ذهب فقال أتعطين زكاة هذا قالت لا قال أيسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار فاجوب الزكاة في السوار * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا محمد بن عيسى قال حدثنا عتاب عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن ام سلمة قالت كنت البس اوضاحا من ذهب فقلت يا رسول الله أكنز هو فقال ما بلغ ان تؤدي زكاته فركى فليس بكنز وقد حوى هذا الخبر معنيين احدهما وجوب زكاة الحلى والآخر ان الكنز ما لم تؤدي زكاته * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا محمد بن ادريس الرازى حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق حدثنا يحيى بن ايوب عن عبيد الله بن أبي جعفر ان محمد بن عمرو بن عطاء اخبره عن عبد الله بن شداد ابن الهادي قال دخلنا على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات من ورق فقال ما هذا يا عائشة فقالت صنعتون ازين لك يا رسول الله قال أتودين زكتهن قالت لا او ما شاء الله قال هو حسبك من النار فانتظم هذا الخبر معنيين احدهما وجوب زكاة الحلى والآخر ان المصوغ يسمى ورقا لانها قالت فتحات من ورق فاقضى ظاهر قوله في الرقة ربع العشر ايجاب الزكاة في الحلى لان الرقة والورق واحد * وبدل عليه من جهة النظر ان الذهب والفضة يتعلق وحب الزكاة فيهما باغنيهما في ملك من كان من اهل الزكاة لا بمعنى ينضم اليهما والدليل عليه ان النقر والسباك تجب فيهما الزكاة وان لم تكن مرصدة للنماء وفارقا بهذا غيرها من الاموال لان غيرها لا تجب الزكاة فيهما بوجود الملك الا ان تكون مرصدة للنماء فوجب ان لا يختلف حكم المصوغ والمضروب * وايضا لم يختلفوا ان الحلى اذا كان في ملك الرجل تجب فيه الزكاة فكذلك اذا كان في ملك المرأة كالدرهم والدنانير *

مطلب
في زكاة الحلى

وايضالا يختلف حكم الرجل والمرأة فيما يلزمهما من الزكاة فوجب ان لا يختلفا في الحلي: فان قيل الحلي كالنقر العوامل وثياب البذلة: قيل له قدينا ان ماعداها يتعلق وجوب الزكاة فيها بان يكون مرصدا للنماء فالجزم يوجد هذا المعنى لم تجب والذهب والفضة لا يعاينهما بدلالة الدراهم والدنانير والنقر والسياتك اذا اراد بهما القبة والتبقيّة لا طلب النماء وايضا لما لم يكن للصنعة تأثير فيها ولم يغير حكمهما في حال وجب ان لا يختلف الحكم بوجود الصنعة وعدمها: فان قيل زكاة الحلي ماريته: قيل له هذا غلط لان العارية غير واجبة والزكاة واجبة فبطل ان تكون العارية زكاة واما قول انس بن مالك ان الزكاة نجب في الحلي مرة واحدة فلا وجه له لانه اذا كان من جنس ما تجب فيه الزكاة وجبت في كل حول

فصل في حكم الحلي

وقد دلت الآية على وجوب الزكاة في الذهب والفضة بمجموعهما فاقتضى ذلك وجوب ضم بعضها الى بعض وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال اصحابنا يضم احدهما الى الآخر فاذا كمل النصاب بها زكى واختلف اصحابنا في كقيته فقال ابو حنيفة يضم بالقيمة كالعروض قال ابو يوسف ومحمد يضم بالاجزاء وقال ابن ابي ليلى والشافعي لا يضمان وروى الضم عن الحسن وبكير بن عبدالله ابن الاشج وقتادة: والدليل على وجوب الزكاة فيهما مجموع عين قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) فاوجب الله تعالى فيهما الزكاة بمجموع عين لان قوله (ولا ينفقونها) قد اراد به انفاقهما جميعا وبذل على وجوب الضم انهما متفقان في وجوب الحق فيهما وهو ربع العشر فكما بمنزلة العروض المختلفة اذا كانت للتجارة لما كان الواجب فيها ربع العشر ضم بعضها الى بعض مع اختلاف اجناسها وقد قال الشافعي فيمن له مائة درهم وعرض للتجارة يساوي مائة درهم ان الزكاة واجبة عليه فضم العرض الى المائة مع اختلاف الجاهسين لانفاقهما في وجوب ربع العشر: وليس الذهب والفضة كالجنسين من الابل والغنم لان زكاهما مختلفة: فان قيل زكاة خمس من الابل مثل ركعة اربعين سنة ولم يكن انفاقهما في الحق الواجب موجبا لضم احدهما الى الآخر: قيل له لم نقل ان انفاقهما في المقدار الواجب بوجوب ضم احدهما الى الآخر وانما قلنا ان انفاقهما في وجوب ربع العشر فيهما هو المعنى الموجب للضم كمعرض التجارة عند انفاقها في وجوب ربع العشر وقت الضم والابل والغنم ليس الواجب فيهما ربع العشر لان الشاة ليست ربع العشر من خمس من الابل ولا ربع العشر من اربعين ساة ايضا لانه جائز ان يكون الغنم خبارا ويكون الواجب فيها ساة وسطا فيكون اقل من ربع عسرها فهذا الزام ساقط: فان احتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة وذلك بوجوب الزكاة فيها سواء كان معها ذهب او لم يكن: قيل له كما لم يمنع قوله ليس فيما دون خمس اواق صدقة وجوب ضم المائة الى العروض وكان معناه عندك اذا لم يكن معه غيره من العروض كذلك نقول نحن في ضمه الى الذهب: قوله تعالى (ان عدة الشهور عند الله

اشنا عشر شهرا الى قوله (حرم) لما قال تعالى في مواضع اخر (الحج اشهر معلومات) وقال (يسئلونك عن الالهة قل هي مواقيت للناس والحج) فعلق بالشهور كثيرا من مصالح الدنيا والدين وبين في هذه الآية هذه الشهور وانما تجرى على منهاج واحد لا يقدم المؤخر منها ولا يؤخر المقدم وقال (ان عدة الشهور عند الله) وذلك ليحتدل وجهين احدهما ان الله وضع هذه الشهور وسميها باسمائها على ما رتبها عليه يوم خلق السموات والارض وانزل ذلك على ابيائه في كتبه المنزلة وهو معنى قوله (ان عدة الشهور عند الله) وحكمها باق على ما كانت عليه لم يزلها عن رتيبها تغيير المسلمين لاسمائها وتقديم المؤخر وتأخير المقدم في الاسماء منها وذكر ذلك لنا لتتبع امر الله فيها وترفض ما كان عليه امر الجاهلية من تأخير اسماء الشهور وتقديمها وتعلق الاحكام على الاسماء التي رتبها عليها ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ما رواه ابن عمر وابوبكرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته بالعقبة ايها الناس ان الزمان قد استدار قال ابن عمر فهو اليوم كهيئته يوم خالق الله السموات والارض وقال ابوبكرة قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض وان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا منها اربعة حرم ثلاث متواليات ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان وان النسي زيادة في الكفر الآية قال ابن عمر وذلك انهم كانوا يجملون صفر طاما حراما وعاما حلالا ويجعلون المحرم طاما حلالا وعاما حراما وكان النسي من الشيطان فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الزمان يعني زمان اشهور قد استدار كهيئته يوم خالق الله السموات والارض وان كل شهر قد عاد الى الموضع الذي وضعه الله به على ترتيبه ونظامه * وقد ذكر لي بعض اولاد بني المنجم ان جده وهو احسب محمد بن موسى المنجم الذي ينتمون اليه حسب شهور الالهة منذ ابتداء خالق الله السموات والارض فوحدها قد عادت في موقع الشمس والقمر الى الوقت الذي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه قد عاد اليه يوم النحر من حجة الوداع لان خطبته هذه كانت بمبنى يوم النحر عند العقبة وانه حسب ذلك في ثمانين سنة فكان ذلك اليوم العاشر من ذي الحجة على ما كان عليه يوم ابتداء الشهور والشمس والقمر في ذلك اليوم في الموضع الذي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه قد عاد الزمان اليه مع النسي بالذي قد كان اهل الجاهلية يأنسون وتغيير اسماء الشهور ولذلك لم تكن السنة التي حج فيها ابوبكر الصديق هي الوقت الذي وضع الحج فيه * وانما قال رجب مضر بين جمادى وشعبان دون رمضان الذي يسميه ربعة رجب * واما الوجه الآخر في معنى قوله (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله) فهو ان الله قسم الزمان اثني عشر قسما فجعل تزول الشمس في كل برج من البروج الاثني عشر قسما منها فيكون قطعها للفلك في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم فيجئ نصيب كل قسم منها بالايام ثلاثين يوما وكسر وقسم الايام ايضا على مسير القمر فصار القمر يقطع الفلك في تسعة وعشرين يوما ونصف يوم وجعل السنة القمرية ثمانمائة واربعة وخمسين يوما وربع يوم فكان قطع الشمس للبرج مقاربا لقطع القمر للفلك كله وهذا معنى قوله تعالى (الشمس

مطلب

قد اجتهد محمد بن
موسى المنجم في كشف
حقيقة قول النبي
صلى الله عليه وسلم
(ان الزمان قد استدار
كهيئته) الخ ثمانين
سنة

والقمر بحسبان) وقال تعالى (وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية
النهار مبصرة لتبتغوا فضلا من ربكم ولتعلموا عدد السنين والحساب) فلما كانت السنة مقسومة
على نزول الشمس في البروج الاثني عشر وكان شهورها اثني عشر واختلفت السنة الشمسية
والقمرية في البروج الاثني عشر وكانت شهورها اثني عشر واختلفت السنة الشمسية والقمرية
في الكسر الذي بينهما وهو واحد عشريوما بالتقريب وكانت شهور القمر ثلاثين وتسعة وعشرين فيما
يتعلق بها من احكام الشرع ولم يكن لنصف اليوم الذي هو زيادة على تسعة وعشرين يوما حكم فكان
ذلك هو الفسحة التي قسم الله تعالى عليها السنة في ابتداء وضع الخلق * ثم غيرت الاعم العاذلة عن
كثير من شرائع الانبياء هذا الترتيب فكانت شهور الروم بعضها ثمانية وعشرين وبعضها ثمانية
وعشرين ونصفا وبعضها واحدا وثلاثين وذلك على خلاف ما امر الله تعالى من اعتبار الشهور
في الاحكام التي تتعلق بها * ثم كانت الفرس شهورها ثلاثين الاسهرا واحدا وهو بادماه فانه
خمس وبلاثون ثم كانت تكبس في كل مائة وعشرين سنة سهرا كاملا فتصير السنة ثلاثة عشر *
اخبر الله تعالى ان عدة شهور السنة اثنا عشر شهرا لازيادة فيها ولا نقصان وهي الشهور القمرية
التي اما ان تكون تسعة وعشرين واما ان تكون ثلاثين ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم
الشهر تسع وعشرون والشهر ثلاثون وقال صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان عم عليكم
فعدوا ثلاثين فجعل الشهر برؤية الهلال فان استب لعمام او فترة فثلاثون فاعلمنا الله بقوله
(ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والارض) يعني ان
عدة شهور السنة اثنا عشر شهرا لازيادة عليها وابطل به الكيسة التي كانت تكبسها الفرس
فتجعلها ثلاثة عشر شهرا في بعض السنة واخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان انقضاء الشهور برؤية
الهلال فتارة تسعة وعشرون وتارة ثلاثون فاعلمنا الله في هذه الآية انه كذلك وضع الشهور
والسنين في ابتداء الخلق واخبر النبي صلى الله عليه وسلم عود الزمان الى ما كان عليه وابطل به
ما غيره المشركون من ريب السهور ونظامها وما زاد به في السنين والشهور وان الامر قد استقر
على ما وضعه الله تعالى في الاصل لما علم تبارك وتعالى من تعلق مصالح الناس في عباداتهم وشرائعهم
بكون الشهور والسنين على هذا الوجه فبكون الصوم تارة في الربيع وتارة في الصيف واخرى
في الخريف واخرى في الشتاء وكذلك الحج لعامة بالمصاحبة في ذلك * وقد روى في الخبر ان صوم
النصارى كان كذلك فلما رأوه بدور في بعض السنين الى الصيف اجتمعوا الى ان يقولوا الى
زمان الربيع وزادوا في العدد وتركوا ما تعبدوا به من اعتبار شهور القمر مطلقة على ما يتفق
من وقوعها في الازمان وهذا ونحوه مما ذمهم الله تعالى به واحبر انهم اتخذوا اخبارهم وربهانهم
اربا من دون الله في اتباعهم اوامرهم واعتقادهم وجوبها دون اوامر الله تعالى وفضلوا واضلوا
* وقوله تعالى (منها اربعة حرم) وهي التي يبيها النبي صلى الله عليه وسلم بانها ذو الصعدة
ودو الحجة والمحرم ورجب والعرب تقول ثلاثة سرد وواحد فرد وانما سبها حراما لمعينين
احدهما تحريم القتال فيها وقد كان اهل الجاهلية ايضا يعقدون تحريم القتال فيها وقال الله تعالى

(يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير) والثاني تعظيم انتهاك المحارم فيها
بشد من تعظيمه في غيرها وتعظيم الطاعات فيها أيضا وإنما فعل الله تعالى ذلك لما فيه من المصلحة
في ترك الظلم فيها لعظم منزلها في حكم الله والمبادرة الى الطاعات من الاعتناء بالصلاة والصوم
وغیرها كما فرض صلاة الجمعة في يوم بعينه وصوم رمضان في وقت معين وجعل بعض الأماكن
في حكم الطاعات ومواقعة المحظورات اعظم من حرمة غيره نحو بيت الله الحرام ومسجد المدينة
فيكون ترك الظلم والقبائح في هذه الشهور والمواضع داعيا الى تركها في غيره ويصير فعل الطاعات
والمواظبة عليها في هذه الشهور وهذه المواضع الشريفة داعيا الى فعل امثالها في غيرها للمرور
والاعتیاد وما يصحب الله العبد من توفيقه عند اقباله الى طاعته وما يلحق العبد من اللذات
عند اكبابه على المعاصي واشتهاره وانسه بها فكان في تعظيم بعض الشهور وبعض الأماكن اعظم
المصالح في الاستدعاء الى الطاعات وترك القبائح ولان الاستبلاء تجر الى اشكائها وتباعد من
اضدادها فالاستكثار من الطاعة يدعو الى امثالها والاستكثار من المعصية يدعو الى امثالها
﴿قوله تعالى ﴿فلا تظلموا فيهن أنفسكم﴾ الضمير في قوله ﴿فيهن﴾ عند ابن عباس راجع
الى الشهور وقال قتادة هو عائدة الى الاربعة الحرم ﴿وقوله ﴿وقالوا المشركين كافة﴾ يحتمل
وجهين احدهما الامر بقنال سائر اصناف اهل الشرك الامن اعتصم منهم بالذمة واداء الجزية
على ما بينه في غير هذه الآبة والآخر الامر بان تقاتلهم مجتمعين متعاضدين غير متفرقين ولما
احتمل الوجهين كان عليهما اذليسا متافين فتضمن ذلك الامر بالقتال لجميع المشركين وان
يكونوا مجتمعين متعاضدين على القتال ﴿وقوله ﴿كما قاتلونكم كافة﴾ يعني ان جماعهم يرون
ذلك فيكم ويعتقدونه ويحتمل كما يقاتلونكم مجتمعين وهذه الآبة في معنى قوله ﴿فاقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم﴾ منضمنة لرفع العهود والذم التي كانت بين النبي صلى الله عليه
وسلم وبين المشركين وفيها زيادة معنى وهو الامر بان يكون مجتمعين في حال قتالنا ايهم ﴿:
قوله تعالى ﴿انما النسيء زيادة في الكسر﴾ فالنسيء التأخير ومنه البيع نسيئة والاسات البيع
اخرها ﴿مانسخ من آية او نساها﴾ اي تؤخرها ونسئت المرأة اذا حلت لتأخر حيضها ولسأت
الناقة اذا دفعتها في السير لانك زجرها عن التأخر والنساء العصا التي نسا بها الاذى وزجر
ويساق بها فيمنع من التأخر ومراد الله تعالى ذكره النسيء في هذا الموضع ما كانت العرب
تفعله من تأخير الشهور فكان يقع الحج في غير وقته واعتقاد حرمة الشهور في غير زمانه فقال
ابن عباس كانوا يجعلون المحرم صفرا وقال ابن ابي نجیح وعيره كانت قريش يدخل في كل سنة
اشهر اياما يوافقون ذال الحجة في كل ثلاث عشرة سنة فوفق الله تعالى لرسوله في حجة استدارة
زمانهم كهيته يوم خلق الله السموات والارض فاستقام الاسلام على عدد الشهور ووقف الحج
على ذى الحجة ﴿وقال ابن اسحاق كان ملك من العرب يقال له القلمس واسمه حذيفة اول
من انسا النسيء انسا المحرم فكان يحله عاما ويحرمه عاما فكان اذا حرمه كانت ثلاث حرمت
متواليات وهي العدة التي حرم الله في عهد ابراهيم صلوات الله عليه فاذا احله دخل مكانه صفر

في المحرم ثمواطى العدة يقول قد اكملت الاربعة كما كانت لاني لم احل شهرا الا قد حرمت مكانه شهرا
فحج النبي صلى الله عليه وسلم وقد عاد المحرم الى ما كان عليه في الاصل فانزل الله تعالى (ان عدة
الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) فاخبر الله ان النسي الذي كانوا يفعلونه كفر لان الزيادة في الكفر
لا تكون الا كرها الاستحلال لهم ما حرم الله وتحريمهم ما احل الله فكان القوم كفارا باعتقادهم الشرك
ثم ازدادوا كفرا بالنسي

باب فرض النفير والجهاد

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا مالكم اذا قيل انكم انفروا في سبيل الله انا قلتم الى الارض﴾
الى قوله (الانفروا يعذبكم عذابا اليما ويستبدل قوما غيركم) اقتضى ظاهر الآية وجوب
النفير على من لم يستنفر وقال في آية بعدها (انفروا خفافا وثقالا) فاوجب النفير مطلقا غير
مقيد بشرط الاستنفار فاقضى ظاهره وجوب الجهاد على كل مستطيع له * وحدثنا جعفر
ابن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا ابو اليمان وحجاج
كلاهما عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن ميسرة وابن ابي بلال عن ابي راشد الخبزي انه
واي المقداد بن الاسود وهو يجهز قلفقات يا ابا الاسود قد اعذر الله اليك او قال قد اعذر الله
يعني في القعود عن الغزو فقال انت عاينا سورة براءة انفروا خفافا وثقالا * قال ابو عبيد
وحدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن اوب عن ابن سيرين ان ابا اوب شهد بدرا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم لم يخاف عن غزاة المسلمين الا عاما واحدا فانه استعمل على الجيش
رجل ساب ثم قال بعد ذلك وما على من استعمل على فكان يقول قال الله (انفروا خفافا
وثقالا) فلا جدني الا خفيا او ثقلا * وباسناده قال ابو عبيد حدثنا يزيد عن حماد بن سلمة
عن علي بن زيد عن انس بن مالك ان ابا طلحة قرأ هذه الآية (انفروا خفافا وثقالا) قال
ما اري الله الا يستنفرنا سبانا وسيوينا جهزوني فغزناه فركب البحر ومات في غزاه تلك فاما
وجدنا له جزيرة ندفعه فيها او قال يدفونه فيها الا بعد سابعه * قال ابو عبيد حدثنا حجاج
عن ابن جريج عن مجاهد في هذه الآية قال قالوا فينا الثقل وذو الحاجة والصناعة والمنتمين
عليه امره قال الله تعالى (انفروا خفافا وثقالا) * فتأول هؤلاء هذه الآية على فرض النفير
ابتداء وان لم يستنفروا والآية الاولى يقضى ظاهرها وجوب فرض النفير اذا استنفروا وقد
ذكر في تأويله وجوه احدها ان ذلك كان في غزوة تبوك لما ندب اليه النبي صلى الله عليه
وسلم الناس اليها فكان النفير مع رسول الله فرضا على من استنفر وهو مثل قوله (ما كان
لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يخافوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم
عن نفسه) قالوا وليس كذلك حكم النفير مع غيره * وقيل ان هذه الآية منسوخة حدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا احمد بن محمد المروزي قال حدثنا علي بن الحسين
عن ابيه عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال (الانفروا يعذبكم عذابا

قوله (الا بعد سابعه)
هكذا في نسخا .
وفي جامع احكام
القرآن للقرطبي (الا
بعد سبعة ايام
ولم يتغير رضى الله
عنه) فالجاءه الرائدة
مفيدة جدا
(لمصححه)

الباي ويستبدل قوما غيركم) و (ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يخلفوا عن رسول الله) نسختها الآية التي تليها (وما كان المؤمنون ليتفروا كافة) * وقال آخرون ليس في واحدة منهما تسخ وحكمهما ثابت في حالين متى لم يقاوم اهل الثغور العدو واستنفروا ففرض على الناس النفير اليهم حتى يستجيبوا الثغور وان استغنى عنهم باكتفائهم بمن هناك سواء استنفروا او لم يستنفروا ومتى قام الذين في وجه العدو بفرض الجهاد واستغنوا بانفسهم ممن وراءهم فليس على من وراءهم فرض الجهاد الا ان يشاء من شاء منهم الخروج للقتال فيكون فاعلا للفرض وان كان معذورا في القعود بدنيا لان الجهاد فرض على الكفاية ومتى قام به بعضهم سقط عن الباقي * وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فتح مكة لا هجرة ولكن جهاد ونية وان استنفرتم فانفروا فامر بالنفير عند الاستنفاذ وهو موافق لظاهر قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله انا قلتم الى الارض) وهو محمول على ما ذكرنا من الاستنفاذ للحاجة اليهم لان اهل الثغور متى اكفوا بانفسهم ولم تكن لهم حاجة الى غيرهم فليس يكادون يستنفرون ولكن لو استنفرهم الامام مع كفاية من في وجه العدو من اهل الثغور وجيوش المسلمين لانه يريد ان يغزو اهل الحرب ويطأ ديارهم فعلى من استنفر من المسلمين ان ينفروا * وهذا هو موضع الخلاف بين الفقهاء في فرض الجهاد فحكى عن ابن شبرمة والثوري في آخرين ان الجهاد تطوع وليس بفرض وقالوا (كتب عليكم القتال) ليس على الوجوب بل على الندب كقوله تعالى (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين) * وقد روى فيه عن ابن عمر نحو ذلك وان كان مختلفا في صحة الرواية عنه وهو ما حدثنا جعفر بن محمد بن الحكم قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا علي بن معبد عن ابي المليح الرقي عن ميمون بن مهران قال كنت عبد ابن عمر ف جاء رجل الى عبدالله بن عمرو بن العاص فسأله عن الفرائض وابن عمر جالس حيث يسمع كلامه فقال الفرائض شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وصيام رمضان والجهاد في سبيل الله قال فكان ابن عمر غضب من ذلك ثم قال الفرائض شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وصيام رمضان قال وترك الجهاد * وروى عن عطاء وعمرو بن دينار نحوه حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد حدثنا حجاج عن ابن جريج قال قلت لعطاء اوجب الغزو على الناس فقال هو وعمرو بن دينار ما علمناه * وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ومالك وسائر فقهاء الامصار ان الجهاد فرض الى يوم القيامة الا انه فرض على الكفاية اذا قام به بعضهم كان الباقيون في سعة من تركه * وقد ذكر ابو عبيد ان سفيان الثوري كان يقول ليس بفرض ولكن لا يسع الناس ان يجمعوا على تركه ويجزى فيه بعضهم على بعض فان كان هذا قول سفيان فان مذهبه انه فرض على الكفاية وهو موافق للمذهب اصحابنا الذي ذكرناه *

ومعلوم في اعتقاد جميع المسلمين انه اذا خاف اهل الثغور من العدو ولم تكن فيهم مقاومة لهم فخافوا على بلادهم وانفسهم وذرايعهم ان الفرض على كافة الامة ان ينقروا اليهم من يكف عاديته عن المسلمين وهذا لا خلاف فيه بين الامة اذ ليس من قول احد من المسلمين اباحة القعود عنهم حتى يستبيحوا دماء المسلمين وسبي ذرايعهم ولكن موضع الخلاف بينهم انه متى كان نازا العدو مقاومين له ولا محافون غلبة العدو عليهم هل يجوز للمسلمين ترك جهادهم حتى يسلموا او يؤدوا الجزية فكان من قول ابن عمر وعطاء وعمرو بن دينار وابن -برمة انه جائز للامام والمسلمين ان لا يغزوههم وان يقعدوا عنهم وقال آخرون على الامام والمسلمين ان يغزوههم ابدًا حتى يسلموا او يؤدوا الجزية وهو مذهب اصحابنا ومن ذكرنا من السلف المقداد بن الاسود وابو طلحة في آخرين من الصحابة والتابعين وقال حذيفة بن اليمان الاسلام ثمانية اسهم وذكر سهما منها الجهاد * وحدثنا جعفر بن محمد حدثنا جعفر بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا هجاج عن ابن جريج قال قال معمر كان مكحول يستقبل القبلة ثم يحلف عشرين ايمان ان الغزو واجب ثم يقول ان شئتم زدتكم * وحدثنا جعفر قال حدثنا جعفر حدثنا ابو عبيد حدثنا عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث او غيره عن ابن سهاب قال كتب الله الجهاد على الناس غزوا او قعدوا فمن قعد فهو عدة ان استعين به اعان وان استنفر ففر وان استغنى عنه قعد وهذا مثل قول من رآه فرضا على الكفاية وجائز ان يكون قول ابن عمر وعطاء وعمرو بن دينار في ان الجهاد ليس بفرض يعنون به انه ليس فرضه متينا على كل احد كالصلاة والصوم وانه فرض على الكفاية * والآيات الموجبة لفرض الجهاد كثيرة فمنها قوله تعالى (وقاتلهم حتى لا يكون فتنه ويكون الدين لله) فاقضى ذلك وجوب قتالهم حتى يحياوا الى الاسلام وقال (قاتلهم يذهبهم الله بايديكم ويخزهم) الآية وقال (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) الآية وقال (فلا تنهوا وندعوا الى السلم واتم الاعلون والله معكم) وقال (قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم) و (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة) وقال (اتفروا خفافا وثقلا وجاهدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله) وقال (الا تنفروا يذبكم عذابا الباء ويستبدل قوما غيركم) وقال (فانفروا ثبتت او انفروا جميعا) وقال (يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله ونجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم) فاخبر ان النجاة من عذابه اتماما بالايان بالله ورسوله وبالجهاد في سبيله بالنفس والمال فتضمنت الآية الدلالة على فرض الجهاد من وجهين احدهما انه قرنه الى فرض الايمان والاخر الاخبار بان النجاة من عذاب الله به وبالايمان والعذاب لا يستحق الا بترك الواجبات وقال (كتب عليكم القتال وهو كره لكم) ومعناه فرض كقوله (كتب عليكم الصيام) * فان قيل هو كقوله (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين) وانما هي نذبة ليست فرض * قيل له قد كانت الوصية واجبة بهذه الآية وذلك قبل فرض الله المواريث ثم نسخت بعد الميراث ومع ذلك فان حكم اللفظ

الايجاب الا ان تقوم دلالة للندب ولم تقم الدلالة في الجهاد انه تدب * قال ابو بكر فاكد الله
 تعالى فرض الجهاد على سائر المكلفين بهذه الآية وبغيرها على حسب الامكان فقال لثييه صلى الله
 عليه وسلم (فقاتل في سبيل الله لا تكلف الانفسك وحرص المؤمنين) فاوجب عليه فرض الجهاد
 من وجهين احدهما بنفسه ومباشرة القتال وحضوره والاخر بالتحرير والحل والبيان لانه
 صلى الله عليه وسلم لم يكن له مال فلم يذكر فيما فرضه عليه اتفاق المال وقال لغيره (انفروا
 خفافا وثقالا وجاهدوا باموالكم وانفسكم) فالزم من كان من اهل القتال وله مال فرض
 الجهاد بنفسه وماله ثم قال في آية اخرى (وجاء المعذرون من الاصراب ليؤذن لهم وقعد
 الذين كذبوا الله ورسوله سيصيب الذين كفروا منهم عذاب اليم ليس على الضعفاء ولا على
 المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا نصحوا لله ورسوله) فلم يخل من اسقط
 عنه فرض الجهاد بنفسه وماله للمعجز والعدم من ايجاب فرضه بالنصح لله ورسوله فليس احد
 من المكلفين الا وعلية فرض الجهاد على مراتبه التي وصفنا * وقد روى في تأكيد فرضه اخبار
 كثيرة فمنها ما حدثنا عن عمرو بن حفص السدوسي قال حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا قيس بن
 الربيع عن جلة بن سحيم عن مؤثر بن عقارة عن بشير بن الحصاصية قال انبت النبي صلى الله عليه
 وسلم ابايعه فملت له علام تباعني يا رسول الله قد رسول الله يدك فقال علي ان تشهد ان لا اله الا الله وان
 محمدا عبده ورسوله وتصلى الصلوات الخمس المكتوبات وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم
 رمضان وتحج البيت وتجاهد في سبيل الله فقلت يا رسول الله كلا لا اطيق الاثنتين ابتاء الزكاة
 فالي الاحولة اهلى وما يقومون به واما الجهاد فاني رجل جبان فاخاف ان تخشع نفسي فافرقابوه
 بغضب من الله فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يده وقال يا بشير لا جهاد ولا صدقة فبم تدخل
 الجنة فقلت يا رسول الله ابسط يدك فبسط يده فبايعته عليهن * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال
 حدثنا ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا حجاج قال حدثنا حماد اخبرنا حميد عن انس بن مالك
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جاهدوا المشركين باموالكم وانفسكم والسنتكم
 فاوجب الجهاد بكل ما يمكن الجهاد به وليس بعد الايمان بالله ورسوله فرض آكد ولا
 اولى بالايجاب من الجهاد وذلك انه بالجهد يمكن اظهار الاسلام واداء الفرائض
 وفي ترك الجهاد غلبة العدو ودروس الدين وذهاب الاسلام الا ان فرضه على الكفاية على
 ما بينا * فان احتج محتج بما روى عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن واقد بن محمد عن
 ابيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس فذكر الشهادتين
 والصلاة والزكاة والحج وصوم رمضان فذكر هذه الخمس ولم يذكر فيه الجهاد وهذا يدل
 على انه ليس بفرض * قال ابو بكر وهذا حديث في الاصل موقوف على ابن عمر رواه وهب
 عن عمر بن محمد عن زيد عن ابيه عن ابن عمر انه قال وجدت الاسلام بنى على خمس
 وقوله وجدت دليل على انما قاله من رأيه وجائز ان يحد غيره ما هو اكثر منه وقول حذيفة
 بن الاسلام على ثمانية اسهم احدها الجهاد يعارض قول ابن عمر * فان قيل فقد روى

عبيد الله بن موسى قال اخبرنا حنظلة بن ابي سفيان قال سمعت عكرمة بن خالد يحدث
طاوسا قال جاء رجل الى ابن عمر فقال يا ابا عبد الرحمن لاتغزو فقال انى سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول بنى الاسلام على خمسة فهذا حديث مستقيم السند مرفوع الى النبي
صلى الله عليه وسلم قيل له جاز ان يكون انما اقتصر على خمسة لانه قصد الى ذكر ما يلزم
الانسان في نفسه دون ما يكون منه فرضا على الكفاية الا ترى ان الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر واقامة الحدود وتعلم علوم الدين وغسل الموتى وتكفينهم ودفعهم كلها فروض ولم
يذكرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما بنى عليه الاسلام ولم يخرج ترك ذكره من ان يكون
فرضا لانه صلى الله عليه وآله وسلم انما قصد الى بيان ذكر الفروض اللازمة للانسان في خاصة نفسه
في اوقات مرتبة ولا تنوب غيره عنها فيه والجهاد فرض على الكفاية على الحد الذي ينافلذلك
لم يذكره * وقد روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على وجوبه وهو ما حدثنا
عن عبد الله بن شيرويه قال حدثني اسحاق بن داهويه قال اخبرنا جرير عن ليث بن ابي سليم عن
عطاء عن ابن عمر قال لقد اتى علينا زمان وما نرى ان احدا منا حق بالدنار والدرهم من اخيه
المسلم حتى ان الديار والدرهم اليوم احب الى احدا منا اخيه المسلم وقد سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول اذا ضن الناس بالدنار والدرهم وتبايعوا بالعينة وابيعوا اذئاب البقر
وتركوا الجهاد ادخل الله عليهم ذلا لا يترعه عنهم حتى يراجعوا دينهم * وحدثنا عن خلف بن عمرو
العكبري قال حدثنا المعلى بن مهيدي حدثنا عبد الوارث حدثنا ليث عن عبد الملك بن ابي سايان عن
عطاء عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه ففداقتضوا هذا اللفظ وجوب الجهاد لانخباره
بادخال الله الذل عليهم بذكر عذوبة على الجهاد والعفوات لانستحق الا على ترك الواجبات وهذا
بدل على ان مذهب ابن عمر في الجهاد فرض على الكفاية وان الرواية التي رويت عنه في نفى
فرض الجهاد انما هي على الوجه الذي ذكرنا من انه غير متعين على كل حال في كل زمان * ويدل
على انه فرض على الكفاية قوله تعالى ﴿ وما كان المؤمنون لبغزو كافة ﴾ وقوله ﴿ فانفروا ﴾
ثبات او انفروا جميعا ﴿ ولا يستوى الفاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون
في سبيل الله باموالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدن درجة وكلا
وعدا الله الحسنى ﴾ فلو كان الجهاد فرضا على كل واحد في نفسه لما كان القاعدون موعودين بالحسنى
بل كانوا يكونون مذمومين مستحقين للعقاب بتركه * وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن
محمد بن البيان حدثنا ابو عبيد حدثنا حجاج عن ابن جريج وعن ابن عمر عن عطاء الخراساني عن
ابن عباس في قوله عز وجل ﴿ فانفروا ثبات او انفروا جميعا ﴾ وفي قوله ﴿ انفروا حفاقا ونقالا ﴾
قال نسختها ﴿ وما كان المؤمنون لبغزو كافة فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا
في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ﴾ قال تنفر طائفة وتمكث طائفة
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان قالوا كثر من هم الذين يفقهون في الدين وينذرون اخوانهم
اذ رجعوا اليهم من الغزو بما نزل من قضاء الله وكتابه وحدوده وحدثنا جعفر بن محمد قال اخبرنا

جعفر بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي
طلحة عن ابن عباس في هذه الآية قال يعني من السرايا كانت ترجع وقد نزل بعدهم قرآن تعلمه
القاعدون من النبي صلى الله عليه وسلم فتمكث السرايا يتعلمون ما نزل الله على النبي صلى الله
عليه وسلم بعدهم ويبعث سرايا اخر قال فذلك قوله ﴿ لتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم
اذا رجعوا اليهم ﴾ فثبت بما قدمنا لزوم فرض الجهاد وانه فرض على الكفاية وليس بلام
لكل احد في خاصة نفسه وماله اذا كفاء ذلك غيره ﴿ قوله تعالى ﴿ انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا
باموالكم ﴾ الآية روى عن الحسن ومجاهد والضحاك سبانا وشيوخنا وعن ابي صالح اغنياء
وفقراء وعن الحسن مشاغيل وغير مشاغيل وعن ابن عباس وقادة نشاطا وغير نشاطا وعن ابن
عمر ركبانا ومشاة وقيل ذاصعة وغير ذاصعة ﴿ قال ابو بكر كل هذه الوجوه يحتملها اللفظ
فالواجب ان يعمها اذ لم تقم دلالة التخصيص * وقوله ﴿ وجاهدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله ﴾
فاوجب فرض الجهاد بالمال والنفس جميعا فمن كان له مال وهو مريض او مقعد او ضعيف لا يصلح
للقتال فعليه الجهاد بماله بان يعطيه غيره فيغزوه كما ان من له قوة وجلد وامكنه الجهاد بنفسه
كان عليه الجهاد بنفسه وان لم يكن دامال ويسار بعد ان يجد ما يبلغه ومن قوى على القتال
وله مال فعليه الجهاد بالنفس والمال ومن كان عاجزا بنفسه معدما فعليه الجهاد بالنصح لله
ولرسوله بقوله ﴿ ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون
حرج اذا نصحوا لله ورسوله ﴾ وقوله تعالى ﴿ ذلكم خير لكم ﴾ مع انه لا خير في ترك الجهاد
قيل فيه وجهان احدهما خير من تركه الى المباح في الحال التي لا يتعين عليه فرض الجهاد
والآخر ان الخير فيه لا في تركه ﴿ وقوله ﴿ ان كنتم تعلمون ﴾ قيل فيه ان كنتم تعلمون الخير
في الجملة فاعلموا ان هذا خير وقيل ان كنتم تعلمون صدق الله فيما وعده من ثوابه وجنته ﴿
قوله تعالى ﴿ وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم ﴾ الآية لما كذبهم الله في قوله ﴿ لو استطعنا
لخرجنا معكم ﴾ دل على انهم كانوا مستطيعين ولم يخرجوا وهذا يدل على بطلان مذهب الجبر في
ان المكلفين غير مستطيعين لما كلفوا في حال التكليف قبل وقوع الفعل منهم لان الله تعالى قد اكذبهم
في نفيم الاستطاعة عن انفسهم قبل الخروج وفيه دلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم
لانه اخبر انهم سيحلفون فخاؤا وحلفوا كما اخبر انه سيكون منهم ﴿ قوله تعالى ﴿ عفا الله عنك
لم اذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا ﴾ العفو ينصرف على وجوه احدها التسهيل والتوسعة
كقوله صلى الله عليه وسلم اول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله والعفو الترك كقوله صلى الله عليه
وسلم احفوا الشوارب واعفوا السحى والعفو الكثرة كقوله تعالى ﴿ حتى عفا ﴾ يعني كثروا
واعفيت فلانا من كذا وكذا اذا سهلت له تركه والعفو الصفح عن الذنب وهو عفاؤه من تبعته
وترك العقاب عليه وهو مثل الغفران في هذا الموضع وجائز ان يكون اصله التسهيل فاذا عفا
عن ذنبه فلم يستقص عليه وسهل عليه الامر وكذلك سائر الوجوه التي تنصرف عليها هذه
الكلمة يجوز ان يكون اصلها الترك والتوسعة ومن الناس من يقول انه قد كان من النبي صلى الله

عليه وسلم ذنب صغير في اذناهم واهذا قال تعالى ﴿عفا الله عنك لم اذنت لهم﴾ اذلا يجوز ان تقول لم فعلت ما جعلت لك فعله كما لا يجوز ان تقول لم فعلت ما امرتك بفعله فالوا فغير جائز اطلاق المفعول عما قد جعل له فعله كما لا يجوز ان يعمو عنه ما امر به وقبل انه جائز ان لا تكون منه معصية في الاذن لهم لا صغيرة ولا كبيرة وانما عابه بان قال لم فعلت ما جعلت لك فعله مما غيره اولى منه اذ جائز ان يكون بخيرا بين فعاين واحدهما اولى من الآخر قال الله تعالى ﴿فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وان يستعففن خير لهن﴾ فاح الامر من وجعل احدهما اولى وقد روى سبعة عن قتادة في قوله ﴿عفا الله عنك لم اذنت لهم﴾ كانت كالتسمعون ثم انزل الله في سورة النور ﴿واذا كانوا معي على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾ الى قوله ﴿فاذن لمن شئت منهم﴾ فجعله الله تعالى رخصة في ذلك وروى علي بن ابي طاحه عن ابن عباس في قوله ﴿انما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله﴾ الى قوله ﴿يترددون﴾ هذا بعينه للمنافقين حين استأذنوه للعود عن الجهاد من غير عذر وعذر الله المؤمنين فقال ﴿واذا كانوا معي على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾ وروى عطاء الخراساني عن ابن عباس قوله ﴿انما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله﴾ قال نسخها قوله ﴿واذا كانوا معي على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾ الى قوله ﴿فاذن لمن شئت منهم﴾ فجعل الله تعالى رسوله اعلى المظرين قال ابو بكر حازن ان يكون قوله تعالى ﴿عفا الله عنك لم اذنت لهم﴾ في قوم من المنافقين لحسمهم فكان يمكن النبي صلى الله عليه وسلم استبراء امرهم بترك الاذن لهم فيظهر نفاقهم اذا لم يخرجوا بعد الامر بالخروج ويكون ذلك حكما ثانيا في اوائك وبدل عليه قوله ﴿حتى يبين لك الدين صدقوا ولنعلم الكاذبين﴾ ويكون قوله ﴿واذا كانوا معي على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾ وقوله ﴿فاذن لمن شئت منهم﴾ في المؤمنين الذين لو لم يأتد لهم لم يذهبوا فلا تكون احدي الآيتين ناسخة للآخرى وقوله تعالى ﴿ولا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ الى قوله ﴿يا موالهم﴾ الآية يعني لا يستأذنك المؤمنون في الحلف عن الجهاد لان لا يجاهدوا واضمرا في قوله ﴿ان يجاهدوا﴾ لدلالة الكلام عليه وهذا بدل على ان الاستيذان في التحلف كان محظورا عليهم وبدل على صحة تاويل قوله ﴿عفا الله عنك﴾ على انه عفو عن ذنب وان كان صغيرا وروى عن الحسن في قوله ﴿ان يجاهدوا﴾ انه على تقدير كراهة ان يجاهدوا وهو يؤول الى المعنى الاول لان اضرار لابه واضرار الكراهة سواء وهذه الآية ايضا تدل على وجوب فرض الجهاد بالمال والنفس جمعا لانه قال تعالى ﴿ان يجاهدوا باموالهم وانفسهم﴾ فذمهم على الاستيذان في ترك الجهاد بهما والجهاد بالمال يكون على وجهين احدهما اتفاق المال في اعداد الكراع والسلاح والآلة والراحلة والزاد وما جرى مجراه مما يحتاج اليه لنفسه والثاني اتفاق المال على غيره مما يجاهد ومعونه الزاد والعدة ومحوها والجهاد بالنفس على ضروب منها الخروج بنفسه ومباشرة القتال ومنها بيان ما افترض الله من الجهاد وذكر الثواب الحريص لمن قام به والعباب لمن قعد عنه ومنها الحريض والامر ومنها الاجبار بعورات العدو وما يعامه من مكائد الحرب وسداد الرأي وارساد المسلمين الى الاولى والا صلح في امر الحروب كما قال الحجاب

مطلب

في الجهاد بالمال

مطلب

في الجهاد بالنفس

ابن المنذر حين نزل النبي صلى الله عليه وسلم ببدر فقال يا رسول الله أهذا رأى رأيته أم وحى فقال بل رأى رأيته قال فأنى أرى أن تنزل على الماء وتجعله خاف ظهرك وتعود الآبار التى فى ناحية العدو ففعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ونحو ذلك من كل قول بقوى امر المسلمين وبوهن امر العدو ؎ فان قيل فأنى الجهادين افضل أجهد النفس والمال أم جهاد العلم ؎ قيل له الجهاد بالسيف مبنى على جهاد العام وفرع عليه لانه غير جائز أن يعدوا فى جهاد السيف ما يوجب العلم بجهاد العلم اصل وجهاد النفس فرع والاصل اولى بالفضيل من الفرع ؎ فان قيل تعلم العلم افضل أم جهاد المشركين ؎ قيل له اذا خيف معرفة العدو واقدامهم على المسلمين ولم يكن بازائه من يدفعه فقد تعين فرض الجهاد على كل احد فالاشتغال فى هذه الحال بالجهاد افضل من تعلم العام لان ضرر العدو اذا وقع بالمسلمين لم يمكن تلافيه وتعلم العلم ممكن فى سائر الاحوال ولان تعلم العلم فرض على الكفاية لا على كل احد فى خاصة نفسه ومتى لم يكن بازاء العدو من يدفعه عن المسلمين فقد تعين فرض الجهاد على كل احد وما كان فرضا معينا على الانسان غير موسع عليه فى التأخير فهو اولى من الفرض الذى فام به غيره وسقط عنه بعينه وذلك مثل الاشتغال بصلاة الظهر فى آخر وقتها هو اولى من تعلم عام الدين فى تلك الحال اذ كان الفرض قد تعين عليه فى هذا الوقت فان قام بفرض الجهاد من فيه كفاية وغنى فقد عاهد فرض الجهاد الى حكم الكفاية كتعام العام الا ان الاشتغال بالعلم فى هذه الحال اولى وافضل من الجهاد لما قدمنا من علو مرتبة العلم على مرتبة الجهاد فان تباين الجهاد بثبات العلم وانه فرع له ومبنى عليه ؎ فان قيل هل يجوز الجهاد مع الفساق ؎ قيل له ان كل احد من المجاهدين فأنما يقوم بفرض نفسه بخائر له ان مجاهد الكفار وان كان امير الجيش وجنوده وسافا وقد كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يغزون بعد الخلفاء الاربعة مع الامراء الفساق وغزوا ابواب الانصارى مع يزيد اللعين وقد ذكرنا حديث ابى ابوب انه لم يخاف عن غزاة للمسلمين الا طالما واحدا فانه استعمل على الجيش رجل ساب ثم قال بعد ذلك وما على من استعمل على فكان بقول قال الله تعالى (انفروا خفافا وثقالا) فلا اجدى الاخيفا او ثقلا فدل على ان الجهاد واجب مع الفساق كوجوبه مع العدول وسائر الآى الموجبة لفرض الجهاد لم يفرق بين فعله مع الفساق ومع العدول الصالحين وايضا فان الفساق اذا حاهدوا فهم مطيعون فى ذلك كما هم مطيعون لله فى الصلاة والصيام وغير ذلك من شرائع الاسلام وايضا فان الجهاد ضرب من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولورأنا فاسقا يأمر بمعروف وينهى عن منكر كان علينا معاونته على ذلك فكذلك الجهاد فانه تعالى لم يخص بفرض الجهاد العدول دون الفساق فاذا كان الفرض عليهم واحدا لم يختلف حكم الجهاد مع العدول ومع الفساق ؎ قوله تعالى (ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدة) العدة ما يعده الانسان وبهيته لما يفعله فى المستقبل وهو نظير الالهة وهذا يدل على وجوب الاستعداد للجهاد قبل وقت وقوعه

مطلب
فى جهاد العلم

مطلب
فى ان تعلم العلم افضل
أم الجهاد

مطلب
يجوز الجهاد وان كان
امير الجيش فاسقا

مطلب
فى وجوب الاستعداد
للجهاد

وهو كقوله ﴿واعبدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾ وقوله تعالى ﴿ولكن كرم الله
انبياهم﴾ يعني خروجهم لان خروجهم كان يقع على وجه الفساد وتخذيّل المسلمين
وتخويفهم من العدو والتضريب بينهم والخروج على هذا الوجه معصية وكفر فكرم الله تعالى
ونبطهم عنه اذ كان معصية والله لا يحب الفساد وقوله تعالى ﴿وقيل اقموا مع القاعدین﴾ اي
مع النساء والصبيان وجائز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم اقموا مع القاعدین
وجائز ان يكون قاله بعضهم لبعض ﴿قوله تعالى ﴿لوخرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا﴾ الآية
فيه بيان وجه خروجهم لوخرجوا واخبار ان المصاحبة للمسلمين كانت في تخلفهم وهذا يدل
على ان معاتبة الله لنبيه صلى الله عليه وسلم في قوله ﴿لم اذنت لهم﴾ ان الله علم انه لو لم ياذن لهم
لم يخرجوا ايضا فيظهر للمسلمين كذبهم ونفاقهم وقد اخبر الله تعالى ان خروجهم لوخرجوا
على هذا الوجه كان يكون معصية وفسادا على المؤمنين * وقوله ﴿ما زادوكم الا خبالا﴾ والحبال
الاضطراب في الرأي فاخبر الله تعالى انهم لوخرجوا لسعوا بين المؤمنين في التضريب وافساد
القلوب والتخذيّل عن العدو فكان ذلك يوجب اضطراب آرائهم ﴿فان فل قائل لم قول﴾ (ما زادوكم
الا خبالا) ولم يكونوا على خبال يزاد فيه قيل له يحتمل وجهين احدهما انه استثناء منقطع تقديره
ما زادوكم قوة لكن طلبوا لكم الحبال والاخر انه يحتمل ان يكون قوم منهم قد كانوا على
خبال في الرأي لما يعرض في النفوس من التلون الى ان استقر على الصواب فيقويه هؤلاء حتى
يصير خبالا معدولا به عن صواب الرأي * وقوله تعالى ﴿ولا وضعوا خلالكم﴾ قال الحسن
ولا وضعوا خلالكم بالخمسة لافساد ذات بينكم * وقوله تعالى ﴿ببغونكم الفتنة﴾ فان الفتنة ههنا
الحنة باختلاف الكلمة والفرقة ويجوز ان يريد به الكفر لانه يسمى بهذا الاسم لقوله تعالى
﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة﴾ وقوله ﴿والفتنة اسد من القتل﴾ وقوله ﴿وفيكم سماعون
لهم﴾ قال الحسن ومجاهد عيون منهم يتقلون اليهم ما يسمعون منكم وقال قتادة وابن اسحاق
قابلون منهم عند سماع قولهم * وقوله تعالى ﴿لقد ابتعوا الفتنة من قبل﴾ يعني طلبوا الفتنة
وهي ههنا الاختلاف الموجب للفرقة بعد الالة * وقوله تعالى ﴿ولبوا لك الامور﴾ يعني به تصرف
الامور وتقليبها ظهرا لبطن طلبا لوجه الحيلة والمكيدة في اطفاء نوره وابطال امره فابى الله تعالى الا
اظهار دينه واعزاز نبيه وعصمه من كيدهم وحيلهم * وقوله تعالى ﴿ومنهم من يقول ائذن لي
ولا تفتني﴾ قال ابن عباس ومجاهد تزات في الجدل بن قيس قال ائذن لي ولا تفتني ببنات بني
الاصفر فابي منهن بالسماء وكان ذلك حين دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم الى غزاة تبوك
وقال الحسن و قتادة وابو عبيدة لا تؤمنني بالمصيان في المخالفة التي توجب الفرقة * وقوله تعالى
﴿قل ان يصيبنا الا ما كتب الله لنا هو مولينا﴾ روى عن الحسن كل ما يصيبنا من خير وشر
فهو مما كتب الله في اللوح المحفوظ فليس على ما بتوهم الكفار من اهاننا من غير ان يرجع
امرنا الى ندير ربنا وقيل لن يصيبنا في عاقبة امرنا الا ما كتب الله لنا من النصر الذي
وعدنا * وقوله تعالى ﴿قل انفقوا طوعا او كرها لن ينقبل منكم﴾ صيغته صيغة الامر والمراد

البيان عن التمكن من الطاعة والمصيبة كقوله (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) وقيل
معناه الخبر الذي يدخل فيه ان للجزء كما قال كثير

اسيئ بنا او احسن لا ملومة * لدينا ولا مقلية ان تقلت

ومعناه ان احسنت او اسأت لم تلامى * قوله تعالى ﴿ فلا تعجبك اموالهم ولا اولادهم انما يريد الله ليعذبهم بها في الحياة الدنيا ﴾ قيل فيه ثلاثة اوجه قال ابن عباس وقتادة فلا تعجبك
اموالهم ولا اولادهم في الحياة الدنيا انما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة فكان ذلك عندهما
على تقديم الكلام وتأخيرها وقال الحسن ليعذبهم في الزكاة بالاتفاق في سبيل الله وقال
آخرون يعذبهم بها بالمصائب وقيل قد يكون صفة الكفار بالسبي وغنيمة الاموال وهذه
اللام التي في قوله (ليعذبهم) هي لام العاقبة كقوله تعالى (ليكون لهم عدوا وحزنا) * قوله
تعالى ﴿ ويحافون بالله انهم لمنكم ﴾ الحلف تأكيد الخبر بذكر المعظم على منهاج والله وبالله
والحروف الموضوعة للقسم وكذلك القسم واليمين الا ان الحلف من اضافة الخبر الى المعظم
وقوله (ويحافون بالله) اخبار عنهم باليمين بالله وجائز ان يكون اراد الخبر عن المستقبل
في انهم سيحلفون بالله وقول القائل احلف بالله هو يمين بمنزلة لو حذف ذكر الحلف وقال بالله
لانه منزلة قوله انا حالف بالله الا ان يربد به العدة فلا يكون يميناً فهو ينصرف على المعنى والظاهر
منه ايقاع الحلف بهذا القول كقولك انا اعتقد الاسلام ويحتمل العدة واما قوله بالله فهو
ايقاع لليمين وان كان فيه اضرار احلف بالله او قد حلفت بالله وقيل انما حذف ذكر الحلف
ليدل على وقوع الحلف ويزول احتمال العدة كما حذف في والله لافعلن ليدل ان المائل حالف
لا واعد * وقوله تعالى (انهم لمنكم) معناه في الايمان والطاعة والدين والملة فاكذبهم الله تعالى
والاضافة منهم جائزة اذا كان على دسهم كما قال (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض) و(المنافقون
والمنافقات بعضهم من بعض) فنسب بعضهم الى بعض لاتفاقهم في الدين والملة * قوله تعالى
﴿ ومنهم من يترك في الصدقات ﴾ قال الحسن يعيبك وقيل اللمز العيب سرا والهمز العيب
بكسر العين وقال قتادة يطعن عليك ويقال ان هؤلاء كانوا قوما متافقين ارادوا ان يعطيهم
رسول الله من الصدقات ولم يكن جائزاً ان يعطيهم منها لانهم ليسوا من أهلها فطعنوا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم في قسمة الصدقات وقالوا يؤثر بها اقرباء واهل مودته ويدل
عليه قوله تعالى ﴿ فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذاهم يستخطون ﴾ واخبر انه
لاحظ لهؤلاء في الصدقات وانما هي للفقراء والمساكين ومن ذكر * قوله تعالى ﴿ ولو انهم
رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله ﴾ فيه ضمير جواب
لو تقديره ولو انهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله لكان خيراً لهم او اعود عليهم وحذف الجواب
في مثله ابلغ لانه لتأكيد الخبر به استغنى عن ذكره مع ان النفس تذهب الى كل نوع منه
والذكر يقصره على المذكور منه دون غيره وفيه اخبار على ان الرضا بفعل الله يوجب المزيد
من الخير جزاء للراضى على فعله * قوله تعالى ﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ الآية قال الزهري

مطلب
في بيان معنى الفقير
والمساكين

الفقير الذي لا يسأل والمسكين الذي يسأل وروى ابن سماعه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في حد
 الفقير والمسكين مثل هذا وهذا يدل على أنه رأى المسكين أضعف حالا وأبلغ في جهده الفقر والعدم
 من الفقير وروى عن ابن عباس والحسن وبنا بر بن زيد والزهرى ومجاهد قالوا الفقير المتعفف الذي
 لا يسأل والمسكين الذي يسأل فكان قول أبي حنيفة موافقا لقول هؤلاء الساف وبدل على هذا
 قوله تعالى ﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض يحسبهم الجاهل
 أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الخافا ﴾ فبما هم فقراء ووصفهم بالتعفف
 وترك المسئلة وروى عن قتادة قال الفقير ذو الزمانة من أهل الحاجة والمسكين الصحيح منهم
 وقيل إن الفقير هو المسكين إلا أنه ذكر بالصفتين لتأكيد أمره في استحقاق الصدقة وكان
 شيخنا أبو الحسن الكرخي رحمه الله يقول المسكين هو الذي لا شيء له والفقير هو الذي له أدى
 بلغة وبحكى ذلك عن أبي العباس نعايب قال وقال أبو العباس حكى عن بعضهم أنه قال قات لأعرابي
 فقير أنت قال لا بل مسكين وأنشد عن ابن الأعرابي

أما الفقير الذي كانت حلوبته * وفق العيال فلم يترك له سبد

فسماء فقيرا مع وجود الحلوبة قال وحكى محمد بن سلام الجمحي عن نونس النحوي أنه قال
 الفقير يكون له بعض ما يغنيه والمسكين الذي لا شيء له * قال أبو بكر قوله تعالى ﴿ يحسبهم
 الجاهل أغنياء من التعفف ﴾ يدل على أن الفقير قد يملك بعض ما يغنيه لأنه لا يحسه الجاهل
 بحاله غنيا إلا أنه ظاهر مجمل وبزة حسنة فدل على أن ملكه لبعض ما يغنيه لا يساويه صفة الفقر
 وكان أبو الحسن يستدل على ما قال في صفة المسكين بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال إن المسكين ليس بالطواف الذي تردده النمرة والتمران والأكلة والأكلاتان ولكن
 المسكين الذي لا يجد ما يغنيه قال فلما نفى المبالغة في المسكنة عمن تردده النمرة والتمران وأثبتها
 لمن لا يجد ذلك وسماء مسكنا دل ذلك على أن المسكين أضعف حالا من الفقير قال ويدل
 عليه قوله تعالى ﴿ أو مسكينا ذا منة ﴾ روى في التفسير أنه الذي قد لُزق بالتراب وهو جائع عار
 لا يواريه عن التراب شيء فدل ذلك على أن المسكين في غاية الحاجة والعدم * قال قيل قال الله
 تعالى ﴿ أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ﴾ فأثبت لهم ملك السفينة وسماهم مساكين
 * قيل له قد روى أنهم كانوا أجراء فيها وأنهم لم يكونوا ملاكها وإنما نسبها إليهم بالتصرف
 والكون فيها كما قال الله تعالى ﴿ لا تدخلوا بيوت النبي ﴾ وقال في موضع آخر ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾
 فأضاف البيوت تارة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وتارة إلى أزواجه ومعلوم أنها لم تخل من أن
 نكون ملاكها أولهن لأنه لا يجوز أن تكون لهن وله في حال واحدة لاستحالة كونها ملكا
 لكل واحد منهم على حدة فثبت أن الإضافة إنما صحت لأجل التصرف والسكنى كما يقال هذا
 منزل فلان وإن كان ساكنا فيه غير مالك له وهذا مسجد فلان ولا يراد به الملك وكذلك
 قوله ﴿ أما السفينة فكانت لمساكين ﴾ هو على هذا المعنى * ويقال إن الفقير إنما سمي بذلك لأنه
 من ذوي الحاجة بمنزلة من قد كسرت فقاره يقال منه فقر الرجل فقرا وفقره الله فقارا

وتفاقر تفاقرا والمسكين الذي قد اسكنته الحاجة وروى عن ابراهيم النخعي والضحاك في الفرق بين الفقير والمسكين ان الفقراء المهاجرون والمساكين من غير المهاجرين كانهما ذهبا الى قوله تعالى ﴿ للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم ﴾ وروى سعيد عن قتادة قال الفقير الذي به زمانة وهو فقير الى بعض جسده وبه حاجة والمسكين المحتاج الذي لازمانة به وروى معمر عن ابوب عن ابن سيرين ان عمر بن الخطاب قال ليس المسكين بالذي لا مال له ولكن المسكين الذي لا يصيب المكسب وهذا الذي قدمنا يدل على ان الفقير احسن حالا من المسكين وان المسكين اضعف حالا منه وقد روى ابو يوسف عن ابي خنيفة فيمن قال ثلث مالي للفقراء والمساكين ولفلان ان فلان الثلث والثلثان للفقراء والمساكين فهذا موافق لما روى عنه في الفرق بين الفقير والمسكين وانهما صنفان وروى عن ابي يوسف في هذه المسئلة ان نصف الثلث لفلان ونصفه للفقراء والمساكين فهذا يدل على انه جعل الفقراء والمساكين صنفا واحدا وقوله تعالى ﴿ والعاملين عليها ﴾ فانهم السعاة لجباية الصدقة روى عن عبدالله بن عمر انهم يعطون بقدر عملهم وعن عمر بن عبد العزيز مثله ولا تعلم خلافا بين الفقهاء انهم لا يعطون الثمن وانهم يستحقون منها بقدر عملهم وهذا يدل على بطلان قول من اوجب قسمة الصدقات على ثمانية ويدل ايضا على ان اخذ الصدقات الى الامام وانه لا يجوز ان يعطى رب الماشية صدقتها الفقراء فان فعل اخذها الامام تانيا ولم يحتسب له بما ادى وذلك لانه لو جاز لارباب الاموال اداؤها الى الفقراء لما احتيج الى عامل لجبايتها فيضرب بالفقراء والمساكين فدل ذلك على ان اخذها الى الامام وانه لا يجوز له اعطاؤها الفقراء وقوله تعالى ﴿ والمؤلفة قلوبهم ﴾ فانهم كانوا قوميا يثألون على الاسلام بما يعطون من الصدقات وكانوا يثألون بجهات ثلاث احداها للكفار لدفع معرفتهم وكف اذيتهم عن المسلمين والاستعانة بهم على غيرهم من المشركين والثانية لاسئالة قلوبهم وقلوب غيرهم من الكفار الى الدخول في الاسلام ولثلا ينعموا من اسلم من قومهم من النبات على الاسلام ونحو ذلك من الامور والثالثة اعطاء قوم من المسلمين حديثي العهد بالكفر لئلا يرجعوا الى الكفر * وقد روى الثوري عن ابيه عن ابي نعم عن ابي سعيد الخدري قال بعث على بن ابي طالب بدهية في ادهم مقروظ فسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين زيد الخير والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن وعلقمة بن علاثة ففضبت قريش والانصار وقالوا يعطى صناديد اهل نجد قال انما انا لفهم * وروى ابن ابي ذئب عن الزهري عن عامر بن سعد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لاعطى الرجل العطاء وغيره احب الى منه وما فعل ذلك الا تخافة ان يكبه الله في نار جهنم على وجهه * وروى عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري قال اخبرني اس بن مالك ان ناسا من الانصار قالوا يوم حنين حين افاء الله على رسوله اموال هوازن وطبق رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى رجلا من فريش المائة من الابل كل رجل منهم فذكر حديثا فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لاعطى رجلا حديثي عهد بكفر انا لفهم اصانعهم افلا ترضون ان يذهب الناس بالاموال

مطلد
في المؤلفة القلوب

وترجعون برسول الله الى رجالكم وهذا يدل على انه قد كان يتألف بما يعطى قوما من المسلمين حديثي عهد بالاسلام لثلا يرجعوا كفارا * وروى الزهري عن سعيد بن المسيب عن صفوان ابن امية قال اعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه لا بغض الناس الى فإزال يعطينى حتى انه لاحب الخلق الى * وروى محمود بن لبيد عن ابي سعيد الخدري قال لما اصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنائم بحنين وقسم للمتألفين من قريش وفي سائر العرب ما قسم وجدهذا الحى من الانصار في انفسهم وذكر الحديث وقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم أوجدتم في انفسكم يا معشر الانصار في لعاعة من الدنيا تألفت بها اقواما ليسلموا ووكلتكم الى ما قسم الله لكم من الاسلام ففي هذا الحديث انه تألفهم ليسلموا وفي الاول انى لا عطى رجلا حديثي عهد بكفر فدل على انه قد كان يتألف بذلك المسلمين والكفار جميعا * وقد اختلف في المؤلفة قلوبهم فقال اصحابنا انما كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام في حال قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم وقد اعز الله الاسلام واهله واستغنى بهم عن تألف الكفار فان احتاجوا الى ذلك فانما ذلك لتركهم الجهاد ومتى اجتمعوا وتعاضدوا لم يحتاجوا الى تألف غيرهم بمال يعطونه من اموال المسلمين * وقد روى نحو قول اصحابنا عن جماعة من السلف روى عبد الرحمن بن محمد الحارثي عن حجاج بن دينار عن ابن سيرين عن عبيدة قال جاء عيينة بن حصن والاقرع بن حابس الى ابي بكر فقالا يا خليفة رسول الله ان عندنا ارضا سبخة ليس فيها كلاً ولا منقمة فان رأيت ان نمطيناها فاقطعها ايها وكتب اليها كتابا واشهد وليس في القوم عمر فانطلقا الى عمر ليشهد لهما فلما سمع عمر ما في الكتاب تناولهما من ابديهما ثم قتل في فمحاء فذمرا وقالوا مقالة سيئة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألفكما والاسلام يومئذ قليل وان الله قد اغنى الاسلام اذها فاجهدا جهدا لا يرعى الله عليكما ان رعينما * قال ابو بكر رحمه الله فترك ابي بكر الصديق رضى الله عنه التكير على عمر فيما فعله بعد امضائه الحكم يدل على انه عرف مذهب عمر فيه حين نبه عليه وان سهم المؤلفة قلوبهم كان مقصورا على الحال التي كان عابها اهل الاسلام من قلة العدد وكثرة عدد الكفار وانه لم ير الاجتهاد سائما في ذلك لانه لو سوغ الاجتهاد فيه لما اجاز فسخ الحكم الذي امضاه فلما اجاز له ذلك دل على انه عرف بتنبه عمر اياه على ذلك اذ منع جواز الاجتهاد في مثله * وروى اسراييل عن جابر عن ابي جعفر قال ليس اليوم مؤلفة قلوبهم وروى اسراييل ايضا عن جابر بن عامر في المؤلفة قلوبهم قال كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استخلف ابو بكر انقطع الرسا * وروى ابن ابي زائدة عن مبارك عن الحسن قال ليس مؤلفة قلوبهم كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم * وروى معقل بن عبيد الله قال سألت الزهري عن المؤلفة قلوبهم قال من اسلم من يهودى او نصرانى قلت وان كان غنيا قال وان كان غنيا * قوله تعالى ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ فان اهل العلم يخافون فيه فقال ابراهيم النخعي والشعبي وسعيد بن جبير ومحمد بن سيرين لا يجزى ان تعتق من الزكاة رقبة وهو قول اصحابنا والشافعي وقال ابن عباس اعتق من زكائك وكان

سعيد بن جبير لا يعتق من الزكاة مخافة جر الولاء وقال مالك في الرقاب انها رقاب يتاعون من الزكاة ويعتقون فيكون ولاؤهم لجماعة المسلمين دون المعتقين قال مالك والاوزاعي لا يعطى المكاتب من الزكاة شيئا ولا عبدا موسرا كان مولاه او معسرا ولا يعطون من الكفارات ايضا قال مالك لا يعتق من الزكاة الارقية مؤمنة قال ابو بكر لانعلم خلافا بين السلف في جواز اعطاء المكاتب من الزكاة ثبت ان اعطاء مراد بالآية والدفع اليه صدقة صحيحة وقال الله تعالى ﴿أَمَّا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الى قوله ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ وعتق الرقة لا يسمى صدقة وما اعطى في ثمن الرقة فليس بصدقة لان بائعها اخذه ثمنا لبعده فلم تحصل بعتق الرقة صدقة والله تعالى انما جعل الصدقات في الرقاب فما ليس بصدقة فهو غير مجزئ وايضا فان الصدقة تقتضي تملك العبد لم يملك شيئا بالعتق وانما سقط عن رقبته وهو ملك للمولى ولم يحصل ذلك الرق للعبد لانه لو حصل له لوجب ان يقوم في مقام المولى فيتصرف في رقبته كما يتصرف المولى فثبت ان الذي حصل للعبد انما هو سقوط ملك المولى وانه لم يملك بذلك شيئا فلا يجوز ان يكون ذلك مجزيا من الصدقة اذ شرط الصدقة وقوع الملك للمتصدق عليه وايضا فان العتق واقع في ملك المولى غير منتقل الى الغير ولذلك ثبت ولاؤه منه فغير جائز وقوعه عن الصدقة ولما قامت الحاجة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الولاء لمن اعتق وجب ان لا يكون الولاء لغيره فاذا انتفى ان يكون الولاء الا لمن اعتق ثبت ان المراد به المكاتبون * وايضا روى عبدالرحمن بن سهل ابن حنيف عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعان مكابيا في رقبته او غازيا في عسره او مجاهدا في سبيل الله اظله الله في ظله يوم لا ظل الا ظله فثبت بذلك ان الصدقة على المكاتبين معونة لهم في رقابهم حتى يعتقوا وذلك موافق لقوله تعالى ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ * وروى طلحة اليماني عن عبدالرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب قال قال امرئ النبي صلى الله عليه وسلم علمني عملا يدخلني الجنة قال لئن كنت اقصرت الخطبة لقد عرضت المسئلة اعتق النسمة وفك الرقة قال اوليسا سواء قال لا اعتق النسمة ان تفوز بعتقها وفك الرقة ان تعين في ثمنها والمنحة الركوب والنفى على ذي الرحم الظالم فان لم تطلق ذلك فاطعم الجائع واسق الظمان وأمر بالمعروف وانه عن المنكر فان لم تطلق ذلك فكف لسانك الامر خير فجعل عتق النسمة غير فك الرقة فلما قال ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ كان الاولى ان يكون في معونتها بان يعطى المكاتب حتى يفك العبد رقبته من الرق وليس هو ابتاعها وعتقها لان الثمن حينئذ يأخذه البائع وليس في ذلك قرينة وانما القرينة في ان يعطى العبد نفسه حتى يفك به رقبته وذلك لا يكون الا بعد الكتابة لانه قباهما يحصل للمولى واذا كان مكاتبه فبأخذه لا يملكه المولى وانما يحصل للمكاتب فيجزئ من الزكاة وايضا فان عتق الرقة يسقط حق المولى عن رقبته من غير تملك ولا يحتاج فيه الى اذن المولى فيكون بمنزلة من قضى دين رجل بغير امره فلا يجزئ من ركاته وان دفعه الى الغارم ففرض به دين نفسه جاز كذلك اذا دفعه الى المكاتب فملكه اجزاء عن الزكاة واذا اعتقه لم يجزه لانه لم يملكه وحصل العتق بغير قبوله ولا اذنه * قوله تعالى

(والغارمين) قال ابو بكر لم يختلفوا انهم انديتون وفي هذا دليل على انه اذا لم يملك
 فضلا عن ديه مائتي درهم فانه فقير تحمل له الصدقة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اخذ
 الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فحصل لنا بمجموع الآية والخبر ان الغارم فقير اذ كانت الصدقة
 لا تعطى الا للفقراء بقضية قوله صلى الله عليه وسلم واردها في فقرائكم وهذا يدل ايضا على انه اذا كان
 عليه دين يحيط بما له وله مال كثير انه لا زكاة عليه اذ كان فقيرا يجوز له اخذ الصدقة *
 والآية خاصة في بعض الغارمين دون بعض وذلك لانه لو كان له الف درهم وعليه دين مائة
 درهم لم نحل له الزكاة ولم يحز معطيه اياها وان كان غارما فثبت ان المراد الغريم الذي لا يفضل
 له عما في يده بعد قضاء دينه مقدار مائتي درهم او ما يساويها فيجعل المقدار المستحق بالدين
 مما في يده كانه في غير ملكه وما فضل عنه فهو فيه بمنزلة من لا دين عليه * وفي جعله الصدقة
 للغارمين دليل ايضا على ان الغارم اذا كان قويا مكنتسيا فان الصدقة نحل له اذ لم تفرق بين
 القادر على الكسب والعاجز عنه * وزعم الشافعي ان من تحمل حمالة عشرة آلاف درهم وله
 مائة الف درهم ان الصدقة نحل له وان كان عليه دين من غير الحمالة لم نحل له واحتج فيه بحديث
 قبيصة بن الحارث انه تحمل حمالة فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقال ان المسئلة لا نحل
 الا لثلاثة رجل نحل حمالة فيسئل فيها حتى يؤديها ورجل اصابته جائحة فاجتاحت ماله
 فيسئل حتى يصيب قواما من عيش ورجل اصابته فاقة وحاجة حتى ينهد ثلاثة من ذوي
 الحجي من قومه ان فلانا اصابته فاقة فحلت له المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش ثم يمك
 وماسوى ذلك فهو سحت ومعلوم ان الحمالة وسائر الديون سواء لان الحمالة هي الكفالة
 والحميل هو الكفيل فادى كان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز له المسئلة لاجل ما عليه من
 دين الكفالة وقد علم مساواة دين الكفالة لسائر الديون فلا فرق بين شئ منها فينبغي ان تكون
 اباحة المسئلة لاجل الحمالة محمولة على انه لم يقدر على ادائها وكان الغرم الذي لزمه بازا ما في يده من ماله كما
 نقول في سائر الديون * وروى اسرائيل عن جابر بن ابي جعفر في قوله تعالى (والغارمين) قال
 المستدين في شئ سرف حق على الامام ان يقضى عنه وقال سعيد في قوله (والغارمين) قال ناس
 عليهم دين من غير فساد ولا ائلاف ولا تبذير فجعل الله لهم فيها سهما وانما ذكر هؤلاء
 في الدين انهم من غير سرف ولا افساد لانه اذا كان مبدرا مفسدا لم يؤمن اذا قضى دينه ان يستدين
 مثله فيصرفه في الفساد فكرهوا قضاء دين مثله لئلا يجعله ذريعه الى السرف والفساد
 ولا خلاف في جواز قضاء دين مثله ودفع الزكاة اليه وانما ذكر هؤلاء عدم الفساد والتبذير
 فيما اسدان على وجه الكراهة لاعلى جهة الاحجاب وروى عبيد الله بن موسى عن عثمان بن
 الاسود عن محاهد في قوله (والغارمين) قال الغارم من ذهب السيل بماله او اصابه حريق
 فذهب ماله او رحل له مال لا يجد ما سفق عليهم فيستدين * قال ابو بكر اما من ذهب ماله
 وليس عليه دين فلا يسمى غريما لان الغرم هو اللزوم وانطالبة فمن لزمه الدين يسمى غريما
 ومن له الدين ايضا يسمى غريما لان له اللزوم والمطالبة فاما من ذهب ماله فليس بغريم وانما

يسمى فقيراً أو مسكيناً وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعذ بالله من المأثم والمعرم
فقبل له في ذلك فقال أن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف وإنما أراد إذا لزمه الدين
وبجوز أن يكون مجاهد أراد من ذهب ماله وعليه دين لأنه إذا كان له مال وعليه دين أقل
من ماله بمقدار مائتي درهم فليس هو من الغارمين المرادين بالآية وروى أبو يوسف عن عبد الله
ابن سبط عن أبي بكر الخثعمي عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن المسئلة
لأنحل ولا يصاح إلا أحد ثلاثة لذي فقر مدقع أو لذي عزم مقطع أو لذي دم موجع ومعلوم
أن مراده بالغرم الدين قوله تعالى ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ روى ابن أبي ليلى عن عطية العوفي
عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأنحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله
أو ابن السبيل أو رجل له جار مسكين تصدق عليه فأهدى له * واختاف الفقهاء في ذلك فقال
فائلون هي للمجاهدين الأغنياء منهم والفقراء وهو قول الشافعي وقال الشافعي لا يعطى منها
إلا الفقراء منهم ولا يعطى الأغنياء من المجاهدين فإن أعطوا ما كوها وأجزأ المعطى وإن
لم يصرفه في سبيل الله لأن شرطها تملكه وقد حصل لمن هذه صفته فأجزأ وقد روى أن عمر
تصدق بفرس في سبيل الله فوجده سباع بعد ذلك فأراد أن يشتريه فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تعد في صدقتك فلم يمنع النبي صلى الله عليه وسلم المحمول على الفرس
في سبيل الله من بيعها وإن أعطى حاجاً منقطعاً به أجزأ أيضاً وقد روى عن ابن عمر أن رجلاً
أوصى بماله في سبيل الله فقال ابن عمر أن الحج في سبيل الله فأجمله فيه * وقال محمد بن
الحسن في السير الكبير في رجل أوصى بثلاث ماله في سبيل الله أنه يجوز أن يجعل في الحاج
المنقطع به وهذا يدل على أن قوله تعالى ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قد أريد به عند محمد الحاج المنقطع به
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الحج والعمرة من سبيل الله وروى عن أبي
يوسف فيما أوصى بثلاث ماله في سبيل الله أنه لفقراء الغزاة * فإن قيل فقد أجاز النبي صلى الله
عليه وسلم لأغنياء الغزاة أخذ الصدقة بقوله لأنحل لغني إلا في سبيل الله * قيل له قد يكون الرجل
غنياً في أهله وبلده بدار يسكنها وأثاث يتأث به في بيته وخدام بخدمه وفرس بركبه وله
فضل مائتي درهم أو قيمتها فلا أنحل له الصدقة فإذا عزم على الخروج في سفر غزو واحتاج من
آلات السفر والسلاح والعدة إلى ما لم يكن محتاجاً إليه في حال إقامته فينفق الفضل عن
أثاثه وما يحتاج إليه في مصيره على السلاح والآلة والعدة فتجوز له الصدقة وجائز أن يكون
الفضل عما يحتاج إليه دابة أو سلاحاً أو شيئاً من آلات السفر لا يحتاج إليه في المصير فيمنع
ذلك جواز إعطائه الصدقة إذا كان ذلك يساوي مائتي درهم وإن هو خرج للغزو فاحتاج
إلى ذلك جائز أن يعطى من الصدقة وهو غني في هذا الوجه فهذا معنى قوله صلى الله عليه
وسلم الصدقة أنحل للغايزي الغني * قوله تعالى ﴿وَابْنُ السَّبِيلِ﴾ هو المسافر المنقطع به يأخذ من
الصدقة وإن كان له مال في بلده وكذلك روى عن مجاهد وقادة وأبي جعفر وقال بعض
التأخرين هو من يعزم على السفر وليس له ما يتحمل به وهذا خطأ لأن السبيل هو الطريق

فمن لم يحصل في الطريق لا يكون ابن السبيل ولا يصير كذلك بالعزيمه كما لا يكون مسافرا بالعزيمه وقال تعالى (ولا جنبا الا عابري سبل حتى تغتسلوا) قال ابن عباس هو المسافر لا يجد الماء فيقيم فكذلك ابن السبيل هو المسافر * وجميع من يأخذ الصدقة من هذه الاصناف فانما يأخذها صدقة بالفقر والمؤلفه قلوبهم والعاملون عليها لا يأخذونها صدقة وانما تحصل الصدقة في يد الامام للفقراء ثم يعطى الامام المؤلفه منها لدفع اذيتهم عن الفقراء وسائر المسلمين ويعطيها العاملون عوضا من اعمالهم لاعلى انها صدقة عليهم وانما قلنا ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فين ان الصدقة مصروفة الى الفقراء فدل ذلك على ان احدا لا يأخذها صدقة الا بالفقر وان الاصناف المذكورين انما ذكروا بيانا لاسباب الفقر

باب الفقير الذي يجوز ان يعطى من الصدقة

مطلب
في بيان حد الغنا

قال ابو بكر رحمه الله اخلف اهل العلم في المقدار الذي اذا ملكه الرجل دخل به في حد الغنى وخرج به من حد الفقر وحرمت عليه الصدقة * فقال قوم اذا كان عند اهله ما يغديهم ويمشيهم حرمت عليه الصدقة بذلك ومن كان عنده دون ذلك حات له الصدقة واحتجوا بما رواه عبد الرحمن عن يزيد بن جابر قال حدثني ربيعة بن بريد عن ابي كبشة السلولى قال حدثني سهل بن الحنظلة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سأل الناس عن ظهر غنى فانما يستكثر من جرحهم قلت يا رسول الله ما ظهر غنى قال ان يعلم ان عند اهله ما يغديهم ويمشيهم * وقال آخرون حتى يملك اربعين درهما او عدلها من الذهب واحتجوا بما روى مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني اسد قال انبت النبي صلى الله عليه وسلم فسمعتة يقول لرجل من سأل منكم وعنده اوقية او عدلها فعد سأل الخافا والاوقية يومئذ اربعون درهما * وقالت طائفة حتى يملك خمسين درهما او عدلها من الذهب واحتجوا في ذلك بما روى التورى عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن بريد عن ابيه عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسئل عبد مسألة وله ما يغنيه الا جاءت سينا او كدوحا او خدونا في وجهه يوم القيامة قبل يا رسول الله وما غناه قال خمسون درهما وحسابها من الذهب * وروى الحاج عن الحسن بن سعد عن ابيه عن علي وعبد الله قالا لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهما او عوضها من الذهب وعن الششي قال لا يأخذ الصدقة من له خمسون درهما ولا يعطى منها خمسين درهما * وقال آخرون حتى يملك مائتي درهم او عدلها من عرض او غيره فاضلا عما يحتاج اليه من مسكن وخادم واثاث وفرس وهو قول اصحابنا والدليل على ذلك ما روى ابو بكر الحنفي قال حدثنا عبد الله بن جعفر قال حدثني ابي عن رجل من مزينة انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من سأل وله عدل خمس اواق سأل الخافا * وبديل عليه ما روى الليث بن سعد قال حدثني سعيد بن ابي

سعيد المقبري عن شريك بن عبد الله بن أبي نمرانه سمع انس بن مالك يقول ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم الله امرك ان تأخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فتقسمها على فقرائنا فقال اللهم نعم * وروى يحيى بن عبد الله بن صيفي عن ابي معبد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذ الى اليمن قال له اخبرهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد الى فقرائهم * وروى الاشعث عن ابن ابي جحيفة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ساعيا على الصدقة فامر ان يأخذ الصدقة من اغنيائنا فيقسمها في فقرائنا * فلما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الناس صنفين فقراء واغنياء ووجب اخذ الصدقة من صنف الاغنياء وردھا في الفقراء لم يتبق ههنا واسطة بينهما ولما كان الغني هو الذي ملك مائتي درهم ومادونھما لم يكن مالکھا غنيا وجب ان يكون داخلا في الفقراء فيجوز له اخذھا ولما اتفق الجميع على ان من كان له دون الغداء والعشاء تحمل له الصدقة علمنا انها ليست اباحتھا موقوفة على الضرورة التي تحمل معها الميتة فوجب اعتبار ما يدخل به في حد الغني وهو ان يملك فضلا عما يحتاج اليه مما وصفنا مائتي درهم او مثلھا من عرض وغيره وامامك الاربعين درهما والخمسين الدرهم على ما روى في الاخبار التي قدمنا فان هذه الاخبار واردة في كراهة المسئلة لافي تحريمھا وقد تكره المسئلة لمن عنده ما يغنيه في الوقت لاسيما في اول ما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة مع كثرة فقراء المسلمين وقلة ذات ايديهم فاستحب النبي صلى الله عليه وسلم لمن عنده ما يكفيه ترك المسئلة ليأخذھا من هو اولى منه بمن لا يجد شيئا وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم من استغنى اغناه الله ومن استغف اعفه الله ومن لا يسئنا احب الينا ممن يسئنا وقوله صلى الله عليه وسلم لان يأخذ احدهم جبلا فيحطب خيره من ان يسئل الناس اعطوه او منعوه وقد روى عن فاطمة بنت الحسين عن الحسين ابن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل حق وان جاء على فرس فامر النبي صلى الله عليه وسلم باعطاء السائل مع ملكة للفرس والفرس في اكثر الحال تساوى اكثر من اربعين درهما او خمسين درهما وقد روى يحيى بن آدم قال حدثنا علي بن هاشم عن ابراهيم بن يزيد المكي عن الوليد بن عبيد الله عن ابن عباس قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي اربعين درهما افسكين انا قال نعم وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا يعقوب بن يوسف المطوعي قال حدثنا ابو موسى الهروي قال حدثنا المعافي قال حدثنا ابراهيم بن يزيد الجزري قال حدثنا الوليد بن عبد الله بن ابي مغيث عن ابن عباس قال قال رجل يا رسول الله عندي اربعون درهما امسكين انا قال نعم فاباح له الصدقة مع ملكة لاربعين درهما حين ساء مسكينا اذ كان الله قد جعل الصدقة للمساكين وروى ابو يوسف عن غالب بن عبيد الله عن الحسن قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل احدهم الصدقة وله من السلاح والكراع والعقار قيمة عشرة آلاف درهم وروى الاعمش عن ابراهيم قال كانوا لا يمنعون الزكاة من له اليد والخدام وروى شعبة عن قتادة عن الحسن قال من له مسكن وخدام اعطى من الزكاة وروى جعفر ابن ابي المغيرة عن سعيد بن جبير قال يعطى من له دار وخدام وفرس وسلاح يعطى من اذالم يكن له

ذلك الشيء احتاج اليه وقد اختلف في ذلك من وجه آخر فقال قائلون من كان قويا مكتسبا لم تحل له الصدقة وان لم يملك شيئا واحتجوا بما روى ابوبكر بن عياش عن ابي حصين عن سالم بن ابي الجعد عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى ورواه ابوبكر بن عياش ايضا عن ابي جعفر عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى سعد بن ابراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني ولا لقوى مكتسب وهذا عندنا على وجه الكراهة لا على جهة التحريم على النحو الذي ذكرنا في كراهة المسئلة ❦ فان قيل قوله لا تحل الصدقة لغني على وجه التحريم وامتناع جواز اعطائه الزكاة كذلك القوى المكتسب ❦ قيل له يجوز ان يريد الغني الذي يستغنى به عن المسئلة وهو ان يكون له اقل من مائتي درهم لا الغني الذي يجعله في حيز من مملك ما يجب في مثله الزكاة اذ قد يجوز ان يسمى غنيا لاستغنائه بما يملكه عن المسئلة ولم يرد به الغني الذي يتعلق بملك مثله وجوب الغني فكان قوله لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى على وجه الكراهة للمسئلة لمن كان في مثل حاله وعلى ان حديث ابي هريرة هذا في قوله لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى مختلف في رفعه فرواه ابوبكر بن عياش مرفوعا على ما قدمنا ورواه ابو يوسف عن حصين عن ابي حازم عن ابي هريرة من قوله غير مرفوع وحديث عبد الله بن عمرو رواه سعة والحسن بن صالح عن سعد بن ابراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو موقوفا عليه من قوله وقال لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى ورواه سميان عن سعد بن ابراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني ولا لقوى مكتسب فاختلفوا في رفعه وظاهر قوله تعالى ﴿ اِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ عام في سائرهم من قدر منهم على الكسب ومن لم يقدر وكذلك قوله تعالى ﴿ فِي اَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّلْمَسْكِينِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ يقتضي وجوب الحق للمسائل القوي المكتسب اذ لم تفرق الآية بينه وبين غيره ويدل ايضا قوله تعالى ﴿ لِّلْفُقَرَاءِ الَّذِيْنَ اِحْصَرَوْا فِي سَبِيلِ اللّٰهِ لَا يَسْتَطِيعُوْنَ ضَرْبًا فِي الْاَرْضِ يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ اَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ ولم يفرق بين القوي المكتسب وبين من لا يكتسب من الضعفاء فهذه الآيات كلها قاضية ببطلان قول القائل بان الزكاة لا تعطى الفقير اذا كان قويا مكتسبا ولا يجوز تخصيصها بخبر ابي هريرة وعبد الله بن عمرو اللذين ذكرنا لاختلافهم في رفعه واضطراب مته لان بعضهم يقول قوى مكتسب وبعضهم لذي مرة سوى ❦ وقد رويت اخبار هي استد استفاضة واضح طرقا من هذين الحديثين معارضة لهما منها حديث انس وقيصة بن المخارق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الصدقة لا تحل الا في احدي ثلاث فذكر احدها ان فقر مدقع وقال او رجل اصابته فاقة او رجل اصابته جائحة ولم يشترط في شيء منها عدم القوة والعجز عن الاكتساب ومنها حديث سايمان انه حمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة فقال لا صحابه كلوا ولم يأكل ومعلوم ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا اقوياء

مكتسبين ولم يخص النبي صلى الله عليه وسلم بها من كان منهم زمنا او عاجزا عن الاكتساب
ومنها حديث عمرو بن الزبير عن عبيد الله بن عدي بن الحياران رجلين من العرب حدثاه
انهما اتيا النبي صلى الله عليه وسلم فسألاه من الصدقة فصعد فيهما البصر وصوبه فراهما
جلدين فقال ان شئتما اعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب فلما قال لهما ان
شئتما اعطيتكما ولو كان محرما ما اعطاهما مع ما ظهر له من جلدهما وقوتهما واخبر مع ذلك انه
لاحظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب فدل على انه اراد بذلك كراهة المسئلة ومحبة الزهارة
لمن كان منه ما بغنيه او قدر على الكسب فيستغنى به عنها * وقد يطلق مثل هذا على وجه
التغليظ لاعلى وجه تحقيق المعنى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس يؤمن من سبت سبعانا
وجاره جائع وقال لا دين لمن لا امانة له وقال ليس المسكين بالطواف الذي تردده اللقمة واللقمات
ولم يرد به نفي المسكنة عنه رأسا حتى تحرم عليه الصدقة وانما اراد ليس حكمه كحكم
الذي لا يسأل وكذلك قوله ولا حق فيها لغني ولا لقوى مكتسب على معنى انه ليس
حقه فيها كحق الزمن العاجز عن الكسب ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان
أخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فم سائر الفقراء الزمنى منهم والاصحاء وايضا قد
كانت الصدقات والزكوات تحمل انى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيعطونها فقراء الصحابة من
المهاجرين والانصار واهل المصنف وكانوا اقوياء مكتسبين ولم يكن يخص بها الزمنى دون
الاصحاء وعلى هذا امر الناس من لدن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا يخرجون صدقاتهم
الى الفقراء الاقوياء والضعفاء منهم لا يعتبرون منها ذوى العاهات والزمانة دون الاقوياء الاصحاء
ولو كانت الصدقة محرمة وغير جائزة على الاقوياء المكتسبين الفروض منها او التوافل لكان
من النبي صلى الله عليه وسلم نوقف للكافة عليه لعموم الحاجة اليه فلما لم يكن من النبي
صلى الله عليه وسلم توقيف لأكاوة على حظر دفع الزكوات الى الاقوياء من الفقراء والمنكسين
من اهل الحاجة لانه لو كان منه توقيف للكافة لورد النفل به مستفيضا دل ذلك على جواز
اعطائها الاقوياء المنكسين من الفقراء كجواز اعطائها الزمنى والعاجزين عن الاكتساب

باب ذوى القربى الذين تحرم عليهم الصدقة

قال اصحابنا من محرم عايم الصدقة منهم آل العباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيد وولد
الحارث بن عبدالمطلب جميعا وحكى الطحاوى عنهم وولد عبدالمطلب ولم اجد ذلك عنهم رواية
والذى تحرم عايمهم من ذلك الصدقات المفروضة واما التطوع فلا بأس به وذكر الطحاوى انه
روى عن ابى حنيفة وايس بالمشهور ان وهراء بنى هاشم بدخلون في آية الصدقات ذكره في احكام
الفرآن قال وقال ابو يوسف ومحمد لا بدخلون في ابوبكر المشهور عن اصحابنا جميعا من قدما
ذكره من آل العباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيد وولد الحارث بن عبدالمطلب وان تحريم
الصدقة عايمهم خاص في المفروض منه دون التطوع وروى ابن ساعدة عن ابى يوسف ان الزكاة

من بني هاشم تحل لبني هاشم ولا يحل ذلك من غيرهم لهم وقال مالك لا تحل الزكاة لآل محمد والتطوع يحل وقال الثوري لا تحل الصدقة لبني هاشم ولم يذكر فرقاً بين النفل والفرض وقال الشافعي تحرم صدقة الفرض على بني هاشم وبني عبد المطلب ويجوز صدقة التطوع على كل أحد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان لا يأخذها * والدليل على أن الصدقة المفروضة محرمة على بني هاشم حديث ابن عباس قال ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء دون الناس إلا بثلاث أسباغ الوضوء وإن لآلنا أكل الصدقة وإن لآلنا شرب الخمر على الخيل وروى أن الحسن بن علي أخذ تمر من الصدقة فجعلها في فيه فأخرجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا نصر بن علي قال حدثنا أبي عن خالد بن قيس عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وجد تمر فقال لولا أني أخاف أن تكون صدقة لا كنتها وروى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأبل السائمة من كل أربعين ابنة لبون من أعطها مؤثجراً فله أجرها ومن منعها فأنا أخذوها وشطر ماله لا يحل لآل محمد منها شيء وروى من وجوه كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الصدقة لا تحل لآل محمد إنما هي أوساخ الناس ثبتت بهذه الأخبار تحريم الصدقات المفروضة عليهم * فإن قيل روى شريك عن سمالك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال قدم غير المدينة فاشتري منها النبي صلى الله عليه وسلم متاعاً فباعه بربح أواق فضة فتصدق بها على أرامل بني عبد المطلب ثم قال لا أعود أن اشتري بعدها شيئاً وليس ثمة عندي فقد تصدق على هؤلاء وهن هاشميات * قيل له ليس في الخبر أنهن كن هاشميات وجائز أن لا يكن هاشميات بل زوجات بني عبد المطلب من غير بني عبد المطلب بل عرييات من غيرهم وكن أزواجاً لبني عبد المطلب فأتوا عنهن وإيضاً فإن ذلك كان صدقة تطوع وجائز أن يتصدق عليهم بصدقة التطوع وإيضاً فإن حديث عكرمة الذي ذكرناه أولى لأن حديث ابن عباس أخبر فيه بحكمه فيهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحظر متأخر للإباحة فهذا أولى وأما بنو المطلب فليسوا من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لأن قرابتهم منه كقرابة بني أمية ولا خلاف أن بني أمية ليسوا من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك بنو المطلب * فإن قيل لما أعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس سهم ذوى القربى كما أعطى بني هاشم ولم يعط بني أمية دل ذلك على أنهم بمنزلة بني هاشم في تحريم الصدقة * قيل له أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعطهم للقرابة فحسب لأنه لما قال عثمان بن عفان وجير بن مطعم يا رسول الله أما بنو هاشم فلا نكر فضلهم لقربهم منك وأما بنو المطلب فنحن وهم في النسب شيء واحد فأعطيتهم ولم تعطينا فقال صلى الله عليه وسلم إن بني المطلب لم تفارقني في جاهلية ولا إسلام فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يعطهم بالقرابة فحسب بل بالنصرة والقرابة ولو كانت أجابهم إياه ونصرتهم له في الجاهلية والإسلام أصلاً لتحريم الصدقة لوجب أن يخرج منها آل أبي لهب وبعض آل الحارث بن عبد المطلب من أهل بيته لأنهم لم يحيوه وينبغي أن لا تحرم على من ولد في الإسلام من بني أمية لأنهم

لم يخالفوه وهذا ساقط وايضا فان سهم الخمس انما يستحقه خاص منهم وهو موكول الى اجتهاد الامام ورأيه ولم يثبت خصوص تحريم الصدقة في بعض آل النبي صلى الله عليه وسلم وايضا فليس استحقاق سهم من الخمس اصلا لتحريم الصدقة لان اليتامى والمساكين وابن السبيل يستحقون سهمها من الخمس ولم تحرم عليهم الصدقة فدل على ان استحقاق سهم من الخمس ليس باصل في تحريم الصدقة * واختلف في الصدقة على مولى بنى هاشم وهل اريدوا بآية الصدقة فقال اصحابنا والثوري موالهم بمنزلهم في تحريم الصدقات المفروضات عليهم وقال مالك بن انس لا بأس بان يعطى موالهم والذي يدل على القول الاول حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل ارقم بن ارقم الزهري على الصدقة فاستتبع ابارافع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة حرام على محمد وآل محمد وان مولى القوم من انفسهم وروى عن عطاء ابن السائب عن ام كلثوم بنت علي عن مولى لهم يقال له هرمز او كيسان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له يا ابا فلان انا اهل بيت لانا كل الصدقة وان مولى القوم من انفسهم فلا تأكل الصدقة وايضا لما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمة كالحمة النسب وكانت الصدقة محرمة على من قرب نسبه من النبي صلى الله عليه وسلم وهم بنو هاشم وجب ان يكون موالهم بمنابهم اذ كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعله لمة كالنسب * واختلف في جواز اخذ بنى هاشم للعمال من الصدقة اذا عملوا عليها فقال ابو يوسف ومحمد من غير خلاف ذكره عن ابي حنيفة لا يجوز ان يعمل على الصدقة احد من بنى هاشم ولا يأخذ عماله منها قال محمد وانما يصنع ما كان يأخذه على بن ابي طالب رضى الله عنه في خروجه الى اليمن على انه كان يأخذ من غير الصدقة * قال ابو بكر يعنى بقوله لا يعمل على الصدقة على معنى انه يعملها يأخذ عماله فاما اذا عمل عليها متبرعا على ان لا يأخذ شيئا فهذا لا خلاف بين اهل العلم في جوازه وقال آخرون لا بأس بالعمالة لهم من الصدقة * والدليل على صحة القول الاول ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا علي بن محمد قال حدثنا مسدد قال حدثنا معمر قال سمعت ابي يحدث عن جيش عن عكرمة عن ابن عباس قال بعث نوفل بن الحارث ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انطلقا الى عمكما لعله يستعملكما على الصدقة فجاءا فحدثنا نبي الله صلى الله عليه وسلم بحاجتهما فقال لهما نبي الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لكم اهل البيت من الصدقات شيئا لانها غسالة الايدي ان لكم في خمس الخمس ما يغنيكما ويكفيكما وروى عن علي انه قال للعباس سل النبي صلى الله عليه وسلم ان يستعملك على الصدقة فسأله فقال ما كنت لاستعملك على غسالة ذنوب الناس وروى الفضل ابن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث سألا النبي صلى الله عليه وسلم ان يستعملهما على الصدقة ليصيبا منها فقال ان الصدقة لا تحل لآل محمد فمنعهما اخذ العمالة ومنع ابارافع ذلك ايضا وقال مولى القوم منهم * واحتج المسيحيون لذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عليا الى اليمن على الصدقة رواه جابر وابوسعيد جميعا ومعلوم انه قد كانت ولايته على الصدقات وغيرها ولا حجة في هذا لهم لانه لم يذكر ان عليا اخذ عماله منها وقد قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه

وسلم (خذ من اسوالهم صدقة) ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يأخذ من الصدقة عمالة وقد كان على بن ابي طالب حين خرج الى اليمن فولى القضاء والحرب بها فجاز ان يكون اخذ رزقه من مال النقي لان جهة الصدقة فان قيل فقد يجوز ان يأخذ النقي عماله منها وان لم يحل له الصدقة فكذلك بنوهاشم قيل له لان النقي من اهل هذه الصدقة لو افترق اخذ منها والهاشمي لا يأخذ منها محال فان قيل ان العامل لا يأخذ عماله صدقة وانما يأخذ اجرة لعمله كما روى ان بريرة كانت تهدي للنبي صلى الله عليه وسلم مما يتصدق به عليها ويقول صلى الله عليه وسلم هي لها صدقة ولنا هدية قيل له الفصل بينهما ان الصدقة كانت تحصل في ملك بريرة ثم تهديها للنبي صلى الله عليه وسلم فكان بين ملك المتصدق وبين ملك النبي صلى الله عليه وسلم واسطة ملك آخر وليس بين ملك المأخوذ منه وبين ملك العامل واسطة لانها لا تحصل في ملك الفقراء حتى يأخذها العامل

باب من لا يجوز ان يعطى من الزكاة من الفقراء

قال الله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين) فاقضى ظاهره جواز اعطائها لمن شمله الاسم منهم قريبا كان او بعيدا لولا قيام الدلالة على منع اعطاء بعض الاقرباء وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال اصحابنا جميعا لا يعطى منها والدا وان علا ولا ولدا وان سفل ولا امرأة وقال مالك والثوري والحسن بن صالح لا يعطى من يلزمه نفقته وقال ابن شبرمة لا يعطى من الزكاة قرابته الذين يرثونه وانما يعطى من لا يرثه وليس في عياله وقال الاوزاعي لا تخطى بزكاة ماله فقراء اقاربه اذا لم يكونوا من عياله ويتصدق على ماله من غير زكاة ماله وقال الليث لا يعطى الصدقة الواجبة من يعول وقال المزني عن الشافعي في محتصره ويعطى الرجل من الزكاة من لا تلزمه نفقته من قرابته وهم من عدا الولد والوالد والزوجة اذا كانوا اهل حاجة فهم احق بها من غيرهم وان كان ينفق عليهم تطوعا قال الربكر فحصل من اتفاقهم ان الولد والوالد والزوجة لا يعطون من الزكاة ويدل عليه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا بيك وقال ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه فاذا كان مال الرجل مضافا الى ابيه وموصوفا بانه من كسبه فهو متى اعطى ابيه فكانه باق في ملكه لان ملك ابيه منسوب اليه فلم تحصل صدقة صحيحة واذا صح ذلك في الابن فالاب مثله اذ كل واحد منهما منسوب الى الآخر من طريق الولادة وايضا قد ثبت عندنا بطلان شهادة كل واحد منهما لصاحبه فلما جعل كل واحد منهما فيما يحصله شهادته لصاحبه كانه يحصله لنفسه وجب ان يكون اعطاؤه اياه الزكاة كسبتيه في ملكه وقد اخذ عليه في الزكاة اخراجها الى ملك الفقير اخراجا صحيحا ومتى اخراجها الى من لا يجوز له شهادته فلم ينقطع حقه عنه وهو بمنزلة ما هو باق في ملكه فلذلك لم يحجز ولهذه العلة لم يحجز ان يعطى زوجته منها واما اعتبار النفقة فلا معنى له لان النفقة حق يلزمه وليست بأكد من الديون التي ثبتت لبعضهم على بعض فلا يمنع ثبوتها من جواز

دفع الزكاة اليه وعموم الآية يقتضي جواز دفعها اليه باسم الفقر ولم تقم الدلالة على تخصيصه
فلم يحجز اخراجها لاجل النفقة من عمومها وايضا قال النبي صلى الله عليه وسلم خير الصدقة
ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول وذلك عموم في جواز دفع سائر الصدقات الى من يعول
وخرج الولد والوالد والزوجان بدلالة § فان قيل انما لم يحجز اعطاء الوالد والولد لانه تلزمه
نفقته § قيل له هذا غلط لانه لو كان الولد والوالد مستغنيين بقدر الكفاف ولم تكن على صاحب
المال نفقتهم لما جازان يعطيهما من الزكاة لانهما ممنوعان منها مع لزوم النفقة وسقوطها فدل على
ان المانع من دفعها اليهما ان كل واحد منهما منسوب الى الآخر بالولادة وان واحدا منهما
لا يتجاوز شهادته للآخر وكل واحد من المعنيين علة في منع دفع الزكاة * واختافوا في اعطاء
المرأة زوجها من زكاة المال قال ابو حنيفة ومالك لا تعطيه وقال ابو يوسف ومحمد
والشورى والشافعي تعطيه واخبره بنول الاول انه قد ثبت ان شهادة كل واحد من
الزوجين لصاحبه غير جائزة فوجب ان لا يعطى واحد منهما صاحبه من زكاته لوجود
علة المانعة من دفعها في كل واحد منهما § واحتج المجيزون لدفع زكاتها اليه بحديث زينب
امراة عبدالله بن مسعود حين سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصدقة على زوجها
عبدالله وعلى ايتام لاختها في حجرها فقال لك اجران اجر الصدقة واجر القرابة § قيل له
كانت صدقة تطوع والفاظ الحديث يدل عليه وذلك لانه ذكر فيه انها قالت لما حدث النبي
صلى الله عليه وسلم النساء على الصدقة وقال تصدقن ولو بحليكن جمعت حبلالي وارتدت ان
اتصدق فسألت النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على انها كانت صدقة تطوع § فان احتجوا
بما حدثنا عبد الباقي بن فافع قال حدثنا ابن ناجية قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا علي بن
ثابت قال حدثني يحيى بن ابي انيسة الجزري عن حماد بن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله
ان زينب الثقفية امراة عبدالله سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي طوقا فيه عشرون
مثقلا افأؤدى زكاته قال نعم نصف مثقال قالت فان في حجرى حتى اخلى ايتاما افأجمله او اضمه
فيهم قال نعم فبين في هذا الحديث انها كانت من زكاتها § قيل له ليس في هذا الحديث ذكر اعطاء
الزوج وانما ذكر فيه اعطاء بنى اخيها ونحن نجز ذلك وجائز ان تكون سنأله عن صدقة
النتوع على زوجها وبنى اخيها فاجازها وسأله في وقت آخر عن زكاة الحلى ودفعها الى
بنى اخيها فاجازها ونحن نجيز دفع الزكاة الى بنى الاخ * واختلف في اعطاء الذمي من الزكاة
فقال اصحابنا ومالك والثوري وابن سيرين والشافعي لا يعطى الذمي من الزكاة وقال
عبيد الله بن الحسن اذا لم يجد مسلما اعطى الذمي ففيل له فانه ليس بالمكاف الذي هو به مسلم
وفي موضع آخر مسلم فكانه ذهب الى اعطائها للذمي الذي هو بين ظهرانهم والحجة للقول الاول
قول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فاقضى ذلك
ان يكون كل صدقة اخذها الى الامام مقصورة على فقراء المسلمين ولا يجوز اعطاؤها الكفار
ولما اتفقوا على انه اذا كان هناك مسلمون لم يعط الكفار ثبت ان الكفار لا حظ لهم في الزكاة

اذ لو جاز اعطاؤها اياهم بحال لجاز في كل حال لوجود الفقر كسائر فقراء المسلمين *
واختلفوا في دفع الزكاة الى رجل واحد فقال اصحابنا يجوز ان يعطى جميع زكاته مسكينا
واحدا وقال مالك لا بأس ان يعطى الرجل زكاة الفطر عن نفسه وعياله مسكينا واحدا وقال
المرزقي عن الشافعي واقل ما يعطى اهل السهم من سهام الزكاة ثلاثة فان اعطى اثنين وهو
يحد الثالث ضمن ثلث سهم * قال ابو بكر قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء) اسم للجنس في
المدفوع والمدفوع اليهم واسماء الاجناس اذا اطلقت فانها تتناول المسميات بايجاب الحكم
فيها على احد معنيين اما الكل واما ادناه ولا تختص بعدد دون عدد لا بدلالة اذ ليس فيها
ذكر العدد الا ترى الى قوله تعالى (والسارق والسارقة) وقوله (الزانية والزاني) وقوله
(وخلق الانسان ضعيفا) ونحوها من اسماء الاجناس انها تتناول كل واحد من آحادها على
حياله لا على طريق الجمع ولذلك قال اصحابنا فيمن قال ان تزوجت النساء او اشتريت العبدان
على الواحد منهم ولو قال ان شربت الماء او اكلت الطعام كان على الجزء منها لا على استيعاب جميع
ما تحته وقالوا لو اراد بيمينه استيعاب الجنس كان مصدقا ولم يحنث ابدا اذ كان مقتضى اللفظ احد
معنيين اما استيعاب الجميع او ادنى ما يقع عليه الاسم منه وليس للجميع حظ في ذلك فلامعنى
لاعتبار العدد فيه واذا ثبت ما وصفنا واتفق الجميع على انه لم يرد بأية الصدقات استيعاب
الجنس كله حتى لا يحرم واحد منهم سقط اعتبار العدد فيه فبطل قول من اعتبر ثلاثة منهم
وايضا لما يكن ذلك حقا لانسان بعينه وانما هو حق الله تعالى يصرف في هذا الوجه وجب
ان لا يختلف حكم الواحد والجماعة في جواز الاعطاء ولانه لو وجب اعتبار العدد لم يكن بعض
الاعداد اولى بالاعتبار من بعض اذ لا يختص الاسم بعدد دون عدد وايضا لما وجب اعتبار
العدد وقد علمنا تعذر استيفائه لانهم لا يحصون دل على سقوط اعتباره اذ كان في اعتباره
ما يؤديه الى اسقاطه وقد اختلف ابو يوسف ومحمد فيمن اوصى بثلاث ماله للفقراء فقال ابو يوسف
يجزئه وضعه في فقير واحد وقال محمد لا يجزئ الا في اثنين فصاعدا شبهه ابو يوسف بالصدقات
وهو اقبس * واختلف في موضع اداء الزكاة فقال اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد
تقسم صدقة كل بلد في فقرائه ولا يخرجها الى غيره وان اخرجها الى غيره فاعطاها الفقراء
جاز ويكره وروى على الرازي عن ابي سليمان عن ابن المبارك عن ابي حنيفة قال لا بأس
بان يبعث الزكاة من بلد الى بلد آخر الى ذى قرابته قال ابو سليمان فحدثت به محمد بن الحسن
فقال هذا حسن وليس لنا في هذا سماع عن ابي حنيفة قال ابو سليمان فكتبه محمد بن الحسن
عن ابن المبارك عن ابي حنيفة وذكر الطحاوي عن ابن ابي عمران قال اخبرنا اصحابنا عن محمد
ابن الحسن عن ابي سليمان عن عبدالله بن المبارك عن ابي حنيفة قال لا يخرج الرجل زكاته
من مدينة الى مدينة الا لذى قرابته وقال ابو حنيفة في زكاة الفطر يؤديها حيث هو وعن
اولاده الصغار حيث هم وزكاة المال حيث المال وقال مالك لا تنقل صدقة المال من بلد
الى بلد الا ان تفضل فتقل الى اقرب البلدان اليهم قال ولو ان رجلا من اهل مصر حلت

زكاته عليه وماله بمصر وهو بالمدينة فانه يقسم ركانه بالمدينة ويؤدي صدقة الفطر حيث هو وقال النوري لا نقل من بلد الى بلد الا ان لا يجد من يعطيه وكره الحسن بن صالح نقلها من بلد الى بلد وقال الليث فيمن وجبت عليه زكاة ماله وهو ببلد غير بلده انه ان كانت رجعت الى بلده قربة فانه يؤخر ذلك حتى تقدم بلده فيخرجها ولو اداها حيث هو رجوت ان تجزى وان كانت غيبة طويلة واراد المتام بها فانه يؤدي زكاته حيث هو وقال الشافعي ان اخرجها الى غير بلده لم يبين لي ان عليه الاعادة عنه قال ابو بكر ظاهر قوله تعالى ﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ يقتضي حواز اعطائها في غير البلد الذي فيه المال وفي اي موضع شاء ولذلك قال اصحابنا اي موضع ادى فيه اجزاء وبدل عليه ان لم ير في الاصول صدقة مخصوصة بموضع حتى لا يجوز اداؤها في غيره الا ترى ان كفارات الايمان والندور وسائر الصدقات لا تختص جوازها نادائها في مكان دون غيره وروى عن طاوس ان معاذ قال لاهل اليمن استوني بمخيس اوليس آخذ منكم في الصدقة مكان الذرة والشعير فانه ايسر عليكم وخير لمن بالمدينة من المهاجرين والانصار فهذا يدل على انه كان ينقلها من اليمن الى المدينة وذلك لان اهل المدينة كانوا احوج اليها من اهل اليمن وروى عدي بن حاتم انه نقل صدقة طي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلادهم بالبعد من المدينة ونقل ايضا عدي ابن حاتم والزبرقان بن بدر صدقات قومهما الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه من بلاد طي وبلاد بني تميم فاستعان بها على قتال اهل الردة وانما كرهوا نقلها الى بلد غيره اذا تساوى اهل المدن في الحاجة لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ حين بعثه الى اليمن اعلمهم ان الله قد فرض عليهم حفا في اموالهم يؤخذ من اغنيائهم ويرد في فقرائهم وذلك يقتضي ردها في فقراء المأخوذ من منهم عنه وانما قال ابو خيفة انه يجوز له نقلها الى ذى قرابته في بلد آخر لما حدثنا عبد الباقي بن فائع قال حدثنا علي بن محمد قال حدثنا ابوسامة قال حدثنا حماد بن سلمة عن ابوب وهشام وحبيب عن محمد بن سيرين عن سامان بن عامر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صدقة الرجل على قرابته صدقة وصلة عنه وحدثنا عبد الباقي بن فائع قال حدثنا موسى بن زكريا قال حدثنا احمد بن منصور قال حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن لهيعة عن عطاء عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة على ذى القرابة تضاعف مرتين عنه وقال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زينب امرأة عبد الله حين سأله عن صدقتها على عبد الله وابنته بنى اخ لها في حجرها فقال لك اجران اجر الصدقة واجر القرابة عنه وحدثنا عبد الباقي بن فائع قال حدثنا علي بن الحسين بن يزيد الصدائي قال حدثنا ابي قال حدثنا ابن نمير عن حجاج عن الزهري عن ايوب بن بشير عن حكيم بن حزام قال قلت لارسول الله اي الصدقة افضل قال على ذى الرحم الكاشح عنه فثبت بهذه الاخبار ان الصدقة على ذى الرحم المحرم وان بعدت داره افضل منها على الاجنبي فلذلك قال يجوز نقلها الى بلد آخر اذا عطاها ذاقربته وانما قال اصحابنا في صدقة الفطر انه يؤديها عن نفسه حيث هو وعن رفيقه

وولده حيث هم لانها مؤداة عنهم فكما تؤدي زكاة المال حيث المال كذلك تؤدي صدقة
الفطر حيث المؤدى عنه

فيما يعطى مسكين واحد من الزكاة

كان ابو حنيفة يكره ان يعطى انسان من الزكاة مائى درهم وان اعطيته اجزائه ولا بأس بان تعطيه
اقل من مائى درهم قال وان يغنى بها انسانا احب الى وروى هشام عن ابي يوسف في رجل له مائة وتسعة
وتسعون درهما فتصدق عليه بدرهمين انه يقبل واحدا ويرد واحدا وقد اجازله ان يقبل تمام المائتين
وكره ان يقبل ما فوقها واما مالك بن انس فانه برد الامر فيه الى الاجتهاد من غير توقف وقول
ابن شبرمة فيه كقول ابي حنيفة وقال النورى لا يعطى من الزكاة اكثر من خمسين درهما الا
ان يكون غارما وهو قول الحسن بن صالح وقال الليث يعطى مقدار ما يبتاع به خادما اذا كان
ذاعيا والزكاة كثيرة ولم يجد الشافعي شيئا واعتبر ما يرفع الحاجة عنه قال ابو بكر قوله تعالى (انما
الصدقات للفقراء والمساكين) ليس فيه تحديد مقدار ما يعطى كل واحد منهم وقد علمنا انه
لم يرد به تقريبها على الفقراء على عدد الرؤس لامننا ذلك وتعدده ثبت ان المراد دفعها
الى بعض اى بعض كان واقلهم واحد ومعلوم ان كل واحد من ارباب الاموال مخاطب بذلك
فاقتضى ذلك جواز دفع كل واحد منهم جميع صدقته الى فقير واحد قل المدفوع او كثر فوجب
بظاهر الآية جواز دفع المال الكثير من الزكاة الى واحد من الفقراء من غير تحديد لمعداره
وايضا فان الدفع والتملك يصادفانه وهو فقير فلا فرق بين دفع المال والكثير لحصول
التمليك في الحالتين للفقير وانما كره ابو حنيفة ان يعطى انسانا مائى درهم لان المائتين هي النصاب
الكامل فيكون غنيا مع تمام ملك الصدقة ومعلوم ان الله تعالى انما امر بدفع الزكوات الى الفقراء
لينتفعوا بها ويملكوها فلا يحصل له التمكين من الانتفاع الا وهو غنى فكره من اجل ذلك دفع
نصاب كامل ومضى دفعه اليه اقل من النصاب فانه يملكه ويحصل له الانتفاع بها وهو فقير فلم
يكرهه اذا القليل والكثير سواء في هذا الوجه اذا لم يصر غنيا فالنصاب عند وقوع التملك
والتمكين من الانتفاع واما قول ابي حنيفة وان يغنى بها انسانا احب الى فانه لم يرد به الغنى الذي
تجب عليه به الزكاة وانما اراد ان يعطيه ما يستغنى به عن المسئلة ويكف به وجهه ويتصرف به
في ضرب من المعاش * واختلف فيمن اعطى زكاته رجلا ظاهره الفقر فاعطاء على ذلك
ثم تبين انه غنى فقال ابو حنيفة ومحمد يحجزه وكذلك ان دفعها الى ابنه او الى ذمي وهو
لا يعلم ثم علم انه يحجزه وقال ابو يوسف لا يحجزه ذهب ابو حنيفة في ذلك الى ما روى في
حديث معن بن بزبد ان اباه اخرج صدقة فدفعها اليه ليلا وهو لا يعرفه فاما اصبح وقف
عليه فقال ما اياك اردت واختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لك مانويت بازيد وقال
لمن لك ما اخذت ولم يسئله انويتها من الزكاة او غيرها بل قال لك مانويت فدل على جوازها
ان نواها زكاة وايضا فان الصدقة على هؤلاء قد تكون صدقة مهيحة من وجه في غير حال الضرورة

وهو ان تصدق عليهم صدقة التطوع فاشبهت من هذا الوجه الصلاة الى الكعبة اذا اداها باجتهاد صحيح ثم بين انه اخطأها كانت صلاته ماضية اذ كانت الصلاة الى غير جهة الكعبة قد تكون صلاة صحيحة من غير ضرورة وهو المصلي تطوعا على الراحة فكان اعطاء الزكاة باجتهاد مشبها لاداء الصلاة باجتهاد على النحو الذي ذكرنا ﷺ فان قيل اما يشبه مسئلة الزكاة من توضأ بماء يظنه طاهرا ثم علم انه كان نجسا فلا تجزئه صلاته لانه صار من اجتهاد الى يقين كذلك مؤدى الزكاة الى غنى او اسه اودى اداءه فمصدار من اجتهاد الى يقين فبطل حكم اجتهاده ووجبت عليه الاعادة ﷺ قيل له ليس كذلك لان الوضوء بالماء النجس لا يكون طهارة بحال فلم يكن للاجتهاد تأثير في حواره ونزك القبلة جائز في احوال فستأنا بما ذكرناه اسببه ﷺ فان قيل الصلاة قد تجوز في الثوب النجس في حال ومع ذلك ولو اداها باجتهاد منه في طهارة الثوب ثم نسين النجاسة بطلت صلاته ووجبت عليه الاعادة ولم يكن جواز الصلاة في الثوب النجس بحال موجبا لجواز اداها بالاجتهاد متى صار الى يقين النجاسة ﷺ قيل له اغفقت معنى اعتلائنا لانا قلنا ان ترك القبلة حائز من غير ضرورة كجواز اعطاء هؤلاء من صدقة التطوع من غير ضرورة فكانا منسأوين من هذا الوجه لا يرى انه لا ضرورة بالمصلي على الراحة في فعل التطوع كما لا ضرورة بالتصدق صدقة التطوع على ما ذكرنا فلما استويا من هذا الوجه اسبها في الحكم واما الصلاة في الثوب النجس فغير حائزة الا في حال الضرورة ويسوى فيه حكم مصلي الفرض او منعل فلذلك اخلفا

باب دفع الصدقات الى صنف واحد

قال الله تعالى ﴿انما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ الآية وروى ابو داود الطيالسي قال حدثنا سمع ابن سعيد عن عطاء بن سعيد بن جبير عن علي وابن عباس قال اذا اعطى الرجل الصدقة صنفا واحدا من الاصناف لمانية حراً وروى مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وحذيفة وعنه سعيد بن جبير وابراهيم وعمر بن عبد العزيز واى اعمالة ولا يروى عن الصحابة خلافة فصار اجماعا من السلف لا يسع احدا خلافة لظهوره وسفاهته فهم من غير خلاف طهر من احد من بطرائهم عليهم وروى النورى عن ابراهيم بن ميسرة عن طاوس عن معاذ بن جبل انه كان يأخذ من اهل اليمن العروش في الزكاة ويجعلها في صنف واحد من الناس وهذا قول ابى حنيفة واى يوسف ومحمد وزفر ومالك بن اسد وقال الشافعي تقسم على مائة اصناف الا ان يفقد صنف وتقسّم في الباقي لا يجزى غيره وهذا قول مخالف لقول من قدّمنا ذكره من السلف ومخالف للآثار والسنن وظاهر الكتاب قال الله تعالى ﴿ان تبدوا الصدقات فتنها وان نحموها ونؤنوها﴾ الفصاء فهو خير لكم وذلك عموم في جميع الصدقات لانه اسم للجاس لدخول الالف واللام عايه فاقتضت الآية دفع جميع الصدقات الى صنف واحد من المذكورين وهم الفقراء فدل على ان مراد الله تعالى في ذكر الاصناف انما هو بيان اسباب الفقر لا قسمها على ثمانية

ويدل عليه ايضا قوله تعالى ﴿ في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ﴾ وذلك يقتضى جواز اعطاء الصدقة هذين دون غيرها وذلك بنفى وجوب قسمتها على ثمانية وايضا فان قوله تعالى ﴿ انما الصدقات للفقراء ﴾ عموم في سائر الصدقات وما يحصل منها في كل زمان وقوله تعالى ﴿ للفقراء ﴾ الى آخره عموم ايضا في سائر المذكورين من الموجودين ومن يحدث منهم ومعلوم انه لم يرد قسمة كل ما يحصل من الصدقة في الموجودين ومن يحدث منهم لاستحالة امكان ذلك الى ان يقوم الساعة فوجب ان يحزى اعطاء صدقة عام واحد لصنف واحد واعطاء صدقة عام ثان لصنف آخر تم كذلك صدقة كل عام لصنف من الاصناف على ما يرى الامام قسمته فثبت بذلك ان صدقة عام واحد او رجل واحد غير مقسومة على ثمانية وايضا لا خلاف ان الفقراء لا يستحقونها بالتركة وانه جائز ان يحرم البعض منهم ويعطى البعض فثبت ان المقصد صرفها في بعض المذكورين فوجب ان يجوز اعطاؤها بعض الاصناف كما جاز اعطاؤها بعض الفقراء لان ذلك لو كان حلالا لكان حراما البعض واعطاء البعض قال ابو بكر ويدل عليه ما روى في حديث سامة بن صخر حين ظاهر من امرائه ولم يجد ما يطعم فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان ينطلق الى صاحب صدقة بنى زريق ليدفع اليه صدقاتهم فجاز النبي صلى الله عليه وسلم دفع صدقاتهم الى سلمة وانما هو من صنف واحد وفي حديث عبيد الله بن عدي بن الحيار في الرجاءين اللذين سألا النبي صلى الله عليه وسلم من الصدقة فرأهما جليدين فقال ان سئما اعطيتكما ولم يسئما من اى الاصناف هما ليحسبهما من الصنف ويدل على انها مستحقة بالفقر قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم وقال لما ذهبت الى الجن اعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم حقا في اموالهم يؤخذ من اغنيائهم ويرد في فقرائهم فاخبر ان المعنى الذى به يستحق جميع الاصناف هو الفقر لانه عم جميع الصدقة واخبر انها مصروفة الى الفقراء وهذا اللفظ مع ما تضمن من الدلالة يدل على ان المعنى المستحق به الصدقة هو الفقر وان عمومه يقتضى جواز دفع جميع الصدقات الى الفقراء حتى لا يعطى غيرهم بل ظاهر اللفظ يقتضى الجواب ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم لا بالفقر قيل له لم يكونوا يأخذونها صدقة وانما تحصل الصدقة للفقراء ثم يأخذها العامل عوضا من عمله لا صدقة كفقير تصدق عليه فاعطاها عوضا عن عمل عمل له وكما كان يتصدق على بريرة فنهده للنبي صلى الله عليه وسلم هدية للنبي وصدقة لبريرة قيل فان المؤلفة قلوبهم قد كانوا يأخذونها صدقة لا بالفقر قيل له لم يكونوا يأخذونها صدقة وانما كانت تحصل صدقة للفقراء فيدفع بعضها الى المؤلفة قلوبهم لدفع اذبتهم عن فقراء المسلمين وايسلموا فيكونوا قوة لهم فلم يكونوا يأخذونها صدقة بل كانت تحصل صدقة فتصرف في مصالح المسلمين اذ كان مال الفقراء جائزا صرفه في بعض مصالحهم اذ كان الامام يلى عليهم ويتصرف في مصالحهم * فاما ذكر الاصناف فانما جاء به لبيان اسباب الفقر على ما بينا والدليل عليه ان

الفسارم وابن السبيل والغاوى لا يستحقونها الا بالحاجة والفقر دون غيرها فدل على ان المعنى الذى به يستحقونها هو الفقر * فان قيل روى عبدالرحمن بن زياد بن ابي عمير عن زياد بن نعيم انه سمع زياد بن الحارث الصدائى يقول امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قوم فقلت اعطنى من صدقاتهم ففعل وكتب لى بذلك كتابا فانا رجل فقال اعطنى من الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل لم يرخص بحكم نبي ولا غيره حتى حكم فيها من السماء فجزأها ثمانية اجزاء فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك منها * قيل له هذا يدل على صحة ما قلنا لانه قال ان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك فبان انها مستحقة لمن كان من اهل هذه الاجزاء وذكر فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب للصدائى بقى من صدقة قومه ولم يسئل من اى الاصناف هو فدل ذلك على ان قوله ان الله تعالى جزأها ثمانية اجزاء معناه ليوضع فى كل جزء منها جميعها ان رأى ذلك الامام ولا يخرجها عن جميعهم وايضا فليس تخلو الصدقة من ان تكون مستحقة بالاسم او بالحاجة او بهما جميعا وفاسد ان يقال هى مستحقة بمجرد الاسم لوجهين احدهما انه يوجب ان يستحقها كل غارم وكل ابن سبيل وان كان غنيا وهذا باطل والوجه الثانى انه كان يجب ان يكون لو اجتمع له الفقر وابن السبيل ان يستحق سهمين فلما بطل هذان الوجهان صح انها مستحقة بالحاجة * فان قيل قوله تعالى (اما الصدقات للفقراء والمساكين) الآية يقتضى ايجاب النركة فلا يجوز اخراج صنف منها كالواوصى بثلث ماله لزيد وعمرو وخالد لم يحرم واحد منهم * قيل له هذا مقتضى اللفظ فى جميع الصدقات وكذلك نقول يعطى صدقة العام صنفا واحدا ويعطى صدقة دام آخر صنفا آخر على قدر اجتهاد الامام ويجرى المصلحة فيه وانما الخلاف بيننا وبينكم فى صدقة واحدة هل يستحقها الاصناف كلها وليس فى الآية بيان حكم صدقة واحدة وانما فيها حكم الصدقات كلها فنقسم الصدقات كلها على ما ذكرنا فكون قدوفينا الآية حقها من مئة مضاها واستعملنا سائر الآى التى قدمنا ذكرها والآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وقول الساف فذلك اولى من ايجاب قسمة صدقة واحدة على ثمانية ورد احكام سائر الآى والسنة التى قدمنا وبهذا المعنى الذى ذكرنا انفصلت الصدقات من الوصية بالثلث لالعيان لان المسمين لهم محصورون وكذلك الثلث فى مال معين فلا بد من ان يستحقوه بالنركة وايضا فلا خلاف ان الصدقات غير مستحقة على وجه النركة للمسمين لاتفاقهم على جواز اعطاء بعض الفقراء دون بعض ولا جائز اخراج بعض الموصى لهم وايضا لما جاز الفضيل فى الصدقات لبعض على بعض ولم يحز ذلك فى الوصايا المطلقة كذلك جاز حرمان بعض الاصناف كما جاز حرمان بعض الفقراء ففارق الوصايا من هذا الوجه وايضا لما كانت الصدقة حقا لله تعالى لا لآدمى بدلالة انه لا مطالبة لآدمى يستحقها لنفسه هاى صنف اعطى فقد وضعها موضعها والوصية لالعيان حق لآدمى لا مطالبة لغيرهم بها فاستحقوها كلهم كسائر الحقوق التى للآدميين ويدل على ذلك ان الله اوجب فى الكفاية اطعام مساكين ولو اعطى الفقراء حاز فكذلك جائز ان يعطى ماسمى للمساكين فى آية الصدقات للفقراء

والوصية مخالفة لذلك لانه لو اوصى لزيد لم يسط عمرو * قوله تعالى ﴿ ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو اذن قل اذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ﴾ قال ابن عباس وقتادة ومجاهد والضحاك يقولون هو صاحب اذن يصنى الى كل احد وقيل ان اصله من اذن يأذن اذا سمع قال الشاعر

في سماع يأذن الشيخ له * وحديث مثل ماذى مشار

ومعناه اذن صلاح لكم لا اذن شر * وقوله ﴿ يؤمن للمؤمنين ﴾ قال ابن عباس يصدق المؤمنين ودخول اللام ههنا كدخوله في قوله ﴿ قل عسى ان يكون ردف لكم ﴾ ومعناه ردفكم وقيد انما ادخلت اللام للفرق بين ايمان التصديق وايمان لامن فاذا قيل ويؤمن للمؤمنين لم يعقل به غير الصديق وهو كقوله تعالى ﴿ قل لا تعتذروا لن يؤمن لكم ﴾ اى لن يصدقكم وكقوله ﴿ وما انت يؤمن لنا ﴾ ومن الناس من يحتج بذلك في قبول خبر الواحد لاخبار الله تعالى عن نبيه انه يصدق المؤمنين فيها يخبرونه به وهذا لعمرى يدل على قوله في اخبار المعاملات فاما اخبار الديانات واحكام الشرع فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم محتاجا الى ان يسمعهما من احد اذ كان الجميع عنه يأخذون وبه يقتدون وبها * قوله تعالى ﴿ والله ورسوله احق ان يرضوه ﴾ قيل انه انما رد ضمير الواحد في قوله ﴿ رضوه ﴾ لان رضا الله ينتظم رضا الرسول اذ كل ما رضى الله فمدرضه لرسول فترك ذكر ضمير الرسول لدلالة الحال عليه وقيل ان اسم الله تعالى لا يجمع مع اسم غيره في الكناية تعظما بافراد الذكر وقد روى ان رجلا خطب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يطع الله ورسوله فقد رسد ومن يعصهما فقد غوى فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم فأس الخطيب انت فانكر الجمع بين اسم الله وبين اسمه في الكناية وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عن جمع اسم غير الله الى اسمه محرف الجمع فقال لا تقولوا ان شاء الله وشاء فلان وان كن قولوا ان شاء الله ثم شاء فلان * قوله تعالى ﴿ يحذر المنافقون ان ينزل عليهم ﴾ قال الحسن ومجاهد كانوا يحذرون فحمله على معنى الاخبار عنهم باسمهم يحذرون وقال غيرهما صورته صورة الخبر ومعناه الامر بقديره ليحذر المنافقون * وقوله تعالى ﴿ ان الله يخرج ما يحذرون ﴾ اخبار من الله باخراج اضمار السوء واطهاره وهك صاحبه مما يحذره الله ويفضحه وذلك اخبار عن المنافقين وتحذير لميرهم من سائر مضمري السوء وكانهم وهو في معنى قوله ﴿ والله يخرج ما كنتم تكتمون ﴾ قوله تعالى ﴿ ولئن سألتهم ليقولن انما كنا نخوض ونلعب ﴾ الى قوله ﴿ ان الله يخرج ما كنتم تكتمون ﴾ فيه الدلالة على ان الملاعب والجاد سواء في اطهار كلمة الكفر على غير وجه الاكرام لان هؤلاء المنافقين ذكروا انهم قالوا ما قالوه لئلا يظنوا انهم كفروا بالله والرسول والذين كفروا هم باللب ذلك وروى عن الحسن وقتادة انهم قالوا في غزوة نبوك أرجو هذا الرجل ان يفتح قصور الشام وحصونها ههنا ههنا فاطلع الله نبيه على ذلك فاخبر ان هذا المول كفر منهم على اى وجه قالوه من حد او هزل فدل ذلك على استواء حكم الجاد والهازل في اطهار كلمة الكفر ودل ايضا على ان الاستهزاء بآيات الله وبشيء من شرائع دبه كفر من فاعله * قوله تعالى ﴿ المنافقون والمنافعات بعضهم من بعض ﴾ اضاف بعضهم

الى بعض باجتماعهم على التفاق فهم متشاكلون متشابهون في تعاضدهم على التفاق والامر بالنكر
والنهي عن المعروف كما يضاف بعض الشيء اليه لمشاكلته للجملة قوله تعالى ﴿ وَيَقْبِضُونَ
اَيْدِيَهُمْ ﴾ فانه روى عن الحسن ومجاهد عن الاتفاق في سبيل الله وقال قتادة عن كل خير
وقال غيره عن الجهاد في سبيل الله وجائز ان يكونوا قبضوا ايديهم عن جميع ذلك فيكون
المراد جميع ما احتمله اللفظ منه قوله ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ فان معناه انهم تركوا
امره والقيام بطاعته حتى صار ذلك عندهم بمنزلة المنسى اذ لم يستعملوا منه شيئا كما لا يعمل بالمنسى
وقوله ﴿ فَنَسِيَهُمْ ﴾ معناه انه تركهم من رحمة وسماه باسم الذنب لمقابلته لانه عقوبة وجزاء
على الفعل وهو مجاز كقولهم الجزاء بالجزاء وقوله ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ونحو ذلك
قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ روى عبدالله بن مسعود
قال جاهدهم بيدك فان لم تستطع فبلسانك وقابك فان لم تستطع فاكفهم في وجوههم وقال
ابن عباس جاهد الكفار بالسيف والمنافقين باللسان وقال الحسن وقتادة جاهد الكفار
بالسيف والمنافقين باقامة الحدود وكانوا اكثر من يصيب الحدود قوله تعالى ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا
وَلَقَدْ قَالُوا كُفْرًا وَكَفَرُوا بِعَدَالَتِهِمْ ﴾ فيه اخبار عن كفار المنافقين وكلمة الكفر كل كلمة فيها
جحد لنعمة الله او بلغت منزلتها في العظم وكانوا يطنون في النبوة والاسلام ويقال ان الفائل
لكلمة الكفر الجلاس بن سويد بن الصامت قال ان كان ما جاء به محمد حفائحن شر من
الحمير ثم حلف بالله ما قال روى ذلك عن مجاهد وعروة وابن اسحاق وقال قتادة نزلت في عبدالله
ابن ابي بن سلول حين قال ﴿ لَتَنَزِعُنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعْرَابُ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ وقال الحسن
كان جماعة من المنافقين قالوا ذلك وفيما قص الله علينا من شأن المنافقين واخبارهم باعتقاد الكفر وقوله
ثم بقيت ايامهم واستحيواهم لما كانوا يظهرون للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين من الاسلام دلالة
على قبول توبة الزنديق المسر للكفر والمظهر للايمان قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ
لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنُصَدِّقَ ﴾ الى آخر الآيتين فيه الدلالة على ان من نذر نذرا فيه قرينة
لزمه الوفاء لان العهد هو النذر والايجاب نحو قوله ان رزقني الله الف درهم فلي ان اتصدق
منها بخمسة مائة ونحو ذلك فانتظمت هذه الآية احكاما منها ان من نذر نذرا لزمه الوفاء بنفس
المنذور لقوله تعالى ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ خَلَوْا بِهِ ﴾ فنقضهم على ترك الوفاء بالمنذور بعينه
وهذا يدل على بطلان قول من اوجب في شيء بعينه كفارة يمين وابطل ايجاب اخراج المنذور
بعينه ويدل ايضا على جواز تعليق النذر بشرط مثل ان يقول ان قدم فلان لله على صدقة
او صيام ويدل ايضا على ان النذر المضاف الى الملك ايجاب في الملك وان لم يكن الملك
موجودا في الحال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نذر فيما لا يملك ابن آدم وجعله الله تعالى
نذرا في الملك والزمه الوفاء به فثبت بذلك ان النذر في غير ملك ان يقول لله على ان اتصدق
بشوب زيد او نحوه وهو بدل على ان من قال لاجنية ان تزوجتك فانت طالق انا مطلق في
سكاح لا قبل السكاح كما كان المضيف للنذر الى الملك ناذرا في الملك ونظير ذلك في ايجاب نفس

المنذور على موجه قوله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا لم تقولون ما لاتفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لاتفعلون ﴾ فاقضى ذلك فعل المقول بعينه واخراج كفارة يمين ليس هو المقول بعينه ومحوه قوله تعالى ﴿ واطفوا بعهدي الله اذا طاهدتم ﴾ والوفاء بالعهدة انما هو فعل المعهود بعينه لا غير وقوله ﴿ واطفوا بعهدي اوف بعهديكم ﴾ وقوله ﴿ يوفون بالنذر ﴾ فمدحهم على فعل المنذور بعينه ومن نظائره قوله تعالى ﴿ وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم الا ابتغاء رضوان الله فادعوا حق رعايتها ﴾ والابتداع قديكون بالقول وبالفعل فاقضى ذلك ايجاب كل ما ابتدعه الانسان من قرينة قولاً او فعلاً لزم الله تعالى نارك ما ابتدع من الفرية وقد روى نحو ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في النذر وهو قوله من نذر ندرا وسما فعليه الوفاء به ومن نذر ندرا ولم يسمه فعليه كفارة يمين ﴿ قوله تعالى ﴾ فاعقبهم نفاقاً في قلوبهم ﴿ قال الحسن بخلفهم بما نذروه اعقبهم النفاق وقال مجاهد اعقبهم الله ذلك بحرمان النوبة كما حرم ايليس ومعناه نصب الدلالة على انه لا يتوب ابداً ذمالة على ما كسبه يده ﴿ وقوله ﴿ الى يوم يلقونه ﴾ قيل فيه يلغون جزاء بخلفهم ومن ذهب الى ان الله اعقبهم رد الضمير الى اسم الله تعالى ﴿ قوله تعالى ﴾ استغفر لهم اولا يستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ﴿ فيه اخبار بان استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لهم لا يوجب لهم المغفرة ثم قال ﴿ ان تستغفر لهم سبعين مرة فان يغفر الله لهم ﴾ ذكر السبعين على وجه المبالغة في اليأس من المغفرة وقد روى في بعض الاخبار ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت هذه الآية قال لا تزيدن على السبعين وهذا خطأ من راوه لان الله تعالى قد اخبر انهم كفروا بالله ورسوله فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليسئل الله مغفرة الكفار مع علمه بانه لا يسقر لهم وانما الرواية الصحيحة فيه ما روى انا قال لو علمت اني لو زدت على السبعين غفر لهم لزدت عليها وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم استغفر لقوم منهم على ظاهري اسلامهم من غير علم منه بنفاقهم فكانوا اذا مات الميت منهم يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعاء والاستغفار له فكان يستغفر لهم على انهم مسامون فاعلمه الله تعالى انهم ماتوا منافقين واخبر مع ذلك ان استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لهم لا ينفعهم ﴿ قوله تعالى ﴾ ولا تصل على احد منهم مات ابداً ولا تقم على قبره ﴿ فيه الدلالة على معان احدها فعل الصلاة على موتى المسلمين وحظرها على موتى الكفار وبدل ايضا على القيام على القبر الى ان يدفن وعلى ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يفعله وقد روى وكيع عن قيس بن مسام عن عمير بن سعد ان علياً قام على قبر حتى دفن وروى سفيان الثوري عن ابي قيس قال شهدت علقمة قام على قبر حتى دفن وروى جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير ان ابن الزبير كان اذا مات له مبيت لم يزل قائماً حتى تدفنه فهذا يدل على ان السنة لمن حضر عند القبر ان يقوم عليه حتى يدفن * ومن الناس من يستدل بذلك على جواز الصلاة على القبر وجعل قوله ﴿ ولا تقم على قبره ﴾ قيام الصلاة على القبر وهذا خطأ من التأويل لانه تعالى قال ﴿ ولا تصل على احد ﴾

منهم مات ابدا ولا تقم على قبره) فنهى عن القيام على القبر كنهيه عن الصلاة على الميت عطفاً عليه فقير جائز ان يكون المعطوف هو المعطوف عليه بعينه وايضاً فان القيام ليس هو عبارة عن الصلاة وانما يريد هذا القائل ان يجعله كناية عنها وغير جائز ان تذكر الصلاة بصرح اسمها ثم يعطف عليها القيام فيجعله كناية عنها فثبت بذلك ان القيام على القبر غير الصلاة وايضاً روى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال سمعت عمر بن الخطاب يقول لما توفي عبد الله بن ابي جاء ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا ابي يا رسول الله قد وضعتاه على شفير قبره فقم فصل عليه فوثب رسول الله صلى الله عليه وسلم ووثبت معه فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام الناس خلفه تحولت وقت في صدره وقلت يا رسول الله على عبد الله بن ابي عدو الله القائل يوم كذا كذا وكذا اعد ايامه الحيثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتدعني يا عمر ان الله خيرني فاخترت فقال (استغفر لهم اولا تستغفر لهم) الآية فوالله لو اعلم يا عمر اني لو زدت على سبعين مرة ان يغفر له لزدت ثم مثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم معه وقام على قبره حتى دفن ثم لم يلبث الا قليلاً حتى ائذن الله (ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره) فوالله ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على احد من المنافقين ولا قام على قبره بعده فذكر عمر في هذا الحديث الصلاة والقيام على القبر جميعاً فدل على ما وصفنا وروى عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يصلي على عبد الله بن ابي فاخذ جبريل بثوبه فقال (لا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره) قوله تعالى ﴿ ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا نصحوا لله ورسوله ﴾ هذا عطف على ما تقدم من ذكر الجهاد في قوله (لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا باموالهم وانفسهم) ثم عطف عليه قوله (وجاء المعذرون من الاعراب ليؤذن لهم) فذمهم على الاستيذان في التخلف عن الجهاد من غير عذر ثم ذكر المعذورين من المؤمنين فذكر الضعفاء وهم الذين يضعفون عن الجهاد بانفسهم لزمانة او عي او سن او ضعف في الجسم وذكر المرضى وهم الذين بهم اعلال مانعة من النهوض والخروج للقتال وعذر الفقراء الذين لا يجدون ما ينفقون وكان عذر هؤلاء ومدحهم بشريطة النصيحة لله ورسوله لان من تخلف منهم وهو غير ناصح لله ورسوله بل يريد التضريب السعي في افساد قلوب من بالمدينة لكان مذموماً مستحقاً للعقاب ومن النصيحة لله تعالى حث المسلمين على الجهاد وترغيبهم فيه والسعي في اصلاح ذات بينهم ونحوه مما يعود بالنفع على الدين ويكون مع ذلك مخلصاً لعمله من الغش لان ذلك هو النصيحة ومنه النوبة النصوح ﴿ قوله تعالى ﴿ ما على المحسنين من سبيل ﴾ عموم في ان كل من كان محسناً في شئ فلا سبيل عليه فيه ويحتج به في مسائل مما قد اختلف فيه نحو من استعار ثوباً ليصلي فيه اودابة ليحج عليها فتهلك فلا سبيل عليه في تضمينه لانه محسن وقد نفى الله تعالى السبيل عليه تقياعاً و نظائر ذلك مما يختلف في وجوب الضمان عليه بعد حصول صفة الاحسان له فيحتج به نافوا الضمان ويحتج مخالفنا في اسقاط ضمان الجمل الصئول اذا قتل من خشي ان يقتله بانه محسن في قتله للجمل

وقال الله تعالى ﴿ما على المحسنين من سيل﴾ ونظائر كثيرة ﴿وقوله تعالى﴾ فاعرضوا عنهم انهم رَجَس ﴿هو كقوله﴾ انما المشركون نجس ﴿لان الرَجَس يعبر به عن النجس ويقال رَجَس نجس على الاتباع وهذا يدل على وجوب مجازبة الكفار وترك موالاتهم ومخالطتهم وايئاسهم ونقوبتهم ﴿وقوله تعالى﴾ يحلفون لكم لترضوا عنهم فان رضوا عنهم فان الله لا يرضى عن القوم الفاسقين ﴿يدل على ان الحلف على الاعتذار ممن كان متهماً لا يوجب الرضا عنه وقبول عذره لان الآية قد اقتضت النهي عن الرضا عن هؤلاء مع ايمانهم * وقال في هذه الآية ﴿يحلفون﴾ ولم يقل بالله وقال في الآية الاولى ﴿سيحلفون بالله﴾ فذكر اسم الله في الحلف في الاولى واقتصر في الآية الثانية على ذكر الحالف فدل على انهما سواء وقال في موضع آخر ﴿يحلفون على الكذب وهم يعلمون﴾ وكذلك قال الله تعالى في القسم فقال في موضع ﴿واقسموا بالله جهد ايمانهم﴾ وقال في موضع آخر ﴿اذا قسموا ليصر منها مصبحين﴾ فاكتفى بذكر الحلف عن ذكر اسم الله تعالى وفي هذا دليل على انه لا فرق بين قول القائل احلف وبين قوله احلف بالله وكذلك قوله اقسم واقسم بالله ﴿وقوله تعالى﴾ الاعراب اسد كفرا ونفاقا واجدر ان يعلموا حدود ما انزل الله على رسوله ﴿اطاق هذا الخبر عن الاعراب ومراده الاعم الاكثر منهم وهم الذين كانوا يواطنون المنافقين على الكفر والفاق واخبر انهم اجدر ان لا يعلموا حدود ما انزل الله على رسوله وذلك لقلة سماعهم للقرآن ومجالستهم للنبي صلى الله عليه وسلم فهم اجهل من المنافقين الذين كانوا بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لانهم قد كانوا يسمعون القرآن والاحكام فكان الاعراب اجهل بمحدود الشرائع من اولئك وكذلك هم الآن في الجهل بالاحكام والسنن وفي سائر الاعصار وان كانوا مسلمين لان من بعد من الامصار وناء عن حضرة العلماء كان اجهل بالاحكام والسنن ممن جالسهم وسمع منهم ولذلك كره اصحابنا امامة الاعراب في الصلاة * ويدل على ان اطلاق اسم الكفر والتفاق على الاعراب خاص في بعضهم دون بعض قوله تعالى في نسق التلاوة ﴿ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذنا ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول﴾ الآية قال ابن عباس والحسن صلوات الرسول استغفاره لهم وقال قتادة دعاؤه لهم بالخير والبركة ﴿وقوله تعالى﴾ والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان ﴿فيه الدلالة على تفضيل السابق الى الخير على التالي لانه داع اليه بسبقه والتالي تابع له فهو امام له وله مثل اجره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها الى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة وكذلك السابق الى الشر اسوأ حالا من التابع له لانه في معنى من سنه وقال الله تعالى ﴿وليحملن اثقالهم واثقالا مع اثقالهم﴾ يعني اثقال من اقتدى بهم في الشر وقال الله تعالى ﴿من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم مامن قتيل ظلما الا وعلى ابن آدم القاتل كقتل من دمه لانه اول من سن القتل * وقد

اختلف فيمن نزلت الآية فروى عن ابي موسى وسعيد بن المسيب وابن سيرين وقناة انها نزلت في الذين صلوا الى القبلتين وقال الشعبي فيمن بايع بيعة الرضوان وقال غيرهم فيمن اسلم قبل الهجرة وقوله تعالى ﴿وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَاقِقُونَ﴾ الآية الى قوله ﴿سَمْعُذِهِمْ مُرْتِنٌ﴾ قال الحسن وقناة في الدنيا وفي القبر ثم يردون الى عذاب عظيم وهو عذاب جهنم وقال ابن عباس في الدنيا بالفضيحة لان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر رجلا منهم باعينهم والاخرى في القبر وقال مجاهد بالقتل والسبي والجوع وقوله تعالى ﴿وآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ والاعتراف الاقرار بالشيء عن معرفة لان الاقرار من قرأ الشيء اذابت والاعتراف من المعرفة وانما ذكر الاعتراف بالخطيئة عند التوبة لان تذكر قبح الذنب ادعى الى اخلاص التوبة منه وابتعد من حال من بدعى الى التوبة ممن لا يدري ماهو ولا يعرف موقعه من الضرر فاصح ما يكون من التوبة ان تقع مع الاعتراف بالذنب ولذلك حكى الله تعالى عن آدم وحواء عند توبتهما ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ وانما قال ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ ليكونوا بين الطمع والاشفاق فيكونوا ابعد من الاتكال والاهمال وقال الحسن عسى من الله واجب وفي هذه الآية دلالة على ان المذنب لا يجوز له اليأس من التوبة وانما يعرض مادام يعمل مع الشر خير لقوله تعالى ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ وانه متى كان للمذنب رجوع الى الله في فعل الخير وان كان مقيما على الذنب انه مرجو الصلاح مأمون خير العاقبة وقال الله تعالى ﴿وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ فالعبد وان عظمت ذنوبه فغير جائز له الانصراف عن الخير يائسا من قبول توبته لان التوبة مقبولة ما بقى في حال التكليف فاما من عظمت ذنوبه وكثرت مظالمه ومواقفه فاعرض عن فعل الخير والرجوع الى الله تعالى يائسا من قبول توبته فانه يوتك ان يكون ممن قال الله عز وجل ﴿كَلَّا لِرَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ وروى ان الحسن بن علي قال لحبيب بن مسلمة الفهري وكان من اصحاب معاوية رب مسيرك في غير طاعة الله فقال امامي يرى الى ابيك فلا فقال الحسن بلى ولكنك انبعت معاوية على عرض من الدنيا يسير والله لئن فام بك معاوية في دنياك لقد قدع بك في دينك ولو كنت اذ فعلت شرا قلت خيرا كنت ممن قال الله ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ ولكنك انت ممن قال الله ﴿كَلَّا لِرَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ وهذه الآية نزلت في نفر تخافوا عن تبوك قال ابن عباس كانوا عشرة فيهم ابولبابة بن عبد المندر فربط سبعة منهم انفسهم بسوارى المسجد الى ان نزلت توبتهم وقيل كانوا سبعة فيهم ابولبابة وقوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ ظاهره رجوع الكناية الى المذكورين قبله وهم الذين اعترفوا بذنوبهم لان الكناية لا تستغنى عن فظهر مد كورد قد تقدم ذكره في الخطاب فهذا هو ظاهر الكلام ومقتضى اللفظ وجائز ان يراد به جميع المؤمنين ونكون الكناية عنهم جميعا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ يعنى القرآن

مطلب
في محاوراة الحسن بن
علي رضي الله عنهما
مع حبيب بن مسلمة
الفهري من اصحاب
معاوية

وقوله (مترك على ظهرها من دابة) وهو يعني الارض وقوله (حق توارت بالحيجاب)
يعني الشمس فكفى عن هذه الامور من غير ذكرها مظهرة في الخطاب لدلالة الحال عليها
كذلك قوله (خذ من اموالهم صدقة) يحتمل ان يريد به اموال المؤمنين وقوله (تطهرهم
وتزكهم بها) يدل على ذلك فان كانت الكساية عن المذكورين في الخطاب من المعترفين
بذنوبهم فان دلالة ظاهرة على وجوب الاخذ من سائر المسلمين لاستواء الجميع في احكام الدين
الا ما خصه الدليل وذلك لان كل حكم حكم الله ورسوله به في شخص او على شخص من عباده
او غيرها فذلك الحكم لازم في سائر الاشخاص الاما قام دليل التخصيص فيه ، وقوله تعالى
(تطهرهم) يعني ازالة نجس الذنوب بما يعطى من الصدقة وذلك لانه لما اطلق اسم
النجس على الكفر تشبيها له بنجاسة الاعيان اطلق في مقابله وازاله اسم التطهير كتطهير
نجاسة الاعيان بازالته وكذلك حكم الذنوب في اطلاق اسم النجس عليها واطلق اسم التطهير
على ازالته بفعل ما يوجب تكفيرها فاطلق اسم التطهير عليهم بما يأخذه النبي صلى الله عليه
وسلم من صدقاتهم ومضاه انهم يستحقون ذلك بادائها الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه
لو لم يكن الافعل النبي صلى الله عليه وسلم في الاخذ لما استحقوا التطهير لان ذلك ثواب
لهم على طاعتهم واعطائهم الصدقة وهم لا يستحقون التطهير ولا يصيرون زكيا بفعل غيرهم
فعلمنا ان في مضمونه اعطاء هؤلاء الصدقة الى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك صاروا بها
ازكيا متطهرين وقد اختلف في مراد الآية هل هي الزكاة المفروضة او هي كفارة من الذنوب التي
اصابوها فروى عن الحسن انها ليست بالزكاة المفروضة وانما هي كفارة الذنوب التي اصابوها
وقال غيره هي الزكاة المفروضة والصحيح انها الزكوات المفروضة دلت ان هؤلاء
القوم اوجب الله عليهم صدقة دون سائر الناس سوى زكوات الاموال وادلت بذلك خبر
فالظاهر انهم وسائر الناس سواء في الاحكام والمبادات وانهم غير مخصوصين بها دون
غيرهم من الناس ولانه اذا كان مقتضى الآية وجوب هذه الصدقة على سائر الناس
الناس في الاحكام الا من خصه دليل فالواجب ان يكون هذه الصدقة واجبة على جميع الناس
غير مخصوص بها قوم دون قوم وادلت بذلك كانت هي الزكاة المفروضة وليس في اموال
سائر الناس حق سوى الصدقات المفروضة وقوله (تطهرهم وتزكهم بها) لدلالة فيه
على انها صدقة مكفرة للذنوب غير الزكاة المفروضة لان الزكاة المفروضة ايضا تطهر
وتزكي مؤديها وسائر الناس من المكلفين محتاجون الى ما يطهرهم وتزكهم ، وقوله (خذ
من اموالهم) عموم في سائر اصناف الاموال ومقتضى لاخذ البعض منها اذ كانت من
مقتضى الديمض وقد دخلت على عموم الاموال فاقضت الحجاب لاخذ من سائر اصناف
الاموال بعضها ومن الناس من يقول انه متى اخذ من صف واحد فقد قضى عهدة الآية
والصحيح عندنا هو الاول وكذلك كان يقول سبختا ابو الحسن الكرخي ، قال ابو بكر
وقد ذكر الله تعالى ايجاب فرض الزكاة في مواضع من كتابه بالفظ مجمل مقتضى الى البيان في المأخوذ

والمأخوذ منه ومقادير الواجب والموجب فيه ووقته وما يستحقه وما ينصرف فيه فكان لفظ الزكاة مجعلا في هذه الوجود كلها وقال تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة﴾ فكان الاجمال في لفظ الصدقة دون لفظ الاموال لان الاموال اسم عموم في مسمياته الا انه قد ثبت ان المراد خاص في بعض الاموال دون جميعها والوجوب في وقت من الزمان دون سائرته ونظيره قوله تعالى ﴿في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ وكان مراد الله تعالى في جميع ذلك موكولا الى بيان الرسول صلى الله عليه وسلم وقال تعالى ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثني محمد بن عبد الله الانصاري قال حدثنا صرد بن ابي المنازل قال سمعت حبيبا المديني قال قال رجل لعمران بن حصين يا ابا نجيح انكم لتحدثوننا باحاديث ما نجد لها اصلا في القرآن فغضب عمران وقال للرجل اوجدتم في كل اربعين درهما درهما ومن كل كذا وكذا شاة ساء ومن كذا وكذا بعيرا كذا وكذا اوجدتم هذا في القرآن قال لا قال فعمن اخذتم هذا اخذتموه عنا واخذناه عن نبي الله صلى الله عليه وسلم وذكر اشياء نحو هذا * فمائنص الله تعالى عليه من اصناف الاموال التي تجب فيها الزكاة الذهب والفضة بقوله ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشربهم بعذاب اليم﴾ فنص على وجوب الحق فيهما باخص اسمائهما تأكيداً ونبيينا ومما نص عليه زكاة الزرع والثمار في قوله ﴿وهو الذي انشا جنات معروشات﴾ الى قوله ﴿كلوا من ثمره اذا ثمر وآتوا حقه يوم حصاده﴾ فالاموال التي تجب فيها الزكاة الذهب والفضة وعروض التجارة والابل والبقر والغنم السائمة والزرع والتمر على اختلاف من الفقهاء في بعض ذلك وقد ذكر بعض صدقة الزرع والتمر في سورة الانعام * واما المقدار فان نصاب الورق مائتا درهم ونصاب الذهب عشرون دينارا وقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم واما الابل فان نصابها خمس منها ونصاب الغنم اربعون شاة ونصاب البقر ثلاثون * واما المقدار الواجب في الذهب والفضة وعروض التجارة ربع العشر اذا باع النصاب وفي خمس من الابل تساة وفي اربعين شاة تساة وفي ثلثين بقرة نبيع وقد اختلف في صدقة الخيل وسنذكره بعد هذا ان شاء الله * واما الوقت فهو حول الحول على المال مع كمال النصاب في ابتداء الحول وآخره * واما من تجب عليه فهو ان يكون المالك حرا بالغا عاقلا مسلما صحيح الملك لا دين عليه يحيط بماله او بماله لا يفضل عنه مائتا درهم * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا القعنبى قال قرأت على مالك بن انس عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس اواق صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن داود المهري قال اخبرنا ابن وهب قال اخبرني جرير بن حازم عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث الاعور عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فاذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء في الذهب حتى يكون لك عشرون دينارا فاذا كانت لك عشرون

دينارا وحال عليها الحول ففيها نصف دينار وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول وهذا الخبر في الحول وان كان من اخبار الآحاد فان الفقهاء قد تلقتهم بالقبول واستعملوه فصار في حيز المتواتر الموجب للعلم وقد روى عن ابن عباس في رجل ملك نصابا انه يزكيه حين يستعيده وقال ابو بكر وعلى وعمر وابن عمر وعائشة لازكاة فيه حتى يحول عليه الحول ولما اتفقوا على انه لازكاة عليه بعد الاداء حتى يحول عليه الحول علمنا ان وجوب الزكاة لم يتعلق بالمال دون الحول وانه بهما جميعا يجب وقد استعمل ابن عباس خبر الحول بعد الاداء ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينه قبل الاداء وبعده بل نفى ايجاب الزكاة في سائر الاموال نفيا عاما الا بعد حول الحول فوجب استعماله في كل نصاب قبل الاداء وبعده ومع ذلك يحتمل ان لا يكون ابن عباس اراد ايجاب الاداء بوجود ملك النصاب وانه اراد جواز تعجيل الزكاة لانه ليس في الخبر ذكر الوجوب * واختلف فيما راد على المائتين من الورق فروى عن علي وابن عمر فيما زاد على المائتين بحسابه وهو قول ابي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وروى عن عمر انه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما وهو قول ابي حنيفة ويحتاج من اعتبر الزيادة اربعين بما روى عبدالرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس فيما زاد على المائتي درهم شيء حتى يبلغ اربعين درهما وحديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم هاتوا زكاة الرقة من كل اربعين درهما ودرهما وليس فيما دون خمس اواق صدقة فوجب استعمال قوله في كل اربعين درهما ودرهما على انه جملة مقدار الواجب فيه كقوله صلى الله عليه وسلم واذا كثرت النعم ففي كل مائة ساعة وبذل عليه من جهة النظر ان هذا مال له نصاب في الاصل فوجب ان يكون له عفو بعد النصاب كالسواثم ولا يلزم ابا حنيفة ذلك في زكاة الثمار لانه لا نصاب له في الاصل عنده وابو يوسف ومحمد لما كان عندهما ان لزكاة الثمار نصابا في الاصل ثم لم يجب اعتبار مقدار بعده بل الواجب في الطليل والكثير كذلك الدراهم والدنانير ولو سلم لهما ذلك كان قياسه على السواثم اولى منه على الثمار لان السواثم يتكرر وجوب الحق فيها بتكرر السنين وما تخرج الارض لا يجب فيه الحق الا مرة واحدة ومرور الاحوال لا يوجب تكرار وجوب الحق فيه * فان قيل فواجب ان يكون ما يتكرر وجوب الحق فيه اولى بوجوبه في قليل مازاد على النصاب وكثيره مما لا يتكرر وجوب الحق فيه * قيل له هذا منتقض بالسواثم لان الحق يتكرر وجوبه فيها ولم يمنع ذلك اعتبار العفو بعد النصاب ومما يدل على ان قياسه على السواثم اولى من قياسه على ما تخرج الارض ان الدين لا يسقط العشر وكذلك موت رب الارض ويسقط زكاة الدراهم والسواثم فكان قياسها عليها اولى منه على ما تخرج الارض * واختلف فيما زاد من البقر على اربعين فقال ابو حنيفة فيما زاد بحسابه وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء فيه حتى يبلغ ستين وروى اسد بن عمر عن ابي حنيفة مثل قولهما وقال ابن ابي ليلى ومالك والثوري والاوزاعي والليث والشافعي كقول ابي يوسف ومحمد ويحتاج لابي حنيفة بقوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة) وذلك عموم

في سائر الاموال لاسيما وقد اتفق الجميع على ان هذا المال داخل في حكم الآية مراد بها فوجب في القليل والكثير بحق العموم وقد روى عنه الحسن بن زياد انه لاشئ في الزيادة حتى تبلغ خمسين فنكون فيها مسنة وربع مسنة ويحتاج لقوله المشهور انه لا يخلو من اثبات الوقص تسعا فينتقل اليه بالكسر وليس ذلك في فروض الصدقات او بجعل الوقص تسعة عشر فيكون خلاف اوقاص البقر فلما بطل هذا وهذا ثبت القول الثالث وهو ايجابه في القليل والكثير من الزيادة وروى عن سعيد بن المسيب وابي قلابة والزهرى وقادة انهم كانوا يقولون في خمس من البقر شاة وهو قول ساذ لا نفاق اهل العلم على خلافه وورود الآثار الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بطلانه * وروى عاصم بن ضمرة عن علي في خمس وعشرين من الابل خمس سياء وقد انكره سفيان الثوري وقال على اعام من ان يقول هذا هذا من غلط الرجال وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالآثار المتواترة ان فيها ابنة مخاض ويجوز ان يكون على بن ابي طالب اخذ خمس سياء عن قيمة بنت مخاض فظن الراوى ان ذلك فرضها عنده * واختلف في الزيادة على العشرين ومائة من الابل فقال اصحابنا جميعا تستقبل الفريضة وهو قول الثوري وقال ابن القاسم عن مالك اذا زادت على عشرين ومائة واحدة فالصدق بالخيار ان شاء اخذ ثلاث بنات لبون وان شاء حقتين وقال ابن شهاب اذا زادت واحدة ف فيها ثلاث بنات لبون الى ان تبلغ ثلاثين ومائة فتكون فيها حقة وابنتا لبون يتفق قول ابن شهاب ومالك في هذا ويختلفان فيما بين واحد وعشرين ومائة الى تسع وعشرين ومائة وقال الاوزاعي والشافعي ما زاد على العشرين والمائة ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة * قال ابو بكر قد ثبت عن علي رضي الله عنه من مذهبه استيناف الفريضة بعد المائة والعشرين بحيث لا يخلف فيه وقد ثبت عنه ايضا انه اخذ اسنان الابل عن النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل ف قيل له هل عندكم شئ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما عندنا الا ما عند الناس وهذه الصحيفة فقيل له وما فيها فقال فيها اسنان الابل اخذتها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما ثبت قول علي باستيناف الفريضة وثبت انه اخذ اسنان الابل عن النبي صلى الله عليه وسلم صار ذلك توقيفا لا لا يخالف النبي صلى الله عليه وسلم وايضا قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب الذي كتبه لعمر بن حزم استيناف الفريضة بعد المائة والعشرين وايضا غير جائز اثبات هذا الضرب من المقادير الا من طريق التوقيف والاتفاق فلما اتفقوا على وجوب الحقتين في المائة والعشرين واختلفوا عند الزيادة لم يحز لنا اسقاط الحقتين لانهما فرض قد ثبت بالنقل المتواتر واتفاق الامة الاتوقيف واتفاق * فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في آثار كثيرة واذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين ابنة لبون * قيل له قد اختلفت الفاضلة فقال في بعضها واذا كثرت الابل ومعلوم ان الابل لا تكثر بزيادة الواحدة فلم انه لم يرد بقوله واذا زادت الابل الا زيادة كثيرة يطلق على مثلها ان الابل قد كثرت بها ونحن قد نوجب ذلك عند ضرب من الزيادة الكثيرة وهو ان تكون الابل مائة وتسعين فتكون فيها ثلاث حقائق

وبنت لبون وايضا فوجب تغيير الفرض بزيادة الواحد لاخلو من ان يغيره بالواحدة الزائدة فيوجب فيها وفي الاصل او يغيره فيوجب في المائة والعشرين ولا يوجب في الواحدة الزائدة شيئا فان اوجب في الزيادة مع الاصل ثلاث بنات لبون فهو لم يوجب في الاربعين ابنة لبون وانما اوجبا في اربعين وفي الواحدة وذلك خلاف قوله صلى الله عليه وسلم وان كان انما يوجب تغيير المرض بالواحدة فيجعل ثلاث بنات لبون في المائة والعشرين والواحدة عفو فقد خالف الاصول اذ كان العفو لا يغير الفرض * واختلف في فرائض الغنم فقال اصحابنا ومالك والثوري والاوزاعي والليث والشافعي في مائتين وشاة ثلاث شياه الى اربعمائة فتكون فيها اربع شياه وقال الحسن بن صالح اذا كانت الغنم ثلثمائة شاة وشاة ففيها اربع شياه واذا كانت اربعمائة شاة وشاة ففيها خمس شياه وروى ابراهيم نحو ذلك وقد ثبت آثار مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالقول الاول دون قول الحسن بن صالح * واختلف في صدقة العوامل من الابل والبقر فقال اصحابنا والثوري والاوزاعي والحسن بن صالح والشافعي ليس فيها شيء وقال مالك والليث فيها صدقة والحجة للقول الاول ما حدثنا عبد الباقي بن فافع قال حدثنا حسن بن اسحاق التستري قال حدثنا حمويه قال حدثنا سوار بن مصعب عن ليث عن طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في البقر العوامل صدقة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا عبدالله بن محمد النفيلي قال حدثنا زهير قال حدثنا ابواسحاق عن عاصم بن ضمرة وعن الحارث الاعور عن علي رضي الله عنه قال زهير احسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي البقر في كل ثلاثين نبيح وفي الاربعين مسنة وليس على العوامل شيء * وايضا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في النخلة ولا في الكسعة ولا في الجبهة صدقة وقال اهل اللغة النخلة البقر العوامل والكسعة الحمير والجبهة الخيل وايضا فان وجوب الصدقة فيما عدا لذهب والفضة متعلق بكونه مرصدا للنماء من نسلها او من انفسها والسائمة يطالب بماؤها امامن نسلها او من انفسها والعاملة غير مرصدة للنماء وهي بمنزلة دور الغلة وثياب البذلة ونحوها وايضا الحاجة الى علم وجوب الصدقة في العوامل كهي الى السائمة فلو كان من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف في ايجابها في العاملة لورد النقل به متواترا في وزن وروده في السائمة فلما لم يرد بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة نقل مستفيض علمنا انه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف في ايجابها بل قد وردت آثار عن النبي صلى الله عليه وسلم في نفي الصدقة عنها منها ما قدمناه ومنها ما روى يحيى بن ايوب عن المثني بن الصباح عن عمرو ابن دينار انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في ثور المثيرة صدقة وروى عن علي وجابر بن عبدالله وابراهيم ومجاهد وعمر بن عبدالعزيز والزهرى نفي صدقة البقر العوامل وبطل عليه حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب لابي بكر الصديق كتابا في الصدقات هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين فمن سئلها من المؤمنين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطه صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت اربعين فيها شاة فني

بذلك الصدقة عن غير السائمة لا ذكر السائمة ونفي الصدقة عما عداها : فان قل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل ساة وذلك عموم يوجب في السائمة وغيرها : قيل له محصه ما ذكرنا ولم نقل بقول مالك في استحباب الصدقة في البعر العوامل احذ به

فصل في كبريتها

قال اصحابنا وعامة اهل العالم في اربعين ساة مسان وصغار مسة وقال الشافعي لانسى فيها حتى نكون المسان اربعين ثم يستبعد ذلك بالصغار ولم يسيغه الى هذا القول احد وقد روى عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم صدقات المواسي فقال فيه ويعد صغيرها وكبيرها ولم يفرق بين النصاب وما زاد وايضا الآثار المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم في اربعين ساة شاة ومتى اجتمع الصغار والكبار اطاق على الجميع الاسم فيقال عنده اربعون ساة فاقضى ذلك وجوها في الصغار والكبار اذا اجتمعت وايضا لم يخافوا في الاعتداد بالصغار بعد النصاب لوجود الكبار معها فكذلك حكم النصاب * واختاف في الحيل السائمة فوجب ابو حنيفة فيها اذا كانت امانا او دكورا وانا في كل فرس دنارا وان ساء قومها واعطى عن كل مائى درهم خمسة دراهم وقال ابو يوسف ومحمد ومالك والثوري والشافعي لاصدقه فيها وروى عمرو السعدي عن حمير بن محمد عن ابيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحبل السائمة في كل فرس دينار وحديث مالك عن زيد بن اسام عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الحبل وقال هي الالة لرجل اجر ولا آخر ستر وعلى رجل وزر فاما الذي هي له ستر فالرجل عندها نكرما ومحجلا ولانسى حق الله في رفاها ولا في ظهورها فثبت في الحبل حسا وقد انفخوا على سقوط سائر الحقوق سوى صدقة السوائم فوجب ان تكون هي المرادة : فان قيل يجوز ان يرد زكاة التجارة : قيل له قد سئل عن الحمير بعد ذكره الحبل فقال ما اتزل الله على فيها الا الالة الجامعة فمن يعمل بمقال ذرة خيرا يره ومن يعمل بمقال ذرة سيرا يره فلم يوجب فيها شيئا ولو اراد زكاة التجارة لا وجبها في الحمير : فان قيل في المال حقوق سوى الزكاة فيجوز ان يكون اراد حسا غيرها والدليل عليه حديث الشعبي عن فاطمة بنت عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة ولا قوله تعالى (ليس البر ان تولوا وجوهكم) وروى سفيان عن ابي الزبير عن حار عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الابل فقال ان فيها حسا فستل عن ذلك فقال اطراق وحامها واعارة دلوها ومنبحة سمينها فحائز ان يكون الح المذكور في الحبل مثل ذلك : قيل له لو كان كذلك لما اخاف حكم الحمير والحبل لان هذا الحق لا يخافان فيه فلما فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما دل على انه لم يرد به ذلك وانه انما اراد الزكاة وعلى انه قد روى ان الزكاة تسخت كل حق كان واجبا : حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا حسن بن اسحاق التستري قال حدثنا علي بن سعيد قال حدثنا المسيب ابن شريك عن عبيد المكتب عن عامر عن مسروق عن علي قال نسخت الزكاة كل صدقة : وايضا

قد روى ان اهل الشام سألوا عمر ان يأخذ الصدقة من خيلهم فشاور اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال له على لا بأس ما لم تكن جزية عليهم فاخذها منهم وهذا يدل على اتفاقهم على الصدقة فيها
 لانه شاور الصحابة ومعلوم انه لم يشاورهم في صدقة التطوع فدل على انه اخذها واجبة بمشاورة
 الصحابة واما قال على لا بأس ما لم تكن جزية عليهم لانه لا يؤخذ على وجه الصغار بل على
 وجه الصدقة * واحتج من لم يوجبها بحديث على رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق وحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس
 على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وهذا عند ابي حنيفة على خيل الركوب الا ترى انه
 لم ينف صدقها اذا كانت للتجارة بهذا الخبر * واختلف في زكاة العسل فقال ابو حنيفة وابو
 يوسف ومحمد والاوزاعي اذا كان في ارض العشر ففيه العشر وقال مالك والثوري والحسن
 ابن صالح والشافعي لا شيء فيه وروى عن عمر بن عبد العزيز مثله وروى عنه الرجوع عن ذلك
 وانه اخذ منه العشر حين كشف عن ذلك وثبت عنده ما روى فيه وروى ابن وهب عن
 يونس عن ابن شهاب انه قال بلغني ان في العسل العشر قال ابن وهب واخبرني عمرو بن الحارث
 عن يحيى بن سعيد وربيعة بذاك وقال يحيى انه سمع من يقول فيه العشر في كل عام
 بذلك مضت السنة * قال ابو بكر ظاهرا قوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة) يوجب الصدقة
 في العسل اذ هو من ماله والصدقة ان كانت بحملة فان الآية قد اقتضت ايجاب صدقة ما واذا وجبت
 الصدقة كانت العشر اذ لا يوجب احد غيره * ويدل عليه من جهة السنة ما حدثنا محمد بن بكر
 قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن ابي شعيب الحراني قال حدثنا موسى بن ايعين عن عمرو
 ابن الحارث المصري عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال جاء هلال احد بني متمان الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشور نحله له وسأله ان يحمي وادياه يقال له سلية فحمي له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الوادي فلما ولي عمر بن الخطاب كتب سفيان بن وهب
 الى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك فكتب عمر ان ادى اليك ما كان يؤدي الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من عشور نحله فاحمله سلبة والا فانما هو ذباب غيث يأكله من يشاء * وحدثنا عبد الباقي
 ابن قانع قال حدثنا عبد الله بن احمد قال حدثنا ابي قال حدثنا وكيع عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان
 ابن موسى عن ابي سيرة المتني قال قلت يا رسول الله ان لي نحلا قال ادا العشر قال فقلت يا رسول الله احملها
 فحماها لي * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن شاذان قال حدثنا معلى قال اخبرني عبد الله
 ابن عمرو عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب قال كتب الينا عمر بن عبد العزيز بأمرنا ان نعطي
 زكاة العسل ونحن بالطواف العشر يسند ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم * وحدثنا عبد الباقي
 ابن قانع قال حدثنا محمد بن يعقوب امام مسجد الاهواز قال حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني قال
 حدثنا ابو حفص العبدى قال حدثنا صدقة عن موسى بن يسار عن نافع عن ابن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل عشرة ازقاق من العسل زق ولما اوجب النبي صلى الله عليه
 وسلم في العسل العشر دل ذلك على انه اجراء مجرى الثمر وما يخرج من الارض مما يجب فيه

العشر فقال أصحابنا اذا كان في ارض العشر ففيه العشر واذا كان في ارض الحراج فلا شيء فيه لان الثمرة في ارض الحراج لا يجب فيها شيء واذا كان في ارض العشر يجب فيها العشر فكذلك العسل وقد استقصينا القول في هذه المسائل ونظائرهما من مسائل الزكاة في شرح مختصر ابي جعفر الطحاوي وانما ذكرنا هنا جملا منها بما يتعلق بالحكم فيه بظاهر الآية وقوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة) يدل على ان اخذ الصدقات الى الامام وانه متى اداها من وجبت عليه الى المساكين لم يجزه لان حق الامام قائم في اخذها فلا سبيل له الى اسقاطه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يوجه العمال على صدقات المواشي ويأمرهم بان يأخذوها على المياه في مواضعها وهذا معنى ما شرطه النبي صلى الله عليه وسلم لو قد ثقف بان لا يحشروا ولا يعشروا يعني لا يكلفون احضار المواشي الى المصدق ولكن المصدق يدور عليهم في مياههم ومظان مواشيهم فيأخذها منهم وكذلك صدقة الثمار واما زكوات الاموال فقد كانت تحمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان ثم خطب عثمان فقال هذا بشهر زكواتكم فمن كان عليه دين فليؤده ثم ليزك بقية ماله فجعل لهم اداها الى المساكين وسقط من اجل ذلك حق الامام في اخذها لانه عقد عقده امام من ائمة العدل فهو نافذ على الامة لقوله صلى الله عليه وسلم ويعقد عليهم اولهم ولم يبلغنا انه بعث سعاة على زكوات الاموال كما بعثهم على صدقات المواشي والثمار في ذلك لان سائر الاموال غير ظاهرة للامام وانما تكون مخبوءة في الدور والحوانيت والمواضع الخفية ولم يكن جائزا للسعاة دخول احرارهم ولم يجز ان يكلفوهم احضارها كما لم يكلفوا احضار المواشي الى العامل بل كان على العامل حضور موضع المال في مواضعه واخذ صدقته هناك فلذلك لم يبعث على زكوات الاموال السعاة فكانوا يحملونها الى الامام وكان قولهم مقبولا فيها ولما ظهرت هذه الاموال عند التصرف بها في البلدان اشبهت المواشي فنصب عليها عمال يأخذون منها ما وجب من الزكاة ولذلك كتب عمر بن عبدالعزيز الى عماله ان يأخذوا مما يمر به المسلم من التجارات من كل عشرين دينارا نصف دينار ومما يمر به الذمي يؤخذ منه من كل عشرين دينارا دينارا ثم لا يؤخذ منه شيء الا بعد حول اخبرني بذلك من سمع النبي صلى الله عليه وسلم وكتب عمر بن الخطاب الى عماله ان يأخذوا من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي العشر وما يؤخذ من المسلم من ذلك فهو الزكاة الواجبة تعتبر فيها شرائط وجوبها من حول وصاب وصحة ملك فان لم تكن الزكاة قد وجبت عليه لم تؤخذ منه فاحتذى عمر بن الخطاب في ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم في صدقات المواشي وعشور الثمار والزروع اذ قد صارت اموالا ظاهرة يختلف بها في دار الاسلام كظهور المواشي السائمة والزروع والثمار ولم ينكر عليه احد من الصحابة ولا خلفه فصار اجما مع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عمر بن عبدالعزيز الذي ذكرناه فان قيل روى عطاء بن السائب عن جرير بن عبدالله عن جده ابي امه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلمين عشور انما العشور على اهل الذمة وروى حميد عن الحسن عن عثمان بن ابي العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو قد ثقف لا تحشروا

ولا تعشروا وروى اسرائيل عن ابراهيم بن المهاجر عن عمر بن حريث عن سعيد بن زبد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر العرب احمدا الله اذ دفع عنكم العشور وروى ان مسلم بن يسار قال لابن عمر كان عمر يعشر المسلمين قال لا * قيل له ليس المراد بذكر هذه العشور الزكاة وانما هو ما كان يأخذه اهل الجاهلية من المكس وهو الذي اريد في حديث محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة صاحب مكس يعني عاشرا واياه عن الشاعر بقوله وفي كل اموال العراق اناوة * وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم.

فالذي نفاه النبي صلى الله عليه وسلم من العشر هو المكس الذي كان يأخذه اهل الجاهلية فاما الزكاة فليست بمكس وانما هو حق وجب في ماله يأخذه الامام فيضعه في اهله كما يأخذ صدقات المواشي وعشور الارضين والحراج وايضا يجوز ان يكون الذي نفى اخذه من المسلمين ما يكون مأخوذا على وجه الصغار والحزبة ولذلك قال انما العشور على اهل الذمة يعني ما يؤخذ على وجه الجزية * ومن الناس من يحتج للفرق بين صدقات المواشي والزروع وبين زكوات الاموال انه قال في الزكاة (واؤا الزكاة) ولم يشترط فيها اخذ الامام لها وقال في الصدقات (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم) وقال (انما الصدقات للفقراء والمساكين) الى قوله (والعاملين عابها) ونصب العامل عليها بدل على انه غير جائز له اسقاط حق الامام في اخذها وقال صلى الله عليه وسلم امرت ان آخذ الصدقة من اغنياءكم واردها في فقرائكم فانما شرط اخذه في الصدقات ولم يذكر مثله في الزكوات ومن يقول هذا يذهب الى ان الزكاة وان كانت صدقة فان اسم الزكاة اخص بها والصدقة اسم مختص بالمواشي ونحوها فلما خص الزكاة بالامر بالايتاء دون اخذ الامام وامر في الصدقة بان يأخذها الامام وجب ان يكون اداء الزكوات موكولا الى ارباب الاموال الا ما عر به على العاشر فانه يأخذها بانفاق السلف ويكون اخذ الصدقات الى الائمة * قوله تعالى ﴿ وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ﴾ روى سبعة عن عمرو بن مرة عن ابن ابي اوفى قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اناه رجل بصدقة ماله صلى الله عليه قال فآتيته بصدقة مال ابي فقال اللهم صل على آل ابي اوفى * وروى ثابت بن قيس عن خارجة بن اسحاق عن عبد الرحمن بن جابر عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا نبيكم ركب مبغضون فان جاؤكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبغون فان عدلوا فلانفسهم وان ظلموا فعليهم وارضوهم فان تمام زكاتكم رصاهم وليدعوا لكم * وروى سلمة ابن بشير قال حدثنا البخري قال اخبرني ابي انه سمع اياه برة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعطيتم الزكاة فلانتمسوا ثوابها قالوا وما ثوابها قال يقول اللهم اجعلها مغنا ولا نجعا مغرما وهذه الاخبار تدل على ان المراد بقوله تعالى ﴿ وصل عليهم ﴾ هو الدعاء * وقوله ﴿ سكن لهم ﴾ يعني والله اعلم بما تسكن قلوبهم اليه وتطيب به نفوسهم فيسارعون الى اداء الصدقات الواجبة رغبة في ثواب الله وفيما ينالونه من بركة دعا النبي صلى الله عليه

وسلم لهم وكذلك نبني لعامل الصدقة اذا قبضها ان يدعو لصاحبها اقتداء بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ﴿قوله تعالى﴾ والذين اتخذوا مسجدا ضرارا وكفرا ﴿الآية روى عن جماعة من السلف انهم كانوا اتى عشر رجلا من الاوس والخزرج قد سموا استأذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في بناء مسجد لليلة الشاتية والمطر والحر ولم يكن ذلك قصدهم وانما كان مرادهم التفريق بين المؤمنين وان تحزبوا فيصلحى حزب في مسجد وحزب في مسجد آخر لتختلف الكلمة ونبطل اللفة والحال الجامعة وارادوا به ايضا لكفروا فيه بالطعن على النبي صلى الله عليه وسلم والاسلام فيفاوضون فيما بينهم من غير خوف من المسلمين لانهم كانوا يحلون فيه فلا يجالطهم فيه غيرهم ﴿قوله تعالى﴾ وارصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل ﴿قال ابن عباس ومجاهد اراد به انعامر الفاسق وكان يقال له ابوطامر الراهب قبل وكان شديد العداوة للنبي صلى الله عليه وسلم عنادا وحسدا لذهاب رياسته التي كانت في الاوس قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة فقال للمنافقين سيأتى قيصر وآتيكم بجند فاخرج به محمدا واصحابه فبنوا المسجد ارصادا له يعنى مترقين له * وقد دلت هذه الآية على ترتيب الفعل في الحسن او القبح بالارادة وان الارادة هي التي تعلق الفعل بالمعاني التي ندعو الحكمة الى تعليقه او تزجر عنها لانهم لو ارادوا ببنائه اقامة الصلوات فيه لكان طاعة لله عز وجل ولما ارادوا به ما اخبر الله تعالى به عنهم من قصدهم وارادتهم كانوا مذمومين كفارا ﴿قوله تعالى﴾ لا تقم فيه ابدا لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه ﴿فيه الدلالة على ان المسجد المبني لضرار المؤمنين والمعاصي لا يجوز القيام فيه وانه يجب هدمه لان الله نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن القيام في هذا المسجد المبني على الضرار والفساد وحرم على اهله قيام النبي صلى الله عليه وسلم فيه اهانة لهم واستخفافا بهم على خلاف المسجد الذي اسس على التقوى * وهذا يدل على ان بعض الاماكن قد يكون اولى بفعل الصلاة فيه من بعض وان الصلاة قد تكون منهية عنها في بعضها ويدل على فضيلة الصلاة في المسجد بحسب ما بنى عليه في الاصل ويدل على فضيلتها في المسجد السابق لغيره لقوله ﴿اسس على التقوى من اول يوم﴾ وهو معنى قوله تعالى ﴿احق ان تقوم فيه﴾ لان معناه ان القيام في هذا المسجد لو كان من الحق الذي يجوز اكان هذا المسجد الذي اسس على التقوى احق بالقيام فيه من غيره وذلك ان مسجد الضرار لم يكن مما يجوز القيام فيه لهي الله تعالى نية عن ذلك فلو لم يكن المعنى ما ذكرنا لكان تقديره لمسجد اسس على التقوى احق ان تقوم فيه من مسجد لا يجوز القيام فيه ويكون بمنزلة قوله فعل الفرض اصلح من تركه وهذا قد يسوغ الا ان المعنى الاول هو وجه الكلام * وقد اختلف في المسجد الذي اسس على التقوى ما هو فروى عن ابن عمر وسعيد بن المسيب انه مسجد المدينة وروى عن ابي بن كعب وابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال هو مسجدى هذا وروى عن ابن عباس والحسن وعطية انه مسجد قباء ﴿قوله تعالى﴾ وفيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين ﴿فيه دلالة على ان فضيلة اهل المسجد فضيلة

للمسجد وللصلاة فيه وقوله (يحبون ان يتطهروا) روى عن الحسن قال يتطهرون من
 الذنوب وقيل فيه التطهر بالماء * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا محمد بن
 العلاء قال حدثنا معاوية بن هشام عن بونس بن الحارث عن ابراهيم بن ابي ميمونة عن ابي
 صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت هذه الآية في اهل قباء (فيه
 رجال يحبون ان يتطهروا) قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية * وقد حوى
 هذا الخبر معنيين احدهما ان المسجد الذي اسس على التقوى هو مسجد قباء والثاني
 ان الاستنجاء بالماء افضل منه بالاحجار وقد نواترت الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بالاستنجاء بالاحجار قولاً وفعلًا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استنجى بالماء
 * قوله تعالى (ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم) اطلق النرى فيه على طريق
 المجاز لان المشتري في الحقيقة هو الذي يشترى مالا يملك والله تعالى مالك انفسنا واموالنا ولكنه
 كقوله تعالى (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً) فسماء شري كسمى الصدقة قرضاً
 لضمان البواب فمما به فاجرى لفظه مجرى مالا يملكه المعامل فيه استدعاء اليه وترغيباً فيه * قوله
 تعالى (السائحون) قيل انهم الصائمون روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سياحة
 امي الصوم وروى عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد انه الصوم *
 وقوله تعالى (والحافظون لحدود الله) هو انهم ما يكون من المبالغة في الوصف بطاعة الله والقيام
 باوامره والابتعاد عن زواجره وذلك لان الله تعالى حدوداً في اوامره وزواجره وماندب اليه
 ورغب فيه او اراحه وماخير فيه وما هو الاولي في تحرى موافقة امر الله وكل هذه حدود الله
 فوصف تعالى هؤلاء الموم بهذا الوصف ومن كان كذلك فقد ادى جميع فرائضه وقام بسائر ما اراده
 منه وقد بين في الآية التي قبلها المرادين بها وهم الصعابة الذين بايعوه تحت الشجرة وهي
 بيعة الرضوان بقوله تعالى (فاستنسروا يبيعكم الذي بايعتم به) * ثم عطف عليه (الثابون)
 فقد بينت هذه الآية منزلة هؤلاء رضي الله عنهم من الدين والاسلام ومحلهم عند الله تعالى ولا يجوز
 ان يكون في وصف العيد بطاعة الله كلام ابلغ ولا افخم من قوله تعالى (والحافظون
 لحدود الله) * قوله تعالى (لقد ناب الله على النبي والمهاجرين والانصار الذين اتبعوه في ساعة
 العسرة) والعسرة هي شدة الامر وضيقه وصعوبته وكان ذلك في غزوة تبوك لان النبي صلى الله
 عليه وسلم خرج في شدة الحر وقلة من الماء والزاد والظهر فحضر الذين اتبعوه في ساعة العسرة
 بذكر التوبة لعظم منزلة الانبياء في مثلها وجزيل الثواب الذي يستحق بها لما لحقهم من المشقة
 مع الصبر عليها وحسن البصيرة واليقين منهم في تلك الحال اذ لم تغيرهم عنها صعوبة الامر
 وسدة الزمان * واخبر تعالى عن فريق منهم بمقاربة ميل القلب عن الحق بقوله (من بعد
 ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم) والزيغ هو ميل القلب عن الحق فقارب ذلك فريق منهم ولما فعلوا
 ولم يؤاخذهم الله به وقبل توبتهم وبمثل الحال التي فضل بها متبعيه في حال العسرة على غيرهم
 فضل بها المهاجرين على الانصار وبمثلها فضل السابقين على الناس لما لحقهم من المشقة ولما

ظهر منهم من شدة البصيرة وصحة اليقين بالاتباع في حال قلة عدد من المؤمنين واستعلاء امر
 الكفار وما كان يلحقهم من قبلهم من الاذى والتعذيب ﴿ قوله تعالى ﴿ وعلى النكث الذين
 خلفوا ﴾ قال ابن عباس وجابر ومجاهد وقتادة هم كعب بن مالك وهلال بن امية ومرارة ابن الربيع
 قال مجاهد خلفوا عن التوبة وقال قتادة خافوا عن غزوة تبوك وقد كان هؤلاء الثلاثة يخلفوا
 عن غزوة تبوك فيمن تخلف وكانوا يحيجي الاسلام فلما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك
 جاء المناقون فاعذروا وحلفوا بالباطل وهم الذين اخبر الله عنهم (سيحلون الله لكم اذا اطلبتم
 اليهم لنرضوا عنهم فاصرضوا عنهم) وقال ﴿ يخلفون لكم لترضوا عنهم فان رضوا عنهم فان الله
 لا يرضى عن القوم الفاسقين ﴾ فامر تعالى بالاعراض عنهم ونهى عن الرضا عنهم اذ كانوا كاذبين
 في اعتذارهم مظهرين لغير ما يبطنون * واما الثلاثة فانهم كانوا مسلمين صدقوا عن انفسهم
 وقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم انا تخلفنا من غير عذر واطهروا التوبة والندم فقال لهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم قد صدقتم عن انفسكم فامضوا حتى انظر ما ينزل الله تعالى
 فيكم فانزل الله في امرهم التشديد عليهم وامر نبيه صلى الله عليه وسلم ان لا يكلمهم وان يأمر
 المسلمين ان لا يكلموهم فامضوا على ذلك نحو خمسين ليلة ولم يكن ذلك على معنى رد توبتهم
 لانهم قد كانوا مأمورين بالتوبة وغير حائز في الحكمة ان لا تقبل توبة من يتوب في وقت التوبة
 اذا فعلها على الوجه المأمور به ولكنه تعالى اراد تشديدا لمحنة عليهم في تأخير انزال توبتهم ونهى الناس
 عن كلامهم واراد به استصلاحهم واستصلاح غيرهم من المسلمين لئلا يعودوا ولا غيرهم من المسلمين
 الى مثله لعلم الله فيهم بموضع الاستصلاح واما المناقضون الذين اعتذروا فلم يكن فيهم موضع
 استصلاح بذلك فلذلك امر بالاعراض عنهم فثبت بذلك ان امر الناس بترك كلامهم وتأخير
 انزال توبتهم لم يكن عقوبة وانما كان محنة وتشديدا في امر التكليف والندم وهو مثل ما نقوله
 في ايجاب الحد الواجب على التائب مما قارب انه ليس بعقوبة وانما هو محنة وتمعد وان كان الحد
 الواجب بالفعل بديا كان يكون عقوبة لواقم عليه قبل التوبة ﴿ قوله تعالى ﴿ حتى اذا ضاقت
 عليهم الارض بما رحبت ﴾ يعنى مع سعتها ﴿ وضافت عليهم انفسهم ﴾ يعنى ضاقت صدورهم
 بالهم الذي حصل فيها من تأخير نزول توبتهم ومن ترك النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين
 كلامهم ومعاملتهم وامراز واجهم باعتزالهم ﴿ قوله تعالى ﴿ وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ﴾
 يعنى انهم ايقنوا ان لا مخلص لهم ولا معصم في طلب الفرج مما هم فيه الا الى الله وان لا يملك ذلك غيره
 ولا يجوز لهم ان يطبوا ذلك الا من قبله العباد له والرعية اليه فحينئذ انزل الله تعالى على نبيه قبول توبتهم
 وكذلك عادة الله تعالى فيمن انقطع اليه وعلم انه لا كاشف لهما غيره انه سينجيهم ويكشف عنه غمه
 وكذلك حكى جل وعلا عن لوط عليه السلام في قوله ﴿ ولما جاءت رسلنا لوطا بسي بهم وضاق بهم ذرعا
 وقال هدايهم عصب ﴾ الى ان قال ﴿ لو ان لي بكم قوة او آوى الى ركن شديد ﴾ فترا من الحول والقوة
 من قبل نفسه ومن قبل المخلوقين وعلم انه لا يقدر على كشف ما هو فيه الا الله تعالى حينئذ جاءه الفرج
 فقالوا ﴿ انا رسل ربك لن يصلوا اليك ﴾ وقال تعالى ﴿ ومن يتق الله نجعل له مخرجا ﴾ ومن سئو الانقطاع

إليه وقطع العلائق دونه فتي صار العبد بهذه المنزلة فقد جعل الله له مخرجا لعلمه بأنه لا ينفك من إحدى
 منزلتين إما أن يخلصه مما هو فيه وينجيحه كما حكى عن الأنبياء عند بلواهم مثل قول أيوب (أني مسني
 الشيطان ينصب وعذاب) فالتجأ إلى الله في الخلاص مما كان يوسوس إليه الشيطان بأنه لو كان له
 عند الله منزلة لما ابتلاه بما ابتلاه به ولم يكن صلوات الله عليه قابلا لو ساوسه إلا أنه كان يشغل خاطره
 وفكره عن التفكير فيها هو أولى به فقال الله له عند ذلك (أركض برجلك هذا مغتسل بارد
 وشراب) فكذلك كل من اتقى الله بأن التجأ إليه وعلم أنه العادر على كشف ضره دون
 المخلوقين كان على إحدى الحسينين من فرج حاجل أو سكون قلب إلى وعد الله وثوابه الذي
 هو خير له من الدنيا وما فيها ﴿قوله تعالى﴾ (ثم تاب عليهم ليتوبوا) يعني والله أعلم تاب على
 هؤلاء الثلاثة وأنزل نوبتهم على نبيه صلى الله عليه وسلم ليتوب المؤمنون من ذنوبهم لعلمهم بأن الله
 تعالى قابل نوبتهم ﴿قوله تعالى﴾ (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) روى ابن مسعود
 قال يعني لازم الصدق ولا تعدل عنه أذليس في الكذب رخصة وقال نافع والضحاك مع
 النبيين والصدّيقين بالعمل الصالح في الدنيا وقال تعالى في سورة البقرة (ليس البر أن تولوا
 وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر) إلى قوله (وأولئك
 الذين صدقوا) وهذه صفة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرين والأنصار ثم قال في هذه
 الآية (وكونوا مع الصادقين) فدل على لزوم اتباعهم والاقتران بهم لاخباره بأن من فعل ما ذكر
 في الآية فهم الذين صدقوا وقال في هذه الآية (وكونوا مع الصادقين) فدل على قيام الحجة علينا
 بأجمعهم وأنه غير حائر لنا مخالفهم لأمر الله أيانا بأجمعهم ﴿قوله تعالى﴾ (ولقد تاب الله على النبي
 والمهاجرين والأنصار الذين أسعوه في ساعة العسرة) فيه مدح لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين
 غزوا معه من المهاجرين والأنصار وأخبار بصحة بواطن ضمائرهم وطهارتهم لأن الله تعالى لا يخبر
 بأنه قد تاب عليهم إلا ودرضى عنهم ورضى أفعالهم وهذا نص في رد قول الطاعنين عليهم والناسيين
 بهم إلى غير ما نسبهم الله إليه من الطهارة ووصفهم به من صحة الضمائر وصلاح السرائر رضى الله
 عنهم ﴿قوله تعالى﴾ (ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يخافوا عن رسول الله) قد بينت هذه الآية وجوب الخروج على أهل المدينة مع رسول الله في غزواته إلا المعذورين ومن أذن له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في القعود ولذلك ذم المنافقين الذين كانوا يستأذنون رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في القعود في الآيات المقدمة ﴿قوله﴾ (ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه) أي يطالبون المنفعة
 بتوقية أنفسهم دون نفسه بل كان المرض عاينهم أن بقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنفسهم وقد كان
 من المهاجرين والأنصار من فعل ذلك وبدل نفسه للقتل ليحببها رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿قوله﴾
 تعالى ﴿ولا يطمؤن موطأ يغيظ الكفار ولا بالون من عدو نيلا﴾ فيه الدلالة على أن وطء
 ديارهم بمنزلة النيل منهم وهو قتلهم أو أخذ أموالهم أو إخراجهم عن ديارهم هذا كله نيل
 منهم وقد سوى بين وطء موضع يغيظ الكفار وبين النيل منهم فدل ذلك على أن وطء ديارهم
 وهو الذي يغيظهم وبدخل الذل عليهم هو بمنزلة نيل الغنيمة والقتل والأسر وفي ذلك دليل

على ان الاعتبار فيما يستحقه الفارس والراجل من سهامهما بدخول ارض الحرب لانحيازهما الغنيمة والقتال اذ كان الدخول بمنزلة حيازة الغنائم وقتلهم واسرهم ونظيره في الدلالة على ما ذكرنا قوله تعالى (وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولراكب) فاقضى ذلك اعتبار ايجاف الخيل والراكب في دار الحرب ولذلك قال على رضى الله عنه ما وصى قوم في عقر دارهم الاذلولوا * قوله تعالى (وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين) روى عن ابن عباس انه نسخ قوله (انفروا ثبات وانفروا جميعا) وقوله (انفروا خفافا وثقالا) فقال تعالى ما كان لهم ان ينفروا في السرايا ويتركوا النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وحده ولـكن تبقى بقية لتفقه ثم تنذر النافرة اذ ارجعوا اليهم * وقال الحسن لتفقه الطائفة النافرة ثم تنذر اذ ارجعت الى قومها المتخلفة وهذا التأويل اشبه بظاهر الآية لانه قال تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين) فظاهر الكلام يقتضى ان تكون الطائفة النافرة هي التي تتفقه وتنذر قومها اذ ارجعت اليهم وعلى التأويل الاول الفرقة التي نفرت منها الطائفة هي التي تتفقه وتنذر الطائفة اذا رجعت اليها وهو بعيد من وجهين احدهما ان حكيم العطف ان ينعلق بما يليه دون ما يتقدمه فوجب على هذا ان يكون قوله (منهم طائفة ليتفقهوا) ان تكون الطائفة هي التي تتفقه وتنذر ولا يكون معناه من كل فرقة تتفقه في الدين تنفر منهم طائفة لانه يقتضى ازالة ترتيب الكلام عن ظاهره واثبات التقديم والتأخير فيه والوجه الثاني ان قوله (ليتفقهوا في الدين) الطائفة اولى منه بالفرقة النافرة منها الطائفة وذلك لان نفا الطائفة للتفقه معنى مفهوم يقع النفر من اجله والفرقة التي منها الطائفة ليس تفقهها لاجل خروج الطائفة منها لانها انما تتفقه بمشاهدة النبي صلى الله عليه وسلم ولزوم حضرته لان الطائفة نفرت منها فحمل الكلام على ذلك ببطل فائدة قوله تعالى (ليتفقهوا في الدين) فثبت ان التي تتفقه هي الطائفة النافرة من الفرقة المقيمة في بلدها وتنذر قومها اذ ارجعت اليها * وفي هذه الآية دلالة على وجوب طلب العلم وانه مع ذلك فرض على الكفاية لما تضمنت من الامر بنفر الطائفة من الفرقة للتفقه وامر الباقيين بالعود لقوله (وما كان المؤمنون لينفروا كافة) * وقد روى زياد بن ميمون عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب العلم فريضة على كل مسلم وهذا عندنا ينصرف على معنيين احدهما طلب العلم فيما يتلى به الانسان من امور دينه فعليه ان يتعلمه مثل من لا يعرف حدود الصلاة وفروضها وحضور وقتها فعليه ان يتعلمها ومثل من ملك مائتي درهم فعليه ان يتعلم ما يجب عليه فيها وكذلك الصوم والحج وسائر الفروض والمعنى الآخر انه فرض على كل مسلم الا انه على الكفاية اذ اقام به بعضهم سقط عن الباقيين * وفيه دلالة على لزوم خبر الواحد في امور الديانات التي لا تلزم الكافة ولا تعم الحاجة اليها وذلك لان الطائفة لما كانت مأمورة بالانذار انتظم فجاء الدلالة عليه من وجهين احدهما ان الانذار يقتضى فعل المأمور به والا لم يكن انذارا والثاني

امره ايانا بالحذر عند انذار الطائفة لان قوله تعالى (لعلهم يحذرون) معناه ليحذروا وذلك يتضمن لزوم العمل بخبر الواحد لان الطائفة اسم يقع على الواحد وقد روى في تأويل قوله تعالى (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) انه اراد واحدا وقال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) ولا خلاف ان الاثنين اذا اقتتلا كانا مرادين بحكم الآية ولان الطائفة في اللغة كقولك البعض والقطعة من الشيء وذلك موجود في الواحد فكان قوله (من كل فرقة منهم طائفة) بمنزلة لو قال بعضها اوشى منها فدلالة الآية ظاهرة في وجوب قبول الخبر المفصّر عن احجاب العلم * وان كان الأوّل ماردى عن ابن عباس ان الطائفة النافرة انما تنفر من المدينة والى تتفقه انما هي القاعدة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فدلالتها ايضا قائمة في لزوم قبول خبر الواحد لان النافرة اذا رجعت انذرتها التي لم تنفر واخبرها بما نزل من الاحكام وهي تدل ايضا على لزوم قبول خبر الواحد بالمدينة مع كون النبي صلى الله عليه وسلم بها لاجبابها الحذر على السامعين بنذارة القاعدتين * قوله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا فاقتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة ﴾ خص الامر بالقتال للذين يلونهم من الكفار وقال في اول السورة (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقال في موضع آخر (وقاتلوا المشركين كافة) فاوجب قتال جميع الكفار ولكنه خص بالذكر الذين يلوننا من الكفار اذ كان معلومانه لا بمقتنا قتال جميع الكفار في وقت واحد وان الممكن منه هو قتال طائفة فكان من قرب منهم اولى بالقتال ممن بعد لان الاستغال يقال من بعد منهم مع ترك قتال من قرب لا يؤمن معه هجم من قرب على درارى المسلمين ونسائهم وبلادهم اذا خلت من المجاهدين فلذلك امر بقتال من قرب قيل قتال من بعد وايضا لا يصح تكليف قتال الابد اذ لا احد للابد يتبدأ منه القتال كمالا قرب وايضا فغير ممكن الوصول الى قتال الابد الا بعد قتال من قرب وقهرهم واذلالهم فهذه الوجوه كلها تقتضى تخصيص الامر بقتال الاقرب * وقوله تعالى (وليجدوا فيكم غلظة) فيه امر بالغلظة على الكفار الذين امرنا بقتالهم في القول والمناظرة والرسالة اذ كان ذلك بوقع المهابة لنا في صدورهم والرعب في قلوبهم ويستشعرون منا به شدة الاستبصار في الدين والجد في قتال المشركين ومتى اظهروا لهم الدين في القول والمحاورة استجروا عليهم وطمعوا فيهم فهذا حذرا امر الله به المؤمنين من السيرة في عدوهم . آخر سورة التوبة

سورة يونس

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿ قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا او بدله قل ما يكون لى ان ابدله من تلقاء نفسه ان اتبع الا ما يوحى الى ﴾ قيل في قوله تعالى (لا يرجون لقاءنا) وجهان احدهما لا يخافون عقابنا لان الرجاء يقام مقام الخوف ومثله قوله (ما لكم لا ترجون لله وفارا) قيل معناه لا يخافون الله عظمة والوجه الآخر لا تطمعون في ثوابنا كقولهم تاب رجاء لثواب الله وخوفا

من عقابا والفرق بين الاتيان بغيره وبين تبديله ان الاتيان بغيره لا يقتضى رفعه بل يجوز بقاؤه معه وتبديله لا يكون الا برفعه ووضع آخر مكانه اوشئ منه وكان سؤالهم لذلك على وجه التفت والتحكم اذ لم يجدوا سببا آخر بتعلقون به ولم يجوز ان يكون الامر موقوفا على اختيارهم وتحكمهم لانهم غير عالمين بالمصالح ولوجاز ان يأتى بغيره او يبدله بقولهم لقالوا فى الثانى مثله فى الاول وفى الثالث مثله فى الثانى فكان يصير دلائل الله تعالى تابعة لمقاصد السفهاء وقد قامت الحجة عليهم بهذا القرآن فان لم يكن بقعهم ذلك مع عجزهم فالثانى والثالث مثله وربما احتج بهذه الآية بعض من أبى جواز نسخ القرآن بالسنة لانه قال (قل ما يكون لى ان ابدله من تلقاء نفسى) ويجوز نسخ القرآن السنة بحجز تبديله من تلقاء نفسه وليس هذا كظنوا وذلك لانه ليس فى وسع النبي صلى الله عليه وسلم تبديل القرآن بقرآن مثله ولا الاتيان بقرآن غيره وهذا الذى سأله المشركون ولم يسئلوه تبديل الحكم دون اللفظ والمستدل بمثله فى هذا الباب مغفل وايضا فان نسخ القرآن لا يجوز عندنا لانه من وحى من قبل الله تعالى قال الله عز وجل (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحي) فنسخ حكم القرآن بالسنة انما هو نسخ بوحي الله لا من قبل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى (قل ارايتم ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم) الآية ربما احتج بعض الاغبياء من نفاة القياس بهذه الآية فى ابطاله لانه زعم ان القائلين يحرم بقياسه ويحل وهذا جهل من قائله لان القياس دليل الله تعالى كما ان حجة النقل دليل الله تعالى وكالتصوص والسنن كل هذه دلائل الله تعالى فالقائلين انما يتبع موضع الدلالة على الحكم فيكون الله هو المحلل والمحرم بنصبه الدليل عليه فان خالف فى ان القياس دليل الله عز وجل فليكن كلامه معناه فى اثباته فاذا ثبت ذلك سقط سؤاله وان لم يقيم الدليل على اثباته فقد اكتفى فى الجواب بطلانه بعدم دلالة محضه فلا يمتد احد صحة القياس الا وهو يرى انه دليل الله تعالى وقد قامت بصحته ضروب من الشواهد ولا تعلق للآية فى نفي القياس ولا اثباته وربما احتجوا ايضا فى نفيه بقوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وهذا سيده بما قبله لان القائلين يقولون القول بالقياس مما آتانا الرسول به واقام الله الحجة عليه من دلائل الكتاب والسنة واجماع الامة فليس لهذه الآية تعلق بنفي القياس بقوله تعالى (ربنا يضلوا عن سبيلك) قيل فيه وجهان احدهما انها لام العاقبة كقوله تعالى (فالنقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) والاخر لثلاثا يضلوا عن سبيلك فحذفت لا كقوله تعالى (من ترضون من الشهداء ان تفضل احديهما) اى لثلاثا تفضل وقوله (ان تقولوا يوم القيمة انا كنا عن هذا غافلين) اى لثلاثا تقولوا وقوله (بين الله لكم ان تفضلوا) معناه ان لا تفضلوا بقوله تعالى (قد اجيب دعوتكما) اضافة الداء اليهما وقال ابو العالية وعكرمة ومحمد بن كعب والربيع بن موسى كان موسى يدعو وهرون يؤمن فسماهما الله داعيين وهذا يدل على ان آمين دعاء واذا ثبت انه دعاء فاختفاؤه افضل من الجهر به لقوله تعالى (ادعوا ربكم تضرعا وخفية).
آخر سورة يونس عليه السلام

ومن سورة هود

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم اعمالهم فيها وهم فيها لا ينجون اولئك الذين ليس لهم في الآخرة الا النار﴾ فيه اخبار ان من عمل عملا للدنيا لم يكن له به في الآخرة نصيب وهو مثل قوله ﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤنه منها وماله في الآخرة من نصيب﴾ ومثله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بشر امي بالسوء والتمكين في الارض فمن عمل منهم عملا للدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب وهذا يدل على ان ماسيله ان لا يفعل الاعلى وجه القربة لا يجوز اخذ الاجرة عليه لان الاجرة من حظوظ الدنيا فحق اخذ عليه الاجرة فقد خرج من ان يكون قربة بمقتضى الكتاب والسنة * وقيل في قوله ﴿نوف اليهم اعمالهم﴾ فيها وجهان احدهما ان يصل الكافر رحما ويعطى سائلا او يرحم مضطرا او نحو ذلك من اعمال البر فيجعل الله له جزاء عمله في الدنيا بتوسعة الرزق وقررة العين فيما خول ودفع مكاء الدنيا روى ذلك عن مجاهد والضحاك والوجه الثاني من كان يريد الحياة الدنيا بالغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم للقيمة دون ثواب الآخرة فانه يستحق نصيبه وسهمه من المغنم وهذا من صفة المنافقين فان كان التأويل هو الثاني فانه يدل على ان الكافر اذا شهد القتال مع المسلمين استحق من الغنيمة نصيبا وهذا يدل ايضا على انه جائز الاستعانة بالكفار في قتال غيرهم من الكفار وكذلك قال اصحابنا اذا كانوا متى غلبوا كان حكم الاسلام هو الجاري عليهم دون حكم الكفر ومتى حضروا رضخ لهم وليس في الآية دلالة على ان الذي يستحقه الكافر بحضور القتال هو السهم او لرضخ قوله تعالى ﴿ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم﴾ * يحتاج به في ان الشرط المعترض حكمه ان يكون مقدما على ما قبله في المعنى وهو قول القائل ان دخلت الدار ان كلمت زيدا فبيدي حرانه لا يحنث حتى يكلم ثم يدخل لان قوله ان كلمت شرط معترض على الشرط الاول قبل استتمام جوابه كقوله ﴿ان كان الله يريد ان يغويكم﴾ شرط اعترض على قوله ﴿ان اردت ان انصح لكم﴾ قبل استتمام الجواب فصار تقديره ولا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم ان اردت ان انصح لكم وهذا المعنى فيه خلاف بين ابى يوسف ومحمد والفراء في مسائل قد ذكرناها في شرح الجامع الكبير * وقوله ﴿يريد ان يغويكم﴾ اى يخبيكم من رحمة يقال غوى يغوى غيا ومنه ﴿فسوف بلقون غيا﴾ وقال الشاعر

فمن يلق خيرا يحمد الناس امره * ومن يغول يعدم على النوى لا ثما

وحدثنا ابو عمر غلام نعلب عن نعلب عن ابن الاعرابى قال يقال غوى الرجل يغوى غيا اذا فسد عليه امره او فسد هو في نفسه قال ومنه قوله تعالى في قصة آدم ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾ اى فسد عليه عيشه في الجنة * قال ابو بكر وهذا يؤول الى المعنى الاول وذلك ان الحية فيها

فساد العيش فقله (يقويكم) يفسد عليكم عيشكم وامرکم بان يخيبکم من رحمته وقوله تعالى ﴿واضع
 الفلك باعيننا ووحينا﴾ يعني بحيث نراها فكانها ترى باعين على طريق البلاغة والمعنى بحفظنا اياك
 حفظ من براك ويملك دفع السوء عنك وقيل باعين اوليائنا من الملائكة الموكلين بك وقوله
 (ووحينا) يعني على ما وحيانا اليك من صفتها وحالها ويجوز بوحينا اليك ان اصنعها وقوله تعالى
 ﴿فانا نسخر منكم كائن سخرين﴾ مجاز وانما اطلق ذلك لان جزاء الذم على السخرية بالمقدار المستحق
 كقوله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وقوله تعالى ﴿قالوا اما نحن مستهزون الله يستهزى بهم﴾
 وقال بعضهم معناه فانا نستجهلكم كما تستجهلون ﴿قوله تعالى﴾ (ونادى نوح ربه فقال رب
 ان ابني من اهلي) تسمى ابنة من اهله وهذا يدل على ان من اوصى لاهله بثلك ماله انه
 على من هو في عياله ابنا كان اوزوجة او اخا او اجنيا وكذلك قال اصحابنا والقياس ان
 يكون للزوجة خاصة ولكن استحسن فجعله لجميع من تضمنه منزله وهو في عياله وقول
 نوح عليه السلام يدل على ذلك وقال الله تعالى في آية اخرى ﴿ولقد نادانا نوح فلنعم
 المحييون ونجيناه واهله من الكرب العظيم﴾ فسمى جميع من ضمنه منزله وسفينته من اهله وقول
 نوح عليه السلام ان ابني من اهلي يعني من اهلي الذي وعدتني ان تحيهم فاخير الله تعالى انه ليس
 من اهلك الذين وعدتني ان تحيهم ﴿قوله تعالى﴾ (انه عمل غير صالح) قيل فيه معناه ذو عمل غير صالح
 فجاء على المبالغة في الصفة كما قالت الحنساء

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت * فانما هي اقبال وادبار

تعني ذات اقبال وادبار او مقبلة ومدبرة وروى عن ابن عباس ومجاهد وابراهيم قال سؤالك
 هذا عمل غير صالح وقرأ الكسائي انه (عمل غير صالح) على الفعل ونصب غير وروى عن ابن عباس
 وسعيد بن جبير والضحاك انه كان ابنة لصلبه لانه قال تعالى ﴿ونادى نوح ابنة﴾ وقال (انه
 ليس من اهلك) يعني ليس من اهل دينك وروى عن الحسن ومجاهد انه لم يكن ابنة لصلبه وكان لغير
 رشدة وقال الحسن وكان منافقا يظهر الايمان ويسر الكفر وقيل انه كان ابن امرأته * وانما كان
 نوح يدعوهم الى الركوب مع نهي الله عز وجل اياه ان يركب فيها كافرا لانه كان يتناقض باظهار الايمان
 وقيل انه دعاه على شريطة الايمان كانه قال آمن واركب معا ﴿قوله تعالى﴾ (هو انشاكم
 من الارض واستعمرکم فيها) نسبهم الى الارض لان اصلهم وهو آدم خلق من تراب الارض
 والناس كلهم من آدم عليه السلام وقيل ان معناه انه خلقكم في الارض * وقوله (واستعمرکم فيها) يعني
 امرکم من عمارتها بما تحتاجون اليه وفيه الدلالة على وجوب عمارة الارض للزراعة والفراس
 والابنية وروى عن مجاهد معناه امرکم بان جعلها لكم طول اعماركم وهذا كقول القائل اعمرک
 داري هذه يعني ملكتك طول عمرک وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اعمر عمرى فمى له
 ولورثته من بعده والعمرى هي العطية الا ان معناها راجع الى تملكك طول عمره فاجاز النبي صلى الله
 عليه وسلم العمرى والهبة وبطل الشرط في تملكك عمره لانهم كانوا يعتقدون ذلك على انه بعد موته
 يرجع الى الواهب ﴿قوله تعالى﴾ (فالوا سلاما قال سلام) معنى الاول سلمت سلاما ولذلك نصبه

مطلب

تعب سماراة الارض
 زراعة والفراس
 الابنية

والثاني جوابه عليكم سلام ولذلك رفعه ومعناها واحد الا انه خولف بينهما لئلا يتوهم متوهم
الحكاية وفيه الدلالة على ان السلام قد كان نحية اهل الاسلام وانه نحية الملائكة ﴿وقوله تعالى﴾ قالت
يا وياي ما لد واما عجوز وهذا بعلي شيخا ان هذا لشيء عجيب ﴿فانها مع علمها بان ذلك في مقدور الله
تعجبت بطبع البشرية قبل الفكر والروية كما في موسى عليه السلام مدبرا حين صارت
عصا حية حتى قيل له ﴿اقبل ولا تخف﴾ انك من الامنين ﴿وانما تعجبت لان ابراهيم عليه السلام يقال
انه كان له في ذلك الوقت مائة وعشرون سنة ولسارة تسعون سنة ﴿وقوله تعالى﴾ ائتجيين من امر الله
رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت ﴿يذكر على ان ازواج النبي صلى الله عليه وسلم من اهل بيته لان
الملائكة قد سميت امرأة ابراهيم من اهل بيته وكذلك قال الله تعالى في مخاطبة ازواج النبي صلى الله عليه
وسلم في قوله ﴿ومن يمتنكز الله ورسوله ويعمل صالحا﴾ الى قوله ﴿واطعن الله ورسوله
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت﴾ فدخل فيه ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لان ابتداء
الخطاب لهن ﴿وقوله تعالى﴾ فلما ذهب عن ابراهيم الرجس وجاءته البشري يجادلنا في قوم لوط ﴿يعني
لما ذهب عنه الفرع حادل الملائكة حتى قالوا انا ارسلنا الى قوم لوط لتهلكهم فقال ان فيها
لوطا قالوا نحن اعلم بمن فيها لتنجينه واهله يروى ذلك عن الحسن وقيل انه سألهم فقال
انهم يكونون ان كان فيها خسون من المؤمنين فالوا لانهم نزلهم الى عشرة فقالوا لا يروى ذلك عن قتادة
ويقال جادلهم ليعلم باي شيء استحقوا عذاب الاستيصال وهل ذلك واقع بهم لاجل حاله ام على
سبيل الاخافة ليقبلوا الى الطاعة ﴿ومن الناس من يحتج بذلك في جواز تأخير البيان لان الملائكة
اخبرت انها تهلك قوم لوط ولم يبين التجنين منهم ومع ذلك فان ابراهيم عاين السلام جادلهم
وقال لهم انهم يكونون وفيهم كذا رجلا فيستدلون بذلك على جواز تأخير البيان وهذا ليس
بشيء لان ابراهيم سألهم عن الوجه الذي استحقوا عذاب الاستيصال وهل ذلك واقع بهم لاجل حاله
او على سبيل التخويف ليرجعوا الى الطاعة ﴿وقوله تعالى﴾ اصلوتك تأمرك ان تترك ما يعبد آباؤا
او ان تفعل في اموالنا ما نشاء ﴿وانما قيل اصلوتك تأمرك لانها تنزلة الامر بالحير والناهي
عن الشر كما قال تعالى ﴿ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمكر﴾ وجاز ان يكون اخبرهم
بذلك في حال الصلاة فقال اصلوتك تأمرك بما ذكرت وعن الحسن اذبتك تأمرك اي فيه
الامر بهذا ﴿وقوله تعالى﴾ ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار ﴿والركون الى الشيء
هو السكون اليه بالانس والحقه فاقضى ذلك الهوى عن مجانبة الظالمين وموانستهم والانصات
اليهم وهو مثل قوله تعالى ﴿فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين﴾ ﴿وقوله تعالى﴾ وما كان
ربك ليهلك القرى بظلم واهلها مصاحون ﴿قبل فيه لانه يهلكهم بظلم صغير يكون
سهم وقيل بظلم كبير يكون من قليل منهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لا يهلك
العامة بذنوب الخاصة وقيل لا يهلكهم وهو ظالم لهم كقوله ﴿ان الله لا يظلم الناس شيئا﴾
وفيه اخبار بانه لا يهلك القرى واهلها مصلحون وقال تعالى في آية اخرى ﴿وان من قرينة
الا نحن مهلكوها قبل يوم القيمة﴾ فدل ذلك على ان الناس يصيرون الى غاية الفساد عند

اقتراب الساعة ولذلك يهلكهم الله وهو مصداق قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة الا على شرار الخلق ﴿ قوله تعالى ﴿ ولوساء ربك لجعل الناس امة واحدة ﴾ قال قتادة يجعلهم مسلمين وذلك بالالغاء الى الايمان وانما يكون الالغاء بالمتع لانهم لو راموا خلافه منعوا منه مع الاضطرار الى حسنه وعظم المنفعة به ﴿ قوله تعالى ﴿ ولا يزالون مختلفين ﴾ قال مجاهد وعطاء وقتادة والاعمش اى مختلفين فى الايمان يهودى ونصرانى ومجوسى ونحو ذلك من اختلاف المذاهب الفاسدة وروى عن الحسن فى الارزاق والاحوال من تسخير بعضهم لبعض ﴿ قوله تعالى ﴿ لا من رحمة ربك ﴾ انما هو استثناء من المخالفين بالباطل بالاطلاق فى الايمان المؤدى الى الثواب فانه ناج من الاختلاف الباطل ﴿ قوله تعالى ﴿ ولذلك خالفهم ﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك خالفهم للرحمة وروى عن ابن عباس ايضا والحسن وعطاء خالفهم على علم منه باختلافهم وهى لام العاقبة فالوا وقد يكون اللام بمعنى على كقولك اكرمك على برك ولبرك بى . آخر سورة هود عليه السلام

ومن سورة يوسف بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿ اذ قال يوسف لايه يا ابت انى رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين ﴾ فيه بيان صحة الرؤيا من غير الانباء لان يوسف عليه السلام لم يكن نبيا فى ذلك الوقت بل كان صغيرا وكان تأويل الكواكب اخوه والشمس والقمر ابوه وروى ذلك عن الحسن ﴿ قوله تعالى ﴿ لا نقصص رؤياك على اخوتك فيكيدوا لك كيدا ﴾ علم انه ان قصها عليهم حسدوه وطلبوا كيدهم وهو اصل فى جواز ترك اطهار النعمة وكنيانه عند من يحس حسده وكيدهم وان كان الله قد امر بظهاره بقوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ ﴿ قوله تعالى ﴿ ويعلمك من تأويل الاحاديث ﴾ فان التأويل ما يؤول اليه المعنى ويرجع اليه وتأويل السئ هو مرجه وقال مجاهد وقادة تأويل الاحاديث عبارة الرؤيا وقيل تأويل الاحاديث فى آيات الله ودلائله على بوحيدته وغير ذلك من امور دسنة ﴿ قوله تعالى ﴿ اذ قالوا لايوسف واخوه احب الى اينامنا ﴾ الآية تفاوضوا فيما بينهم واطهروا الحسد الذى كانوا يضمرونه لقرب منزلته عند ابيهم دونهم وقالوا ﴿ ان ابانا لفى ضلال مبين ﴾ يعنون عن صواب الرأى لانه كان اصغر منهم وكان عندهم ان الاكبر اولى بتقدم المنزل من الاصغر ومع ذلك فان الجماعة من البنين اولى بالحجة من الواحد وهو معنى قوله ﴿ ونحن عصبه ﴾ ومع انهم كانوا انفع له فى تدبير امر الدنيا لانهم كانوا يقومون بامواله ومواسيه فذهبوا الى ان اصطفاء ايام بالحجة دونهم وتقديمه عليهم ذهاب عن طريق الصواب ﴿ قوله تعالى ﴿ اقتلوا يوسف او اطرحوه ارضا فنجعل لكم وحه ابيكم ﴾ الآية فاهم تأمروا فيما بينهم على احد هذين من قتل او نبعد له عن ابيه وكان الذى استجازوا ذلك واستجروا من اجله

عليه قولهم (وتكونوا من بعده قوما صالحين) فرجوا التوبة بعد هذا الفعل وهو نحو قوله تعالى (بل يريد الانسان ليفجّر امّاه) فيل في التفسير انه يعزم على المعصية رجاء للتوبة بعدها فيقول افعل ثم اتوب وفي ذلك دليل على ان توبة القاتل مقبولة لانهم قالوا وتكونوا من بعده قوما صالحين وحكام الله عنهم ولم ينكره عليهم ﴿قوله تعالى﴾ قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف والقوه في غيابة الجب ﴿لما تأمروا على احد شيئين من قتل او ابعاد عن ابيه اشار عليهم هذا القائل حين قالوا لا بد من احد هذين بانقص الشرين وهو الطرح في جب قليل الماء ليأخذه بعض السيارة وهم المسافرون فلما ابرموا التدبير وعزموا عليه تابوا للتلطّف في الوصول الى ما ارادوا فقالوا (يا ابا ناملك لا تأمنّا على يوسف) الى آخر الآيتين ﴿قوله تعالى﴾ ارسله معنا اذا يرتع ويلعب ﴿قيل في يرتع رعى وقيل ان الرتع الاتساع في البلاد ويقال يرتع في المال اي هو يتسع به في البلاد واللعب هو الفعل المقصود به التفرّج والراحة من غير عاقبة له محمودة ولا قصد فيه لفاعله الا حصول اللهو والفرح فنه ما يكون مباحا وهو مالا اثم فيه كنحو ملاعبة الرجل اهله وركوبه فرسه للتطرب والتفرّج ونحو ذلك ومنه ما يكون محظورا وفي الآية دلالة على ان اللعب الذي ذكره كان مباحا لولا ذلك لانكره يعقوب عليه السلام عليهم فلما سألوه ارسله معهم قال (اني ليحزني ان نذهبوا به واخاف ان يأكله الذئب وانتم عنه غافلون) فذكر لهم حزنه لذهابهم به لبعده عن مشاهدته وانه خائف مع ذلك ان يأكله الذئب فاجتمع عليه في هذه الحال شيان الحزن والخوف فاجابوه بانه يمنع ان يأكله الذئب وهم جماعة وان ذلك لو وقع لكانوا خاسرين ﴿قوله تعالى﴾ واوحينا اليه لتنبئهم بامرهم هذا وهم لا يشعرون ﴿قال ابن عباس لا يشعرون بانه يوسف في وقت يذنبهم وكذلك قال الحسن اوحى الله اليه وهو في الحب فاعطاء النبوة واخبره انه يذنبهم بامرهم هذا ﴿قوله تعالى﴾ وجاؤا اباهم عشاء يبكون ﴿روى ان الشعبي كان جالسا للقضاء فجاءه رجل يبكي ويدعي ان رجلا ظلمه فقال رجل بحضرته يوشك ان يكون هذا مظلوما فقال الشعبي اخوة يوسف خانوا وظلموا وكذبوا وجاؤا اباهم عشاء يبكون فاطهروا والبكاء لفقد يوسف لغير ثأر انفسهم من الحيانة واهموه انهم مشاركون له في المعصية ويلقنوا ما كان اظهره يعقوب عليه السلام لهم من خوفه على يوسف ان يأكله الذئب فقالوا (انا ذهبنا سبق) يقال ننضل من السباق في الرمي وقيل نستبق بالعدو على الرجل ﴿وتركنا يوسف عند متاعنا فاكله الذئب وما انت بمؤمن لنا﴾ يعني بمصدق وجاؤا بقيصص عليه دم فزعموا انه دم يوسف ﴿قوله تعالى﴾ بدم كذب ﴿يعني مكذوب فيه قال ابن عباس ومجاهد قال لو كان اكله الذئب لحرقه فكانت علامة الكذب طاهرة فيه وهو ممة القميص من غير تخريق وقال الشعبي كان في قيصص يوسف ثلاث آيات الدم والشق والتقاءه على وجهه بيه فارتد بصيرا وقال الحسن لما رأى القميص صحيحا قال يا بني والله ما عهدت الذئب حلما ﴿قوله تعالى﴾ قال بل سولت لكم انفسكم البراءة يدل على ان يعقوب عليه السلام قطع بخيانتهم وظلمهم وان يوسف لم يأكله الذئب لما استدل عليه من ممة القميص من غير تخريق وهذا يدل على ان

الحكم بما يظهر من العلامة في مثله في التكذيب او التصديق جائز لانه عليه السلام قطع بان الذئب لم يأكله بظهور علامة كذبهم * قوله تعالى ﴿فصبر جميل﴾ يقال انه صبر لاشكوى فيه وفيه البيان عما تقتضيه المصيبة من الصبر الجميل والاستعانة بالله عندما يعرض من الامور القطعية المجزية فحكى لنا حال نبيه يعقوب عليه السلام عندما ابتلى بفقد ولده العزيز عنده وحسن عزائه ورجوعه الى الله تعالى والاستمانة به وهو مثل قوله تعالى ﴿الذين اذا اصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون اولئك عظيم صلوات من ربهم ورحمة﴾ الآية ليقندى به عند نزول المصائب * قوله تعالى ﴿قال يا بشرى هذا غلام واسروه بضاعة﴾ قال قتادة والسدي لما رسل دلوه تعلق بهايوسف فقال المدلى يا بشرى هذا غلام قال قتادة بشر اصحابه بانه وجد عبدا وقال السدي كان اسم الرجل الذي ناداه بشرى * وقوله ﴿واسروه بضاعة﴾ قال مجاهد والسدي اسره المدلى ومن معه من باقى التجار اثلا يستلوهم الشركة فيه برخص ثمنه وقال ابن عباس اسره اخوته وكنتموا انه اخوهم وابعهم على ذلك لثلا يقتلوه * والبضاعة القطعة من المال تجعل للتجارة وقيل في معنى ﴿اسروه بضاعة﴾ انهم اعتقدوا فيه التجارة وروى شعبة عن يونس عن عبيد عن الحسن عن علي انه قضى باللقيط انه حر وقرأ ﴿وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين﴾ * وروى الزهري عن سنين ابى جميلة قال وجدت متبوءا على عهد عمر فقال عمر عسى الغوير ابؤسا فقيل انه لايتهم فقال هو حر ولك ولاؤهم وعلينا رضاعه فعنى قوله عسى الغوير ابؤسا الغوير نصف غار وهو مثل معناه عسى ان يكون جاء البأس من قبل الغار فانهم عمر الرجل وقال عسى ان يكون الامر جاء من قبلك في هذا الصبي اللقيط بان يكون من مالك فلما شهدوا له بالستر امره بامساكه وقال ولاؤهم لك وجائز ان يريد بالولاء ههنا امساكه والولاية عليه واثبات هذا الحق له كما لو كان عبدا له فاعتقه لانه نبرع باخذه واحياه واحسان اليه وقد اخبر عمر انه حر فلا يخلو من ان يكون ذلك على وجه الاخبار بانه حر الاصل ولا رقى عليه او ايقاع حرية عليه من قبله ومعلوم ان عمر لم يملكه ولم يكن عبدا له فيعتقه فعلمنا انه اراد الاخبار بانه حر لا يجزى عليه رق واذا كان حرا الاصل لم يجز ان ثبت ولاؤه لانسان فعلمنا انه اراد بقوله لك ولاؤهم اى لك ولايته في الامساك والحفظ * وما روى عن عمر وعائشة انهما قالا في اولاد الزنا اعقوهم واحسنوا اليهم فانما معناه احكموا بانهم احرار وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزى ولد والده الا ان يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه وذلك اخار منه بوقوع العتاق بالملك لا يحتاج الى استينافه وقد روى المغيرة عن ابراهيم في اللقيط يجده الرجل قال ان نوى ان يسترقه كان رقيقا وان نوى الحسبة عليه كان عتقا وهذا لا معنى له لانه ان كان حرا لم يصير رقيقا بنية الملتقط وان كان عبدا لم يصير عتقا بنية ايضا وايضا ان الاصل في الناس الحرية وهو الظاهر الا ترى ان من وجدناه يتصرف في دار الاسلام انا محكم بحريته ولا نجعله عبدا الابينة تشهد بذلك او باقراره وايضا فان اللقيط لا يخلو من ان يكون ولا حرة او امة فان كان ولد حرة فهو حر وغير جائز استرقاقه

وان كان ولد امة فهو غيب لنير الملتقط فلا يجوز لنا ان نملكه في الوجوه كلها لا يجوز ان يكون اللقيط عبد الملتقط وايضا فان الرق طاري والاصل الحرية كشيء علمناه ملكا لانسان وادعى غيره زواله اليه فلا تصدقه لانه يدعى معنى طارئا كذلك حكم الملتقط فيما ثبت له من رقب اللقيط وايضا لا كان لقطه المال لا يوجب للملتقط ملكا فيها مع العلم بانه ملك في الاصل كان القاط اللقيط الذي لا يعلم رقبه اخرى ان لا يوجب للملتقط ملكا وقد روى حماد بن سلمة عن عطاء الخراساني عن سعد بن المسيب ان رجلا تزوج امرأة فولدت لاربعة اشهر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لها صداقها بما استحلت من فرجها وولدها مملوك له وهو حديث شاذ غير معمول عليه لان اكثر ما فيه انه ولد زنا اذا كان من حرة فهو حر ولا خلاف بين الفقهاء في ان ولد الزنا واللقيط حران قوله تعالى ﴿وشروه بثمن بخس دراهم معدودة﴾ قال القراء الثمن ما يثبت في الذمة بدلا من البياعات من الدراهم والدنانير قال ابو بكر ظاهر الكلام يدل عليه لانه سمي الدراهم عنا بقوله ﴿وشروه بثمن﴾ وقول القراء مقبول من طريق اللغة فاذا خبر ان الثمن اسم لما يثبت في الذمة من الوجوه الذي ذكرنا ثم سمي الله تعالى الدراهم ثمننا اقتضى ذلك ثبوتها في الذمة متى جعلت بدلا في عقود البياعات سواء عينها او اطلقها ولم يعينها لانها لو عينت بالثمنين لخرجت من ان تكون ثمننا اذ كانت الاعيان لا تكون اثمانا في الحقيقة الا ان مجزها الانسان مجزى الابدال ويسمونها ثمننا على معنى البدل تشبيها بالثمن واذا ثبت ذلك وجب ان لا تثبت الدراهم والدنانير لان في تعيينها سبب الصفة التي وصفها الله بها من كونها ثمننا اذ الاعيان لا تكون اثمانا والبخس النقص يقال بخس حقه اذا نقصه * وقوله ﴿دراهم معدودة﴾ روى عن ابن مسعود وابن عباس وقتادة قالوا كانت عشرين درهما وعن مجاهد اثنان وعشرون درهما وقيل اثنا سحاها معدودة لقلتها وقيل عدوها ولم يزنها وقيل كانوا لا يزنون الدراهم حتى تبلغ اوقية واوقيتهم اربعون درهما وقال ابن عباس ومجاهد اخوته كانوا حضورا فقالوا هذا عبد لنا ابق فاشروه منهم وقال قتادة بانه السيارة قوله تعالى ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾ قيل ان اخوته كانوا في الثمن من الزاهدين وانما كان غرضهم ان يغيثوه عن وجه ايهم وقوله تعالى ﴿وقال الذي اشترى من مصر لامرأته اكرمي مثواه عسى ان ينفعنا﴾ روى عن عبد الله قال احسن الناس فراسة ثلاثة العزري حين قال لامرأته اكرمي مثواه عسى ان ينفعنا وابنة شعيب حين قالت في موسى يا ابت استأجره وابوبكر الصديق حين ولي عمر قوله تعالى ﴿ولما بلغ أشده آتيناها حكما وعلماء﴾ قيل في معنى الاشده انها القوة من ثمانى عشرة الى ستين سنة وقال ابن عباس الاشده ابن عشرين سنة وقال مجاهد ابن ثلاث وثلاثين سنة وقوله تعالى ﴿ولقد همت به وهم بها﴾ روى عن الحسن همت به بالعزيمة وهم بها من جهة الشهوة ولم يعزم وقيل هما جميعا بالشهوة لان الهم بالشئ مقاربتة من غير موقعة والدليل على انه هم يوسف بها لم يكن من جهة العزيمة وانما كان من جهة دواعي الشهوة قوله ﴿معان الله ان يرى احسن مثواي﴾ وقوله ﴿كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا الخالصين﴾ فكان ذلك اخبارا ببراءة ساحته من العزيمة على

المعصية وقيل ان ذلك على التقديم والتأخير ومعناه لولا ان رأى برهان ربه هم بها وذلك
 لان جواب لولا لا يجوز ان يتقدمه لاسم لا يجوز ان نقول قد انيتك لولا زيد وجاز ان يكون
 على تقدير تقدم لولا قوله تعالى ﴿لولا ان رأى برهان ربه﴾ قال ابن عباس والحسن
 وسعيد بن جبير ومجاهد رأى صورة يعقوب عاضا على انامله وقال قتادة نودى يا يوسف
 انت مكتوب في الانبياء وتعمل عمل السفهاء وروى عن ابن عباس انه رأى الملك وقال
 محمد بن كعب هو ما علمه من الدلالة على عتاب الزمان قوله تعالى ﴿وشهد شاهد من اهله﴾
 ان كان قيصه قد من قبل ﴿الآية روى عن ابن عباس وابي هريرة وسعيد بن جبير وهلال
 ابن يسار انه سبي في المهد وروى عن ابن عباس ايضا والحسن وابن ابي مايكة وعكرمة قالوا
 هو رجل وقال عكرمة ان الملك لما رأى يوسف مشقوق القميص على الباب قال ذلك لابن عم له فقال ان
 كان قيصه قد من قبل فانه طلبها فامتنت منه وان كان من دبر فانه فرمها وطلبت ومن الناس من يحتج بهذه
 الآية في الحكم بالعلامة في اللقطة اذا ادعاها مدعى ووصفها * وقد اختلف الفقهاء في مدعى
 اللقطة اذا وصف علامات فيها فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد والشافعي لا يستحقها
 بالعلامة حتى يقيم اليانة ولا يجبر الملتقط على دفعها اليه بالعلامة ويسعه ان يدفعها وان لم يجبر عليه
 في القضاء وقال ابن القاسم في قياس قول مالك يستحقها بالعلامة ويجبر على دفعها اليه فان جاء مستحق
 فاستحقها بيينة لم يضمن الملتقط شيئا وقال مالك وكذلك اللصوص اذا وجد معهم امتعة فجاء قوم
 فادعوا وليست لهم بيينة ان السلطان تلوم في ذلك فان لم يأت غيرهم دفعه اليهم وكذلك الآبق وقال
 الحسن بن حي يدفعها اليه بالعلامة وقال اصحابنا في اللقيط اذا داه رجلان ووصف احدهما علامة في
 جسده انه اولى من الآخر * وقال ابو حنيفة ومحمد في متاع البيت اذا اختلف فيه الرجل والمرأة ان
 ما يكون للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجل والمرأة فهو للرجل فحكموا فيه
 بطاهرية المتاع وقالوا في المستأجر والمؤاجر اذا اختلفا في مصراع باب موضوع في الدار انه ان كان وفقا
 لمصراع معلق في البناء فالقول قول رب الدار وان لم يكن وفعله فالقول قول المستأجر وكذلك ان كان
 جذع مطروح في دار وعليه نقوش وتساوير موافقة لنقوش جذوع السعف وفعله فالقول قول رب
 الدار وان كانت مخالفة لها فالقول قول المستأجر وهذه مسائل قد حكموا في بعضها بالعلامة ولم يحكموا
 بها في بعض ولا خلاف بين اصحابنا ان رحاين لو سارعا على قرية وهما متعلقان بها واحدهما سقاء
 والآخر عطارانه بينهما نصقين ولا تقضى للسقاء بذلك على المطار * فاما قولهم في اللقطة فان الملتقط له
 بدعيحة والمدعى لها بر بدار الة يده وقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى والنهي على المدعى
 عليه وكون الذي في يده ملتقطا لا يخرج المدعى من ان يكون مدعى فلا يصدق على دعواه الابينة اذ
 ليست له يد والعلامة ليست بيينة لان رجلا لو ادعى مالا في يد رجل واعطى علامته والذي في يده غير
 ملتقط لم يكن ذكر العلامة بيينة يستحقها شيئا * واما قول اصحابنا في الرجلين بدعيان لقيط اكل واحد يدعى
 انه ابنه ووصف احدهما علامة في جسده فاما جعلوه اولى استحسانا من قبل ان مدعى اللقيط يستحقه
 بدعواه من غير علامة ويثبت النسب منه بقوله وتزول يد من هو في يده فلما تنازعه اثنان صار كانه

في ايدهما لانهما قد استحقا ان يقضى بالنسب لهما لولم يصف احدهما علامة في جسده فلما زالت يده من هو في يده صار بمنزلة لو كان في ايدهما من طريق الحكم جميعه في يد هذا وجميعه في يد هذا فيجوز حينئذ اعتبار العلامة * ونظيره الزوجان اذا اختلفا في متاع البيت لما كان لكل واحد يد في الجميع اعتبارا يظهرهما تصرفا و آكدهما يدا وكذلك المستأجر له يد في الدار والمؤاجر ايضا له يد في جميع الدار فلما استويا في اليد في الجميع كان الذي تشهد له العلامة الموافقة لصحة دعواه اولى وكان ذلك رجحا لحكم يده لانه يستحق به الحكم له بالملك كما يستحق بالبيات فهذه المواضع التي اعتبروا فيها العلامة انما اعتبروها مع تبوت اليد لكل واحد من المدعين في الجميع فصارت العلامة من جهة اليد دون استحقاق الملك بالعلامة * واما المدعيان اذا كان في ايدهما شيء من المتاع واحدهما بمن يعالج مثله وهو من آله التي يستعملها في صناعته فانه معلوم ان في يد كل واحد منهما النصف وان ما في يد هذا ليس في يد الآخر منه شيء فلو حكمنا لاحدهما بظاهر صناعته او بعلامة معه لكننا قد استحقنا عليه يدا هي له دونه فهما فيه بمنزلة رجل اسكاف ادعى قالب خض في يد صير في فلا يستحق يد الصير في لاجل ان ذلك من صناعته ومسئلة اللقطة هي هذه بعينها لان المدعى لا يده وانما يريد استحقاق يد الملتقط بالعلامة ومعلوم انه لا يستحقها بالدعوى اذا لم تكن منه علامة فكذلك العلامة لا يجوز ان يستحقها يد الغير * واما ما روى في حديث زيد بن خالد ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال اصرف عفاصها ووعاءها ووكاها ثم صرفها سنة فان جاء صاحبها والا فشاؤك بها فانه لادلالة فيه على ان مدعيها يستحقها بالعلامة لانه محتمل ان يكون انما امره بمعرفة العفاص والوعاء والوكاء لئلا يختلط بهما وليعلم انها لقطة وقد يكون يستدل به على صدق المدعى فيسعه دفعها اليه وان لم يلزم في الحكم وقد يكون لذكر العلامة ولما يظهر من الحال تأثير في الملب يغلب في الظن صدقه ولكنه لا يعمل عليه في الحكم * وقد استدل يعقوب عليه السلام على كذب احوه يوسف بانه لو اكله الذئب لحرق قيصره وقد روى عن شرح و اياس بن معاوية اشياء نحو هذا * روى ابن ابي نجيح عن مجاهد قال اختصم الى شرح امرأتان في ولد هرة فقالت احدهما هذه ولد هرتي وقالت الاخرى هذه ولد هرتي فقال القوها مع هذه فان درت وقرت واسطرت فهي لها وان هرت وقرت وازبأرت فليس لها * وروى حماد بن سلمة قال اخبرني مخبر عن اياس بن معاوية ان امرأتين ادعتا كة غنزل فخلا باحدهما وقال علام كبيت غنزلك فقالت على جوزة وخلا بالاخرى فقالت على كسرة خبز فتقضوا الغنزل فدفعوه الى التي اصابته وهذا الذي كان يفعله شرح و اياس من نحو هذا لم يكن على وجه امضاء الحكم به والزام الخصم اياه وانما كان على جهة الاستدلال بما يغلب في الظن منه فيقرر بعد ذلك المطلق منهما وقد يستعمل الانسان اذا ظهر مثل هذا من الاقامة على الدعوى فيقرر فيحكم عليه بالاقرار * قوله تعالى ﴿ قال احدهما اني اراني اعصر خمرا ﴾ قيل فيه اضمار عصير العنب للحمر وذلك لان الحمر المائعة لا يتأني فيها العصر وقيل معناه اعصر مايؤول الى الحمر فسماء باسم الحمر وان لم يكن خمرا على وجه الحجاز وحاشا ان يعصر من العنب

والضحك هذا من قول يوسف يقول اني انما رددت الرسول اليه في سؤال النسوة ليعلم
 العزير اني لم اخنه بالغيب وان كان ابتداء الحكاية عن المرأة فانه رد الكلام الى الحكاية عن
 قول يوسف لظهور الدلالة على المعنى وذلك نحو قوله (وكذلك يفعلون) وقوله حكاية
 عن المرأة (وجعلوا احزنا لها اذلة) وكقوله (فماذا تأمرون) وقوله حكاية قول الملائكة (يريد
 ان يخرجكم من ارضكم بسحره) قوله تعالى (ان النفس لامارة بالسوء) يعني ان النفس
 كثيرة النزاع الى السوء فلا يرى نفسه وان كان لا يطاوعها وقد اختلف الناس في قائل هذا
 القول فقال قائلون هو من قول يوسف وقال آخرون هو من قول المرأة الامارة بالكثيرة
 الامر بالشيء والنفس بهذه العسفة لكثرة ماتشتهيه وتنازع اليه بما يقع الفعل من اجله وقد
 كانت اضافة الامر بالسوء الى النفس مجازا في اول استعماله ثم كثر حتى سقط عنه اسم
 المجاز وصار حقيقة فيقال نفسي تأمرني بكذا وتدعوني الى كذا من جهة شهوتي له وانما
 لم يصح ان يأمر الانسان نفسه في الحقيقة لان في الامر ترغيبا للمأمور بتملك ما لا يملك
 ومحال ان يملك الانسان نفسه ما لا يملكه لان من ملك شيئا فانما يملك ما هو ماله * قوله
 تعالى (وقال الملك استوفى به استخاضه لنفسى فلما كلمه قال انك اليوم مكين امين)
 هذا الملك لما كان من اهل العقل والدراية لم برعه من يوسف منظره الرائع البهيج كما راع
 النساء لقلة عهولهن وضعف احلامهن وانهن انما نظرن الى ظاهر حسنه وجماله دون علمه
 وعقله وان الملك لم يعبا بذلك ولكنه لما كلمه ووقف على كماله ببسائه وعلمه قال (انك
 اليوم لدينا مكين امين) فقال يوسف (اجماعى على خزائن الارض اني حفيظ علم) فوسف
 نفسه بالعلم والحفظ * وفي هذا دلالة على انه جازل للانسان ان يصف نفسه بالفضل عند من لا
 يعرفه وانه ليس من المحظور من تزكية النفس في قوله تعالى (فلا تزكوا انفسكم) * قوله
 تعالى (استوفى باخ لكم من ابيكم) الى قوله (فان لم تأتوني به فلا كيل لكم عندي)
 يقال ان الذي اقتضى طلبه للاخ من ابيهم مفاوضته لهم بالسؤال عن اخبارهم فلما ذكروا
 اشار ابيهم له عليهم بمحبته اياه مع حكمته اظهر انه يحب ان راء وان نفسه متطلعة الى علم
 السبب في ذلك وكان غرضه في ذلك التوصل الى حصوله عنده وكان قد خاف ان يكتمو
 ابا امره ان ظهر لهم انه يوسف وان توصلوا الى ان يحولوا بينه وبين الاجتماع معه ومع اخيه
 فاجرى تدبيره على ندرج لئلا يهجم عليهم ما يشتد اضطرابهم معه * قوله تعالى (يا بني لا
 تدخلوا من باب واحد وادخلوا من ابواب متفرقة) قال ابن عباس والحسن وقتادة والضحك
 والسدى كانوا ذوى صورة وجمال فخاف عليهم العين وقال غيرهم خاف عليهم حسد الناس
 لهم وان يبلغ الملك قوتهم وبطشهم فيقتلهم خوفا على ملكه وما قاله الجماعة يدل على ان العين
 حق وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العين حق * قوله تعالى (جعل السقاية
 في رحل اخيه ثم ادن مؤذني ايتها العير انكم لسارقون) قيل امر يوسف بعض اصحابه بان يجعل
 الصاع في رحل اخيه ثم قال قائل من الموكلين بالصيغان وقد فقدوه ولم يدروا من اخذه ايتها

مطلب
 يجوز للانسان ان
 يصف نفسه بالفضل
 عند من لا يعرفه

مطلب
 العين حق

العير انكم لسارقون على ظن منهم انهم كذلك ولم يأمرهم يوسف بذلك فلم يكن قول هذا القائل كذبا اذ كان مرجعه الى غالب ظنه وما هو عنده وفيما توصل يوسف عليه السلام به الى اخذ اخيه دلالة على انه جائز للانسان الوصول الى اخذ حقه من غيره بما يمكنه الوصول اليه بغير رضا من عليه الحق ﴿قوله تعالى﴾ ﴿ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم﴾ روى عن يحيى بن عمار عن زيد بن زريع عن عطاء الخراساني (وانا به زعيم) قال كميل ﴿قال ابو بكر ظن بعض الناس ان ذلك كعالة عن انسان وليس كذلك لان فائل ذلك حمل بعير اجرة لمن جاء بالصاع واكد به بقوله انا به زعيم يعني ضامن قال الشاعر

واني زعيم ان رجعت مسلما بسيرى منه العرائق ازورا

اي ضامن لذلك فهذا العائل لم يضمن عن انسان شيئا وانما الزم نفسه ضمان الاجرة لرد الصاع وهذا اصل في جواز قول العائل من حمل هذا المتاع الى موضع كذا فله درهم وان هذه اجارة جائزة وان لم يكن يشارط على ذلك رجلا بعينه وكذلك قال محمد بن الحسن في السير الكبير اذا قال امير الجيش من ساق هذه الدواب الى موضع كذا او قال من حمل هذا المتاع الى موضع كذا فله كذا ان هذا جائز ومن حمله استحق الاجر وهذا معنى ما ذكر في هذه الآية وقد ذكر هشام عن محمد ايضا فيمن كانت في مده دار لرجل يسكنها فقال ان اقت فيها بعميوكم هذا فاجره كل يوم عشرة دراهم عليك ان هذا جائز وان افام فيها بعد هذا القول لزمه لكل يوم ماسمى فجعل سكاه بعد ذلك رضا وكان ذلك اجارة وان لم يقاوله بالانسان وفي الآية دلالة على ذلك لانه قد اخبر ان من رد الصاع استحق الاخر وان لم يكن بينهما عقد اجارة بل فعله لذلك بمنزلة قبول الاجارة وعلى هذا قالوا فيمن قال لا خير قد استأجرتك على حمل هذا المتاع الى موضع كذا بدرهم انه ان حمله استحق الدرهم وان لم يتكلم بقبولها ﴿فان قيل ان هذا لم يكن اجارة لان الاجارة لا تصح على حمل بعير وان كانت اجارة فهي منسوخة لان الاجارة لا يجوز في شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم الا باجر معلوم ﴿فيل له هو اجر معلوم لان حمل بعير اسم لمقدار ما من الكيل والوزن كقولهم كارة ووقر ووسق ونحو ذلك ولما لم يتكر يوسف عليه السلام ذلك دل على صحته وشرائع من قبلنا من الانبياء حكمها ثابت عندنا ما لم ينسخ ﴿قوله تعالى﴾ ﴿قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه﴾ قال الحسن وابو اسحاق ومعمر والسدي كان من عادتهم ان يسترقوا السارق فكان تقديره جزاؤه اخذ من وجد في رحله رقيقا فهو جزاؤه عندنا كجزائه عندكم فلما وجد في رحله اخيه اخذه على ما شرط انه جزاء سرقة فقتلوا خذ احدا مكانه عبدا روى ذلك عن الحسن وهذا يدل على انه قد كان يجوز في ذلك الوقت استرقاق الحر بالسرقة وكان يجوز للانسان ان يرق نفسه لغيره لان اخوة يوسف عليه السلام بذلوا واحدا منهم ليكون عبدا بدل اخي يوسف وقد روى عن عبد سرق ان النبي صلى الله عليه وسلم باعه في دين عليه وكان حرا فخاثر ان يكون هذا الحكم قد كان ثابتا الى ان نسخ

مطلب
يجوز للانسان الوصول
الى اخذ حقه بما يمكنه
الوصول اليه

على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم: وفيما قص الله تعالى علينا من قصة يوسف وحفظه للاطعمة في سني الحذب وقسمته على الناس بقدر الحاجة دلالة على ان على الائمة في كل عصر ان يفعلوا مثل ذلك اذا خافوا هلاك الناس من القحط: قوله تعالى ﴿ارجعوا الى ابيكم فقولوا يا امانا ان ابنك سرق وما شهدنا الا بما علمنا﴾ انما اخبروا عن ظاهر الحال لا عن باطنها اذ لم يكونوا عالمين بباطنها ولذلك قالوا ﴿وما كنا للنيب حافظين﴾ فكان في الظاهر لما وجد الصاع في رحله انه هو الاخذله فقالوا ﴿وما شهدنا الا بما علمنا﴾ يعني من الامر الظاهر لا من الحقيقة وهذا يدل على جواز اطلاق اسم العلم من طريق الظاهر وان لم يعلم حقيقة وهو كقوله ﴿وان علمته وهن مؤمنات فلا ترجعنهن الى الكفار﴾ ومعلوم اننا لا نحيط بضائرهن علما وانما هو على ما يظهر من ايمانهن وقد قيل في قوله ﴿وما كنا للنيب حافظين﴾ معنيان احدهما ما روى عن الحسن ومجاهد وقادة ما كنا نشعر ان ابنك سيسرق والاخر ما قدمنا وهو اننا لا ندري باطن الامر في السرقة: فان قيل لم يجزله استخراج الصاع من رحل اخيه على حال يوجب تهمة عند الناس مع براءة ساحته وعم ابه واخوته به: قيل له لانه كان في ذلك ضرر من الصلاح وقد كان ذلك عن مواطاة من اخيه له على ذلك وتعلق في اعلام ابه بسلامتهما ولم يكن لاحد ان يتهمة بالسرقة مع امكان ان يكون غيره جعله في رحله ولان الله تعالى امره بذلك تعريضا ليعقوب عليه السلام للبلوى يفقده ايضا ليصبر فيتضاعف ليعقوب عليه السلام الثواب الجزيل بصبره على فقدهما: وفيما حكى الله تعالى من امر يوسف وما عامل به اخوته في قوله ﴿فلما جهزهم بجهازهم﴾ الى قوله ﴿كذلك كدنا ليوسف﴾ دلالة على اجارة الحيلة في التوصل الى المباح واستخراج الحقوق وذلك لان الله تعالى رضى ذلك من فعله ولم ينكره وقال في آخر القصص ﴿كذلك كدنا ليوسف﴾ ومن نحو ذلك قوله تعالى ﴿وخذي يدك من تحت رجليه ولا تنحس﴾ وكان حلف ان يضربها عددا فامر الله تعالى باخذ الضغث وضربها به ليرى في يمينه من غير اتصال المكيير اليها ومن نحوه النهي عن التصريح بالخطبة واطاحة التوصل الى اعلامها رغبة بالتعريض ومن جهة السنة حديث ابي سعيد الخدري وابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استعمل رجلا على خير فاته بتمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل تمر خبير هكذا فقال لا والله انما تأخذ الصاع بالصاعن والاعياض بالثلاثة قال فلا تقبل بيع الجميع بالدرهم ثم اشتر ما درهم ثم اكذرا روى ذلك مالك بن انس عن عبد المجيد بن سهيل عن سعيد بن المسيب عن ابي سعيد وابي هريرة فحظر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم التماس في التمر وعلمه كيف يحتال في التوصل الى اخذ هذا التمر ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لهند خذى من مال ابي سفيان ما يكفيك وولدك بالمعروف فامرها بالتوصل الى اخذ حقها وحق ولدها وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفرا وري بغيره وروى يونس ومعمر عن الزهري قال ارسلت بنو قريظة الى ابي سفيان بن حرب ان اثثونا فانا سنغير على بيضة المسلمين من وراثتهم فسمع ذلك نعيم بن مسعود وكان موادعا للنبي صلى الله عليه وسلم وكان عند عينة حين ارسلت بذلك بنو قريظة الى الاحزاب ابي سفيان واصحابه فاقبل نعيم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره خبرها وما ارسلت بنو قريظة الى الاحزاب فقال رسول الله

مطلب

يجب على الامام ان
يفعل مثل ما فعله
يوسف عليه السلام
اذا خاف هلاك الناس
من القحط

مطلب

يجوز الاحتيال في
التوصل الى المباح

صلى الله عليه وسلم لعنا امرنا بذلك فقام نعم بكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكان نعم رجلا لا يكتم الحديث فلما ولي من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاهبا الى غطمان قال عمر بن الخطاب الذي قلت ان كان اسرام من امر الله فامضه وان كان هذا رأيا رأته من قبل نفسك فان شأن في قريظة اهون من ان تقول شبا يؤثر عك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هذا رأى ان الحرب خدعة روى ابو عثمان النهدي عن عمر قال ان في معاريض الكلام لندوة عن الكذب وروى الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال ما يسيروني بمعاريض الكلام محرر التيم وقال ابراهيم صلوات الله عليه للملك حين آله عن سارة فقال من هي منك قال هي اختي الا بأخذها وانما اراد اختي في آله بن وقال للكفار اني سقم حين نحاف أبكسر آلهتهم وكان منهم اني أسفم يعني اموت كما قال الله تعالى (انك ميت) فعارض بكلامه عما سألوه عنه الى غيره على وجه لا يلحق فيه الكذب فهذه وجوه امر التي صلى الله عليه وسلم فيها بالاحتيال في الوصول الى المباح وقد كان اولواوجه الحيلة فيه محظورا وقد حرم الله الوطء بالزنا وامرنا بالتوصل اليه بعقد الكناح وحظر عابسا اكل المال بالباطل وانه اشترى ولهمة ونحوها فمن انكر التوصل الى استباحة ما كان محظورا من الجهة التي احسنه السريعة فاما رد اصول الدين وما قد ثبتت به الشريعة فان قيل حظر الله تعالى على اليهود صيد السمك يوم السبت فحبسوا السمك يوم السبت واخذوه يوم الاحد ففاهم الله عليه قبل له قد اخبر الله تعالى انهم اعندوا في السبت وهذا يوحي ان يكون حبسها في السبت قد كان محظورا عليهم ولولم يكن حبسها في السبت محررا لما قال (اعدوا في السبت) وقوله تعالى (يا ايها العزيز مسنا واهلنا الضر) الى قوله (وتصدق علينا) لما ترك يوسف عليه السلام التكبر عليهم في قوله (مسنا واهلنا الضر) دل ذلك على حواز اظهار مثل ذلك عند الحاجة اليه وانه لا يجري مجرى الشكوى من الله تعالى * وقوله (فاوف لنا الكيل) بدل على ان اجرة الكيل على البائع لان عليه تعيين الميع للمشتري ولا يمين الا الكيل وقد قالوا له (فاوف لنا الكيل) فدل على ان الكيل قد كان عليه فان قيل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وهذا بدل على ان الكيل على المشتري لان مراده الصاع الذي اكنال به البائع من ثمنه وصاع المشتري هو ما اكناله المشتري الثاني من البائع * قيل له قوله صاع البائع لا دلالة فيه على ان البائع هو الذي اكنال وجاز ان يرد به الصاع الذي كال البائع به ثمنه وصاع المشتري الذي كاله له ثمنه فلا دلالة فيه على الاكتيال على المشتري واذا صح ذلك فما وصفنا من الكيل فواجب ان يكون اجرة وزان الثمن على المشتري لان عليه تعيين الثمن للبائع ولا يمين الا بوزنه فعليه اجرة الوزان * واما اجرة الناقد فان محمد بن سماعة روى عن محمد بن عبد الله انه قبل ان يستوفيه البائع فهو على المشتري لان عليه تسليم الثمن اليه صحيحا وان كان قد قبضه البائع فاجرة الناقد على البائع لانه قد قبضه وملكه فعليه ان يبين ان شيئا منه معيب يجب رده * وقوله تعالى (وتصدق علينا) قال سعيد بن جبير

مطلب
خويز للاسان اظهار
ضرر منه عند الحاجة
اليه

أما سألوا الفضل بالتقصان في السعر ولم يسألوا الصدقة وقال سفيان بن عيينة سألوا الصدقة
 وهم أنبياء وكانت حلالا وأما حرمت على النبي صلى الله عليه وسلم وكره مجاهد أن يقول في
 دعائه اللهم تصدق على لان الصدقة إنما هي بمن يبتغي الثواب ﴿ قوله تعالى ﴿ وقال هل علمتم
 ما فعلتم بيوسف وإخيه إذا تم جاهلون ﴾ فيه إخبار أنهم كانوا جاهلين عند وقوع الفعل منهم وأنهم
 لم يكونوا جاهلين في هذا الوقت فمن الناس من يستدل بذلك على أنهم فعلوا ذلك قبل البلوغ لأنهم
 لو فعلوه بعد البلوغ مع أنهم لم تظهر منهم توبة لكانوا جاهلين في الحال وإنما أراد جهالة الصالحيين
 المعاصي وقول يوسف ﴿ لا تريب عليكم اليوم يغفر الله لكم ﴾ يدل على أنهم فعلوه بعد البلوغ وإن ذلك
 كان ذنباً منهم محجب عنهم الاستغفار منه وظاهر الكلام يدل على أنهم تابوا بقولهم ﴿ لقد آثر الله علينا
 وإن كنا لحاطئين ﴾ وبدل عليه قولهم ﴿ يا أبا ناس استغفر لنا ذنوبنا إنا كنا خاطئين ﴾ ولا يقول مثله من فعل
 شيئاً في حال الصغر قبل أن يجري عليه القلم ﴿ وقوله ﴿ يا أبا ناس استغفر لنا ذنوبنا ﴾ إنما جازلهم مسألة
 الاستغفار مع حصول التوبة لأجل المظلمة المعلقة بعفو المظلوم وسؤال ربه أن لا يأخذ بما عامله
 ويجوز أن يكون إنما سأل أن يبلغه بدعائه منزلة من لم يكن في جناية ﴿ قوله تعالى ﴿ وسوف استغفر لكم
 ربي ﴾ روى عن ابن مسعود وأبراهيم التيمي وابن جرير وعمرو بن قيس أنه أخر الاستغفار لهم
 إلى السحر لانه أقرب إلى إجابة الدعاء وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 أخر ذلك إلى ليلة الجمعة وقيل إنما سألوه أن يستغفر لهم دائماً في دعائه ﴿ قوله تعالى ﴿ وخروا
 له سجداً ﴾ يقال إن التحية للملوك كانت السجود وقيل أنهم سجدوا لله سكرًا له على ما نتم
 به عليهم من الاجتماع مع يوسف على الحال السارة وأرادوا بذلك العظيم ليوسف فاضاف
 السجود إلى يوسف مجازاً كما يقال صلى للقبلة وصلى إلى غير القبلة يعني إلى تلك الجهة ﴿
 وقول يوسف ﴿ هذا تأويل رؤياي من قبل ﴾ يعني سجد الشمس والقمر والكواكب
 فكان السجود في الرؤيا هو السجود في اليفظة وكان الشمس والقمر والكواكب
 أبوه وإخوته ﴿ ويقال في قوله ﴿ ورفع أبويه على العرش ﴾ أن أمه كانت ماتت وزوج خاله
 روى ذلك عن السدي وقال الحسن وابن إسحاق كانت أمه باقية وروى عن سليمان وعبد الله
 ابن سداد كانت المدة بين الرؤيا وبين تأويلها أربعين سنة وعن الحسن كانت ثمانين سنة وقال
 ابن إسحاق ثمانين سنة ﴿ فان قيل إذا كانت رؤيا الأنبياء صادقة فهذا تسلي يعقوب
 بعلمه بوقوع تأويل رؤيا يوسف ﴿ قيل له لانه رآها وهو صبي وقيل لان طول الغيبة
 عن الحبيب يوجب الحزن كما يوجب مع الثقة بالالتقاء في الآخرة ﴿ قوله تعالى ﴿ وكأين من آية
 في السموات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون ﴾ يعني وكما من آية فيهما لا يفكرون فيها
 ولا يستدلون بها على توحيد الله وفيه حث على الاستدلال على الله تعالى بآياته ودلائله والفكر
 فيما يقتضيه من تدبير مدبرها العالم بها القادر عليها وأنه لا يشبهها وذلك في تدبير الشمس
 والقمر والنجوم والرياح والأشجار والنبات والتأج والحيوان وغير ذلك مما هو ظاهر
 للحواس ومدرك بالعبان ﴿ قوله تعالى ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون ﴾ روى

عن ابن عباس ومجاهد وقتادة وما يؤمن أكثرهم بالله في إقراره بأن الله خلق السموات والأرض إلا وهو مشرك بعبادة الوثن وقال الحسن هم أهل الكتاب معهم شرك وإيمان وقيل ما يصدقون بعبادة الله إلا وهم يشركون الأوثان في العبادة وقد دلت الآية على أن مع اليهودي إيماناً بموسى وكفراً بمحمد صلى الله عليه وسلم لأنها قد دلت على أن الكفر والإيمان لا يتأنيان من وجهين مختلفين فيكون فيه كفر من وجه وإيمان من وجه إلا أنه لا يحصل اجتماعهما على جهة إطلاق اسم المؤمن واستحقاق ثواب الإيمان لأن ذلك ينافي الكفر وكذلك قوله (أفؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) قد أثبت لهم الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعض آخر فثبت بذلك جواز أن يكون معه كفر من وجه وإيمان من وجه آخر وغير جائز أن يجتمع له صفة مؤمن وكافر لأن صفة مؤمن على الإطلاق صفة مدح وصفة كافر صفة ذم ويتأني استحقاق الصفتين مما على الإطلاق في حال واحدة قوله تعالى ﴿قل هذه سبيلي ادعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني﴾ فيه بيان أنه يدعو إلى الله عز وجل على بصيرة من أمره كأنه يبصره بعينه وأن من اتبعه فذلك سبيله في الدعاء إلى الله عز وجل وفيه الدلالة على أن على المسلمين دعاء الناس إلى الله تعالى كما كان على النبي صلى الله عليه وسلم ذلك قوله تعالى ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم من أهل القرى﴾ قيل من أهل الأمصار دون البوادي لأن أهل الأمصار أعلم وأحكم وأحرى بقبول الناس منهم وقال الحسن لم يبعث الله نبياً من أهل البادية قط ولا من الجن ولا من النساء قوله تعالى ﴿حقاً إذا استنشق الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا بصراً﴾ اليأس انقطاع الطمع وقوله (كذبوا) قرئ بالتخفيف وبالتثنية فإذا قرئ بالتخفيف كان معناه ما روى عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد بن جبير ومجاهد والضحاك قالوا ظن الأمم أن الرسل كذبوهم فيما أخبروهم به من نصر الله تعالى لهم وإهلاك أعدائهم وروى عن حماد بن زيد عن سعيد بن الحباب قال حدثني إبراهيم بن أبي حرة الجزري قال صنعت طعاماً فدعوت ناساً من أصحابنا فيهم سعيد بن جبير وأرسلت إلى الضحاك بن مزاحم فإني إن نحى فإيته فلم ادعه حتى جاء قال فسأل فقي من قرئ سعيد بن جبير فقال له يا أبا عبد الله كيف تقرأ هذا الحرف فإني إذا أتيت عليه تمنيت أني لا أقرأ هذه السورة (حقاً إذا استنشق الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا) قال نعم حتى إذا استنشق الرسل من قومهم أن يصدقوهم وظن المرسل إليهم أن الرسل كذبوا مخففة فقال الضحاك ما رأيت كاليوم قط رجلاً يدعى إلى عام فيتركها لورخلت في هذا إلى الذين كان قليلاً وفي رواية أخرى أن مسلم بن يسار سأل سعيداً عنه فاجابه بذلك فقام إليه مسلم فاعتقه وقال فرج الله عنك كما فرجت عنى ومن قرأ (كذبوا) بالتحديد كان معناه ايقنوا أن الأمم قد كذبوهم فكذبنا عنهم حتى لا يبلغ أحد منهم روى ذلك عن عائشة والحسن وقتادة آخر سورة يوسف

سورة الرعد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وَيَا أَرْضُ اقْطَعِي مَتَجَاوِرَاتِ﴾ قال ابن عباس ومجاهد والضحاك الأرض السبخة والأرض العذبة ﴿وَنُحْيِلْ صَنَوَانَ﴾ قال ابن عباس والبراء بن مازن ومجاهد وقادة النخلات أصلها واحد ﴿قوله تعالى﴾ يسقي بماء واحد وتفضل بعضها على بعض في الأكل ﴿فيه أوضح دلالة على بطلان مذهب أصحاب الطبائع لأنه لو كان حدوث ما يحدث من الثمار بطبع الأرض والهواء والماء لوجب أن يتفق ما يحدث من ذلك لاتفاق ما يوجب حدوثه أذ كانت الطبيعة الواحدة توجب عندهم اتفاق ما يحدث منها ولا يجوز أن توجب فعلين مختلفين متضادين فلو كان حدوث هذه الأشياء المختلفة الألوان والطعوم والأشكال من إيجاب الطبيعة لاستحال اختلافها وتضادها مع اتفاق الموجب لها فثبت أن المحدث لها قادر مختار حكيم قد أحدثها على اختلافها على علم منه بها وهو الله تعالى ﴿قوله تعالى﴾ إنما أنت منذر ولكل قوم هاد ﴿روى عن ابن عباس وسعيد ومجاهد والضحاك الهادي هو الله تعالى وروى عن مجاهد أيضا وقادة الهادي نبي كل أمة وعن ابن عباس أيضا الهادي الداعي إلى الحق وعن الحسن وقادة وأبي الضحى وعكرمة الهادي محمد صلى الله عليه وسلم وهذا هو الصحيح لأن تقديره إنما أنت منذر وها ذلك قوم والمنذر هو الهادي والهادي أيضا هو المنذر ﴿قوله تعالى﴾ وما تفيض الأرحام وما تزداد ﴿قال ابن عباس والضحاك وما تنقص من الأشهر التسعة وما تزداد فإن الولد يولد لسته أشهر فيعيش ويولد لستين فيعيش وقال الحسن وما تنقص بالسقط وما تزداد بالتمام وقال الفراء العيض النقصان لأنهم يقولون غاضت المياه إذا نقصت وقال عكرمة إذا غاضت وقال ما غاضت الرحم بالدم يوما إلا زاد في الحمل وقال مجاهد الغبض ما رأته الحامل من الدم في حملها وهو نقصان من الولد والزيادة ما زاد على تسعة أشهر وهو تمام النقصان وهو الزيادة * وزعم اسماعيل بن اسحاق أن التفسير أن كان على ما روى عن مجاهد وعكرمة فهو حجة منه في أن الحامل تحيض قال لأن كل دم يخرج من الرحم فليس يخلو من أن يكون حيضا أو نفاسا وأما دم الاستحاضة فهو من عرق وهذا الذي ذكره ليس بشيء لأن الدم الخارج من الرحم قديكون حيضا ونفاسا وقديكون غيرهما وقوله صلى الله عليه وسلم في دم الاستحاضة أنه دم عرق غير مانع أن يكون بعض ما يخرج من الرحم من الدم قديكون دم استحاضة لأنه صلى الله عليه وسلم قال إنما هو عرق انقطع أوداء عرض فأخبر أن دم الاستحاضة قد يكون من داء عرض وإن لم يكن من عرق وإيضاً فالذي يحيل أن يكون دم العرق خارجا من الرحم بأن يقطع العرق فيسيل الدم إليها ثم يخرج فلا يكون حيضا ولا نفاسا * ثم قال فلا يقال أن الحامل لا تحيض إلا بخبر عن الله أو عن رسوله لأنه حكاية عن غيب ولسي أن قضيته توجب أن لا يقال أنها تحيض إلا بخبر عن الله وعن الرسول لأنه حكاية عن غيب على حسب موضوعه وقاعدته بل قديسوغ لمن نفي الحيض عن الحامل ما لا يسوغ لمن أثبت لانا قد علمنا أنها كانت غير حائض

فأذارت الدم واختلفوا أنه حيض أو غير حيض وفي أثبات الحيض أثبات احكام فقير جائز
اثبانه حيضا لا بتوقيف وواجب ان تكون ناقية على ما كانت عليه من عدم الحيض حتى ثبت
الحيض بتوقيف أو اتفاق اذ كان في أثبات الدم حيضا أثبات حكم لاسيلا الى علمه الا من طريق
التوقيف وايضا فان قولنا حيض هو حكم لدم خارج من الرحم وقد يوجد الدم خارجا
من الرحم على هيئة واحدة فحكم لما رأه في أيامها بحكم الحيض ولما رأه في غير أيامها بحكم
الاستحاضة وكذلك النفاس فاذا كان الحيض ليس بأكثر من أثبات احكام لدم يوجد في اوقات
ولم يكن الحيض عبارة عن الدم فحسب دون ما تعلق به من الحكم وأثبات الحكم بخروج دم
لا يعلم الا من طريق التوقيف فلم يجوز ان يجعل هذا الحكم ثابتا لدم الحامل اذ لم يرد به توقيف
ولا حصل عليه اتفاق * ثم قال اسماعيل عطفنا على قوله لا يقال ان الحامل لا ينحبس الا بحبر عن الله
او عن رسوله لانه حكاية عن غيب ولا يلزم ذلك من قال انها تنحبس لان الله تعالى قد قال
﴿ ويسئلونك عن الحيض قل هو اذى فاعزلوا النساء في الحيض ﴾ فلما قيل النساء لزم في ذلك
العموم لان ما اذا خرج من فرجها فالحيض اولى به حتى يعام غيره * قال اريكرفوله ﴿ ويسئلونك
عن الحيض ﴾ ليس فيه بيان صفة الحيض بمعنى تميزه عن غيره وقوله تعالى ﴿ قل هو اذى ﴾ انما هو
اخبار عما يتعلق بالحيض من ترك الصلاة والصوم واجتناب الرجل جماعها واخبار عن نجاسة
دم الحيض ولزوم احتناؤه ولادلاله فيه على وجوده في حال الحمل وعدمه وقوله لما قيل النساء
لزم في ذلك العموم لامعني له لانه قال ﴿ فاعزلوا النساء في الحيض ﴾ وقوله في الحيض ليس فيه
بيان ان الحيض ماهو ومتى ثبت الحيض وجب الاعزال وانما اخنافا في ان الدم الخارج في وقت
الحمل هل هو حبر ام لا وقول الخصم لا يكون حجة لخصه وقوله ان الدم اذا خرج من فرجها
فالحيض اولى به دعوى مجردة من البرهان والخصم ان يقول ان الدم اذا خرج من فرجها وغير
الحيض اولى به حتى تقوم الدليل على انه حيض لوجوده ما خارجا من الرحم غير حيض فام
بحصل من جميع هذا الكلام الادتاوى مبينة بعضها على بعض وجميعها مقتضى دلائل مضدها *
وقد روى مطر الوراق عن عطاء عن عائشة انها قالت في الحامل ترى الدم انها لا بدع الصلاة *
وروى حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال لا يخلف فيه عندنا عن عائشة انها كانت تقول في
الحامل ترى الدم انها تمسك عن الصلاة حتى تطهر وهذا بخلاف ان يرد به الحامل التي في
بطنها ولدان فولدت احدهما ان النفاس من الاول وانها بدع الصلاة حتى تطهر على ما يقول
ابو خنيفة وابو يوسف في ذلك حتى يصحح الخبرين جميعا عنها * وعندنا محابنا ان الحامل لا ينحبس
وان ما رأه من دم وهو استحاضة وعند مالك والشافعي ينحبس * فالحجة لقولنا ما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم في سبائك او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ
بحيضة والاستبراء هو معرفة براءة الرحم فلما جعل الشارع وجود الحيض علما لبراءة الرحم
لم يجوز وجوده مع الحمل لانه لو جاز وجوده معه لم يكن وجود الحيض علما لبراءة الرحم وبطل
عليه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم في طلاق السنة فليطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا

قد استبان خلعها فلو كانت الحامل تحيض لفصل بين جاعها وطلاقها بمحيضة كغير الحامل
وفي إباحته صلى الله عليه وسلم إيقاع الطلاق على الحامل بعد الجماع من غير فصل بينه وبين
الطلاق بمحيضة دلالة على أنها لا تحيض . آخر سورة الرعد

ومن سورة إبراهيم بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿تَوَقَّى أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ روى أبو خيثبة عن ابن عباس قال غدوة
وعشية وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال هي النحلة تطعم في كل ستة أشهر وكذلك
روى عن مجاهد وعاصم وعكرمة وروى الليث بن سعد وسليمان بن أبي كثير عن علي قال أرى
الحين ستة وكذلك روى عن الحكم وحماد من قولهما وكذلك روى عن عكرمة في رواية
من قوله وقال سعيد بن المسيب الحين شهران من حين تصرف النخل إلى أن تطلع وروى عنه
أن النحلة لا تكون فيها أكلها الأشهرين وروى عنه أن الحين ستة أشهر وروى القاسم بن عبد الله
عن أبي حازم عن ابن عباس أنه سئل عن الحين فقال ﴿تَوَقَّى أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ ستة أشهر (ليسجنه حتى
حين) ثلاث عشرة سنة (لتملأ من نبات بعد حين) يوم القيامة وروى هشام بن حسان عن عكرمة
أن رجلاً قال إن فعلت كذا وكذا إلى حين ففلا فله حر فأتى عمر بن عبد العزيز فسأله فسأله عنها
فقلت إن من الحين حين لا يدرك قوله ﴿وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين﴾ فإني
إن يمسك ما بين صرام النخل إلى حملها فكانه أعجبه وروى عبد الرزاق عن معمر عن الحسن
﴿تَوَقَّى أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ قال ما بين ستة الأشهر أو السبعة قال أبو بكر الحنبل اسم يقع على وقت
مبهم وجاز أن يراد به وقت مقدر قال الله تعالى ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾
ثم قال ﴿وحيث لظهرون﴾ فهذا على وقت صلاة الفجر ووقت الظهر ووقت المغرب على اختلاف
فيه لانه قد اريد به فعل الصلاة المفروضة في هذه الاوقات فصار حين في هذا الموضع اسما
لاوقات هذه الصلوات ويشبه أن يكون ابن عباس في الرواية التي رويت عنه في الحين أنه
غدوة وعشية ذهب إلى معنى قوله تعالى ﴿حين تمسون وحين تصبحون﴾ ويطلق ويراد به أقصر
الاقوات كقوله تعالى ﴿وسوف يعلمون حين يرون العذاب﴾ وهذا على وقت الرؤية وهو
وقت قصير غير محدد ويطلق ويراد به اربعين سنة لانه روى في تأويل قوله تعالى ﴿هل أتى على
الإنسان حين من الدهر﴾ أنه أراد اربعين سنة والسنة والستة الأشهر والثلاث عشرة سنة
والشهران على ما ذكرنا من تأويل السلف للآية كله محتمل فلما كان ذلك كذلك ثبت أن الحين
اسم يقع على وقت مبهم وعلى أقصر الاوقات وعلى مدد معلومة بحسب قصد المتكلم ثم قال
أصحابنا فيمن حلف أن لا يكلم فلانا حيناً أنه على ستة أشهر وذلك لانه معلوم أنه لم يرد به
أقصر الاوقات أذ كان هذا القدر من الاوقات لا يختلف عليه في العادة ومعلوم أنه لم يرد به
اربعين سنة لأن من أراد الحلف على اربعين سنة حلف على التأبيد من غير توقيت ثم كان قوله

تعالى (تؤتى أكلها كل حين إذا نزل بها) لما اختلف الساف في علي ما وصفنا كان اقصر الاوقات فيه ستة اشهر لان من حين الصرام الى وقت اوان الطلع ستة اشهر وهو اولى من اعتبار السنة لان وقت الثمرة لا يمتد ستة بل ينقطع حتى لا يكون فيه شيء واذا اعتبرنا ستة اشهر كان موافقا لظاهر اللفظ في انها تطعم ستة اشهر وينقطع ستة اشهر واما الشهران فلا معنى لاعتبار من اعتبرها لانا معلوم ان من وقت الصرام الى وقت خروج الطلع اكثر من شهرين فان اعتبر بقاء الثمرة شهرين فالما قد علمنا ان من وقت خروج الطلع الى وقت الصرام اكثر من شهرين ايضا فلما بطل اعتبار السنة واعتبار الشهرين بما وصفنا ثبت ان اعتبار السنة الاشهر اولى . آخر سورة ابراهيم عليه السلام

ومن سورة النحل

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع﴾ روى عن ابن عباس قال الدفء اللباس وقال الحسن الدفء ما استدفئ به من اوبارها واصوافها واشعارها * قال ابو بكر يقتضي جواز الانتفاع واصوافها واوبارها في سائر الانحوال من حياة او موت * قوله تعالى ﴿والحليل والبعال والحجير لتركبوها﴾ روى هشام الدستوائي عن يحيى بن ابي كثير عن نافع عن علفمة ان ابن عباس كان يكره لحوم الحليل والخال والحجير وكان يقول في ﴿والانعام خلقها لكم﴾ ان هذه للاكل وهذه للركوب ﴿والحليل والبعال والحجير لتركبوها﴾ وروى ابو خزيمة عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس انه كره لحوم الحليل وناول ﴿والحليل والبعال والحجير لتركبوها وزنة﴾ * قال ابو بكر فهذا دليل طاهر على حظر لحومها وذلك لان الله تعالى ذكر الانعام وعظم منافعها فذكر منها الاكل هو له تعالى ﴿والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون﴾ ثم ذكر الحليل والبعال والحجير وذكر منافعها الركوب والزينة فلو كان الاكل من منافعها وهو من اعظم المنافع لذكره كما ذكره من منافع الانعام * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه اخبار متصدة في الاناحه والحظر فروى عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن جابر قال لما كان يوم خير اصاب الناس مجاعة فذبحوها فحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمر الانسية ولحوم الحليل والبعال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير وحرم الخلسة والنهية وروى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال اطعمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحليل ونهاها عن لحوم الحمر ولم يسمع عمرو بن دينار هذا الحديث من جابر وذلك لان ابن جريج رواه عن عمرو بن دينار عن رجل عن جابر ولم يشهد جابر خبير لان محمد بن اسحاق روى عن سلام بن كركرة عن عمرو بن دينار عن جابر ولم يشهد جابر خبير وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر واذن لهم في لحوم الحليل فوردت اخبار جابر في ذلك متعارضة فحازر حينئذ ان قال فيها وجهان احدهما انه اذا ورد خبران احدهما حاطر

والآخر مبيح فالحظر اولى فجاز ان يكون الشارع اباحه في وقت ثم حظره وذلك لان الاصل كان الاباحة والحظر طارئ عليها لاحالة ولا نعلم اباحة بعد الحظر فيحكم الحظر ثابت لاحالة اذ لم تثبت اباحة بعد الحظر وقد روى عن جماعة من السلف هذا المعنى وذلك لان ابن وهب روى عن الليث بن سعد قال خسفت الشمس بعد العصر ونحن بمكة سنة ثلاث عشرة ومائة وبها يومئذ رجال من اهل العلم كثير منهم ابن شهاب وابوبكر بن حزم وقادة وعمرو بن شعيب قال فقمنا قياما بعد العصر ندعو الله فقات لا يوب بن موسى الفرثي ما لهم لا يصلون وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي قد جاء في الصلاة بعد العصر ان لا نصلي فلذلك لا يصلون وان النبي قطع الامر بهذا احد الوجهين في حديث جابر * والوجه الآخر ان يتعارض خبرا جابر فيسقطا كأنهما لم يردا وقد روى اسراييل بن بوبس عن عبد الكريم الجزري عن عطاء بن ابي رباح عن جابر قال كنا نأكل لحوم الحبل قال عطاء فقات له قال بغال قال اما البغال فلا * وروى هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء امه ابى بكر فالت محرابا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلناه وهذا لاحجة فيه للمخالف لانه ايس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم علم به واقربهم عليه ولو ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم علم به واقربهم عليه كان محمولا على انه كان قبل الحظر وقد روى بفيمة بن الوليد عن ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدم عن ابيه عن جده عن خايد بن الوليد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحبل وقال الزهري ما علمنا الحبل اكل الا في حصار * وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا بأس بلحوم الحبل وروى نحوه عن الاسود بن يزيد والحسن البصري وشرح * وابو حنيفة لا يعلق فيه التحريم وليس هو عده كالحمار الاهلي وانما بكرهه لما روى الاخبار الحاطرة والمبيحة فيه وبحجج له من طريق النظر انه ذو جوار اهل فاشه الحمار والبغل ومن جهة اخرى اتفاق الجميع على ان لحم البغل لا يؤكل وهو من الفرس فلو كانت امه حلالا لكان حكمه حكم امه لان حكم الولد حكم الام اذ هو ك بعضها الا ترى ان حمارة اهلية لو ولدت من حمار وحتى لم يؤكل ولدها ولو ولدت حمارة وحشية من حمار اهل اكل ولدها فكان الولد تابعا لامه دون ابيه فلما كان لحم البغل غير مأكول وان كانت امه فرسا دل ذلك على ان الحبل غير مأكول * قوله تعالى * وتستخرجوا منه حلية تلبسونها * بحجج به ابو يوسف ومحمد فيمن حلف لا يلبس حليا فلبس لؤلؤا انه لم يحنث لتسمية الله اياه حليا وابو حنيفة يقول لا يحنث لان الايمان محمولة على التعارف وليس في العرف تسمية اللؤلؤ وحده حليا الا ترى ان بائعه لا يسمى بائع حلي واما الآية فان فيها ايضا * لتأكلوا منه لحما طريا * ولا خلاف بينهم انه لو حلف لا يأكل لحما فاكل سمكا انه لا يحنث مع تسمية الله تعالى اياه لحما طريا

باب السكر

قال الله تعالى * ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا * اختلاف

السام في تأيل السكر فروى عن الحسن وسعيد بن جبير انهما قالا السكر ما حرم منه
والرزق الحسن ما حل منه وروى عن ابراهيم والشعبي وابي رزين قالوا السكر خمر وروى
جرير عن مغيرة عن ابراهيم عن عبدالله قال السكر خمر وروى ابن سبرمة عن ابى زرعة
ابن عمرو بن جرير قال السكر خمر الا انه من التمر وقال هؤلاء انه منسوخ بتحريم الخمر
وحدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن البيان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا
عبد الرحمن عن سفيان عن الاسود بن قيس عن عمرو بن سفيان عن ابن عباس قال هو ما حرم
من ثمريهما وما حل من ثمريهما قال ابو بكر هذا نحو قول الاولين وحدثنا جعفر بن محمد
قال حدثنا جعفر بن محمد بن البيان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريج وعثمان بن عطاء
الخراساني عن ابن عباس (تخذون منه سكرا) قال السكر التبيذ والرزق الحسن الترييب قال
ابو بكر لما تأوله السلف على الخمر وعلى التبيذ وعلى الحرام منه ثبت ان الاسم يقع على الجميع
وقولهم انه منسوخ بتحريم الخمر يدل على ان الآية اقتضت اباحة السكر وهو الخمر والتبيذ
والذي ثبت نسخه من ذلك انما هو الخمر ولم يثبت تحريم التبيذ فوجب تحليه بظاهر الآية
اذ لم يثبت نسخه ومن ادعى انه منسوخ بتحريم الخمر لم يصح له ذلك الا بدلالة اذ كان اسم
الخمر لا يتناول التبيذ وروى سعيد عن قتادة قال السكر خمر الاطعم والرزق الحسن
ما يندون ويخللون ويأكلون ازلت هذه الآية ولم تحرم الخمر وانما جاء تحريمها في سورة المائدة
وقد روى ابو يوسف قال حدثنا ابوب بن حابر الحنفي عن اشعث بن سليمان عن ابيه عن معاذ بن
جبل قال لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن امره ان ينههم عن السكر قال ابو بكر
وهذا السكر المحرم عندنا هو تقيع التمر قوله تعالى ﴿نسيكم مما في بطونه من بين فرث ودم
لينا خالصا سائغا للشاربين﴾ فيه الدلالة على طهارة اللبن المحلوب من الشاة الميتة من وجهين احدهما
عموم اللفظ في اباحة اللبن من غير فرق بين ما يؤخذ منه حيا او ميتا والثاني اخباره تعالى انه خارج من
بين فرث ودم وحكمه بطهارته مع ذلك اذ كان ذلك موضع الخلقة فثبت ان اللبن لا يحس
بنجاسة موضع الخلقة وهو ضرع الميتة كما لم يحس بمجاورته للفرث والدم قوله تعالى ﴿يخرج
من بطونها شراب مخفف الوانه فيه شفاء للناس﴾ فيه بيان طهارة العسل ومعلوم انه لا يخلو
من النحل الميت وفراخه فيه وحكم الله تعالى مع ذلك بطهارته فاخبر عما فيه من الشفاء للناس
فدل ذلك على ان ما لادم له لا يفسد ما يموت فيه قوله تعالى ﴿والله فضل بعضكم على بعض
في الرزق فما الذين فضلوا برأت رزقهم على ما ملكت ايماهم﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد
وقتادة انهم لا يشركون عبيدهم في اموالهم حتى يكونوا فيه سواء وهم لا يرضون بذلك لانفسهم
وهم يشركون عبيد في ملكي وساطاتي وقيل معناه انهم سواء في اني رزقت الجميع وانه لا يمكن
احد ان يرزق عبده الا برزقي اياه قال ابو بكر قد تضمنت الآية استواء المساواة بين المولى وبين
عبده في الملك وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك من وجهين احدهما انه لو جاز ان يملك
العبد ما يملكه المولى اياه لجاز ان يملكه ماله فيملكه حتى يكون مساويا له ويكون ملك العبد مثل

ملك المولى بل كان يجوز ان يكون العبد افضل في باب الملك واكثر ملكا وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك وان ملكه المولى اياه لان الآية قد اقتضت نفي المساواة له في الملك وايضا لما جعله مثلا للمشركين في عبادتهم الاوثان وكان معلوما ان الاوثان لا يملك شيئا دل على ان العبد لا يملك ثفيه الشراكة بينه وبين الحر كما في الشراكة بين الله وبين الاوثان في قوله تعالى ﴿وجعل لكم من ازواجكم بنين وحفدة﴾ روى عن ابن عباس ان الحفدة الخدم والاعوان وقال الحسن من امائك فقد حقدك وقال مجاهد وقتادة وطاوس الحفدة الخدم وروى عن عبد الله وابي الصحن وابراهيم وسعيد بن جبير قالوا الحفدة الاختان ويقال ان اصل الحفد الاسراع في العمل ومنه واليك نسي ونحقد والحفدة جمع حافد كقولك كامل وكلمة ﴿قال ابو بكر لما ناوله السلف على هذين المعنيين من الخدم والاعوان ومن الاختان وجب ان يكون عليهما وفيه دلالة على ان الاب يستحق على ابنة الخدمة والمعمونة لقوله تعالى ﴿وجعل لكم من ازواجكم بنين وحفدة﴾ ولذلك قال اصحابنا ان الاب اذا استاجر ابنة لخدمته انه لا يستحق الاجر ان خدمه لانها مستحقة عليه بغير الاجارة في قوله تعالى ﴿ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء﴾ روى عن ابن عباس وقتادة انه مثل ضرب للكافر الذي لا خير عنده والمؤمن الذي يكتسب الخير وقال الحسن ومجاهد هو مثل ضرب لعبادتهم الاوثان التي لا يملك شيئا والمدول عن عبادة الله الذي يملك كل شيء ﴿قال ابو بكر قد حوت هذه الآية ضروبا من الدلالة على ان العبد لا يملك احدها قوله ﴿عبدا مملوكا﴾ نكرة فهو سائغ في جنس العبد كقول القائل لا تكلم عبدا واعط هذا عبدا ان ذلك ينتظم كل من يسمى بهذا الاسم وكذلك قوله ﴿تبنا ذامغربة او مسكينا ذامغربة﴾ فكل من لحقه هذا الاسم قد انتظمه الحكم اذ كان لفظا منكورا كذلك قوله ﴿عبدا مملوكا﴾ قد انتظم سائر العبد ثم قال ﴿لا يقدر على شيء﴾ لا يخلو من ان يكون المراد نفي القدرة او نفي الملك او نفيهما ومعلوم انه لم يرد به نفي القدرة اذ كان العبد والحر لا يختلفان في القدرة من حيث اخلاقا في الرق والحرية لان العبد قد يكون اقدر من الحر فعلينا انه لم يرد به نفي القدرة فثبت انه اراد اني الملك فدل على ان العبد لا يملك ووجه آخر وهو انه تعالى جعله مثلا للاصنام فشبها بالعبد المملوكين في اني الملك ومعلوم ان الاصنام لا يملك شيئا فوجب ان يكون من ضرب المثل به لا يملك شيئا والا زالت فائدة ضرب المثل به وكان يكون حينئذ ضرب المثل بالعبد والحر سواء وايضا لو اراد عبدا بعينه لا يملك شيئا وجاز ان يكون من العبد من يملك ثم قال ضرب الله مثلا رجلا لا يقدر على شيء فلما خص العبد بذلك دل على ان وجه تخصيصه انه ليس بمن يملك في قوله ﴿فان قيل روى ابراهيم عن عكرمة عن يعلى بن منية عن ابن عباس في هذه الآية انها نزلت في رجل من قريش وعبداء ثم اسلما فزاتا الاخرى في رجلين احدهما ابكم لا يقدر على شيء الى قوله ﴿صراط مستقيم﴾ قال كان مولى لعثمان كان عثمان يكفله وينفق عليه فعثمان الذي ينفق بالعدل وهو على صراط مستقيم والاخر ابكم وهذا يوجب ان يكون في عبد بعينه وقد يجوز ان يكون في العبد من لا يملك

شيئاً كما يكون في الاحرار من لا يملك : قيل له هذه الرواية ضعيفة عن ابن عباس وظاهر اللفظ
 ينفيها لانه لو اراد عبداً بعينه لعرفه بالالف واللام ولم يذكره بلفظ منكور وايضاً معلوم ان
 الخطاب في ذكر عبدة الاوثان والاحتجاج عليهم الا ترى الى قوله « ويعبدون من دون الله
 ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والارض شيئاً ولا يستطيعون فلا تضربوا لله الامثال » ثم قال
 « ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء » فاخبر ان مثل ما يعبدون مثل العبيد المماليك
 الذين لا يملكون شيئاً ولا يستطيعون ان يملكوا تأكيذاً لثني املاكهم ولو كان المراد عبداً بعينه
 وكان ذلك العبد ممن يجوز ان يملك ما كان بينه وبين الحر فرق وكان محصيه العبد بالذکر
 لقوا فثبت ان المعنى فيه نفى ملك العبيد رأساً : فان قيل فقد قال « وضرب الله مثلاً رجلين
 احدهما ابكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه » ولم يدل على ان الابكم لا يملك شيئاً :
 قيل له انما اراد به عبداً ابكم الا ترى الى قوله « وهو كل على مولاه » ايما يوجهه لا بات بخير
 فذكر المولى وتوجيهه يدل على ان المراد العبد كانه ذكر اول عبداً غير ابكم وجعله مثلاً للعصم
 في نفى الملك ثم زاده نقصاً بقوله « ابكم لا يقدر على شيء » وهو كل على مولاه ايما يوجهه لا بات
 بخير) فدل على انه اراد عبداً ابكم مبالغة في وصف الاصنام بالقص وقلة الخير وانه مملوك
 متصرف فيه : فان قيل اراد بقوله « وهو كل على مولاه » ابن عمه لان ابن العم يسمى مولى :
 قيل له هذا خطأ لان ابن العم لا يلزمه نفقة ابن عمه ولا ان يكون كلا عليه وليس له توجيهه في
 اموره فلما ذكر الله تعالى هذين المصنوعين للابكم علمنا انه لم يرد به الحر الذي له ابن عم وانه
 اراد عبداً مملوكاً ابكم وعلى انه لا معنى لذكر ابن العم ههنا لان الاب والاخ والعم اقرب اليه
 من ابن العم واولى به فحمله على ابن العم بزييل فائدتاه وايضاً فان المولى اذا اطلق يقتضى مولى
 الرق او مولى العمة ولا يصرف الى ابن العم الا بدلالة : فان قيل لا يجوز ان يكون المراد الاصنام
 لانه قال عبداً مملوكاً ولا يقال ذلك للعصم : قيل له قد اغفلت موضع الدلالة لانه انما ذكر
 عبداً مملوكاً وجعله مثلاً للاصنام التي كانوا يعبدونها واخبر انها بمنزلة المالكين الذين لا يملكون
 شيئاً فكما ان العصم لا يملك بحال كذلك العبد وعلى ان الله تعالى قد سمى الاصنام عباداً بقوله
 « ان الذين تدعون من دون الله عباداً امثالكم » * وقد اختلف الفقهاء في ملك العبد فقال اصحابنا
 والشافعي العبد لا يملك ولا يتسرى وقال مالك يملك ويتسرى وقد روى ابو حنيفة قال حدثنا
 اسماعيل بن امية المكي عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابن عمر قال لا يحل فرج المملوك الا
 لمن ان باع او وهب او تصدق او اعتق جاز يعنى بذلك المملوك وكذلك روى يحيى بن سعيد
 عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وروى عن ابراهيم وابن سيرين والحكم ان العبد لا يتسرى
 وروى عن ابن عباس ان العبد يتسرى وروى يعمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يرى بعض رقيقه
 يتخذ السرية فلا ينكر عليه وقال الحسن والشعبي يتسرى العبد باذن سيده وروى ابو يوسف
 عن العلاء بن كثير عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العبد لا يتسرى وهذا يدل
 على انه لا يملك لانه لو ملك لجاز له التسرى بقوله « والذين هم لفروجهم حافظون الا على

ازواجهم او مامانكت ايمانهم ﴿ وبدن عليه قوله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال
 فله للبائع الا ان يشترطه المبتاع وذلك لانه لما ان جعله للبائع اول المشترى اخرج العبد منه
 صفرا بلا شيء ويدل عليه ان للمولى اخذ ما في يده وهو اولى به منه لاجل ملكه لرقبته فلو كان
 العبد ممن يملك لما كان له اخذ ما في يده لان ما بان به العبد عن مولاه فلا سبيل للمولى
 عليه فيه الا نرى ان العبد لما ملك طلاق امرأته ووطء زوجته فهي امة للمولى لم يملكه
 المولى وكذلك سائر ما يملكه العبد من نفسه لم يملكه المولى منه فلو ملك العبد المال
 لما كان للمولى اخذه منه لاحل ما يملك له كما لم يملك طلاق امرأته لاجل ما يملكه فان قيل
 جواز اخذ المولى ماله لا يدرك على انه غير مالك لان للعريم ان يأخذ ما في يد المدين بدنه ولم
 يدل على ان المدين غير مالك . قيل له لانه يأخذه لانه مالك للمدين بل لاجل دينه الذي عليه
 والمولى يستحقه لاجل ما يملكه لرقبته فلو كان العبد مالكا لم يستحق المولى لاجل ما يملكه لرقبته
 كما لم يملك طلاق امرأته لاجل ما يملكه لرقبته وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك * ودليل آخر وهو
 انه لا خلاف ان من كاتب عبدا على مال فاداه انه يعتق ويكون الولاء للمولى وانه معتق على
 ملك مولاه فلو كان ممن يملك للملك رقبته بالمال الذي اداه ولا ينتقل اليه كما ينتقل الى غيره
 لو امره بان يعتقه عنه على مال ولو ملك رقبته لعق على نفسه لكان لا يكون الولاء للمولى
 بل كان يكون ولاؤه لنفسه فلم لم يصح انتقال ملك رقبته اليه بالمال وعق على ملك المولى دل ذلك
 على انه لا يملك لانه لو كان ممن يملك لكان يملك رقبته اولى اذ كانت رقبته مما يجوز فيه التملك
 فان قيل قوله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فله للبائع يدل على ان العبد يملك لضافته
 المال اليه * قيل له قد اثبت النبي صلى الله عليه وسلم المال للبائع في حال البيع ومعلوم انه لا يجوز
 ان يكون مالكا للمولى ومالكا للعبد لاستحالة ان يملك والا لكان لكل واحد جميع المال ففي
 هذا الخبر بعينه اثبات ما اضاف الى العبد مالكا للبائع ثبت ان اضافته الى العبد على وجه اليد كما
 تقول هذه دار فلان وهو ساكن فيها وليس يملك وكقوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك
 لا بيك ولم يرد اثبات ملك الاب * فان قيل قد روى عبيد الله بن ابي جعفر عن بكير بن عبد الله
 ابن الاشج عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق عبدا فله الا ان يشترط
 السيد ماله فيكون له وهذا يدل على ان العبد يملك لانه لو لم يملكه قبل العتق لم يملكه بعده *
 قيل له لا دلالة في هذا على ان العبد يملك لانه جائز ان يكون جريان العادة بان ما على العبد
 من الثياب ونحو ذلك لا يؤخذ منه عند العتق جعله كالمنطوق به وجعل ترك
 المولى لاخذه منه دلالة على انه قد رضى منه بملكه ايام بعد العتق وايضا فقد روى عن جماعة
 من اهل النقل تضعيفه وقد قيل ان عبيد الله بن ابي جعفر غلط في رفع هذا الحديث وفي منته
 وان اصله ما رواه ابوب عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا اعتق عبدا لم يعرض لماله فهذا هو
 اصل الحديث فاحطأ عبيد الله في رفعه وفي لفظه * وقد روى خلاف ذلك عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو ما رواه ابو مسلم الكجي قال حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري قال حدثنا عبد الله بن ابي

ابن ابى المساور عن عمران بن عمير عن ابيه قال وكان مملوكا لعبد الله بن مسعود قال له عبد الله
يا عمير بين لى مالك فأتى ازبد ان اعتقك انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
من اعتق عبدا فله للذى اعتق وكذلك رواه يونس بن اسحاق عن عمران بن عمير عن ابن
مسعود مرفوعا وقد بلغنا ان المسعودى رواه موقوفا على ابن مسعود وذلك لا يفسده عندنا
فان احتج بحديثه بقوله تعالى ﴿وانكحوا الايمنى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا
فقراء يغنهم الله من فضله﴾ وذلك عائد على جميع المذكورين من الايمنى والعبيد والاماء فثبت
للعبد الغنى والفقر فدل على انه بملك اذ لو لم يملك لكان ابدا فقيرا ﴿وقيل له لا يخلو قوله﴾ ان
يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ﴿من ان يكون المراد به الغنى بالوطء الحلال عن الحرام او الغنى
بالمال فلما وجدنا كثيرا من المتزوجين لا يستغنون بالمال ومعلوم ان خبر اخبار الله لا محالة كان
على ما اخبر به علمنا انه لم يرد به الغنى بالمال وانما اراد الغنى بالوطء الحلال عن الحرام وايضا
فانه ان اراد الغنى بالمال فانه مقصور على الايمنى والاحرار المذكورين فى الآية دون العبيد
الذين لا يملكون بما ذكرنا من الدليل وايضا فان العبد لا يستغنى بالمال عند مخالفتنا لان المولى
اولى بجميع ماله منه فأتى غنى فى مال يحصل له وغيره اولى به منه فالغنى فى هذا الموضع انما
يحصل للمولى دون العبد والدليل على ان العبد لا يكون غنيا بالمال قول النبي صلى الله عليه وسلم
امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها فى فقرائكم وعند مخالفتنا انه لا يؤخذ من مال
العبد فلو كان غنيا لوجب فى ماله الزكاة اذ هو مسلم غنى من اهل التكليف فان قيل لما كان العبد يملك
الطلاق وجب ان يملك المال كالحرة قيل له انما ملك العبد الطلاق لان المولى لا يملكه منه فلو ملك
العبد المال وجب ان لا يملك المولى منه وان لا يجوز له اخذه منه لان كل ما يملكه المولى من عبده
فان العبد لا يملكه منه الا ترى ان العبد المحجور عليه لواقر بدين لم يلزمه فى الرق ولواقر المولى
عليه به لزمه وكذلك للمولى ان يزوجه عبده وليس للعبد ان يزوجه نفسه لما كان ذلك معنى ملكه المولى
منه ولواقر المولى عليه بقصاص اوحد لم يلزمه لان العبد يملك ذلك من نفسه وفى ذلك
دليل على ان العبد لا يملك اذ لو ملكه لما جاز للمولى ان يتصرف عايه فى ماله كما لا يتصرف
عليه فى الطلاق حين كان العبد يملكه قوله تعالى ﴿ومن اصوافها واوبارها واشعارها
اثاثا ومتاعا الى حين﴾ فيه الدلالة على حواز الانشغال بما يؤخذ منها من ذلك بعد الموت
اذ لم يفرق بين اخذها بعد الموت وقبله قوله تعالى ﴿وزلنا عليك الكتاب تيسانا لكل
شئ﴾ يعنى به والله اعلم نبيان كل شئ من امور الدين بالنص والدلالة فما من حادثة جليلة
ولا دقيقة الا والله فيها حكم قد بينه فى الكتاب نصا او دليلا فما بينه النبي صلى الله عليه وسلم
فانما صدر عن الكتاب بقوله تعالى ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾
وقوله تعالى ﴿وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله﴾ وقوله ﴿من يطع الرسول فقد اطاع الله﴾
فما بينه الرسول فهو عن الله عز وجل وهو من تبيان الكتاب له لا مر الله ايانا بطاعته واتباع امره
وما حصل عليه الاجماع فصدره ايضا عن الكتاب لان الكتاب قد دل على صحة حجة الاجماع وانهم

مطلب
ما من حكم من احكام
الدين الا وفى الكتاب
تبيانه

لا يجتمعون على ضلال وما اوجه القياس واجتهاد الرأي وسائر ضروب الاستدلال من الاستحسان وقبول خبر الواحد جميع ذلك من تبيان الكتاب لانه قد دل على ذلك اجمع فسا من حكم من احكام الدين الاو في الكتاب تبيانه من الوجوه التي ذكرنا وهذه الآية دالة على صحة القول بالقياس وذلك لانا اذا لم نجد للحادثة حكما منصوصا في الكتاب ولا في السنة ولا في الاجماع وقد اخبر الله تعالى ان في الكتاب تبيان كل شيء من امور الدين ثبت ان طريقه النظر والاستدلال بالقياس على حكمه اذ لم يبق هناك وجه يوصل الى حكمها من غير هذه الجهة ومن قال بنص خفي او بالاستدلال فانما خالف في العبارة وهو موافق في المعنى ولا يفتك من استعمال اجتهاد الرأي والنظر والقياس من حيث لا يشمر * قوله تعالى ﴿ان الله يأمر بالعدل والاحسان واتب ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى﴾ اما العدل فهو الانصاف وهو واجب في نظر العقول قبل ورود السمع وانما ورد السمع بتأكيد وجوهه والاحسان في هذا الموضع الفضل وهو ندب والاول فرض واتب ذى القربى فيه الامر بصلة الرحم * وقوله تعالى ﴿يأمر بالعدل﴾ قد انتظم العدل في الفعل والفسول قال الله تعالى ﴿واذا قلتم فاعدلوا﴾ فامر بالعدل في القول وهذه الآية تنتظم الامرين * واما قوله تعالى ﴿وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى﴾ فانه قد انتظم سائر القبائح والافعال والاقوال والضماير المنهى عنها * والفحشاء قد تكون بما يفعله الانسان في نفسه مما لا يظهر امره وهو مما يعظم قبحة وقد تكون مما يظهر من الفواحش وقد تكون لسوء العقيدة والنحل لان العرب تسمى البخل فاحشا * والمنكر ما يظهر للناس مما يجب انكاره ويكون ايضا في الاعتمادات والضماير وهو ما استكره الفحول وتأناه * والبغى ما يتناول به من الظلم لميره فكل واحد من هذه الامور الثلاثة له في نفسه معان خاصة تفصل بها من غيره

مطلب
هذه الآية دالة على
صحة القول بالقياس

في الوفاء بالعهد

قال الله تعالى ﴿واوفوا لعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها﴾ قال ابو بكر المهدي يصرف على وجوه فنحن الامر قال الله تعالى ﴿ولقد عاهدنا الى آدم من قبل﴾ وقال ﴿الم اعهد اليكم يا بني آدم﴾ والمراد الامر وقد يكون العهد يمينا ودلالة الآية على ان المراد في هذا الموضع اليمين طاهرة لانه قال ﴿ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها﴾ ولذلك قال اصحابنا ان من قال على عهد الله ان فعلت كذا انه حالف وقد روى في حديث حذيفة حين اخذ المشركون واباء فاخذوا منه عهد الله ان لا يقابلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدما المدينة ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال تقى لهم بمعهدهم وتستعين الله عليهم وروى عن عطاء والحسن وابن سيرين وعامر وابراهيم النخعي ومجاهد اذا قال على عهد الله ان فعلت كذا فهو يمين * قوله تعالى ﴿ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا﴾ شبه الله تعالى من عقد على نفسه شيئا لله تعالى فيه قربة ثم فسخته

ولم يجه المرأة التي تغزل شعرا او ما اشبه ثم تقضت ذلك بعد ان قتلته قتلا شديدا وهو معنى قوله (من بعد قوة) لان العرب تسمى شدة القتل قوة فمن عقد على نفسه عقدا او اوجب قرابة او دخل فيها ان لا يجها فيكون بمنزلة التي تقضت غزلها بعد قوة وهذا يوجب ان كل من دخل في صلاة تطوع او صوم نفل او غير ذلك من القرب ان لا يجوز له الخروج منه قبل انعامه فيكون بمنزلة من تقضت غزلها من بعد قوة اسكنا

باب الاستعاذة

قال الله تعالى ﴿فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ روى عمرو بن مرة عن عباد بن عاصم عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح الصلاة قال اللهم اعوذ بك من الشيطان من همزه ونفخه ونفثه وروى ابو سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة وروى عن عمر وابن عمر الاستعاذة قبل القراءة في الصلاة وروى ابن جريح عن عطاء قال الاستعاذة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها وقال محمد بن سيرين اذا تعوذت مرة او قرأت مرة بسم الله الرحمن الرحيم اجزا عنك وكذلك روى عن ابراهيم النخعي وكان الحسن يستعذ في الصلاة حين يستفتح قبل ان يقرأ ام القرآن وروى عن ابن سيرين رواية اخرى قال كلما قرأت فاتحة الكتاب حين تقول آمين فاستعذ وقال احماد بننا والثوري والاوزاعي والشافعي يتعوذ قبل القراءة وقال مالك لا تعوذ في المكتوبة قبل القراءة ويتعوذ في قيام رمضان اذا قرأ ﴿قال ابو بكر قوله﴾ فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ﴿يقتضى ظاهره ان تكون الاستعاذة بعد القراءة كقوله﴾ فاذا قضيت الصلوة فاذكروا الله قياما وقعودا ﴿ولكنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف الذين ذكروا الاستعاذة قبل القراءة وقد جرت العادة باطلاق مثله والمراد اذا اردت ذلك كقوله تعالى ﴿واذا قلتم فاعدلوا﴾ وقوله ﴿فاذا سألتهم عن متاعا فاسئلوه من وراء حجاب﴾ وليس المراد ان تسألهم من وراء حجاب بعد سؤال مقدم وكقوله تعالى ﴿انا احببم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة﴾ وكذلك قوله ﴿فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله﴾ معناه اذا قرأت فقدم الاستعاذة قبل القراءة وحقيقة معناه اذا اردت القراءة فاستعذ وكقول العائلي اذا قلت فاصدق واذا احرمت فاغتسل يعني قبل الاحرام والمعنى في جميع ذلك اذا اردت ذلك كذلك قوله ﴿فاذا قرأت القرآن﴾ معناه اذا اردت قراءته وقول من قال الاستعاذة بعد الفراغ من القراءة شاذ وانما الاستعاذة قبل القراءة لتقي وساوس الشيطان عند القراءة قال الله تعالى ﴿وما ارسلنا من رسول ولا نبي الا اذا تمنى الى الشيطان في اميته فينسخ الله ما يلقى الشيطان﴾ فانما امر الله بتقديم الاستعاذة قبل القراءة لهذه اللة والاستعاذة ليست بفرض لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمها الا هراجي حين علمه الصلاة ولو كانت فرضا لم يحله من تعليمها ﴿قوله تعالى﴾ من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان ﴿روى معمر عن عبد الكريم عن ابي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر الا من اكره وقلبه

مطمئن بالايان قال اخذ المشركون عمارا وجماعة معه فمذبوهم حتى قاربوهم في بعض ما ارادوا فشكا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كيف كان قلبك قال مطمئن بالايان قال فان عادوا فقد يذبحون قال ابو بكر هذا اصل في جواز اظهار كلمة الكفر في حال الاكراه والاكرام المبيح لذلك هو ان يخاف على نفسه او بعض اعضائه التلف ان لم يفعل ما امر به فابيح له في هذه الحال ان يظهر كلمة الكفر ويعارض بها غيره اذا خطر ذلك بباله فان لم يفعل ذلك مع خطوره بباله كان كافرا قال محمد بن الحسن اذا اكرهه الكفار على ان يشتم محمدا صلى الله عليه وسلم فخطر بباله ان يشتم محمدا آخر غيره فلم يفعل وقد شتم النبي صلى الله عليه وسلم كان كافرا وكذلك لو قيل له اتسجدن لهذا الصليب فخطر بباله ان يجعل السجود لله فام بفعل وسجد للصليب كان كافرا فان اعجلوه عن الروية ولم يخطر بباله شيء وقال ما اكره عليه او فعل لم يكن كافرا اذا كان قلبه مطمئنا بالايان قال ابو بكر وذلك لانه اذا خطر بباله ما ذكرنا فقد امكنه ان يفعل الشتيمة لغير النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يكن مكرها على الضمير وانما كان مكرها على القول وقد امكنه صرف الضمير الى غيره فمضى لم يفعله فقد اختار اظهار الكفر من غير اكراه فازمه حكم الكفر * وقوله صلى الله عليه وسلم لعمار ان عادوا فعد انما هو على وجه الاباحة لا على جهة الايجاب ولا على الندب وقال اصحابنا الافضل ان لا يعطى التقية ولا يظهر الكفر حتى يقتل وان كان غير ذلك مباحا له وذلك لان خيب بن عدى لما اراد اهل مكة ان يقتلوه لم يعطهم التقية حتى قتل فكان عند النبي صلى الله عليه وسلم وعند المسلمين افضل من عمار في اعطائه التقية ولان في ترك اعطاء التقية اعزازا للدين وغيظا للمشركين فهو بمنزلة من قاتل العدو حتى قتل فحفظ الاكرام في هذا الموضع اسقاط المأثم عن قاتل هذا القول حتى يكون بمنزلة من لم يقتل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رفع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فجعل المكره كالناسي والمخطي في اسقاط المأثم عنه فلوان رجلا نسي او اخطأ فسبق لسانه بكلمة الكفر لم يكن عليه فيها مأثم ولا تعلق بها حكم * وقد اختلف الفقهاء في طلاق المكره وعتاقه ونكاحه وابمانه فقال اصحابنا ذلك كله لازم وقال مالك والشافعي لا يلزمه شيء من ذلك والذي يدل على لزوم حكم هذه الانبياء ظاهر قوله تعالى (فان طلقها فلا نحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) ولم يفرق بين طلاق المكره والطائع وقال تعالى (واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها) ولم يفرق بين عهد المكره وغيره وقال (ذلك كفارة ايمانكم اذا حاقتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه وبطل عليه ايضا ما روى يونس بن بكير عن الوليد بن جميع الزهري عن ابي الطويل عن حذيفة قال اقبلت انا وابي ونحن نريد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توجه الى بدر فاخذنا كفار قريش فقال انكم لتريدون محمدا فقلنا لا نريده انما نريد المدينة قال فاعطونا عهد الله وميثاقه لنصرفن الى المدينة ولا نقاتلون معه فاعطيناهم عهد الله ففررنا برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يربد بدرا فاخبرناه بما كان منا وقلنا ما تأمر يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم

تفليهم بعهدهم وتستعين الله عليهم فانصرفنا الى المدينة فذلك منعنا من الحضور معهم فأنبت
النبي صلى الله عليه وسلم احلاف المنكرين اياهم على وجه الاكراه وجعلها كيمين الطوع فاذا ثبت
ذلك في اليمين فالطلاق والعناق والتكاح مثلها لان احدا لم يفرق بينهما * ويدل عليه حديث
عبد الرحمن بن حبيب عن عطاء بن ابي رباح عن يوسف بن ماهك عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال ثلاث جدهن جد وهزلهن جد التكاح والطلاق والرجعة فلما سوى النبي
صلى الله عليه وسلم فيهن بين الجاد والهازل ولان الفرق بين الجد والهزل ان الجاد فاصدا الى
اللفظ والى ابقاء حكمه والهازل قاصد الى اللفظ غير مرید لابقاع حكمه علمنا انه لاحظ
للارادة في نفي الطلاق وانهما جميعا من حيث كانا فاصدين للقول ان ثبت حكمه عليهما وكذلك
المكره قاصد لا قول غير مرید لابقاع حكمه فهو كالهازل سواء * فان قيل لما كان المكره على
الكفر لا تبين منه امرأته واختاف حكم الطوع والاكراه فيه وكان الكفر يوجب الفرقة
كالطلاق وجب ان يختلف حكم طلاق المكره والطائع * قيل له ليس لفظ الكفر من الفاظ
الفرقة لا كناية ولا تصريح وانما تقع به الفرقة اذ حصل كافرا والمكره على الكفر لا يكون
كافرا فلما لم يصير كافرا باظهاره كية الكفر على وجه الاكراه لم تقع الفرقة واما الطلاق فهو
من الفاظ الفرقة واليئونة وقد وجد ابقاعه في لفظ مكلف فوجب ان لا يختلف حكمه في حال
الاكراه والطوع * فان قال قائل تساوى حال الجد والهزل في الطلاق لا يوجب تساوى حال
الاكراه والطوع فيه لان الكفر يستوى حكم جده وهزله ولم يستوى حال الاكراه والطوع
فيه * قيل له نحن لم نقل ان كل ما يستوى حكم جده وهزله يستوى حال الاكراه والطوع فيه
وانما قلنا انه لما سوى النبي صلى الله عليه وسلم بين الجاد والهازل في الطلاق علمنا انه لا اعتبار فيه بالقصد
للابقاع بعد وجود القصد منه الى القول فاستدلنا بذلك على انه لا اعتبار فيه للقصد
للابقاع بعد وجود لفظ الابقاع من مكلف واما الكفر فانما يتعلق حكمه بالفصد لا بالقول
الا ترى ان من قصد الى الجد بالكفر او الهزل انه يكفر بذلك قبل ان يلفظه وان القاصد
الى ايقاع الطلاق لا يقع طلاقه الا باللفظ وبين لك الفرق بينهما ان الناس اذا تلفظوا بالطلاق
وقع طلاقه ولا يصير كافرا بلفظ الكفر على وجه الاسيان وكذلك من غلط بسبق لسانه
بالكفر لم يكفر ولو سبق لسانه بالطلاق طاعت امرأته فهذا يبين الفرق بين الامرين * وقد روى
عن علي وعمر وسعيد بن المسيب وشريح وابراهيم النخعي والزهري وقادة قالوا طلاق المكره
جائز وروى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير والحسن وعطاء وعكرمة وطاوس وجابر بن زيد
قالوا طلاق المكره لا يجوز وروى سفيان عن حميد بن شعبي قال اذا اكراهه السلطان
على الطلاق فهو جائز وان اكراهه غيره لم يجوز وقال اصحابنا فيمن اكراه بالقتل وتلف بعض الاعضاء
على شرب الخمر او اكل الميتة لم يسمه ان لا يأكل ولا يشرب وان لم يفعل حتى قتل كان آثما
لان الله تعالى قد اباح ذلك في حال الضرورة عند الخوف على النفس فقال (الا ما اضطررتم
اليه) ومن لم يأكل الميتة عند الضرورة حتى مات جوعا كان آثما بمنزلة تارك اكل الخبز حتى

يموت وليس ذلك بمنزلة الاكراه على الكفر في ان ترك اعطاء التقة فيه افضل لان اكل الميتة وشرب الخمر محرمين من طريق السمع فتى اباحه السمع فقد زال الحظر وعاد الى حكم سائر المباحات واظهار الكفر محظور من طريق العقل لا يجوز استباحته للضرورات وانما يجوز له اظهار اللفظ على معنى الماديص والتورية باللفظ الى غير معنى الكفر من غير اعتقاد لمعنى ما اكراه عليه قصير اللفظ بمنزلة لفظ الناسى والذي يسفه لسانه بالكفر فكان ترك اظهاره اولى وافضل وان كان موسما عليه اظهاره عند الخوف وقالوا فمن اكراه على قتل رجل او على الزنا وامرأة لا يسهه الاقدام عليه لان ذلك من حقوق الناس وهما متساويان في الحقوق فلا يجوز احياء نفسه بقتل غيره بغير استحقاق وكذلك الزنا بالمرأة فيه انتهاك حرمتها بمعنى لا يسهه الضرورة والحاقها بالشين والمار وليس كذلك عندهم الاكراه على القذف فيجوز له ان يفعل من قبل ان العذف الواقع على وجه الاكراه لا يؤثر في المقدوف ولا يدحجه به شيء فاحكام الاكراه مختلفة على الوجوه التي ذكرها منها ما هو واجب فيه اعطاء التقية وهو الاكراه على شرب الخمر واكل الميتة ومحو ذلك مما طريق حظره السمع ومنها ما لا يجوز فيه اعطاء التقية وهو الاكراه على قتل من لا يستحق القتل ويجوز الزنا ومحو ذلك مما فيه مظلمة لا دمي ولا يمكن استدراكه ومنها ما هو حائز له فعل ما اكراه عليه والافضل تركه كالاكراه على الكفر وشبهه بقوله تعالى ﴿وان عاقبهم فعاقبوا﴾ بمثل ما عوقب به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين ﴿روى عن الشعبي وقادة وعطاء بن يسار ان المشركين لما ملوا بقتلى احد قال المستسلمون لئن اطهرنا الله عليهم لتمثلن بهم اعظم مما مثلوا فازل الله تعالى هذه الآية وقال مجاهد وابن سيرين هو في كل من ظلم بغضب او محوه فانما يجازى بمثل ما عمل ﴿قال ابو بكر تزول الآية على سبب لا يمنع عندنا اعتبار عمومها في جميع ما انتظمه الاسم فوجب استعمالها في جميع ما يطوى تحتها بمقتضى ذلك ان من قتل رجلا قتل به ومن جرح جراحة جرح به جراحة مثلها وان قطع يد رجل ثم قتله ان للولى قطع يده ثم قتله واقتضى ايضا ان من قتل رجلا برضخ رأسه بالحجر او بصبه ضرما فرماه حتى قتله انه بقتل بالسيف اذ لا يمكن المعاينة بمثل ما فعله لانا لا نحيط علما بمقدار الضرب وعدده ومقدار المله وقد يمكن المعاينة بمثله في باب اتلاف نفسه قتلا بالسيف فوجب استعمال حكم الآية فيه من هذا الوجه دون الوجه الاول وقد دل ايضا على ان من استهلك لرجل مالا فعليه مثله واذا عصبه ساجة فادخلها في بنائه او عصبه حنطة فطحنها ان عليه المثل فيهما جميعا لان المثل في الحنطة بمقدار كيلها من جديدها وفي الساجة قيمتها لدلالة قد دلت عليه وقد دلت على ان العفو عن القاتل والجاني افضل من استيفاء القصاص بقوله تعالى ﴿ولئن صبرتم لهو خير للصابرين﴾. آخر سورة الحل

سورة بني اسرائيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿وسبحان الذي اسرى لعبده ليلا من المسجد الحرام﴾ روى عن ام هاني ان النبي

صلى الله عليه وسلم اسرى به من بيتها تلك الليلة فقال تعالى ﴿ من المسجد الحرام ﴾ لان الحرم كله
 مسجد وقد تقدم ذكر ذلك فيما سلف وقال الحسن وقادة معناه كان في المسجد معه فاسرى به ﴿ قوله
 عز وجل ﴾ وان اسأتم فلها ﴿ قيل معناه فاليها كما يقال احسن الى نفسه واساء الى نفسه وحر ورف الاضافة
 يقع بعضها موضع بعض اذا تقاربت وقال تعالى ﴿ ان ربك اوحى اليها ﴾ والمعنى اوحى اليها ﴿ قوله تعالى
 ﴿ فمحونا آية الليل ﴾ يعني جعلناها لا يبصر بها كالا يبصر بما عصى من الكتاب وهو في نهاية البلاغة
 وقال ابن عباس محونا آية الليل السواد الذي في القمر ﴿ قوله تعالى ﴿ وكل انسان الزمناه طائره
 في عنقه ﴾ قيل اما اراد به عمله من خير او شر على عادة العرب في الطائر الذي يحبى من ذات
 اليمين فيتبرك به والطائر الذي يحبى من ذات الشمال فيتشأم به فجعل الطائر اسما للخير والشر
 جميعا فاقصر على ذكره دون ذكر كل واحد منهما على حياله لدلالته على المعنيين واخبرانه
 في غنفه كالطوق الذي يحيط به ويلزمه مالمعة في الوعظ والتحذير واستدعاء الى الصلاح
 وذجرا عن الفساد ﴿ قوله تعالى ﴿ وما كنا معذنين حتى يبعث رسولا ﴾ قيل فيه وجهان
 احدهما انه لا يعذب فيما كان طريقه السمع دون العقل الا بقيام حجة السمع فيه من جهة
 الرسول وهذا يدل على ان من اسلم من اهل الحرب ولم يسمع بالصلاة والزكاة ونحوها من
 الشرائع السمعية انه لا يلزمه قضاء سى منها اذا علم لا لم يكن لازما له الا بعد قيام حجة
 السمع عليه وبذلك وردت السنة في قصة اهل قباحين الاله آت ان القلة قد حولت وهم
 في الصلاة فاستداروا الى الكعبة ولم يستأنهوا لفقد قيام الحجة عليهم بنسخ القبلة وكذلك
 قال اصحابنا فيمن اسلم في دار الحرب ولم يعلم بوجوب الصلاة عليه انه لا قضاء عليه فمارك
 قالوا ولو اسلم في دار الاسلام ولم يعلم بمرس الصلاة عليه فعليه القضاء استحسانا
 والقياس ان يكون مثل الاول اعدم قيام حجة السمع عليه وحجة الاستحسان انه قد رأى
 الناس يصلون في المساجد باذان واقامة وذلك دهاء اليها فكان ذلك بمنزلة قيام الحجة
 عليه ومخاطبة المسامحين اياه بلزوم فرضها فلا يسقطها عنه تضييمه اياها * والوجه الثاني انه
 لا يعذب عذاب الاستيصال الا بعد قيام حجة السمع بالرسول وان مخالفة موجبات احكام العقول
 قل ورود السمع من جهة الرسول لا يوجب في حكم الله عذاب الاستيصال ﴿ قوله تعالى
 ﴿ واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفها ﴾ قال سعد امرنا بالطاعة فعمسوا وعن عبد الله قال
 كما نقول للهي ادا كثروا في الجاهلية قدامر بنو فلان وعن الحسن وابن سيرين وابي العالية
 وعكرمة ومجاهد ﴿ امرنا ﴾ اكثرنا ومعناه على هذا انا اذا كان في معلومنا اهلاك قرية اكثرنا مترفها
 وليس المعنى وجود الارادة منه لاهلاكهم قيل المعصية لان الاهلاك عقوبة والله تعالى
 لا يجوز ان يعاقب من لم يعص وهو كقوله تعالى ﴿ حدارا يرد ان ينقض ﴾ ليس المعنى وجود
 الارادة منه وانما هو انه في المعلوم انه سينقض * وخص المترفين بالذكر لاهم الرؤساء ومن عداهم
 يبع لهم وكما امر فرعون وقومه بعبادتهم وكما كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى قيصر اسام
 والا فليكن اثم الاريسين وكتب الى كسرى فان لم تسلم فعليك اثم الاكارين ﴿ قوله تعالى

من القرون روى عن عبدالله بن ابي اوفى ان القرن مائة وعشرون سنة وقال محمد بن القاسم المازني مائة سنة وقيل القرن اربعون سنة * قوله تعالى ﴿من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد﴾ العاجلة الدنيا كقوله ﴿كلا بل تحبون العاجلة وتذرون الآخرة﴾ اخبر الله تعالى ان من كان همه مقصورا على طلب الدنيا دون الآخرة عجل له منها ما يريد فعلق ما يؤتيه منها بمعين احدهما قوله ﴿عجلنا له فيها ما نشاء﴾ فلذلك استثنى في المعطى وذلك يتضمن مقداره وجنسه وادامته او قطعه ثم ادخل عليه استثناء آخر فقال ﴿لمن نريد﴾ فلذلك استثنى في المعطين وانما لا يعطى الجميع بمن يسمى للدنيا بل يعطى من شاء منهم ويحرم من شاء فادخل على ارادة العاجلة في اعطاء المرید منها استثناءين لئلا يثق الطالبون للدنيا بانهم لا محالة سينالون بسعيهم ما يريدون * ثم قال تعالى ﴿ومن اراد الآخرة وسمى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا﴾ فلم يستثن شيئا بعد وقوع السعي منهم على الوجه المأمور به وشرط في السعي للآخرة ان يكون مؤمنا ومريدا لثوابها * قال محمد بن عجلان من لم يكن فيه ثلاث خلال لم يدخل الجنة صحیحة وإيمان صادق وعمل مصيب قال فقلت عن هذا فقال عن كتاب الله قال الله تعالى ﴿ومن اراد الآخرة وسمى لها سعيها وهو مؤمن﴾ فعلق سعي الآخرة في استحقاق الثواب له باوصاف ولم يستثن في المقصود شيئا ولم يخص ارادة العاجلة بوصف بل اطلقها واستثنى في المعطى ما قدما * قوله تعالى ﴿كلا عند هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك﴾ قد تقدم ذكر مرید العاجلة والساعي للآخرة وحكم ما يناله كل واحد منهما بقصده وادارته ثم اخبر ان نعمه جل وتعالى مبسوطة على البر والفاجر في الدنيا وانها خاصة للمتقين في الآخرة الا ترى ان سائر نعم الله تعالى من الشمس والقمر والسماء والارض بما فيها من المنافع والهواء والماء والنبات والحيوانات المأكولة والاغذية والادوية وصحة الجسم والعافية الى ما لا يحصى من النعم شاملة للبر والفاجر والله الموفق

باب بر الوالدين

قال الله تعالى ﴿وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا﴾ (وقضى ربك) معناه امر ربك وامر بالوالدين احسانا وقيل معناه وادعى بالوالدين احسانا والمعنى واحد لان الوصية امر وقد اوصى الله تعالى ببر الوالدين والاحسان اليهما في غير موضع من كتابه وقال ﴿ووصينا الانسان بوالديه احسانا﴾ وقال ﴿ان اشكر لي ولوالديك الى المعصير وان جاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾ فامر بمصاحبة الوالدين المشركين بالمعروف مع التهي عن طاعتهم في الشرك لانه لا طاعة لخلق في معصية الخالق وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من الكبائر عقوق الوالدين * قوله تعالى ﴿اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما﴾ قيل فيه ان بلغت حال الكبر وهو حال التكليف وقد بقي معك ابواك او احدهما فلا تقل لهما اف وذكر ليث عن مجاهد قال لا تقل لهما اف اذا بلغا من الكبر ما كانا يليان منك في الصغر فلا تقل لهما اف * قال ابو بكر اللفظ محتمل للمعنيين فهو عليهما ولا محالة ان بلوغ الولد شرط

في الامر اذ لا يصح تكليف غير البالغ فاذا بلغ حال التكليف وقد بلغاها حال الكبر والضعف
او لم يبلغا فعليه الاحسان اليهما وهو مزجور ان يقول لهما اف وهي كلمة تدل على الضجر
والتبرم بمن يخاطب بها ﴿قوله تعالى ﴿ولا تنهرهما﴾ معناه لا تزجرهما على وجه الاستخفاف
بهما والاعلاظ لهما﴾ قال قتادة في قوله ﴿وقل لهما قولاً كريماً﴾ قال لنا سهلاً وقال هشام بن
عروة عن ابيه ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ قال لا تمنعهما شيئاً يريدانه وروى هشام
عن الحسن انه سئل ما بر الوالدين قال ان تبذل لهما ما ملكت واطعمهما فيما امراك ما لم يكن معصية
وروى عمرو بن عثمان عن واصل بن السائب ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ قال لا تنفض يده
عليهما وقال عروة بن الزبير ما بر والده من احد النظر اليه * وعن ابي الهياج قال سألت سعيد
ابن المسيب عن قوله ﴿قولا كريماً﴾ قال قول العبد للدليل للسيد اللفظ الغليظ وعن عبد الله الرصافي
قال حدثني عطاء في قوله تعالى ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ قال يداك لا ترفعهما على
ابوك ولا تحذ بصرك اليهما اجلا لا وتعظيما * قال ابو بكر قوله تعالى ﴿واخفض لهما جناح
الذل من الرحمة﴾ هو مجاز لان الذل ليس له جناح ولا يوصف بذلك ولكنه اراد المبالغة
في التذلل والتواضع لهما وهو كقول امرئ القيس في وصف الليل

فقلت له لما عطي بصلبه * وادف اعجازا وناء بكل كل

وليس ليل صاب ولا اعجاز ولا كل كل وهو مجاز وانما اراد به تكامله واستواءه ﴿قوله تعالى
﴿وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً﴾ فيه الامر بالدعاء لهما بالرحمة والمغفرة اذا كانا مسلمين
لانه قال في موضع آخر ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى﴾
فعلمنا ان مراده بالدعاء للوالدين خاص في المؤمنين وبين الله تعالى هذه الآية تأكيد حق الابوين
ففرن الامر بالاحسان اليهما الى الامر بالتوحيد فقال ﴿وقضى ربك الاتعبدوا الايما وبالوالدين
احساناً﴾ ثم بين صفة الاحسان اليهما بالقول والفعل والمخاطبة الجميلة على وجه التذلل
والخضوع ونهى عن التبرم والنصج بهما بقوله ﴿ولا تقل لهما اف﴾ ونهى عن الاعلاظ والزجر
لهما بقوله ﴿ولا تنهرهما﴾ فامر بين القول والاستجابة لهما الى ما امرانه به ما لم يكن معصية ثم
عنه بالامر بالدعاء لهما في الحياة وبعد الوفاة * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عظم
حق الام على الاب وروى ابو زرعة بن عمرو بن جرير عن ابي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله من احق الناس بحسن صحابي قال امك قال ثم من قال ثم امك قال
ثم من قال ثم امك قال ثم من قال ثم ابوك ﴿قوله تعالى ﴿وفانه كان للاولين غفورا﴾ قال سعيد بن
المسيب الاواب الذي يتوب سرية بعد مرة كالدائب بالثوبه وقال سعيد بن جبير ومجاهد هو الراجع
عن ذنبه بالثوبه منه وروى منصور عن مجاهد قال الاواب الذي يذكر ذنوبه في الحلاء ويستغفر الله
منها وروى قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن ارفم قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم على
اهل فاما وهم يصلون الضحى فقال ان صلاة الاوايين اذا مضت الفصل من الضحى ﴿قوله تعالى
﴿وات ذا القربى حق﴾ قال ابو بكر الحق المذكور في هذه الآية مجمل مفتقر الى البيان وهو مثل

قوله تعالى ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ وقول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها فهذا الحق غير ظاهر المعنى في الآية بل هو موقوف على البيان فجاز ان يكون هذا الحق هو حقهم من الخمس ان كان المراد قرابة الرسول صلى الله عليه وسلم وجاز ان يكون مالهم من الحق في صلة رحمهم * وقد اختلف في ذوى القربى المذكورين في هذه الآية فقال ابن عباس والحسن هو قرابة الانسان وروى عن علي ابن الحسين انه قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل ان التأويل هو الاول لانه متصل بذكر الوالدين ومعلوم ان الامر بالاحسان الى الوالدين عام في جميع الناس فكذلك ما عطف عليه من ايتاء ذى القربى حقه * قوله تعالى ﴿وَالْمَسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ﴾ يجوز ان يكون مراده الصدقات الواجبة في قوله تعالى ﴿أَمَّا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ الآية وجاز ان يكون الحق الذي يلزمه اعطاؤه عند الضرورة اليه وقد روى ابن حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة وتلا ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ الآية وروى سفيان عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الابل فقال ان فيها حتما فسل عن ذلك فقال اطراق فحلها واعادة دلوها ومنيحة سمينها * قوله تعالى ﴿وَلَا تَبْذُرْ﴾ تبذرا * روى عن عبدالله بن مسعود وابن عباس وقتاده قالوا التبذر انفاق المال في غير حقه وقال مجاهد لو اتفق مدا في باطل كان تبذرا * قال ابوبكر من يري الحجر للتبذر يحتاج بهذه الآية اذ كان التبذر منها عنه فالواجب على الامام منعه منه بالحجر والحيلة بينه وبين ماله الا بمقدار نفقة مثله وابو حنيفة لا يري الحجر وان كان من اهل التبذر لانه من اهل التكليف فهو جازر التصرف على نفسه فيجوز اقراره وبياعانه كما يجوز اقراره بما يوجب الحد والخصاص وذلك مما تسقطه الشبهة فاقراره وعفوده بالجواز اولى اذ كانت مما لا تسقطه الشبهة وقد بينا ذلك في سورة البقرة عند قوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهَا أَوْ ضَعِيفًا﴾ * قوله تعالى ﴿وَإِنْ الْمُبْذَرِينَ كَانُوا أَخْوَانُ الشَّيَاطِينِ﴾ قيل فيه وجهان احدهما انهم اخوانهم بانباعهم آثارهم وجريمهم على سبيلهم والثاني انهم بقربون الشياطين في النار * قوله تعالى ﴿وَأَمَّا تَعْرِضْنِ عَنْهُمْ﴾ ابتغاء رحمة من ربك ترجوها * الآية قيل فيه وجهان احدهما انه عامنا ما يفعله عنده مسئلة السائلين لنا من المسلمين وابن السبيل وذى القربى مع عوز ما يعطى وقلة ذات ايدينا فقال ان اصرضت عنهم لانك لا تجد ما تعطهم وكنت منتظر الرزق ورحمة ترحوها من الله لتعطهم منه فقل لهم عند ذلك قولا حسنا لينا سهلا فتقول لهم يرزق الله وقد روى ذلك عن الحسن ومجاهد وابراهيم وغيرهم * قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ يعني والله اعلم لا تجل بالتمنع من حقوقهم الواجبة لهم وهذا مجاز ومراده ترك الانفاق فيكون بمنزلة من يده مغلوله الى عنقه فلا يعطى من ماله شيئا وذلك لان العرب تصف البخيل بضيق اليد فتقول فلان جمد الكفين اذا كان بخيلا وقصير الباع ويقولون في ضده فلان رحب الذراع وطويل اليدين وقال النبي صلى الله عليه وسلم لنسائه اسرعكن بي لحاقا اطولكن يدا وانما اراد كثرة

الصدقة فكانت زينب بنت جحش لأنها كانت أكثرهن صدقة وقال الشاعر
وما ان كان أكثرهم سواما * ولكن كان ارحبهم ذراعا

قوله تعالى (ولا تبسطها كل البسط) يعني ولا تخرج جميع ما في يدك مع حاجتك وحاجة
عِيالك اليه فتقعد ملوما محسورا يعني ذا حسرة على ما خرج من يدك * وهذا الخطاب لغير
النبي صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يدخر شيئا لغد وكان يجوع حتى
يشد الحجر على بطنه وقد كان كثير من فضلاء الصحابة ينفقون في سبيل الله جميع املاكهم
فلم يعنفهم النبي صلى الله عليه وسلم لصحة يقينهم وشدة بصائرهم وانما نهى الله تعالى عن الافراط
في الانفاق واخراج جميع ما حوته يده من المال من خيف عليه الحسرة على ما خرج عن يده
فاما من وثق بموعد الله وجزبل ثوابه فيما انفقه فغير مراد بالآية * وقد روى ان رجلا أتى
النبي صلى الله عليه وسلم بمثل بيضة من ذهب فقال يا رسول الله اصبت هذه من معدن والله
ما املك غيرها فاعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم فعاد ثانيا فاعرض عنه فعاد ثالثا
فاخذها النبي صلى الله عليه وسلم فرمى بها فلما اصابت لعقره فقال يا نبي اخدمهم بجميع ما املك
ثم بقعد يتكفف الناس * وروى ان رجلا دخل المسجد وعليه هيئة رثة والنبي صلى الله عليه
وسلم على المنبر فامر الرجل بان يقوم فطرح الناس ثيابا للصدقة فاعطاه النبي صلى الله
عليه وسلم منها ثوبين ثم حث النبي صلى الله عليه وسلم الناس على الصدقة فطرح احد
ثوبيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظروا الى هذا امرته ان يقوم ليفطن له فيتصدق عليه
فاعطيته ثوبين ثم قد طرح احدهما ثم قال له خذ ثوبك فانما منع امثال هؤلاء من اخراج
جميع اموالهم * فاما اهل البصائر فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يمنعهم من ذلك وقد كان
ابوبكر الصديق رضى الله عنه ذامال كثير فانفق جميع ماله على النبي صلى الله عليه وسلم
وفي سبيل الله حتى بقى في عبادة فلم يعنفه النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر ذلك عليه *
والدليل على ان ذلك ليس بمخاطبة للنبي صلى الله عليه وسلم وانما خطوط به غيره قوله
تعالى (فتقعد ملوما محسورا) ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ممن يحسر على انفاق
ما حوته يده في سبيل الله فثبت ان المراد غير النبي صلى الله عليه وسلم وهو نحو قوله تعالى (لن
اشرك ليحبطن عملك) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد غيره و قوله تعالى
(فان كنت في شك مما انزلنا اليك) لم يرد به النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يشك قط *
فاقتضت هذه الآيات من قوله (وقضى ربك الاتعبدوا الاياه) الامر بتوحيده الله والاحسان
الى الوالدين والتذلل لهما وطاعتهما واعطاء ذى القربى والمساكين وابن السبيل حقوقهم
والنهي عن تبذير المال وانفاقه في معصية الله والامر بالاعتصام في الاتفاق والنهي عن الافراط
والتقصير في الاعطاء والمنع وتعلم ما يجب به السائل والمسكين عند تعذر ما يعطى * قوله تعالى
(ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق) هو كلام يتضمن ذكر السبب الخارج عليه وذلك لان
من العرب من كان يقتل بناته خشية الفقر لئلا يحتاج الى النفقة عاينهن وليتوفر ما يريد

انفاقه عليهم على نفسه وعلى بيته وكان ذلك مستفيضا شائعا فيهم وهي المؤودة التي ذكرها الله في قوله (واذا المؤودة سئلت باي ذنب قتلت) والمؤودة هي المدفونة حيا وكانوا يدفنون بناتهم احياء وقال عبدالله بن مسعود سئل النبي صلى الله عليه وسلم فقل ما اعظم الذنوب قال ان تجعل لله ندا وهو خالقك وان تقتل ولدك خشية ان تأكل ماله وان تزني بحليلة جارك

❦ قوله تعالى (نحن نرزقهم واياكم) فيه اخبار بان رزق الجميع على الله تعالى والله سيسبب لهم ما ينفقون على الاولاد وعلى انفسهم وفيه بيان ان الله تعالى سيرزق كل حيوان خلفه مادامت حياته باقية وانه انما يقطع رزقه بالموت وبين الله تعالى ذلك لئلا يتعدى بعضهم على بعض ولا يتناول مال غيره اذ كان الله قد سبب له من الرزق ما يغنيه عن مال غيره

❦ قوله تعالى (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا) فيه الاخبار بتحريم الزنا وانه قبيح لان الفاحشة هي التي قد تفتح قبحه وعظم وفيه دليل على ان الزنا قبيح في العقل قبل ورود السمع لان الله ساء فاحشة ولم يخص به حاله قبل ورود السمع او بعده ومن الدليل على ان الزنا قبيح في العقل ان الزانية لا تسب لولدها من قبل الاب اذ ليس بعض الزناة اولى به لحاقه به من بعض فقيه قطع الانساب ومنع ما يتعلق بها من الحرمات في المواريث والمناكحات وصلة الارحام وابطال حق الوالد على الولد وما جرى مجرى ذلك من الحقوق التي تبطل مع الزنا وذلك قبيح في العقول مستنكر في العادات ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر لانه لو لم يكن النسب مقصورا على الفراش وما هو في حكم الفراش لما كان صاحب الفراش باولى بالنسب من الزاني وكان ذلك يؤدي الى ابطال الانساب واسقاط ما يتعلق بها من الحقوق والحرمات

❦ قوله تعالى (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الاباحق) انما قال تعالى (الاباحق) لان قتل النفس قديصير حفا بعد ان لم يكن حفا وذلك قتله على وجه القود وبالردة والرجم للمحصن والحاربة ونحو ذلك

❦ قوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا) روى عن ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد في قوله (سلطانا) قالوا حجة كقوله (اوليايتي بسلطان ميين) وقال الضحاك السلطان انه مخير بين القتل وبين اخذ الدية وعلى السلطان ان يطلب القاتل حتى يدفعه اليه

❦ قال ابو بكر السلطان لفظ مجمل غير مكتف بنفسه في الابانة عن المراد لانه لفظ مشترك يقع على معان مختلفة فمنها الحجة ومنها السلطان الذي يلي الامر والنهاي وغير ذلك الا ان الجميع مجمعون انه قد اريد به القود فصار القود كالمنطوق به في الآية وتقديره فقد جعلنا لوليه سلطانا اي قودا ولم يثبت ان الدية مرادة فلم تثبتها ولما ثبت ان المراد القود دل ظاهره على انه اذا كانت الورثة صغارا وكبارا ان للكبار ان يقتصوا قبل بلوغ الصغار لان كل واحد منهم ولي والصغير ليس بولي الا ترى انه لا يجوز عفو وهذا قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد لا يقتص الكبار حتى يبايع الصغار فيقتصوا معهم او يعفوا وروى عن محمد الرجوع الى قول ابي حنيفة

❦ قوله تعالى (ولا يسرف في القتل) روى عن عطاء والحسن ومجاهد وسعيد

مطلب
الزنا قبيح في العقل قبل
ورود السمع

ابن جبير والضحاك وطلق بن حبيب لا تقتل غير فانيه ولا تمل به وذلك لان العرب كانت تنعدي الى غير المعامل من الحزم والعرب فلما جعل الله له ساطعانا نهاء ان تنعدي وعلى هذا المعنى قوله تعالى ﴿كتب عليكم الفصاح في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاثنى بالاثني﴾ لانه كان لبعض الصائل طسول على الاخرى فكان اذا قتل منهم العبد لا يرضون الا ان يهلوا الحر منهم وقال في هذه الآية لا يسرف في الصل فان تنعدي الى غير القاتل من وقال ابو عمدة لا يسرف في القتل جرمة بعضهم على الهوى ورفع بعضهم على مجار الخبر نقول ليس في قتله سرف لان قتله مسحق وقوله تعالى ﴿انه كان منصورا﴾ قال قتادة هو عائد على الولي وقال مجاهد على المعتول وقتل هو منصور اما في الدنيا واما في الآخرة وبصره هو حكم الله له بذلك اعنى للولي وقبل بصره امر النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ان يصوبوا وقوله تعالى ﴿فعد جعلنا لوليه ساطعانا﴾ قد اقضى اثبات القصاص للنساء لان الولي هاهو الوارث كما قال ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض﴾ وقال ﴿ان الذين آمنوا﴾ الى قوله ﴿بعضهم اولياء بعض﴾ وقال ﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا﴾ ففي ذلك اثبات التوارث بينهم الا بعد الهجرة ثم قال ﴿واهلوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين﴾ فثبت الميراث بان جعل بعضهم اولياء بعض وقال ﴿والذين كفروا بعضهم اولياء بعض﴾ فثبت التوارث بينهم بذكر الولاية فلما قال ﴿فعد جعلنا لوليه ساطعانا﴾ اقضى ذلك اثبات القود اسائر الورثة وبدل على ان الدم موروث عن المعتول ان الدية التي هي بدل من القصاص موروثة عنه للرجال والنساء ولو لم تكن النساء قد ورثن القصاص لما ورثن بدله الذي هو المال وكيف يجوز ان يرث بعض الورثة من بعض ميراث الميت ولا يرث من البعض الآخر هذا القول مع مخالفته لظاهر الكتاب يخالف الاصول وقول مالك ان النساء ليس اليهن من القصاص وللرجال فاذا تحول ما ودرت النساء مع الرجال وروى عن سعيد بن المسيب والحسن وقادة والحكم ليس الى النساء شئ من العفو والدم ومن قول اصحابنا ان القصاص واجب لكل وارث من الرجال والنساء والصبيان بقدر مواريتهم وقوله تعالى ﴿ولا تغربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده﴾ قال مجاهد (التي هي احسن) التجارة وقال الضحاك معنى به من فضل الله ولا يكون للذي يدنى فيه شئ وقوله قال ابو بكر انما خسر اليتيم بالذكر وان كان ذلك واجبا في اموال سائر الناس لان اليتيم الى ذلك احوج والطبع في مثله اكثر وقد استغنى قوله ﴿الا بالتي هي احسن﴾ جوار الانصاف في مال اليتيم للوالي عابه من جد اوصى اب اسائر ما يمود بفعله عليه لان الاحسن ما كان فيه حفظ ماله ونميره فجاز على ذلك ان يبيع ويشترى لليتيم لا يضره على اليتيم فيه ويمثل الصفة واقل منها مما ستغيب الناس فيه لان الناس قدرون ذلك خطأ لما رجحون فيه من الرخ والزيادة ولان هذا القدر من القصاص مما شاع المقومون فيه فلم ثبت هناك حططة في الحقيقة ولا يجوز ان يشتري باكثر من القيمة مما لا يتعاب الناس فيه لان فيه ضررا على اليتيم وذلك ظاهر متيقن وقد نبه

الله ان يقرب مال اليتيم الا بالتي هي احسن وقد دلت الآية على جواز اجارة مال اليتيم والعمل به مضاربة لان الربح الذي يستحقه اليتيم انما يحصل له بعمل المضارب فذلك احسن من تركه وقد روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ابتعوا باموال الايتام خيرا لاتأكلها الصدقة قيل معناه النفقة لان النفقة تسمى صدقة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما انفق الرجل على نفسه وعياله فهو له صدقة وقد روى عن عمر وابن عمر وعائشة وجماعة من التابعين ان اللوصى ان نجبر بمال اليتيم وان بدفعه مضاربة وبدل على ان للاب ان يشتري مال الصغير لنفسه ويبيع منه وعلى ان للوصى ان يشتري مال اليتيم لنفسه اذا كان ذلك خيرا لليتيم وهو قول ابي حنيفة قال وان اشترى بمثل القيمة لم يجز حتى يكون ما ياخذ به اليتيم اكثر قيمة لقوله تعالى (الا باتى هي احسن) وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز ذلك بحال * وقوله (حتى يبلغ اشد) قال زبد بن اسلم وربيعة الحلم : قال ابوبكر وقال في موضع آخر (ولاتأكلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا) فذكر الكبر ههنا وذكر الاشد في هذه الآية وقال (وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان اسمهم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم) فذكر في احدى الآيات الكبر مطلقا وفي الاخرى الاسد وفي الاخرى بلوغ النكاح مع اناس الرشد وروى عبدالله بن عثمان بن خنيم عن مجاهد عن ابن عباس (حتى اذا بلغ اشد) ثلاث وثلاثون سنة (واستوى) اربعون سنة (اولم نعلمكم) قال العمر الذي اعذر الله فيه الى ابن آدم ستون سنة وقال تعالى (حتى اذا بلغ اشد) وبلغ اربعين سنة قال رب اوزعني فذكر في قصة موسى بلوغ الاسد والاستواء وذكر في هذه الآية بلوغ الاشد وفي الاخرى بلوغ الاسد وبلوغ اربعين سنة وجائز ان يكون المراد ببلوغ الاشد قبل اربعين سنة وقيل الاسواء واذا كان كذلك فالاشد ليس له مقدار معلوم في العادة لاريد عايه ولا تقص منه وقد يختلف احوال الناس فيه فيبلغ بعضهم الاسد في مدة لا يبلغه غيره في مثلها لانه ان كان بلوغ الاسد هو اجماع الرأي واللب بعد الحام فذلك يختلف في العادة وان كان بلوغه اجماع الفوى وكما الجسم فهو مختلف ايضا وكل ما كان حكمه مبنا على العادات فغير ممكن القطع به على وقت لا يتجاوز ولا يقصر عنه الا بتوقيف او اجماع فلما قال في آية (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشد) اقتضى ذلك دفع المال اليه عند بلوغ الاسد من غير شرط ايناس الرشد ولما قال في آية اخرى (حتى اذا بلغوا النكاح فان اسمهم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم) شرط فيها بعد بلوغ النكاح ايناس الرشد ولم يشترط ذلك في بلوغ الاشد ولا بلوغ حد الكبر في قوله (ولاتأكلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا) فقال ابو حنيفة لا يدفع اليه ماله بعد البلوغ حتى يؤنس منهم رشدا وبكبر وبلغ الاسد وهو خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله بعد ان يكون عاقلا فجاز ان تكون هذه مدة بلوغ الاسد عنده * وقوله تعالى (واوفوا بالعهد) يعنى والله اعلم ابجاب الوفاء بما عاهد الله على نفسه من النذور والدخول في القرب فالزمه الله تعالى اتمامها وهو كفوله تعالى (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا

من فضله لتصدقن ولنكونن من الصالحين فاما آتاهم من فضله يخلوا به ونولوا وهم معرضون فاعقبهم نفاقا في قلوبهم ﴿وقيل اوفوا بالعهد﴾ في حفظ مال الينهم مع قيام الحجة عليكم بوجوب حفظه وكل ما قامت به الحجة من اوامر الله وزواجره فهو عهد ﴿وقوله تعالى ﴿ان العهد كان مسؤولا﴾﴾ معناه مسؤولا عنه للجزاء فحذف اكسفاء بدلالة الحال وعلم المخاطب بالمراد وقل ان العهد يستل فيقال لم نقضت كما تستل المؤودة ناي ذنب قتلت وذلك يرجع الى معنى الاول لانه يوقف وقرر لناقص العهد كما ان سؤال المؤودة نوقيع وتقرر لعائها بانه قتلها بغير ذنب ﴿وقوله تعالى ﴿واوفوا الكيل اذا كلم وزنوا﴾﴾ بالفسطاس المستقيم ﴿فيه دلالة على ان من اشترى شيئا من المكيلات مكابلة او من الموزونات موارنة واجب عليه ان لا يأخذ المشتري كبيلا لا بكيل ولا المشتري وزنا لا بوزن وانه غير جائز له ان يأخذ مجازفة وفي ذلك دليل على ان الاعتبار في تحريم الغاضل هو بالكيل والوزن اذ لم يخص المحاب الكيل في المكيل واجباب الوزن في الموزون بالما كول منه دون غيره فوجب ان يكون سائر المكيلات والموزونات اذا اشترى بعضها ببعض من جنس واحد انه غير جائز اخذه مجازفة إلا بكيل سواء كان مأكولا او غير مأكول نحو الجص والنورة وفي الموزون نحو الحديد والرصاص وسائر الموزونات * وفيه الدلالة على جواز الاجتهاد وان كل مجتهد مصيب لان انفاء الكيل والوزن لا سلبا بل الى الالباب من طريق الاجتهاد وغلبة الظن الا ترى انه لا يمكن احدا ان يدعى اذا كان لغيره العطلع بانه لا يزيد حبة ولا ينقص وانما مرجعه في انفاء حقه الى غايه ظنه ولما كان الكائل والوازن مصيبا لحكم الله تعالى اذا فعل ذلك ولم يكلف اصابة حقيقة المندار عدالله تعالى كان كذلك حكم مسائل الاجتهاد * ﴿وقيل في القسطاس انه الميزان صغر او كبير وقال الحسن هو العمان لما ذكرنا من المعنى في المكيل والموزون قال اصحابنا فيمن له على آخر شيء من المكيل او الموزون انه غير جائز له ان يقبضه مجازفة وان تراخيا وظاهر الامر بالكيل والوزن بوجوب ان لا يجوز ركبهما بتراضيهما وكذلك لا يجوز قسمهما اذا كان بين شريكين مجازفة لعللة التي ذكرنا ولو كانت ثيانا او عرضا من غير المكيل والموزون جاز ان يقبضه مجازفة بتراضيهما وجاز ان يقبضها مجازفة اذ لم يوجد عينا فيه ابقاء الكيل والوزن ﴿وقوله تعالى ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾﴾ الففو اتباع الاثر من غير بصيرة ولا عام بما يصير اليه ومنه العاقبة وكانت العرب فيها من تقاف الاثر ومنها من تقاف النسب وقد كان هذا الاسم موضوعا عندهم لما يخبر به الانسان عن غير حقيقة يقولون نقوف الرجل اذا قال الباطل * قال جرير

وطال حذارى خيفة الدين والتموى * واحدوة من كسح منقوف

قال اهل اللغة اراد بقوله الباطل * وقال آخر

ومثل الدمي شم العرائن ساكن * بهن الحياء لا يشعن النفاقا

اي التقاذف وانما سمي التقاذف بهذا الاسم لان اكثره يكون عن غير حقيقة
وقد حكم الله بكذب القاذف اذا لم يأت بالشهود بقوله ﴿لولا اذ سمعتموه ظن
المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا وقالوا هذا افك ميين﴾ * قال قتادة في قوله تعالى
﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ لا تقف ما لم تسمع ولا رأيت ولم تره ولا علمت ولم تعلم
وقد اقتضى ذلك نهى الانسان عن ان يقول في احكام الله ما لا علم له به على جهة الظن والحسبان
وان لا يقول في الناس من السوء ما لا يعلم صحته ودل على انه اذا اخبر عن غير علم فهو آثم في خبره
كذبا كان خبره او صدقا لانه قائل بغير علم وقد نهى الله عن ذلك * قوله تعالى ﴿ان السمع
والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا﴾ فيه بيان ان الله علينا حفا في السمع والبصر والفؤاد
والمرء مسئول عما يفعله بهذه الجوارح من الاستماع بما لا يحل والنظر الى ما لا يجوز والارادة
بما يقيح * ومن الناس من يحتج بقوله ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ في نفى القياس في فروع الشريعة
وابطال خبر الواحد لانهما لا يفضيان بنا الى العلم والتأمل بهما قائل بغير علم * وهذا غلط
من قائله وذلك لان ما قامت دلالة القول به فليس قولنا بغير علم والقياس واخبار الآحاد
قد قامت دلائل موجبة للعلم بصحة خبرهما وان كنا غير علمين بصدق الخبر وعدم العلم بصدق الخبر
غير مانع جواز قبوله ووجوب العمل به كما ان شهادة الشاهد بن يجب قبولها اذا كان ظاهرها
العدالة وان لم يقع لنا العلم بصحة خبرها وكذلك اخبار المعاملات مقبولة عند جميع اهل
العلم مع فقد العلم بصحة الخبر * وقوله تعالى ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ غير موجب لرد
اخبار الآحاد كما لم يوجب رد الشهادات واما القياس الشرعي فان ما كان منه من خبر الاجتهاد
فكل قائل بشئ من الاقاويل التي يسوغ فيها الاجتهاد فهو قائل بعام اذا كان حكم الله عليه
ما دام اجتهاده اليه ووجه آخر وهو ان العلم على ضربين علم حقيق وعلم ظاهري والذي
تعبدنا به من ذلك هو العلم الظاهر الا ترى الى قوله تعالى ﴿فان علمتموه من مؤمنات فلا ترجعوهن
الى الكفار﴾ وانما هو العلم الظاهر لا معرفة متعيب ضارتهن وفل اخوة يوسف ﴿وما شهدنا الا
بما علمنا وما كنا للغيب حافظين﴾ فاعبروا انهم شهدوا بالام الظاهر * قوله تعالى ﴿واذا قرأت
القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا﴾ قيل انه على معنى التشبيه
اهم بين وبينه وبين ما يأتي به من الحكمة في القرآن فكان بينه وبينهم حجابا عن ان يدركوه
فينتفعوا به وروى نحوه عن قتادة وقال غيره نزل في قوم كانوا يؤذونه بالليل اذا تلا القرآن
فحال الله تعالى بينهم وبينه حتى لا يؤذوه وقال الحسن منزلهم فيما عرضوا عنه منزلة من بينك
وبينه حجاب * قوله تعالى ﴿وجعلنا على قلوبهم اكنة ان يفقهوه﴾ قيل فيه انه منعهم من ذلك
لبلا في وقت مخصوص لئلا يؤدوا النبي صلى الله عليه وسلم وقيل جعلناها بالحكم انهم بهذه
المنزلة ذما لهم على الامتناع من فهم الحق والاستماع اليه مع اعراضهم ونفورهم عنه * قوله
تعالى ﴿ونظنون ان لبثتم الا قليلا﴾ قال الحسن ان لبثتم الا قليلا في الدنيا لطول لبثكم في الآخرة
كما قيل كأنك بالدنيا لم تكن وكأنك بالآخرة لم نزل وقال قتادة اراد به احتقار امر الدنيا

حين عاينوا يوم القيامة ﴿ قوله تعالى ﴿ وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فئة للناس ﴾ روى
عن ابن عباس رواية سعيد بن جبير والحسن وقتادة وابراهيم ومجاهد والضحاك قالوا رؤيا
غير ليلة الاسراء الى بيت المقدس فلما اخبر المشركين بما رأى كذبوا به وروى عن ابن عباس
ايضا انه اراد برؤياه انه سيدخل مكة ﴿ قوله تعالى ﴿ والشجرة الملعونة في القرآن ﴾ روى
عن ابن عباس والحسن والسدي وابراهيم وسعيد بن جبير ومجاهد وقتادة والضحاك انه اراد شجرة
الزقوم التي ذكرها في قوله ﴿ ان شجرة الزقوم طعام الاثيم ﴾ فاراد بقوله ﴿ ملعونة ﴾ انه
ملعون اكلها وكانت فتنهم بها قول ابي جهل لانه الله ودونه النار تأكل الشجر فكيف
تنبت فيها ﴿ قوله تعالى ﴿ واستغفر من استطعت منهم بصوتك ﴾ هذا نهدي واستهانة
بفعل القول له ذلك وانه لا يفوته الجزاء عليه والانتقام منه وهو مثل قول القائل اجهد
جهدك فستري ما ينزل بك ومعنى استغفر استغفره واستغفره بمعنى ﴿ وقوله ﴿ بصوتك ﴾
روى عن مجاهد انه الغناء واللهو وهما محظوران وانهما من صوت الشيطان وقال ابن عباس
هو الصوت الذي يدعوه الى معصية الله وكل صوت دعى به الى الفساد فهو من صوت
الشيطان ﴿ قوله تعالى ﴿ واجلب عليهم ﴾ فان الاجلاب هو السوق بجلبة من السائق والجلبة
الصوت الشديد ﴿ وقوله تعالى ﴿ بنحيك ورجلك ﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة كل راجل
او ماش الى معصية الله من الانس والجن فهو من رجل الشيطان وخيله والرجل جمع راجل
كالنجر جمع تاجر والركب جمع راكب ﴿ قوله تعالى ﴿ وادركهم في الاموال والاولاد ﴾ قيل
معناه كن شريكا في ذلك فان منه ما يطلبونه بشهواتهم ومنه ما يطلبونه لاعتراثك بهم وقال مجاهد
والضحاك وشاركهم في الاولاد يعني الزنا وقال ابن عباس المؤودة وقال الحسن وقتادة من
هودوا ونصروا وقال ابن عباس رواية تسميتهم عبد الحارث وعبد سمس ﴿ قال ابو بكر
لما احتمل هذه الوجوه كان محمولا عليها وكان جميعها مرادا اذ كان ذلك مما للشيطان نصيب
في الاغراء به والدعاء اليه ﴿ قوله تعالى ﴿ ولقد كرمنا نبي آدم ﴾ اطلق ذلك على الجنس
وفهم الكافر المهان على وجهين احدهما انه كرمهم بالانعام عليهم وعاملهم معاملة المكرم بالنعمة
على وجه المبالغة في الصفة والوجه الآخر انه لما كان فهم من على هذا المعنى اجري الصفة
على جماعتهم كقوله ﴿ كنتم خیر امة اخرجت للناس ﴾ لما كان فهم من هو كذلك اجري
الصفة على الجماعة ﴿ قوله تعالى ﴿ يوم ندعو كل اناس باسمهم ﴾ قيل انه يقال هانوا متبعي
ابراهيم هانوا متبعي موسى هانوا متبعي محمد صلى الله عليه وسلم فبقوم الذين انبعوا الانبياء
واحدا واحدا فأخذون كنهم باسمهم ثم بدعوا بمنبعي اثمة الضلال على هذا المنهاج قال
مجاهد وقادة امامه وقال ابن عباس والحسن والضحاك امامه كنان عمله وقال ابو عبيدة
بن كنان بأتون به في ليلنا وقبل امامهم بكنابهم الذي انزل الله عليهم فيه الحلال والحرام
والفرائض ﴿ قوله تعالى ﴿ ومن كان في هذه اعمى ﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة
من كان في امر هذه الدنيا وهي ساهدة له من يديرها وتصريفها وتقلب النعم فيها اعمى

عن اعتقاد الحق الذي هو مقتضاها وهو في الآخرة التي هي غائبة عنه اعمى واضل سيلا *
 قوله تعالى ﴿ اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل ﴾ روى عن ابن مسعود وابي
 عبد الرحمن السلمي قالا دلوكها غروبها وعن ابن عباس وابي برزة الاسلمي وجابر وابن
 عمر دلوك الشمس ميلها وكذلك روى عن جماعة من التابعين * قال ابو بكر - هو لاء الصحابة
 قالوا ان الدلوك الميل وقولهم مقبول فيه لانه من اهل اللغة واذا كان كذلك جاز ان يراد به
 الميل للزوال والميل للغروب فان كان المراد الزوال فقد انتظم صلاة الظهر والمصر والمغرب
 والعشاء الآخرة اذ كانت هذه اوقات متصلة بهذه الفروض مجاز ان يكون غسق الليل غاية
 لفعل هذه الصلوات في مواقينها وقد روى عن ابي جعفر ان غسق الليل انتصافه فدل
 ذلك على انه آخر الوقت المستحب لصلاة العشاء الآخرة وان تأخيرها الى ما بعده مكروه
 ويحتمل ان يريد به غروب الشمس فيكون المراد بيان وقت المغرب انه من غروب الشمس
 الى غسق الليل * وقد اختلف في غسق الليل فروى مالك عن داود بن الحصين قال اخبرني
 مخبر عن ابن عباس انه كان يقول غسق الليل اجتماع الليل وظلمته وروى ليث عن مجاهد
 عن ابن عباس انه كان يقول دلوك الشمس حين تزول الشمس الى غسق الليل حين تحجب الشمس
 قال وقال ابن مسعود دلوك الشمس حين تحجب الشمس الى غسق الليل حين يغيب الشفق
 وعن عبدالله ايضا انه لما غربت الشمس قال هذا غسق الليل وعن ابي هريرة غسق الليل
 غيبوبة الشمس وعن الحسن غسق الليل صلاة المغرب والعشاء وعن ابراهيم غسق الليل
 العشاء الآخرة وقال ابو جعفر غسق الليل انتصافه * قال ابو بكر من تأول دلوك الشمس على
 غروبها فغير جائز ان يكون تأويل غسق الليل عنده غروبها ايضا لانه جعل الابتداء بالدلوك
 وغسق الليل غاية له وغير جائز ان يكون الشيء غاية لنفسه فيكون هو الابتداء وهو العاية فان كان
 المراد بالدلوك غروبها فعسق الليل هو اما الشفق الذي هو آخر وقت المغرب واجتماع الظلمة
 وهو ايضا غيبوبة الشفق لانه لا يجمع الا بغيبوبة الياس واما ان يكون آخر وقت العشاء
 الآخرة المسحب وهو انتصاف الليل فينتظم اللفظ حينئذ المغرب والعشاء الآخرة * قوله
 تعالى ﴿ وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا ﴾ قال ابو بكر هو معطوف على قوله
 ﴿ اقم الصلوة لدلوك الشمس ﴾ وتقديره اقم قرآن الفجر وفيه الدلالة على وجوب القراءة
 في صلاة الفجر لان الامر على الوجوب ولا قراءة في ذلك الوقت واجبة الا في الصلاة *
 فان قيل معناه صلاة الفجر * قبل له هذا غلط من وجهين احدهما انه غير جائز ان يجعل
 القراءة عبارة عن الصلاة لانه صرف للكلام عن حقيقة الى المجاز بغير دليل والثاني قوله
 في لسق التلاوة ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ﴾ ويستحب التهجد بصلاة الفجر ليلا والهاء
 في قوله ﴿ به ﴾ كناية عن قرآن الفجر المذكور قبله فنبت ان المراد حقيقة القراءة لا مكان
 التهجد بالقرآن المقروء في صلاة الفجر واستحالة التهجد بصلاة الفجر وعلى انه لو صح ان
 المراد ما ذكرت لك ان دلالة فائمه على وجوب القراءة في الصلاة وذلك لانه لم يجعل القراءة

عبارة عن الصلاة الا وهي من اركانها وفروضها **قوله تعالى ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ﴾** روى عن حجاج بن عمرو الانصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بحسب احدكم اذا قام اول الليل الى آخره انه قد تهجد لا وكن التهجد الصلاة بعد رقدة ثم الصلاة بعد رقدة ثم الصلاة بعد رقدة وكذلك كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الاسود وعلمة فالأتهجد بعد النوم والتهجد في لغة السهر للصلاة اول ذكر الله والهجوم النوم وقيل التهجد التقط بما ينفي النوم **وقوله ﴿ نافلة لك ﴾** قال مجاهد وانما كانت نافلة للنبي صلى الله عليه وسلم لانه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فكانت طاعته نافلة اي زيادة في الثواب ولغيره كفارة لذنوبه وقال قتادة نافلة تطوعا وفضيلة **وروى سليمان بن حيان قال حدثنا ابو غالب قال حدثنا ابو امامة قال اذا وضعت الطهور مواضع فعدت مغفورا وان قمت تصلي كانت لك فضيلة واجرا فقال له رجل يا ابا امامة ارايت ان قام يصلي بكون له نافلة قال لا انما النافلة للنبي صلى الله عليه وسلم كيف يكون ذلك نافلة وهو يسعى في الذنوب والخطايا يكون لك فضيلة واجرا فنع ابو امامة ان تكون النافلة لغير النبي صلى الله عليه وسلم **وقد روى عبدالله ابن الصامت عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف انت اذا كنت عليك امرء يؤخرون الصلاة قال قلت فمات امرئي قال صل الصلاة لوقتها فان ادركتهم فصالحا معهم لك نافلة **وروى قتادة عن شهر بن حوشب عن ابي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الوضوء يكفر ما قبله ثم يصير الصلاة نافلة قيل له انت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث ولا اربع ولا خمس فآتت النبي صلى الله عليه وسلم هذين الخبرين النافلة لغيره والنافلة هي الزيادة بعد الواجب وهي التطوع والنافلة ومنه النفل في الغنمة وهو ما يحمله الامام لبعض الجيش زيادة على ما يستحقه من سهامها بان يقول من قتل قتيلا فله سابه ومن اخذ شيئا فهو له **قوله تعالى ﴿ قل كل يعمل على شاكله ﴾** قال مجاهد على طبيعته وقيل على عادته التي افها وفيه تحذير من الف الفداء والمساكنة اليه فيستمر عايه وقيل على اخلاقه **قوله قال ابو بكر شاكنه ما يشاكله ويليقه وبشبهه فالذي يشاكل الخير من الناس الخير والصالح والذي يشاكل الشرر السر والفساد وهو كقوله ﴿ الحيات للحيثين ﴾** يعني الحيات من الكلام للحيثين من الناس **﴿ والطيات للطيين ﴾** يعني الطيات من الكلام للطيين من الناس وروى ان عيسى عليه السلام مر بقوم فكلهم وبكلام قبيح ورد عليهم ردا حسنا فقليل له في ذلك فقال انما غفقت كل انسان ما عنده **قوله تعالى ﴿ ويسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربي ﴾** اختلف في الروح الذي سألوا عنه فروى عن ابن عباس انه جبريل وروى عن علي انه ملك من الملائكة له سبعون الف وجه لكل وجه سبعون الف لسان يسبح الله بجميع ذلك وقيل انما اراد روح الحيوان وهو ظاهر الكلام **قال قتادة الذي سأل عن ذلك قوم من اليهود **وروح الحيوان جسم رقبى على بنية حيوانية في كل جزء منه حياة وفيه خلاف بين اهل العلم وكل حيوان فهو روح الا**********

ان منهم من الاغلب عليه الروح ومنهم من الاغلب عليه البدن وقيل انه لم يجبههم لان المصلحة
 في ان ياكلوا الى ما في عقولهم من الدلالة عليها للارتياض باستخراج الفائدة وروى في كتابهم
 انه ان اجاب عن الروح فليس بنبي فلم يجبههم الله عز وجل مصداقا لما في كتابهم * والروح
 قد يسمى به اشياء منها القرآن قال الله تعالى (وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا) سماء
 روحا تشبيها بروح الحيوان الذي به يحيى والروح الامين جبريل وعيسى بن مريم سمي
 روحا على نحو ما سمي به من القرآن * وقوله (قل الروح من امر ربي) اي من الامر
 الذي يعلمه ربي * وقوله تعالى (وما اوتيتم من العلم الا قليلا) يعني ما اعطيتم من العلم المتخصص
 عاياه الا قليلا من كثير بحسب حاجتكم اليه فالروح من الماتروك الذي لا يصلح النص عليه للمصاحبة
 * وقد دلت هذه الآية على جواز ترك جواب المسائل عن بعض ما يستل عنه لما فيه من
 المصلحة في استعمال الفكر والتدبر والاستخراج وهذا في المسائل التي يكون من اهل النظر
 واستخراج المعاني قاما ان كان مستقيا قد بلى بمحادثة احتاج الى معرفة حكمها وليس من اهل
 النظر فعلى العالم بحكمها ان يجيبه عنها بما هو حكم الله عنده * قوله تعالى (قل لتن اجتماعت الانس
 والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن) الآية فيه الدلالة على اعجاز القرآن فن الناس من يقول اعجازه
 في النظم على حياله وفي المعاني وترتيبها على حياله ويستدل على ذلك بحديث في هذه الآية العرب والعجم
 والجن والانس ومعلوم ان العجم لا يتحدون من طريق النظم فوجب ان يكون التحدي اهم من جهة
 المعاني وترتيبها على هذا النظام دون نظم الالفاظ ومنهم من ياتي ان يكون اعجازه الامن جهة نظم
 الالفاظ والبلاغة في العبارة فانه يقول ان اعجاز القرآن من وجوه كثيرة منها حسن النظم وجودة
 البلاغة في اللفظ والاختصار وجمع المعاني الكثيرة في الالفاظ اليسيرة مع تعريه من ان يكون فيه لفظ
 مسخوط او معنى مدخول ولا تناقض ولا اختلاف تضاد وجهيه في هذه الوجوه جار على منهاج واحد
 وكلام العباد لا يخلو اذا طال من ان يكون فيه الالفاظ الساقطة والمعاني الفاسدة والتناقض في المعاني
 وهذه المعاني التي ذكرنا من عبوب الكلام موجودة في كلام الناس من اهل سائر اللغات لا
 يختص باللغة العربية دون غيرها فجاز ان يكون التحدي واقعا للعجم بمثل هذه المعاني في
 الانيان بها طارية مما يعيها وبهجتها من الوجوه التي ذكرناها ومن جهة ان المصاحبة لا تختص
 بها لغة العرب دون سائر اللغات وان كانت لغة العرب افصحها وقد علمنا ان القرآن في اعلى
 طبقات البلاغة فجاز ان يكون التحدي للعجم واقعا بان يأتوا بكلام في اعلى طبقات البلاغة
 باهم التي يتكلمون بها * قوله تعالى (وقرآنا فرفاه لفراهم على الناس على مكث) قوله (فرفاه)
 يعني فرفاه بالبيان عن الحق من الباطل * وقوله (لفراهم على الناس على مكث) يعني على نبت ونوقف
 ليفهموه بالتأمل ويعلموا ما فيه بالتفكر ويتفهموا باستخراج ما ضمن من الحكم والعلوم
 الشريفة وقد قيل انه كمال ينزل منه شيء يمكثون ماساء الله ثم ينزل شيء آخر وهو في معنى قوله
 (ورتل القرآن زنيلا) وروى سفيان عن عبيد المكتب قال سئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما
 البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة جلوسهما وسجودهما وركوعهما سواء اهما افضل قال

الذي قرأ البقرة ثم قرأ ﴿وقرآنا فرقناه﴾ على الناس على مكث ﴿وروى معاوية بن قرة عن عبد الله بن المغفل قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وهو على ناقته وهو يقرأ سورة الفتح او من سورة الفتح قراءة بيّنة وروى حماد بن سلمة عن أبي حمزة الضبي قال قال ابن عباس لان اقرأ القرآن فادبرها وادبرها احب الى من ان اقرأ القرآن هَذَا وروى الاعمش عن عمارة عن ابى الاحوص عن عبد الله قال لا تقرأوا القرآن في اقل من ثلاث وقرأه في سبع وروى الاعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن بزيد انه كان يقرأ في سبع والاسود في ست وعاشمة في خمس وروى عن عثمان بن عفان انه قرأ القرآن في ليلة وروى ابن ابى ايلي عن صدقة عن ابن عمر قال بنى لرسول الله صلى الله عليه وسلم سقف في المسجد واعكف فيه في آخر رمضان وكان يصلي فيه فاخرج رأسه فرأى الناس يصلون فقال ان المصلي اذا صلى يناجي ربه فليعلم احدكم بما يناجيه وفي ذلك دليل على ان المستحب الترنيل لانه يعلم ما يناجي ربه به وبفهم عن نفسه ما يقرأه

باب السجود على الوجه

قال الله تعالى ﴿وان الذين اوتوا العلم من قبله اذا تبلى عليهم يَخْرُونَ لِلْاذْقَانِ سَجْدًا﴾ روى عن ابن عباس قال للوجوه وروى معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿يَخْرُونَ لِلْاذْقَانِ سَجْدًا﴾ قال للوجوه وقال معمر وقال الحسن النخعي وسئل ابن سيرين عن السجود على الالف فقال ﴿يَخْرُونَ لِلْاذْقَانِ سَجْدًا﴾ وروى طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اسجد على سبعة اعظم ولا اكف شعرا ولا توبا قال طاوس وانشأ الى الجبهة والالف ها عظم واحد وروى عامر بن سعد عن العباس بن عبد المطالب انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبناه وقدماء وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سجدت فكن جبهتك وانفك من الارض وروى وائل بن حجر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع جبهته وانفه على الارض وروى ابو سلمة بن عبد الرحمن عن ابى سعيد الخدري انه رأى الطين في انف رسول الله صلى الله عليه وسلم وارنبته من اثر السجود وكانوا مطروا من الليل وروى عاصم الاحول عن عكرمة قال رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا ساجدا فقال ابي صلى الله عليه وسلم لا قبل صلاة الالبس الالف منها ما بمس الجبين وهذه الاخبار تدل على ان موضع السجود هو الالف والجبهة جميعا وروى عبد العزيز ابن عبد الله قال قالت لوهب بن كيسان يا ابا نعيم مالك لا تمكن جبهتك وانفك من الارض قال ذاك لانى سمعت جابر بن عبد الله يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على جبهته على قصاص الشعر وروى ابو الشعناء قال رأيت ابن عمر سجد فلم يضع انفه على الارض فقليل له في ذلك فقال ان انفي من حروجهي وانا اكره ان اسين وجهي وروى عن القاسم وسالم انهما كانا يسجدان على جباههما ولا تمس انوفهما الارض واما حديث جابر فخاف ان يكون رأى

باب البكاء في الصلاة

قال الله تعالى ﴿وَيَحْزَنُونَ لِلَّذِينَ يَكُونُونَ رِدْهُمْ حَشُوعًا﴾ ومثله قوله تعالى ﴿حَرُّوا سَحْدًا وَنَكِيًا﴾ وفيه الدلالة على أن البكاء في الصلاة من خوف الله لا قطع الصلاة لأن الله تعالى قد مدحهم بالبكاء في السجود ولم يفرق بين سجود الصلاة وسجود اللأوة وسجدة الشكر وروى سفيان بن عيينة قال حدثنا إسماعيل بن محمد بن سعد قال سمعت عبد الله بن سداد قال سمعت نسيح عمر رضي الله عنه وأبي لبي آخر الصلوة وقرأ في صلاة الصبح سورة يوسف حتى إذا بلغ ﴿إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ﴾ وحزني إلى الله) نشع ولم يكر عليه أحد من الصحابة وقد كانوا حامه فصار أحاماً وروى عن أبي صلي الله عليه وسلم أنه كان يصلي ولصدره أدر كابر المرحل من البكاء * وقوله تعالى ﴿وَرِدْهُمْ حَشُوعًا﴾ يعني به أن بكاءهم في حال السجود ريدهم حشوعاً إلى خشوعهم وفيه الدلالة على أن محافهم لله تعالى حتى تؤدبهم إلى البكاء داعية إلى طاعة الله وإخلاص العادة على ما يحب من الأيام محقوق نعمه والله الموفق

باب الجهر بالقراءة في الصلاة والدعاء

قال الله تعالى ﴿وَلَا يَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا يَخَافُهَا﴾ واسع بن ذلك سبيلاً روى عن أبي عاصم رواية وعائشة ومحاهد وعطاء لا يجهر بدعائك ولا يخاف به وروى عن أبي عاصم أيضاً وقادة أن المسركين كانوا يؤدون رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جهر ولا يسمع من حامه إذا خافت وذلك بمكة فأمر الله تعالى ﴿وَلَا يَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ وأراد به السراة في الصلاة وقال الحسن لا يجهر بالصلاة إلا ساعها عند من يؤدبك ولا يخاف بها عند من لم يسمعها فكان عند الحسن أنه إذا ركب الجهر في حال وركب الخافة في أخرى وقبل ولا يجهر بصلواتك كلها ولا يخاف بحمدك واسع بن ذلك سبيلاً أن يجهر بصلوة الليل ويخاف بصلوة النهار على ما أمر الله به وروى عن عباد بن أبي عن عصف بن الحارث قال سألت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بالقرآن أو يخف قال ربما جهر وربما خافت وروى أبو حنيفة الوالي عن أبي هريرة أن كان إذا قام من الليل يحمس طورا ويرفع طورا وقال هكذا كان قراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عن أبي عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى الناس يصلون في آخر رمضان فقال إن المصلي إذا صلى سحى به فاعلم أحدكم بما سحى ولا يجهر بمصنم على بعض وروى أبو إسحاق عن الحارث عن علي قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يرفع الرجل صوته بالقرآن في الليل والعشاء وبعد ما يعاطى أصحابه في الصلاة * وروى أنصار في الجهر بالسراة في صلاة الليل روى كرت عن أبي عاصم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان في بعض حجره فسمع قرأه من كان خارجاً وروى إبراهيم عن عائشة قال صلب مع عبد الله إذا كان يرفع صوته بالسراة فسمع أهل الدار وروى أن أنكر كان إذا صلى حمصه وأن عمر كان إذا صلى رفع صوته فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكره أن يفعل هذا فأنأخى ربي * مدعاه سحى فقال النبي صلى الله عليه وسلم أحسب وقال

لعمر لم تفعل هذا فقال اوقف الوستان واطرد الشيطان فقال احسنت فلما نزل (ولا تحمرون بصلامك) الآية قال لابي بكر ارفع سياً وقال عمر اخمض سبأ وروى الزهري عن عروة عن عائشة قالت سمع النبي صلى الله عليه وسلم صوت ابي موسى فقال لسداوي ابو موسى من مزامير آل داود فهذا يدل على ان رفع الصوت لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وروى عبدالرحمن بن عوسجة عن البراء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رنوا المرآة واصواتكم وروى حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب انه كان يقول حسنوا اصواتكم بالمرآن وروى ابن جريج عن طاوس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من احسن الناس قرآنة قال الذي اذا سمعت قرآنه رأيت انه نحنى الله - آخر سورة نبي اسرائيل

ومن سورة الكهف

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿انا جعلنا ما على الارض زينة ايما لنبلوهم ايهم احسن عملا وانا لسااعلون ما عابها صعيدا حرزا﴾ فيه بيان ان ما جعله رنة لها من النبات والحيوان وغير ذلك سبحانه بعد احرازا والصعيد الارض والصعيد التراب وما ذكره الله تعالى من احاطه ما عابها مما هو زينة ايما صعيدا هو مشاهد معلوم من طبع الارض اذ كل ما يحصل فيها من نبات او حيوان او حديد او رصاص او نحوه من الجواهر يستحيل اننا فاذا كان الله جل وعلا قد اخبرنا ما عابها يصير صعيدا حرزا وابعاح مع ذلك التيسر بالصعيد وحب لعدم ذلك جواز النعم بالصعيد الذي كان نباتا او حيوانا او حديدا او رصاصا او غير ذلك لاطلاقه تعالى الامر بالتيسر بالصعيد وفي ذلك دليل على صحة قول اصحابنا في النجاسات اذا استحالت ارضا انها طاهرة لانها في هذه الحال ارض ليست بنجاسة وكذلك حالوا في نجاسة احرقت فصارت رمادا انه طاهر لان الرماد في نفسه طاهر وليس بنجاسة ولا فرق بين رماد النجاسة وبين رماد الحطب الطاهر اذ النجاسة هي التي توجد على ضرب من الاستحالة وقد زال ذلك عنها بالاحراق وصارت الى ضرب الاستحالة التي لا يوجب النجاسات وكذلك الحرا اذا استحالت خلافا فهو طاهر لانه في الحال ليس بعمر لزوال الاستحالة الموجبة لكونها خراة قوله تعالى ﴿واذا وى الفية الى الكهف فمالوا رسا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من امرنا رشدا﴾ فيه الدلالة على ان على الانسان ان يهرب بدنه اذا خاف الفتنة فيه وان عليه ان لا يتعرض لظهور كلمة الكفر وان كان على وجه التوبة وبدل على انه اذا اراد الهرب بدنه خوف الفتنة ان يدعو بالدعاء الذي حكاه الله عنهم لان الله قد رضى ذلك من فعلهم واجاب دعاءهم وحكاه لنا على جهة الاستحسان لما كان منهم قوله تعالى ﴿ولنعلم اى الحزبين احصى لما لبثوا امدا﴾ معناه ليظهر المعلوم في اختلاف الحزبين في مدة لبثهم لما في ذلك من العبرة قوله تعالى ﴿لو اطلعت عابهم لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا﴾ قبل

فيه وجوه احدها ما لبسهم الله تعالى من الهية لئلا يصل اليهم اخذ حتى يبلغ الكتاب اجله
 فيهم وينتبهوا من رقتهم وذلك وصفهم في حال نومهم لابعاد اليقظة والثاني انهم كانوا في مكان
 موحش من الكهف اعينهم مفتوحة يتنفسون ولا يتكلمون والثالث ان اطفالهم وشعورهم
 طالت فلذلك يأخذ الرعب منهم ﴿ قوله تعالى ﴾ قالوا لبثنا يوما او بعض يوم ﴿ لما حكى
 الله ذلك عنهم غير منكر لقولهم علمنا انهم كانوا مصيبين في اطلاق ذلك لان مصدره الى
 ما كان عندهم من مقدار اللبث وفي اعتقادهم لا عن حقيقة اللبث في المغيب وكذلك هذا
 في قوله ﴿ فاما لله مائة عام ثم بعثه قال كم لبثت قال لبثت يوما او بعض يوم ﴾ ولم ينكر الله
 ذلك لانه اخبر عما عنده وفي اعتقاده لا عن مغيب امره وكذلك قول موسى عليه السلام
 للخضر ﴿ اقلنت نفسا زكية بغير نفس لقد جئت شيئا نكرا ﴾ و ﴿ لقد جئت شيئا امرا ﴾
 يعني عندي كذلك ونحوه قول النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن حين قال ذو اليمين اقصررت
 الصلاة ام نسيت ﴿ قوله تعالى ﴾ فابعثوا احداكم بورقكم هذه الى المدينة ﴿ الآية يدل على
 جواز خلط دراهم الجماعة والشرى بها والا كل من الطعام الذي بينهم بالشركة وان كان بعضهم
 قديما كل اكثر مما يأكل غيره وهذا الذي يسميه الناس المناهدة ويفعلونه في الاسفار وذلك
 لانهم قالوا فابعثوا احداكم بورقكم هذه الى المدينة فاضاف الورق الى الجماعة ونحوه قوله تعالى
 ﴿ وان تخالطوهم فاخوانكم ﴾ فايح لهم بذلك خلط طعام اليتيم بطعامهم وان تكون يدهم مع ايديهم
 مع جواز ان يكون بعضهم اكثر اكلا من غيره وفي هذه الآية دلالة على جواز الوكالة بالشرى
 لان الذي بعوا به كان وكيلا لهم

باب الاستثناء في اليمين

قال الله تعالى ﴿ ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله ﴾ قال ابو بكر هذا الضرب
 من الاستثناء بدخل لرفع حكم الكلام حتى يكون وجوده وعدمه سواء وذلك لان الله تعالى
 نذبه الى الاستثناء بمشية الله تعالى لئلا يصير كاذبا بالحلف فدل على ان حكمه ما وصفنا ويدل
 عليه ايضا قوله عز وجل حاكيا عن موسى عليه السلام ﴿ ستجدني ان شاء الله صابرا ﴾ فلم يصبر ولم يك
 كاذبا لوجود الاستثناء في كلامه فدل على ان معناه ما وصفنا من دخوله في الكلام لرفع حكمه فوجب
 ان لا يختلف حكمه في دخوله على اليمين او على ايقاع الطلاق او على العتاق وقد روى ايوب عن نافع
 عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حث عليه
 وفي بعض الالفاظ فقد استثنى ﴿ قال ابو بكر ولم يفرق بين نبي من الايمان فهو على جميعها وعن عبد الله
 ابن مسعود من قوله منه وعن عطاء وطاوس ومجاهد وابراهيم قالوا الاستثناء في كل نبي وقد روى
 اسماعيل بن عباس عن حميد بن مالك اللخمي عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا قال الرجل لعبد انت حر ان شاء الله فهو حر واذا قال لامرأة انت
 طالق ان شاء الله فليست بطالق وهذا حديث شاذ واهى السند غير معمول عليه عند اهل العلم *

وقد اختلف اهل العلم بعد اتفاقهم على صحة الاستثناء في الوقت الذي يصح فيه الاستثناء على ثلاثة أنحاء فقال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وابو العالية اذا استثنى بعد سنة صح استثناءه وقال الحسن وطاوس يجوز الاستثناء مادام في المجلس وقال ابراهيم وعطاء والشعبي لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام وروى عن ابراهيم في الرجل يحلف ويستثنى في نفسه قال لاحق بجهر بالاستثناء كما جهر بيمينه وهذا محمول عندنا على انه لا يصدق في القضاء اذا ادعى انه كان استثنى ولم يسمع منه وقد سمع منه اليمين وقال أصحابنا وسائر الفقهاء لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام وذلك لان الاستثناء بمنزلة الشرط والشرط لا يصح ولا يثبت حكمه الا موصولا بالكلام من غير فصل مثل قوله انت طالق ان دخلت الدار فلو قال انت طالق ثم قال ان دخلت الدار بعد ما سكنت لم يوجب ذلك تعلق الطلاق بالدخول ولوجاز هذا الجواز ان يقول لامرأته انت طالق ثلاثا ثم يقول بعد سنة ان شاء الله فيبطل الطلاق ولا يحتاج الى زوج ثان في اناختها للاول وفي تحريم الله تعالى اياها عليه بالطلاق الثلاث الا بعد زوج دلالة على بطلان الاستثناء بعد السكوت ولما صح ذلك في الايقاع في انه لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام كان كذلك حكم اليمين وايضا قال الله تعالى في شأن ايوب حين حلف على امرأته انه ان برأ ضررها فامر الله تعالى ان يأخذ بيده ضعفا ويضربه ولا يحنث ولو صح الاستثناء متراخيا عن اليمين لامرء بالاستثناء فيستغنى به عن ضربها بالضغف وغيره ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرائى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ولوجاز الاستثناء متراخيا عن اليمين لامرء بالاستثناء واستغنى عن الكفارة وقال صلى الله عليه وسلم اني ان شاء الله لا احلف على يمين فارى غيرها خيرا منها الا نيت الذي هو خير وكفرت عن يميني ولم يقل الا قلت ان شاء الله فان قيل روى قيس عن سماك عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال والله لا أغزون قريشا والله لا أغزون قريشا ثم سكنت ساعة فقال ان شاء الله فقد استثنى بعد السكوت فان قيل له رواه سريك عن سماك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال والله لا أغزون قريشا ثلاثا ثم قال في آخره ان شاء الله فاخبرناه استثنى في آخره من وذلك يقتضي انصالة باليمين وهو اولى لما ذكرنا وفي هذا الخبر دلالة ايضا على انه اذا حلف بايمان كثيرة ثم استثنى في آخره من كان الاستثناء راجعا الى الجميع * واحتج ابن عباس ومن تابعه في اجازة الاستثناء متراخيا عن اليمين بقوله تعالى (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله واذكر ربك اذا نسيت) فأولوا قوله (واذكر ربك اذا نسيت) على الاستثناء وهذا غير واجب لان قوله تعالى (واذكر ربك اذا نسيت) يصح ان يكون كلاما مبتدأ مستقلا بنفسه من غير تضمين له بما قبله وغير جائز فيما كان هذا سبيله تضمينه بغيره وقد روى ثابت عن عكرمة في قوله تعالى (واذكر ربك اذا نسيت) قال اذا غضبت فثبت بذلك انه انما اراد الامر بذكر الله تعالى وان يفرع اليه عند السهو والغفلة وقد روى في التفسير ان قوله تعالى (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله) انما نزل فيما سألت قريش عن قصة أصحاب الكهف وذى القرنين فقال سأخبركم

فالباطنة جبريل عليهما السلام ايما ثم اتاه بخبرهم وامر الله تعالى بعد ذلك بان لا يطلق القول على فعل يفعله في المستقبل الا مقرونا بذكر مشيئة الله تعالى وفي نحو ذلك ما روى هشام بن حسان عن ابن سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سليمان بن داود والله لا طوفن الليلة على مائة امرأة فتلد كل امرأة منهم غلاما يضرب بالسيف في سبيل الله ولم يقل ان ساء الله فلم تلد منهم الا واحدة ولدت نصف انسان ﴿قوله تعالى ﴿ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا﴾ روى عن قتادة ان هذا حكاية عن قول اليهود لانه قال ﴿قل الله اعلم بما لبثوا﴾ وقال مجاهد والضحاك وعبيد بن عمير انه اخبر من الله تعالى بان هذا كانت مدة لبثهم ثم قال لانيه صلى الله عليه وسلم قل ان حاجك اهل الكتاب الله اعلم بما لبثوا وقيل فيه الله اعلم بما لبثوا الى الوقت الذي نزل فيه القرآن بهذا وقيل قل الله اعلم بما لبثوا الى ان ماتوا فاما قول قتادة فليس بظاهر لانه لا يجوز صرف اخبار الله الى انه حكاية عن غيره الابدليل ولانه يوجب ان يكون بيان مدة لبثهم غير مذكور في الكتاب مع العلم بان الله قادر ادنا الاعتبار والاستدلال به على عجيب قدرة الله تعالى ونفاذ مشيئته ﴿قوله تعالى ﴿ولولا اذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله﴾ قيل في ﴿ما شاء الله﴾ وجهان احدهما ما شاء الله كان فحذف كقوله تعالى ﴿فان استطعت ان تبنتني نفقا في الارض او سلما في السماء﴾ فحذف منه فافعل والثاني هو ما شاء الله وقد افاد ان قول القائل منا ما شاء الله ينتظم رد العين وارتباط النعمة وترك الكبر لان فيه اخبار انا لوقال ذلك لم يصبها ما اصاب ﴿قوله تعالى ﴿الا ابليس كان من الجن﴾ فيه بيان انه ليس من الملائكة لانه اخبر انه من الجن وقال الله تعالى ﴿والجان خلقناه من قبل من تار السموم﴾ فهو جنس غير جنس الملائكة كما ان الانس جنس غير جنس الجن وروى ان الملائكة اصلهم من الريح كما ان اصل بني آدم من الارض واصل الجن من النار ﴿قوله تعالى ﴿ونسيا حوتهما﴾ والنامى له كان يوشع بن نون فاضاف النسيان اليهما كما يقال نسي القوم زادهما وانما نسيه احدهم وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما لك بن الحويرث ولا بن عم له اذا سافرتما فاذا نيا قيا وليؤمكما احكما وانما يؤذن ويقيم احدهما وقال ﴿يامعسر الجن والانس الميائنكم وسل منكم﴾ وانما هم من الانس ﴿قوله تعالى ﴿فلعلقنا من سفرنا هذا نصبا﴾ يدل على اباحه اظهار مثل هذا القول عند ما يلحق الانسان نصب او تعب في سعي في قرية وان ذلك ليس بشكاية مكروهة وما ذكره الله تعالى في قصة موسى عليه السلام مع الخضر فيه بيان ان فعل الحكيم للضرر لا يجوز ان يستنكر اذا كان فيه تجويز فعله على وجه الحكمة المؤدية الى المصاحبة وان ما يقع من الحكيم من ذلك بخلاف ما يقع من السفيه وهو مثل الصبي الذي اذا حجم اوسقى الدواء استنكر ظاهره وهو غير عالم بحقيقة معنى النفع والحكمة فيه فكذلك ما يفعل الله من الضرر او ما يأمر به غير جائز استنكاره بعد قيام الدلالة انه لا يفعل الا ما هو صواب وحكمة وهذا اصل كبير في هذا الباب والخضر عليه السلام لم يحتمل موسى اكثر من ثلاث مرات فدل على انه جائز للعالم احتمال من يتعلم منه المرتين والثلاث على مخالفة امره وانه جائز له بعد الثلاث ترك احتمال

مطلب

فعل الحكيم للضرر
لا يجوز ان يستنكر

في الكنز ماهو

قال الله تعالى ﴿وكان تحته كنز لهما﴾ قال سعيد بن حدير علم وقال عكرمة مال وقال ابن عباس ما كان بذهب ولا فضة وإنما كان علما محمداً وقال مجاهد صحف من علم وقدروى عن ابن الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ﴿وكان تحته كنز لهما﴾ قال دهب وفضة ولما نأولوه على الصحيح وعلى العلم وعلى الذهب وعلى الفضة دل على أن اسم الكنز يقع على الجميع لولاه لم نأولوه عليه * وقال الله تعالى ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقوها في سبيل الله﴾ فخص الذهب والفضة بالذكر لأن سائر الأشياء إذا كثرت لا تجب فيها الزكاة وإنما تجب فيها الزكاة إذا كانت مرصدة للنماء والذهب والفضة نجب فيهما وإن كانا مكنوزين غير مرصدين للنماء؛ قوله تعالى ﴿وكان أبوها صالحا فإراد ربك أن يباه السندهما﴾ الآية فيه دلالة على أن الله يحفظ الأولاد لصلاح الآباء وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله ليحفظ المؤمن في أهله وولده وفي الدورات حوله ومحوه قوله تعالى ﴿ولولا رجال مؤمنون وساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطوهم فتصيكم منهم معرفة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لوتزيلوا لعذنا الذين كبروا منهم عذابا ألما﴾ فآخبر بدفع العذاب عن الكفار لكون المؤمنين بهم ومحوه قوله تعالى ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾ آخر سورة الكهف

ومن سورة مريم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿اذنادى ربه بداء خفياً﴾ فدحه باخفاء الدعاء وفيه الدليل على أن إخفاءه أفضل من الجهر به ونظيره قوله تعالى ﴿ادعوا ربكم تضرعا وخفية﴾ وروى سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم خير الذكر الحفي وخير الرزق ما يكفي وعن الحسن أنه كان يرى أن يدعو الإمام في القنوت ويؤمن من خلفه وكان لا يعجبه رفع الأصوات وروى أبو موسى الأسعري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر قرأ أي قوما قد رفعوا أصواتهم بالدعاء فقال انكم لا تدعون أصما ولا غافيا أن الذي تدعونه أقرب إليكم من جبل الورد بدء قوله تعالى ﴿وإني خفت الموالي من ورائي﴾ روى عن مجاهد وقادة وأبي صالح والسدي أن الموالي العصبه وهم بنو أعمامهم خافهم على الدين لأنهم كانوا شرار بني إسرائيل؛ قوله تعالى ﴿فهب لي من لدك ولبارتي وبرن من آل يعقوب﴾ سأل الله عز وجل أن يرزقه ولدا ذكرا بلى أمور الدين والقيام به بعد موته لحوفه من بني أعمامه على تبديل دينه بعد وفاته وروى قتادة عن الحسن في قوله تعالى ﴿برتي وبرن من آل يعقوب﴾ قال نبوته وعلمه وروى خفيف عن عكرمة عن ابن عباس قال كان عقم لا يولد له ولد فمسأل ربه الولد فقال يرني وبرن من آل يعقوب النبوة وعن أبي صالح مثله فذكر ابن عباس أنه يرث المال ويرث من آل يعقوب النبوة فقد أجاز إطلاق اسم الميراث على النبوة فكذلك يجوز أن يعنى بقوله ﴿يرني﴾ يرث علمي وقال النبي صلى الله عليه وسلم

العلماء ورنه الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دناراً ولا درهما وانما ورثوا العلم وقال النبي صلى الله عليه وسلم كونوا على مشاعركم يعني لعرفات فانكم على ارث من ارث ابراهيم وروى الزهري عن عمرو عن عائشة ان ابابكر الصديق قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تورث ما تركنا صدقة * وروى الزهري عن مالك بن اوس بن الحداد قال سمعت عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم فبههم عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزيير وطلحة انشدكم بالله الذي به تقوم السموات والارض اتعلمون ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تورث ما تركنا صدقة قالوا نعم فقد ثبت برواية هذه الجماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الانبياء لا يورثون المال ويدل على ان ذكرنا لم يرد بقوله يرثي المال ان نبي الله لا يجوز ان يأسف على مصير ما له بعد موته الى مستحقه وانما يخاف ان يستولى بنوا عمه على علومه وكتابه فيحرقونها ويستأكلون بها فيفسدون دينه ويصدون الناس عنه * قوله تعالى ﴿ اني نذرت للرحمن صوما فان اكم اليوم انسيا ﴾ فيه الدلالة على ان ترك الكلام واستعمال الصمت قد كان قرينة لولا ذلك لما نذرته صوماً عليها السلام ولما فعلته بعد التذير وقد روى معمر عن قتادة في قوله ﴿ اني نذرت للرحمن صوما ﴾ قال في بعض الحروف صمتاً ويدل على ان مرادها الصمت قولها ﴿ فلن اكم اليوم انسيا ﴾ وهذا منسوخ بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن صمت يوم الى الليل وقال السدي كان من صام في ذلك الزمان لا يكلم الناس فاذن لها في هذا المقدار من الكلام وقد كان الله تعالى حبس ذكرنا عن الكلام فلا نأول وجعل ذلك آية له على الوقت الذي بخلق له فيه الولد فكان ممنوعاً من الكلام من غير آفة ولا خرس * قوله تعالى ﴿ فخرج على قومه من المحراب ﴾ قال ابو عبيدة المحراب صدر المحاسن ومنه محراب المسجد وقيل ان المحراب الفرفة ومنه قوله تعالى ﴿ اذ تسوروا المحراب ﴾ وقيل المحراب المصلي * وقوله تعالى ﴿ فاوحى اليهم ﴾ قيل فيه انه اسار اليهم واوماً بيده فقامت الاشارة في هذا الموضع مقام القول لانها افادت ما يفيد القول وهذا يدل على ان اسارة الاخرس معمول عابها فائمه فيما يلزمه مقام القول ولم يختلف الفقهاء ان اشارة الصحيح لا تقوم مقام قوله وانما كان في الاخرس كذلك لانه بالعادة والمران والضرورة الداعية اليها قد علم بهما ما يعلم بالقول وليس للصحيح في ذلك عادة معروفة فيعمل عليها ولذلك قال اصحابنا فيمن اعتقل لسانه فاوماً وأشار بوصية او غيرها انه لا يعمل على ذلك لانه ليس له عادة جارية بذلك حتى يكون في معنى الاخرس * قوله تعالى ﴿ قالت يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسياً منسياً ﴾ قال قائلون انما نمت الموت للحال التي دفعت اليها من الولادة من غير ذكر وهذا خطأ لان هذه حال كان الله تعالى قد ابتلاها بها وصيرها اليها وقد كانت هي راضية بقضاء الله تعالى لها بذلك مطيعة لله وتسخط فعل الله وقضائه معصية لان الله تعالى لا يفعل الا ما هو صواب وحكمة فعلمنا انها لم تكن الموت لهذا المعنى وانما نمت لعلها بان الناس سيرمونها بالفاحشة فيأثمون بسببها فمنمت ان تكون قد ماتت قبل ان يعصى الناس الله بسببها * قوله تعالى ﴿ فناداها من تحتها ﴾ قال ابن عباس وقتادة والضحاك والسدي جبريل عليه السلام وقال مجاهد والحسن وسعيد بن جبير

ووهب بن منبه لذي ناداها عيسى عليه السلام: وقوله تعالى ﴿وجعلني مباركا أينما كنت﴾ قال مجاهد
 ميمنا للخير وقال غيره جعلني نفاعا: وقوله تعالى ﴿واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا﴾ قيل
 انه عن زكاة المال وقيل اراد التطهير من الذنوب: وقوله تعالى ﴿وبرا بوالدتي﴾ الى قوله
 ﴿والسلام على يوم ولدت ويوم اموت ويوم ابعث حيا﴾ يدل على انه يجوز للانسان ان يصف نفسه
 بصفات الحمد والخير اذا اراد تعريفها الى غيره لا على جهة الافتخار وهو ايضا مثل قول يوسف عليه
 السلام ﴿اجعاني على خزان الارض اني خفيظ عليم﴾ فوصف نفسه بذلك تعريفا للملك بحاله: وقوله
 تعالى ﴿واخرجني مليا﴾ روى عن الحسن ومجاهد وسعيد بن جبير والسدي قالوا دهرنا
 طويلا وعن ابن عباس وقتادة والضحاك مليا سويا سليما من عضوتي: قال ابوبكر هذا من
 قولهم فلان ملي بهذا الامر اذا كان كاملا الامر فيه مضطعا به: وقوله تعالى ﴿اضاعوا الصلوة﴾
 قال عمر بن عبدالعزيز اضاعوها بتأخيرها عن مواقيها وبدل على هذا التأويل قول النبي صلى الله
 عليه وسلم ليس التفريط في النوم انما التفريط ان يدعها حتى يدخل وقت الاخرى وقال محمد بن كعب
 اضاعوها بتركها: وقوله تعالى ﴿هل تعلم له سميا﴾ قال ابن عباس ومجاهد وابن جريج مثالا
 وشيئا: وقوله تعالى ﴿لم نجعل له من قبل سميا﴾ قال ابن عباس لم نلد مثله العواقر وقال مجاهد
 لم نجعل له من قبل مثالا وقال قتادة وغيره لم يسم احد قبله باسمه وقيل في معنى قوله ﴿هل تعلم له
 سميا﴾ ان احدا لا يستحق ان يسمى الها غيره: وقوله تعالى ﴿اذ اتلى عليهم آيات الرحمن خروا
 سجدا وبكيا﴾ فيه الدلالة على ان سامع السجدة وتاليها سواء في حكمها وانهم جميعا يسجدون
 لانه مدح السامعين لها اذا سجدوا وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تلا سجدة يوم
 الجمعة على المنبر فزل وسجدها وسجد المسلمون معه وروى عطية عن ابن عمر وسعيد بن جبير
 وسعيد بن المسيب قالوا السجدة على من سبعمها وروى ابواسحاق عن ساجان بن حنظلة الشيباني
 قال قرأت عند ابن مسعود سجدة فقال انما السجدة على من جلس لها وروى سعيد بن المسيب
 عن عثمان مثله: قال ابوبكر قد اوجيا السجدة على من جلس لها ولا فرق بين ان يجلس
 للسجدة بعد ان يكون قد سمعها اذ كان السبب الموجب لها هو السماع ثم لا يختلف حكمها
 في الوجوب بالنية وفي هذه الآية دلالة ايضا على ان البكاء في الصلاة من خوف الله لا يفسدها: وقوله
 تعالى ﴿وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا﴾
 فيه الدلالة على ان ملك الوالد لا يبقى على ولده فيكون عبدا له يتصرف فيه كيف شاء وانه
 يعتق عليه اذا ملكه وذلك لانه تعالى فرق بين الولد والعبد فنفى ثباته العبودية النبوة
 وقدرى ابوهريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحزى ولد والده الا ان يحمده مملوكا
 فيشتريه فيعتقه بالشرى وهو كقوله صلى الله عليه وسلم الناس غاديان فبائع نفسه فوبقها ومشتري
 نفسه فمعتقها ولم يرد ذلك ان يبتدىء لنفسه عتقا بعد الشرى وانما معناه معتقها بالشرى فكذلك
 قوله فيشتره فيعتقه وهو كقوله فيشتريه فيملكه وليس المراد منه استيناف ملك آخر بعد
 الشرى بل يملكه بالشرى وبدل على انه يعتق عليه بنفس الشرى ان ولد الحر من امته

حر الأصل ولا يحتاج الى استيناف عتق وكذلك المشتري لابنه لانه لو احتاج المشتري لابنه الى استيناف عتق لا يحتاج اليه ايضا الابن المولود من امته اذ كانت الامة مملوكة ؎ فان قيل ان ولد امته منه حر الأصل فلم يحتاج من اجل ذلك الى استيناف عتق والولد المشتري مملوك فلا يعتق بالشرى حتى يستأنف له عتقا ؎ قيل له اختلافهما من هذا الوجه لا يمنع وجه الاستدلال منه على ما وصفنا في ان الانسان لا يبقى له ملك على ولده وانه واجب ان يعتق عليه اذا ملكه وذلك لانه لو جازله ان يبقى له ملك على ولده لوجب ان يكون ولده من امته رقيقا الى ان يعتقه وانما اختاف الولد المولود من امته والولد المشتري في كون الاول حر الأصل وكون الآخر معتقا عليه ثابت الولاء منه من قبل ان الولد المشتري قد كان ملكا لغيره فلا بد اذا اشتراه من وقوع العتاق عليه حتى يستقر ملكه اذ غير جائز ايقاع العتق في ملك بائعه لانه لو وقع العتاق في ملكه لبطل البيع لانه بعد العتق ولا يصح ايضا وقوعه في حال البيع لان حصول العتق ينفي صحة البيع في الحال التي يقع فيها فوجب ان يعتق في الثاني من ملكه ولا يصح ايضا وقوع العتاق في حال الملك لانه يكون ايقاع عتق لافي ملك فلذلك وجب ان يعتق في الثاني من ملكه واما الولد المولود في ملكه من جاريته فانا لو اثبتنا له ملكا فيه كان هو المستحق للعتق في حال الملك فلا جائز ان يثبت ملكه مع وجود ما ينافيه وهو استحقاق العتاق في تلك الحال فكان حر الأصل ولم يثبت له ملك فيه ولو ثبت ملكه ابتداء فيه لكان مستحقا بالعتق في حال ما يريد اثبانه لوجود سببه الموجب له وهو ملكه للام وغير جائز اثبات ملك ينفي في حال وجوده واختلافهما من هذا الوجه لا ينفي ان يكون ملكه لولده في الحالين موجبا لعتقه وحرته ؎ قوله تعالى ﴿ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا﴾ قيل فيه وجهان احدهما في الآخرة يجب بعضهم بعضا كمحبة الوالد للولد وقال ابن عباس ومجاهد ودا في الدنيا . آخر سورة مريم

ومن سورة طه

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ قال الحسن استوى بلطفه ونديره وقيل استولى ؎ وقوله تعالى ﴿فانه يعلم السر واخفى﴾ قال ابن عباس السر ما حدث به العبد غيره في حفي واحفي منه ما اضمره في نفسه مما لم يحدث به غيره وقال سعيد بن جبير وقتادة السر ما اضمره العبد في نفسه واخفى منه ما لم يكن ولا اضمره احد ؎ قوله تعالى ﴿فاخلم نعليك﴾ قال الحسن وابن جريج امره بخلع نعليه لياشر بقدمه بركة الوادي المقدس ؎ قال ابوبكر يدل عليه قوله عقيب ذلك ﴿انك بالوادي المقدس طوى﴾ فتقديره اخلم نعليك لانك بالوادي المقدس وقال كعب وعكرمة كانت من جلد حمار ميت فلذلك امر بخلمها ؎ قال ابوبكر ليس في الآية دلالة على كراهة الصلاة والطواف في النعل وذلك لان التأويل ان كان هو الاول فاللعن فيه مباشرة الوادي بقدمه تبركابه كاستلام الحجر وتقبيله تبركابه فيكون الامر بخلم النعل مقصودا على تلك الحال في ذلك الوادي المقدس بعينه

وان كان التأويل هو الثاني فجاز ان يكون قد كان محظورا لبس جلد الحمار الميت وان كان مدبوغا فان كان كذلك فهو منسوخ لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما اهاب دبح فقد طهر وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم في نعليه ثم خلعهما في الصلاة فخلع الناس نعالهم فلما سلم قال مالكم خلعت نعالكم قالوا خلعت فخلعنا قال فان جبريل اخبرني ان فيها قدرا فلم يكره صلى الله عليه وسلم الصلاة في النعل وانكر على الخالعين خلعها واخبرهم انه اتا خلعها لان جبريل اخبره ان فيها قدرا وهذا عندنا محمول على انها كانت نجاسة يسيرة لانها لو كانت كثيرة لاستأنف الصلاة * قوله تعالى ﴿واقم الصلوة لذكرى﴾ قال الحسن ومجاهد لذكرني فيها بالتسبيح والتعظيم وقيل فيه لان اذكرك بالثناء والمدح وروى الزهري عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم نام عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس فصلاها بعد طلوع الشمس وقال ان الله تعالى يقول ﴿اقم الصلوة لذكرى﴾ وروى همام بن يحيى عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك وتلا ﴿اقم الصلوة لذكرى﴾ وهذا يدل على ان قوله ﴿اقم الصلوة لذكرى﴾ قد اريد به فعل الصلاة المتروكة وكون ذلك مرادا بالآية لا ينفي ان تكون المعاني التي تأولها عليها الآخرون مرادة ايضا اذ هي غير متنافية فكانه قال اقم الصلاة اذا ذكرت الصلاة المنسية لذكرني فيها بالتسبيح والتعظيم لان اذكرك بالثناء والمدح فيكون جميع هذه المعاني مرادة بالآية * وهذا الذي ورد به الاثر من ايجاب قضاء الصلاة المنسية عند الذكر لا خلاف بين الفقهاء فيه وقد روى عن بعض السلف فيه قول شاذ لنس العمل عليه فروى اسرائيل عن جابر عن ابي بكر بن ابي موسى عن سعد قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها وايصل منها من الغد وروى الجري عن ابي نصر عن سعد قال من نسي صلاة فليصلها اذا فانت الرجل الصلاة صلاها من الغد لو قتها فذكرت ذلك لابي سعيد فقال صلها اذا ذكرتها وهذا القولان شاذان وهما مع ذلك خلاف ما ورد به الاثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من امره بقضاء الفائتة عند الذكر من غير فعل صلاة اخرى غيرها * وتلاوة التي صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ﴿اقم الصلوة لذكرى﴾ عقيب ذكر الفائتة وبعد قوله من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها يوجب ان يكون مراد الآية قضاء الفائتة عند الذكر وذلك بهضي الترتيب في الفوائت لانه اذا كان مأمورا بفعل الفائتة عند الذكر وكان ذلك في وقت صلاة فهو منهى لاحالة عن فعل صلاة الوقت في تلك الحال فاجب ذلك فساد صلاة الوقت ان قدمها على الفائتة لان النهي يقتضي الفساد حتى تقوم الدلالة على غيره * وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقالوا باننا الترتيب بين الفوائت وبين صلاة الوقت واجب في اليوم واليلة لم يحجب الترتيب والسيان يسقط الترتيب عندهم اعني نسيان الصلاة الفائتة * وقال مالك بن انس بوجوب الترتيب ونسي الفائتة الا انه يقول ان كانت الفوائت كثيرة بدأ بصلاة الوقت ثم صلى ما كان سى وان كانت الفوائت خسا ثم ذكرهن قبل صلاة الصبح صلاهن قبل الصبح وان فات وقت الصبح وان صلى الصبح

قوله (الجريري)
يضم الجيم وبالمهملة
هو سعيد بن اياس كذا
في خلاصة تهذيب
الكامل (لصححه)

ثم ذكر صلوات صلى مانسى فاذا فرغ اعادة الصبح مادام في الوقت فاذا فات الوقت لم يعد * وقال الثوري
بوجوب الترتيب الا انه لم يرو عنه الفرق بين القليل والكثير لانه سئل عن من صلى ركعة من
العصر ثم ذكر انه صلى الظهر على غير وضوء انه يشفع بركعة ثم يسلم فيستقبل الظهر ثم العصر *
وروى عن الاوزاعي روايتان في احدهما اسقاط الترتيب وفي الاخرى ايجابه * وقال الليث اذا ذكرها
وهو في صلاة وقد صلى ركعة فان كان مع امام فليصل معه حتى اذا سلم صلى التي نسي ثم اعاد
الصلاة التي صلاها معه * وقال الحسن بن صالح اذا صلى صلوات بغير وضوء او نام عنهن قضى
الاولى فالاولى فان جاء وقت صلاة تركها وصلى ما قبلها وان فات وقتها حتى يبلغها * وقال الشافعي
الاختيار ان يبدأ بالقائنة فان لم يفعل وبدأ بصلاة الوقت اجزاء ولا فرق بين القليل والكثير * قال
ابو بكر وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال من نسي صلاة وذكرها وهو خلف
امام فليصل مع الامام فاذا فرغ صلى التي نسي ثم يصلى الاخرى وروى عباد بن العوام عن
هشام عن محمد بن سيرين عن كثير بن افلح قال اقلنا حتى دنونا من المدينة وقد غابت الشمس
وكان اهل المدينة يؤخرون المغرب فرجوت ان ادرك معهم الصلاة فاتيهم وهم في صلاة
العشاء فدخلت معهم وانا احسبها المغرب فلما صلى الامام قمت فصليت المغرب ثم صابت العشاء
فلما اصبحت سألت عن الذي فعلت فكلهم اخبروني بالذي صنعت وكان اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم بها يومئذ متوافرين * وقال سعيد بن المسيب والحسن وعطاء بوجوب الترتيب فهو لاء السلف
فدروى عنهم ايجاب الترتيب ولم يرو عن احد من نظر ائمتهم خلاف فصار ذلك اجماعا من السلف *
ويدل على وجوب الترتيب في الفوائت ما روى يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن جابر قال جاء عمر
يوم الخندق فجعل يسب كفار فريش ويقول يا رسول الله ما صليت العصر حتى كادت الشمس ان تغيب
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا والله ما صليت بعد فزول وتوضأ ثم صلى العصر بعد ما غربت
الشمس ثم صلى المغرب بعد ما صلى العصر وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه فاتته اربع صلوات حتى كان
هوى من الليل فصلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء وهذا الخبر يدل من وجهين على وجوب
الترتيب احدهما قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني اصلى فلما صلاهن على الترتيب اقتضى ذلك
ايجابه والوجه الآخر ان فرض الصلاة بجمل في الكتاب والترتيب وصف من اوصاف الصلاة وفعل
النبي صلى الله عليه وسلم اذا ورد على وجه اليان فهو على الوجوب فلما قضى الفوائت على الترتيب
كان فعله ذلك بيانا للفرض المجمل فوجب ان يكون على الوجوب * وبدل على وجوبه ايضا انهما
صلتان في رمضان قد جمعتهما وقت واحد في اليوم واليلة فاسبها صلاتي عرفة والمردلفة فاما
لم يجز اسقاط الترتيب فيهما وجب ان يكون ذلك حكم الفوائت فيما دون اليوم والليلة وقال
عمر للنبي صلى الله عليه وسلم اني ما صليت العصر حتى كادت الشمس ان تغيب فلم ينكره
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأمره بالاعادة فيه الدلالة على ان من صلى العصر عند غروب الشمس
فلا اعادة عليه * قوله تعالى ﴿ والقيب عليك محبة مني ﴾ يعني اني جعلت من رآك احبك
حتى احبك فرعون فسلمت من شره واحببت امرأته آسية بنت مزاحم فبتتكم * قوله تعالى

﴿وَلَتَصْنَعِ عَلَى عَيْنِي﴾ قَالَ قَتَادَةُ لَتَعْدِي عَلَى عَجْبِي وَإِرَادَتِي ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى﴾ ﴿وَفَتْنَاكَ فَنُونًا﴾
 قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَفَتْنَاكَ فَنُونًا﴾ فَقَالَ اسْتَأْنَفَ لَهَا نَهَارًا
 يَا ابْنَ جَبْرِ ثُمَّ ذَكَرَ فِي مَعْنَاهُ وَقَوَّعَهُ فِي مَحَنَةٍ بَعْدَ مَحَنَةٍ خَلَصَتْهُ اللَّهُ مِنْهَا أَوَّلَهَا أَنَهَا حَمَاتِهِ فِي السَّنَةِ الَّتِي
 كَانَ فِرْعَوْنُ يَذْبَحُ الْأَطْفَالَ ثُمَّ الْفَأْوَةُ فِي الْمِثْمِ ثُمَّ مَنَعَهُ الرِّضَاعَ إِلَّا مِنْ ثَدْيِ أُمِّهِ ثُمَّ جَرَّهُ لِحْيَةً
 فِرْعَوْنُ حَتَّى هَمَّ بِقَتْلِهِ ثُمَّ سَاوَلَهُ الْجَمْرَةُ بِدَلِّ الدَّرَةِ فَدَرَأَ ذَلِكَ عَنْهُ قَتَلَ فِرْعَوْنُ ثُمَّ عَجَى رَجُلٌ
 مِنْ سَيِّعَتِهِ يَسْعَى لِيُخْبِرَهُ عَمَّا عَزَمُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِهِ وَقَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَفَتْنَاكَ فَنُونًا﴾
 مَعْنَاهُ خَلَصْنَاكَ خَلَاصًا ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى﴾ ﴿وَاصْطَلَعْتَكَ لِنَفْسِي﴾ فَإِنَّ الْإِصْطِنَاعَ الْإِخْلَاصَ بِاللِّطَافِ
 وَمَعْنَى ﴿لِنَفْسِي﴾ لِتَصْرِفَ عَلَى إِرَادَتِي وَعَجْبِي ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى﴾ ﴿وَمَا نَلَكَ بِمِثْنِكَ يَا مُوسَى﴾ قَالَ هِيَ عَصَا
 إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا فِي يَدِهِ أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ التَّقْرِيرِ لَهُ عَلَى
 أَنْ لَدَى فِي يَدِهِ عَصَا لِيَقَعَ الْمَعْبُورُ بِهَا بَعْدَ الثَّبَتِ فِيهَا وَالتَّأَمُّلِ لَهَا فَإِذَا أَجَابَ مُوسَى بِأَنَّهَا عَصَا
 يَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْأَعْيَاءِ وَيَنْفُضُ بِهَا الْوَرَقَ لَغْنَمِهِ وَإِنْ لَهُ فِيهَا مَنَافِعُ أُخْرَى فِيهَا وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ
 لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ أَعْلَامُ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ أَعْلَمَ بِذَلِكَ مِنْهُ وَلَكِنَّهُ لَمَّا اقْتَضَى السُّؤَالُ
 مِنْهُ جَوَابًا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَدٌّ مِنَ الْجَابَةِ بِذِكْرِ مَنَافِعِ الْعَصَا أَقْرَابًا مِنْهُ بِالنِّعْمَةِ فِيهَا وَاعْتِدَادًا بِمَنَافِعِهَا
 وَالزَّمَامَا لِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الشُّكْرِ لَهُ * وَمِنْ أَهْلِ الْجَهْلِ مَنْ يَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ فَيَقُولُ إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ لَهُ
 ﴿وَمَا نَلَكَ بِمِثْنِكَ يَا مُوسَى﴾ فَأَمَّا وَقَعَتِ الْمَسْئَلَةُ عَنْ مَا هِيَ بِهَا وَلَمْ تَقَعْ عَنْ مَنَافِعِهَا وَمَا تَصَاحُحُ لَهُ فَلَمْ أَجِبْ
 عَمَّا لَمْ يَسْتَلْ مِنْهُ وَوَجْهٌ ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَا وَهُوَ أَنَّهُ أَجَابَ عَنْ الْمَسْئَلَةِ بِدِيَا بِقَوْلِهِ هِيَ عَصَا ثُمَّ أَخْبَرَ
 عَمَّا جَمَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنَ الْمَنَافِعِ فَهِيَ عَلَى وَجْهِ الْإِعْتِرَافِ بِالنِّعْمَةِ وَإِظْهَارِ الشُّكْرِ عَلَى مَا مَنَحَهُ اللَّهُ
 مِنْهَا وَكَذَلِكَ سَبِيلُ أَنْبِيََاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ مِثْلِهِ فِي الْإِعْتِدَادِ بِالنِّعْمَةِ وَسِرِّهَا وَإِظْهَارِ
 الشُّكْرِ عَلَيْهَا وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَمَا سَمِعْتَ رَبَّكَ فَحَدِّثْ﴾

سورة الانبياء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ وَكَذَلِكَ نُمَكِّنُ لِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ دَخْلَهُمْ فِي مَا يَتْلُونَ صُورَهُمْ﴾ فَفَهَّمْنَا هَا سُلَيْمَانَ وَكَلَامًا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُرُوزِي قَالَ حَدَّثَنَا
 الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الْحَرَّاقِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ ﴿نَفِثَ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ﴾
 قَالَ فِي حَرْثِ قَوْمٍ وَقَالَ مَعْمَرٌ قَالَ الزُّهْرِيُّ النَّفْثُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَالْهَمَلُ بِالْهَارِ وَقَالَ
 قَتَادَةُ فَفَضَى أَنْ يَأْخُذُوا الْغَنَمَ فَفَهَّمَهَا اللَّهُ سُلَيْمَانَ فَلَمَّا أَخْبَرَ بِقَضَاءِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَا وَلَكِنْ
 خُذُوا الْغَنَمَ فَامْخَرِجُوا مِنْ رَسَائِمِهَا وَأَوْلَادِهَا وَأَصْوَافِهَا إِلَى الْحَوْلِ * وَرَوَى أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ مَرَّةٍ
 عَنْ مَسْرُوقٍ ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ قَالَ كَانَ الْحَرْثُ كَمَا قَفَضْتَ فِيهِ لَيْلًا فَاجْتَمَعُوا إِلَى دَاوُدَ فَفَضَى بِالْغَنَمِ
 لِأَصْحَابِ الْحَرْثِ فَرَوَا سُلَيْمَانَ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ أَوَلَا تَدْفَعُ الْغَنَمَ إِلَى هَؤُلَاءِ فَيَصِيبُونَ مِنْهَا وَيَقُومُ
 هَؤُلَاءُ عَلَى حَرْثِهِمْ حَتَّى إِذَا عَادَ كَمَا كَانَ رَدُّوا عَلَيْهِمْ فَزَلَتْ ﴿فَفَهَّمْنَا هَا سُلَيْمَانَ﴾ وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ

ابن ربد عن الحسن عن الاخنف عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه في قصة داود وسليمان ؑ قال
ابوبكر فمن الناس من يقول اذا نفشت ليلا في زرع رجل فافسدته ان على صاحب الغنم ضمان ما
افسدت وان كان بهارا لم يضمن شيئا واصحابنا لا يرون في ذلك ضمانا لاليل ولا نهارا اذا لم يكن صاحب
الغنم هو الذي ارسلها فيها واحتج الاولون بقضية داود وسليمان عليهما السلام واجتماعهما
على الحجاب الضمان وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حدثنا ابوداود قال حدثنا
احمد بن محمد بن ثابت المروزي قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن الزهري عن حرام
ابن محينة عن ابيه ان ناقة لابرا بن عازب دخلت حائط رجل فافسده فقضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم على اهل الاموال حفظها بالنهار وعلى اهل المواشي حفظها بالليل ؑ وحدثنا محمد بن بكر
قال حدثنا ابوداود قال حدثنا محمود بن خالد قال حدثنا المريباني عن الاوزاعي عن الزهري
عن حرام بن محينة الانصاري عن البراء بن عازب قال كانت له ناقة ضارية فدخلت حائطا
فافسدت فيه فكلّم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقضى ان حفظ الحوائط بالنهار على
اهلها وان حفظ الماشية بالليل على اهلها وان على اهل الماشية ما اصاب ماشيتهم بالليل ؑ قال
ابوبكر ذكر في الحديث الاول حرام بن محينة عن ابيه ان ناقة للبراء وذكر في هذا الحديث
حرام بن محينة عن البراء بن عازب ولم يذكر في الحديث الاول ضمان ما اصاب الماشية ليلا وانما
ذكر الحفظ فقط وهذا يدل على اضطراب الحديث بمثته وسنده وذكر سفيان بن حسين عن
الزهري عن حرام بن محينة فقال ولم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا ثم قرأ
رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرت﴾ ولا خلاف بين اهل العلم
ان حكم داود وسليمان بما حكمابه من ذلك منسوخ وذلك لان داود عليه السلام حكم يدفع
الغنم الى صاحب الحرت وحكم سليمان له باولادها واصوافها ولا خلاف بين المسلمين ان من نفشت
غنمه في حرت رجل انه لا يجب عليه تسليم الغنم ولا نساجم اولادها والبانها واصوافها اليه فثبت
ان الحكمين جميعا منسوخان بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم ؑ فان قيل قد تضمنت القصة
معاني منها وجوب الضمان على صاحب الغنم ومنها كيفية الضمان وانما المنسوخ منه كيفية الضمان
ولم يثبت ان الضمان نفسه منسوخ ؑ قيل له قد ثبت نسخ ذلك ايضا على لسان النبي صلى الله
عليه وسلم بخبر قد انما الناس بالقبول واستعملوه روى ابو هريرة وهزيل بن شرحبيل عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال المعجماء جبار وفي بعض الالفاظ جرح المعجماء جبار ولا خلاف بين
الفقهاء في استعمال هذا الخبر في الهيمة المتفلة اذا اصاب انسانا او مالا انه لا ضمان على
صاحبها اذا لم يرسلها هو عليه فلما كان هذا الخبر مستعملا عند الجميع وكان عمومه ينفي ضمان
ما تصيبه ليلا او نهارا ثبت بذلك نسخ ما ذكر في قصة داود وسليمان عليهما السلام ونسخ ما ذكر
في قصة البراء ان فيها ايجاب الضمان ليلا وايضا سائر الاسباب الموجبة للضمان لا يختلف فيها الحكم
بالنهار والليل في ايجاب الضمان او نفيه فلما اتفق الجميع على نفي ضمان ما اصاب الماشية نهارا
وجب ان يكون ذلك حكما ليلا وجاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم انما اوجب الضمان

في حديث البراء اذا كان صاحبها هو الذي ارسلها فيه ويكون فائدة الخبر انه معلوم ان السائق لها بالليل بين الزروع والحوائط لا يخلو من نفس بهض غنمه في زروع الناس وان لم يعلم بذلك فابان النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها اذا اصاب زرعاً ويكون فائدة الخبر ايجاب الضمان بسوقه وارساله في الزروع وان لم يعلم بذلك وبين تساوي حكم العلم والجهل فيه وجائز ايضا ان تكون قضية داود وسليمان كانت على هذا الوجه بان يكون صاحبها ارسلها ليلا وساقها وهو غير عالم بنفسها في حرث القوم فاوجبا عليه الضمان واذا كان ذلك محتملا لم تثبت فيه دلالة على موضع الخلاف * وقد تنازع الفريقان من المختلفين في حكم المجتهد في الحادثة الغائلون منهم بان الحق واحد والغائلون بان الحق في جميع اقاويل المختلفين فاستدل كل منهم بالآية على قوله وذلك لان الذين قالوا بان الحق في واحد زعموا انه لما قال تعالى (ففهمناها سليمان) فخص سليمان بالفهم دل ذلك على انه كان المصيب للحق عند الله دون داود اذ لو كان الحق في قوليهما لما كان لتخصيص سليمان بالفهم دون داود معنى وقال الغائلون بان كل مجتهد مصيب لما لم يعنف داود على مقالته ولم يحكم بخطئته دل على انها جميعا كانا مصيبين وتخصيصه لسليمان بالفهم لا يدل على ان داود كان مخطئا وذلك لانه جائز ان يكون سليمان اصاب حقيقة المطلوب فلذلك خص بالفهم ولم يصب داود عين المطلوب وان كان مصيبا لما كلف * ومن الناس من يقول ان حكم داود وسليمان جميعا كان من طريق النص لا من جهة الاجتهاد ولكن داود لم يكن قد ابرم الحكم ولا امضى القضية بما قال او ان يكون قوله ذلك على وجه الفتيا لا على حجة انفاذ القضاء بما افاق به او كانت قضية معاقبة بشريعة لم يفصل بعد فادعى الله تعالى الى سليمان بالحكم الذي حكم به ولسخ به الحكم الذي كان داود اراد ان يفذه قالوا ولا دلالة في الآية على انها قال ذلك من جهة الرأي قالوا وقوله (ففهمناها سليمان) يعني به تفهيمه الحكم الناسخ وهذا قول من لا يجيز ان يكون حكم النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الاجتهاد والرأي وانما يقوله من طريق النص . آخر سورة الانبياء

ومن سورة الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو بكر لم يختلف السلف وفقهاء الامصار في السجدة الاولى من الحج انها موضع سجود واختلفوا في الثانية منها وفي الفصل فقال اصحابنا سجود القرآن اربع عشرة سجدة منها الاولى من الحج وسجود الفصل في ثلاث مواضع وهو قول الثوري وقال مالك اجمع الناس على ان عزائم سجود القرآن احدى عشرة سجدة ليس في الفصل منها شيء وقال الليث استحب ان يسجد في سجود القرآن كله وسجود الفصل وموضع السجود من حم (ان كنتم اياما تعبدون) وقال الشافعي سجود القرآن اربع عشرة سجدة سوى سجدة ص فاما سجدة شكر * قال ابو بكر فاعتد بآخر الحج سجودا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد في ص وقال ابن عباس

في سجدة حم اسجد يا حر الآيتين كما قال اصحابنا وروى زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في النجم وقال عبدالله بن مسعود سجد النبي صلى الله عليه وسلم في النجم قال ابو بكر ليس فماروى زيد بن ثابت من ترك النبي صلى الله عليه وسلم السجود في النجم دلالة على انه غير واجب فيه ذلك لانه حائز ان لا يكون سجدة لانا صادف عند تلاوته بعض الاوقات المنى عن السجود فيها فاخره الى وقت يجوز فعله فيه وجائز ايضا ان يكون عند التلاوة على غير طهارة فاخره ليسجد وهو طاهر وروى ابو هريرة قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ﴿اذا السماء انشقت﴾ و﴿اقرا باسم ربك الذي خلق﴾ واختلف السلف في الثانية من الحج فروى عن عمر وابن عباس وابن عمر وابي الدرداء وعمار وابي موسى انهم قالوا في الحج سجدتان وقالوا ان هذه السورة فضلت على غيرها من السور بسجدتين وروى خارجة بن مصعب عن ابي حمزة عن ابن عباس قال في الحج سجدة وروى سفيان بن عيينة عن عبد الاعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال الاولى عزمة والآخره تعليم وروى منصور عن الحسن عن ابن عباس قال في الحج سجدة واحدة وروى عن الحسن وابراهيم وسعيد بن جبير وسعيد ابن المسيب وجابر بن زيد ان في الحج سجدة واحدة وقد روينا عن ابن عباس فيما تقدم ان في الحج سجدتين وبين في حديث سعيد بن جبير ان الاولى عزمة والثانية تعليم والمعنى فيه والله اعلم ان الاولى هي السجدة التي يجب فعلها عند التلاوة وان الثانية وان كان فيها ذكر السجود فانما هو تعاميم للصلاة التي فيها الركوع والسجود وهو مثل ما روى سفيان عن عبدالكريم عن مجاهد قال السجدة التي في آخر الحج انما هي موعظة وليست بسجدة قال الله تعالى ﴿اركعوا واسجدوا﴾ فنحن نركع ونسجد فقول ابن عباس هو على معنى قول مجاهد ويشبه ان يكون من روى عنه من السلف ان في الحج سجدتين انما ارادوا ان فيه ذكر السجود في موضعين وان الواجبة هي الاولى دون الثانية على معنى قول ابن عباس ويدل على انه ليس بموضع سجودانه ذكر معه الركوع والجمع بين الركوع والسجود مخصوص به الصلاة فهو اذا امر بالصلاة والامر بالصلاة مع انتظامها للسجود ليس بموضع سجود الا ترى ان قوله ﴿اقموا الصلوة﴾ ليس بموضع للسجود وقال تعالى ﴿يا صریم اقم لربك واسجد واركع مع الراكعين﴾ وليس ذلك سجدة وقال ﴿فسبح بحمد ربك وكن من الساجدين﴾ وليس بموضع سجود لانه امر بالصلاة كقوله تعالى ﴿واركعوا مع الراكعين﴾ قوله تعالى ﴿مخلقة وغير مخلقة﴾ قال قتادة تامة الخلق وغير تامة الخلق وقال مجاهد مصورة وغير مصورة وقال ابن مسعود اذا وقعت النطفة في الرحم اخذها ملك بكفه فقال يا رب مخلقة او غير مخلقة فان كانت غير مخلقة فذقها الارحام دما وان كانت مخلقة كتب رزقه واجله ذكر او اثنى شق او سعيد وقال ابو العالية غير مخلقة السقط **وقال ابو بكر** قوله تعالى ﴿من مضغة مخلاة﴾ ظاهره يقتضي ان لا تكون المضغة انسانا كما اقتضى ذلك في العلقة والنطفة والتراب وانما نبهنا بذلك على تمام قدرته ونفاذ مشيئته حين خلق انسانا سويا معدلا باحسن التعديل من غير انسان وهي المضغة والعلقة والنطفة التي

لا تخطيط فيها ولا تركيب ولا تعديل الاعضاء فاقضى ان لا تكون المضغة انسانا كما ان النطفة والعلة ليستا بانسان واذا لم تكن انسانا لم تكن حملا فلا تنقض بها العدة اذ لم تظهر فيها الصورة الانسانية وتكون حينئذ بمنزلة النطفة والعلة اذ هما ليستا بحمل ولا تنقض بهما العدة بخروجهما من الرحم وقول ابن مسعود الذي قدمنا يدر على ذلك لانه قال اذا وقعت النطفة في الرحم اخذها ملك يكفه فقال يارب مخلقة او غير مخلقة فان كانت غير مخلقة قذفها الارحام دما فاحبر ان الدم الذي نقذه الرحم ايس بحمل ولم يفرو منه بين ما كان مجتمعا علة او سائلا وفي ذلك دليل على ان ما لم يظهر فيه شيء من خلق الانسان فليس بحمل وان العدة لا تنقض به اذ ليس هو بولد كما ان العلة والنطفة لما لم تكونا ولدا لم تنقض بهما العدة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان عن الاعمش قال حدثنا زيد بن وهب قال حدثنا عبد الله بن مسعود قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق ان خلق احدكم يجمع في بطن امه اربعين يوما نطفه ثم يكون علة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث اليه ملك فيؤمر باربع كلمات فيكتب رزقه واجله وعمله ثم يكتب شقي او سعيد ثم ينفخ فيه الروح فاخبر صلى الله عليه وسلم انه يكون اربعين يوما نطفة واربعين يوما علة واربعين يوما مضغة ومعلوم انها لو اقلت علة لم يعتد به ولم تنقض به العدة وان كانت العلة مستحيلة من النطفة اذ لم تكن له صورة الانسانية وكذلك المضغة اذ لم تكن لها صورة الانسانية فلا اعتبار بها وهي بمنزلة العلة والنطفة وبدل على ذلك ايضا ان المعنى الذي به يتبين الانسان من الحمار وسائر الحيوان وجوده على هذا الضرب من البنية والشكل والتصوير فمتى لم يكن للسقط شيء من صورة الانسان فليس ذلك بولد وهو بمنزلة العلة والنطفة سواء فلا تنقض به العدة لعدم كونه ولدا وايضا فحائز ان يكون ما اسقطته مما لا يتبين له صورة الانسان دما مجتمعا او داء او مدة فغير جائز ان نجعله ولدا فنقض به العدة واكثر احواله احتماله لان يكون مما كان يجوز ان يكون ولدا ويجوز ان لا يكون ولدا فلا نجعلها منقضية العدة به بالشك وعلى ان اعتبار ما يجوز ان يكون منه ولدا او لا يكون منه ولدا ساقط لامعنى له اذ لم يكن ولدا بنفسه في الحال لان العلة قد يجوز ان يكون منها ولد وكذلك النطفة وقد تشتمل الرحم عليهما وتضمهما وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان النطفة تمكث اربعين يوما نطفة ثم اربعين يوما علة ومع ذلك لم يعتبر احد العلة في انقضاء العدة * وزعم اسماعيل بن اسحاق ان قوما ذهبوا الى ان السقط لا تنقض به العدة ولا تعتق به ام الولد حتى يتبين شيء من خلقه يدا او رجلا او غير ذلك وزعم ان هذا غلط لان الله اعلمنا ان المضغة التي هي غير مخلقة قد دخلت فيها ذكر من خلق الناس كما ذكر المخلقة فدل ذلك على ان كل شيء يكون من ذلك الى ان يخرج الولد من بطن امه فهو حمل وقال تعالى ﴿واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن﴾ والذي ذكره اسماعيل اغفال منه لمقتضى الآية وذلك لان الله لم يخبر ان العلة والمضغة ولدا ولا حمل وانما ذكر انه خلقنا من المضغة والعلة كما اخبر انه خلقنا من النطفة ومن التراب ومعلوم

انه حين اخبرنا انه خلقنا من المضغة والعلقة فقد اقتضى ذلك ان لا يكون الولد نطفة ولا علقة ولا مضغة لانه لو كانت العلقة والمضغة والنطفة ولدا لما كان الولد مخلوقا منها اذ ما قد حصل ولدا لا يجوز ان يقال قد خلق منه ولد وهو نفسه ذلك الولد ثبت بذلك ان المضغة التي لم يستتب فيها خلق الانسان ليس بولد * وقوله ان الله اعلمنا ان المضغة التي هي غير مخلقة قد دخلت فيما ذكر من خلق الانسان كما ذكر المخلقة فانه ان كان هذا استدلالا صحيحا فانه يلزمه ان يقول مثله في النطفة لان الله قد ذكرها فيما ذكر من خلق الناس كما ذكر المضغة فينبى ان تكون النطفة حملا وولدا لذكر الله لها فيما خلق الناس منه * فان قيل قد ذكر الله انه خالق من مضغة مخلقة وغير مخلقة والمخلقة هي المصورة وغير المخلقة غير المصورة فاذا جاز ان يقول خلقكم من مضغة مصورة مع كون المصورة ولدا لم يمنع ان يكون غير المصورة ولدا مع قوله «خلقكم من مضغة غير مخلقة» * قيل له جاز ان يكون معنى المخلقة مظهر فيه بعض صورة الانسان فاراد بقوله خلقكم منها تمام الخلق وتكميله فاما ما ليس بمخلقة فلا فرق بينه وبين النطفة لعدم الصورة فيها فيكون معنى قوله خلقكم منها انه انشأ الولد منها وان لم يكن ولدا قبل ذلك هذا هو حقيقة اللفظ وظاهره * واما قوله «واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن» فانه معلوم ان مراده وضع الولد فماليس بولد فليس بمراد وهذا لا يشكل على احده ادنى تأمل * وقال اسماعيل ايضا لا تحلو هذه المضغة وما قبلها من العلقة من ان تكون ولدا او غير ولد فان كانت ولدا قبل ان يخلق فتحكمها قبل ان يخلق وبعدها واحدا وان كانت ليست بولد الى ان يخلق فلا ينبى ان يرث الولد ابا اذا مات حين تحمل به امه قبل ان يخاق * قال ابوبكر وهذا اغفال ثان وكلام متعص باجماع الفقهاء وذلك لانه معلوم انه اذا مات عن امرأته وحاءت بولد لستين على قول من يجعل اكثر مدة الحمل سنتين او لاربع سنين على قول من يجعل اكثر الحمل اربع سنين ان الولد يرثه ومعلوم انه انما كان نطفة وقت وفاة الاب وقدرته ومع ذلك فلا خلاف ان النطفة ليست بحمل ولا ولد وانه لا تنقضى بها العدة ولا تعتق بها ام الولد فبان بذلك فساد اعتلاله وانتقاض قوله وليست علة الميراث كونه ولدا لان الولد الميت هو ولد تنقضى به العدة ويثبت به الاستيلاء في الام وقد لا يكون من مائه فيرثه اذا كان منسوبا اليه بالفراش الا ترى انها لو حاءت بولد من الزنا لم يلحق نسبه بالزاني وكان ابنه لصاحب الفراش فالميراث انما يتعلق حكمه بقبول النسب منه لا بانه من مائه الا ترى ان ولد الزنا لا يرث الزاني لعدم ثبوت النسب وان كان من مائه فعلمنا بذلك ان ثبوت الميراث ليس بمنعلق بكونه ولدا من مائه دون حصول النسبة اليه من الوجه الذي ذكرنا * قال اسماعيل * فان قيل انما ورث اياه لانه من ذلك الاصل حين صار حيا يرث ويورث * قيل له فلا ينبى ان تنقضى به العدة وان تم خلقه حتى يخرج حيا * قال ابوبكر وهذا تخليط وكلام في المسئلة من غير وجه وذلك لان خصمه لم يجعل وجوب الميراث علة لانقضاء العدة وكون الام به ام ولد وهذا لا خلاف فيه بين المسامحين لان الولد الميت عندهم جميعا تنقضى به العدة ولا يرث وقديرث الولد ولا تنقضى به العدة اذا كان في بطنها ولدا ان فوضعت احدها ورت هذا الولد من ابيه

ولا تنقض به العدة حتى تضع الولد الآخر فان وضعت ميتا لم يرثه وانقضت العدة به فلما كان الميراث قد ثبت للولد ولا تنقض العدة بوضعه وقد تنقض به العدة ولا يرث علمنا ان احدهما ليس باصل للآخر ولا يصح اعتباره به * ثم قال اسماعيل ؑ فان قيل انا حمل ولكننا لانعلم ذلك ؑ قيل له لا يجوز ان يتعبد الله بحكم لاسيلى الى علمه والنساء يعرفن ذلك ويفرقن بين لحم اودم سقط من بدنها اورحمها وبين العلة التي يكون منها الولد ولا يلتبس على جميع النساء لحم المرأة ودمها من العلة بل لا بد من ان يكون فيهن من يعرف فاذا شهدت امرأتان انها علة قبلت شهادتهما وقد قال الشافعي ايضا انها اذا سقطت علة او مضغة لم يستبين شئ من خافه فانه يرى النساء فان قلن كان يحيى منها الولد لوبقيت انقضت به العدة وثبت بها الاستيلاء وان قلن لا يحيى من مثلها ولد لم تنقض به العدة ولم يثبت به الاستيلاء ؑ وعسى ان يكون اسماعيل انما اخذ ما قال من ذلك عن الشافعي وهو من اظهر الكلام استحالة وفسادا وذلك لانه لا يعلم احد الفرق بين العلة التي يكون منها الولد وبين ما لا يكون منها الولد الا ان يكون قد شاهد علقا كان منه الولد وعلقا لم يكن منه الولد فيعرف بالعادة الفرق بين ما كان منه ولد وما لم يكن منه ولد بعلامة توجد في احدهما دون الآخر في مجرى العادة واكثر الظن كما يعرف كثير من الاعراب السحابة التي يكون منها المطر والسحابة التي لا يكون منها المطر وذلك بما قد عرفوه من العلامات التي لا تكاد تخلف في الاعم الاكبر فاما العلة التي كان منها الولد فستحيل ان يشاهدها انسان قبل كون الولد منها متميزة من العلة التي لم يكن منها ولد وذلك شئ قد اسأنا الله بعلمه الامن اطلع عاه من ملائكته حين يأمره يكتب رزقه واجله وعمله وسقى اوسعيد قال الله تعالى (الله يعلم ما يحمل كل انثى وما يفيض الارحام وما تزداد) وقال (ويعلم ما في الارحام) وهو عالم بكل شئ جل وتعالى ولكنه خص نفسه بالعلم بالارحام في هذا الموضع اعلاما ان احدا غيره لا يعلم ذلك وانه من علم الغيب الذي لا يعلمه الا الله ومن ارتضى من رسول قال الله تعالى (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الامن ارتضى من رسول) والله اعلم

باب بيع اراضي مكة واجارة بيوتها

قال الله تعالى ﴿ والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ﴾ روى اسماعيل بن مهاجر عن ابيه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة مناخ لا تباع رباعها ولا تؤاجر بيوتها وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كانوا يرون الحرم كله مسجدا سواء العاكف فيه والبادي وروى يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن سابط (سواء العاكف فيه والباد) قال من يحيى من الحاج والمعتمرين سواء في المنازل ينزلون حيث ساؤا غير ان لا يخرج من بيته ساكنه قال وقال ابن عباس في قوله (سواء العاكف فيه والباد) قال (العاكف فيه) اهله (والباد) من يأويه

من ارض اخرى واهله في المنزل سواء وليس ينبغي لهم ان يأخذوا من السادي اجارة المنزل *
وروى جعفر بن عون عن الاعمش عن ابراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
مكة حرمها الله لا يحل بيع رباها ولا اجارة بيوتها وروى ابو معاوية عن الاعمش عن مجاهد
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى عيسى بن بونس عن عمر بن سعيد بن ابي حسين عن عثمان بن
ابي سلمان عن عاصمة بن فضالة قال كانت رباة مكة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمان ابي بكر
وعمر وعثمان تسمى السوايب من احاج سكن ومن استغنى سكن وروى الثوري عن منصور
عن مجاهد قال قال عمر يا اهل مكة لا تأخذوا لدوركم ابوابا لبزل البادي حيث شاء وروى
عبد الله عن نافع عن ابن عمر ان عمر هبى اهل مكة ان يعاقبوا ابواب دورهم دون الحجاج
وروى ابن ابي شيح عن عبد الله بن عمر قال من اكل كراة بيوت مكة فاما اكل نارا في بطنه وروى
عثمان بن الاسود عن عطاة قال يكره بيع بيوت مكة وكراؤها وروى لبث عن القاسم قال من اكل
كراة بيوت مكة فاما يأكل نارا وروى معمر عن ليث عن عطاة وطاوس ومجاهد كانوا
يكرهون ان يبعوا سيات من رباة مكة * قال ابو بكر قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
ما ذكرنا وروى عن الصحابة والتابعين ما وصفنا من كراهة بيع بيوت مكة وان الناس كلهم
فيها سواء وهذا يدل على ان تأويلهم لقوله تعالى ﴿ والمسجد الحرام ﴾ للحرمة كله وقد روى
عن قوم اباحة بيع بيوت مكة وكراؤها وروى ابن جريج عن هشام بن حجير قال كان لي
بيت بمكة فكنيت اكره فسالت طاوسا فامرني باكله وروى ابن ابي شيح عن مجاهد
وعطاة وسواء العاكف فيه والمادء فلا سواء في تعظيم اللد وتحريمه وروى عمرو بن دينار
عن عبد الرحمن بن قريح قال استرى نافع بن عبد الحارث دار السجج لعمر بن
الخطاب من صفوان بن امية بأربعة آلاف درهم فان رضى عمر فابيع له وان لم يرض عمر فلفصوان
اربعة مائة درهم راد عبد الرحمن من معمر فاخذها عمر * وقال ابو حنيفة لا بأس ببيع بناء
بيوت مكة واكره بيع اراضيها وروى سليمان عن محمد بن ابي حنيفة قال اكره اجارة بيوت
مكة في الموسم وفي الرجل يقيم ثم يرجع فاما المقيم والمجاور فلا يرى ناخذ ذلك منهم بأسا
وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ان بيع دور مكة جائز * قال ابو بكر لم يتأول هؤلاء
الساف المسجد الحرام على الحرم كله الا والاسم شامل له من طريق الشرع
ادعير حائر ان يسأول الآية على معنى لا يحمله اللفظ وفي ذلك دليل على انهم قد علموا
وقوع اسم المسجد على الحرم من طريق الوقف وبطل عليه قوله تعالى ﴿ الا الذين عاهدتم
عند المسجد الحرام ﴾ والمراد فيما روى الحديثية وهي بعدة من المسجد قريبة من الحرم
وروى ابيها على - مير الحرم وروى المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان مصره في الحل ومصلاه في الحرم وهذا يدل على انه اراد بالمسجد الحرم
ههما الحرم كله وبطل عليه قوله تعالى ان يسئلك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه
كبير وصد عن سبيل الله وكفريا والمسجد الحرام واخراج اهله منه اكبر عد الله * والمراد

اخراج المسلمين من مكة حين هاجروا الى المدينة فحمل المسجد الحرام عبارة عن الحرم
 ويدل على ان المراد جميع الحرم كله قوله تعالى ﴿ومن برد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب
 اليم﴾ والمراد به من انتهك حرمة الحرم بالظلم فيه واذا ثبت ذلك اقتضى قوله ﴿سواء
 العاكف فيه والباد﴾ تساوى الناس كلهم في سكناء والمقام به فان قيل يحتمل ان يريد به انهم
 متساوون في وجوب اعتقاد تعظيمه وحرمة به قيل له هو على الامرين جميعا من اعتقاد
 تعظيمه وحرمة ومن تساوبهم في سكناء والمقام به واذا ثبت ذلك وجب ان لا يجوز بيعه
 لان لغير المشتري سكناء كما للمشتري فلا يصح للمشتري تسلمه والانتفاع به حسب
 الانتفاع بالاملاك وهذا يدل على انه غير مملوك واما اجارة البيوت فانما اجازها ابو حنيفة
 اذا كان البناء ملكا للمؤاجر فيأخذ اجرة ملكه فاما اجرة الارض فلا يجوز وهو مثل
 بناء الرجل في ارض لا آخر يكون لصاحب البناء اجارة البناء * وقوله ﴿العاكف فيه والباد﴾
 روى عن جماعة من السلف ان العاكف اهله والبادى من غير اهله * قوله تعالى
 ﴿ومن يرد فيه بالحاد بظلم﴾ فان الحاد هو الميل عن الحق الى الباطل وانما سمي الواحد
 في القبر لانه مائل الى سق القبر قال الله تعالى ﴿وذروا الذين يلحدون في اسمائه﴾ وقال ﴿اسان
 الذى يلحدون اليه اعجمي﴾ اى لسان الذى يومتون اليه والباء في قوله ﴿الحاد﴾ زائدة كقوله
 ﴿تبت بالدهن﴾ اى تبت بالدهن وقوله تعالى ﴿فبارحة من الله لنت لهم﴾ وروى عن ابن عمر انه قال
 ظلم الخادم فيما فوّه بمكة الحاد وقال عمر احتكار الطعام بمكة الحاد وقال غيره الحاد
 بمكة الذنوب وقال الحسن اراد بالحاد الاشراك بالله * قال ابوبكر الحاد مذموم لانه اسم للميل
 عن الحق ولا يطلق في الميل عن الباطل الى الحق فالاحاد اسم مذموم وخص الله تعالى الحرم
 بالوعيد في الملحد فيه تعظيما لحرمة ولم يختلف المأولون الآية ان الوعيد في الاحاد مراد به من
 الحاد في الحرم كله وانه غير مخصوص به المسجد وفي ذلك دليل على ان قوله ﴿والمسجد الحرام
 الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد﴾ قد اريد . الحرم لان قوله ﴿ومن يرد فيه
 بالحاد﴾ هذه الهاء كناية عن الحرم وليس للحرم ذكر منقده الا قوله ﴿والمسجد الحرام﴾
 فثبت ان المراد بالمسجد ههنا الحرم كله وقد روى عمارة بن توبان قال اخبرني موسى
 ابن زياد قال سمعت يعلى بن امية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احكار الطعام بمكة
 الحاد وروى عثمان بن الاسود عن مجاهد قال بيع الطعام بمكة الحاد وايس الحالب كالمفم
 وليس يمتنع ان يكون جميع الذنوب مرادا بقوله ﴿الحاد بظلم﴾ فبكون الاحتكار من ذلك
 وكذلك الظلم والنسك وهذا بدن على ان الذنب في الحرم اعظم منه في غيره ويشبه ان يكون
 من كره الجوار بمكة ذهب الى انه لما كانت الذنوب بها نتضاعف عقوبتها آثروا السلامة في ترك
 الجوار بها مخافة الواقعة الذنوب التى تتضاعف عقوبتها وروى عن ابي صلى الله عليه وسلم انه
 قال بلحد بمكة رجل عليه مثل نصف عذاب اهل الارض وروى عن ابي صلى الله عليه وسلم انه
 وسلم انه قال اعق الناس على الله رجل قتل في الحرم ورجل قتل غير فانه ورجل قتل

بذحول الجاهلية ﴿ قوله تعالى ﴿ واذن في الناس بالحج ﴾ روى معتمر عن ليث عن مجاهد
 في قوله تعالى ﴿ واذن في الناس بالحج ﴾ قال ابراهيم عليه السلام وكيف أوذنهم قال تقول يا ايها الناس
 اجيئوا يا ايها الناس اجيئوا قال فقال يا ايها الناس اجيئوا فصارت التلية ليك اللهم ليك ﴿ وروى
 عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس لما ابتنى ابراهيم عليه السلام البيت قال اوحى الله اليه
 ان اذن في الناس بالحج فقال ابراهيم عليه السلام ان ربكم قد اتخذ بيننا وامركم ان تحجوه فاستجاب
 له ما سمعه من صخر او سحجر او اكمة او تراب او تسي ليك اللهم ليك ﴿ وهذه الآية تدل على
 ان فرض الحج كان في ذلك الوقت لان الله تعالى امر ابراهيم بدعاء الناس الى الحج وامره كان على
 الوجوب وجائز ان يكون وجوب الحج باقيا الى ان بعث النبي صلى الله عليه وسلم وجائز
 ان يكون نسخ على لسان بعض الانبياء الا انه قد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم حج قبل
 الهجرة حجتين وحج بعد الهجرة حجة الوداع وقد كان اهل الجاهلية يحججون على مخالطة
 واسياء قد ادخلوها في الحج ويلبون تلبية الشرك فان كان فرض الحج الذي امر الله به
 ابراهيم في زمن ابراهيم باقيا حتى بعث النبي صلى الله عليه وسلم فقد حج النبي صلى الله
 عليه وسلم حجتين بعدما بعثه قبل الهجرة والاولى فيهما هي الفرض وان كان فرض
 الحج منسوخا على لسان بعض الانبياء فان الله تعالى قد فرضه في التنزيل بقوله ﴿ ولله على
 الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ﴾ وقيل انها نزلت في سنة تسع وروى انها
 نزلت في سنة عشر وهي السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم وهذا اسبه
 بالصحة لانا لانظر بالنبي صلى الله عليه وسلم تأخير الحج المفروض عن وقته المأمور فيه
 اذ كان النبي صلى الله عليه وسلم من اسد الناس مسارعة الى امر الله واسبقهم الى اداء فروضه
 ووصف الله تعالى الانبياء السابقين قائي عليهم بمسابقتهم الى الخيرات بقوله تعالى ﴿ كانوا يسارعون
 الى الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا خاشعين ﴾ فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليتخلف
 عن منزلة الانبياء المتقدمين في المسابقة الى الخيرات بل كان حظه منها اوفى من حظ
 كل احد لفضله عليهم وعلو منزلته في درجات النبوة فغير جائز ان يظن به تأخير
 الحج عن وقت وجوبه لاسيما وقد امر غيره بتعجيله فيما روى ابن عباس عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال من اراد الحج فليتعجل فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم
 ليأمر غيره بتعجيل الحج ويؤخره عن وقت وجوبه فثبت بذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يؤخر الحج عن وقت وجوبه فان كان فرض الحج لزم بقوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت ﴾
 لانه لم يخل تاريخ نزوله من ان يكون في سنة تسع او سنة عشر فان كان نزوله في سنة تسع فان
 النبي صلى الله عليه وسلم انما اخره لعذروه وان وقت الحج اتفق على ما كانت العرب تحججه من
 ادخال النسي فيه فلم يكن واقعا في وقت الحج الذي فرضه الله تعالى فيه فلذلك اخر الحج عن
 تلك السنة ليكون حجه في الوقت الذي فرض الله فيه الحج ليحضر الناس فيقتدوا به وان كان
 نزوله في سنة عشر فهو الوقت الذي حج فيه النبي صلى الله عليه وسلم وان كان فرض الحج باقيا

منذ زمن ابراهيم عليه السلام الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فان الحج الذي فعله قبل
الهجرة كان هو الفرض وما عداه نفل فلم يثبت في الوحيين جميعا ان النبي صلى الله عليه وسلم
اخرا الحج بعد وجوبه عن اول احوال الامكان

باب الحج ماشيا بالتكليف

روى موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال ما آمى على شيء الا انى وددت انى كنت
حججت ماشيا لان الله تعالى يقول (أتولذ رجالا) وروى ابن ابي نجيح عن مجاهد ان ابراهيم واسماعيل
عليهما السلام حجج ماشيين وروى القاسم بن الحكم العرنى عن عبيد الله الرصافي عن عبد الله بن عتبة
ابن عمير قال قال ابن عباس ما ندمت على شيء فاني في شيبتي الا انى لم احج رجلا ولقد حج الحسن
ابن علي خمسا وعشرين حجة ماشيا من المدينة الى مكة وان النجائب انقاد معه ولقد قاسم الله عز وجل
ماله ثلاث مرات انه يعطى النعل وبمسك النعل ويعطى الحف وبمسك الحف وروى عبد الرزاق
عن عمرو بن ذر عن مجاهد قال كانوا يحجون ولا يركبون فانزل الله تعالى (رجلا وعلى كل صامر
يأتين من كل فج عميق) وروى ابن حريج قال اخبرني العلاء قال سمعت محمد بن علي يقول كان
الحسن بن علي يمشى ونقاد دوابه قال ابو بكر قوله تعالى (أتولذ رجالا) وعلى كل صامر به يقضي
اناحة الحج ماشيا وراكبا ولادلالة فيه على الافضل منهما ومارويه عن اسباط في اختيارهم الحج
ماشيا وتأويل الآية عليه بدل على ان الحج ماشيا افضل وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ما يفصح عن ذلك وهو ان ام عقة بن عامر نذرت ان تمشى الى بيت الله تعالى فامرها النبي صلى الله
عليه وسلم ان تركب ونهدهى وهذا يدل على ان المشى فريضة قد لزمت بالذکر لولا ذلك لما اوحى النبي
صلى الله عليه وسلم عايشها هذا عند تركها المشى فوله تعالى (يأتين من كل فج عميق) روى حبيب
عن ابي حنيفة (من كل فج عميق) قال بلد بعيد وقال قتادة مكان بعد . قال ابو بكر المبع الطريف
فكانه قال من طريق بعيد وقال بعض اهل اللغة العمق الذهاب على وجه الارض والعمق
الذهاب في الارض * قال رؤبة

وفام الاعماق خاوى المخترق

فأراد بالعمق هذا الذهاب على وجه الارض فالعميق البعيد لذهابه على وجه الارض * قال الشاعر
يقطع نور النازح العميق

يعنى البعيد وقد وردت ام حكيم بنت امية عن ام سلمة روج النبي صلى الله عليه وسلم قالت سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول من اهل بالمسجد الاقصى لعمرة او بحجة غفرلا ما تقدم من
ذنبه وروى ابو اسحاق عن الاسود ان ابن مسعود احرم من الكوفة بعمرة وعن ابن عباس
انه احرم من الشام في الشتاء واحرم ابن عمر من بيت المقدس وسمران بن حصين احرم من البصرة
وروى عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال سئل على عن قوله تعالى (واتموا الحج والعمرة لله) قال
ان تحرم بهما من ديرة اهلك وقال علي وعمر ما ارى ان يعتمر الا من حيث ابتدأ وروى

قوله (نور النازح)
مكدا في أكثر النسخ.
وفي بعضها (بعد
النازح) فليحذر
(لمصححه)

عن مكحول قال قيل لابن عمر الرجل يحرم من سمرقند او من خراسان او البصرة او الكوفة فقال يا ليتنا نسلم من وقتنا الذي وقت لنا فكانه كرهه في هذا الحديث لما يخاف من مواقة ما يحظره الاحرام لابلعد المسافة

باب التجارة في الحج

قال الله تعالى (ليشهدوا منافع لهم) روى ابن ابي نجيح عن مجاهد قال التجارة وما يرضى الله من امر الدنيا والآخرة وروى عاصم بن ابي النجود عن ابي رزين عن ابن عباس قال اسواق كانت ما ذكر المنافع الا للدنيا وعن ابي جعفر المغيرة قال ابو بكر ظاهره يوجب ان يكون قد ارى به منافع الدين وان كانت التجارة جائزة ان راد وذلك لانه قال (واذن في الناس بالحج ياتوك رحالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم) فاقضى ذلك انهم دعوا وامروا بالحج ليشهدوا منافع لهم ومحال ان يكون المراد منافع الدنيا خاصة لانه لو كان كذلك كان الدعاء الى الحج واقعا لمنافع الدنيا وانه الحج الطواف والسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة ونحر الهدى وسائر مناسك الحج وبدخل فيها منافع الدنيا على وجه النفع والرخصة فيها دون ان تكون هي المقصودة بالحج وقد قال الله تعالى (ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم) فجعل ذلك رخصة في التجارة في الحج وقد ذكرنا ما روى فيه في سورة البقرة

باب الايام المعلومات

قال الله عز وجل (وذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام) فروى عن علي وابن عمر ان المعلومات يوم النحر ويومان بعده وادبح في ايها سنت قال ابن عمر المعلومات ايام النحر والمعدودات ايام التشريق وذكر الطحاوي عن سبحة احمد بن ابي عمران عن بشر بن الوليد الكندي القاضي قال كتب ابو العباس الطوسي الى ابي يوسف يسئله عن الايام المعلومات فاعلى على ابو يوسف جواب كتابه اختلف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فروى عن علي وابن عمر انها ايام النحر والى ذلك اذهب لانه قال (على ما رزقهم من بهيمة الانعام) وذلك في ايام النحر وعن ابن عباس والحسن وابراهيم ان المعلومات ايام العشر والمعدودات ايام التشريق وروى معمر عن قتادة مثل ذلك وروى ابن ابي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس في قوله تعالى (واذكروا الله في ايام معلومات) يوم النحر وتلاثة ايام بعده وذكر ابو الحسن الكرخي ان احمد القاري روى عن محمد بن ابي حنيفة ان المعلومات العشر وعن محمد انها ايام النحر الثلاثة يوم الاضحية ويومان بعده وذكر الطحاوي ان من قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ان المعلومات العشر والمعدودات ايام التشريق والذي رواه ابو الحسن عنهم اصح وقد قيل انها ما قبل ايام التشريق معدودات لانها قليلة كما قال تعالى (وشروه بمن بخس دراهم معدودة) وانه سبها معدودة لقلتها وقيل لايام العشر معلومات حثا على علمها وحسابها من اجل ان وقت الحج في آخرها فكانه

امرنا بمعرفة اول الشهر وطالب الهلال فيه حتى نعد عشرة ويكون آخرهن يوم النحر ويحتاج
 لابي خيفة بذلك في ان تكبير التشريق مقصور على ايام العشر مفعول في يوم عرفة ويوم
 النحر وهما من ايام العشر فان قيل لما قال (على ما رزقهم من بهيمة الانعام) دل على ان المراد ايام
 النحر كما روى عن علي عليه السلام قيل له يحتمل ان يريد لما رزقهم من بهيمة الانعام كما قال (لكنبروا
 الله على ما هداكم) ومعناه لما هداكم وكما تقول استكر الله على نعمه ومعناه لنعمه وايضا فيحتمل ان يريد
 بيوم النحر ويكون قوله تعالى (على ما رزقهم) يريد به يوم النحر وبتكرار السنين عليه تصيرا ياما
 وهذه الآية تدل على ان ذبح سائر الهدايا في ايام النحر افضل منه في غيرها وان كانت من تطوع او جزاء
 صيد او غيره * واختلف اهل العلم في ايام النحر فقال اصحابنا والثوري هو يوم النحر ويومان بعده
 وقال الشافعي ثلاثة ايام بعده وهي ايام التشريق * قال ابو بكر وروى نحو قونا عن علي وابن عباس
 وابن عمر والنس بن مالك وابي هريرة وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وروى مثل قول الشافعي عن
 الحسن وعطاء وروى عن ابراهيم النخعي ان النحر يومان وقال ابن سيرين النحر يوم واحد وروى
 يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة وسليمان بن يسار قالوا الاضحى الى هلال المحرم * قال ابو بكر قد ثبت
 عن ذكرنا من الصحابة انها ثلاثة واستفاض ذلك عنهم وغير حائر لمن بعدهم خلافهم اذ لم يرو عن
 احدهم نظرائهم خلافة فثبت حجة وايضا فان سبيل تقدير ايام النحر التوقيف او الاتفاق
 اذ لا سبيل اليها من طريق المايس فاما قال من ذكرنا قوله من الصحابة بالثلاثة صار ذلك توقفا كما قلنا
 في مقدار مدة الحيض وتقدير المهر ومقدار التشهد في اكمال فرض الصلاة وما جرى مجراها
 من المفادير التي طريق اثباتها التوقيف او الاتفاق اذ قال به فائت من الصحابة ثبتت حجة وكان ذلك
 توقفا وايضا قد ثبت الفرق بين ايام النحر وايام التشريق لانه لو كانت ايام النحر ايام التشريق
 لما كان بينهما فرق وكان ذكر احدهما بدلا من ذكر الآخر فاما وجدنا الرمي في يوم النحر
 وايام التشريق ووجدنا النحر في يوم النحر وقال فائتون الى آخر ايام التشريق وقلنا نحن
 يومان بعده وجب ان نوجب فرقا بينهما لاثبات فائدة كل واحد من اللفظين وهو ان يكون
 من ايام التشريق ما ليس من ايام النحر وهو آخر ايامها * واحتج من جعل النحر الى آخر ايام
 التشريق بما روى سليمان بن موسى عن ابن ابي حسين عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال كل عرفات موقف وارتفعوا عن عرنة وكل مزدلفة موقف وارتفعوا عن محسر
 وكل فجاج مكة منحر وكل ايام التشريق ذبح وهذا حديث قد ذكر عن احمد بن حنبل ان سئل
 عن هذا الحديث فقال لم يسمعه ابن ابي حسين من جبير بن مطعم واكثر روايته عن سهو وقد قيل
 ان اصله ما رواه مخزومة بن بكير بن عبد الله بن الاتسج عن ابيه قال سمعت اسامة بن زيد يقول
 سمعت عبد الله بن ابي حسين يخبر عن عطاء بن ابي رباح وعطاء يسمع قال سمعت جابر بن عبد الله
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عرفة موقف وكل منى منحر وكل فجاج مكة طريق
 ومنحر فهذا اصل الحديث ولم يذكر فيه وكل ايام التشريق ذبح ويشبه ان يكون الحديث الذي
 ذكر فيه هذا اللفظ انما هو من كلام جبير بن مطعم او من دونه لانه لم يذكره وايضا لما ثبت ان النحر فيما يقع

عليه اسم الايام وكان اقل ما يتناوله اسم الايام ثلاثة وجب ان يثبت الثلاثة وما زاد لم يقدّم عليه الدلالة فام ثبت

في التسمية على الذبيحة

قال الله تعالى ﴿ويذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام﴾ فان كان المراد بهذا الذكر التسمية على الذبيحة فقد دل ذلك على ان ذلك من شرائط الذكاة لان الآية تقتضي وجوبها وذلك لانه قال ﴿واذن في الناس بالحج﴾ الى قوله ﴿ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في ايام معلومات﴾ فكانت المنافع هي افعال المناسك التي تقتضي الاحرام ايجابها فوجب ان تكون التسمية واجبة اذ كان الدعاء الى الحج وقع لها كوقوعها سائر مناسك الحج وان كان المراد بالتسمية هي الذكر المفعول عند رمي الجمار او تكبير التشريق فقد دلت الآية على وجوب هذا الذكر وليس يمتنع ان يكون المراد جميع ذلك وهو التسمية على الهدايا الموجبة بالاحرام للقران او التمتع وما يتعلق وجوبها بالاحرام ويراد بها تكبير التشريق والذكر المفعول عند رمي الجمار اذ لم تكن ارادة جميع ذلك ممتعة بالآية وروى معمر عن ايوب عن نافع قال كان ابن عمر يقول حين ينحر لاله الا الله والله اكبر وروى الاعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس قال قلت كيف تقول اذا نحررت قال اقول الله اكبر لاله الا الله وروى سفيان عن ابي بكر الزبيدي عن عاصم بن شريف ان عليا ضحى يوم النحر بكبش فقال بسم الله والله اكبر اللهم منك ولك ومن على لك

باب في اكل لحوم الهدايا

قال الله عز وجل ﴿ويذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها﴾ قال ابو بكر ظاهره يقتضي ايجاب الاكل لان السلف متفقون على ان الاكل منها ليس على الوجوب وذلك لان قوله ﴿على ما رزقهم من بهيمة الانعام﴾ لا يخلو من ان يكون المراد به الاضاحى وهدى المتعة والقران والتطوع او الهدايا التي نجب من جنائيات تقع من المحرم في الاحرام نحو جزاء الصيد وما يجب على اللابس والمتطيب وقدية الاذى وهدى الاحصار ونحوها فاما دماء الجنائيات فمحظور عليه الاكل منها واماد القران والمتعة والتطوع فلا خلاف ايضا ان الاكل منها ليس بواجب لان الناس في دم القران والمتعة على قولين منهم من لا يبيح الاكل منه ومنهم من يبيح الاكل منه ولا يوجب ولا خلاف بين السلف ومن بعدهم من الفقهاء ان قوله ﴿فكلوا منها﴾ ليس على الوجوب وقد روى عن عطاء والحسن وابراهيم ومجاهد قالوا ان شاء اكل وان شاء لم يأكل قال مجاهد انما هو بمنزلة قوله تعالى ﴿واذا حللتم فاصطادوا﴾ وقال ابراهيم كان المشركون لا يأكلون من البدن حتى تزات ﴿فكلوا منها﴾ فان شاء اكل وان شاء لم يأكل وروى يونس بن بكير عن ابي بكر الهذلي عن الحسن قال كان الناس في الجاهلية اذا ذبحوا لطخوا بالدم وجه الكعبة وشرحو اللحم ووضعوه على الحجارة وقالوا لا يحل لنا ان نأكل شيئا جعلناه لله حتى تأكله السباع والطير فلما جاء الاسلام جاء الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا نسيأ كذا

نفسه في الجاهلية ألا تصنع الآن فأنا هو الله فأنزل الله تعالى ﴿ فكلوا منها واطعموها ﴾ فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا فإن ذلك ليس لله وقال الحسن فلم يعزم عليهم الأكل
 فان شئت فكل وان شئت فدع وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أكل من لحم الاضحية
 قال ابوبكر وظاهر الآية يقتضي ان يكون المذكور في هذه الآية من بهيمة الانعام التي
 امرنا بالتسمية عليها هي دم القران والمنعة واقل احوالها ان تكون شاملة لدم القران والمنعة
 وسائر الدماء وان كان الذي يقتضيه ظاهره دم المنعة والقران والدليل على ذلك قوله تعالى
 في نسق التلاوة ﴿ فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا نفثهم وليوفوا نذورهم
 وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ولادم تترتب عليه هذه الافعال الا دم المنعة والقران اذ كان سائر
 الدماء جائز له فعلها قبل هذه الافعال وبعدها ثبت ان المراد بها دم القران والمنعة وزعم الشافعي
 ان دم المنعة والقران لا يؤكل منهما وظاهر الآية يقتضي بطلان قوله وقد روى جابر وانس
 وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا في حجة الوداع وروى جابر ايضا وابن عباس ان
 النبي صلى الله عليه وسلم اهدى في حجة الوداع مائة بدنة نحريده منها ستين وامر ببقيتها فحمرت
 واخذ من كل بدنة بضعة فجمعت في قدر وطبخت واكل منها وتحشى من المرققة فاكل صلى الله
 عليه وسلم من دم القران وايضا لما ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا وانه لم يكن ليختار
 من الاعمال الا افضلها ثبت ان القران افصل من الافراد وان الدم الواجب به انما هو نسك
 وليس بجبران لنقص ادخله في الاحرام ولما كان نسكا جاز الأكل منه كما يأكل من الاضاحي
 والتطوع ويدل على انه كان قارنا ان حفصة قالت يا رسول الله ما بال الناس حلوا ولم يحل انت
 من عمرتك فقال اني سقت الهدى فلا احل الا يوم النحر ولو اسنقبت من امرى ما اسند برته
 ما سقت الهدى ولجعلتها عمره فلو كان هديه تطوعا لما منعه الاحلال لان هدى التطوع لا يمنع
 الاحلال فان قيل ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قارنا فقد كان احرام الحج يمنعه الاحلال
 فلا تأثير للهدى في ذلك قيل له لم يكن احرام الحج مانعا في ذلك الوقت من الاحلال قبل يوم
 النحر لان فسخ الحج كان جائزا وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم امر اصحابه الذين احرموا
 بالحج ان يتحللوا بعمل عمرة فكانوا في ذلك الوقت بمنزلة المتمتع الذي يحرم بالعمرة
 مفردا بها فلم يكن يمنع الاحلال فيما بينها وبين احرام الحج الا ان يسوق الهدى
 فيمنعه ذلك من الاحلال وهذه كانت حال النبي صلى الله عليه وسلم في قرانه وكان المانع له
 من الاحلال سوق الهدى دون احرام الحج وفي ذلك دليل على صحة ما ذكرنا من ان هدى
 النبي صلى الله عليه وسلم كان هدى القران لا التطوع اذ لا تأثير للهدى التطوع في المنع من الاحلال
 بحال ويدل على انه كان قارنا قوله صلى الله عليه وسلم اتاني آت من ربي في هذا الوادي المبارك
 وقال قل حجة وعمرة ويمتنع ان يخالف ما امر به ربه ورواية ابن عمر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم افرد الحج لا يعارض رواية من روى القران وذلك لان راوى القران قد عام زيادة
 احرام لم يعلمه الاخر فهو اولى وجائز ان يكون راوى الافراد سميع النبي صلى الله عليه

وسام يقول ليك اللهم ليك ولم يسمعه بذكر العمرة اوسمه ذكر الحج دون العمرة وظن انه مفرد اذ جائز للفارن ان يقول ليك بحجة دون العمرة وحائز ان يقول ليك بعمرة وجائز ان يلبيهما معا فلما كان ذلك سائفا وسمعه بعضهم يلبي بالحج وبعضهم سمعه يلبي بحج وعمرة كانت رواية من روى الزيادة اولى وايضا فانه يحتمل ان يربد بقوله افرد الحج افعال الحج وافادانه افرد افعال الحج وافرد افعال العمرة ولم يقتصر الاحرامين على فعل الحج دون العمرة وابطل بذلك قول من يجزئلهما طوافا واحدا وسعيوا واحدا * وقدروى عن جماعة من الصحابة والتابعين الاكل من هدى القران والمتعة وروى عطاء عن ابن عباس قال من كل الهدى يؤكل الا ما كان من فداء او جزاء او نذر وروى عبيد الله بن عمر قال لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر ويؤكل مما سوى ذلك وروى هشام عن الحسن وعطاء قالا لا يؤكل من الهدى كله الا الجزاء فهو لاء الصحابة والتابعون قد اجازوا الاكل من دم القران والتمتع ولا نعلم احدا من السلف حظروه * قوله تعالى ﴿ واطعموا البائس الفقير ﴾ روى طلحة بن عمرو عن عطاء ﴿ واطعموا البائس الفقير ﴾ قال من سألك وروى ابن ابي نجيح عن مجاهد قال البائس الذى يسأل بيده اذا سأل وانما سمي من كانت هذه حاله بائسا لظهور اثر البؤس عليه بان يعيده للمسئلة وهذا على جهة المبالغة فى الوصف له بالفقر وهو فى معنى المسكين لان المسكين من هو فى نهاية الحاجة والفقر هو الذى قد ظهر عليه السكون للحاجة وسوء الحال وهو الذى لا يجد شيئا وقيل هو الذى يسئل وهذه الآية قد انتظمت سائر الهدايا والاضاحى وهى مقتضية لباحة الاكل منها والندب الى الصدقة ببعضها وقد راحنا فى الصدقة ثالث ذلك لقوله تعالى ﴿ فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم فى لحوم الاضاحى فكلوا وادخروا ففعلوا الثلث للاكل والثلث الادخار والثلث للبائس الفقير * وفى قوله تعالى ﴿ فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ﴾ دلالة على حظر بيعها ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم فكلوا وادخروا وفى ذلك منع البيع ويدل عليه ما روى سفيان عن عبد الكريم الجزرى عن مجاهد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي قال امرنى النبي صلى الله عليه وسلم ان اقوم على بدنه وقال اقسام جلودها وجلالها ولا تعط الجازر منها شيئا فانا نعطيه من عندنا فنع النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطى منها اجرة الجازر وفى ذلك مع من البيع لان اعطاء الجازر ذلك من اجرة هو على وجه البيع ولما جاز الاكل منها دل على جواز الانتفاع بجلودها من غير جهة البيع ولذلك قال اصحابنا يجوز الانتفاع بجلد الاضحية وروى ذلك عن عمر وابن عباس وعائشة وقال الشعبي كان مسروق يتخذ مسك اضحيته مصلى فيصلى عليه وعن ابراهيم وعطاء وطاوس والشعبي انه ينتفع به * قال ابو بكر ولما منع النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطى الجازر من الهدى شيئا فى جزارتها وقال انا نعطيه من عندنا دل ذلك على معين احدهما ان المحظور من ذلك ان يعطيه منها على وجه الاجرة لان فى بعض الفاظ حديث على وامرني ان لا اعطى اجر الجزار منها وفى بعضها ان لا اعطيه فى جزارتها منها شيئا فدل على انه جائز ان يعطى الجزار من غير اجرة كما يعطى سائر الناس وفيه دليل على

جواز الاجارة على نحر البدن لان النبي صلى الله عليه وسلم قال نحن نعطيهِ من عندنا وهو اصل في جواز الاجارة على كل عمل معلوم واجاز اصحابنا الاجارة على ذبح شاة ومنع ابو حنيفة الاجارة على قتل رجل بقصاص والفرق بينهما ان الذبح عمل معلوم والقتل مبهم غير معلوم ولا يدري أيقته بضربة او بضربتين او أكثر * قوله تعالى ﴿ثم ليقتضوا نفثهم وليوفوا نذورهم﴾ روى عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس قال النفث الذبح والحلق والتقصير وقص الاظفار والشارب ونتف الابط وروى عثمان بن الاسود عن مجاهد مثله وكذلك عن الحسن وابي عبيدة وقال ابن عمر وسعيد بن جبير في قوله ﴿نفثهم﴾ قال المناسك وروى اشعث عن الحسن قال نسكهم وروى حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء ﴿ثم ليقتضوا نفثهم﴾ قال الشعر والاظفار وقيل النفث قشف الاحرام وقضاؤه بحلق الرأس والاغتسال ونحوه * قال ابو بكر لما تأول السلف قضاء النفث على ما ذكرنا دل ذلك على ان من قضاؤه حاق الرأس لانهم تأولوه عليه ولو لا ان ذلك اسم له لما تأولوه عليه اذ لا يسوغ التأويل على ما ليس اللفظ عبارة عنه وذلك دليل على وجوب الحلق لان الامر على الوجوب فيطل قول من قال ان الحلق ليس بنسك في الاحرام ومن الناس من يزعم انه اطلاق من حظر اذ كانت هذه الاشياء محظورة قيل الاحلال لقوله تعالى ﴿واذا حللتم فاصطادوا﴾ وقوله ﴿فاذا قضيت الصلوة فانثروا في الارض﴾ والاول اصح لان امره بقضاء النفث قد انتظم سائر المناسك على ما روى عن ابن عمر ومن ذكرنا قوله من السلف ومعلوم ان فعل سائر المناسك ليس على وجه الاناحة بل على وجه الايجاب فكذلك الحلق لانه قد ثبت انه قد اريد بالامر بقضاء النفث الايجاب في غير الحلق فكذلك الحلق * وقوله ﴿وليوفوا نذورهم﴾ قال ابن عباس نحرم ما نذروا من البدن وقال مجاهد كل ما نذر في الحج * قال ابو بكر ان كان التأويل نحر البدن المنذورة فان قوله تعالى ﴿على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها﴾ لم يرد به ما نذر نحرمه من البدن والهدايا لانه لو كان مرادا لما ذكره بعد ذكره الذبح بهيمة الانعام وامره ايتا بالاكل منها فيكون قوله ﴿على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها﴾ في غير المنذور به وهو دم التطوع والتمتع والقران ويدل على انه لم يرد الهدى المنذور ان دم النذر لا يؤكل منه وقد امر الله تعالى بالاكل من بهيمة الانعام المذكور في الآية فدل على انه لم يرد النذر واستأنف ذكر النذر واقادبه معاني احدها انه لا يؤكل منه والثاني ان ذبح النذر في هذه الايام افضل منه في غيرها والثالث ايجاب الوفاء بنفس المنذور دون كفارة يمين وجائز ان يكون المراد سائر النذور في الحج من صدقة او طواف ونحوه وقد روى عن ابن عباس ايضا انه قال هو كل نذر الى اجل * قال ابو بكر وفيه الدلالة على لزوم الوفاء بالنذر لقوله تعالى ﴿وليوفوا نذورهم﴾ والامر على الوجوب وهو يدل على لطلاق قول الشافعي فيمن نذر حجا او عمرة او بدنة او نحوها ان عليه كفارة يمين لان الله امرنا بالوفاء بنفس المنذور

باب طواف الزيارة

قال الله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ فروى عن الحسن انه قال ﴿ وليطوفوا ﴾ طواف الزيارة وقال مجاهد الطواف الواجب ﴿ قال ابو بكر ظاهره يقتضى الوجوب لانه امر والاوامر على الوجوب وبدل عليه انه امر به معطوفا على الامر بقضاء التفث ولا طواف مفعول في ذلك الوقت وهو يوم النحر بعد الذبح الا طواف الزيارة فدل على انه اراد طواف الزيارة ﴿ فان قيل يحتمل ان يريد به طواف القدوم الذى فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه حين قدموا مكة وحلوا به من احرام الحج وجعلوه عمرة الارسل الله صلى الله عليه وسلم فانه قد كان ساق الهدى فنعى ذلك من الاحلال ومضى على حجته ﴿ قيل له لا يجوز ان يكون المراد به طواف القدوم من وجود احدها انه مأمور به عقيب الذبح وذبح الهدى انما يكون يوم النحر لانه قال ﴿ وبذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ايقضوا نفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ وحقيقة ثم للترتيب والترانخ وطواف القدوم مفعول قبل يوم النحر فثبت انه لم يرد به طواف القدوم والوجه الثانى ان قوله ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ هو امر والاوامر على الوجوب حتى تقوم دلالة التدب وطواف القدوم غير واجب وفي صرف المعنى اليه صرف للكلام عن حقيقته والثالث انه لو كان المراد الطواف الذى امر به اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدموا مكة لكان منسوخا لان ذلك الطواف انما امروا به لفسخ الحج وذلك منسوخ بقوله تعالى ﴿ وآموا الحج والعمرة لله ﴾ وبما روى ربيعة عن الحارث بن بلال بن الحارث المزنى عن ابيه قال قلت لرسول الله ارأيت فسخ حجتنا لنا خاصة ام للناس عامة قال بل لكم خاصة وروى عن عمر وعثمان وابي ذر وغيرهم مثل ذلك وقال ابن عباس لا يطوف الحاج للقدوم وانه ان طاف قبل عرفة صارت حجته عمرة وكان محتج بقوله ﴿ ثم محلها الى البيت العتيق ﴾ فذهب الى انه يحل بالطواف فعله قبل عرفة او بعده فكان ابن عباس يذهب الى ان هذا الحكم باق لم ينسخ وان فسخ الحج قبل تمامه جائز بان يطوف قبل الوقوف بعرفة فيصير حجه عمرة وقد ثبت بظاهر قوله تعالى ﴿ وآموا الحج والعمرة لله ﴾ نسخته وهذا معنى ما اراده عمر بن الخطاب بقوله متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم انا انهى عنهما واضرب عليهما متعة النساء ومتعة الحج وذهب فيه الى ظاهر هذه الآية والى ما علمه من توقيف رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم على ان فسخ الحج كان لهم خاصة واذا ثبت ان ذلك منسوخ لم يجز تأويل قوله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ عليه فثبت بما وصقنا ان المراد طواف الزيارة ﴿ وفيه الدلالة على وجوب تقديمه قبل مضى ايام النحر اذ كان الامر على الفور حتى تقوم الدلالة على جواز التأخير ولا خلاف في اباحة تأخيرها الى آخر ايام النحر وقد روى سفيان الثوري وغيره عن افلح بن حميد عن ابيه انه حج مع ناس من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ابو ايوب فلما كان يوم النحر لم يزر احد منهم البيت الى يوم النفر الا رجلا كانت معهم نساء فتعجلوا وانما اراد بذلك عندنا النفر الاول وهو اليوم الثالث من يوم النحر فلو خيلنا وظاهر الآية لما جاز تأخير الطواف عن يوم النحر الا انه لما اتفق السلف وفقهاء الامصار على اباحة تأخيره الى ان يوم الثالث من ايام النحر اخرناه ولم يجز تأخيرها الى آخر ايام التشريق ولذلك قال ابو حنيفة من اخره الى ايام التشريق فعليه دم وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه * فان قيل لما كانت ثم تقتضي التراخي وجب جواز تأخيرها الى اى وقت شاء الطائف * قيل له لا خلاف انه ليس بواجب عليه التأخير وظاهر اللفظ يقتضي ايجاب تأخيرها اذا حمل على حقيقته فلما لم يكن التأخير واجبا وكان فعله واجبا لا محالة اقتضى ذلك لزوم فعله يوم النحر من غير تأخير وهو الوقت الذى امر فيه بقضاء التفت فاستدلناك بظاهر اللفظ على جواز تأخيرها ابدا غير صحيح مع كون ثم فى هذا الموضع غير مراد بها حقيقة معناها من وجوب فعله على التراخي ولهذا قال ابو حنيفة فيمن اخر الحلق الى آخر ايام التشريق ان عليه دما لان قوله تعالى (ثم ليقيموا تفهم) قد اقتضى فعل الحلق على الفور فى يوم النحر وابع تأخيرها الى آخر ايام النحر بالاتفاق ولم يحجج اكثر من ذلك * ومما يحتاج به لابي حنيفة فى ذلك ان الله تعالى قد اباح النفر فى اليوم الثانى من ايام التشريق وهو الثالث من النحر بقوله تعالى (واذكروا الله فى ايام معدودات فمن تعجل فى يومين فلا اثم عليه) ويمتنع اباحة النفر قبل تقديم طواف الزيارة فثبت انه مأمور به قبل النفر الاول وهو اليوم الثالث من النحر فاذا تضمن ذلك فقد تم الطواف فهو لا محالة منتهى عن تأخيرها فاذا اخره لزمه جبرانه بدم * وقوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) لما كان لفظا ظاهرا المعنى بين المراد اقتضى جواز الطواف على اى وجه اوقعه من حدث او جنابة او عريان او منكوسا او زحفا اذ ليس فيه دلالة على كون الطهارة وما ذكرنا شرطا فيه ولو شرطنا فيه الطهارة وما ذكرنا كتنا زائدين فى النص ما ليس فيه والزيادة فى النص غير جائزة الا بمثل ما يجوز به النسخ فقد دلت الآية على وقوع الطواف موقع الجواز وان فعله على هذه الوجوه المنهى عنها * وقوله (ثم ليقيموا تفهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) يقتضى جواز اى ذلك فعله من غير ترتيب اذ ليس فى اللفظ دلالة على الترتيب فان فعل الطواف قبل قضاء التفت او قضاى التفت ثم طاف فان مقتضى الآية ان يجزى جميع ذلك اذا لواولا توجب الترتيب ولم يختلف الفقهاء فى اباحة الحلق واللبس قبل طواف الزيارة ولم يختلفوا ايضا فى حظر الجماع قبله * واختلفوا فى الطيب والصيد فقال قائلون هما مباحان قبل الطواف وهو قول اصحابنا وعامة الفقهاء وهو قول عائشة فى آخرين من السلف وقال عمر بن الخطاب وابن عمر لا تحل له النساء والطيب والصيد حتى يطوف للزيارة وقال قوم لا تحل له النساء والطيب والصيد حتى يطوف وروى سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة قالت طيب رسول الله لحرمه حين احرم وحله قبل ان يطوف

باليث ويدل عليه من طريق النظر اتساق الجميع على اباحة اللبس والحلق قبل الطواف وليس لهما تأثير في افساد الاحرام فوجب ان يكون الطيب والصيد مثلهما * وقوله تعالى (باليث العتيق) قال معمر عن الزهري قال قال ابن الزبير انما سمي اليث العتيق لان الله اعتقه من الجبابرة وقال مجاهد اعتق من ان يملكه الجبابرة وقيل انه اول بيت وضع للناس بناء آدم عليه السلام ثم . ده ابراهيم عليه السلام فهو اقدم بيت فسمى لذلك عتيقا * وقوله تعالى ﴿ذلك ومن يعظم حرمات الله﴾ يعنى به والله اعلم اجتناب ما حرم الله عليه في وقت الاحرام تعظيما لله عز وجل واستعظاما لمواقعة مانهى الله عنه في احرامه صيانة لحجه واحرامه فهو خير له عند ربه من ترك استعظامه والتهاون به * وقوله تعالى ﴿واحلت لكم الانعام الا ما يتلى عليكم﴾ قيل فيه وجهان احدهما الا ما يتلى عليكم في كتاب الله من الميتة والدم ولحم الخنزير والموقودة والمتردية والنطيحة وما اكل السبع وما ذبح على النصب والثاني واحلت لكم بهيمة الانعام من الابل والبقر والغنم في حال احرامكم الا ما يتلى عليكم من الصيد فانه محرم على المحرم * وقوله تعالى ﴿فاجتنبوا الرجس من الاوثان﴾ يعنى اجتنبوا تعظيم الاوثان فلا تعظموها واجتنبوا الذبائح لها على ما كان يفعله المشركون وسماها رجسا استقذارا لها واستخفافا بها وانما امرهم باستقذارها لان المشركين كانوا يخرون عليها هدايا * يصوبون عليها الدماء وكانوا مع هذه النجاسات يعظمونها فبهى الله المسلمين عن تعظيمها وعبادتها وسماها رجسا لهذارتها ومجاستها من الوجوه التي ذكرنا ويحتمل ان يكون سماها رجسا للزوم اجتنابها كاجتناب الاقذار والانبجاس

باب شهادة الزور

قال الله عز وجل ﴿واجتنبوا قول الزور﴾ والزور الكذب وذلك عام في سائر وجوه الكذب واعظمها الكفر بالله والكذب على الله عز وجل وقد دخل فيه شهادة الزور حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال حدثنا ابو بكر بن ابي شبة قال حدثنا محمد ويعلى ابا عبيد عن سفيان المصفرى عن ابيه عن حبيب بن النعمان عن خرم بن فانك قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ثم قال عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله ثم تلا هذه الآية (فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور خفاء لله غير مشركين به) * وروى وائل بن ربيعة عن عبد الله بن مسعود قال عدلت شهادة الزور بالنسك بالله ثم قرأ (فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور) * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن العباس المؤدب قال حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا محمد بن العراء النخعي قال سمعت محارب بن دثار يقول اخبرني عبد الله بن عمر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شاهد الزور لا تزول قدماء حتى توجب له النار * وقد اختلف في حكم شاهد الزور فقال ابو حنيفة لا يعزر وهذا عندنا على انه ان جاء نائبا فاما ان كان مصرا

فانه لا خلاف عندى بينهم فى انه يعزى وقال ابو يوسف وعمر يضرب ويسخم وجهه ويشهر ويحبس وقد روى عبدالله بن عامر عن ابيه قال اتى عمر بن الخطاب يشاهد زور فخرده واوقفه للناس يوما وقال هذا فلان بن فلان قاصرفوه ثم حبسه * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا العباس بن الوليد البزاز قال حدثنا خلف بن هشام قال حدثنا حماد بن زيد عن الحجاج عن مكحول ان عمر بن الخطاب قال فى الشاهد الزور يصرب ظهره ويحاق رأسه ويسخم وجهه ويطل حبسه * قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَنَهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ قال اهل اللغة الشعائر جمع شعيرة وهى العلامة التى تشعر بما جعلت له واشعار البدن هو ان نعلمها بما يشعر انها هدى فليل على هذا ان الشعائر علامات مناسك الحج كلها منها رمى الحمار والسعى بين الصفا والمروة وروى حبيب المعلم عن عطاء انه سئل عن شعائر الله فقال حرمت الله اتباع طاعته واجتناب معصيته فذلك شعائر الله وروى شريك عن جابر عن عطاء (ومن يعظم شعائر الله) قال استسماها واستعظامها وروى ابن ابي نجيع عن مجاهد عن ابن عباس (ومن يعظم شعائر الله) قال فى الاستحسان والاستسما والاستعظام وعن عكرمة مثله وكذلك قول مجاهد وقال الحسن شعائر الله دين الله * قال ابو بكر يجوز ان تكون هذه الوجوه كلها مرادة بالآية لاحتمالها لها

باب فى ركوب البدنة

قال الله عز وجل ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ قال ابن عباس وابن عمر ومجاهد وقادة لكم فيها منافع فى البانها وظهورها واصوافها الى ان تسمى بدنا ثم يحلبها الى البيت العتيق وعن محمد بن كعب القرظى مثله وقال عطاء انه يدفع بها الى ان تحر وهو قول عروة بن الزبير * قال ابو بكر فانفق ابن عباس ومن ناسه على ان قوله (الى اجل مسمى) اراد به الى ان تصير بدنا فذلك هو الاحل المسمى وكرهوا بعد ذلك ان تركب وقال عطاء ومن وافقه تركبها بعد ان تصير بدنة وقال عروة بن الزبير تركبها غير قاذح لها ويحلبها عن فصل ولدها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك اخبار يحتج بها من اباح ركوبها فروى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال له ويحك اركبها فقال انها بدنة فقال ويحك اركبها وروى سعة عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو ذلك وهذا عندنا انما اباحه لضرورة علمه من حاجة الرحل اليها وقدين ذلك فى اخبار اخر منها ما روى اسماعيل بن جعفر عن حميد عن انس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم برجل يسوق بدنة وهو مشى وقد بلغ منه فقال اركبها قال انها بدنة قال اركبها وسئل جابر عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اركبها بالمعروف اذا الجئت اليها حتى تجد ظهرا وقد روى ابن حريج عن ابى الزبير عن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ركوب الهدى قال اركب بالمعروف اذا احتجت اليها حتى تجد ظهرا فين فى هذه الاخبار

ان اباحة ركوبها معقودة بشريطة الضرورة اليها ويدل على انه لا يملك منافعتها انه لا يجوز له ان يؤجرها للركوب فلو كان مالكا لمنافعتها لملك عقد الاجارة عليها كمنافع سائر المملوكات

باب محل الهدى

قال الله تعالى (واحل لكم الانعام الا ما يتلى عليكم) الى قوله (لكم فيها منافع الى اجل مسمى ثم محلها الى البيت العتيق) ومعلوم ان مراده تعالى فيما جعل هديا او بدنة او قما وجب ان يجعل هديا من واجب في دمه فاخبر تعالى ان محل ما كان هذا وصفه الى البيت العتيق والمراد بالبيت ههنا الحرم كله اذ معلوم انها لا تذبح عند البيت ولا في المسجد فدل على ان الحرم كله فعبر عنه بذكر البيت اذ كانت حرمة الحرم كله متعلقة بالبيت وهو كقوله تعالى في جزاء الصيد (هديا بالغ الكفة) ولا خلاف ان المراد بالحرم كله وقد روى اسامة بن زيد عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف ومنى كلها منحر وكل فججاص مكة طريق ومنحر وعموم الآية يقتضى ان يكون محل سائر الهدايا الحرم ولا يجزى في غيره اذ لم تفرق بين شئ منها * وقد اختلف في هدى الاحصار فقال اصحابنا محله ذبحه في الحرم وذلك لانه قال (ولا تحملوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) وكان المحل محلا في هذه الآية فلما قال (ثم محلها الى البيت العتيق) بين فيه ما اجل ذكره في الآية الاولى فوجب ان يكون محل هدى الاحصار الحرم ولم يخلعوا في سائر الهدايا التي يتعلق وجوبها بالاحرام مثل جزاء الصيد وفدية الادي ودم التمتع ان محلها الحرم فكذلك هدى الاحصار لما تعلق وجوبه بالاحرام وجب ان يكون في الحرم * قوله تعالى (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير) قيل ان البدن الابل البدنة بالسمن يقال بدنت الناقة اذا سمنها وقال بدن الرجل اذا سمن وانما قيل له بدنة من هذه الجهة ثم سميت الابل بدنا مهزولة كانت اوسمية فالبدنة اسم يختص بالبعير في اللغة الا ان البقرة لما صارت في حكم البدنة فامت مقامها وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل البدنة عن سعة والبقرة عن سبعة فصارت البقر في حكم البدن ولذلك كان تقليد البقرة كتقليد البدنة في باب وقوع الاحرام بها لسائقها ولا يقلد غيرها فهذان المعنيان اللذان يختص بهما البدن دون سائر الهدايا وروى عن جابر بن عبد الله قال البقرة من البدن * واختلف اصحابنا فمن قال لله على بدنة هل يجوز له نحرها بغير مكة فقال ابو حنيفة ومحمد بن حنبل ذلك وقال ابو يوسف لا يجوز له نحره الا بمكة ولم يختلفوا فيمن بدره هديا ان عليه ذبحه بمكة وان من قال لله على جزور انه يدبجه حيث شاء وروى عن ابن عمر انه قال من نذر جزورا نحرها حيث شاء واذا نذر بدنة نحرها بمكة وكذا روى عن الحسن وعطاء وكذا روى عن عبد الله بن محمد بن علي وسالم وسعيد ابن المسيب وروى عن الحسن ايضا وسعيد بن المسيب قال اذا جعل على نفسه هديا فمكة واذا قال بدنة فحيث نوى وقال مجاهد ليست البدن الا بمكة وذهب ابو حنيفة الى ان البدنة بمنزلة الجزور ولا يقتضى اهداءها الى موضع فكان بمنزلة ناذر الجزور والشاة ونحوها واما الهدى فانه

يقتضى اهداءه الى موضع وقال الله تعالى ﴿هديا بالغ الكعبة﴾ فجعل بلوغ الكعبة من صفة الهدى ويحتج لابي يوسف بقوله تعالى ﴿والبدن جعلنا هالككم من شعائر الله لكم فيها خير﴾ فكان اسم البدنة مفيدا لكونها قريبة كالهدي اذ كان اسم الهدى يقتضى كونه قريبة مجعولا لله فلمالم يحز الهدى الا بمكة كان كذلك حكم البدنة * قال ابوبكر وهذا لا يلزم من قبل انه ليس كل ما كان ذبحه قريبة فهو مختص بالحرم لان الاضحية قريبة وهي جائزة في سائر الاماكن فوصفه للبدن بانها من شعائر الله لا يوجب تخصيصها بالحرم * قوله تعالى ﴿فاذكروا اسم الله عليها صواف﴾ روى يونس عن زياد قال رأيت ابن عمر اتي على رجل قد اناخ راحته فنحرتها وهي ياركة فقال انحرها قياما مقيدة سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم وروى ايمن بن نابل عن طاوس قال في قوله تعالى ﴿فاذكروا اسم الله عليها صواف﴾ قياما وروى سفيان عن منصور عن مجاهد قال من قرأ صواف فهي قائمة مضمومة يداها ومن قرأ صوافن قيام معقولة وروى الاعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس قال قرأها صوافن قال معقولة يقول بسم الله والله اكبر وروى الاعمش عن ابي الضحى قال سمعت ابن عباس وسئل عن هذه الآية صواف قال قياما معقولة وروى جوير عن الضحاك قال كان ابن مسعود يقرأها صوافن وصوافن ان يعقل احدى يديها فتقوم على ثلاث وروى قتادة عن الحسن انه قرأها صوافي قال خالصة من الشرك وعن ابن عمر وعروة بن الزبير انها تخر مستقبله القبلة * قال ابوبكر خصلت قراءة السلف لذلك على ثلاثة انحاء احدها صواف بمعنى مصطفة قياما وصوافي بمعنى خالصة لله تعالى وصوافن بمعنى معقولة في قيامها * قوله تعالى ﴿فاذا وجبت جنوبها﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وغيرهم اذا سقطت وقال اهل اللغة الوجوب هو السقوط ومنه وجبت الشمس اذا سقطت للمغيب * قال قيس بن الخطيم -

اطاعت بنوعوف اميرا نهامهم * عن السلم حتى كان اول واجب

يعنى اول مقتول سقط على الارض وكذلك البدن اذا نحررت قياما سقطت لجنوبها وهذا يدل على انه قد اراد بقوله صواف قياما لانها اذا كانت ياركة لا تقل انها تسقط الا بالاضافة فيقال سقطت لجنوبها واذا كانت قائمة ثم نحررت فلا محالة يطابق عابها اسم السقوط وقد يقال للياركة اذا ماتت فانقلبت على الجانب انها سقطت لجنوبها فاللفظ محتمل للامر. الا ان اطهرها ان تكون قائمة فتسقط لجنوبها عند النحر * وقوله تعالى ﴿فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها﴾ يدل على انه قد اراد بوجوبها لجنوبها موتها فهذا يدل على انه ليس المراد سقوطها وحسب وانه انما اراد سقوطها للموت فجعل وجوبها عبارة عن الموت وهذا يدل على انه لا يجوز الاكل منها الا بعد موتها وبدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم ما بان من البهيمة وهي حية فهو ميتة * وقوله تعالى ﴿فكلوا منها﴾ يقتضى ايجاب الاكل منها الا ان اهل العلم متفقون على ان الاكل منها غير واجب وحائز ان يكون مستحبا مندوبا اليه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اكل من البدن التي ساقها في حجة الوداع وكان لا يأكل يوم الاضحية حتى يصلى صلاة العيد ثم يأكل من لحم اضحيته وقال صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلث فكلوا وادخروا وروى ابوبكر بن عيشاش عن ابي اسحاق

عن عاصمة قال بعث معي عبد الله بهدية فقلت له ماذا تأمرني ان اصنع به قال اذا كان يوم عرفة فعرف به واذا كان يوم النحر فاحمره صواف فاذا وجب لحبه فكل ثلثا وتصدق ثلث وابعث الى اهل اخي ثلثا وروى نافع عن ابن عمر كان يفتي في النسك والاضحية ثلثك ولاهلك وثلث في جيرانك وثلث للمساكين وقال عبد الملك عن عطاء مثله قال وكل شئ من البدن واجبا كان او تطوعا فهو بهذه المنزلة الا ما كان من جزاء صيد او فدية من صيام او صدقة او نسك او نذر مسمى للمساكين وقدر روى طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن مسعود قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نتصدق بثلثها ونأكل ثلثها ونعطى الجائر ثلثها والجائر غلط لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعلى لا نعط الجائر منها شئاً وجائر ان يكون الجائر صحيحاً وانما امرنا باعطائه من غير اجرة الجزارة وانما نهى ان يعطى الجائر منها من اجرة ولما ثبت جواز الاكل منها دل ذلك على جواز اعطائه الاغنياء لان كل ما يجوز له اكله يجوز ان يعطى منه الغني كسائر امواله * وانما قدروا الثلث للصدقة على وجه الاستحباب لانه لما جازله ان يأكل بعضه ويتصدق ببعضه ويهدي ببعضه على غير وجه الصدقة كان الذي حصل للصدقة الثلث وقد قدمنا قل ذلك انه لما قال صلى الله عليه وسلم في لحوم الاضاحي فكلوا وادخروا وقال الله تعالى (فكلوا منها واطعموا الناس الفقير) حصل الثلث للصدقة * وقوله تعالى (فكلوا منها) عطما على البدن يقتضي عموم جوار الاكل من بدن القران والتمتع لشمول اللفظ لها * قوله تعالى * واطعموا الفقير والمعتر * قال ابو بكر القانع قد يكون الراضى بما رزق والقانع الرضا بما رزقه الله تعالى ويقال من القناعة رجل فاع وقنع ومن الفروع رجل فانع لا غير * قال ابو بكر وقال التماخ في الفروع

لما المرء يصلحه فيعني * مفارقة اعف من الفروع

واختلاف السامع في المراد بالآية فروى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة قالوا العانع الذي لا يسئل والمعتز الذي يسئل وروى عن الحسن وسعيد بن جبير قالوا القانع الذي يسئل وروى عن الحسن قال المعتز يتعرض ولا يسئل وقال مجاهد القانع حارك النفي والمعتز الذي يعزبك من الناس * قال ابو بكر ان كان القانع هو الغني فقد اقتضت الآية ان يكون المسنحب الصدقة بالثلث لان فيها الامر بالاكل واعطاء الغني واعطاء الفقير الذي يسئل * قوله تعالى * لن يسأل الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم * قيل في معناه ان يتقبل الله اللحوم ولا الدماء ولكن يتقبل التقوى منها وقيل ان يبلغ رضا الله لحومها ولا دماها ولكن يبلغه التقوى منكم وانما قال ذلك بيانا اهم انما يستحقون الثواب باعمالهم اذ كانت اللحوم والدماء فعل الله فلا يجوز ان يستحقوا بها الثواب وانما يستحقونه بفعلهم الذي هو التقوى ويجري موافقه امر الله تعالى بذبحها * قوله تعالى * كذلك سحرها لكم * يعني ذللها لتصرف العباد فيما يريدون منها خلاف السباع المشبعة بما اعطيت من العوة والآلة * قوله تعالى * ولولا دفع الله

الناس بعضهم بعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد قال مجاهد صوامع الرهبان والبيع كنائس اليهود وقال الضحاك صلوات كنائس اليهود ويسمونهم صلواتا وقيل ان الصلوات مواضع صلوات المسلمين كما في منازلهم وقال بعضهم لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع في ايام شريعة عيسى عليه السلام وبيع في ايام شريعة موسى عليه السلام ومساجد في ايام شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وقال الحسن يدفع عن هدم مصليات اهل الذمة بالمؤمنين قال ابو بكر في الآية دليل على ان هذه المواضع المذكورة لا يجوز ان تهدم على من كان له ذمة او عهد من الكفار واماني دار الحرب فجازلهم ان يهدموها كما يهدمون سائر دورهم وقال محمد بن الحسن في ارض الصلح اذا صارت مصرا للمسلمين لم يهدم ما كان فيها من بيعة او كنيسة او بيت نادر واماما فتتح عنوة واقراهاها عليها بالجزية فانه ما صار منها مصرا للمسلمين فاتهم ينعون فيها من الصلاة في بيعهم وكنائسهم ولا تهدم عليهم ويؤمنون بان يحملوها ان شاؤا بيوتا مسكونة قوله تعالى ﴿الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة﴾ قال ابو بكر هذه صفة الذين اذن لهم في القتال بقوله تعالى ﴿اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا﴾ الى قوله ﴿الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق﴾ الى قوله ﴿الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر﴾ وهذه صفة المهاجرين لانهم الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق فاخبر تعالى انه ان مكنهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وهو صفة الخلفاء الراشدين الذين مكنهم الله في الارض وهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وفيه الدلالة الواضحة على صحة امامتهم لاخبار الله تعالى بانهم اذا مكسوا في الارض قاموا بفروض الله عليهم وقد مكسوا في الارض فوجب ان يمسكونوا ائمة فائمين باوامر الله منتهين عن رواجره ونواهي ولا يدخل معاوية في هؤلاء لان الله انما وصف بذلك المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم وليس معاوية من المهاجرين بل هو من الطلقاء قوله تعالى ﴿وما ارسنا من قلمك من رسول ولا نبى الا اذا نطق بالحق الشيطان في امينه﴾ الآية روى عن ابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك ومحمد بن كعب ومحمد بن قيس ان السبب في نزول هذه الآية انه لما تلا النبي صلى الله عليه وسلم ﴿اقرأتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى﴾ التي بالشيطان في تلاوته [نلك الغرائق العلى] وان سفاعهم لنزجي] وقد اختلف في معنى التي الشيطان فقال قائلون لما تلا النبي صلى الله عليه وسلم هذه السورة وذكر فيها الاصنام علم الكفار انه يذكرها بالذم والعيب فقال فائل منهم حين باع النبي صلى الله عليه وسلم الى قوله تعالى ﴿اقرأتم اللات والعزى﴾ نلك الغرائق العلى وذلك بحضرة الجمع الكثير من قريش في المسجد الحرام فقال سائر الكفار الذين كانوا بالبعد منه ان محمدا قد مدح آلهتنا وظنوا ان ذلك كان في تلاوته فابطل الله ذلك من قولهم وبين ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتله واعما تلاه بعض المشركين وسمى الذي التي ذلك في حال تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم شيطانا لانه كان من شياطين الانس كما قال تعالى ﴿شياطين الانس والجن﴾ والشيطان اسم لكل متبرد

مطلب
في صحة امامه الخلفاء
الراشدين رضي الله
عنهم

مطلب
في (نلك الغرائق
العلى) الى آخره

عات من الجن والانس * وقيل انه جائز ان يكون شيطاناً من شياطين الجن وقال ذلك عند تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك جائز في ازمان الانبياء عليهم السلام كما حكى الله تعالى عنه بقوله (واذرين لهم الشيطان اعمالهم) وقال (لا غالب لكم اليوم من الناس واني جار لكم فلما تراءت الفئتان نكص على عقبيه وقال اني بري منكم اني اري ما لا ارون) وانما قال ذلك ابليس حين تصور في صورة سراقه بن مالك بقريش وهم يريدون الخروج الى بدر وكما تصور في صورة الشيخ النجدي حين تشاورت قریش في دار الندوة في امر النبي صلى الله عليه وسلم وكان مثل ذلك جائزاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لضرب من الديار فجائز ان يكون الذي قال ذلك شيطاناً فظن القوم ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله * وقال بعضهم جائز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد تكلم بذلك على سبيل السهو الذي لا يعرى منه بشر فلا يلبث ان ينه الله عليه * وانكر بعض العلماء ذلك وذهب الى ان المعنى ان الشيطان كان يلقي وساوسه في صدر النبي صلى الله عليه وسلم ما يشغله عن بعض ما يقول فيقرأ غامطاً في القصص المتشابهة نحو قصة موسى عليه السلام وفرعون في مواضع من القرآن مختلفة الالفاظ فكان المناقون والمشركون ربما قالوا قد رجع عن بعض ما قرأ وكان ذلك يكون منه على طريق السهو فنه الله تعالى عليه فاما الغلط في قراءة تلك القران فيق فانه غير جائز وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم كما لا يجوز وقوع الغلط على بعض القرآن بالشاذ شعر في اضعاف التلاوة على انه من القرآن * وروى عن الحسن انه لما تلا ما فيه ذكر الاصنام قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم انما هي عندكم كالقران في العلى وان سفاغهن لنتجى في قولكم على جهة التكبر عليهم * قوله تعالى (والكل امة جعلنا منسكاً هم ناسكوه فلا تنازعنك في الامر) قيل ان المنسك الموضع المعتاد لعمل خير او شر وهو المألّف لذلك ومناسك الحج مواضع العبادات فيه فهي متعبدات الحج وقال ابن عباس منسكاً عيداً وقال مجاهد وقتادة متعبداً في اراقه الدم بمعنى وغيره وقال عطاء ومجاهد ايضا وعكرمة ذبائحهم ذابحوا وقيل ان المنسك جميع العبادات التي امر الله بها * قال ابو بكر قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الاضحى فقال ان اول نسكنا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح فجعل الصلاة والذبح جميعاً نسكاً وهذا يدل على ان اسم النسك يقع على جميع العبادات الا ان الاظهر الاغاب في العادة عند الاطلاق الذبح على وجه القرية قال الله تعالى (فقدية من صيام او صدقة او نسك) وليس يمتنع ان يكون المراد جميع العبادات ويكون الذبح احداً اربد بالآية فيوجب ذلك ان يكونوا مأمورين بالذبح لقوله تعالى (فلا تنازعنك في الامر) واذكنا مأمورين بالذبح ساغ الاحتجاج به في ايجاب الاضحية لوقوعها عامة في الموسرين كالزكاة ولو جعلنا على الذبح الواجب في الحج كان خاصاً في دم القران والمتعة اذ كانا نسكين في الحج دون غيرها من الدماء اذ كانت سائر الدماء في الحج انما يجب على جهة جبران نقص وجانية فلا يكون ايجابه على وجه ابتداء العبادة به وقوله تعالى (جعلنا منسكاً هم ناسكوه) يقتضى ظاهره ابتداء ايجاب العبادة به * واختلف السلف وفقهاء الامصار في وجوب الاضحية فروى

الشعبي عن ابي سريحة قال رأيت ابا بكر وعمر وما يضحيان وقال عكرمة كان ابن عباس يبعثني يوم الاضحى بدر همين استرعى له لحما ويقول من لقيت فقل هذه اضحية ابن عباس وقال ابن عمر ليست بحتم ولكن سنة ومعروف وقال ابو مسعود الانصاري اني لادع الاضحى وانا موسر مخافة ان يرى جيراني انه حنم علي وقال ابراهيم التيمي الاضحية واجبة الاعلى مسافر وروى عنه انه قال كانوا اذا شهدوا ضحوا واذا سافروا لم يضحوا وروى يحيى بن يمان عن سعيد بن عبد العزيز عن مكحول قال الاضحية واجبة وقال ابو خيفة ومحمد وزفر الاضحية واجبة على اهل اليسار من اهل الامصار والقرى المقيمين دون المسافرين ولا اضحية على المسافرين وان كان موسرا وحد اليسار في ذلك ماتجب فيه صدقة الفطر وروى عن ابي يوسف مثل ذلك وروى عنه انها ليست بواجبة وهي سنة وقال مالك بن انس على الناس كلهم اضحية المسافر والمقيم ومن تركها من غير عذر فبئس ماصنع وقال الثوري والشافعي ليست بواجبة وقال الثوري لابأس بتركها وقال عبدالله بن الحسن يؤثر بها اياه احب الى من ان يضحي * قال ابو بكر ومن توجيهها محتج له بهذا الآية ويحتج له بقوله (قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت) قداقتضى الامر بالاضحية لان النسك في هذا الموضع المراد به الاضحية ويدل عليه ما روى سعيد ابن جبير عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا فاطمة اشهدي اضحيتك فانه يغفر لك ناول قطرة من دمها كل ذنب عمتيه وقولي (ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين) وروى ان عليا رضي الله عنه كان يقول عند ذبح الاضحية (ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله) الآية وقال ابو ردة بن نيار يوم الاضحى يا رسول الله اني عجلت بنسكي وقال صلى الله عليه وسلم ان اول بسكننا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح فدل ذلك على ان هذا النسك قد ارد به الاضحية واخبرانه ما مور به بقوله (وبذلك امرت) والامر يقتضي الوجوب ويحتج فيه بقوله (فصل لربك وانحر) قد روى انه اراد صلاة العيد والتحرر الاضحية والامر يقتضي الايجاب واذا وجب على النبي صلى الله عليه وسلم فهو واجب علينا لقوله تعالى (فانبعوه) وقوله (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) * ويحتج للقائمين بالحجاءها من جهة الاثر بما رواه زيد بن الحباب عن عبدالله بن عياش قال حدثني الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له يسار فام يضح فلا يقرب من مصلانا * وقد رواه غير زيد بن الحباب مرفوعا جماعة منهم يحيى بن سعيد حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا عباس بن الوليد بن المبارك قال حدثنا الهيثم بن خارجة قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبدالله بن عياش عن الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قدر على سعة فام يضح فلا يقرب من مصلانا * ورواه يحيى بن يعلى ايضا مرفوعا حدثنا عبد الباقي قال حدثنا حسين بن اسحاق قال حدثنا احمد بن النعمان القراء قال حدثنا يحيى بن يعلى عن عبدالله بن عياش او عباس عن الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد سعة فلم يضح فلا يقرب من مصلانا * ورواه عبيد الله بن ابي جعفر عن الاعرج عن ابي هريرة قال من وجد سعة فلم يضح فلا يقرب من مصلانا ويقال ان عبيد الله بن ابي جعفر فوق

ابن عياش في الضبط والجلالة فوقه على ابي هريرة ولم يرفعه ويقال ان الصحيح انه موقوف عليه غير مرفوع * ويحتج لاجبابها ايضا بحديث ابي رملة الحنفى عن مخنف بن سلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال على كل اهل بيت في عام اضحية وعتيرة * قال ابو بكر والعتيرة منسوخة بالاتفاق وهي انهم كانوا يصومون رجب ثم يمترون وهي الرجبية وقد كان ابن سيرين وابن عون يعقلانه ولم تقم الدلالة على نسخ الاضحية فهي واجبة بمقتضى الخبر الا انه ذكر في هذا الحديث على كل اهل بيت اضحية ومعلوم ان الواجب من الاضحية لا يجزى عن اهل البيت وانما يجزى عن واحد قبل ذلك على انه لم يرد الاجاب * وما يحتج لموجبها ما حدثنا عبد الباقي قال حدثنا احمد بن ابي عون البزورى قال حدثنا ابو معمر اسماعيل ابن ابراهيم قال حدثنا ابو اسماعيل المؤدب عن مجالد عن الشعبي عن جابر والبراء بن عازب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم على منبره يوم الاضحى فقال من صلى معنا هذه الصلاة فليذبح بعد الصلاة فقام ابو بردة بن يار فقال يا رسول الله انى ذبحت لياكل معنا اصحابنا اذا رجعنا قال ليس بنسك قال عندي جذعة من الممزر قال تجزى عنك ولا تجزى عن غيرك فيستبدل من هذا الخبر بوجوده على الوجوب احدها قوله صلى الله عليه وسلم من صلى معنا هذه الصلاة وشهد معنا فليذبح بعد الصلاة وهو امر بالذبح يقتضى ظاهرا الوجوب والوجه الثانى قوله صلى الله عليه وسلم تجزى عنك ولا تجزى عن غيرك ومعناه نقصى عنك لانه يقال جزى عنى كذا بمعنى قضى عنى والقضاء لا يكون الا عن واجب فقد اقتضى ذلك الوجوب ومن حجة اخرى ان فى بعض الفاظ هذا الحديث فمن ذبح قبل الصلاة فليعد بنجته وفى بعضها انه قال لا بى بردة اعد اضحيتك ومن يأتى ذلك يقول ان قوله صلى الله عليه وسلم من صلى معنا هذه الصلاة وشهد معنا فليذبح يدل على انه لم يرد الاجاب لان وجوبها لا يتعلق بشهود الصلاة عند الجميع ولما عم الجميع ولم يخص به الاغنياء دل على انه اراد التنب واما قوله تجزى عنك فانما اراد به جواز قرينة والجواز والقضاء على ضربين احدهما جواز قرينة والآخر جواز فوض فليس فى ظاهر اطلاق لفظ الجواز والقضاء دلالة على الوجوب وايضا يحتمل ان يكون ابو بردة قد كان اوجب الاضحية نذرا فامر به بالاعادة فاذا لم يكن فيما خاطبه ايا بردة دلالة على الوجوب لانه حكم فى شخص معين ليس بعموم لفظ فى اجابها على كل احد * فان قيل لو اراد القضاء عن واجب لسأله عن قيمته لوجب عليه مثله * قيل له قد قال ابو بردة ان عندي جذعة خير من شاتى لحم فكانت الجذعة خيرا من الاولى * وما يحتج به على الوجوب من طريق النظر اتفاق الجميع على لزومها بالنذر فلولا ان لها اصلا فى الوجوب لما لزمت بالنذر كسائر الانبياء التى ليس لها اصل فى الوجوب فلا تلزم بالنذر * وما يحتج به للوجوب ما روى جابر الجعفى عن ابي حمزة قال نسخت الاضحية كل ذبح كان قبلها ونسخت الزكاة كل زكاة كانت قبلها ونسخ صوم رمضان كل صوم كان قبله ونسخ غسل الجنابة كل غسل كان قبله قالوا فهذا يدل على وجوب الاضحى لانه نسخ به ما كان قبله ولا يكون المنسوخ به الا واجبا لا ترى ان كل ما

ذكره انه ناسخ لما قبله فهو فرض او واجب **✽** قال ابو بكر وهذا عندى لا يدل على الوجوب لان نسخ الواجب هو بيان مدة الوجوب فاذا بين بالنسخ ان مدة الابحاج كانت الى هذا الوقت لم يكن في ذلك ما يقتضى ابحاج شئ آخر الا نرى انه لو قال قد نسخت عنكم العتيرة والعميقة وسائر الذامح التي كانت فعل لم تكن فيه دلالة على وجوب ذبيحة اخرى فليس اذا في قوله نسخت الاضحية كل ذبيحة كانت قبلها دلالة على وجوب الاضحية وانما فائدة ذكر النسخ في هذا الموضع بالاضحية انه بعد ما ندبنا الى الاضحية لم يكن هناك ذبيحة اخرى واجبة **✽** وبما يحتج به من نفى وجوبها ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم ابن عبدالله قال حدثنا عبدالعزيز بن الخطاب قال حدثنا مندل بن علي عن ابي حباب عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاضحية على فريضة وهو عليكم سنة **✽** وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا سعيد بن محمد ابو عثمان الانجذاني قال حدثنا الحسن بن حماد قال حدثنا عبد الرحيم بن سليم عن عبد الله بن محرز عن قتادة عن انس ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اثمرت بالاضحية والوتر ولم تعزم على **✽** وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن علي بن العباس الفقيه قال حدثنا عبدالله بن عمر قال حدثنا محمد بن عبد الوارث قال حدثنا ابان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث هن على فريضة ولكم تطوع الاضحية والوتر والاضحية ففي هذه الاخبار انها ليست بواجبة علينا الا ان الاخبار لو تعارضت لكانت الاخبار المقتضية للإيجاب اولى بالاسنعمال من وجهين احدهما ان الإيجاب طامى على امانة الترك والثاني ان فيه حظر الترك وفي نفيه اباحة الترك والحظر اولى من الاباحة **✽** وبما يحتج به في نفى الوجوب ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا هارون بن عبدالله قال حدثنا عبدالله بن يزيد قال حدثني سعيد بن ابوب قال حدثني عياش القتيبي عن عيسى بن هلال المصدقي عن عبدالله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت بيوم الاضحية عبدا جعله الله لهذه الامة فقال رجل رأيت ان لم اجد الامنيحة انى افاضى بها قال لا ولكن تأخذ من شعرك واظفارك وتقص شار بك ونخلق عانتك فتلك تمام اضحيتك عند الله عز وجل فلما جعل هذه الاشياء بمنزلة الاضحية دل على ان الاضحية غير واجبة اذ كان فعل هذه الاشياء غير واجب **✽** وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثني ابراهيم ابن موسى الرازي قال حدثنا عيسى قال حدثنا محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي عياش عن حابر بن عبدالله قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر كبشين اقرنين املحين موجئين فلما وجههما قال انى وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض على ملة ابراهيم حنيفا وما انا من المشركين ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم منك ولك عن محمد وامته باسم الله والله اكبر ثم ذبح قالوا ففي ذبحه عن الامة دلالة على انها غير واجبة

لأنها لو كانت واجبة لم تجز ساة عن جميع الأمة * قال أبو بكر وهذا لا يبنى الوجوب لانه تطوع بذلك وجاز ان تطوع عمر قد وجب عليه كما يتطوع الرجل عن نفسه ولا يسقط ذلك عنه وجوب ما يلزمه * ومما يخرج من نفي الوجوب ما قدمنا روايته عن السلف من نفي الجاهية وفيه الدلالة من وجهين على ذلك أحدهما انه لم يظهر من أحد من نظرائهم من السلف خلافة وقد استفاض عن ذكرنا قولهم من السلف نفي الجاهية والثاني انه لو كان واجبا مع عموم الحاجة اليه لوجب ان يكون من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف لا صحابة على وجوبه ولو كان كذلك لورد النقل به مستقبضا متواترا وكان لا اقل من ان يكون وروده في وزن ورود اجاب صدقة الفطر لعموم الحاجة اليه وفي عدم النقل المستفيض فيه دلالة على نفي الوجوب * ويحتج فيه بانه لو كان واجبا وهو حق في مال لما اختلف حكم المقيم والمسافر فيه كصدقة الفطر فلما لم يوجب ابو خيفة على المسافر دل على انه غير واجب * ويحتج فيه ايضا بانه لو كان واجبا وهو حق في مال لما اسقطه مضي الوقت فلما اتفق الجميع على انه يسقط بمضي ايام التحرر دل على انه غير واجب اذ كانت سائر الحقوق الواجبة في الاموال نحو الزكاة وصدقة الفطر والعشر ونحوها لا يسقطها مضي الاوقات * قوله تعالى **وجاهدوا في الله حق جهاده** الى قوله **﴿ ملة ابيكم ابراهيم ﴾** قيل معناه جاهدوا في الله حق جهاده واسبعوا ملة ابيكم ابراهيم ولذلك نصب وقال بعضهم نصب لانه اراد كلمة ابيكم الا انه لما حذف الجار اتصل الاسم بالفعل فنصب * قال أبو بكر وفي هذه الآية دلالة على ان علنا اتباع شريعة ابراهيم الاما ثبت نسجه على اسان نبينا صلى الله عليه وسلم وقبل انه انما قال ملة ابيكم ابراهيم لانها داخلية في ملة نبينا صلى الله عليه وسلم وان كان المعنى انه كلمة ابيكم ابراهيم فانه يعني ان الجهاد في الله حق جهاده كلمة ابيكم ابراهيم عليه السلام لانه جاهد في الله حق جهاده وقال ابن عباس **﴿ وجاهدوا في الله حق جهاده ﴾** جاهدوا المسركين وروى عن ابن عباس ايضا لا تخافوا في الله لومة لائم وهو الجهاد في الله حق جهاده وقال الضحاك يعني اعملوا بالحق لله عز وجل * قوله تعالى **﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾** قال ابن عباس من ضيق وكذلك قال مجاهد وبجيج به في كل ما اختلف فيه من الحوادث ان ما ادى الى الضيق فهو مني وما اوجب الوسوسة فهو اولى وقد قيل **﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾** انه من ضيق لا يخرج منه وذلك لان منه ما يخص منه بالتوبة ومنه ما رده المطاعة فليس في دين الاسلام ما لا سبيل الى الخلاص من عقوبته * وقوله **﴿ ملة ابيكم ابراهيم ﴾** الخطاب لجميع المسلمين وليس كلهم راجعا بنسبه الى اولاد ابراهيم فروى عن الحسن انه اراد ان حرمة ابراهيم على المسلمين كحرمة الوالد على الولد كما قال تعالى **﴿ وازواجه امهاتهم ﴾** وفي بعض الصرائع وهو اب لهم * قوله تعالى **﴿ هو سماكم المسلمين من قبل ﴾** قال ابن عباس ومجاهد يعني ان الله سماكم المسلمين وقيل ان ابراهيم سماكم المسلمين لقوله تعالى **﴿ حاكيا عن ابراهيم ﴾** ومن ذريتنا امة مسلمة لك * وقوله تعالى **﴿ من قبل وفي هذا ﴾** قال مجاهد من قبل القرآن وفي القرآن * وقوله تعالى **﴿ هو اجتباكم ﴾** يدل على انهم عدول مرضيون وفي ذلك

بطلان طعن الطاعنين عليهم اذ كان الله لا يجتبي الا اهل طاعته واتباع مرضاته وفي ذلك مدح للصحابه المخاطبين بذلك ودليل على طهارتهم * قوله تعالى ﴿ليكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس﴾ فيه الدلالة على صحة اجماعهم لان معناه ليكون الرسول شهيدا عليكم بطاعة من اطاع في تبليغه وعصيان من عصى وتكونوا شهداء على الناس باعمالهم فيما باعتموهم من كتاب ربهم وسنة نبيهم وهذه الآية نظير قوله تعالى ﴿وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾ فبدأ بمدحهم ووصفهم بالعدالة ثم اخبر انهم شهداء وحجة على من بعدهم كما قال هنا ﴿هو اجتباكم﴾ الى قوله ﴿وتكونوا شهداء على الناس﴾ * قوله تعالى ﴿وافعلوا الخير﴾ ربما يحتاج به المحتج في ايجاب قرينة مختلف في وجوبها وهذا عندنا لا يصح الاحتجاج به في ايجاب شيء ولا يصح اعتقاد العموم فيه . آخر سورة الحج

سورة المؤمنین ومن سورة المؤمنین بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ روى ابن عون عن محمد بن سيرين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سلى رفع رأسه الى السماء فلما نزلت ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ نكس رأسه وروى هشام عن محمد قال لما نزلت ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ خفضوا ابصارهم فكان الرجل يحب ان لا يجاوز بصره موضع سجوده وروى عن جماعة الخشوع في الصلاة ان لا يجاوز بصره موضع سجوده وروى عن ابراهيم ومجاهد والزهرى الخشوع السكون و روى المسعودى عن ابى سنان عن رجل منهم قال سئل على عن قوله ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ قال الخشوع في القلب وان تلين ~~ككتفك~~ للعرض المسام ولا تلتفت في صلاتك وقال الحسن خاشعون خائفون * قال ابو بكر الخشوع ينتظم هذه المعانى كلها من السكون في الصلاة والتذلل وترك الالتفات والحركة والخوف من الله تعالى وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اسكنوا في الصلاة وكفوا ايديكم في الصلاة وقال امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا اكف شعرا ولا ثوبا وانه نهى عن مس الحصى في الصلاة وقال اذا قام الرجل يصلى فان الرحمة تواجهه فاذا التفت انصرفت عنه وروى الزهرى عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلمح في الصلاة ولا ياتفت * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابو توبة قال حدثنا معاوية بن سلام عن زيد بن سلام انه سمع ابا سلام قال حدثني السلولى انه حدثه سهل بن الحظلية انهم ساروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين وذكرا الحديث الى قوله من بخرسنا الليلة قال اس بن ابى مرثد الغنوى انا يا رسول الله قال فاركب فركب فرساله فجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله

عليه وسلم استقبل هذا الشعب حتى تكون في اعلاه ولا يغرن من قبلك الليلة فلما اصبحنا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مصلاه فركع ركعتين ثم قال هل احسستم فارسكم قالوا يا رسول الله ما احسنا فتوب بالصلاة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو يلتفت الى الشعب حتى اذا قضى صلاته وسلم قال ابشروا فقد جاءكم فارسكم فاخبر في هذا الحديث انه كان يلتفت الى الشعب وهو في الصلاة وهذا عندنا كان عذرا من وجهين احدهما انه لم يأمن من مجي المدو من تلك الناحية والثاني استغفال قلبه بالفارس الى ان طلع * وروى عن ابراهيم النخعي انه كان يلحظ في الصلاة يمينا وشمالا وروى حماد بن سلمة عن حميد عن معاوية بن قرة قال قيل لان عمر ان ابن الزبير اذا صلى لم يقل هكذا ولا هكذا قال لكننا نقول هكذا وهكذا ونكون مثل الناس وروى عن ابن عمر انه كان لا يلتفت في الصلاة فعلمنا ان الالتفات المنهي عنه ان يولي وجهه يمنة ويسرة فاما ان يلحظ يمنة ويسرة فانه غير منهي عنه * وروى سفيان عن الاعمش قال كان ابن مسعود اذا قام الى الصلاة كانه ثوب ملقى وروى ابو مجلز عن ابي عبيدة قال كان ابن مسعود اذا قام الى الصلاة خفض فيها صوته وبدنه وبصره وروى علي بن صالح عن زبير الياحي قال كان اراد ان يصلي كانه خشبة * قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ﴾ عن اللغو معرضون * واللغو هو العمل الذي لا فائدة فيه وما كان هذا وضعه من القول والعمل فهو محظور وقال ابن عباس اللغو الباطل والقول الذي لا فائدة فيه هو الباطل وان كان الباطل قد يتنهي به فوائد عاجلة * قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ﴾ لفروجهم حافظون * يجوز ان يكون المراد عاما في الرجال والنساء لان المذكور والمؤنث اذا اجتمعا غاب المذكور كقوله ﴿قد افاح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاسعون﴾ قد اريد به الرجال والنساء * من الناس من يقول ان قوله ﴿وَالَّذِينَ هُمْ﴾ لفروجهم حافظون خاص في الرجال بدلالة قوله تعالى ﴿الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم﴾ وذلك لا محالة اريد به الرجال * قال ابو بكر وايس تمتع ان يكون اللفظ الاول عاما في الجميع والاستثناء خاص في الرجال كقوله ﴿ووصيناك بالانسان بالدابة حسنا﴾ ثم قال ﴿وان جاهداك لتشركني﴾ فالاول عموم في الجميع والعطف في بعض ما انتظمه اللفظ وقوله ﴿وَالَّذِينَ هُمْ﴾ لفروجهم حافظون عام لدلالة الحال عليه وهو حفظها من موافقة المحظور بها * قوله تعالى ﴿فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون﴾ تنضي تحريم نكاح المتعة اذ ليست بزوجة ولا مملوكة يمين وقد بينا ذلك في سورة النساء في قوله ﴿وراء ذلك﴾ معناه غير ذلك وقوله ﴿العادون﴾ يعني من يتعدى الحلال الى الحرام فاما قوله ﴿الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم﴾ استثناء من الجملة المذكورة لحفظ الفروج واخبار عن اباحة وطء الزوجة وملك اليمين فاقتضت الآية حظر ما عدا هذين الصنفين في الزوجات وملك الايمان ودل بذلك على اباحة وطء الزوجات وملك اليمين لعموم اللفظ فيهن * فان قيل لو كان ذلك عموما في اباحة وطئهن لوجب ان يجوز وطئهن في حال الحيض ووطء الامة ذات الزوجة والمعتدة من وطء بشبهة ونحو ذلك * قيل له قد اقتضى عموم اللفظ اباحة وطئهن في سائر الاحوال

الا ان الدلالة قد قامت على تخصيص من ذكرت كسائر العموم اذا خص منه شيء لم يمنع ذلك بقاء حكم العموم فيما لم يخص وملك اليمين متى اطلق عقل به الامة والعبد المملوكان ولا يكاد يطلق ملك اليمين في غير بني آدم لا يقال للدار والداية ملك اليمين وذلك لان ملك العبد والامة اخص من ملك غيرها الا ترى انه يملك التصرف في الدار بالتقضى والبناء ولا يملك ذلك في بني آدم ويجوز طرية الدار وغيرها من العروض ولا يجوز طرية المروج في قوله تعالى ﴿والذين هم على صلواتهم يحافظون﴾ روى عن جماعة من السلف في قوله تعالى ﴿يحافظون﴾ قالوا فعلها في الوقت وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس الفريط في النوم انما الفريط ان يترك الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى وقال مسروق الحفظ على الصلاة فعلها لوقتها وقال ابراهيم النخعي يحافظون دائمون وقال قتادة يحافظون على وضوئها ومواقيتها وركوعها وسجودها في قوله قال ابو بكر المحافظة عليها مراعاتها للتأدية في وقتها على استكمال شرائطها وجميع المعاني التي تأول عليها السلف المحافظة هي مرادة بالآية واحاد ذكر الصلاة لانه مأمور بالمحافظة عليها كما هو مأمور بالخشوع فيها في قوله تعالى ﴿والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة﴾ الآية روى وكيع عن مالك بن مغول عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن عائشة قالت قلت يا رسول الله الذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة اهل الرجل يشرب الخمر ويسرق قال لا يا عائشة ولكنه الرجل يصوم ويصلى ويتصدق ويخاف ان لا يقبل منه وروى حرير عن ليث عن عمن حدثه عن عائشة وعن ابن عمر يؤتون ما آتوا قال الزكاة ويروى عن الحسن قال لقد ادركت اقواما كانوا من حسناتهم ان نرد عليهم اسفق منكم على سبآنكم ان تعذبوا عليها في قوله تعالى ﴿اولئك يسارعون في الخيرات وهم لها سابقون﴾ الخيرات هنا الطاعات يسارع اليها اهل الايمان بالله ويجهتدون في السبق اليها رغبة فيها وعلما بما لهم بها من حسن الجزاء وقوله ﴿وهم لها سابقون﴾ قال ابن عباس سبقت لهم السعادة وقال غيره وهم من اهل الخيرات سابقون الى الجنة وقال اخرون وهم الى الخيرات سابقون في قوله تعالى ﴿وهم لهم اعمال من دون ذلك﴾ قال قتادة وابوالعالية خطايا من دون الحق وعن الحسن ومجاهد اعمال لهم من دون ما هم عليه لا بد من ان يعملوها في قوله تعالى ﴿مستكبرين به سامرا تهجرون﴾ قرى بفتح التاء وضم الجيم وقرى بضم التاء وكسر الجيم فصيل في تهجرون قولان احدهما قول ابن عباس تهجرون الحق بالاعراض عنه وقال مجاهد وسعيد بن جبير يقولون الهجر وهو السى من الفول ومن قرأ تهجرون فليس الا من الهجر عن ابن عباس وغيره قال اهجرت المريض اذا هذا ووجد سامرا وان كان المراد السار لانه في موضع المصدر كما يقال قوموا قياما وقيل انما وجد لانه في موضع الوقت بتقدير لئلا تهجرون وكانوا يسمرون بالليل حول الكعبة * وقد اختلف في السمر فروى سبعة عن ابي المنهال عن ابي برزة الاسلمى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وروى سبعة عن منصور عن خثمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سمروا الرجلين مصلين او مسافرين وعن ابن عمر انه كان ينهى عن السمر

معلل
في السمر

بعد العشاء واما الرخصة فيه فاروى الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال قال عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر الليلة عند ابى بكر في الامر من امور المسلمين وكان ابن عباس يسمر بعد العشاء وكذلك عمر وابن دينار وايوب السخيتاني الى نصف الليل . آخر سورة المؤمنين .

ومن سورة النور

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ قال ابو بكر لم يختلف السلف في ان حد الزانيين في اول الاسلام ما قال الله تعالى ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ﴾ الى قوله ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوها ﴾ فكان حد المرأة الحبس والاذى بالتعير وكان حد الرجل التعير ثم نسخ ذلك عن غير المحصن بقوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ ونسخ عن المحصن بالرجم وذلك لان في حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب الجلد والرجم فكان ذلك عقيب الحبس والاذى المذكورين في قوله ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ﴾ الى قوله ﴿ او يجعل الله لهن سبيلا ﴾ وذلك لتنبه النبي صلى الله عليه وسلم ايانا على ان ما ذكره من ذلك هو السبيل المراد بالآية ومعلوم انه لم تكن بينهما واسطة حكم آخر لانه لو كان كذلك لكان السبيل المجمعول لهن متقدما لهوله صلى الله عليه وسلم بحديث عبادة ان المراد بالسبيل هو ما ذكره دون غيره واذا كان كذلك كان الاذى والحبس منسوخين عن غير المحصن بالآية وعن المحصن بالسنة وهو الرجم * واختلف اهل العلم في حد المحصن وغير المحصن في الزنا فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد يرمي المحصن ولا يجلد ولا يجلد غير المحصن وليس نفيه بحد وانما هو موكول الى رأى الامام ان رأى نفيه للدعارة فعل كما يجوز حبسه حتى يحدث بوبة وقال ابن ابي ليلى ومالك والاوزاعي والثوري والحسن بن صالح لا يجتمع الجلد والرجم مثل قول اصحابنا واختلفوا في النفي بعد الجلد فقال ابن ابي ليلى يتنفي البكر بعد الجلد وقال مالك يتنفي الرجل ولا تنفي المرأة ولا العبد ومن نفي حبس في الموضع الذي ينفي اليه وقال الثوري والاوزاعي والحسن بن صالح والشافعي يتنفي الزاني وقال الاوزاعي ولا تنفي المرأة وقال الشافعي تنفي العبد نصف سنة * والدليل على ان نفي البكر الزاني ليس بحد ان قوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ بوجب انه يكون هذا هو الحد المستحق بالزنا فانه كمال الحد فلو جعنا النفي حدا معه لكان الجلد بعض الحد وفي ذلك ايجاب نسخ الآية فبت ان النفي انما هو تعزير وليس بحد ومن جهة اخرى ان الزيادة في النص غير جائزة الا بمثل ما يجوز به النسخ وايضا لو كان النفي حدا مع الجلد لكان

من النبي صلى الله عليه وسلم عند تلاوته توقيف للصحابة عليه لثلاثا يعتقدوا عند سماع التلاوة ان الجلد هو جميع حده ولو كان كذلك لكان وروده في وزن وروود ثقل الآية فلما لم يكن خبر النبي هذه المنزلة بل كان وروده من طريق الآحاد ثبت انه ليس بحد * وقد روى عن عمر انه غرّب ربيعة بن امية بن خلف في الحمر الى خيبر فلحق به رقل فقال عمر لا اغرب بعدها احدا ولم يستثن الزنا وروى عن علي انه قال في البكر من اذا زنيا يجلدان ولا بنفيان وان نفيهما من الفنة وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان امّة زنت فجلدها ولم ينفها وقال ابراهيم النخعي كفى بالنفي فنة فلو كان النفي ثابتا مع الجلد على انهما حد الزاني لما خفي على كبراء الصحابة ويدل على ذلك ما روى ابو هريرة وشبل وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الامّة اذا زنت فليجلدها فان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعير وقد حوى هذا الخبر الدلالة من وجهين على صحة قولنا احدهما انه لو كان النفي ثابتا لذكره مع الجلد والثاني ان الله تعالى قال ﴿فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾ فاذا كان جلد الامّة نصف حد الحرة واخبر صلى الله عليه وسلم في حدها بالجلد دون النفي دل ذلك على ان حد الحرة هو الجلد ولا نفي فيه * فان قيل انما اراد بذلك التأديب دون الحد وقد روى عن ابن عباس ان الامّة اذا زنت قبل ان تحصن انه لاحد عليها لقوله تعالى ﴿فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾ * قيل له قد روى سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا زنت امّة احدكم فليجلدها الحد ولا يثر عليها قال ذلك ثلاث غرات ثم قال في الثالثة او الرابعة ثم ليبيعها ولو بضعير وقوله صلى الله عليه وسلم اعها ولو بضعير يدل على انها لا تنفي لانه لو وجب نفيها لما حاز بيعها اذ لا يمكن المشتري تسلمها لان حكمها ان تنفي * فان قيل في حديث شعبة عن قتادة عن الحسن بن حطان بن عبدالله عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر والثيب بالثيب البكر بجلد ونفي والثيب بجلد ويرجم وروى الحسن عن قبيصة بن ذؤيب عن سلمة بن المحبق عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحديث الزهري عن عبيد الله بن عبدالله عن ابي هريرة وزيد بن خالد ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فاقتديته منه بوليدة ومائة شاة ثم اخبرني اهل العام ان علي ابني جلد مائة وتغريب عام وان علي امرأة هذا الرجم فاقض بيننا بكتاب الله تعالى فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله اما العنم والوليدة فرد عليك واما ابنك فان عليه جلد مائة وتغريب عام ثم قال لرجل من اسلم اغد يا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها * قيل له غير جائز ان تزيد في حكم الآية باخبار الآحاد لانه يوجب النسخ لاسيما مع امكان استعمالها على وجه لا يوجب النسخ فالواجب اذا كان هكذا حمل على وجه التعزير لانه حد مع الجلد فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت نفي البكر لانهم كانوا حديثي عهد بالجاهلية

فراى ردعهم بالنفى بعد الجلد كما امر بشق روابيا الحمر وكسر الاواني لانه ابلغ في الزجر واخرى
 بقطع العادة وايضا فان حديث عبادة وارد لا محالة قبل آية الجلد وذلك لانه قال خذوا
 عنى قد جعل الله لهن سبيلا فلو كانت الآية قد نزلت قبل ذلك لكان السبيل مجعولا
 قبل ذلك ولما كان الحكم مأخوذا عنه بل عن الآية ثبت بذلك ان آية الجلد انما نزلت
 بعد ذلك وليس فيها ذكر النفى فوجب ان يكون ناسخا لما في حديث عبادة من النفى ان كان
 انفى حدا * وبما يدل على ان النفى على وجه التعزير وليس بمحد ان الحدود معلومة المقادير
 والهايات ولذلك سميت حدودا لا يجوز الزيادة عليها ولا التفصان منها فلما لم يذكر النبي
 صلى الله عليه وسلم للنفى مكانا معلوما ولا مقدارا من المسافة والبعد علمنا انه ليس بمحدوانه
 موكول الى اجتهاد الامام كالتعزير لما لم يكن له مقدار معلوم كان تقديره موكولا الى رأى
 الامام ولو كان ذلك حدا لذكر النبي صلى الله عليه وسلم مسافة الموضع الذى ينفى اليه كما ذكر
 توقيت السنة لمدة النفى * واما الجمع بين الجلد والرجم للمحصن فان فقهاء الامصار متفقون
 على ان المحصن يرمى ولا يجلد والدليل على صحة ذلك حديث ابى هريرة وزيد بن خالد في قصة
 العسيف وان ابا الزانى قال سألت رجلا من اهل العلم فقالوا على امرأة هذا الرجم فلم
 يقل النبي صلى الله عليه وسلم بل عليها الرجم والجلد وقال لانيس اغد على امرأة هذا فان
 اعترفت فارجمها ولم يذكر جلدا ولو وجب الجلد مع الرجم لذكره كما ذكر الرجم وقد وردت
 قصة ماعز من جهات مختلفة ولم يذكر في شئ منها مع الرجم جلد ولو كان الجلد حدا مع الرجم
 لجلده النبي صلى الله عليه وسلم ولوجلده لنقل كما نقل الرجم اذ ليس احدهما باولى بالنقل من
 الآخر وكذلك في قصة العامدية حين اقرت بالزنا فرجمها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعد ان وضعت ولم يذكر جلدا ولو كانت جلدت لنقل وفي حديث الزهري عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال قال عمر قد خشيت ان يطول بالناس زمان حتى يقول
 فائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة انزلها الله وقد قرأنا الشيخ والشيخة اذ انيا
 فارجموها البتة ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده فاخبر ان الذى فرضه الله
 هو الرجم وان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ولو كان الجلد واجبا مع الرجم لذكره * واحتج من
 جمع بينهما بحديث عبادة الذى قدمناه وقوله النيب بالنيب الجلد والرجم وبما روى ابن جريج عن
 ابى الزبير عن جابر ان رجلا زنى بامرأة فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد ثم اخبرانه
 قد كان احصن فامر به فرجم وبما روى ان عليا جلد سراحة الهمدانية ثم رجمها وقال جلدها
 بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم * فاما حديث عبادة فانا قد علمنا انه وارد
 عقيب كون حد الزانين الحبس والاذى ناسخا له لا واسطة بينهما بقوله صلى الله عليه وسلم
 خذوا عنى قد جعل الله لهن سبيلا ثم كان رجم ماعز والعامدية وقوله واغديا انيس على
 امرأة هذا فان اعترفت فارجمها بعد حديث عبادة فلو كان ما ذكر في حديث عبادة من الجمع
 بين الجلد والرجم ثابتا لاستعمله النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الوجوه * واما حديث

جابر فجاز ان يكون جلده بعض الحد لانه لم يعلم باحصانه ثم لما ثبت احصانه رجمه وكذلك قول اصحابنا ويحتمل حديث علي رضي الله عنه في جلده شراحة ثم رجمها ان يكون على هذا الوجه *
واختلف الفقهاء في الذمين هل يحدان اذ انيا فقال اصحابنا والشافعي يحدان الا انهما لا يرجمان عندنا وعند الشافعي يرجمان اذا كانا محصنين وقد بينا ذلك فيما سلف وقال مالك لا يحد الذميان اذ انيا * قال ابو بكر وظاهر قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) يوجب الحد على الذمين ويدل عليه حديث زيد بن خالد وابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ اذنت امة احدم فليجلدها وقوله صلى الله عليه وسلم اقيموا الحدود على ما ملكتم ايمانكم ولم يفرق بين الذمي والمسلم وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين فلا يخلو ذلك من ان يكون بحكم التوراة او حكما مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم فان كان رجمهما بحكم التوراة فقد صار شريعة للنبي صلى الله عليه وسلم لان ما كان من شرائع الانبياء المتقدمين مبقى الى وقت النبي صلى الله عليه وسلم فهو شريعة لنا صلى الله عليه وسلم ما لم ينسخ وان كان رجمهما على انه حكم مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم فهو ثابت اذ لم يرد ما يوجب نسخه * والصحيح عندنا انه رجمهما على انه شريعة مبتدأة من النبي صلى الله عليه وسلم لاعلى تبقي حكم التوراة والدليل عليه ان حد الزانيين في اول الاسلام كان الحبس والاذى المحصن وغير المحصن فيه سواء فدل ذلك على ان الرجم الذي اوجبه الله في التوراة قد كان منسوخا * فان قيل فان النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين وانت لا ترجهما فقد خالفت الخبر الذي احتججت به في اثبات حد الزنا على الذمين * قيل له استدلالنا من خبر رجم اليهوديين على ما ذكرنا صحيح وذلك لانه لما ثبت انه رجمهما صح انهما في حكم المسلمين في ايجاب الحدود عليهما وانما رجمهما النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يكن من شرط الرجم الاحصان فلما شرط الاحصان فيه وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فليس بمحصن صار حدها الجلد * فان قيل انما رجم النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين من قبل انه لم تكن لليهوديين ذمة وتحاكموا اليه * قيل له لو لم يكن الحد واجبا عليهم لما اقامه النبي صلى الله عليه وسلم عليهما ومع ذلك فدلالة قائمة على ما ذكرنا لانه اذا كان من لادمة له قد حده النبي صلى الله عليه وسلم في الزنا فمن له ذمة وتجري عليه احكام المسلمين اخرى بذلك ويدل عليه انهم لا يختلفون ان الذمي يقطع في السرقة فكذلك في الزنا اذ كان فعلا يتر عليه فوجب ان يجر عنه بالحد كما وجب زجر المسلم به وليس هو كالمسلم في شرب الخمر لانهم مقرون على التخلية بينهم وبين شربها وليسوا مقررين على السرقة ولا على الزنا * واختلف فيمن اكره على الزنا قتال ابو حنيفة ان اكرهه غير سلطان حد وان اكرهه سلطان لم يحد وقال ابو يوسف ومحمد لا يحد في الوجهين جميعا وهو قول الحسن بن صالح والشافعي وقال زفران اكرهه سلطان حد ايضا واما المكروهة فلا يحد في قولهم جميعا فاما ايجاب الحد عليه في حال الاكراه فان ابو حنيفة قال القياس ان يحد سواء اكرهه سلطان او غيره ولكنه ترك القياس في اكراه السلطان ويحتمل قوله في اكراه السلطان معنيين احدهما ان يريد به

الخليفة فان كان قد اراد هذا فانما اسقط الحد لانه قد فسق وانعزل عن الخلافة يا كراهه اياه على الزنا فلم يبق هناك من يقيم الحد عليه والحد انما يقيمه السلطان فاذا لم يكن هناك سلطان لم يقيم الحد كمن زنى في دار الحرب ويحتمل ان يربده من دون الخليفة فان كان اراد ذلك فوجهه ان السلطان مأمور بالتوصل الى درء الحد فاذا اكرهه على الزنا فانما اراد التوصل الى ايجابه فلا يجوز له اقامته اذا لانه باكرهه اراد التوصل الى ايجابه فلا يجوز له ذلك ويسقط الحد واما اذا اكرهه غير سلطان فان الحد واجب وذلك لانه معلوم ان الاكره ينافي الرضا وما وقع عن طوع ورضا فغير مكره عليه فلما كانت الحال شاهدة بوجود الرضا منه بالفعل دل ذلك على انه لم يفعل مكرها ودلالة الحال على ما وصفنا انه معلوم ان حال الاكره هي حال خوف وبأنف النفس والانتشار والشهوة ينافيهما الخوف والوجل فلم يوجد منه الانتشار والشهوة في هذه الحال علم انه فعله غير مكره لانه لو كان مكرها حائضا لما كان منه انتشار ولا غلبته الشهوة وفي ذلك دليل على ان فعله ذلك لم يقع على وجه الاكره فوجب الحد فان قيل ان وجود الانتشار لا ينافي ترك الفعل فعلمنا حين فعل مع ظهور الاكره انه فعله مكرها كشرب الخمر والذف ونحوه قيل له هذا لمعنى هكذا ولكنه لما كان في العادة ان الخوف على النفس ينافي الانتشار دل ذلك على انه فعله طائعا لا نرى ان من اكره على الكفر فاقر انه فعله طائعا كان كافرا مع وجود الاكره في الظاهر كذلك الحال الشاهدة بالطوع هي بمنزلة الاقرار منه بذلك فيحد

باب صفة الضرب في الزنا

قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله روى عن الحسن وعطاء ومجاهد وابي مجلز قالوا في تعطيل الحدود لا في شدة الضرب وروى ابن ابي مليكة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ان جارية لابن عمر زنت فضرب رجلها واحسبه قال وظهرها قال فقات لا تأخذكم بهما رأفة في دين الله قال يا بني ورأيتني اخذتني بهما رأفة ان الله تعالى لم يأمرني ان اقتلها ولا ان اجعل جلدها في رأسها وقد اوجعت حيث ضربت وروى عن سعيد بن جبير وابراهيم والشعبي قالوا في الضرب واختلف الفقهاء في شدة الضرب في الحدود فقال اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر التعزير اشد الضرب وضرب الزنا اشد من ضرب الشارب وضرب الشارب اشد من ضرب القاذف وقال مالك والليث الضرب في الحدود كلها سواء غير مبرح بين الضربين وقال الثوري ضرب الزنا اشد من ضرب القذف وضرب القذف اشد من ضرب الشرب وقال الحسن بن صالح ضرب الزنا اشد من ضرب الشرب والقذف وروى عن عطاء قال حد الزنية اشد من حد الفرية و حد الفرية والخمر واحد وعن الحسن قال ضرب الزنا اشد من القذف والقذف اشد من الشرب وضرب الشرب اشد من ضرب التعزير وروى عن علي انه ضرب رجلا فاعدا وعليه كساء قسطلاني قال ابو بكر قوله تعالى (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) لما كان محذورا لما تأوله السافعيه من تعطيل الحد ومن تخفيف الضرب اقتضى ظاهره ان يكون عليهما جميعا في ان لا يعطل الحد وفي تشديد الضرب وذلك

يقتضى ان يكون اشد من ضرب القاذف والشارب وأما قالوا ان التعزير اشد الضرب وارايدوا بذلك انه جائز للامام ان يزيد في شدة الضرب للايلاء على جهة الزجر والردع اذ لا يمكنه فيه بلوغ الحد ولم يعنوا بذلك انه لا محالة اشد الضرب لانه موكل الى رأى الامام واجتهاده ولو رأى ان يقتصر من الضرب في التعزير على الحبس اذا كان ذا مروءة وكان ذلك الفعل منه زلة جازله ان يتجافى عنه ولا يعززه فعلمت ان مرادهم بقولهم التعزير اشد الضرب انما هو اذا رأى الامام ذلك للزجر والردع فعل وقدروى شريك عن جامع بن ابي راشد عن ابي وائل قال كان لرجل على ابن اخ لام سلمة رضى الله عنهما دين فمات فقضت عنه فكتب اليها يخرج عليها فيه فرفعت ذلك الى عمر فكتب عمر الى عامله اضربه ثلاثين ضربة كلها تبضع اللحم وتحد الدم فهذا من ضرب التعزير وروى شعبة عن واصل عن المعرور بن سويد قال اتى عمر بن الخطاب بامرأة زنت فقال افسدت حسبها اضربوها ولا تحرقوا عليها جلدها فهذا يدل على انه كان يرى ضرب الزانى اخف من التعزير عنه قال ابو بكر قد دل قوله (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) على شدة ضرب الزانى على ما بينا وانه اشد من ضرب الشارب والقاذف لدلالة الآية على سدة الضرب فيه ولان ضرب الشارب كان من النبي صلى الله عليه وسلم بالجريد والنعال وضرب الزانى انما يكون بالسوط وهذا يوجب ان يكون ضرب الزانى اشد من ضرب الشارب وأما جعلوا ضرب القاذف اخف الضرب لان القاذف جائز ان يكون صادقا في قذفه وان له شهودا على ذلك والشهود مندوبون الى الستر على الزانى فانما وجب عايه الحد لقعود الشهود عن الشهادة وذلك بوجوب تخفيف الضرب * ومن جهة اخرى ان القاذف قد غلظت عليه العقوبة في ابطال شهادته فغير جائز التغليظ عليه من جهة سدة الضرب عنه فان قبل روى سفيان بن عيينة قال سمعت سعد بن ابراهيم يقول للزهري ان اهل العراق يقولون ان القاذف لا يضرب ضربا تنديدا ولقد حدثني ابي ان امه ام كلثوم امرت بشاة فسلخت حين جلد ابو بكره فالبست مسكها فهل كان ذلك الامس ضربا سيدي عنه قيل له هذا لا يدل على سدة الضرب لانه جائز ان يؤثر في البدن الضرب الخفيف على حسب ما يصادف من رقة البشرة ففعلت ذلك استفاقا عليه

باب ما يضرب من اعضاء المحدود عنه

قال الله سبحانه وتعالى (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ولم يذكر ما يضرب منه وظاهره يقتضى جواز ضرب جميع الاعضاء وقد اختلف السلف وفقهاء الامصار فيه فروى ابن ابي ليلى عن عدى بن ثابت عن المهاجر بن عميرة عن علي رضى الله عنه انه اتى رجل سكران او في حد فقال اضرب واعط كل عضو حقه واتفق الوجه والمذاكير وروى سفيان بن عيينة عن ابي عامر عن عدى بن ثابت عن مهاجر بن عميرة عن علي رضى الله عنه انه قال اجنب رأسه ومذاكيره واعط كل عضو حقه فذكر في هذا الحديث الرأس وفي الحديث الاول الوجه وجائز ان يكون

قد استثناهما جميعا وروى عن عمر انه امر بالضرب في حد فقال اعط كل عضو حقه ولم يستثن
 شيئا وروى المسعودي عن القاسم قال آتى ابوبكر برجل انتفى من ابنه فقال ابوبكر اضرب الرأس
 فان الشيطان في الرأس وقد روى عن عمر انه ضرب صبيغ بن عسيل على رأسه حين سأل
 عن الذاريات ذروا على وجه التعت وروى عن ابن عمر انه لا يصيب الرأس * وقال ابو حنيفة
 ومحمد يضرب في الحدود الاعضاء كلها الا الفرج والرأس والوجه وقال ابو يوسف يضرب
 الرأس ايضا وذكر الطحاوي عن احمد بن ابي عمران عن اصحاب ابي يوسف ان الذي
 يضرب به الرأس من الحد سوط واحد وقال مالك لا يضرب الا في الظهر وذكر ابن سماعة
 عن محمد في التعزير انه يضرب الظهر بغير خلاف وفي الحدود يضرب الاعضاء الا ما ذكرنا
 وقالت الحسن بن صالح يضرب في الحد والتعزير الاعضاء كلها ولا يضرب الوجه ولا المذاكير
 وقال الشافعي يتقى الوجه والفرج * قال ابوبكر انفق الجميع على ترك ضرب الوجه والفرج
 وروى عن علي استثناء الرأس ايضا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا ضرب
 احداكم فليترك الوجه واذا لم يضرب الوجه فالرأس مثله لان الشين الذي يلحق الرأس بتأثير
 الضرب كالذي يلحق الوجه واما امر باجتناب الوجه لهذه العلة ولئلا يلحقه اثر يشينه اكثر مما
 هو مستحق بالفعل الموجب للحد * والدليل على ان ما يلحق الرأس من ذلك هو كما يلحق الوجه
 ان الموضحة وسائر الشجاج حكمها في الرأس والوجه سواء وفارقا سائر البدن من هذا الوجه
 لان الموضحة فيها سوى الرأس والوجه انما تجب فيه حكومة ولا يجب فيها ارس الموضحة
 الواقعة في الرأس والوجه فوجب من اجل ذلك استثناء حكم الرأس والوجه في اجتناب ضربهما
 ووجه آخر وهو انه ممنوع من ضرب الوجه لما يخاف فيه من الجناية على البصر وذلك موجود
 في الرأس لان ضرب الرأس بظلم منه البصر وربما حدث منه الماء في العين وربما حدث منه
 ايضا اختلاط في العقل فهذه الوجوه كلها تمنع ضرب الرأس * واما اجتناب الفرج فتمتفق عليه
 وهو ايضا مقتل فلا يؤمن ان يحدث اكثر مما هو مستحق بالفعل وقال ابو حنيفة واصحابه والليث
 والشافعي يضرب في الحدود كلها وفي التعزير مجردا قائما غير ممدود الا حد القذف فانه
 يضرب وعليه ثيابه وينزع عنه الحشو والفرو وقال بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
 يضرب التعزير في ازار ولا يفرق في التعزير خاصة في الاعضاء وقال ابو يوسف ضرب ابن ابي
 ليلى المرأة القاذفة قائما فخطأ ابو حنيفة وقال البوري لا يجرد الرجل ولا يمد ونضرب المرأة
 قاعدة والرجل قائما * قال ابوبكر في حديث رجم النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين قال رأيت
 الرجل يحنى على المرأة يقيها الحجارة وهذا يدل على ان الرجل كان قائما والمرأة قاعدة
 وروى عاصم الاحول عن ابي عثمان النهدي قال آتى عمر بسوط فيه سدة فقال اريد الين
 من هذا فآتى بسوط فيه لين فقال اريد اشد من هذا فآتى بسوط بين السوطين فقال اضرب
 ولا يرى ابطك واعط كل عضو حقه وعن ابن مسعود انه ضرب رجلا حدا فدعا بسوط قاصر
 فدق بين حجرين حتى لان ثم قال اضرب ولا تخرج ابطك واعط كل عضو حقه وعن علي انه

قال للجلاد اعط كل عضو حقه وروى حنظلة السدوسي عن انس بن مالك قال كان يؤمر بالسوط فتقطع ثمرة ثم يدق بين حجرين ثم يضرب به وذلك في زمن عمر بن الخطاب وروى عن ابي هريرة انه جلد رجلا قائما في القذف قال ابو بكر هذه الاخبار تدل على معاني منها اتفاقهم على ان ضرب الحدود بالسوط ومنها انه يضرب قائما اذ لا يمكن اعطاء كل عضو حقه الا وهو قائم ومنها انه يضرب بسوط بين سوطين وانما قالوا انه يضرب مجردا ليصل الالم اليه ويضرب القاذف وعليه ثيابه لان ضربه اخف وانما قالوا لا يمد لان فيه زيادة في الايلام غير مستحق بالفعل ولا هو من الحد وروى يزيد بن هارون عن الحجاج عن الوليد بن ابي مالك ان ابا عبيدة بن الجراح اثنى رجل في حد فذهب الرجل ينزع قميصه وقال ما ينبغي لجسدي هذا المذنب ان يضرب وعليه قميص فقال ابو عبيدة لا تدعوه ينزع قميصه فضربه عليه وروى ليث عن مجاهد ومغيرة عن ابراهيم قال لا يجلد القاذف وعليه ثيابه وعن الحسن قال اذا قذف الرجل في الشتاء لم يلبس ثياب الصيف ولكن يضرب في ثيابه التي قذف فيها الا ان يكون عليه فرو او حشو يمنع من ان يجرد وجع الضرب فيتزع ذلك عنه وقال مطرف عن الشعبي مثل ذلك وروى شعبة عن عدي بن ثابت عن شهد عليا رضي الله عنه انه اقام على رجل الحد فضربه على قبا او قرطوق ومذهب اصحابنا موافق لما روى عن السلف في هذه الاخبار ويدل على صحته ان من عليه حشو او فرو فلم يصل الالم ان الفاعل لذلك غير ضارب في العادة الا ترى انه لو حلف ان يضرب فلانا فضربه وعليه حشو او فرو فلم يصل اليه الالم انه لا يكون ضاربا ولم ير في يمينه ولو وصل اليه الالم كان ضاربا

في اقامه الحدود في المسجد

قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد والشافعي لا اقام الحدود في المساجد وهو قول الحسن بن صالح قال ابو يوسف واقام ابن ابي ليلى حدا في المسجد فخطأه ابو حنيفة وقال مالك لا بأس بالتأديب في المسجد خمسة اسواط ونحوها واما الضرب الموجه والحد فلا يقام في المسجد قال ابو بكر روى اسماعيل بن مسلم المكي عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اقام الحدود في المساجد ولا يقتل بالولد الوالد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم ورفع اصواتكم وشراكم وبيعكم واقامة حدودكم وجروها في جمعكم وضعوا على ابوابها المطاهر ومن جهة النظر انه لا يؤمن ان يكون من المحدود بالمسجد من خروج النجاسة ماسيله ان ينزه المسجد عنه

في الذي يعمل عمل قوم لوط

قال ابو حنيفة يعزر ولا يحد وقال مالك والليث يرجان احصنا او لم نحصنا وقال عثمان البقي والحسن بن صالح وابو يوسف ومحمد والشافعي هو بمنزلة الزنا وهو قول الحسن وابراهيم وعطاء

قال ابو بكر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس فحصر صلى الله عليه وسلم قتل المسلم الا باحدى هذه الثلاث وفاعل ذلك خارج عن ذلك لانه لا يسمى زنا * فان احتجوا بما روى عاصم بن عمرو عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذي يعمل عمل قوم لوط فارقوا الاعلى والاسفل وارجموها جميعا وبما روى الدر او روى عن عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به * قيل له عاصم بن عمرو وعمرو بن ابي عمرو ضعيفان لا تقوم روايتهما حجة ولا يجوز بهما اثبات حد وجائز ان يكون لو ثبت اذا قتل مستحلين له وكذلك نقول فيمن استحل ذلك انه يستحق القتل وقوله فاقتلوا الفاعل والمفعول به يدل على انه ليس بحد وانه بمنزلة قوله من بدل دينه فاقتلوه لان حد فاعل ذلك ليس هو قتلا على الاطلاق وانما هو الرجم عند من جملة كالزنا اذا كان محصنا وعند من لا يجعله بمنزلة الزنا ممن يوجب قتله فانما يقتله رجما فقتله على الاطلاق ليس هو قول واحد ولو كان بمنزلة الزنا لفرق فيه بين المحصن وغير المحصن وفي تركه صلى الله عليه وسلم الفرق بينهما دليل على انه لم يوجبه على وجه الحد

في الذي يأتي بهيمة

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك وعثمان بن ابي الاحد عليه ويعزر وروى مثله عن ابن عمر وقال الاوزاعي عليه الحد * قال ابو بكر قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس ينفي قتل فاعل ذلك اذ ليس ذلك بزنا في اللغة ولا يجوز اثبات الحدود الا من طريق التوقيف او الاتفاق وذلك معدوم في مسئلتنا ولا يجوز اثباته من طريق المفاهيس وقد روى عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجدتموه على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة وعمرو هذا ضعيف لا ثبت به حجة ومع ذلك فقد روى سبعة وسفيان وابو عوانة عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس فيمن أتى بهيمة انه لا حد عليه وكذلك روى اسرايل وابو بكر بن عياش وابو الاحوص وشريك كلهم عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس مثله ولو كان حديث عمرو بن ابي عمرو ثابتا لما خالفه ابن عباس وهو راويه الى غيره وان صح الخبر كان محمولا على من استحل

فصل

قال ابو بكر وقد انكرت طائفة شاذة لا تعد خلافا للجم وهم الخوارج وقد ثبت الرجم عن النبي صلى الله عليه وسلم بغيره صلى الله عليه وسلم وبفضل الكافة والخبر الشائع المستفيض الذي لا مساغ للشك فيه واجمعت الامة عليه فروى الرجم ابو بكر وعمرو وعلي وجابر بن عبد الله وابو سعيد الخدري وابو هريرة

وريدة الاسلمى وزيد بن خالد في آخرين من الصحابة وخطب عمر فقال لولا ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لاثبتته في المصحف وبعض هؤلاء الرواة يروى خبر رجم ماعز وبعضهم خبر الجهمية والغامدية وخبر ماعز يشتمل على احكام منها انه رددته ثلاث مرات ثم لما اقرعته الرابعة سأل عن صحة عقله فقال هل به حجة فقالوا لا وانه استنكهه ثم قال له لعلك لمست لعلك قبلت فلما ابى الا التصبم على الاقرار بصرح الزنا سأل عن احصائه ثم لما هرب حين ادركته الحجارة قال هلا تركتموه وفي ترديده ثلاث مرات ثم المسئلة عن عقله بعد الرابعة دلالة على ان الحد لا يجب الا بعد اقراره اربعا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال تعافوا الحدود فيما بينكم ثم بلغنى من حد فقد وجب فلو كان الحد واجبا باقراره مرة واحدة لسأل عنه في اول اقراره ومسلته جيرانه واهله عن عقله بدل على ان على الامام الاستنبات والاحتياط في الحد ومسلته عن الزنا كيف هو وما هو وقوله لعلك لمست لعلك قبلت يفيد حكيمين احدهما انه لا يقتصر على اقراره بالزنا دون استثنائه في معنى الزنا حتى يبينه بصفة لا يختلف فيه انه زنا وقوله لعلك لمست لعلك قبلت تلقين له الرجوع عن الزنا وانه انما اراد اللبس كما روى انه قال للسارق ما اخاله سرق ونظيره ما روى عن عمر انه جىء بامرأة حبلى بالموسم وهى نبكى فقالوا زنت فقال عمر ما ببيك فان امرأة ربما استكرهت على نفسها باقنها ذلك فاخبرت ان رجلا ركبها وهى نائمة فقال عمر لو قتلت هذه لحشبت ان تدخل ما بين هذين الاخشين النار فخلى سبيلها وروى ان عليا قال لنسراحة حين اقرت عنده بالزنا لعلك عصيت نفسك قالت انيت طائعة غير مكرهة فرجها * وقوله صلى الله عليه وسلم هلا تركتموه يدل على جواز رجوعه عن اقراره لانه لما امتنع مما بذل نفسه له بدايالا هلا تركتموه * وبالمجمل جده دل على ان الرجم والجلد لا يجتمعان * وقوله تعالى * وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين * روى ابن ابي نجيح عن مجاهد قال الطائفة الرجل الى الالف وقرأ * وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا * وقال عطاء رجلان فصاعدا وقال الحسن وابو بريدة الطائفة عشرة وقال محمد بن كعب الفرطى في قوله * (ان نعف عن طائفة منكم) قال كان رجلا وقال الزهرى * (وليشهد عذابهما طائفة) ثلاثة فصاعدا وقال قتادة ليكون عظة وعبرة لهم وحكى عن مالك والليث اربعة لان الشهود اربعة * قال ابوبكر يشبه ان المعنى في حضور الطائفة ما قاله قتادة انه عظة وعبرة لهم فيكون زجرا له عن العود الى مثله وردعا لغيره عن اتيان مثله والاولى ان تكون الطائفة جماعة يستفيض الخبر بها ويشيع فيردع الناس عن مثله لان الحدود موضوعة للزجر والردع وبالله التوفيق

باب تزويج الزانية

قال الله تعالى * (الزانى لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) قال ابوبكر روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال كان رجل يقال له مرثد بن ابي مرثد وكان يحمل الاسرى من مكة حتى يأتي بهم المدينة وكان بمكة بنى يقال لها عناق

وكانت صديقة له وكان وعد رجلا ان يحمله من اسرى مكة وان عناقا رآته فقالت له اقم الليلة عندي قال يا عناق قد حرم الله الزنا فقالت يا اهل الحياء هذا الذي يحمل اسراكم فلما قدمت المدينة اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اتزوج عناق فلم يرد علي حتى نزلت هذه الآية (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكحها فيين عمرو بن سعيد في هذا الحديث ان الآية نزلت في الزانية المشركة انها لا ينكحها الا زان او مشرك وان تزوج المسلم المشركة زنا اذ كانت لا محل له * وقد اختلف السلف في تأويل الآية وحكمها فحدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن البنان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا يحيى بن سعيد وزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) قد نسختها الآية التي بعدها وانكحوا الايامي منكم قال كان يقال هي من ايامي المسلمين فاخبر سعيد بن المسيب ان الآية منسوخة * قال ابو عبيد وحدثنا حجاج عن ابن جريح عن مجاهد في قوله (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) قال كان رجال يريدون الزنا بنساء زوان نعايا معانات كن كذلك في الجاهلية فقبل لهم هذا حرام فارادوا نكاحهن فذكر مجاهد ان ذلك كان في نساء محصوصات على الوصف الذي ذكرناه * وروى عن عبد الله بن عمر في قوله (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) انه نزل في رجل تزوج امرأة لبعة على ان ينفق عليه فاخبر عبد الله بن عمر ان النبي خرج على هذا الوجه وهو ان يزوجه على ان يخليها والزنا * وروى حبيب بن ابي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال يعني بالكاح جماعها وروى ابن سبرمة عن عكرمة (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) قال لا يزني حين يزني الا بزانية مثله وقال نعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس بغايا كن في الجاهلية يحملن على ابوابهن رايات كرايات البيطرة يأسيهن ناس يعرفن بذلك وروى مغيرة عن ابراهيم النخعي (الزاني لا ينكح الا زانية) يعني به الجماع حين يزني وعن عمرو بن الزبير مثله * قال ابو بكر فذهب هؤلاء الى ان معنى الآية الاخبار باشتراكهما في الزنا وان المرأة كالرجل في ذلك فاذا كان الرجل زانيا فالمرأة مثله اذا طاعته واذا زنت المرأة فالرجل مثلهما فتحكم تعالى في ذلك بمساواتهما في الزنا ويفيد ذلك مساواتهما في استحقاق الحد وعقاب الآخرة وقطع الموالاة وما جرى مجرى ذلك وروى فيه قول آخر وهو ما روى عاصم الاحول عن الحسن في هذه الآية قال المحدود لا يزوج الا محدودة * واختلف السلف في تزويج الزانية فروى عن ابي بكر وعمر وابن عباس وابن مسعود وابن عمر ومجاهد وسليمان بن يسار وسعيد بن جبير في آخرين من التابعين ان من رنى بامرأة او زنى بها غير فجاءته ان يزوجه وروى عن علي وعائشة والبراء واحدى الروايتين عن ابن مسعود انهما لا زالا ن زانين ما اجتماعا وعن علي اذا زنى الرجل فرق بينه وبين امرأته وكذلك هي اذا زنت * قال ابو بكر فمن حظر نكاح الزانية تأول فيه هذه الآية وفقهاء الامصار متفقون على جواز النكاح وان الزنا لا يوجب تحريرا على الزوج ولا يوجب الفرقة بينهما

ولا يخلو قوله تعالى (الزاني لا ينكح الا زانية) من احد وجهين اما ان يكون خبرا وذلك حقيقة او نهيًا وتحريمًا ثم لا يخلو من ان يكون المراد بذكر النكاح هنا الوطء او العقد وممنع ان يحمل على معنى الخبر وان كان ذلك حقيقة اللفظ لانا وجدنا زانيا يتزوج غير زانية وزانية تزوج غير الزاني فعلمنا انه لم يرد مورد الخبر فثبت انه اراد الحكم والنهي فاذا كان كذلك فليس يخلو من ان يكون المراد الوطء او العقد وحقيقة النكاح هو الوطء في اللغة لما قد بيناه في مواضع فوجب ان يكون محمولا عليه على ما روى عن ابن عباس ومن تابعه في ان المراد الجماع ولا يصرف الى العقد الابدالية لانه مجاز ولانه اذا ثبت انه قد اريد به الحقيقة انتفى دخول المجاز فيه وايضا فلو كان المراد العقد لم يكن زنا المرأة او الرجل موجبا للفرقة اذ كانا جميعا موصوفين بانهما زانيان لان الآية قد اقتضت اباحة نكاح الزاني للزانية فكان يجب ان يجوز للمرأة ان تزوج الذي زنى بها قبل ان يتوبا وان لا يكون زناهما في حال الزوجية يوجب الفرقة ولانعلم احدا يقول ذلك وكان يجب ان يجوز للزاني ان يتزوج مشركة وللزانية ان تزوج مشركا ولا خلاف في ان ذلك غير جائز وان نكاح المشركات وتزوج المشركين محرم منسوخ فدل ذلك على احد مضمين اما ان يكون المراد الجماع على ما روى عن ابن عباس ومن تابعه او ان يكون حكم الآية منسوخا على ما روى عن سعيد بن المسيب * ومن الناس من يحتج في ان الرنا لا يبطل النكاح بما روى هارون بن رباب عن عبيد الله بن عبيد ويرويه عبد الكريم الجزري عن ابي الزبير وكلاهما يرسله ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتى لا تمنع يد لامس فامر به النبي صلى الله عليه وسلم بالاستمتاع منها فيحمل ذلك على انها لا تمنع احدا ممن يريد بها على الزنا * وقد انكر اهل العلم هذا التأويل قالوا لو صح هذا الحديث كان معناه ان الرجل وصف امرأته بالخرق وضعف الرأي وتضييع ماله فهي لا تمنعه من طالب ولا تحفظه من سارق قالوا وهذا اولى لانه حقيقة اللفظ وحمله على الوطء كناية ومجاز وحمله على ما ذكرنا اولى واشبهه بالنبي صلى الله عليه وسلم كما قال علي وعبد الله اذا جاءكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا به الذي هو اهدى والذي هو اهن والذي هو اتقى * فان قيل قال الله تعالى (اولستم النساء) فجعل الجماع مسا * قيل له ان الرجل لم يقل للنبي صلى الله عليه وسلم انها لا تمنع لامسا وانما قال يد لامس ولم يقل فرج لامس وقال الله تعالى (ولونزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم) ومعلوم ان المراد حقيقة اللمس باليد وقال جرير الخطفي يعاتب قوما

السم لثما اذ ترومون جارهم * ولولا هم لم تمنعوا كف لامس

ومعلوم انه لم يرد به الوطء وانما اراد انكم لا تدفعون عن انفسكم الضيم ومنع اموالكم هؤلاء القوم فكيف ترومون جارهم بالظلم * ومن الناس من يقول ان تزويج الزانية وامساكها على النكاح محظور منهى عنه مادامت مقيمة على الزنا وان لم يؤثر ذلك في افساد النكاح لان الله تعالى انما اباح نكاح المحصنات من المؤمنات ومن اهل الكتاب بقوله (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم) يعنى العفاف منهن ولانها اذا كانت كذلك لا يؤمن

قوله (اولستم النساء)
هكذا في النسخ التي
ما يدينا . وهي قرأة
جزءة والعكسائي
كما صرح به البيضاوي
في سورة النساء

(لمصححه)
قوله (لم تمنعوا)
هكذا في النسخ .
والذي في ديوانه
المطبوع (لم تدفعوا)
(لمصححه)

ان تأتى بولد من الزنا فتلحقه به وتورثه ماله وانما يحمل قول من رخص في ذلك على انها تائبة غير مقيمة على الزنا * ومن الدليل على ان زناها لا يوجب الفرقة ان الله تعالى حكم في القاذف لزوجه باللعان ثم بالتفريق بينهما فلو كان وجود الزنا منها يوجب الفرقة لوجب ايقاع الفرقة بقذف اياها لا اعترافه بما يوجب الفرقة الا ترى انه لو اقرانها اخته من الرضاة او ان اباء قد كان وطئها لوقعت الفرقة بهذا القول * فان قيل لما حكم الله تعالى بايقاع الفرقة بعد اللعان دل ذلك على ان الزنا يوجب التحريم لولا ذلك لما وجبت الفرقة باللعان * قيل له لو كان كما ذكرت لوجبت الفرقة بنفس القذف دون اللعان فلما لم تقع بالقذف دل على فساد ما ذكرت * فان قيل انما وقعت الفرقة باللعان لانه صار بمنزلة الشهادة عليها بالزنا فلما حكم عاينها بذلك حكم بوقوع الفرقة لاجل الزنا * قيل له وهذا غلط ايضا لان شهادة الزوج وحده عليها بالزنا لا يوجب كونها زانية كما ان شهادتها عليه بالاكذاب لا توجب عليه الحكم بالكذب في قذفه اياها اذ ليست احدى الشهادتين باولى من الاخرى ولو كان الزوج محكوما له بقبول شهادته عاينها بالزنا لوجب ان تحد حد الزنا فلما لم تحد بذلك دل على انه غير محكوم عليها بالزنا بقول الزوج والله اعلم بالصواب

باب حد القذف

قال الله عز وجل ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة قال ابوبكر الاحصان على ضربين احدهما ما يتعلق به وجوب الرجم على الزاني وهوان يكون حرا بالغاء قلا مسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها وهما كذلك والآخر الاحصان الذي يوجب الحد على قاذفه وهوان يكون حرا بالغاء عاقلا مسلما عفيفا ولا تعلم خلافا بين الفقهاء في هذا المعنى * قال ابوبكر قد خص الله تعالى المحصنات بالذكر ولا خلاف بين المسامحين ان المحصنين مرادون بالآية وان الحد واجب على قاذف الرجل المحصن كوجوبه على قاذف المحصنة وافق الفقهاء على ان قوله ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ قد اريد به الرمي بالزنا وان كان في فحوى اللفظ دلالة عليه من غير نص وذلك لانه لما ذكر المحصنات وهن العفاف دل على ان المراد بالرمي رميها بفساد العفاف وهو الزنا ووجه آخر من دلالة فحوى اللفظ وهو قوله تعالى ﴿ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾ يعنى على صحة ما رموه به ومعلوم ان هذا العدد من الشهود انما هو مشروط في الزنا فدل على ان قوله ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ معناه يرمونهن بالزنا وبذل ذلك على معنى آخر وهوان القذف الذي يجب به الحد انما هو القذف بفساد الزنا وهو الذي اذا جاء بالشهود عليه حد المشهود عليه ولولا ما في فحوى اللفظ من الدلالة عليه لم يكن ذكر الرمي مخصوصا بالزنا دون غيره من الامور التي يقع الرمي بها اذ قد يرميها بسرقة وتسرّب خمر وكفر وسائر الافعال المحظورة ولم يكن اللفظ حينئذ مكتفيا بنفسه في ايجاب حكمه بل كان يكون مجعلا موقوف الحكم على اليسان الا انه كيفما تصرف الحال فقد حصل الاتفاق

على ان الرمي بالزنا مراد ولما كان كذلك صار بمنزلة قوله والذين يرمون المحصنات بالزنا
اذ حصول الإجماع على ان الزنا مراد بمنزلة ذكره في اللفظ فوجب بذلك ان يكون وجوب
حد القذف مقصورا على القذف بالزنا دون غيره * وقد اختلف السلف والفقهاء في التعريض بالزنا
فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد وابن شبرمة والثوري والحسن بن صالح والشافعي لاحد
في التعريض بالقذف وقال مالك عليه فيه الحد وروى الاوزاعي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر
قال كان عمر يضرب الحد في التعريض وروى ابن وهب عن مالك عن ابى الرحال عن امه عمرة
ان رجلا استبأ في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال احدهما للآخر والله ما في بزان ولا في
بزانة فاستشار في ذلك عمر الناس فقال قائل مدح اباه وامه وقال آخرون قد كان لابيه
وامه مدح غير هذا نرى ان يجلد الحد فجلده عمر الحد ثمانين ومعلوم ان عمر لم يشاور في ذلك
الا الصحابة الذين اذا خالفوا قل خلافهم ثبت بذلك حصول الخلاف بين السلف ثم لما ثبت
ان المراد بقوله (والذين يرمون المحصنات) هو الرمي بالزنا لم يجز لنا بحساب الحد على غيره
ادلا سبيل الى اثبات الحدود من طريق المقاييس وانما طريقها الاتفاق او التوقيف وذلك معدوم
في التعريض وفي مشاورة عمر الصحابة في حكم التعريض دلالة على انه لم يكن عندهم فيه توقيف
وانه قاله اجتهادا ورأيا وايضا فان التعريض بمنزلة الكتابة المحتملة للمعاني وغير جائز بحساب
الحد بالاحتمال لوجهين احدهما ان الاصل ان القائل يرى الظاهر من اجله فلا يجلده بالشك
والمحتمل مشكوك فيه الا ترى ان يزيد بن دكان لما طلق امرأته البتة استحلفه النبي صلى الله
عليه وسلم بالله ما اردت الا واحدا فلم يلزمه الثلاث بالاحتمال ولذلك قال الفقهاء في كنيات
الطلاق انها لا تجعل طلاقا ابدا لالة والوجه الآخر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ادرؤا
الحدود بالشبهات واقل احوال التعريض حين كان محتملا للقذف وغيره ان يكون
شبهة في سقوطه وايضا قد فرق الله تعالى بين التعريض بالنكاح في العدة وبين التصريح
فقال ﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او كنتم في انفسكم علم الله
انكم ستذكروهن ولكن لا نواعدهن سرا ﴾ يعني نكاحا فجعل التعريض بمنزلة
الاضمار في النفس فوجب ان يكون كذلك حكم التعريض بالقذف والمعنى الجامع بينهما
ان التعريض لما كان فيه احتمال كان في حكم الضمير لوجود الاحتمال فيه * واختلف الفقهاء
في حد العبد في القذف فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك وعثمان البقي والثوري
والشافعي اذا قذف العبد حرا فعليه اربعون جلدة وقال الاوزاعي يجلد ثمانين وروى الثوري
عن حمزة بن محمد عن ابيه ان عليا قال يجلد العبد في القرية اربعين وروى الثوري عن ابن ذكوان
عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال ادركت ابابكر وعمر وعثمان ومن بعدهم من الخلفاء
فلم اراهم يضربون المملوك في القذف الا اربعين * قال ابو بكر وهو مذهب ابن عباس وسالم
وسعيد بن المسيب وعطاء وروى لبث بن ابي سليم عن القاسم بن عبد الرحمن ان عبد الله بن مسعود
قال في عبد قذف حرا انه يجلد ثمانين وقال ابو الزناد يجلد عمر بن عبد العزيز في القرية ثمانين

ولم يختلفوا في ان حد العبد في الزنا خمسون على النصف من حد الحر لاجل الرق وقال الله تعالى
 ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَاثْنَيْنِ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ قصص على حد
 الامة وانه نصف حد الحرية واتفق الجميع على ان العبد بمنزلتها لوجود الرق فيه كذلك
 يجب ان يكون حده في القذف على النصف من حد الحر لوجود الرق فيه واختلفوا في قاذف
 المجنون والصبي فقال ابو حنيفة واصحابه والحسن بن صالح والشافعي لاحد على قاذف
 المجنون والصبي وقال مالك لا يحد قاذف الصبي وان كان مثله يجامع اذا لم يبلغ ويحد قاذف
 الصبية اذا كان مثلهما تجامع وان لم تحصن ويحد قاذف المجنون وقال الليث يحد قاذف المجنون
 قال ابو بكر المجنون والصبي والصبية لا يقع من واحد منهم زنا لان الوطء منهم لا يكون
 زنا اذ كان الزنا فعلا مذموما يستحق عليه العقاب وهؤلاء لا يستحقون العقاب على افعالهم
 فقاذفهم بمنزلة قاذف المجنون لوقوع العلم بكذب القاذف ولانهم لا يلحقهم شين بذلك الفعل
 لو وقع منهم فكذلك لا يشينهم قذف القاذف لهم بذلك ومن جهة اخرى ان المطالبة
 بالحد الى المقذوف ولا يجوز ان يقوم غيره مقامه فيه الا ترى ان الوكالة غير مقبولة فيه واذا كان
 كذلك لم تجب المطالبة لاحد وقت القذف فلم يجب الحد لان الحد اذا وجب فانما يجب
 بالقذف لا غير فان قيل فللرجل ان يأخذ بحد ابيه اذا قذف وهو ميت فقد جاز ان يطالب
 عن الغير بحد القذف قيل له انما يطالب عن نفسه لما حصل له من القذف في نفسه ولا
 يطالب عن الاب وايضا لما اتفقوا على ان قاذف الصبي لا يحد كان كذلك قاذف الصبية
 لانهما جميعا من غير اهل التكليف ولا يصح وقوع الزنا منهما فكذلك المجنون لهذه العلة
 * واختلفوا فيمن قذف جماعة فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد وسالك والثوري
 والليث اذا قذفهم بقول واحد فعليه حد واحد وقال ابن ابي ليلى اذا قال لهم يا زناة فعلية
 سد واحد وان قال لكل انسان يا زاني فلكل انسان حد وهو قول الشافعي وقال
 عثمان البتي اذا قذف جماعة فعليه لكل واحد حد وان قال لرجل زينة بفلاة فعليه حد واحد
 لان عمر صرب ابابكرة واصحابه حدوا واحدا ولم يحدوهم للمرأة وقال الاوزاعي اذا قال يا زاني بن زان
 فعليه حدان وان قال لجماعة انكم زناة فحد واحد وقال الحسن بن صالح اذا قال من كان داخل هذه
 الدار فهو زان ضرب لمن كان داخلها اذا عرفوا وقال الشافعي فما حكاه المزني عنه اذا قذف
 جماعة بكلمة واحدة فلكل واحد حد وان قال لرجل واحد ابن الزانية فعليه حدان وقال
 في احكام القرآن اذا قذف امرأته برجل لاعن ولم يحد للرجل * قال ابو بكر قال الله تعالى
 ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلَدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ ومعلوم ان مراده
 جلد كل واحد من القاذفين ثمانين جلدة فكان تقدير الآية ومن رمى محصنا فعليه ثمانون
 جلدة وهذا يقتضي ان قاذف جماعة من المحصنات لا يجلد اكثر من ثمانين ومن اوجب على
 قاذف جماعة المحصنات اكثر من حد واحد فهو مخالف لحكم الآية * ويدل عليه من جهة
 السنة ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن

ابن عدي قال انبأنا هشام بن حسان قال حدثني عكرمة عن ابن عباس ان هلال بن امية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم لشريك بن سحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم البيئة اوحد في طهرك فقال يارسول الله اذارأى احدنا رجلا على امرأته يلتبس البيئة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول البيئة والافحد في طهرك فقال هلال والذي بعثك بالحق اني لصادق ولينزلن الله في امري مايرى ظهري من الحد فزلت (والذين يرمون ازواجهم) وذكر الحديث وروى محمد بن كثير قال حدثنا محمد بن الحسين عن هشام عن ابن سيرين عن انس ان هلال بن امية قذف شريك بن سحماء بامرأته فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انت باربعة شهداء والافحد في طهرك قال ذلك مرارا فزلت آية اللعان وروى ابو بكر قد ثبت بهذا الخبر ان قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات) الآية كان حكما عاما في الزوجات كهو في الاجنبيات لهوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية انت باربعة شهداء والا فحد في طهرك ولان عموم الآية قد اقتضى ذلك ثم لم يوجب النبي صلى الله عليه وسلم على هلال الاحدا واحدا مع قذفه لامرأته ولشريك بن سحماء الى ان نزلت آية اللعان فاقم اللعان في الزوجات مقام الحد في الاجنبات ولم ينسخ موجب الخبر من وجوب الاقصار على حد واحد اذا قذف جماعة فثبت بذلك انه لا يجب على قاذف الجماعة الاحد واحد وبدل عابه من حمة النظر ان سائر ما يوجب الحد اذا وجد منه مرارا لا يوجب الاحدا واحدا كمن زنى مرارا او سرق مرارا او شرب مرارا لم يحد الاحدا واحدا فكان اجماع هذه الحدود التي هي من جنس واحد موجبا لسقوط بعضها والاقصار على واحد منها والمعنى الجامع بينهما انها حد وان سئت قلت انه مما يسقط بالشبهة وروى عن قيل حد القذف حق لا دمي فاذا قذف جماعة وجب ان يكون لكل واحد منهم استيفاء حده على حياله والدليل على انه حق لا دمي انه لا يحد الا بمطالبة المقذوف وروى عنه قيل له الحد هو حق لله تعالى كسائر الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر وانما المطالبة به حق لا دمي لا الحد نفسه وايس كونه موقوفا على مطالبة الآدمي مما وجب ان يكون الحد نفسه حقا لا دمي الا ترى ان حد السرقة ليست الا بمطالبة الآدمي ولم يوجب ذلك ان يكون القطع حقا لا دمي فكذلك حد القذف ولذلك لا يجزى أصحابنا العفو عنه ولا يورث وبدل على انه حق لله تعالى انفاق الجميع على ان العبد بجلده في القذف اربعين ولو كان حقا لا دمي لما احتلف الحر والعبد فيه اذ كان الجلد مما تنصف الا ترى ان العبد والحر يستويان فيما ثبت عليهما من الجسايات على الآدميين فاذا قتل العبد ثبت الدم في عنقه فاذا كان عمدا قتل وان كان خطأ كانت الدية في رقبته كما لو قتله حر وجبت الدية ولو كان حد القذف حقا لا دمي لما اختلف مع امكان تنصيفه الحر والعبد وكذلك العبد والحر لا يختلفان في استهلاك الاموال اذ ما ثبت على الحر قتله ثبت على العبد وقد اختلف في اقامة حد القذف من غير مطالبة المقذوف فقال ابو حنيفة واما يوسف وزفر ومحمد والاوزاعي والشافعي لا يحد الا بمطالبة المقذوف وقال ابن ابي ليلى يحد الامام وان لم يطالب المقذوف وقال مالك لا يحد الامام حتى يطالب

المقذوف الا ان يكون الامام سمعه بقذف فيجده اذا كان مع الامام شهود عدول * قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن داود المهري قال اخبرنا ابن وهب قال سمعت ابن جريج يحدث عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعاخوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب قتيل بذلك ان ما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم من حد لم يكن به له ولا تقمه فلما قال له لال بن امية حين قذف امرأته بشريك ابن سحماء اثني باربعة يشهدون والافحد في ظهرك ولم يحضر شهودا ولم يحده حين لم يطالب المقذوف بالحد دل ذلك على ان حد المذنب لا يقام الا بمطالبة المقذوف * وندل عليه ايضا ما روى في حديث زيد بن خالد وابي هريرة في قصة المسيف وان ابا الزاني قال ان اخي ذني يا امرأة هذا فام محده النبي صلى الله عليه وسلم بقذفها وقال اغديا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ولما كان حد القذف واجبا لما انتهك من عرضه بقذفه مع احصائه وجب ان تكون المطالبة به حقا له دون الامام كما ان حد السرقة لما كان واجبا لما انتهك من حرز المسروق واخذماله لم يثبت الا بمطالبة المسروق منه واما فرق مالك بين ان يسمعه الامام او يشهده الشهود فلا معنى له لان هذا ان كان عمالا امام اقامته من غير مطالبة المقذوف فواجب ان لا يختلف فيه حكم سماع الامام وشهادة الشهود من غير سماعه

باب شهادة القاذف

قال الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون * قال ابو بكر حكم الله تعالى في العاذف اذا لم يأت باربعة شهداء على ما قذفه بثلاثة احكام احدها جلد ثمانين والثاني بطلان الشهادة والثالث الحكم بتفسيقه الى ان يتوب * واخالف اهل العلم في لزوم هذه الاحكام له وثبوتها عليه بالقذف بعد اتفاقهم على وجوب الحد عليه بنقس القذف عند عجزه عن اقامة البينة على الزنا فقال قائلون قد بطلت شهادته ولزمته سمة الفسق قبل اقامة الحد عليه وهو قول المثلث ابن سعد والشافعي وقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك شهادة مقبولة مالم يجد وهذا يقتضي من قولهم انه غير موسوم بسمة الفسق مالم يقع به الحد لانه لو لزمته سمة الفسق لما جازت شهادته اذ كانت سمة الفسق مبطلة لشهادة من وسم بها اذا كان فسقه من طريق الفعل لا من جهة الدين والاعتقاد والدليل على صحة ذلك قوله تعالى (والذين رمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) فاجب بطلان شهادته عند عجزه عن اقامة البينة على صحة قذفه وفي ذلك ضربان من الدلالة على جواز شهادته وقاء حكم عدالته مالم يقع الحد به احدهما قوله (ثم لم يأتوا باربعة شهداء) وثم للتراخي في حقيقة اللغة فاقضى ذلك انهم متى اتوا باربعة شهداء متراخيا عن حال القذف ان يكونوا غير فساق بالقذف لانه قال (ثم لم يأتوا باربعة شهداء) الآية فكان تقديره ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاولئك هم الفاسقون فانما حكم بفسقهم متراخيا عن حال المذنب في حال العجز عن اقامة الشهود فمن

حكم بفسقهم بنفس القذف فقد خالف حكم الآية واوجب ذلك ان تكون شهادة القاذف غير مردودة لاجل القذف ثبت بذلك ان بنفس القذف لم تبطل شهادته وايضا فلو كانت شهادته تبطل بنفس القذف لما كان تركه اقامة البينة على زنا المقدوف مبطلا لشهادته وهي قد بطلت قبل ذلك والوجه الآخر ان المعقول من هذا اللفظ انه لا تبطل شهادته مادامت اقامة البينة على زنا ممكنة الا ترى انه لو قال رجل لامرأته انت طالق ان كنت فلانا ثم لم تدخل الدار انها ان كنت فلانا لم تطلق حتى تترك دخول الدار الى ان تموت فتطلق حينئذ قبل موتها بلا فصل وكذلك لو قال انت طالق ان كنت فلانا ولم تدخل الدار كان بهذه المنزلة وكان الكلام وترك الدخول الى ان تموت شرطا لوقوع الطلاق ولا فرق بين قوله انت طالق ان كنت فلانا ثم دخلت الدار وبين قوله ان كنت فلانا ثم لم تدخلها وان افترقا من جهة ان شرط اليمين في احدهما وجود الدخول وفي الآخر نفيه ولما كان ذلك كذلك وكان قوله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾ مقتضيا لشرطين في طلاق شهادة القاذف احدهما الرمي والآخر عدم الشهود على زنا المقدوف متراخيا عن القذف وفوات الشهادة عليه به فمادامت اقامة الشهادة عليه بالزنا ممكنة بخصوصية القاذف فقد اقتضى لفظ الآية بقاءه على ما كان عليه غير محكوم ببطلان شهادته وايضا لا يخلو القاذف من ان يكون محكوما بكذبه وبطلان شهادته بنفس القذف او ان يكون محكوما بكذبه باقامة الحد عليه فلو كان محكوما بكذبه بنفس القذف ولذلك بطلت شهادته فواجب ان لا تقبل بعد ذلك بيته على الزنا اذ قد وقع الحكم بكذبه والحكم بكذبه في قذفه حكم ببطلان شهادة من شهد بصدقه في كون المقدوف زانيا فلما لم يختلفوا في حكم قبول بيته على المقدوف بالزنا وان ذلك يسقط عنه الحد ثبت ان قذفه لم يوجب ان يكون كاذبا فواجب ان لا تبطل شهادته اذ لم يحكم بكذبه لان من سمعوا بخبر يخبر لا تعلم فيه صدقه من كذبه لم تبطل به شهادته الا ترى ان قاذف امرأته بالزنا لا يبطل شهادته بنفس القذف ولا يكون محكوما بكذبه بنفس قذفه ولو كان كذلك لما جاز ايجاب اللعان بينه وبين امرأته ولما امر ان يشهد اربع شهادات بالله انه لصادق فيما رواها به من الزنا مع الحكم بكذبه ولما وعظ في ترك اللعان الكاذب منهما ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم بعدما لعن بين الزوجين الله يعلم ان احدهما كاذب فهل منكما تائب فاخبر ان احدهما بغير عينه هو الكاذب ولم يحكم بكذب القاذف دون الزوجة وفي ذلك دليل على ان نفس القذف لا يوجب تفسيقه ولا الحكم بتكذيبه ويدل عليه قوله عز وجل ﴿لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فادلم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون﴾ فلم يحكم بكذبهم بنفس القذف فقط بل اذ لم يأتوا بالشهداء ومعلوم ان المراد اذا لم يأتوا بالشهداء عند الخصومة في القذف فغير جائز ابطال شهادته قبل وجود هذه الشريعة وهو معجزم عن اقامة البينة بعد الخصومة في حد القذف عند الامام اذ كان الشهداء انما يقيمون الشهادة عند الامام فمن حكم بتفسيقه وابطل شهادته بنفس القذف فقد خالف الآية ﴿فان قيل لما قال تعالى ﴿لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا وقالوا هذا افك مبين﴾ دل ذلك على ان على الناس اذا سمعوا من يقذف

آخر ان يحكموا بكذبه ورد شهادته الى ان يأتي بالشهداء * قيل له معلوم ان الآية نزلت في شأن عائشة رضي الله عنها وقذفها لانه قال تعالى (ان الذين جاؤا بالافك عصبة منكم) الى قوله (لولا اذ سمعتموه) وقد كانت بريئة الساحة غير متهمة بذلك وفادقوها ايضا لم يقذفوها بروية منهم لذلك وانما قذفوها ظنا منهم وحسبانا حين تخافت ولم يدع احد منهم انه رأى ذلك ومن اخبر عن ظن في مثله فعلينا اكذابه والنيكير عليه وايضا لما قال في نسق التلاوة (فاذلم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) فحكم بكذبهم عند عجزهم عن اقامة البينة علمنا انه لم يرد بقوله (وقالوا هذا افك ميين) ايجاب الحكم بكذبهم بنفس القذف وان معناه وقالوا هذا افك ميين اذ سمعوه ولم يأت القاذف بالسهود * والشافعي يزعم ان شهود القذف اذا جاؤا متفرقين قبلت شهادتهم فان كان القذف قد ابطال شهادته فوجب ان لا يقبلها بعد ذلك وان شهد معه ثلاثة لانه قد فسق بقذقه فوجب الحكم بتكذيبه وفي قبول شهادتهم اذا جاؤا متفرقين ما يلزمه ان لا تبطل شهادتهم بنفس القذف * ويدل على صحة قولنا من جهة المسنة ما روى الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قذف فاخبر صلى الله عليه وسلم ببقاء عدالة القاذف ما لم يحد * وبدل عليه ايضا حديث عطاء بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في قصة هلال بن امية لما قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايجلد هلال وتبطل شهادته في المسلمين فاخبر ان بطلان شهادته معلق بوقوع الجلدية ودل بذلك ان القذف لم يبطل شهادته * واختام الفقهاء في شهادة المحدود في القذف بعد النوبة فقال ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد والثوري والحسن بن صالح لا تقبل شهادته اذا ناب وتقبل شهادة المحدود في غير القذف اذا ناب وقال مالك وعثمان البتي والليث والشافعي تقبل شهادة المحدود في القذف اذا ناب وقال الاوزاعي لا تقبل شهادة محدود في الاسلام * قال ابو بكر روى الحجاج عن ابن جريج وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون) ثم استثنى فقال (الا الذين تابوا) قتاب عليهم من الفسق واما الشهادة فلا نجوز * حدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليمان قال حدثنا حجاج وقد ورد عن ابن عباس ايضا ما حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا ابن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون) قال ثم قال (الا الذين تابوا) قال فناب واصاح فشهادته في كتاب الله مقبولة * قال ابو بكر ويحتمل ان لا يكون ذلك مخالفا لما روى عنه في الحديث الاول بان يكون اراد بان شهادته مقبولة اذا لم يجلد وناب والاول على ما جلد فلا تقبل شهادته وان ناب وروى عن شرح وسعيد بن المسيب والحسن وارايم وسعيد بن جبير قالوا لا نجوز شهادته وان تاب انما

توبته فيما بينه وبين الله وقال ابراهيم رفع عنهم بالتوبة اسم الفسق فاما الشهادة فلا تجوز ايدا وروى عن عطاء وطاوس ومجاهد والشعبي والقاسم بن محمد وسالم والزهرى ان شهادته تقبل اذا تاب وروى عن عمر بن الخطاب من وجه مطعون فيه انه قال لا بى بكرة ان ثبت قبات شهادتك وذلك انه رواه ابن عيينة عن الزهرى قال سفيان عن سعيد بن المسيب ثم شك وقال هو عمر بن قيس ان عمر قال لا بى بكرة ان ثبت قبات شهادتك فابى ان يتوب فشك سفيان بن عيينة في سعيد ابن المسيب وعمر بن قيس ويقال ان عمر بن قيس مطعون فيه فلم يثبت عن عمر بهذا الاسناد هذا القول ورواه الليث عن ابن شهاب انه بلغه ان عمر قال ذلك لا بى بكرة وهذا بلاغ لا يعمل عليه على مذهب المخالف وقد روى عن سعيد بن المسيب ان شهادته غير مقبولة بعد التوبة فان صح عنه حديث عمر فلم يخالفه الا الى ما هو اقوى منه ومع ذلك فليس في حديث عمر انه قال ذلك لا بى بكرة بعد ما جلده وجائز ان يكون قاله قبل الجلد قال ابو بكر وما ذكرنا من اختلاف السلف وفقهاء الامصار في حكم القاذف اذا تاب فانما صدر عن اختلافهم في رجوع الاستثناء الى الفسق او الى ابطال الشهادة وسمة الفسق جميعا فيرفعهما والدليل على ان الاستثناء مقصور الحكم على ما يليه من زوال سمة الفسق به دون جواز الشهادة ان حكم الاستثناء في اللغة رجوعه الى ما يليه ولا يرجع الى ما تقدمه الا بدلالة والدليل عليه قوله تعالى ﴿الآل لوط انا لمنجوهم اجمعين الا امرأته﴾ فكانت المرأة مستثناة من المنجيين لانها تليهم ولو قال رجل لفلان على عشرة دراهم الا ثلاثة دراهم الا درهم كان عليه ثمانية دراهم وكان الدرهم مستثنى من الثلاثة واذ كان ذلك حكم الاستثناء وجب الاقتصار به على ما يليه ويدل عليه ايضا ان قوله ﴿فان لم تكونوا دخلتم بهن﴾ في معنى الاستثناء وهو راجع الى الربائب دون امهات النساء لانه يليهن ثبت بما وصفنا صحة ما ذكرنا من الاقتصار بحكم الاستثناء على ما يليه دون ما تقدمه وايضا فان الاستثناء اذا كان في معنى التخصيص وكانت الجملة الداخل عليها الاستثناء عموما وجب ان يكون حكم العموم ثابتا وان لا يرفعه باستثناء قد ثبت حكمه فيما يليه الا ان تقوم الدلالة على رجوعه اليها قال الله تعالى ﴿انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا﴾ الى قوله ﴿الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم﴾ فكان الاستثناء راجعا الى جميع المذكور لكونه معطوفا بعضه على بعض وقال تعالى ﴿لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا﴾ ثم قال ﴿وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا﴾ فكان التيمم لمن لزمه الاغتسال كزومه لمن لزمه الوضوء بالحدث فكذلك حكم الاستثناء الداخل على كلام معطوف بعضه على بعض يجب ان ينتظم الجميع ويرجع اليه قيل له قد بينا ان حكم الاستثناء في اللغة رجوعه الى ما يليه ولا يرجع الى ما تقدمه الا بدلالة وقد قامت الدلالة فيما ذكر على رجوعه الى جميع المذكور ولم تقم الدلالة فيما اختلفنا فيه على رجوعه الى الجميع المذكور قال فان قيل اذا كنا قد وجدنا الاستثناء تارة رجع الى بعض المذكور وتارة الى جميعه وكان ذلك متعلما مشهورا في اللغة فما الدلالة على وجوب الاقتصار به على بعض الجملة وهو الذي يليه دون رجوعه

الى الجميع **قيل له** لو سلمنا لك ما ادعيت من جواز رجوعه الى الجميع لكان سيئه ان يقف موقف الاحتمال في رجوعه الى ما يليه او الى جميع المذكور واذا كان كذلك وكان اللفظ الاول عموما مقتضيا للحكم في سائر الاحوال لم يحجز رد الاستثناء اليه بالاحتمال اذ غير جائز تخصيص العموم بالاحتمال ووجب استعمال حكمه في المتيقن وهو ما يليه دون ما تقدمه **قيل** فان قيل ما انكرت ان لا يكون اللفظ الاول عموما مع دخول الاستثناء على آخر الكلام بل يصير في حيز الاحتمال ويبطل اعتبار العموم فيه اذ ليس اعتبار عمومه باولى من اعتبار عموم الاستثناء في عوده الى الجميع واذا بطل فيه اعتبار العموم وقف موقف الاحتمال في ايجاب حكمه فسقط اعتبار عموم اللفظ فيه **قيل له** هذا غلط من قبل ان صيغة اللفظ الاول صيغة العموم لا تدافع بيننا فيه وليس للاستثناء صيغة عموم يقتضى رفع الجميع فوجب ان يكون حكم الصيغة الموجبة للعموم مستعملا فيه وان لا تزيلها عنه الا بلفظ يقتضى صيغته رفع العموم وليس ذلك بموجود في لفظ الاستثناء **قيل** لو قال رجل عبده حر وامرأته طالق ان شاء الله رجع الاستثناء الى الجميع وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا ان شاء الله فكان استثناءه راجعا الى جميع الايمان اذ كانت معطوفة بعضها على بعض **قيل له** ليس هذا بما نحن في شئ لان هذا الضرب من الاستثناء مخالف للاستثناء الداخل على الجملة بحروف الاستثناء التي هي الاوغير وسوى ونحو ذلك لان قوله ان شاء الله يدخل لرفع حكم الكلام حتى لا يثبت منه شئ والاستثناء المذكور بحرف الاستثناء لا يجوز دخوله الرفع حكم الكلام رأسا الا ترى انه يجوز ان يقول انت طالق ان شاء الله فلا يقع شئ ولو قال انت طالق الا طائقي كان الطلاق واقما والاستثناء باطلا لاستحالة دخوله لرفع حكم الكلام ولذلك جاز ان يكون قوله ان شاء الله راجعا الى جميع المذكور المعطوف بعضها على بعض ولم يجب مثله فيما وصفتنا **قيل** فلو كان قال انت طالق وعبدي حرا لان يقدم فلان كان الاستثناء راجعا الى الجميع فان لم يقدم فلان حتى مات طلقت امرأته وعتق عبده وكان ذلك بمنزلة قوله ان شاء الله **قيل له** ليس ذلك على ما ظننت من قبل ان قوله الا ان يقدم فلان وان كانت صيغته صيغة الاستثناء فانه في معنى الشرط كقوله ان لم يقدم فلان وحكم الشرط ان تتعلق به جميع المذكور اذا كان بعضه معطوفا على بعض وذلك لان الشرط يشبه الاستثناء الذي هو مشية الله عز وجل من حيث كان وجوده عاملا في رفع الكلام حتى لا يثبت منه شئ الا ترى انه مالم يوجد الشرط لم تقع شئ وجائز ان لا يوجد الشرط ابدا فيبطل حكم الكلام رأسا ولا يثبت من الجزاء شئ فلذلك جاز رجوع الشرط الى جميع المذكور كما جاز رجوع الاستثناء بمشية الله تعالى **قيل** ابو بكر وقوله الا ان يقدم فلان هو شرط وان دخل عليه حرف الاستثناء واما الاستثناء المحض الذي هو قوله (الا الذي تابوا) و(الا آل لوط) وما جرى مجراه فانه لا يجوز دخوله لرفع حكم الكلام رأسا حتى لا يثبت منه شئ الا ترى ان قوله (ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) لا بد من ان يكون حكمه تابا في وقت ما وان من رد الاستثناء اليه فانما يرفع حكمه في بعض الاوقات بعد ثبات حكمه في بعضها وكذلك قوله

(الآل لوط) غير جائز إن يكون رافعا لحكم النجاة عن الاولين وإنما عمل في بعض ما انتظمه لفظ العموم * ويستدل بما ذكرنا على ان حقيقة هذا الضرب من الاستثناء رجوعه الى ما يليه دون ما تقدمه وان لا يرد الى ما تقدمه الا بدلالة وذلك لانه لما استحال دخول هذا الاستثناء لرفع حكم الكلام رأسا حتى لا يثبت منه شيء * وجب ان يكون مستعملا في البعض دون الكل فاذا وجب ذلك كان ذلك البعض الذي عمل فيه هو المتيقن دون غيره بمنزلة لفظ لا يصح اعتقاد العموم فيه فيكون حكمه مقصورا على الاقل المتيقن دون اعتبار لفظ العموم كذلك الاستثناء ولما جاز دخول شرط مشية الله تعالى وسائر شروط الايمان لرفع حكم اللفظ رأسا وجب استعماله في جميع المذكور وان لا يخرج منه شيء * الا بدلالة * ويدل على ان الاستثناء في قوله (الا الذين تابوا) مقصور على ما يليه دون ما تقدمه ان قوله (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) كل واحد منهما امر وقوله (واولئك هم الفاسقون) خبر والاستثناء داخل عليه فوجب ان يكون موقوفا عليه دون رجوعه الى الامر وذلك لان الواو في قوله (واولئك هم الفاسقون) للاستقبال اذ غير جائز ان يكون للجميع لانه غير جائز ان ينتظم لفظ واحد الامر والخبر الا ترى انه لا يصح جمعهما في كناية ولا في لفظ واحد ويدل عليه انه لم يرجع الى الحد اذا كان امرا ونظيره قول القائل اعط زيدا درهما ولا تدخل الدار وفلان خارج ان شاء الله ان مفهوم هذا الكلام رجوع الاستثناء الى الخروج دون ما تقدم من ذكر الامر كذلك يجب ان يكون حكم الاستثناء في الآية لا فرقا بينهما فان قيل قال الله تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا) الى قوله (ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) ثم قال (الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم) ومعلوم ان ما تقدم في اول الآية امر وقوله (ذلك لهم خزي في الدنيا) خبر فرجع الاستثناء الى الجميع ولم يخلف حكم الخبر والامر * قبل له انما جاز ذلك لان قوله (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) وان كان امرا في الحقيقة فان صورته صورة الخبر فاما كان الجميع في صورة الخبر حاز رجوع الاستثناء الى الجمع ولما كان قوله تعالى (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) امرا على الحقيقة ثم عطف عليه الخبر وجب ان لا يرجع الى الجميع ومع ذلك فانا نقول متى اختلفت صيغ المعطوف بعضه على بعض لم يرجع الا الى ما يليه ولا يرجع الى ما تقدم مما ليس في مثل صيغته الا بدلالة فان قامت الدلالة بجزءه اليه وقد قامت الدلالة في آية المحاربين ولم تقم الدلالة فيما اختلفنا فيه فهو مبقى على حكمه في الاصل * فان قيل لما كانت الواو للجميع ثم قال (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون) صار للجميع كانه مذكور معا لا تقدم لواحد منهما على الآخر فلما ادخل عليه الاستثناء لم يكن رجوع الاستثناء الى شيء من المذكور باولى من رجوعه الى الآخر اذ لم يكن لتقدم بعضها على بعض حكم في الترتيب فكان الجميع في المعنى بمنزلة المذكور معا فليس رجوع الاستثناء الى سمة الفسق باولى من رجوعه الى بطلان الشهادة والحد ولولا قيام الدلالة على انه لم يرجع الى الحد لاقتضى ذلك رجوعه ايضا وزواله عنه بالتوبة

* قيل له ان الواو قد تكون للجمع على ما ذكرت وقد تكون للاستيناف وهي في قوله (واولئك هم الفاسقون) للاستيناف لانها انما تكون للجمع فيما لا يختلف معناه وينتظمه جملة واحدة فيصير الكل كالمذكور معا وذلك في نحو قوله تعالى (اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم) الى آخر الآية لان الجميع امر كانه قال فاغسلوا هذه الاعضاء لان الجميع قد تضمنه لفظ الامر فصارت كاجملة الواحدة المنتظمة لهذه الواو امر وامآية القذف فان ابتداءها امر وآخرها خبر ولا يجوز ان ينتظمها جملة واحدة فلذلك كانت الواو للاستيناف اذ غير جائز دخول معنى الخبر في لفظ الامر وقوله (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الاستثناء فيه عائد الى الامر بالقتل وما ذكر معه وغير عائد الى الخبر الذي يليه لان قوله (الا الذين قابوا من قبل ان تقدروا عليهم) لا يجوز ان يكون عائدا الى قوله (ولهم في الآخرة عذاب عظيم) لان التوبة تزيل عذاب الآخرة قبل القدرة عليهم وبعدها فعلنا ان هذه التوبة مشروطة للحد دون عذاب الآخرة * ودليل آخر وهو ان قوله تعالى (ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) لا يخلو من ان يكون بطلان هذه الشهادة متعلقا بالفسق او يكون حكما على حياله تقتضي الآية تأييده فلما كان حمله على بطلانها يلزم سمة الفسق يبطل فائدة ذكره اذ كان ذكر الفسق مقتضيا لبطلانها الا بتراله والنوبة منه وجب حمله على انه حكم برأيه غير متعلق بسمة الفسق ولا بترك التوبة * وايضا فان كل كلام فحكمه قائم بنفسه وغير جائز تضمينه بغيره الا بدلالة وفي حمله على ما ادعاه المخالف تضمينه بغيره وابطال حكمه بنفسه وذلك خلاف مقتضى اللفظ * وايضا فان حمله على ما ادعى يوجب ان يكون الفسق المذكور في الآية علة لما ذكر من ابطال الشهادة فيكون تقديره ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا لانهم فاسقون وفي ذلك ازالة اللفظ عن حقيقته وصرفه الى مجاز لا دلالة عليه لان حكم اللفظ ان يكون قائما بنفسه في ايجاب حكمه وان لا يجعل علة لغيره مما هو مذكور معه ومعطوف عليه ثبت بذلك ان بطلان الشهادة بعد الجلد حكم قائم بنفسه على وجه التأيد المذكور في الآية غير موقوف على التوبة * فان قيل رجوع الاستثناء الى الشهادة اولى منه الى الفسق لانه معلوم ان النوبة تزيل الفسق بغير هذه الآية فلا يكون رده الى الفسق مفيدا ورده الى الشهادة يفيد جوازها بالتوبة اذ كان جائزا ان تكون الشهادة مردودة مع وجود النوبة فاما بقاء سمة الفسق مع وجود التوبة فغير جائز في عقل ولا سمع اذ كانت سمة الفسق ذما وعقوبة وغير جائز ان يستحق النائب الدم وليس كذلك بطلان الشهادة الا ترى ان العبد والاعمى غير جائزى الشهادة لاعلى وجه الدم والتعنيف لكن عبادة فكان رجوع الاستثناء الى الشهادة اولى باثبات فائدة الآية منه الى الفسق * قيل له ان التوبة المذكورة في هذه الآية انما هي التوبة من القذف واكذاب نفسه فيه لانه به استحق سمة الفسق وقد كان جائزا ان تبقى سمة الفسق عليه اذا تاب من سائر الذنوب ولم يكذب نفسه فاخبر الله تعالى بزوال سمة الفسق عنه اذا اكذب نفسه * ووجه آخر وهو ان سمة الفسق انما تزمت بوقوع الجلد به ولم يكن يمتنع عند اظهار التوبة ان لا تكون مقبولة في ظاهر الحال وان كانت مقبولة عند الله لا لانها انقفت على حقيقة توبته فكان جائزا ان يتمدنا بان لا تصدقه على توبته وان تركه على الجملة ولا نتولاه على حسب ما نتولى سائر اهل التوبة

فلما كان ذلك جائزا ورود العبادة به افادتنا الآية قبول توبته ووجوب موالاته وتصديقه على ما ظهر من توبته * فان قيل لما اتفقنا على ان الذمي المحدود في القذف تقبل شهادته اذا اسلم وتاب دل ذلك من وجهين على قبول شهادة المسلم المحدود في القذف احدهما انه قد ثبت ان الاستثناء راجع الى بطلان الشهادة اذ كان الذمي مرادا بالآية وقدر يده كون بطلان الشهادة موقوفا على التوبة والثاني انه لما رمت التوبة الحكم ببطلان شهادته كان المسلم في حكمه لوجود التوبة منه * قيل له ليس الامر به على ما ظننت وذلك لان الذمي لم يدخل في الآية وذلك لان الآية انما اقتضت بطلان شهادة من جلد وحكم فسقه من جهة القذف والذمي قد تقدمت له سمة الفسق فلما لم يستحق هذه السمة بالجلد لم يدخل في الآية وانما جلدناه بالاتفاق ولم يحصل الاتفاق على بطلان شهادته بعد اسلامه بالجلد الواقع في حال كفره فاجزناها كما نجيز شهادة سائر الكفار اذا اسلموا * فان قيل فيجب على هذا ان لا يكون الفاسق من اهل الملة مرادا بالآية اذ لم يستحدث سمة الفسق بوقوع الحد به * قيل له هو كذلك وانما دخل في حكمها بالمعنى لا باللفظ وانما اجاز اصحابنا شهادة الذمي المحدود في القذف بعد اسلامه ونوبته من قبل ان الحد في القذف يبطل العدالة من وجهين احدهما عدالة الاسلام والاخر عدالة الفعل والذمي لم يكن مسلما حين حد فيكون وقوع الحد به مبطلا لعدالة اسلامه وانما بطلت عدالته من جهة الفعل فاذا اسلم فحدث توبة فقد حصلت له عدالة من جهة الاسلام ومن طريق الفعل ايضا بالتوبة فلذلك قبلت شهادته واما المسلم فان الحد قد اسقط عدالته من طريق الدين ولم يستحدث بالتوبة عدالة اخرى من جهة الدين اذ لم يستحدث ديناً بتوبته وانما استحدث عدالة من طريق الفعل فلذلك لم تقبل شهادته اذ كان شرط قبول الشهادة وجود العدالة من جهة الدين والفعل جميعا * فان قيل لما اتفقنا على قبول شهادته اذا تاب قبل وقوع الحد به دل ذلك على ان الاستثناء راجع الى الشهادة كرجوعه الى التفسير فوجب على هذا ان يكون مقتضيا لقبولها بعد الحد كقولنا * قيل له ان شهادته لم تبطل بالقذف قبل وقوع الحد به ولا وجب الحكم بتفسيره لما بيناه في المسئلة المتقدمة ولو لم يتب واقام على قذفه كانت شهادته مقبولة وانما بطلان الشهادة ولزومه سمة الفسق مرتب على وقوع الحد به فلا استثناء انما رفع عنه سمة الفسق التي لزمته بعد وقوع الحد فاما قبل ذلك فغير محتاج الى الاستثناء في الشهادة ولا في الحكم بالتفسير * ودليل آخر على صحة قولنا وهو اننا قد اتفقنا على ان التوبة لا تسقط الحد ولم يرجع الاستثناء اليه فوجب ان يكون بطلان الشهادة مثله لانها جميعا امران قد تعلقا بالقذف فمن حيث لم يرجع الاستثناء الى الحد وجب ان لا يرجع الى الشهادة واما التفسير فهو خبر ليس بامر فلا يلزم على ما وصفتنا * ومن جهة اخرى ان المطالبة بالحد حق لا دمي فكذلك بطلان الشهادة حق لا دمي الا ترى ان الشهادات انما هي حق للمشهود له ومطالبته يصح اذا واها واقامتها كما تصح اقامة حد القذف بمطالبة المفدوف فوجب ان يكونا سواء في ان التوبة لا ترفعها او اما لزوم سمة الفسق فلا حق فيه لاحد فكان الاستثناء راجعا اليه ومقصودنا عليه * فان قيل اذا كان التائب من الكفر مقبول الشهادة فالتائب من القذف احرى به *

قبل له التائب من الكفر نزول عنه القتل ولا يزول عن التائب من القذف حد القذف فكما جاز ان تزيل
 التوبة من الكفر القتل عن الكافر جاز ان تقبل توبته ولا يلزم عليه التائب من القذف لان توبته لا تزيل
 الجلد عنه وايضا فان عقوبات الدنيا غير موضوعة على مقادير الاجرام الا ترى ان القاذف بالكفر
 لا يجب عليه الحد والقاذف بالزنا يجب عليه الحد فعلمت امر القذف من هذا الوجه بما لم يغلبه
 امر القذف في احكام الدنيا وان كانت عقوبة الكفر في الآخرة اعظم فان قيل فاذا تاب واصلح
 فهو عدل ولى الله تعالى وقد كان بطلان شهادته بديا على وجه العقوبة والتوبة تزيل العقوبة
 ويوجب العدالة والولاية فغير جائز بطلان شهادته بعد توبته فان قيل له لا يكون بطلان شهادته
 بعد توبته على وجه العقوبة بل على جهة المحنة كما لا تكون إقامة الحد عليه بعد التوبة على جهة العقوبة بل على
 جهة المحنة والله ان يتمتع بعباده بما شاء على وجه المصلحة الا ترى ان العبد قد يكون عدلا مرضيا عند الله
 ولبالله تعالى وهو غير مقبول الشهادة وكذلك الاعمى وشهادته الوالد لولده ومن جرى مجراه فليس
 بطلان الشهادة في الاصول موقوفا على الفسق وعلى وجه العقوبة حتى يعارض فيه بما ذكرت * وبما بدل
 على ان توبة القاذف لا توجب جواز شهادته ان شهادته انما بطلت بحكم الحاكم عليه بالجلد وجلده اياه ولم
 تبطل بقذفه لما قد بينا فيما سلف فلما يتعلق بطلان شهادته بحكم الحاكم لم يجز اجازتها الا بحكم الحاكم بمجوزها
 لان في الاصول ان كل ما يتعلق بثبوت بحكم الحاكم لم يزل ذلك الحكم عنه الا بما يجوز ثبوت من طريق الحكم
 كالاملاك والعناق والطلاق وسائر الحقوق فلما لم تكن توبته مما نصح الخصومة فيه ولا يحكم بها
 الحاكم لم يجز لنا ابطال ما قد ثبت بحكم الحاكم فان قيل فرقة الاعان والعين وما جرى مجراها
 متعلقة بحكم الحاكم وقد يجوز ان يزوجهما فيعود النكاح فكذلك بطلان شهادة القاذف
 وان كان متعلقا بحكم الحاكم فان ذلك لا يمنع اطلاق شهادته عند توبته ويكون حكم الحاكم بديا
 ببطلانها مقصورا على الحال التي لم تحدث فيها توبة كما ان الفرقة الواقعة بحكم الحاكم انما هي مقصورة
 على الحال التي لم يكن منهما فيها عقد مستقبلي * قيل له لان النكاح الثاني مما يجوز وقوع الحكم به فجاز
 ان تبطل به الفرقة الواقعة بحكم الحاكم والنوبة ليست مما يحكم به الحاكم فلا تثبت فيه الحسمومات
 فلم يجز ان يبطل به حكم الحاكم ببطلان شهادته ولكنه لو شهد القاذف بشهادة عند حاكم
 برى قبول شهادة المحدود في القذف بعد التوبة فحكم بمجوز شهادته بعد حكمه جازت شهادته
 * فان قيل فلوان رجلا زنى فحده الحاكم ثم تاب جازت شهادته بعد التوبة ولم يكن حكم الحاكم
 مانعا من قبولها بعد التوبة * قيل له الزاني لم يتعلق ببطلان شهادته بحكم الحاكم وانما بطلت يزناه قبل
 ان يحده الحاكم لظهور فسقه فلما لم يتعلق ببطلان شهادته بحكم الحاكم بل بفعله جازت عند ظهور
 توبته وشهادة القاذف لم تبطل بقذفه لما بينا فيما سلف لانه جائز ان يكون صادقا وانما يحكم
 بكذبه وفسقه عند جلد الحاكم اياه فاما قبل ذلك فهو في حكم من لم يقذف * ويدل على ذلك من
 جهة السنة حديث عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في قصة هلال بن امية حين قذف امرأته
 بشريك بن سحماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايجلد هلال وتبطل شهادته في المسلمين
 وذكر الحديث فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وقوع الجلد به يبطل شهادته من غير شرط

التوبة في قبولها * وقد روى الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قذف * قال ابو بكر ولم يستثن فيه وجود التوبة منه * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا حامد بن محمد قال حدثنا شرح قال حدثنا مروان عن يزيد بن ابي خالد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجوز في الاسلام شهادة مجرب عليه شهادة زور ولا خائن ولا خائنة ولا مجلود حدا ولا ذى غم ولا خيه ولا الصانع لاهل البيت ولا طينين ولا قرابة فابطل عليه الصلاة والسلام القول بابطال شهادة المحدود فظاهره يقتضى بطلان شهادة سائر المحدودين في حد قذف او غيره الا ان الدلالة قد قامت على جواز قبول شهادة المحدود في غير القذف اذا تاب مما حذفه ولم تقم الدلالة في المحدود في القذف فهو على صوم لفظه تاب او لم يتب وانما قبلنا شهادة المحدود في غير القذف اذا تاب لان بطلان شهادته متعلق بالفسق فتى زالت عنه سمة الفسق كانت شهادته مقبولة والدليل على ذلك ان الفعل الذى استحق به الحد من زنا او سرقة او شرب خمر قد اوجب تفسيقه قبل وقوع الحد به فلما لم يتعلق بطلان شهادته بالحد كان بمنزلة سائر الفساق اذا تابوا فتقبل شهاداتهم واما المحدود في القذف فلم يوجب القذف بطلان شهادته قبل وقوع الحد به لانه جائز ان يكون صادقا في قذفه وانما بطلت شهادته بوقوع الحد به فلم تزل ذلك عنه بتوبته * قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) قال ابو بكر قد اقتضت هذه الآية ان يكون شهود الزنا اربعة كما اوجب قوله (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وقوله (واشهدوا ذوى عدل منكم) قبول شهادة العدد المذكور فيه وامتناع جواز الاختصار على اقل منه وقال تعالى في سياق التلاوة عند ذكر اصحاب الافك (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فاذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) فجعل عد الشهود المبرى للقاذف من الحد اربعة وحكم بكذبه عند عجزه عن اقامة اربعة شهداء وقدين تعالى عدد شهود الزنا في قوله تعالى (واللاتى يأتين الفاحشه من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) الآية واعاد ذكر الشهود الاربعة عند القذف اعلاما لنا ان القاذف لا تبرئه من الجلد الا بشهادة اربعة * واختلف الفقهاء في القاذف اذا جاء بأربعة شهداء فساق فشهدوا على المقذوف بالزنا فقال اصحابنا وعثمان البقى والليث بن سعد لاحد على الشهود وان كانوا فساقا وروى الحسن ابن زياد عن ابي يوسف في رجل قذف رجلا بالزنا ثم جاء بأربعة فساق يشهدون انه زان انه يحد القاذف ويدراً عن الشهود وقال زفر يدرأ عن القاذف وعن الشهود وقال مالك وعبيد الله بن الحسن يحد الشهود * قال ابو بكر ولم يختلف اصحابنا لو جاء بأربعة كفار او محدودين في قذف او عييد او عيمان ان القاذف والشهود جميعا يحدون للقذف فاما اذا كانوا فساقا فان ظاهر قوله (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) قد تناولهم اذ لم يشرط في سقوط الحد عن القاذف العدول دون الفساق فوجب بمقتضى الآية زوال الحد عن القاذف اذ جعل شرط وجوب الحد ان لا يأتى بأربعة شهداء وهو قد أتى بأربعة شهداء اذ كان الشهداء اسيما لمن اقام الشهادة

* فان قيل يلزمك منهل في الكفار والمحدودين في القذف ونحوهم * قيل له قد اقتضى الظاهر ذلك
 وانما خصصناه بدلالة وايضا فان المساق انما ردت شهادتهم للتهمة وكان ذلك شبهة في ردها
 فغير جائز ايجاب الحد عليهم بالشبهة التي ردت من اجلها شهادتهم ووجب سقوط الحد
 عن القاذف ايضا بهذه الشهادة كما سقطت عنها اذ كان سبيل الشبهة ان يسقط بها الحد
 ولا يجب بها الحد واما المحدود في القذف والكافر والعبد والاعمى فلم يرد شهادتهم للتهمة
 ولا لشبهة فيها وانما رددناها لمعان متيقنة فيهم تبطل الشهادة وهي الحد والكفر والرق والعمى
 فلذلك حددناهم ولم يكن لشهادتهم تأثير في اسقاط الحد عنهم وعن العاذف * ووجه آخر وهو
 ان الفساق من اهل الشهادة وانما رددناها اجتهدا وقد يسوغ الاجتهاد لغيرنا في قبول
 شهادتهم اذا كان ما نحكم نحن بانه فسق يوجب رد الشهادة قد يجوز ان يراه غيرنا غير مانع
 من قبول الشهادة فلما كان كذلك لم يكن لنا ايجاب الحد على الشهود ولا على القاذف بالاجتهاد واما
 الحد في القذف والكفر ونظائرهما فليس طريق اثباتها الاجتهاد بل الحقيقة فلذلك حاز ان
 يحدوا ولم يكن لشهادتهم تأثير في اسقاط الحد عن العاذف وايضا فان الفاسق غير محكوم ببطلان
 شهادته اذا فسق ليس بمعنى يحكم به الحاكم ولا يسمع عليه البيئات فلما لم يحكم ببطلان
 شهادتهم ولا كان الفسق مما يقوم به البيئات وبحكم به الحاكم لم يحجز الحكم ببطلان شهادتهم
 في ايجاب الحد عليهم ولما كان حد العاذف والكفر والرق والعمى مما يقع الحكم به وتقوم عليه
 البيئات كان محكوما ببطلان شهادتهم وخرجوا بذلك من ان يكونوا من اهل الشهادة فوجب ان يحدوا
 لوقوع الحكم بالسبب الموجب لخرجهم من ان يكونوا من اهل الشهادة وايضا فان الفسق من الشاهد
 غير متيقن في حال الشهادة اذ جائز ان يكون عدلا بتوبته في الحال فيما بينه وبين الله واما الكفر والحد
 والعمى والرق فقد علمنا انه غير زائد وهو المانع له من كونه ساعدا فلذلك اختلفا * فان قيل جائز
 ان يكون الكافر قد اسلم ايضا فيما بينه وبين الله * قيل له لا يكون مسامحا باعتقاده الاسلام دون
 اظهاره في الموضع الذي يمكنه اظهاره فاذا لم يظهره فهو باق على كفره فعول زفر في هذه
 المسئلة اطهر لانه ان جاز ان يكون فسق الشهود غير مخرج لهم من ان يكونوا من اهل الشهادة
 في باب سقوط الحد عنهم فكذلك حكمهم في سقوطه عن القاذف * قال ابو بكر اخاف الفقهاء في
 شهود الزنا اذا جاؤا متفرقين فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك والاوزاعي
 والحسن بن صالح يحدون وقال عثمان التيمي والشافعي لا يحدون وتقبل شهادتهم ثم قال الشافعي
 اذا كان الزنا واحدا * قال ابو بكر لما شهد الاول وحده كان قاذفا بظاهر قوله تعالى (والذين يرمون
 المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء) فاقضى ان يكون الاربعة غيره اذ غير جائز ان يكون المعقول
 منه دخوله في الاربعة لانه لا يقال ائت بنفسك بعد الشهادة او القذف كما لا يجوز ان يقال ائت باربعة
 سواك ولانهم لم يختلفوا انه اذا قال لها انت زانية انه مكلف لانها في باربعة غيره يشهدون بالزنا
 وليس هو منهم فكذلك قوله اشهد انك زانية واذا كان كذلك فقد اقتضى ظاهر الآية ايجاب
 الحد على كل قاذف سواء كان قذفه بلفظ الشهادة او بغير لفظ الشهادة فلما كان ذلك حكم الاول

كان كذلك حكم الثاني والثالث والرابع اذ كان كل واحد منهم قاذف محصنة قداوجب الله عليه الحد ولم يبرئه منه الا بشهادة اربعة غيره ❦ فان قيل انما اوجب الله عليه الحد اذا كان قاذفا ولم يجزى محبى الشهادة فاما اذا جاء محبى الشهادة بان يقول اشهد ان فلانا زنى فليس هذا قاذف ❦ قيل له قذفه اياها بلفظ الشهادة لا يخرج من حكم القاذفين الا ترى انه لو لم يشهد معه غيره لكان قاذفا وكان الحد له لازما قلما كان كذلك علما ان ايراده القذف بافظ الشهادة لا يخرج من ان يكون قاذفا بعد ان يكون واحدا وايضا فقد سألوه عموم قوله «والذين يرمون المحصنات» اذ كان راميا وانما بنفصل حكم الرامى من حكم الشاهد اذا جاء اربعة مجتمعين وهم العدد المشروط في قبول الشهادة فلا يكونون مكلفين لان تأتوا بغيرهم فاما من دون الاربعة اذ جاءوا قاذفين بلفظ الشهادة او بغير لفظها فانهم قذفة اذ هم مكلفون للايان بغيرهم في صحة قذفهم ❦ فان قيل قد روى ان نافع بن الحارث كتب الى عمر رضى الله عنه ان اربعة جاءوا يشهدون على رجل وامرأة بالزنا فشهد ثلاثة منهم رأوا كالميل في المسكحلة ولم يشهد الرابع بمثل ذلك فكتب اليه عمران شهيد الرابع على مثل ما شهد عليه الثلاثة فاجلدهما وان كانا محصنين فارجهما وان لم يشهد الا بما كتبت به الى فاجلده الثلاثة واخل سبيل الرجل والمرأة وهذا يدل على انه لو شهد مع الثلاثة آخرانهم لا يحدون وقبلت شهادتهم مع كون الثلاثة بديا منفردين ❦ قيل له ليس في ذلك دلالة على ما ذكرت وذلك لان الرجل الذى لم يشهد بما شهد به الآخرون لم ينفرد عنهم بل جاءوا مجتمعين محبى الشهادة وجائز ان يكون الجميع شهدوا بالزنا فلما استثبتوا بالرجل ان يصرح بما صرح به الثلاثة فامرهم بان يوقف الرجل فان اتى بالفسير على ما اتى به القوم حد المشهود عليهما وان هو لم يأت بالتفسير ابطل شهادته وجعل الثلاثة منفردين فحدهم ولم يقل عمران جاء رابع فشهد معهم فاقبل شهادتهم فيكون قابلا لشهادة الثلاثة المنفردين مع واحد جاء بعدهم وقد جلد اياهم واصح ما به لما نكل زياد عن الشهادة ولم يقل لهم اثتوا بشاهد آخر يشهد بمثل شهادتكم وكان ذلك بحضرة الصحابة فلم ينكره عليه احد منهم ولو كان قبول شهادة شاهد واحد منهم لو شهد معهم جائزا لوقف الامر واستثبتهم وقال هل يشهد بمثل شهادتكم ساهدا آخر واذ لم يقل ذلك ولم يوقف امرهم بما عزم عليه من حدهم دل على انهم قد صاروا قذفة قد لزمهم الحد وان لم يكن يبرئهم من الحد الا بشهادة اربعة آخرين ❦ فان قيل فهو لم يقل لهم هل معكم اربعة يشهدون بمثل شهادتكم ولم يوقف امر الحد عليهم لجواز ذلك فكذلك في الشاهد الواحد لو شهد بمثل شهادتهم ❦ قيل له لانه لم يكن ينبغي عليهم انهم لو جاءوا باربعة آخرين يشهدون لهم بذلك لكانت شهادتهم مقبولة وكان الحد عنهم زائلا فلو كانوا قد علموا ان هناك شهودا اربعة يشهدون بذلك اسألوه التوقيف فلذلك لم يحتج ان يعلمهم ذلك واما الشاهد الواحد لو شهد معهم فانه جائز ان يخفى حكمه عليهم في جواز شهادته معهم او بطلانها فلو كان ذلك مقبولا لوقفهم عليه واعلمهم اياه حتى يأثوا به ان كان

فيمن يقيم الحد على المملوك ❦

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد بقيه الامام دون المولى وذلك في سائر

الحدود وهو قول الحسن بن صالح وقال مالك يحده المولى في الزنا وشرب الخمر والقذف
اذا شهد عنده الشهود ولا يقطعه في السرقة وإنما يقطعه الامام وهو قول الليث بن
سعد وقال الشافعي يحده المولى ويقطعه وقال الثوري يحده المولى في الزنا رواية الاشجعي
وذكر عنه القريابي ان المولى اذا حد عبده ثم اعتقه جازت شهادته وقال الاوزاعي يحده
المولى وروى عن الحسن قال ضمن هؤلاء اربعة الصلاة وانصدقة والحدود والحكم رواء
عنه ابن عون وروى عنه بدل الصلاة الجمعة وقال عبدالله بن محيرز الحدود والنفي والجمعة
والزكاة الى السلطان وقد روى حماد بن مسلمة عن يحيى البكاء عن مسلم بن يسار عن ابي عبدالله
رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر يأمرنا ان نأخذ عنه وهو عالم فخذوا
عنه فسمعت يقول الزكاة والحدود والنفي والجمعة الى السلطان وقد قيل ان ابا عبدالله هذا يظن
انه اخواني بكرة واسمه نافع فهو لاء السلف قد روى عنهم ذلك ولا نعلم عن احد من الصحابة
خلافه وقد روى عن الاعمش انه ذكر اقامة عبدالله بن مسعود حدا بالشام وقال الاعمش هم
امراء حيث كانوا وجائز ان يكون عبدالله بن مسعود قد كان ولي ذلك لانه لم يذكر ان
المحدود كان عبده فان قيل روى عن ابن ابي ليلى انه قال ادركت بقايا الانصار يضربون
الوليدة من ولائهم اذ اذنت في مجالسهم قيل له يجوز ان يكونوا فعلوا ذلك على وجه التعزير
لا على وجه اقامة الحد لانهم لم يكونوا مأمورين برفعها الى الامام بل كانوا مأمورين بالستر عليها
وترك رفعها الى الامام والدليل على ان اقامة الحد على الملوك الى الامام دون المولى قوله تعالى
﴿والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا﴾ وقال ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة﴾ وقال في آية اخرى ﴿فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على
المحصات من العذاب﴾ وقد علم من قرع سمعه هذا الخطاب من اهل العلم ان المخاطبين بذلك
هم الائمة دون عامة الناس فكان تقديره فليقطع الائمة والحكام ايديهما وليجلدهما الائمة
والحكام ولما ثبت باتفاق الجميع ان المأمورين باقامة هذه الحدود على الاحرار هم الائمة
ولم تفرق هذه الآيات بين المحدودين من الاحرار والعبيد وجب ان يكون فيهم جميعا وان يكون
الائمة هم المخاطبون باقامة الحدود على الاحرار والعبيد دون المولى ويدل على ذلك ايضا انه
لوجاز للمولى ان يسمع شهادة الشهود على عبده بالسرقة فيقطعه ثم يرجع الشهود عن شهادتهم
ان يكون له تضمين الشهود ومعلوم ان تضمين الشهود يتعلق بحكم الحاكم بالشهادة لانه لو
لم يحكم بشهادتهم لم يضمنوا شيئا فكان يصير حال نفسه بايجاب الضمان عليهم ومعلوم ان احدا
من الناس لا يجوز له ان يحكم لنفسه فعلمنا ان المولى لا يملك استماع البيعة على عبده بذلك
ولا قطعه وايضا فان المولى والاجنبي سواء في حد العبد والامة بدلالة ان اقراره به عليه غير مقبول
وان اقرار العبد على نفسه بذلك مقبول وان جحد المولى فلما كانا في ذلك في حكم الاجنبيين
وجب ان يكون المولى بمنزلة الاجنبي في اقامة الحد عليه وانما جاز للحاكم ان يسمع البيعة ويقيم
الحد لان قوله مقبول في ثبوت ما يوجب الحد عنده فلذلك سمع البيعة وحكم بالحد فان قيل

يجوز اقرار الانسان على نفسه بما يوجب الحد ولا يملك مع ذلك اقامة الحد على نفسه ❦ قيل له اذا كان من يجوز اقراره على نفسه ولا يقيم الحد على نفسه فمن لا يجوز اقراره على عبده اخرى بان لا يقيم الحد عليه ❦ فان قيل فلا نجعل قول الحاكم بما عليه جواز اقامة الحد عليه ❦ قيل له ان قول الحاكم قد ثبت عندى لا يوجب عليه الحد وليس باقرار منه وانما هو حكم وكذلك البيعة اذا قامت عنده فانه يقيم الحد من طريق الحكم فمن لا يقبل قوله في الحكم فهو لا يملك سماع البيعة ولا اقامة الحد ❦ فان قيل ان ابا حنيفة و ابا يوسف لا يقبلان قول الحاكم بما يوجب الحد لانهما بقولان لا يحكم بعلمه في الحدود ❦ قيل له ليس معنى ذلك ان قول الحاكم غير مقبول اذا قال ثبت ذلك عندى بيعة او باقرار لان من قولهما ان ذلك مقبول وانما معنى قولهما انه لا يحكم بعلمه في الحدود انه لو شاهد رجلا على زنا او سرقة او شرب خمر لم يقيم عليه الحد بعلمه فاما اذا قال قد شهد عندى شهود بذلك او قال اقر عندى بذلك فان قوله مقبول منه في ذلك ويسع من امره الحاكم بالرجم والقطع ان يرحم ويقطع ❦ واحتج المخالف لنا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقيموا الحدود على ما مالت ايمانكم وقوله اذا زنت امة احكمم فليجلدها وان عادت فليجلدها وان عادت فليجلدها ولا يثرب عليها فان عادت فليبعها ولو بضعير وقدروى في بعض الفاظ هذا الحديث فليقم عليها الحد ❦ قال ابو بكر لا دلالة في هذه الاخبار على ما ذهبوا اليه وذلك لان قوله اقيموا الحدود على ما مالت ايمانكم هو كقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) وقوله (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ومعلوم ان المراد رفعه الى الامام لا اقامة الحد فالخاطبون باقامة الحد هم الائمة وسائر الناس مخاطبون برفعهم اليهم حتى يقيموا عليهم الحدود فكذلك قوله عليه السلام اقيموا الحدود على ما مالت ايمانكم هو على هذا المعنى واما قوله عليه السلام اذا زنت امة احكمم فليجلدها فانه ليس كل جلد حدا لان الجلد قد يكون على وجه التعزير فاذا عذرتناها فقد قضينا عهدة الحظر ولا يجوز ان نجدها بعد ذلك ويدل على انه اراد التعزير قوله لا يثرب عليها يعنى ولا يعيرها ومن شأن اقامة الحد ان يكون محضرة الناس ليكون ابلغ في الزجر والتشكيل فلما قال ولا يثرب عليها دل ذلك على انه اراد التعزير لا الحد ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في الرابعة فليبعها ولو بضعير ولم يأمر بجدها ولو كان ذلك حدا لذكره وامر به كما امر به في الاول والثاني والثالث لانه لا يجوز تعطيل الحدود بعد ثبوتها عند من يقيمها وقد يجوز برك التعزير على حسب ما يرى الامام فيه من المصلحة ❦ فان قيل لو اراد التعزير لوجب ان يكون لعزرها المولى ثم رفع الى الامام بعد التعزير ان يقيم عليها الحد لان التعزير لا يسقط الحد فيكون قد اجتمع عليها الحد والتعزير ❦ قيل له لا ينبغي لمولاها ان يرفعها الى الامام بعد ذلك بل هو مأمور بالستر عليها لقول النبي صلى الله عليه وسلم لهزال حين اشار على ما عثر بالاقرار بالزنا لوسترته بتوبك كان خيرا لك وقال صلى الله عليه وسلم من اتى شيئا من هذه الفاذورات فليستر بستر الله فان من ابدى لنا صفحته

اقتنا عليه كتاب الله وايضا فليس يمتنع اجتماع الحد والتعزير وقد يجب التقي عندنا مع الجلد على وجه التعزير وروى ان النجاشي الشاعر شرب الخمر في رمضان فضربه على كرم الله وجهه ثمانين وقال هذا لشربك الخمر ثم جلده عشرين وقال هذا لافطارك في رمضان فجمع عليه الحد والتعزير فلما كان ذلك جائزا لم يمتنع لورفعت هذه الامة بعد تعزير المولى الى الامام ان يحدها حد الزنا

باب اللعان

قال الله عز وجل ﴿والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احدهم﴾ الى آخر القصة قال ابو بكر كان حد قاذف الاجنبيات والزوجات الجلد والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحماء اثني باربعة يشهدون والا فحد في ظهرك وقال الانصار ايجلد هلال بن امية وتبطل شهادته في المسلمين فثبت بذلك ان حد قاذف الزوجات كان كحد قاذف الاجنبيات وانه نسخ عن الازواج الجلد باللعان لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهلال بن امية حين نزلت آية اللعان اثني بصاحبك فقد انزل الله فيك وفيها قرآنا ولا عن بينهما وروى نحو ذلك في حديث عبدالله بن مسعود في الرجل الذي قال ارايتم لو ان رجلا وجد مع امرأته رجلا فان تكلم جلدتموه وان قتل قتلتموه وان سكنت سكنت على غيظ فدل ذلك هذه الاخبار على ان حد قاذف الزوجة كان الجلد وان الله تعالى نسخه باللعان ومن اجل ذلك قال اصحابنا ان الزوج اذا كان عبدا او محدودا في قذف فلم يجب اللعان بينهما ان عليه الحد كما انه اذا كذب نفسه فسقط اللعان من قبله كان عليه الحد وقالوا لو كانت المرأة هي المحدودة في القذف او كانت امة او ذمية انه لا حد على الزوج لانه قد سقط اللعان من قبلها فكان بمنزلة تصديقها الزوج بالقذف لما سقط اللعان من جهتها لم يجب على الزوج الحد * واختاف الفقهاء فيمن يجب بينهما اللعان من الزوجين فقال اصحابنا جميعا ابو خيفة وزفر وابو يوسف ومحمد يسقط اللعان باحد معنيين ابهما وجد لم يجب معه اللعان وهو ان يكون الزوجة ممن لا يجب على قاذفها الحد اذا كان اجنيا نحو ان تكون الزوجة مملوكة او ذمية او قد وطئت وطأ حراما في غير ملك والثاني ان يكون احدها من غير اهل الشهادة بان يكون محدودا في قذف او كافرا او عبدا فاما اذا كان احدهما اعمى او فاسقا فانه يجب اللعان وقال ابن شبرمة يلاعن المسلم زوجته اليهودية اذا قذفها وقال ابن وهب عن مالك الامة المسلمة والحرمة والنصرانية واليهودية تلاعن الحر المسلم وكذلك العبد يلاعن زوجته اليهودية وقال ابن القاسم عن مالك ليس بين المسلم والكافر لعان اذا قذفها الا ان يقول رأيتها تزني فتلاعن سواء ظهر الحمل او لم يظهر لانه يقول اخاف ان اموت فيلحق نسب ولدها بي وانما يلاعن المسلم الكافر في دفع الحمل ولا يلاعنها فيما سوى ذلك وكذلك لا يلاعن زوجته الامة الا في نفي الحمل قال والمحدود في القذف يلاعن وان كان الزوجان جميعا كافرين

فلا لعان بينهما والمملوكان المسلمان بينهما لعان اذا اراد ان ينفي الولد وقال الثوري
والحسن بن صالح لا يجب اللعان اذا كان احد الزوجين مملوكا او كافرا ويجب اذا كان محدودا
في قذف وقال الاوزاعي لا لعان بين اهل الكتاب ولا بين المحدود في القذف وامرأته وقال
الليث في العبد اذا قذف امرأته الحرة وادعى انه رأى عليها رجلا يلاعنها لانه يحسد لها اذا
كان اجنبيا فان كانت امة او نصرانية لاعنها في نفي الولد اذا ظهر بها حمل ولا يلاعنها في الرؤية
لانه لا يحسد لها والمحدود في القذف يلاعن امرأته وقال الشافعي كل زوج جاز طلاقه ولزمه الفرض
يلاعن اذا كانت ممن يلزمها الفرض قال ابو بكر فاما الوجه الاول من الوجهين اللذين يسقطان
اللعان فاما وجب ذلك به من قبل ان اللعان في الازواج اقيم مقام الحد في الاجنبيات وقد كان
الواجب على قاذف الزوجة والاجنبية جميعا الجلد بقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم
يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) ثم نسخ ذلك عن الازواج واقيم اللعان مقامه
والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحاء
اثنتي باربعة يشهدون والافحد في ظهرك وقول الرجل الذي قال ارايتم لو ان رجلا وجد
مع امرأته رجلا فتكلم جلدتموه وان قتل قتلتموه وان سكت سكت عن غيظ فانزلت آية اللعان
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية قد انزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاثنتي بها
فاما كان اللعان في الازواج فاما مقام الحد في الاجنبيات لم يجب اللعان على قاذف من لا يجب
عليه الحد لو قذفها اجنبيا وايضا فقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم اللعان حدا حدثنا عبد الباقي
ابن قانع قال حدثنا محمد بن احمد بن نصر الخراساني قال حدثنا عبد الرحمن بن موسى قال
حدثنا روح بن دراج عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال
لما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المرأة وزوجها فرق بينهما وهال ان جاءت به
ارح القدمين يشبه فلانا فهو منه قال فجاءت به يشبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لولا ما مضى من الحد لرجعتها فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان اللعان حد ولما كان حدا لم يحز
ايحابه على الزوج اذا كانت المرأة مملوكة اذ كان حدا مثل حد الجلد ولما كان حدا لم يجب على
قاذف المملوك ؎ فان قيل لو كان حدا لما وجب على الزوج اذا قذف امرأته الحرة الجلد اذا
اكذب نفسه بعد اللعان اذ غير جائز ان يجتمع حدان بقذف واحد وفي الجواب حد القذف
عليه عند اكذابه نفسه دليل على ان اللعان ليس بحد ؎ قيل له قد سمى النبي صلى الله عليه
وسلم حدا وغير جائز استعمال النظر في دفع الاثرو مع ذلك فانما يمتنع اجتماع الحدين عليه
اذا كان جلدا فاما اذا كان احدهما جلدا والاخر ليمانانا فانا لم نجد في الاصول خلافه
وايضا فان اللعان انما هو حد من طريق الحكم فتى اكذب نفسه وجلد الحد خرج
اللعان من ان يكون حدا اذ كان ما يصير حدا من طريق الحكم فجائز ان يكون تارة
حدا وتارة ليس بحد فكذلك كل ما تعلق بالنبي من طريق الحكم فجائز ان يكون تارة
على وصف واخرى على وصف آخر وانما قلنا ان من شرط اللعان ان يكون الزوجان جميعا

جميعا من اهل الشهادة لقوله تعالى ﴿والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احدهم اربع شهادات بالله﴾ الى آخر القصة فلما سمي الله لعانها شهادة ثم قال في الم حدود في القذف ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا﴾ وجب بمضمون الآيتين انتفاء اللعان عن الم حدود في القذف واذا ثبت ذلك في الم حدود ثبت في سائر من خرج من ان يكون من اهل الشهادة مثل العبد والكافر ونحوهما ومن جهة اخرى انه اذا ثبت ان الم حدود في القذف لا يلاعن وجب مثله في سائر من ليس هو من اهل الشهادة ادلم بفرق احد بينهما لان كل من لا يوجب اللعان على الم حدود لا يوجب على من ذكرنا ووجه آخر من دلالة الآية وهو قوله تعالى ﴿ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم﴾ فلا يخلو المراد به من ان يكون الايمان فحسب من غير اعتبار معنى الشهادة فيه او ان يكون ايمانا ليعتبر فيها معنى الشهادة على ما نقوله فلما قال تعالى ﴿ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم﴾ علمنا انه اراد ان يكون الم لاغن من اهل الشهادة اذ غير جائز ان يكون المراد ولم يكن لهم حالفون الا انفسهم اذ كل احد لا يحلف الا عن نفسه ولا يجوز احلاف الانسان عن غيره ولو كان المعنى ولم يكن لهم حالفون الا انفسهم لاستحال وزالت فائدة ثبت ان المراد ان يكون الشاهد في ذلك من اهل الشهادة وان كان ذلك ممينا ويدل على ذلك قوله تعالى ﴿فشهادة احدهم اربع شهادات بالله﴾ فام يخل المراد من ان يكون الايمان بافظ الشهادة في هذه الايمان او الحلف من كل واحد منهما سواء كان بافظ الشهادة او بغيرها بعد ان يكون حائفا فلما كان قول العائل بجواز قول اليمين منهما على اى وجه كانت كان مخالفا للآية وللجنة لان الله تعالى قال ﴿فشهادة احدهم اربع شهادات بالله﴾ كما قال تعالى ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم﴾ وقال ﴿فاستشهدوا عليهن اربعة منكم﴾ ولم يحز الاقتصار على الاخبار دون ابراده بلفظ الشهادة وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين لاعن بين الزوجين امرها باللعان بلفظ الشهادة ولم تقصر على لفظ اليمين دوسها ولما كان ذلك كذلك علمنا ان شرط هذه الايمان ان يكون الحالف بها من اهل الشهادة ويلاعن ان كان فان قيل الفاسق والاعمى ليسا من اهل الشهادة ويلاعن ان قيل له الفاسق من اهل الشهادة من وجوه احدها ان الفسق الموجب لرد الشهادة قد يكون طريقه الاجتهاد في الرد والقبول والثاني انه غير محكوم ببطلان شهادته اذ الفسق لا يجوز ان يحكم به الحاكم فلما لم يبطل شهادته من طريق الحكم لم يخرج من ان يكون من اهل الشهادة والثالث ان فسقه في حال لعانه غير متيقن اذ حاز ان يكون ثانيا فباينه وبين الله تعالى فيكون عدلا مرضيا عند الله وليس هذه الشهادة يستحق بها على الغير فتد من اجل ما علم من ظهور فسقه بديا فام يمنع فسقه من قبول لعانه وان كان من شرطه كونه من اهل الشهادة وليس كذلك الكفر لان الكافر لو اعتفد الاسلام لم يكن مسلما الا باظهاره اذا امكنه ذلك فكان حكم كفره باقيا مع اعتقاده اغيره ما لم يظهر الاسلام وايضا فان العدالة انما تعتبر في الشهادة التي يستحق بها على الغير فلا يحكم بها للثمة والفاسق اما ردت شهادته في الحقوق للثمة واللعان لا يبطله التهمة فلم يجب اعتبار الفسق في سقوطه واما الاعمى فانه

من اهل الشهادة كالبصير لافرق بينهما الا ان شهادته غير مقبولة في الحقوق لان بينه وبين المشهود عليه حائلا وليس شرط شهادة اللعان ان يقول رأيتها تزني اذ لو قال هي زانية ولم ارد ذلك لاعن فلما لم يحتج الى الاخبار عن معاينة المشهود به لم يبطل لعانه لاجل عماء وقدروى في معنى مذهب اصحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار منها ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا احمد بن داود السراج قال حدثنا الحكم بن موسى قال حدثنا عتاب بن ابراهيم عن عثمان بن عطاء عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اربع من النساء ليس بينهن وبين ازواجهن ملاعنة اليهودية والنصرانية تحت المسلم والحرة تحت المملوك والمملوكة تحت الحر وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا احمد بن حنبل بن حنبل قال حدثنا ابو سيار القسري قال حدثنا الحسن بن اسماعيل عن مجالد المصيصي قال اخبرنا حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن صدقة ابى توبة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اربع ليس بينهن ملاعنة اليهودية والنصرانية تحت المسلم والمملوكة تحت الحر والحرة تحت المملوك * فان قيل اللعان انما يجب في نفى الولد لئلا يلحق به نسب ليس منه وذلك موجود في الامة وفي الحرة * قيل له لما دخل في نكاح الامة لزمه حكمه ومن حكمه ان لا ينتفى منه نسب ولدها كما لزمه حكمه في رق ولده

باب القذف الذي يوجب اللعان

قال الله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ الآية ولا خلاف بين الفقهاء ان المراد به قذف الاجنبيات المحصنات بالزنا سواء قال رأيتك تزنين ثم قال تعالى ﴿والذين يرمون ازواجهن﴾ ولا خلاف ايضا انه قد اريد به رميها بالزنا ثم اختلف الفقهاء في صفة القذف الموجب للعان فقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر والشافعي اذا قال لها يا زانية وجب اللعان وقال مالك بن انس لا يلاعن الا ان يقول رأيتك تزنين او ينفي حملها او ولدانها والاعمى يلاعن اذا قذف امرأته وقال الليث لا تكون ملاعنة الا ان يقول رأيت عليها رجلا او يقول قد كنت استبرأت رحمها وليس هذا الحمل مني ومخلف بالله على ما قال وقال عثمان البتي اذا قال رأيتها تزني لاعنها وان قذفها وهي بخراسان وانما تزوجها قبل ذلك بيوم لم يلاعن ولا كرامة * قال ابو بكر ظاهر الآية يقتضي ايجاب اللعان بالقذف سواء قال رأيتك تزنين او لم يقل لانه اذا قذفها بالزنا فهو رام لها سواء ادعى معاينة ذلك او اطاعه ولم يذكر العيان وايضا لم يختلفوا ان فاذا قذف الاجنبية لا يختلف حكمه في وجوب الحد عليه بين ان يدعى المعاينة او يطعمه كذلك يجب ان يكون حكم الزوج في قذفه اياها اذ كان اللعان متعلما بالقذف كالجلد ولان اللعان في قذف الزوجات اقيم مقام الجلد في قذف الاجنبيات فوجب ان يستويا فيما يتعلقان به من لفظ القذف وايضا فقد قال مالك ان الاعمى يلاعن وهو لا يقول رأيت فعلمنا انه ليس بشرط اللعان رميها برؤية الزنا منها وايضا قد اوجب مالك اللعان في نفى الحمل من غير ذكر رؤية فكذلك نفى غير الحمل يلزمه ان لا يشرط فيه الرؤية

باب كيفية اللعان

قال الله تعالى ﴿ فشهادة ائحدم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ﴾ واختلف اهل العلم في صفة اللعان اذ لم يكن ولد فقال ابو حنيفة وابو يوسف وعمر والثوري يشهد الزوج اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فيارماها به من الزنا والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيارماها به من الزنا وتشهدى اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين فيارماها به من الزنا والخامسة ان عصب الله عليها ان كان من الصادقين فيارماها به من الزنا فان كان هناك ولد نفاه يشهد اربع شهادات بالله انه لصادق فيارماها به من نفي هذا الولد وذكر ابو الحسن المكنى ان الحاكم يأمر الزوج ان يقول اشهد بالله انى لمن الصادقين فيارميتك به من نفي ولدك هذا فيقول ذلك اربع مرات ثم يقول فى الخامسة لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما رميتك به من نفي ولدك هذا ثم بأمرها القاضى فتقول اشهد بالله انك لمن الكاذبين فيما رميتنى به من نفي ولدى هذا فتقول ذلك اربع مرات ثم تقول فى الخامسة وغضب الله على ان كنت من الصادقين فيارميتنى به من نفي ولدى هذا وروى حيان بن بشر عن اى يوسف قال اذا كان اللعان بولد فرق بينهما فقال قد التزمتة امه واخرجته من نسب الاب قال ابو الحسن ولم اجد ذكر نفي الحاكم الولد بالقول فيما قرأته الا فى رواية حيان بن بشر قال ابو الحسن وهو الوجه عندى وروى الحسن ابن زياد فى سياق روايته عن ابي حنيفة قال لا يضرم ان بلا عن بينهما وهما قائمان او جالسان فيقول الرجل اشهد بالله انى لمن الصادقين فيارميتك به من الزنا يقبل بوجهه عليها فيواجهها فى ذلك كله ونواجهه ايضا وروى عن زفر مثل ذلك فى المواجهة وقال مالك فيما ذكره ابن القاسم عنه انه يحلف اربع شهادات بالله يقول اشهد بالله انى رأيتها تزنى والخامسة لعنة الله على ان كنت من الكاذبين وتقول هى اشهد بالله ما رآنى ارنى فتقول ذلك اربع مرات والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين وقال الليث يشهد الرجل اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وتشهد المرأة اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين وقال الشافعى يقول اشهد بالله انى لمن الصادقين فيارميت به زوجتى فلانة بنت فلان ويشير اليها ان كانت حاضرة يقول ذلك اربع مرات ثم يقدمه الامام يذكره الله ويقول انى اخاف ان لم تكن صدقت ان تبوء بلعنة الله فان رآه يردد ان يمضى امره يضع يده على فيه ويقول ان قولك على لعنة الله ان كنت من الكاذبين موجه ان كنت كاذبا فان ابى تركه فيقول لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيارميت به زوجتى فلانة من الزنا فان قدفها باحد اسميه بعينه واجدا كان واثنين وقال مع كل شهادة انى لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا بفلان وفلان وان نفى ولدها قال مع كل شهادة اشهد بالله انى لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا وان هذا الولد ولد زنا ماهو منى فاذا قال هذا فقد فرغ من اللعان قال ابو بكر قوله تعالى ﴿ فشهادة ائحدم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ﴾ يقتضى ظاهره جواز الاقتصار عليه فى شهادات اللعان الا انه لما كان معلوما من دلالة الحال

ان التلاعن واقع على قذفه اياها بالزنا علمنا ان المراد فشادة احدهما بالله انى لمن الصادقين فيا رميتهما به من الزنا وكذلك شهادة المرأة واقعة في نفي ما رماها به وكذلك اللعن والنضب والصدق والكذب راجع الى اخبار الزوج عنها بالزنا فدل على ان المراد بالآية وقوع الاتعان والشهادات على ما وقع به رضى الزوج فاكتفى بدلالة الحال على المراد عن قوله فيا رميتهما به من الزنا واقتصر على قوله (انى لمن الصادقين) وهذا نحو قوله تعالى (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) والمراد والحافظات فروجهن والذاكرات الله ولكنه حذف لدلالة الحال عليه وفي حديث عبدالله بن مسعود وابن عباس في قصة المتلاعنين عند النبي صلى الله عليه وسلم فشده الرجل اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ولم يذكر فيا رماها به من الزنا * واما قول مالك انه يشهد اربع شهادات بالله انه رآها تزني فيخالف لظاهر لفظ الكتاب والسنة لان في الكتاب (فشادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين) وكذلك لا عن النبي صلى الله عليه وسلم بين الزوجين * واما قول الشافعي انه يذكرها باسمها ونسبها ويشير اليها بعينها فلا معنى له لان الاشارة تغني عن ذكر الاسم والنسب فذكر الاسم والنسب لغو في هذا الموضع الا ترى ان الشهود لو شهدوا على رجل بحق وهو حاضر كانت شهادتهم انا لشهدان لهذا الرجل على هذا الرجل الف درهم ولا يحتاجون الى اسمه ونسبه

في نفي الولد

قال ابو حنيفة اذا ولدت المرأة فتفى ولدها حين يولد او بعده بيوم او يومين لا عن وانتفى الولد وان لم ينقه حين يولد حتى مضت سنة او سنتان ثم نفاه لا عن ولزمه الولد ولم يوقت ابو حنيفة لذلك وقتا ووقت ابو يوسف ومحمد مقدار النفاس اربعين ليلة وقال ابو يوسف ان كان غائبا فقدم فله ان ينفيه فيما بينه وبين مقدار النفاس منذ قدم ما كان في الحولين فان قدم بعد خروجه من الحولين لم ينتف ابدا * وقال هشام سألت محمدا عن ام ولد لرجل جاءت بولد والمولى شاهد فلم يدعه ولم ينكره فقال اذا مضى اربعون يوما من يوم ولده فانه يلزمه وهي بمنزلة الحرة قال قلت فان كان المولى غائبا فقدم وقدمات له سنون فقال محمد ان كان الابن نسب اليه حتى صرف به فانه يلزمه وقال محمد وان لم ينسب اليه وقال هذا لم اعلم بولاده فان سكوت اربعين يوما من يوم قدم لزمه الولد * وقال مالك اذا رأى الحمل فلم ينقه حين وضعته لم ينتف بعد ذلك وان نفاه حرة كانت اوامة فان انتفى منه حين ولده وقدرها حاملا فلم ينتف منه فانه يجلد الحد لانها حرة مسلمة ففسار قاذفا لها وان كان غائبا عن الحمل وقدم ثم ولده فله ان ينفيه * وقال الليث فيمن اقر بحمل امرأته ثم قال بعد ذلك رأيتها تزني لا عن في الرقبة ويلزمه الحمل * وقال الشافعي اذا علم الزوج بالولد فامكنه الحاكم امكانا بينا فترك اللعان لم يكن له ان ينفيه كالشفعة وقال في القديم ان لم ينقه في يوم او يومين لم يكن له ان ينفيه ~~يقول~~ ابو بكر ليس في كتاب الله عز وجل ذكر نفي الولد الا انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم نفي الولد باللعان اذا قذفها بنفي

الولد * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عبدالله بن مسلمة القضي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانثى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا يزيد بن هارون قال اخبرنا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء هلال بن امية من ارضه عشيا فوجد عنداه رجلا وذكر الحديث الى آخر ذكر اللعان قال ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى ان لا يدعى ولدها لاب * قال ابو بكر وقد اتفق الفقهاء على انه اذا نفى ولدها انه يلاعن ويلزم الولد امه ويتنفي نسبه من ابيه الا انهم اختلفوا في وقت نفي الولد على ما ذكرنا وفي خبر ابن عمر الذي ذكرنا في ان رجلا انثى من ولدها فلاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالام دليل على ان نفي ولدها من قذف لهما لولا ذلك لما لعن بينهما اذ كان اللعان لا يجب الا بالقذف وما توقيت نفي الولد فان طريقه الاجتهاد وغالب الظن فاذا مضت مدة قد كان يمكنه فيها نفي الولد وكان منه قبول للتهنئة او ظهر منه ما يدل على انه غير نافله لم يكن له بعد ذلك ان ينفيه عند ابي حنيفة ونجديد الوقت ليس عليه دلالة فلم يثبت واعتبر ما ذكرنا من ظهور الرضا بالولد ونحوه * فان قيل لما لم يكن سكونه في سائر الحقوق رضا باسقاطها كان كذلك نفي الولد * قيل له قد اتفق الجميع على ان السكوت في ذلك اذا مضت مدة من الزمان بمنزلة الرضا بالقول الا انهم اختلفوا فيها واكثر من وقت فيها اربعين يوما وذلك لادليل عايه وليس اعتبار هذه المدة باولى من اعتبار ما هو اقل منها وذهب ابو يوسف ومحمد الى ان الاربعين هي مدة اكثر النفاس وحال النفاس هي حال الولادة فدامت على حال الولادة قبل نفيه وهذا ليس بشئ لان نفي الولد لا يتعلق بالنفاس * واما قول مالك انه اذا رآها حاملا فلم ينتف منه ثم تفاه بعد الولادة فانه يجلد الحد فانه قول واه لا وجه له من وجوه احدها ان الحمل غير متيقن فيعتبر نفيه والثاني انه ليس بالكذب من وادت امرأته ولم يعلم بالحمل فعلم به وسكت زمانا يلزمه الولد وان تفاه بعد ذلك لاعن ولم ينتف بسبب الولد منه اذ لم تكن حجة اللعان منعلقة بنفي الولد ولم يكن منه اكذاب لنفسه بعد النفي فكيف يجوز ان يجلد وايضا قوله تعالى (وللذين يرمون ازواجهم) الآية فاجب اللعان بعموم الآية على سائر الازواج فلا يخص منه شئ الا بدليل ولم تقم الدلالة فيما اختلفنا فيه من ذلك على وجوب الحد وسقوط اللعان

باب الرجل يطلق امرأته طلاقا بائنا ثم يقذفها

قال اصحابنا فيمن طلق امرأته ثلاثا ثم قذفها فعليه الحد وكذلك ان ولدت ولدا قبل انقضائه عدتها فنفي ولدها فعليه الحد والولد ولده وقال ابن وهب عن مالك اذا بانث منه ثم انكر حملها لا عنها ان كان حملها يشبه ان يكون منه وان قذفها بعد الطلاق

الثلاث وهي حامل مقر بحملها ثم زعم انه رآها تزني قبل ان يقاذفها حد ولم يلاعن وان
انكر حملها بعد ان يطلقها ثلاثا لاعنها وقال الليث اذا انكر حملها بعد الينونة لاعن ولو
قذفها بالزنا بعد ان بان منه وذكر انه رأى عليها رجلا قبل فراقه اياها جلد الحد ولم يلاعن
وقال ابن شبرمة اذا ادعت المرأة حملا في عدتها وانكر الذي يعتد منه لاعنها وان كانت
في غير عدة جلد والحق به الولد وقال الشافعي وان كانت امرأة مغلوقة على عقلها فتني زوجها
ولدها الثمن ووقعت الفرقة وانتفى الولد وان ماتت المرأة قبل اللعان فطالب ابوها وامها
زوجها كان عليه ان يلتعن وان ماتت ثم قذفها حد ولا لعان الا ان ينتفى به ولدا او حملا
فيلتعن وروى قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس في الرجل يطلق امرأته تطليقة او تطليقتين
ثم يقذفها قال يحد وقال ابن عمر يلاعن وروى الشيباني عن الشعبي قال ان طلقها طلاقا
بأننا فادعت حملا فانتفى منه يلاعنها انما فرمن اللعان وروى اشعث عن الحسن مثله ولم يذكر
الفرار وان لم تكن حاملا جلد وقال ابراهيم النخعي وعطاء والزهرى اذا قذفها بعد ما بان
منه جلد الحد قال عطاء والولد ولده ع قال ابو بكر قال الله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات
ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ وكان ذلك حكما عاما في قاذف الزوجات
والاجنيات على ما بينا فيما سلف ثم نسخ منه قاذف الزوجات بقوله تعالى ﴿والذين يرمون
ازواجهن﴾ والبائنة ليست بزوجة فعلى الذي كان زوجها الحد اذا قذفها بظاهر قوله
﴿والذين يرمون المحصنات﴾ ومن اوجب اللعان بعد الينونة وارتفاع الزوجة فقد نسخ
من هذه الآية ما لم رد نوقف بنسخه وغير جائد نسخ القرآن الابتوقيف يوجب العلم ومن جهة
اخرى انه لا مدخل للقياس في اثبات اللعان اذ كان اللعان حدا على ما روينا عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولا سبيل الى اثبات الحدود من طريق المقابيس وانما طريقها التوقيف او الاتفاق
وايضا لم يختلفوا انه لو قذفها بغير ولد ان عليه الحد ولا لعان ثبت انه غير داخل في الآية ولا مراد
اذ ليس في الآية نفي الولد وانما فيها ذكر القذف ونفي الولد مأخوذ من السنة ولم ترد السنة بايجاب اللعان لنفي
الولد بعد الينونة ع فان قيل انما يلاعن بينهما لنفي الولد لان ذلك حق للزوج ولا ينتفى منه الا
باللعان قياسا على حال بقاء الزوجية ع قيل له هذا استعمال القياس في نسخ حكم الآية وهو قوله
﴿والذين يرمون المحصنات﴾ فلا يجوز نسخ الآية بالقياس وايضا لو جاز ايجاب اللعان لنفي
الولد مع ارتفاع الزوجية لجاز ايجابه لزوال الحد عن الزوج بعد ارتفاع الزوجية فلما كان
لو قذفها بغير ولد حد ولم يجب اللعان ليزول الحد لعدم الزوجية كذلك لا يجب اللعان لنفي
الولد مع ارتفاع الزوجية ع فان قيل قال الله تعالى ﴿يا ايها النبي اذا طلقتم النساء﴾ وقال ﴿واذا طلقتم
النساء فبلغن اجلهن﴾ فحكم تعالى بطلاق النساء ولم يمنع ذلك من طلاقها بعد الينونة
مادامت في العدة فما انكرت مثله في اللعان ع قيل له هذا سؤال ساقط من وجود احد هان الله تعالى
حين حكم بوقوع الطلاق على نساء المطلق لم ينف بذلك وقوعه على من ليست من نسائه بل ما عدا
نسائه فحكمه موقوف على الدليل في وقوع طلاقه او نفيه وقد قامت الدلالة على وقوعه في العدة

ولما اللعان فانه مخصوص بالزوجات ولان من عدا الزوجات فالواجب فيهن الحد بقوله ((والذين يرمون المحصنات)) فكان موجب هذه الآية نافيا لللعان ومن اوجبه واسقط حكم الآية فقد نسخها بغير توقيف وذلك باطل ولذلك نفيه الامع بقاء الزوجية وايضا فان الله تعالى من حيث حكم بطلاق النساء فقد حكم بطلاقهن بعد الينونة بقوله ((فلا جناح عليهما فيما اقتدت به)) ثم عطف عليه قوله ((فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره)) فحكم بوقوع الطلاق بعد الفدية لان الفاء للتعقيب وليس معك آية ولا سنة في ايجاب اللعان بعد الينونة وايضا فجاز اثبات الطلاق من طريق المفائيس بعد الينونة ولا يجوز اثبات اللعان بعد الينونة من طريق القياس لانه حد لا مدخل للقياس في اثباته وايضا فان اللعان بوجوب الينونة ولا يصح اثباتها بعد وقوع الينونة فلامعنى لا يجازي لعان لا يتعلق به بينونة اذ كان موضوع اللعان لقطع القراش وايجاب الينونة فاذا لم يتعلق به ذلك فلا حكم له فجري اللعان عندنا في هذا الوجه مجرى الكنايات الموضوع للينونة فلا يقع بها طلاق بعد ارتفاع الزوجية مثل قوله انت خلية وبائن وبنة ونحوها فلما لم يجز ان ياحقها حكم هذه الكنايات بعد الينونة وجب ان يكون ذلك حكم اللعان في انتفا حكمه بعد وقوع الفرقة وارتفاع الزوجية وليس كذلك حكم صريح الطلاق اذ ليس شرطه ارتفاع الينونة الا ترى ان الطلاق ثابت معه الرجعة في العدة ولو طلق الثانية بعد الاولى في العدة لم يكن في الثانية تأثير في بينونة ولا تحريم وانما اوجب نقصان العدد فلذلك جاز ان ياحقها الطلاق في العدة بعد الينونة لنقصان العدد لا لاجباب نحرسم ولا لينونة وايضا فليس يجوز ان يكون وقوع الطلاق اصلا لوجوب اللعان لان الصغيرة والمجنونة ياحقهما الطلاق ولا لعان بينهما وبين ازواجهما * واختاف اهل العلم فيمن قذف امرأته ثم طاقها بلانا فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفرو محمد اذا بان من بعد القذف بطلاق او غيره فلا حد عليه ولا لعان وهو قول الثوري وقال الاوزاعي والليث والشافعي بلا عن وقال الحسن بن صالح اذا قذفها وهي حامل ثم ولدت ولدا قبل ان يلاعنها فمات لزمه الولد وضرب الحد وان لاعن الزوج ولم يلبس المرأة حتى تموت ضرب الحد وتوارثا وان طاقها وهي حامل وقد قذفها فوضعت حملها قيل ان يلاعنها لم يلاعن وضرب الحد قال ابو بكر قد بينا امتناع وجوب اللعان بعد البنونة ثم لا يخلو اذا لم يجز اللعان من ان لا يجز الحد على ما قال اصحابنا وان يجز الحد على ما قال الحسن بن صالح وغير جائز ايجاب الحد اذا لم يكن من الزوج ا كذاب لنفسه وانما سقط اللعان عنه من طريق الحكم وصار بمنزلة الوصقة على القذف لما سقط اللعان من جهة الحكم لا با كذاب من الزوج لنفسه لم يجز الحد قال قيل لو قذفها وهي اجنية ثم تزوجها لم تنتقل الى اللعان كذلك اذا قذفها وهي زوجته ثم بات لم يبطل اللعان قال قيل له حال النكاح قد يجز فيها اللعان وقد يجز فيه الحد الا ترى انه لو ا كذب نفسه وجب الحد في حال النكاح وغير حال النكاح لا يجز فيه اللعان بحال * واختاف اهل العلم في الرجل ينفي حمل امرأته فقال ابو حنيفة اذا قال ليس هذا الحمل مني لم يكن قاذفا لها فان ولدت بعد يوم لم يلاعن حتى يفي به بعد الولادة وهو قول زفر وقال ابو يوسف ومحمد ان

جاءت به بعد هذا القول لاقل من ستة اشهر لاعن وقد روى عن ابي يوسف انه يلاعنها قبل الولادة وقال مالك والشافعي يلاعن بالحمل وذكر عنه الربيع انه لا يلاعن حتى تلد وانما يوجب ابو حنيفة اللعان بنى الحمل لان الحمل غير متيقن وجائز ان يكون ربحا وداوا اذا كان كذلك لم يحجز ان نجعله قذفا لان القذف لا يثبت بالاحتمال الا ترى ان التعريض المحتمل للقذف ولغيره لا يجوز ايجاب اللعان ولا الحد به فلما كان محتملا ان يكون مانقا ولدا واحتمل غيره لم يحجز ان يوجب اللعان به قبل الوضع ثم اذا وضعت لاقل من ستة اشهر تيقنا انه كان حملا في وقت النفي لم يجب اللعان ايضا لانه يوجب ان يكون القذف معلقا على شرط والقذف لا يجوز ان يعلق على شرط الا ترى انه لو قال لها اذا ولدت فانت زانية لم يكن قاذفا لها بالولادة * واحتج من لاعن بالحمل بما روى الاعمش عن ابراهيم عن علفمة عن عبدالله ان النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بالحمل وانما اصل هذا الحديث ما رواه عيسى بن يونس وجريير جميعا عن الاعمش عن ابراهيم عن علفمة عن ابن مسعود ان رجلا قال ارايتم ان وجد رجل مع امرأته رجلا فان هو قتله قتلتموه وان تكلم جلدتموه وان سككت سككت على غيظ فانزلت آية اللعان فابتلى به فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فلاعن امرأته فلم يذكر في هذا الحديث الحمل ولا انه لاعن بالحمل وروى ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن ابن عباس ان رجلا جاء وقال وجدت مع امرأتي رجلا ثم لاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال ان جاءت به كذا وكذا وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن ابي عدي قال انبأنا هشام بن حسان قال حدثني عكرمة عن ابن عباس ان هلال بن امية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء فقال النبي عليه السلام البينة اوجد في ظهرك وذكر الحديث الى قوله ابصروها فان جاءت به كذا فهو لشريك بن سحماء وكذلك رواه عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس فذكر في هذه الاخبار انه قذفها وابو حنيفة يوجب اللعان بالقذف وان كانت حاملا وانما لا يوجبها اذ انقضى الحمل من غير قذف * فان قيل قال الله تعالى (وان كن اولات حمل فانتفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن) وقد ترد الجارية بعيب الحمل اذا قال النساء هي حبل وقال النبي صلى الله عليه وسلم في دية شبه العمد منها اربعون خافة في بطونها اولادها * قيل له اما نفقة الحامل فلا يجب لاجل الحمل وانما وجبت للعدة فما لم تنقض عدتها فنفقها واجبة الا ترى ان غير الحامل نفقتها واجبة وانما ذكر الحمل لان وضعه تنقض به العدة وتنقطع به النفقة واما الرد بالعيب فانه جائز كونه مع الشبهة كسائر الحقوق التي لا تسقطها الشبهة والحد لا يجوز اثبانه بالشبهة فلذلك اختلفا وكذلك من يوجب في الدية اربعين خلقة في بطونها اولادها فانه يوجبها على غالب الظن ومثله لا يجوز ايجاب الحد به وهذا كما يحكم بظاهر وجود الدم انه حيضة ولا يجوز القطع به حيي يتم ثلاثة ايام وكذلك من كان ظاهر امرها الحمل لا تكون رؤيتها الدم حيضا فان تبين بعد انها لم تكن حاملا كان ذلك الدم حيضا وقوله صلى الله عليه وسلم في قصة هلال بن امية ان جاءت به على صفة كيت وكيت فهو لشريك بن

سحماء فانه فيما اضافته الى هلال محمول على حقيقة اثبات النسب منه وهذا يدل على انه لم ينسب الولد منه بلعناته اياها في حال حملها وقوله فهو لشريك بن سحماء لا يجوز ان يكون مراده الحاق النسب به وانما اراد انه من مائه في غالب الرأي لان الزاني لا يلحق به النسب لقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر فان قيل في حديث عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة هلال بن امية حين لا عن بينهما ان لا يدعى ولدها لاب لا قيل له هذا انما ذكره عباد بن منصور عن عكرمة وهو ضعيف واه لا يشك اهل العلم بالحديث ان في حديث عباد بن منصور هذا الشيء ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم مدرجة فيه ولم يذكر ذلك غير عباد بن منصور ويدل على انه غير جائز نفي النسب ولا اثبات القذف بالشبهة حديث ابي هريرة قال ان اعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما اسودواني انكرته فقال له هل لك من ابل قال نعم قال ما الوانها قال حمر قال هل فيها من اوراق قال نعم قال فاني ترى ذلك جاءها قال عرق تزعمها قال فلعل هذا عرق تزعه فلم يرخص له رسول الله صلى الله عليه وسلم نفيه عنه لبعده شبهة منه ويدل ايضا على انه لا يجوز نفي النسب بالشبهة

فصل في

وقال اصحابنا اذا نفي نسب ولد زوجته فعليه اللعان وقال الشافعي لا يجب اللعان حتى يقول انها جاءت به من الزنا قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لا عن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانثى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة فاخبرانه لا عن بينهما لنفيه الولد فثبت ان نفي ولدها قذف يوجب اللعان

اربعة شهدوا على امرأة بالزنا احدهم زوجها

قال اصحابنا شهادتهم جائزة ويقام الحد على المرأة وقال مالك والشافعي يلاعن الزوج ويحد الثلاثة وروى نحو قولهما عن الحسن والشعبي وروى عن ابن عباس ان الزوج يلاعن ويحد الثلاثة قال ابو بكر قال الله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) ولم يفرق بين كون الزوج فيهم وبين ان يكونوا جميعا اجنبيين وقال (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) فاذا قذف الاجنبي امرأة وجاء باربعة احدهم الزوج اقتضى الظاهر جواز شهادتهم وسقوط الحد عن القاذف واجبا به عليها وايضا لا خلاف ان شهادة الزوج جائزة على امرأته في سائر الحقوق وفي القصاص وفي سائر الحدود من السرقة والقذف والشرب فكذلك يجب ان تكون في الزنا فان قيل الزوج يجب عليه اللعان اذا قذف امرأته فلا يجوز ان يكون شاهدا لا قيل له اذا جاء بحج الشهود مع ثلاثة غيره فليس بقاذف ولا لعان عليه وانما يجب اللعان عليه اذا قذفها ثم لم يأت باربعة شهداء كلاجنبي اذا قذف وجب عليه الحد الا ان يأتي باربعة

غيره يشهدون بالزنا ولو جاء مع ثلاثة فشهدوا بالزنا لم يكن قاذفا وكان شاهدا فكذلك الزوج

في إباء أحد الزوجين اللعان

قال ابو خيفة وزفر وابو يوسف ومحمد ايهما نكل عن اللعان حبس حتى يلاعن وقال مالك والحسن بن صالح والليث والشافعي ايهما نكل حد ان نكل الرجل حد للزنا وان نكلت هي حددت للزنا وروى معاذ بن معاذ عن اشعث عن الحسن في الرجل يلاعن وتأتي المرأة قال تجبس وعن مكحول والضحاك والشافعي اذا لاعن وابت ان تلاعن رجعت قال ابو بكر قال الله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشه من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) وقال (ثم لم يأتوا باربعة شهداء) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحماء اثنتي باربعة شهداء والا فحد في ظهرك ورد النبي صلى الله عليه وسلم ماعزنا والغامدية كل واحد منهما حتى اقرار اربع مرات بالزنا ثم رجعهما فثبت انه لا يجوز ايجاب الحد عليها بترك اللعان لانه ليس بينة ولا اقرار وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بغدايمان وقتل نفس بغير نفس فني وجوب القتل الا بما ذكر والنكول عن اللعان خارج عن ذلك فلا يجب رجها واذا لم يجب الرجما اذا كانت محصنة لم يجب الجلد في غير المحصن لان احدا لم يفرق بينهما فان قيل قوله امرئ مسلم انما يتناول الرجل دون المرأة قيل له ليس كذلك لانه لا خلاف ان المرأة مرادة بذلك وان هذا الحكم عام فيهما جميعا وايضا فان ذلك للجنس كقوله (ان امرؤ هلك ليس له ولد) وقوله (يوم يفر المرء من اخيه) وايضا لا خلاف ان الدم لا يستحق بالنكول في سائر الدعاوى وكذلك سائر الحدود فكان في اللعان اولى ان لا يستحق فان قيل لما قال تعالى (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) وهوي معنى حد الزنا ثم قال (ويدرو عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله) فعره بالالف واللام علمنا ان المراد هو العذاب المذكور في قوله (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) قيل له ليست هذه قصة واحدة ولا حكما واحدا حتى يلزم فيه ما قلت لان اول السورة انما هي في بيان حكم الزانيين ثم حكم القاذف وقد كان ذلك حكما ثابتا في قاذف الزوجات والاجنبيات جاريا على عمومته الى ان تسخ عن قاذف الزوجات باللعان وليس في ذكره العذاب وهو يريد به حد الزنا في موضع ثم ذكر العذاب بالالف واللام في غيره ما يوجب ان العذاب المذكور في لعان الزوجين هو المذكور في الزانيين اذ ليس يختص العذاب بالحد دون غيره وقد قال الله تعالى (الا ان يسجن او عذاب اليم) ولم يرد به الحد وقال (لا عذبه عذابا شديدا اولا ذبحه) ولم يرد الحد وقال (ومن يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا) ولم يرد به الحد وقال عبيد بن الابصر والمرء ما عاش في تكذيب * طول الحياة له تعذيب

وقال النبي صلى الله عليه وسلم السفرة قطعة من العذاب فاذا كان اسم العذاب لا يختص بنوع من الايلام دون غيره ومعلوم انه لم يرد به جميع سائر ضروب العذاب عليه لم يحل اللفظ من احد

معنيين اما ان يريد به الجنس فيكون على ادنى ما يسمى عذابا اى ضرب منه كان او مجعلا مقتضيا الى البيان اذ غير جائز ان يكون المراد معهودا لان المعهود هو ما تقدم ذكره في الخطاب فيرجع الكلام الى اذ كان معناه متقدرا عند المخاطبين وان المراد عوده اليه فلما لم يكن في ذكر قذف الزوج وايجاب اللعان ما يوجب استحفاظ الحد على المرأة لم يجز ان يكون هو المراد بالعذاب وادان كان ذلك وكذلك وكانت الايمان قد تكون حقا للمدعى حتى يحبس من اجل التناول عنها وهي القسامة متى نكلوا عن الايمان فيها حبسوا كذلك حبس التاكل عن اللعان اولى من ايجاب الحد عليه لانه ليس في الاصول ايجاب الحد بالتناول وفيها ايجاب الحبس به وايضا فان التناول ينقسم الى احد معنيين اما بدل لما استحلف عليه واما قائم مقام الاقرار وبدل الحدود لا يصح ومافهم مقام الغير لا يجوز ايجاب الحد به كالشهادة على الشهادة وكتاب الفاضى الى الماضى وشهادة النساء مع الرجال وايضا فان التناول لما لم يكن صريح الاقرار لم يجز اثبات الحد به كالتعريض وكاللفظ المحتمل للزنا وغيره فلا يجب به الحد على المقر ولا على الفاذف % فان قيل في حديث ابن عباس وغيره في قصة هلال بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم لما لعن بينهما وعظ المرأة وذكرها واخبرها ان عذاب الدنيا هو من عذاب الآخرة وكذلك الرجل ومعلوم انه اراد بعذاب الدنيا حد الزنا او القذف % قيل له هذا غلط لانه لا يخلو من ان يكون مراده بعذاب الدنيا الحبس او الحد اذا اقر فان كان المراد الحبس فهو عند التناول وان اراد الحد فهو عند اقرارها بما يوجب الحدوا كذاب الزوج لنفسه فلا دلالة له فيه على ان التناول يوجب الحد دون الحبس % فان قيل انما يجب عايتها الحد بالتناول وايمان الزوج وكذلك يجب عليه بتكوله وايمان المرأة % قيل له التناول والايمان لا يجوز ان يستحق به الحد الا ترى ان من ادعى على رجل قذافه لا يستحلف ولا يستحق المدعى الحد بتناول المدعى عليه ولا يمينه وكذلك سائر الحدود ولا يستحلف فيها ولا يحكم فيها بالتناول ولا يرد اليمين

باب تصديق الزوجين ان الولد ليس منه

قال ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد والشافعي لا ينفي الولد منه الا باللعان وقال اصحابنا تصديقها اياه بان ولدها من الزنا يبطل اللعان فلا ينفي النسب منه ابدا وقال مالك والليث اذا تصادق الزوجان على انها ولدته وانه ليس منه لم يلزمه الولد ومحمد المرأة وذكر ابن القاسم عن مالك قال لو شهد اربعة على امرأة انها زنت منذ اربعة اشهر وهي حامل وقد غاب زوجها منذ اربعة اشهر فاحرها الامام حتى وضعت ثم رجها فقدم زوجها بعد ما رجعت فأتى من ولده وقال قد كنت استبرأتها فانه يلحق وينتفى به الولد عن نفسه ولا ينفيه ههنا الا باللعان % قال ابو بكر قال النبي صلى الله عليه وسلم سام الولد للفراش وللعاهر الحجر وظاهره يقتضى ان لا ينفي ابدا عن صاحب الفراش غير انه لما وردت السنة في الحاق الولد بالام وقطع نسبه من الأب باللعان واستعمل ذلك فقهاء الامصار سلمنا ذلك وما عدا ذلك مما لم ترد به سنة فهو

لازم للزوج بظاهر قوله الولد للفراش * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا مهدي بن ميمون ابو يحيى قال حدثنا محمد بن عبدالله ابن ابي يعقوب عن الحسن بن سعد مولى الحسن بن علي بن ابي طالب عن رباح قال زوجني اهلى امه لهم رومية فوقعت عليها فولدت لى غلاما اسود مثلى فسميته عبدالله ثم طبن لها علام من اهلى رومى يقال له يوحنه فراطنها بلسانه فولدت غلاما كانه وزغة من الوزغات فقلت لها ماهذا فقالت هذا يوحنه فرفعت الى عثمان قال فسألها فاعترفا فقال لهما أرضيان ان اقضى بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفراش فجلدها وجلده وكانا مملوكين

باب الفرقة باللعان

قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد لا تقع الفرقة بعد فراغهما من اللعان حتى يفرق الحاكم وقال مالك وزفر بن الهذيل والليث اذا فرغا من اللعان وقعت الفرقة وان لم يفرق بينهما الحاكم وعن الثوري والاوزاعي لا تقع الفرقة بلعان الزوج وحده وقال عثمان البتي لا ارى ملاعنة الزوج امرأته تنقص شيئا واحب الى ان يطلق وقال الشافعي اذا اكمل الزوج الشهادة والالنعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له ابدًا التعتا ولم تلتعن * قال ابو بكر اما قول عثمان التي في انه لا يفرق بينهما فانه قول تفرد به ولا نعلم احدا قال به غيره وكذلك قول الشافعي في ايقاعه الفرقة بلعان الزوج خارج عن اقاويل سائر انفهاء وايسر له فيه سلف * والدليل على ان فرقة اللعان لا تقع الا بتفريق الحاكم ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعني عن مالك عن ابن شهاب ان سهل بن سعد الساعدي اخبره ان عويمر العجلاني اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ارايت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فتقتلونه ام كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ازل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها قال سهل فتلاعنا واتامع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغنا قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فهي طالق ثلاثا فطلقها عويمر ثلاثا قبل ان يأمره النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين * وفي هذا الخبر دلالة على ان اللعان لم يوجب الفرقة لقوله كذبت عليها ان امسكتها وذلك لان فيه اخبارا منه بانه ممسك لها بعد اللعان على ما كان عليه من النكاح اذ لو كانت الفرقة قد وقعت قبل ذلك لاستحال قوله كذبت عليها ان امسكتها وهو غير ممسك لها فلما اخبر بعد اللعان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم انه ممسك لها ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم دل ذلك على ان الفرقة لم تقع بنفس اللعان اذ غير جائز ان يقار النبي صلى الله عليه وسلم احدا على الكذب ولا على استباحة نكاح قد بطل فثبت ان الفرقة لم تقع بنفس اللعان * ويدل عليه ايضا ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا احمد بن ابراهيم بن ملحان قال حدثنا يحيى بن عبدالله بن بكير قال حدثنا الليث عن يزيد

ابن ابي حبيب ان ابن شهاب كتب يذكر عن سهل بن سعد انه اخبره ان عويمرا قال يا رسول الله ارأيت ان وجدت عند اهلي رجلا أقتله قال ائت بامرأتك فانه قد نزل فيكما فخا بها فلاعنها ثم قال اني قد افتريت عليها ان لم افارقها فاخبر في هذا الحديث انه لم يكن فارقها باللعان وامره النبي صلى الله عليه وسلم ولما حلفها تالانا بعد اللعان ولم ينكره صلى الله عليه وسلم دل ذلك على ان الطلاق قد وقع موقعه وعلى قول الشافعي انها قد بان منه بلعان الزوج ولا يلحقها طلاقه بعد البينة فقد خالف الخبر من هذا الوجه ايضا * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله الفهري وغيره عن ابن شهاب عن سهل بن سعد في هذا الخبر اعني قصة عويمر قال فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فانفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند النبي صلى الله عليه وسلم قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا فاخبر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم انفذ طلاق المعجلاني بعد اللعان * ويدل عليه ايضا قول ابن شهاب فمضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ولو كانت الفرقة واقعة باللعان لاستحال التفريق بعدها * ويدل عليه ايضا ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد ووهب بن بيان وغيرهما قالوا حدثنا سفيان عن الزهري عن سهل بن سعد قال مسدد قال شهدت المتلاعنين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابن خمس عشرة سنة ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما حين تلاعنا فقال الرجل كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فاخبر في هذا الحديث ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما بعد اللعان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا اسماعيل قال حدثنا ايوب عن سعد بن جبير قال قال ابن عمر رجل قذف امرأته قال فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اخوي في المعجلان فقال والله يعلم ان احدا كاذب فهل منكما نائب يرددها بلان مرات قابيا بفرق بينهما فنص في هذا الحديث ايضا على انه فرق بينهما بعد الامان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانثى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة وهذا ايضا فيه نص على ان التفريق كان بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم * وايضا لو كانت الفرقة واقعة بلعان الزوج لبيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقعها من النحر ومنه نزلت الآية لان الله تعالى قال ﴿والذين رمون ازواجهن﴾ ثم قال ﴿فشهدا احدهم﴾ ثم قال ﴿وبدروا عنها العذاب﴾ وهو يعني الزوجة فلو وقعت الفرقة بلعان الزوج لاغت وهي اجنبية وذلك خلاف ظاهر الآية لان الله تعالى انما اوجب اللعان بين الزوجين وايضا لا خلاف ان الزوج اذا قذف امرأته بعير ولد بعد البينة او قذفها سم ابانها انه لا يلاعن فلما لم يحزان بلاعن وهو اجنبى كذلك لا يجوز ان بلاعن وهي اجنبية لان اللعان في هذه الحال انما هو لقطع الفراش ولا فراش بعد البينة

فامتنع لعانها وهي غير زوجة ۞ فان قيل في الاخبار التي فيها ذكر تفريق النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين انما معناه ان الفرقة وقعت باللعان فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم انها لا تحل له بقوله لا سبيل عليها ۞ قيل له هذا صرف الكلام عن حقيقته ومعناه لان قوله لا تحل لك لا سبيل لك عليها ان لم تقع به فرقة فليس بتفريق من النبي صلى الله عليه وسلم بينهما وانما هو اخبار بالحكم والتجبر بالحكم لا يكون مفرقا بينهما ۞ فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وذلك اخبار منه بوقوع الفرقة لان النكاح لو كان باقيا الى ان يفرق لكانا مجتمعين ۞ قيل له هذا لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما روى عن عمرو بن لوط قال يفرق بينهما ولا يجتمعان فانما مراده انهما اذا فرقا بينهما لا يجتمعان ماداما على حال التلاعن فينبغي ان تثبت الفرقة حتى يحكم بانهما لا يجتمعان ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان معناه ما وصفنا وايضا يضم اليه ما قدمنا من الاخبار الدالة على بقاء النكاح بعد اللعان وان الفرقة انما تقع بتفريق الحاكم فاذا جمعنا بينهما وبين الخبر تضمن ان يكون معناه المتلاعنان لا يجتمعان بعد التفريق ۞ ويدل على ما ذكرنا ان اللعان شهادة لا تثبت حكمها الا عند الحاكم فأنشبه الشهادة التي لا تثبت حكمها الا عند الحاكم فواجب على هذا ان لا تقع موجبة للفرقة الا بحكم الحاكم ۞ فان قيل الايمان على الدعاوى لا يثبت بها حكم الا عند الحاكم ومتى استخلف الحاكم رجلا برئ من الخصومة ولا يحتاج الى استئناف حكم آخر في برائه منها وهذا يوجب انقضاء اعتلاك بما ذكرت ۞ قيل له هذا لا يلزم على ما ذكرنا وذلك لاننا قلنا ان اللعان شهادة تتعلق بصحتها بالحاكم كالشهادات على الحقوق وليست الايمان على الحقوق شهادات بذلك على هذا ان اللعان لا يصح الا بلفظ الشهادة كالشهادات على الحقوق وليس كذلك الاستخلاف على الدعاوى وايضا فان اللعان تستحق به المرأة نفسها كما يستحق المدعى بينته فلما لم يجز ان يستحق المدعى ما ادعاه الا بحكم الحاكم وجب حكمه في استحقاق المرأة نفسها باللعان واما الاستخلاف على الحقوق فانه لا يستحق به شيء وانما تقطع الخصومة في الحال ويبقى المدعى عليه على ما كان عليه من براءة الذمة فكانت فرقة اللعان بالشهادات على الحقوق اشبه منها بالاستخلاف عليها وايضا لما كان اللعان سببا للفرقة متعاقبا بحكم الحاكم اشبه تأجيل العنين في كونه سببا للفرقة في تعلفه بحكم الحاكم فلما لم تقع الفرقة بعد التأجيل بمضي المدة دون تفريق الحاكم وحب من له في فرقة اللعان لما وصفنا وايضا لما لم يكن اللعان كناية عن الفرقة ولا تصرح بها وجب ان لا تقع به الفرقة كسائر الالفاظ التي ليست كناية عن الفرقة ولا تصرح بها ۞ فان قيل الايلاء ليس بكناية عن الطلاق ولا صريح وفدا وقعت به الفرقة عند مضي المدة ۞ قيل له ان الايلاء يصلح ان يكون كناية عن الطلاق الا انه اضعف من سائر الكنايات فلا تقع الفرقة فيه بنفس الايلاء الا بانضمام معنى آخر اليه وهو ترك الجماع في المدة الا ترى ان قوله والله لا اقربك قديدا على التحريم اذ كان التحريم يمنع القرب واما اللعان فليس يصاح ان يكون دالا على التحريم بحال لان اكثر ما فيه ان يكون الزوج صادقا في قذفه

فلا يوجب ذلك تحريما الا ترى انه لو قامت اليانة عليها بالزنا لم يوجب ذلك تحريما وان كان كاذبا والمرأة صادقة فذلك ابعد فثبت بذلك انه لا دلالة فيه على التحريم قال فلذلك لم يحز وقوع الفرقة دون احدث فريق امام قبل الزوج او من قبل الحاكم وايضا انه لما لم يصح ابتداء اللعان الا بحكم الحاكم كان كذلك ما تعلق به من الفرقة ولما صح ابتداء الايلاء من غير حاكم لم يحتج في وقوع الفرقة الى حكم الحاكم فان قيل لما اتفقنا على انها لو تراضيا على البقاء على النكاح لم يخيا وذلك وفرق بينهما دل ذلك على ان اللعان قد اوجب الفرقة فواجب ان تقع الفرقة فيه بنفس اللعان دون سبب آخر غيره فان قيل له هدامت نفس على اصل الشافعي لانه يزعم ان ارنداد المرأة لا يوجب الفرقة الا بحدوث سبب آخر وهو مضى ثلاث حيض فاذا مضت ثلاث حيض وقمت الفرقة ولو تراضيا على البقاء على النكاح لم يخيا وذلك ولم يوجب الردة بنفسها الفرقة دون حدوث معنى آخر وعندنا لو تزوجت امرأة زواجا غير كف وطالب الاولياء بالفرقة لم يعمل تراضى الزوجين في بقية النكاح ولم يوجب ذلك وقوع الفرقة بخصوصية الاولياء حتى يفرق الحاكم فهذا الاستدلال فاسد على اصل الجميع وايضا فانك لم ترد الى اصل وانما حصلت على دعوى عارية من البرهان وايضا جاز عندنا البقاء على النكاح بعد اللعان لانه لو كذب نفسه قبل الفرقة لجلد الحدود لم يفرق بينهما فان قيل هو مل الطلاق الثلاث والرضاع ونحوهما من الاسباب الموجبة للفرقة فانفسها لا يحتاج في صحة وقوعها الى حكم الحاكم واللعان ايس بسبب موجب للفرقة بنفسه لانه لو كان كذلك وجب ان تقع به الفرقة اذنا لا عنا عند غير الحاكم وايضا ليس كل سبب يتعلق به فسخ يوجب بنفسه من الاسباب ما يوجب ذلك بنفسه ومنها ما لا يوجب الا بحدوث معنى آخر الا ترى ان بيع نصيب من الدار يوجب الشفعة للشريك ولا ينتقل اليه بنفس الطلب والخصومة دون ان يحكم بها الحاكم وكذلك الرد بالعيب بعد القبيض وخيار الصغير اذا بالغ ونحو ذلك هذه كلها اسباب تتعلق بها فسخ العقود ثم لا يقع الفسخ بوجودها حسب دون حكم الحاكم فهو على من يوجب الفرقة باللعان دون فريق الحاكم واما عثمان التقي فانه ذهب في قوله ان اللعان لا يوجب الفرقة لخال لان اللعان ايس بصرح ولا كناية عن الفرقة ولو نال عنا في يمينه لم يوجب فرقة فكذلك عند الحاكم ولان اللعان في الازواج قائم مقام الحد على قاذف الاجنبيات ولو حد الزوج في قذفه اياها بان اكذب نفسه او كان عبدا لم يوجب ذلك فرقه وكذلك اذا لعن وذهب في فريق النبي صلى الله عليه وسلم بين الملاعين ان ذلك انما كان في قصة العجلاني وكان طلبها بلانا بعد اللعان فلذلك فرق بينهما وروى ابن سهاب ان سهل بن سعد قال قطعها العجلاني ثلاث تطلقات بعد فراغهما من اللعان فاعذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عمر ايضا انما هو في قصة العجلاني قال ابو بكر في حديث سهل بن سعد انه قال فحصرنا هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني قصة العجلاني فقضت السنة في الملاعين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ادا فخير سهل وهو راوى هذه القصة ان السنة مضت بالفرق وان لم يطلع الزوج وفي حديث ابن عباس في قصة هلال

ابن امية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بينهما * قال ابو بكر وهلال لم يطلق امرأته فثبت ان التفريق بينهما بعد اللعان واجب وايضا في حديث ابن عمر وغيره في قصة العجلاني ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وجاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ثم طلقها هو ثلاثا فانفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه انه قال لاسيل لك عليها

باب نكاح الملاعن للملاعة

قال ابو حنيفة ومحمد اذا اكذب الملاعن نفسه وجلد الحدا او جلد حد القذف في غير ذلك وصارت المرأة بحال لا يجب بينها وبين زوجها اذا قذفها لعان فله ان يتزوجها وروى نحو ذلك عن سعيد بن المسيب وابراهيم والشعبي وسعيد بن جبير وقال ابو يوسف والشافعي لا يجتمعان ابدا وروى عن علي وعمر وابن مسعود مثل ذلك وهذا محمول عندنا على انهما لا يجتمعان ماداما على حال النلاعن وروى عن سعيد بن جبير ان فرقة اللعان لانيتها منه وانه اذا اكذب نفسه في العدة ردت اليه امرأته وهو قول شاذ لم يقل به احد غيره وقد مضت السنة بطلانه حين فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين والفرقة لا تكون الا مع اليقونة * ويحتاج للقول الاول بعموم آلاي الميعة لقود المناكحات نحو قوله (واحل لكم ما وراء ذلكم) وقوله (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وقوله (فانكحوا الايامي منكم) ومن جهة النظر انا قد بينا ان هذه الفرقة متعلقة بحكم الحاكم وكل فرقة تعلق بحكم الحاكم فانها لا توجب تحريرا مؤبدا والدليل على ذلك ان سائر الفرق التي تتعلق بحكم الحاكم لا توجب تحريرا مؤبدا مثل فرقة العنين وخيار الصغيرين وفرقة الايلاء عند مخالفتها وكذلك سائر الفرق المتعلقة بحكم الحاكم في الاصول هذه سبيلها * فان قيل سائر الفرق التي ذكرت لا يمنع التزويج في الحال وان تعلق بحكم الحاكم وهذه الفرقة تحظر تزويجها في الحال عند الجميع فكما جاز ان يفارق سائر الفرق المتعلقة بحكم الحاكم من هذا الوجه جاز ان يخالفها في احبابها الحرمة مؤبدا * قيل له من الفرق المتعلقة بحكم الحاكم ما يمنع التزويج في الحال ولا توجب مع ذلك تحريرا مؤبدا مثل فرقة العنين اذ لم تكن نفى من طلاقها الا واحدة قد اوجبت تحريرا حاضرا لعقد النكاح في الحال ولم توجب مع ذلك تحريرا مؤبدا وكذلك الزوج الذي اذا ابى الاسلام وقد اسلمت امرأته ففرق الحاكم بينهما منع ذلك من نكاحها بعد الفرقة ولا توجب تحريرا مؤبدا فلم يجب من حيث حظرنا تزويجها بعد الفرقة ان توجب به تحريرا مؤبدا وايضا لو كان اللعان بوجب تحريرا مؤبدا لوجب ان يوجه اذا تلاعنا عند غير الحاكم لانا وجدنا سائر الاسباب الموجبة للتحرير المؤبد فانها توجه بوجودها غير مقتقرة فيه الى حاكم مثل عقد النكاح الموجب لتحرير الام والوطء الموجب للتحرير والرضاع والنسب كل هذه الاسباب لما تعلق بها تحرير مؤبد لم تقتقر الى كونها عند الحاكم فلما لم يتعلق تحرير اللعان الا بحكم الحاكم وهو ان يتلاعنا باصره بمحضرته ثبت انه لا يوجب تحريرا مؤبدا وايضا لو اكذب نفسه قبل الفرقة بعد اللعان

لجلد الحد ولم يفرق بينهما و أبو يوسف لا يخالفنا في ذلك لزوال حال التلاعن وبطلان حكمه
 بالحد الواقع به وجب مثله بعد الفرقة لزوال المعنى الذي من أجله وجبت الفرقة وهو حكم اللعان
 فان قيل لو كان كذلك لوجب انه اذا كذب نفسه بعد الفرقة و جلد الحد ان يعود النكاح
 وتبطل الفرقة لزوال المعنى الموجب لهما كما لا يفرق بينهما اذا كذب نفسه بعد اللعان قبل الفرقة
 قيل له لا يجب ذلك لانا انما جمعنا زوال حكم اللعان علة لارتفاع التحريم الذي تعاق به
 لانفاء النكاح ولا يعود النكاح فعلى اى وجه بطل لم يعد الابعقد مستقبل الا ان الفرقة قد تعاق
 بها تحريم غير اليئونة وذلك التحريم انما يرفع بارشاع حكم اللعان كما ان الطلاق الثلاث توجب
 اليئونة ونوجب ايضا مع ذلك تحريما لا يزول الا بزواج ثان يدخل بها فاذا دخل بها الزوج
 الثانى ارفع التحريم الذى اوجبه الطلاق الثلاث ولم يعد نكاح الزوج الاول الا بعد فراق
 الزوج الثانى وانقضاء العدة وابقاع عقد مستقبل ودليل آخر وهو ان التحريم الواقع بالفرقة
 لما كان معلوما بحكم اللعان وجب ان يرفع بزوال حكمه والدليل على ارتفاع حكم اللعان اذا
 اكذب نفسه و جلد الحد انه معلوم ان اللعان استدعى ما بينا فمما سلف وبمثلة الجلد في هاذف
 الاجابات وممنع ان يجمع عليه حدان في قذف واحد وفاقه لحد ذلك المذف مخرج للعان
 من ان يكون حدا ومزاج الحكمه في الجواب التحريم لزوال السبب الموجبه له فان قيل فهذا
 الذى ذكرت يبطل حكم اللعان لامتناع اجتماع الحدين عليه بقذف واحد فواجب اذا جلد
 الزوج حدا في قذفه غيرها ان لا يبطل حكم اللعان فيما بينهما فلا يزوج بها قبل له اذا صار
 محدودا في قذف فقد خرج من ان يكون من اهل اللعان الا ترى انه لو قذف امرأته اخرى
 لم يلاعن وكان عليه الحد عندما فالعلة التى ذكرنا فى اكذابه نفسه فمما سلف فمما سلف وان كانت
 غير موجودة في هذه حائز قياسها عابها بمعنى آخر وهو حروجه من ان يكون من اهل اللعان
 فان احتجوا بما روى محمد بن اسحاق عن الزهرى عن سهل بن سعد في قصة الملاعين قال
 الزهرى قضت السنة انهما اذا نالعا فرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا وبما حدثنا محمد بن
 بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا ابن وهب عن عياض
 ابن عبد الله الفهرى وغيره عن ابن سهاب عن سهل بن سعد في هذه القصة قال فطلقها
 ثلاث تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنهذه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان ما صنع عند النبي صلى الله عليه وسلم قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا وبحديث ابن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبيل لك عليها فانها لو كانت نحل له بحال لين كمين الله تعالى
 حكم المطلقة ثلاثا في ابحاثها بعد زوج غيره قيل له اما حديث الزهرى الاول فانه قول الزهرى
 وقوله مضت السنة ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم سنها ولا انه حكم بها واما قول سهل بن سعد
 قضت السنة من بعد في المتلاعنين انهما لا يجتمعان ابدا ليس فيه ايضا ان سنة النبي صلى الله عليه وسلم
 مضت بذلك والسنة قد تكون من النبي صلى الله عليه وسلم وقد تكون من غيره فلا حجة في هذا وايضا فانه

قال في المتلاعنين وهذا يصفه حكم يتعلق به وهو بقاؤه على حكم التلاعن وكونهما من اهل اللعان فتى زالت الصفة بخروجهما من ان يكونا من اهل اللعان زال الحكم كقوله تعالى «ما على المحسنين من سيل» وقوله «لا ينال عهدى الظالمين» ونحو ذلك من الاحكام المتعلقة بالصفات ومتى زالت الصفة زال الحكم فان قيل قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المتلاعنان لا يجتمعان ادا : قيل له ما تعلم احدا روى ذلك بهذا اللفظ وانما روى ما ذكرنا في حديث سهل بن سعد وهو اصل الحديث فان صح هذا اللفظ فاما اخذه الراوى من حديث سهل وظن ان هذه العبارة مينة عما في حديث سهل ولوصح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفتني النكاح بعد زوال حكم اللعان على النحو الذى بينا واما قوله لاسييل لك عليها فانه لا يفيد تحريم النكاح وانما هو اخبار بوقوع الفرقة لانه لا يصح اطلاق القول بانه لاسييل لاحد على الاجنبيات ولا يفيد ذلك تحريم العقد : فان قيل قوله لاسييل لك عليها ينفي جواز العقد اذ كان جوازه بوجوب ان يكون له عليها سيل : قيل له ليس كذلك لانا قد نقول لاسييل لك على الاجنية ولا نريد به انه لا يجوز له تزويجها فيصير لك عليها سيل بالتزويج وانما نريد انه لا يملك بضعها في الحال فاذا تزوجها فاما صار له عليها سيل برضاها وعقدها الا ترى ان قوله «ما على المحسنين من سيل» لم يمنع ان يصير عليهم سيل في العقود المقتضية لاثبات الحقوق والسييل عليه برضاها فكذلك قوله لاسييل لك عليها انما افاد انه لاسييل لك عليها الا برضاها

فصل في

قال ابو بكر واتفق اهل العلم ان الولد قد ينفى من الزوج باللعان وقد ذكرنا حديث ابن عمر وابن عباس في الحاق الولد بالام وقطع نسبه من الاب باللعان نصا عن النبي صلى الله عليه وسلم وحكى عن بعض من شذاه للزوج ولا ينفى نسبه باللعان واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش والذى قال الولد للفراش هو الذى حكم بقطع النسب من الزوج باللعان وليست الاخبار المروية في ذلك بدون ما روى في ان الولد للفراش ثبت ان معنى قوله الولد للفراش انه لم ينكح باللعان وايضا فاما بطل ما كان اهل الجاهلية عليه من استلحاق النسب بالزنا كما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا عنبسة بن خالد قال حدثني يونس بن يزيد قال قال محمد بن مسلم بن شهاب اخبرني عمرو بن الزبير ان عائشة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان النكاح كان في الجاهلية على اربعة انحاء فنكاح منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل الى الرجل وليته فيصدقها ثم ينكحها ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته اذ اطهرت من طمثها ارسلني الى فلان فاستبضعى منه ويعتزلها زوجها ولا يمسها ابدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذى يستبضع منه فاذا تبين حملها اصابها زوجها ان احب وانما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد فكان هذا الكاح يسمى نكاح الاستبضاع ونكاح آخر يجتمع الرهط دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها فاذا حملت ووضعت

ومر ليال بعد ان تضع حملها ارسات اليهم فلم يستطع رجل منهم ان يمتنع حتى يجتمعوا عندها
ففقول لهم قد عرفتم الذي كان من امركم وقد ولدت وهو ابنك يا فلان فتسمى من احبت منهم
باسمه فيلحق به ولدها ونكاح رابع بجميع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع من حاءها
وهن البغايا كن ينصبن رايات على ابوابهن بكس علما فمن ارادهن دخل عليهن فاذا حلت
فوضعت حملها جمعوا اليها ودعوا اليهم الفاقة ثم الحقوا ولدها بالذي يرون فالباطه ودعا اليه
لا يمتنع من ذلك فلما بعث الله النبي محمد صلى الله عليه وسلم هدم نكاح اهل الجاهلية كله
الانكاح اهل الاسلام اليوم فعنى قوله عليه السلام الولد للفراش ان الانساب قد كانت تلحق بالنطف في
الجاهلية بغير فراش فالحقها النبي صلى الله عليه وسلم بالفراش وكذلك ما روى في قصة زمعة حين قال
النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر فام يلحقه بالزاني وقال هو للفراش اخبار انه
انه لا ولد للزاني ورده الى عبد اذ كان اسامة ييه ثم قال لسودة اخنجي منه اذ كان سبيها بالمدينة
لانه في ظاهره من ماء اخی سعد وهذا بدل على انه لم يقض في نسبه بشيء ولو كان قضى بالنسب
لما امرها بالاحتجاب بل كان امرها بصلته وسهاها عن الاحتجاب عنه كما نهى عائشة عن
الاحتجاب عن عمها من الرضاعة وهو افلح اخواني القعيس وبدل على انه لم يقض في نسبه
بشيء ما رواه سفيان الثوري وجريز عن منصور عن مجاهد عن يوسف بن الزبير عن عبد الله
ابن الزبير قال كانت لزمنة جارية تبطنها وكانت تظن برجل آخر فمات زمعة وهي حبل فولدت
غلاما كان يشبه الرجل الذي يظن بها فذكره سودة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اما
الميراث له واما انت فاحتجي منه فانه ليس لك باخ فصرح في هذا الخبر بنسبه من زمعة
واعطاء الميراث باقرار عبد انه اخوه * وقد روى هذا الحديث على غير هذا الوجه وهو ما حدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابن منصور ومسدد بن مسهر قال حدثنا
سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت اختصم سعد بن ابى وقاص وعبد بن زمعة الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن امية زمعة فقال سعد اوصاني اخي عنة اذا قدمت مكة ان انظر
الى ابن امية زمعة فاقبضه فانه ابنه وقال عبد بن زمعة اخي ابن امية ابى ولد على فراش ابى فرأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا يينا بعتة فقال الولد للفراش واحتجبي منه يا سودة زاد مسدد
فقال هو اخوك يا عبد * قال ابو بكر الصحيح ما رواه سعيد بن منصور والزيادة التي زادها مسدد
ما نعلم احدا وافقه عليها وقد روى في بعض الالفاظ انه قال هو لك يا عبد ولا يدل ذلك على
انه اثبت النسب لانه جائز ان يريد به اثبات اليد له اذ كان من يستحق يدا في شيء جاز ان
يضاف اليه ويقال هو له وقد قال عبد الله بن رواحة لليهود حين خرص عليهم تمر خيران
تثمن فلکم وان سئتم فلی ولم يرد به الملك ومعلوم ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد
بقوله هو لك يا عبد اثبات الملك فادعى خصمنا انه اراد اثبات النسب وذلك لا يوجب اضافته
اليه في الحقيقة على هذا الوجه لان قوله هو لك اضافة الملك والاخ ليس بملك فاذا لم يرد به
الحقيقة فليس حمله على اثبات النسب باولى من حمله على اثبات اليد ويحتمل لو صحت الرواية

انه قال هو اخوك ان يريد به اخوة الدين وانه ليس بعبد لاقراره بانه حر ويحتمل ان يكون اصل الحديث ما ذكر بعض الرواة انه قال هو لك ووطن الراوى ان معناه انه اخوه في النسب فحمله على المعنى عنده في خبر سفيان وجريير الذى يرويه عبدالله بن الزبير انه قال ليس لك باخ وهذا الاحتمال فيه فوجب حمل خبر الزهرى الذى رويناه على الوجود الذى ذكرنا عنه قال ابوبكر وقوله الولد للفراش قد اقتضى معنيين احدهما اثبات النسب لصاحب الفراش والثانى ان من لا فراش له فلا نسب له لان قوله الولد اسم للجنس وكذلك قوله الفراش للجنس لدخول الالف واللام عليه فلم يبق ولد الا وهو مراد بهذا الخبر فكانه قال لاولد الالف فراش عنه وفيما حكم الله تعالى به من آية اللعان دلالة على ان الزنا والقذف ليسا بكفر من فاعلهما لانهما لو كانا كفرالوجب ان يكون احد الزوجين مرتدا لانه ان كان الزوج كاذبا في قذفها فواجب ان يكون كافرا وان كان صادقا فواجب ان تكون المرأة كافرة بزناها وكان يجب ان تدين منه امرأته قبل اللعان فلما حكم الله تعالى فيهما باللعان ولم يحكم بينوتهما منه قبل اللعان ثبت ان الزنا والقذف ليسا بكفر ودل على بطلان مذهب الخوارج في قولهم ان ذلك كفر وتدل الآية ايضا على ان القاذف مستحق للعن من الله تعالى اذا كان في قذفه كاذبا وان الزنا يستحق به الغضب من الله لولا ذلك لما جاز ان يأمرها الله بذلك اذ غير جائز ان يؤمر بان يدعوا على انفسهما بما لا يستحقانه الا ترى انه لا يجوز ان يدعوا على نفسه بان يظلمه الله ويعاقبه بما لا يستحقه عنه وقوله تعالى ان الذين جاؤا بالافك عصبة منكم لا تحسبوه سرا لكم بل هو خير لكم نزلت في الذين قذفوا عائشة رضى الله عنها فاخبر الله ان ذلك كذب والافك هو الكذب ونال النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وجماعة من المسلمين عم شديد واذى وحزن فصبروا على ذلك فكان ذلك خيرا لهم ولم يكن صبرهم واعتمادهم بذلك سرا لهم بل كان خيرا لهم لما نالوا به من الثواب ولما لحقهم ايضا من السرور بيان الله براءة عائشة وطهارتها ولما صرفوا من الحكم في القاذف عنه وقوله تعالى ولكل امرئ منهم ما اكتسب من الاثم عنه يعنى والله اعلم عقاب ما اكتسب من الاثم على قدر ما اكتسبه عنه وقوله تعالى والذى تولى كبره روى انه عبدالله بن ابي بن السلول وكان منافقا وكبره هو عظمه وان عظم ما كان فيه لانهم كانوا يجتمعون عنده وبراياه وامره كانوا يشيعون ذلك ويظهرونه وكان هو يقصد بذلك اذى رسول الله صلى الله عليه وسلم واذى ابي بكر والطعن عليهما عنه وقوله تعالى ولولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا وقالوا هذا افك مبین هو امر المؤمنين بان يظنوا خيرا بمن كان ظاهره العدالة وبراهه الساحة وان لا يقضوا عليهم بالظن وذلك لان الذين قذفوا عائشة لم يخبروا عن معاينة وانما قذفوها تظننا وحسبانا لما رأوها متخلفة عن الجيش قد ركبت جمل صفوان بن المعطل يقوده وهذا يدل على ان الواجب لمن كان ظاهره العدالة ان يظن به خيرا ولا يظن به سرا وهو يوجب ان يكون امور المسلمين في عقودهم وافعالهم وسائر تصرفهم محمولة على الصحة والجواز وانه غير

حائز حملها على الفساد وعلى ما لا يجوز فعله بالظن والحسبان ولذلك قال اصحابنا فيمن وجد مع امرأة اجبية رجلا فاعترفا بالتزويج انه لا يجوز تكذيبهما بل بحجب تصديقهما وزعم مالك بن اسر انه يحدهما ان لم يقيما بينة على السكاح ومن ذلك ايضا ما قال اصحابنا فيمن باع درهما ودينارا بدرهمين ودينارين انا نخالف بينهما لانا قد امرنا بحسن الظن بالمؤمنين وحمل امورهم على ما يجوز فوجب حملها على ما يجوز وهو الخيانة بينهما وكذلك اذا باع سيفا بحلي فيه مائة درهم بما تثنى درهم انا نجعل المائة بالمائة والفضل بالسيف فنحمل امرهما على انهما تعاقدتا عقدا جائزا ولا نجعله على الفساد ولا يجوز وهذا يدل ايضا على صحة قول ابي حنيفة في ان المسلمين عدول ما لم تظهر منهم ربة لانا اذا كنا مأمورين بحسن الظن بالمسلمين وتكذيب من قذفهم على جهة الظن والتخمين بما يسقط العدالة فقد امرنا بتوالياتهم والحكم لهم بالعدالة بظاهر حالهم وذلك يوجب التزكية وقبول الشهادة ما لم تظهر منهم ربة توجب التوقف عنها اوردها وقال تعالى (ان الظن لا يغني عن الحق شيئا) وقال النبي صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فانه اكذب الحديث * وقوله (ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهن خيرا) فانه يحتمل معنيين احدهما ان يظن بعضهم ببعض خيرا كقوله (فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم) والمعنى فليسلم بعضهم على بعض وكقوله (لا تقتلوا انفسكم) يعني لا يقتل بعضهم بعضا والثاني انه جعل المؤمنين كلهم كالفرد الواحد فيما يجري عليها من الامور فاذا جرى على احدهم مكروه فكانه قد جرى على جميعهم كما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابو عبد الله احمد بن دوست قال حدثنا جعفر بن حميد قال حدثنا الوليد بن ابي تور قال حدثنا عبد الملك بن عمير عن التيمان بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل المسلمين في بواصليهم وتراحيلهم والذي جعل الله بينهم كمثل الجسد اذا وجع بعضه وجع كله بالسهر والحلى * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا عبد الله بن محمد بن ناجية قال حدثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه قال حدثنا عبد الله بن ناصح قال حدثنا ابو مسلم عبد الله بن سعيد عن مالك بن مغول عن ابي بردة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنون للمؤمنين كالبنيان يشد بعضه بعضا * وقوله تعالى (ولولا حاؤا عليه باربعة شهداء فاذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) قد ابانت هذه الآية عن معنيين احدهما ان الحد واجب على القادف ما لم يأت باربعة شهداء والثاني انه لا يثبت في اثبات الزنا اقل من اربعة شهداء * وقوله (فاذا لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) قال ابو بكر قد حوى ذلك معنيين احدهما انهم متى لم يقيموا اربعة من الشهداء فهم محكومون بكذبهم عند الله في ايجاب الحد عليهم فيكون معناه فاولئك في حكم الله هم الكاذبون فيقتضى ذلك الامر بالحكم بكذبهم فان كان جائزا ان يكونوا صادقين في المعيب عند الله وذلك حائز سائغ كما قد تعبدنا بان نحكم لمن ظهر منه عمل الخيرات ونجنب السيئات بالعدالة وان كان جائزا ان يكون فاسقا في المعيب عند الله تعالى والوجه الثاني ان الآية زلت في شأن عائشة رضي الله تعالى عنها وفي قذفها فاخبر بقوله (فاولئك عند الله هم الكاذبون) بمغيب خبرهم وانه كذب في الحقيقة

لم يرجعوا فيه الى حجة فمن جوز صدق هؤلاء فهو راد لحجة الله ﷻ قوله تعالى ﴿واذ تلقونه بالسنتكم وتقولون بافواهكم ما ليس لكم به علم﴾ قرئ تلقونه بالتشديد قال مجاهد يرويه بعضهم عن بعض ليبيعه وعن عائشة تلقونه من ولق الكذب وهو الاستمرار عليه ومنه ولق قلان في السير اذا استمر عليه قدمهم تعالى على الاقدام على القول بما لا علم لهم به وذلك قوله ﴿تقولون بافواهكم ما ليس لكم به علم﴾ وهو نحو قوله ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا﴾ فاخبر ان ذلك وان كان يقينا في ظنهم وحسابهم فهو عظيم الاتم عندئذ ليردعوا عن مثله عند علمهم بموقع المآثم فيه ثم قال ﴿ولولا اذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا ان نتكلم بهذا سبحانك هذا بهتان عظيم﴾ تعلينا لنا بما نقوله عند سماع مثله فيمن كان ظاهر حاله العدالة وبرائة الساحة ﷻ قوله تعالى ﴿سبحانك هذا بهتان عظيم﴾ اي تنزيهاك من ان نفضبك بسمع مثل هذا القول في تصديق قائله وهو كذب وبهتان في ظاهر الحكم ﷻ وقوله تعالى ﴿يعظكم الله ان تعودوا لمثله ابدا﴾ فانه تعالى يعظنا ويرجرنا بهذه الزواجر وعقاب الدنيا بالحد مع ما نستحق من عقاب الآخرة لئلا نعود الى مثل هذا الفعل ابدا ﴿ان كنتم مؤمنين﴾ بالله مصدقين لرسوله ﷻ قوله تعالى ﴿ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا﴾ ابان الله بهذه الآية وجوب حسن الاعتقاد في المؤمنين ومحبة الخير والصلاح لهم فاخبر فيها بوعيد من احب اظهار الفاحشة والقذف والقول القبيح للمؤمنين وجعل ذلك من الكبائر التي يستحق عليها العقاب وذلك يدل على وجوب سلامة القلب للمؤمنين كوجوب كف الجوارح والقول عما يضرهم ﷻ وروى عبدالله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المؤمن من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه وقال ليس بمؤمن من لا يأمن جاره بوائقه ﷻ وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا الحسن بن العباس الرازي قال حدثنا سهل بن عثمان قال حدثنا زياد بن عبدالله عن ليث عن طلحة عن خثيمة عن عبدالله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سره ان يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتأته منيته وهو يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويحب ان يأتي الى الناس ما يحب ان يأثروا اليه ﷻ وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا ابراهيم بن هاشم قال حدثنا هذبة قال حدثنا همام قال حدثنا قتادة عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن العبد حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه من الخير ﷻ قوله تعالى ﴿ولا تأكلوا أموالكم بالفضل منكم والسعة ان يؤثروا اولى القربى﴾ روى عن ابن عباس وعائشة انها نزلت في ابي بكر الصديق رضي الله عنه ويقيمين كانا في حجره ينفق عليهما احدهما مسطح بن اثانة وكانا بمن خلف في امر عائشة فلما نزلت برأتهما حلف ابوبكر ان لا ينفقهما بنفع ابدا فلما نزلت هذه الآية عذله وقال بلى والله اني لاحب ان ينفق الله لي والله لا ائزعها عنهما ابدا وكان مسطح ابن خالة ابي بكر مسكينا ومهاجرا من مكة الى المدينة من البدرين وفي هذا دليل على ان من حلف على عمن فرأى غيرها خيرا منها انه ينبغي له ان يأتي الذي هو خير وروى

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ومن الناس من يقول انه يأتي الذي هو خير وذلك كفارته وقد روى ايضا في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحتج من يقول ذلك بظاهر هذه الآية وان الله تعالى امر بانكر بالحنث ولم يوجب عليه كفارة وليس فيما ذكر وادلالة على سقوط الكفارة لان الله قد بين المحاب الكفارة في قوله ﴿ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته﴾ وقوله ﴿ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم﴾ وذلك عموم فيمن حنث فيما هو خير وفي غيره وقال الله تعالى في شأن ابوب حين حلف على امرأته ان يضربها ﴿واخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث﴾ وقد علمنا ان الحنث كان خيرا من ركه وامر الله تعالى بضرب لا يبلغ منها ولو كان الحنث فيها كفارتها لما امر بضربها بل كان محنث بلاكفارة واما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وذلك كفارته فان معناه تكفير الذنب لا الكفارة المذكورة في الكتاب وذلك لانه منهي عن ان يحلف على ركه طاعة الله وامر الله صلى الله عليه وسلم بالحنث والتوبة واخبر ان ذلك يكفر ذنبه الذي اقترعه بالحلف وقوله تعالى ﴿الحيثيات للحيثين والحيثيون للحيثيات﴾ روى عن ابن عباس والحسن ومجاهد والصحاح قالوا الحيثيات من الكلام للحيثين من الرجال وروى عن ابن عباس ايضا انه قال الحيثيات من النساء للحيثين من الرجال وهو قريب من الاول وهو محو قوله ﴿قل كل يعمل على سلكه﴾ وفي الحيثيات من النساء للحيثين من الرجال على محو قوله ﴿الزاني لا سكج الاراسة او مشركة والزانية لا تنكحها الا اذن او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين﴾ وان ذلك منسوخ بما ثبت في موضعه

باب الاستئذان

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذنوا وتسلموا على اهلها﴾ روى عن ابن عباس واس مسعود وابراهيم وقتادة قالوا الاستئناس الاستئذان فيكون معناه حتى تستأذنوا بالاذن وروى شعبة عن ابي بشر عن سعد بن جبير عن ابن عباس انه كان يقرأ هذا الحرف حتى تستأذنوا وقال عطاء الكاتب وروى الناسم بن نافع عن مجاهد حتى تستأذنوا قال هو السجح والسجج وفي نسخة التلاوة ما دل على انه اداء الاستئذان وهو قوله ﴿واذا باغ الاذن﴾ انكم اخطم فليستأذنوا كما استأذن الذين من ملهم ﴿والاستئناس فديكون للحديث كقوله تعالى ﴿لا مسأسين لحديث﴾ وكما روى عن عمر في حديثه الذي ذكر فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم انقرد في مسربة له حين هجر نساء فاستأذنت عليه فقال الاذن قد سمع كلامك ثم اذن له وذكر اسياء وفيه قال فقلت استأنس يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم وانما اراد به الاستئناس للحديث وذلك كان بعد الدحول والاستئناس المذكور في قوله ﴿حتى تستأذنوا﴾ لا يجوز ان يكون المراد به الحديث لانه لا يصل الى الحديث الا بعد الاذن وانما المراد الاستئذان للدخول وانما

سمى الاستيذان استيناسا لانهم اذا استأذنوا او سلموا انس اهل البيوت بذلك ولودخلوا عليهم
 بغير اذن لاستوحشوا وشق عليهم وامر مع الاستيذان بالسلام اذ هو من سنة المسلمين التي
 امروا بها ولان السلام امان من لهم وهو تحية اهل الجنة ومجلبة للمودة وناف للحقد والضغينة *
 حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا يوسف بن يعقوب قال حدثنا محمد بن ابي بكر قال
 حدثنا صفوان بن عيسى قال حدثنا الحارث بن عبد الرحمن بن ابي رباب عن سعيد بن ابي
 سعيد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما خلق الله آدم فنفخ فيه الروح
 عطس فقال الحمد لله فحمد الله باذن الله فقال له ربه رحك ربك آدم اذهب الى هؤلاء
 الملائكة ملائ منهم جلوس فقل السلام عليكم فقال سلام عليكم ورحمة الله ثم رجع الى ربه
 فقال هذه تحيتك وتحية ذريتك بينهم * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا علي بن اسحاق
 ابن راطيه قال حدثنا ابراهيم بن سعيد قال حدثنا يحيى بن نصر بن حاجب قال حدثنا هلال بن حاد
 عن ذادان عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حق المسلم على المسلم ست يسلم عليه
 اذا لقيه ويحييه اذا دعاه ويتصيح له بالغيب ويشتمه اذا عطس ويعوده اذا مرض ويشهد
 جنازته اذا مات * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا ابراهيم بن اسحاق الحارثي قال حدثنا ابو غسان
 النهدي قال حدثنا زهير قال حدثنا الاعمش عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنون حتى تحابوا افلا تدركون
 امر اذا فعلتموه تحاببتم افشوا السلام بينكم * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا اسماعيل بن الفضل
 قال حدثنا محمد بن حميد قال حدثنا محمد بن معلى قال حدثنا زياد بن خيثمة عن ابي يحيى
 القتات عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان سرکم ان يخرج الغل
 من صدورکم فافشوا السلام بينکم

في عدد الاستيذان وكيفيته

روى دهم بن قران عن يحيى بن ابي كثير عن عمرو بن عثمان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الاستيذان ثلاث فالاولى يستنصتون والثانية يستصاحون والثالثة يأذنون او يردون
 وروى يونس بن عبيد عن الوليد بن مسلم عن جندب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 اذا استأذن احدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد
 ابن عتبة قال اخبرنا سفيان عن يزيد بن خصفة عن لسر بن سعيد عن ابي سعيد الخدري
 قال كنت جالسا في مجلس من مجالس الانصار فجاء ابو موسى فزعا فقلنا له ما فرعك قال امرني
 عمر ان آتية فانته فاستأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت فقال مامنعك ان تأتيني قلت قد جئت
 فاستأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استأذن احدكم ثلاثا
 فلم يؤذن له فليرجع قال لتأتين على هذا بالينة قال فقال ابو سعيد لا يقوم معك الا صغر
 القوم قال فقام ابو سعيد معه فشهد له وفي بعض الاخبار ان عمر قال لا يبي موسى

اني لم انهمك ولكن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد وفي بعضها ولكني خشيت
 ان يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو بكر انما لم يقبل عمر خبره
 حتى استفاض عنده لان امر الاستيذان مما بالناس اليه حاجة عامة فاستكران تكون سنة
 الاستيذان ثلاثا مع عموم الحاجة اليها ثم لا يلقها الا الافراد وهذا اصل في ان ما بالناس اليه حاجة
 عامة لا يقبل فيه الا خبر الاستفاضة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا
 هارون بن عبد الله قال حدثنا ابوداود الحفري عن سفيان عن الاعمش عن طلحة بن مصرف عن رجل
 عن سعد قال وقف رجل على باب النبي صلى الله عليه وسلم يستأذن فقام مستقبل الباب فقال
 له النبي صلى الله عليه وسلم هكذا عنك وهكذا فاما جعل الاستيذان من النظر * وحدثنا محمد
 ابن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا ابن بشار قال حدثنا ابو عاصم قال اخبرنا ابن جريج قال اخبرني
 عمرو بن ابي سفيان ان عمرو بن عبد الله بن صفوان اخبره عن كعدة ان صفوان
 ابن امية بعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلبين وجداية وضفائيس والنبي
 صلى الله عليه وسلم باعلى مكة فدخلت ولم اسلم فقال ارجع فقل السلام عليكم وذاك بعدما
 اسلم صفوان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا ابو بكر بن ابي
 شيبة قال حدثنا ابو الاحوص عن منصور عن ربي قال حدثنا رجل من بني عامر استأذن على النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو في بيت فقال الج فقال النبي صلى الله عليه وسلم لخادمه اخرج الى هذا فعلمه
 الاستيذان فقال له قل السلام عليكم ادخل فسمعه الرجل فقال السلام عليكم ادخل فاذن له
 النبي صلى الله عليه وسلم فدخل * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا مؤمل
 ابن فضل الحراشي في آخرين قالوا حدثنا بقة قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن بسر قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا في باب قوم لا يستقبل الباب من تلماء وجهه ولكن من ركنه
 الابن او اليسر فيقول السلام عليكم وذلك ان الدور لم تكن يومئذ عليها ستور * قال ابو بكر ظاهر
 قوله (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا) يقتضي جواز الدخول بعد الاستيذان وان لم يكن
 من صاحب البيت اذن ولذلك قال مجاهد الاستيناس التخنج والتخنج فكانه انما اراد
 ان يعلمهم بدخوله وهذا الحكم ثابت فيمن جرت عادته بالدخول بغير اذن الا انه معلوم انه قد
 اريد به الاذن في الدخول فحذفه لعل المخاطبين بالمراد * وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
 ابوداود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد عن حبيب وهشام عن محمد بن ابي
 هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الرجل الى الرجل اذنه * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
 ابوداود قال حدثنا حسين بن معاذ قال حدثنا عبد الاعلى قال حدثنا سعيد عن قتادة عن ابي رافع عن ابي
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى طعام فجاء مع الرسول فان ذلك له اذن فدل
 هذا الخبر على معنيين احدهما ان الاذن محذوف من قوله (حتى تستأنسوا) وهو مراد به والثاني
 ان الدعاء اذن اذا جاء مع الرسول وانه لا يحتاج الى استيذان ثان وهو يدل ايضا على ان من قد
 جرت العادة له باباحة الدخول انه غير محتاج الى الاستيذان * فان قيل قد روى ابو نعيم عن عمر

ابن زرعن مجاهد ان ابا هريرة كان يقول والله اني كنت لاعتمد بكبدى على الارض من الجوع انى
كنت لاشد الحجر على بطنى من الجوع ولقد قعدت يوما على طريقهم الذى يخرجون منه
فرا بوبكر فسأله عن آية من كتاب الله ماسأله الا ليشبعنى فمر ولم يفعل فمر بى عمر ففعلت مثل
ذلك فمر ولم يفعل فمر بى النبي صلى الله عليه وسلم فتبسم حين رآنى وعرف ما فى نفسى ثم قال
يا ابا هريرة قلت ليك يا رسول الله قال الحق ومضى واتبعته فدخل واستأذنت فاذن لى فدخلت
فوجدت لنا فى قدح فقال من اين هذا قالوا اهدى لك فلان او فلانة قال يا ابا هريرة قلت ليك يا رسول الله
قال الحق اهل الصفة فادعهم لى قال واهل الصفة اضياف اهل الاسلام لا يلوون على اهل ولا مال
اذا اتته صدقة بعث بها اليهم لم يتناول منها شيئا واذا اتته هدية ارسل اليهم فاصاب منها واشركهم
فيها فساءنى ذلك فملت وما هذا اللبن فى اهل الصفة كنت ارجو ان اصيب من هذا شربة اتقوى بها
فابى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا جاؤا فامرنى فكنت انا اعطهم فماعسى ان يبلغ منى هذا اللبن
فاتينهم فدعوتهم فاقبلوا حتى استأذنوا فاذن لهم فاخذوا بحالهم من البيت فقال يا ابا هريرة قلت ليك
يا رسول الله قال خذ فاعطهم فاخذت المدح فجعلت اعطى الرجل فيشرب حتى يروى ثم يرد
على القدح فاعطيه آخر فبشرب حتى يروى ثم رد على القدح حتى انتهيت الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقدروى القوم كلهم فاخذ القدح فوضعه على بده ونظر الى فتبسم وقال
يا ابا هريرة قلت ليك يا رسول الله قال بقيت انا وانت قلت صدقت يا رسول الله قال فاقعد واشرب
فنشربت فما زال يقول اشرب واشرب حتى قلت والذي بعثك بالحق ما اجدله مسلكا قال فارنى
فاعطيته المدح فحمد الله وسرب الفضل قال فقد استأذن اهل الصفة وقد جاؤا مع الرسول
ولم ينكر ذلك عابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يخالف الحديث ابى هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم ان رسول الرجل الى الرجل اذنه ب قيل له ليسا مختلفين لان قوله صلى الله عليه وسلم اماحة
للدخول مع الرسول وليس فيه كراهية الاستيذان بل هو مخير حيثنذو اذا لم يكن مع الرسول وجب
حيثنذ الاستيذان والذي يدل على ان الاذن مسروط فى قوله (حتى تستأسوا) قوله فى نسق
التلاوة (فان لم تجدوا فيها احدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) فحظر الدخول الا بالاذن
فدل على ان الاذن مسروط فى اماحة الدخول فى الآية الاولى وايضا فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
فى الاخبار التى قد منهاها انما جعل الاستيذان من اجل النظر فدل على انه لا يجوز النظر
فى دار احد الا باذنه * وقد روى فى ذلك ضروب من التغليظ وهو ما حدثنا محمد بن بكر
قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن عبيد قال حدثنا حماد عن عبيد الله بن ابى بكر
عن انس بن مالك ان رجلا اطلع من بعض حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام اليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص او بمشاقص قال فكأنى انظر الى رسول الله ب يحتله ليطعنه * وحدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن قال حدثنا ابن وهب
عن سليمان بن بلال عن كثير عن الوليد عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
اذا دخل البصر فلا اذن * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن

اسماعيل قال حدثنا حماد عن سهيل عن ابيه قال حدثنا ابو هريرة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اطلع في دار قوم بغير اذنهم ففقأوا عينه فقد هدرت عينه عنه قال ابو بكر والفقهاء على خلاف ظاهره لاسم يقولون انه ضامن اذا فعل ذلك وهذا من احاديث ابي هريرة التي ترد لمخالفتها الاصول مثل ما روى ان ولد الزنا شر الثلاثة وان ولد الزنا لا يدخل الجنة ولا وصوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ومن غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ هذه كلها اخبار شاذة قد اتفق الفقهاء على خلاف ظواهرها عنه وزعم الشافعي ان من اطلع في دار غيره ففقأ عينه وهو هدر وذهب الى ظاهر هذا الخبر ولا خلاف انه لو دخل داره بغير اذنه ففقأ عينه كان ضامناً وكان عليه القصاص ان كان حامداً والارش ان كان مخطئاً ومعلوم ان الداخل قد اطلع وزاد على الاطلاع الدخول وظاهر الحديث مخالف لما حصل عليه الاتفاق فان صح الحديث فمناه عندنا فيمن اطلع في دار قوم ناظراً الى حرمة ونسأهم فموقع فلم يمتنع فذهبت عنه في حال الممانعة فهذا هدر وكذلك من دخل دار قوم او اراد دخولها فأنموه فذهبت عنه او شيء من اعضائه فهو هدر ولا يختلف فيه حكم الداخل والمطلع فيها من غير دخول فاما اذا لم يكن الا النظر ولم تقع فيه ممانعة ولا نهى ثم جاء انسان فقأ عينه فهذا جان يلزمه حكم جنائته بظاهر قوله تعالى (والعين بالعين) الى قوله (والجروح قصاص) عنه قوله تعالى (فان لم تجدوا فيها احداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) قد تضمن ذلك معنيين احدهما انه لا تدخل بيوت غيرنا الا باذنه والثاني انه اذا اذن لنا جاز لنا الدخول واقتضى ذلك جواز قبول الاذن ممن اذن صبيحاً كان او امرأة او عبداً او ذمياً اذ لم يفرق الآية بين شيء من ذلك وهذا اصل في قبول اخبار المعاملات من هؤلاء وانه لا تعتبر فيها العدالة ولا تسنوفى فيها صفات الشهادة ولذلك قبلوا اخبار هؤلاء في الهدايا والوكالات ونحوها

باب في الاستيذان على المحارم

روى شعبة عن ابي اسحاق عن مسيلم بن يزيد قال سأل رجل حذيفة أستاذن على اخي قال ان لم تستأذن عليها رأيت ما يسوءك وروى عن ابن عيينة عن عمرو عن عطاء قال سألت ابن عباس أستاذن على اخي قال نعم قال قلت انها معي في البيت وانا اتفق عليها قال أستاذن عليها وروى سفيان عن مخارق عن طارق قال قال رجل لابن مسعود أستاذن على امي قال نعم وروى سفيان عن زبد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال أستاذن على امي قال نعم اتحب ان تراها عريانة وقال عمرو عن عطاء سألت ابن عباس أستاذن على اخي وانا اتفق عليها قال نعم اتحب ان تراها عريانة ان الله يقول (يا ايها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم) فلم يؤمر هؤلاء بالاستيذان الا في الموراث الثلاث ثم قال (واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) ولم يفرق بين من كان منهم اجنبياً او ذارحم محرماً الا ان امر ذوى المحارم ليسر لجواز النظر الى شعرها وصدرها وساقها ونحوها

من الاعضاء: وقوله تعالى ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اذكي لكم﴾ بعد قوله ﴿فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم﴾ يدل على ان للرجل ان ينهي من لا يجوز له دخول داره عن الوقوف على باب داره او القعود عليه لقوله تعالى ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اذكي لكم﴾ ويمنع ان يكون المراد بذلك حظر الدخول الابد الاذن لان هذا المعنى قد تقدم ذكره مصرح به في الآية فواجب ان يكون لقوله ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا﴾ فائدة جديدة وهو انه متى امره بالرجوع عن باب داره فواجب عليه التنجي عنه لئلا يتأذى به صاحب الدار في دخول حريمه وخروجهم وفيما يصرف عليه اموره في داره مما لا يجب ان يطاع عليه غيره: وقوله تعالى ﴿ليس عليكم جناح ان تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم﴾ قال محمد بن الحنفية هي بيوت الخانات التي تكون في الطرق وبيوت الاسواق وعن الضحاك مثله وقال الحسن وابراهيم النخعي كانوا يأتون حوانيت السوق لا يستأذنون وقال مجاهد كانت بيوتا يضمون فيها امتهم فامروا ان يدخلوها بغير اذن وروى عنه ايضا انه قال هي البيوت التي تنزلها السفرة وروى عن ابي عبيد المحارب قال رأيت عليا رضى الله عنه اصابته السماء وهو في السوق فاستظل بخيمة فارسي فجعل الفارسي يدفعه عن خيمته وعلى بقول انما استظل من المطر فجعل الفارسي يدفعه ثم اخبر الفارسي انه على فضرب ب صدره وقال عكرمة ﴿بيوتا غير مسكونة﴾ هي البيوت الحربية لكم فيها حاجة وقال ابن جريج عن عطاء ﴿فيها متاع لكم﴾ الحلاء والبول وحائز ان يكون المراد جميع ذلك اذ كان الاستئذان في البيوت المسكونة لتلاهم على ما لا يجب من العودة ولان العادة قد جرت في مثله باطلاق الدخول فصار المعتاد المتعارف كالمنطوق به والدليل على ان معنى اطلاق ذلك لجرى ان العادة في الاذن ان اصحابها لومنعوا الناس من دخول هذه البيوت كان لهم ذلك ولم يكن لاحد ان يدخلها بغير اذن ونظير ذلك فيما جرت العادة باباحه وفام ذلك مقام الاذن فيه ما يطرحه الناس من النوى وقامات البيوت والحرف في الطرق ان لكل احد ان يأخذ ذلك ويتنعم به وهو ايضا يدل على صحة اعتبار اصحابنا هذا المعنى في سائر ما يكون في معناه مما قد جرت العادة به وتعارفوه انه بمنزلة النطق كنحو قولهم فيما يلحقونه برأس المال من طعام الرقيق وكسوتهم وفي حولة المتاع انه يلحقه برأس المال وبيعه مراوحة فيقول قام على بكذا وما لم تجر العادة به لا يلحقه برأس المال فقامت العادة في ذلك مقام النطق وفي نحوه قول محمد فيمن اسلم الى خياط او قصار ثوبا ليخيطه او يقصره ولم يشترط له اجرا ان الاجر قد وجب له اذا كان قد نصب نفسه لذلك وقامت العادة في مثله مقام النطق في انه فعله على وجه الاجارة وقد روى سفيان عن عبد الله بن دينار قال كان ابن عمر يستأذن في حوانيت السوق فذكر ذلك لعكرمة فقال ومن يطبق ما كان ابن عمر يطبق وليس في فعله ذلك دلالة على انه رأى دخولها بغير اذن محظورا ولكنه احتاط لنفسه وذلك مباح لكل احد

باب ما يجب من غض البصر عن المحرمات

قال الله تعالى ﴿قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم﴾ قال ابو بكر

معقول من ظاهره انه امر بغض البصر عما حرم علينا النظر اليه فحذف ذكر ذلك اكتفاء
 بعلم المخاطبين بالمراد وقد روى محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم عن سلمة بن ابي الطفيل
 عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي ان لك كنزا في الجنة وانك ذوو فرمها فلا تتبع
 النظرة النظرة فان لك الاولى وليست لك الثانية وروى الربيع بن صبيح عن الحسن بن انس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن آدم لك اول نظرة وايك والثانية وروى ابو ذرعة عن جرير انه سأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجاءة فامرني ان اصرف بصري عنه قال ابوبكر انما اراد
 صلى الله عليه وسلم بقوله لك النظرة الاولى اذ لم تكن عن قصد فاما اذا كانت عن قصد فهي
 والثانية سواء وهو على ما سأل عنه جرير من نظرة الفجاءة وهو مثل قوله عنه ان السمع والبصر والفؤاد
 كل اولئك كان عنه مسئولا عنه وقوله عنه وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن عنه هو على معنى ما نهى
 الرجال عنه من النظر الى ما حرم عليه النظر اليه عنه وقوله تعالى عنه ويحفظوا فروجهم عنه وقوله عنه ويحفظن
 فروجهن عنه فانه روى عن ابي العالية انه قال كل آية في القرآن يحفظوا فروجهم ويحفظن فروجهن من
 الزنا الا التي في النور عنه يحفظوا فروجهم عنه ويحفظن فروجهن عنه ان لا ينظر اليها احد عنه قال
 ابوبكر هذا تخصيص بلا دلالة والذي يقتضيه الظاهر ان يكون المعنى حفظها عن سائر ما حرم
 عليه من الزنا واللمس والنظر وكذلك سائر الآي المذكورة في غير هذا الموضع في حفظ
 الفروج هي على جميع ذلك ما لم تقوم الدلالة على ان المراد بعض ذلك دون بعض وعسى ان يكون
 ابو العالية ذهب في ايجاب التخصيص في النظر لما تقدم من الامر بغض البصر وما ذكره لا يوجب
 ذلك لانه لا يمتنع ان يكون مأمورا بغض البصر وحفظ الفرج من النظر ومن الزنا وغيره من الامور
 المحظورة وعلى انه ان كان المراد حطر النظر فلا محالة ان اللبس والوطء مرادان بالآية اذ هما اغلظ
 من النظر فلو نص الله على النظر لكان في مفهوم الخطاب ما يوجب حظر الوطء واللمس كما ان
 قوله عنه فلا تقل لهما اف ولا تنهرا عنه قد اقتضى حظر ما فوق ذلك من السب والضرب عنه
 قوله تعالى عنه ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها عنه روى عن ابن عباس ومجاهد وعطاء في
 قوله عنه الا ما ظهر منها عنه قال ما كان في الوجه والكف والحضاب والكحل وعن ابن عمر
 مثله وكذلك عن انس وروى عن ابن عباس ايضا انها الكف والوجه والحاتم وقالت عائشة
 الزينة الظاهرة القلب والفتحة وقال ابو عبيدة الفتحة الحاتم وقال الحسن وجهها وما
 ظهر من ثيابها وقال سعيد بن المسيب وجهها مما ظهر منها وروى ابو الاحوص
 عن عبدالله قال الزينة زينتان باطنة لا يراها الا الزوج الا كليل والسوار والحاتم
 واما الظاهرة فالثياب وقال ابراهيم الزينة الظاهرة الثياب عنه قال ابوبكر قوله تعالى
عنه ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها عنه انما اراد به الاجنبيين دون الزوج وذوي المحارم
 لانه قد بين في نسق التلاوة عنه دوى المحارم في ذلك وقال اصحابنا المراد الوجه
 والكف لان الكحل زينة الوجه والحضاب والحاتم زينة الكف فاذا باح النظر الى زينة
 الوجه والكف فقد اقتضى ذلك لا محالة اباحة النظر الى الوجه والكفين ويدل على ان

الوجه والكفين من المرأة ليسا بعورة ايضا انها تصلى مكشوفة الوجه واليدين فلو كانا عورة لكان عليهما سترها كما عليها سترها هو عورة واذا كان كذلك جاز للاجنبي ان ينظر من المرأة الى وجهها ويديها بغير شهوة فان كان يشتهيها اذا نظر اليها جاز ان ينظر لعذر مثل ان يريد تزويجها او الشهادة عليها او حاكم يريد ان يسمع اقرارها ويدل على انه لا يجوز له النظر الى الوجه لشهوة قوله صلى الله عليه وسلم لعلى لا تتبع النظرة النظرة فان لك الاولى وليس لك الآخرة وسأل جرير رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجاءة فقال اصرف بصرك ولم يفرق بين الوجه وغيره فدل على انه اراد النظرة بشهوة وانما قال لك الاولى لانها ضرورة وليس لك الآخرة لانها اختيار وانما اباحوا النظر الى الوجه والكفين وان خاف ان يشتهي لما ذكرنا من الاعذار للآثار الواردة في ذلك منها ما روى ابو هريرة ان رجلا اراد ان يتزوج امرأة من الانصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر اليها فان في عين الانصار شيئا يعنى الصغر وروى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب احدكم فقد ر على ان يرى منها ما يعجبه ويدعوه اليها فليفعل وروى موسى بن عبد الله بن يزيد عن ابي حميد وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خطب احدكم المرأة فلا جناح عليه ان ينظر اليها اذا كان انما ينظر اليها للخطبة وروى سليمان بن ابي حنيفة عن محمد بن سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى عاصم الاحول عن بكير بن عبد الله عن المغيرة بن سبعة قال خطبنا امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم سام نظرت اليها فقلت لا فقال انظر فانه لا جدران يؤدم بينكما فهذا كله يدل على جواز النظر الى وجهها وكفها بشهوة اذا اراد ان يتزوجها وبدل عليه ايضا قوله «لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج ولو اعجبك حسنهن» ولا يعجبه حسنهن الا بعد رؤية وجوههن وبدل على ان النظر الى وجهها بشهوة محظور قوله صلى الله عليه وسلم العيان نزيان واليدان نزيان والرجلان نزيان ويصدق ذلك كله الفرج او بكذبه * وقول ابن مسعود في ان ما ظهر منها هو الثياب لا معنى له لانه معلوم ان ذكر الزينة والمراد المعصو الذي عليه الزينة الا ترى ان سائر ما نزين به من الحلى والقاب والحلخال والقلادة يجوز ان تظهرها للرجال اذا لم تكن هي لابستها فلعلمنا ان المراد موضع الزينة كما قال في نسق التلاوة بعد هذا «ولا يبدن زبنتهن الا بعولهن» والمراد موضع الزينة فتأويلها على الثياب لا معنى له اذا كان ما يرى الثياب عابها دون نسي من بدنها كما راها اذا لم تكن لابستها * قوله تعالى «ولا يضرين بخمرهن على جيوبهن» روت صفية بنت شيبة عن عائشة انها قالت نعم النساء نساء الانصار لم يكن يمنعهن الحياء ان يتفقهن في الدين وان يستلن عنه لما نزلت سورة النور عمدن الى حجوز مناطفه فشققته فاخترن به * قال ابو بكر قد قيل انه اراد جيب الدروع لان النساء كن يلبسن الدروع ولها جيب مثل جيب الدراعة فتكون المرأة مكشوفة الصدر والحنجر اذا لبسها فامرهن الله بستر ذلك الموضع بقوله «ولا يضرين بخمرهن على جيوبهن» وفي ذلك دليل على ان صدر المرأة ونحرها عورة لا يجوز للاجنبي النظر اليهما منها * قوله تعالى «ولا يبدن زبنتهن الا بعولهن» الآية * قال ابو بكر ظاهره يقتضي اباحة ابداء الزينة للزوج

ولمن ذكر معه من الآباء وغيرهم ومعلوم ان المراد موضع الزينة وهو الوجه واليد والذراع لان فيها السوار والقلب والمضد وهو موضع الدمليج والتحر والصدر موضع القلادة والساق موضع الخللخال فاقضى ذلك اباحة النظر للمذكورين في الآية الى هذه المواضع وهي مواضع الزينة الباطنة لانه خص في اول الآية اباحة الزينة الظاهرة للاجنيين واباح للزوج وذوي المحارم النظر الى الزينة الباطنة وروى عن ابن مسعود والزيير القرط والقلادة والسوار والخلخال وروى سفيان عن منصور عن ابراهيم (او ابناء بعولهن) قال ينظر الى ما فوق الذراع من الاذن والرأس ع قال ابوبكر لامعنى لتخصيص الاذن والرأس بذلك اذ لم يخص الله شيئا من مواضع الزينة دون شيء وقد سوى في ذلك بين الزوج وبين من ذكر معه فاقضى عمومها اباحة النظر الى مواضع الزينة لهؤلاء المذكورين كما اقتضى اباحتها للزوج ولما ذكر الله تعالى مع الآباء ذوى المحارم الذين يحرم عليهم نكاحهن تحرما مؤبدا دل ذلك على ان من كان في التحريم بمنابتهم حكمه حكمهم مثل زوج الابنة وام المرأة والمحرمات من الرضاع ونحوهن وروى عن سعيد ابن جبير انه سئل عن الرجل ينظر الى شعر اجنبية فكرهه وقال ليس في الآية ع قال ابوبكر انه وان لم يكن في الآية فهو في معنى ما ذكر فيها من الوجه الذي ذكرنا وهذا الذي ذكر من تحريم النظر في هذه الآية الا ما خص منه انما هو مقصور على الحرائر دون الاماء وذلك لان الاماء لسائر الاجنيين بمنزلة الحرائر لذوى محارمهن فيما يحل النظر اليه فيجوز للاجنبي النظر الى شعر الاماة وذراعها وساقها وصدرها وثديها كما يجوز لذوى المحرم النظر الى ذات محرمه لانه لا خلاف ان للاجنبي النظر الى تسعر الاماة وروى ان عمر كان يضرب الاماء ويقول اكشفن رؤسكن ولا تشبهن بالحرائر فدل على انهن بمنزلة ذوات المحارم ولا خلاف ايضا انه يجوز للاماة ان تسافر بغير محرم فكان سائر الناس لها كذوى المحارم للحرائر حين جاز لهم السفر بهن الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا فوق ثلاث الامع ذى محرم او زوج فلما جاز للاماة ان تسافر بغير محرم علمنا انها بمنزلة الحرة لذوى محرمها فيما يستباح النظر اليه منها وقوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا فوق ثلاث الامع ذى محرم او زوج دال على اختصاص ذى المحرم باستباحة النظر منها الى كل ما لا يحل للاجنبي وهو ما وصفنا بديا وروى منذر الثوري ان محمد بن الحنفية كان يمشط امه وروى ابو البختري ان الحسن والحسين كانا يدخلان على اختهما ام كلثوم وهي تمشط وعن ابن الزبير مثله في ذات محرم منه وروى عن ابراهيم انه لا بأس ان ينظر الرجل الى تسعر امه واخوته وخالاته وعمته وكره الساقين ع قال ابوبكر لافرق بينهما في مقتضى الآية وروى هشام عن الحسن في المرأة تضع خمارها عند اخيها قال والله مالها ذلك وروى سفيان عن ليث عن طاوس انه كره ان ينظر الى شعر ابنته واخوته وروى جرير عن مغيرة عن الشعبي انه كره ان يسدد الرجل النظر الى شعر ابنته واخوته ع قال ابوبكر وهذا عندنا محمول على الحال التي يخاف فيها ان تشبهى لانه لو حمل على الحال التي يأمن فيها الشهوة لكان خلاف الآية والسنة ولكان ذو محرمها والاجنيون

سواء * والآية ايضا مخصوصة في نظر الرجال دون النساء لان المرأة يجوز لها ان تنظر من المرأة الى ما يجوز للرجل ان ينظر من الرجل وهو السرة فما فوقها وما تحت الركبة والمحظور عليهن من بعض ما تحت السرة الى الركبة * وقوله تعالى ﴿ اونسأتهن ﴾ روى انه اراد نساء المؤمنات * وقوله ﴿ او ما ملكت ايمانهن ﴾ تأوله ابن عباس وام سلمة وعائشة ان للعبد ان ينظر الى شعر مولاه قالت عائشة والى شعر غير مولاته روى انها كانت تمتشط والعبد ينظر اليها وقال ابن مسعود ومجاهد والحسن وابن سيرين وابن المسيب ان العبد لا ينظر الى شعر مولاته وهو مذهب اصحابنا الا ان يكون ذا محرم وتأولوا قوله ﴿ او ما ملكت ايمانهن ﴾ على الاماء لان العبد والحر في التحريم سواء فهم وان لم يحزلها ان يتزوجه وهو عبدها فان ذلك تحريم عارض كمن تحته امرأة اختها محرمة عليه ولا يباح له ذلك النظر الى شعر اختها وكمن عنده اربع نسوة سائر النساء محرمات عليه في الحال ولا يجوز له ان يستريح النظر الى شعورهن فلما لم يكن تحريمها على عبدها في الحال تحريما مؤبدا كان العبد بمنزلة سائر الاجنيين وايضا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا فوق ثلاث الا مع ذي محرم والعبد ليس بذى محرم منها فلا يجوز ان تسافر بها واذا لم يحزلها السفر بها لم يحزلها النظر الى شعرها كالحر الاجنبي * فان قيل هذا يؤدي الى ابطال فائدة ذكر ملك اليمين في هذا الموضع * قيل له ليس كذلك لانه قد ذكر النساء في الآية بقوله ﴿ او نساتهن ﴾ واراد بهن الحرائر المسلمات فجاز ان يظن ظان ان الاماء لا يجوز لهن النظر الى شعر مولانهن والى ما يجوز للحررة النظر اليه منها فبان تعالى ان الامة والحررة في ذلك سواء وانما خص نساء من بالذكر في هذا الموضع لان جميع من ذكر قبلهن هم الرجال بقوله ﴿ ولا يبدن ذبتهن الا ليعولنهن ﴾ الى آخر ما ذكر فكان جائزا ان يظن ظان ان الرجال مخصوصون بذلك ادا كانوا ذوى محارم فبان تعالى اباحة النظر الى هذه المواضع من نساتهن سواء كن ذوات محارم او غير ذوات محارم ثم عطف على ذلك الاماء بقوله ﴿ او ما ملكت ايمانهن ﴾ لثلا يظن ظان ان الاباحة مقصورة على الحرائر من النساء اذ كان ظاهر قوله ﴿ اونسأتهن ﴾ يقتضي الحرائر دون الاماء كما كان قوله ﴿ وانكحوا الايامى منكم ﴾ على الحرائر دون المباليك وقوله ﴿ شهدين من رجالكم ﴾ الاحرار لا ضاقهم اليها كذلك قوله ﴿ اونسأتهن ﴾ على الحرائر ثم عطف عليهن الاماء فاباح لهن مثل ما اباح في الحرائر * وقوله تعالى ﴿ او التابعين غير اولى الاربعة من الرجال ﴾ روى عن ابن عباس وقتادة ومجاهد قالوا الذي يتبعك ليصيب من طعامك ولا حاجة له في النساء وقال عكرمة هو العنين وقال مجاهد وطاوس وعطاء والحسن هو الالة وقال بعضهم هو الاحق الذي لا اربله في النساء وروى الزهري عن عمرو عن عائشة قالت كان يدخل على ازواج النبي صلى الله عليه وسلم مخنث فكانوا يعدونه من غير اولى الاربعة قالت فدحل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو ينعت امرأة فقال لا ارى هذا يعلم ما هنا لا يدخلن عايكن فحجبه وروى هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ام سلمة ان

النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها خنث فاقبل على اخي ام سلمة فقال يا عبد الله لو فتح الله لك
غدا الطائف دللتك على بنت غيلان فانها قبل باريح ويدبر جمان فقال لا ارى هذا يعرف ما همنا
لا يدخل عليكم فاباح النبي صلى الله عليه وسلم دخول الخنث عليهن حين ظننه من غير اولى الاربة
فلما علم انه يعرف احوال النساء واصنافهن علم انه من اولى الاربة فحجبه وقوله تعالى
او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء قال مجاهد هم الذين لا يدرون ما هم من الصفر
وقال قتادة الذين لم يبلغوا الحلم منكم قال ابو بكر قول مجاهد اظهر لان معنى اهم لم يظهروا
على عورات النساء انهم لا يميزون بين عورات النساء والرجال لصغرهم وقلة معرفتهم بذلك
وقد امر الله تعالى الطفل الذي قد عرف عورات النساء بالاستيذان في الاوقات الثلاثة بقوله
(ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم) واراد به الذي عرف ذلك
واطاع على عورات النساء والذي لا يؤمر بالاستيذان اصغر من ذلك وقد روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع فلم يأمر
بالتفرقة قبل العشر وامر بها في العشر لانه قد عرف ذلك في الاكثر الاعم ولا يعرفه قبل ذلك
في الاغلب وقوله تعالى (ولا يضربن ما رجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) روى ابو الاحوص
عن عبد الله قال هو الخلع والى وكذلك قال مجاهد انما نهيت ان تضرب رجلا ليعلم ما يخفي
وذلك قوله (ليعلم ما يخفين من زينتهن) قال ابو بكر قد عقل من معنى اللفظ النهى عن ابداء
الزينة واظهارها لورود النص في النهى عن اسماع صوته اذ كان اظهار الزينة اولى بالنهي
مما يعلم به الزينة فادام يحز باخفى الوحيين لم يحز باظهرهما وهذا يدل على صحة القول بالقياس على المعاني التي
قد علق الاحكام بها وقد تكون تلك المعاني تارة جاية بدلالة فحوى الخطاب عليها وتارة خفية
بححتاج الى الاستدلال عليها باصول اخرتوها وفيه دلالة على ان المرأة مهيبة عن رفع صوتها بالكلام
بحيث يسمع ذلك الا جانب اذ كان صوتها اقرب الى الفتنة من صوت خلعها ولذلك كره
اصحابنا اذان النساء لانه يحتاج فيه الى رفع الصوت والمرأة منهية عن ذلك وهو يدل ايضا على
حظر النظر الى وجهها للشهوة اذ كان ذلك اقرب الى الرتبة واولى بالفتنة

باب الرغبة في النكاح

قال الله عز وجل من واثقوا الايامى منكم والعالمين من عاديكم وامائكم الآية قال ابو بكر
ظاهره يقتضى الايجاب لانه قد قامت الدلالة من اجماع السلف وفقهاء الامصار على انه لم يرد بها
الايجاب وانما هو استحباب ولو كان ذلك واجبا لورد النقل بفعله من النبي صلى الله عليه وسلم
ومن السلف مستقيضا شائعا لعموم الحاجة اليه فلما وجدنا عصر النبي صلى الله عليه وسلم وسائر
الاعصار بعده قد كان في الناس ايامى من الرجال والنساء فلم ينكر وانكر تزويجهم ثبت انه لم يرد
الايجاب ويدل على انه لم يرد الايجاب ان الايم الثيب لو ايت الزوج لم يكن للولى اجبارها عليه ولا تزويجها
بغير امرها وايضا مما يدل على انه على النكاح اتفاق الجميع على انه لا يجبر على تزويج عبده وامته وهو

معطوف على الايامى فدل على انه مندوب في الجميع ولكن دلالة الآية واضحة في وقوع العقد الموقوف
اذ لم يخص بذلك الاولياء دون غيرهم وكل احد من الناس مندوب الى تزويج الايامى المحتاجين
الى النكاح فان تقدم من المعقود عليهم امر فهو نافذ وكذلك ان كانوا ممن يجوز عقدهم عليهم
مثل المجنون والصغير فهو نافذ ايضا وان لم يكن لهم ولاية ولا امر فعقدهم موقوف على اجازة
من يملك ذلك العقد فقد اقتضت الآية جواز النكاح على اجازة من يملكها * فان قيل هذا
يدل على ان عقد النكاح انما يليه الاولياء دون النساء وان عقودهن على انفسهن غير جائزة *
قيل له ليس كذلك لان الآية لم تخص الاولياء بهذا الامر دون غيرهم وعمومه يقتضى ترغيب
سائر الناس في العقد على الايامى الا ترى ان اسم الايامى ينتظم الرجال والنساء وهما في الرجال
لم يرد به الاولياء دون غيرهم كذلك في النساء * وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار كثيرة
في الترغيب في النكاح منها ما رواه ابن عجلان عن المقبرى عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثلاثة حق على الله عونهم المجاهد في سبيل الله والمكاتب الذي يريد الاداء
والناكح الذي يريد العفاف وروى ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال قال لارسول الله صلى الله
عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء
وقال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه الا تفعلوا تكن فتنة في الارض وفساد كبير
وعن شداد بن اوس انه قال لاهله زوجوني فان النبي صلى الله عليه وسلم اوصانى ان لا اتقى الله
اعزب وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا خلاد عن سفيان عن عبد الرحمن
ابن زياد عن عبد الله بن يزيد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير
متاعها المرأة الصالحة وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا بشر قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا
سفيان عن ابراهيم بن ميسرة عن عبيد بن سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احب
فطرتى فليستن بسنقى ومن سنقى النكاح قال ابراهيم بن ميسرة ولا اقول لك الا ما قال
عمر لابي الزوائد ما يمنعك من النكاح الا عجز او فجور * فان قيل قوله تعالى ﴿ وانكحوا
الايامى منكم ﴾ عمومه يقتضى تزويج الاب ابنته البكر الكبيرة ولولا قيام الدلالة على انه
لا يزوج البنت الكبيرة بغير رضاها لكان جائز له تزويجها بغير رضاها لعموم الآية * قيل له معلوم
ان قوله ﴿ وانكحوا الايامى منكم ﴾ لا يختص بالنساء دون الرجال لان الرجل يقال له ايم
والمرأة يقال لها ايمة وهو اسم للمرأة التي لازوج لها والرجل الذي لا امرأة له قال الشاعر
فان تنكحى انكح وان تأمى * وان كنت افقى منكم اتأيم

وقال آخر

ذرى على ايم منكم وناكح

وقال عمر بن الخطاب ما رأيت مثل من يجلس ايما بعد هذه الآية ﴿ وانكحوا الايامى منكم ﴾
التمسوا الغنى الباء فلما كان هذا الاسم شاملا للرجال والنساء وقد اضمر في الرجال تزويجهم
بأذنهم فوجب استعمال ذلك الضمير في النساء ايضا وايضا فقد امر النبي صلى الله عليه وسلم

بإستئثار البكر بقوله البكر تستأمر في نفسها واذنها صلاتها وذلك امر وان كان في صورة
 الخبر وذلك على الوجوب فلا يجوز تزويجها الا باذنها وايضا فان حديث محمد بن عمرو
 عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح اليتيمة
 الا باذنها فان سكنت فهو اذنها وان ابت فلا جواز عليها وانما اراد به البكر لان البكر هي
 التي يكون سكوتها رضا وحديث ابن عباس في فتاة بكر زوجها ابوها بغير امرها فاختصموا
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجيزي ما صنع ابوك وقد بينا هذه المسئلة
 فيما سلف **وقوله تعالى ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَآمَائِكُمْ﴾** فيه دلالة على ان للمولى ان
 يزوج عبده وامته بغير رضاها وايضا لا خلاف انه غير جائز للعبد والامة ان يتزوجا بغير
 اذن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عامر
 فثبت ان العبد والامة لا يملكان ذلك فوجب ان يملك المولى منهما ذلك كسائر العقود
 التي لا يملكانها ويملكها المولى عليهما **وقوله تعالى ﴿ان يَكُونُوا فُقَرَاءَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مِنْ فَضْلِهِ﴾** خبر
 ونحوه الله تعالى لا محالة على ما يخبر به فلا يخلو ذلك من احد وجهين اما ان يكون خاصا في بعض
 المذكورين دون بعض اذ قد وجدنا من يتزوج ولا يستغنى بالمال واما ان يكون المراد الغنى
 بالعفاف فان كان المراد خاصا فهو في الايامي الاحرار الذين يملكون فيستغنون بما يملكون
 او يكون عاما فيكون المعنى وقوع الغنى بملك البضع والاستغناء به عن تعديه الى المحظور فلا دلالة
 فيه اذ اعلى ان العبد يملك وقد بينا مسئلة ملك العبد في سورة النحل

باب المكاتب

قال الله تعالى **﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾**
 روى عن عطاء قال ما اراء الا واجبا وهو قول عمرو بن دينار وروى عن عمر انه امر انسا
 بان يكتب سيرين اباهما بن سيرين فاني فرغ عليه الدرة وضربه وقال فكانبوهم ان علمتم
 فيهم خيرا وحلف عليه لكتابته وقال الضحاك ان كان للمملوك مال فعزيمه على مولاه ان
 يكتبه وروى الحجاج عن عطاء قال ان شاء كاتب وان شاء لم يكتب انما هو تعليم وكذلك قول
 الشعبي **﴿قال ابو بكر هذا ترغيب عند طاعة اهل العلم وليس بايجاب﴾** وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يخل مال امرئ مسام الا بطيبة من نفسه وماروى عن عمر في قصة سيرين يدل على
 ذلك ايضا لانها لو كانت واجبة لحكم بها عمر عليه ولم يكن يحتاج ان يحلف على انس لمكاتبته
 ولم يكن انس ايضا يمتنع من شيء واجب عليه **﴿فان قيل لو لم يكن يراها واجبة لما رفع عليه**
الدرة ولم يضربه﴾ قيل لان عمر رضي الله عنه كان كالوالد المشفق للرعية فكان يأمرهم بمالههم فيه
 الحظ في الدين وان لم يكن واجبا على وجه التأديب والمصلحة ويدل على انها ليست على الوجوب
 انه موكل الى غالب ظن المولى ان فيهم خيرا فلما كان المرجع فيه للمولى لم يلزمه الاجبار
 عليه **﴿وقوله﴾** (ان علمتم فيهم خيرا) روى عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثير عن النبي

صلى الله عليه وسلم (فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا) ان علمتم لهم حرفة ولا تدعوهم
 كلا على الناس وذكر ابن جريج عن عطاء ان علمتم فيهم خيرا قال ما نراه الا المال ثم تلا قوله تعالى
 (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان تتركوا خيرا) قال الحير المال فيما ترى قال وبلغني عن
 ابن عباس يعني بالخير المال وروى ابن سيرين عن عبيدة ان علمتم فيهم خيرا قال اذا صلى
 وعن ابراهيم وفاء وصدقا وقال مجاهد مالا وقال الحسن صلاحا في الدين * قال ابو بكر الاظهر
 انه اراد الصلاح فينتظم ذلك الوفاء والصدق واداء الامانة لان المفهوم من كلام الناس اذا
 قالوا فلان فيه خير انما يريدون به الصلاح في الدين ولو اراد المال لقال ان علمتم لهم خيرا
 لانه انما يقال لفلان مال ولا يقال فيه مال وايضا فان العبد لا مال له فلا يجوز ان يتأول
 عليه وما روى عن عبيدة اذا صلى فلامعني له لانه جائز مكاتبة اليهودي والنصراني بالآية وان
 لم تكن لهم صلاة * وقوله تعالى (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) اختلف اهل العلم في المكاتب
 هل يستحق على مولاه ان يضع عنه شيئا من كتابته فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد
 ومالك والثوري ان وضع عنه شيئا فهو حسن مندوب اليه وان لم يفعل لم يجبر عليه وقال
 الشافعي هو على الوجوب وروى عن ابن سيرين في قوله (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم)
 قال كان يعجبهم ان تدعوه طائفة من مكاتبته * قال ابو بكر ظاهر قوله كان يعجبهم انه اراد به
 الصحابة وكذلك قول ابراهيم كانوا يكرهون وكانوا يقولون الظاهر من قول التابعي اذا
 قال ذلك انه اراد به الصحابة فقول ابن سيرين يدل على ان ذلك كان عند الصحابة على
 التدب لاعلى الايجاب لانه لا يجوز ان يقال في الايجاب كان يعجبهم وروى بونس عن الحسن
 وابراهيم (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) قال حث عليه مولاه وغيره وروى مسلم بن ابي
 صريم عن غلام عثمان بن عفان قال كان بنى عثمان ولم يحط عنى شيئا * قال ابو بكر ويحتمل
 ان يريد بقوله (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) ما ذكره في آية الصدقات من
 قوله (وفي الرقاب) وقد روى ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم علمني عملا
 يدخلني الجنة قال اعتق النسمة وفك الرقبة قال اليسا واحدا قال عتق النسمة ان تنفرد
 بعتها وفك الرقبة ان تعين في ثمنها وهذا يدل على ان قوله (وفي الرقاب) قد اقتصى اعطاء المكاتب
 فاحتمل ان يكون قوله (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) دفع الصدقات الواجبات
 وافاد بذلك جواز دفع الصدقة الى المكاتب وان كان مولاه غنيا ويدل عليه انه امر باعطائه
 من مال الله وما اطلق عليه هذه الاضافة فهو ما كان سبيله الصدقة وصرفه في وجوه القرب
 وهذا يدل على انه اراد مالا هو ملك لمن امر بايتائه وان سبيله الصدقة وذلك الصدقات
 الواجبة في الاموال ويدل عليه قوله (من مال الله الذي آتاكم) وهو الذي قد صح
 ملكه للمالك وامر باخراج بعضه ومال الكتابة ليس بدين صحيح لانه على عبده
 والمولى لا يثبت له على عبده دين صحيح وعلى قول من يوجب حط بعض الكتابة يذهب ان
 يسقط بعد عقد الكتابة وذلك خلاف موجب الآية من وجوه احدها انه اذا سقط لم يحصل

مالا لله قد آتاه المولى والثاني ان ما آتاه فهو الذي يحصل في يده وبممكنه التصرف فيه وما سقط
 عقيب العقد لا يمكنه التصرف فيه ولم يحصل له عليه بل لا يستحق الصفة بانه من مال الله الذي
 آتاه اياه وايضا لو كان الايتاء واجبا لكان وجوبه متعلقا بالعقد فيكون العقد هو الموجب له
 وهو المسقط وذلك مستحيل لانه اذا كان العقد يوجه وهو بعينه مسقط استحالة وجوبه
 لتنافي الايجاب والاسقاط فانه قل ليس يمنع ذلك في الاصول لان الرجل اذا زوج امته
 من عبده يجب عليه المهر بالعقد ثم يسقط في الثاني قيل له ايس كذلك لانه ليس الموجب له
 هو المسقط اذ كان الذي يوجه هو العقد والذي يسقطه هو حصول ملكة للمولى في الثاني
 فالموجب له غير المسقط وكذلك من استرى اياه فعق عليه فالموجب للملك هو الثرى والموجب
 للعقاق حصول الملك مع النسب ولم يكن اوجب له هو المسقط وقد حكى عن الشافعي ان الكتابة ليست
 بواجبة وان يضع عنه بعد الكتابة واجب اقل ما يقع عليه اسم تى ولو مات المولى قبل ان يضع عنه
 وضع الحاكم عنه اقل ما يقع عليه اسم تى قال ابو بكر فلو كان الخط واجبا لما احتاج ان يضع
 عنه بل يسقط القدر المستحق كره له من انسان دين ثم صار للمدين عليه مثله انه يصير قصاصا
 ولو كان كذلك لحصلت الكتابة مجهولة لان الباقي بعد الخط مجهول فيصير بمنزلة من كاتب
 عبده على الف درهم الاتى وذلك غير جائز وجملة ذلك ان الايتاء لو كان فرضا لسقط ثم لا
 يخلو من ان يكون ذلك القدر معلوما او مجهولا فان كان معلوما فالواجب ان تكون الكتابة بما
 بقي فيعتق اذا دى ثلاثة آلاف درهم والكتابة اربعة آلاف درهم وذلك فاسد من وجهين احدهما
 انه لا يصح الاشهاد على الكتابة باربعة آلاف درهم ومع ذلك فلا معنى لذكر شى لا يثبت
 وايضا فانه يعتق باقل مما شرط وهذا فاسد لان اداء جميعها مسروط فلا يعتق باداء بعضها
 وايضا فان الشافعي قال المكاتب عبد مابق عليه درهم فالواجب اذا ان لا يسقط شى ولو كان
 الايتاء مستحقا لسقط وان كان الايتاء مجهولا فالواجب ان يسقط ذلك القدر فتبقى الكتابة
 على مال مجهول فانه قيل روى عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن انه كاتب غلاما له
 فترك له ربيع مكاتبته وقال ان عليا كان يأمرنا بذلك ويقول هو قول الله ﴿ وآنوهم من مال
 الله الذي آتاكم ﴾ وروى عن مجاهد انه قال تعطيه ربا من جميع مكاتبته تعجله من مالك فانه
 قيل له هذا بدل على انهم لم يروا ذلك واجبا وانه على وجه الندب لانه لو كان واجبا عندهم
 لسقط بعد عقد الكتابة هذا القدر اذ كان المكاتب مستحقا له ولم يكن المولى يحتاج الى ان
 يعطيه شى فانه قيل قد يجوز ان يجب عليه مال الكتابة مؤجلا ويستحق هو على المولى
 ان يعطيه من ماله مقدار الربع فلا يصير قصاصا بل يستحق على المولى تعجيله فيكون مال
 الكتابة الى اجله كمن له على رجل دين مؤجل فيصير للمدين على الطالب دين حال فلا يصير
 قصاصا له قيل له ان الله تعالى لم يفرق بين الكتابة الحالية والمؤجلة وكذلك من روى عنه
 من السلف الخط لم يفرقوا بين الحالية والمؤجلة ولم يفرق ايضا بين ان يحل مال الكتابة المؤجل
 وبين ان لا يحل فيما ذكرنا من الخط والايتاء فعلمنا انه لم يرد به الايجاب اذ لم يجعله قصاصا اذا كانت

حالة او كانت مؤجلة فحلت و اوجب الایاء في الحالين والایاء هو الاعطاء وما يصير فصا صلا يطلق
فيه الاعطاء * ومما يدل من جهة السنة على ما وصفنا ماروى يونس والليث عن الزهري عن عمرو
عن عائشة قالت جاءتني بربرة فقالت يا عائشة اني قد كاتبته اهلي على تسع اواق في كل عام
اوقية فاعينيني ولم تكن قضت من كتابتها شيئا فقالت لها عائشة ارجعي الى اهلك فان احبوا ان
اعطهم ذلك جميعا وبكون ولاؤك لي فعات فايقوا وقالوا ان ساءت ان نحتسب عليك فلتفعل
وبكون ولاؤك لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك منها ابتاعي واعتقي فانما
الولاء لمن اعتق وذكر الحديث وروى مالك عن هشام بن عمرو عن ابيه عن عائشة بنحوه فلما
لم تكن قضت من كتابتها شيئا و ارادت عائشة ان تؤدي عنها كتابتها كلها وذكرته لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وترك رسول الله صلى الله عليه وسلم النكير عليها ولم يقل انها يستحق ان يحط عنها
بعض كتابتها او ان يعطيها المولى شيئا من ماله ثبت ان الحط من الكتابة على التدب لا على الابحاج
لانه لو كان واجبا لانكره النبي صلى الله عليه وسلم وامال لها ولم يدفع اليهم مالا يجب لهم
عليها * ويدل عليه ايضا ماروى محمد بن اسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عمرو
عن عائشة ان جويرة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني وقعت في سهم ثابت بن قيس
بن شماس اول ابن عم له فكاتبته فبحثت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم استعينة على كتابتي فقال
فهلك في خير من ذلك فقالت وما هو يا رسول الله فقال اقضي عنك كتابتك واتزوجك قالت نعم
قال قد فعلت في هذا الحديث انه بذل لجويرة اداء جميع كتابتها عنها الى مولايها ولو كان الحط
واجبا لكان الذي بقصد اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاداء عنها باقى كتابتها وقد روى عن عمر
وعثمان والزبير ومن قدما قولهم من السلف انهم لم يكونوا يرون الحط واجبا ولا يروى عن
نظرائهم خلافة وماروى عن علي فيه فعد بيناه بدل على انه رآه ندنا للاحجاء * وبدل عليه ما حدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن المني قال حدثني عبد الصمد قال حدثنا
هشام قال حدثنا عباس الجريري عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال اما عبد كاتب على مائة اوقية فاداه الا عسر اواق فهو عبد واما عبد كاتب
على مائة دينار فاداه الا عشرة دنانير فهو عبد فلو كان الحط واجبا لاسقط عنه بقدره وفي
ذلك دلالة على انه غير مستحق والله اعلم

باب الكتابة الحالة

قال الله تعالى ﴿ فكاذبوهم ان علمتم فيهم خيرا ﴾ فاقضى ذلك جوازها حالة ومؤجلة
لاطلاقه ذلك من غير شرط الاجل والاسم يتناولها في حال التعجيل والتأجيل كالبيع
والاجارة وسائر العقود فواجب جوازها حالة لمعوم اللفظ * وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال
ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد تجوز الكتابة الحالة فان اداها حين طلبها المولى منه
والارد في الرق وقال ابن القاسم عن مالك في رجل قال كاتبوا عبدى على الف ولم يضرب لها

اجلا انها تبخ على المكاتب على قدر ما يرى من كتابة مثله وقد رفته قال فالكاتبه عند الناس منجمة ولا تكون حالة ان ابى ذلك السيد وقال الليث انما جعل التنجيم على المكاتب رفقا بالمكاتب ولم يجعل ذلك رفقا بالسيد وقال المزني عن الشافعي لا تجوز الكتابة على اقل من نجمين * قال ابوبكر قد ذكرنا دلالة الآية على جوازها حالة وايضا لما كان مال الكتابة بدلا عن الرقة كان بمنزلة اتمان الاعيان المبيعة فتجوز عاجلة وآجلة وايضا لا يختلفون في جواز العتق على مال حال فوجب ان نكون الكتابة مثله لانه بدل عن العتق في الحالين الا ان في احدهما العتق معلق على شرط الاداء وفي الآخر معجل فوجب ان لا يختلف حكمهما في جوازهما على بدل عاجل * فان قيل العبد لا يملك فيحتاج بعد الكتابة الى مدة يمكنه الكسب فيها فوجب ان لا تجوز الا مؤجلة اذ كانت تقتضي الاداء ومتى امتنع الاداء لم تصح الكتابة * قيل له هذا غلط لان عقد الكتابة يوجب ثبوت المال في ذمته للمولى ويعير بها المكاتب في يد نفسه ويملك اكسابه وتصرفه وهو بمنزلة سائر الديون الثابتة في الذم التي يجوز العقد عليها ولو كانت هذه علة صحيحة لوجب ان لا يجوز العتق على مال حال لانه لم يكن مالكا لشيء قبل العقد وان جاز ذلك لانه يملك في المستقبل بعد العتق فكذلك المكاتب يملك اكسابه بعقد الكتابة ولوجب ايضا ان لا يجوز شري الفقير لانه بمن حال لانه لا يملك شيئا وان يعتق عليه اذا ملكه فلا يقدر على الاداء * فان قلت انه يملك ان يستقرض * قلنا في المكاتب مثله

باب الكتابة من غير ذكر الحرية

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومالك بن انس اذا كاتبه على الف درهم ولم يقل ان ادبت فانت حر فهو جائز ويعتق بالاداء وقال المزني عن الشافعي اذا كاتبه على مائة دينار الى عشر سنين كذا كذا نجما فهو جائز ولا يعتق حتى يقول في الكتابة اذا ادبت هذا فانت حر ويقول بعد ذلك ان قولي قد كاتبك كان معقودا على انك اذا ادبت فانت حر * قال ابوبكر قوله تعالى (فكايبوهم ان علمتم فبهم خيرا) يقتضي جوازها من غير شرط الحرية ويتضمن الحرية لان الله تعالى لم يقل فكايبوهم على شرط الحرية فدل على ان اللفظ يتضمنها كلفظ الخلع في تضمنه للطلاق ولفظ البيع فيما يتضمن من التملك والاجارة فيما يقتضيه من تملك المنافع والنكاح في اقتضائه تملك منافع البضع ويدل عليه ايضا حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايماعبد كاتب على مائة اوقية فادها الا عشر اواق فهو رقيق فاجاز الكتابة مطلقة على هذا الوجه من غير شرط حرية فيها واذا صحت الكتابة مطلقة من غير شرط حرية وجب ان يعتق بالاداء لان صحة الكتابة تقتضي وقوع العتق بالاداء

باب المكاتب متى يعتق

قال ابوبكر حكى ابو جعفر الطحاوي عن بعض اهل العلم انه حكى عن ابن عباس ان المكاتب

يعتق بعقد الكتابة وتكون الكتابة ديناً عليه قال أبو جعفر لم نجد لذلك اسناداً ولم يقل به أحد نعلمه قال وقد روى أبو بوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يؤدي المكاتب بحصة ما أدى دية حر وما بقي عليه دية عبد ورواه أيضاً يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس وقال ابن عمر وزيد بن ثابت وطائفة وأم سلمة وأحادي الروايتين عن عمر أن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وروى عن عمر أنه إذا أدى النصف فهو غريم ولا رق عليه وقال ابن مسعود إذا أدى ثلثاً وربما فهو غريم وهو قول شريح وروى إبراهيم عن عبد الله أنه إذا أدى قيمة رقبة فهو غريم قال أبو بكر حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا هارون بن عبد الله قال حدثنا أبو بدر قال حدثنا سليمان بن سليم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم ومن جهة النظر أن الأداء لما كان مشروطاً في العتق وجب أن لا يعتق إلا بأداء الجميع كالعتق المعلق على شرط لا يقع إلا بوجود كمال الشرط ألا ترى أنه إذا قال إذا كنت فلاناً وفلاناً فانت حر أن العتق لا يقع إلا بكلامهما ويدل عليه أنه لما كان مال الكتابة بدلاً من العتق لم يخل ذلك من أحد وجهين إما أن يوقع العتق بنفس العقد وذلك خلاف السنة والنظر على ما بينا أو أن يوقعه بعد الأداء فيكون بمنزلة البياعات التي لا يستحق تسليمها إلا بأداء جميع الثمن فثبت حين لم يقع بالعقد أنه لا يقع إلا بأداء الجميع * وأختلفوا في المكاتب إذا مات وترك وفاءً فقال علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن الزبير تؤدي كتابته بعد موته ويعتق وهو قول أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد وابن أبي ليلى وابن سيرين وعثمان بن أبي العتق والثوري والحنبل بن صالح وقالوا إن فضل شيء فهو ميراث لورثته فإن لم يترك وفاء وترك ولداً ولدوا في كتابته سعوا فبما على أبيهم من النجوم وقال مالك والليث إن ترك ولداً قد دخلوا في كتابته سعوا فيها على النجوم وعتق المكاتب وولده وإن لم يترك من دخل في كتابته فقدمت عبداً لا تؤدي كتابته من ماله وجميع ماله للمولى وقال الشافعي إذا مات وقد بقي عليه درهم فقدمت عبداً لا يلحقه عتق بعد ذلك وروى عن ابن عمر أن جميع ماله لسيدته ولا تؤدي منه كتابته قال أبو بكر لا تخلو الكتابة من أن تكون في معنى الإيمان المعقودة على شروط يبطلها موت المولى أو العبد أيهما كان مثل أن يقول إن دخلت الدار فانت حر ثم يموت المولى أو العبد فيبطل اليمين ولا يعتق بالشرط أو أن تكون في معنى عقود البياعات التي لا تبطلها الشروط فلما كان موت المولى لا يبطل الكتابة ويعتق بالأداء إلى الورثة وجب أن لا يبطله موت العبد أيضاً مادام الأداء ممكناً وهو أن يترك وفاء فتؤدي كتابته من ماله ويحكم بعقه قبل الموت بلا فصل * قال قيل لا يصح عتق الميت وقد علمنا أنه مات عبداً لأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم * قيل له إذا مات وترك وفاءً فحكمه موقوف مراعى فإن أدت كتابته حكمنا بأنه كان حراً قبل الموت بلا فصل كما أن الميت لا يصح منه إيقاع عتق بعد الموت ثم إذا مات المولى فادى المكاتب الكتابة حكمنا بعتق موقع من جهة الميت ويكون الولاء له وليس يمتنع في الأصول نظائر ذلك من كون الشيء مراعى على معنى

مقى وجد حكمه بوقوعه بحال متقدمة مثل من جرح رجلا فيكون حكمه جراحتة مراعى فلو مات الجراح ثم مات المجروح من الجراحة حكمنا بأنه كان قاتلا يوم الجراحة مع استحالة وقوع القتل منه بعد موته وكما ان رجلا لو حضر بئرا في طريق المسلمين ثم مات فوقعت فيها دابة لانسان لحقه ضمانها وصار بمنزلة جنايته قبل الموت من بعض الوجوه فلو كان ترك عبدا فاعتقه الوارث ثم وقعت فيها دابة ضمن الوارث قيمة العبد وحكمنا في باب الضمان بان الجناية كانت موجودة يوم الموت ولو ان رجلا مات وترك حملا فوضعت لاقبل من سنتين بيوم ورثه وان كان معلوما انه كان نطفة وقت موته ولم يكن ولدا ثم قد حكمنا له بحكم الولد حين وضعته ولو ان رجلا مات وترك ابنين والقب درهم وعليه دين الف درهم انهما لا يرثانه فان مات احد الابنين عن ابن ثم ابرا الغريم من الدين اخذ ابن الميت منها حصته ميراثا عن ابيه ومعلوم ان الابن لم يكن مالكا له يوم الموت ولكنه جعل في حكم المالك لتقدم سببه كذلك المكاتب يحكم بعقده عند الاداء قبل الموت بلا فصل الا ترى ان المقتول خطأ لا تجب دية الا بعد الموت وهو لا يملك بعد الموت شيئا فجعلت الدية في حكم ما هو مالكة في باب كونها ميراثا لورثته وانه يقضى منها دينه وتنفيذ منها وصاياه ﴿قوله تعالى ﴿ولا تتركوها فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا﴾ روى الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال كان عبدالله بن ابي يقول لجاريته اذهبي فابغينا شيئا فانزل الله تعالى ﴿ولا تتركوها فتياتكم على البغاء﴾ الآية وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس ﴿ومن يكرههن﴾ الآية قال لهن غفور رحيم ﴿قال ابو بكر اخبر تعالى ان المكروهة على الزنا مغفور لها ما فعلته على وجه الاكراه كما بين تعالى في آية اخرى ان الاكراه على الكفر ينزل حكمه اذا اظهره المكروه عليه بلسانه وانما قال ﴿ان اردن تحصنا﴾ لانها لو ارادت الزنا ولم ترد التحصن ثم فعلته على ما ظهر من الاكراه وهي مريدة له كانت آثمة بهذه الارادة وكان حكم الاكراه زائلا عنها في الباطن وان كان ثابتا في الظاهر وكذلك من اكراه على الكفر وهو ياباه في الظاهر الا انه فعله مريدا له لا على وجه الاكراه كان كافرا وكذلك قال اصحابنا فيمن اكراه على ان يقول الله ثالث ثلاثة او على ان يشتم النبي صلى الله عليه وسلم فخطر بباله ان يقوله على وجه الحكاية عن الكفار او ان يعتقد شتم محمد آخر غير النبي صلى الله عليه وسلم فلم يصرف قصده ونيته الى ذلك واعتقد ان يقوله على الوجه الذي اكراه عليه كان كافرا ﴿قوله تعالى ﴿والله نور السموات والارض﴾ روى عن ابن عباس في احدى الروايتين وعن انس هادى اهل السموات والارض وعن ابن عباس ايضا وابي العالية والحسن منور السموات والارض بنجومها وشمسها وقرها ﴿وقوله تعالى ﴿ممثل نوره﴾ قال ابي بن كعب والضحاك الضمير عائد على المؤمن في قوله ﴿نوره﴾ بمعنى مثل النور الذي في قلبه بهداية الله تعالى وقال ابن عباس عائد على اسم الله بمعنى مثل نور الله الذي هدى به المؤمن وعن ابن عباس ايضا مثل نوره وهو طاعته وقال ابن عباس وابن جريج المشكاة الكوة التي لا منفذ لها وقيل ان المشكاة عمود القنديل الذي فيه الفتيلة وهو مثل الكوة وعن ابي بن كعب قال هو مثل ضربه الله تعالى لقلب المؤمن فالمشكاة صدره والمصباح القرآن والزجاجة قلبه قال فهو بين اربع خلال ان اعطى شكر وان ابتلى صبر

وان حكم عدل وان قال صدق وقال (نور على نور) فهو ينقلب على خمسة انوار فكلامه نور وعمله نور ومدخله نور ومخرجه نور ومصيره الى النور يوم القيامة الى الجنة وقيل (نور على نور) اي نور الهدى الى توحيد على نور الهدى بالقرآن الذي آتى به من عنده وقال زيد بن اسلم (نور على نور) يعنى بعضه بعضا وقوله تعالى ﴿فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكُرَ فِيهَا اسْمَهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ الآية قيل ان معناه ان المصاييح المتقدم ذكرها في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو وقيل توعد في بيوت اذن الله ان ترفع وقال ابن عباس هذه البيوت هي المساجد وكذلك قال الحسن ومجاهد وقال مجاهد ان ترفع معناه ترفع بالبناء كما قال (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت) وقال ان ترفع ان تعظم بذكره لانها مواضع الصلوات والذكر وروى ابن ابي مليكة عن ابن عباس انه سئل عن صلاة الضحى فقال انها في كتاب الله وما يغوص عليها الاغواص ثم قرأ (في بيوت اذن الله ان ترفع) قال ابو بكر يجوز ان يكون المراد الامرين جميعا من رفعها بالبناء ومن تعظيمها جميعا لانها مبنية لذكر الله والصلاة وهذا يدل على انه يجب تنزيهاها من القعود فيها لامور الدنيا مثل البيع والشراء وعمل الصناعات ولغو الحديث الذي لا فائدة فيه والسفه وما جرى مجرى ذلك وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم ورفع اصواتكم وبيعكم وشراكم واقامة حدودكم وجروها في جمعكم وضموا على ابوابها المطاهر وقوله تعالى ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ قال ابن عباس والضحاك يصلي له فيها بالغداة والعشي وقال ابن عباس كل تسبيح في القرآن صلاة وقوله تعالى ﴿رَجُلًا لَا تَأْتِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ روى عن الحسن في هذه الآية والله لقد كانوا يتبايعون في الاسواق فاذا حضر حق من حقوق الله بدؤوا بحقوق الله حتى يقضوه ثم عادوا الى تجارتهم وعن عطاء قال سهود الصلاة المكتوبة وقال مجاهد (عن ذكر الله) قال عن مواقيت الصلاة ورأى ابن مسعود اقواما يخرجون فلما حضرت الصلاة قاموا اليها قال هذا من الذين قال الله تعالى فيهم (لَا تَأْتِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ) وقوله تعالى ﴿وَالْمَنْزِلُ أَنْ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فان التسبيح هو التنزيه لله تعالى عما لا يجوز عليه من الصفات فجميع ما خلقه الله منزله من جهة الدلالة عليه والعقلاء المطيعون ينزهونه من جهة الاعتقاد والوصف له بما يليق به وتنزيهه عما لا يجوز عليه وقوله تعالى ﴿كُلُّ قَدِّعِلْمِ صَلَاتِهِ وَتُسَبِّحُهُ﴾ يعني صلاة من يصلي منهم فالله يعلمها وقال مجاهد الصلاة للانسان والتسبيح لكل شئ وقوله تعالى ﴿وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَنَاجِيلَ فِيهَا مِنْ بَرْدٍ فَيَصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ﴾ قيل ان من الاولى لا ابتداء الغاية لان ابتداء الانزال من السماء والثانية للتبعيض لان البرد بعض الجبال التي في السماء والثالثة لتبيين الجنس اذ كان جنس تلك الجبال جنس البرد وقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَاقِ كُلِّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ قيل ان اصل الخلق من ماء ثم قلب الى النار فخلق منه الجن ثم الى الرمح فخلق الملائكة منها ثم الى الطين فخلق آدم منه وذكر الذي يمشى على رجليه والذي يمشى على اربع ولم يذكر ما ينشئ على اكثر من اربع لانه كالذي يمشى على اربع في رأى العين فترك ذكره لان العبرة تكفي بذكر الاربع

باب لزوم الاجابة لمن دعى الى الحاكم

قال الله تعالى ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ وهذا يدل على ان من ادعى على غيره حقا ودعاه الى الحاكم فعليه اجابته والمصير معه اليه لان قوله تعالى ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ معناه الى حكم الله ويدل على ان من اتى الحاكم فادعى على غيره حقا ان على الحاكم ان يعده ويحضره ويحول بينه وبين تصرفه واستغاله وقد حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم الحاربي قال حدثنا عبد الله بن شبيب قال حدثنا ابو بكر بن شيبه قال حدثنا فليخ قال حدثني محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان الاغر الجهنى قال جئت استعدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل لى عابه شطرت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بى بكر اذهب معه فيخذه حقه * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا حسين بن اسحاق التستري قال حدثنا رجاء الحافظ قال حدثنا ساهين قال حدثنا روح بن عطاء عن ابيه عن الحسن عن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى الى سلطان فلم يجب فهو ظالم لاحق له * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن عبدوس بن كامل قال حدثنا عبدالرحمن بن صالح قال حدثنا يحيى عن ابى الاتهب عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى الى حاكم من حكام المسلمين فلم يجب فهو ظالم لاحق له * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن بشر اخو خطاب قال حدثنا محمد بن عباد قال حدثنا حاتم عن عبد الله بن محمد بن سجل عن ابيه عن ابى حدرود قال كان يهودى على اربعة دراهم فاستعدي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لى على هذا اربعة دراهم وقد غابنى عليها فقال اعطه حقه قلت والذي بعثك بالحق نيا ما أصبحت اقدر عليها قال اعطه حقه فاعدت عليه فقال اعطه حقه فخرجت معه الى السوق فكانت على رأسى عمامة وعلى بردة متزربها فانزرت بالعمامة وقال استر البرد فاستراء اربعة دراهم فهذه الاخبار موافقة لما دلت عليه الآية ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى﴾ انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا * يؤكد لما تقدم ذكره من وجوب الاجابة الى الحكم اذا دعوا اليه وجعل ذلك من صفات المؤمنين ودل على ان من دعى الى ذلك فعليه الاجابة بالقول بدلا بان يقول سمعنا واطعنا يصير معه الى الحاكم ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى﴾ واقسموا بالله جهد ايمانهم لئن امرتهم ليخرجن قل لا تفسوا طاعة معروفة * روى عن مجاهد قال هذه طاعة معروفة منكم بالقول لا بالاعتقاد يخبر عن كذبهم فيما اقسوا عليه وقيل ان المعنى طاعة قول معروف امل من هذا القسم ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى﴾ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض ﴿فِيهِ الدَّلَالَةُ عَلَى صَحَّةِ سَوَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَانَهُ قَصَرَ ذَلِكَ عَلَى قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ بِقَوْلِهِ﴾ (الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَخْلَفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ) * فوجد مخبره على ما خبر به فيهم وفيه الدلالة على صحة امامة الخلفاء الاربعة ايضا لان الله استخلفهم في الارض ومكن لهم كما جاء الوعد ولا يدخل فيهم معاوية لانه لم يكن مؤمنا في ذلك الوقت

باب استيذان المالك والصبيان

قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ أَذْنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ﴾ الآية روى

ليث بن ابي سليم عن نافع عن ابن عمر وسفيان عن ابي حصين عن ابي عبد الرحمن (ليسأذنكم الذين ملكت ايمانكم) فلا هو في النساء خاصة والرجال يستأذنون على كل حال بالليل والنهار * قال ابو بكر انكر بعضهم هذا التأويل قال لان النساء لا يطلق فيهن الذين اذا انفردن وانما يقال اللاتي كما قال تعالى (واللاتي يتسنن من الحيض) * قال ابو بكر هذا مجوز اذا عبر بلفظ الممالك كما ان النساء اذا عبر عنهن بالاشخاص وكذلك جائز ان يذكر الاناث اذا عبرت عنهن بلفظ الممالك دون النساء ودون الاماء لان التذكير والتأنيث يتبعان اللفظ كما تقول ثلاث ملاحف فاذا عبرت بالآزر ذكرت فقلت بالانثى اذ رقا لظاهر ان المراد الذكور والاناث من الممالك وليس العبيد لان العبيد مأمورون بالاستيذان في كل وقت ما يوجب الاقتصار بالامر في العورات الثلاث على الاماء دونهم اذ كانوا مأمورين في سائر الاوقات ففي هذه الاوقات الثلاثة اولى ان يكونوا مأمورين به * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابن السرح والصباح بن سفيان وابن عتبة وهذا حديثه قال اخبرنا سفيان عن عبيد الله بن ابي زبد عن ابن عباس قال سمعته يقول لم يؤمر بها اكثر الناس آية الاذن واني لا امر جارني هذه تستأذن على * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا النعشي قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة ان نفرا من اهل العراق قالوا يا ابن عباس كيف نرى هذه الآية التي امرنا فيها بما امرنا ولا يعمل بها احد قول الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا ليسأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يباغوا بالحلم منكم ثلاث مرات) الآية الى قوله (عليم حكيم) قال ابن عباس ان الله حلهم رحيم بالمؤمنين يحب الست وكان الناس ليس ابيونهم ستر ولا حجاب فربما دخل الخادم او الولد او يتيمة الرجل والرجل على اهله فامرهم الله بالاستيذان في تلك العورات فحاهم الله بالسنور والخير فلم ار احدا يعمل بذلك بعد * قال ابو بكر وفي بعض الفاظ حديث ابن عباس هذا وهو حديث سلمان بن بلال عن عمرو بن ابي عمرو فلما اتى الله بالخير واتخذوا السنور والحجاب رأى الناس ان ذلك قد كفاهم من الاستيذان الذي امروا به فاخبر ابن عباس ان الامر بالاستيذان في هذه الآية كان متعلقا بسبب فلما زال السبب زال الحكم وهذا يدل على انه لم ير الآية منسوخة وان مثل ذلك السبب لو عاد لعاد الحكم وقال الشعبي ايضا انها ليست بمنسوخة وهذا نحو ما فرض الله تعالى من الميراث بالموالات بقوله تعالى (والذين عاقدت ايمانكم فاتوهم نصيبهم) فكانوا يتوارثون بذلك فلما اوجب التوارث بالسبب جعل ذوى الانساب اولى من مولى الموالات ومتى فقد النسب عاد ميراث المعاودة والولاء وقال جابر بن زبد في قوله (ليسأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم) ابناؤهم الذين عملوا ولم يبلغوا الحلم من الغلمان والجوارى يستأذنون على آبائهم قبل صلاة الفجر وحين يقبلون ويخلون وبعد صلاة العشاء وهي العتمة فاذا بلغوا الحلم استأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم اخوانهم اذا كانوا رجالا ونساء لا يدخلون على آبائهم الا باذن ساعة يدخلون اى ساعة كانت وروى ابن جريح عن مجاهد (ليسأذنكم الذين ملكت ايمانكم) قال عبيدكم (والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات) قال من احراركم

وروى عن عطاء مثله وانكر بعضهم هذا التأويل لان العبد البالغ بمنزلة الحر البالغ في تحريره
النظر الى مولاه فكيف يجمع الى الصبيان الذين هم غير مكلفين قال فالأظهر ان يكون
المراد العبد الصغار والاماء وصغارنا الذين لم يبلغوا الحلم وقد روى عن ابن عباس انه
كان يقرأ ليستأذنكم الذين لم يبلغوا الحلم مما ملكت ايماكم وقال سعيد بن جبير والشعبي
هذانما تهاون به الناس ومانسخت وقال ابو قلابة ايس بواجب وهو كقوله تعالى (واشهدوا
اذا تبايعتم) وقال القاسم بن محمد يستأذن عند كل عورة ثم هو طواف بعدها يعني انه يستأذن
عند اوقات الخلوة والتفضل في الثياب وطرحها وهو طواف بعدها لانها اوقات السر ولا
يستطيع الخادم والغلام والصبي الامتناع من الدخول كما قال صلى الله عليه وسلم في الهرة انها
من الطوافين عليكم والطوافات يعني انه لا يستطيع الامتناع منها وروى ان رجلا قال لعمر
استأذن على امي قال نعم وكذلك قال ابن عباس وابن مسعود

فصل في

قوله تعالى (والذين لم يبلغوا الحلم منكم) يدل على بطلان قول من جعل حداً للبلوغ خمس
عشرة سنة اذا لم يحتلم قبل ذلك لان الله تعالى لم يفرق بين من بلغها وبين من قصر عنها
بعد ان لا يكون قد بلغ الحلم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهات كثيرة رفع القلم
عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يحتلم ولم يفرق بين من بلغ
خمس عشرة سنة وبين من لم يبلغها واما حديث ابن عمر انه عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد
وله اربع عشرة سنة فلم يجز وعرض عليه يوم الخندق وله خمس عشرة سنة فاجازه فانه مضطرب لان الخندق
كان في سنة خمس واحد في سنة ثلاث فكيف يكون بينهما سنة ثم مع ذلك فان الاجازة في القتال لا تعلق
لها بالبلوغ لانه قد يرد البالغ اضعفه ويجاز غير البالغ لقوته على القتال وطاقته لحمل السلاح
كما اجاز رافع بن خديج ورد سمرة بن جندب فلما قيل له انه يصبره امرها فتصارعا فصبره
سمرة فاجازه ولم يسأله عن سنة وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأل ابن عمر عن
مبلغ سنة في الاول ولا في الثاني وانما اعتبر حاله في قوته وضعفه فاعتبار السن لان النبي صلى الله
عليه وسلم اجازه في وقت ورده في وقت ساقط * وقد اتفق الفقهاء على ان الاحتلام بلوغ واختلفوا
اذا بلغ خمس عشرة سنة ولم يحتلم فقال ابو حنيفة لا يكون الغلام بالغاً حتى يبلغ ثمانى عشرة
سنة ويستكملها وفي الجارية سبع عشرة سنة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي في الغلام والجارية
خمس عشرة سنة وذهبوا فيه الى حديث ابن عمر وقد بينا انه لا دلالة فيه على انها حداً للبلوغ
ويدل عليه انه لم يسأله عن الاحتلام ولا عن السن ولما ثبت بما وصفنا ان الخمس عشرة ليست
بلوغ وظاهر قوله (والذين لم يبلغوا الحلم منكم) ينفي ايضا ان تكون الخمس عشرة بلوغاً
على الحد الذي بينا صار طريق اثبات حداً للبلوغ بعد ذلك الاجتهاد لانه حدين الصغير والكبير
الذين قد عرفنا طريقهما وهو واسطة بينهما فكان طريقه الاجتهاد وليس يتوجه على القائل

بما وصفنا سؤال كالمجتهد في تقويم المستهلكات واروش الجنايات التي لا توقف في مقاديرها ومهور الامثال ونحوها: فان قيل فلا بد من ان يكون اعتباره لهذا المقدار دون غيره لضرب من الترجيح على غيره يوجب تغليب ذلك في رأيه دون ما عدا من المقادير: قيل له قد علمنا ان العادة في البلوغ خمس عشرة سنة وكل ما كان طريقه العادات فقد تجوز الزيادة فيه والتقصان منه وقد وجدنا من بلغ في اثنتي عشرة سنة وقد بينا ان الزيادة على المعتاد من الخمس عشرة جائزة كالتقصان عنه فجعل ابو حنيفة الزيادة على المعتاد كالتقصان عنه وهي ثلاث سنين كما ان النبي صلى الله عليه وسلم لما جعل المعتاد من حيض النساء ستا وسبعين بقوله الحنة بنت جحش نحيضين في علم الله ستا او سبعين كحيض النساء في كل شهر اقتضى ذلك ان يكون العادة ستا ونصف لانه جعل السابعة مشكوكا فيه بقوله ستا او سبعين قد ثبت عندنا ان التقصان عن المعتاد ثلاث ونصف لان اقل الحوض عندنا ثلاث واكثره عشرة فكانت الزيادة على المعتاد بازاء التقصان منه وحب ان يكون كذلك احسانا للزيادة على المعتاد فيما وصفنا وقد حكى عن ابى حنيفة سبع عشرة سنة للغلام وهو محمول على استكمال ثمانى عشرة والدخول في التاسع عشرة . تختلف في لاسات هل يكون بلوغا فلم يجعله اصحابا بلوغا والشافعي يجعله بلوغا وظاهر قوله والذين لم يلقوا الحكم منكم بنى ان يكون الانبات بلوغا اذا لم يحتلم كما بنى كون خمس عشرة: بلوغا وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم وعن الصبي حتى يحتلم وهذا خبر منقول من طريق الاستفاضة قد سئل السام والشافعي في رفع حكم الغلم عن الجنون والمأثم والصبي واحتج من جعله بلوغا بحديث عبد ثلث وعمر عن عطية ان عمر بن الخطاب قال فظنوا الى عالم آتيت فاستقاني وهذا حديث لا يجوز ادوات السمع بمنه اذ كان عطية هذا مجهولا لا يسرف الامن هذا الخبر لاسما مع اعتراضه على الآلة والخبر في في البلوغ الابالاحتلام ومع ذلك فهو مختلف الالفاظ ففي بعضها انه امر بقل من جرت عليه المواسي وفي بعضها من اخضر اراره ومعلوم انه لا يبلغ هذه الحال الا وقد تقدم بلوغه ولا يكون قد سترت عليه المواسي الا وهو رجل كبير لحمل الانبات وجري المواسي عليه كناية عن بلوغ الفدر الذي ذكرنا في السن وهي ثمان عشرة واكثر وروى عن عقبة بن عامر وابى بصرة الغفاري انهما قسما في الغنمة لم ايت وهذا دلالة فيه على اهمها رأيا الانبات بلوغا لان القسمة جائزة للعصيان على وجه الرضخ وقد روى عن قوم من السلف شيء في اعتبار طول الانسان لم يأخذ به احد من الفقهاء وروى محمد بن سيرين عن انس قال اتى ابوبكر بعلام قد سرق فامر به فشره فقص اثمته فخلى عنه وروى قتادة عن خلاص عن علي قال اذا بلغ الغلام خمسة اشبار فقد وقته عليه الحدود ويقتصر له ويقتصر منه واذا استعانه رجل بغير اذن اهله لم يبلغ خمسة اشبار فهو ضامن وروى ابن جريج عن ابن ابي مليكة ان ابن الزبير اتى بوصيف لعمر بن ابي ربيعة قد سرق فقطعه ثم حدث ان عمر كتب اليه في غلام من اهل العراق فكتب اليه ان استبره فشره فقص اثمته فسمى ثملة:

قال ابوبكر وهذه اقاويل شاذة باسبايد ضعيفة تبعد ان تكون من اقاويل السلف اذا الطول
والقصر لا يدلان على بلوغ ولا نفيه لانه قد يكون قصيرا وله عشرون سنة وقد يكون طويلا ولا يبلغ
خمس عشرة سنة ولم يحتلم وقوله (والذين لم يبلغوا الحلم منكم) يدل على ان من لم يبلغ وقد عقل
يؤمر بفعل الشرائع وينهى عن ارتكاب القبائح وان لم يكن من اهل التكليف على جهة التعليم
كما امرهم الله تعالى بالاستيذان في هذه الاوقات وقد روى عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني
عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الفلام سبع سنين فمروه بالصلاة
واذا بلغ عشرة فاصربوه عليها وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم مروا صبيانكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا واضربوهم عاها اذا بلغوا عشرة وفرقوا
بينهم في المضاجع وعن ابن مسعود قال حافظوا على ابنائكم في الصلاة وروى نافع عن ابن عمر
قال يعلم الصبي الصلاة اذا عرف يمينه من شماله وروى حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن
ابيه قال كان علي بن الحسين يأمر الصبيان ان يصلوا الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء
جميعا فيقال له يصلون الصلاة اعبروقها فيقول هذا خير من ان يتناهاوا عنها وروى هشام بن عروة
انه كان يأمر بنيه بالصلاة اذا عقلوها وبالصوم اذا طاقوه وروى ابواسحاق عن عمرو بن شرحبيل
عن ابن مسعود قال اذا بلغ الصبي عشر سنين كتبت له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات حتى
يحتلم قال ابوبكر انما يؤمر بذلك على وجه التعليم والاعتادة ويتمرن عليه فيكون اسهل
عليه بعد البلوغ واقل نفورا منه وكذلك يجنب شرب الخمر واكل لحم الخنزير وينهى عن سائر
المحظورات لانه لو لم يؤمر بذلك في الصغر وخلى وسائر سهواته وما يؤثره ويختاره يصعب عليه
بعد البلوغ الاقلاع عنه وقال الله تعالى (قوا انفسكم واهليكم نارا) روى في التفسير ادبهم
وعلمهم وكما ينهى عن اعتقاد الكفر والشرك واطهاره وان لم يكن مكلفا كذلك حكم الشرائع
وقوله تعالى (واذا بلغ الاطفال منكم الحلم) الآية يعنى ان الاطفال اذا بلغوا الحلم فعايهم الاستيذان
في سائر الاوقات كما استأذن الذين من قبلهم وهم المذكورون في قوله تعالى (لا تدخلوا بيوتا
غير بيوتكم حتى تسألوا وتسألوها على اهلها) وفيه دلالة على ان الاحتلام بلوغ وقوله (ليس
عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عايكم بعضكم على بعض) يعنى بعد هذه العورات الثلاث جائز
للأماء والذين لم يبلغوا الحلم ان يدخلوا بغير استئذان اذ كانت الاوقات الملائم هو حال الكشف
والخلوة وما بعدها حال البستر والنأهب لدخول هؤلاء الذين يشق عايهم الاستيذان في كل وقت
لكثرة دخولهم وخروجهم وهو معنى طوافون عايكم بعضكم على بعض

في اسم صلاة العشاء

قوله تعالى (ومن بعد صلاة العشاء) روى عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم فان الله تعالى قال (ومن بعد صلاة العشاء) وان الاعراب
يسمون العتمة وانما العتمة عتمة الابل للحلاب وقوله تعالى (والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون

نكاحاً ﴿ الآية قال ابن مسعود ومجاهد والقواعد اللاتي لا يرجون نكاحهن اللاتي لا يردنه
وثيابهن جلابيهن وقال ابراهيم وابن جبير الرداء وقال الحسن الجلباب والمنطق وعن جابر بن
زيد يضمن الخمار والرداء ﴿ قال ابو بكر لا خلاف في ان شعر العجوز عورة لا يجوز للاجنبي
النظر اليه كشعر الشابة وانها ان وصلت مكشوفة الرأس كانت كاشابة في فساد صلاحها فغير
جائز ان يكون المراد وضع الخمار بحضرة الاجنبي ﴿ فان قيل انما اباح الله تعالى لها بهذه الآية
ان تضع خمارها في الخلوة بحيث لا يراها احد ﴿ قيل له فاذا لامعني لتخصيص القواعد بذلك
اذ كان للشابة ان تفعل ذلك في خلوة وفي ذلك دليل على انه انما اباح للعجوز وضع رداؤها بين
يدي الرجال بعد ان تكون مغطاة الرأس واباح لها بذلك كشف وجهها ويدها لانها لا تشبه
وقال تعالى ﴿ وان يستعففن خير لهن ﴾ فاباح لها وضع الجلباب واخبر ان الاستعفاف بان
لا تضع ثيابها ايضا بين يدي الرجال خير لها ﴿ وقوله تعالى ﴿ ليس على الاعمى حرج ﴾
الآية قال ابو بكر قد اختلف السلف في تأويله وسبب نزوله فحدثنا جعفر بن محمد بن
الحكم قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله
ابن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ليس على الاعمى
حرج ولا على الاصم حرج ولا على المريض حرج ﴾ قال لما نزلت ﴿ ولاتأكلوا اموالكم بينكم
بالباطل ﴾ قال المسلمون ان الله تعالى قد نهانا ان تأكل اموالنا بباطل وان الطعام من
افضل اموالنا ولا يحل لاحد ان يأكل عند احد فكف الناس عن ذلك فانزل الله تعالى
﴿ ليس على الاعمى حرج ﴾ الآية فهذا احد التأويلات وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا
جعفر بن محمد قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريج عن مجاهد في هذه
الآية قال كان رجال زمني وعميان وعرجان واولو حاجة يستتبعهم رجال الى بيوتهم فان لم
يجدوا لهم طعاما ذهبوا بهم الى بيوت آبائهم ومن معهم فكثر المستتبعون ذلك فنزلت ﴿ لا حرج
عليكم ﴾ الآية واحل لهم الطعام حيث وجدوه من ذلك فهذا تأويل بان وحدثنا جعفر بن
محمد قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا ابن مهدي عن ابن المباركة عن
معمر قال قلت للزهري ما بال الاعمى والاصم والمريض ذكروا ههنا فقال اخبرني عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة ان المسلمين كانوا اذا غزوا خلقوا زمناهم في بيوتهم وبعسوا اليهم المفاتيح وقالوا قد احللنا لكم
ان تأكلوا منها فكانوا يتخرجون من ذلك ويقولون لاندخالها وهم غيب فنزلت هذه الآية
رخصة لهم فهذا تأويل ثالث وروى فيه تأويل رابع وهو ما روى سفيان عن قيس بن مسلم
عن مقسم قال كانوا يمتنعون ان يأكلوا مع الاعمى والمريض والاصم لانه لا مال ماله
الصحيح فنزلت هذه الآية وقد انكر بعض اهل العلم هذا التأويل لانه لم يقل الله عليكم حرج
في مؤاكلة الاعمى وانما ازال الحرج عن الاعمى ومن ذكر معه في الاكل فهذا في الاعمى اذا
اكل من مال غيره على احد الوجوه المذكورة عن السلف وان كان تأويل مقسم محملا على
بعد في الكلام وتأويل ابن عباس ظاهر لان قوله تعالى ﴿ لاتأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان

يكون تجارة عن نراض منكم) ولم يكن هذا تجارة وامتنعوا من الاكل فانزل الله اباحة ذلك
واما تأويل مجاهد فهو سائغ من وجهين احدهما انه قد كانت العادة عندهم بذل الطعام
لاقربائهم ومن معهم فكان جريان العادة به كالنطق به فاباح الله للاعمى ومن ذكر معه اذا
استتبخوا ان يأكلوا من بيوت من انبوعهم وبيوت آباءهم والثاني ان ذلك فيمن كان به
ضرورة الى الطعام وقد كانت الضيافة واجبة في ذلك الزمان لامثالهم فكان ذلك القدر مستحقا
من مالهم لهؤلاء فلذلك اسبح لهم ان يأكلوا منه مقدار الحاجة بغير اذن وقال قتادة ان اكلت
من بيت صديقك بغير اذنه فلا بأس لقوله (او صدقكم) وروى ان اصرايا دخل على الحسن
فرأى سفرة معلقة فاخذها وجعل يأكل منها فبكى الحسن فقيل له ما يبكيك فقال ذكرت
بما صنع هذا اخوانا لي مضوا يعني انهم كانوا ينسطون في مثل ذلك ولا يستأذنون وهذا ايضا
على ما كانت العادة قد جرت به منهم في مثله وقوله تعالى (ولا على انفسكم ان تأكلوا من بيوتكم) يعني
والله اعلم من البيوت التي هم سكانها وهم عيال غيرهم فيها مثل اهل الرجل وولده
وخادمه ومن يشتمل عليه منزله فيأكل من بيته ونسبها لهم لانهم سكانها وان كانوا في عيال غيرهم وهو
صاحب المنزل لانه لا يجوز ان يكون المراد الاباحة للرجل ان يأكل من مال نفسه اذ كان ظاهر
الخطاب وابتداء في اباحة الاكل للانسان من مال غيره وقال الله (او بيوت آباءكم او بيوت
امهاتكم او بيوت اخوانكم او بيوت امهاتكم او بيوت اخوانكم او بيوت اخواتكم) فاباح
الاكل من بيوت هؤلاء الاقرباء ذوي المحارم بجريان العادة ببذل الطعام لامثالهم وققد التامع
في امثاله ولم يذكر الاكل في بيوت الاولاد لان قوله تعالى (ولا على انفسكم ان تأكلوا من
بيوتكم) قد افاده لان مال الرجل منسوب الى ابيه قال النبي صلى الله عليه وسلم انت ومالك
لا بيك وقال ان اطيب ما اكل الرجل من نسبه وان ولده من كسبه فكلوا من كسب اولادكم
فاكتفى بذكر بيوت انفسكم عن ذكر بيوت الاولاد اذ كانت منسوبة الى الآباء وقوله تعالى
(او ماملكتكم مفاتيحه او صدقكم) روى عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس او ماملكتكم مفاتيحه قال
هو الرجل يؤكل الرجل بصنعة رخص له ان يأكل من ذلك الطعام والتمر ويشرب من ذلك اللبن وعن
عكرمة في قوله (او ماملكتكم مفاتيحه) قال اذا ملك المفتاح فهو جائز ولا بأس ان يعطى
الشيء اليسير وروى سعيد عن قتادة في قوله (ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج)
قال كان الرجل لا يضيف احدا ولا يأكل من بيت غيره تأتما من ذلك وكان اول من رخص الله
له في ذلك ثم رخص للناس عامة فقال (ولا على انفسكم ان تأكلوا من بيوتكم) الى قوله
(او ماملكتكم مفاتيحه) مما عندك يا ابن آدم او صدقكم ولو دخلت على صديق فاكت من طعامه
بغير اذنه كان ذلك حلالا قال ابو بكر وهذا ايضا مبنى على ما جرت العادة بالادب فيه فيكون
المعتاد من ذلك كالنطق به وهو مثل ما تصدق به المرأة من بيت زوجها بالكسرة ونحوها من غير
استيذانها اياه لانه متعارفانهم لا يمنعون من مثله كالعبد المأذون والمكاتب بدعوان الى طعامهما
ويتصدقان باليسير مما في ايديهما فيجوز بغير اذن المولى وقوله (او صدقكم) روى

الاعمش عن نافع عن ابن عمر قال لقد رأتني وما الرجل المسلم باحق بديناره ودرهمه من
 اخيه المسلم وروى عبدالله الرصافي عن محمد بن علي قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يرى احدهم انه احق بالدينار والدرهم من اخيه وروى اسحاق بن كثير قال
 قال حدثنا الرصافي قال كنا عند ابي جعفر يوما فقال هل يدخل احدكم يده في كم اخيه او
 كيسه فيأخذ ماله قلنا لا قال ما اتم باخوان ﷺ قال ابو بكر قد دلت هذه الآية على ان من سرق
 من ذى رحم محرم انه لا يقطع لابطاحه الله لهم بهذه الآية الا كل من بيوتهم ودخلها من غير
 اذنهم فلا يكون ماله محرزا منهم ﷺ فان قيل فينبغي ان لا يقطع اذا سرق من صديقه لان في
 الآية اباحة الاكل من طعامه ﷺ قيل له من اراد سرقة ماله لا يكون صديقا له وقد قيل ان
 هذه الآية منسوخة بقوله ﴿ لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا ﴾ وبقوله صلى الله
 عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه ﷺ قال ابو بكر ليس في ذلك ما يوجب نسخته
 لان هذه الآية فيمن ذكر فيها وقوله ﴿ لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم ﴾ في سائر الناس غيرهم
 وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه ﷺ وقوله تعالى
﴿ ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا واشتاتا ﴾ روى سعيد عن قتادة قال كان هذا الحى من
 كنانة بن خزيمة يرى احدهم انه محرم عليه ان يأكل وحده في الجاهلية حتى ان الرجل ليسوق
 الذود الحفل وهو جائع حتى يجد من يؤاكله ويشاء به فازل الله ﴿ ليس عليكم جناح ان تأكلوا
 جميعا او اشتاتا ﴾ وروى الوليد بن مسام قال حدثنا وحشى بن حرب عن ابيه عن جده
 وحشى ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا انا ناكل ولا شبع قال فاعلمكم فتفرقون
 قالوا نعم قال فاجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله عليه ببارك لكم فيه وقال ابن عباس
﴿ جميعا او اشتاتا ﴾ المعنى يأكل مع الفقير في به وقال ابو صالح كان اذا نزل بهم صيف يخرجوا
 ان يأكلوا الامعة وقيل ان الرجل كان يخاف ان يأكس مع غيره ان يزيد اكله على اكل صاحبه
 فامنعوا لاجل ذلك من الاجتماع على الطعام : قال ابو بكر هذا تأويل محتمل وقد دل على هذا
 المعنى قوله ﴿ ويستلونك عن اليتامى قل اصباح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم ﴾ فاباح
 لهم ان يخالطوا طعام اليتيم بطعامهم فيأكلوه جميعا ونحوه قوله ﴿ فابعثوا احداكم بورقكم هذه
 الى المدينة فلينظر اسها ادى طعاما فيأتكم ورق منه ﴾ فكان الورق لهم جميعا والطعام
 بينهم فاستجازوا اكله فكذلك قوله ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا ﴿ يجوز ان يكون
 مراده ان يأكلوا جميعا طعاما بينهم وهي المناهضة التي بفعلا الناس في الاسفار ﴾ وقوله تعالى ﴿ فاذا
 دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم نحية ﴾ روى معمر عن الحسن فسلموا على انفسكم يسلم
 بعضهم على بعض كقبوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا انفسكم ﴾ وروى معمر عن عمرو بن دينار عن
 ابن عباس قال هو المسجد اذا دخلته فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال
 نافع عن ابن عمر انه كان اذا دخل بيتا ليس فيه احد قال السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين واذا كان فيه احد قال السلام عليكم واذا دخل المسجد قال بسم الله السلام على

رسول الله وقال الزهري ((فسلموا على أنفسكم)) اذا دخلت بيتك فسلم على اهلك فهم احق من سلمت عليه واذا دخلت بيتا لا احد فيه فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فانه كان يؤمر بذلك حدثنا ان الملائكة ترد عليه * قال ابو بكر لما كان اللفظ محتملا لسائر الوجوه تأوله السلف عليها وجب ان يكون الجميع مرادا بعموم اللفظ * وقوله تعالى ﴿تحيه من عند الله مباركة طيبة﴾ يعني ان السلام تحية من الله لان الله امر به وهي مباركة طيبة لانه دعاء بالسلامة فيبقى اثره ومنفعته وفيه الدلالة على ان قوله ((واذا حييتم تحية فحيوا باحسن منها اوردوها)) قد اريد به السلام * وقوله تعالى ﴿واذا كانوا معك على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوك﴾ قال الحسن وسعيد بن جبير في الجهاد وقال عطاء في كل امر جامع وقال مكحول في الجمعة والقتال وقال الزهري الجمعة وقال قتادة كل امر هو طاعة لله * قال ابو بكر هو في جميع ذلك لعموم اللفظ وقال سعيد عن قتادة ((اذا كانوا معك على امر جامع)) الآية قال كان الله انزل قبل ذلك في سورة براءة ((عفا الله عنك لماذنت لهم)) فرخص له في هذه السورة ((فأذن لمن شئت منهم)) فنسخت هذه الآية التي في سورة براءة وقد قيل انه لا معنى للاستيذان للمحدث في الجمعة لانه لا وجه لمقامه ولا يجوز للامام منه فلا معنى للاستيذان فيه وانما هو فيما يحتاج الامام فيه الى معونتهم في القتال او الرأي * وقوله تعالى ﴿ولا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا﴾ روى عن ابن عباس قال يعني احذروا اذا اسخطتموه دعاء عليكم فان دعاءه بحباب ليس كدعاء غيره وقال مجاهد وقاتلة ادعوه بالخضوع والتعظيم نحو يا رسول الله يا نبي الله ولا تقولوا يا محمد كما يقول بعضكم لبعض * قال ابو بكر هو على الامرين جميعا لاحتمال اللفظ لهما * وقوله تعالى ﴿قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا﴾ يعني به المنافقين الذين كانوا ينصرفون عن امر جامع من غير استيذان يلوذ بعضهم ببعض ويستتر به للابراء النبي صلى الله عليه وسلم منصرفا * وقوله تعالى ﴿فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتة او يصيبهم عذاب اليم﴾ معناه فليحذر الذين يخالفون امره ودخل عليه حرف الجر لجواز ذلك في اللغة كقوله ((فما نقضهم ميثاقهم)) معناه فنقضهم ميثاقهم والهاء ((في امره)) يحتمل ان يكون ضميرا للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون ضميرا لله تعالى والاظهر انها لله لانه يليه وحكم الكناية رجوعها الى ما يليها دون ما تقدمها وفيه دلالة على ان او امر الله على الوجوب لانه الزم اللوم والعقاب لمخالفة الامر وذلك يكون على وجهين احدهما ان لا يقبله فيخالفه بالرد له والثاني ان لا يفعل المأمور به وان كان مقرا بوجوبه عليه ومعتقدا للزومه فهو على الامرين جميعا ومن قصره على احد الوجهين دون الآخر خصه بغير دلالة ومن الناس من يحتج به في ان افعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب وذلك انه جعل الضمير في ((امر)) للنبي صلى الله عليه وسلم وفعله يسمى امره كما قال تعالى ((وما امر فرعون برشيد)) يعني افعاله واقواله وهذا ليس كذلك عندنا لان اسم الله تعالى فيه بعد اسم النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ((قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا)) وهو الذي تليه الكناية فينبغي ان يكون راجعا اليه دون غيره . آخر سورة التور

ومن سورة الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿وَإِنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ الطهور على وجه المبالغة في الوصف له بالطهارة وتطهير غيره فهو طاهر مطهر كما يقال رجل ضروب وقتول أي يضرب ويقتل وهو مبالغة في الوصف له بذلك والوضوء يسمى طهورا لانه يطهر من الحدث المانع من الصلاة وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور أي بما يطهر وقال النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فبما طهورا من حيث استباح به الصلاة وفام مقام الماء فيه * وقد اختلف في حكم الماء على ثلاثة أنحاء أحدها إذا خالط الماء غيره من الأسباب الطاهرة والثاني إذا خالطته نجاسة والثالث الماء المستعمل فقال أصحابنا إذا لم يخالطه نجاسة ولم يعلب عليه غيره حتى يزيل عنه اسم الماء لأجل الغلبة ولم يستعمل لطهارة البدن فالوضوء به جائز فان غلب عليه غيره حتى يزيل عنه اسم الماء مثل المرق وماء الباقلاء والحل ومحوه فان الوضوء به غير جائز وما طبخ بالماء ليكون النقي له نحو الاستن وصابون فالوضوء به جائز إلا ان يكون مثل السويق المخلوط فلا يجوز وكذلك ان وقع فيه زعفران أو شيء مما يصنع بصنعه وغير لونه فالوضوء به جائز لأجل غلبة الماء وقال مالك لا يتوضأ بالماء الذي يبيل فيه الحر وقال الحسن بن صالح إذا نوضأ بزرديج أو نشاستج أو بخل اجزاء وكذلك كل شيء غير لونه وقال الشافعي إذا بل فيه خبزا وغير ذلك مما لا يقع عليه اسم ماء مطلق حتى يضاف إلى ما خالطه وخرج منه فلا يجوز التطهر به وكذلك الماء الذي غلب عليه الزعفران أو الاسنان وكثير من أصحابه ي شرط فيه ان يكون بغض الغسل بغير الماء قال أبو بكر الأصل فيه قوله تعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ إلى قوله ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ فيه الدلالة من وجهين على قولنا أحدهما ان قوله ﴿فَاغْسِلُوا﴾ عموم في سائر المراتع بجواز اطلاق اسم الغسل فيها والثاني قوله تعالى ﴿فَامْ تَجِدُوا مَاءً﴾ ولا يمنع احد من اطلاق القول بان هذا ماء وان خالطه غيره وإنما اباح الله تعالى التيمم عند عدم كل جزء من ماء لان قوله ماء اسم متكور تناول كل جزء منه وقال النبي صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته وظاهره يقتضي جواز الطهارة به وان خالطه غيره لا اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فيه وایح الوضوء بسؤر الهرة وسؤر الحائض وان خالطهما شيء من لعابهما وايضا لا خلاف في جواز الوضوء بماء المد والسيل مع تغير لونه بمخالطة الطين له وما يكون في الصحارى من الحشيش والنبات ومن اجل مخالطة ذلك له يرى متغيرا إلى السواد نارة وإلى الحمرة والصفرة أخرى فصار ذلك أصلا في جميع ما خالطه الماء إذا لم يغلب عليه فيسلبه اسم الماء * فان قيل إذا كان الماء المنقرد عن غيره لو استعمله للطهارة ولم يكفه ثم اختلط به غيره فكفاه بالذي خالطه نحو ماء الورد والزعفران فقد حصل بعض وضوئه بما لا يجوز الطهارة به مما لو افرد لم يطهر فلا فرق بين اختلاطه بالماء وبين افراده بالغسل * قيل له هذا غلط من وجوه أحدها ان ما خالطه من هذا الأشياء الطاهرة التي يجوز استعماله لغير الطهارة إذا كان قليلا سقط حكمه

وكان الحكم لما غلب الا ترى ان اللبن الذي خالطه ماء يسير لا يزول عنه اسم اللبن وان من شرب
 من حب قد وقعت فيه قطرة من خمر لا يقال له شارب خمر ولم يجب عليه الحد لان ذلك
 الجزء قد صار مستهلكا فيه فسقط حكمه كذلك الماء اذا كان هو الغالب والجزء الذي خالطه اذا
 كان يسيرا سقط حكمه ومن جهة اخرى انه ان كانت العلة ما ذكرت فينبغي ان يجوز اذا كان
 الماء الذي استعماله لو انفرد عما خالطه كان كافيا لطهارته اذ لا فرق بين اتفراد الماء في الاستعمال
 وبين اختلاطه بما لا يوجب نجيسه فاذا كان لو استعمال الماء منفردا عما خالطه من اللبن وماء الورود
 ونحوه وكان طهورا وجب ان يكون ذلك حكمه اذا خالطه غيره لان مخالطة غيره له لا تخرجه
 من ان يكون مستعملا للماء المفروض به الطهارة فهذا الذي ذكرته يدل على بطلان قولك
 وهدم اصلك وايضا فينبغي ان تميزه اذا اكثر غسل اعضائه بذلك الماء لانه قد استعمل من
 الماء في اعضاء الوضوء ما لو انفرد بنفسه كان كافيا ❦ فان قيل قال الله تعالى (وانزلنا من السماء
 ماء طهورا) فجعل الماء المنزل من السماء طهورا فاذا خالطه غيره فليس هو المنزل من السماء
 بعينه فلا يكون طهورا ❦ قيل له مخالطة غيره له لا تخرجه من ان يكون الماء هو المنزل من السماء
 الا ترى ان اختلاط الطين بماء النيل لم يخرجه من ان يكون الماء الذي فيه هو المنزل بعينه وان
 لم يكن وقت نزوله من السماء مخالطا للطين وكذلك ماء البحر لم يزل من السماء على هذه الهيئة
 والوضوء به جائز لان الغالب عليه هو الماء المنزل من السماء فهو اذا مع اختلاط غيره به متطهر بالماء
 الذي انزله الله من السماء وسماه طهورا ❦ فان قيل فيجب على هذا جوار الوضوء بالماء الذي
 خالطه نجاسة يسيرة لان لم يخرج بمخالطة النجاسة اياه من ان يكون هذا الماء هو المنزل من السماء
❦ قيل له الماء المخالط للنجاسة هو باق بحاله لم يصير نجس العين فلو لم يكن هناك الا مخالطة غيره له
 لما منعنا الوضوء به ولكننا منعنا الطهارة به مع كونه ماء منزلا من السماء من قبل انه لا يصل الى استعماله
 الا باستعمال جزء من النجاسة واستعمال النجاسة محظور فاما منعنا استعمال النجاسة وليس
 بمحظور علينا استعمال الاشیاء الطاهرة وان خالطت الماء فاذا حصل معه استعمال الماء للطهارة
 جاز كمن نوضأ بماء القراح ثم مسح وجهه بماء الورد او بماء الزعفران فلا يبطل ذلك
 طهارته وقد اجاز الشافعي الوضوء بما اتى فيه كافورا وغبر وهو يوجد منه ربحه وبما خالطه
 ورد يسير وان وقع مثله من النجاسة في اقل من قلتين لم ينجس استعماله فليس قياس النجاسة
 قياس الاشیاء الطاهرة اذا خالطت الماء ❦ فان قيل يلزمك ان تميز الوضوء بالماء الذي يخالطه
 ما يغلب عليه شيء من الاشیاء الطاهرة اذا كان الماء لو انفرد كفاء لوضوئه لانه لو انفرد جاز ولانه
 هو المنزل من السماء في حال المخالطة وان غلب عليه غيره حتى سلبه اطلاق اسم الماء ❦ قيل له
 لا يجب ذلك من قبل ان غلبه غيره عليه بنقله الى حكمه ويسقط حكم القليل معه بدلالة
 ان قطرة من خمر لو وقعت في حب ماء فشرب منه انسان لم يقل انه شارب خمر ولا يجب
 عليه الحد ولو ان صبا فيها ماء فمزجت به فكان الخمر هو الغالب لاطلاق الناس عليه انه
 شارب خمر وكان حكمه في وجوب الحد عليه حكم شاربها صرفا غير ممزوجة واما ماء الورد

وماء الزعفران وعصارة الربحان والشجر فلم يمنع الوضوء به من اجل مخالطة غيره ولكن لانه ليس بالماء المفروض به الطهارة ولا يتناوله الاسم الا بتقييد كما سمي الله تعالى المني ماء بقوله ﴿الم تخلقكم من ماء مهين﴾ وقال ﴿والله خلق كل دابة من ماء﴾ وليس هو من الماء المفروض به الطهارة في شيء واما مذهب الحسن بن صالح في اجازته الوضوء بالحل ونحوه فانه يلزمه اجازته بالمرق وبعضير الغيب لو خالطه شيء يسير من ماء ولو جاز ذلك لجاز الوضوء بسائر المائعات من الادهان وغيرها وهذا خلاف الاجماع ولو جاز ذلك لجاز النيم بالدقيق والاشنان قياسا على التراب

فصل في نجاسة الماء

واما الماء الذي خالطته نجاسة فان مذهب اصحابنا فيه ان كل ما يبقنا فيه جزء من النجاسة او غلب في الظن ذلك لم يجز استعماله ولا يختلف على هذا الحد ماء البحر وما البئر والغدير والماء الراكد والجاري لان ماء البحر لو وقعت فيه نجاسة لم يجز استعمال الماء الذي فيه النجاسة وكذلك الماء الجاري واما اعتبار اصحابنا للغدير الذي اذا حرك احد طرفيه لم تحرك الطرف الآخر فاما هو كلام في جهة بغايب الظن في بلوغ النجاسة الواقعة في احد طرفيه الى الطرف الآخر وليس هذا كلاما في ان بعض المياه الذي فيه النجاسة قد يجوز استعماله وبعضها لا يجوز استعماله ولذلك قالوا لا يجوز استعمال الماء الذي في الناحية التي فيها النجاسة وقد اختلف السلف وفقهاء الامصار في الماء الذي حلت به نجاسة فروى عن حذيفة انه سئل عن عدبر يطرح فيه المينة والحيز فقال بوضأوا فان الماء لا ينجس وقال ابن عباس في الجنب يدخل الحمام ان الماء لا ينجس وقال ابو هريرة رواية في الماء نرده السباع والكلاب فقال الماء لا ينجس وقال ابن المسيب انزل الله الماء طهورا لا ينجسه شيء وقال الحسن والزهرى في البول في الماء لا ينجس ما لم يعيره بريح اولون او طعم وقال عطاء وسعيد بن جبير وابن ابي ليلى الماء لا ينجسه شيء وكذلك روى عن القاسم وسالم وابي العالبة وهو قول ربيعة وقال ابو هريرة رواية لا ينجس اربعين دلوا شيء وهو قول سعيد بن جبير في رواية وقال عبدالله بن عمر اذا كان الماء اربعين قلة لم ينجسه شيء وروى عن ابن عباس انه قال الحوض لا يغتسل فيه جنب الا ان يكون فيه اربعون غربا وهو قول محمد بن كعب القرظي وقال مسروق والنخعي وابن سيرين اذا كان الماء كرا لم ينجسه شيء وقال سعيد بن جبير رواية الماء الراكد لا ينجسه شيء اذا كان قدر ثلاث قلال وقال مجاهد اذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء وقال عبيد بن عمير لو ان قطرة من مسكر قطرت في قرية من الماء لحرم ذلك الماء على اهله وقال مالك والاوزاعي لا يفسد الماء بالنجاسة الا ان يتغير طعمه او ريحه وقد ذكر عن مالك مسائل في موت الدجاجة في البئر انها تنزف الا ان تغلبهم وبعد الصلاة من توضأ به مادام في الوقت وهذا عنده استحباب وكذلك بقول اصحابه ان كل موضع يقول فيه مالك انه يبعد في الوقت هو استحباب ليس بايجاب وقال في الحوض اذا اغتسل فيه جنب افسده وهذا ايضا عنده استحباب لترك استعماله وان

توضأ به أجزاءه وكراهه للجنب ان يغتسل في البئر وقال الحسن بن صالح لا بأس ان يغتسل
الجنب في الماء الراكد الكثير القائم في النهر والسبخة وكراهه الوضوء بالماء بالفلاة اذا كان اقل من
قدر الكبر وروى نحوه عن علقمة وابن سيرين والكبر عندهم ثلاثة آلاف رطل ومائتا رطل
وقال الشافعي اذا كان الماء قلتين بقلال هجر لم يحسه الا ما غير طعمه اولونه وان كان اقل يتنجس
بوقوع النجاسة اليسيرة والذي يحتج به لقول اصحابنا قوله تعالى (ويحرم عليهم الخبائث)
والنجاسات لا محالة من الخبائث وقال (انما حرم عليكم الميتة والدم) وقال في الحمر (رجس من
عمل الشيطان فاجتنبوه) ومر النبي صلى الله عليه وسلم بقبيرين فقال انهما ليعذبان وما
يعذبان في كبير اما احدهما كان لا يستبرئ من البول والاخر كان يمشي بالنميمة فحرم
الله هذه الاشياء تحريما مبهما ولم يفرق بين حال انفرادها واختلاطها بالماء فوجب تحريم استعمال
كل ما يتقنا فيه جزءا من النجاسة ويكون جهة الحظر من طريق النجاسة اولى من جهة الاباحة
من طريق الماء المباح في الاصل لانه متى اجتمع في شيء جهة الحظر وجهة الاباحة فجهة الحظر اولى
الا ترى ان الجارية بين رجلين لو كان لاحدهما فيها مائة جزء وللآخر جزء واحد ان جهة
الحظر فيها اولى من جهة الاباحة وانه غير جائز لواحد منهما وطؤها فان قيل لم غلبت
جهة الحظر في النجاسة على جهة الايجاب في استعمال الماء الذي قد حلت نجاسة اذا لم يجد
ماء غيره ومعلوم ان استعماله في هذه الحال واجب اذا لزمه فرض اداء الصلاة وانما
اجتمع ههنا جهة الحظر وجهة الايجاب في قوله قيل له قولك انه قد اجتمع فيه جهة الحظر وجهة
الايجاب خطأ لانه انما يجب استعمال الماء الذي لا نجاسة فيه فاما ما فيه نجاسة
فلم يلزمه استعماله فان قبل انما يلزمه اجتناب النجاسة اذا كانت متجردة بنفسها فاما
اذا كانت مختلطة للماء فليس عليه اجتنابها في عموم ما ذكرنا من الآي والسنن
قاص بلزوم اجتنابها في حاله الانفراد والاختلاط ومن ادعى تخصيص شيء منه لم يجز له
ذلك الا بدلالة وايضا فاذا كان واجدا لماء غيره لم تحالطه نجاسة فليس بواجب عليه
استعمال الماء الذي فيه النجاسة واكثر ما فيه عند مخالفتنا جواز استعماله على وجه الاباحة
وما ذكرناه من لزوم اجتناب النجاسة يوجب الحظر والاباحة والحظر متى اجتمعا فالحكم
للحظر على ما بينا وادا صح ذلك وكان واجدا لماء غيره وجب ان يكون ذلك حكمة اذا لم
يجد غيره لوجهين احدهما لزوم استعمال الآي الحافظة لاستعمال النجاسات ثبت بذلك
ان الحظر قد تساؤلها في حال اختلاطها به كهمو في حال انفرادها والثاني ان احدا لم يفرق
بين حال وجود ماء غيره وبينه اذا لم يجد غيره فاذا صح لنا ذلك في حال وجود ماء غيره كانت
الحال الاخرى مثله لانفاق الجميع على امتناع الفصل بينهما ووجه آخر بوجوب ان يكون
لزوم اجتناب النجاسة اولى من وجوب استعمال الماء الذي هي فيه لعموم قوله (فاغسلوا)
اذا لم يجد ماء غيره وهو ان تحريم استعمال النجاسة متعلق بعينها الا ترى انه ما من نجاسة الا
وعليها اجتنابها وترك استعمالها اذا كانت منفردة والماء الذي لا يجد غيره لم يتعين فيه لزوم

الاستعمال الا ترى انه لو اعطاء انسان ماء غيره او غصبه فتوضأ به كانت طهارته صحيحة فلما لم يتعين فرض طهارته بذلك وتعين عليه حظر استعمال النجاسة صار للزوم اجتناب النجاسة مربية على وجوب استعمال الماء الذي لا ينجس غيره اذا كانت فيه نجاسة فوجب ان يكون العموم الموجب لاجتنابها اولى وايضا لا نعلم خلافا بين الفقهاء في سائر المائعات اذا خالطه اليسير من النجاسات كاللبن والادهان والحل ونحوه ان حكم اليسير في ذلك حكم الكثير وانه محظور عليه اكل ذلك وشربه والدلالة من هذا الاصل على ما ذكرناه من وجهين احدهما لزوم اجتناب النجاسات بالعموم الذي قدمنا في حالي المخالطة والانفراد والاخر ان حكم الحظر وهو النجاسة كان اغلب من حكم الاباحة وهو الذي خالطه من الاشياء الطاهرة ولا فرق في ذلك بين ان يكون الذي خالطه من ذلك ماء او غيره اذ كان عموم الآي والسنة شاملة له واذا كان المعنى وجود النجاسة فيه حظر استعماله ويدل على صحة قولنا من جهة السنة قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه من جنابة وفي لفظ آخر ولا يغتسل فيه من جنابة ومعلوم ان البول القليل في الماء الكثير لا يغير طعمه ولا لونه ولا رائحته ومنع النبي صلى الله عليه وسلم من جنابة ومعلوم ان البول القليل لا يغير طعمه ولا لونه ولا رائحته حتى بتغير طعمه اولونه اورائحته فيفسد قيل له ظاهر نهي يقتضي ان يكون القليل منه باعنه لنفسه لا لغيره وفي حمله على انه ليس بمنهي عنه لنفسه وانه انما منع لئلا يفسد لغيره اثبات معنى غير مذكور في اللفظ ولا دلالة عليه واسقاط حكم المذكور في نفسه وعلى انه متى حمل على ذلك زالت فائدته وسقط حكمه لعلنا بان ما غير من النجاسات طعم الماء اولونه اورائحته محظور استعماله بغير هذا الخبر من النصوص والاجماع فيؤدي ذلك الى اسقاط حكمه رأسا وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه من جنابة فتع البائل الاغتسال فيه بعد البول قبل ان يصير الى حال التغير ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من منامه فليغتسل يديه ثلاثا قبل ان يدخلها الاثا فانه لا بدري اين باتت يده فامر بعسل اليد احتياطا من نجاسة اصابته من موضع الاستنجاء ومعلوم ان ماها اذا حلت الماء لم يغيره ولولا انها تفسده لما كان للامر بالاحتياط منها معنى وحكم النبي صلى الله عليه وسلم نجاسة ولوغ الكلب بقوله طهور انا احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سعا وهو لا يغيره فان قيل قوله تعالى (فاغسلوا وجوهكم) الى قوله تعالى (فلم نجدوا ماء) وقوله تعالى (ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) يدل من وجهين على جواز استعماله وان كانت فيه نجاسة احدهما عموم قوله تعالى (حتى تغتسلوا) ان ذلك يقتضي جواره بماء حاته النجاسة وبما لم تحله والوجه الآخر قوله تعالى (فلم نجدوا ماء) ولا يمتنع احدهما اطلاق القول بان هذا ماء اذا كانت فيه نجاسة يسيرة لم يغيره وهذا يعارض ما استدللنا به من عموم الآي والاحار في حظر استعماله ماء خالطته نجاسة قيل له لو تعارض العمومان لكان ما ذكرنا اولى من نضمه من لخطر والاباحة والحظر متى اجتمعا كان الحكم

للحظر وعلى ان ما ذكرنا من حظر استعمال النجاسة قاض على ما ذكرت من العموم فوجب ان يكون
 الغسل مأمورا بماء لا نجاسة فيه الا ترى انه اذا غيرته كان محظورا وعموم ايجاب الحظر مستعمل فيه دون
 عموم الامر بالغسل وكما قضى حظره لاستعمال النجاسات على قوله «لينا سائعا للشاريين» فان كان
 ماحله منها يسيرا كذلك واجب ان يقضى على قوله تعالى «فاغسلوا» وقوله «فلم نجدوا ماء»
 * واحتج من اباح ذلك بقوله تعالى «وانزلنا من السماء ماء طهورا» وقوله «وينزل عليكم من السماء
 ماء ليطهركم به» وقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه والحل ميتته وصفه اياه بالتطهير يقضى
 تطهير ما لا فاء * فيقال له معنى قوله طهور ايعتوره معنيان احدهما رفع الحدث واباحة الصلاة به
 والآخر ازالة الانجاس فاما نجاسة موجودة فيه لم يزلها عن نفسه فكيف يكون مطهرا لها
 وعلى هذا القول ينبغي ان يكون معنى قوله طهورا انه يجعل النجاسة غير نجاسة وهذا
 محال لان ماحله من اجزاء الدم والحمى وسائر الجراثيم لا يخرج من ان يكون انجاسا كما انها اذا
 طهرت فيه لم يخرج من ان يكون اعيانها نجسة ولم يكن لجاورة الماء اياها حكم في تطهيرها
 : فان قيل ادا كان الماء غالبا فلم يظهر فيه فالحكم للماء كالموجود في قطرة من لبن او غيره من المائعات
 لم يزل عنه حكم الماء لوجود العلية ولان تلك الاجزاء مغسورة مسهلة فحكم النجاسة اذا حلت الماء حكم
 سائر المائعات اذا خالطته : قيل له هذا خطأ لان المائعات كلها لا تختلف حكمها فيما نخالطها من الانياء
 الطاهرة وان الحكم للعالم منها دون المسهلات المغسورة مما خالطها وقد اتفقنا على ان مخالطة
 النجاسة اليسيرة لسائر المائعات غير الماء تفسدها ولم يكن للغلبة معها حكم بل كان الحكم لها دون
 الغالب عليها من غيرها فكذلك الماء فان كان الماء انما يكون مطهرا للنجاسة لجوارونه لها فواجب
 ان يطهرها بالمجاورة وان لم يكن غامرا لها وان كان انما يصير مطهرا لها من اجل غموره لها وغلبته
 عليها فقد يكون سائر المائعات اذا خالطها نجاسة غامرة لها وغالبة عامها وكان الحكم مع ذلك
 للنجاسة دون ما غمرها * وبديل على صحة قولنا ما اتفقوا عليه من بحريم استعماله عند ظهور
 النجاسة فيه فالمعنى انه لا ينصل الى استعماله الا باستعمال جزء من النجاسة وايضا العلم بوجود
 النجاسة فيه كشاهدتنا انها كان علمنا بوجودها في سائر المائعات كشاهدتنا لها بظهورها وكالنجاسة
 في الثوب والبدن العلم بوجودها كشاهدتها * واحتج من خالف في ذلك بحديث ابي سعيد الخدري
 ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بئر بضاعة وهي بئر تطرح فيه عذرة الناس ومخاض النساء
 ولحوم الكلاب فقال ان الماء طهور لا نجسه شيء ومحدث ابي بصرة عن جابر وابي سعيد الخدري
 فلا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فانتبهنا الى غدير فيه جيفة مكفنا وكف
 الناس حتى اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرناه فقال اتعوا فان الماء لا ينجسه شيء فاستقينا وارنوبنا
 وباروى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الماء طهور لا ينجسه شيء والجواب عن ذلك
 انه قد حكى عن الواقدي ان بئر بضاعة كانت طريقا للماء الى البساتين فهذا يدل على انه كان جاريا
 حاملا لما يقع فيه من الانجاس وينقله وناثر ان يكون سئل عنها بعدما نظمت من الاخبار فاخبر
 بطهارتها بعد التزج واما قصة الغدير فحادث ان تكون الجيفة كانت في جانب منه فاباح صلى الله

عليه وسلم الوضوء من الجانب الآخر وهذا يدل على صحة قول أصحابنا في اعتبار الغدير واما حديث ابن عباس فان اصله مارواه سمالك عن عكرمة عن ابن عباس قال اغتسل بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليتوضأ منها ويغتسل فقالت له اني كنت جنباً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الماء لا يجنب والمراد ان ادخال الجنب يده فيه لا ينجسه فجاء ان يكون الراوى سمع ذلك فنقل المعنى عنده دون اللفظ ويدل على ان معناه ما وصفنا ان من مذهب ابن عباس الحكم بتنجيس الماء بوقوع النجاسة فيه وان لم يغيره وقدروى عطاه وابن سيرين ان زنجيمات في بئر زمزم فامر ابن عباس بنزجها وروى حماد عن ابراهيم عن ابن عباس قال انما ينجس الحوض ان تقع فيه فتغتسل وانت جنب فاما اذا اخذت بيدك فتغتسل فلا بأس ولو صح ايضا هذا اللفظ احتمل ان يكون في قصة بئر بضاعة فجذف ذكر السبب ونقل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وايضا فان قوله الماء طهور لا ينجسه شئ لا دلالة فيه على جواز استعماله وانما كلامنا في جواز استعماله بعد حلول النجاسة فيه فليس يجوز الاعتراض به على موضع الخلاف لانا نقول ان الماء طهور لا ينجسه شئ ومع ذلك لا يجوز استعماله اذا حلت نجاسة ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم ان الماء اذا وقعت فيه نجاسة فاستعملوه حتى تحتاج به لقولك فان قيل هذا الذي ذكرت يؤدي الى ابطال فائده قل له قد سقط استدلالك بالظاهر اذا وصرت الى ان تستدل بغيره وهو ان حمله على غير مذهبك نحلية من الفائدة ومحن نيين ان فيه ضروريا من الفوائد غير ما ادعيت من جواز استعماله بعد حلول النجاسة فيه فقول انه افاد ان الماء لا ينجس بمجاورته للنجاسة ولا يصير في حكم اعيان النجاسات واستفدنا به ان الثوب والبدن اذا اصابتهما نجاسة فاذا لم يخالط صاب الماء عليهما ان الباقي من الماء الذي في الثوب ليس هو في حكم الماء الذي جاوره عين النجاسة فيلحق حكمها لانه انما جاور ما ليس بنجس في نفسه وانما يلحقه حكم النجاسة بمجاورته لها ولولا قوله صلى الله عليه وسلم لكان جائزا ان يظن طان ان الماء المجاور للنجاسة قد صار في حكم عين النجاسة فينجس ما جاوره فلا يختلف حينئذ حكم الماء الثاني والثالث الى العاشر واكثر من ذلك في كون جميعه نجسا فابطل النبي صلى الله عليه وسلم هذا الظن و افاد ان الماء الذي لحقه حكم النجاسة من جهة المجاورة لا يكون في معنى اعيان النجاسات و افادنا ايضا ان البئر اذا ماتت فيه فارة فاخرجت ان حكم النجاسة انما يلحق ما جاور الفارة دون ما جاور هذا الماء وان الفارة لم تجعل بمنزلة اعيان النجاسات فلذلك حكمنا بتطهير بعض ما بها فان قيل لو كان الامر على ما ذكرت لم يكن لقوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شئ الا ما غير طعمه اولونه معنى لان الماء المجاور للنجاسة ليس بنجس في نفسه مع ظهور النجاسة فيه قل له هذا ايضا معنى صحيح غير ما ادعيت واستفدنا به فائدة اخرى غير ما استفدناه بالخبر الذي اقتصر فيه على قوله الماء طهور لا ينجسه شئ طاريا من ذكر الاستثناء وذلك لانه اخبار عن حال غلبة النجاسة وسقوط حكم الماء معها فيصير الجميع في حكم اعيان النجاسات و افاد بذلك ان الحكم للغالب كما تقول في الماء اذا مزجه اللبن او الحنظل ان الحكم للاغلب منها وقد تكلمنا في هذه المسئلة وفي مسئلة القلتين في مواضع فاعنى عن اعادته ههنا

فصل

واما الماء المستعمل فان اصحابنا والشافعي لا يجيزون الوضوء به على اختلاف منهم في الماء المستعمل ما هو وقال مالك والنوري يجوز الوضوء به على كراهة من مالك له والدليل على صحة القول الاول ما روى ابو عوانة عن داود بن عبد الله الاودي عن حميد بن عبد الرحمن عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة وتغتسل المرأة بفضل وضوء الرجل وبفترقا بفضل الطهور تتاول شيئين ما يسيل من اعضاء المغتسل والاخر ما يبقى في الاناء بعد الغسل وعمومه ينتظمهما فاقضى ذلك النبي عن الوضوء بالماء المستعمل لانه فضل طهور وايضا قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابة وروى بكير بن عبد الله بن الاسج عن ابي السائب مولى هشام بن زهرة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب وبدل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا بني عبد المطلب ان الله كره لكم غسالة ايدي الناس وعن عمر انه قال لا سام جين اكل من تمر الصدقة ارايت لو توضأ انسان بماء اكننت شارب به فدل تشبيه الصدقة حين حرما عليها بغسالة ايدي الناس ان غسالة ايدي الناس لا يجوز استعمالها ومن جهة النظر ان الماء اذا ازيل به الحدث مشبه للماء الذي ازيل به النجاسة من حيث استباح الصلاة بهما فلما لم تجز الطهارة بالماء الذي ازيل به النجاسة كذلك ما ازيل به الحدث ومن جهة اخرى وهي ان الاستعمال قد اكسبه اضافة سلبه بها المطلق الاسم فصار بمنزلة الماء الذي امتنع فيه اطلاق اسم الماء بمخالطة غيره له والمستعمل اولى بذلك من جهة ما تعلق به من الحكم في زوال الحدث او حصول قرينة * فان قيل فلو استعماله للتبريد لم يمنع ذلك جواز استعماله للطهارة كذلك اذا استعماله للطهارة * قيل له استعماله للتبريد لم يمنع اطلاق الاسم فيه اذ لم يتعلق به حكم فهو كاستعماله في غسل ثوب طاهر * واحتج من اجاز ذلك بقوله تعالى (واترنا من السماء ماء طهورا) وقوله (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به) قال فذلك يقتضي جواز الوضوء به من وجهين احدهما انه لما لم يكن نجسا ولم نجسوا به نجاسة وجب بقاءه على الحال الاولى والثاني ان قوله (طهورا) يقتضي جواز التطهير به مرة بعد اخرى * فيقال له ان بقاءه على الحالة الاولى بعد الطهارة هو موضع الخلاف وما ذكرت من العموم فانما هو فيما لم يستعمل فيبقى على اطلاقه فاما ما يتناوله الاسم مقيدا فلم يتناوله العموم واما قولك ان كونه طهورا يقتضي جواز الطهارة به مرة بعد اخرى فليس كذلك لان ذلك انما يذكر على جهة المبالغة في الوصف له بالطهارة او التطهير ولا دلالة فيه على التكرار كما يقال رجل ضروب بالسيف ويراد المبالغة في الوصف بالضرب وليس المفتضى فيه تكرار الفعل ويقال رجل اكل اذا كان يأكل كثيرا وان كان كاه في مجلس واحد ولا يراد به تكرار الاكل وقد بينا ذلك في مواضع ايضا * وقوله تعالى (وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله

نسباً وصهرًا) يجوز أن يريد به الماء الذي خلق منه أصل الحيوان في قوله (وجعلنا من الماء كل شيء حي) وقوله (والله خلق كل دابة من ماء) ويجوز أن يريد به النطفة التي خلق منها ولد آدم * وقوله (فجعله نسباً وصهرًا) قال طاووس الرضاعة من الصهر وقال الضحاك رواية النسب الرضاع والصهر الحنونة * وقال الفراء النسب الذي لا يحل نكاحه والصهر النسب الذي يحل نكاحه كبنات الم وقيل أن النسب مارجع إلى ولادة قريبة والصهر خلطة تشبه القرابة وقال الضحاك النسب سعة أصناف ذكرها في قوله (حرمت عليكم أمهاتكم) إلى قوله (وبنات الاخت) والصهر خمسة أصناف ذكرها في قوله (وامهاتكم اللاتي أرضعنكم) إلى قوله (وحلائل إبنائكم الذين من أصلابكم) * قال أبو بكر والتعارف في الأصهار أنهم كل ذي رحم محرم من نساء من أخيف إليه ذلك ولذلك قال أصحابنا فيمن أوصى لأصهار فلان أنه لكل ذي رحم محرم لنساء فلان وهو المتعارف من مفهوم كلام الناس قال والاختان أزواج البنات وكل ذات محرم من المضاف إليه الحنن وكل ذي رحم محرم من الأزواج أيضاً وقد يستعمل الصهر في موضع الحنن فيسمون الحنن صهراً قال الشاعر

سميتها إذ ولدت تموت * والقبر صهر ضامن زميت

فأقام الصهر مقام الحنن وهو محمول على المتعارف من ذلك * قوله تعالى (وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة) الآية روى شمر بن عطية عن ابن سلمة قال جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال يا أمير المؤمنين فانتهي الصلاة فقال أبدل ما فاتك من ليلتك في نهارك فان الله جعل الليل والنهار خلفه لمن أراد أن يذكر أو أراد شكورا * وروى يونس عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد وعبد الله بن عتبة أنهما أخبرا عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن جزئه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل وقال الحسن (جعل الليل والنهار خلفه) جعل أحدهما خلفه للآخر إن فات من النهار شيء أدركه بالليل وكذلك لوفات من الليل * قال أبو بكر هذا في نحو قوله (واقم الصلوة لذكرى) وقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها وقد روى عن مجاهد في قوله (خلفة) أحدهما أسود والآخر أبيض وقيل يذهب أحدهما ويحيى الآخر * وقوله تعالى (وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا) روى ابن أبي نجیح عن مجاهد (هونا) قال بالوفار والسكينة (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً) قال سدادا وعن الحسن أيضاً (يمشون على الأرض هونا) حلماء لا يجهلون على أحد وإن جهل عليهم حلموا قد برأهم الخوف كأنهم القداح هذا نهارهم ينتشرون به في الناس (والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً) قال هذا ليهم إذا دخل يراو حون بين أطرافهم فهم بينهم وبين ربهم وعن ابن عباس يمشون على الأرض هونا قال بالتواضع لا تكبرون * وقوله تعالى (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا) روى ابن أبي نجیح عن مجاهد (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا) قال من أنفق درهما في معصية الله فهو مسرف (ولم يقتروا) البخل منع حق الله (وكان بين ذلك

قواما) قال القصد والاتفاق في طاعة الله عز وجل وقال ابن سيرين السرف اتفاقه في غير حق وقوله تعالى ﴿والذين لا يدعون مع الله الها آخرا﴾ الآية روى الاعمش عن ابي وائل عن عبد الله قال جاء رجل فقال يا رسول الله اى الذنب اكبر قال ان تجعل الله ندا وهو خلقك قال ثم اى قال ان تقتل ولدك خشية ان يطعم معك قال ثم اى قال ان ترانى بحليلة جارك قال فانزل الله تصديق ذلك في كتابه ﴿والذين لا يدعون مع الله الها آخرا﴾ الى قوله ﴿اناما﴾ قوله تعالى ﴿والذين لا يشهدون الزور﴾ عن ابي حنيفة الزور الغنا وعن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ومن الناس من يشتري لهوا الحديث﴾ قال يشتري المغنية وعن عبد الله بن مسعود مثله وعن مجاهد قال ومن الناس من يشتري لهوا الحديث قال الغناء وكل لمب ولهو وروى ابن ابي ليلي عن عطاء عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهيت عن صوتين احقين فاجرين صوت عند مصيبة خش وجوه وشق جيوب وردة شيطان وصوت عند نعمة لهو ولعب ومزامير سيطان وروى عبيد الله بن زحر عن بكر بن سودة عن قيس بن سعد بن عباد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم على الخمر والكوبة والغناء قال محمد بن الحنفية ايضا في قوله ﴿لا يشهدون الزور﴾ ان لا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا قال ابو بكر يحتمل ان يريد به الغنا على ما تناولوه عليه ويحتمل ايضا القول بما لا علم للقائل به وهو على الامرين لعموم اللفظ وقوله تعالى ﴿واذا مروا باللغو مروا كراما﴾ قال سعيد بن جبير ومجاهد اذا اوذوا مروا كراما صفحوا وروى ابو مخزوم عن سنان اذا مروا باللغو مروا كراما قال اذا مروا بالرفث كنوا وقال الحسن اللغو كله المعاصي قال السدى هي مكية قال ابو بكر يعنى انه قبل الامر بقتال المشركين وقوله تعالى ﴿ان عذابها كان غراما﴾ قيل لازما ملحا دائما ومنه انفرس ملازمته والحاحه وانه لغرم بالنساء اى ملازم لهن لا يصبر عنهن وقال الاعشى ان يعاقب يكن غراما وان يعسط جزى لا فاته لا يبالي

وقال بشر بن ابى حازم

يوم النصار ويوم الجفا * ركانا عذابا وكانا غراما

قال لنا ابو عمر غلام نعلب اصل الغرم اللزوم في اللغة وذكر نحوا مما قدمنا ويسمى الدين عرما ومغرما لانه يقتضى اللزوم والمطالبة فيقال للطالب الغريم لانه اللزوم والمطلوب عريم لانه يثبت عليه اللزوم وعلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يفتق الرهن لصاحبه غنمه وعليه غرمه يعنى دينه الذى هو مرهون به وزعم الشافعى ان الغرم الهلاك قال ابو عمر وهذا خطأ في اللغة وروى عن الحسن انه قال ليس غريم الا مفارقا غرمه غير جهنم فانها لا تفارق غريمها وقوله تعالى ﴿قرة عين﴾ قال الحسن قرة العين في الدنيا وهو ان يرى العبد من زوجته ومن اخيه طاعة الله تعالى وقال والله ماشى اقر لعين المسلم من ان يرى ولده او والده او ولد ولده او اخاه او حميا مطيعا لله تعالى وعن سلمة بن كهيل اقر بهم عينا ان يطيعوك وروى ابو اسامة عن الاحوص بن حكيم عن ابى الزاهرية عن جبير بن نفير

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من رزق ايمانا وحسن خلق فذاك امام المتقين وقال مجاهد والحسن (واجملنا للمتقين اماما) نأتم بمن قبلنا حتى يأتم بنا من بعدنا وقوله تعالى ﴿قل ما يعبؤ بكم ربي لولا دعاؤكم﴾ قال مجاهد ما يصنع بكم ربي وهو لا يحتاج اليكم لولا دعاؤه اياكم الى طاعته لتتفعلوا انتم بذلك . آخر سورة الفرقان

ومن سورة الشعراء بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿واجعل لي لسان صدق في الآخرين﴾ قال اثناء الحسن قال يهود تقرر بنبوته وكذلك النصراني واكثر الامم وقيل اجعل من ولدي من يقوم بالحق ويدعو اليه وهو محمد صلى الله عليه وسلم والمؤمنون به وقوله تعالى ﴿الامن اتي الله بقلبي سايم﴾ قيل انما سأل سلامة القلب لانه اذا سلم القلب سلم سائر الجوارح من الفساد اذا الفساد بالجوارح لا يكون الا عن قصد فاسد بالقلب فان اجتمع مع ذلك جهل فقد عدم السلامة من وجهين وروى النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لاعلم مضغة اذا صلحت صلح البدن كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب وقوله تعالى ﴿وانه لننزل رب العالمين﴾ الى قوله ﴿وانه لفي زبر الاولين﴾ اخبر عن القرآن بانه تنزيل رب العالمين ثم اخبر انه في زبر الاولين ومعلوم انه لم يكن في زبر الاولين بهذه اللغة فهذا مما يحتاج به في ان نقله الى لغة اخرى لا يخرج من ان يكون قرآنا لاطلاق الله اللفظ بانه في زبر الاولين مع كونه فيها بغير اللغة العربية وقوله تعالى ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ روى سفيان عن سلمة بن كهيل عن مجاهد في قوله ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ قال عصاة الجن وروى خفيف عن مجاهد ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ قال الشاعران بتهاحيان فيكون لهذا اتباع ولهذا اتباع من الغواة فذم الله الشعراء الذين صفهم ما ذكر وهم الذين في كل واد يهيمون ويقولون ما لا يفعلون ونسبه بالهائم على وجهه في كل واد يعن له لما يغلب عليه من الهوى غير مفكر في صحة ما قول ولا فساد ولا في عاقبة امره وقال ابن عباس وقتادة ﴿في كل واد يهيمون﴾ في كل لغو يخوضون بمدحون ويدمون يعنون الا باطل وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لان يمتلي جوف احدكم قبحا حتى يربه خير له من ان يمتلي سعرا ومعناه الشعر المذموم الذي ذم الله فأنه في هذه الآية لانه قد استثنى المؤمنين منهم بقوله ﴿الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرا وانتصروا من بعد ما ظلموا﴾ وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لحسان اهجههم ومعك روح القدس وذلك موافق لقوله ﴿وانتصروا من بعد ما ظلموا﴾ كقوله تعالى ﴿ولن انتصر بعد ظلمه فاؤلئك ما عليهم من سبيل﴾ وقوله ﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم﴾ وروى ابى بن كعب وعبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من الشعر لحكمة . آخر سورة الشعراء

ومن سورة القصص

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿أني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج﴾ من الناس من يحتج بذلك في جواز عقد النكاح على منافع الحر وليس فيه دلالة على ماذكروا لانه شرط منافعه لشعيب عليه السلام ولم يشترط لها مهرا فهو بمنزلة من تزوج امرأة بغير مهر مسمى وشرط لوليها منافع الزوج مدة معلومة فهذا انما يدل على جواز عقد النكاح من غير تسمية مهر وشرطه للمولى ذلك يدل على أن عقد النكاح لا يفسده الشروط التي لا يوجبها العقد وجائز أن يكون قد كان النكاح جائزا في تلك الشريعة بغير بدل تستحقه المرأة فإن كان كذلك فهذا منسوخ بشريعة النبي صلى الله عليه وسلم ويدل على أنه قد كان جائزا في تلك الشريعة أن يشترط للمولى منفعة ويحتج به في جواز الزيادة في العقود لقوله تعالى ﴿فإن أتممت عشرا فمن عندك﴾ قال ابن عباس قضى موسى أتم الاجلين وأوفاهما ﴿قوله تعالى﴾ وإذا سمعوا اللغو اعرضوا عنه الآية قال مجاهد كان ناس من اهل الكتاب اسلموا فإذا هم المشركون فصفحوا عنهم يقولون سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين ﴿قال ابو بكر هذا سلام متاركة وليس بخية وهو نحو قوله﴾ وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ﴿وقوله﴾ (واهجرتي مليا) وقال ابراهيم ﴿سلام عليك سأستغفر لك ربى﴾ ومن الناس من يظن أن هذا يجوز على حواز ابتداء الكافر بالسلام وليس كذلك لما وصفتنا من أن السلام ينصرف على معنيين احدهما المسالمة التي هي المتاركة والثاني الحجة التي هي دعاء بالسلامة والامن نحو تسليم المسلمين بعضهم على بعض وقوله صلى الله عليه وسلم للمؤمن على المؤمن ست احدها ان يسلم عليه اذا لقيه وقوله تعالى ﴿واذا جئيم يحيه فحيوا باحسن منها اوردوها﴾ وقوله ﴿تحيتهم فيها سلام﴾ وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكفار لا تسدوهم بالسلام وانه اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا وعليكم ﴿قوله تعالى﴾ فوكره موسى ففضى عليه ﴿وقال تعالى﴾ (وقلت نفسا) فاخبر انه قتله فوكره ثم قال ﴿رب انى ظلمت نفسى﴾ فقال بعضهم هذا يدل على ان القتل بالطمع عمد لولا ذلك لم يقل انى ظلمت نفسى على الاطلاق وهذا خطأ لانه يجوز ان يقول ظلمت نفسى باقدامى على الوكر من غير توقف ولا دلالة فيه على ان القتل عمد اذا ظلم لا يختص بالقتل دون الظلم وكان صغيرة ﴿وقوله تعالى﴾ فاما قضى موسى الاجل وسار ناهله ﴿يستدل به بعضهم على ان للزوج ان يسافر وامرأته وسفهاها الى بلد آخر وبهرق بينها وبين ابوها ولا دلالة فيه عندى على ذلك لانه جائز ان يكون فعل رضاعا . آخر سورة القصص

ومن سورة العنكبوت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ووصينا الانسان بوالديه حسنا﴾ روى ابو عبيدة عن عبد الله قال قالت يا رسول الله

اي الاعمال افضل قال الصلوات لوقتهن قلت ثم قال الجهاد في سبيل الله قلت ثم قال بر الوالدين وروى ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة عاق ولا مدمن خمر والآية والحبر يدلان معا على انه لا يجوز للرجل ان يقاتل اباه وان كان مشركا ونهى النبي صلى الله عليه وسلم حنظلة بن ابي عامر عن قتل ابيه وكان مشركا وبذل على انه لا يقص للولد من الوالد قوله تعالى ﴿ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾ روى ابن مسعود وابن عباس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وقال ابن مسعود الصلاة لا تنفع الا من اطاعها قال ابو بكر يعني القيام بموجبات الصلاة من الاقبال عليها بالقلب والجوارح وانما قيل تنهى عن الفحشاء والمنكر لانها تشتمل على افعال واذكار لا تخللها غيرها من امور الدنيا وليس شيء من المروض بهذه المنزلة فهي تنهى عن المنكر وتدعو الى المعروف بمعنى ان ذلك مقتضاها وموجبها لمن قام بحققها وعن الحسن قال من لم ينهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزد من الله الا بعدا وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له ان فلانا يصلي بالليل ويسرق بالتهار فقال لعل صلاته نتهى وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حجب الى من دنياكم الثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة وروى عن بعض السلف قال لم تكن الصلاة قرة عيني ولكنه كان اذا دخل الصلاة يرى فيها ما تقر عينه قوله تعالى ﴿ولذكر الله اكبر﴾ قال ابن عباس وابن مسعود وسلمان ومجاهد ذكر الله اياكم رحمته اكبر من ذكركم اياه بطاعته وروى عن سلمان ايضا وام الدرداء وقتادة ذكر العبد لربه افضل من جميع عمله وقال السدي ذكر الله في الصلاة اكبر من الصلاة وقوله تعالى ﴿ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن﴾ قال قتادة هي منسوخة بقوله ﴿وقاتلوا المشركين﴾ ولا تجادلوا اشد من السيف قال ابو بكر يعني ان ذلك كان قبل الامر بالقنال وقوله تعالى ﴿الا الذين ظلموا منهم﴾ يعني والله اعلم الا الذين ظلموكم في جدالهم او غيره مما يقتضي الاغلاظ لهم وهو نحو قوله ﴿ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم﴾ وقال مجاهد الا الذين ظلموا منهم بمنع الحزبية وقيل الا الذين ظلموا منهم بالاقامة على كفرهم بعد قيام الحجة عليهم . آخر سورة العنكبوت

سورة الروم ومن سورة الروم بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس فلا يربو عند الله﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد في قوله ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس﴾ هو الرجل يهب الشيء ربا ان يثاب افضل منه فذلك الذي لا يربو عند الله ولا يؤجر صاحبه فيه ولا اثم عليه ﴿وما آتيتم من زكاة تردون وجه الله﴾ وعن سعيد بن جبير قال هو الرجل يعطى ليناب عليه وروى عبد الوهاب عن خالد عن عكرمة ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس﴾ قال الربا ربوان فربا حلال وربا حرام فاما الربا الحلال فهو الذي يهدي يلتمسه ما هو افضل منه وروى ذكريا عن الشعبي ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس﴾ قال كان الرجل يسافر مع الرجل فيحفله ويخدمه فيجعل له

من ربح ماله ليجزيه بذلك وروى عبد العزيز بن أبي رواد عن الضحاك (وما آتيتكم من ربا ليربو في أموال الناس) قال هو الربا الحلال الرجل يهدي لثاب افضل منه فذلك لاله ولا عليه ليس فيه اجر وليس عليه فيه ثم وروى منصور عن ابراهيم (ولا تمنن تستكثر) قال لا تعط لزيداد * قال ابو بكر يجوز ان يكون ذلك خاصا للنبي صلى الله عليه وسلم لانه كان في اعلى مراتب مكارم الاخلاق كما حرم عليه الصدقة وقد روى عن الحسن في قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) لا تستكثر عملك فتمن به على ربك * وقوله تعالى ﴿والله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة﴾ يعني انه خلقكم ضعفاء حملا في بطون الامهات ثم اطفالا لا تملكون لانفسكم نفعا ولا ضرا ثم جعلكم اقوياء ثم اعطاكم من الاستطاعة والعقل والدراية للتصرف في اختلاف المنافع ودفع المضار ثم جعلكم ضعفاء في حال الشيوخة كقوله تعالى (ومن نعمه ننكسه في الخلق) وقوله (ومنكم من يرد الى اذل العمر لكيلا يعلم بعد علم شيئا) فيبقى مسلوب القوى والفهم كالصبي بل حاله دون حال الصبي لان الصبي في زيادة من القوى والفهم من حين البلوغ وكحال حال الانسانية وهذا زداد على البقاء ضمعا وجهلا ولذلك سماه الله تعالى اذل العمر وجعل الشيب قربنا للضعف بقوله (ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة) وهو كقوله تعالى حاكيا عن نبيه زكريا عليه السلام (رب اني وهن العظم مني واشتمل الرأس شيئا) . آخر سورة الروم

ومن سورة لقمان ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

قوله تعالى ﴿حملته امه وهنا على وهن﴾ قال الضحاك ضعفا على ضعف يعني ضعف الولد على ضعف الام وقيل بل المعنى فيه شدة البهيم (وفصاله في عامين) يعني في انقضاء عامين وفي آية اخرى (وحمله وفصاله ثلثون شهرا) فحصل بتجموع الآيتين ان اقل مدة الحمل سنة اشهر وبه استدل ابن عباس على مدة اقل الحمل واتفق اهل العلم عليه * وقوله تعالى ﴿يا احن اقم الصلوة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما اصابك﴾ يعني والله اعلم اصبر على ما اصابك من الناس في الامر بالمعروف وظاهره يقتضي وجوب الصبر وان خاف على النفس الا ان الله تعالى قد اباح اعطاء التمية في حال الخوف في آي غيرها قديناها وقد اقتضت الآية وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر * وقوله تعالى ﴿ولا تصعر خدك للناس﴾ قال ابن عباس وبجاهد معناه لا تعرض بوجهك عن الناس تكبرا وقال ابراهيم هو النشوق ومعناه رجع الى الاول لان المشاوق في الكلام متكبر وقيل ان اصل الصعر ذما يأخذ الابل في اعناقها ورؤسها حتى يلوى وجوهها واعناقها فيشبه بها الرجل الذي يلوى عنقه عن الناس قال الشاعر

وكنا اذا الجار صعر خده * اقتاله من مبله ففوما

قوله تعالى ﴿ووصينا الانسان بوالديه حملته امه﴾ الى قوله ﴿وانجاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به

علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا ﴿١﴾ ابان تعالى بذلك ان امرءه بالاحسان الى الوالدين عام في الوالدين المسلمين والكفار لقوله تعالى ﴿وان جاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم﴾ وأكدته بقوله ﴿وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾ وفي ذلك دليل على انه لا يستحق الفود على ابيه وانه لا يحمله اذا قدفه ولا يحبس له بدن عليه وان عليه نفعهما اذا احتاجا اليه اذ كان جميع ذلك من الصحبة بالمعروف وفعل ضده ساقى مصاحبهما بالمعروف ولذلك قال اصحابنا ان الاب لا يحبس بدن ابنه وروى عن ابي يوسف انه محبسه اذا كان متمردا ﴿٢﴾ وقوله تعالى ﴿وانبع سبيل من انا ب الى﴾ يدل على صحة اجماع المسلمين لامر الله تعالى اياها باباعهم وهو مثل قوله ﴿ويتبع غير سبيل المؤمنين﴾ ﴿٣﴾ وقوله تعالى ﴿ولا تمش في الارض مرفحا﴾ المرح البطر واعجاب المرء بنفسه وازدراء الناس والاستهانة بهم صلى الله عنه اذ لا يفعل ذلك الا جاهل بنفسه واحواله وابتداء امره ومساءه قال الحسن اني لابن آدم الكبر وقد خرج من سبيل البول مريين ﴿٤﴾ وقوله تعالى ﴿ان الله لا يحب كل مختال فخور﴾ قال مجاهد هو المذكر والفخور الذي بهجر بنعم الله تعالى على الناس استصغارا لهم وذلك مذموم لانه انما يستحق عليه الشكر لله على نعمه لا التوصل بها الى معاصيه وقال النبي صلى الله عليه وسلم حين ذكر نعم الله انه سيد ولد آدم ولا فخر فاخير انه انما ذكرها شكرا لا اقتحارا على نحو قوله تعالى ﴿واما بنعمة ربك فحدث﴾ ﴿٥﴾ وقوله تعالى ﴿واقصد في مشيك﴾ قال يزيد بن ابي حبيب هو السرعة ﴿٦﴾ قال ابو بكر يجوز ان يكون تأوله على ذلك لان المختال في مشيته لا يسرع فيها فسرعة المسمى ساقى الحياء والنكبر ﴿٧﴾ وقوله تعالى ﴿واغضض من صوتك ان انكر الاصوات نصوت الخمر﴾ فيه امر بخفض الصوت لانه اقرب الى التواضع كقوله تعالى ﴿ان الذين يفضون اصواتهم عند رسول الله﴾ ورفع الصوت على وجه ابتهاج الناس واظهار الاستخفاف بهم مذموم فان عن قبح هذا الفعل وانه لا فضيلة فيه لان الخمر ترفع اصواتها وهو انكر الاصوات قال مجاهد في قوله ﴿انكر الاصوات﴾ اقبحها كما يقال هذا وجه منكر فذكر الله تعالى ذلك وادب العباد ترهيدا لهم في رفع الصوت ﴿٨﴾ وقوله تعالى ﴿ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام﴾ مفهوم هذا الخطاب الاخبار بما يعلمه هو دون خلقه وان احدا لا يعلمه الا باعلامه اياه وفي ذلك دليل على ان حقيقة وجود الحمل غير معلومة عندنا وان كانت قد يغلب على الظن وجوده وهذا يوجب ان يكون نافي حمل امرأته من نفسه غير قاذف لها وقد بينا ذلك فيما سلف ﴿٩﴾ قوله تعالى ﴿واخشوا يوما لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئا﴾ يدل على ان احدا لا يستحق عند الله فضيلة بشرف ابيه ولا بنسبه لانه لم يخص احدا بذلك دون احد وبذلك ورد الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله من ابطأ به عمله لم يسرع به نسبه وقال يابن عبد المطلب لا يأتي بني الناس باعمالهم ونأتوني بالسابكم فاقول اني لا اغني عنكم من الله شيئا ﴿١٠﴾ وقوله ﴿لا يجزي والد عن ولده﴾ معناه لا يغني بقال جزيت عنك اذا اغنيت عنك . آخر سورة لقمان

ومن سورة السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن عاصم بن ابى النحود عن ابى وائل عن معاذ بن جبل في قوله ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاصبحت يوما قربا منه ونحن نسير فقلت يا نبي الله اخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني من النار قال لقد سألت عن عظم واه ليسير على من يسره الله عليه تعبد الله ولا تشرك به شيا وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان ونحج البيت ثم قال الا ادلك على ابواب من الخير الصوم جنة والصدقة تطفى الحطية وصلاة الرجل في جوف الليل ثم قرأ ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ حتى بلغ ﴿حزاء بما كانوا يصملون﴾ ثم قال الا اخبرك رأس الامر وعموده وذروة سنامه قلت بلى يا رسول الله قال رأسه الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله ثم قال الا اخبرك تملك ذلك كله قلت بلى يا رسول الله فاخذ بلسانه فقال اكفف عليك هذا قلت يا رسول الله انما يؤخذون بما تكلم به قال ثكلتك امك يا معاذ وهل يكب الناس على وجوههم او على مناخرهم الا حصائد السنهم * وحدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر قال تلا قتادة ﴿فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قرة اعين﴾ قال قال الله تعالى اعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وروى ابو اسحاق عن ابى عبيدة عن عبد الله قال للذين تجافى جنوبهم عن المضاجع ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ثم تلا ﴿فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قرة اعين﴾ وروى عن مجاهد وعطاء ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ فالامشاء الآخرة وقال الحسن ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ كانوا يتفلقون بين المغرب والعشاء وقال الضحاك في قوله ﴿يدعون ربهم خوفا وطمعا﴾ انهم يدكرون الله بالدعاء والتعظيم وقال قتادة خوفا من عذاب الله وطمعا في رحمة الله ومما رزقناهم ينفقون في طاعة الله . آخر سورة السجدة

ومن سورة الاحزاب

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ما جعل الله لرجل من قلين في جوفه﴾ روى عن ابن عباس رواية انه كان رجلا من قريش يدعى ذا القلين من دهائه وعن مجاهد وقتادة مثله وعن ابن عباس ايضا كان المنافقون يقولون لمحمد صلى الله عليه وسلم قلبان فاكتبهم الله تعالى وقال الحسن كان رجلا يقول لي نفس تأمرني ونفس تنهاني فانزل الله فيه هذا وروى عن مجاهد ايضا ان رجلا من بني فهر

قال في جوفى قلبان اعقل بكل واحد منهما افضل من عقل محمد فكذبه الله من وجل وذكر ابو جعفر الطحاوي انه لم يرو في تفسيرها غير ما ذكرنا قال وحكى الشافعي عن بعض اهل التفسير ممن لم يسمه في احتجاجه على محمد في نفي ان يكون الولد من رجلين انه ارد بها ما جعل الله لرجل من ابوين في الاسلام قال ابوبكر اللفظ غير محتمل لما ذكر لان القلب لا يعبر به عن الاب لا مجازا ولا حقيقة ولا ذلك اسم له في الشريعة فتأويل الآية على هذا المعنى خطأ من وجوه وقد روى ابوسعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى جارية مجحفا فقال لمن هذه الجارية فقالوا فلان فقال أيطاؤها قالوا نعم قال لقد هممت ان العنه لئنة رجل يدخل معه في قبره كيف يورثه وهو لا يحمل له ام كيف يسترقه وقد غدا في سمعه وبصره فقوله قد غدا في سمعه وبصره بدل على ان الولد يكون من ماء رجلين وقد روى عن علي وعمر اثبات نسب الولد من رجلين ولا يعرف عن غيرهما من الصحابة خلافة في قوله تعالى ﴿وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم﴾ قال ابوبكر كانوا يظاهرون من نسائهم فيقولون انت على كظهر امي فاخبر الله تعالى انها لا تصير بمنزلة امه في التحريم وجعل هذا القول منكرا من القول وزورا بقوله تعالى ﴿وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا﴾ والزمه بذلك نحرما نرفعه الكفارة وابطل ما اوجه المظاهر من جعله اياها كالام لان نحرما نحرما مؤيد وقوله تعالى ﴿وما جعل ادعياءكم ابناءكم﴾ قيل انه نزل في زيد بن حارثة وكان النبي صلى الله عليه وسلم له سام قد بناء فكان يقال له زيد بن محمد وروى ذلك عن مجاهد وقتادة وغيرهما قال ابو بكر هذا يوجب فسخ السنة بالقرآن لان الحكم الاول كان تابنا بغير القرآن ونسخه بالقرآن وقوله تعالى ﴿ذلكم قولكم بافوا همكم﴾ يعني انه لا حكم له وانما هو قول لا معنى له ولا حقيقة وقوله تعالى ﴿وادعواهم لآمائهم﴾ هو اقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم فيه اناحة اطلاق اسم الاخوة وحظر اطلاق اسم الابوة من غير جهة النسب ولذلك قال اصحابنا فيمن قال لعبد هو اخي لم يعتق اذا قال لم ارد به الاخوة من النسب لان ذلك يطلق في الدين ولو قال هو ابني عتق لان اطلاقه ممنوع الا من جهة النسب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادعى الى غير ابيه وهو يعلم انه غير ابيه فاجلته عليه حرام وقوله تعالى ﴿وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به﴾ روى ابن ابي نجيح عن مجاهد ﴿وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به﴾ قال قيل هذا انتهى في هذا اوفى غيره ﴿ولكن ما تعمدت قلوبكم﴾ والعمد ما أثرته بعد البيان في النبي في هذا اوفى غيره وحدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به﴾ قال قتادة لو دعوت رجلا لغير ابيه وانت ترى انه ابوه ليس عليك بأس وسمع عمر بن الخطاب رجلا وهو يقول اللهم اغفر لي خطاياي فقال استغفر الله في العمد فاما الخطأ فقد تجاوز عنك قال وكان يقول ما اخاف عليكم الخطأ ولكني اخاف عليكم العمد وما اخاف عليكم المتقاتلة ولكني اخاف عليكم التكاثر وما اخاف عليكم ان تردوا

اعمالكم ولكن اخاف عليكم ان تستكثروها ﴿ وقوله تعالى ﴾ (التي اولى بالمؤمنين من انفسهم) حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق المروزي قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرحاني قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في قوله ﴿ (التي اولى بالمؤمنين من انفسهم) ﴾ قال اخبرني ابوسلمة عن جابر بن عبدالله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انا اولى بكل مؤمن من نفسه فابما رجل مات ورك دنا قلبي وان ترك ما لافهو لورثته وقل في معنى ﴿ (التي اولى بالمؤمنين من انفسهم) ﴾ انه احق بان يحار مادعا اليه من غيره ومما تدعوه اليه انفسهم وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم احوان يحكم في الالسان بما لا يحكم به في نفسه لوجوب طاعته لانهما مقرونة بطاعة الله تعالى ﴿ قال ابوبكر الحبر الذي قدمنا لابن ابي ماعضنا به من المعنى ولا وجوب الاقتصار بمعناه على قضاء الدس المذكور فيه وذلك لانه جائز ان يكون مراده انه اولى بالمؤمنين من انفسهم في ان يختاروا ما ادعوه اليه دون ما تدعوه انفسهم اليه واولى بهم في الحكم عليهم ولزومهم اتباعه وطاعته ثم اخبر بعد ذلك بقضاء دينهم ﴿ وقوله تعالى ﴾ (وازواجه امهاتهم) قيل فيه وجهان احدهما انهن كامهاتهم في وجوب الاحلال والتعظيم والثاني محرم نكاحهن وليس المراد انهن كالامهات في كل شيء لانه لو كان كذلك لما جاز لاحد من الناس ان يتزوج بناتهن لانهن يكن اخوات للناس وقد زوج النبي صلى الله عليه وسلم بناته ولو كن امهات في الحقيقة ورثن المؤمنين وقدرى في حرف عبدالله ﴿ (وهو ابهم) ﴾ ولو صح ذلك كان معناه انه كالاب لهم في الاسفاق عليهم وتحريم مصالحهم كما قال تعالى ﴿ (امدحاهم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) ﴾ ﴿ وقوله تعالى ﴾ (الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروفًا) روى عن محمد بن الحنفية انها نزلت في حوار وصبة المسام لليهودي والنصراني وعن الحسن ان تصلو ارحامكم وقال عطاء هو المؤمن والكافر بينهما قرابة اعطاه له ايام حياته ووحيته له وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرحاني قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله ﴿ (الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروفًا) ﴾ قال الا ان يكون لك ذوق قرابة ليس على ذلك فتوصي له بشئ هو وائيك في السب وايس ولبك في الدين ﴿ وقوله تعالى ﴾ (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) من الناس من يحسب به في وجوب افعال النبي صلى الله عليه وسلم ولزوم التأسي به فيها ومحالو هذه المارقة يحسبون به ايضا في نفي الاحباب افعاله فاما الاولون فانهم ذهبوا الى ان التأسي به هو الامداء به وذلك عموم في المول والمعل جميعا ﴿ (ان كان برحو الله واليوم الآخر) دل على انه واجب اذ جعله سرطا للامان كقوله تعالى ﴿ (واحقوا الله ان كنتم مؤمنين) ﴾ ومحوء من الالفاظ المفرونة الى الامان فدل على الوجوب ﴿ واحتج الآخرون بان قوله ﴿ (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) ﴾ نقضي طاهره ائدت دون الاحباب افعاله تعالى ﴿ (لكم) ﴾ مثل قول العاتل لك ان يصلي ولك ان تصدق لادلالة فيه على الوجوب بل يدل ظاهره على ان له فعله وركه وانما كان يدل على الاحباب لو قال عليكم التأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم ﴿ قال ابوبكر والصحيح انه لادلالة فيه على الوجوب بل دلالة على التذب اطهر منها على الاحباب

لما ذكرنا ومع ذلك لو ورد بصيغة الامر لما دل على الوجوب في افعاله صلى الله عليه وسلم لان التأسيس به هو ان تفعل مثل ما فعل ومتى خالفناه في اعتقاد الفعل او في معناه لم يكن ذلك تأسيسا به الا ترى انه اذا فعله على التدب وفعلناه على الوجوب كنا غير متأسين به واذا فعل صلى الله عليه وسلم فعلا لم يحجز لنا ان نفعله على اعتقاد الوجوب فيه حتى نعلم انه فعله على ذلك فاذا علمنا انه فعله على الوجوب لزما فعله على ذلك الوجه لا من جهة هذه الآية اذ ليس فيها دلالة على الوجوب لكن من جهة ما امرنا الله تعالى باتباعه في غير هذه الآية ﴿وقوله تعالى ﴿ولما رأى المؤمنون الاحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله﴾ قيل انه وعدمهم انهم اذا لقوا المشركين ظفروا بهم واستعلوا عليهم كقوله تعالى ﴿ليظهره على الدين كله﴾ وقال قتادة الذي وعدمهم في قوله ﴿ام حسينم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم﴾ الآية ﴿وقوله تعالى ﴿وما زادهم الا ايمانا وتسليما﴾ اخبار عن صفتهم في حال المحنة وانهم ازدادوا عتداها يقينا وبصيرة وذلك صفة اهل البصائر في الايمان بالله ﴿وقوله تعالى ﴿وفهم من قضى نحبه﴾ قيل ان النحب النذراى قضى نذره الذى نذره فيما عهد الله عليه وقال الحسن قضى نحبه مات غلى ما عهد عليه ونقال ان النحب الموت والنحب المدفى السير يوما وليلة وقال مجاهد قضى نحبه عهده ﴿قال ابوبكر لما كان النحب قديحوز ان يكون المراد به العهد والنذر وقدمدحهم الله على الوفاء به بعينه دل ذلك على ان من نذر قرابة فعليه الوفاء به بعينه دون كفارة اليمين ﴿وقوله تعالى ﴿وانزل الذين ظاهروهم من اهل الكتاب من صياصيم﴾ قيل فى الصياصى انها الحصون التى كانوا يتمتعون بها واصل الصبصة قرن البقرة وبها تمتع وتسمى بها سوكة الدلك لانه بها يتمتع فسميت الحصون صباصى على هذا المعنى وروى ان المراد بها سو فربطة كانوا نقضوا العهد وعاونوا الاحزاب وقال الحسن هم بسو النضير وسائر الرواة على انهم سو قريظة وطاهر الآية بدل عليه لانه قال تعالى ﴿فرقا يقتلون ونأسرون فرقا﴾ ولم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم نعى النضير ولا اسرهم وانما احلهم عن بلادهم ﴿وقوله تعالى ﴿واورسكم ارضهم وديارهم واموالهم وارضا لم تطأوها﴾ يعنى به ارض بنى قريظة وعلى تأويل من تأوله على بنى النضير فالمراد ارض بنى النضير ﴿وقوله تعالى ﴿وارضا لم تطأوها﴾ قال الحسن ارض فارس والروم وقال قتادة مكة وقال يزيد بن رومان خبير ﴿قال ابوبكر من الناس من يحتج به فى ان الارضين العنوبة التى يظهر عليها الامام ملكها الغانمون ولا يجوز الامام ان يقرأه لهما عليها على انها ملك لهم لقوله ﴿واورسكم ارضهم وديارهم واموالهم وارضا لم تطأوها﴾ وطاهره يقتضى احجاب الملك لهم ولادلالة فيه على ما ذكرنا لان ظاهر قوله ﴿واورسكم﴾ لا يخص باحجاب الملك دون الظهور والغلبة وثبوت اليدومتى وجد احد هذه الاشياء فقد صح معنى اللفظ قال الله تعالى ﴿ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا﴾ ولم يرد بذلك الملك وايضا فلو صح ان المراد الملك كان ذلك فى ارض بنى قريظة فى قوله ﴿واورسكم ارضهم﴾ واما قوله ﴿وارضا لم تطأوها﴾ فانه يقتضى ارضا واحدة لاجمع الارضين فان كان المراد حبير فقد ملكها المسلمون وان كان المراد ارض فارس والروم لقد ملك المسلمون بعض ارض فارس والروم فقد وجد مقتضى الآية ولادلالة فيه على

ان سيدهم ان يملكو جميعها اذ كان قوله (وارضا لم تطأوها) لم يتناول الارضا واحدة فلا دلالة
 فيه على قول المخالف * وقوله تعالى (يا ايها النبي قل لازواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها)
 الآية حدثنا عبدالله بن محمد المرزوي قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا
 معمر عن الزهري عن عمروة عن عائشة قالت لما نزلت (وان كنتن تردن الله ورسوله) دخل
 على النبي صلى الله عليه وسلم فبدأ بي فقال يا عائشة اني اذا كرك امرأ فلا عليك ان لا تعجلي فيه حتى
 تستأمرى ابوك قالت قد علم الله تعالى ان ابوي لم يكونا بأمراتي بفراقه قالت فقرأ علي (يا ايها
 النبي قل لازواجك) الآية فقلت اني هذا استأمر ابوي فاني اريد الله ورسوله والدار الآخرة *
 وروى غير الجرجاني عن عبدالرزاق قال معمر فاجبرني ابوب ان عائشة قالت يا رسول الله
 لا تخبر ازواجك اني اختارك قال انما بعثت معلما ولم ابعث متعتا * قال ابوبكر اختلف الناس
 في معنى تخيير الآية فقال قائلون وهم الحسن وقادة انما خيرهن بين الدنيا والآخرة لانه
 قال (ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها) الى قوله (وان كنتن تردن الله ورسوله والدار
 الآخرة) وقال آخرون بل كان تخييرا للطلاق على شريطة انهن اذا اخترن الدنيا وزينتها كن
 مختارات للطلاق لانه تعالى قال (ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين امتمكن واسرحكن
 سراحا جميلا) فجعل اختيارهن للدنيا اختيارا للطلاق ويستدلون عليه ايضا بما روى مسروق
 عن عائشة انها سئلت عن الرجل يخير امرأته فقالت قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أفكان طلاقا وفي بعض الاخبار فاخترناه فلم يعده طلاقا * قالوا ولم يثبت ان النبي صلى الله عليه
 وسلم خيرهن الا لخير المأمورة في الآية وبدل عليه ما قدمناه من حديث عمروة عن عائشة انها
 لما نزلت الآية قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اذا كرك امرأ فلا عليك ان لا تعجلي فيه
 حتى تستأمرى ابوك قالت قد علم الله ان ابوي لم يكونا بأمراتي بفراقه ثم تلا عليها الآية قالت اني
 اريد الله ورسوله والدار الآخرة فقالوا هذا الخبر ايضا قد حوى الدلالة من وجوه على انه خيرهن
 بين الدنيا والآخرة وبين اختيارهن الطلاق او اللقاء على النكاح لانه قال لها لا عليك ان لا تعجلي
 حتى تستأمرى ابوك ومعلوم ان الاستمرار لا يقع في اختيار الدنيا على الآخرة فثبت ان الاستمرار
 انما يريد به في الفرقة او الطلاق او النكاح وقولها ان ابوي لم يكونا بأمراتي بفراقه وقولها اني اريد الله
 ورسوله فهذه الوجوه كلها تدل على ان الآية قد اقتضت التحيير بين الطلاق والنكاح * واحتج
 من قال لم يكن تخيير طلاق بقوله تعالى (ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين امتمكن
 واسرحكن سراحا جميلا) فانما امر الله نساءه صلى الله عليه وسلم ان يطلقهن
 اذا اخترن الدنيا ولم يوجب ذلك وقوع طلاق باختيارهن كما يقول القائل لا مرأته
 ان اخترت كذا طلقك يريد به استئناف ايقاع بعد اختيارها لما ذكره * قال ابوبكر
 قد اقتضت الآية الاحالة تخييرهن بين الفراق وبين النبي صلى الله عليه وسلم لان قوله (وان كنتن
 تردن الله ورسوله والدار الآخرة) قد دل على اضرار اختيارهن فراق النبي صلى الله عليه وسلم
 في قوله (ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها) اذ كان النسق الآخر من الاختيار هو اختيار النبي صلى
 الله عليه وسلم والدار الآخرة فثبت ان الاختيار الآخر انما هو اختيار فراقه وبدل عليه قوله (فتعالين)

امتنعن) والمتعة انما هي بعد اختيارهن للطلاق * وقوله (واسر حكن) انما المراد اخراجهن من بيوتهن بعد الطلاق كما قال تعالى (اذانك حتم المؤمنات ثم طلقتموهن) الى قوله (سرا حجيلا) فذكر المتعة بعد الطلاق واراد بالتسريح اخراجها من بيته * وقد اختلف السلف فيمن خيرا امرأته فقال على رضي الله عنه ان اختارت زوجها فواحدة رجعية وان اختارت نفسها فواحدة بائنة وذلك في رواية زاذان عنه وروى ابو جعفر عن علي انها اذا اختارت زوجها فلاشي وان اختارت نفسها فواحدة بائنة وقال عمر وعبد الله رضي الله عنهما في الخيار وامرك بيدك ان اختارت نفسها فواحدة رجعية وان اختارت زوجها فلاشي وقال زيد بن ثابت في الخيار ان اختارت زوجها فلاشي وان اختارت نفسها ثلاث وقال في امرك بيدك ان اختارت نفسها فواحدة رجعية * واختلف فقهاء الامصار في ذلك ايضا فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ان اختارت زوجها فلاشي وان اختارت نفسها فواحدة بائنة اذا اراد الزوج الطلاق ولا يكون ثلاثا وان نوى وقالوا في امرك بيدك مثل ذلك الا ان ينوى ثلاثا فيكون ثلاثا وقال ابن ابي ليلى والثوري والاوزاعي في الخيار ان اختارت زوجها فلاشي وان اختارت نفسها فواحدة بملك بها الرجعة وقال مالك في الخيار انه ثلاث اذا اختارت نفسها وان طلقت نفسها واحدة لم يقع شيء وقال في امرك بيدك اذا قالت اردت واحدة فهي واحدة بملك الرجعة ولا يصدق في الخيار انه اراد واحدة ولو قال اختاري تطليقة فطلقت نفسها فهي واحدة رجعية وقال الليث في الخيار ان اختارت زوجها فلاشي وان اختارت نفسها فهي بائنة وقال الشافعي في اختاري وامرك بيدك ليس بطلاق الا ان يريد الزوج ولو اراد طلاقها فقالت قد اخترت نفسي فان ارادت طلاقا فهو طلاق وان لم ترده فليس بطلاق * قال ابو بكر التخيير في نفسه ليس بطلاق لا صريح ولا كناية ولذلك قال اصحابنا انه لا يكون ثلاثا وان ارادهن وبدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم خير نساء فاخترنه فلم يكن ذلك طلاقا ولان الخيار لا يختص بالطلاق دون غيره فلا دلالة فيه عليه وليس هو عندكم كقوله اعتدى انه يكون طلاقا اذ انوى لان العدة من موجب الطلاق فالطلاق مدلول عليه باللفظ وانما جعلوا الخيار طلاقا اذا اختارت نفسها بالاتفاق وبانه معلوم ان تحيير النبي صلى الله عليه وسلم نساء لما كان بين الفراق والبقاء على النكاح انهن لو اخترن أنفسهن لوقعت الفرقة لولا ذلك لم يكن للتخيير معنى وتشبهاله ايضا بسائر الخيارات التي نحدث في النكاح كخيار امرأة العنين والمحجوب فيقع به الطلاق اذا اختارت الفرقة ومن اجل ذلك لم يجعلوه ثلاثا لان الخيارات الحادثة في الاصول لا تقع بها ثلاث

فصل في

قال ابو بكر ومن الناس من يحتاج هذه الآية في ايجاب الخيار وفي التفريق لامرأة العاجز عن النفقة لان النبي صلى الله عليه وسلم لما خير بين الدنيا والآخرة فاختار الفقر والآخرة امرأته الله بخير نسائه فقال تعالى (يا ايها النبي قل لازواجك ان كنتم تردين الحياة الدنيا وزينتها) الآية * قال ابو بكر لا دلالة فيها على ما ذكرنا وذلك لان الله يعلق اختيار النبي صلى الله عليه وسلم

لفرارهن بارادتهن الحياة الدنيا وزيتها ومعلوم ان من اراد من نساتنا الحياة الدنيا وزيتها لم يوجب ذلك تقربا بينها وبين زوجها فلما كان السبب الذي من اجله اوجب الله التخيير المذكور في الآية غير موجب للتخيير في نساء غيره فلا دلالة فيه على التفريق بين امرأة العاجز عن النفقة وبينه وايضا فان اختيار النبي صلى الله عليه وسلم للاخرة دون الدنيا وايتارده للفقر دون الغنى لم يوجب ان يكون عاجزا عن نفقة نسائه لان الفقير قد بقدر على نفقة نسائه مع كونه فقيرا ولم يدع احد من الناس ولا روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان عاجزا عن نفقة نسائه بل كان بدخر لنسائه قوت سنة فالمستدل بهذه الآية على ما ذكر مغفل لحكمها لا قبله تعالى ﴿ يا نساء النبي من يأت منكن فاحشة مينة يضام لها العذاب ضعفين ﴾ قبل في تضعيف عذابهن وجهان احدهما انها كانت لله المنة عليهن اكثر منها على غيرهن بانه من ازواجه النبي صلى الله عليه وسلم ونزول الوحي في بيوتهم وتمتعهم بذلك دون غيرهم من الرجال والمنة واجدر بعظم العقاب لان النعمة كالعظمة كان تقديرها اعظم في بيوتهم من غيرها من البيوت استحقاق العقاب على حسب كبران النعمة الا ترى ان من اراد من نساتنا الحياة الدنيا وزيتها اكثر مما يستحقه من اطعم اجنيا لعظم نعمة ابيه عليه وذكر في تفسيره قوله تعالى ﴿ يا نساء النبي من يأت منكن فاحشة مينة يضام لها العذاب ضعفين ﴾ واذا ذكرن ما يسلي في بيوتكن من آيات الله فيكم قدل على ان تضعيف العذاب عليهن بالمعصية لاجل عظم النعمة عليهن من آيات الله فيكم بيوتهم ومن اجل ذلك عظمت مآلاتهم ايضا بقوله ﴿ ومن يقنت متكن لله ورسوله فعظم من ذلك اجرها مرتين ﴾ لان الطاعة في استحقاق الثواب بها بازاء المعصية في استحقاق العقاب بها والوجه الآخر ان انباهن المعاصي اذى للنبي صلى الله عليه وسلم لما يلحق من العار والتم ومعلوم ان من اذى النبي صلى الله عليه وسلم فهو اعظم جرما ممن اذى غيره والى تعالى ﴿ ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة ﴾ ثم قال ﴿ والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا ﴾ واثما مينا ﴿ عظم الله تعالى طامات ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ووجب بها الاجر مرتين دل بذلك على ان اجر العامل في الفضل وثوابه اعظم من العامل غير العالم وقوله تعالى ﴿ واذا ذكرن ما تسلي في بيوتكن من آيات الله الحكمة ﴾ قد دل على ذلك قوله تعالى ﴿ فلا تخضعن بالنول فيطمع انسى في قلبه ﴾ قبل فيه ان لا تاتين القول للرجال على وجه يوجب الطمع فيهن من اهل الرسة وفيه الدلالة على ان ذلك حكمه ساثر النساء في نهين عن الالة القول للرجال على وجه يوجب الطمع فيهن ويستدل به على رغبتهن فيهم والدلالة على ان الاحسن للمرأة ان لا ترفع صوتها بحيث يسمعها الرجال وفيه الدلالة على ان المرأة منهية عن الاذان وكذلك قال اصحابنا وقال الله تعالى في آية اخرى ﴿ ولا يضربن بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ﴾ فاذا كانت منهية عن اسماع صوت ما خالها فكلامها اذا كانت سابة تخشى من قبلها الفتنة اولى بالنهي عنه وقوله تعالى ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ روى هشام عن محمد بن سيرين قال قيل لسودة بذت زمعة الا تخرجين كما تخرج اخواتك قالت والله لقد حججت

واعتمدت ثم امرني الله ان اقر في بيتي فوالله لا اخرج فما خرجت حتى اخرجوا جنازتها
وقيل ان معنى (وقرن في بيوتكن) كن اهل وقار وهدوء وسكينة يقال وقر فلان في منزله
يقر وقورا اذا هدا فيه واطمأن به وفيه الدلالة على ان النساء مأمورات بلزوم البيوت مهابات
عن الخروج : وقوله تعالى (ولا تبرحن تبرج الجاهلية الاولى) روى ابن ابي نعيم عن مجاهد (ولا
تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) قال كانت المرأة تمشي بين ايدي الصوم فذلك تبرج الجاهلية
وقال سعيد عن قتادة (ولا تبرحن تبرج الجاهلية الاولى) يعني اذا خرجتن من بيوتكن قال
كانت لهن مشية وتكسر وتنجفن فهاهن الله عن ذلك وقيل هو اظهار المحاسن للرجال وقيل
في الجاهلية الاولى ما قبل الاسلام والجاهلية الثانية حال من عمل في الاسلام بعمل اولئك فهذه الامور
كلها مما ادب الله تعالى به ساء النبي صلى الله عليه وسلم صيانة لهن وسائر نساء المؤمنين مرادات بها :
وقوله تعالى (وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت) روى عن ابي سعيد الخدري انها
نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين وقال عكرمة في ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
خاصة ومن قال بذلك محتج بان استداء الآية ونسقتها في ذكر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم الارى الى
قوله (وادكرن ما تلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) وقال بعضهم في اهل بيت النبي صلى الله عليه
وسلم وفي ارواحه الاحمال اللفظ لجميع : وقوله تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله
امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم) فيه الدلالة على ان اوامر الله تعالى واوامر رسوله على الوجوب
لانه قد نفي بالآية ان تكون لنا الخيرة في ترك اوامر الله واوامر الرسول صلى الله عليه وسلم ولو
لم يكن على الوجوب لكننا نخير بين الترك والفعل وقد نفت الآية التخيير : وقوله تعالى
(ومن يعص الله ورسوله) في نسخ ذكر الاوامر يدل على ذلك ايضا وان تارك الامر عاص لله تعالى
ولرسوله صلى الله عليه وسلم فعدا انتظمت الآية الدلالة على وجوب اوامر الله واوامر الرسول صلى الله
عليه وسلم من وجهين احدهما انها نفت التخيير معهما والثاني ان تارك الامر عاص لله ورسوله : وقوله
تعالى (واذ يقول لدى ايم الله عليه وانعمت عليه) الآية روى سفيان بن عيينة عن علي بن زيد قال
قال لي علي بن الحسين ما كان الحسين يقول في قوله تعالى (وتحنى في نفسك ما الله مبديه) قال قلت
كان يقول انها كانت تعجبه وانه قال لزيد اتق الله وامسك عليك زوجك قال لا ولكن الله اعلم نبيه
ان زينا يتكون من ازواجه فلما جاء زيد يشكونها قال له اتق الله وامسك عليك زوجك
قال الله (وتحنى في نفسك ما الله مبديه) وقيل ان زيدا قد كان يخاصم امرأته الى النبي صلى الله
عليه وسلم ودام الشر بينهما حتى ظن النبي صلى الله عليه وسلم انهما لا يتفان وانه سيفارقها
فاضمر النبي صلى الله عليه وسلم انه ان ظلمها زيد زوجها : وهي زينا بنت جحش وكانت
بنت عمه النبي صلى الله عليه وسلم فاراد ان يضمها اليه صلة لرحمها واسفاقا عليها فمانه الله
على اضرار ذلك واخفائه وقوله لزيد اتق الله وامسك عليك زوجك واراد ان يكون باطنه وظاهره
عند الناس سواء كما قال في قصة عبدالله بن سعد حين قيل له هلا او مأت الينا بقتله فقال ما ينبغي لني
ان يكون له خائنة الاعين وايضا فان ذلك لم يكن مما يجب اخفاؤه لانه مباح جائز والله تعالى

عالم به وهو الحق بأن تخشى من الناس وقد اباحه الله تعالى فالناس أولى بأن لا يخشوا في اظهاره واعلانه وهذه القصة نزلت في زبد بن حارثة وكان ممن ايم الله عليه بالاسلام وابعم النبي صلى الله عليه وسلم عليه بالعتق ولذلك قيل للمعتق مولى نعمه وقوله تعالى ﴿فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في ازواج ادعيستهم﴾ الآية قد حوت هذه الآية احكاما احدها الانانة عن علة الحكم في اباحة ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وان ذلك قد اقتضى اباحته للمؤمنين فدل على اثبات القياس في الاحكام واعتبار المعاني في ايجابها والثاني ان البتة من جهة التنبى لا يمنع حواز النكاح والثالث ان الامة مساوية للنبي صلى الله عليه وسلم في الحكم الا ما خصه الله تعالى به لانه اخبراه احل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ليكون المؤمنون مساوين له ﴿قوله عز وجل﴾ هو الذي يصلى عليكم وملائكته ﴿فان الصلاة من الله هي الرحمة ومن العباد الدعاء فال الاعنى

عليك مثل الذي صليت فاعتمضي * نوما فان لجنت المرء مضطجما

وروى معمر عن الحسن في قوله ﴿هو الذي يصلى عليكم وملائكته﴾ قال ان بنى اسرائيل سألوا موسى عليه السلام هل يصلى ربك فكان ذلك كبر في صدره فسأله فواحي الله عليه ان اخبرهم اني اصلى وان صلاتي رحمتي سبقت غضبي ﴿فان قيل من اصابعكم انه لا يجوز ان يراد باللفظ الواحد معنيين مختلفان وقد جاء في القرآن اسماء لفظ الصلاة على معنى الرحمة والدعاء جميعا﴾ قيل له هذا يجوز عندنا في الالفاظ المجملة والصلاة اسم يحمل مفقرا الى البيان فلا يمنع ارادة المعاني المختلفة فيما كان هذا سيلا ﴿قال قتادة في قوله﴾ (وسبحوه بكرة واصيلا) صلاة الضحى وصلاة العصر ﴿وقوله تعالى﴾ وداعبا الى الله باذنه وسراجا منيرا ﴿سمى النبي صلى الله عليه وسلم سراجا منيرا لشبهاله بالسراج الذي به يستنار الانساء في الظلمة لانه نعم صلى الله عليه وسلم وقد طبعت الارض طامة الشرك فكان كالسراج الذي يظهر في الظلمة وكسمى القرآن نورا وهدى وروحا وسمى جبريل عليه السلام روحا لان الروح بها يحيى الحيوان وذلك كله مجاز واستعارة وتشبيه ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿يحينهم يوم يلقونه سلام﴾ قال قتادة محبة اهل الحنة السلام ﴿قال ابو بكر هو مثل قوله﴾ (دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحينهم فيها سلام)

باب الطلاق قبل النكاح

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اذ انكمهم المؤمنات ثم طلعتنوهن من قبل ان تسوهن فما لكم عليهن من عدة تعدونها فتموهن وسرحوهن سراحا حيلة﴾ قال ابو بكر قد نازع اهل العلم في دلالة هذه الآية في صحة اقعاق طلاق المرأة بشرط الزوج وهو ان يقول ان زوجت امرأة فهي طالق فقالون قد اقصت الآية العام هذا القول واسقاط حكمه اذ كانت موجبة لصحة الطلاق بعد النكاح وهذا القائل مطلق قبل النكاح وقال آخرون دلالتها ظاهرة في صحة هذا القول من قائله ولزوم حكمه عند وجود النكاح لانهما حكمت بصحة وقوع الطلاق

قوله (عليك) الى
آخره هكذا اكثر
النسخ وفي بعضها
(صلى عليك الذي
صليت فاعتمضي)
(لمصححه)

بعدمالك ومن قال لاجنية اذا تزوجتك فانت طالق فهو مطلق بعدمالك فوجب بظاهر
الآية ايقاع طلاقه وانبات حكم لفظه وهذا القول هو الصحيح وذلك لانه لا يخلو العاقد
لهذا القول من ان يكون مطلقا في حال العقد اوفي حال الاضافة ووجود الشرط فلما اتفق
الجميع على ان من قال لامرأته اذا بنت مني وصرت اجنية فانت طالق انه موقع للطلاق في حال
الاضافة لا في حال القول وانه بمنزلة من ابان امرأته ثم قال لها انت طالق فسقط حكم لفظه
ولم يعتبر حال العقد مع وجود النكاح فيها صح ان الاعتبار بحال الاضافة دون حال العقد فان
القائل للاجنية اذا تزوجتك فانت طالق موقع للطلاق بعدمالك وقد اقتضت الآية ايقاع
الطلاق لمن طلق بعدمالك * وقد اختلف الفقهاء في ذلك على ضروب من الاقاويل فقال ابو حنيفة
وابو يوسف ورؤف ومحمد اذا قال كل امرأة تزوجها فهي طالق او قال كل مملوك املكه فهو
حر ان من تزوج تطلق ومن ملك من الممالك يعتق ولم يفرقوا بين من عم او خص وقال ابن ابي
ليلي اذا عم لم يقع وان سمي شيئا بعينه او جماعة الى اجل وقع وكذلك قول مالك وذكر عن
مالك ايضا انه اذا ضرب لذلك اجلا يعلم انه لا يبلغه فقال ان تزوجت امرأة الى كذا وكذا
سنة لم يلزمه شيء ثم قال مالك ولو قال كل عبد اشتريه فهو حر فلا شيء عليه وقال الثوري اذا
قال ان تزوجت فلانة فهي طالق لزمه ما قال وهو قول عثمان البتي وقال الاوزاعي فيمن قال
لامرأته كل جارية اتسرى بها عليك فهي حرة فتسرى عليها جارية فانها تعتق وقال الحسن بن
صالح اذا قال كل مملوك املكه فهو حر فليس بشيء ولو قال اشتريه او ارثه او نحو ذلك عتق
اذا ملك بذلك الوجه لانه خص ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فليس بشيء ولو قال
من بني فلان او من اهل الكوفة او آل كذا لزمه قال الحسن لانهم احدا منذ وضعت الكوفة
افق بغير هذا وقال الليث فيما خص انه يلزمه في الطلاق والعتق وقال الشافعي لا يلزمه من ذلك
شيء لا اذا خص ولا اذا عم * وقد اختلف السلف ايضا في ذلك روى عن ياسين الزيات عن عطاء
الحراساني عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان عمر بن الخطاب قال في رجل قال كل امرأة تزوجها
فهي طالق قال هو كما قال وروى مالك عن سعيد بن عمرو بن سليم الزرقى انه سأل القاسم
ابن محمد عن رجل طلق امرأته قبل ان يتزوجها فقال القاسم ان رجلا خطب امرأة فقال هي على
كظهر امي ان تزوجتها فامرء عمر بن الخطاب ان يتزوجها ولا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار
وروى الثوري عن محمد بن قيس عن ابراهيم عن الاسود انه قال ان تزوجت فلانة فهي طالق
فتزوجها ناسيا فاق ابن مسعود فذكر ذلك له فالزمه الطلاق وهو قول النخعي والشعبي ومجاهد
وعمر بن عبد العزيز وقال الشعبي اذا سمي امرأة بعينها او قال ان تزوجت من بني فلان فهو كما قال
واذا قال كل امرأة تزوجها فليس بشيء وقال سعيد بن المسيب اذا قال ان تزوجت فلانة فهي
طالق فليس بشيء وقال القاسم بن سالم وعمر بن عبد العزيز هو جائز عليه وروى عن ابن عباس
في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق انه ليس بشيء وروى عن عائشة وجابر في آخرين
من التابعين قالوا لا طلاق قبل نكاح ولا دلالة في هذا اللفظ على مخالفة قول اصحابنا لان عندنا

ان من قال ان تزوجت امرأة فهي طالق انه مطلق بعد النكاح وما قدمنا من دلالة الآية على صحة قولنا كاف في الاحتجاج على المخالف وتصحيح المقالة * ويدل عليه قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود) اقتضى ظاهره الزام كل عاقد موجب عقده ومقتضاه فلما كان هذا القائل عاقدا على نفسه ايقاع طلاق بعد النكاح وجب ان يلزمه حكمه ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم اوجب ذلك ان كل من شرط على نفسه شرطا لزم حكمه عند وجود شرطه ويدل عليه من طريق النظر اتفاق الجميع على ان النذر لا يصح الا في ملك وان من قال ان رزقني الله الف درهم فله على ان تصدق بمائة منها انه ناذر في ملكه من حيث اضافته اليه وان لم يكن مالكا في الحال فكذلك الطلاق والعقود اذا اضافتهما الى الملك كان مطلقا ومعنى في الملك ويدل عليه ان من قال لجارته ان ولدت ولدا فهو حر فحمت بعد ذلك وولدت انه يعتق وان لم يكن مالكا في حال القول لان الولد مضاف الى الام التي هو مالكتها كذلك اذا اضاف العتق الى الملك فهو معتق في الملك وان لم يكن له ملك موجود في الحال وايضا قد اتفق الجميع على انه اذا قال لامرأته ان دخات الدار فانت طالق فدخلتها مع بقاء النكاح انها تطلق ويكون بمنزلة ما لو قال لها في تلك الحال انت طالق ولو ابانها ثم دخلها كان بمنزلة ما لو قال لها في تلك الحال انت طالق فلانطلق فدل ذلك على ان المخالف يصير كالتكلم بالجواب في ذلك الوقت فوجب ان يكون القائل بكل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج بمنزلة من تزوج ثم قال لها انت طالق * فان قيل لو كان هذا صحيحا لوجب انه لو حلف ثم جن فوجد شرط البين ان لا يبحث لانه بمنزلة التكلم بالجواب في ذلك الوقت * قيل له لا يجب ذلك لان الجنون لا قول له وقوله وسكوته بمنزلة فلما لم يصح قوله لم يصح ايقاعه ابتداء ولما كان قوله قبل الجنون صحيحا لزمه حكمه في حال الجنون ومع ذلك فان الجنون قد يصح طلاق امرأته وعتق عبده لانه لو كان مجنونا او عينا لفرق بينه وبينها وكان طلاقا ولو ورث اباه عتق عليه كالتام لا يصح منه ابتداء الايقاع ويلزمه حكمه بسبب يوجهه مثل ان يكون قد وكل بمقت عبده او طلاق امرأته فطلق وهو نائم * فان قيل قد روى عن علي ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق قبل نكاح * قيل له اسانيدها مضطربة لا يصح من جهة النقل ولوصح من جهة النقل لم يدل على موضع الخلاف لان من ذكرنا مطلق بعد النكاح وايضا فانه نبي بذلك ايقاع طلاق قبل النكاح ولم ينف العقدة فلما كان قوله لا طلاق قبل نكاح حقيقة نفي الايقاع والعقد على الطلاق ليس بطلاق لم يتناوله اللفظ من وجهين احدهما ان اطلاق ذلك في العقد مجاز لاحقيقة لان من عقد يمينا على طلاق لا يقال انه قد طلق ما لم يقع وحكم اللفظ حمله على الحقيقة حتى تقوم دلالة المجاز والثاني انهم لم يختلفوا انه مستعمل في الحقيقة فغير جائز ان يراد به المجاز لان لفظا واحدا لا يجوز ان يراد به الحقيقة والمجاز * وقد روى عن الزهري في قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل نكاح انما هو ان يذكر للرجل المرأة فيقال له

تروحها فيقول هي طالق التة فهذا ليس بشئ فاما من قال ان روجت فلانة فهي طالق
 التة فاما طلقها حين تزوجها وكذلك في الحره وقد قل فيه انه ان اراد العقد فهو
 الرجل يقول لاحبيه ان دخلت الدار فانت طالق ثم يروحها فتدخل الدار فلا تطلق
 وان كان الدحول في حال السكاح : قال ابو بكر لا فرق بين من حص او عم لانه ان كان
 اذا حص فهو مطلق في الملك وكذلك حكمه اذا عم وان كان اذا عم غير مطلق في ملك
 وكذلك في حال الخصوص : فان قل اذا عم فقد حرم جميع النساء على نفسه كالمظاهر لما حرم
 امرأه محرما منها لم يثبت حكمه : قيل له هذا عاط من وحوه اخذها ان المظاهر انما قصد
 محرم امرأة نعيمها ومن اصل المخالف انه اذا عين وحص وقع طلاقه وانما لا يوقعه اذا عم فواحب
 على اصله ان لا يقع طلاقه وان حص كالم محرم المظاهر منها محرما منها وايضا فان الله تعالى لم يسل حكم
 طهاره ومحرمة بل حرما عاينه هذا القول وان ثبت عليه حكم طهاره وايضا ان الخالف بطلاق من يروح
 من النساء غير محرم للنساء على نفسه لانه لم يوجب بذلك محرم السكاح وانما اوحب طلاقا بعد صحة السكاح
 ووقوع استباحه الضع وايضا فانه اذا قال كل امرأة اروحها فهي طالق متى الرماء ما عهد عليه من
 الطلاق لم يكن محرم المرأة مهنما بل انما تطلق واحده ومخوره ان يروحها ثانيا ولا يقع شئ : فهداه
 الوحوه كلها : عن افعال هذا السائل في سؤاله ذلك وانه لا تعلق له بالمستله : قال ابو بكر ومن
 الناس من يقول اذا قال ان يروحها فهي طالق وان استترته فهو حر انه لا يقع الا ان يقول اذا صح
 بكاحي لك فانت طالق بعد ذلك واداماكك السرى فانت حر وذهب الى انه اذا عمل السكاح
 والسرى شرطا للطلاق والعاق فسيل ذلك الصع وملك الرقة ان قعا بعد العقد وهذه هي حال
 اشقاع الطلاق والعق فيرد الملك والطلاق والعاق معا فلا يصح لان الطلاق والعاق لا يقعان
 الا في ملك مسمر قبل ذلك : قال ابو بكر وهذا لا معنى له لان المائل اذا يروحك فانت
 طالق واداسترتك فانت حر معلوم من فحوى كلامه انه اراده اشقاع الطلاق بعد صحة السكاح
 واشقاع العاق بعد صحة الملك فكور بمنزلة المائل اذا ملكك بالسكاح او ملكك بالسرى
 فاما كان الملك بالسكاح والسرى في مصمون اللفظ صار ذلك كالنطق به : فان قل لو كان ذلك
 كذلك لو حب ان يكون المائل ان اسريت عبدا فامرأى طالق فاسترى عبد العيره ان لا يطلق
 امرأه لان في مصمون لفظه الملك كانه قال ان ملكك بالسرى : قيل له لا يحب ذلك لان اللفظ
 انما يصح من الملك فيما وقع طلاقه او عتقه فاما في غيرها فهو محمول على حكم اللفظ من غير ان يصح
 له بوقوع ملك ولا عيره : وقوله تعالى (من قل ان يمسوه) قد بينا في سورة البقرة ان الحلوة
 مرادة بالمسيس وان نبي العده معلق سبي الحلوة والجماع جميعا وهما قدما ما يعنى عن الاعاده :
 وقوله تعالى (فتعوهن) ان كان المراد من لم يسم اها مهورا فهو على الوحوه كقوله تعالى
 (اوهرصواهن فريصه ومعوهن) وان كان المراد المدحول فانه يوجب غير واحد : وقد حدثنا
 عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر
 عن قتاده في قوله تعالى (فما لكم عاين من عدة تعتدوها) الآية قال التي تكحت ولم يبين لها

ولم يفرص لها فليس لها صداق وليس عليها عدة وقال قتادة عن سعد هي مسوخة بقوله في النقرة (فصف ما فرصم) وقوله تعالى (وسرحوهن) بعد ذكر الطلاق قبل الدخول يشبه ان يكون المراد به احراجها من بينه او من حاله لانه مذكور بعد الطلاق فلا طهر ان هذا الترخيع ليس بطلاق ولكنه بيان انه لا سبيل له عليها وان علمه بحلها من يده وحاله وبالله التوفيق

باب ما حل الله تعالى لرسوله من النساء

قال الله تعالى ﴿يا ايها النبي انا احللت لك ارواحك الا اني آتيت احورهن﴾ الآية قال ابو بكر
قد انتصمت الآية صروب الكاح الذي اناحه الله تعالى ليه صلى الله عليه وسلم ثمها قوله ﴿الا اني
آتيت احورهن﴾ اعني من روح مهن ثمهمسي واعطاهن ومهما ماملكت المهن بقوله
﴿وماملكت بميك بما افاء الله عليك﴾ مثل ربحانة وصفيه وحوربه سماعصهما وروحهما وذلك
بما افاء الله عليه من العسمة وذكر تعالى بعد ذلك ما احل له من افاربه فقال ﴿و من عمل و من
عمامك﴾ ثم ذكر ما احل له من النساء بغير مهر فقال ﴿وامراء مؤمنات وهن نفسهن للنبي﴾ واحبر
انه مخصوص بذلك دون امه وانه و امه سواء فيمن تقدم ذكرهن منه وقوله تعالى ﴿الا اني ها حرن
معك﴾ قال ابو يوسف لادلالة فيه على ان الا اني لم ها حرن كن محرمات عليه وهذا يدل على انه
لم يكن يرى ان المحصوص المذكور يدل على ان ما عداه بخلافه وروى دود بن ابي هذ عن محمد
ابن ابي موسى عن رباح بن ابي سكم قال قال له ارايت لو هلك الماء رسول الله صلى الله عليه وسلم اكان له
ان يكح قال وما عداه احل الله له صروا من النساء فكان بروح مهن ما ساء له الا يا ايها النبي انا احللت لك
ارواحك الآية وهذا يدل على ان خصص الله تعالى لا بد كوراب بالا اناحه لم يوجب عليه
خطر من سواهن عداي سكم لا نا احراهن لو هلك لكان له ان يروح غيرهن وقد روى عن ابي
هاني خلاف ذلك روح اسرائيل عن السدي عن ابي صالح عن ابي هاني قال قال صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فاعدت اليه بعد فارق الله ﴿انا احللت لك ارواحك﴾ الى قوله ﴿الا اني ها حرن معك﴾ قال
فلم اكن احل له لاني لم ها حرن معه كست مع الطامنا فان صح هذا الحديث فان مذهب ابي هاني ان يخصصه
للمهاجرات مهن مد او حن خطر من لم ها حرن ويحصل ان يكون قد علمت خطرهن
بغير دلالة الآية وان الآية انما فيها اناحه من ها حرت مهن ولم يرص من لم ها حرن بخطر ولا اناحه لا
انها قد علمت من جهة اخرى خطرهن ﴿قوله تعالى﴾ وامراء مؤمنات وهن نفسهن
لنبي ﴿الآية﴾ وبها يصح على ناحه عقدا لكاح بلعظ الهة للنبي صلى الله عليه وسلم وواحد
اهل العلم في عقدا لكاح بلعظ الهة لغير النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابو حنيفة وابو يوسف
وروي ومحمد والودعي والحسن بن صالح لصح الكاح بلعظ الهة وانها ماسمي بها وان لم يسم
سيا فانها مهر ملها وذكر ابن القاسم عن مالك قال الهة لا يحل لاحد اعدائي صلى الله عليه
وسلم وان كانت هذه اياها ايسب على كاح وانما وهما له احصها او انك بها ما ترى ذلك

بأسا وقال الشافعي لا يصح النكاح بلفظ الهبة * وقد تنازع اهل العلم حكم هذه الآية فقال
 قائلون كان عقد النكاح بلفظ الهبة مخصوصا به النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى في نسق
 التلاوة (خالصة لك من دون المؤمنين) * وقال آخرون بل كان النبي صلى الله عليه وسلم وامته
 في عقد النكاح بلفظ الهبة سواء وانما خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم كانت في جواز استباحة
 البضع بعير بدل وقد روى نحو ذلك عن محاهد وسعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وهذا
 هو الصحيح لدلالة الآية والاصول عليه * فامادلالة الآية على ذلك فمن وجوه احدها قوله
 (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها خالصة لك من دون
 المؤمنين) فلما اخبر في هذه الآية ان ذلك كان خالصا لدون المؤمنين مع اضافة لفظ الهبة
 الى المرأة دل ذلك على ان ما خص به النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك انما هو استباحة البضع
 بغير بدل لانه لو كان المراد اللفظ لما ساركة فيه غيره لان ما كان مخصوصا به وخالصا له فغير
 جائز ان تقع بينه وبين غيره فيه شركة حتى يساويه فيه اذ كانت مساوانهما في الشركة تزيد
 معنى الخلوص والتخصيص فلما اضاف لفظ الهبة الى المرأة فقال (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها
 للنبي) فاحاز العقد منها بلفظ الهبة عامنا ان التخصيص لم يقع في اللفظ وانما كان في المهر *
 فان قيل قد ساركة في جواز تملك البضع بغير بدل ولم يمنع ذلك خلوصه له فكذلك في لفظ
 العقد * قيل له هذا غلط لان الله اخبر انها خالصة له وانما جعل الخلوص فيما هو له واسقاط
 المرأة المهر في العقد ليس هولها ولكنه عليها فلم يخرجها ذلك من ان يكون ما جعل له خالصا لم
 تنسركه فيه المرأة ولا غيره * والوجه الثاني من دلالة الآية قوله تعالى (ان اراد النبي ان
 يستنكحها) فسمى العقد بلفظ الهبة نكاحا فوجب ان يجوز لكل احد لقوله تعالى (فانكحوا
 ما طاب لكم من النساء) وايضا لما جاز هذا العقد للنبي صلى الله عليه وسلم وقد امرنا بانباعه والاقتداء به
 وجب ان يجوز لنا فعل مثله الا ان تقوم الدلالة على انه كان مخصوصا باللفظ دون امته وقد
 حصل له معنى الخلوص المذكور في الآية من جهة اسقاط المهر فوجب ان يكون ذلك
 مقصورا عليه وما عداه فغير محمول على حكمه الا ان تقوم الدلالة على انه مخصوص به * وبما يدل
 على ان خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم كانت في الصداق ما حدثنا عن عبد الله بن احمد بن حنبل
 قال حدثني ابي قال حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها كانت تعير
 النساء اللاتي وهبن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الا تستحي ان تعرض نفسك
 لغير صداق فانزل الله تعالى (ترجي من تشاء منهم وتؤوي اليك من تشاء) الى قوله (فلا جناح عليك)
 قالت عائشة رضي الله تعالى عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني اري ربك يسارع في هواك * ويدل
 على جوازه بلفظ الهبة ما حدثنا عن محمد بن علي بن زيد الصائغ قال حدثنا سعيد بن منصور
 قال حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن قال حدثنا ابو حازم عن سهل بن سعد ان امرأة
 جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت لاهب نفسي لك فظفر
 اليها فصعد البصر وصوبه ثم طأطأ رأسه فقام رجل من الصحابة فقال يا رسول الله ان لم تك لك

بها حاجة فزوجنيها وذكر الحديث الى قوله فقال معي سورة كذا وسورة كذا فقال اذهب
 فقد ملكتها بتمامك من القرآن ففي هذا الحديث انه عقد له الكاح بلفظ التملك والهبة من
 الفاظ التملك فوجب ان يجوز بها عقد النكاح ولانه اذا ثبت بلفظ التملك بالسنة ثبت
 بلفظ الهبة اذ لم يفرق احد بينهما * فان قيل قد روى انه قال قد زوجتك بتمامك من القرآن
 * قيل له يجوز ان يكون ذكر صرة التزويج ثم ذكر لفظ التملك ليبين انهما سواء في جواز عقد
 النكاح بهما وايضا لما شبه عقد الكاح عقود التملك في اطلاقه من غير ذكر الوقت وكان
 التوقيت يفسده وجب ان يجوز بلفظ التملك والهبة كجواز سائر الاشياء المملوكة
 وهذا اصل في جواز سائر الفاظ التملك * ولا يجوز بلفظ الاباحة لان ذلك اصلا آخر يمنع
 جوازه وهو المتعة التي حرمها النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى المتعة اباحة التمتع بها فكل
 ما كان من الفاظ الاباحة لم ينعقد به عقد النكاح قياسا على المتعة وكل ما كان من الفاظ التملك
 ينعقد به النكاح قياسا على سائر عقود التملك لشبهها بها من الوجوه التي ذكرنا * وقد اختلف
 في المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فروى عن ابن عباس رواية وعكرمة
 انها ميمونة بنت الحارث وقال علي بن الحسن هي ام شريك الدوسية وعن الشعبي انها امرأة
 من الانصار وقيل انها زينب بنت خزيمة الانصارية * قوله تعالى * قد علمنا ما فرضا عليهم
 في ازواجهم * قال قتادة فرض ان لا ينكح امرأة الا بولي وشاهدين وصداق ولا ينكح الرجل
 الا اربعا وقال مجاهد وسعيد بن جبير اربع * قال ابو بكر وقوله * وما ملكك ايمانهم * يعني
 ما اباح لهم بملك اليمين كما اباحه للنبي صلى الله عليه وسلم وقوله * ولكيلا يكون عليك حرج *
 يرجع والله اعلم الى قوله * انا احللكم ازواجكم * وما ذكر بعده فيما اباحه للنبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم لثلاث يضيق عليه لان الحرج الضيق فاخبر تعالى بتوسعته على النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم فيما اباحه له وعلى المؤمنين فيما اطلقه لهم * قوله تعالى * ترجى من تشاء منهم وتؤوى
 اليك من تشاء * حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا
 عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن ابي رزين في قوله تعالى * (ترجى من تشاء منهم) * المرجات
 ميمونة وسودة وصفية وجويرية وام حبيبة وكانت عائشة وحفصة ولم سلمة وزينب سواء في القسم
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم يساوي بينهم * * وحدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن
 بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في قوله تعالى * (ترجى من تشاء منهم) *
 قال كان ذلك حين انزل الله ان يخبرهن قال الزهري وما علمنا رسول الله ارحى منهم احدا ولقد
 آواهن كلهن حتى مات صلى الله عليه وسلم قال معمر وقال قتادة جعله الله في حل ان يدع من شاء
 منهم ويؤوى اليه من شاء يعني قسما وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم قال معمر واخبرنا من سمع
 الحسن يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب امرأة فليس لاجد ان يخطبها حتى يتزوجها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم او يدعها ففي ذلك نزلت * (ترجى من تشاء منهم) * * قال ابو بكر وروى زكريا
 عن الشعبي * (ترجى من تشاء منهم) * قال نساء كن وهن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم فارحى

بعضهم ودخل ببعض منهن ام شريك لم يتزوج بعده وقال مجاهد (ترجى من نشاء منهن) قال ترجين
من غير طلاق ولا تأتیهن وروى عاصم الاحول عن معاذة العدوية عن عائشة قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يستأذننا في يوم احدانا بعدما نزل (ترجى من تشاء منهن) فقالت لهما معاذة فما
كنت تقولين لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استأذن قالت كنت اقول ان كان ذلك الى لم اوثر على نفسي
احدا **وقال ابو بكر** وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقسم بين نسائه ولم يذكر فيه تخصيص
واحدة منهن باخر اجهما من القسم **حدثنا محمد بن بكر** قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل
قال حدثنا حماد عن ايوب عن ابي قلابة عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عائشة قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تني فبسا املك ولا املك قال ابو داود
يعني القاب **وحدثنا محمد بن بكر** قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن يونس قال حدثنا عبد الرحمن
يعني اسابي الزناد عن هشام بن عمرو عن ابيه قال قالت عائشة يا ابن ابي لهب ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يفضل امسا على بعض في القسم من مكثه عندها وكان قل يوم الا وهو يطوف علينا جميعا فيدنو من
كل امراء من غير مسيس حتى يبلغ الى التي هو يومها فيبيت عندها واقد قالت سودة بنت زمعة حين
است وقرقت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله بومي لعائشة فقل ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم منها قالت تقول في ذلك انزل الله تعالى وفي استاهما اراء قال (وان امرأة
خافت من بعائها اشوزا **وروى عن عائشة** ان النبي صلى الله عليه وسلم استأذن نساءه في مرضه
ان يكون عند عائشة فاذن له وهذا يدل على انه قد كان يقسم لجمعهن وهو اصح من حديث
ابي رزبن الذي ذكر فيه انه ارجى جماعة من نسائه ثم لم يقسم لهن وطاهر الآية يقتضي تخير
النبي صلى الله عليه وسلم في ارجاء من شاء منهن وابواء من شاء فليس يتشع ان يختار ابواء
الجمع الاسود فانهما رخصيتان يجعل يومها لعائشة **وقوله تعالى** ومن استغيت بمن
عزل فلا حاج عليك **يعني** والله اعلم في ابواء من ارجى منهن اناح له بذلك ان يعتزل
من شاء منهن ويؤوى من شاء وان يؤوى منهن من شاء بعد الاعتزال **وقوله تعالى** ذلك
ادنى ان تقر اعينهن **يعني** والله اعلم اذا علمن بعد الارحاء ان لك ان تؤوى وترد الى
القسم وهذه الآية تدل على ان القسم بينهما لم يكن واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم
وانه كان مخيرا في القسم لمن شاء منهن وترك من شاء منهن **وقوله تعالى** لا يحل لك النساء
من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج **روى** ليث عن مجاهد قال يعني من بعد ما سمى لك
من مسلمة ولا يهودية ولا نصرانية ولا كافرة وعن مجاهد ايضا في قوله **الا ما ملكك بمبئك** قال
لا بأس ان تتسرى لليهودية والنصرانية وروى سجد عن قتادة **لا يحل لك النساء** من بعد ولا ان تبدل
بهن من ازواج **قال** لما خيرهن فاحترن الله ورسوله قصره عليهن من التسع الا اني احترن الله ورسوله
والدار الآخرة وهو قول الحسن وروى غير ذلك وهو ما روى اسرائيل عن السدي عن عبد الله بن
شداد **لا يحل لك النساء** من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج **قال** ذلك لو طاقهن لم يحل له ان يستبدل
قال وكان ينكح ما شاء بعدما نزلت هذه الآية قال فبذلك هذه الآية وعنده تسع نسوة ثم تزوج ام حبيبة

بنت ابي سفيان وجويرية بنت الحارث * قال ابو بكر ظاهرا الآية يفيد تحريم سائر النساء على النبي صلى الله عليه وسلم سوى من كن تحته وقت نزولها وقدرى ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت مامات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى حله النساء * قال ابو بكر وهذا يوجب ان تكون الآية منسوخة وليس في القرآن ما يوجب نسخها فهي اذا منسوخة بالسنة ويحتج به في جواز نسخ القرآن بالسنة * فان قيل قوله (لا يحل لك النساء من بعد) خبر والخبر لا يجوز النسخ في خبره * قيل له انه وان كان في صورة الخبر فهو مهيى يجوز ورود النسخ عليه وهو بمنزلة ما لو قال لا تزوج بعدهن النساء فيجوز نسخه * قوله تعالى * ولو اعجبك حسنهن * يدل على جواز النظر الى وجه المرأة الاجنبية اذا لم يعجبه حسنها الا وقد نظر اليها

باب ذكر حجاب النساء

قال الله تعالى * يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه * حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن ابي عثمان واسمه الجعد بن دينار عن انس قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب اهدت اليه ام سليم حيسا في تور من حجارة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فادع من لقيت من المسلمين فدعوت له من لقيت فدخلوا فاكلوا وخرجوا ولم يوضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على الطعام فدعا فيه وقال فيه ما ساء الله ان يقول ولم ادع احدا لقيته الا دعوته فاكلوا حتى شبعوا وخرجوا وبقي طائفة منهم فاطسوا عليه الحديث فانزل الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه) الى قوله (وقلوبهن) * وروى بشر بن المفضل عن حميد الطويل عن انس ذكر حديث بناء النبي صلى الله عليه وسلم بزینب وولمته فلما طعم القوم وكان بما يفعل اذا اصبح ليلة بنائه دنا من حجر امهات المؤمنين فسلم عليهن وسلمن عليه ودعاهن ودعون له فلما انصرف وانا معه الى بيته بصرت رجلين قد جرى بينهما الحديث من ناحية البيت فانصرف عن بيته فلما رأى الرجلان انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيته وثبا خارجين فاخبر انهما قد خرجا فرجع حتى دخل بيته فارخى الستر بيني وبينه وانزلت آية الحجاب * وروى حماد بن زيد عن اسلم العلوي عن انس قال لما نزلت آية الحجاب جئت لادخل كما كنت ادخل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ورائك يا انس * قال ابو بكر فانتمظت الآية احكاما منها النهي عن دخول بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا باذن وانهم اذا اذن لهم لا يقعدون انتظارا بلوغ الطعام ونضجه واذا اكلوا لا يقعدون للحديث وروى عن مجاهد (غير ناظرين اناه) قال متحنيين حين نضجه ولا مستأنسين للحديث بعد ان ياكلوا وقال الضحاك (غير ناظرين اناه) قال نضجه * قوله تعالى (واذا سألتوهن متاعا فسألوهن من وراء حجاب) قد تضمن

حطر رؤية ارواح النبي صلى الله عليه وسلم وبينه ان ذلك اطهر لقلوبهم وقلوبهم لان
 نظر بعضهم الى بعض ربما حدث عنه المل والشهوة فطعن الله بالحجاب الذي اوحه هذا
 السبب في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ يعني تباين في هذه الآية من الحجاب
 الاستيدان ورك الاطالة للحديث عنه والحجاب بهم وبين آياته وهذا الحجب
 وان رل خاصا في النبي صلى الله عليه وسلم وارواحه فابغى نام فيه وفي غيره ادكيا
 مأمورين باسمه والاقتداء به الا ما حصه الله نادون امته وقد روى معمر عن قتادة ان رجلا
 قال لو قصص النبي صلى الله عليه وسلم ارواحه ما شئت فارتل الله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا
 رَسُولَ اللَّهِ﴾ قال ابو بكر ما ذكره قتادة هو احد ما اسطهه الآية وروى عيسى بن يونس
 عن ابي اسحاق عن صلة بن رزير عن حذيفة انه قال لامرأته ان سرل ان يكونى روحى
 في الحية ان جمع الله بينا فيها فلا روحى بعدى فان المراء لآخر ارواحها ولذلك حرم الله على
 ارواح النبي صلى الله عليه وسلم ان يروحن بعد - وروى حمد الطويل عن انس قال سألت ام حنيفة
 روح النبي صلى الله عليه وسلم المراء ما يكون لها وحل وموت فدخل الحية هي وروحها لهما
 يكون قال نام حنيفة لاجسهما خالما كان معهما في الدنيا فكون روحه في الحية يام حنيفة رهب حسن
 الخلق بخير الدنيا والآخرة في قوله تعالى ﴿لَا يَلْبِغُ لِحَاثِ عَالَمِينَ فِي الْمَنِّ وَلَا لِمَنْ فِي الْآيَةِ﴾ قال
 قتادة رخص لهؤلاء لان لا يحسن منهم في ما اوكر ذكر دوى المحارم من وكرسء من والمعنى
 والله اعلم الخرائر (ولا ما ما كبا انما من اعنى الام لان العبد والحلم لا يحتمل فيما ساج لهم
 من النظر الى النساء في قوله تعالى ﴿وَأَنْ لَّهُ وَمَلَائِكَهُ يَصُومُونَ عَلَى النَّبِيِّ نَامَهَا لَدُنْ آمُوا صَلُّوا
 عَلَيْهِ وَسَلَّمُوا﴾ الصلوة من الله هي الرحمة ومن اء اء الدعاء وقد عدم ذكره وروى عن
 ابي الهيثم ان الله وملائكة يصلون على النبي قال صلوات الله عليه عبد الملائكة وصلوات الملائكة
 عليه بالدعاء - قال ابو بكر يعنى والله اعلم اء الله الملائكة رحمته الله صلى الله عليه وسلم وتمام
 نعمه عليه فهو معنى قوله صلواته عبد الملائكة وروى عن الحسن هو الذى يصلى عليكم وملائكته
 ان بنى اسرائيل سألوا موسى عليه السلام هل اصلى ربك فكان ذلك كرى في صدره فابغى
 الله اله ان احرمهم انى اصلى وان صلاتى ان رحمتى سمعت عصى في وقوله ﴿نَامَهَا لَدُنْ
 آمُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ قد تضمن الامر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وطاهره تقصى
 الوجوب وهو فرض عندنا في عملها الانسان مرة واحدة في صلاة او غير صلاة فقد ادى فرضه
 وهو مل كلمة الواحد والمصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم في فعله الانسان مرة واحدة في عمره
 فقد ادى فرضه ورغم الشافعى ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الصلاة وهذا قول
 لم يسقه اله احد من اهل العلم فيما نعلمه وهو خلاف الآثار لو اءة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لفرضها في الصلاة بها حديث اس مسعود حين علمه التشهد فقال اء اءات هذا اوقات هذا فقد
 تمت صلاتك فان سنت ان تقوم فقم وقوله ثم اختر من اطيب الكلام ما سأت وحديث اس عمر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اء اءة الرجل رأسه من آخر سجده وقعد فحدث فلان يسلم فقد عى صلاته

ان يعرفن انهن حرائر فلا يؤذين وقال ابن عباس وبجاهد تغطي الحرة اذا خرجت جبينها ورأسها خلاف حال الاماء وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن ابي خيثم عن صفية بنت شيبة عن ام سلمة قالت لما نزلت هذه الآية (بدنين عليهن من جلابيبهن) خرج نساء من الانصار كان علي رؤسهن الغربان من اكية سود يلبسها عنه قال ابو بكر في هذه الآية دلالة على ان المرأة الشاة مأمورة بستر وجهها عن الاجنبيين واظهار الستر والعفاف عند الخروج لئلا يطمع اهل الرب فيهن وفيها دلالة على ان الامة ليس عليها ستر وجهها وشعرها لان قوله تعالى (ونساء المؤمنين) ظاهره انه اراد الحرائر وكذا روى في التفسير لئلا ~~يكن~~ مثل الاماء اللاتي هن غير مأمورات بستر الرأس والوجه ففعل الستر فربما يعرف به الحرائر من الاماء وقد روى عن عمر انه كان يضرب الاماء ويقول اكشفن رؤسكن ولا تشبهن بالحرائر عنه قوله تعالى (لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرحومون في المدينة) عنه الاية حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة ان ناسا من المنافقين ارادوا ان يظهرها نفاقهم فنزلت (لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لغريكت بهم) اي لنحرسنك وقال ابن عباس لغريكت بهم لسلطنتك عليهم ثم لا يجاورنك فيها الا قليلا بالنفي عنها عنه قال ابو بكر في هذه الآية دلالة على ان الارجاف بالمؤمنين والانساعة بما يغتهم ويؤذيهم يسحق به الضرر والنفي اذا اصر عليه ولم ينته عنه عنه وكان قوم من المنافقين وآخرون ممن لا بصيرة له في الدين وهم الذين في قلوبهم مرض وهو ضعف اليقين يرجفون باجناع الكفار والمنكرين وتعاذهم ومسيرهم الى المؤمنين فيعظمون شأن الكفار بذلك عندهم وبخوفونهم فانزل الله تعالى ذلك فيهم واخبر تعالى باستحقاقهم النفي والقتل اذا لم ينتهوا عن ذلك فاخبر تعالى ان ذلك سنة الله وهو الطريقة المأمور بلزومها واتباعها عنه وقوله تعالى (وان نجد لسنة الله تبديلا) يعني والله اعلم ان احدا لا يقدر على تغيير سنة الله وابطالها . آخر سورة الاحزاب

ومن سورة سبأ

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (اعملوا آل داود شكرا) روى عن عطاء بن يسار قال تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر (اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادي الشكور) ثم قال ثلاث من اوتيهن فقد اوتي مثل ما اوتي آل داود العدل في الغضب والرضا والقصد في الغنى والفقر وخشية الله في السر والعلانية عنه قوله تعالى (يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل) يدل على ان عمل التماثيل كان مباحا وهو محظور في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم لما روى عنه انه قال لا يدخل الملائكة بيتا فيه صورة وقال من صور صورة كلف يوم القيامة

ان يحياها والا فالنار وقال لمن الله المصورين وقد قيل فيه ان المراد من شبه الله تعالى بخلقهم
آخر سورة سبأ

ومن سورة فاطر

بسم الله الرحمن الرحيم

روى عكرمة قال ذكر عند ابن عباس بقطع الصلاة التكبب والحمد فقرأ ﴿إليه يصعد
الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾ فالذي يقطع هذا وروى سالم عن سعيد بن جبير الكلم
الطيب يرفعه العمل الصالح ﴿قوله تعالى ﴿ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية
تلبسونها﴾ الحلية ههنا اللؤلؤ وما يتحلى به مما يخرج من البحر واختلف الفقهاء في المرأة
تحلف ان لا تلبس حلياً فقال ابو حنيفة اللؤلؤ وحده ليس بحلى الا ان يكون معه ذهب
لقوله تعالى ﴿ومما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية او متاع﴾ وهذا في الذهب دون اللؤلؤ
اذ لا توقد عليه ﴿وقوله ﴿حلية تلبسونها﴾ انما ساء حلية في حال اللبس وهو لا يلبس وحده
في العادة انما يلبس مع الذهب ومع ذلك فان اطلاق لفظ الحلية عليه في القرآن لا يوجب
حمل اليمين عليه والدليل عليه قوله ﴿تأكلون لحما طريا﴾ واراد به السمك ولو حلف ان
لا يأكل لحماً فاكل سمكاً لم يحنث وكذلك قوله ﴿وجعل الشمس سراجاً﴾ ومن حلف لا يقعد في
سراج وقعد في الشمس لا يحنث ﴿قوله تعالى ﴿انما يخشى الله من عباده العلماء﴾ في الابانة
عن فضيلة العلم وان به يتوصل الى خشية الله وتقواه لان من عرف توحيد الله وعدله بدلائله واصله
ذلك الى خشية الله وتقواه اذ كان من لا يعرف الله ولا يعرف عدله وما قصد له بخلقه لا يخشى
عقابه ولا يتقيه وقوله في آية اخرى ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات﴾
وقال تعالى ﴿ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية﴾ الى قوله ﴿ذلك لمن خشى
ربه﴾ فاخبر ان خير البرية من خشى ربه واخبر في الآية ان العلماء بالله هم الذين يخشونه
فحصل مجموع الآيتين ان اهل العلم بالله هم خير البرية وان كانوا على طبقات في ذلك ثم
وصف اهل العلم بالله الموصوفين بالخشية منه فقال ﴿ان الذين يتلون كتاب الله واقاموا
الصلاة وانفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية يرجون تجارة لن تبور﴾ فكان ذلك في صفة
الحاسعين لله العاملين بعلمهم وقد ذكر في آية اخرى المعرض عن موجب علمه فقال ﴿واتل
عليهم نبالذي آتيناه آياتنا فانساخ منها فاتبعه الشيطان فكان من الغاوين ولو سئنا
لرفعناهم بها ولكنه اخلد الى الارض واتبع هواه﴾ الى آخر القصة فهذه صفة العالم غير
العامل والاول صفة العالم المتقى لله واخبر عن الاولين بانهم واثقون بوعد الله وثوابه على اعمالهم
بقوله تعالى ﴿يرجون تجارة لن تبور﴾ ﴿قوله تعالى ﴿الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن﴾ روى
بعض السلف قال من شأن المؤمن الحزن في الدنيا لانراهم حين يدخلون الجنة يقولون الحمد لله الذي
اذهب عنا الحزن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الدنيا سجن المؤمن قيل لبعض

النسك ما بال أكثر النسك محتاجين الى ما في يد غيرهم قال لان الدنيا سجن المؤمن وهل يأكل المسجون الا من بدا المطلق ﴿قوله تعالى﴾ وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره الا في كتاب ﴿روى عن الحسن والضحاك قالاما يعمر من معمر ولا ينقص من عمر معمر آخر وقال الشعبي لا ينقص من عمره لا ينقص ما ينقص منه وقتا بعد وقت وساعة بعد ساعة والعمر هو مدة الاجل التي كتبها الله لخلقه فهو عالم بما ينقص منها بعضى الاوقات والازمان ﴿قوله تعالى﴾ اولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير ﴿روى عن ابن عباس ومسروق ان العمر الذي ذكر الله به اربعون سنة وعن ابن عباس رواية وعن علي بن سنان وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر قال اخبرني رجل من غفار عن سعيد المقبري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لقد اعذر الله عبدا حيا حتى بلغ ستين او سبعين سنة لقد اعذر الله اليه لقد اعذر الله اليه ﴿وحدثنا عبد الله قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن ابي خنيم عن مجاهد عن ابن عباس قال العمر الذي اعذر الله فيه الى ابن آدم سون سنة وباسناده عن مجاهد مثله من قوله ﴿قوله تعالى﴾ وجاءكم النذير ﴿روى عن بعض اهل التفسير ان النذير محمد صلى الله عليه وسلم وروى انه الشيب ﴿قال ابو بكر ويجوز ان يكون المراد النبي صلى الله عليه وسلم وسائر ما اقام الله من الدلائل على توحيد وتصدق رسله ووعدده ووعيده وما يحدث في الانسان من حين بلوغه الى آخر عمره من التغير والانتقال من حال الى حال من غير صنع له فيه ولا اختيار منه له فيكون حدثا سابا ثم كهلا ثم شيخا وما يقلب فيه فيما بين ذلك من مرض وصحة وفقر وغناء وفرح وحزن ثم ما يراه في غيره وفي سائر الانبياء من حوادث الدهر التي لا صنع للمخلوقين فيها وكل ذلك داع له الى الله ونذير له اليه كما قال ﴿اولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شيء﴾ فاخبر ان في جميع ما خلق دلالة عليه ورادا للعباد اليه . آخر سورة فاطر

ومن سورة يس

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا معمر عن ابي اسحاق عن وهب بن جابر عن عبد الله بن عمر في قوله ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ قال الشمس تطلع فيراها نوا آدم حتى اذا كان يوم غربت فنحس ماساء الله ثم يقال اطلعي من حيث غربت فهو يوم لا ينفع نفسا ايمانها الاية قال معمر وبلغني عن ابي موسى الاشعري انه قال اذا كانت الليلة التي تطلع فيها الشمس من حيث تغرب قام المتعبدون لصلاتهم فصلوا حتى يملوا ثم يعودون الى مضاجعهم يفعلون ذلك ثلاث مرات والليل كما هو والنجوم واقفة لا تسري حتى يخرج الرجل الى اخيه ويخرج الناس بعضهم الى بعض ﴿قال ابو بكر فكان معنى قوله ﴿للمستقر لها﴾ على هذا التأويل وقوفها عن السير في تلك الليلة الى ان تطلع

من مغربها قال معمر وبلغني ان بين اوا الآيات وآخرها ستة اشهر قيل له وما الآيات قال زعم
 قتادة قال النبي صلى الله عليه وسلم يادروا بالاعمال ستا طلوع الشمس من مغربها والدجال
 والدخان ودابة الارض وخويصة احكم وامر العامة قيل له هل بانك اى الآيات اول قال
 طلوع الشمس من مغربها وقد بلغني ان رجالا يقولون الدجال وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا
 الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن ثابت البناني عن انس بن مالك قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة على احد يقول لا اله الا الله وروى قتادة لمستقر لها
 قال لوقت واحد لها لا تعدو ۞ قال ابو بكر يعني انها استقرت على سير واحد وعلى مقدار واحد
 لا تختلف وقيل مستقرها لا تعد منازلها في الغروب ۞ قوله تعالى ۞ لا الشمس ينبغي لها ان
 تدرك القمر ۞ حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد
 الرزاق قال اخبرنا معمر عن الحسن في قوله ۞ (لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر) قال
 داك ايلة الهلال ۞ قال ابو بكر يعني والله اعلم انها لا تدركه فتستمر لشعاعها حتى تمنع من رؤيته
 لانها مسعران مقسوران على ما ربهما الله عليه لا يمكن واحدا منهما ان يتغير عن ذلك
 وقال ابو صالح لا تدرك احدهما ضوء الآخر وقيل لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ۞ حق
 يكون نقصان ضوءها كنقصانه وقيل لا تدركه في سرعة السير ۞ وحدثنا عبدالله بن محمد
 قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر قال وباعى ان عكرمة
 قال لكل واحد منهما سلطان للقمر سلطان الليل وللشمس النهار فلا ينبغي للشمس ان تطلع
 بالليل ولا الليل سائق النهار يقول لا ينبغي اذا كان الليل ان يكون ايل آخر حتى يكون
 نهارا ۞ فان قيل هذا يدل على ان ابتداء الشهر نهار لا ليل لانه قال ۞ ولا الليل سابق
 النهار ۞ فاذا لم يسبق الليل النهار واستحل اجتماعهما معا وجب ان يكون النهار سابقا لليل
 فيكون ابتداء الشهور من النهار لا من الليل ۞ قيل له بئس تأويل الآية ما ذهبت اليه وانما
 معناها احد الوجوه التي تقدم ذكرها عن السافه ولم يقل احد منهم ان ابتداء الشهور من النهار
 فهذا تأويل ساقط بالاجماع وايضا فلما كانت الشهور الى تتعلق بها احكام النسخ هي شهور
 الالهة والهلال اول ما يظهر فانما يظهر اياما ولا يظهر ابتداء النهار وجب ان يكون ابتداءها
 من الليل ولا خلاف بين اهل العلم ان اول ليلة من شهر رمضان هي من رمضان وان اول
 ليلة من سوال هي من سوال فثبت بذلك ان ابتداء الشهور من الليل الا ترى انهم يتدوّن
 لصلاة الزاويح في اول ليلة منه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان
 اول ليلة من رمضان صعدت فيه الشياطين وجميع ذلك يدل على ان ابتداء الشهور من اول
 الليل وقد قال اصحابنا فمن قال الله على اعتكاف شهر انه يندى به من الليل لان ابتداء
 الشهور من الليل ۞ قوله تعالى ۞ وآياتهم انا حملنا ذريهم في القللك المشحون ۞ روى
 عن الضحاك وقاتة انه اراد سبنة نوح ۞ قال ابو بكر فنسب الذرية الى المخاطبين لانهم من
 حسهم كانه قال ذرية الناس ۞ وقوله تعالى ۞ وخلقناهم من مله ما يركبون ۞ قال ابن عباس

السمن بعد سفينة نوح وروى عن ابن عباس رواية اخرى وعن مجاهد ان الابل سفن البر
 ﴿وقوله تعالى﴾ ومن نعدره ننكسه في الخلق ﴿قال قتادة بصيره الى حال الهرم التي تشبه حال الصبي
 في عروب العلم وضعف القوى وقال غيره نصيره بعد القوة الى الضعف وبعد زيادة الجسم الى نقصان
 وبعد الجدة والطراوة الى البلى ﴿قال ابوبكر ومثله قوله تعالى﴾ (ومنكم من يرد الى اذل
 العمر) وسواء اذل العمر لانه لا يرجي له بعد عود من النقصان الى الزيادة ومن الجهل
 الى العلم كما يرجي مصير الصبي من الضعف الى القوة ومن الجهل الى العلم ونظيره قوله
 تعالى ﴿ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة﴾ ﴿وقوله تعالى﴾ وما علمناه الشعر وما ينبغي له ﴿
 حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق
 عن معمر في قوله ﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له﴾ قال بلغني ان عائشة سئلت هل كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يمثل بشيء من الشعر فقالت لا الا بيت اخي بنى قيس بن طرفة
 ستبدي لك الايام ما كنت جاهلا * ويأتيك بالاخبار من لم تزود

قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول يأتيك من لم تزود بالاخبار فقال ابوبكر ايس هكذا
 يا رسول الله قال انى لست بشاعر ولا ينبغي لي ﴿قال ابوبكر لم يعط الله نبيه صلى الله
 عليه وسلم العلم بانشاء الشعر لم يكن قد علمه الشعر لانه الذي يعطى فطنة ذلك من يشاء
 من عباده وانما لم يعط ذلك لئلا ندخل به الشبهة على قوم فيها آتى به من القرآن انه قوى
 على ذلك بما في طبعه من العظة للشعر وادا كان التأويل انه لم يعطه العظة لقول الشعر
 لم يمتنع على ذلك ان ينشد شعرا لغيره الا انه لم يأت من وجه صحيح انه يمثل لشعر لغيره
 وان كان قد روى انه قال

هل انت الا صنيع دميت * وفي سبيل الله ما تقب

وقد روى ان العائل لذلك بعض الصحابة وايضا قال من انشد شعرا لغيره اوفال بينا وبينين
 لم يسم شاعرا ولا يطلق عليه انه قد علم الشعر او قد تعلمه الا ترى ان من لا يحسن الرمي قد يصيب
 في بعض الاوقات رميته ولا يستحق بذلك ان يسمى راميا ولانه تعلم الرمي فكذلك من انشد
 شعرا لغيره وانشأ بينا ونحوه لم يسم شاعرا ﴿وقوله تعالى﴾ قال من يحيى العظام وهي رميم
 قل يحياها الذي انشأها اول مرة ﴿فيه من اوضح الدليل على ان من قدر على الابتداء كان اقدر على
 الاعادة اذ كان في ظاهر الامر ان اعادة الشيء ايسر من ابتدائه فمن قدر على الانشاء ابتداء فهو على
 الاعادة اقدر فما يجوز عليه البقاء وفيه الدلالة على وجوب القياس والاعتبار لانه الزمهم قياس الانشاء
 الثانية على الاولى * وربما احتج بعضهم بقوله تعالى ﴿قال من يحيى العظام وهي رميم﴾ على ان العظم
 فيه حياة فيجعله حكم الموت بموت الاصل ويكون ميتة وليس كذلك لانه انما ساء حيا مجازا
 اذ كان عضوا يحيى كما قال تعالى ﴿يحيى الارض بعد موتها﴾ ومعلوم انه لا حياة فيها . آخر سورة يس

ومن سورة الصافات

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿أَنى أرى فى المنام أنى أذبحك فانظر ماذا ترى﴾ قال يا ابت افعلى ما تؤمر به الى قوله ﴿وفديناه بذبح عظيم﴾ قال ابوبكر ظاهره يدل على انه كان مأموراً بذبحه فجاز ان يكون الامر انما تضمن معالجة الذبح لاذبحا يوجب الموت وجاز ان يكون الامر حصل على شريطة التخليه والتمكين منه وعلى ان لا يفديه بشئ وانه ان فدى منه بشئ كان قائماً مقامه والدليل على ان ظاهره قد اقتضى الامر قوله ﴿افعل ما تؤمر﴾ وقوله ﴿وفديناه بذبح عظيم﴾ فلو لم يكن ظاهره قد اقتضى الامر بالذبح لما قال افعلى ما تؤمر ولم يكن الذبح فداء عن ذبح متوقع وروى ان ابراهيم عليه السلام كان نذراً من رزقه الله ولذا ذكرنا ان يجعله ذبيحة فاسم بالوفاء به وروى ان الله تعالى ابتداء بالامر بالذبح على نحو ما قدمنا وجاز ان يكون الامر ورد بذبح ابنه وذبحه فوصل الله اوداجه قبل خروج الروح وكانت الفدية لبقاء حياته قال ابوبكر وعلى اى وجه تصرف تأويل الآية قد تضمن الامر بذبح الولد ايجاب شاة فى العاقبة فلما صار موجب هذا اللفظ ايجاب شاة فى المتعقب فى شريعة ابراهيم عليه السلام وقد امر الله باتباعه بقوله تعالى ﴿ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابراهيم خيفاً﴾ وقال ﴿اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾ وجب على من نذر ذبح ولده شاة * وقد اختلف السلف وفقهاء الامصار بعدهم فى ذلك فروى عكرمة عن ابن عباس فى الرجل يقول هو نحر ابنه قال كبش كفاذى ابراهيم اسحاق وروى سفيان عن منصور عن الحكم عن على فى رجل نذر ان ينحر ابنه قال يهدى بدنة اوديته شك الراوى وعن مسروق مثل قول ابن عباس وروى سبعة عن الحكم عن ابراهيم قال يحج ويهدى بدنة وروى داود بن ابى هند عن طامر فى رجل حلف ان ينحر ابنه قال قال بعضهم مائة من الابل وقال بعضهم كبش كفاذى اسحاق قال ابوبكر قال ابو حنيفة ومحمد عليه ذبح شاة وقال ابو يوسف لاشئ عليه وقال ابو حنيفة لو نذر ذبح عبده لم يكن عليه شئ وقال محمد عليه ذبح شاة وظاهر الآية يدل على قول ابى حنيفة فى ذبح الولد لان هذا اللفظ قد صار عبارة عن ايجاب شاة فى شريعة ابراهيم عليه السلام فوجب بقاء حكمه ما لم يثبت نسخه وذهب ابو يوسف الى حديث ابى قلابة عن ابى المهلب عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وفاء لنذر فى معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم وروى الحسن عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر فى معصية وكفارته كفارة يمين قال ابوبكر لا يلزم القائمين بالقول الاول وذلك لان قوله على ذبح ولدى لما صار عبارة عن ايجاب ذبح شاة صار بمنزلة ما لو قال على ذبح شاة ولم يكن ذلك معصية وانما لم يوجب ابو حنيفة على الناذر ذبح عبده شيئاً لان هذا اللفظ طاهر معصية ولم يثبت فى الشرع عبارة عن ذبح شاة فكان نذر معصية وقد قالوا جميعاً فيمن قال الله على ان اقتل ولدى انه لاشئ عليه لان هذا اللفظ ظاهره معصية ولم يثبت فى الشرع عبارة عن ذبح شاة

وقد روى يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال كنت عند ابن عباس فجاءته امرأة فقالت اني ندرت ان انحرابي قال لا تحري ابنك وكفري عن يمينك فقال رجل عند ابن عباس انه لا وفاء لنذر في معصية فقال ابن عباس مه قال الله تعالى في الظهار ما سمعت واوجب فيه ما ذكره قال ابو بكر وليس ذلك بمخالف لما قدمنا من قول ابن عباس في ايجابه كاشا لانه جائز ان يكون من مذهبه ايجابهما جميعا اذا اراد بالنذر اليمين كما قال ابو حنيفة ومحمد فيمن قال لله على ان اصوم غدا فام يفعل واراد اليمين ان عاياه كفارة اليمين والقضاء جميعا وقد اختلف في الذبيح من ولدي ابراهيم عليهم السلام وروى عن علي وابن مسعود وكعب والحسن وقتادة انه اسحاق وعن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب ومحمد بن كعب القرظي انه اسماعيل وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم القولان جميعا ومن قال هو اسماعيل محتج بقوله عقيب ذكر الذبيح واسرناه باسحاق نبيا فلما كانت البشارة بعد الذبح دل على انه اسماعيل واحتج الآخرون بانه ليس ببشارة بولادته وانما هي بشارته نبوته لانه قال واسرناه باسحاق نبيا وقوله تعالى مفساهم وكان من المدحضين احتج به بعض الاعمار في ايجاب الفرعة في العيد يعنهم المربص وذلك اغفال منه وذلك لانه عليه السلام ساهم في طرحه في البحر وذلك لانه يجوز عند احد من الفقهاء كانه يجوز الفرعة في قتل من خرجت عليه وفي اخذ ماله فدل على انه خاص به عليه السلام دون غيره وقوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون قال ابن عباس بل يزيدون قيل ان معنى او ههنا الاسهام كانه قال ارسلناه الى احد العددين وقبل هو على سك المخاطبين اذ كان الله تعالى لا يجوز عليه الشك . آخر سورة والصفات

ومن سورة ص

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى يسبحن بالعنى والاشراق روى معمر عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال لم يزل في نفسي من صلاة الضحى حتى قرأت وانا سحرنا الجبال معه يسبحن بالعنى والاشراق وروى القاسم عن زيد بن ارقم قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل قبا وهم يصلون الضحى فقال ان صلاة الاوابين اذا رمضت الفصل من الضحى وروى شريك عن ربه بن ابي زياد عن مجاهد عن ابي هريرة قال اوصاني خليلي بثلاث وهاني عن ثلاث اوصاني بصلاة الضحى والوز قبل النوم وصيام ثلاثة ايام من كل شهر وهاني عن ثور كنقر الدبك والتفات كالبقات النعاب واقعاء كاقعاء الكلب وروى عطية عن ابي سعيد الخدري قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى حتى نقول لا بدعها ويدعها حتى نقول لا يصاها وروى عن عائشة واهلها ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلها وقال ابن عمر هي من احب ما احدث الناس الى وروى ابن ابي مايكة عن ابن عباس انه سئل عن صلاة الضحى فقال انها في كتاب الله وما يعوص عليها الاعوام نقرأ في بيوت اذن الله

ان ترفع وبذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال ﴿١﴾ قوله تعالى ﴿وانا سحرنا الجبال معه﴾
 قيل انه سحرها معه فكانت تسير معه وحمل ذلك تسييحا منها لله تعالى لان التسييح لله هو
 تنزيهه عما لا يليق به فلما كان سيرها دلالة على نزهه الله جعل ذلك تسييحا منها له ﴿٢﴾ قوله تعالى
 ﴿وهل اناك نبا الحصم اذ تسوروا المحراب﴾ حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا
 الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر بن عمار عن عبيد بن الحسن
 في قوله ﴿وهل اناك نبا الحصم اذ تسوروا المحراب﴾ قال جزأ داود الدهر اربعة ايام يوما للنساء
 ويوما لقصائده ويوما لمخوفه لعباده ربه ويوما لبني اسرائيل يستلونه وذكر الحديث ﴿٣﴾ قال ابو بكر
 وهذا يدل على ان القاضي لا يلزمه الجلوس للمصاة في كل يوم وانه جائز له الاقتصار على يوم من اربعة ايام
 ويدل على انه لا يجب على الزوج الكون عند امراته في كل يوم وانه جائز له ان يقسم
 لها يوما من اربعة ايام ﴿٤﴾ وقال ابو عبيدة المحراب صدر المجلس ومنه محراب المسجد
 وقيل ان المحراب الغرفة وقوله تعالى ﴿اذ تسوروا المحراب﴾ يدل على ذلك والحصم اسم
 يقع على الواحد وعلى الجماعة وانما فزع منهم داود لاسم دخلوا عليه في موضع صلاته على
 صورة الآدميين بغير اذن فقالوا ﴿لا نخف خصمان بني بعضنا على بعض﴾ ومعناه ارايت ان جاءك
 خصمان فقالا لبني بعضنا على بعض وانما كان فيه هذا الضمير لانه معلوم انهما كانا من الملائكة
 ولم يكن من بعضهم بنى على بعض والملائكة لا يجوز عليهم الكذب فعلمنا انهما كلاه بالمعاريض
 التي تخرجهما من الكذب مع تقرب المعنى بالمثل الذي ضرباه وقولهما ﴿ان هذا اخي له نسع
 وتسعون نعجة﴾ هو على معنى ما قدمنا من ضمير ارايت ان كان له تسع وتسعون نعجة
 واراد بالتعاج النساء ﴿٥﴾ وقد قيل ان داود كان له تسع وتسعون امرأة وان اوريا بن
 حنان لم تكن له امرأة وقد خطب امرأة فخطبها داود مع عامه فان اوريا خطبها وزوجها
 وكان فيهما نوحا من الانبياء النزه عنه احدهما خطبته على خطبة غيره والثاني اظهار الحرص
 على الزوج مع كثرة من عنده من النساء ولم يكن عنده ان ذلك معصية فانبه الله تعالى عليها
 وكانت صغيرة ووطن حين خاطبه الملك بان الاولى كان به ان لا يخطب المرأة التي خطبها غيره وقوله
 ﴿ولى نعجة واحدة﴾ يعني خطبت امرأة واحدة قد كان التراخي مناورا بزوجها وما روى في اخبار
 الفصاح من انه نظر الى المرأة فرآها مجردة فمهيها وقدم زوجها للقتل فانها وجه لا يجوز على الانبياء
 لان الانبياء لا يأتون المعاصي مع العلم باسها معاصر ادلا بدرون لعابها كبيرة قطعهم عن ولاية الله تعالى
 وبذلك على صحة التأويل الاول انه قال ﴿وعزني في الخطاب﴾ يدل ذلك على ان الكلام انما كان بينهما في
 الخطبة ولم يكن قد تقدم زوج الآخر ﴿٦﴾ وقوله تعالى ﴿فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط﴾ يدل على
 ان للحصم ان يحاطب الحاكم بمثله ﴿٧﴾ وقوله تعالى ﴿ولقد ظلمك سؤال لمجتك الى نعاجه﴾ من غير
 ان يسئل الحصم عن ذلك يدل على انه اخرج الكلام مخرج الحكاية والمثل على ما بينا وان داود قد كان
 عرف ذلك من فحوى كلامه لولا ذلك لما حكم بظلمه قبل ان يسئله فيقر عنده او تقوم عليه
 الينة به ﴿٨﴾ وقوله تعالى ﴿وان كسيرا من الخلق﴾ يعني بعضهم على بعض ﴿٩﴾ وهو يعني الشركاء يدل

على ان العادة في أكثر التراكب الطلم والى يدل عليه ايضا قوله (الا الدس آمنوا وعملوا
 الصالحات وقليل ما هم) قوله تعالى (ووطن داود انا قناه) يدل على انه عليه السلام
 لم يقصد المعصية بديا وان كلام الملك اوقع له الطل بانه قد اتى بمعصية وان الله تعالى قدسدد
 عليه المحبة بها لان الفقه في هذا الموضع تشديد التعمد والمخبة فحدث علم ان ما اتاه كان معصية
 واستعمر بها وقوله تعالى (وحررناكم انا) روى ابوب عن عكرمة عن اس عاس قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد في ص ويأست من العرائم وروى سعيد بن حير عن اس
 عاس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سجده من سجدها داود نوبة ونحن اسجدها سكرنا
 وروى الزهري عن السائب بن ريد انه رأى عمر سجد في ص وروى عثمان بن عمار عن عمر مثله
 وقال محاهد قلت لاس عاس من اس احدث سجده من قال فلا على (اولئك الدس هدى الله
 فهداهم اقتده) فكان داود سجد فيها فلذلك سجد فيها النبي صلى الله عليه وسلم وروى
 مسروق عن اس مسعود انه كان لا يسجد فيها ويقول هي نوبة هي وقول اس عاس في روايه سعيد بن
 حير ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها اعداء داود اذ لموله (وهدهم اقتده) يدل على انه رأى فعلها
 واحيانا الامر على الوجوب وهو خلاف روايه عكرمة عنها لسبب من عرائم السجود
 ولما سجد النبي صلى الله عليه وسلم فيها كما سجد في غيرها من مواضع السجود دل على انه لا فرق
 بينها وبين سائر مواضع السجود واما قول عبدالله اهل البيت لسجدة لاهل نوبة هي فان كبيرهم
 مواضع السجود انا هو حكايات عن قوم مدحوا بالسجود نحو قوله تعالى (ان الدس عذر بك
 لا يستكبرون عن عبادته ويستحيونه وله يسجدون) وهو موضع السجود لاس بالانفاق
 وقوله تعالى (ان الدس ابوا العالم من قبله اذا سئل عليهم يحرون الادفان سجداً وخوها من
 الآي الى فيها حكاية سجود قوم فكانت مواضع السجود وقوله (واذا فرغ عليهم الامر ان
 لا يسجدون) فتعني لزوم فعله عند سماع الامر بالوجوب والظاهر اوحى في سائر السجود
 فحق احاد في موضع من فان الظاهر ينعى وجوب فعله الا ان هو الدلالة على غير واحد
 من الركوع عن سجود الملاوه وذكر محمّد بن الحسن انه قد روى في تأويل قوله تعالى
 (وحررناكم انا) ان معناه حر ساجداً معرك بالركوع عن السجود فحار ان وجوبه عنه ادعاء
 عبارة عنه قوله تعالى (وآياها الحكمه وفصل الخطاب) روى سمع عن احسن قال اعلم
 بالمصاء ومن سرنخ قال الشهود والامان وعن ابن حصص عن ابن عبد الرحمن السلمي قال
 فصل الخطاب فان الحصوم (قال ابو بكر الفصل بين الحصوم بالحق وهذا يدل على ان فصل
 المصاء واجب على الحاكم اذا حوصم اليه وانه عبر حثله اهل الحكم وهو مطلق قول من يقول
 ان الباكل عن المين محاسن حق نقر او يحلف لان فيه اهل الحكم وترك الفصل وروى الشعبي
 عن زياد ان فصل الخطاب امانه وليس زياد ممن بعده في الاوائل ولكنه قد روى وعسى
 ان يكون ذهب الى انه فصل بين الدعاء في صدر الكتاب وبين الخطاب المقصوده الكتاب
 قوله تعالى (يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الدس بالحق ولا تتبع الهوى)

حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا الحارث بن ابي اسامة قال حدثنا ابو عبيد القاسم بن سلام قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن قال ان الله اخذ على الحكماء ثلاثاً ان لا يتبعوا الهوى وان يحشوه ولا يحشوا الناس وان لا يشترؤا ما يابيه ثمتا قليلاً ثم قرأ ﴿ يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى ﴾ الآية وقرأ ﴿ انا انزلنا التوراة فيها هدى وور يحكم بها الذين اسلموا ﴾ الى قوله ﴿ فلا تحشوا الناس واحشون ﴾ وروى سليمان بن حرب عن حماد بن ابي سلمة عن حميد قال لما استقصى اياس بن معاوية امام الحسن فكي اياس هاله الحسن ما سكيك يا انا وائلة قال بلغني ان القصاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة رجل احبده فاحطاً فهو في النار ورجل مال به الهوى فهو في النار ورجل اجتهد فاصاب فهو في الجنة قال الحسن ان فيما قص الله من نساء داود وسليمان اذ يحكمان في الحثرت الى قوله ﴿ وكلا آيينا حكما وعلما ﴾ فابى على سليمان ولم يدم داود ثم قال الحسن ان الله اخذ على الحكماء ثلاثاً وذكر نحو الحديث الاول * قال ابو بكر قديس في حديث ابي تيممة معي ما ذكر في الحديث الذي رواه اياس بن معاوية ان العاصي اذا اخطأ فهو في النار وهو ما حدثنا محمد بن بكر الصري قال حدثنا ابو داود السجستاني قال حدثنا محمد بن حسان السمي قال حدثنا حلف بن حليفة عن ابي هاشم عن ابن ريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القصاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقصى به ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار ورجل قصى للناس على جهل فهو في النار فاحتران الذي في النار من الخطئين هو الذي تقدم على القصاء جهل * قوله تعالى ﴿ ادعهم عليه بالعشي الصاوات الحيات ﴾ الى قوله ﴿ بالسوق والاعناق ﴾ قال مجاهد صفون الفرس رفع احدي يديه حتى تكون على طرف الحافر وذاك من عادة الخيل والحيات السراع من الخيل قال فرس حواد اذا حاد بالركض * قوله تعالى ﴿ اني احببت حب الخير عن ذكر ربي ﴾ محتمل وجهين احدهما اني احب حب الخير الذي سال بهذا الخيل فشعلته من ذكر ربي وهو الصلاة التي كان يعملها في ذلك الوقت ومحتمل اني احببت حب الخير وهو يريد به الخيل نفسها فسميها حيرا لما سالها من الخير بالجهاد في سبيل الله وقتال اعدائه ويكون قوله ﴿ عن ذكر ربي ﴾ معناه ان ذلك من ذكر ربي وقيامي بمحمه في اتحاد هد الخيل * قوله تعالى ﴿ حتى نورات بالحجاب ﴾ روى عن ابن مسعود حتى نورات الشمس بالحجاب * قال ابو بكر وهو كقول ليد

حتى اذا القلب بدا في كاهر * واحسن عورات الثعور طلامها

وكسول حاتم

اماوي مانعي الثراء عن الفتي * اذا حسرت يوما وصباق بها الصدر
فاصبر النفس في قوله حسرت وقال غير ابن مسعود حتى نورات الخيل بالحجاب *
وقوله تعالى ﴿ يردوها على فطس مسحا بالسوق والاعناق ﴾ روى عن ابن عباس انه جعل يمسح اعراف الخيل وعراقيبها حبالها * وهذا كما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا

ابوداود قال حدثنا هارون بن عبدالله قال حدثنا هشام بن سعيد الطالقاني قال اخبرنا محمد بن المهاجر قال حدثني عقيل بن سبيب عن ابي وهب الجشمي وكانت له صحبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتبطوا الخيل وامسحوا بنواصبها واعجازها او قال اكفهاها وقلدوها ولا تقلدوها الاونار فجاء ان يكون سامان انما مسح اعرافها وعراقيبها على نحو ما ندب اليه نبينا صلى الله عليه وسلم وقد روي عن الحسن انه كشف عراقيبها وضرب اعناقها وقال لا تشغليني عن عبادة ربي مرة اخرى والتأويل الاول اصح والثاني جائز ومن تأوله على الوجه الثاني يستدل به على اباحة لحوم الخيل اذ لم يكن يتلهمها بلا نفع وليس كذلك لانه جائز ان يكون محرم الاكل وتعبدا لله بانلافه ويكون المنفعة في تنفيذ الامر دون غيره الا ترى انه كان جائزا ان يمتنه الله تعالى ويمنع الناس من الانتفاع باكله فكان جائزا ان يتعبدوا تلافه وبحظر الانتفاع باكله بعده **﴿وقوله تعالى﴾** (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث) روي عن ابن عباس ان امرأة ايوب قال لها ابليس ان شفيتك تقولين لي انت شفيتك فاخبرت بذلك ايوب فقال ان شفاني الله ضربتك مائة سوط فاخذ شماريخ قدر مائة فضربها ضربة واحدة قال عطاء وهي للناس عامة **﴿** وحدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله **﴿** (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث) **﴾** فاخذ عودا فيه تسعة وتسعون عودا والاصل تمام المائة فضرب به امرأته وذلك ان امرأته ارادها الشيطان على بعض الامر فقال لها قولي لزوجك يقول كذا وكذا فقالت له قل كذا وكذا فحلف ان يضربها فضربها تحلة ليمينه وتخفيفا على امرأته **﴿** قال ابو بكر **﴿** وفي هذه الآية دلالة على ان من حلف ان يضرب عبده عشرة اسواط فجمعها كلها وضربه ضربة واحدة انه يبر في يمينه اذا اصابه جميعها لقوله تعالى **﴿** (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث) **﴾** والضغث هو ملء الكف من الحشب او السياط او الشماريخ ونحو ذلك فاخبر الله تعالى انه اذا فعل ذلك فقد بر في يمينه لقوله **﴿** (ولا تحنث) **﴾** وقد اختلف المصنف في ذلك فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد اذا صربه ضربة واحدة بعد ان يصيبه كل واحدة منه فقد بر في يمينه وقال مالك والليث لا يبر وهذا المول خلاف الكتاب لان الله تعالى قد اخبر ان فاعل ذلك لا يحنث وقد روي عن مجاهد انه قال هي لايوب خاصة وقال عطاء للناس عامة **﴿** قال ابو بكر دلالة الآية ظاهرة على صحة القول الاول من وجهين احدهما ان فاعل ذلك يسمى ضاربا لما شرط من العدد وذلك يقتضي البر في يمينه والثاني انه لا يحنث لموله **﴿** (ولا تحنث) **﴾** وزعم بعض من يحتج لمذهب مالك ان ذلك لايوب خاصة لانه قال **﴿** (فاضرب به ولا تحنث) **﴾** فلما اسقط عنه الحنث كان بمنزلة من جعلت عليه الكفارة فاداه او بمنزلة من لم يحلف على شيء وهذا حجاج ظاهر السقوط لا يحتج بمثله من يفعل ذلك انتاقضه واستحاله ومخالفه اظاهر الكتاب وذلك لان الله تعالى اخبر انه اذا فعل ذلك لم يحنث واليمين تتضمن شيئين حثا اوبرا فاذا اخبر الله انه لا يحنث فقد اخبر بوجود البر اذ ليس بينهما واسطة فتناقضه

واستحالة من جهة ان قوله هذا بوجب ان كل من بر في يمينه بان يفعل المحلوف عليه كان بمنزلة من جعلت عليه الكفارة على قضيته لسقوط الحنث ولو كان لا بوب خاصة وكان عبادة تعبد بها دون غيره كان لله ان يسقط عنه الحنث ولا يلزمه شيئاً وان لم يضربها بالضغث فلا معنى على قوله لضربها بالضغث اذ لم يحصل به بر في اليمين * وزعم هذا القائل ان الله تعالى ان سجد بمشاة في الاوقات وفيما تعبدنا به ضرب الزاني قال ولو ضرب به ضربة واحدة بشماريح لم يكن حدا * قال ابو بكر اما ضرب الزاني بشماريح فلا يجوز اذا كان صحيحاً سليماً وقد يجوز اذا كان عليلاً بخاف عليه لانه لو افرد كل ضربة لم يحز اذا كان صحيحاً ولو جمع اسواط فضربه بها واصابه كل واحد منها اعيد عليه مارق عليه من الاسواط وان كانت خمسة فلا فرق بين حال الجميع والتفريق واما في المرض فجاز ان يقتصر من الضرب على شماريح اودرة او نحو ذلك فيجوز ان يجمعه ايضاً فيضربه به ضربة * وقد روى في ذلك ما حدثنا محمد ابن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن سعيد الهمداني قال حدثنا ابن وهب قال اخبرني بونس عن ابن شهاب قال اخبرني ابو امامة بن سهل بن حنيف انه اخبره بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الانصار انه اسكن رجل منهم حتى اضي فعاد جلدة على عظم فدخلت عليه جارية لبعضهم فهش لها فوق عايتها فلما دخل عايتها رجال قومه يعودونه اخبرهم بذلك وقال استفتوا لي النبي صلى الله عليه وسلم فاني قد وقعت على جارية دخلت على فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا مارأينا احداً به من الضر مثل الذي هو به لو حملناه اليك انفسخت عظامه ما هو الا جلد على عظم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأخذوا له شماريح مائة سمراخ فبضربوه بها ضربة واحدة ورواه بكير بن عبد الله بن الاسحج عن ابي امامة بن سهل عن سعيد بن سعد وقال فيه فخذوا عنكالا فيه مائة سمراخ فاضربوه بها صرة واحدة ففعلوا وهو سعيد بن سعد بن عبادة وقد ادرك النبي صلى الله عليه وسلم وابو امامة بن سهل بن حنيف هذا ولد في حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم

فصل في

وفي هذه الآية دلالة على ان للزوج ان يضرب امرأته تأديباً لو لا ذلك لم يكن ايوب ليحلف عليه ويضربها ولما امر الله تعالى بضربها بعد حلفه والذي ذكره الله في القرآن واباحه من ضرب النساء اذا كانت ناشراً بقوله (واللاتي يخافون نشوزهن) الى قوله (واضربوهن) وقد دلت قصة ابوب على ان له ضربها تأديباً لغير نشوز وقوله تعالى (الرجال قوامون على النساء) فاروى من القصة فيه يدل على مثل دلالة قصة ابوب لانه روى ان رجلاً لطم امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاراد اهائها القصاص فانزل الله (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم) وفي الآية

دليل على ان للرجل ان يحلف ولا يستثنى لان ابوب حلف ولم يستثنى ونظيره من سنة النبي صلى الله عليه وسلم قوله في قصة الاشعرين حين استحملوه فقال والله لا احملكم ولم يستثنى ثم حملهم وقال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فلبأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه * وفيها دليل على ان من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ثم فعل المحلوف عليه ان عليه الكفارة لانه لو لم يجب كفارة لترك ابوب ما حلف عليه ولم يحتج الى ان يضربها بالضغث وهو خلاف قول من قال لا كفارة عليه اذا فعل ما هو خير وقد روى فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وذلك كفارته * وفيها دليل على ان التعزير بمجاوزته الحد لان في الخبر انه حلف ان يضربها مائة فامر الله تعالى بالوفاء به الا انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين * وفيها دليل على ان اليمين اذا كانت مطلقة فهي على المهمة وليسست على الفور لانه معلوم ان ابوب لم يضرب امرأته في فور صحتته ويدل على ان من حلف على ضرب عده انه لا يبر الا ان يضربه بيده اقوله (وخذ بيدك ضغثا) الا ان اصحابنا قالوا فيمن لا يتولى الصرب بيده ان امر غيره بضربه لا تحث للعرف * وفيها دليل على ان الاستثناء لا يصح الا ان يكون متصلا باليمين لانه لو صح الاستثناء متراخيا عنها لامر بالاستثناء ولم يؤمر بالصرب * وفيها دليل على حواز الحيلة في التوصل الى ما يمتوز فعله ودفع المكروه بها عن نفسه وعن غيره لان الله تعالى امره بضربها بالضغث اخرج به من اليمين ولا يصل اليها كثير ضرر . آخر سورة ص

سورة الزمر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ وخلقكم من نفس واحدة ﴾ تم جعل منها زوجها * ثم راجعة الى صلة الكلام كانه قال خلقكم من نفس واحدة ثم اخبركم انه جعل منها زوجها لانه لا يصح رجوعها الى المخلوقين من الاولاد على معنى الترتيب لان الوالد ين قبل الولد وهو مثل قوله ﴿ ثم الله شهيد على ما يفعلون ﴾ وقوله ﴿ ثم آتينا موسى الكتاب نماما ﴾ ونحو ذلك . آخر سورة الزمر

سورة المؤمن

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ ياها مان ابن لي صرحا ﴾ روى سفيان عن منصور عن ابراهيم في قوله ﴿ ياها مان ابن لي صرحا ﴾ قال بنى بالآخر وكانوا يكرهون ان يبنوا بالآخر ويجعلونه في قبورهم * وقوله تعالى ﴿ وقال ربكم ادعوني استجب لكم ﴾ روى الثوري عن الاعمش ومنصور عن سبيع الكندي عن العثمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الدعاء هو العبادة ثم قرأ ﴿ ادعوني ﴾

استجب لكم) الآية. وقوله تعالى ﴿النار يعرضون عليها﴾ هذه الآية تدل على عذاب القبر لقوله تعالى ﴿ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون أسد العذاب﴾ يدل على ان المراد بقوله ﴿النار يعرضون عليها غدوا وعشيا﴾ قبل القيامة. آخر سورة المؤمن

ومن سورة حم السجدة بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ومن احسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً﴾ فيه بيان ان ذلك احسن قول ودل بذلك على لزوم فرض الداء الى الله اذ لا جائز ان يكون النفل احسن من الفرض فلو لم يكن الداء الى الله فرضاً وقد جعله من احسن قول اقضى ذلك ان يكون النفل احسن من الفرض وذلك ممتنع. وقوله تعالى ﴿ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا﴾ الآية قيل ان الملائكة تنزل عليهم عند الموت فيقولون لا تخف مما انت فادم عليه فيذهب الله خوفه ولا تحزن على الدنيا ولا على اهلها فيذهب الله خوفه وابشر بالجنة وروى ذلك عن زيد بن اسلم وقال غيره انما يقولون له ذلك في القيام عند الخروج من القبر فيرى تلك الالهوال فيقول له الملائكة لا تخف ولا تحزن فانما يراد بهذا غيرك ويقولون له نحن اولياؤك في الحياة الدنيا فلا يفارقونه تأنيساً له الى ان يدخل الجنة وقال ابو العالية ﴿ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا﴾ قال اخلصوا له الدين والعمل والدعوة. وقوله تعالى ﴿ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم﴾ قال بعض اهل العلم ذكر الله العدو فاخبر بالخيلة فيه حتى يزول عداوته ويصير كأنه ولي فقال تعالى ﴿ادفع بالتي هي احسن﴾ الآية قال وانت ربما افيت بعض من يتطوى لك على عداوة وصنع فتباً بالسلام او تبسم في وجهه فياين لك قلبه ويسام لك صدره قال ثم ذكر الله الحاسد فعلم ان لا حيلة عندنا فيه ولا في استملاك سخيمته واستخراج ضغينته فقال تعالى ﴿قل اعوذ برب الفلق﴾ الى قوله ﴿ومن شر حاسد اذا حسد﴾ فامر بالتعوذ منه حين علم ان لا حيلة عندنا في رضاه. وقوله تعالى ﴿واسجدوا لله الذي خلقهن﴾ الآية. قال ابو بكر اختلاف في موضع السجود من هذه السورة فروى عن ابن عباس ومسروق وقناة انه عند قوله ﴿وهم لا يسأمون﴾ وروى عن اصحاب عبدالله والحسن وابي عبد الرحمن انه عند قوله ﴿ان كنتم ايام بعدون﴾. قال ابو بكر الاولى انها عند آخر الآيتين لانه تمام الكلام ومن جهة اخرى ان السام لما اختلفوا كان فعله بالآخر منهما اولى لانفاق الجميع على جواز فعلها باخراها واخلافهم في جوازها باولاهما. وقوله تعالى ﴿ولو جعلناه قرآناً اعجبياً﴾ الآية يدل على انه لو جعله اعجبياً كان اعجباً، فكان يكون قرآناً اعجبياً وانما كان عربياً لان الله انزله بلغة العرب وهذا يدل على ان نقله الى لغة المعجم لا يخرجه ذلك من ان يكون قرآناً. آخر سورة حم السجدة

اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر بن ابي اسحاق عن علي بن ربيعة انه شهد سائما كرم الله وجهه حين ركب فلما وضع رجله في الركاب قال بسم الله فلما اسوى قال الحمد لله ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين قال ثم حمد الله ثلاثا وكبر ثلاثا ثم قال لا اله الا انت طلمت نفسي فاعمر لي فانه لا يحقر الذنوب الا انت ثم صحك فقبل له ثم مضى بنا امير المؤمنين قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل مثل الذي فعلت وقال من الذي قال به صحك فقبل له ثم صحك يا بني الله قال العبد او قال عجب للعبد اذا قال لا اله الا انت طلمت نفسي فاعمر لي انه لا يحقر الذنوب الا انت يعلم انه لا يحقر الذنوب الا هو وحده عدا الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن سفيان عن طاووس عن ابيه انه كان اذا ركب قال اسم الله ثم قال هذا منك وفعلك عاليا الحمد لله رسائمه يقول سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين وابانا الى رسائمه ما وروى حاتم بن اسماعيل بن جعفر عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على دروه سام كل خير - طان فاداركه وها فقولوا يا امرئ الله سبحان الذي سخر لنا هذا وما سألهم مبرين - وروى عن سفيان عن منصور عن محمد بن ابي معمر عن ابي اسحق مسعود قال اذا ركب الدابة فلم يذكر اسم الله عليه ردعه شيطان فعاد له من قال لم يحسن قال له من

فصل في اباحه اسس الحلي للنساء

قال ابو العالاه ومجاهد رحمنا الله في الذهب سمعنا رواه او من يشأ في الحاء وروى باقر عن سعد بن ابي هاشم عن ابي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسس الحرير والذهب حرام على دكور امتي حلال لامهات وروى سمعنا عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن عائشة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول وهو يمض الدم من سحجة نوحه اسامة ويمضه لو كان اسامة حاربه لخصاه لو كان اسامة حاربه اكسونا سمعنا وفي حديث عمرو بن سمع عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأتين عليهما اسود من ذهب فقال لهما ان يسورا كما الله يا سمورة من الله فاما لا قال فاديا حق هذا وفات عائشة لا أس اسس الحلي اذا اعطيت ركابه وكسب عمر الى ابي موسى ان مرمم ولك من اساء المؤمنين ان يصدف من الحلي وروى ابو حنيفة عن عمرو بن دينار ان عائشة حلت احواسها لذهب وان اس عمر حلي ماته الذهب وقد روى حصيف عن مجاهد عن عائشة قالت لما ساء رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اسس الذهب ما يا رسول الله او تربط المسك بسى من الذهب قال افلا تربطونه بالفضة ثم اطحونه بسى من رعمان فكون مثل الذهب وروى حرير عن مطرف عن ابي هريرة قال كنت فاعدا عبد النبي صلى الله عليه وسلم فانه امرأه فقال يا رسول الله سواران من ذهب فقال النبي صلى الله عليه وسلم سواران من نار فقال قرطان من ذهب قال قرطان من نار قال طوق من ذهب قال طوق من نار قالت يا رسول الله

ان المرأة ادالم نرس لروحها صلب عنده فقال ما منعك ان تحملي قرطين من قصة تصبره
 بعد اورعمران فاداهو كالدب : قال ابوكرا الاحار الواردة في اماتته للنساء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والصحابه اطهر واسهر من احاد الخطر ودلالة الآتية ايضا طاهرة في اماتته
 للنساء وقد استعاض اسن الحلي للنساء مدلدن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه الى يومنا
 هذا من غير تكبر من احد علمن ومثل ذلك لا يترص عليه باحد الا حاد : قوله تعالى
 ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ آلِ آدَمَ﴾ يعني ان الكفار
 قالوا لو ساء الله ما عدنا الاصنام ولا الملائكة انا ما عدناهم لان الله قد شاء ما دلل فأكندهم
 الله في قلبهم هذا واحبر اهم محرصون ويكذبون بهذا القول في ان الله تعالى لم يشأ كفرهم
 وبطيره قوله ﴿سَقَوْا الَّذِينَ سَرَكُوا لَوْ سَاءَ اللَّهُ مَا شَرَكْنَا وَلَا تَأْوِي وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ
 كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قِبَلِهِمْ﴾ احبروه انه مكذبون لله ولرسوله هو اهلهم لوساء الله ما سركا وانار به
 ان الله قد شاء ان لا سركا وهدا كما سطل مذهب الحبر الهمة : قوله تعالى ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ
 نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ آلِ آدَمَ﴾ الى قوله ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ آلِ آدَمَ﴾
 على اتصال العائد لدمه اناهم على : آتية وركهم المطر فيما دعاهم اليه الرسول صلى الله
 عليه وسلم : قوله تعالى ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ آلِ آدَمَ﴾
 بالحق غير بافهم لامع العلم وان العائد لا مبي مع عدم العلم بصحة المقالة والداني ان شرط سائر الشهادات
 في الحقوق وغيرها ان كون الشاهد عالما بها ونحوه ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ ارأيت مثل
 الشمس فاسهدوا لا فده : وقوله تعالى ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ آلِ آدَمَ﴾
 قال احبرنا عبد الرزاق عن معمر عن : في قوله تعالى ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ آلِ آدَمَ﴾
 مر به عليه السلام عام للساعة وناس يقولون القرآن علم للساعة . آخر سورة لر حرف

سورة الجاثية

ومن سورة الجاثية

بسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا حسن قال احبرنا عبد الرزاق قال احبرنا معمر عن قتادة في
 قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَأْتِي السُّحُبُ بِمَاءٍ مَزْجًا مِمَّا يَتَذَوَّبُ عَنْ آلِهَتِهِمْ فَذُقُوا﴾ قال بسحبا قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَأْتِي السُّحُبُ بِمَاءٍ مَزْجًا مِمَّا يَتَذَوَّبُ عَنْ آلِهَتِهِمْ فَذُقُوا﴾
 حث وخدمهم : قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَأْتِي السُّحُبُ بِمَاءٍ مَزْجًا مِمَّا يَتَذَوَّبُ عَنْ آلِهَتِهِمْ فَذُقُوا﴾
 احبرنا عبد الرزاق قال احبرنا معمر عن قتادة في قوله ﴿يَوْمَ تَأْتِي السُّحُبُ بِمَاءٍ مَزْجًا مِمَّا يَتَذَوَّبُ عَنْ آلِهَتِهِمْ فَذُقُوا﴾
 لا هو ساء الاركة لا يحاف الله : قال ابوكرا وقد روي في بعض الاحار ان الهوى اله يعد
 وبلا قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَأْتِي السُّحُبُ بِمَاءٍ مَزْجًا مِمَّا يَتَذَوَّبُ عَنْ آلِهَتِهِمْ فَذُقُوا﴾
 يعدون العري وهو حجر ايض حسا من الدهر فادوا وحدوا ما هو احسن منه طرحوا الاول وعدوا
 الآخر وقال الحسن المحداه هواء يعني لا يعرف الهه بحجة عقله وانما يعرفه هواء : قوله
 تعالى ﴿يَوْمَ تَأْتِي السُّحُبُ بِمَاءٍ مَزْجًا مِمَّا يَتَذَوَّبُ عَنْ آلِهَتِهِمْ فَذُقُوا﴾ قيل هو على التقديم

والتأخير أي محسباً وموت من غير رجوع وقل بموت ومحسباً أولاداً كما يقال ما مات
 من حلف أسماً مثل فلان * وقوله (وماهلكنا إلا الدهر) فانه حدثنا عدالله بن محمد
 قال حدثنا الحسن قال احبنا عبدالرزاق قال احبنا معمر بن قنادة في قوله (وماهلكنا
 إلا الدهر) قال قال ذلك مشركو قرش قالوا ماهلكنا إلا الدهر يقولون إلا المعمر * قال
 ابوبكر هداقول ربيعة قريش الذين كانوا يكرهون الصانع الحكيم وان الرمان ومعنى
 الاوقات هو الذي يحدث هذه الحوادث والدهر اسم يقع على زمان العمر كما قال قنادة فقال
 فلان يصوم الدهر يعني عمره كله ولذلك قال محمد بن اسحق بن عمار لا يكلم فلان الدهر انه
 على عمره كله وكان ذلك عندهم بمنزلة قوله والله لا تكلم الا بد واما قوله لا تكلم دهرها فان ذلك
 عن ابي يوسف ومحمد بن علي ستة اشهر وعمره اربعون سنة ومعنى دهرها فلم يحبوه شيء *
 وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم حدث في بعض القاطع لاسوا الدهر فان الله هو الدهر
 وتأوله اهل العلم على ان اهل الحاشية كانوا يسمون الحوادث المحزنة والملايا الباردة والمصائب
 المتألمة الى الدهر فيقولون فعل الدهر ما وصح - ويسنون الدهر كما قد حرت عادة كثير من الناس
 ان يقولوا اسماً الدهر ويخجلون ذلك فعلى النبي صلى الله عليه وسلم لاسوا فاعل هذه الامور
 فان الله هو فاعلها ومحدثها * واصل هذا الحديث ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود
 قال حدثنا محمد بن الصباح قال حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن ابي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى يؤدى ابن آدم يسب الدهر واما الدهر فيدى الامر
 اقلب الليل والنهار قال ابن السرح عن ابن المسيب مكان سعد فموله وما الدهر مصوب
 بانه طرف للفعل كعموله تعالى انا انذا بدي الامر اقلب الليل والنهار وكقولهم انذا بدي
 اليوم بيدي الامر فاعل كذا وكذا ولو كان مرفوعاً كان الدهر اسماً لله تعالى وليس كذلك لان احداً
 من المسلمين لا يسمى الله بهذا الاسم * وحدثنا عدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال احبنا
 عبدالرزاق عن معمر بن الزهري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله
 يقول لا تقولن احذركم يا حسنة الدهر فان الله الدهر فاب لله وبهارة فاداشب فعتهم فهدنهما
 اصل الحديث في ذلك والمعنى ما ذكرنا وما عجز عن الرواية فقل المعنى عدله فقال لاسوا
 الدهر فان الله هو الدهر واما قوله في الحديث الاون يؤدى ابن آدم يسب الدهر فان الله تعالى
 لا يلحقه الاذى ولا المنافع والمصدر وانما هو محار معناه يؤدى او انما لا هم يعلمون ان الله
 هو الفاعل لهذه الامور التي يسمونها الجهل الى الدهر فيأذون بذلك كما سادون بسماع سائر
 صروب الجهل والكفر وهو كعموله (ان الذين يؤذون الله ورسوله) ومعناه يؤذون
 اولياء الله . آخر سورة حم الحاشية

ومن سورة الاحقاف
 بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ويوحله وفصله ثلاثون سهرابك روى ان عثمان امر رجلاً امرأه قد ولدت اسنة

اشهر فقال له على قال الله تعالى ﴿ وخمليه وفصاله ثلاثون شهرا ﴾ وقال ﴿ وفصاله في عامين ﴾
وروى ان عثمان سأل الناس عن ذلك فقال له ابن عباس مثل ذلك وان عثمان رجع الى قول
على وابن عباس وروى عن ابن عباس ان كل ما زاد في الحمل نقص من الرضاع فاذا كان الحمل تسعة اشهر
فالرضاع واحد وعشرون شهرا وعلى هذا القياس جميع ذلك وروى عن ابن عباس ان الرضاع
حولان في جميع الناس ولم يفرقوا بين من زاد حمله ونقص وهو مخالف للقول الاول وقال مجاهد
في قوله ﴿ وما ينض الارحام وما تزداد ﴾ ما نقص عن تسعة اشهر او زاد عنها ﴿ قوله تعالى ﴾
﴿ حتى اذا بلغ اشده ﴾ روى عن ابن عباس وقتادة اسده ثلاث وثلاثون سنة وقال الشعبي
هو بلوغ الحلم وقال الحسن اشده قيام الحججة عليه ﴿ وقوله تعالى ﴾ ﴿ اذهبتم طيباتكم في حياتكم ﴾
الدنيا واستمتعتم بها ﴾ روى الزهري عن ابن عباس قال قال عمر فقلت يا رسول الله ادع الله ان يوسع
على امتك فقد وسع على فارس والروم وهم لا يعبدون الله فاستوى جالسا وقال آفي شك انت يا ابن
الخطاب اولئك قوم محبت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا ﴿ وحدثنا سعد الله بن محمد قال حدثنا الجرحاني قال
اخبرنا عبد الرزاق عن معمر في قوله ﴿ اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا ﴾ قال ان عمر بن الخطاب قال
لوشئت ان اذهب طيباتي في حياتي لامرت بجدي سمين يطبخ باللبس وقال معمر قال فاذة قال عمر لو شئت
ان اكون اطيبيكم طعاما والينكم ثيابا لعلت ونكني استبق طساني وعن عبد الرحمن بن ابي ليلى
قال قدم على عمر بن الخطاب ناس من اهل العراق فصر اليهم طعامهم فرآهم كأنهم يتعذرون
في الاكل فقال يا اهل العراق لو شئت ان بدهمق لي كما يدهمق لكم لعلت ولكن بسنقي
من دنيانا لا آخرتنا اما سمعتم الله يقول ﴿ اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا ﴾ قال ابو بكر
هذا محمول على انه رأى ذلك افضل لاعلى انه لا يجوز غيره لان الله قد اباح ذلك فلا يكون
آكله فاعلا محظورا قال الله تعالى ﴿ قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق ﴾
آخر سورة الاحقاف

ومن سورة محمد صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿ فاذا القيم الذين كفروا فصرب الرقاب ﴾ قال ابو بكر قد اقتضى طاهره وجوب الفل
لا غير الابد الانحان وهو ظير قوله تعالى ﴿ ما كان لني ان يكون له اسرى حتى تخن في الارض ﴾ ﴿
حدثنا جعفر بن محمد بن الحكم قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليمان قال حدثنا ابو عبد الله
ابن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ ما كان لني ان يكون
له اسرى حتى تخن في الارض ﴾ قال ذلك يوم بدر والمسلمون يومئذ قليل فلما كثروا
واشتد سلطانهم انزل الله تعالى بعد هذا في الاسارى ﴿ فاما منا بعد واما فداء ﴾ فجعل الله الربي
والمؤمنين في الاسارى بالخيار ان شاؤا قتلوهم وان شاؤا استعبدوهم وان شاؤا فادوهم سك
ابو عبيد في وان شاؤا استعبدوهم ﴿ وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن محمد قال

حدثنا ابو عبيد قال حدثنا ابو مهدي وحجاج كلاهما عن سفيان قال سمعت السدي يقول في قوله (فاما منا بعد واما فداء) قال هي منسوخة لسخها قوله (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) قال ابو بكر اما قوله (فاذا القيم الذين كفروا فضرب الرقاب) وقوله (ما كان لنبي ان يكون له اسرى حتى يثخن في الارض) وقوله (فاما تشققهم في الحرب فشردهم من خلفهم) فانه جائز ان يكون حكما ثابتا غير منسوخ وذلك لان الله تعالى امر نبيه صلى الله عليه وسلم بالاثخان بالقتل وحظر عليه الاسر الا بعد اذلال المشركين وقمعهم وكان ذلك في وقت قلة عدد المسلمين وكثرة عدد عدوهم من المشركين فثخن المشركون واذلوا بالقتل والتشريد جاز الاستبقاء فالواجب ان يكون هذا حكما ثابتا اذا وجد مثل الحال التي كان عليها المسلمون في اول الاسلام واما قوله (فاما منا بعد واما فداء) ظاهره يقتضي احد شيئين من من اوفداء وذلك ينفي جواز القتل * وقد اختلف السلف في ذلك حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن محمد بن ابيان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن مبارك بن فضالة عن الحسن انه كر قتل الاسير وقال من عليه اوفاده * وحدثنا جعفر قال حدثنا جعفر قال حدثنا ابو عبيد قال اخبرنا هشيم قال اخبرنا اشعث قال سألت عطاء عن قتل الاسير فقال من عليه اوفاده قال وسألت الحسن قال يضع به ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم باسارى بدر يمن عليه او يفادي به وروى عن ابن عمر انه دفع اليه عظيم من عظماء اصطخر ليقتله فاني ان يقتله وتلا قوله (فاما منا بعد واما فداء) وروى ايضا عن مجاهد ومحمد بن سيرين كراهة قتل الاسير وقد روينا عن السدي ان قوله (فاما منا بعد واما فداء) منسوخ بقوله (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وروى مثله عن ابن جريج * وحدثنا جعفر قال حدثنا جعفر قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريج قال هي منسوخة وقال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم عقبة بن ابي معيط يوم بدر صبرا * قال ابو بكر اتفق فقهاء الامصار على جواز قتل الاسير لانهم بينهم خلافا فيه وقد نواترت الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في قتله الاسير منها قتله عقبة ابن ابي معيط والنضر بن الحارث بعد الاسر يوم بدر وقتل يوم احد باعزة الشاعر بعدما اسر وقتل بي قريظة بعد نزولهم على حكم سعد بن معاذ فحكم فيهم بالقتل وسبي الذرية ومن على الزبير بن باطا من بينهم وفتح خير بعضها صلحا وبعضها عنوة وشرط على ابن ابي الحقيق ان لا يكتم شيئا فلما ظهر على خيانتة وكتمانه قتله وفتح مكة وامر بقتل هلال ابن خطل ومقيس بن حبابه وعبد الله بن سعد بن ابي سرح وآخرين وقال اقتلوهم وان وجدتموهم متعلقين باستار الكعبة ومن على اهل مكة ولم يغنم اموالهم * وروى عن صالح بن كيسان عن محمد بن عبد الرحمن عن ابيه عبد الرحمن بن عوف انه سمع ابا بكر الصديق يقول وددت اني يوم انيت بالفجاءة لم اكن احرقته وكنت قتله سريحا واطلقتة نجحيا وعن ابي موسى انه قتل دهقان السوس بعدما اعطاه الامان على قوم سباهم ونسى نفسه فلم يدخلها في الامان فقتله فهذه آثار متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة في جواز قتل

الاسير وفي استتقائه واتفق فقهاء الامصار على ذلك وانما اختلفوا في فداؤه فقال اصحابنا
جميعا يفادى الاسير بالمال ولا يباع السبي من اهل الحزب فيردوا حربا وقال ابو حنيفة
لا يفادون باسرى المسلمين ايضا ولا يردون حربا ابدا وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس ان يفادى
اسرى المسلمين باسرى المشركين وهو قول الثوري والاوزاعي وقال الاوزاعي لا بأس ببيع
السبي من اهل الحرب ولا ببيع الرجال الا ان يفادى بهم المسلمون وقال المزني عن الشافعي
للإمام ان يمين على الرجال الذين ظهر عليهم او يفادى بهم * فاما المجيزون للفداء باسرى المسلمين
وبالمال فانهم احتجوا بقوله (فاما منا بعد واما فداء) وظاهره يقتضى جوازه بالمال وبالمسلمين
وبان النبي صلى الله عليه وسلم فدى اسارى بدر بالمال ويحتجون للفداء بالمسلمين بما روى ابن
المبارك عن معمر عن ايوب عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن عمران بن حصين قال اسرت
ثقيف رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واسرا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من بني
عامر بن صعصعة فمره على النبي صلى الله عليه وسلم وهو موثق فاقبل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال علام احبس قال بحجرة حافئك فقال الاسير اني مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قلتها
وانت تملك امرك لا فلتحت كل الفلاح ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاداه ايضا فاقبل فقال
اني جائع فاطعمني فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه حاجتك ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم فداء بالرجلين
الذين كانت ثقيف اسرتهمما وروى ابن علية عن ايوب عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن عمران
بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم فدى رجلا من المسلمين برجل من المشركين من بني
عقيل ولم يذكر اسلام الاسير وذكره في الحديث الاول ولا خلافا انه لا يفادى الا على هذا الوجه
لان المسلم لا يرد الى اهل الحرب وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم شرط في صاحبه الحد بية
لقريش ان من جاء منهم مسامرده عليهم ثم نسح ذلك وهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
الافامة بين اخضر المشركين وقال انا بريء من كل مسام مع منرك وقال من اقام بين
اظهر المشركين فقد برئت منه الذمة واما ما في الآية من ذكر المن او الفداء
ومادوى في اسارى بدر فان ذلك منسوخ بقوله (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وافاموا الصلوة وآتوا الزكاة فخلوا
سبيلهم) وقد روينا ذلك عن السدي وابن جريج وقوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر) الى قوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فتضمنت
الايتان وجوب القتال للكفار حتى يسلموا او يؤدوا الجزية والفداء بالمال او بغيره ينافي
ذلك ولم يخالف اهل التفسير ونقله الآتار ان سورة براءة بعد سورة محمد صلى الله عليه وسلم
وسلم فوجب ان يكون الحكم المذكور فيها ناسخا للفداء المذكور في غيرها * قوله تعالى
(حتى تضع الحرب اوزارها) قال الحسن حتى يعبد الله ولا يشرك به غيره وقال سعيد بن جبير
خروج عيسى بن مريم عليه السلام فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويلقى الذئب الشاة فلا يعرض
لها ولا تكون عداوة بين اثنين وقال الفراء آثامها وشركها حتى لا يكون الا مسام او مسالم

قال ابوبكر فكان معنى الآية على هذا التأويل إيجاب القتال الى ان لا يبقى من يقاتل وقوله تعالى ﴿فلا تهنوا وتدعوا الى السلم واتم الاعلون والله معكم﴾ روى عن معاهد لا تضعفوا عن القتال وتدعوا الى الصلح وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن الجرحاني قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿فلا تهنوا وتدعوا الى السلم﴾ قال لا تكونوا اول الطائفتين صرعت الى صاحبها ﴿واتم الاعلون﴾ قال اتم اولى بالله منهم قال ابوبكر فيه الدلالة على امتناع جواز طلب الصلح من المشركين وهو بيان لما أكد فرضه من قال مشركي العرب حتى يساموا وقتل اهل الكتاب ومشركي المعجم حتى يساموا او يعطوا الجزية والصلح على غير اعطاء الجزية خارج عن مقتضى الآيات الموجبة لما وصفنا فاكد النبي عن اصحاب بالنص عايه في هذه الآية وفيه الدلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل مكة صاعحا وانما فتحها عنوة لان الله قدسها عن الصلح في هذه الآية واخبر ان المسلمين هم الاعلون الغالبون ومتى دخلها صاعحا رضاهم فهم متساوون اذ كان حكم ما يقع بتراضى الفريقين فهما متساويان فيه ليس احدهما باولى بان يكون غالبا على صاحبه من الآخر وقوله تعالى ﴿ولا تبطلوا اعمالكم﴾ يحتاج به في ان كل من دخل في قربة لا يجوز له الخروج منها قل امامها لما فيه من ابطال عمله نحو الصلاة والصوم والحج وغيره . آخر سورة محمد صلى الله عليه وسلم

ومن سورة الفتح

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل انا فتحنا لك فتحا مبينا روى انه اراد فتح مكة وقال قتادة قضينا لك قضاء مبينا والاطهر انه فتح مكة بالغلبة والقهر لان القضاء لا يتناوله الاطلاق واذا كان المراد فتح مكة فانه يدل على انه فتحها عنوة اذ كان الصلح لا يطلق عليه اسم الفتح وان كان قديما مقيدا لان من قال فتح بلد كذا عقل به الغلبة والقهر دون الصلح ويدل عليه قوله في نسق التلاوة ﴿وينصرك الله نصرا عزيزا﴾ وفيه الدلالة على ان المراد فتح مكة وانه دخلها عنوة ويدل عليه قوله تعالى ﴿اذا جاء نصر الله والفتح﴾ لم يختلفوا ان المراد فتح مكة ويدل عليه قوله تعالى ﴿انا فتحنا لك﴾ وقوله تعالى ﴿هو الذي انزل السكينة في قلوب المؤمنين﴾ وذكره ذلك في سياق العصاة يدل على ذلك لان المعنى سيكون النفس الى الايمان بالبصائر التي بها قائلوا عن دين الله حتى فتحوا مكة وقوله تعالى ﴿وقل للمخلفين من الاعراب استدعون الى قوم اولى بأس شديد﴾ روى ان المراد فارس والروم وروى ابيهم بنو حنيفة فهو دليل على صحة امامة ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم لان ابا بكر الصديق دعاهم الى قتال بني حنيفة ودعاهم عمر الى قتال فارس والروم وقد الزمهم الله اتباع طاعة من يدعوهم اليه بقوله ﴿تقاتلونهم او يسلمون فان طيعوا يؤتكم الله اجرا حسنا وان تولوا كما توليت من قبل من دبتكم﴾

عذابا اليما) فاوعدهم الله على التخلف عن دعاهم الى قتال هؤلاء فدل على صحة امامتهما
اذ كان المتولى عن طاعتهما مستحقا للعقاب * فان قيل قد روى قتادة انهم هوازن وثقيف
يوم حنين * قيل له لا يجوز ان يكون الداعي لهم النبي صلى الله عليه وسلم لانه قال (فدل
لن تخرجوا معي ابدا ولن تقاتلوا معي عدوا) ويدل على ان المراد بالدعاء لهم غير النبي
صلى الله عليه وسلم ومعلوم انه لم يدع هؤلاء القوم بعد النبي صلى الله عليه وسلم
الا ابو بكر وعمر رضي الله عنهما * وقوله تعالى ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك
تحت الشجرة ﴾ فيه الدلالة على صحة ايمان الذين بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم ببيعة الرضوان
بالحديثة وصدق بصائرهم فهم قوم بايعانهم قال ابن عباس كانوا الفين وخمسمائة وقال جابر
الفا وخمسمائة فدل على انهم كانوا مؤمنين على الحقيقة اولياء الله اذ غير جائز ان يخبر الله
برساء عن قوم بايعانهم الا وباطنهم كظاهرهم في صحة البصرة وصدق الايمان وقد أكد ذلك
بقوله (فقام ما في قلوبهم فانزل السكينة عليهم) احبرانه علم من قلوبهم صحة البصرة وصدق
التيقوان ما باطنوه مثل ما اظهروه * وقوله تعالى ﴿ فانزل السكينة عليهم ﴾ يعني انهم بصدق بياتهم
وهذا يدل على ان التوفيق يصحب صدق النية وهو مثل قوله (ان يريدوا اصلاحا يوفق الله
بينهما) * وقوله تعالى ﴿ وهو الذي كف ايديهم عنكم وايديكم عنهم ﴾ الآية روى عن ابن عباس انها
نزلت في قصة الحديدية وذلك ان المشركين قد كانوا عشوا اربعين رجلا اصابوا من المسلمين
فاتى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرى فخلى سبيلهم وروى انها نزلت في فتح مكة
حين دخلها النبي صلى الله عليه وسلم غنوة فان كانت نزلت في فتح مكة فدلائلها ظاهرة
على انها فنحت غنوة لقوله تعالى (من بعد ان اظفركم عليهم) ومصالحتهم لا ظفر فيها للمسلمين فاقتضى
ذلك ان يكون فتحها غنوة * وقوله تعالى ﴿ والهدي معكوفان يبلغ محله ﴾ يحتاج به من يجزئ مع هدى
الاحصار في غير الحرم لا خارجه بكونه محبوسا عن بلوغ محله ولو كان قد بلغ الحرم وذبح فيه لما كان محبوسا
عن بلوغ المحل وليس هذا كما ظنوا لانه قد كان ممنوعا بدئا عن بلوغ المحل ثم لما وقع الصلح
زال المنع فبلغ محله وذبح في الحرم وذلك لانه اذا حصل المنع في ادنى وقت فجائز ان يقال قد منع
كما قال تعالى ﴿ قالوا يا ابا ناس منع ما الكيل ﴾ وانما منع في وقت واطلق في وقت آخر في الآية
دلالة على ان المحل هو الحرم لانه قال ﴿ والهدي معكوفان يبلغ محله ﴾ فلو كان محله غير الحرم لما كان
معكوفان عن بلوغه فوجب ان يكون المحل في قوله ﴿ ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي
محله ﴾ هو الحرم

باب رمى المشركين مع العلم بان فيهم اطفال المسلمين واسراهم

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد و الثوري لا بأس رمى حصون المشركين
وان كان فيها اسارى واطفال من المسلمين ولا بأس بان يحرقوا الحصون ويقصدوا
به المشركين وكذلك ان تترس الكفار باطفال المسلمين رمى المشركون وان اصابوا احدا

من المسلمين في ذلك فلا شبه ولا كفارة وقال الثوري في الكفارة ولادية فيه وقال مالك لا تحرق سعيئة الكفار اذا كان فيها اسارى من المسلمين لقوله تعالى لا تؤذيوا المسلمين ولو تزيل كفروا منهم عدنا اليها) انما صرف النبي صلى الله عليه وسلم عنهم لما كان فيهم من المسلمين ولو تزيل الكفار عن المسلمين لعذب الكفار وقال الاوزاعي اذا تترس الكفار باطفال المسلمين لم يرموا لقوله لا ولولا رجال مؤمنون الآية قال ولا يحرق المركب فيه اسارى المسلمين ويرمى الحصن بالمنحنيق وان كان فيه اسارى مسلمون فان اصاب احدا من المسلمين فهو خطأ وان حاروا شترسون بهم رمى وفصد العدو وهو قول الليث بن سعد وقال الشافعي لا بأس بان رمى الحصن وفيه اسارى او اطفال ومن اصاب فلا تنى فيه ولو تترسوا فيهم قولان احدهما يرمون والاخر لا يرمون الا ان يكونوا ملتجئين فصرى المنكر ويتوقى المسلم جهده فان اصاب في هذه الحال مسلما فان علمه مسلما فالدية مع الرقبة وان لم يعلمه مسلما فالرقبة وحدها قال ابو بكر بنقل اهل السير ان النبي صلى الله عليه وسلم حاصر اهل الطائف ورماهم بالمنحنيق مع سيده صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولاء ان وقد علم صلى الله عليه وسلم انه قد بقيهم وهو لا يجوز نعمدهم بالقتل فدل على ان كون المسامحة فيما بين اهل الحرب لا يمنع ردهم اذ كان القصد فيه المنكرين دونهم وروى الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصمصمة ان جثمها قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن اهل الديار من المشركين يبيتون ويصحب من ذرارهم ونسائهم فقال هم منهم وبعث النبي صلى الله عليه وسلم اسامه بن زيد فقال امر على ابي صاحبنا وحرق وكان يأمر السرايا بان يقتلوا بمن يعرفونهم فان ادنوا للصلاة امسكوا عنهم وان لم يسمعوا اذا نادى اغاروا وعلى ذلك مضى الخلفاء الراشدون ومعلوم ان من اغار على هؤلاء لا محلو من ان يصيب من ذرارهم ونسائهم المحظور قتلهم فكذلك اذا كان فيهم مسامون وحسب ان لا يمنع ذلك من شناعة عليهم ورميهم بالشباب وغيره وان خفي عليه اصابة المسلم به فان قبل انما جاء ذلك لان درارى المشركين منهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الصمصمة بن جثمها: قيل له لا يجوز ان يكون مراده صلى الله عليه وسلم في ذرارهم منهم في الكفر لان الصغار لا يجوز ان يكونوا كفارا في الحنيفة ولا يستحقون القتل ولا العقوبة لعل آباءهم في باب سقوط الدية والكفارة واما احتجاج من يحتج بقوله لا ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات الآية في منع رمى الكفار لاجل من فيهم من المسلمين فان الآية لا دلالة فيها على موضع الخلاف وذلك لان اكثر ما فيها ان الله كف المسلمين عنهم لانه كان فيهم قوم مسامون لم يأمن المحاب النبي صلى الله عليه وسلم لودخلوا مكة بالسيف ان يعيبيهم وذلك انما يدل على اباحة ترك رميهم والاقدام عليهم فلا دلالة على حظر الاقدام عليهم مع العلم بان فيهم مسلمين لانه حائر ان يبيح الكف عنهم لاجل المسلمين وحائر ايضا اباحة الاقدام على وجه التحجير فاذا لا دلالة فيها على حظر الاقدام به فان قيل في بحوى الآية ما يدل على الحظر وهو قوله لا لم تعلموهم ان تطؤهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم فلو لا الحظر ما اصابهم معرة من قتلهم باصليهم

قوله (اي)
الهمم واسك
الموحدة تم
الف مصورة
المراد في
الملك الحق
ابو سامه
تمرح من
لازم من
(ع)

اياهم * قيل له قد اختلف اهل التأويل في معنى المعرة ههنا فروى عن ابن اسحاق انه عزم
 الدية وقال غيره الكفارة وقال غيرهما الم باهق قتل المسلم على يده لان المؤمن نعم لذلك
 وان لم يقصده وقال آخرون العيب وحكي عن بعضهم انه قال المعرة الاثم وهذا باطل لانه
 تعالى قد احذر ان ذلك لو وقع كان يعير علم بما لقوله تعالى ﴿ لم تعلموهم ان تطؤمهم
 فتصيبكم منهم معرة بغير علم ﴾ ولا ما ثم عليه فيما لم يعلم ولم يصح الله عليه دليلا قال الله تعالى
 ﴿ وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ﴾ فعلمنا انه لم يرد المأثم
 ويحتمل ان يكون ذلك كان خاصا في اهل مكة لحرمه الحرم الا يرى ان المسحوق للقتل اذا لحا
 اليها لم يقتل عندنا وكذلك الكافر الحرى اذا لحا الى الحرم لم يقتل وانما يقتل من اسهك
 حرمة الحرم بالحياة فيه فمع المسلمين من الاقدام عليهم خصوصية لحرمه الحرم وتحمل ان
 يريد ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات قد علم انهم سيكونون من اولاد هؤلاء الكفار
 اذا لم يقتلوا فمعاقتهم لما في معلومه من حدوث اولادهم مسلمين وادراك في علم الله انه
 اذا اقامهم كان لهم اولاد مسلمون انهم ولم تأمر بهلهم وقوله ﴿ لو ريلوا ﴾ على هذا التأويل
 لو كان هؤلاء المؤمنون الذين في اصلاهم قد ولدوهم ورايلوهم امد كان امر نفلهم واد
 ثبت ما ذكرنا من حوار الاقدام على الكفار مع العلم بكون المسلمين بين اطهرهم وحب
 حوار مثله اذا نرسوا بالمسلمين لان المقصد في الحالين رمي المشركين دوسهم ومن اصاب منهم
 ولادية فيه ولا كفارة كما ان من اصاب رمي حصون الكفار من المسلمين الذين في الحصن
 لم تكن فيه دية ولا كفارة ولانه قد ابيح لنا الرمي مع العلم بكون المسلمين في تلك الجهة
 فصاروا في الحكم بمنزلة من ابيح قله فلا محبة شئ وليسب المعرة المذكورة دية ولا
 كفارة اذ لا دلالة عليه من لقطه ولا من غيره والاطهر منه ما نصبه من الم والخرج باهق
 قتل المؤمن على يده على ما حرت به العادة ممن يتفق على يده ذلك وقول من تأوله على
 العيب محتمل ايضا لان الانسان قديعاب في العادة باهق قتل الخطأ على يده وان لم يكن ذلك
 على وجه العمومة * قوله تعالى ﴿ ادخل الدس كهروا في قلوبهم الحية ﴾ قل انه لما رد
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يكتب صلح الحديبية امر على ساني طالب رضى الله عنه فكتبه واملى عليه
 بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اصطلح عليه محمد رسول الله وسهيل بن عمرو فات فريش
 ان يكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم ومحمد رسول الله وقالوا يكتب باسمك اللهم ومحمد بن عبد الله
 ومعه دحوله مكة فكانت انهم من الاقرار بذلك من حية الخاهلية * وقوله تعالى ﴿ والرمهم
 كلمة التقوى ﴾ روى عن ابن عباس قال لا اله الا الله وعن قتاده مثله وقال مجاهد كلمة الاخلاص
 وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال احبنا عبد الرزاق عن معمر بن الزهرى
 في قوله ﴿ والرمهم كلمة التقوى ﴾ قال بسم الله الرحمن الرحيم * قوله تعالى ﴿ وللدخان المسجد
 الحرام ان شاء الله آمين محلقين رؤسكم ومقصرين ﴾ قال ابو بكر المقصد احارهم باهم بدخلون
 المسجد الحرام آمين متمرين بالاحرام فلما ذكر معه الخلق والمقصير دل على اهم

قربة في الاحرام وان الاحلال هما يقع لولا ذلك ما كان للذكر ههما وجه وروى حار
وابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل للمحاقين ثلاثا ولم يصبر من مرة وهذا ايضا يدل
على اهمية قربة وسك عدا الاحلال من الاحرام. آخر سورة المصحح

سورة الحجرات

بسم الله الرحمن الرحيم

موله صرح حل لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ﴿١﴾ حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال
اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله
ورسوله﴾ ان ناسا كانوا يقولون لولا انزل في كذا قال معمر وكان الحسن
يقول هم قوم دبحوا قل ان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم فامرهم ان يعيدوا الدخيل. قال
ابو بكر وروى عن منه وق انه دخل على عائشة فامرت الحارثية ان تسبه فقال اني صائم وهو اليوم الذي
نشك فيه فصارت قدسي عن هذا وتلت يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله في صام
ولا غيره قال ابو بكر اعبرت عموم الآية في النبي عن محائمة النبي صلى الله عليه وسلم في قول
او فعل وقال ابو عبيد معمر بن المثنى لا تعجلوا الامر والنهي دونه قال ابو بكر يحجج بهذه
الآية في امساع حوار محائمة النبي صلى الله عليه وسلم في عدم العروص على اوقاتها وتأخيرها
عنها وفي ركها وقد يحجج بها من توجب افعال النبي صلى الله عليه وسلم لان في ترك ما فعله
عندما بين يديه كان في ترك امره عندما بين يديه وان ذلك كما طوى لان تقدم بين يديه
انما هو فيما اراد ما فعله فمعاص غير ما لم يمت ان مراد منه فليس في تركه تقدم
بين يديه ويحجج به بناء على ان يصح ويدل ذلك على جهل المحجج به لان ما قامت دلائله
فليس في فعله تقدم بين يديه وقد قامت دلاله الكتاب واسموا الاجماع على وجوب المول بالقاس
في مروع السرح فليس به اذا عدم بين يديه. قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لا رفعوا
اصواتكم فوق صوت النبي﴾ في مرسله النبي صلى الله عليه وسلم رنوفير وهو نظير
قوله تعالى ﴿اتؤمنوا بالله ورسوله﴾ وروى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وايضا
اذا سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا في قل النبي صلى الله عليه وسلم وايضا
بما كان في رفع الصوت على الانسان في كلامه صر من رل لمهاة والحراة هي الله عنه
ادك امأمر من عظمته وبقوته وسهته به وقوله تعالى ﴿ولا تحقرن حقه بالمول كحقر بعضكم لبعض﴾
راده على رفع الصوت وذلك انه من ان يكون مخاطبته كخطابه لبعض من
لم على صر من العظم مخالفة مخاطبات الناس فيما بينهم وهو كقوله ﴿لا تفعلوا دعا﴾
الرسول بيكم كدعاء بعضكم لبعض وقوله ﴿ان الذين سادونك من وراء الحجرات﴾ كدعهم
لا يفعلون وروى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا احرجوا السبا بمحمد فدمهم الله تعالى بذلك وهذه الآيات وان كانت نادرة

في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وإيجاب الفرق بينه وبين الامة فيه فانه تأديب لما فيمن يلزمنا تعظيمه من والد وطالم وناسك وقائم بامر الدين وذى سن وصلاح ونحو ذلك اذ تعظيمه بهذا الضرب من التعظيم في ترك رفع الصوت عليه وترك الجهر عليه والتميز بينه وبين غيره ممن ليس في مثل حاله وفي النهي عن ندائه من وراء الباب والمخاطبة له بلفظ الامر لان الله قد قدم هؤلاء القوم بندايم اياه من وراء الحجرة وبمخاطبته بلفظ الامر في قولهم اخرج اليك حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسين الجرجاني قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن الزهري ان ثابت بن قيس قال يارسول الله لقد خشيت ان اكون قد هلكت لما نزلت هذه الآية ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَانَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ نهانا الله ان نرفع اصواتنا فوق صوتك وانا امرؤ جهر الصوت ونهى الله المرء ان يحب ان يحمد بما لم يفعل واجدني احب الحمد ونهانا الله عن الخيلاء واجدني احب الجمال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ثابت اما نرضى ان نعيش حمداً ونقتل شهيداً وندخل الجنة قعاس حميداً ونقتل شهيداً يوم مسيلة الكذاب

باب حكم خبر الفاسق

قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ الآية حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم الوليد بن عقبة الى بنى المصطلق فاتاهم الوليد فخرحوا بآلقونه ففرق ورجع الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارتدوا فبعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فلما دنا منهم بعث عبونا ابلا فاداهم يؤذنون ويصلون فاناهم خالد فام برمنهم الاطاعة وخيرا فرجع الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرهم قال وقال معمر فلا قيادة ﴿لويطيعكم في كير من الامر لعنتم﴾ قال قائم اسخف رأبا واطيش احلاما فانهم رجل رأيه وانتصح كتاب الله وروى عن الحسن قال والله لتن كات نزلت في رجل يعنى قوله ﴿ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ انها لمرسلة الى يوم القيامة ما اسخفها سى قال ابوبكر مقتضى الآية ايجاب التثبت في خبر الفاسق والنهي عن الاقدام على قبوله والعمل به الاعد التعين والعالم بصحة خبره وذلك لان قراءة هذه الآية على وجهين ﴿فتثبتوا﴾ من التثبت و﴿تبينوا﴾ كانها تقضى النهي عن قبول خبره الاعد العالم بصحته لان قوله فتبينوا فيه امر بالتثبت لئلا يصيب قوماً بجهالة فاقضى ذلك النهي عن الاقدام الاعد العالم لئلا يصيب قوماً بجهالة واما قوله ﴿فتبينوا﴾ فان الذين هو العالم فاقضى ان لا يقدم بحره الاعد العلم فاقضى ذلك النهي عن قول شهادة الفاسق مطلقا اذ كان كل شهادة خيرا وكذلك سائر اخباره فلذلك فاننا شهادة الفاسق غير مقبولة في تني من الحقوق وكذلك اخباره في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما كان من امر الدين يتعلق به من آيات سرع او حكم او اثبات حق على

انسان* واتفق اهل العلم على جواز قبول خبر الفاسق في اشيائه فمنها امور المعاملات بقبول فيها خبر الفاسق ودلت نحو الهدية اذا قال ان فلانا اهدى اليك هذا يجوز له قبوله وقبضه ونحو قوله وكافى فلان ببيع عبده هذا فيجوز شراؤه منه ونحو الاذن في الدخول اذا قال له قائل ادخل لا تعتبر فيه العدالة وكذلك جميع اخبار المعاملات* وبقبول في جميع ذلك خبر المعصى والعبد والذمي وقبل النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسام خبر ريرة فيما اهدت الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان يتصدق عابها فقال النبي صلى الله عليه وسلم هي لها صدقة وناهدية فقبل قولها في انه تصدق به عابها وان ملك المصدق قد زال البها وقبل قول الفاسق وشهادته من وجه آخر وهو من كان فسقه من جهة الدين باعتقاد مذهب وهم اهل الاهواء فساق وشهادتهم مقبولة وعلى ذلك جرى امر السلف في قبول اخبار اهل الاهواء في رواية الاحاديث وشهادتهم ولم تكن فسقهم من جهة الندين مانعا من قبول شهادتهم* وتقبل ايضا شهادة اهل الذمة لمعصهم على بعض وقد بيناه فيما سلف من هذا الكتاب فهذه الوجوه الثلاثة بقبول فيها خبر الفاسق وهو مستثنى من جملة قوله تعالى ﴿ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ لدلائل قد قامت عليه فثبت ان مراد الآية في الشهادات والزام الحقوق واوثبات احكام الدين والفسق التي ليست من جهة الدين والاعتقاد* وفي هذه الآية دلالة على ان خبر الواحد لا يوجب العلم اذ لو كان يوجب العلم بحال لما احتجج فيه الى التثبت ومن الناس من يحتجج به في جواز قبول خبر الواحد العدل ويجعل تخصيصه بالفاسق بالتثبت في خبره دليلا على ان التثبت في خبر العدل غير حائر وهذا غلط لان تخصيص الشيء بالذكر لا يبدل على ان ماعداه فحكمه بخلافه

باب قتال اهل البني

قال الله تعالى ﴿وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما﴾ حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الزبيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن الحسن ان قوما من المسلمين كان بينهم تنازع حتى اضطربوا بالنعال والابدى فانزل الله فيهم ﴿وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما﴾ قال معمر قال قتادة وكان رجلان بينهما حق تدارأ فيه فقال احدهما لا اخذته عنوة لكثرة عشيرته وقال الاخريني وبينك رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعا حتى كان بينهما ضرب بالنعال والابدى وروى عن سعيد بن جبير والشعبي قال كان قتالهم بالعصى والنعال وقال مجاهد هم الاوس والخزرج كان بينهم قتال بالعصى قال ابو بكر قد اثنى ظاهر الآية الامر بقتال الفئة الباغية حتى ترجع الى امر الله وهو عموم في سائر ضروب القتال فان قامت الى الحق بالقتال بالعصى والنعال لم يتجاوز به الى غيره وان لم يبق بذلك قوات بالسيف على ما تضمنه ظاهر الآية وغيره جائر لاحد الاقتصار على القتال بالعصى دون السلاح مع الاقامة على البني وترك الرجوع الى الحق وذلك اسعد ضروب الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان فأمر بإزالة المنكر باليد ولم يفرق بين السلاح ومادونه فظاهره يقتضي وجوب إزالته بأي شيء أمكن * وذهب قوم من الحشوية إلى أن قتال أهل البغي إنما يكون بالعصى والنعال ومادون السلاح وأنهم لا يقاتلون بالسيف واحتجوا بما روينا من سبب نزول الآية وقاتل القوم الذين قاتلوا بالعصى والنعال وهذا لادلالة فيه على ما ذكرنا لأن القوم قاتلوا بما دون السلاح فأمر الله تعالى بقتال الباغي منهما ولم يخص قتالنا إياه بما دون السلاح وكذلك نقول متى ظهر لنا قتال من فئة على وجه البغي فابلنا بالسلاح وبما دونه حتى ترجع إلى الحق وليس في نزول الآية على حال قتال الباغي لنا بغير سلاح ما يوجب أن يكون الأمر بقتالنا إياهم مقصوراً على مادون السلاح مع اقتضاء عموم اللفظ للقتال بسلاح وغيره إلا ترى أنه لو قال من قاتلكم بالعصى فقاتلوه بالسلاح لم يتناقض القول بذلك أمراً إياناً بقتالهم إذ كان عمومهم يقتضي القتال بسلاح وغيره وجب أن يجري على عمومهم * وأيضاً قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه الفئة الباغية بالسيف ومعه من كراه الصحابة وأهل بدر من قد علم مكانهم وكان محققاً في قتاله لهم لم يخالف فيه أحد إلا الفئة الباغية التي فأنه وانباعها وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمار تقتلك الفئة الباغية وهذا خبر مقبول من طريق النوار حتى أن معاوية لم يقدر على جرحه لما قال له عبدالله بن عمر فقال إنما فأنه من حابه فطرحه بين استأد رواء أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الحجاز وأهل الشام وهو علم من أعلام النبوة لأنه خبر عن غيب لا يعلم إلا من جهة علام الغيوب * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في إيجاب قتال الخوارج وقتلهم أخبار كثيرة متواترة منها حديث أنس وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيكون في أمي اختلاف وفرقة قوم يحسنون القول ويسيثون العمل بمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية لا يرجعون حتى يرتد على فوقه هم سر الخلق والحليقة طوبى لمن قتلهم أو قتلوه يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء من قتلهم كان أولى بالله منهم قالوا يا رسول الله ما سبهم قال التحليق * وروى الأعمش عن خيشمة عن سويد بن غفلة قال سمعت علياً يقول إذا حدثتكم بشيء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تأخذوا من السماء فتخطفني الطير أحب إلى من أن أكذب عليه وإذا حدثتكم فيما بيننا فإن الحرب جدعة وأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم بمرقون من الدس كما يمرق السهم من الرمية فإن لقيتموهم فاقتلوهم فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة ولم يختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وجوب قتال الفئة الباغية بالسيف إذا لم يردعها غيره إلا ترى أنهم كلهم رأوا قتال الخوارج ولو لم يروا قتال الخوارج وفعدوا عنهم لقتلوهم وسبوا دراريهم ونساءهم وأصطلموهم * فإن قيل قد جلس عن علي جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم سعد ومحمد بن مسلمة وإسامة بن زيد وابن عمر

﴿ قيل له لم يقعدوا عنه لانهم لم يروا قتال الفئة الباغية وجاز ان يكون قعودهم عنه لانهم زاوا الامام مكتفيا بمن معه مستغنيا عنهم باصحابه فاستجازوا القعود عنه لذلك لا ترى انهم قد قعدوا عن قتال الخوارج لاعلى انهم لم يروا قتالهم واجبا لكنه لما وجدوا من كفاهم قتل الخوارج استغنوا عن مباشرة قتالهم ﴾ فان احتجوا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ستكون فتنة القائم فيها خير من الماشي والقاعد فيها خير من القائم ﴿ قيل له انما اراد به الفتنة التي يقتل الناس فيها على طلب الدنيا وعلى جهة العصية والحية من غير قتال مع امام يجب طاعته فاما اذا ثبت ان احدي الفتنين باغية والاخرى طائفة مع الامام فان قتال الباغية واجب مع الامام ومع من قاتلهم محتسبا في قتالهم ﴾ فان قالوا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا سامة بن زيد قتانه وهو قد قال لا اله الا الله بما ردد ذلك مرارا فوجب ان لا يقاتل من قال لا اله الا الله ولا يقتل ﴿ قيل له لانهم كانوا يقاتلون وهم مشركون حتى يقولوا لا اله الا الله كما قال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها فكانوا اذا اعطوا كلمة التوحيد اجابوا الى مادعوا اليه من خلع الاصنام واعتقاد التوحيد ونظير ذلك ان يرجع البغاة الى الحق فيزول عنهم القتال لانهم انما يقاتلون على اقامتهم على قتال اهل العدل فمضى كفوا عن القتال ترك قتالهم كما يقاتل المشركون على اظهار الاسلام فمضى اظهروه زال عنهم الا ترى ان قطاع الطريق والمحاريق يقاتلون ويقتلون مع قولهم لا اله الا الله

باب ما يبدأ به اهل البني

قال الله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلا فاصاحوا بينهما) قال ابو بكر امر الله عند ظهور القتال منهم بالاصلاح بينهما وهو ان يدعوا الى الصلاح والحق وما يوجب الكتاب والسنة والرجوع عن البغي ﴿ وقوله تعالى ﴿ فان بنت احدهما على الاخرى ﴾ يعنى والله اعلم ان رجعت احدهما الى الحق وارادت الصلاح واقامت الاخرى على بغيتها وامتنعت من الرجوع فقاتلوا التي تبغى حتى تنفى الى امر الله فامر تعالى بالدعاء الى الحق قبل القتال ثم ان است الرجوع قونات وكذا فعل علي بن ابي طالب كرم الله وجهه بدأ بدعاء الفئة الباغية الى الحق واحتج عليهم فلما ابوا القبول قاتلهم ﴿ وفي هذه الآية دلالة على ان اعتقاد مذاهب اهل البغي لا يوجب قتالهم ما لم يقاتلوا لانه قال ﴿ فان بنت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفى الى امر الله ﴾ فاما امر بقتالهم اذا بغوا على غيرهم فانه قال وكذلك فعل علي بن ابي طالب رضى الله عنه مع الخوارج وذلك لانهم حين اعتزلوا عسكره بعث اليهم سيد الله بن عباس فداهم فلما ابوا الرجوع ذهب اليهم فحاجهم فرجعت منهم طائفة واقامت طائفة على امرها فلما دخلوا الكوفة خطب وحكمت الخوارج من نواحي المسجد وفات لاحكام الله فقال علي رضى الله عنه كلمة حق يراد بها باطل اما انهم ثلاثا ان لا تمنعهم مساحد الله ان يدكروا فيها اسمه وان لا تمنعهم حقهم من الحق مادامت ابدانهم مع ادينا وان لا يقاتلونا

باب الامر فيما يؤخذ من اموال البغاة

قال ابو بكر احلف اهل العلم في ذلك فقال محمد في الاصل لا يكون عسمة ويسعان نكراعهم
وسلاحهم على حرمهم فاداو صعت الحرب اورا رها رد المال عليهم ويرد الكراع اصاع عليهم ادا لم سق
من العاه احد وما اسهلك فلا شيء منه ودكر ابراهيم بن الحجاج عن ابي يوسف قال ما وجد
في احدى اهل ابي من كراع او سلاح فهو في تقسيم وخمس واذا بانوا لم يؤخذوا بدم ولا
مال اسهل كوه وقال مالك ما اسهلكه الخوارج من دم او مال ثم بانوا لم يؤخذوا به وما كان
فائدا لبيعه ربه وهو قول الاوراعي والشافعي وقال الحسن بن صالح اذا قوتل اللصوص
المخاربون قتلوا واحدا معهم فهو عسمة لمن قاتلهم بعد اخراج الحسن الا ان يكون شيء
يعلم انهم سرقوه من الناس قال ابو بكر واحلف لرواه عن علي كرم الله وجهه في ذلك وروى فطر
ابن حاتم عن مدر بن علي عن محمد بن الحنفية قال قسم امير المؤمنين على رضى الله عنه يوم الجمل يأثم
بين اصحابه ما قول في من الكراع والسلاح فاحج من حمله عسمة هذا الحديث وهذا ليس به دلالة
على انه عسمة لانه اثر ان يكون قسم ما حصل في يده من كراع او سلاح اما قوله قل ان يصع
الحرب اورا رها ولم يملكهم ذلك على ما قال محمد في الاصل وقد روى عكرمة بن عمار عن ابي رمل عن
عبد الله بن ابي عن اس بن ساس الخوارج قموا على علي رضى الله عنه لم يسب ولم يعم فحاجهم بان
قال لهم افسدوا امكنم سائشهم سطلون بها ما يستحلون من غيرها فلتى فعلم بعد كسر ثم
وروى ابو معاوية عن ابي عبد الله عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
قال لا و قال الزهري و هذا الحديث في كتابه الى الله وسامه موافرون واجمعوا كل دم ارتقى
على وجهه الاول او مال سهلك على وجهه الاول الا ان ياتي به ويدل على انه لا نعم امواله التي ليست
منهم بما تركوه في دنارهم لا نعم انهم ارا كذلك ما معهم من الا ترى ارا اهل الحرب لا يحلف فيما يبيع
من اموالهم ما معهم وما تركوه فيها في دنارهم ارا ما حصل في دنارهم من اموالهم وما لا خلاف
به لانه لا يبيع راسهم ولا يملك راسهم فكذلك دنارهم اموالهم فانه قيل مسركو
العرب لا يملك راسهم ودم اموالهم فلهذا لا يبيعهم فقل له لا يبيعهم فقلوا اذا اسروا ان لم يسلموا وسق
درارهم و ماوه فلهذا لا يبيع اموالهم والخوارج ادا لم سق بهم مع لا يقتل اسراهم ولا يبيع
درارهم فلهذا لا يبيع اموالهم

باب الحكم في اسرى اهل ابي وجراحهم

روى كوثر بن حكيم عن نافع عن اس بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اسام
عندكم حكم الله فمن لبي من هذه الامة قال الله ورسوله اعلم قال لا يحضر على جرحها
ولا نقل اسرها ولا يعطى هاربها وروى عطاء بن السائب عن ابي الاحترى وعاصم قال لا يطهر
سلي رضى الله عنه على اهل الجمل قال لا تسعوا مدرا ولا تدعوا على حر يحرق وروى شريك عن السدي

هو ان يكون القاضي عدلا في نفسه ويمكنه تنفيذ قضاءه وحمل الناس عليه بيد قوة سواء كان المولى له عدلا او باغيا الا ترى انه لو لم يكن ببلد سلطان فاتفق اهله على ان ولوا رجلا منهم القضاء كان جائزا وكانت احكامه نافذة عليهم فكذلك الذي ولاء البغاة القضاء اذا كان هو في نفسه عدلا نفذت احكامه * ويحتج من يجيز مجاوزة الحد بالتعزير بقوله تعالى ﴿ فان بغت احداها على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله ﴾ فامر بقتالهم الى ان يرجعوا الى الحق قتل على ان التعزير يجب الى ان يعلم اقلاعه عنه وتوبته اذا كان التعزير للزجروا لردع وليس له مقدار معلوم في العادة كما ان قتال البغاة لما كان للردع وجب فعله ان يرتدعوا وينزجروا * قال ابوبكر انما اقتصر من لم يبلغ بالتعزير الحد على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من بلغ حدا في غير حد فهو من المتعدين * وقوله تعالى ﴿ وانما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم ﴾ يعني انهم اخوة في الدين كقوله تعالى ﴿ فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم ﴾ وفي ذلك دليل على جواز اطلاق لفظ الاخوة بين المؤمنين من جهة الدين * وقوله تعالى ﴿ فاصلحوا بين اخويكم ﴾ يدل على ان من رجا صلاح ما بين متعديين من المؤمنين ان عليه الاصلاح بينهما * وقوله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم ﴾ نهى الله بهذا الآية عن عيب من لا يستحق ان يعاب على وجه الاحتقار له لان ذلك هو معنى السخرية واخبر انه وان كان ارفع حاله منه في الدنيا فعسى ان يكون المسخور منه خيرا عند الله * وقوله تعالى ﴿ ولا تلزوا انفسكم ﴾ روى عن ابن عباس وقادة لا يطس بعضهم على بعض * قال ابوبكر هو كقوله ﴿ ولا تقتلوا انفسكم ﴾ لان المؤمنين كنفس واحدة فكانه يقتله احاد قاتل نفسه وكقوله ﴿ فساموا على انفسكم ﴾ يعني يسلم بعضهم على بعض * واللمز العيب يقال لمزه اذا عابه وطعن عليه قال الله تعالى ﴿ ومنهم من يلزك في الصدقات ﴾ * قال زياد الاعمج .

اذا لقيتك تبدي لي مكاشرة * وان تغيت كنت الهامز اللمز

ما كنت اخشى وان كان الزمان به * حيف على الناس ان يغتابني عنزه

وانما نهى بذلك عن عيب من لا يستحق وليس بمعيب فان كان معيبا فاجرا فعليه بما فيه جائز * وروى انه لما مات الحجاج قال الحسن اللهم انت امته فاقطع عناسته فانه اتانا خيفش اعيمش يمد بيد قصيرة البنان والله ما عرق فيها عنان في سبيل الله . رجل جته ويخطر في مشيته ويصعد المنبر فبهذر حتى تفوته الصلاة لا من الله يتقى ولا من الناس يستحي فوجه الله ونحته مائة الف او يزيدون لا يقول له فائل الصلاة ايها الرجل ثم قال الحسن هيهات والله حال دون ذلك السيف والسوط * وقوله تعالى ﴿ ولا تنازروا بالالقاب ﴾ روى حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن ان ابا ذر كان عند النبي صلى الله عليه وسلم اماترى ماهنا ماشى احمر ولا اسود وما انت افضل منه الا بالتقوى قال ونزلت هذه الآية ﴿ ولا تنازروا بالالقاب ﴾ وقال قتادة في قوله تعالى ﴿ ولا تنازروا بالالقاب ﴾ قال لا تقل لا خبك المسلم يا فاسق يا منافق * حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا

عبدالرزاق عن معمر عن الحسن قال كان اليهودي والنصراني يسلم فيقال له يا يهودي يا نصراني قهوا
عن ذلك ﷺ حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا
وهيب عن داود عن عامر قال حدثني ابو جيرة بن الضحاك قال فينا نزلت هذه الآية في بي
سلمة (ولا تنازروا باللقاب بأسماء الاسماء المحسوقة بعد الايمان) قال قدم علينا رسول الله
صلى الله عليه وسلم وليس منا رجل الا وله اسمان او ثلاثة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا فلان
فيقولون مه يا رسول الله انه يغضب من هذا الاسم فانزلت هذه الآية (ولا تنازروا باللقاب) وهذا يدل
على ان اللقب المكروه هو ما يكرهه صاحبه ويفيد ما للموصوف به لانه بمنزلة السباب
والشتيمة فاما الاسماء والافصاف الجارية غير هذا المجري فغير مكروهة لم يتناولها التهي لانها
بمنزلة اسماء الاشخاص والاسماء المشتقة من افعال ﷺ وقد روى محمد بن اسحاق عن محمد بن
يزيد بن خنيم عن محمد بن كعب قال حدثني محمد بن حنيم المحاربي عن عمار بن ياسر قال
كنت انا وعلى بن ابي طالب رفيقين في غزوة العشرة من بطن ينبع فاما نزل بها رسول الله
صلى الله عليه وسلم اقامها شهرا وصالح فيها في مدح وحلفاءهم من بني ضمرة ووادعهم
فقال لي على رضى الله عنه هل لك ان تأتي هؤلاء من نخي مدح يعملون في غير لهم ننظر كيف يعملون
فاتيناهم فنظرنا اليهم ساعة ثم عشنا اليوم فعمدنا الى صور من النخل في دقاء من الارض فمنا
فما انبهننا الا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدمه فجلسنا وقد تتربنا من تلك الدقاء فيومئذ قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لعلي يا ابا تراب لما علي من البراب فاحبرناه عما كان من امرنا فقال الا اخبركم
باشق رحلين قلنا من هما يا رسول الله قال احمر ثمود الذي عقر الناقة والذي يضربك يا علي على هذا
ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على رأسه حتى تبل منه هذه ووضع يده على خيئه وقال سهل ابن
سعد ما كان اسم احب الى على رضى الله عنه ان يدعى به من ابي تراب فمثل هذا لا يكره اذ ليس به ذم
ولا يكرهه صاحبه ﷺ وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابراهيم بن مهدي قال حدثنا
شريك عن عاصم عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ذا الازنين وقد غير النبي صلى الله
عليه وسلم اسماء قوم فسمى العاص عبدا لله وسمى شهابا هشاما وسمى حربا سلما وفي جميع ذلك
دليل على ان المنهى من الالقاب ما ذكرنا دون غيره وقد روى ان رجلا اراد ان يتزوج
امراة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر اليها فان في عين الانصار شيئا يعي الصغر ﷺ
قال ابو بكر فلم يكن ذلك غنة لانه لم يرد به ذم المذكور ولا عيبته ﷺ وقوله تعالى اجتنبوا كثيرا
من الظن ان بعض الظن اثم ﷺ افتقت الآية الهى عن بعض الظن لاعتن جميعه لان قوله (كثيرا)
من الظن (يقتضى البعض) وعنه قوله (ان بعض الظن اثم) فدل انه لم يسه عن جميعه وقال
في آية اخرى (ان الظن لا يضيء من الحق شيئا) وقال (وطئتم ظن السوء وكنتم قوما يوراء)
فالظن على اربعة اصرب محطور ومأمور به ومدبوب اليوم باح ﷺ فاما الظن المخطو فهو سوء الظن
بالله تعالى ﷺ حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا معاذ بن المنى ومحمد بن محمد بن حبان النمار
قالا حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان عن الاعمش عن ابي سفيان عن حار قال سمعت رسول الله

اخاك بما يكره قيل ان رأيت ان كان في اخي ما قول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتلبته وان لم يكن فيه
 ما تقول فقد بهته ❦ وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا
 سفيان عن علي بن الاقر عن ابي حذيفة عن عائشة قالت قلت للنبي صلى الله عليه وسلم
 حسبك من صفية كيت وكيت قال غير مسدد تعني قصيرة فقال لقد قات كلمة لو مررت بماء
 البحر لمزجته قالت وحكيت له انسانا آخر فقال ما احب اني حكيت انسانا وان لي كذا وكذا ❦
 وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج
 قال اخبرني ابو الزبير ان عبد الرحمن بن الصامت ابن عم ابي هريرة اخبره انه سمع ابا هريرة يقول جاء
 الاسلمي الى نبي الله صلى الله عليه وسلم فشهد على نفسه اربع مرات انه اصاب امرأة حراما وذكر الحديث
 الى قوله فماتريد بهذا القول قال اريد ان تطهرني فامر به فرجم فسمع نبي الله صلى الله عليه
 وسلم رجلين من اصحابه يقول احدهما لصاحبه انظر الى هذا الذي ستر الله عليه فلم تدعه
 نفسه حتى رجم رخم الكلب فسكت عنهما ثم سار ساعة حتى مر بحديقة حمار سائل برجله
 فقال اين فلان وفلان فقالا نحن ذان يا رسول الله قال انزلا فكلا من جيفة هذا الحمار فقالا
 يا نبي الله من يأكل من هذا قال فماتلما من عرض اخيكما آتفا اسد من الاكل منه والذي
 نفسي بيده انه الآن لفي انهار الجنة سنغمس فيها ❦ وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا
 ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا يزيد بن مرة سنة ثلاث عشرة ومائتين قال حدثنا ابن عون ان ناسا
 اتوا ابن سيرين فقالوا انا نسال منك فاجعلنا في حل فقال لا احل لكم ما حرم الله عليكم وروى ❦
 الربيع بن صبيح ان رجلا قال للحسن يا ابا سعيد اني ارى امرا اكرهه قال وما ذاك يا ابن
 اخي قال ارى اقواما يحضرون مجلسك يحفظون عليك سقط كلامك ثم يحكونك ويعيونك
 فقال يا ابن اخي لا يكبرن هذا عليك اخبرك بما هو اعجب قال وما داك يا عم قال اطعمت نفسي
 في جوار الرحمن وحلول الجنان والنجاة من النيران ومرافقة الانبياء ولم اطعم نفسي في
 السلامة من الناس انه لو سلم من الناس احد لسام منهم خالفهم الذي خلقهم فاذا لم
 يسلم خالفهم فالحلوق اجدر ان لا يسام ❦ وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال اخبرنا الحارث بن
 ابي اسامة قال حدثنا داود بن المجبر قال حدثنا عنبسة بن عبد الرحمن قال حدثني خالد بن
 يزيد اليمامي عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفارة الاغتياب
 ان تستغفر لمن اغتبهته ❦ وقوله تعالى ❦ يحب احدكم ان يأكل لحم اخيه متا فكرهته ❦ تأكيد
 لتقبيح الغيبة والزجر عنه من وجوه احدها ان لحم الانسان محرم الاكل فكذلك الغيبة
 والثاني ان النفوس تعاف اكل لحم الانسان من جهة الطبع فلنكن الغيبة عندكم بمنزلة
 في الكراهة ولزوم اجتنابه من جهة موجب العقل اذ كانت دواعي العقل احق بالاتباع
 من دواعي الطبع ولم يقتصر على ذكر الانسان الميت حتى جعله اخاه وهذا ابلغ ما يكون
 في التقيس والزجر فهذا كله اما هو في المسلم الذي ظاهره العدالة ولم يظهر منه ما يوجب
 نفسه كما يجب علينا تكذيب فاذنه بذلك فان كان المذوف بذلك مهتوكا فاسقا فان ذكر ما

فيه من الافعال القبيحة غير محظور كما لا يجب على سامعه التكرار على قوله * ووصفه بما يكرهه على ضربين احدهما ذكر افعاله القبيحة والآخر وصف خلقته وان كان مشينا على جهة الاحتقار له وتصغيره لاعلى جهة ذمه بها ولا عيب صانعها على نحو ما روينا عن الحسن في وصفه الحجاج بقبح الحلقة وقد يجوز وصف قوم في الجملة ببعض ما اذا وصف به انسان بعينه كان غيبة محظورة ثم لا يكون غيبة اذا وصف به الجملة على وجه التعريف كما روى ابو حازم عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى زوجت امرأة قال هل نظرت اليها فان في عين الانصار شيئا فانه لم يكن غيبة وجعل وصف عائشة الرجل بالقصر في الحديث الذى قدمنا غيبة لان ذلك كان من النبي صلى الله عليه وسلم على وجه التعريف لاعلى جهة العيب وهو كما روى عنه انه قال لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صراض الوجوه صغار العيون فطس الانوف كان وجوههم الحجان المطرقة فلم يكن ذلك غيبة وانما كان تعريفا لهم صفة القوم بقوله تعالى ﴿ انا خلقناكم من ذكر واتى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ﴾ روى عن مجاهد وقادة الشعوب النسب الابد والقبائل الاقرب فيقال بنى فلان وفلان وقوله تعالى ﴿ ان اكرمكم عند الله اتقاكم ﴾ بدأ بذكر الخلق من ذكر واتى وهما آدم وحواء ثم جعلهم شعوبا بمعنى متشعبين منفردين في الانساب كالأمة المتفرقة نحو العرب وفارس والروم والهند ونحوهم ثم جعلهم قبائل وهم اخص من الشعوب نحو قبائل العرب وبنو النجم ليعرفوا بالنسبة كما خالف بين خلقهم وصورهم ليعرف بعضهم بعضا ودل بذلك على انه لا فضل لبعضهم على بعض من جهة النسب اذ كانوا جميعا من اب وام واحدة ولان الفضل لا يستحق بعمل غيره فين الله تعالى ذلك لنا لئلا نلهو ببعضنا على بعض بالنسب واكد ذلك بقوله تعالى ﴿ ان اكرمكم عند الله اتقاكم ﴾ فان ان الفضيلة والرفعة انما يستحق بتقوى الله وطاعته وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته انه قال ان الله قد اذهب نحوه الحاهلية وتعلمها بالآباء الناس من آدم وآدم من تراب اكرمكم عند الله اتقاكم لافضل امرئى على عجمي الا بالتقوى وقال ابن عباس وعطاء ان اكرمكم عند الله اتقاكم لاعظمكم بيتا . آخر سورة الحجرات

ومن سورة ق

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ بل كذبوا بالحق لما جاءهم ﴾ وهم في امر مريج ﴿ حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال احبنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ فهم في امر مريج ﴾ قال من رك الحق مريج عليه رأيه والتس عليه دبه ﴿ وقوله تعالى ﴿ وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ﴾ روى حرب بن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان استطعتم ان لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا

ثم قرأ (فسيح محمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) وروى عن ابن عباس وقنادة ان المراد صلاة الفجر وصلاة العصر وقوله تعالى ﴿ ومن الليل فسبحه ﴾ قال مجاهد صلاة الليل ﴿ قال ابو بكر يجوز ان يريد صلاة المغرب والعتمة ﴾ وقوله تعالى ﴿ وادبار السجود ﴾ قال علي وعمر والحسن بن علي وابن عباس والحسن البصري ومجاهد والنخعي والشعبي (وادبار السجود) ركعتان بعد المغرب (وادبار النجوم) ركعتان قبل الفجر وعن ابن عباس مثله وعن مجاهد عن ابن عباس (وادبار السجود) اذا وضعت جبهتك على الارض ان تسبح ثلاثا ﴿ قال ابو بكر اتفق من ذكرنا قوله بديا ان قوله (فسيح محمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) اراد به الصلاة وكذلك (ومن الليل فسبحه) هو صلاة الليل وهي العتمة والمغرب فوجب ان يكون قوله (وادبار السجود) هو الصلاة لان فيه ضمير فسبحه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم التسبيح في دبر كل صلاة ولم يذكر انه تفسير الآية وروى محمد بن سيرين عن كثير ابن اقلح عن زيد بن ثابت قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين وتكبر اربعا وثلاثين فأتى رجل من الانصار في المنام فقال امركم محمد صلى الله عليه وسلم ان تسبحوا في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمدوا ثلاثا وثلاثين وتكبروا اربعا وثلاثين فلو جعلتموها خمسا وعشرين وخمسا وعشرين فاجعلوا فيها التهليل فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال افعلوا وروى سمي عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قالوا يا رسول الله ذهب اهل الدثور بالدرجات والتعظيم المقيم قال كيف ذاك قالوا صلوا كما صلينا واجاهدوا كما جاهدنا وانفقوا من فضول اموالهم وليست لنا اموال فقال نا اخبركم يا امرئ تدركون به من كان قبلكم وتسبقون به من بعدكم لا يأتى احد بمثل ما جئتم به الا من جاء بمثله تسبحون الله في دبر كل صلاة عشرا وتحمدون الله عشرا وتكبرون عشرا وروى نحوه عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم الا انه قال تسبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمد ثلاثا وثلاثين وتكبر اربعا وثلاثين وروى كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال وتكبر اربعا وثلاثين وروى ابو هارون العبدى عن ابي عبد الحدرى قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في آخر صلاته عند انصرافه سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ﴿ قال ابو بكر فان حمل معنى الآية على الوجوب كان قوله (فسيح محمد ربك قبل طلوع الشمس) على صلاة الفجر (وقبل الغروب) على صلاة الظهر والعصر وكذلك روى عن الحسن (ومن الليل فسبحه) صلاة العتمة والمغرب فتكون الآية منتظمة للصلوات الخمس وعبر عن الصلاة بالتسبيح لان التسبيح تنزيه لله عما لا يليق به والصلاة تشتمل على قراءة القرآن واذا كان هو تنزيه لله تعالى . آخر سورة ق

ومن سورة الذاريات

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ كانوا قليلا من الليل ما يهجمون ﴾ قال ابن عباس و ابراهيم والضحاك الهجوع

النوم وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كانوا اقل ليلة نمر عليهم الاصلوا فيها وقال قتادة عن الحسن لا ينامون فيها الا قليلا وقال مطرف بن عبد الله قل ليلة تأني عليهم لا يصلون فيها اما من اوامها واما من اوسطها وقال مجاهد كانوا لا ينامون كل الليل وروى قتادة عن انس قال كانوا يتنفلون بين المغرب والعشاء * وروى ابو حيوة عن الحسن قال كانوا يطيلون الصلاة بالليل واذا سجدوا استمعروا * وروى عن قتادة قال كانوا لا ينامون عن العتمة ينتظرونها لوقتها كانه جمل مجموعهم قبلها في جنب نهم اصرام العتمة * قال ابو بكر قد كانت صلاة الليل فرضا فسبح فرضها بماتزل في سورة المزمل ورغب فيها في هذه السورة وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار في فضلها والترغيب فيها وروى الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان في الليل ساعة لا يوافقها عبد مسلم يدعو الله فيها بخير الدنيا والآخرة الا اعطاه الله اياه وذلك في كل ليلة وقال ابو مسلم قاتلاني ذراي صلاة الليل افضل قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نصف الليل وقليل فاعله * وروى عمرو بن دينار عن عمرو بن اوس عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال احب الصلاة الى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويصلي ثلث الليل وينام سدس الليل * وروى عن الحسن (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون) قال ما برقدون * (وبالاسحار هم يستمفرون) قال مدوا الصلاة الى السحر ثم جاسوا في الدعا والاستكانة والاستغفار * وقوله تعالى * وفي اموالهم حق * قال ابو بكر اختلف السلف في اوبله فقال ابن عمر والحسن والشعبي ومجاهد هو حق سوى الزكاة واجب في المال وقال ابن عباس من ادى زكاة ماله فلا جناح عليه ان لا يصدق وقال ابن سيرين (وفي اموالهم حق معلوم) قال الصدقة حق معلوم * وروى حجاج عن الحكم عن ابن عباس قال نسحت الزكاة كل صدقة والحجاج عن ابي حمزة مثله واختلف الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فروى عنه ما يحتاج به كل واحد من الفريقين فروى طلحة بن عبيد الله قصة الرجل الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عما عليه فذكر الصلاة والزكاة والصيام فقال هل على شيء غير هذا قال لا وروى عمرو بن الحارث عن دراج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك فيه * وروى دراج عن ابي الهيثم عن ابي سعد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ديت زكاة مالك فقد قضيت الحق الذي يجب عليك وهذه الاخبار مخنجة هاهنا ناول حقا معلوما على الزكاة وانه لاحق على صاحب المال غيرها واحتج ابن سيرين بان الزكاة حق معلوم وسائر الحقوق التي يوجبها مخاموه ليست بمعلومة * واحتج من اوجب فيه حقا سوى الزكاة بما روى الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم افي المال حتى سوى الزكاة قتلا (ليس الا ان نولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) الآية فذكر الزكاة في نفس التلاوة بعد قوله (واآتى المال على حبه) ويحتجون ايضا بحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من صاحب ابل لا يؤدى

حقها في عسرها ويسرها الا برز لها بقاع قرقر تطأ باخفافها وذكر البقر والغنم فقال امرأى
يا باهريرة وماحقها قال تمنح الغزيرة وتعطي الكريمة وتحمل على الظهر وتسقى اللبن وفي حديث
ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول الله وماحقها قال اطراق فحلها
واطارة دلوها ومنحتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله * وروى الاعمش عن المعمر
ابن سويد عن ابي در قال انتهت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو حالس في ظل الكعبة فلما
رأى مقبلا قال هم الاخسرون ورب الكعبة فقلت يا رسول الله من هم قال هم الاكثر من اموال
الامن قال هكذا وهكذا حثا عن عمنه وعن شماله وبين يديه مامن رجل يموت ويترك ابلا
لم يؤد ركاتهما الا جاءه يوم القيامة تنطحه بقرونها وبطأها باخفافها كلما بعدت اخرهاها اعبدت
عليه اولاهها حتى قصى بين الناس * قال ابو بكر هذه الاخبار كلها مسعولة وفي المال حق
سوى الزكاة باتفاق المسلمين ما يلزم من النفقة على والده اذا كان فقيرا وعلى دوى ارحامه
وما يلزم من اطعام المضطر وحمل المقطوع وما جرى مجرى ذلك من الحقوق اللازمة عندما
يعرض من هذه الاحوال * وقوله تعالى للساائل والمحروم * قال اس عاص رواية وعائشة وابن
المسيب ومجاهد رواية وعطاء وابو العالية والنعمي وعكرمة المحروم المحرف وقال الحسن
المحروم الذي يطالب فلا يرق وقال اس عاص رواية ومجاهد المحروم الذي ليس له
في الاسلام سهم وفي امط آخر الذي ليس له في العنسة شيء وقال عكرمة الذي لا يموله
مال وقال الزهري وقناه المحروم المسكين المعفف وقال عمر بن عبد العزيز المحروم
الكلب * قال ابو بكر من تأوله على الكلب فابى لا يجوز ان يكون المراد عنده نحو معلوم
الزكاة لان اطعام الكلب لا يحزى من الزكاة فسمى ان يكون المراد عنده حيا غير لركاه
فيكون في اطعام الكلب قربة كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان في كل ذي كبد حري
اجرا وان رجلا سقى كلبا فغفر الله له والاظهر في قوله حق معلوم انه الركاه لان الزكاة واجبه
لا محالة وهي حق معلوم فوجب ان يكون مرادا بالآية ادحائر ان سطوى محبا ويكون اللفظ
عبارة عنها ثم جائز ان يكون جميع ما تأول السلف عليه المحروم مرادا بالآية في جوار اعطائه
الزكاة وهو يدل على ان الزكاة اذا وضعت في صف واحد احزأ لانه انصرف على السائل والمحروم
دون الاصناف المذكورة في آية الصدقات وقرق الله تعالى في الآية بين السائل والمحروم لان
الفقير قد يحرم نفسه بتركه المسئلة وقد يحرمه الناس بترك اعطائه فاذا لم يستل فقد حرم نفسه
بترك المسئلة فسمى محروما من هذا الوجه لانه يصير محروما من وجهين من قبل نفسه ومن
قبل الناس وقد روى عن الشعبي انه قال اعياى ان اعلم ما المحروم . آخر سورة الذاريات

ومن سورة الطور
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى * وسبح بحمد ربك حين تقوم * قال ابن مسعود وابو الاحوص ومجاهد حين تقوم

من كل مكان سبحانه وبحمده لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك * وروى غلى بن هاشم قال سئل الاعمش آكان ابراهيم يستحب اذا قام من مجلسه ان يقول سبحانه اللهم وبحمده لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك قال ما كان يستحب ان يجعل ذلك سنة وقال الضحاك عن عمر يعنى به افتتاح الصلاة * قال ابو بكر يعنى به قوله سبحانه الله وبحمده وتبارك اسمك الى آخره وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول ذلك بعد التكبير وقال ابو الجوزاء حين تقوم من منامك * قال ابو بكر يجوز ان يكون عمود في جميع ما روى من هذه التأويلات * قوله تعالى ﴿وادنا النجوم﴾ روى عن جماعة من الصحابة والتابعين انه ركعا الفجر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار في ركعتي الفجر منها حديث سعد بن هشام عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعا الفجر خير من الدنيا وما فيها وروى عبيد بن عمير عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرع الى شيء من النوافل اسراعه الى ركعتي الفجر ولا الى غنيمه * وروى ابوب عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الركعتان قبل صلاة الفجر واجبتان على كل مسلم وروى عنه انه قال لا تدعوها فان فيهما الرغائب وقال لا تدعوها وان طرقتكم الحيل . آخر سورة الطور

ومن سورة النجم بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وما ينطق عن الهوى﴾ يحجج به من لا يجوز ان يقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحوادث من جهة احتياد الرأي بقوله ﴿ان هو الا وحى نوحى﴾ وليس كما طوا لان جهاد رأى اذا صدر عن الوحى حاران بسبب موجبه وما دى اليه انه عن وحى * وقوله تعالى ﴿وقد راها نزلة اخرى عند سدره المنهى﴾ روى عن ابن مسعود وعائشة ومجاهد والربيع قالوا رأى جبريل في صورته التي خافه الله عاها سريين * وروى عن ابن عباس انه رأى ربه بقاءه وهذا يرجع الى معنى العلم وعن ابن مسعود والضحاك سدره المنهى في السماء السادسة والباها ينهى ما يعرج الى السماء وقيل سميت سدره المنهى لانه ينهى اليها ارواح الشهداء وقال الحسن خنة المأوى هي التي يصير اليها اهل الجنة وفي هذه الآية دلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم قد صعد الى السماء والى الجنة بقوله تعالى ﴿راة عند سدره المنهى وان عند هاجنه المأوى﴾ * وقوله تعالى ﴿الا اللهم﴾ قال ابن عباس رواية لم ار اسه بالامم بما قال ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى كتب على ابن آدم حفظه من الرتا ادرك ذلك لا محالة فزما العنين النظر وزا اللسان المنطق والنفس تمنى ونشهى والفرج يصدق ذلك كله وكدنه وروى عن ابن مسعود واني هريرة انه النظر والعمره والعبلة والمبا تزه فادامس الختان الحنان فهو الرما ووجب الفصل وعن ابي هريرة ايضا ان الامم السكاح رعه ايضا ان الله من الزنا ثم تنوب فلا يعود وقال ابن عباس رواية اللهم ما بين الحدين حد الدنيا وحد الآخرة وقال ابن

عباس ايضا رواية هو الذي يام بالمرأة وقال عطاء اللهم مادون الجماع وقال مجاهد ان تصيب الذنب ثم تتوب وروى عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم ان تغفر تغفر جاي واي عبد لك لا الما ويقال ان اللهم هو اللهم بالخطيئة من جهة حديث النفس بها من غير عزم عليها وقيل ان اللهم مقاربة الشيء من غير دخول فيه يقال الم بالشيء الماما اذا قاربته وقيل ان اللهم الصغير من الذنوب لقوله تعالى ﴿ان تجنبوا كباثر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم﴾ وقوله تعالى ﴿لا تزر وازرة وزر اخرى﴾ هو كقوله ﴿ومن يكسب اثما فانما يكسبه على نفسه﴾ وكقوله ﴿ولا تكسب كل نفس الا عليها﴾ وقوله تعالى ﴿وان ليس للانسان الا ما سعى﴾ في معنى ذلك ويحتج به في امتناع جواز تصرف الانسان على غيره في ابطال الحجر على الحر العاقل البالغ وقوله تعالى ﴿وانه خلق الزوجين الذكر والانثى من نطفة اذا تمى﴾ قال ابو بكر لما كان قوله ﴿الذكر والانثى﴾ اسما للجنس استوعب الجميع وهذا يدل على انه لا يخلو من ان يكون ذكرا او انثى وان الخنثى وان اشتبه علينا امره لا يخلو من احدهما وقد قال محمد بن الحسن ان الخنثى المشكل انما يكون مادام صغيرا فاذا بلغ فلا بد من ان تظهر فيه علامة ذكر او انثى وهذه الآية تدل على صحة قوله . آخر سورة النجم

ومن سورة القمر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿اقتربت الساعة وانشق القمر﴾ دلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم لان الله لا يقرب العادات بمثله الا يجعله دلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وروى الشقاق القمر عشرة من الصحابة منهم عبد الله بن مسعود وابن عمر وانس وابن عباس وحذيفة وجبير بن مطعم في آخرين كرهت ذكر اسانيدھا للاطالة فان قيل معناه سينشق في المستقبل عند قيام الساعة لانه لو كان قد انشق في زمان النبي صلى الله عليه وسلم لما خفي على اهل الآفاق قيل له هذا فاسد من وجهين احدهما انه خلاف ظاهر اللفظ وحقيقته والاخر انه قد تواتر الخبر به عن الصحابة ولم يدفعه مهم احد واما قوله انه لو كان ذلك قد وقع لما خفي على اهل الآفاق فانه جائز ان يستتره الله عنهم بنعم او يشغلهم عن رؤيته ببعض الامور لضرب من التدبير ولئلا يدعيه بعض المتنبئين في الآفاق لنفسه فاطهره للحاصر بن عند دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم واحتجاجه عليهم وقوله تعالى ﴿وبئهم ان الماء قسمة بينهم﴾ الآية يدل على جواز المهايأة على الماء لانهم جعلوا شرب الماء يوما للناقة وبوما لهم ويدل ايضا على ان المهايأة قسمة المنافع لان الله تعالى قد سعى ذلك قسمة وانما هي مهايأة على الماء لا قسمة الاصل واحتج محمد بن الحسن بذلك في جواز المهايأة على الماء على هذا الوجه وهذا يدل من قوله على انه كان يرى شرائع من كان قبلنا من الانبياء ثابتة مالم يثبت نسخها . آخر سورة القمر

ومن سورة الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿والحب ذوا العصف والريحان﴾ روى عن ابن عباس وقتادة والضحاك ان العصف الثين وعن ابن عباس ومجاهد والضحاك الريحان الورق وعن ابن عباس ايضا ان الريحان الحب وقال الحسن هو الريحان الذي يشم ﴿قال ابو بكر لا يمتنع ان يكون جميع ذلك مراداً لوقوع الاسم عليه والظاهر من الريحان انه المشموم ولما عطف الريحان على الحب ذى العصف والعصف هو ساقه دل على ان الريحان ما يخرج من الارض وله رائحة مستلذة قبل ان يصير له ساق وذلك نحو الضمير ان والنام والآس الذي يخرج ورقه ريحاً قبل ان يصير ذاساق لان العطف يقتضى ظاهراً ان المعطوف غير المعطوف عليه ﴿وقوله تعالى ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾ مراده من احدهما لانه انما يخرج من الملح دون العذب وهو كقوله ﴿بامشجر الجن والانس الميا أنكم رسل منكم﴾ وانما رسل من لانس وقال ابن عباس والحسن وقتادة والضحاك المرجان صغار اللؤلؤ وقيل المرجان المختلط من الجواهر من مرجت اى خلطت وقيل انه ضرب من الجواهر كالذهب ان يخرج من البحر وقيل انما قال ﴿يخرج منهما﴾ لان العذب والملح يلتقيان فيكون العذب لقاحاً للملح كما يقال يخرج الولد من الذكر والانثى وانما تلده الانثى وقال ابن عباس اذا جاء القطر من السماء فتفتحت الاصداف فكان من ذلك اللؤلؤ ﴿وقوله تعالى ﴿فاذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان﴾ روى انها تحمر وتذوب كالدهن روى ان سماء الدنيا من حديد فاذا كان يوم القيامة صارت من الخضر الى الاحمرار من حر نار جهنم كالحديد اذا احمر بالنار ﴿وقوله تعالى ﴿فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان﴾ قيل فيه لا يسئل سؤال استفهام لكن سؤال تقرير وتوقيف وقيل فيه لا يسأل في اول احوال حضورهم يوم القيامة لما يلحقهم من الدهش والذهول ثم يسئلون في وقت آخر ﴿وقوله تعالى ﴿فيهما فاكهة ونخل ورمان﴾ يحتج به لابي حنيفة في ان الرطب والرمان ليسا من الفاكهة لان الشئ لا يعطف على نفسه انما يعطف على غيره هذا هو ظاهر الكازم ومفهومه الا ان تقوم الدلالة على انه انفرد بالذكر وان كان من جنسه لضرب من التعظيم وغيره كقوله تعالى ﴿من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال﴾ . آخر سورة الرحمن

ومن سورة الواقعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿انه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون﴾ روى عن سلمان انه قال لا يمسه القرآن الا المطهرون فقرأ القرآن ولم يمسه المصحف حين لم يكن على وضوء وعن انس ابن مالك في حديث اسلام عمر قال فقال لاخيه اعطوني الكتاب الذي كنتم تقرأون فقالت انك رجس وانه لا يمسه الا المطهرون فقم فاغتسل او توضأ فتوضأ ثم اخذ الكتاب فقرأ

وذكر الحديث وعن سمد انه امر ابنه بالوضوء لمس المصحف وعن ابن عمر مثله وكراه
الحسن والنخعي لمس المصحف على غير وضوء * وروى عن حماد ان المراد القرآن الذي
في اللوح المحفوظ (لا يمسه الا المطهرون) يعني الملائكة وقال ابوالمعالية في قوله (لا يمسه الا
المطهرون) قال هو في كتاب مكنون ايس اتم من اصحاب الذنوب وقال سعيد بن جبير
وابن عباس المطهرون الملائكة وقال قتادة لا يمسه عند الله الا المطهرون فاما في الدنيا فانه
يمسه المجوسى والنجس والمناقى * قال ابوبكر ان حمل اللفظ على حقيقة الخبر فالاولى ان يكون
المراد القرآن الذي عند الله والمطهرون الملائكة وان حمل على التهي وان كان في صورة
الخبر كان عموما فينا وهذا اولى لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اخبار متظاهرة
انه كتب في كتابه لعمر بن حزم ولا يمسه القرآن الا طاهر فوجب ان يكون نهي ذلك
بالآية اذ فيها احتمال له . آخر سورة الواقعة

ومن سورة الحديد بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ لا يستوى منكم من اتقى من قبل الفتح ﴾ الآية روى عن الشعبي قال فصل
ما بين الهجرين فتح الحديدية وفيه انزلت هذه الآية قالوا يا رسول الله فتح هو قال نعم
عظيم وقال سعيد عن قتادة هو فتح مكة * قال ابوبكر ابان عن فضيلة الانفاق قبل الفتح
على ما بعده اعظم عناء الفقة فيه وكثرة الانفاق به ولان الانفاق في ذلك الوقت كان اشد
على النفس لفة المسلمين وكثرة الكفار مع سدة المحنة والبلاء وللسبق الى الطاعة الانرى
الى قوله ﴿ الذين انعموا في ساعة العسرة ﴾ وقوله ﴿ والسابقون الاولون ﴾ فهذه الوجوه كلها
نقتضى تفضيلها * وقوله تعالى ﴿ فطال عليهم الامد ﴾ الآية يدل على ان كثرة المعاصي ومساكنتها
والفها نقسى القلب ويبعد من التوبة وهو نحو قوله ﴿ كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا
يكسبون ﴾ * وقوله تعالى ﴿ والذين آمنوا بالله ورسوله اولئك هم الصديقون والشهداء عند ربهم ﴾
روى البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كل مؤمن شهيد لهذه الآية وجعل
قوله ﴿ والشهداء ﴾ صفة لمن تقدم ذكره من المؤمنين وهو قول عبد الله ومجاهد وقال ابن عباس
ومسروق وابو الضحى والضحاك هو استداء كلام وخبره ﴿ اللهم اجرهم ونورهم ﴾ * وقوله تعالى
﴿ وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ﴾ الآية قال ابوبكر اخبر عما
ابتدعوه من القرب والرهبانية ثم ذمهم على ترك رعاتبتهم بقوله ﴿ فادعوا احق رايتهما ﴾ والابتداع
قد يكون بالقول وهو ما ينذر به ويوجهه على نفسه وقد يكون بالفعل بالدخول فيه وعمومه يتضمن
الامرين فاقضى ذلك ان كل من استدع فربة قول او فعلا فعلبه رعاتبتهم واتمامها فوجب على ذلك ان من
دخل في صلاة او صوم او حج او غيرها من القرب فعليه اتمامها ولا يلزمه اتمامها الا وهى واجبة عايه
فيجب عليه القضاء اذا امدها وروى عن ابى امامة الباهلى قال كان ناس من بنى اسرائيل

ابتدعوا بدعا لم يكتبها الله عليهم ابتغوا بهارضوان الله فلم يرعوها حق رعايتها فعاظم الله بتركها فقال (ورهبانية استدعوها) الآية . آخر سورة الحديد

ومن سورة المجادلة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها﴾ الى قوله ﴿وان الله لعفو غفور﴾
 روى سفيان عن خالد عن ابي قلابة قال كان طلاقهم في الحاهية الايلاء والظهار فلما جاء الاسلام جعل الله في الظهار ما جعل فيه وجعل في الايلاء ما جعل فيه وقال عكرمة كانت النساء تحرم بالظهار حتى انزل الله ﴿قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها﴾ الآية واما المجادلة التي كانت في المرأة فان عبدالله بن محمد حدثنا قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن ابي اسحاق في قوله ﴿قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها﴾ في امرأة تقال لها خويلة وقال عكرمة بنت تعله وزوجها اوس بن الصامت قالت ان زوجها جعلها عليه كظهرامه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اراك الا قد حرمت عليه وهو يومئذ يغسل رأسه فقالت انظر جعلني الله فداك يا نبي الله قال ما اراك الا قد حرمت عليه فاعادت ذلك مرارا فانزل الله ﴿قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها﴾ الى قوله ﴿ثم يعودون لما قالوا﴾ قال قتادة حرمتها ثم يريد ان يعود لها فبطأها فتحرر رقيقة من ذلك انتماسا به قال ابو بكر قوله عليه السلام ما اراك الا قد حرمت سله حتمل ان يريد به تحريم الطلاق على ما كان عليه حكم الظهار ويحتمل ان يريد به تحريم الظهار والاولى ان يكون المراد تحريم الطلاق لان حكم الظهار مأخوذ من الآية والآية نزلت بعد هذا القول فثبت ان مراده تحريم الطلاق ورفع النكاح وهذا يوحي ان يكون هذا الحكم قد كان تابعا في الشريعة قبل نزول آية الظهار وان كان قبل ذلك من حكم اهل الاحاهية فان قيل ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم فيها بالطلاق بقوله ما اراك الا قد حرمت فكيف حكم فيها بعينها بالظهار بعد حكمه بالطلاق بذلك القول بعينه في شخص بعينه واما النسخ بوجوب الحكم في المستقبل بخلاف الاول في الماضي فان قيل له لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالطلاق وانما علق القول فيه مقال ما اراك الا قد حرمت فلم يقطع بالتحريم وحائز ان يكون الله تعالى قد اعلمه قبل ذلك انه سيسخ هذا الحكم وينقله من الطلاق الى تحريم الظهار الآن فجوز النبي صلى الله عليه وسلم ان ينزل الله الآية فلم يثبت الحكم فيه فلما نزلت الآية حكم فيها بموجبها وقوله تعالى ﴿وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا﴾ يعني والله اعلم في تشبيهها بظهور الام لان الاستمتاع بالام محرم تحريما مؤبدا وهي لا تحرم عليه بهذا القول تحريما مؤبدا فكان ذلك منكرا من القول وزورا وقوله تعالى ﴿والذين يظاهرون منكم من نسائهم﴾ وذلك خطاب للمؤمنين يدل على ان الظهار مخصوص به المؤمنون دون اهل الذمة فان قيل فقد قال الله ﴿والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا﴾ ولم يخص

المذكورين في الثانية **وقيل له المذكورون في الآية الثانية هم المذكورون في الآية الاولى** فوجب ان
 يكون خاصا في المسلمين دون غيرهم **واما قوله** (ثم يعودون لما قالوا) **فقد احتاج الناس فيه** فروي
 معمر عن طاوس عن ابيه (ثم يعودون لما قالوا) **قال الوطاء** فاذا حث عليه الكفارة وهذا
 تأويل مخالف للآية لانه قال (فحرق رقة من قبل ان تماسا) **وقد روى** سفيان عن اساني
 صحيح عن طاوس قال اذا تكلم بالطهار لزمه وروي عن اسان عاصا ادا قال انت على كظهر
 امي لم يحل له حتى يكفر وروي عن اسان شهاب وقتادة اذا اراد محاسنها لم يرها حتى يكفر
 وقد احتاج فقهاء الامصار في معنى العود فقال الصحاح والليث بن سعد الطهار يوجب
 تحريما لا رفعه الا الكفارة ومعنى العود عندهم استباحة وطئها فلا فعله
 الا بكفارة فقد منها وذكر بشر بن الوليد عن ابي يوسف لو وطئها ثم مات
 لم يكن عليه كفارة وقال الثوري اذا صاهر منها لم يحل له الا بعد الكفارة وان
 طاعها ثم روجها لم يطأها حتى يكفر وهذا موافق لعموم الصحاحا وقال اسان وهب عن مالك
 اذا جمع بعد الطهار على امساكها واصايتها فقد وجب عليه الكفارة فان طلقها بعد الطهار
 ولم يجمع على امسائها فلا كفارة عليه وان روجها بعد ذلك لم يمسها حتى يكفر كفارة
 الطهار وذكر بن النسيم عنه انه اذا طهر منها ثم وطئها ثم مات فلا بد من الكفارة لانه وطئ
 بعد الطهار وقال اشهب عن مالك اذا جمع بعد الطهار على امسائها واصايتها وطأ الكفارة
 فان صرنا عليه الكفارة وقال الحسن اذا جمع راي امصاهر على ان شامع مرأه فقد لزمته
 الكفارة وان اراد تركها بعد ذلك لا يعود هو الا جماع على محاسنها وقال عثمان بن قيس
 طاهر من امرائه ثم طاعها قبل ان يطأها قال ابي عبد الله الكفارة رجعها او لم يرجعها وان مات
 لم يصل الى ميراثها حتى يكفر وقال اشعبي راي امصاهر اذا طهرها لم يمسها فقام نطق فقد
 وجب الكفارة فان وعاس وحكي عن بعض من لا يعد خلافا ان العود ان يعيد المول
 مريين قال ابو بكر روي عائشه وابوالعاسه ان آتاه طهار رات في سأل حولة حين طهر
 منها روجها وسن العاصم فامر الى صلى الله عليه وسلم اعق رفعه فقال لا احد فقال صم
 شهر من مساعين قال بولم آكل في اليوم ثلاث مرات كاد ان نعسى على نصري فامر به بالا طعام وهذا
 يدل على بطلان قول من اعبر العزم على امساكها ووطئها لا بد لم يسئل عن ذلك وبطلان قول
 من عثر اراده الجماع لا بد لم يسئل وبطلان قول من اعبر الطلاق لا بد لم يقل هل طلقها وبطلان
 قول من اعبر عادة قوم لا بد لم يسئل هل اعدت المول مريين فان قول صحاحا وهو ان
 لفظ لصهار يوجب حرما برفع الكفارة ومعنى قوله تعالى (ثم يعودون لما قالوا) يحتتمل وجهين
 احدهما ذكر الحال الذي حرج عليه لخطاب وهو انه قد كان من طهرهم في الحالة الطهار
 فقال (الذين يطهرونكم من نساءهم) فل هذه الحال (ثم يعودون لما قالوا) والمعنى ويعودون
 بعد الاسلام الى ذلك كما قال تعالى (فاليها مرجعهم ثم الله شهد) ومعناه والله شهيد فيكون
 نفس المول عودا الى العادة التي كانت لهم في ذلك كما قال (حتى فادكا مرجحون السدم) والمعنى
 حتى صار كذلك وكما قال امه بن ابي الصلت

هو الذي حرمه بالقول بخار ان يكون ذلك عودا لما قال ادهو مستباح لذلك الوطء الذي
 حرمه بعينه وكان عودا لما قال من ايجاب التحريم ومن جهة اخرى ان الوطء اذا كان مستحقا
 بقدر الكاح وحكم الوطء الثاني كالأول في انه مستحق بسبب واحد ثم حرمه بالطهار حار
 ان يكون الاقدام على استباحه عودا لما حرم فكان هذا المعنى مطابقا للمصنف فان قيل ان
 كانت الاستباحة هي الموقعة للكفارة فليس محلو ذلك من ان يكون العزيمة على الاستباحة
 وعلى الاقدام على الوطء او اقناع الوطء فان كان المراد الاول بهذا لمركب احباب الكفارة
 بمعنى العزيمة قبل الوطء كما قال مالك والحسن بن صالح وان كان المراد اقناع الوطء
 فواجب ان لا تلزمه الكفارة لان بعد الوطء وهذا خلاف الآية وليس هو قولك ايضا فان قيل
 له المعنى في ذلك هو ما قد بينا من الاقدام على استباحة الوطء فقيل له اذا اردت الوطء وعدت
 لاستباحة ما حرمته فلا تطأ حتى تكفر لا ان الكفارة واحدة ولكنها شرط في رفع التحريم
 كقوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) يعنى فهدم الاستعادة
 قبل المرأة وقوله (اداقتم الى الصلاة فاعسلوا) والمعنى اذا اردتم القيام واتمموا غسلوا فهدموا الغسل
 وقوله (اذا ما حيم الرسول فقدموا بين يدي بحواكم صدقة) وكقوله (اذا طلقتم النساء
 فطلقوهن لعدتهن) والمعنى اذا اردتم ذلك فان ابوكرك قد ثبت بما قدما ان الطهارة لا يوجب
 كفارة وانما يوجب محرم الوطء ولا ريب الا بالكفارة فاذا لم يرد وطأها فلا كفارة عليه
 وان مات وعاش فلا شيء عليه اذ كان حكم الطهارة ايجاب التحريم فقط موقتا ناداء الكفارة
 وانه متى لم يكفر فالوطء محطوب عنه وان وطئ سقط الطهارة والكفارة وذلك لانه علق
 حكم الطهارة وما يوجب به من الكفارة نادائها قبل الوطء لقوله (من قبل ان تناس) متى وقع
 المسيس فمفات الشرط فلا يجب الكفارة بالآية لان كل فرض محصور بوقت او معلق على
 شرط فانه متى فات الوقت وعدم الشرط لم يجب بالمصنف الاول وارجح الى دلالة اخرى في ايجاب مثله
 في الوقت الثاني فهدم حكم الطهارة اذا وقع المسيس قبل الكفر لانه قد ثبت عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ان رجلا طاهر من امرأته فوطئها قبل تكفيره سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 له استعمر الله ولا بعد حتى يكفر فصار التحريم الذي بعد الوطء واحدا ناسه * وهذا احتياط
 السامع فيمن وطئ ما الذي يجب عليه من الكفارة بعده فقال الحسن بن حارث بن زيد وارا هم
 وان المسيب ليس عليه الا كفارة واحدة وكذلك قول مجاهد وطاوس وان سيرس في
 آخرس وقدروى عن عمرو بن العاص وقيصه بن دؤب والزهري وقاده عنه كفارة ان قال
 وروى عن ابن عباس ان رجلا قال يا رسول الله طهرت من امرأتى فجامعها قبل ان اكفر فقال
 استعمر الله ولا بعد حتى تكفر فلم يوجب عليه كفارين بعد الوطء * واحتلف الفقهاء في بوقيت
 الطهارة فقال اصحابنا والثوري والشافعي اذا قال اسب على كضهرامى اليوم بطل الطهارة عنى اليوم
 وقال ابن ابي ليلى ومالك والحسن بن صالح هو مظاهر اذا * قال ابو بكر محرم الطهارة لا يقع
 الا موقتا ناداء الكفارة فاذا وقته المظاهر وحب بوقته لانه لو كان ممالا سوقت لما انحل ذلك

التحريم بالتكفير كالطلاق فاشبه الطهارة التي يحلها الحث فوجب بوقته كما تنوقت المين
وليس كالطلاق لانه لا يحله شيء * فان قيل * تحريم الطلاق الثلاث يقع موقتا بالروح الثاني ولا
يتوقت تنوقت الروح اذا قال امت طالق اليوم * فيلزم ان الطلاق لا تنوقت بالروح الثاني
واما يستفيد الروح الاول بالروح الثاني اذا روجها بعد ثلاث تطلقات مستقلات والثلاث
الاول واقعة على ما كانت واما اسعاد طلاقا غيرها فليس في الطلاق بوقت محال والطهارة
موقت لا محالة بالتكفير فحار بوقته بالسرط * واحتلموا في الطهارة هل يدخل عليه ايلاء فقال
اصحابنا والحسن بن صالح والثوري في احدي الروايتين والاوراعي لا يدخل الا بلاء على
المطاهر وان طال ركة اياها وروى ابن وهب عن مالك لا يدخل على حرا بلاء في طهارة الا
ان يكون مضارا لا يرد ان يبقى من طهارة واما المد فلا يدخل على طهارة البلاء وقال ابن
القاسم عه يدخل الا بلاء على الطهارة اذا كان مضارا ومما يعلم به صراعه ان يقدّر على الكفارة
فلا يكفر فانه اذا علم ذلك وقف مثل المولى فاما كسر واما طلوع عليه امرأته وروى عن
الثوري ان الا بلاء يدخل على الطهارة * قال ابو بكر ليس الطهارة كساة عن الطلاق ولا صرحا
فلا يجوز اثبات الطلاق به الاستوقيف وقال الهادي صلى الله عليه وسلم من ادخل في امرأته
ليس منه فهو رد ومن ادخل الا بلاء على المطاهر فقد ادخل عليه ما ليس منه وايضا نص الله
على حكم المولى بالتي اوعرعة الطلاق ونص على حكم المطاهر بالتي كفارة والاسس
فحكم كل واحد منهما مخصوص عليه فمحرر حمل احدهما على الآخر من حكم المصوحات
ان لا تقاس بعضها على بعض وان كل واحد منها محرم على ما به ويحمل على معناه دون غيره
وايضا فان معنى الا بلاء وقوع الحث ووجوب الكفارة الوطء في المدة ولا يتعلق بكفارة الطهارة
بالوطء فليس هو اذا في معنى الا بلاء ولا في حكمه وايضا فان المولى سواء قصد الصرار او لم يقصد
لا يختلف حكمه وقد اتفقوا انه متى لم يقصد الصرار بالطهارة لم يلزمه حكم الا بلاء نص في المدة
فوجب ان لا يلزمه وان قصد الصرار * فان قيل لم ينعته ذلك في الا بلاء لان نفس الا بلاء
شيء عن قصد الصرار اذ هو خارج عن الامساع من الوطء في المدة * قل له الطهارة
قصد الى الصرار من حيث حره * دأه * لا يماره بغيره عاه فلا في بينهما فيما يقتضيه
من المصارة * واحتلف السلف ومن بعدهم في المصارة في الا بلاء من لاه وروى جندالك
عن مجاهد عن ابن عباس قال من بلاء اياه ان ليس من مه طهارة وهذا قول ابي حنيفة
وابن المسيب وهو قول اصحابنا واشافه وروى عن ابن وهب والاحمدي وعطاء وطاوس وسائر
ابن يسار قالوا هو صهار وهو قول مالك والثوري والاوراعي * للث والحسن بن صالح
وقالوا يكون مطاهرا من امه كما هو من روحه وقال الحسن ان كان بطنها فهو مطاهر
وان كان لا يطنها فليس بطاهر * قال ابو بكر قال الله تعالى (والذين يطهرون من نسائهم) وهذا المعط
ينصرف من الطهارة الى الحرث دون الاماء يدل عليه قوله (اي نسائهم) وما ملكات ائمتهم
فكان المعهوم من قوله (او اسائهم) الحرث لولا ذلك لما صح عطف قوله (او ما ملكات ائمتهم)

عليه لان الشيء لا يعطف على نفسه وقال تعالى (وامهات نسائكم) فكان على الزوجات دون ملك اليمين فلما كان حكم الظهار مأخوذاً من الآية وكان مقتضاها مقصوراً على الزوجات دون ملك اليمين لم يجز ايجابه في ملك اليمين اذ لا مدخل للقياس في اثبات ظهار في غير ماورد فيه ووجه آخر وهو ما بينا فيما سلف انهم قد كانوا يطلقون بلفظ الظهار فابدل الله تعالى به تحريماً ترفعه الكفارة فلما لم يصح طلاق الامة لم يصح الظهار منها ووجه آخر وهو ان الظهار يوجب تحريماً من جهة القول بوجوب الكفارة والامة لا يصح تحريمها من جهة القول فاشبه سائر المملوكات من الطعام والشراب متى حرّمها بالقول لم تحرم الا ترى انه لو حرّم على نفسه طعاماً او شراباً لم يحرم ذلك عليه وانما يلزمه اذا اكل او شرب كفارة يمين فكذلك ملك اليمين وجب ان لا يصح الظهار منها اذ لا يصح تحريمها من جهة القول

في الظهار بغير الام

واختلفوا فيمن قال لامرأته انت على كظهر اخي او ذات محرم منه فقال اصحابنا هو مظاهر وان قال كظهر فلانة وليست بمحرم منه لم يكن مظاهراً وهو قول الثوري والحسن بن صالح والاوزاعي وقال مالك وعثمان البقي يصح الظهار بالمحرم والاجنية وللشافعي قولان احدهما ان الظهار لا يصح الا بالام والآخر انه يصح بذوات المحارم قال ابو بكر لما صحح الظهار بالام وكانت ذوات المحارم كالام في التحريم وجب ان يصح الظهار بهن اذ لا فرق بينهن في جهة التحريم الا ترى ان الظهار بالام من الرضاعة صحيح مع عدم النسب لوجود التحريم فكذلك سائر ذوات المحارم وروى نحو قول اصحابنا عن جابر بن زيد والحسن وابراهيم وعطاء وقال الشعبي ان الله تعالى لم ينس ان يذكر البنات والاخوات والعمات انما الظهار من الام وايضا لما قال تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) اقتضى ظاهره الظهار بكل ذات محرم اذ لم يخص الام دون غيرها ومن قصره على الام فقد خص بلا دليل فان قيل لما قال تعالى (ما هن امهاتهن ان امهاتهن الا اللاتي ولدنهم) دل على انه اراد الظهار بالام قيل له انما ذكر الامهات لانهن مما اشتمل عليهن حد الآية وذلك لا ينفي ان يكون قوله (والذين يظاهرون من نسائهم) عموماً في سائر من اوقع التشبيه بظواهرها من سائر ذوات المحارم وايضا فان ذلك يدل على صحة الظهار من سائر ذوات المحارم لانه قد نبه على المعنى الذي من اجله الزمه حكم الظهار وهو قوله (ما هن امهاتهن ان امهاتهن الا اللاتي ولدنهم) وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً) فاخبر انه الزمهم هذا الحكم لانهن لسن بامهاتهن وان قولهم هذا منكراً من القول وزوراً فاقضى ذلك ايجاب هذا الحكم في الظهار بسائر ذوات المحارم لانه اذا ظاهر باجنية فليست هي اخته ولا ذات محرم منه وهذا القول منكراً من القول وزوراً لانه يملك بضع امرأته وهي مباحة له وذوات المحارم محرمات عليه تحريماً مؤبداً فان قيل يلزمك على هذا ايجاب الظهار بالاجنية مسموم الآية ولدلالة فحواها على جواز الظهار بسائر ذوات المحارم اذ لم تفرق الآية بين شيء

منهن ولان تشبيها بالاجنية منكر من القول وزور ❦ قيل له لا يجب ذلك لان الاجنية لما كانت قد تحل له بحال لم يكن قوله انت على كظهر الاجنية مفيدا للتحريم في سائر الاوقات لجواز ان يملك بضع الاجنية فتكون مثلها وفي حكمها وايضا لا خلاف ان التحريم بالامتنع وسائر الاموال لا يصح بان يقول انت على كمتاع فلان او كمال فلان لان ذلك قد يملكه بحال ويستبيحه ❦ واختلفوا في الظهار بغير الظهر فقال اصحابنا اذا قال انت على كيد امي او كراسها او ذكر شئ يحل له النظر اليه منها لم يكن مظاهرا وان قال كبطنها او كفخذها ونحو ذلك كان مظاهرا لانه لا يحل له النظر اليه كالظهر وقال ابن القاسم قياس قول مالك ان يكون مظاهرا بكل شئ من الام وقال الثوري والشافعي اذا قال انت على كراس امي او كيدها فهو مظاهر لان اللذذ بذلك منها محرم ❦ قال ابو بكر نص الله تعالى على حكم الظهار وهو ان يقول انت على كظهر امي والظهر مما لا يستبيح النظر اليه فوجب ان يكون سائر ما لا يستبيح النظر اليه في حكمه وما يجوز له ان يستبيح النظر اليه فليس فيه دلالة على تحريم الزوجة بتشبهها به اذ ليس تحريمها من الام مطلقا فوجب ان لا يصح الظهار به اذ كان الظهار يوجب تحريما وايضا لما جازله استباحة النظر الى هذه الاعضاء اشبه سائر الاشياء التي يجوز ان يستبيح النظر اليها مثل الاموال والاملاك ❦ واختلفوا فيما يحرمه الظهار فقال الحسن لاه مظاهر ان يجامع فيما دون الفرج وقال عطاء يجوز ان يقبل او يباشر لانه قال (من قل ان يتماسا) وقال الزهري وقتادة (من قبل ان يتماسا) الودع نفسه وقال اصحابنا لا يقرب المظهر ولا يمس ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها لشهوة حتى يكفر وقال مالك مثل ذلك وقال لا ينظر الى شعرها ولا صدرها حتى يكفر لان ذلك لا يدعوه الى خير وقال الثوري بأنها فيما دون الفرج وانما سمى عن الجماع وقال الاوزاعي يحل له فوق الازار كالحائض وقال الشافعي يمنع القبلة والتلذذ احتياطاً ❦ قال ابو بكر لما قال تعالى (من قبل ان يتماسا) كان ذلك عموما في حظر جميع صروب المنسب من لمس بيد او غيرها وايضا لما قال (والذين يظاهرون من نسائهم) فالزوم حكم التحريم لتشبيهه بظهرها وجب ان يكون ذلك التحريم عاما في المباشرة والجماع كما ان مباشرة ظهر الام ومسه محرم عليه ❦ وايضا حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا زياد بن ايوب قال حدثنا اسماعيل قال حدثنا الحكم بن ابان عن عكرمة ان رجلا ظاهرا من امرأته ثم واقعها قبل ان يكفر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاحبره قال فاعتزلها حتى تكفر ورواه معمر عن الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال لا تقربها حتى تكفر وذلك تمنع المسيس والقبلة

في ظهار المرأة من زوجها

قال اصحابنا لا يصح ظهار المرأة من زوجها وهو قول مالك والثوري والليث والشافعي وذكر

الطحطاوي عن ابن أبي عمران عن علي بن صالح عن الحسن بن زياد أنها إذا قالت لتزوجها أنت علي كظهر أبي أو كظهر أخي كانت مظهارة من زوجها قال علي فسئلت محمد بن الحسن فقال ليس عليها شيء فأتيت أبا يوسف فذكرت له قوليهما فقال هذان شيخان الغممة خطأ هو تحريم عليها كفارة يمين كقولها أنت علي حرام وقال الاوراعي هي يمين تكفرها وقال الحسن بن صالح تمتق رقبة وتكفر بكفارة الظهار فان لم تفعل وكفرت يميناً رجونا ان يجزئها وروى مغيرة عن ابراهيم قال حطب مصعب بن الزبير عائشة بنت طلحة فقالت هو عليها كظهر ابيها ان تزوجه فلما ولي الامارة ارسل اليها فارسلت تسئل والفقهاء يومئذ بالمدينة كثير فافتوها ان تمتق رقبة وتزوجه وقال ابراهيم لو كانت عنده يعني عند زوجها يوم قالت ذلك ما كان عليها عتق رقبة ولكنها كانت تملك نفسها حين قالت ما قالت وروى عن الاوراعي انها اذا قالت ان تزوجه فهو علي كظهر ابي كانت تملك نفسها حين قالت ولو قالت وهي تحت زوج كان عليها كفارة يمين قال ابو بكر لا يجوز ان تكون عليها كفارة يمين لان الرجل لا يلزمه بذلك كفارة يمين وهو الاصل فكيف يلزمها ذلك كما ان قول الرجل انت طالق لا يكون غير طالق كذلك ظهارها لا يلزمها به شيء ولا يصح منها ظهار بهذا القول لان الظهار يوجب تحريماً بالقول وهي لا تملك ذلك كما لا تملك الطلاق اذ كان موضوعاً لتحريم يقع بالقول * واختلعا فبين قال أنت علي كظهر ابي فقال المحامنا والاوزاعي والشافعي ليس شيء وقال مالك هو مظاهر * قال ابو بكر انما حكم الله تعالى بالظهار فمن شبهها بظهار الام ومن حرى محرارها من دوات المحارم التي لا يجوز له ان يسيح النظر الى طهرها بحال وهو يجوز له النظر الى ظهر ابيه والاب والاجني في ذلك سواء ولو قال انت علي كظهر الاجني لم يكن شيئاً فكذلك ظهار الاب * واختلفوا فيمن ظاهر مراراً فقال المحامنا والشافعي عايه لكل ظهار كفارة الا ان يكون في مجلس واحد واراد التكرار فتكون عليه كفارة واحدة وقال مالك من ظاهر من امرأته في مجالس متفرقة فليس عليه الا كفارة واحدة وان ظاهر ثم كفر ثم ظاهر فعليه الكفارة ايضا وقال الاوزاعي عليه كفارة واحدة وان كان في مقاعد شتى * قال ابو بكر الاصل ان الظهار لما كان سبباً لتحريم ترفعه الكفارة ان يجب بكل ظهار كفارة الا انهم قالوا اذا اراد التكرار في مجلس واحد فعليه كفارة واحدة لاحمال اللفظ لما اراد من التكرار * فان قيل قوله (والذين يظاهرون من نسائهم) يقتضي ايجاب كفارة واحدة وان ظاهر مراراً لان اللفظ لا يختص بالمرّة الواحدة دون المراد الكثيرة * قيل له لما كانت الكفارة في رفع التحريم متعلقة بحرمة اللفظ شبه اليمين فتى حلف مراراً لزمته لكل يمين كفارة اذا حنث ولم يكن قوله (فكفارتها) اطعام عشرة مساكين * موجبا للاقتصار بالايمان الكثيرة على كفارة واحدة * واختلفوا في المظاهر هل يجبر على التكفير فقال اصحابنا لا ينبغي للمرأة ان تدعه يقربها حتى يكفر وذكروا الطحاوي عن عباد بن العوام عن سفيان بن حسين قال سألت الحسن وابن سيرين عن رجل ظاهر من امرأته فلم يكفر تهاونا قال تستعدي عليه قال وسألت أبا حنيفة فقال تستعدي

عليه وقال مالك عليها ان تمنعه نفسها ويحول الامام بينه وبينها وقول الشافعي يدل على انه يحكم عليه بالتكفير * قال ابوبكر قال اصحابنا يجبر على جماع المرأة فان ابى ضربته رواء هشام وهذا يدل على انه يجبر على التكفير ليوفيها حقها من الجماع * واختلفوا في الرقة الكافرة عن الظهار فقال عطاء ومجاهد وابراهيم واحدى الروایتين عن الحسن يجزى الكافر وهو قول اصحابنا والثوري والحسن بن صالح وروى عن الحسن انه لا يجزى في شيء من الكفادات الا الرقة المؤمنة وهو قول مالك والشافعي * قال ابوبكر ظاهر قوله (فتحرر رقة) يقتضى جواز الكافرة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم للمظاهر اعتق رقة ولم يشترط الابمان ولا يجوز قياسها على كفارة العتق لا متناع جواز قياس المنصوص بعصه على بعض ولان فيه ايجاب زيادة في النص وذلك عندنا يوجب النسخ * واختلفوا في جواز الصوم مع وجود رقة للخدمة فقال اصحابنا اذا كانت عذمة رقة للخدمة ولا شيء له غيرها او كان عنده دراهم ثمن رقة ليس له غيرها لم يجزه الصوم وهو قول مالك والثوري والاوزاعي وقال الليث والشافعي من له خادم لا يملك غيره فله ان يصوم قال الله (فتحرر رقة) فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) فواجب الرقة بدلا على واجدها ونقله الى الصوم عند عديمها فلما كان هذا واجدا لها لم يجزه غيره * فان قيل هو بمنزلة من معه ماء يخاف على نفسه العطش فيجوز له التيمم * قيل له لانه مأمور في هذه الحال باستبقاء الماء وهو محظور عليه استعماله وليس بمحظور عليه عند الجميع عتق هذه الرقة فعلمنا انه واجد * واختلفوا في عتق ام الولد والمدبر والمكاتب ونحوهم في الكفارة فقال اصحابنا لا يجوز عتق ام الولد والمدبر والمكاتب اذا كان قد ادى شيئا عن الكتابة ولا المدبر فان لم يكن ادى شيئا اجزاء وان اشترى اباة ينوي به عن كفارته جاز وكذلك كل ذى رحم محرم ولو قال كل عبد اشتريه فهو حر ثم اشترى عبدا ينويه عن كفارته لم يجزه وقال زفر لا يجزى المكاتب وان لم يكن ادى شيئا وقال مالك لا يجزى المكاتب ولا المدبر ولا ام الولد ولا معتق الى سنين عن الكفارة ولا الولد والوالد وقال الاوزاعي لا يجزى المكاتب ولا المدبر ولا ام الولد وقال عثمان البتي يجزى المدبر وام الولد في كفارة الظهار واليمين وقال الليث يجزى ان يشتري اباة فيعتقه بالكفارة التي عليه وقال الشافعي لا يجزى من اذا اشتراه عتق عليه ويجزى المدبر ولا يجزى المكاتب وان لم يؤد شيئا ويجزى المعتق الى سنين ولا يجزى ام الولد * قال ابوبكر اما ام الولد والمدبر فانهما لا يجزيان من قبل انهما قد استحقا العتق من غير جهة الكفارة الا ترى ان ما ثبت لهما من حق العتاق يمنع بيعهما ولا يصح فسخ ذلك عنهما فحق اعتقهما فاعما يحل عتقا مستحقا وليس كذلك من قال له المولى انت حر بعد شهر او سنة لانه لم يثبت له حق بهذا القول يمنع بيعه الا ترى انه يجوز له ان يبيعه واما المكاتب فانه وان لم يجز بيعه فان الكتابة يباحقها الفسخ وانما لا يجوز بيعه كما لا يجوز بيع الآبق والعبد المرهون والمستأجر فلا يمنع ذلك جواز عتقه عن الكفارة فاذا اعتق المكاتب قبل ان يؤدي شيئا فقد اسقط المال فصار كمن اعتق عبدا

غير مكاتب وان كان قدامى شياً لم يحجز من قبل ان الاداء لا يمسح بعقده فقد حصل له عن
عقده بدل ولا يحجز عن الكفارة واما اذا اشترى اياه فانه يحجز ادا بوى لان قوله للشرى بمرة
قوله است حر والدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحجز ولد والد الا ان يحده بمال كما في شتره
فيعقده ومعلوم ان معناه يعقده بشرائه اياه فحمل شراء بمرة قوله است حر فاجراً بمرة
من قال لعده است حر واحتلموا في مقدار الطعام فقال اصحابنا والثوري لكل مسكين نصف
صاع او صاع تمر او سعيير وقال مالك مد مد هشام وهو مدان الاثلاث مد النبي صلى الله
عليه وسلم وذلك من الحنطة واما الشعير فان كان طعام اهل بلده فهو مثل الحنطة وكذلك
التمر وان لم يكونا طعام اهل البلد اطعمهم من كل واحد منهما وسطاً من شبع الشعير
والتمر وقال الشافعي لكل مسكين مد من طعام بلده الذي يقتات حطة او سعيير او در او تمر
او اقط وذلك مد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعتبر مد احدث لعده في حديث محمد بن بكر قال حدثنا
ابوداود قال حدثنا عثمان بن ابي شبة ومحمد بن سلمان الاسدي قال حدثنا اس ادريس عن محمد بن اسحاق
عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمان بن يسار عن سلمة بن صححر قال كنت امرأ اصاب من
النساء وذكر قصة طهاره من امرأته وانه جامع امرأته وسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرر
رقبة فقلت والذي بعثك بالحق ما ملك رقه غيرها وصرت صبيحة رقتي قال فصم شهرين
متتابعين قال وهل اصبت الذي اصبت الا من الصيام قال فاطم وسما من عمر بن سبين مسكياً
قلت والذي بعثك بالحق بيا لقد تبا وحشين ومالنا طعام قال فاطم الى صاحب صدقة بن زريق
فليدفعها اليك فاطم ستين مسكياً وسما من عمر وكل انت وعيالك بقيتها في قال قيل روى
اسماعيل بن جعفر عن محمد بن ابي حرملة عن عطاء بن يسار ان حولة بنت مالك بن حله طاهر
مها زوجها اوس بن الصامت فقال النبي صلى الله عليه وسلم مره فليذهب الى فلان فان عده
شطر وسق فليأخذ صدقة عاه ثم يتصدق به على ستين مسكياً وروى عبدالله بن ادريس عن محمد
بن اسحاق عن معمر بن عبدالله بن حنظلة عن يوسف بن عبدالله بن سلام عن حولة بن
زوجها طاهر منها فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يتصدق بخمسة عشر صاعاً على ستين
مسكياً في قيل له قد روى حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء وانه امره ان
يطعم وسما من عمر بن سبين مسكياً وهذا الى لانه رائد على حركه وايضا حاث ان يكون النبي صلى الله
عليه وسلم اعانه هذا المدر ولا دلالة فيه على ان ذلك جمع الكفارة وقد بين ذلك في حديث اسرائيل
عن ابي اسحاق عن زيد بن ريدان روى حولة طاهر منها وذكر الحديث فاعانه رسول الله صلى الله
عليه وسلم بخمسة عشر صاعاً وهذا يدل على ان اعانه بعض الكفارة وقد روى ذلك ايضا في حديث
يوسف بن عبدالله بن سلام روى يحيى بن زكريا عن محمد بن اسحاق عن معمر بن عبدالله عن
يوسف بن عبدالله بن سلام قال حدثني حولة بنت مالك بن حله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اطان زوجها حين طاهر منها بعدد من تمر واعاته هي بعدد آخرو ذلك ستون صاعاً فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم تصدق به واحتلموا في المطاهر هل محامع قل ان يطعم فقال اصحابنا ومالك والشافعي

لا يجامع حتى يطعم اذا كان فرصه الطعام روى زيد بن ابي الرقاء عن الثوري انه اذا اراد ان يطأها
قل ان يطعم لم يكن آثما وروى المعافى والاسجعي عن الثوري انه لا يقرأها حتى يطعم قال
الشي صلى الله عليه وسلم للمطاهر بعدما ذكر محرمه عن الصيام ثم لا يقرأها حتى يكبروا ايضا لما اهل
الجميع على ان الجماع محطور عليه قل علق الرقة وحب نقاء حطره اذا عجز اذا حذر ان يحد
الرقة قل الاطعام فكون الوطء واقعا قل المعق

باب كيف يحيي اهل الكتاب

قال الله تعالى ﴿وإذا جاءوك حيوك بما لم يحك به الله﴾ روى سعيد عن قتادة عن انس ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيما هو خالس مع اصحابه اذ انى عليهم مهودي فسلم عليهم فردوا عليه قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هل يدرون ما قال قالوا سام يا اي الله قال قال سام عليكم اي تسأمون دسكم وقال صلى الله
صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم احد من اهل الكتاب فقولوا عليكم اي علمك ما قلت به وحدنا
عدا في من فابع قال حدثنا اسحاق بن الحسين قال حدثنا ابو حذيفة قال حدثنا سفيان عن سهيل
عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لقيتم المسلمين في الطريق فلا تسدوهم
بالسلام واصطروهم الى اصدمة قال او كر قد روى في حديث انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم
يردون نقولهم السلام انكم تسأمون دسكم ووي اهم يريدون به الموت لان السلام اسم من
اسماء الموت قال ابو بكر ذكر هشام عن محمد بن عيسى عن ابي حنيفة قال روى ان رجلا من المشركين السلام
ولا يرى ان يسأله وقال محمد وهو مول لامة من قضاة ابي حنيفة وحديثنا عندنا في حديث معاذ بن المنى
قال حدثنا عمرو بن مريوق قال حدثنا سبعة عن منصور عن ابراهيم عن علفه قال حدثنا
عبد الله في سفر ومعاذنا من الدهاقين قال فاحدو طريقا غير طريقنا فسلم عليهم فقاتل عبد الله
ليس هذا تكره فانه حق الصحة قال ابو بكر طاهره يدل على ان عبد الله بدأهم بالسلام
لان الر لا يكره عدا احد قد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم فقولوا وعليكم
قال ابو بكر وانما كره الاسداء لان السلام من محبة اهل الحق فكره ان يبدأ به الكفار اذ ليس
من اهلها ولا كره الرد على وجه المدح فانه قال الله تعالى ﴿وإذا جاءكم من اهل الكتاب فقولوا﴾
من اوردوها في وحدنا عند ابي حنيفة وحديثنا الحسن بن المنى قال حدثنا سفيان قال حدثنا
عبد الواحد قال حدثنا سفيان بن الاعشى قال قلت لابراهيم اخبرني الى صاب لبي انى سام
عليه قال نعم اذا كانت لك اله حاجة وسام عا به وقوله تعالى ﴿والذين آمنوا﴾ دليل انكم تسبحون
في المجلس فاسبحوا قال فانه كان يتقاسمون في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم فسلم بهم فاسبحوا
وقال انس عانس هو مجلس السال فانه واده (واذا قل السروا) قال دعه اي حية في له و
اي ارسعوا في المجلس ولهداد كراهل العلم لاهم حق بالرفعة وهذا يدل على انى صلى الله عليه
وسلم قد كان يرفع مجلس اهل العلم على غيرهم اي ليس فصاحم ومهم سنده وكذلك
محب ان فعل بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقال تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين آمنوا و

درجات) وكذلك قال النبي عليه السلام ليلنن منكم اولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم
 قريب اولى الاحلام والنهي في اعلى المراتب اذ جعلهم في المرتبة التي تلى النبوة وقوله تعالى ﴿اذا ناجيتهم
 الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة﴾ روى ليث عن مجاهد قال قال علي ان في كتاب الله لآية ما عمل
 بها احد قبلي ولا يعمل بها احد بعدى كان عندى دينار فصرفته فكنت اذا ناجيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم تصدقت بدرهم ثم نسخت وروى على بن ابي طلحة عن ابن عباس قال ان المسلمين اكثروا
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل حتى شقوا عليه فاراد الله ان يخفف عن نبيه فلما نزلت ﴿اذا
 ناجيتهم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة﴾ كف كثير من المسلمين عن المسئلة فانزل الله ﴿أشفقتم
 ان تقدموا بين يدي نجواكم صدقات﴾ الآية فوسع لهم فقال ابو بكر قد دلت الآية على احكام ثلاثة احدها
 تقديم الصدقة امام مناجاتهم للنبي صلى الله عليه وسلم لمن يجده والثاني الرخصة في المناجاة لمن لا يجد
 الصدقة بقوله ﴿فان لم تجدوا فان الله غفور رحيم﴾ فهذا يدل على ان المسئلة كانت مباحة لمن
 لم يجد الصدقة والثالث وحب الصدقة امام المسئلة بقوله ﴿أشفقتم ان تقدموا بين يدي
 نجواكم صدقات فاذلم تفعلوا وباب الله عليكم﴾ وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن
 ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ابوب عن مجاهد في قوله ﴿اذا ناجيتهم الرسول
 فقدموا بين يدي نجواكم صدقة﴾ الآية قال على رضى الله عنه ما عمل بها احد غيرى حتى نسخت وما كانت
 الا ساعة وقوله تعالى ﴿لا تحذقوا ما يؤمنون بالله واليوم الآخر بوادون من حاد الله ورسوله﴾ قال
 ابو بكر المحادة ان يكون كل واحد مهما في حد وحز غير حد صاحبه وحيره فظاهره يقتضى
 ان يكون المراد اهل الحرب لانهم في حد غير حدنا فهو يدل على كراهة مناكحة اهل الحرب
 وان كانوا من اهل الكتاب لان المناكحة توجب المودة قال الله تعالى ﴿ومن آياته ان خاق لكم من
 انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة﴾ . آخر سورة المجادلة

سورة الحشر ومن سورة الحشر بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿هو الذى اخرج الذين كفروا من اهل الكتاب من ديارهم لاول الحشر﴾ قال
 مجاهد وقاسة اول الحشر جلاء في البضير من اليهود فهم من خرج الى خيبر ومهم من خرج
 الى الشام وقال الزهرى فانابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صالحهم على الجلاء فاحلهم الى الشام
 وعلى ان لهم ما اقات الابل من شئ الا الحامقة والحامقة السلاح قال ابو بكر قد استظم ذلك معنيين احدهما
 مصالحة اهل الحرب على الجلاء عن ديارهم من غير سبي ولا استرقاق ولا دخول في الذمة ولا اخذ
 جزية وهذا الحكم منسوخ عندنا اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم على الاسلام او اداء الجزية
 وذلك لان الله قد امر بقتال الكفار حتى يسلموا او يؤدوا الجزية قال الله تعالى ﴿قاتلوا الذين
 لا يؤمنون بالله﴾ الى قوله ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ وقال ﴿فاقتلوا المشركين
 حيث وجدتموهم﴾ فغير جائز اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم وادخالهم في الذمة او الاسلام

غير مكاتب وان كان قدامى شياً لم يحجز من قبل ان الاداء لا يفسخ بعقته فقد حصل له عن
عقته بدل فلا يحجز عن الكفارة واما اذا اشترى اياه فانه يحجز اذ انوى لان قبوله للشري بمنزلة
قوله انت حر والدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحجز ولد والد الا ان يجده مملوكا فيشتريه
فيعقه ومعلوم ان معناه يعتقه بشرائه اياه فجعل شراءه بمنزلة قوله انت حر فاجزأ بمنزلة
من قال لبعده انت حر * واختلفوا في مقدار الطعام فقال اصحابنا والثوري لكل مسكين نصف
صاع بر او صاع تمر او شعير وقال مالك مد بمد هشام وهو مدان الاثنا بمد النبي صلى الله
عليه وسلم وذلك من الحنطة واما الشعير فان كان طعام اهل بلده فهو مثل الحنطة وكذلك
التمر وان لم يكونا طعام اهل البلد اطعمهم من كل واحد منهما وسطا من شبع الشعير
والتمر وقال الشافعي لكل مسكين مد من طعام بلده الذي يقتات حنطة او شعير او اوز او تمر
او اقط وذلك بمد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يمتد مد احد حدثنا بعده محمد بن بكر قال حدثنا
ابوداود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة ومحمد بن سليمان الانباري قال حدثنا ابن ادديس عن محمد بن اسحاق
عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سايان بن يسار عن سلمة بن صحر قال كنت امرأ اصاب من
النساء وذكر قصة ظهاره من امرأته وانه جامع امرأته وسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرر
رقبة فقلت والذي بعثك بالحق ما املك رقبة غيرها وضربت صفحة رقبي قال قسم شهرين
متتابعين قال وهل اجبت الذي اجبت الامن الصيام قال فاطم وسقا من تمرين ستين مسكينا
قلت والذي بعثك بالحق تينا لقد بتنا وحشين ومالنا طعام قال فانطلق الى صاحب صدقة بني زريق
فليدفعها اليك فاطم ستين مسكينا وسقا من تمر وكل انت وعيالك بقيتها محمد بن بكر قال روى
اسماعيل بن جعفر عن محمد بن ابي حرملة عن عطاء بن يسار ان خولة بنت مالك بن ثعلبة ظاه
منها زوجها اوس بن الصامت فقال النبي صلى الله عليه وسلم مريه فاذهب الى فلان فان عنده
شطر وسق فليأخذه صدقة عليه ثم يتصدق به على ستين مسكينا وروى عبد الله بن ادريس عن محمد
ابن اسحاق عن معمر بن عبد الله بن حنظلة عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن خولة ان
زوجها ظاه منها فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم فامر ان تصدق بخمسة عشر صاعا على ستين
مسكينا محمد بن بكر قال روى محمد بن اسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء وانه امره بان
يعلم وسقا من تمر ستين مسكينا وهذا اولى لانه زائد على خبرك وايضا فحاز ان يكون النبي صلى الله
عليه وسلم اعانه بهذا القدر ولا دلالة فيه على ان ذلك جميع الكفارة وقد بين ذلك في حديث اسرايل
عن ابي اسحاق عن يزيد بن زيد ان زوج خولة ظاه منها وذكر الحديث فاعانه رسول الله صلى الله
عليه وسلم بخمسة عشر صاعا وهذا يدل على انه اعانه ببعض الكفارة وقد روى ذلك ايضا في حديث
يوسف بن عبد الله بن سلام رواه يحيى بن زكريا عن محمد بن اسحاق عن معمر بن عبد الله عن
يوسف بن عبد الله بن سلام قال حدثني خولة بنت مالك بن ثعلبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا ان زوجها حين ظاه منها بعث من تمر واعانه حتى يمدق اخر وذلك ستون صاعا فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم تصدق به محمد بن بكر واختلفوا في المظاهر هل يجامع قبل ان يطعم فقال اصحابنا ومالك والشافعي

لما بينه الله في كتابه وهو ان المسلمين لم يوحىوا عليه بحيل ولا ركاب ولم يأخذوه عوة وانما
احدوه صلحا وكذلك كان حكم فذلك وقرى عرصة مما ذكره الرهري قد كان للنبي صلى الله عليه
وسلم من العينة الصبي وهو ما كان يصطفيه من جملة العينة قبل ان يسم المال وكان له انصا
سهم من الخمس فكان للنبي صلى الله عليه وسلم من التي هذه الحقوق تصرفها في نفسه عياله والباقي في
نوائب المسلمين ولم يكن لاحد فيها حق الا من يحارجه صلى الله عليه وسلم ان يطلعه وفي هذه الآلة دلالة
على ان كل مال من اموال اهل الشرك لم يعط عليه الا من عود وانما احده لما جاءه لاه صغ في بيت
مال المسلمين ويصرف على الوحو التي تصرف فيها الخراج والحرمة لانه بمنزلة ما صار للنبي من الله عليه
وسلم من اموال بني الصريحين لم يوحى المسامحة عليه و وله على ما افاء الله على رسوله من اهل
البري لله وللرسول و الآلة قال ابو بكر بن الله حكم ما لم يوحى عليه المسامحة من التي فعله
لنبي صلى الله عليه وسلم على ما قدمنا من بيانه ثم ذكر حكم التي الذي اوحى اسماؤه عليه ففعله
لهؤلاء الاوصاف وهم الاوصاف الخمس المذكورون في غيره وطاهره يقتضي ان لا يكون
للعائين شيء من الامن كان منهم من هذه الاوصاف وقال قادة كتاب العناء في صدر الاسلام
لهؤلاء الاوصاف ثم نسخ بقوله لا واعلموا اما علمهم من شيء فان لله حمسه و قال ابو بكر لما فتح
عمر رضى الله عنه العراق سأل قوم من الصحابة فسميهم بين العائين منهم الزبير وبنو النضير وغيرهما فقال ان
قسمتها بينهم نقي آخر الناس لاشي اهتم واحج غابهم بهذه الآية الى قوله و ولدن حاوا
من بعدهم و وشاور علنا وجماعه من الصحابة في ذلك فاساروا عليه بترك القسمة وان
تقراهلها عليها ويصير سائبا الخراج ففعل ذلك ورافقه الجماعة عند احتجاجه الآية وهذا
يدل على ان هذه الآية غير مفسوخة وانها مضمومة الى آية القسمة في الارض بالمسحاة فان
رأى قسمتها اصلح للمسلمين و رد غابهم قسم وان رأى رار اهلها عليها واحد الخراج
مهم فيها فعل لانه لو لم تكن هذه الآية ثامة الحكم في حوار احد الخراج مما حتى اسوى
الآخر ولاول فيها لدكروم له واحد وده مستبها فاما لم يحاحوه بالسبع دن على ثمت
حكمها عدمه وصححه دلاليها اهتم على ما استدله عليه فكون بقدر الآتين بمحمه عليها
واعلموا انما علمهم من شيء فاردنا حمسه في اذموان سوى الارضين وفي الارضين اذا اسدر
الامام ذلك و افاء الله على رسوله من الارضين قبله ولا رسول ان احار تركهم على
ملك اهلها ويكون ذكر الرسول و فويص الامر عليه في صفة الى من رأى فاستبد
عمر رضى الله عنه من الآية بقوله و كذا يكون دواتين الا اذا مسكم و قوله و ولدن حاوا من
بعدهم و وقال لو قسمتها بينهم اصدرت دولة من الاعية مسكة ولم يكن من بعدهم من
المسلمين شيء وقد جعل اهتم في الحق بقوله و ولدن حاوا من بعدهم و فلما اسدر
عده حكم دلالة الآية وموافقه كل الصحابة على اقرار اهلها سائبا وده صريح الخراج ث
سكان من حده وحدثه من اثبات فمسحا الارضين ووصف الخراج على اوصاف ملومة
ووصف الحرمة على الرقاب وجعلهم اثلاث طبقت شيء منه واربعه سبسين وثمانية

واربعين ثم لم يتعقب فعله هذا احد من ساء بعده من الائمة بالفسخ فصار ذلك اتفاقا واختلف
اهل العلم في احكام الارضين المفتحة عوة فقال اصحابنا والثوري اذا افتتحها الامام عوة
فهو بالخيار ان شاء قسمها واهلها واموالهم بين العامين بعد اخراج الخمس وان شاء
اقر اهلها عليها وحمل عليها وعليهم الخراج ويكون ملكا لهم ويحور بيعهم وشراؤهم لها
وقال مالك مانع اهل الصلح من ارضهم فهو حائر وما افتتح عوة فانه لا يشتري منهم احد
لان اهل الصلح من اسلم منهم كان احق بارضه وماله واما اهل العوة الدس احدثوا عوة من
اسلم منهم احررله اسلامه نفسه وارضه للمسلمين لان بلادهم قد صارت فيا للمسلمين وقال
الشافعي ما كان عوة فحمسها لاهله واربعة اجناسها للعامين من طاب نصيبا عن حقه للامام
ان يحملها وقما عليهم ومن لم يطب نصيبا فهو احق بماله قال ابو بكر لا تخلو الارض المفتحة
عوة من ان تكون للعامين لا يحور للامام صرفها عنهم بحال الا بطية من انفسهم او ان
يكون الامام محيرا بين اقرار اهلها على املاكهم فيها ووضع الخراج عليها وعلى رقاب اهلها على
ما فعله عمر رضي الله عنه في ارض السواد فلما اتفق الجميع من الصحابة على تصويب عمر فيما فعله في ارض
السواد بعد خلاف من نصّبهم عليه على اسعاط حق العامين عن رقابها دل ذلك على ان العامين
لا يستحقون ملك الارضين ولا رقاب اهلها الا ان يختار الامام ذلك لهم لان ذلك لو كان ملكا
لهم لما عدل عنهم بها الى غيرهم ولادعوه في احتجاجة بالآية في قوله (كيلا يكون دولة بين
الاعياء منكم) وقوله (والدس حاوا من بعدهم) فلما سلم له الجميع رأه عند احتجاجة
بالآية دل على ان العامين لا يستحقون ملك الارضين الا باحسان الامام ذلك لهم وايضا لا يحتلمون
ان للامام ان يقتل الاسرى من المشركين ولا يستقيم ولو كان ملك العامين قد ثبت فيهم لما كان له
ان يلقه عليهم كما لا تلتف عليهم سائر اموالهم فلما كان له ان يقتل الاسرى وله ان يستقيم
فيصّبهم بينهم ثبت ان الملك لا يحصل للعامين باحرار العبيد في الرقاب والارضين الا ان يحملها
الامام لهم* وبذل على ذلك ايضا ما روى الثوري عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل
بن ابي حمزة قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم حير نصيب من صفائواثة وحاحه ونصيبين المسلمين
قسمها بينهم على ثمانية عشر سهما فلو كان الجميع ملكا للعامين لما جعل نصيبه لنوائه وحاحته
وقد فتحها عوة وبذل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة عوة ومن على اهلها فاقروهم على
املاكهم فقد حصل بدلالة الآية واجماع السام والسنة بخير الامام في قسمه الارضين او
ركبها ملكا لاهلها ووضع الخراج عايتها* وبذل عليه حدث سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم معب العراق قعرها ودرهمها ومعب الشام مداها ودرهمها ومعب
مصر ارضها ودرهمها ودرهمها ودرهمها ودرهمها ودرهمها ودرهمها ودرهمها ودرهمها ودرهمها
لهذه الحقوق الواحة لله تعالى في الارضين واهم يعودون الى حال اهل الحاهلية في معها وذلك
بذل على صحبه قول عمر رضي الله عنه في السواد وان ما وضعه هو من حقوق الله تعالى التي يحب اداؤها*
فان قيل ليس بما ذكرت من فعل عمر في السواد اجماع لان حبيب بن ابي ثابت وعبد الله بن عمرو

عن أمية بن يزيد الخثعمي قال دخلنا على علي رضي الله عنه بالرحبة فقال لولا ان يضرب بعضكم وجوه بعض
لقسمت السواد بينكم ❦ قيل له الصحيح عن علي رضي الله عنه انه اسار علي عمر رضي الله عنه بترك قسمة
السواد وافراده عليه ومع ذلك فانه لا يجوز ان يصح عن علي ما ذكرته لانه لا يخلو من مخاطبهم على
بذلك من ان يكونوا هم الذين فتحوا السواد فاستحقوا ملكه وقسمته بينهم من غير خيار
للامام فيه او ان يكون المخاطبون به غير الذين فتحوه او خاطب به الجيش وهم اخلاط منهم
من شهد فتح السواد ومنهم من لم يشهد وغير جائز ان يكون الخطاب لمن لم يشهد فتحه لان احدا
لا يقول ان الغنيمة تصرف الى غير الغانمين ويخرج منها الغانمون وان يكونوا اخلاط فيهم من
شهد الفتح واستحق الغنيمة وفيهم من لم يشهد وهذا مثل الاول لان من لم يشهد الفتح لا يجوز
ان يسهم له وقسم الغنيمة بينه وبين الذين شهدوه او ان يكون خاطب به من شهد الفتح دون
غيره فان كان كذلك وكانوا هم المستحقين له دون غيرهم من غير خيار للامام فيه فغير جائز
ان يجعل حظه لغيرهم لان بعضهم يضرب وجوه بعض اذ كان اتقى الله من ان يترك حفا يجب
عليه القيام به الى غيره لما وصفت وعلى انه لم يخص بهذا الخطاب الذين فتحوه دون غيرهم
وفي ذلك دليل على فساد هذه الرواية ❦ وقد اختلف الناس بعد ثبوت هذا الاصل الذي ذكرنا
وهذه الرواية عن عمر في كافة الصحابة على ترك قسمة السواد واقرار اهله عليه فقال قائلون
اقرهم على املاكهم وترك اموالهم في ادبهم ولم يسترقتهم وهو الذي ذكرناه من مذهب اصحابنا
وقال آخرون انما اقرهم على ارضهم على انهم وارضهم في المسلمين وارضهم غير ملائكة لها وقال
آخرون اقرهم على انهم احرار والارضون موقوفة على مصالح المسلمين ❦ قال ابو بكر ولم
تختلفوا ان من اسلم من اهل السواد كان حرا وانه ليس لاحد ان يسترقه وقد روى عن علي رضي الله عنه
ان دهفانا اسلم على عهده فقال له ان اقب في ارضك رفعنا الحزبة عن رأسك واخذناها من
ارضك وان نحواب عنها فحن احق بها وكذلك روى عن عمر رضي الله عنه في دهفانة نهر الملك حين
اسلمت فلو كانوا عبدا لما زال عنهم الرق بالاسلام ❦ فان قيل فقد قال ان تحولت عنها فحن
احق بها ❦ قيل له انما اراد بذلك انك ان عجزت عن عمارتها عمرناها نحن وورعناها لئلا يبطل
الحقوق التي قد وجبت للمسلمين في رقابها وهو الخراج وكذلك يفعل الامام عندنا باراض
العاجز عن عمارتها ولما ثبت ما وصفتنا ان من اسلم من اهل السواد فهو حر ثبت ان
ارضهم على املاكهم كما كانت رقابهم مبقاة على اصل الحرية ومن حيث حاز للامام عند مخالفتنا
ان يقطع حق العامين عن رقابها ويجعلها موقوفة على المسلمين بصرف خراجها اليهم جاز
اقرارها على املاك اهلها ويصرف خراجها الى المسلمين ادلاحق للمسلمين في نفى ملك ملائكة
عنها بعد ان لا يحصل للمسلمين ملكها وانما حفظهم في الحاليين في خراجها لا في رقابها
بان يملكوها ❦ وذكر يحيى بن آدم عن الحسن بن صالح قال سمعنا ان الغنيمة ما غلب
عليه المسلمون حتى يأخذوه غنوة بالقتال وان النقي ماصو لحوا عليه قال الحسن
فاما سوادنا هذا فانا سمعنا انه كان في ايدي النبط فظهر عليهم اهل فارس فكانوا يؤدون

اليهم الخراج فلما ظهر المسلمون على اهل فارس تركوا السواد ومن لم يقاتلهم من الدهاقين على حالهم ووضعوا الجزية على رؤس الرجال ومسحوا ما كان في ايديهم من الارضين ووضعوا عليهم الخراج وقبضوا على كل ارض ليست في يد احد فكانت صوافي للامام عليه السلام قال ابو بكر كانه ذهب الى ان التبط لما كانوا احرارا في مملكة اهل فارس فكانت املاكهم ثابتة في اراضيهم ثم ظهر المسلمون على اهل فارس وهم الذين قاتلوا المسلمين ولم يقاتلهم التبط كانت اراضيهم ورقابهم على ما كانت عليه في ايام الفرس لانهم لم يقاتلوا المسلمين فكانت ارضهم ورقابهم في معنى ماصولح عليه وانهم انما كانوا يملكون اراضيهم ورقابهم لو قاتلوهم وهذا وجه كان يحتمله الحال لولا ان محاجة عمر لاصحابه الذين سألوه قسمة السواد كانت من غير هذا الوجه وانما احتج بدلالة الكتاب دون ما ذكره الحسن عليه السلام فان قيل انما دفع عمر السواد الى اهله بطيبة من نفوس الناعمين على وجه الاحارة والاجرة تسمى خراجا قال النبي صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان مراده اجرة العبد المشرى اذا رد بالعب عليه السلام قال ابو بكر هذا غلط من وجوه احدها ان عمر لم يستعب نفوس القوم في وضع الخراج وترك القسمة وانما شاور الصحابة وحاج من طلب القسمة بما اوضح به قوله ولو كان قد استطالب نفوسهم لنقل كما نقل ما كان بينه وبينهم من المراجعة والمحاجة عليه السلام فان قيل قد نقل ذلك وذكر ما رواه اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم قال كنا ربيع الناس فاعطانا عمر ربيع السواد فاخذناه ثلاث سنين ثم وفد جرير الى عمر بعد ذلك فقال عمر والله لولا اني قاسم مسؤل لكنتم على ما قسم لكم قارى ان تردوه على المسلمين ففعل قاجازه عمر بما بين دبتارا فأتته امرأة فقالت يا امير المؤمنين ان قومي صالحوك على امر ولست ارضى حتى تملأ كفى ذهابا وتحملنى على جبل ذلول وتعطينى قطيفة حمراء قال ففعل عليه السلام قال ابو بكر ليس فيه دليل على انه كان ملكهم رقاب الارضين وجائز ان يكون اعطاهم ربيع الخراج ثم رأى بعد ذلك ان يقتصر بهم على اعطياتهم دون الخراج ليكونوا اسوة لسائر الناس وكيف يكون ذلك باستطابة منه لنفوسهم وقد اخبر عمر انه رأى رده على المسلمين واظهر انه لا يسعه غيره لما كان عنده انه الاصلح للمسلمين واما امر المرأة فانه اعطاها من بيت المال لانه قد كان جائزا له ان يفعله من غير اخذ ما كان في ايديهم من السواد واما قوله ان الخراج اجرة ففساد من وجوه احدها انه لا خلاف ان الاجارات لا تجوز الا على مدة معلومة اذا وقعت على المدة وايضا فان اهلها لم يخلوا من ان يكونوا عبيدا او احرارا فان كانوا عبيدا فان اجارة المولى من عبده لا تجوز وان كانوا احرارا فكيف جار ان تترك رقابهم على اصل الحرية ولا تترك اراضيهم على املاكهم وايضا لو كانوا عبيدا لم يجز اخذ الجزية من رقابهم لانه لا خلاف ان العبيد لا جزية عليهم وايضا لا خلاف ان اجارة النخل والشجر غير جائزة وقد اخذ عمر الخراج من النخل والشجر فدل على انه ليس باجرة عليه السلام وقد اختلف الفقهاء في شري ارض الخراج واستيجارها فقال اصحابنا لا بأس بذلك وهو قول الاوزاعي وقال مالك اكره استيجار ارض الخراج

وكره شريك شري ارض الحراج وقال لا تجعل في عنقك صناراً وذكر الطحاوي عن ابن
 ابي عمران عن سليمان بن بكار قال سأل رجل المعافى بن عمران عن الزرع في ارض الحراج
 فنهاه عن ذلك فقال له قائل فانك تزرع انت فيها فقال يا ابن اخي ليس في الشر قدوة وقال
 الشافعي لا بأس بان يكثرى المسام ارض خراج كما يكثرى دوابهم قال والحديث الذي جاء
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم ان يؤدى الحراج ولا لمشرك ان يدخل المسجد الحرام
 انما هو خراج الجزية ❦ قال ابو بكر روى عن عبد الله بن مسعود انه انشترى ارض خراج وروى عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا قال عبد الله وبراذان ما براذان
 وبالمدينة ما بالمدينة وذلك انه كانت له ضيعة براذان وراذان من ارض الحراج وروى ان
 الحسن والحسين ابني علي رضي الله عنهم اتروا من ارض السواد فهذا يدل على تعيين احدهما انها
 املاك لاهلها والثاني انه غير مكروه للمسام شراها وروى عن علي وعمر رضي الله عنهما من اسلم من
 اهل الحراج انه ان اقام على ارضه اخذ منه الحراج وروى عن ابن عباس انه كره شري
 ارض اهل الذمة وقال لا تجعل ما جعل الله في عنق هذا الكافر في عنقك وقال ابن عمر مثل
 ذلك وقال لا تجعل في عنقك الصنار ❦ قال ابو بكر وخراج الارض ليس بصنار لانه لا نعام
 خلافا بين السامب ان الذمي اذا كانت له ارض خراج فاسلم انه يؤخذ الخراج من ارضه
 ويستقطع عن رأسه فلو كان صناراً لسقط بالاسلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم منعت العراق قفيزها
 ودرهمها بدل على انه واجب على المؤمنين لانه اخبر عما يمنع المسلمون من حق الله في
 المستقبل الا ترى انه قال وعدنهم كما بدأهم والصنار لا يجب على المسلمين وانما يجب على
 الكفار للمسلمين ❦ وقوله تعالى ﴿والذين نبؤوا الدار والايمان من قباهم يحبون من هاجر
 اليهم﴾ يعنى والله اعلم ان ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول وللمؤمنين
 نبؤوا الدار والايمان من قبلهم يعنى الانصار وقد كان اسلام المهاجرين قبل اسلام
 الانصار ولكنه اراد لذين نبؤوا الدار والايمان من قبل هجرة المهاجرين ❦ وقوله تعالى
 ﴿ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا﴾ قال الحسن يعنى انهم لا يحبسون المهاجرين
 على فضل آناهم الله تعالى وقيل لا يجدون في انفسهم ضيغاً لما تنقصونه عليهم ❦ وقوله تعالى ﴿ويؤثرون
 على انفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾ الخصاصة الحاجة فاقى الله عليهم باسارهم المهاجرين
 على انفسهم فيما ينفقونه عليهم وان كانوا هم محتاجين اليه ❦ فان قيل روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ان رجلاً قال له مئ دینار فقال انفق على نفسك فقال مئ دینار آخر فقال
 انفق على عیالك فقال مئ دینار آخر قال تصدق به وان رجلاً جاء ببيضة من ذهب
 فقال يا رسول الله تصدق بهذه فاني ما املك غيرها فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه من
 الشق الآخر فاعرض عنه الى ان اعاد القول فاخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم ورمدها فلواصاته
 لعقرته ثم قال يا ايها اهل البيت تصدقوا به ثم نفقوا به كعب الناس انما الصدقة عن طهر
 غنى وان رجلاً دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم بخطب والرجل بحال بدادة فحث النبي

صلى الله عليه وسلم على الصدقة فطرح قوم ثيابا ودرهما فاعطاهم توين ثم حثهم على الصدقة فطرح الرجل احد ثوبيه فانكره النبي صلى الله عليه وسلم ففي هذه الاخبار كراهة الايتار على النفس والامر بالاتفاق على النفس ثم الصدقة بالفضل **وقيل له** اما كره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لانه لم يتقم به بالصبر على الفقر وخشى ان يتعرض للمسئلة اذا فقد ما ينقده الا ترى انه قال يا بني احدهم بجميع ما بملك فيتصدق به ثم بقعد يتكفف الناس فانما كره الايتار لمن كانت هذه حاله فاما الانصار الذين اتى الله عليهم بالايتار على النفس فلم يكونوا بهذه الصفة بل كانوا كما قال الله تعالى (والصابرين في البأس والضراء وحب البأس) فكان الايتار منهم افضل من الامساك والامساك ممن لا يصبر ويتعرض للمسئلة اولى من الايتار **وقد روى** محارب بن دثار عن ابن عمر قال اهدى لرجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رأس شاة فقال ان فلانا وعياله احوج الى هذا منا فبعث به اليه فلم يزل يبعث به واحد الى آخر حتى نداولها تسعة اهل ابيات حتى رجعت الى الاول فنزلت **ومن يوق شح نفسه** الآية وروى الاعمش عن جامع بن شداد عن الاسود بن هلال قال جاء رجل الى عدالة فقال يا ابا عبد الرحمن قد خفت ان تصيبنى هذه الآية **(ومن يوق شح نفسه)** فوالله ما قدر على ان اعطى شاة اطيق منه فقال عبدالله هذا البخل وبئس الشئ البخل ولكن الشح ان تأخذ مال اخبك بغير حق وروى عن سعد بن جبير في قوله تعالى **(ومن يوق شح نفسه)** قال ادخار الحرام ومنع الزكاة .
آخر سورة الحشر

ومن سورة المتحنة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى **يا ايها الذين آمنوا لا تخذوا عدوى وعدوكم اولياء تلهم بالموودة** **روى** انها نزلت في حاطب بن ابي بلنتة حين كتب الى كفار قريش باتصيح لهم فيه فاطاع الله نبيه على ذلك فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال انت كتبت هذا الكتاب قال نعم قال وما حملك على ذلك قال اما والله ما اريدت في الله منذ اسلمت والكنى كنت امرا غريبا في قريش وكان لي بمكة مال وسون فاردت ان ادفع بذلك عنهم فقال عمر ائذن لي يا رسول الله فاضرب عقه فقال النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسام مهلا يا ابن الخطاب انه قد شهد بدرنا وما يدريك لعل الله قد اطاع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فاني غافر لكم **حدثنا** بذلك عبدالله بن محمد قال حدث الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن الزهري في قوله **يا ايها الذين آمنوا لا تخذوا عدوى وعدوكم اولياء** عن عمرو بن الزبير بمعنى ما قدمناه **قال ابو بكر** ظاهر ما فعله حاطب لا يوجب الردة وذلك لانه ظن ان ذلك جائز له ليدفع به عن ولده وماله كما يدفع عن نفسه بمثله عند النية ويستطيع اظهار كلمة الكفر ومثل هذا الظن اذا صدر عنه الكتاب الذي كتبه فانه لا يوجب الا كفار ولو كان ذلك يوجب الا كفار لاستتابه النبي صلى الله عليه وسلم فاما لم يعتبه

وصدقه على ما قال علم ما كان مرتدوا عما قال عمر ائذن لي فاصبر عتقه لانه طعن انه فعله عن غير تأويل
 فان قيل قد احبر لى صلى الله عليه وسلم انه اجمع عمر من قتله لانه شهد بدرا وقال ما يدريك
 لعل الله قد اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد عرفت لكم شغل العلة المانعة من قتله
 كونه من اهل بدر قوله قل له ليس كما طنب لان كونه من اهل بدر لا يمنع ان يكون كافرا
 مستحقا للنار اذا كفر وانما معناه ما يدريك لعل الله قد علم ان اهل بدر وان ادسوا لا يعمون
 الاعلى التوبة ومن علم الله منه وجود الوية اذا امهله فغير حائر ان امر يقتله او يفعل ما قطع له
 به عن التوبة ويجوز ان يكون مراده ان في معلوم الله ان اهل بدر وان ادسوا فان مصيرهم الى
 النوة والالانة وفي هذه الآفة دلالة على ان الخوف على المال والولد لا ينج النية في اظهار
 الكفر وانه لا يكون عملة الخوف على نفسه لان الله بهي المؤمنين عن مثل ما فعل حاطب مع
 حوفه على اهله وماله وكذلك قال اصحابنا انه لو قال لرحل لا قاتل ولا اولئك كفرون انه
 لا يسعه اظهار الكفر ومن الناس من يقول ومن له على رجل مال فقال لا افراك حتى
 يحط عني بعضه ويحط عنه بعضه انه لا يصح الحط عنه وجعل حوفه على دهره له تبرله الاكر وعلى
 الحط وهو فيما اطلق مذهب ان يلى وماذا كرهنا يدب على صحة قوا، ويدب على ان خوف
 على المال والاهل لا ينج النية ان الله فرض الهجرة على المؤمنين ولم يحددهم في اهل محل
 اموالهم واهلهم فقال قوله ان كان آؤكم واساؤكم واحواكم و قوله حكم وعشركم
 الآفة وقال قوله قالوا كما مس بعض في الارض قال الم من ارض الله قوله سمعتم احره فيها
 قوله وقوله تعالى قوله فذكركم انكم اسود حسبه في اراهم الدس معه قوله الآفة قوله الدس معه
 قل فيه الالاء وقيل الدس آمو معه فامر الله الدس الأسى بهم في اظهار مدد الكفار
 وقصع الموالاته يسا وناسهم عوله قوله آء مأكه ونم قوله من دون الله كرهنا قوله يسا
 وبسكم العداوة والعصا ائدا قوله فهذا حكمه قد عدل المؤمنون بدوقه له قوله لا قول براهم لانه
 يعنى في ان لا أسسوا به في الدعاء الاب كافر ونما فعل اراهم سات لانه طهر له الالاء
 ووعد اظهارة فاحتر الله تعالى انه مافق فاما سيب له انه عدو له قوله فامر الله تعالى
 بالأسى ناراهم في كل امور الا في الاستعفار الاب الكافر قوله وقوله تعالى قوله لا يحملنا
 فيه الدس كرهنا قوله وال قوله اعد الله اعنى اظهارة علما فبرواهم على حق وقول قوله عاس
 لا ساطهم عليه قوله وس

باب صلة الرحم المشهورة

قال الله تعالى قوله لا تساهكم به من الدس لم قوله لم قوله في الا قوله روى هشام بن عروة عن
 اسه عن عائشة ان اسماء سالت النبي صلى الله عليه وسلم قوله وام من ام لها منه كنه قوله في اصحابها قال نعم
 صابها قوله قالوا قوله وقوله قوله روههم قوله عصبوا اللهم قوله موم في حوار دفع اصداف الى هل
 الدمة ادليس هم من اهل قالوا وقه الهى من الصدقة على اهل الحرب قوله قوله اتما بهاكم الله

عن الذين قاتلوكم في الدين) وقد روى فيه غير ذلك ❦ حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن
قال احبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله (لا سهاكم الله عن الدين لم يقاتلوكم في الدين
ولم يخرجوكم من دياركم) قال نسحها قوله (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) ❦ وقوله تعالى
﴿يا ايها الذين آمنوا ادا جاءكم المؤمنات مهاجرات﴾ الآية روى الزهري عن عروة عن المسور
ابن عكرمة عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان عمار بن عبد الله بن مسعود
صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية لا يأتيك ما احبوا ان كان على دينك الا ردته علينا فرد
انا احتدل على ابي سهيل بن عمرو ولم يأته احد من الرجال الا ردته في تلك المدة وان كان مسلما
وحاء المؤمنات مهاجرات وكانت ام كلثوم بنت عمة بن ابي معيط ممن خرج الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم يومئذ وهي طائفة من اهلها يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرجعها فامر الله
فيهن (اذا جاءك المؤمنات مهاجرات) الآية قال عروة فاحرى عائشة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان تتحهن بهذه الآية (يا ايها النبي ادا جاءك المؤمنات سايعنك) قالت فمن
اقر بهذا الشرط منهن قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بايعك كلاما يكلمها به والله مامست
يدها امرأة من اهل المايعة وروى عكرمة بن عمار عن ابي رميل عن عمر بن الخطاب قال لقد
صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل مكة يوم الحديبية وجعل لهم ان من لحق بالكفار من المسلمين
لم يردوه ومن لحق بالمسلمين من الكفار ردوه وروى الحكم عن معمر عن اسعاس قال كان
في الصلح يوم الحديبية ان من اسلم من اهل مكة فهو رد اليهم وولت سورة الممتحنة بعد الصلح وكان
من اسلم من سائرهم نسل ما اخرجك فان كاتب خرجت هربا من زوجها ورعة عنه ردت وان
كانت خرجت رعة في الاسلام امسك وردد على زوجها ما ابق ❦ قال ابو بكر لا يحلو
الصلح من ان يكون كان حاصي الرجال دون النساء على الوجه الذي ذكر من رد من جاءهم
مسلمين اليهم وان يكون وقع بديعنا ما سمح عن النساء وهذا اظهر الوجهين وذلك حائر
عندنا وان لم رد النبي صلى الله عليه وسلم احد من النساء غايهم لان السح حائر بعد التمكن من الفعل
وان لم تقع الفعل وقوله (يا ايها الذين آمنوا) خطاب للمؤمنين والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم ادا
هاجرن اليه لانه هو الذي يتولى امتحانهن دون المؤمنين وقد اردت به سائر المؤمنين عدعية النبي صلى الله
عليه وسلم عن حصرهم ❦ وقوله تعالى ﴿فان علمتموهن مؤمنات﴾ المراد به العلم الظاهر لا حقيقته
اليقين لان ذلك لا سائل لنا اليه وهو مثل قول احوه يوسف (ان اسك سرق وماك للعب
حافطين) وانما حكموا عليه بالسرقة من جهة الظاهر لما وجدوا الصواع في رحله وهو مثل
سهادة الشهود الذين طاهرهم العدالة قد تعدنا الله بالحكم هاهنا طريق الظاهر وحمل سهادهما
على الصحة وكذلك قول احادنا عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الطريق ❦ وقد ارمنا الله
بهذه الآية قول قول من اطهرنا الايمان والحكم بصحة ما احبره عن نفسه فيما يساويه
وهذا اصل في تصديق كل من احبر عما لا يطلع عليه غيره من حاله مثل المرأة اذا احبرت عن

حيضها وطهرها وجبلها ومثل الرجل يقول لامرأته انت طالق اذا حضت او قال اذا طهرت فيكون قولها مقبولا فيه وقال عطاء بن ابي رباح وتلا هذه الآية (اذا جاءكم المؤمنات) فقال عطاء ما علمنا ايمانهن الا بما ظهر من قولهن وقال قتادة امتحانهم ما خرجن الا للدين والرغبة في الاسلام وحب الله تعالى ورسوله

باب وقوع الفرقة باختلاف الدارين

قال الله تعالى ﴿فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن﴾ الآية * قال ابو بكر في هذه الآية ضروب من الدلالة على وقوع الفرقة باختلاف الدارين بين الزوجين واختلاف الدارين ان يكون احد الزوجين من اهل دار الحرب والآخر من اهل دار الاسلام وذلك لان المهاجرة الى دار الاسلام قد صارت من اهل دار الاسلام وزوجها باق على كفره من اهل دار الحرب فقد اختلفت بهما الداران وحكم الله بوقوع الفرقة بينهما بقوله ﴿فلا ترجعوهن الى الكفار﴾ ولو كانت الزوجية باقية لكان الزوج اولى بها بان يكون معه حيث اراد ويدل عليه ايضا قوله ﴿لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن﴾ وقوله ﴿وأتوهم ما انفقوا﴾ يدل عليه ايضا لانه امر بردها على الزوج ولو كانت الزوجية باقية لما استحق الزوج رد المهر لانه لا يجوز ان يستحق البضع وبدله وبدل عليه قوله ﴿ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا آتيتوهن اجورهن﴾ ولو كان النكاح الاول باقيا لما جاز لها ان يتزوج ويدل عليه قوله ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ والعصمة المنع فنهانا ان نمتنع من تزويجها لاجل زوجها الحربي * واختلف اهل العلم في الحرية تخرج الينا مسلمة فقال ابو حنيفة في الحرية نخرج الينا مسلمة ولها زوج كافر في دار الحرب قد وقعت الفرقة فبما بينهم ولا عدة عليها وقال ابو يوسف ومحمد عابها العدة وان اسلم الزوج لم تحل له الا بنكاح مستقبل وهو قول الثوري وقال مالك والاوزاعي والليث والشافعي ان اسلم الزوج قبل ان تحيض ثلاث حيض فقد وقعت الفرقة ولا فرق عند الشافعي بين دار الحرب وبين دار الاسلام لاحكام الدارين * قال ابو بكر روى قتادة عن سعيد بن المسيب عن علي قال اذا اسلمت اليهودية والنصرانية قبل زوجها فهو احق بها ماداموا في دار الهجرة * وروى الشيباني عن السفاح بن مطر عن داود بن كردوس قال كان رجل من بني تغلب نصراني عنده امرأة من بني تميم نصرانية فاسلمت المرأة وابى الزوج ان يسلم ففرق عمر بينهما * وروى ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد في النصرانية تسلم امرأته قالوا ان اسلم معها فهي امرأته وان لم تسلم فرق بينهما وروى قتادة عن مجاهد قال اذا اسلم وهي في عدتها فهي امرأته وان لم تسلم فرق بينهما وروى حجاج عن عطاء مثله وعن الحسن وابن المسيب مثله وقال ابراهيم ان ابى ان يسلم فرق بينهما وروى عباد ابن العوام عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا اسلمت النصرانية قبل زوجها فهي امك لنفسها * قال ابو بكر حصل اختلاف السلف في ذلك على ثلاثة انحاء فقال علي رضي الله عنه هو احق بها

ماداموا في دار الهجرة وهذا معناه عندنا اذا كانا في دار واحدة ومتى اختلفت بهما الدار
فصار احدهما في دار الحرب والآخر في دار الاسلام فانت وقال عمر رضي الله عنه اذا اسلمت واني الزوج
الاسلام فرق بينهما وهذا ايضا على انهما في دار الاسلام وقال آخرون بمن ذكرنا قوله هي
امراته مادامت في العدة فاذا انقضت العدة وقعت الفرقة وقال ابن عباس تقع الفرقة باسلامها
وافق فقهاء الامصار على انها لا تبين منه باسلامها اذا كانا في دار واحدة * واختلفوا في وقت
وقوع الفرقة اذا اسلمت ولم يسلم الزوج فقال اصحابنا ان كانا ذميين لم تقع الفرقة حتى
يعرض الاسلام عليه فان اسلم والا فرق بينهما وهو معنى ما روى عن علي وعمر وقالوا ان
كانا حربيين في دار الحرب فاسلمت فهي امراته ما لم تحض ثلاث حيض فاذا حاضت ثلاث
حيض قبل ان يسلم فرق بينهما ويجوز ان يكون من روى عنه من السلف اعتبار الحيض
انما ارادوا به الحربيين في دار الحرب وقال اصحابنا اذا اسلم احد الحربيين وخرج اليها
ايهما كان وبقي الآخر في دار الحرب فقد وقعت الفرقة باختلاف الدارين وقد ذكرنا وجوه
دلائل الآية على صحة هذا القول * ومن الدليل على ذلك قوله (والمحصنات من النساء الا
ما ملكت ايمانكم) قال ابو سعيد الخدري نزلت في سبايا اوطاس كان لهن ازواج في الشرك
واباحن لهن بالسبي وروى عن سعيد بن حبيب عن ابن عباس في قوله (والمحصنات من النساء
الا ما ملكت ايمانكم) قال كل ذات زوج فاني انا زنا بالاماسيت وقال النبي صلى الله عليه وسلم في السبايا
لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحیضة واتفق الفقهاء على جواز وطء
المسييه بعد الاستبراء وان كان لها زوج في دار الحرب اذا لم يسب زوجها معها فلا يخلو
وقوع الفرقة من ان يتعلق باسلامها او باختلاف الدارين على الحد الذي بينا او بحدوث الملك
عليها وقد اتفق الجميع على ان اسلامها لا يوجب الفرقة في الحال وثبت ايضا ان حدوث
الملك لا يبرح النكاح بدلالة ان الامة التي لها زوج اذا بيعت لم تقع الفرقة وكذلك اذا
مات رجل عن امة لها زوج لم يكن انتقال الملك الى الوارث دافعا للنكاح فلم يبق وجه
لايقاع الفرقة الا اختلاف الدارين * فان قيل اختلاف الدارين لا يوجب الفرقة لان
المسام اذا دخل دار الحرب بامان لم يبطل نكاح امرأته وكذلك لو دخل حربى البنا بامان
لم تقع الفرقة بينه وبين زوجته وكذلك لو اسلم الزوجان في دار الحرب ثم خرج احدهما الى
دار الاسلام لم تقع الفرقة فسلمنا انه لا تأثير لاختلاف الدارين في ايجاب الفرقة * قيل له
ليس معنى اختلاف الدارين ما ذهب اليه وانما معناه ان يكون احدهما من اهل دار الاسلام
اما بالاسلام او بالذمة والآخر من اهل دار الحرب فيكون حربيا كافرا فاما اذا كانا مسلمين
فهما من اهل دار واحدة وان كان احدهما مقيما في دار الحرب والآخر في دار الاسلام *
فان احتج المخالف لنا بما روى بونس عن محمد بن اسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة
عن ابن عباس قال رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على ابي العاص بن الربيع بالنكاح الاول
بعد ست سنين وقد كانت زينب عاجزت الى المدينة وبقي زوجها بمكة مشركا ثم ردها

عليه بالنكاح الاول وهذا يدل على انه لا تأثير لاختلاف الدارين في ابقاع الفرقة فيقال لا يصح الاحتجاج به للمخالف من وجوه احدها انه قال ردها بعدت سنين بالنكاح الاول لانه لا خلاف بين الفقهاء انها لا ترد اليه بالعقد الاول بعد انقضاء ثلاث حيض ومعلوم انه ليس في العادة انها لا تحيض ثلاث حيض في ست سنين فسقط احتجاج المخالف به من هذا الوجه ووجه آخر وهو ما روى خالد عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية تسلم قبل زوجها انها املك لنفسها فكان من مذهبه ان الفرقة قد وقعت باسلامها وغير جائز ان يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما قد رواه عنه والوجه الثالث ان عمرو بن شعيب روى عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على ابي العاص بن كنان فهذا يعارض حديث داود بن الحصين وهو مع ذلك اولى لان حديث ابن عباس ان صح فانما هو اخبار عن كونها زوجة له بعدما سلم ولم يعلم حدوث عقد ثان وفي حديث عمرو بن شعيب الاخبار عن حدوث عقد ثان بعد اسلامه فهو اولى لان الاول اخبار عن ظاهر الحال والثاني اخبار عن معنى حادث قد علمه وهذا مثل ما نقوله في رواية ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم وحديث زبد بن الاصم انه تزوجها وهو حلال فقلنا حديث ابن عباس اولى لانه اخبر عن حال حادثة واخبر الآخر عن ظاهر الامر الاول وكحديث زوج بريرة انه كان حرا حين اعتقت ورواية من روى انه كان عدا فكان الاول اولى لاخباره عن حال حادثة علمها واخبر الآخر عن ظاهر الامر الاول ولم يعلم حدوث حال اخرى

فصل في

واما قال ابو خيفة في المهاجرة انه لا عدة عليها من الزوج الحرى ا قوله تعالى ﴿ولا جناح عليكم ان تنكحوهن﴾ فاما نكاحها من غير ذكر عدة وقال في نسق التلاوة ﴿ولا تمسكوا بعمم الكوافر﴾ والعصمة المنع فحظر الامتناع من نكاحها لاجل زوجها الحرى والكوافر يجوز ان يتناول الرجال وظاهره في هذا الموضع الرجال لانه في ذكر المهاجرات وايضا اباح النبي صلى الله عليه وسلم وطء المسبية بعد الاستبراء بحبضة والاستبراء ليس بعدة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال عدة الامة حيفتان والمعنى فيما وقع الفرقة باختلاف الدارين: وقوله تعالى ﴿واستلوا ما انفقتم وليستلوا ما انفقوا﴾ قال معمر عن الزهري يعني رد الصداق واستلوا اهل الحرب مهر المرأة المسلمة اذا صارت الهم وليستلوا هم ايضا مهر من صارت اليها مسلمة منهم وقال الزهري فاما المؤمنون فاقرأوا بحكم الله واما المشركون قابوا ان يقرأوا فانزل الله ﴿وان فاتكم شيء من اذواجكم الى الكفار فعاقيم فآنوا الذين ذهبت ازواجهم مثل ما انفقوا﴾ فامر المسلمون ان يردوا الصداق اذا ذهبت امرأة من المسلمين ولها زوج مسلم ان يرد اليه المسلمون صداق امرأته ان كان في ايديهم مما يردون وان يردوا الى المشركين * وروى خفيف عن مجاهد في قوله تعالى ﴿واستلوا ما انفقتم﴾ من النسيئة ان يعوض منها * وروى زكريا بن ابي زائدة

عن الشعبي قال كانت زينب امرأة عبد الله بن مسعود بمن ذكر الله في القرآن (واسئلوا ما انفقتم وليسئلوا ما انفقوا) خرجت الى المؤمنين * وروى الاعمش عن ابي الضحى عن مسروق (وان فاتكم شئ من ازواجكم الى الكفار) قال ليس بينكم وبينهم عهد (فماقيتم) واصبتم غنيمة (فأتوا الذين ذهب ازواجهم مثل ما انفقوا) قال عوضوا زوجها مثل الذي ذهب منه وروى سعيد عن قتادة مثله وزاد يعطى من جميع الغنيمة ثم يقسمون غنيمتهم وقال ابن اسحاق عن الزهري قال ان فات احدكم اهله الى الكفار ولم يأت من الكفار من تأخذون منه مثل ما اخذ منكم فموضوهم من في ان اصبتموه وجائز ان تكون هذه الرواية عن الزهري غير مخالفة لما قدمنا من انهم يعوضون من صداق ان وجب عليهم رده الى الكفار وانه انما يجب رده من صداق وجب للكفار اذا كان هناك صداق قد وجب رده عليهم واذا لم يكن صداق رد عليهم من الغنيمة * وهذه الاحكام في رد المهر واخذ من الكفار وتمويض الزوج من الغنيمة او من صداق قد وجب رده على اهل الحرب منسوخ عند جماعة اهل العلم غير ثابت الحكم الاشياء روى عن عطاء فان عبدالرزاق روى عن ابن جريج قال قلت لعطاء ارأيت لو ان امرأة من اهل الشرك جاءت المسلمين فاسلمت أي عوض زوجها منها شيئاً لقوله تعالى في الممتحنة (وأتوهم ما انفقوا) قال انما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين اهل عهده قلت فجاءت امرأة الآن من اهل عهد قال نعم يعاض فهذا مذهب عطاء في ذلك وهو خلاف الاجماع * فان قيل ليس في القرآن ولا في السنة ما يوجب نسخ هذه الاحكام فن ان وجب نسخها قيل له يجوز ان يكون منسوخاً بقوله تعالى (لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) وبقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه * وقوله تعالى (ولا يأتين ببهتان يفترينه بين ابدنهن وارجلهن) قال ابن عباس لا يلحقن بازواجهن غير اولادهم وقيل انه قد دخل فيه قذف اهل الاحسان والكذب على الناس وقذفهم بالباطل وما ليس فيهم وسائر ضروب الكذب وظاهر الآية يقتضي جميع ذلك * وقوله تعالى (ولا يصينك في معروف) روى معمر عن ثابت عن انس قال اخذ النبي صلى الله عليه وسلم على النساء حين بايعهن ان لا ينحنن قفن يارسول الله ان نساء اسعدنا في الجاهلية فنسعدن في الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا اسعاد في الاسلام ولا شغار في الاسلام ولا جلب في الاسلام ولا جنب في الاسلام ومن انتهب فليس منا وروى عن شهر بن حوشب عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم (ولا يصينك في معروف) قال النوح وروى هشام عن حفصة عن ام عطية قالت اخذ علينا في البيعة ان لا ننوح وهو قوله تعالى (ولا يصينك في معروف) وروى عطاء عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال نهيت عن صوتين احقن صوت لعب ولهو ومزامير شيطان عند نفمة وصوت عند مصيبة فخش وجوه وشق جيوب ورنه شيطان * قال ابو بكر هو عموم في جميع طاعة الله لانها كلها معروف ونرك النوح احد ما يريد بالآية وقد علم الله ان نبيه لا يأمر الا بمعروف الا انه شرط في النهي عن عصيانه اذا امرهن بالمعروف للالتزام بحد في طاعة

السلطين اذا لم تكن طاعة لله تعالى اذ كان الله تعالى قد شرط في طاعة افضل البشر فعل المعروف وهو في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اطاع مخلوقا في معصية الخالق سلط الله عليه ذلك المخلوق وفي لفظ آخر طاعة حامده من الناس ذاما وانما خص النبي صلى الله عليه وسلم بالمخاطبة في قوله تعالى (يا ايها النبي اذ جاءك المؤمنات يبائعنك) لان بيعة من اسلم كان مخصوصا بها النبي صلى الله عليه وسلم وعم المؤمنين بذكر الحنة في قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اذ جاءكم المؤمنات مهاجرات) لانه لم يكن يختص بها النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره الا ترى انا نمتحن المهاجرة الآن والله اعلم بالصواب .
آخر سورة الممتحنة

ومن سورة الصف بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا مالا تفعلون) قال ابو بكر يحتج به في ان كل من الزم نفسه عبادة او قرينة وواجب على نفسه عقد الزمة الوفاء به اذ ترك الوفاء به يوجب ان يكون قائلا مالا يفعل وقد ذم الله فاعل ذلك وهذا فيما لم يكن مبصية فاما المعصية فان ايجابها في القول لا يلزمه الوفاء بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين وانما يلزم ذلك فيما عقده على نفسه مما يتقرب به الى الله عز وجل مثل النذور وفي حقوق الادميين العقود التي يتما قدونها وكذلك الوعد فعله في المستقبل وهو مباح فان الاولى الوفاء به مع الامكان فاما قول الفائل اني سأفعل كذا فان ذلك مباح له على شريطة استثناء مشيئة الله تعالى وان يكون في عقد ضميره الوفاء به ولا جائز له ان يعد وفي ضميره ان لا يفى به لان ذلك هو المحذور الذي نهى الله عنه ومقت فاعله عليه وان كان في عقد ضميره الوفاء به ولم يقرنه بالاستثناء فان ذلك مكروه لانه لا يدري هل يقع منه الوفاء به ام لا فغير جائز له اطلاق القول في مثله مع خوف اخلاف الوعد فيه وهو يدل على ان من قال ان فعلت كذا فانا احجج او اهدى او اصوم فان ذلك بمنزلة الايجاب بالنذر لان ترك فعله يؤديه الى ان يكون قائلا مالا يفعل * وروى عن ابن عباس ومجاهد انها نزلت في قوم قالوا لو علمنا احب الاعمال الى الله تعالى لسارعنا اليه فلما نزل فرض الجهاد نشاقلوا عنه وقال قتادة نزلت في قوم كانوا يقولون جاهدنا وابلينا ولم يفعلوا وقال الحسن نزلت في المنافقين وسبأهم بالابمان لاظهارهم له * وقوله تعالى (ليظهره على الدين كله) من دلائل النبوة لانه اخبر بذلك والمسلمون في ضعف وقلة وحال خوف مستذلون مقهورون فكان مخبره على ما خبره لان الاديان التي كانت في ذلك الزمان اليهودية والنصرانية والمجوسية والصابئة وعباد الاصنام من السند وغيرهم فلم يبق من اهل هذه الاديان امة الا وقد ظهر عليهم المسلمون فقهرهم وغلبوهم على جميع بلادهم او بعضها وشردوهم الى اقاصى بلادهم فهذا هو مصداق هذه الآية التي وعد الله تعالى رسوله فيها اظهاره على جميع

الاديان وقد علمنا ان الغيب لا يعلمه الا الله عز وجل ولا يوحى به الا الى رسله فهذه دلالة واضحة على صحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فان قيل كيف يكون ذلك اظهرا لرسل الله صلى الله عليه وسلم على جميع الاديان وانما حدث بعد موته ؟ قيل له انما وعد الله رسوله صلى الله عليه وسلم ان يظهر دينه على سائر الاديان لانه قال (هو الذي ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) يعنى دين الحق وعلى انه لو اراد رسوله لكان مستقيما لانه اذا اظهر دينه ومن آمن به على سائر الاديان فبائن ان يقال قد اظهر نبيه صلى الله عليه وسلم كما كان جيشا لو فتحوا بلاد عنوة حازان يقال ان الخليفة فتحه وان لم يشهد القتال اذ كان بامرهم ونهجهز للجيش فملوا وقوله تعالى (وهل ادلكم على تجارة تبيعكم من عذاب اليم) الى قوله (وفتح قريب) وهذا ايضا من دلائل النبوة لوعده من امر بالنصر والفتح وقد وجد ذلك لمن آمن منهم والله الموفق . آخر سورة الصف

ومن سورة الجمعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى (هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم) قيل انما سموا اميين لانهم كانوا لا يكتبون ولا يقرؤون الكتابة واراد الاكثر الاعم وان كان فهم القليل ممن يكتب ويقرأ وقال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وأشار باصابعه وقال انا نحن امة امة لا نحسب ولا نكتب * وقال تعالى (رسولا منهم) لانه كان اميا وقال تعالى (الذين يتبعون الرسول النبي الامي) وقيل انما سمي من لا يكتب اميا لانه نسب الى حال ولادته من الام لان الكتابة انما تكون بالاستفادة والتعلم دون الحال التي يجري عليها المولود * واما وجه الحكمة في جعل النبوة في امي فانه ليوافق ما تقدمت به البشارة في كتب الانبياء السالفة ولانه ابعد من توهم الاستعانة على ما انى به من الحكمة بالكتابة فهذان وجهان من الدلالة في كونه اميا على صحة النبوة ومع ان حاله مشاكلة لحال الامة الذين بعث فهم وذلك اقرب الى مساواته لو كان ذلك ممكنا فيه فدل عجزهم عما اتى به على مساواته لهم في هذا الوجه على انه من قبل الله عز وجل وقوله تعالى (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها) الآية روى انه اراد اليهود الذين امروا بتعلم التوراة والعمل بها فتعلموها ثم لم يعملوها فشبهم الله بالحجارة الذي يحمل الكنب وهي الاسفار ادلم نتعموا بما حملوه كما لا يتفقه الحمار بالكتب التي حملها وهو نحو قوله (انهم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا) وقوله (واتل عليهم نبا الذي آتينا آياتنا فاسلخ منها) الى قوله (كابل الكلب) وقوله تعالى (وقل يا ايها الذين هادوا ان زعمتم انكم اولياء الله من دون الناس) الى قوله (والله علم الظالمين) روى ان اليهود زعموا انهم اولياء الله من دون الناس فانزل الله هذه الآية واخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم انهم ان تمنوه ماتوا فقامت الحجة عليهم بها من وجهين احدهما انهم لو كانوا صادقين فيما ادعوا من المنزلة عند الله لتمنوا الموت لان دخول الجنة مع الموت خير من البقاء في الدنيا والثاني انه اخبر انهم لا يتمنونه

فوجد مخبره على ما أخبر به فهذا واضح من دلائل التوبة * وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾
 اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسمعوا الى ذكر الله الآية قال ابو بكر يفعل في يوم
 الجمعة جماعة صلوات كما يفعل في سائر الافعال ولم يبين في الآية انها هي واتفق المسلمون على
 ان المراد الصلاة التي اذا فعلها مع الامام جمعة لم يلزمه فعل الظهر معها وهي ركعتان
 بعد الزوال على شرائط الجمعة واتفق الجميع ايضا على ان المراد بهذا النداء هو الاذان ولم يبين
 في الآية كيفيته وبينه الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث عبدالله بن زيد الذي رأى في المنام الاذان
 ورآه عمر ايضا كما رآه ابن زيد وعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ابا محذورة وذكر فيه
 الترجيع وقد ذكرنا ذلك عند قوله تعالى ﴿واذنادتم الى الصلاة﴾ وروى عن ابن عمر والحسن
 في قوله ﴿اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة﴾ قال اذا خرج الامام واذن المؤذن فقد نودى
 للصلاة وروى الزهري عن السائب بن يزيد قال ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا مؤذن واحد
 يؤذن اذا قعد على المنبر ثم يقيم اذا نزل ثم ابوبكر كذلك ثم عمر كذلك فلما كان عثمان وفشا
 الناس وكثروا زاد النداء الثالث * وقد روى عن جماعة من السلف انكار الاذان الاول
 قبل خروج الامام روى وكيع قال حدثنا هشام بن الغار قال سألت نافعا عن الاذان
 الاول يوم الجمعة قال قال ابن عمر بدعة وكل بدعة ضلالة وان رآه الناس حسنا وروى
 منصور عن الحسن قال النداء يوم الجمعة الذي يكون عند خروج الامام والذي قبل يحدث
 وروى عبدالرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال انما كان الاذان يوم الجمعة فيما مضى واحدا
 ثم الاقامة واما الاذان الاول الذي يؤذن به الآن قبل خروج الامام وجلسه على المنبر فهو
 باطل اول من احدثه الحجاج واما اصحابنا فانهم انما ذكروا اذانا واحدا اذا قعد الامام على
 المنبر فاذا نزل اقام على ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر رضي الله عنهما * واما
 وقت الجمعة فانه بعد الزوال وروى انس وجابر وسهل بن سعد وسلمة بن الاكوع ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يصلي الجمعة اذا زالت الشمس وروى شعبة عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن سلمة
 قال صلى بنا عبدالله بن مسعود واصحابه الجمعة فصحى ثم قال انما فعلت ذلك مخافة الحر عليكم وروى
 عن عمرو بن علقمة رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم بعد الزوال ولما قال عبدالله اني قدمت مخافة الحر عليكم
 علمنا انه فعلها على غير الوجه المعتاد المتعارف بينهم ومعلوم ان فعل الفروض قبل اوقاتها
 لا يجوز لحر ولا لبرد اذا لم يوجد اسبابها ويحتمل ان يكون فعلها في اول وقت الظهر الذي هو
 اقرب اوقات الظهر الى الضحى فسماء الراوى فصحى لقربه منه كما قال النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو يتسحر تعالى الى التداء المبارك فسماء غداء لقربه من الغداء وكما قال حذيفة تسحرنا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نهرا او المعنى قريب من النهار ولما اختلف الفقهاء في الذي
 يلزم من الفرض بدخول الوقت فقال قائلون فرض الوقت الجمعة والظهر بدل منها وقال
 آخرون فرض الوقت الظهر والجمعة بدل منه استحال ان يفعل البديل الا في وقت
 يصح فيه فعل المبدل عنه وهو الظهر ولما ثبت ان وقتها بعد الزوال ثبت ان وقت

التداء لها بعد الزوال كسائر الصلوات * وقوله تعالى (فاسمعوا الى ذكر الله) قرأ عمر وابن مسعود وابي وابن الزبير فامضوا الى ذكر الله قال عبدالله لو قرأت فاسمعوا لسمعت حتى يسقط ردائي * قال ابوبكر يجوز ان يكون اراد التفسير لانص القراءة كما قال ابن مسعود فلا عجب الذي كان يلقنه (ان شجرة الرقوم طعام الانيم) فكان يقول طعام اليتيم فلما اعياء قال له طعام الفاجر وانما اراد افهامه المعنى وقال الحسن ليس يريد به العدو وانما السى بقلبك ونيتك وقال عطاء السى الذهاب وقال عكرمة السى العمل قال ابو عبيدة فاسمعوا اجيوا وليس من العدو * قال ابوبكر الاولى ان يكون المراد بالسى ههنا اخلاص النية والعمل وقد ذكر الله السى في مواضع من كتابه ولم يكن مراده سرعة المشى منها قوله (ومن اراد الآخرة وسى لها سعيها) (واذا تولى سى في الارض) (وان ليس للانسان الا ما سى) وانما اراد العمل وروى الملا بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توب بالصلاة فلا تأتوها وانتم تسعون ولكن اتوها وعليكم السنكيتة والوقار فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا ولم يفرق بين الجمعة وغيرها واتفق فقهاء الامصار على انه يمشى الى الجمعة على هيئته

فصل في

واتفق فقهاء الامصار على ان الجمعة مخصوصة بموضع لا يجوز فعلها في غيره لانهم يجمعون على ان الجمعة لا تجوز في البوادي ومناهل الاهراب فقال اصحابنا هي مخصوصة بالامصار ولا تصح في السواد وهو قول الثوري وعبيد الله بن الحسن وقال مالك تصح الجمعة في كل قرية فيها بيوت متصلة واسواق متصلة تقدمون رجلا نخطب ويصلي بهم الجمعة ان لم يكن لهم امام وقال الاوزاعي لا الجمعة الا في مسجد جماعة مع الامام وقال الشافعي اذا كانت قرية مجتمعة البناء والمنازل وكان اهلهما لا يظنون عنها الاظمن حاجة وهم اربعون رجلا حرا بالفا غير مغلوب على عقله وجبت عليهم الجمعة * قال ابوبكر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا الجمعة ولا تشريق الا في مصر جامع وروى عن علي مثله وايضا لو كانت الجمعة جائزة في القرى لورد الثقل به متواترا كوروده في فعلها في الامصار لعموم الحاجة اليه وايضا لما اتفقوا على امتناع جوازها في البوادي لانها ليست بمصر وجب مثله في السواد وروى انه قيل للحسن ان الحاج اجام الجمعة بالاهواز فقال لعن الله الحاج يترك الجمعة في الامصار وقيمها في حلاقيم البلاد * فان قيل روى عن ابن عمر ان الجمعة تجب على من اواء الليل وان اس بن مالك كان بالطف مريبا جمع وربما لم يجمع وقيل من الطف الى البصرة اقل من اربع فراسخ واقل من مسيرة نصف يوم * قيل له انما هذا كلام فيما حكمه حكم المصنف رأى ابن عمر ان ما قرب من المصنف حكمه حكمه وتجب على اهله الجمعة وهذا يدل على انهم لم يكونوا يرون الجمعة الا في الامصار او ما حكمه حكم الامصار * والجمعة ركستان نقلتها

الامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وعملاً وقال عمر صلاة السفر ركعتان وصلاة الفجر ركعتان
وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وانما قصرت الجمعة لاجل الخطبة

باب وجوب خطبة الجمعة

قال الله تعالى (فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع) فاقضى ذلك وجوب السعي الى الذكر
ودل على ان هناك ذكراً واجباً بسعي السعي اليه وقال ابن المسيب فاسموا الى ذكر الله موعظة
الامام وقال عمر في الحديث الذي قدمنا انما قصرت الجمعة لاجل الخطبة وروى الزهري
عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم الجمعة كان على كل باب
من ابواب المسجد ملائكة يكتبون الناس الاول فالاول فاذا خرج الامام طويت الصحف
واستمعوا الخطبة فالمهجر الى الجمعة كالذي يهدي بدنة ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ثم الذي
يلي كالمهدي شاة ثم الذي يليه كالمهدي دحاجة ثم الذي يليه كالمهدي بيضة ويدل على ان
المراد بالذكر ههنا هو الخطبة ان الخطبة هي التي تلي النداء وقد امر بالسعي اليه فدل على
ان المراد الخطبة وقد روى عن جماعة من السلف انه اذا لم يحطب صلى اربعاً منهم
الحسن وابن سيرين وطاوس وابن حبير وغيرهم وهو قول فقهاء الامصار * واختلف
اهل العلم فيمن لم يدرك الخطبة وادرك الصلاة او بعضها فروى عن عطاء بن ابي رباح
في الرجل تفوته الخطبة يوم الجمعة انه يصلي الظهر اربعا وروى سفيان عن ابن ابي نجيح عن
مجاهد وعطاء وطاوس قالوا من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة صلى اربعا وقال ابن عون ذكر للمحمد
ابن سيرين قول اهل مكة اذا لم يدرك الخطبة يوم الجمعة صلى اربعا قال ليس هذا بشئ *
قال ابوبكر ولا خلاف بين فقهاء الامصار والسلف ما خلا عطاء ومن ذكرنا قوله ان من ادرك ركعة
من الجمعة اضاف اليها اخرى ولم يخالفهم عطاء وغيره انه لو شهد الخطبة فذهب يتوضأ ثم جاء
فادرك مع الامام ركعة انه يصلي ركعتين فلما لم يمنعه فوات الركعة من فعل الجمعة كانت الخطبة
اولى واخرى بذلك وروى الاوراعي عن عطاء ان من ادرك ركعة من الجمعة اضاف اليها ثلاثاً وهذا يدل
على انه فاتته الخطبة وركعة منها وروى عن عبدالله بن مسعود وابن عمرو والس والحسن وابن المسيب
والنخعي والشعبي اذا ادرك ركعة من الجمعة اضاف اليها اخرى وروى الزهري عن ابي سلمة
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى
ومن فاتته الركعتان يصلي اربعا * واختلف السلف وفقهاء الامصار فيمن ادرك الامام في التشهد
فروى ابو وائل عن عبدالله بن مسعود قال من ادرك التشهد فقد ادرك الصلاة وروى
ابن جريج عن عبدالكريم عن معاذ بن جبل قال اذا دخل في صلاة الجمعة قبل التسام وهو
جالس فقد ادرك الجمعة وروى عن الحسن وارايم والشعبي قالوا من لم يدرك الركوع يوم
الجمعة صلى اربعا وقال ابو حنيفة وابو يوسف اذا ادركهم في التشهد صلى ركعتين وقال زهر
ومحمد يصلي اربعا وذكر الطحاوي عن ابن ابي عمران عن محمد بن سماعة عن محمد انه قال يصلي

اربعا يقعد في الثنتين الاولين قدر التشهد فان لم يقعد قدر التشهد امرته ان يصلي الظهر اربعا
وقال مالك والثوري والحسن بن صالح والشافعي يصلي اربعا الا ان مالكا قال اذا قام يكبر
تكبيرة اخرى وقال الثوري اذا ادرك الامام حالسا لم يسلم صلى اربعا ينوي الظهر واحب
الي ان يستفتح الصلاة وقال عبد العزيز بن ابي سلمة اذا ادرك الامام يوم الجمعة في التشهد قعد
بغير تكبير فاذا سلم الامام قام ففكر ودخل في صلاة نفسه وان قعد مع الامام بتكبير سلم اذا فرغ
الامام ثم قام فكبر للظهر وقال الليث اذا ادرك ركعة مع الامام يوم الجمعة وعند ان الامام
قد خطب قائما يصلي اليها ركعة اخرى ثم يسلم فان اخبره الناس ان الامام لم يخطب
وانه صلى اربعا صلى ركعتين وسجد سجدة السهو لا قال ابو بكر لما قال النبي صلى الله عليه
وسلم ما ادرككم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وجب على مدرك الامام في تشهد الجمعة اتباعه فيه
والعود معه ولما كان مدركا لهذا الجزء من الصلاة وجب عليه قضاء الفائت منها بظاهر قوله عليه السلام
وما فاتكم فاقضوا والفائت منها هي الجمعة فوجب ان يقضى ركعتين وايضا لما كان مدرك المقيم
في التشهد لزمه الاتمام اذا كان مسافرا وكان بمنزلة مدركه في التحريمة وجب مثله في الجمعة
اذا الدخول في كل واحدة من الصلاتين بغير الفرض لا فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال من ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى وفي بعض الاخبار وان ادركهم
جلوسا صلى اربعا لا قيل له اصل الحديث من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك فقال الزهري
وهو راوى الحديث ما ادى الجمعة الا من الصلاة فذكر الجمعة انما هو من كلام الزهري والحديث
انما يدور على الزهري مرة يرويه عن سعيد بن المسيب ومرة عن ابي سلمة عن ابي هريرة وقد قال
حين روى الحديث في صلاة مطلقة ارى الجمعة من الصلاة فلو كان عنده عن النبي صلى الله عليه
وسلم نص في الجمعة لما قال ما ادى الجمعة الا من الصلاة وعلى ان قوله من ادرك ركعة من الجمعة
فقد ادرك لادلالة فيه انه اذا لم يدرك ركعة صلى اربعا كذلك قوله من ادرك ركعة من الجمعة
فليضف اليها ركعة اخرى واما ما روى وان ادركهم جلوسا صلى اربعا فانه لم يثبت انه من كلام النبي صلى الله
عليه وسلم وجائز ان يكون من كلام بعض الرواة ادرجه في الحديث ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم
كان معناه وان ادركهم جلوسا وقد سلم الامام لا ولم يختلف الفقهاء ان وجوب الجمعة مخصوص
بالاحرار البالغين المقيمين دون النساء والعبيد والمسافرين والعاجزين وروى عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال اربعة لاجمة عليهم العبد والمرأة والمريض والمسافر واما الاعمي فان ابا حنيفة
قال لاجمة عليه وجعله بمنزلة المقعد لانه لا يقدر على الحضور بنفسه الا بغيره وقال ابو يوسف
ومحمد عليه الجمعة ومراقبته وبين المقعد لان الاعمي بمنزلة من لا يهتدي الطريق فاذا هدى سعى بنفسه
والمقعد لا يمكنه السعى بنفسه وبحاجة الى من يحمله وفرق ابو حنيفة بين الاعمي وبين من لا يعرف
الطريق لان الذي لا يعرف وهو بصير اذا ارشد اهتدى بنفسه والاعمى لا يهتدي بنفسه ولا يعرفه
بالارشاد والدلالة ويحتاج لابي يوسف ومحمد بحديث ابي رزين عن ابي هريرة ان ابن ام مكتوم جاء الى
النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني ضل برشاع الدار وليس لي قائد يلازمي اقل رخصة ان لا آتي المسجد

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وفي خبر حصين بن عبد الرحمن عن عبد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم نحوه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أسمع الإقامة قال نعم قال فأتها واختلفوا في عدد من تصح به الجمعة من المؤمنين فقال أبو حنيفة وزفر وعمر بن الخطاب ثلاث سوي الإمام وروى عن أبي يوسف اثنان سوي الإمام وبه قال الثوري وقال الحسن بن صالح إن لم يحضر الإمام إلا رجل واحد فخطب عليه وصلى به أجزأها وأما مالك فلم يحذفه شيئا واعتبر الشافعي أربعين رجلا قال أبو بكر روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة فقدم غير فقفر الناس إليه وبقي معه اثنا عشر رجلا فانزل الله تعالى (واذروا نجادهم أولها أنفخوا إليها) ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك الجمعة منذ قدم المدينة ولم يذكر رجوع القوم فوجب أن يكون قد صلى اثني عشر رجلا ونقل أهل السير أن أول جمعة كانت بالمدينة صلاها مصعب بن عمير بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بآتي عشر رجلا وذلك قبل الهجرة فبطل بذلك اعتبار الأربعين وأيضا الثلاثة جمع صحيح فهي كالأربعين لانفاقيهما في كونهما جمعا صحيحا ومادون الثلاثة يختلف في كونه جمعا صحيحا فوجب الإقتصار على الثلاثة واسقاط اعتبار ما زاد وقوله تعالى (وذروا البيع) قال أبو بكر اختلف السلف في وقت النهي عن البيع فروى عن مسروق والضحاك ومسلم بن يسار أن البيع يحرم بزوال الشمس وقال مجاهد والثوري يحرم بالنداء وقد قيل إن اعتبار الوقت في ذلك أولى إذا كان عليهم الحضور عند دخول الوقت فلا يسقط ذلك عنهم تأخير النداء ولما لم يكن للنداء قبل الزوال معنى دل ذلك على أن النداء الذي بعد الزوال إنما هو بعد ما قد وجب إتيان الصلاة واختلفوا في جواز البيع عند نداء الصلاة فقال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر وعمر والشافعي البيع يقع مع النهي وقال مالك البيع باطل قال أبو بكر قال الله تعالى (لأنكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيعة من نفسه وظاهره يقتضي وقوع الملك للمشتري في سائر الاوقات لوقوعه عن تراض قال الله تعالى (وذروا البيع) قيل له نستعملهما فنقول يقع محظورا عليه عقد البيع في ذلك الوقت لقوله (وذروا البيع) ويقع الملك بحكم الآية الأخرى والخبر الذي روينا وأيضا لما يتعلق بالنهي بمعنى في نفس العقد وإنما يتعلق بمعنى في غيره وهو الاشتغال عن الصلاة وجب أن لا يمنع وقوعه وصحته كالبيع في آخر وقت صلاة يخاف فوتها أن استغل به وهو منهي عنه ولا يمنع ذلك صحته لأن النهي يتعلق باشتغاله عن الصلاة وأيضا هو مثل نلقى الجلب وبيع حاضر لباد والبيع في الأرض المغصوبة ونحوها كونه منها عنه لا يمنع وقوعه وقد روى عبد العزيز الدراوردي عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم من يبيع في المسجد فقولوا لا إله إلا الله تجارتك وإذا رأيتم من يشتد ضالة في المسجد فقولوا لا إله إلا الله عليك وروى محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يباع في المسجد وأن يشتري فيه وأن تنشد فيه ضالة أو تنشد فيه الأشعار ونهى عن التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة وروى عبد الرزاق قال حدثنا محمد بن مسلم عن عبد ربه بن عبيد الله

عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم بمائيتكم وصياتكم ورفع اصواتكم وسل سيفكم وبيعكم وشراكم واقامة حدودكم وخصومتكم وجروها يوم جمعكم واجعلوا مطاهركم على ابوابها فهي التي صلى الله عليه وسلم عن البيع في المسجد ولو باع فيه جاز لان النبي تعلق بمعنى في غير العقد

باب السفر يوم الجمعة

قال اصحابنا لا بأس به قبل الزوال وبعد اذا كان يخرج من مصره قبل خروج وقت الظهر حكاه محمد في السير بلا خلاف وقال مالك لا احب له ان يخرج بعد طلوع الفجر وليس بحرام وبعد الزوال لا ينبغي ان يسافر حتى يصلي الجمعة وكان الاوزاعي والليث والشافعي يكرهون السفر يوم الجمعة حتى يصلي وروى حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن الحكم بن عيينة عن مقسم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه ابن رواحة وجعفر وزيد ابن حارثة فتخلف ابن رواحة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلفك قال الجمعة يا رسول الله اتجمع ثم اروح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغدوة في سبيل الله اوروحة خير من الدنيا وما فيها قال فراح منطلقا وروى سفيان الثوري عن الاسود بن قيس عن ابيه عن عمر بن الخطاب قال لا تحبس الجمعة عن سفر ولا تعرف احدا من الصحابة خالفه وروى يحيى بن سعيد عن نافع ان ابنا لعبد الله بن عمر كان بالعقيق على رأس اميال من المدينة فأتى ابن عمر غداة الجمعة فاخبر بشكواه فانطلق اليه وترك الجمعة وقال عبيد الله بن عمر خرج سالم من مكة يوم الجمعة وروى عن عطاء والقاسم بن محمد انهما كرها ان يخرج يوم الجمعة في صدر النهار وعن الحسن وابن سيرين قالا لا بأس بالسفر يوم الجمعة ما لم تحضر الجمعة وروى اسرائيل عن ابراهيم بن مهاجر عن النخعي قال اذا اراد الرجل السفر يوم الخميس فليسافر غدوة الى ان يرتفع النهار فان اقام الى العشي فلا يخرج حتى يصلي الجمعة وروى عن عطاء عن عائشة قالت اذا ادركت ليلة الجمعة فلا تخرج حتى تجتمع فهذا مذهب عائشة وابراهيم قال الله تعالى (هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فامشوا في مناكبها) فاباح السفر في سائر الاوقات ولم يخصه بوقت دون وقت فان قيل هذا واضح في ليلة الجمعة ويوم الجمعة قبل الزوال واماحة السفر فيهما والواجب ان يكون منها عنه بعد الزوال لانه قد صار من اهل الخطاب بحضورها لقوله تعالى (اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) قيل له لا خلاف ان الخطاب بذلك لم توجه الى المسافرين وفرض الصلاة عندنا يتعلق بآخر الوقت فاذا خرج وصار مسافرا في آخر الوقت علمنا انه لم يكن من اهل الخطاب بفعل الجمعة وقوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله) قال الحسن والضحاك هو اذن ورخصة وقال ابو بكر لما ذكر بعد الخطر كان الظاهر انه اباحه واطلاق من حظر كقوله تعالى (واذا حلتم فاصطادوا) وقيل وابتغوا من فضل الله بعمل الطاعة

والدعاء لله وقيل وابتغوا من فضل الله بالتصرف في التجارة ونحوها وهو اباحة ايضا وهو اظهر الوجهين
لانه قد حظر البيع في صدر الآية كما امر بالسعي الى الجمعة * قال ابو بكر ظاهر قوله (وابتغوا
من فضل الله) اباحة للبيع الذي حظر بديا وقال الله تعالى (وآخرون يضربون في الارض يبتغون
من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله) فكان المعنى يبتغون من فضل الله بالتجارة والتصرف
ويدل على انه انما اراد ذلك انه قد عقبه بذكر الله فقال (واذكروا الله كثيرا) وفي هذه الآية
دلالة على اباحة السفر بعد صلاة الجمعة لانه قال (فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله)
* وقوله تعالى (واذا رأوا تجارة اولهوا انفضوا اليها) روى عن جابر بن عبد الله والحسن
قالا رأوا غير طعام قدمت المدينة وقد اصابتهم مجاعة وقال جابر اللهم المزامير وقال مجاهد الطبل
(قل ما عند الله) من الثواب على سماع الخطبة وحضور الموعظة (خير من اللهو ومن التجارة) *
قوله تعالى (وتركوك قائما) يدل على ان الخطبة قائما روى الاعمش عن ابراهيم ان رجلا سئل علقمة
اكان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائما او قاعدا فقال أأستقرأ القرآن (وتركوك قائما) وروى
حصين عن سالم عن جابر قال قدمت غير من الشام يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب
فانصرف الناس ينظرون وبقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في اتي عشر رجلا فنزلت هذه الآية
(وتركوك قائما) وروى جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب فجاءت
غير فخرج الناس اليها حتى بقي انا عشر رجلا فنزلت الآية * قال ابو بكر اختلف ابن فضيل وابن
ادريس في الحديث الاول عن حصين فذكر ابن فضيل انه قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه
وسلم وذكر ابن ادريس انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب ويحتمل ان يريد بقوله نصلي
انهم قد حضروا للصلاة منتظرين لها لان من ينتظر الصلاة فهو في الصلاة * وحدثنا عبد الله بن محمد
قال حدثنا الحسن قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن الحسن في قوله تعالى (انفضوا اليها
وتركوك قائما) قال ان اهل المدينة اصابهم جوع وغلاء سعر فقدمت غير والنبي صلى الله عليه
وسلم يخطب يوم الجمعة فسمعوا بها فخرجوا اليها والنبي صلى الله عليه وسلم قائم كما هو قال الله
تعالى (وتركوك قائما) قال النبي صلى الله عليه وسلم لو انبع آخرهم اولهم لالتهب الوادي عليهم
نارا . آخر سورة الجمعة

ومن سورة المنافقين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله) الى قوله (اتخذوا ايمانهم
جنة فصدوا عن سبيل الله) قال ابو بكر هذا يدل على ان قوله اشهد يمين لان القوم قالوا نشهد
فجعل الله يميننا بقوله (اتخذوا ايمانهم جنة) وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال اصحابنا والثوري
والاوزاعي اشهد واقسم واعزم واحلف كلها ايمان وقال زفر اذا قال اقيم لافعلن فهو
يمين ولو قال اشهد لافعلن لم يكن يميننا وقال مالك ان اراد بقوله اقيم اي اقيم بالله فهو يمين

والا فلاشيء وكذلك اجلف قال ولو قال اعزم بالله ولو قال
 على نذر او قال نذر الله فهو على مانوى وان لم تكن له نية فكفارة يمين وقال الشافعي
 اقسام ليس يمين واقسم بالله يمين ان ارادها وان اراد الموعد فليست يمين واشهد بالله
 ان نوى اليمين فيمين وان لم ينو يمين فليست يمين واعزم بالله ان اراد يمين فهو يمين وذكر
 الربيع عن الشافعي اذا قال اقسام او اشهد او اعزم ولم يقل بالله فهو كقوله والله وان قال
 اجلف بالله فلاشيء عليه الا ان ينوى اليمين ~~كما قال ابو بكر~~ لا يختلفون ان اشهد بالله يمين فكذلك
 اشهد من وجهين احدهما ان الله حكى عن المنافقين انهم قالوا نشهد انك لرسول الله ثم جعل
 هذا الاطلاق يميناً من غير ان يقرنه باسم الله وقال تعالى (فشهادة احدهم اربع شهادات
 بالله) فمبصر عن اليمين بالشهادة على الاطلاق والثاني انه لما اخرج ذلك مخرج القسم وجب ان لا يختلف
 حكمه في حذف اسم الله تعالى وفي اظهاره وقد ذكر الله تعالى القسم في كتابه فاطهر تارة الاسم
 وحذفه اخرى والمفهوم باللفظ في الحالين واحد بقوله (واقسموا بالله جهد ايمانهم) وقال
 في موضع آخر (اذ اقسموا ليصرونها مصبحين) فحذفه تارة اكتفاء بعلم المخاطبين باظهاره
 واظهاره اخرى وروى الزمهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ان ابابكر عبر
 عند النبي صلى الله عليه وسلم رؤيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اصبت بمضا واخطأت بعضا فقال
 ابو بكر اقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقسم وروى
 انه قال والله لتخبرني فجعل النبي صلى الله عليه وسلم قوله اقسمت عليك يميناً فمن الناس من يكره
 القسم لقوله لا تقسم ومنهم من لا يرى به بأسا وانه انما قال لا تقسم لان عبارة الرؤيا ظن قد يقع
 فيها الخطأ وهذا يدل ايضا على انه ليس على من اقسم عليه غيره ان يبر قسمه لانه صلى الله
 عليه وسلم لم يخبره لما اقسم عليه ليخبره ويدل ايضا على ان من علم تأويل رؤيا فليس عليه الاخبار به
 لانه صلى الله عليه وسلم لم يخبر بتأويل هذه الرؤيا وروى هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن
 ابيه قال كان ابو بكر قد استعمل عمر على الشام فلقد رأيتني وانا اشد الابل باقتابها فلما اراد
 ان يرثل قال له الناس تدع عمر ينطلق الى الشام والله ان عمر ليكفيك الشام وهو ههنا قال
 اقسمت عليك لما اقلت وروى عن ابن عباس انه قال للعباس فيما خاصم فيه عليا من اشياء تركها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بايثاره اقسمت عليك لما سلمت لعلى وقد روى البراء قال امرنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بابرار القسم وهذا يدل على اباحة القسم وانه يمين وهذا على وجه
 التدب لانه صلى الله عليه وسلم لم يبر قسم ابى بكر لما قال اقسمت عليك وعن ابن مسعود وان عباس
 وعلقمة وابراهيم واني العالية والحسن القس يمين وقال الحسن وابو العالية اقسمت واقسمت بالله سواء

باب من فرط في زكاة ماله

قال الله تعالى ﴿وأنفقوا مما رزقناكم من قبل ان يأتي أحدكم الموت﴾ الآية روى عبد الرزاق
 قال حدثنا سفيان عن ابى حباب عن ابى الضحى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال من كان له مال تجب فيه الزكاة ومال يبلغه بيت الله ثم لم يحج ولم يزك سأل الرجعة وتلا قوله تعالى (وانفقوا مما رزقناكم) الآية وقدروى ذلك موقوفا على ابن عباس الا ان دلالة الآية ظامرة على حصول التفريط بالموت لانه لو لم يكن مفرطا ووجب اداؤه هامن ماله بعد موته لكانت قد تحولت الى المال فلزم الورثة اخراجها فلما سأل الرجعة علمنا ان الاداء فائت وانه لا تحول الى المال ولا يؤخذ من تركته بعد موته الا ان يتبرع به الورثة .
آخر سورة المنافقين

ومن سورة الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن﴾ * قال ابو بكر بحتمل تخصيص النبي بالخطاب وجوها احدها اكفاء لعلم الخطابين بان ما خوطب به النبي صلى الله عليه وسلم خطابات لهم اذ كانوا مأمورين بالاقيداء به الا ما خص به دونهم فخصه بالذكر ثم عدل بالخطاب الى الجماعة اذ كان خطابه خطابا للجماعة والثاني ان قد دره يا ايها النبي قل لانتك اذا طلقتم النساء والثالث على العادة في خطاب الرئيس الذي يدخل فيه الاتباع كقوله تعالى (الى فرعون وملائته) * وقوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) قال ابو بكر روى عن ابن عمر رضى الله عنه انه طلق امرأته في الحيض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها وليمسكها حتى تطهر من حيضتها ثم تحيض حيضة اخرى فاذا طهرت فليفارقها قبل ان يجامعها او يمسكها فاما العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء رواء نافع عن ابن عمر * وروى ابن جريج عن ابي الزبير انه سمع ابن عمر يقول قرأ النبي صلى الله عليه وسلم فطلقوهن في قبل عدتهن قال طاهرا من غير جماع * وروى وكيع عن سميان عن محمد بن عبد الرحمن مولى ابي طلحة عن سالم عن ابن عمر انه طلق امرأته في الحيض فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم يطلقها وهي حامل او غير حامل وفي لفظ آخر فليطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها * قال ابو بكر بين النبي صلى الله عليه وسلم مراد الله في قوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) وان وقت الطلاق المأمور به ان يطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها وبين ايضا ان السنة في الايقاع من وحه آخر وهو ان يفصل بين التطليقتين بحيضة بقوله راجعها ثم يدعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة اخرى ثم تطهر ثم يطلقها ان ساء فدل ذلك على ان الجمع بين التطليقتين في طهر واحد ليس من السنة وما نعلم احدا اناح طلاقها في الطهر بعد الجماع الا شيئا رواء وكيع عن الحسن بن صالح عن بيان عن الشعبي قال اذا طلقها وهي طاهر فقد طلقها للسنة وان كان قد جامعها وهذا القول خلاف السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلاف اجماع الامة الا انه قد روى عنه ما يدل على انه اراد الحامل وهو ما رواء يحيى بن آدم عن الحسن بن صالح عن بيان عن الشعبي قال اذا طلقها حاملا فقد طلقها للسنة وان كان قد

جامعها فيشبه ان يكون هذا اصل الحديث واغفل بعض الرواة ذكر الحامل * وقوله تعالى
 (فطلقوهن لمدنهن) منتظم للواحدة وللثلاث مفرقة في الاطهار لان ادخال اللام يقتضي
 ذلك كقوله تعالى (اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل) قد استظم فعلها مكررا عند دلوك
 فدل ذلك على معنيين احدهما اباحة الثلاث مفرقة في الاطهار وابطال قول من قال ايقاع
 الثلاث في الاطهار المتفرقة ليس من السنة وهو مذهب مالك والاوزاعي والحسن بن صالح
 والليث والثاني مفرقتها في الاطهار وحظر جمعها في طهر واحد لان قوله (لمدنهن) يقتضي
 ذلك لافعل الجميع في طهر واحد كقوله تعالى (لدلوك الشمس) لم يقتض فعل صلاتين في وقت
 واحد وانما اقتضى فعل الصلاة مكررة في الاوقات وقول اصحابنا ان طلاق السنة من وجهين
 احدهما في الوقت وهو ان يطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها والآخر
 من جهة العدد وهو ان لا يزيد في الطهر الواحد على تطليمة واحدة والوقت مشروط لمن
 يطلق في العدة لان من لا عدة عليها بان كان طلقها قبل الدخول فطلاقها مباح في الحيض لقوله تعالى
 (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة) فاباح طلاقها في كل
 حال من طهر او حيض وقد بينا بطلان قول من قال ان جمع الثلاث في طهر واحد من
 السنة ومن منع ايقاع الثلاث في الاطهار المتفرقة في سورة البقرة * فان قيل لما جاز طلاق
 الحامل بعد الجماع كذلك الحائض يجوز طلاقها في الطهر بعد الجماع * قيل له لاحظ
 للنظر مع الاثر واتفاق السامع ومع ذلك فان الفرق بينهما واضح وهو انه اذا طهرت من
 حيضتها ثم جامعها لا ندرى لعلمها قد حملت من الوطء وعسى ان لا يريد طلاقها ان كانت
 حاملا فيلحقه الندم واذا لم يجامعها بعد الطهر فان وجود الحيض علم ابراء الرحم ويطلقها
 وهو على بصيرة من طلاقها * وقوله تعالى (واحصوا العدة) يعني والله اعلم العدة التي
 اوجها الله بقوله تعالى (والمطامات يترصدن بانفسهن ثلثة قروء) وبقوله (واللاتي يثنن
 من الحيض) الى قوله (واللاتي لم يحضن واولات الاحمال اجلهن ان يضمن حملهن)
 لان جميع ذلك عدد للمطلقات على حسب اختلاف الاحوال المذكورة لهن فيكون احصاؤها
 لمان احدها لما ريد من رحمة وامسك او تسريح وفراق والثاني مراعاة حالها في بقائها
 على الحال التي طلقت عليها من غير حدوث حال بوجب انتقال عدتها اليها والثالث لكي
 اذا مات يشهد على فراقها وبزواج من النساء غيرها ممن لم يكن يجوز له جمعها اليها ولثلا
 يخرجها من بينها قل اقضائها * وذكر نعن من صنف في احكام القرآن ان اباحية واصحابه
 يقولون ان طلاق السنة واحدة وان من طلاق السنة ايضا اذا اراد ان يطلقها ثلاثا يطلقها
 عند كل طهر تطليقة فذكروا ان الاول هو السنة والثاني ايضا سنة فكيف يكون شي * وخلافه
 سنة ولو جاز ذلك لجاز ان يكون حراما جلالا ولو قال ان الثاني رخصة كان اشبه * قال ابو بكر
 وهذا كلام من لا تعلق له بمعرفة اصول العبادات وما يجوز ورود منها مما لا يجوز ولا يمنع
 احد من اهل العلم جواز ورود العبادة بمثله اذ جائز ان يكون السنة في الطلاق ان يخير بين

ايقاع الواحدة في طهر والاقتصار عليها وبين ان يطلق بعدها في الطهر الثاني والثالث وجميع
 ذلك مندوب اليه ويكون مع ذلك احد الوجهين احسن من الآخر كما قال تعالى ﴿ والقواعد
 من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن ﴾ ثم قال ﴿ وان
 يستغفن خير لهن ﴾ وخير الله الحائض في عيئة بين احد اشياء ثلاثة وايها فعل كان فرضه وقوله
 ولو جاز ذلك لحاز ان يكون حلالا حراما يوجب نفى التخيير في شيء من السنن والفروض
 كما امتنع ان يكون شيء واحد حراما حلالا وعوار هذا القول وفساده اظهر من ان يحتاج
 الى الاطنباب في الرد على قائله وروى نحو قولنا بعينه عن ابن مسعود وجماعة من التابعين وقوله
 تعالى ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ﴾ فيه نهى للزوج عن اخراجها ونهى لها عن
 الخروج وفيه دليل على وجوب السكنى لها مادامت في العدة لان بيوتهن التي نهى الله
 عن اخراجها منها هي البيوت التي كانت تسكنها قبل الطلاق فامر بتبقيتها في بيتها ونسبها
 اليها بالسكنى كما قال ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ وانما البيوت كانت للنبي صلى الله عليه
 وسلم ولهذه الآية قال اصحابنا لا يجوز له ان يسافر بها حتى يشهد على رجعتها
 ومنعوها من السفر في العدة قال ابو بكر ولا خلاف تعلمه بين اهل العلم في ان على
 الزوج اسكانها ونفقتها في الطلاق الرجعي وانه غير جائز له اخراجها من بيتها وقوله تعالى
 ﴿ الا ان يأتين بفاحشة مبينة ﴾ روى عن ابن عمر قال خروجها قبل انقضاء العدة فاحشة
 وقال ابن عباس الا ان تبذوا على اهلها فاذا فعلت ذلك حل لهن ان يخرجهن وقال الضحاك
 الفاحشة المينة عصيان الزوج وقال الحسن وزيد بن اسام ان تزني فتخرج للحد وقال
 قتادة الا ان تنشر فاذا فعلت حل اخراجها قال ابو بكر هذه المعاني كلها بحتمها اللفظ
 وجائز ان يكون سميها مرادا فيكون خروجها فاحشة واذا رنت اخرجت للحد واذا
 بذت على اهلها اخرجت ايضا وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس بالانتقال
 حين بذت على احمائها فاما عصيان الزوج والنشوز فان كان في البذاء وسوء الخلق اللذين
 يتعذر المقام معها فيه فجائز ان يكون مرادا وان كانت انما عصت زوجها في شيء غير ذلك
 فان ذلك ليس بمعذر في اخراجها وما ذكرنا من التأويل المراد بدل على جواز انتقالها
 للمعذر لانه تعالى قد اباح لها الخروج للاعذار التي وصفنا قوله تعالى ﴿ ومن تعد حدود الله
 فقد ظلم نفسه ﴾ بدل على انه اذا طلق لغير السنة وقع طلاقه وكان ظالما لنفسه بتعدية
 حدود الله لانه ذكر ذلك عقب طلاق العدة قايان ان من طلق لغير العدة فطلاقه واقع
 لانه لو لم يقع طلاقه لم يكن ظالما لنفسه وبدل على انه اراد وقوع طلاقه مع ظلمه لنفسه
 قوله تعالى عقيبه ﴿ لا ندري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ﴾ يعني ان يحدث له ندم فلا ينفعه لانه
 قد طلق ثلاثا وهو بدل ايضا على بطلان قول الشافعي في ان ايقاع الثلاث في كلمة واحدة من
 السنة لان الله جعله ظالما لنفسه حين طلق ثلاثا وترك اعتبار ما عسى ان يلحقه من الندم
 بابانها وحكم النبي صلى الله عليه وسلم على ابن عمر بطلاقه اياها في الحيض وامره بمراجعتها

لان الطلاق الاول كان خطأ فامره بالرجعة ليقطع اسباب الخطأ ويتدنه على السنة * وزعم قوم ان الطلاق في حال الحيض لا يقع وقد بينا بطلان هذا القول في سورة البقرة من جهة الكتاب والسنة وسؤال يونس بن جبير لابن عمر عن الطلاق في الحيض وذكره لامرأتي صلى الله عليه وسلم اياه بالمراجعة قال قلت فيعتد بها قال فيه رأيت ان عجز واستحسق * فان احتج محتج بما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن ايمن مولى عمروة يسئل ابن عمر وابو الزبير يسمعون فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا قال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض فقال عبد الله فردها على ولم يرها شيئا وقال اذا طهرت فليطلق او لمسك قال ابن عمر فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم (يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) فقال المحتج فاخبر انه ردها عليه ولم يرها شيئا وذلك يدل على ان الطلاق لم يقع فيقال له ليس فيما ذكرت دليل على انه لم يحكم بالطلاق بل دلالة ظاهرة على وقوعه لانه قال وردها على وهو يعني الرجعة وقوله ولم يرها شيئا يعني انه لم ينها منه وقد روى حديث ابن عمر عنه عن انس بن سيرين وابن جبير وزيد بن اسلم ومنصور عن ابي وائل عنه كلهم يقولون فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يراجعها حتى تطهر * وقوله تعالى ﴿ فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف ﴾ يعني به معارضة بلوغ الاجل للاحقيقته لانه لا رجعة بعد بلوغ الاجل الذي هو انقضاء العدة ولم يذكر الله تعالى طلاق المدخول بها ابتداء المأثورنا بذكر الرجعة بقوله (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا) يعني ان يبدوله فيراجعها وقوله (فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف) قال في سورة البقرة (فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف)

باب الاشهاد على الرجعة والفرقة

قال الله تعالى ﴿ فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوي عدل منكم ﴾ فامر بالاشهاد على الرجعة والفرقة ابتهما اختار الزوج وقد روى عن عمران بن حصين وطاوس وابراهيم وابي قلابه انه اذا رجع ولم يشهد فالرجعة صحيحة ويشهد بعد ذلك قال ابو بكر لما جعل له الامساك والفراق ثم عقبه بذكر الاشهاد كان معلوما وقوع الرجعة اذا رجع وجواز الاشهاد بعدها اذ لم يجعل الاشهاد شرطا في الرجعة ولم يختلف الفقهاء في ان المراد بالفراق المذكور في الآية انما هو ركهها حتى تسفي عدتها وان العرقه تصح وان لم يقع الاشهاد عليها ويشهد بعد ذلك وقد ذكر الاشهاد عقيب العرقه ثم لم يكن شرطا في صحتها كذلك الرجعة وايضا لما كانت الفرقة حقا له وجازت بغير اشهاد اذ لا يحتاج فيها الى رضا غيره وكانت الرجعة ايضا حقا له وجب ان تجوز بغير اشهاد وايضا لما امر الله بالاشهاد على الامساك والفرقة

احتياطاً لها ونفياً للتهمة عنهما اذا علم الطلاق ولم يعلم الرجعة او لم يعلم الطلاق والفراق فلا يؤمن
التجاحد بينهما ولم يكن معنى الاحتياط فيهما مقصوراً على الاشهاد في حال الرجعة او الفارقة
بل يكون الاحتياط باقياً وان اشهد بعدها وجب ان لا يختلف حكمهما اذا اشهد بعد الرجعة
بساعة او ساعتين ولا تعلم بين اهل العلم خلافاً في صحة وقوع الرجعة بغير شهود الاشياء يروى
عن عطاء فان سفيان روى عن ابن جريج عن عطاء قال الطلاق والنكاح والرجعة بالينة
وهذا محمول على انه مأمور بالاشهاد على ذلك احتياطاً من التجاحد لا على ان الرجعة لا تصح
بغير شهود الا ترى انه ذكر الطلاق معها ولا يشك اخذ في وقوع الطلاق بغير بينة وقد روى
شعبة عن مطر الوراق عن عطاء والحكم قال اذا غشيها في العدة فغشيانه رجعة وقوله تعالى ﴿واقيموا
الشهادة لله﴾ فيه امر باقامة الشهادات عند الحكم على الحقوق كلها لان الشهادة هنا اسم
للجس وان كان مذكوراً بعد الامر بالاشهاد ذوى عدل على الرجعة لان ذكرها بعده لا يمنع
استعمال اللفظ على عمومته فانتظم ذلك معنيين احدهما الامر باقامة الشهادة والاخران اقامة
الشهادة حق لله تعالى وافلاد بذلك تأكيده والقيام به

باب عدة الآيسة والصغيرة

قال الله تعالى ﴿واللاتى يئسن من المحيض من نسائكم ان اردنهم فعدنهن ثلاثة اشهر واللاتى
لم يحضن﴾ * قال ابو بكر قداقتضت الآية اثبات الاياس لمن ذكرت في الآية من النساء بلا
ارتياب وقوله تعالى ﴿ان اردنهم﴾ غير جائز ان يكون المراد به الارتياب في الاياس لانه قد اثبت
حكم من ثبت اياسها في اول الآية فوجب ان يكون الارتياب في غير الاياس واختلف اهل
العلم في الرتبة المذكورة في الآية فروى مطرف عن عمرو بن سالم قال قال ابي بن كعب
يارسول الله ان عددا من عدد النساء لم يذكر في الكتاب الصغار والكبار واولات الاحمال
فازل الله تعالى ﴿واللاتى يئسن من المحيض من نسائكم ان اردنهم فعدنهن ثلاثة اشهر واللاتى
لم يحضن واولات الاحمال اجلهن ان يضمن حملهن﴾ فاخير في هذا الحديث ان سبب نزول
الآية كان اريابهم في عدد من ذكر من الصغار والكبار واولات الاحمال وان ذكر الارتياب
في الآية انما هو على وجه ذكر السبب الذي نزل عليه الحكم فكان بمعنى واللاتى يئسن
من المحيض من نسائكم ان اردنهم فعدنهن ثلاثة اشهر * واختلف السلف ومن بعدهم من
فقهاء الامصار في التي يرتفع حيضها فروى ابن المسيب عن عمر رضى الله عنه قال اما امرأة
طلقت فعدت حيضة او حيضتين ثم رعت حيضها فاه باتظر بها تسعة اشهر فان استبان بها
حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة الاشهر بثلاثة اشهر ثم حات وعن ابن عباس في التي
ارفع حيضها سنة قال تلك الرتبة وروى معمر عن قتادة عن عكرمة في التي يحض في كل
سنة مرة قال هذه رتبة عدنها ثلاثة اشهر وروى سفيان عن عمرو بن طاوس مثله وروى
عن علي وعثمان وزيد بن ثابت ان عدتها ثلاث حيض وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن

محمد بن يحيى بن حنان قال وكان عند جدّه حنان امرأتان هاشمية وانصارية فطلق الانصارية وهي ترضع فمرت به سنة ثم هلك ولم تحض فقالت انا ارثه ولم احض فاخصما الى عثمان فقضى لها بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو اشار علينا بذلك يعني على بن ابي طالب وروى ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب بهذه القصة قال وبقيت تسعة اشهر لانحيض وذكر القصة فشاور عثمان عليا وزيدا فقالا ترثه لانها ليست من القواعد اللاتي قد يشن من الحيض ولا من الابكار اللاتي لم يحضن وهي عنده على حيضتها ما كانت من قليل او كثير وهذا يدل من قولها ان قوله تعالى (ان اربتم) ليس على ارباب المرأة ولكنه على ارباب الشاكين في حكم عددهن وانها لا تكون آيسة حتى تكون من القواعد اللاتي لا يربى حيضهن * وروى عن ابن مسعود مثل ذلك * واختلف فقهاء الامصار في ذلك ايضا فقال اصحابنا في التي يرتفع حيضها لا لاياس منه في المستأنف ان عدتها الحيض حتى تدخل في السن التي لانحيض اهلها من النساء فتستأنف عدة الآيسة ثلاثة اشهر وهو قول الثوري والليث والشافعي قال مالك تنتظر تسعة اشهر فان لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة اشهر فان حاضت قبل ان تستكمل الثلاثة اشهر استقبلت الحيض فان مضت بها تسعة اشهر قبل ان تحيض اعتدت ثلاثة اشهر وقال ابن القاسم عن مالك اذا حاضت المطلقة ثم اربت فانما تعد بالتسعة الاشهر من يوم رفعت حيضتها لامن يوم طلقت قال مالك في قوله تعالى (ان اربتم) مضاء ان لم تدروا ما تصنعون في امرها وقال الاوزاعي في رجل طلق امرأته وهي شابة فارفعت حيضتها فلم تر شيئا ثلاثة اشهر فانها تعد سنة * قال ابو بكر اوجب الله بهذه الآية عدة الآيسة ثلاثة اشهر واقتضى ظاهر اللفظ ان تكون هذه العدة لمن قد ثبت اياسها من الحيض من غير ارباب كما كان قوله (واللاتي لم يحضن) لمن ثبت انها لم تحض وكقوله (واولات الاحمال اجلهن) لمن قد ثبت حملها فكذلك قوله (واللاتي ينسن) لمن قد ثبت اياسها ونيق ذلك منها دون من يشك في اياسها * ثم لا يحلو قوله (ان اربتم) من احد وجوه ثلاثة اما ان يكون المراد الارتياب في انها آيسة او ليست بآيسة او الارتياب في انها حامل او غير حامل او ارتياب المخاطبين في عدة الآيسة والصغيرة وغير جائز ان يكون المراد الارتياب في انها آيسة او غير آيسة لانه تعالى قد اثبت من جعل الشهور عدتها آيسة والمشكوك فيها لا تكون آيسة لاستحالة مجامعة اليأس للرجاء اذ هما ضدان لا يجوز اجتماعهما حتى تكون آيسة من الحيض مرجوا ذلك منها فبطل ان يكون المعنى الارتياب في اليأس ومن جهة اخرى اتفاق الجميع على ان المسنة التي قد نيق اياسها من الحيض مرادة بالآيسة والارتياب المذكور راجع الى جميع المخاطبين وهو في التي قد تيقن اياسها ارتياب المخاطبين في العدة فوجب ان يكون في المشكوك في اياسها مثله لعموم اللفظ في الجميع وايضا فاذا كانت عاداتها وهي شابة انها تحيض في كل سنة مرة فهذه غير مراب في اياسها بل قد تيقن انها من ذوات الحيض فكيف يجوز ان تكون عدتها سنة مع العلم بانها غير آيسة وانها من ذوات الحيض وتراخي ما بين الحيضتين من المدة لا يخرجها من ان تكون من ذوات

الحيض فالموجب عليها عدة الشهور يخالف للكتاب لان الله تعالى جعل عدة ذوات الاقراء الحيض بقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ولم يفرق بين من طالت مدة حيضتها او قصرت ولا يجوز ايضا ان يكون المراد الارتياح في الاياس من الحمل لان اليأس من الحيض هو الاياس من الحمل وقد دللنا على بطلان قول من رد الارتياح الى الحيض فلم يبق الا الوجه الثالث وهو ارتياح المخاططين على ما روى عن ابي بن كعب حين سأل النبي صلى الله عليه وسلم حين شك في عدة الآيسة والصغيرة وايضا لو كان المراد الارتياح في الاياس لكان توجيه الخطاب اليهن اولى من توجيهه الى الرجال لان الحيض انما يتوصل الى معرفته من جهتها ولذلك كانت مصدقة فيه فكان يقول ان ارتبتن او ارتبتن فلما خاطب الرجال بذلك دونهن علم انه اراد ان يارب المخاططين في العدة * وقوله تعالى (واللأئي لم يحضن) يعنى واللأئي لم يحضن عدتهن ثلاثة اشهر لانه كلام لا يستقل بنفسه فلا بد له من ضمير وضميره ما تقدم ذكره مظهرا وهو العدة بالشهور

باب عدة الحامل

قال الله تعالى (واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن) قال ابو بكر لم يختلف السلف والخلف بعدم ان عدة المطلقة الحامل ان تضع حملها واختلف السلف في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها فقال علي وابن عباس تعدد الحامل المتوفى عنها زوجها آخر الاجلين وقال عمر وابن مسعود وابن عمر وابو مسعود البدرى وابو هريرة عدتها الحمل فاذا وضعت حلت للازواج وهو قول فقهاء الامصار * قال ابو بكر روى ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال من شاء لاعنته ما نزلت (واولات الاحمال اجلهن) الا بعد آية المتوفى عنها زوجها * قال ابو بكر قد تضمن قول ابن مسعود هذا معنيين احدهما اثبات نارخ نزول الآية وانها نزلت بعد ذكر الشهور للمتوفى عنها زوجها والثاني ان الآية مكتفية بنفسها في افادة الحكم على عمومها غير مضمنة بما قبلها من ذكر المطلقة فوجب اعتبار الحمل في الجميع من المطلقات والمتوفى عنهن ازواجهن وان لا يحمل الحكم مقصورا على المطلقات لانه تخصيص عموم بلا دلالة * ويدل على ان المتوفى عنها زوجها اخل في الآية مرادة بها اتفاق الجميع على ان مضي شهور المتوفى عنها زوجها لا يوجب انقضاء عدتها دون وضع الحمل فدل على انها مرادة بها فوجب اعتبار الحمل فيها دون غيره ولو جاز اعتبار الشهور لانهما مذكورة في آية اخرى لجاز اعتبار الحيض مع الحمل في المطلقة لانهما مذكورة في قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وفي سقوط اعتبار الحيض مع الحمل دليل على سقوط اعتبار الشهور مع الحمل وقد روى منصور عن ابراهيم عن الاسود عن ابي السنا بل بن بكك ان سبيعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين فتشوفت للنكاح فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان تفعل فقد خلا اجلها وروى يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن قال اختلف ابن عباس وابو هريرة في ذلك

فارسل ابن عباس كريبا الى ام سلمة فقالت ان سيعة وضمت بعد وفاة زوجها بايام فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بان تزوج وروى محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن ابى سلمة عن سيعة انها وضمت بعد موت زوجها بشهرين فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجي وجعل اصحابنا عدة امرأة الصغير من الوفاة الحمل اذا مات عنها زوجها وهى حامل لقوله تعالى ﴿واولات الا حامل اجلهن ان يضعن حملهن﴾ ولم يفرق بين امرأة الصغير والكبير ولا بين من يلحقه بالنسب او لا يلحقه

باب السكنى للمطلقة

قال الله تعالى ﴿اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم﴾ الآية قال ابو بكر. اتفق الجميع من فقهاء الامصار واهل العراق ومالك والشافعي على وجوب السكنى للمبتوتة وقال ابن ابى ليلى لاسكنى للمبتوتة انما هى للرجعية قال ابو بكر قوله تعالى ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ قد انتظم الرجعية والمبتوتة والدليل على ذلك ان من بقى من طلاقها واحدة فعليه ان يطلقها للعدة اذا اراد طلاقها بالآية وكذلك قال النبی صلى الله عليه وسلم يطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها ولم يفرق بين التطليقة الاولى وبين الثالثة فاذا كان قوله ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ قد تضمن البائن ثم قال ﴿اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم﴾ وجب ذلك للجميع من البائن والرجعى لما قال تعالى ﴿لاندرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا﴾ وقال ﴿فاذا يلفن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف﴾ دل ذلك على انه اراد الرجعى بما قيل له هذا احدا انتظمت الآية ولا دلالة فيه على ان اول الخطاب فى الرجعى دون البائن وهو مثل قوله ﴿والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء﴾ وهو عموم فى البائن والرجعى ثم قوله ﴿وبعولتهن احق بردهن﴾ انما هو حكم خاص فى الرجعى ولم يمنع ان يكون قوله تعالى ﴿والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء﴾ عاما فى الجميع واحتج ابن ابى ليلى بحديث فاطمة بنت قيس وستكلم فيه عند ذكر نفقة المبتوتة ان شاء الله تعالى * واختلف فقهاء الامصار فى نفقة المبتوتة فقال اصحابنا والثورى والحسن بن صالح لكل مطلقة السكنى والنفقة مادامت فى العدة حاملا كانت او غير حامل وروى مثله عن عمر وابن مسعود وقال ابن ابى ليلى لاسكنى للمبتوتة ولا نفقة وروى عنه ان لها السكنى ولا نفقة لها وقال عثمان البقى لكل مطلقة السكنى والنفقة وان كانت غير حامل وكان يرى انها تنتقل ان شاءت وقال مالك للمبتوتة السكنى ولا نفقة لها الا ان تكون حاملا وروى عنه ان عليه نفقة الحامل المبتوتة ان كان موسرا وان كان معسرا فلا نفقة لها عليه وقال الاوزاعى والليث والشافعي للمبتوتة السكنى ولا نفقة لها الا ان تكون حاملا قال الله تعالى ﴿اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن﴾ وقد تضمنت هذه الآية الدلالة على وجوب نفقة المبتوتة من ثلاثة اوجه احدها ان السكنى لما كانت حقا فى مال وقد اوجبها

الله لها ينص الكتاب اذ كانت الآية قد تنا وت المتبوتة والرجعية فقد اقتضى ذلك وجوب
 النفقة اذ كانت السكنى حقا في مال وهي بعض النفقة والثاني قوله (ولا تضاروهن) والمضارة
 تقع في النفقة كهي في السكنى والثالث قوله (لتضييق عليهن) والتضييق قد يكون في النفقة
 ايضا فعليه ان ينفق عليها ولا يضييق عليها وقوله تعالى (وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن)
 قد انتظم المتبوتة والرجعية ثم لا تخلو هذه النفقة من ان يكون وجوبها لاجل الحمل اولانها
 محبوسة عليه في بيته فلما اتفق الجميع على ان النفقة واجبة للرجعية بالآية لالحمل بل
 لانها محبوسة عليه في بيته وجب ان تستحق المتبوتة النفقة لهذه الملة اذ قد علم ضمير الآية
 في عليا استحقاق النفقة للرجعية فصار كقوله فأنفقوا عليهن لملته انها محبوسة عليه
 في بيته لان الضمير الذي تقوم الدلالة عليه بمنزله المنطوق به ومن جهة اخرى وهي ان
 نفقة الحامل لا تخلو من ان تكون مستحقة للحمل اولانها محبوسة عليه في بيته فلو كانت
 مستحقة للحمل لوجب ان الحمل لو كان له مال ان ينفق عليها من ماله كما ان نفقة الصغير
 في مال نفسه فلما اتفق الجميع على ان الحمل اذا كان له مال كانت نفقة امه على الزوج لافي مال
 الحمل دل على ان وجوب النفقة متعلق بكونها محبوسة في بيته وايضا كان يجب ان تكون في الطلاق
 الرجعي نفقة الحامل في مال الحمل اذا كان له مال كما ان نفقته بعد الولادة من ماله فلما اتفق
 الجميع على ان نفقتها في الطلاق الرجعي لم يجب في مال الحمل وجب مثله في البائن وكان يجب ان تكون
 نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها في نصيب الحمل من الميراث فان قيل فافائدة تخصيص الحامل بالذكر
 في ايجاب النفقة ؟ قيل له قد دخلت فيه المطلقة الرجعية ولم يمنع نفي النفقة لغير الحامل فكذلك
 في المتبوتة وانما ذكر الحمل لان مدته قد تطول ونقص فإراد اعلامنا وجوب النفقة مع طول
 مدة الحمل التي هي في المدة اطول من مدة الحيض ومن جهة النظر ان الناشئة اذا خرجت
 من بيت زوجها لا تستحق النفقة مع بقاء الزوجية لعدم تسليم نفسها في بيت الزوج ومتى
 عادت الى بيته استحققت النفقة فثبت ان المعنى الذي تستحق به النفقة هو تسليم نفسها في بيت
 الزوج فلما انفقتا ومن اوجب السكنى على وجوب السكنى وصارت بها مسلمة لنفسها
 في بيت زوجها وجب ان تستحق النفقة وايضا لما اتفق الجميع على ان المطلقة الرجعية تستحق
 النفقة في المدة وجب ان تستحقها المتبوتة والمعنى فيها انها معتدة من طلاق وان شئت قلت
 انها محبوسة عليه بحكم عقد صحيح وان شئت قلت انها مستحقة للسكنى فاي هذه المعاني
 اعتلت به صرح القياس عاينها ومن جهة السنة ماروى حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليمان
 عن الشعبي ان فاطمة بنت قيس طلقها زوجها طلاقا بائنا فأنت النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال لانفقة لك ولا سكنى قال فاخبرت بذلك النخعي فقال قال عمر بن الخطاب واخبر بذلك
 فقال لسنا بتاركي آية في كتاب الله وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لعلمها اوهمت
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة وروى سفيان عن سلمة عن الشعبي عن
 فاطمة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يجعل لها حين طلقها زوجها ثلاثا سكنى ولا نفقة

فذكرت ذلك لابراهيم فقال قدرفع ذلك الى عمر فقال لاندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول امرأة لها السكنى والنفقة فقد نص هذان الخبران على ايجاب النفقة والسكنى وفي الاول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة ولو لم يقل ذلك كان قوله لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا يقتضى ان يكون ذلك نصا من النبي صلى الله عليه وسلم في ايجابهما واحتج المبطلون للسكنى والنفقة ومن نفي النفقة دون السكنى بحديث فاطمة بنت قيس هذا وهذا حديث قد ظهر من السلف التكثير على راويه ومن شرط قبول اخسار الآحاد تعريضها من تكثير السلف انكره عمر بن الخطاب على فاطمة بنت قيس في الحديث الاول الذي قدمناه وروى القاسم بن محمد ان مروان ذكر لعائشة حديث فاطمة بنت قيس فقالت لا يضرك ان لا نذكر حديث فاطمة بنت قيس وقالت في بعضه ما لفاطمة خير في ان تذكر هذا الحديث يعنى قوله لا سكنى لك ولا نفقة وقال ابن المسيب تلك امرأة فتنت الناس استطالت على احمائها بلسانها فامرت بالانتقال وقال ابوسلمة انكر الناس عليها ما كانت تحدث به وروى الاصحاح عن ابي سلمة ان فاطمة كانت تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لها اعتدى في بيت ابن ام مكتوم قال وكان محمد بن اسامة يقول كان اسامة اذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئا رماها بما كان في يده فلم يكن ينكر عليها هذا التكثير الا وقد علم بطلان ما رونه وروى عمار بن رزيق عن ابي اسحاق قال كنت عند الاسود بن يزيد في المسجد فقال الشعبي حدثني فاطمة بنت قيس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لا سكنى لك ولا نفقة قال فرمى الاسود محصا ثم قال ويلك اتحدث بمثل هذا قدرفع ذلك الى عمر فقال لنا بتاركى كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا تدري لعلها كذبت قال الله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) وروى الزهرى قال اخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان فاطمة بنت قيس افتت بنت اخيها وقد طلقها زوجها بالانتقال من بيت زوجها فانكر ذلك مروان فارسل الى فاطمة يستلها عن ذلك فذكرت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقامها بذلك فانكر ذلك مروان وقال قال الله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يبحرهن) قالت فاطمة انما هذا في الرجعي لقوله تعالى (لا تدري اعل الله يحدث بعد ذلك امرا فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف) فقال مروان لم اسمع بهذا الحديث من احد قبلك وسأخذ بالعصمة التي وجدت الناس عليها فقد ظهر من هؤلاء السام التكثير على فاطمة في روايتها اهذا الحديث ومعلوم انهم كانوا لا ينكرون روايات الافراد بالنظر والمقايضة فلولا اهمهم قد علموا خلافه من السنة ومن ظاهر الكتاب لما انكروا عليها وقد استفاض خبر فاطمة في الصحابة فلم يعمل به منهم احدا لاشياء روى عن ابن عباس رواه الحجاج بن ارطاة عن عطية عن ابن عباس انه كان يقول في المطلقة ثلاثا والمنوفى عنهما زوجها لانفقة ايهما وتعتدان حيث شامتا فهذا الذي ذكرنا في رد خبر فاطمة بنت قيس من جهة ظهور التكثير من السلف عليها وفي روايتها ومعارضة حديث عمر اياه يلزم الفريقين من نفاة السكنى والنفقة ومن نفي النفقة واثبت السكنى وهو لمن نفي النفقة دون السكنى الزم لانهم قد تركوا

حديثها في نفى السكنى لعله اوجبت ذلك فتلك العلة بعينها هي الموجبة لترك حديثها في نفى النفقة *
فان قيل انما يقبل حديثها في نفى السكنى لمخالفته لظاهر الكتاب وهو قوله تعالى (اسكنوهن
من حيث سكنتم) * قيل له قد احتجت هي في ان ذلك في المطلقة الرجعية ومع ذلك فان جاز
عليها الوهم والغلط في روايتها حديثا مخالفا للكتاب فكذلك سيلها في النفقة * وللحديث
عندنا وجه صحيح يستقيم على مذهبنا فيما روته من نفى السكنى والنفقة وذلك لانه قد روى انها
استطالت بلسانها على احمائها فامروها بالانتقال وكانت سبب النقلة وقال الله تعالى (لا تخرجوهن
من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة) وقد روى عن ابن عباس في تأويله ان
تستطيل على اهلها فيخرجوها فلما كان سبب النقلة من جهتها كانت بمنزلة الناشئة فسقطت
نفقتها وسكنها جميعا فكانت العلة الموجبة لاسقاط النفقة هي الموجبة لاسقاط السكنى وهذا
يدل على صحة اصلنا الذي قدمنا في ان استحقاق النفقة متعلق باستحقاق السكنى * فان قيل ليست النفقة
كالسكنى لان السكنى حق لله تعالى لا يجوز تراخيها على اسقاطها والنفقة حق لها لورضيته باسقاطها
لسقطت * قيل له لا فرق بينهما من الوجه الذي وجب قياسها عليها وذلك لان السكنى فيها
معنيان احدهما حق لله تعالى وهو كونها في بيت الزوج والآخر حررها وهو ما يلزم في المال من اجرة
البيت ان لم يكن له ولورضيته بان تعطى هي الاجرة وتسقطها عن الزوج جاز فن حيث هي حق
في المال قد استويا * واختلفوا في نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها فقال ابن عباس وابن مسعود
وابن عمر وشريح وابو المالكة والشعبي وابراهيم نفقتها من جميع المال وقال ابن عباس وجابر وابن الزبير
والحسن وابن المسيب وعطاء لان نفقة لها في مال الزوج بل هي على نفسها واختلف فقهاء
الامصار ايضا في ذلك فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد لاسكنى لها ولا نفقة في مال
الميت حاملا كانت او غير حامل وقال ابن ابي ليلى نفقتها في مال الزوج بمنزلة الدين على الميت
اذا كانت حاملا وقال مالك نفقتها على نفسها وان كانت حاملا ولها السكنى ان كانت الدار
للزوج وان كان عليه دين فالمرأة احق بسكنائها حتى تنقضي عدتها وان كانت في بيت بكراء
فأخرجوها لم يكن لها سكنى في مال الزوج هذه رواية ابن وهب وقال ابن القاسم عن مالك
لان نفقة لها في مال الزوج الميت ولها السكنى ان كانت الدار للميت وان كان عليه دين فهي احق بالسكنى
من الغرماء وتباع للغرماء ويشترط السكنى على المشتري وقال الاشجعي عن الثوري اذا كانت حاملا انفق
عليها من جميع المال حتى تضع فاذا وضعت انفق على الصبي من نصيبه وروى المعافي عنه ان نفقتها من
حصتها وقال الاوزاعي في المرأة بموت زوجها وهي حامل فلان نفقة لها وان كانت ام ولد فلها النفقة
من جميع المال حتى تضع وقال الليث في ام الولد اذا كانت حاملا منه فانه ينفق عليها من جميع
المال فان ولدت كان ذلك في حفظ ولدها وان لم تلد كان ذلك دينا يتبع به وقال الحسن بن صالح
للمتوفى عنها زوجها النفقة من جميع المال وقال الشافعي في المتوفى عنها زوجها قولين احدهما لها
السكنى والنفقة والآخر لاسكنى لها ولا نفقة * قال ابو بكر قد اتفق الجميع على ان لان نفقة
للمتوفى عنها زوجها غير الحامل ولا سكنى فوجب ان تكون الحامل مثلها لاتفاق الجميع على

ان هذه النفقة غير مستحقة للحمل الا ترى ان احدا منهم لم يوجبها في نصيب الحمل من الميراث
وانما قالوا فيه قولين قائل يحمل نفقتها من نصيبها وقائل يحمل النفقة من جميع مال الميت
ولم يوجبها احد في حصة الحمل فلما لم نحب النفقة لاجل الحمل ولم يجوز ان تكون مستحقة
لاجل كونها في العدة لانها لو وجبت للعدة لوجبت لغير الحامل فلم يبق وجه تستحق به
النفقة وايضا لما لم تستحق السكنى في مال الزوج بدلائل قد قامت عليه لم تستحق النفقة وايضا
فان النفقة اذا وجبت فانما تجب حالا فحالا فلما مات الزوج انتقل ميراثه الى الورثة وليس
للزوج مال في هذه الحال وانما هو مال الوارث فلا يجوز ايجابها عليهم * فان قيل تصير بمنزلة
الدين * قيل له الدين الذي ثبت في ميراث المتوفى انما يثبت باحد وجهين اما ان يكون ثابتا
على الميت في حياته او يتعلق وجوبه بسبب كان من الميت قبل موته مثل الجنايات وحفر البئر اذا وقع فيها
انسان بعد موته والنفقة خارجة عن الوجهين فلا يجوز ايجابها في ماله لعدم السبب الذي به تعلق وجوب
النفقة وعدم ماله بزواله الى الورثة الا ترى ان النكاح قد بطل بالموت وان ملك الميت قد زال الى الورثة فلم
يبقى لايحباب النفقة وجه الا ترى ان غير الحامل لا نفقة لها بهذه الملة * فان قيل قال الله تعالى
(وان كن اولات حمل فاتفقوا عليهن) وهو عموم في المتوفى عنها زوجها والمطلقة كما كان
قوله (واولات الاحمال اجلهن ان يرضعن حملهن) عموما في الصنفين * قيل له هذا غلط من
قبل ان قوله تعالى (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) خطاب للازواج
وكذلك قوله تعالى (وان كن اولات حمل فاتفقوا عليهن) خطاب لهم وقد زال عنهم
الخطاب بالموت ولا جائز ان يكون ذلك خطابا لغير الازواج فلم تقض الآية ايجاب نفقة
المتوفى عنها زوجها بحال * وقوله تعالى (فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن) قد انتظم الدلالة على
احكام منها انها اذا رضيت بان ترضعه باجر مثلها لم يكن للاب ان يسترضع غيرها الا مراة اياه باعطاء
الاجر اذا ارضعت ويدل على ان الام اولى بمحضانة الولد من كل احد ويدل على ان الاجرة
انما تستحق بالفراغ من العمل ولا تستحق بالعقد لانه اوجبها بعد الرضاع بقوله (فان ارضعن لكم
فأتوهن اجورهن) وقد دل على ان لبن المرأة وان كان عينا فقد اجرى مجرى المنافع
التي تستحق بعقود الاجارات ولذلك لم يجوز اصحابنا بيع لبن المرأة كما لا يجوز عقد البيع على
المنافع وفارق لبن المرأة بذلك لبن سائر الحيوان الا ترى انه لا يجوز استيجار شاة لرضاع
صبي لان الاعيان لا تستحق بعقود الاجارات كما استيجار النحل والشجر * وقوله تعالى (واتمروا
بينكم بمعروف) يعني والله اعلم لا تشنط المرأة على الزوج فيما تطلبه من الاجرة ولا يقصر
الزوج لها عن المقدار المستحق * وقوله تعالى (وان تماسترتم فسترضع له اخرى) قيل انه
اذا طلبت المرأة اكثر من اجر مثلها ورضيت غيرها بان تأخذ باجر مثلها فللزوجة ان يسترضع
الاجنية ويكون ذلك في بيت الام لانها احق بامساكه والكون عنده * وقوله تعالى (لينفق
ذو سعة من سعة) يدل على ان النفقة تفرض عليه على قدر امكانه وسعته وان نفقة المعسر
اقل من نفقة الموسر * وقوله تعالى (ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله) قيل معناه

نية الطلاق اذا حرم امرأته فيكون بمنزلة قوله لها والله لا اقربك فيكون موليا واما اذا حرم غير
امرأته من المأكول والمشروب وغيرها فانه بمنزلة قوله والله لا آكل منه والله لا اشرب منه
ونحو ذلك لقوله تعالى (لم تحرم ما احل الله لك) ثم قال (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم)
فجعل التحريم يمينا فصارت اليمين في مضمون لفظ التحريم ومقتضاه في حكم الشرع فاذا اطلق
كان محمولا على اليمين الا ان ينوى غيرها ويكون مانوى فاذا حرم امرأته واراد الطلاق كان
طلاقا لاحتمال اللفظ له وكل لفظ يحتمل الطلاق ويحتمل غيره فانه متى اراد به الطلاق كان طلاقا
والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم لركانة حين طلق امرأته البتة بالله ما اردت الا واحدة
فتضمن ذلك معنيين احدهما ان كل لفظ يحتمل الثلاث ويحتمل غيرها فانه متى اراد الثلاث كان
ثلاثا لولا ذلك لم يستحلفه عليها والثاني انه لم يلزمه الثلاث بوجود اللفظ وجعل القول قوله للاحتمال
فيه فصار ذلك اصلا في ان كل لفظ يحتمل الطلاق وغيره انا لانجمله طلاقا لا بمقارنة الدلالة لارادة
الطلاق * وبما يدل على ان اللفظ المحتمل للطلاق يجوز ايقاع الطلاق به وان لم يكن طلاقا في نفسه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة اعتدي ثم راجعها فوقع الطلاق بقوله اعتدي لاحتماله له
ولانعلم احدا من السلف منع ايقاع الطلاق بلفظ التحريم ومن قال منهم هو بيمين فانما اراد
به عندنا اذا لم تكن له نية الطلاق ولم تقاربه دلالة الحال * وزعم مالك ان من حرم على نفسه
شيئا غير امرأته انه لا يلزمه بذلك شيء وان ذلك ليس بيمين وقد ذكرنا ما اقتضى قوله تعالى (يا ايها
النبي لم يحرم ما احل الله لك) من كونه يمينا لقوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وانه
لا يجوز اسقاط موجب هذا اللفظ من كون الحرام يمينا برواية من روى ان النبي صلى الله عليه
وسلم حلف ان لا يشرب العسل ادغير جائز الاعتراض على حكم القرآن بخبر الواحد
ولان من روى اليمين يجوز ان يكون انما عني به التحريم وحده اذ كان التحريم يمينا * ويدل
من جهة النظر على ان التحريم بيمين ان المحرم للشيء على نفسه قد اقتضى لفظه ايجاب
الامتناع منه كالاشياء المحرمة وذلك في معنى النذر وقول القائل لله على ان لا افعل ذلك
فلما كان النذر يمينا بالسنة وافاق الفقهاء وجب ان يكون محرم الشيء بمنزلة النذر فوجب فيه كفارة
يمين اذا حثت كما نجب في النذر * وقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا قوا انفسكم واهليكم ناركم)
روى عن علي في قوله (قوا انفسكم واهليكم) قال علموا انفسكم واهليكم الخير وقال
الحسن تعلمهم وتأمرهم ونهاهم * قال ابو بكر وهذا يدل على ان علينا تعليم اولادنا واهلنا
الدين والخير وما لا يستعنى عنه من الآداب وهو مثل قوله تعالى (وأمر اهلك بالصلوة واصطبر
عليها) ونحو قوله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم (واندر عشيرتك الاقرين) ويدل على
ان للاقرب فالاقرب مناسمته في لزومنا تعليمهم وامرهم طاعة الله تعالى ويشهد له قول
النبي صلى الله عليه وسلم كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ومعلوم ان الراعي كاعليه
حفظ من استرعى وحمايته والتماس مصالحه فكذلك عليه تأديبه وتعليمه وقال عليه السلام
فالرجل راع على اهله وهو مسؤول عنهم والامير راع على رعيته وهو مسؤول عنهم * وحدثنا

مطلب
يجب علينا تعليم
اولادنا واهلنا

عبدالباقي بن قانع قال حدثنا اسماعيل بن الفضل بن موسى قال حدثنا محمد بن عبد الله بن حفص قال حدثنا محمد بن موسى السعدي عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما نحل والد ولدا خيرا من ادب حسن **✽** وحدثنا عبدالباقي قال حدثنا الحضرمي قال حدثنا جبارة قال حدثنا محمد بن الفضل عن ابيه عن عطاء عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم حق الولد على والده ان يحسن اسمه ويحسن اديه **✽** وحدثنا عبدالباقي قال حدثنا عبدالله بن موسى بن ابي عثمان قال حدثنا يحيى بن معين قال حدثنا محمد بن ربيعة قال حدثنا محمد بن الحسن بن عطية قال حدثنا محمد بن عبدالرحمن عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ اولادكم سبع سنين فعلموهم الصلاة واذا بلغوا عشر سنين فاضرؤوهم عليها وفرقوا بينهم في المضاجع **✽** وقوله تعالى **﴿**يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ومأواهم جهنم **﴾** قال الحسن اكثر من كان يصيب الحدود في ذلك الزمان المنافقون فامر ان يغلظ عليهم في اقامة الحد وقيل جهاد المنافقين بالقول وجهاد الكفار بالحرب **✽** قال ابو بكر فيه الدلالة على وجوب الغلظة على الفرقة من الكفار والمنافقين ونهى عن مقارنتهم ومعاشرتهم وروى عن ابن مسعود قال اذا لم تقدر وان تنكروا على الفاجر فالقوه بوجه مكفهر **✽** وقوله تعالى **﴿**فحاتها **﴾** قال ابن عباس كانتا منافقتين مازنت امرأه نبي قط وكانت خياتهما ان امرأة نوح عليه السلام كانت تقول للناس انه مجنون وكانت امرأة لوط عليه السلام تدل على الضيف . آخر سورة التحريم

سورة نون

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى **﴿**ولا تطع كل حلاف مهين **﴾** قيل من يحلف بالله كاذبا وسماه مهينا لاستجازه الكذب والحلف عليه والحلاف اسم لمن اكثر الحلف بحق او باطل وقد نهى الله عن ذلك بقوله **﴿**ولا يجعلوا الله عرضة لايماكم **﴾** **✽** وقوله تعالى **﴿**هاز مشاء بنهم **﴾** يعني وقاما في الناس عاثبا لهم بما ليس فيهم وقوله مشاء بنهم يعني بسقل الكلام من بعض الى بعض على وجه التضريب بينهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بدخل الحة قتات يعنى التمام **✽** وقوله تعالى **﴿**عتل بعد ذلك زيم **﴾** قيل في القتل انه الفظ الغليظ والزم الدعوى وحدثنا عبدالباقي بن قانع قال حدثنا الحسين بن اسحاق النسري قال حدثنا الوليد بن عتبة قال حدثنا الوليد بن مسلم قال حدثنا ابوشيبه ابراهيم بن عثمان عن عثمان بن عمير البجلي عن شهر بن حوشب عن سداد بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بدخل الحة جواظ ولا جعظرى ولا عتل ريم قلت وما الجواظ قال كل جاع قلت وما الجعظرى قال الفظ الغليظ قلت وما العتل الزيم قال رعب الجوف . آخر سورة نون

ومن سورة سأل سائل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿الذين هم على صلاتهم دائمون﴾ روى ابوسلمة عن عائشة قالت كان احب الصلاة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ديم عليه وقرأت الذين هم على صلاتهم دائمون وعن ابن مسعود قال دائمون على مواقيتها وعن عمران بن حصين في الآية قال الذي لا يلتفت في صلاته ﴿وقوله تعالى﴾ للسائل والمحروم ﴿روى عن ابن عباس الذي يسئل والمحروم الذي لا يستعجم له تجارة وقال ابوقلابة المحروم من ذهب ماله وقال الحسن بن محمد بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية فغنمت خباء آخرون بعد ذلك فنزلت﴾ في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ﴿وعن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المحروم من حرم وصيته﴾ قال ابوبكر قد ذكرنا فيما تقدم معنى المحروم واختلافهم فيه . آخر سورة سأل سائل

ومن سورة المزمل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿يا ايها المزمل قم الليل الا قليلا﴾ روى زرارة بن اوفى عن سعد بن هشام قال قلت لعائشة انبئني عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت اما تقرأ هذه السورة ﴿يا ايها المزمل قم الليل الا قليلا﴾ قلت بلى قالت فان الله افترض القيام في اول هذه السورة فقام النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه حتى انتفخت اقدامهم وامسك الله تعالى خاتمها اتى عشر سهرات ثم انزل التخفيف في آخر السورة فصار قيام الليل تطوعا بعد فريضة وقال ابن عباس لما نزلت اول المزمّل كانوا يقومون نحو قيامهم في شهر رمضان حتى نزل آخرها وكان بين نزول اولها وآخرها نحو ستة ﴿وقوله تعالى﴾ ورتل القرآن ترتيلا ﴿قال ابن عباس بينه وبيننا وقال طاوس بينه حتى تفهمه وقال مجاهد﴾ ورتل القرآن ترتيلا ﴿قال وآل بعضه على اربعين على تؤدة﴾ قال ابوبكر لا خلاف بين المسلمين في نسخ فرض قيام الليل وانه مندوب اليه مرغّب فيه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم آثار كثيرة في الحث عليه والترغيب فيه روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال احب الصلاة الى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه واحب الصيام الى الله صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما وروى عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل ثمانين ركعة حتى اذا انفجر عمود الصبح او تر بثلاث ركعات ثم سبّح وكبر حتى اذا انفجر الفجر صلى ركعتي الفجر وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل احدى عشرة ركعة ﴿وقوله تعالى﴾ ان ناشئة الليل هي اشد وطأ ﴿قال ابن عباس وابن الزبير اذا نشأت قائما فهي ناشئة الليل كله وقال مجاهد الليل كله اذا قام يصلي فهو ناشئة وما كان بعد العشاء فهو ناشئة وعن الحسن مثله وقال في قوله تعالى ﴿اسد وطأ واقوم قليلا﴾ قال اجهد البدن واثبت في الخير وقال مجاهد واقوم قليلا قال اثبت قراءة ﴿وقوله تعالى﴾ واذا كرا سم ربك وتبتل اليه

مطلب
في قيام الليل

تبتيلاً قال مجاهد اخلص اليه اخلاصاً وقال قتادة اخلص اليه الدعاء والعبادة وقيل الانقطاع الى الله وتأمل الخير منه دون غيره ومن الناس من يحتج به في تكبيرة الافتتاح لانه ذكر في بيان الصلاة فيدل على جواز الافتتاح بسائر اسماء الله تعالى وقوله تعالى ﴿سبحاً طويلاً﴾ قال قتادة فراغاً طويلاً وقوله تعالى ﴿هي اشد وطاء﴾ قال مجاهد واطأ اللسان القلب مواطأة ووطاء ومن قرأ وطاً قال معناه هي اسد من عمل النهار وقوله تعالى ﴿ان ربك يعلم انك تقوم ادنى من ثلثي الليل ونصفه وثلاث﴾ الى قوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر من القرآن﴾ قال ابو بكر قد انتظمت هذه الآية معاني احدها انه نسخ به قيام الليل المفروض كان بدياً والثاني دلالتها على لزوم فرض القراءة في الصلاة بقوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر من القرآن﴾ والثالث دلالتها على جواز الصلاة بقليل القراءة والرابع انه من ترك قراءة فاتحة الكتاب وقرأ غيرها اجزاء وقد ينذلك فيما سلف ﴿فان قيل انما زل ذلك في صلاة الليل وهي منسوخة﴾ قيل له انما نسخ فرضها ولم ينسخ شرائطها وسائر احكامها وايضا فقد امرنا بالقراءة بعد ذكر التسييح بقوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر منه﴾ ﴿فان قيل فانما امر بذلك في التطوع فلا يجوز الاستدلال به على وجوبها في الصلاة المكتوبة﴾ قيل له اذا ثبت وجوبها في التطوع فالفرض مثله لان احدا لم يفرق بينهما وايضا فان قوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر من القرآن﴾ يقتضي الوجوب لانه امر والامر على الوجوب ولا موضع يلزم قراءة القرآن الا في الصلاة فوجب ان يكون المراد القراءة في الصلاة ﴿فان قيل اذا كان المراد به القراءة في صلاة التطوع والصلاة نفسها ليست بفرض فكيف يدل على فرض للقراءة﴾ قيل له ان صلاة التطوع وان لم تكن فرضاً فان عليه اذا صلاها ان لا يصليها الا بقراءة ومتى دخل فيها صارت القراءة واجبا كان عليه استيفاء شرائطها من الطهارة وستر العورة وكان الانسان ليس عليه عقد السلم وسائر عقود البياعات ومتى ما قصد الى عقدها فعليه ان لا يعقدها الا على ما اباحته الشريعة الا ترى الى قوله عليه السلام من اسلم فاسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وليس عليه عقد التسليم ولكنه متى قصد الى عقده فعليه ان يعقده بهذه الشرائط ﴿فان قيل انما المراد بقوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر من القرآن﴾ الصلاة نفسها فلا دلالة به على وجوب القراءة فيها﴾ قيل له هذا غلط لان فيه صرف الكلام عن حقيقة معناه الى المجاز وهذا لا يجوز الابدالة وعلى انه لو سلم لك ما ادعيت كانت دلالة قائمة على فرض القراءة لانه لم يعبر عن الصلاة بالقراءة الا وهي من اركانها كما قال تعالى ﴿وذا قيل لهم اركعوا لا ركعون﴾ قال مجاهد اراد به الصلاة وقال ﴿واركعوا مع الراكعين﴾ والمراد به الصلاة معبر عن الصلاة بالركوع لانه من اركانها. آخر سورة المزمل

ومن سورة المدثر
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ قال ابن عباس وابراهيم ومجاهد وفتادة والضحاك لا تعط

عطية لتعطى أكثر منها وقال الحسن والربيع بن انس لا تمنح حسناتك على الله مستكثرا لها فينقصك ذلك عند الله وقال آخرون لا تمنح بما اعطاك الله من النبوة والقرآن مستكثرا به الاجر من الناس وعن مجاهد ايضا لا تضعف في عملك مستكثرا لطاعتك ﷺ قال ابو بكر هذه المعاني كلها يحتملها اللفظ وجاز ان يكون جميعها مراد به فالوجه حملها على العموم في سائر وجوه الاحمال ﷺ وقوله تعالى ﴿وَيَاكَ قَطْمِرٌ﴾ بدل على وجوب تطهير الثياب من النجاسات للصلاة وانه لا يجوز الصلاة في الثوب النجس لان تطهيرها لا يجب الا للصلاة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى عمرا يغسل ثوبه فقال مم تغسل ثوبك فقال من نخامة فقال انما يغسل الثوب من الدم والبول والمني وقالت عائشة امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بغسل المني من الثوب اذا كان رطبا وزعم بعضهم ان المراد بذلك ما روى عن ابي رزن قال عملك اصلحه وقال ابراهيم (وثياك قطمير) من الآثم وقال عكرمة امره ان لا يابس ثيابه على عذرة وهذا كله مجاز لا يجوز صرف الكلام الى الابدالة واحتج هذا الرجل بانه لا يجوز ان يظن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان محتاج الى ان يؤمر بغسل ثيابه من البول وما شبهه ﷺ قال ابو بكر وهذا كلام شديد الاختلال والفساد والتناقض لان في الآية امر النبي صلى الله عليه وسلم بهجر الاوثان بقوله تعالى (والرحز فاخرج) ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم كان هاجرا للاوثان قبل النبوة وبعدها وكان محتسبا للآثام والمذرات في الحالين فادحا خطابه بترك هذه الاشياء وان كان النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك ياركها لها فتطهير الثياب لاجل الصلاة مثله وقال الله تعالى مخاطبا نبيه صلى الله عليه وسلم (ولا تدع مع الله الها آخر) والنبي صلى الله عليه وسلم لم يدع مع الله الها قط فهذا يدل على تناقض قول هذا الرجل وفساده وزعم انه من اول ما نزل من القرآن قل كل شئ من الشرائع من وضوء او صلاة او غيرها وانما يدل على انها الطهارة من اوثان الحاهلية وشركها والاعمال الحية وقد نقص هذا ما ذكره بديا من انه لم يكن محتاج الى ان يؤمر بتطهير الثياب من النجاسة أفترأ طم انه كان محتاج الى ان يوصى بترك الاوثان فاذا لم يكن محتاج الى ذلك لانه كان ياركها وقد احرار ان مخاطب بتركها فكذلك طهارة الثوب واما قوله ان ذلك من اول ما نزل فما في ذلك مما يمنع امره بتطهير الثياب للصلاة هرخصها عليه وقد روى عن عائشة ومجاهد وعطاء ان اول ما نزل من القرآن (اقرأ باسم ربك الذي خلق) . آخر سورة المدثر

ومن سورة القيامة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ الْفُجَاءُ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ فِي حَتْمٍ مِنْهُ خَاثِرِينَ﴾ روى عن اس عباس انه قال ساعد على نفسه وقيل معناه بل الانسان على نفسه بصيرة جوارحه شاهد ما عليه يوم القيامة ﷺ وقوله تعالى ﴿وَلَوْ اَنَّكُمْ كُنْتُمْ حَافِظِينَ لَاقْتُلْتُمْ اَبْنَاءَكُمْ وَاقْتُلْتُمْ اَزْوَاجَكُمْ وَاقْتُلْتُمْ اَوْلَادَكُمْ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ قال ابو بكر

لما احتمل اللفظ هذه المعاني وجب حمله عليها ادلائنا في هذا ويدل على ان قوله مقبول على نفسه اذ جعله الله حجة على نفسه وساعدا عليها ولما عبر عن كونه شاهدا على نفسه بانه على نفسه بصيرة دل ذلك على تأكيد امرته شهادته على نفسه وثبوتها فيوجب ذلك حواز عقوده واقراءه وجميع ما اعترف بلزوم نفسه . آخر سورة العيامة

ومن سورة الانسان بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَجْدِهِ ﴾ الى قوله تعالى ﴿ واسيرا ﴾ عن ابى وائل انه امر باسرى من المشركين فامر من يطعمهم ثم قرأ ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَجْدِهِ ﴾ الآية وقال قتادة كان اسيرهم يومئذ المشرك فاخوك المسلم احق ان تطعمه وعن الحسن واسيرا قال كانوا مشركين وقال محاهد الاسير المسجون وقال ابن جبير وعطاء ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَجْدِهِ ﴾ مسكيننا ونبينا واسيرا فالاهم اهل القبلة وغيرهم ة قال ابوبكر الاظهر الاسير المشرك لان المسلم المسجون لا يسمى اسيرا على الاطلاق وهذه الآية تدل على ان في اطعام الاسير قرينة يقتضى ظاهره جواز اعطائه من سائر الصدقات الا ان اصحابا لا يجزئون اعطائه من الزكوات وصدقات المواشي وما كان احذه منها الى الامام ومحمد ابوحيفة ومحمد جوار اعطائه من الكفارات ومحوها وابو يوسف لا يجيز دفع الصدقة الواحدة الا الى المسام وقد بناء فيما سلف . آخر سورة الانسان

ومن سورة المرسلات بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿ اَلَمْ نَجْعَلِ الْاَرْضَ كَفانا احياء وامواتا ﴾ قال الشعبي يعنى انه جعل طهرها الاحياء ويطها للاموات والكفات الصمام فاراد انها تضمهم في الحالين وروى اسرايل عن ابى يحيى عن محاهد الم يجعل الارض كفانا قال بكفت الميت فلا يرى منه شئ واحياء قال الرجل في بيته لا يرى من عمله شئ ة قال ابوبكر وهذا يدل على ونحوب موارد الميت ودفنه ودفن سقره وسائر ما يترابه وهذا يدل على ان شعره وشيا من بدنه لا يجوز بيعه ولا التصرف فيه لان الله قد اوجب دفنه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة وهي التي تصل نعرا غيرها بشعرها فمع الانتفاع به وهو معنى ما دلت عليه الآية وهذه الآية نظير قوله تعالى ﴿ ثم امانه فاقبره ﴾ يعنى انه جعل له قبرا وروى في تأويل الآية غير ذلك وعن ابن مسعود انه اخذ قلة فدفعها في المسجد في الحصى ثم قال الله تعالى ﴿ اَلَمْ نَجْعَلِ الْاَرْضَ كَفانا احياء وامواتا ﴾ وعن ابى امامة مثله واحذع عيدين عمير قلة عن ابن عمر فطرحها في المسجد ة قال ابوبكر هذا التأويل لاسنى الاول وعمومه يقتضى الجميع . آخر سورة المرسلات

سورة ومن سورة اذا السماء انشقت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فلا أقسم بالشفق﴾ قال مجاهد الشفق النهار الانراء قال الله تعالى ﴿والليل وما وسق﴾ وقال عمر بن عبد العزيز الشفق الياسخ وقال ابو جعفر محمد بن علي الشفق السواد الذي يكون اذا ذهب الياسخ ﴿قال ابو بكر الشفق في الاصل الرقة ومنه ثوب شفق اذا كان رقيقا ومنه الشفقة وهورقة القلب واذا كان هذا اصله فهو بالياسخ اولى منه بالحرمة لان اجزاء الضياء رقيقة في هذه الحال وفي وقت الحرمة اكتشف ﴿وقوله تعالى ﴿واذا قرئ﴾ عليهم القرآن لا يسجدون﴾ يستدل به على وجوب سجدة التلاوة لزمه لتارك السجود عند سماع التلاوة وظاهره يقتضي ايجاب السجود عند سماع سائر القرآن الا انا خصصنا منه ماعدا مواضع السجود واستعملناه في مواضع السجود بعموم اللفظ ولانا لم نستعمله على ذلك كنا قد افينا حكمه رأسا ﴿فان قيل انما اراد به الخضوع لان اسم السجود يقع على الخضوع﴾ قيل له هو كذلك الا انه خضوع على وصف وهو وضع الجبهة على الارض كما ان الركوع والقيام والصيام والحج وسائر العبادات خضوع ولا يسمى سجودا لانه خضوع على صفة اذا اخرج عنها لم يسمى به . آخر سورة اذا السماء انشقت

سورة سبوح اسم ربك الاعلى

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى﴾ روى عن عمر بن عبد العزيز وابي العالية قالا ادى زكاة الفطر ثم خرج الى الصلاة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر باخراج صدقة الفطر قبل الخروج الى المصلى وقال ابن عباس السنة ان تخرج صدقة الفطر قبل الصلاة ﴿قال ابو بكر ويستدل بقوله تعالى ﴿وذكر اسم ربه فصلى﴾ على جواز افتتاح الصلاة بسائر الاذكار لانه لما ذكر عقيب ذكر اسم الله الصلاة متصلا به اذ كانت الفاء للتعقيب بلا تراخ دل على ان المراد افتتاح الصلاة . آخر سورة سبوح

سورة البلد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فك رقبة﴾ روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له رجل علمني عملا يدخلني الجنة قال اعتق النسمة وفك الرقبة قال أليس سواء يا رسول الله فقال لا اعتق النسمة ان تنفرد بعقوبتها وفك الرقبة ان تعين في ثمنها ﴿قال ابو بكر قد اقتضى ذلك حوازا اعطاء المكاتب من الصدقات لانه معونة في ثمنه وهو نحو قوله في شأن الصدقات وفي الرقاب ﴿وقوله تعالى ﴿ذي مسغبة﴾ ذي جماعة ﴿وقوله تعالى ﴿واومسكينا ذامترية﴾ قال ابن عباس المتربة بقعة

التراب اى هو مطروح فى التراب لا يواريه عن الارض شئ وعن ابن عباس ايضا رواية
المرتبة شدة الحاجة من قولهم رب الرجل اذا افتقر * وقوله تعالى * ثم كان من الذين آمنوا *
معناه وكان من الذين آمنوا فصارت ثم ههنا بمعنى الواو . آخر السورة

ومن سورة الضحى

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى * فاما اليتيم فلا تقهر * قيل لا تقهره بظلمه واخذماله وخص اليتيم لانه لا ناصر له
غير الله فغلظ فى امره لتغلظ العقوبة على ظالمه وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
اتقوا ظلم من لا ناصر له غير الله * وقوله تعالى * واما السائل فلا تنهر * فيه نهى عن اغلاظ
القول له لان الانتهاز هو الزجر واغلاظ القول وقد امر فى آية اخرى بحسن القول له
وهو قوله تعالى * واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهم قولا ميسورا *
وهذا وان كان خطابا للنبي صلى الله عليه وسلم فانه قد اريد به جميع المكلفين . آخر السورة

ومن سورة الم نشرح

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى * فان مع العسر يسرا * ان مع العسر يسرا * حدثنا عبدالله بن محمد المروذى قال
حدثنا الحسن بن ابى الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن الحسن فى قوله تعالى
(ان مع العسر يسرا) قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوما وهو مسرور يضحك وهو
يقول لن يغاب عسر يسرين لن يغلب عسر يسرين ان مع العسر يسرا * قال ابوبكر يعنى ان
العسر المذكور بديا هو المثنى به آخره لانه معروف بالالف واللام فيرجع الى المعهود المذكور
واليسر الثانى غير الاول لانه منكور ولو اراد الاول لمرقه بالالف واللام * وقوله تعالى
* فاذا فرغت فانصب * قال ابن عباس اذا فرغت من فرضك فانصب الى ما رغبتك تعالى فيه
من العمل وقال الحسن فاذا فرغت من جهاد اعدائك فانصب الى ربك فى العبادة وقال قتادة
فاذا فرغت من صلاتك فانصب الى ربك فى الدماء وقال مجاهد فاذا فرغت من امر دنياك
فانصب الى عبادة ربك وهذه المعانى كلها محتملة والوجه حمل اللفظ عليها كلها ويكون جميعها
مرادا وان كان خطابا للنبي صلى الله عليه وسلم فان المراد به جميع المكلفين . آخر السورة

ومن سورة ليلة القدر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى * انا انزلناه فى ليلة القدر * الى قوله (ليلة القدر خير من الف شهر) قيل انما
هى خير من الف شهر ليس فيها ليلة القدر وذلك لما يقسم فيها من الخير الكثير الذى

لا يكون مثله في الف شهر فكانت افضل من الف شهر لهذا المعنى وانما وجه تفضيل
الاوليات والا ما كن بعضها على بعض لما يكون فيها من الخير الجزيل والتفع الكثير * واختلف
الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر متى تكون واختلفت الصحابة فيها فروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انها ليلة ثلاث وعشرين روى ابن عباس وروى ابو سعيد الخدري ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال التمسوها في العشر الاواخر واطلبوها في كل وتر وعن ابن مسعود قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة تسع عشرة من رمضان وليلة احدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين
وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تحمروا ليلة القدر في السبع الاواخر
وروى انه قال في سبع وعشرين * حدثنا محمد بن بكر البصري قال اخبرنا ابو داود قال حدثنا
حميد بن زنجوية النسائي قال حدثنا سعيد بن ابي صريم قال حدثنا محمد بن جعفر بن ابي
كثير قال اخبرنا موسى بن عقبة عن ابي اسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال سئل
النبي صلى الله عليه وسلم وانا اسمع عن ليلة القدر فقال هي في كل رمضان * وحدثنا محمد
ابن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن حرب ومسدد قال حدثنا حماد بن زيد
عن عاصم عن زر قال قلت لابي بن كعب اخبرني عن ليلة القدر يا ابا المنذر فان صاحبنا يعني
عبد الله بن مسعود سئل عنها فقال من يقيم الحول يصيبها فقال رحم الله ابا عبد الرحمن والله
لقد علم انها في رمضان ولكن كره ان يتكلموا والله انها في رمضان ليلة سبع وعشرين * قال ابو بكر
هذه الاخبار كلها جائز ان تكون صحيحة فتكون في سنة في بعض الليالي وفي سنة اخرى في غيرها
وفي سنة اخرى في العشر الاواخر من رمضان وفي سنة في العشر الاوسط وفي سنة في العشر الاول
وفي سنة في غير رمضان ولم يقل ابن مسعود من يقيم الحول يصيبها الا من طريق التوقيف
اذلا يعلم ذلك الا بوحى من الله تعالى الى نبيه فثبت بذلك ان ليلة القدر غير مخصوصة بشهر
من السنة وانما قد تكون في سائر السنة ولذلك قال اصحابنا فيمن قال لامرأته انت طالق
في ليلة القدر انها لا تطلق حتى يمضي حول لانه لا يجوز ايقاع الطلاق بالشك ولم يثبت
انها مخصوصة بوقت فلا يحصل اليقين بوقوع الطلاق بمضي حول . آخر السورة

سورة ومن سورة لم يكن الذين كفروا

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ فيه امر باخلاص العبادة
له وهو ان لا يشرك فيها غيره لان الاخلاص ضد الاشراك وليس له تعلق بالية لا في وجودها
ولا في فقدانها فلا يصح الاستدلال به في ايجاب النية لانه متى اعتقد الايمان فقد حصل له
الاخلاص في العبادة ونفى الاشراك فيها . آخر السورة

ومن سورة ارأيت الذي يكذب بالدين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ قال ابن عباس يؤخرونها عن وقتها وكذلك قال مصعب بن سعد عن سعد وروى مالك بن دينار عن الحسن قال يسهون عن ميقاتها حتى يفوت وروى اسماعيل بن مسلم عن الحسن قال هم المناقون يؤخرونها عن وقتها يراؤن بصلاتهم اذا صلوا وقال ابو العالية هو الذي لا يدري اعلى سفع انصرف او على ور قال ابوبكر يشهد لهذا التأويل ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن ابي مالك الاشجعي عن ابي حازم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا غرار في الصلاة ولا تسليم ومعناه انه لا ينصرف منها على غرار وهو ساك فيها وبظيره ما روى ابوسعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلاته فلم يدر أثلاثا صلى ام اربعا فليصل ركعة اخرى وان كان قد تمت صلاته فالركعة والسجدة ثمان له نافلة وروى عن مجاهد ساهون قال لاهون قال ابوبكر كانه اراد انهم يسهون للهوهم عنها فانما استحقوا اللوم لتركهم للسهو لقلة فكريهم فيها اذ كانوا صرائين في صلاتهم لان السهو الذي ليس من فعله لا يستحق العقاب عليه وقوله تعالى ﴿يدع اليتيم﴾ قال ابن عباس ومجاهد وقناة يدفعه عن حقه وقوله تعالى ﴿وبمنعون الماعون﴾ قال علي وابن عباس رواية وابن عمر وابن المسيب الماعون الزكاة وروى الحارث عن علي الماعون منع الفأس والقدر والدلو وكذلك قال ابن مسعود وعن ابن عباس رواية اخرى الماعون وقال ابن المسيب الماعون المال وقال ابو عبيدة كل ما فيه منفعة فهو الماعون قال ابوبكر يجوز ان يكون جميع ما روى فيه مرادا لان طارية هذه الآلات قد تكون واجبة في حال الضرورة البهاو مانعها مذموم مستحق للذم وقد بمنعها المانع لغير ضرورة فينبئ ذلك عن لؤم ومجانبة اخلاق المسلمين وقال النبي صلى الله عليه وسلم بعثت لانعم مكارم الاخلاق . آخر السورة

ومن سورة الكوثر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فصل لربك وانحر﴾ قال الحسن صلاة يوم النحر ونحر البدن وقال عطاء ومجاهد صل الصبح بجمع وانحر البدن معنى قال ابوبكر وهذا التأويل يتضمن معنيين احدهما ايجاب صلاة الاضحية والثاني وجوب الاضحية وقد ذكرناه فماسلف وروى حماد بن سلمة عن ماصم الجحدري عن ابيه عن علي فصل لربك وانحر قال وضع اليد اليمنى على الساعد الايسر ثم وضعه على صدره وروى ابوالجوزاء عن ابن عباس ﴿فصل لربك وانحر﴾ قال وضع اليمنى على الشمال عند النحر في الصلاة * وروى عن عطاء انه رفع اليدين في الصلاة

وقال القراء يقال استقبل القبلة بحركه * فان قيل يبطل التأويل الاول حديث البراء بن عازب قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاضحى الى البقيع فبدأ فصلي وركعتين ثم اقبل علينا بوجهه وقال ان اول نسكنا في يومنا هذا ان نبدأ بالصلاة ثم نرجع فتنحر فمن فعل ذلك فقد وافق سنتنا ومن ذبح قبل ذلك فأنما هو لم يحمله لاهله ليس من النسك في شيء فسمى صلاة العيد والنحر سنة فدل على انه لم يؤمر بهما في الكتاب * قيل له ليس كأنك انت لان ماسنه الله وفرضه فحازر ان تقول هذا سنتنا وهذا فرضنا كما تقول هذا ديننا وان كان الله فرضه علينا وتأويل من تأوله على حقيقة نحر البدن اولى لانه حقيقة اللفظ ولانه لا يعقل باطلاق اللفظ غيره لان من قال نحر فلان اليوم عقل منه نحر البدن ولم يعقل منه وضع اليمين على اليسار وبدل على ان المراد الاول اتفاق الجميع على انه لا يضع يده عند النحر وقدروى عن على وابى هريرة وضع اليمين على اليسار اسفل السرة وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يضع يمينه على شماله في الصلاة من وجوه كثيرة. آخر السورة

ومن سورة الكافرين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ * قال ابوبكر هذه الآية وان كانت خاصة في بعض الكفار دون بعض لان كثيرا منهم قد اسلموا وقد قال (ولاتم ما بدون ما عبد) فانها قد دلت على ان الكفر كله ملة واحدة لان من لم يسلم منهم مع اختلاف مذاهبهم مرادون بالآية ثم جعل دينهم ديننا واحدا ودين الاسلام ديننا واحدا فدل على ان الكفر مع اختلاف مذاهبه ملة واحدة . آخر السورة

ومن سورة اذا جاء نصر الله

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿اذا جاء نصر الله والفتح﴾ روى انه فتح مكة وهذا يدل على انها فتحت عوة لان اطلاق اللفظ يقتضيه ولا ينصرف الى الصاحح الابتقييد * وقوله تعالى ﴿وسبح بحمديك واستغفره﴾ روى ابو الضحى عن مسروق عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر ان يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن وروى الاعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر ان يقول قبل ان يموت سبحانك اللهم وبحمدك استغفرك واتوب اليك قالت قلت يا رسول الله ما هذه الكلمات التي اراك قد احدثتها قال جعلت لي علامة في امي اذا رأيتها قلها اذا جاء نصر الله والفتح الى آخرها . آخر السورة

ومن سورة تبت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ما أغنى عنه ماله وما كسبه﴾ روى عن ابن عباس وما كسب يعنى ولده وسماه ابن عباس الكسب الحديث وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان افضل ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه * قال ابو بكر هو كقوله انت ومالك لايبك وهو يد على صحة استيلا دالاب لحارية ابنه وانه مصدق عليه وتصير ام ولده ويدل على ان الوالد لا يقتل ولده لانه ساء كسباله كمالا نقاد لبعده الذي هو كسبه * وقوله تعالى ﴿سيعلى نارا ذات لهب﴾ احدى الدلالات على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم لانه اخبر به وامرأته سيموتان على الكفر ولا يسلمان فوجد مخبره على ما خبر به وقد كان هو وامرأته سمعا بهذه السورة ولذلك قالت امرأته ان محمدا هجانا فلو انهما قالا قد اسلمنا واظهرنا ذلك وان لم يعتقداه لكنا قدردا هذا القول ولكان المشركون يحدون متعلقا ولكن الله علم انهما لا يسلمان لا باظهاره ولا باعتقاده فاخبر بذلك وكان مخبره على ما خبر به وهذا بغير قوله لوقال انكما لا تتكلمان اليوم فلم يتكلما مع ارتفاع الموانع وصحة الآلة فيكون ذلك من اظهر الدلالات على صحة نبوته وانما ذكر الله ابالهب بكنيته وذكر النبي صلى الله عليه وسلم باسمه وكذلك زيد وكل من ذكره في الكتاب فانما ذكرهم بالاسم دون الكنية لان ابالهب كان اسمه عبدالمزى وغير جائز تسميته بهذا الاسم فلذلك عدل عن اسمه الى كنيته . آخر السورة

ومن سورة الفلق

بسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا عبدالله بن محمد النخعي قال حدثنا محمد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن سعيد بن ابى سعيد المقبرى عن ابيه عن عقبة بن عامر قال بينا انا اسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الجحفة والابواء اذ غشيتنا ريح وظلمة شديدة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ باعوذ رب الفلق واعوذ رب الناس ويقول يا عقبة تعوديهما فتعود متعودين لهما قال وسمعتهم يؤمن بهما في الصلاة * وروى عن جعفر بن محمد قال جاء جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم ورفاه بالمعوذتين وقالت عائشة امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان استرقى من العين وروى الشعبي عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رقية الا من عين او حمى وعن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا ابومعاوية قال حدثنا الاعمش عن عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عن ابن اخى زينب امرأة عبدالله عن زينب امرأة عبدالله عن عبدالله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الرقى والتمائم

والنحلة شرك قالت قلت لم تقول هذا والله لقد كانت عيني تقذف فكنت اختلف الى
اليهودى يرقيني فاذا رقتنى سكنت فقال عبدالله انما ذلك عمل الشيطان كان يخسبها بيده
فاذا رقاها كف عنها انما يكفيك ان تقولى كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
اذهب الباس رب الناس اشف انت الشافي لاشفاء الاشفاؤك شفاء لا يغادر سقما
وقوله تعالى ﴿ومن شر الثقات في العقد﴾ قال ابو صالح الثقات في العقد السواحر وروى
معمر عن قتادة انه تلا ﴿ومن شر الثقات في العقد﴾ قال اياكم وما يخالط السحر من هذه الرقى
قال ابوبكر الثقات في العقد السواحر ينفث على العليل ويرقونه بكلام فيه كفر وشرك
وتعظيم للكواكب ويطعمن العليل الادوية الضارة والسموم القاتلة ويحتالون في التوصل الى
ذلك ثم يزعمن ان ذلك من رقاهن هذا لمن اردن ضرره وتلفه وامامن يزعمن انهن يردن
نفعه فينفثن عليه ويؤمنن انهن ينفعن بذلك وربما يسقينه بعض الادوية النافعة فيتفق للعليل
خفة الوجع فالرقية المنهى عنها هي رقية الجاهلية لما تضمنته من الشرك والكفر واما الرقية
بالقران وبذكر الله تعالى فانها جائزة وقد امر بها النبي صلى الله عليه وسلم وندب اليها وكذلك
قال اصحابنا في التبرك بالرقية بذكر الله وانما امر الله تعالى بالاستعاذة من شر الثقات في العقد
لان من صدق بانهن ينفعن بذلك كان ذلك ضررا عليه في الدين من حيث يعتقد جواز نفعها
وضررها بتلك الرقية ومن جهة اخرى شرهن فيما يحتلن من سقى السموم والادوية الضارة
وقوله تعالى ﴿ومن شر حاسد اذا حسد﴾ حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي
الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿ومن شر حاسد اذا حسد﴾
قال يقول من شر عينه ونفسه قال ابوبكر قد روت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
امرها ان تسترقى من العين وروى ابن عباس وابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
العين حق والاحبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بصحة العين متظاهرة قال حدثنا ابن
فانع قال حدثنا القاسم بن زكريا قال حدثنا سويد بن سعيد قال حدثنا ابو ابراهيم السقاء
عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العين حق فلو كان
شيء يسبق القدر لسبقته العين فاذا استعسلتم فاغسلوا قال ابوبكر زعم بعض الناس
ان ضرر العين انما هو من جهة شيء يفصل من العائن فيتصل بالعين وهذا هو شر وجهل
وانما العين في الشيء المستحسن عند العائن فيتفق في كثير من الاوقات ضرر يقع بالعين ويشبه
ان يكون الله تعالى انما يفعل ذلك عند اعجاب الانسان بما يراه تذكيره لثلا يركن الى الدنيا
ولا يحب بشيء منها وهو نحو ما روى ان العضاء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن تسبق فجاء
اعرابي على قعوده فساق بها فسبقها فشق ذلك على اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال
صلى الله عليه وسلم حق على الله ان لا يرفع شيئا من الدنيا الا وضعه وكذلك امر العائن عند اعجابه بما يراه
ان بذكر الله وقدرته فيرجع اليه ويتوكل عليه قال الله تعالى ﴿ولولا اذ دخلت جنتك قلت
ما شاء الله لا قوة الا بالله﴾ فاخبر بهلاك جنته عند اعجابه بها بقوله فقال ﴿ودخل جنته وهو ظالم

نفسه قال ما ظن ان تبيد هذه ابدا الى قوله تعالى (ولولا اذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله) . اى لتبقى عليك نعم الله تعالى الى وقت وفاتك . وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا اسماعيل ابن الفضل قال حدثنا العباس بن ابي طالب قال حدثنا حجاج قال حدثنا ابو بكر الهذلي عن ثمامة عن انس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى شيئا عجيبة فقال الله الله ما شاء الله لا قوة الا بالله لم يضره شيء . والله الموفق .

هذا آخر كتاب احكام القرآن والله سبحانه هو الموفق المستعان



قد تم طبع هذا الكتاب المستطاب بلطف الله الملك الوهاب في عصر امير المؤمنين السلطان الاعظم والحاقان الافخم السلطان ابن السلطان السلطان محمد وحيد الدين خان ادام الله ايام خلافته وسلطته ووالى احسانه وانعامه على رعيته في [مطبعة الاوقاف الاسلاميه] المؤسسة من طرف نظارة الاوقاف السنية لطبع المؤلفات القديمة البهية بالقسطنطينية المحمية في اوائل رجب المرجب لسنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة والف من هجرة من هو منعوت باكل وصف صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وسلم تسليما كثيرا

60892



5891
5891

فهرست الجزء الثالث من احكام القرآن

رقم	موضوع
٢	سورة الانعام
٢	(باب الهى عن محالسة الطالمين)
٥	مطلب الاقوال فى ترك التسمية على الذم
٩	ذكر الخلاف فى الموحى فى العشر
١٣	ذكر الخلاف فى اعتبار ما يحى فيه الحق
١٤	ذكر الخلاف فى اجتماع العشر والخراج
١٧	مطلب فى لحوم الحرم الاهليه
١٨	مطلب الكلام فى لحمار الوحش ادا الم
١٨	مطلب الكلام فى دى الباب من الساع ودى الخلف من الطير
١٩	مطلب فى الكلام على المص
٢٠	مطلب فى الكلام على هوام الارص
٢١	مطلب فى لحوم الابل الخلالة
٢٨	سورة الاصراف
٢٨	مطلب لاصحور الاعتراض على حكم المرآة باحار الآحاد
٣٠	مطلب فى ستر العورة
٣١	مطلب فى وحيوت فعل المكتوبات فى جماعه
٣١	مطلب فى ستر العورة فى الصلاة
٣٦	مطلب فى بصلان قول من مدعى العام بقاء مدة لذيها
٣٧	مطلب فى المعصو والامر بالمعروف
٣٩	(باب المرأة حلف الامام)
٤٤	سورة الاحقاف
٤٧	الكلام فى المرار من الرحم
٥٠	الكلام فى قسمه العائم
٥١	ذكر الخلاف فى العمل
٥٣	مطلب فى سب القتل
٥٥	مطلب ادا قال الامير من اصاب سياً فهو له
٥٥	مطلب فمن دخل دار الحرب معيراً لمير ادن الامام
٥٦	مطلب فى المدد بلحق الجيش فى دار الحرب قل احرار العبيمه
٥٧	(باب سهمان الحل)
٥٧	ذكر الخلاف فى سهم القارس

٦٠	(باب قسمة الخمس)	٧٦	سورة راءة
٦٩	(باب الهدية والموادعة)	٨٢	مطلب فيما فعله ابو بكر الصديق رضى الله عنه بالذين امتنعوا من اداء الزكاة
٧١	(باب الاسارى)	٨٣	مطلب يجب عينا بيان دلائل التوحيد والرسالة ويعلم امور الدين
٧٤	(باب الموارث بالهجرة)	٨٤	مطلب يجب على الامام حط اهل الدمة
٧٦	سورة راءة	٨٥	مطلب في حكم من شتم النبي صلى الله عليه وسلم
٨٢	مطلب فيما فعله ابو بكر الصديق رضى الله عنه بالذين امتنعوا من اداء الزكاة	٨٧	مطلب في حجة الامام
٨٣	مطلب يجب عينا بيان دلائل التوحيد والرسالة ويعلم امور الدين	٨٨	مطلب هل يجوز دخول المشرك المسجد
٨٤	مطلب يجب على الامام حط اهل الدمة	٩٠	(باب احد الحرية من اهل الكتاب)
٨٥	مطلب في حكم من شتم النبي صلى الله عليه وسلم	٩٠	مطلب في تفسير دين الحق
٨٧	مطلب في حجة الامام	٩١	مطلب اهل الكتاب هم اليهود والنصارى
٨٨	مطلب هل يجوز دخول المشرك المسجد	٩١	مطلب في الصائين وبعض فرق النصارى
٩٠	(باب احد الحرية من اهل الكتاب)	٩٣	(باب حكم نصارى نبي تعلق)
٩٠	مطلب في تفسير دين الحق	٩٥	مطلب في محاوراة الرشيد مع محمد بن الحسن
٩١	مطلب اهل الكتاب هم اليهود والنصارى	٩٦	(باب من تؤخذ منه الحرية)
٩١	مطلب في الصائين وبعض فرق النصارى	٩٦	مطلب في مقدار الحرية
٩٣	(باب حكم نصارى نبي تعلق)	٩٨	في تمييز الطبقات في الحرية
٩٥	مطلب في محاوراة الرشيد مع محمد بن الحسن	١٠٠	(باب وقت وجوب الحرية)
٩٦	(باب من تؤخذ منه الحرية)	١٠٢	مطلب كان آل مروان يأخذون احرية ممن اسلم من اهل لدمه
٩٦	مطلب في مقدار الحرية	١٠٢	في حراج الارض هل هو حره
٩٨	في تمييز الطبقات في الحرية	١٠٣	(فصل كيف حاز اقرار الكفار على كفرهم باداء الحرية)
١٠٠	(باب وقت وجوب الحرية)	١٠٥	في زكاة الذهب والفضة
١٠٢	مطلب كان آل مروان يأخذون احرية ممن اسلم من اهل لدمه	١٠٧	مطلب في زكاة الخبي
١٠٢	في حراج الارض هل هو حره	١٠٨	(فصل في وجوب الزكاة في الذهب والفضة بمجموعهما)
١٠٣	(فصل كيف حاز اقرار الكفار على كفرهم باداء الحرية)	١٠٩	مطلب قد احتج محمد بن موسى الميموني في كشف حقيقة قول النبي صلى الله عليه وسلم
١٠٥	في زكاة الذهب والفضة		(ان الرمان قد استدار كهيئته) الخ ثمانى سين
١٠٧	مطلب في زكاة الخبي	١١٢	(باب فرض الفير والجهاد)
١٠٨	(فصل في وجوب الزكاة في الذهب والفضة بمجموعهما)	١١٨	مطلب في الجهاد بالمال
١٠٩	مطلب قد احتج محمد بن موسى الميموني في كشف حقيقة قول النبي صلى الله عليه وسلم	١١٨	مطلب في الجهاد بالنفس

- ١١٩ مطلب في جهاد العلم
- ١١٩ مطلب في ان تعلم العلم افضل ام الجهاد
- ١١٩ مطلب يجوز الجهاد وان كان امير الجيش فاسقا
- ١١٩ مطلب في وحب الاستعداد للجهاد
- ١٢٠ مطلب في بيان معنى الفقر والمساكين
- ١٢٣ مطلب في المؤلفة القلوب
- ١٢٨ (باب الفقير الذي يحور ان يعطى من الصدقة)
- ١٢٨ مطلب في بيان حد العا
- ١٣١ (باب دوى القرى الذين يحرم عليهم الصدقة)
- ١٣٤ (باب من لا يحور ان يعطى من الزكاة من الفقراء)
- ١٣٨ فيما يعطى مسكين واحد من الزكاة
- ١٣٩ (باب دفع الصدقات الى صف واحد)
- ١٤٧ مطلب في محاورة الحسن بن على رضي الله عنهما مع حبيب بن مسلمة من اصحاب معاوية
- ١٥٣ (فصل في انواع الزكاة)
- ١٦٢ ﴿سورة نولس﴾
- ١٦٤ ﴿ومن سورة هود﴾
- ١٦٥ مطلب تح عمارة الارض للزراعة والمراش والابية
- ١٦٧ ﴿ومن سورة يوسف﴾
- ١٧٤ مطلب يحور للانسان ان يصف عنه بالعسل عند من لا يبرقه
- ١٧٤ مطلب العين حق
- ١٧٥ مطلب يحور للانسان ان يصل الى احد حبه مما تمكسه الوصول له
- ١٧٦ مطلب يح على الامام ان يفعل مثل ما فعله يوسف عليه السلام اذا حاف هلاك الناس من لعنط
- ١٧٦ مطلب يحور الاحياء في الوصول الى المناح
- ١٧٧ مطلب يحور للانسان اظهار صر مسه عند الحاجة اليه
- ١٨٠ ﴿ومن سورة الرعد﴾
- ١٨٢ ﴿ومن سورة ابراهيم﴾
- ١٨٣ ﴿ومن سورة الحبل﴾
- ١٨٤ (باب السكر)
- ١٨٩ مطلب مامن حكم من احكام الدين لا وفي الكتاب
- ١٩٠ مطلب في صحة القول بالعباس
- ١٩٠ في الوفاء بالعهد

فهرست الجزء الثالث من احكام القرآن

مجموعه	
٢	سورة الانعام
٢	(باب الهى عن محالسة الطالين)
٥	مطلب الاقوال فى ترك التسمية على الذبح
٩	ذكر الخلاف فى الموحى فى العشر
١٣	ذكر الخلاف فى اعتبار ما يحب فيه الحق
١٤	ذكر الخلاف فى اجتماع العشر والخراج
١٧	مطلب فى لحوم الحرم الاهليه
١٨	مطلب الكلام فى لحار الوحش ادا الم
١٨	مطلب الكلام فى دى الباب من الساع ودى المخلب من الطير
١٩	مطلب فى الكلام على الحب
٢٠	مطلب فى الكلام على هوام الارص
٢١	مطلب فى لحوم الابل الخلالة
٢٨	سورة الاصراف
٢٨	مطلب لاسحور الاعتراض على حكم المرآة باحار الآحاد
٣٠	مطلب فى ستر العورة
٣١	مطلب فى وحوث فعل المكتوبات فى جماعه
٣١	مطلب فى ستر العورة فى الصلاة
٣٦	مطلب فى بطلان قول من يدعى العام سعاء مدة لديا
٣٧	مطلب فى المعو والامر بالمعروف
٣٩	(باب القراءة خلف الامام)
٤٤	سورة الاحال
٤٧	الكلام فى العرار من الرحم
٥٠	الكلام فى قسمه المائه
٥١	ذكر الخلاف فى العمل
٥٣	مطلب فى ساب القتل
٥٥	مطلب ادا قال الامير من اصاب سياً فهو له
٥٥	مطلب فمن دخل دار الحرب معيراً بغير ادن الامام
٥٦	مطلب فى المدد ليلحق الجيش فى دار الحرب قبل احرار العيسه
٥٧	(باب سهام الخيل)
٥٧	ذكر الخلاف فى سهم الفارس

٦٠٥٩/٨

٦٠	(باب قسمة الخس)
٦٩	(باب الهدية والموادعة)
٧١	(باب الاسارى)
٧٤	(باب المواريث بالهجرة)
٧٦	(سورة راءة)
٨٢	مطلب فيما فعله ابو بكر الصديق رضى الله عنه بالذين امتنعوا من اداء الزكاة
٨٣	مطلب بحث عينا بيان دلائل الوجود والرسالة وتعلم امور الدين
٨٤	مطلب يجب على الامام حفظ اهل الدمة
٨٥	مطلب في حكم من شتم النبي صلى الله عليه وسلم
٨٧	مطلب في حجة الاحماع
٨٨	مطلب هل يجوز دخول المشرك المسجد
٩٠	(باب احد الحرية من اهل الكتاب)
٩٠	مطلب في مسير دين الحق
٩١	مطلب اهل الكتاب هم اليهود والنصارى
٩١	مطلب في الصائين وبعض فرق النصارى
٩٣	(باب حكم نصارى نبي تعلق)
٩٥	مطلب في محاوراة الرشيد مع محمد بن الحسن
٩٦	(باب من تؤخذ منه الحرية)
٩٦	مطلب في مقدار الحرية
٩٨	في تمييز الطوائف في الحرية
١٠٠	(باب وقت وجوب الحرية)
١٠٢	مطلب كان آل مروان يأخذون احرار من اسم من اهل الدمة
١٠٣	في حجاج الارض هل هو حر
١٠٣	(فصل كيف صار اقرار الكفار على كفرهم ماداء الحرية)
١٠٥	في زكاة الذهب والفضة
١٠٧	مطلب في زكاة الخيل
١٠٨	(فصل في وجوب الزكاة في الذهب والفضة بمجموعهما)
١٠٩	مطلب قد اجتهد محمد بن موسى المصنف في كشف حقيقة قول النبي صلى الله عليه وسلم (ان الرمان قد استدار كهيئته) الخ ثمان سنين
١١٢	(باب فرض الغير والجهاد)
١١٨	مطلب في الجهاد بالمال
١١٨	مطلب في الجهاد بالنفس

- ١١٩ مطلب في جهاد العلم
 ١١٩ مطلب في ان تعلم العلم افضل ام الجهاد
 ١١٩ مطلب يجوز الجهاد وان كان امير الجيش فاسقا
 ١١٩ مطلب في وحوو الاستعداد للجهاد
 ١٢٠ مطلب في بيان معنى الفقير والمسكين
 ١٢٣ مطلب في المؤلفة القلوب
 ١٢٨ (باب الفقير الذي يحور ان يعطى من الصدقة)
 ١٢٨ مطلب في بيان حد العا
 ١٣١ (باب دوى القرى الدين يحرم عليهم الصدقة)
 ١٣٤ (باب من لا يحور ان يعطى من الزكاة من الفقراء)
 ١٣٨ فيما يعطى مسكين واحد من الزكاة
 ١٣٩ (باب دفع الصدقات الى صف واحد)
 ١٤٧ مطلب في محاورة الحسن بن على رضي الله عنهما مع حبيب بن مسلمة من اصحاب معاوية
 ١٥٣ (فصل في انواع الزكاة)
 ١٦٢ ﴿سورة نول﴾
 ١٦٤ ﴿ومن سورة هود﴾
 ١٦٥ مطلب تحب عمارة الارض للزرعة والعراش والانية
 ١٦٧ ﴿ومن سورة يوسف﴾
 ١٧٤ مطلب يحور للاسان ان يصف عنه بالعسل عند من لا يعرفه
 ١٧٤ مطلب العين حق
 ١٧٥ مطلب يحور للاسان ان يصل الى احد جمعه بما تنكبه الوصول له
 ١٧٦ مطلب تحب على الامام ان يفعل مثل ما فعله يوسف عليه السلام اذا حاف هلاك الناس من لعنط
 ١٧٦ مطلب يحور الاحياء في الوصول الى المباح
 ١٧٧ مطلب يحور للاسان اظهار صبر منه عند الحاجة اليه
 ١٨٠ ﴿ومن سورة الزعد﴾
 ١٨٢ ﴿ومن سورة ابراهيم﴾
 ١٨٣ ﴿ومن سورة اسحل﴾
 ١٨٤ (باب السكر)
 ١٨٩ مطلب مامس حكم من احكام الدين لاوى الكتاب
 ١٩٠ مطلب في محبة القول بالعباس
 ١٩٠ في الوفاء بالعهد

- ٣٢٩ (باب استئذان المالك والضيان)
 ٣٣١ (فصل في حد اللوع)
 ٣٣٣ في اسم صلاة العشاء
 ٣٣٨ (ومن سورة الفرقان)
 ٣٤٠ (فصل في الماء الذي حالته محاسة)
 ٣٤٥ (فصل في الماء المستعمل)
 ٣٤٨ (ومن سورة الشعراء)
 ٣٤٩ (ومن سورة المصم)
 ٣٤٩ (ومن سورة العنكبوت)
 ٣٥٠ (ومن سورة الروم)
 ٣٥١ (ومن سورة لقمان)
 ٣٥٣ (ومن سورة السجدة)
 ٣٥٣ (ومن سورة الاحزاب)
 ٣٥٨ (فصل في احتجاج بعض الناس في محاب الحيار وفي التعريق لامرأة العاهر عن العفة)
 ٣٦١ (باب الطلاق قبل السكاح)
 ٣٦٥ (باب ما احل الله تعالى لرسوله من النساء)
 ٣٦٩ (باب ذكر محاب النساء)
 ٣٧٢ (ومن سورة ساء)
 ٣٧٣ (ومن سورة فاطر)
 ٣٧٤ (ومن سورة يس)
 ٣٧٧ (ومن سورة الصافات)
 ٣٧٨ (ومن سورة ص)
 ٣٨٣ (فصل في ان لاروح ن يصرب امرأه تأدسا)
 ٣٨٤ (ومن سورة الرمر)
 ٣٨٤ (ومن سورة المؤمن)
 ٣٨٥ (ومن سورة السجدة)
 ٣٨٦ (ومن سورة عشق)
 ٣٨٦ (ومن سورة الرحرف)
 ٣٨٦ في التسمية عند الركوب
 ٣٨٧ (فصل في اناحه انس الحلى للنساء)
 ٣٨٨ (ومن سورة الحائية)
 ٣٨٩ (ومن سورة الاحقاف)

- ٣٩٠ ﴿ومن سورة محمد صلى الله عليه وسلم﴾
 ٣٩٣ ﴿ومن سورة الفتح﴾
 ٣٩٤ (باب رمى المشركين مع العلم بان فهم اطفال المسلمين واسراهم)
 ٣٩٧ ﴿ومن سورة الحجرات﴾
 ٣٩٨ (باب حكم حر العاسق)
 ٣٩٩ (باب قال اهل النبی)
 ٤٠١ (باب ما يبدأ به اهل النبی)
 ٤٠٢ (باب الامر بما يؤخذ من اموال النعمة)
 ٤٠٢ (باب الحكم في اسرى اهل النبی وحر حامهم)
 ٤٠٣ (باب في قضایا النعمة)
 ٤٠٥ مطلب الطل على اربعة اصرب
 ٤٠٩ ﴿ومن سورة ق﴾
 ٤١٠ ﴿ومن سورة الداريات﴾
 ٤١٢ ﴿ومن سورة الطور﴾
 ٤١٣ ﴿ومن سورة المم﴾
 ٤١٤ ﴿ومن سورة العصر﴾
 ٤١٥ ﴿ومن سورة الرحمن﴾
 ٤١٥ ﴿ومن سورة الواقعة﴾
 ٤١٦ ﴿ومن سورة الحديد﴾
 ٤١٧ ﴿ومن سورة الحديد﴾
 ٤٢٢ في الطهار بغير الام
 ٤٢٣ في طهار المرأة من روحها
 ٤٢٧ (باب كيف يحيى هل الكسب)
 ٤٢٨ ﴿ومن سورة الحشر﴾
 ٤٣٥ ﴿ومن سورة الممتحنة﴾
 ٤٣٦ (باب صلة الرحم المشرك)
 ٤٣٨ (باب وقوع المرقعة باختلاف الدارس)
 ٤٤٠ (فصل في ان المهاجرة لا اعد عليها من الروح الحرى)
 ٤٤٢ ﴿ومن سورة الصف﴾
 ٤٤٣ ﴿ومن سورة الجمعة﴾
 ٤٤٥ (فصل في ان الجمعة محصورة بموضع لا يحور فعلها في غيره)
 ٤٤٦ (باب وحوط حطة الجمعة)

- ٤٤٩ (باب السفر يوم الجمعة)
- ٤٥٠ ﴿ ومن سورة المنافقين ﴾
- ٤٥١ (باب من فرط في زكاة ماله)
- ٤٥٢ ﴿ ومن سورة الطلاق ﴾
- ٤٥٥ (باب الاسهاد على الزوجة او الفرقة)
- ٤٥٦ (باب عدة الآيسة والصغيرة)
- ٤٥٨ (باب عدة الخامل)
- ٤٥٩ (باب السكى للمطلقة)
- ٤٦٤ ﴿ ومن سورة التحريم ﴾
- ٤٦٦ مطاب يجب عاينا تعام اولادنا واهلنا
- ٤٦٧ ﴿ ومن سورة نون ﴾
- ٤٦٨ ﴿ ومن سورة سأل سائل ﴾
- ٤٦٨ ﴿ ومن سورة المزمل ﴾
- ٤٦٩ ﴿ ومن سورة المدثر ﴾
- ٤٧٠ ﴿ ومن سورة القيامه ﴾
- ٤٧١ ﴿ ومن سورة الانسان ﴾
- ٤٧١ ﴿ ومن سورة المرسلات ﴾
- ٤٧٢ ﴿ ومن سورة اذا السماء انشقت ﴾
- ٤٧٢ ﴿ ومن سورة سبح اسم ربك الاعلى ﴾
- ٤٧٢ ﴿ ومن سورة البلد ﴾
- ٤٧٣ ﴿ ومن سورة الصبح ﴾
- ٤٧٣ ﴿ ومن سورة الم نشرح ﴾
- ٤٧٣ ﴿ ومن سورة ليلة القدر ﴾
- ٤٧٤ ﴿ ومن سورة لم يكن الذين كفروا ﴾
- ٤٧٥ ﴿ ومن سورة ارايت الذي يكذب بالدين ﴾
- ٤٧٥ ﴿ ومن سورة الكور ﴾
- ٤٧٦ ﴿ ومن سورة الكافرون ﴾
- ٤٧٦ ﴿ ومن سورة اداجاء نصر الله ﴾
- ٤٧٧ ﴿ ومن سورة الب ﴾
- ٤٧٧ ﴿ ومن سورة الفلق ﴾

To: www.al-mostafa.com